



بسم الله

### الجزء الثالث

من أمانة الطالبين على حل ألفاظ  
فتح المعين للعلامة الفاضل الصالح الكامل  
السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن العارف  
بأنه السيد محمد شطا الدمياني تزيل  
المشرفة زادها الله شرفا و  
رحمة الله تعالى  
المسلمين ببركاته  
آمين



ولرجاء نيل الاجور وضع بالهامش فتح المعين المذكور  
مع تقريرات شريفه وزيادات منيفه للمؤلف السيد البكري  
رحمه الله تعالى آمين بحمد الامين

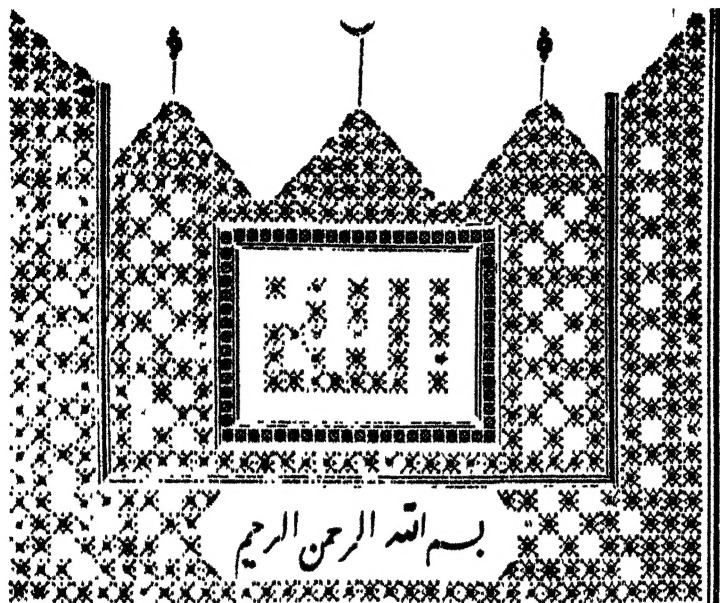
هذه الطبعة الخامسة وهي أعلى ومن المعلوم ان المكررا على  
سياوقد قوبلت على نسخة المؤلف التي بخطه حين قراءتها له  
بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المشرفة رحمه الملك العلام

﴿تنبيه﴾

طبعت هذه الحاشية باذن نجل المؤلف حفظه الله  
ولايسوغ لأحد طبعتها بدون اذن منه

﴿طبع بالطبعة الميمنية بمصر﴾





بسم الله الرحمن الرحيم

(باب البيع)

لما انتهى الكلام على ربيع العبادات التي المقصود منها التعميد الاخرى وهي أهم ما خالفه  
 الانسان أعقبه ربيع المعاملات التي المقصود منها التعميد الديني ليكون سبب الاخرى وأجر  
 عنهما ربيع النكاح لان شهوته متنازع عن شهوة البطن وأجر ربيع الجنابات والنكاحات لان ذلك  
 انما يكون بعد شهوة البطن والفرج (قوله هو) أي البيع وقوله لغة الاظهر انه قسم للثمة و  
 ظرف مكان مجازا لما خففه التاخير عن الخبر والتاء في لغة عوس من الواو لانه من لغات اعرافا  
 نطق اسماعلي الفاظ مخصوصة ومصدرا على الاستعمال كقولهم لغة فتم اهلها وقولهم لغة  
 مقابلة تثنى بشئ) أي على وجه المعالوضة ليجري مجرى ما جاء في السلام ورد في قوله تعالى  
 السلام برده ومقابلته عبادته من ربيع العبادات من ربيع عباد الله كماله وشبهه ربيع ربيع  
 الاولى انما المعنى اللغوي على إطلاقه وهو ظاهر كلام السارح وهو انه ربيع من اللغوي وله قال  
 اشترى من المؤمنين أنفسهم الى ان قال سبحانه واستبشروا ببيعة نبيكم فذلك هو النور  
 العظيم وقول مضمون

(باب البيع)  
 هو لغة مقابلة شئ  
 بشئ وشرعا مقابلة  
 مال بمال

ما بعتمكم من جن الا بوسلكم \* ربحا ارباها الا بربها  
 فان وفيتكم بما قاتم وفيتكم \* وان خسرتكم فان اربا فتمت يدي

فالمبيع هو المنة وهو الروح والجن هو الوصل (قوله وشركا) عطف على اربعة وهو مقابل لما ربه  
 مقابلة الخ أي عطفه ضمن مقابلة مال لان البيع ليس هو المتبالة وانما هو العدة لا احد في  
 تعرفه كقوله بعضهم ان له هو عتده ما عتده شخصه يقتضي ملك عين اربا فتمت يدي  
 وجه القرينة وجه الاحتمال فيه انما يساهل من التفسير فتمت يدي انما كثر ربح في ربح الخ  
 على التأييد كبيع حق البناء والخشب على جناحه وبيع حق المنة له مائة على اربا فتمت يدي  
 بواسطة ملك غير والتعريف الذي ذكره المؤلف لا يشتمل ذلك لان اربا بمال له ما يشتمل له

ونشرح بقوله في التعريف الذي ذكره معادلة الخالق الهبة التي لا تنوب فانه لا مقابلة فيها فلا تستوي بها  
 ونخرج أيضا الإجابة والشكاح لاهما ليس فيه ما مقابلة مال عال لان الاجارة فيها مقابلة منفعه مال  
 والشكاح فيه مقابلة انتفاع ونخرج بالمعاوضة في التعريف الثاني نحو الهبة ونحو الهبة نحو الشكاح  
 وقوله على الدوام الاجارة فانها لو كان فيها مقابلة منفعه مال ليست على الدوام وبالعلى وجه القربة  
 المقرض فانه وان كان فيه معاوضة مال عال فهو على وجه القربة (قوله على وجه مخصوص) أي  
 المعوض وشروطه الثلاثة (قوله والاصل فيه) أي في حكمه (قوله وأحل الله البيع) أي المعلوم وعندهم  
 وهو مقابلة مال عال على وجه مخصوص فالأية متضمنة للدلالة لا مجملة (قوله وأخبار) معطوف  
 على آيات أي والاصل فيه أخبار (قوله يتخير الخ) أي ويتخيرنا البيع عن تراض (قوله أي  
 الكسب أنسب) أي أي أنواع الكسب أفضل وأحسن (قوله فقال) أي الذي وقوله عمل الرجل  
 يبد أي وهو الصناعة وقوله: شغل الزاغة وكونه بالبيع على الغالب (قوله وكل بيع مبرور)  
 هو النجاسة وقوله أي لا غش فيه ولا خيانة هذا مدرج من كلام الراوي والفرق بين الغش والخيانة  
 ان الأول تدليس برجع الى ذات المبيع كأن يحده شعر الجارية ويحمر وجهها والثاني أعم لانه  
 تدليس في ذاته أو صفته أو مخرج كان به صفة بصفات كاذبة وكان يذكر له ثمنًا كاذبًا (قوله يصح  
 البيع الخ) اعلم ان أركان البيع ثلاثة عاقد ومعهود عليه ومعهود وفي الحقيقة ستة لان كل واحد من  
 الأركان الثلاثة له ثمة فحان فالاول تحت البائع والمشتري والثاني تحت الثمن والمثلن والثالث تحت  
 الإيجاب والقبول ولم يصرح المؤلف بالركن الأولين وإنما أشار لهما بقوله وشروط في عاقد وقوله  
 وفي معهود وصرح بالصيغة بقوله بإيجاب وقبول وبذات القوة الخلاف فيها وان تقدم معاملها طبعاً  
 ثم على قسمين صريح وكتابة والاول مادل على التملك أو التملك دالة ظاهرة بما اشترطه وكره على  
 السنة حله الشرع كعتك وملكتك وأوهبتك ذاكنا والثاني ما أحل البيع وغيره كعتك لك  
 وخذه وسلمه وبارك الله لك فيه وشرط في صحة الصيغة ان يذكر المبتدئ بائعاً ومشترياً كلام من  
 الثمن والمثلن وأما الجيب فلا يشترط أن يذكرهما ولا أحدهما فلو قال البائع بعتك كذا بكذا فقال  
 فبات أوفال المشتري اشترى منك كذا بكذا فقال البائع بعتك كفي من فافان لم يذكر المبتدئ  
 منهما العوضين معالم يصح العقد فأداه الجبري (قوله ولو هزلا) غايته في صحة البيع بالإيجاب أي  
 يصح به ولو صدر منه على سبيل الهزل أي المزح وهو ان لا يقصد باللفظ حقيقة الأيقاع وفي سم  
 هل الاستهزاء كالهزل فيه نظر ويحده الفرق لان في الهزل قصد باللفظ لاعتناؤه لئلا يفسد رضايته  
 وليس في الاستهزاء قصد باللفظ لاعتناؤه بؤبؤه ان الاستهزاء يمنع الاعتداد بالقرار اهـ (قوله وهو)  
 أي الإيجاب وقوله مادل على التملك دلالة ظاهرة هذا التعريف شامل للإيجاب الصريح والكتابة  
 لان ثلثهما مبنيان دلالة ظاهرة غايته الامران دلالة الصريح أقوى بجهة لاف الكفاية فان دلالتها بواسطة  
 ذكر العوضين بل اشتراطها فيها أو بنبته على علم الاشتراط ونزج بذلك ما لا يدل دلالة ظاهرة  
 كالكسبة وجعلته لك من غير ذكر عوض أو نبته (قوله كعتك) يشير الى شرطين في الصيغة  
 وهما الخداع والبرغم على ما في الماخذ وقوله ذاكنا يشير الى شرط ثالث وهو أنه لا بد من ذكر الثمن  
 وان كان من غير الصريح (قوله أو هزلك بكذا) اختلاف فيه هل هو صريح أو كناية والمعتمد الثاني  
 في الأول ليعرف بين جملة الآيات في بيان الجعل ثم تحت دل وهما الاحتمال اهـ جبر وكتب  
 به ما عدا بقوله: لا احتمال ان أراد ان يذم الاحتمال بل يذم الكفاية كعتك بكذا  
 كذا وكذا أراد أنه بدونه إيجاباً وله في الواسمة انه لو اصر على هوله فافان ان يقول من مالي  
 كذا وكذا (قوله ولو هزلك أو وهبتك ذاكنا) هذان من الصريح ولا ينافي ذلك كونهما  
 من عين في الهبة لان قوله يندعس من كرايين (قوله وكذا جعلته لك) أي ومثل المذ كورات

على وجه مخصوص  
 والاصل فيه  
 الاجماع آيات  
 تعالى وأحل  
 البيع وأجازت  
 سئل النبي صلى  
 عليه وسلم  
 الكسب أطيب  
 عمل الرجل  
 وكل بيع مبرور  
 أي لا غش فيه  
 خيانة (يصح اليه  
 بإيجاب) من الذ  
 ولو هزلا وهو ما  
 على التملك ذاكنا  
 ظاهرة (كعتك  
 ذاكنا أو هزلا  
 بكذا) (وملكتك  
 أو وهبتك ذاكنا)  
 وكذا جعلته لك  
 ان نؤي به البيع

في صحة الإيجاب به جعلته لك وهو من الكناية فلذلك قبله بقوله ان نوي به البيع وقوله بكذا هو  
 كتابة عن العوض ولا يشترط ذكر قبله فكيف ينبت عند جرحه عند مر بشرط ذكره ولا فكيف ينبت  
 والخاص بينهما في الكناية فقط أما في الصريح فينبى شرط ذكره عندهما قال في النسخة وليس منها أي  
 الكناية لا يثبتك ولو مع ذكر الثمن كما اقتضاء إطلاقهم لانه صريح في الإباحة بخلاف ما اعترضه كذا الثمن  
 مناقض له وبه يفرق بينه وبين صراحة وهبتك هذان اللمة قد تكون شوب وقد تكون محضاً  
 فلم ينافها ذكر الثمن بخلاف الإباحة ثم قال وانما انعدم بأي الكناية مع الشبهة في الاصح مع احتمالها  
 أي لغیر البيع قياساً على نحو الإباحة والخلع وكذا الثمن أو نيتته بتقدير الإطلاع عليها منه فليجب على  
 الثمن أراد أن البيع فلا يكون المتأثر من العاقدین قابلاً ما لا يدبره اهـ وبما يقوم مقام الإيجاب اشتر  
 مني هذا بكذا وهو يسمى استقبالا أي طلب القبول لأن معناه أقبل مني كذا بكذا (قوله وقبول)  
 بالجرعطف على إيجاب أي ويصح بإيجاب مع قبول (قوله من المشتري) متعلق بمحذوف مسقة  
 القبول أي قبول كائن من المشتري ويقوم مقام القبول منه قوله للبايع يعني ذاك الذي يسمى هذا  
 استحباباً أي طلب الجواب (قوله ولو هو لا) أي ولو صدر منه القبول على سبيل المزول فانه يصح وبزعم  
 به البيع قال سم قال في الأنوار ولو اختلفا في القبول فقال أو جبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت  
 صدق بيمينه اهـ (قوله وهو) أي القبول (قوله ما دل على التحلك كذلك) أي دلالة ظاهرة  
 بخلاف غير الظاهرة كأن قال تملك فقط فانه لا يكفي لانه يحتمل الشراء والهبة وغيرهما (قوله  
 كاشترت) أي وما اشتق منه كانا مشتر وقوله هذا بكذا الاول كناية عن المبيع والثاني كناية عن  
 الثمن (قوله وقيل الخ) أي وابتعت واخترت (قوله هذا بكذا) راجع لقبول وما بعده (قوله  
 وذلك لثم الصيغة) أي اشتراط الاتيان بالإيجاب والقبول معاً لاجل أن تتم الصيغة التي هي عبارة  
 عن مجموعهما فامر الإشارة يعود على معلوم من المقام (قوله الدال) بالرفع نعت سبيل للصيغة  
 وقوله على اشتراطها أي الصيغة (قوله انما البيع عن تراض) أي صادر عن تراض (قوله والرضا  
 الخ) بيان لوجه دلالة الحديث على اشتراط الصيغة وحاصله أن في الحديث حصر صحة البيع في الرضا  
 وهو خفي انه ومعنى قائم بالقبول فلا طلاع لنا عليه فاشترط لفظ يدل عليه وهو الصيغة (قوله  
 فاعتبر ما يدل عليه) أي الرضا من اللفظ وذلك لان دلالة اللفظ على ما في النفس أقوى من دلالة  
 القرآن فلا يقال أن القرآن يدل على الرضا ومثل اللفظ ما يقوم مقامه كاشارة الآخر للفهمة (قوله  
 فلا ينعقد الخ) تفريع على اشتراط الصيغة (قوله لكن اختبر الانعقاد الخ) اسد الزمان عـ م  
 انعقاده بالمعاطاة الموهوم أن ذلك مطلقاً وبالاتفاق أي لكن أخبار بعضهم وهو النووي انه زاد  
 البيع بالمعاطاة في كل شيء بعد العرف بالمعاطاة فسهل بها وبعبارة الحق واختصار المنصف كجمع  
 انعقاده بها في كل ما بعد العرف بالناس بها بعد أو آخر من محقق كغف والاسنجر من يباع باطل اتفاقها  
 أي الان قدر الثمن في كل مرة على أن القرألي ساع فيه بما على جواز المعاطاة اهـ (قوله ١٠٠ إلى اول)  
 أي عدم الانعقاد وقوله المقبوض بها أي بالمعاطاة وقوله كالمقبوض بالبيع الفاسد أي فثبت على  
 كل أن رد ما أخذه على الآخر أن بقي أو بدله ان تلف قال سم فهو إذا كان باقياً على ملكه لم يباح  
 فان كان تركه وباع عليه تركه لا يمكن لا يلزم إرجاعها الا ان عاد له أو تيسر أخذه وإن كان باقياً  
 فبدله لدن صاحبه على الآخر فحكمه كسائر الدون في الزكاة اهـ (قوله أي في أحكام الزكاة)  
 ان المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد بالنسبة للأحكام الدينية وقوله أما في الأمر ١٠  
 مطالبة بها أي اذ لم يرد كل ما أخذه فلا يعاقب عليها في الزكاة أي لطيب النفس بها واخلاف  
 العباء فيها لكن هذا من حيث المال وأما من حيث تعاطي الله تعالى له فله العاقبة المبررة  
 مكفر (قوله ويجرى خلافها) أي المعاطاة وقوله في سائر العقود أي الماسة كالمزهر ١٣

(وقبول) من المشتري  
 ولو هو لا وهو ما دل  
 على التحلك كذلك  
 (كاشترت) هذا  
 بكذا (وقيل) أو  
 رضيت أو أخذت أو  
 تملك (هذا بكذا)  
 وذلك لثم الصيغة  
 الدال على اشتراطها  
 قوله صلى الله عليه  
 وسلم انما البيع عن  
 تراض والرضا خفي  
 فاعتبر ما يدل عليه  
 من اللفظ فلا ينعقد  
 بالمعاطاة لكن اختبر  
 الانعقاد بكل ما يتعارف  
 البيع بها فيه كالخبز  
 والأعم دون نحو  
 الدواب والأراضي  
 فعلى الأول المقبوض  
 بها كالمقبوض  
 بالبيع الفاسد أي  
 في أحكام الدنيا أما  
 في الآخرة فلا  
 مطالبة بها ويجرى  
 خلافها في سائر

والاجابة (قوله وصورتها) أى المعاطاة (قوله ان يتفق) أى البائع والمشتري أى من قبل  
 صديق المعاطاة منهم ما يعطى كل صاحبه من غير ايجاب وقبول (قوله وان لم يوجد لفظ من واحد)  
 غاية في الاتفاق أى هو حاصل مع اتفاقهما لفظ من أحدهما لا لولوا وان وجد لفظ من  
 أحدهما السكان أى اذ لا نفي الا بالبعد والمراد باللفظ الايجاب أو القبول والحاصل المعاطاة أى ان  
 يتفق البائع والمشتري على الثمن والتمتع بغير دفع البائع الثمن للمشتري وهو يدفع الثمن له سواء كان مع  
 سكوتها أو مع وجود لفظ ايجاب أو قبول من أحدهما أو مع وجود لفظ منهما لكن لا من اللفظ  
 المتقدمه كافي عرش وعبارته ولا يتقيد المعاطاة بالسكوت بل كما تشمله تشمل غيره من اللفاظ  
 الغير المذكورة في كلامهم للصريح والكفاية اه وفي فتح المواد ونظرا ان ما تشمله قطعي الاستقرار  
 كالزغب يدرهم جعل لا يختلف أهله في ذلك لا يحتاج لاتفاق فيه بل يكفي الاخذ والاعطاء مع  
 سكوتها اه (قوله ولو قال متوسط) هو الدلال أو المصلح قال في النهاية وظاهر انه لا يشترط فيه  
 أهلية البيع لان العقد لا يتعلق به (قوله بعث) هو بناء الخطاب (قوله ففسال) أى البائع  
 وقوله نعم أى بعث (قوله أو أى) بكسر الهمزة حرف جواب ومثله حجير (قوله وقال) أى المتوسط  
 وقوله اشترى ب هو بناء الخطاب (قوله فقال) أى المشتري وقوله نعم أى أو أى أو جبر (قوله صح)  
 أى البيع عمدا كمن قول البائع المتوسط نعم وقول المشتري له نعم فيستقيد البيع بذلك لان الاول  
 دال على الايجاب والثاني دال على القبول (قوله ويصح أيضا الخ) أى كما يصح البيع بالجواب منها  
 للمتوسط نعم أو أى يصح بجواب أحد المعتادين للآخر وذلك بان يقول المشتري للبائع بعث فيقول  
 له نعم ويقول البائع للمشتري اشترى فيقول له نعم وظاهر النهاية عدم الصحة فعمدا كرو وعبارتها فلو  
 كان الخطاب من أحدهما لا تحل يصح أى الجواب بنعم قال عرش كان قال بعثي هذا كذا فقال  
 نعم اه وقوله منها أى من المتعاقدين وقوله جواب الخ الحار والمجروحان من نعم أى حال كونها ما نيا  
 بها لاجل جواب الخ وقوله قول المشتري أى البائع وقوله والبائع أى جواب قول البائع للمشتري  
 اشترى (قوله حرف استقبال) المراد حرف المضارعة كالمزة أو النون كما مرشد بذلك المثال  
 وقوله لم يصح أى الايجاب المقرون بحرف الاستقبال أو القبول المقرون بذلك وفى الجبرى انه لا يصح  
 صراحة أما كانه فيصح ونصه فرغ أى المضارع فى الايجاب كأي بعث أو فى القبول كأي لم يصح  
 لكنه كانه غنا في العباب من عدم صحة البيع بصيغة الاستقبال محمول على نبي الصراحة كما يشعر به  
 تعليلهم بأحوال الوعد والاشاء اه (قوله فالحال شغنا) أى فى فتح الجواهر الخفة ولكن اللفظ للاول  
 (قوله ن العاى) المراد به ما قبل العالم (قوله نحو فتح ناه المتكلم) اندرج تحت خصوص ناه الخطاب  
 والبال الكاف فالوجه غير ذلك عرش قال جبر وظهر انه بغتفر من العاى فتح التاء فى التكلم  
 وصحة الكاف الخطاب لانه لا يفرق بينهما ومثله ذلك ابدال الكاف الفاء ونحو ذلك اه سم وظهر  
 ولوم القدرة على الكاف من العاى ومعه ومه انه لا يكتفى بهما من غير العاى وظهر ان محله حيث  
 قدر على التطي بالكاف اه (قوله بشرط صحة الايجاب والقبول كونهما الخ) شروع فى بيان  
 شروط اركان البيع الثلاثة التى هى العاقد والمقود عليه والصيغة وبدا بشرط الصيغة وذكر  
 هنها تناوشره أو بعته وهى عدم الفصل وعدم المعلى وعدم التأقيد وتوافق الايجاب والقبول  
 هنى من عليه نهاية الاول هنى ان لا يقع المسمى من العادين ما فى به فلو قال بعثك ذا العبد  
 بل الجار به فبطل بعثك هذا الاول هنى جلال يصح لضعف الايجاب بالتغير الثانى للفظ  
 بحيث لا يحد من بغيره بما دون لم يسمعه الخطاب ويصور وجود القبول منه مع عدم جماعهما  
 اذ اباة هنى السامع يقبل هو والرجل الرجى له لفظ الايجاب فقبل كذلك أو قبل اتفاقا كفى الجبرى  
 فخر عن سم الاول هنى من بغيره لم يصح قال عرش وان ساءه ساءه سمه لان لفظه

العقد وصورتها ان  
 يتفق على ثمن ومثل  
 وان لم يوجد لفظ من  
 واحد ولو قال متوسط  
 للبائع بعث فقال نعم  
 أو أى وقال للمشتري  
 اشترى فقال نعم  
 صح ويصح أيضا نعم  
 منها الجواب قول  
 المشتري بعث والبائع  
 اشترى ولو قرن  
 بالايجاب أو القبول  
 حرف استقبال  
 كما بعث أى يصح قال  
 شغنا وظهر انه  
 بغتفر من العاى نحو  
 فتح ناه المتكلم  
 بشرط صحة الايجاب  
 والقبول

يظهر وكتب العلم التي بها آثار السلف تعريضا للامتهان بخلاف ما اذا خلعت عن الامة ما رواه ان تعلقت  
 بالشرع ككتبت نحو ولغة قال سم ورح بالمصنف حله المنفصل عنه فانه وان حرم منه لا يحدث  
 يصح بيعه للكافر كما ان في به الشهاب الزمي اه (قوله يعني ما كتب فيه قرآن) بيان للمراد من  
 المصنف والاتباع ان ما مناسبا لولم زدا لشارح لفظ شي ومن الحارة اما بعد ان باقنا تناسب الاقتصار  
 على الثانية وما بعدها معنى قوله ولو آية الخ وعبارة التمايز ولا يصح شراء الكافر المصنف قال في التحفة  
 يعني كما هو ظاهر ما فيه قرآن ولو آية الخ اه والحاصل يشترط اسلام من اراد ان يتملك ما كتب فيه  
 قرآن وان كان في ضمن نحو تفسير أو علم فما يظهر نعم يتسامح لتلك الكافر الدوام والدين ان يرى علمها  
 شي من القرآن للحاجة الى ذلك ويحكي ما فيها يظهر ما تحت به السلو اي انصاف من شراء أهل الذمة الدور  
 وقد كتب في سقها شي من القرآن فيكون مغفرا للمساخمة به غالبا اه نهاية وخالف في التحفة في  
 الاخير فقال بطلان البيع فيما عليه قرآن وصحته في الباقي نفي بقالة تحفة (قوله ولو آية) غايه  
 للمكتوب من القرآن والذي في التحفة والنهاية وان قل وهو صادق بالآية وما دونها ولو حرم وفي سم  
 مانصه قوله ما فيه قرآن ولو تيممة وهل يشمل ما فيه قرآن ولو حرم فواو بمثل أن الحرف ان ائتمت فيه بنص  
 القرآنية امتنع البيع حينئذ والافلا اه بحذف (قوله وان ائتمت لغير الدراسة) هو غاية ثانية  
 للمكتوب من القرآن (قوله وبشروط ايضا عدم حرمانه الخ) وذلك لانه يسهل على قائلنا وفي البحر  
 مانصه قوله عدم حرمانه شرع قطع الطريق فالسبكي يصح بيع عدة الحرب لهم ولو كان اذا غلب على  
 الثمن انهم يتخذونها لذلك حرم مع العدة سم اه (قوله آله حرب) هي هنا كل نافع في الحرب ولو دعى  
 وفرسا (قوله كسيف ورمح ونشاب) أمثله لآلة الحرب ل سم وهل يشمل ذلك السفن بان يعامل في  
 البحر ولا لعدم تعيينها للقتال فيه تطرويعه الاول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال اه وقوله وترس  
 هو السمي بالدرقة وبالحففة اذا كان من جلد كما في المصباح (قوله بخلاف غير آله الحرب الخ) أي مبيع  
 يبيع للحرر في قوله ولو بما يتأق أي ولو كان ذلك الغريم يتأق آله الحرب منه كالخيل وقوله ادلا  
 تبين جعله عدس ب فان ظن جعله عدة حرب حرم وأعدة بسم العين وكسرها (قوله وبيع بيعها)  
 أي آله الحرب وقوله للذي هذا مفهوم قوله حرمانه ومثل الذي الباقي فاطاع الطريق لاهوله أمرهما  
 (قوله أي في دارنا) أي بشرط أن يكون الذي في دارنا وتحت قبضتنا وأخرج به ما ذهب الى دار الحرب  
 مع بقا عدة الدمة وقدم الجز بقلا يصح اذ ليس في قبضتنا قال حل وفيه أنه في قبضتنا دام ما برما  
 لعهنا ومن تعلم بتقيد به الجلال اه قال بعضهم الاولى حلب في دار اءاده البحرني (قوله وشروط في  
 معقود عليه الخ) شروط في شرط والمعقود عليه وهي أمير الزبوي حصة ذكره نهاده ان شرط أربعة  
 وبقي عليه خامس وهو أن يكون متعاقبا سرعا ولو في المسائل (قوله هنا كان) أي المعقود عليه  
 وهو البيع وقوله أو ثمن أي أو كان ثمننا (قوله مال له الخ) أي أن يكون للعائد ساطع على المعقود عليه  
 بملك أو وكالة أو لايه كالأب والحدود أو وصي مثلا وأورد من الشارع كالمتقطعة جاتحاي مصادره  
 فالملك ليست بشرط خلافا لما يرويه صبيعه (قوله فلا يصح بيع مضموني) هو من لاس مال الك ولا  
 وكبلا ولا وليا وأما لم يصح بيعه لحد بل لا يبيع الا فيما يملكه أو يورده أو غيره رعدم حصة البيع هو  
 العمل الجديد والقول انه دائم يتول انه يوقف فان أجاز مال كانه قد والافلا وهل البيع سائر بغيره اه  
 الغالبة للثانية كما لو زوج أمه غيره أو أنه أو اعترف ببيعه أو أجزه وشرا لا يورده ولا يخرج بغير  
 مضموني لشغل ذلك كله (قوله وبيع بسمه الخ) اه قاله له لعمرو لبيع العبد لأمي ان اه  
 اذ لم يتبين له مملوكة والاصح ودوله اه اه روي به انما يبيع على سائر الناس لا يبيع على  
 ان ياتي أي المال الذي يباعه (قوله آله) أي المالك ولا يبيعه لغيره اه اه  
 كما تقدم بمثل ما ذات بين انموكل ببيع العين او ما روي على الية اه اه ولا يبيعه لغيره

يعني ما كتب فيه  
 قرآن ولو آية وان  
 ائتمت لغير الدراسة  
 كآله شيئا وبشروط  
 أيضا عدم حرمانه من  
 يشتري آله حرب  
 كسيف ورمح ونشاب  
 وترس ودروع وخيل  
 بخلاف غير آله  
 الحرب ولو بما يتأق  
 منه كالخيل واد  
 لا تبين جعله عدة  
 حرب وبيع بيعها  
 للذي أي في دارنا  
 (و) شرط في معقود  
 عليه مثمن كان أو  
 ثمننا (ملك له) أي  
 للعائد (عليه) فلا  
 يصح بيع مضموني  
 وبيع بسمه مال غيره  
 ظاهر ان بان بعدد  
 البيع أنه له

ذلك قريباً المهمة (قوله كان باع مال مورثه الخ) أي أو باع مال غيره على ظن أنه لم يأذن له فبان  
 أنه لم فيه (قوله فلما أحياه) ليس بقيد بل مثله أن لم يظن شيئاً أو ظن موته بالأولى اهـ حـ في يجبر  
 (قوله فبان) أي مورثه وقوله ميتاً حيث أدى حين البيع والمراد قبضه (قوله لتبين الخ) تعليل  
 لأهمية وقوله أنه أي المال وقوله ملكه أي البائع أي قولاً به ثابتاً له عليه (قوله ولا أثر لظن خطأ الخ)  
 يعني ولا عبرة بأنه عند البيع يحل الخطأ لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر فقط (قوله لا بما)  
 في ظن المكلف) أي ليست العبرة بما في ظن المكلف حتى لا يصح البيع (قوله بطريق جائز)  
 كبيع وهبة (قوله ما ظن حله) مفعول أخذ أي أخذ شيئاً ظن أنه حلال وهو في الواقع ونفس الأمر  
 حرام كأن يكون مغصوباً أو مسروقاً (قوله فان كان ظاهر المأخوذ منه) هو البائع أو الواهب وقوله  
 الخبر أي الإصلاح (قوله لم يطالب) أي لا تخذ في الأمر وهو جواب أن وقوله ولا يطولب أي وإن  
 لم يكن ظاهره الخبر والإصلاح بان كان ظاهره الغفور والحامية طوالب أي في الأمر نحو ما في الدنيا  
 فلا يطالب مطلقاً لأنه أخذ بطريق جائز (قوله ولو اشترى طعاماً الخ) بين هذه المسئلة الغزالي فقال  
 وأما العصبة التي تستد الكراهة فهناك يشتري شيئاً في الذمة بقضى عنه من غصب أو مال حرام  
 فينتظر أن سلم إليه البائع الطعام قبل قبض الثمن يطيب قلبه أو كله قبل قضاء الثمن فهو حلال فإن  
 قضى الثمن بعد الأكل من الحرام فكأنه لم يقض فإن قضى الثمن من الحرام وأرأه البائع مع العلم بأنه  
 حرام فقد برأت ذمته فإن أرأه على ظن أنه حلال فلا تحصل به البراءة اهـ (قوله فان أقبضه) أي الطعام  
 وقوله له أي المشتري وقوله البائع فاعل أقبضه (قوله رضاه) أي البائع (قوله قبل توفية الثمن) أي  
 قبل توفية المشتري الثمن البائع (قوله حل له) أي المشتري أكله أي الطعام (قوله أو بعدها) أي  
 أو أقبضه البائع الطعام بعد توفية الثمن وقوله مع علمه أي البائع وقوله أنه أي الثمن حرام (قوله حل  
 أيضاً) أي حل أكل المشتري الطعام وقوله أيضاً أي كمال في الصورة الأولى (قوله والأحرم) أي  
 وأن لم يعلم البائع أن الثمن الذي وقاه المشتري حرام حرم على المشتري أكل ذلك الطعام وقوله إلى أن  
 يبرئه متعلق بمحذوف أي يستمر المحرمية إلى أن يبرئه البائع أي من الثمن وقوله أو يوفيه من حل  
 أي أو يوفي المشتري البائع منه من حل أي وبعد ذلك يحل للمشتري أكله (قوله وطهره) معطوف  
 على ملك أي وشطر طهره المعقود عليه أي ولو بالاحتياط ولو غلبت الغباسة مثله وفي عـ شـ على مـ  
 قوله طهره ولو حكماً ليدخل نحواً وفي الخـ في المعقود به بالسرم حين فاته يبيع بيعها للمعقود بها فهي  
 ظاهرة حكماً اهـ (قوله أو أمكان طهره يغسل) أي فالشرط لأحد الدائر وذلك كالشوب التحنيس  
 الذي لم يسد الغباسة فرجه وكلاهما المجهون بالحنس واحترز بقوله يغسل عما يمكن تطهره ولكن  
 لا يغسل بل بالتكثير أو أزاله التغير كالماء أو بالتخليل كالخمر أو بالديغ كالجلد النحس فإنه لا يؤثر فلا  
 يبيع بيعه كإيصاح به الشارع (قوله فلا يبيع بيع تحنيس الخ) وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 ثمن الكلب وقال أن الله حرم بيع الحمر والميتة والخنزير ورواهما الشنجان والمعنى في المذكرات  
 خاصة عنها ما لحق بها من نجس العين ولا يبيع جعل النجس مبيعاً لا يبيع أيضاً جملته ثمنا إذا طهر  
 سطره للمعقود عليه مطلقاً ثمنا كان أو غيراً ومثله يقال في بقية الشر وطوان كان الشارع يقتصر في  
 المفهوم على العين وكان حقاً أن يعمم (قوله بخلل) راجع حجر وقوله أو دباغ راجع جلده ميتة فهو  
 على القلب والنشر المرتب (قوله ولا متنجس الخ) أي ولا يبيع متنجس لا يمكن تطهره أصلاً أو  
 يمكن لا يغسل وذلك كالحل والابن والصبي ولا تجر المجهون بالزبل إذ هو في معنى نجس العين وحل  
 عدم صحة بيعه ما ذكر إذا كان أسفلاً لا أمانعاً فيبيع كبيع دار ميتة باعتر مخلوط بسرم حين أو  
 حين كذلك أو أرض مسعدة بذلك وكبيع قرن عليه وهو ثمير وإن وجبت إزالة لوقوعه تاباع مع دعاء  
 الحاجة ذلك وبقية فقهه ما لا يعبر في غيره (قوله ولو دهننا) أي ولو كان المتنجس دهننا وهو طاعة الرد

كان باع مال مورثه  
 فلما أحياه فبان ميتاً  
 حنثت لتبين أنه  
 ملكه ولا أثر لظن  
 خطأ بان حنثه لأن  
 لا اعتبار في العقود بما  
 نفس الأمر لا بما في ظن  
 المكلف (مائدة)  
 لو أخذ من غيره بطريق  
 جائز ما ظن حله وهو  
 حرام باطناً فإن كان  
 ظاهر المأخوذ منه  
 الحرام لم يطالب في  
 الأمر ولا يطولب  
 قاله الغزالي ولو اشترى  
 طعاماً في الذمة وقضى  
 من حرام فان أقبضه  
 له البائع رضاه قبل  
 توفية الثمن حل له  
 أكله أو بعدها مع  
 علمه أنه حرام حل أيضاً  
 والأحرم إلى أن يبرئه  
 أو يوفيه من حل قاله  
 شيخنا (وطهره) أو  
 أمكان طهره يغسل  
 فلا يبيع بيع تحنيس  
 كبيع ورجله ميتة  
 وإن أمكن طهرهما  
 بغسل أو دباغ ولا  
 متنجس لا يمكن  
 طهره ولو دهننا نجس

على من قال، بعه بقاءه على القول الضعيف بامكان طهره وقوله تنفس بورث ركاكة لا تخفى  
 فالاولى حذفه (قوله بل يصح هته) أي المذكور من النقص والتعجب وفي الجبرمي مانصه  
 \* (فرع) \* لو تصدق أو وهب أو أوصى بالنفس كالدهن والكلب صح على معنى نقل البداهة سم  
 ع ش (قوله ورؤيته) معطوف على ملك أي وشروط رؤيته وقوله أي المعقود عليه أي غناؤنا  
 (قوله ان كان معينا) فيدل على اشتراط الرؤية أي تشترط الرؤية ان كان المعقود عليه معينا أي  
 مشاهدا حاضرا فهو من المعاشة لا من التعيين لانه صادق بما عين بوصفه وليس مراد افلو كان  
 المعقود عليه غير معين بان كان موصوفا في الذمة لا تشترط فيه الرؤية بل الشرط فيه معرفة قدره  
 وصفته (قوله فلا يصح بيع معين لم يره العاقدان) أي لا يصح بيع معين غائب عن رؤية المتعاقدين  
 أو أحدهما ولو كان حاضرا في المجلس وعلم من ذلك امتناع بيع الاعمي وشرائه للمعين كسائر  
 تصرفاته فيقول في ذلك حتى في القبض والا قباض بخلاف ما في الذمة (قوله كرهته واجارته) أي كما  
 لا يصح رهن المعين واجارته من غير رؤية المتعاقدين (قوله لا لغيره انتهى عنه) تعليل لعدم صحة  
 بيع ما ذكره وألغى وهو ما انطوت عنا قبته أو ما ترددين أمرين أغلبهما أخوفهما (قوله وان بالغ في  
 وصفه) أي لا يصح بيع المعين من غير رؤية وان بالغ كل منهما في وصفه وذلك لان المحظ في اشتراط  
 الرؤية الاطاحة بمسالم المحط به العبارة من دقيق الاوصاف التي بقصر التعمير عن تحقيقها واصطفاها  
 للذهن ومن ثم ورد ليس الخبر كالبيان بكسر العين ولا مخالفة بين هذا وبين قوله الآتي ولو قال  
 اشتريت منك ثوبا بصفته كذا هذه الدراهم فقال بعثك ان عقدي به لا نه بسم موصوف في الذمة وذلك  
 ببيع عين متميزة موصوفة والحاصل لو قال بعثك ثوبا قدره كذا وحسنه كذا ووصفته كذا ولو كان  
 الثوب حاضرا عنده وذلك لانه انما اعتد على الصفات المترتبة في الذمة ولو قال بعثك الثوب الذي  
 صفته كذا وكذا فانه لا يصح لان المعين لا يلتزم (قوله وتكفي الرؤية قبل العقد) فان وجد  
 المشتري متغيرا عما رآه عليه تخير فلو اختلفا في تغييره فالقول قول المشتري به منه وتخبر بالبيع  
 يدعي عليه انه رآه بهذه الصفة الموجودة الا ان رضى به الاصل عدم ذلك وانما صادق أي البائع  
 فيما اختلفا في عيب يمكن حدوثه لانهما قد اتفقا على وجوده في يد المشتري والاصل عدم وجوده  
 في يد البائع اه تحققة وقوله فيما لا يغلب تخيره الى وقت العقد أي في المعقود عليه الذي لا يغلب  
 تخيره الى وقت العقد وهو صادق بما يغلب عدم تغيره كارض وحديد ونحاس وآنية وما يتحمل  
 التغير وعدمه سواء كان حيوانا بخلاف ما يغلب تغيره الى وقت العقد كالطعمة التي يسرع فسادها  
 فلا تكفي رؤيته قبل العقد لانه لا وثوق حينئذ ببقائه حال العقد على اوصافه المرئية قبل (قوله  
 وتكفي رؤيته بالغ) اعلم ان رؤيته كل عين على ما يليق بها فاعتبر في الدار رؤيته البيوت والسقوف  
 والسطوح والجدران والسجيم والبالوعة وفي البستان رؤيته الاشجار والجدران ومسابيل الماء  
 وفي العبد الوالة رؤيته معاهد العورة وفي الدابة رؤيته كلها لا رؤيته لساهم ولا سناهم وفي الثوب  
 نشره ليرى الجميع ورؤيته يوجهي ما يختلف منه كديساح منقش وبساط بخلاف ما لا يختلف  
 ككبراس فيكتفي رؤيته أحدهما وفي الورق البيضاء وفي الكتف والمحفرة رؤيته بجميع الاوراق  
 وفي متساوي الاجزاء كالجوب رؤيته بعضها وفي نحو الزمان عمله وشرا يكون صوابا لانه رؤيته  
 فنره وقوله بعض المبيع المناسب لما قبله بعض المعقود عليه مبيع كان أو غنا (قوله ١ دل) أي  
 البعض المرئي وقوله على باقية أي على ان الباقي مثله وذلك بكون فحما اسموي بانه مراد كالمسك  
 والجوز والادقة والمسك والتمر والهوى والكبس في نحو قرصرة والقطن في عدله ولم يزل انما  
 حاله الباطن تخير (قوله كذا هو صبرة) تمثيل للبعض الذي تكفي رؤيته في الاصل  
 بين ان يكون كالمبيعا أو بعضها في سم مانصه فرع مثل شحنة الذهب ارمي على النار

بل يصح هته  
 (ورؤيته) أي  
 المعقود عليه ان كان  
 معينا فلا يصح بيع  
 معين لم يره العاقدان  
 أو أحدهما كرهته  
 واجارته للغرر  
 انتهى عنه وان بالغ  
 في وصفه وتكفي  
 الرؤية قبل العقد  
 فيما لا يغلب تخيره الى  
 وقت العقد وتكفي  
 رؤيته بعض المبيع  
 ان دل على باقيه  
 كذا هو صبرة تخير



في قدوره هل يصح ويكتفي برؤية أعلامه من رؤس القدور فاجاب بأنه ان كان بقاؤه في القدور من مصالحه صح وكفى برؤية أعلامه من رؤس القدور والا فلا اه ولعل وجه ذلك ان رؤية أعلامه لا تدل على باقية لكنه ان كفى بهذا ان كان بقاؤه في القدور من مصالحه للضر ورة اه (قوله وأعلى المائع) عطف على ظاهر صبره أي وكأ على المائع أي فان رؤيته في ظرفه كافيه (قوله ومثل الخ) هو بالرفع عطف على عمل كظاهر الواقع خبر المبدأ محذوف والتقدير وذلك كظواهر وذلك مثل الخ ويصح جعل الكاف اسما بمعنى مثل وعليه يصير العطف عليها فقط وقوله أنموذج مضاف إلى ما بعده اضافة على معنى من وهو بضم الميم وتوالم وقع المحممة السمي بالعينة وذلك بان ياخذ البائع قدرا من البر مثلا ويريه للمشتري ولا يدمن ادخاله في البيع بصيغة تشعل الجميع بان يقول بعثك البر الذي عندي مع الانموذج والا فلا يصح البيع (قوله كالجوب) تمثيل لتساوي الاجزاء (قوله أول بدل) أي ذلك البعض المرفى وهو معطوف على قوله ان دل وقوله بل كان أي ذلك البعض المرفى والاولى لكن كان بأداء الاستدراك بدل أداة الاضراب كما هو ظاهر وقوله صونا يضم الصادو كسرهما أي حفظا وقوله للباق أي الذي لم يهر وهو متعلق بصونا (قوله لبقائه) اللام للتعليل متعلقة بصونا أيضا فاختلاف المتعلقان لأن الاول للتعبير والثاني للامه أي صونا للباق لاجل بقاءه بحيث اذا فرقة ذلك الصونا لا يبقى بل يتناف (قوله تقشر رمان الخ) تمثيل لبعض المبيع الذي لم يبدل لكن كان صونا للباق وقوله وبض أي وقشر بعض (قوله وقشر سقلى) وهي التي تكسر حالة الكل وتخرج بالسقلى العليا فلا يكتفى رؤيتها كما يصرح به (قوله فيكتفى رؤيته) أي المذكورين قشر الرمان وما بعده (قوله لان صلاح الخ) علة لا كفاءة برؤية ما ذكر وقوله باطنه أي ما ذكر من الرمان والبض ونحو الجوز وقوله في اقسامه أي القشر (قوله وان لم يبدل هو) أي القشر وقوله عليه أي الباطن وهذا أيسر غاية بل الواو للعمال وان زائنة (قوله ولا يكتفى رؤيته القشرة العليا) أي لانها ليست من مصالح ما في باطنه وقوله اذا انعقدت السفلى احترز به عما اذا لم تتعقد فانه يكتفى حينئذ برؤية العليا (قوله بشرط اضافة رتبة تسليمه) أي قدرة كل من العاقدين على تسليم ما بذله الآخر الممن بالنية للبائع والثمن بالنية للمشتري وغير التسليم مع ان العبرة بالتسليم تعالى وصى في منهاجه وقال في التحفة والنهاية واقصر المصنف عليه أي على القدرة على التسليم لانه محل وفاق وسيد ذكر محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسلمه عن هو عنده اه والحاصل انه متى كان البائع قادرا على تسليم المبيع للمشتري وهو قادر على تسلمه وكان المشتري قادرا على تسليم الثمن للبائع وهو قادر على تسلمه صح البيع اتفاقا فان وجدت القدرة على التسليم من العاقدين صح على الصحيح (قوله فلا يصح بيع آتني وضال) مثل البيع الثمارة فلا يصح بيع عبد آتني وضال بخلاف قدره على انتزاعه كما علمت (قوله لغبر قادر على انتزاعه) أي اخذ من المثل الذي آتني اليه اوضليه أو من الغاصب الذي غصبه (قوله وكذا سلك تركه) أي وكذلك لا يصح بيع سلك تركه لغبر قادر على اخذه ومثل البيع الثمارة فان كان يدفع غنما كما علمت وقوله شق تحصيله أي السلك على المشتري أي اوعى البائع في الصورة التي زناها (قوله مهمة) أي في بيان حكم من تصرف في مال غيره فظاهرا تخمين انه له ولا يقال ان هذا قد ذكره بقوله ويصح بيع مال غيره فظاهر الخ لاننا نقول ذلك خاص في التصرف بالبيع وما هنا في مطلق الحصر نعم كان الاولى والاخصر ان يقتصر على هذا لانه شامل للبيع ولغيره أو يقتصر على ذلك ولكن بعموم فيه فنه (قوله من تصرف في مال غير) المراد بالمال ما يشاء المنفعة والامساك فواء فيها باقى وسئل نوالا ببيع أو غيره التزويج (قوله وأغیره) أي البيع كالمهبة والعقود والتوقف (قوله فاذناته) أي حال كونه معتقدا انه معتقدا انصرفه والظاهر ان هذا ليس بقيد بل مثله فالذا اعمد انه ليس متعديا كان كان يعتقده أن التصرف في مال موثقه في

وأعلى المائع ومثل  
أنموذج متساوى  
الاجزاء كالجوب أول  
يدل على باقية بل كان  
صونا للباق في لبقائه  
تقشر رمان وبض  
وقشر سقلى لغو  
جوز فيكتفى رؤيته  
لان صلاح باطنه في  
اقتائه وان لم يبدل هو  
عليه ولا يكتفى رؤيته  
القشرة العليا اذا  
انعقدت السفلى  
وبشرط اضافة  
تسليمه فلا يصح  
آتني وضال ومغصوب  
لغبر قادر على انتزاعه  
وكذا سلك تركه شق  
تحصيله (مهمة)  
من تصرف في مال  
غير بيع أو غيره فظاهرا  
تعديه



حياته حائر (قوله فبان) أي ظهر بعد التصرف وقوله انه له أي المتصرف وقوله عليه أي المتصرف فيه وقوله ولايته أي سلطنة بلك أو وكالة أو إذن كإمر (قوله كان كان) أي المتصرف فيه وقوله فبان موته أي فبين بعد التصرف فيه موته من له الولاية فيقبل التصرف (قوله أو مال أجنبي) معطوف على مال مورثه أي وكان كان المال الذي تصرف فيه مال أجنبي أي أو مال مورثه ففكره أجنبي ليس بقيد كما هو ظاهر (قوله فبان اذنه له) أي فبين بعد التصرف ان ذلك الأجنبي اذنه له في التصرف فيه (قوله أو طائفاً في الدخ) ظاهره انه معطوف على طائفاً تعديه والمعنى أو تصرف في مال غير طائفاً فقد شرط من شروط التصرف وفيه ان هذا ليس مراداً بل المراد انه تصرف في مال نفسه طائفاً فقد شرط من شروط صحة التصرف فبين انه لم يقد شرطاً من ذلك ولو قال أو باع ماله طائفاً فقد شرط الخ لكان أولى فتنه (قوله فبان مستوفياً للشرط) أي فبين ان تصرفه مستوفى لشرط التصرف (قوله صح تصرفه) جواب من (قوله لان العبرة في العقود بالخ) لتبيل للصفة وقوله بما في نفس الامر أي بما هو مطابق للواقع وانما كانت العبرة في العقود به لعدم احتياجهما للنية فانتفى التلاعب وبغرضه لا بضر لصفة نحو بيع المازل كذا في النسيئة والتفعية (قوله وفي العبادات الخ) أي ولان العبرة في العبادات بما في نفس الامر وبما في ظن المكلف وهذا يقيدان العبرة في العبادات بمجموع الامر بن ما في نفس الامر وبما في ظن المكلف وصورة الامة وهي انه لو توضأ الخ مع علمه وهي قوله لان المدارخ تقيدان العبرة بالثاني فقط وهذا خلف ولا يصح أن يقال ان الواو في قوله وبما في ظن المكلف بمعنى أولان ذلك يقتضي أن ما في نفس الامر كاف وحده في العبادات وليس كذلك فتأمل (قوله ومن ثم) أي ومن أجل ان العبرة في العبادات بما ذكر ولو توضأ الخ (قوله انه مطلق) أي ان ما توضأ به ماله مطلق وقوله وان بان أي ما توضأ به وقوله مطلقاً أي ماله مطلقاً (قوله لان المدارخ) لاحاجة الى هذه العلة بعد قوله ومن ثم الخ والحاصل عبارته لا تختلج من النظر (قوله ويشمل قولنا يبيع أو غيره) الأولى اسقاط لفظ يبيع كما هو ظاهر (قوله وغيرهما) أي كاشية والوقف والعتيق (قوله فلو أربأ) أي الفضولي (قوله من حق) أي في ذمة الغير (قوله صح) أي الإبراء (قوله ولو تصرف في الانكاح) المناسب ان يقول ولو أتبع لانه لا معنى للتصرف في الانكاح (قوله وشرط في بيع ربوي الخ) شرع في بيان ما يتغير في بيع الربوي زيادة على ما مر من الشرط وحاصل ذلك ان العوضين ان اتفقا حنسا اشترطت الا ان يشرط أو عليه وهي الظلم والتفدية اشترطت شرطان والا كبيع طعام بنقد أو ثوب أو حيوان بخموص لم يشترط شيء من تلك الثلاثة (قوله وهو) أي الربوي محصور في شئين فيه حصر الشئ في نفسه اذ هو عينهما وهو لا يبيع ويمكن عود الضير على الربا لفهمه من الربوي فيكون هو المحصور وفيهما علة ولا شك (قوله مطعموم) أي ما قصد للطعم تقوتاً أو تنفكها أو تدوا بها وذلك لان في الخبر لا تنص على البر والشعر والمقصود منهما التقويت والحق بهما في معناه كما في الارب والارز والذرة وعلى الشعر والمقصود منه التفكه والتأدم فالحق بهما في معناه كالزبيب والتين وعلى الخ والمقصود منه الاصلاح فالحق بهما في معناه من الادوية كالسقمونيا والزعفران ومن المطعموم الماء فهو ربوي وسماه طعماً لانه في الكتاب والسنة قال تعالى ومن لم يطعمه فانه مني (قوله كالربا الخ) تمثيل للمعصوم (قوله ولو له ول) أي والربم لانه يؤكل به منقعه في الماء قال ابن القاسم وأما ان يبيد أو يبيد (قوله ونند) قال في التحفة وعلة الربا فيه جوهرية لمن فلا ربا في الفلوس وان راجت اه (قوله ونسبه) متعلق ببيع والضمير يعود للمذكور من المطعموم والنقد (قوله حلول) نائب فاعلة أي شرط حائز للعوضين وذلك لاشتراط المقابلة في الخبر ومن لازمه الحلول غالباً في اقتران حلهما به تأجيل ولو لحظة فحل وهو ما في المجلس لم يصح اه تحفة (قوله وانه باض) معصوم في حله ولو المراد

فبان ان له عليه ولاية كان كان مال مورثه فبان موته أو مال أجنبي فبان اذنه له أو طائفاً فقد شرط فبان مستوفياً للشرط صح تصرفه لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وفي العبادات بذلك وبما في ظن المكلف ومن ثم لو توضأ ولم يكن له مطلق بطل مهوره وان بان مطلقاً لان المدارخ فيها على ظن المكلف ومنع قولنا يبيع أو غيره الترويج والبر أو غيرهما فلو أربأ من حق طائفاً له لا حق له فبان له حق صح على المعقد ولو تصرف في انكاح فان كان مع الشك في ولاية نفسه فبان وليها حينئذ صح اعتبارا بما في نفس الامر (وشرط في بيع) ربوي وهو محصور في شئين (مطعموم) كالبر والشعر والتمر والزبيب والمخ والارز والذرة والقول (ونقد) أي ذهب وفضة ولو غير مضر وبين كلى وتبر (بجنسه) كبير ذهب بجنس (حلول) له عوضين (وتبايض

القبض الحقيقي فلا يكفي نحو حواله وان حصل معها قبض في المجلس وقوله قبل تفرق قال سم  
شامل للتفرق سهوا أو جهلا اه (قوله ولو تقابضا) أي البائع والمشتري وقوله البعض أي هذا  
أعطى بعض المبيع والأخر أعطى بعض الثمن (قوله صح فيه فقط) أي صح المبيع في ذلك البعض  
الذي قبض فقط دون ما لم يقبض وهذا مبني على الأصح من قولنا تفرق الصقعة كما سيأتي (قوله  
وعما ناله) معطوف على سأل أول أيضا أي وشرا عما ناله بين العوضين أي مساواة بينهما في القدر  
من غير زيادة ولو حبة ولومن غير جنسهما كما شتمال أحد الدينارين على فضة (قوله يقينا) أي  
بان بطلان المائة كلة من المتعاقدين حالة العقد (قوله بكل الخ) متعلق بمحذوف أي وتعتبر  
المائة بكليل في المكيل وإن تفاوت في الوزن ووزن في الموزون وإن تفاوت في الكيل والعبارة  
بغالب عادة المجاز في زمنه صلى الله عليه وسلم والأفعادة أهل البلد فها هو كالترافل والابان كان  
أكبر حرمانا من الحر فالعبارة فيه بالوزن ولا تعتبر المائة إلا حال الكيل فتعتبر في النمار والحبوب بعد  
الجفاف والثنقية فلا يباع رطب منها رطب من جنسه ولا يخاف منه إلا في مسئلة العرباويستأني ولا  
تعتبر بما ناله الدقيق والسويق والخبز وكذا ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشيء بخلاف تأثير  
التبخير كالسمل والهن والما تعتبر في الحبوب حبا وفي اللحم حبا وفي العنب والعربز ديبا أو  
تمرا أو عصيرا أو خذا \* (تنبيه) \* يؤخذ من اعتبار المائة بالسكيل في الكيل وبالوزن في الموزون أنه  
لا عبارة بالقيمة وأسفلو يبيع مد تبرير في مد صحن في صح ذلك ولو تفاوت في القيمة ومحل في غير بعض صور  
القاعدة المسماة بقاعدة مد محجود ودرهم فانه يعتبر في ذلك البعض المائة في القيمة أيضا والمؤلف لم  
يتعرض لهذه القاعدة وأسفلو تعرض لها حتى تعرف ذلك البعض المعتبر فيه ما ذكره كميل للقاعدة  
وأقصد من سلف فنقول ضابط هذه القاعدة أن يجمع عقد واحد جنسا أو ياتي في الجنابين أي المبيع  
والثمن متحدا فجمعا مقصودا أي ليس تابعا للغير وان تعدد المبيع جنسا أو نوعا أو صفة سواء حصل  
التعدد المذكور في الثمن أم لا ومعنى تعدده أن يضم إلى ذلك الجنس الروي جنس آخر ولو غير روي  
فالقيد المستعمل عليهم هذا الضابط ستة القيد الأول أن يكون العقد واحدا ومعنى وحده عدم  
تفصيله بان لا يقابل المدايد والدرهم بالدرهم ولا يخرج به ما لو فصل كأن قال بعتك هذا بهذا  
وهذا بهذا القيد الثاني أن يكون الجنس روي أو يخرج به ما لو كان غير روي كسب وسيف شويين  
القيد الثالث أن يكون ذلك الجنس الروي في الجنابين وخروج به ما لو كان في أحدهما فقط كسب  
ودرهم شويين القيد الرابع أن يكون الجنس السكائ فجمعا واحدا أو خرج به ما لو لم يكن واحدا بان  
يكون المشتمل عليه المبيع ليس مشتلا عليه الثمن والكل روي كصاع روصاع شعير بصاعي تمر  
القيد الخامس أن يكون مقصودا بالعقد وخروج به ما إذا كان تابعا لمقصود بالعقد كبسج داز فيها  
بتره ما عذب بمثلها القيد السادس أن تعدد المبيع وخروج به ما إذا لم تعدد كبسج دينار بد دينار وهذه  
الخبرات ليست من القاعدة المذكورة فهي صحيحة وبقي من القيود التي رأيت عدم الخلط ولكن  
هذه في خصوص صور الجنس وصور النوع إذا لا تأتي التوزيع المبني عليه القاعدة المذكورة  
الاجتهاد وخروج به ما إذا لم يتغير بان ضابط الجنسان أو النوعان وبيعتهما معا أو باحدهما خاصا فانه  
لا ينصرف من القاعدة المذكورة كقوله شرط أن يكون المخلوط به بالنسبة للعنيس شاسير بحيث  
لا يقبل آخره لست بعمل وحده وأما بالنسبة للثمن فلا فرق بين البسير والكثير كما هو مقتضى  
كلام الشرحين وقال سم قال شيخنا الشهاب الزملي أنه لا يجمع اه وجزم به الخطيب في مقنيته وخروج  
بالبسير في الجنس الكبير بضمير ونسب المسئلة من القاعدة المذكورة والفرق بين الجنس حيث  
فيه الخلد فيه بالبسير وبين النوع حيث أطلق الخطيب فيه أن الخليط إذا كثرت في الجنس لم تتحقق  
المائة بخلاف النوع وبقائها بضال لا يكون الجنس الروي ضمينا في الجنابين بان كان ظاهرا

قبل تفرق (ولو  
تقابضا البعض صح  
فيه فقط) (وعما ناله)  
بين العوضين يقينا  
بكيل في مكيل  
ووزن في موزون

في كل منهما أو ظاهرا في أحدهما ضغنا في الآخر كبيع سهم يدنه ونرج بهما لو كان ضمينا فيهما  
 كبيع سهم بسهم فانه لا يضرب وليس من القاعدة المذكورة واعلم ان هذه القاعدة باطلة  
 بجميع صورها ما عدا ثلاث صور منها كما استعرفه وسبب البطلان ان المقدم مثل أحد طرفيه  
 على ما لن مختلفين وهو يوجب توزيع الطرف الآخر على ما بالقيمة والتوزيع يقتضي تحقق  
 المفاضلة أو الجهل بالمائة ولشئ لك تلك الصور ليتبين لك الباطل من الصحيح الذي هو السبب في  
 ايراد هذه القاعدة هنا فنقول قد علمت مما مر انه لا بد ان يتعد المبيع جنسا أو نوعا وصفة تعدد  
 الجنس كذلك أم لا فهذه الثلاثة أعني الجنس والنوع والصفة يرتقي كل واحد منها إلى تسع باعتبار  
 أن الشئين المختلفين عليهما المبيع لا يفرق بين أن يوجد في الجنس أو يوجد أحدهما فقط لكن كان  
 الموجود فيه ربويا وباعتبار أن الجنس الربوي المنضم إليه شئ آخر فحتمه أن يزيد من ذلك الشئ الآخر  
 أو أنقص أو مساويه فحاصل تلك الصور سبع وعشرون صورة ففي تعدد جنس المبيع تسع صور  
 لانه إما يسع مدود درهم مثلا أو أمددين أو درهمين وفي كل ما لم يكن المد الذي مع الدرهم أعلى  
 منه قيمة أو أنقص أو مساو يافهذه تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ومثلها في اختلاف النوع كان  
 يسع مدحوة برقي ومد صحافي بمثلها أو أمددين صحافيين أو أمددين برقيين وقيمة البرقي مساو لقيمة  
 الصحافي أو أنقص أو أزيد فهذه تسع أيضا من ضرب ثلاثة في ثلاثة ومثلها في اختلاف الصفة كأن  
 يسع دينار صحيح ودينار مكسر مثلا أو صحيفتين أو مكسرتين فهذه تسع أيضا من ضرب ثلاثة في  
 ثلاثة فالجميع سبع وعشرون صورة وتحقق المفاضلة في ثمانية عشرة صورة وفي كل المماثلة في  
 تسع وكلها باطلة إلا ثلاثا من صور اختلاف الصفة وهي ما لو بيع صحيح ومكسر مثلا أو بصحيحين  
 أو مكسرتين وقيمة الصحيح في الثلاث مساوية لقيمة المكسر وإنما نظر والتساوي للصفة في الصفة  
 ولم ينظر والة في الجنس والنوع فغلبة الاتحاد فها دون الجنس والنوع لوجوده وزن معاه وهو  
 لا يخطئ إلا نادرا بخلاف السكيل الموجود معهما ولتحمل لثا لبعض صور الجنس وبعض صور النوع  
 وبعض صور الصفة لتعرف بتحقيق المفاضلة أو الجهل بالمائة وتقسيم الباقي علم اصطفا بالقيمة  
 للأول أعني الجنس لو باع مدحوة ودرهما بمددين نظر فان كانت قيمة المد الذي مع الدرهم أمد  
 من درهم كان تكون قيمته درهمين كان ذلك المد بالقيمة لقيمة المد الذي هو فيه وذلك  
 لان الدرهمين اذا جمعتما إلى الدرهم يكون مجموعها ثلاثة والدرهمان ثلثاها فاذا وزعت الـ  
 الذي هو المدان على المد والدرهم يكون ثلثا المدين في مقابل المد والثلث الباقي منهما في معاباة  
 الدرهم ولا شك ان ثلثي المدين أكثر من المد فحققت المفاضلة وان كانت قيمة المد اقل من الدرهم  
 المنضم معه كان تكون نصف درهم فيكون المد ثلثا الطرف الذي هو فيه بالقيمة لقيمة المد الذي  
 وزعت الثلث المذكور على ما يكون ثلث المدين في مقابل المد ولا شك ان ثلثهما أنقص منه فحققت  
 المفاضلة وان كانت قيمة المد الذي مع الدرهم مساوية لـ لزم الجهل بالمائة لانها تستند إلى  
 التقويم وهو تخمين فيلحق وقد يصيب وقس على ما ذكر بقية صور الجنس وهي يسع مدود درهم  
 بمدود درهم أو بدرهمين وكانت قيمة المد أكثر أو أنقص أو مساوية بالقيمة للثاني أعني النوع لو باع  
 مد صحافيا ومد برقيًا بمثلها ما نظر أيضا فان كانت قيمة المد الصحافي أعلى كدرهمين وقيمة المد  
 البرقي درهمًا كان المد الصحافي ثلثا الطرف الذي هو فيه بقيمة المد عند التوزيع والثالث المد  
 الصحافي والبرقي وهو مدون ثلث فقصير كانه قابل مدد المد فحققت المفاضلة وان كانت قيمة  
 المد الصحافي أقل من قيمة المد البرقي كان تكون قيمة نصف درهم كان المد البرقي ثلثا المد  
 الذي هو فيه فحققت المفاضلة لان المدين من الطرفين الآخر الذي هو أكثر ولا شك ان القيمة التي  
 فحققت المفاضلة وان كانت قيمة المد الصحافي مساوية لقيمة المد البرقي لزم الجهل بالمائة

الى التقويم وهو تخمين كما هو قس على ما ذكر بقية صور النوع وهي يسع مد صحناني ومدرني  
 بصحانين أو بربنتين وكانت قيمة الصحناني أكثر وأقل أو مساوية وبالنسبة الثلاث أعنى الصفة  
 لو باع درهمهما بمكسر أو درهم تخمين ومكسر نظراً لضافان كانت قيمة الصحناني أعلى من قيمة  
 المكسر كأن تكون درهماً كان الصحناني ثلثي الطرف الذي هو فيه فيقابلة ثلثان من الطرف  
 الآخر وهو درهم وثلث فيصير كأنه قابل درهمين درهم وثلث فتحققت المفاضلة وإن كانت قيمة  
 الصحناني أقل كان يكون نصف درهم كان ثلث الطرف الذي هو فيه فيقابلة ثلث الدرهمين من الطرف  
 الآخر وثلثان ثلث الدرهمين أنقص من درهم كامل فتحققت المفاضلة وإن كانت قيمة الصحناني  
 مساوية لقيمة المكسر لزم الجهل بالمناخلة بناء على التقويم لما رآهم اغتفر وفي الصفة  
 لتساويهما في الوزن وفي القيمة وقس على ذلك بقية صور الصفة وهي ما لو باع درهمها بمكسر ودرهماً  
 بمكسر الصحناني أو بمكسر من وكانت قيمة الصحناني أعلى أو أقل أو مساوية وفي صور التساوي  
 ما علمت من الصفة قال في التحفة ولست تظن هن الدقة تغفل عنها وهي انه بطل كما عرف عما تقرر  
 يسع دينار مثله ذهب وفضة مثله أو بأحد هما ولو اختلفا في الوزن لم يضر في الوزن مطلقاً  
 فإن فرض عدم تأنيده فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح البيع اهـ ومثله يسع فضة مغشوشة  
 بمثلها أو بمخالصة فلا يصح فإن فرض ان الغش قد لا يظهر في الوزن صح البيع ومنه يؤخذ امتناع  
 بيع الفضة بالفضة المتعامل بها إلا أن لا يشترط لها في الخاس المؤثر في الوزن ويؤخذ أيضاً منه  
 لطلان ما عت به السوا من دفع دينار مغربي مثلاً وعليه تمام ما يبلغ به ديناراً جديداً من فضة  
 أو فلوس وأخذ ديناراً جديداً ولهذا قال بعضهم لو قال لصبر في صرف لي بنصف هذا الدرهم فضة  
 وبالنصف الآخر فلوساً جديداً لم يجعل نصفاً في مقابلة النصف ونصفاً في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو  
 قال أصرف لي هذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لانه إذا قسط علم ما ذلك احتمال  
 التفاضل وكان من صور مدحجوة ودرهم اهـ (قوله وذلك الخ) أي ما ذكر من اشتراط الشروط  
 الثلاثة في بيع الر بوي يجنبه ثابت لقوله صلى الله عليه وسلم الخ وقوله لا يتبعوا الذهب الخ ذكر في  
 الحديث ستة أشياء اثنين من النقد وأربعة من الطعومات والأولان لا يقاس عليهما لعدم تعدي  
 عليهما كسباقي والأربعة الأخيرة يقاس عليهما ما وجد عليهما فيه وهي تنقسم من حيث العلة ثلاثة  
 أقسام لأن البر والشعر مطعومان والتمر تاد م وهو الخ مصلي وقوله ولا الورق بكسر الراء الفضة وقوله  
 الاسواء بسواء سواء الأول حال والثاني مع جاره متعلق بمحذوف صفة أي سواء مقابلة بسواء أي  
 لا تبعه وذلك الحال كونهما متساويين ومثله يقال فيما بعده (قوله عينا يعين) أي حالين وقوله إذا  
 يبدأ متفاضلين فمضا حقيقيا قبل التفرق من المجلس (قوله فإذا اختلفت هذه الاصناف) أي  
 الر بوي واتحدت على الر بوا كبر بشعر والدليل على هذا التقيد الاجماع وخروج ذلك ما لو باع  
 رابطة قد لا يشترط التقاض والمساوول لعدم اتحاد العلة انهي في الاول الطعية وفي الثاني النقدية  
 وقوله فيبيعوا كيف شئتم أي إذا أردتم بيع شيء منها باخر فيبيعوا كيف شئتم أي متانلاً ومتفاوتاً  
 (قوله إذا كان يدا بيد) كان تامة وفعالها ضمير مستتر يعود على البيع ويبدأ به حال من الضمير  
 المستتر أي إذا وجد بيع الاصناف المختلفة حال كونه يبدأ أي مقابضة (قوله ومن لازمه) أي  
 التقاض الحلول أي فوجد شرطاً ببيع الر بوي بغير جنسه وهما التقاض والحلول وقوله أي عالياً  
 أي أن يكون لازم التقاض للحلول باعتدأ الغالب ومن غير الغالب قد يحصل التقاض قبل التفرق  
 مع كون العقد مشروطاً به تأجيل أحد العوضين الى لحظة مثلاً (قوله فيبطل بيع الر بوي الخ)  
 محترز كون المناخلة بقينا وقوله جرافاً بثلاث الحميم وهو ما لم يقدر بكل ولا وزن كبص صبرة من  
 بر بصبرة من جنسها فإن ذلك لا يصح (قوله أو مع ظن مماثلة) يعني عاباً قوله جرافاً إذا صادق

وذلك لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لا يتبعوا  
 الذهب بالذهب ولا  
 الورق بالورق ولا  
 البر بالبر ولا الشعر  
 بالشعر ولا النسر  
 بالنسر ولا الخ بالخ  
 الاسواء بسواء عينا  
 يعين يدا بيد فإذا  
 اختلفت هذه  
 الاصناف فبيعوا  
 كيف شئتم إذا كان  
 يدا بيد أي مقابضة  
 قال الرافعي ومن  
 لازمه الحلول أي  
 غالباً فيبطل بيع  
 الر بوي بجنسه جرافاً  
 أو مع ظن مماثلة

ينظن الممانعة وهو ساقط من عبارة التحفة وفتح الجواد وغيرهما فالاولى اسقاطه (قوله وان خرجنا  
سواء) المناسب وان خرجا باسقاط التام اذا لفظ التثنية تعود على مذكر وهو الرابوي ومقابلته من  
جنسه وهو غاية للطلاق أي يبطل بيع ما ذكر جزا وان خرجا سواء للجهل بالممانعة حالة العقد  
(قوله وشرط في بيع أحدهما) أي المعلوم والنقد وقوله بغير جنسه متعلق ببيع (قوله واتحد)  
أي ذلك الاحتمال مقابلته (قوله في علة الرابا) هي الطم والتقدم كما تقدم (قوله كبر بشعر وذهب  
بفضة) الاول مثال لبيع المعلوم بغير جنسه مع الاتحاد في العلة والثاني لبيع النقد بغير جنسه  
مع الاتحاد في ذلك (قوله حاول الخ) نائب فاعل شرط (قوله قبل تفرق) أي من مجلس العقد  
والطرف تنازعه كل من حاول وتقاض (قوله لا عمانلة) أي لا يشترط بممانعة لقوله في الحديث  
المارقيعوا كيف شئت (قوله فيسطل بيع الرابوي الخ) مفرع على مفهوم الشرط الثاني وقوله  
ان لم يقض أي أول يكونا حاليين وكان عليه أن يصرح به لانه مفهوم الشرط الاول (قوله بل يحرم)  
اضراب اتقالي لا يطالي والمناسب عدم الاضراب والبدال بل والاولا استئناف وقوله في صورتين  
هما بيع الرابوي بجنسه وبيعه بغير جنسه وكان المناسب أن يقول في ذلك كله (قوله وانفقوا على أنه  
من الكائن) أي ان السبع في صورتين المحتل فمهما شرط من الشرط والسابقة من الكائن بل من  
أكبر الكائن كافي التحفة وذلك لانه راو قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل كل راو ومو كله  
وكتابه وشاهده قبل ولم يؤذن الله تعالى في كتابه عاصبا بالحرب غير آكله قال تعالى فان لم تفعلوا  
فأذنوا بحرب من الله ورسوله ومن ثم قيل انه علامة على سوء الخاتمة كإذاء ولبياء الله تعالى  
قال في الابعاب ولقد وقع في اني رجعت من مصر الى بلدنا الصلة الرحم في حدود الثلاثين وتسعمائة  
فكنت في عشر رمضان الاخير أزور قبر والدي كل يوم بعد الصبح في يوم أنا جالس أقرأ على قبره  
واذا بصوت فرع يأتي من بعد فتبعته الى أن أدركته خارجا من قبر مني محض وهو يقول آه آه  
مفسر فوقفت ساعة ثم رجعت فسألت عن صاحب ذلك القبر فقيل لي فلان رجل أقرقه صاحب  
ثروة كان لا يفارق المجد ولا يتكلم بسو قط فزاد الجح في نفسه ثم بالغت في السؤال عنه فقيل  
انه كان يأكل الرابا اه قال في النهاية وظاهر الاخبار هنا انه أعظم انما من الزنا والسرقة وشرب  
الخمر لكن أفتي الوالد بخلافه وتجريمه مبدى وما أبدى له أي من كونه يؤدي للتفسيق ونحوه انما  
يصلح حكمة لعله اه بزيادة (قوله لا آكل الرابا) هو متناول به أي وجهه كان واعترض بان ان  
أراد بال بالعنى القوي وهو الزيادة فلا يصح لقصوره على ربال الفضل وأيضا يقتضى ان اللعن  
على آكل الزيادة فقط دون باقي العوض وان أريد بال بالعقد فغير ظاهر لانه لا معنى لآكل العقد  
وأجيب باختيار الثاني وهو على تقدير مضاف والتقدير آكل متعلق الرابو هو العوض اه بخبري  
(قوله وموكله) هو الدافع لازيادة (قوله وكتابه) أي الذي يكتب الوثيقة بين المرامين وأسقط  
من الحديث الشاهد وكان عليه أن يصرح به (قوله وعلم بما تقرر) أي من انه بشرط لبيع  
الرابوي بجنسه أو بغيره مع الاتحاد في العلة ما من الشرط وقوله ان لو بيع طعام الخ أي ربيع  
رابوي بغير جنسه ولم يتحد في العلة كبيع طعام بنقد أو بنوب أو ببيع عرض بنقد ذلك  
لم يشترط شيء من هذه الثلاثة أي التام والحوال والتقاض (قوله وشرط في بيع الخ) أي  
الكلام على بيع الاعيان شرع في بيع الذم والاصل فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نمت  
بدن الى أحل مسمي فاكسوه الا به زلت في السلم وخبر العجمين من أنه نف في مبي فاد سلف  
في كبله او مو ورن معلوم الى أحل معلوم وقوله مو سرف صنفه فخر ذرف من نبي مو سرف ما  
يبين سدرة وجنسه وصفته وقوله في الذمة معاني محذوف صفة تعلقا بالخوف من ما نمت  
في الذمة ويصح تعلفه ببيع وكون البيع في الذمة باعتبار كون المبيع مارة فمساوا لذمة احد

وان خرجنا سواء  
(و) شرط في بيع  
أحدهما (بغير  
جنسه) واتحد في  
علة الرابا كبر  
بشعر وذهب بفضة  
(حاول وتقاض  
حاول) وتفرق في  
قيل تفرق في علة  
فيسطل بيع الرابوي  
بغير جنسه ان لم  
يقض في المجلس  
بل يحرم البيع في  
الصورتين ان احل  
شرط من الشرط  
وانفقوا على انه من  
الكائن لو ردد اللعن  
لا كل راو وموكله  
وكتابه وعلم بما تقرر  
انه لو بيع طعام بغير  
كشقد أو ثوب أو غير  
طعام بطعام لم يشترط  
شي من الثلاثة  
(و) شرط (في بيع  
موصوف في ذمة

العهد والامان وشرا معنى قائم بالذات يصلح للالزام من جهة الشارع والالزام من جهة المكاف  
 (قوله ويقال له السلم) أى يطلق على البيع في الذمة السلم اتفاقا فان كان بلفظ السلم فان كان بلفظ  
 البيع فقبل انه بيع ولا تجرى عليه أحكام السلم من اشتراط قبض رأس المال في المجلس  
 وهدم صحة الحوالة به عليه وقيل انه سلم وعليه تجرى فيه أحكامه المذكورة وأركان السلم  
 خمسة مسلم ومسلم اليه ومسلم فيه ورأس مال وصيغة (قوله مع الشرط) متعلق بشرط أى  
 شرط قبض الخ من اشتراط الشرط السابقة في بيع المعين ماعدا الرتبة من كون المعقود عليه  
 ملكا لا عقدا يظهر أو مقدر أو على تساهل أو بالرتبة فليست شرطا فيه لأنها إنما تسترط في بيع  
 المعين فقط وهذا في الذمة (قوله قبض رأس مال) هو شرط لدوام الهبة بشرط لاصلها حاله  
 كافي المنهج ولا يغني القبض عنه لأنه قد يكون مؤجلا أو يقبض في المجلس وهو لا يصح وإنما عابر  
 بالقبض دون التسليم الذي عير به في المنهاج لان العقد حياز لاستدلال المسلم اليه بقبض رأس  
 المال وقوله معين كاسلمت اليك هذا الدينار وقوله أو في الذمة كاسلمت اليك دينار أو ان يقل في  
 ذمتي كما يقع الآن وللخامس رأس المال تارة يكون معينا وتارة يكون في الذمة بخلاف المسلم فيه  
 فانه لا يكون الا ذميا أى في الذمة كاسلمت كره (قوله في مجلس خيار) متعلق بقبض (قوله وهو)  
 أى مجلس الخيار كإن قيل تفرق أى وقبل خيار لان اختيار الزم كالتفرق كإسباقي في الخيار  
 ولو اخذنا فقالا المسلم قبضه به بعد التفرق وقال المسلم اليه قبله أو بالعكس ولا يثبت لكل صدق  
 مدعى الهبة (قوله من مجلس العقد) متعلق بتفرق والاولى اسقاطه لأنه لو قام منه وتماشيا منازل  
 حتى حصل القبض قبل التفرق صح (قوله ولو كان الخ) غاية في اشتراط قبض رأس المال قبل  
 ذلك أى بشرط قبضه قبل ذلك ولو كان منتهى كاسلمت اليك منتهى داري أو حيواني في كذا وكذا  
 (قوله واما تصور تسليم المنفعة تسليم العين) أى لان ذلك هو الممكن في قبض المنفعة فلم يتصور  
 فيها القبض الحقيقي فالسم فلو تلفت العين قبل فراغ المدة ينبغي انفساخ السلم فيما يقابل الباقي  
 لشين عدم حصول القبض فيه كالتلف في الدار المؤجرة اه (قوله كدار وحيوان) تمثيل للعين  
 التي اسلم منعتها (قوله وسلم اليه قبضه) أى رأس المال أى له ان يستقبله من غير ان يقبضه المسلم  
 اياه (قوله ورد مسلم الخ) أى له رد رأس المال للمسلم ولوعن الدين الذي عليه له وبعبارة الهبة ولو  
 رده اليه فرضا وعن دين فقد تناقض فيه كلام الشئ وغيرهما والمعتد جوازه لان تصرف أحد  
 العاقلين مع الآخر لا يثبت دعى لزوم الملك اه (قوله وكون مسلم الخ) معطوف على قبض رأس  
 مال أى بشرط كون الشيء المسلم فيه دينافا في المعنى فان قيل الدين يتداخل في حقيقة السلم فكيف  
 يصح جعلها شرط لان الشرط خارج عن المشروط أعجب بان الفقهاء قد رددوا بالشرط ما لا بد  
 منه فيتناول حيث ذكره الشئ اه (قوله في الذمة) أى ذمة المسلم اليه وهذا بيان للمراد من كونه  
 دينافا لو زاد أى التفسير بذلك ان أولى وبعبارة شق والمراد بالدين ما كان في الذمة كاستيفاد ذلك  
 من الغير بف السابى فلا يشترط فيه الاجل اه (قوله حالا كان) أى المسلم فيه أو مؤجلا والمراد ان  
 يصح حاله ولو بالاجل (قوله لانه) أى الدين هو الذى وضع له لفظ السلم اذ هو بيع وموصوف  
 في الذمة وما ذكره من اسباب لاشتراط كون المسلم فيه دينافا (قوله فاسلمت الخ) مفرع على مفهوم  
 اشتراط ما ذكر أى نال من المسلم فيه دينافا كان معناه ليس سلم وقوله في هذا العين هو المسلم  
 فيه وقوله وهذا أى أو اسلمت اليك هذا الدينار مع أى التوب مثلا وكرامات إشارة الى ان  
 رأس المال لا يضر بعينه كما عات (قوله ليس سلما) الجملة خبر فاسلمت الخ الواقع مستد القصد لفظه  
 (قوله لا لتفاهل الشرط) هو الدينية وهو عليه لا تفاهل كونه سلما (قوله ولا يبيعا لاحتلال لفظه) أى  
 ليس يبيعا لاحتلال أى لقد لفظه أى البيع اذ لم يرد به لفظ السلم لا البيع قال في التبعة نعم لو نوى

ويقال له السلم مع  
 الشروط المذكورة  
 للبيع غير الرتبة  
 (قبض رأس مال)  
 معين أو في الذمة في  
 مجلس خيار وهو  
 (قبل تفرق) من  
 مجلس العقد ولو  
 كان رأس المال  
 منتهى وإنما يتصور  
 تسليم المنفعة تسليم  
 العين كدار وحيوان  
 وسلم اليه قبضه  
 ورد مسلم ولوعن دينه  
 (وكون مسلم فيه  
 دينافا) في الذمة حالا  
 كان أو مؤجلا لانه  
 الذى وضع له لفظ  
 السلم فاسلمت اليك  
 ألفا في هذا العين أو  
 هذا في هذا الدين سلما  
 لا لتفاهل الشرط ولا يبيعا  
 لاحتلال لفظه



بعضه ونحوها أي كبطيخة وسفر جلة ونفهم من التعبير ببضه ونحوها أن السلم يصح في اليض  
الكثير والبطيخ الكثير ونحوهما وهو كذلك كما في شرح الروض وعبارته أو ألسلم في عدده من  
البطيخ مثلا كآلة بالوزن في المجمع دون كل واحدة فجوز اتفاما قاله السبكي وغيره اه وصارة  
الفتحة مثله ونفها ومن ثم امتنع في نحو بطيخة أو بيضة واحدة لاحتياجه إلى ذكر جرهما مع وزنها  
وذلك لعمدة وجوده نعم إن أراد الوزن التقربي أي حصة في الصورتين لانتفاء علة الوجود اه (قوله  
لأنه) أي الحال والشأن وقوله يحتاج أي في صحة السلم في نحو البيضة وقوله إلى ذكر جرهما مع وزنها  
أي في صيغة السلم كان يقول أسلمت السك في بطيخة جرهما كذا ووزنها كذا (قوله فيوزن علة  
الوجود) أي فيؤدي ذكر الجرهم مع الوزن إلى نذرة الوجود فذلك السلم يصح السلم (قوله وبشترط)  
أي لصحة السلم وقوله أيضا أي كما اشترط ما مر من قبض رأس المال وما بعده (قوله بيان محصل تسليم)  
أي مطلقا سواء كان السلم حالا أو مؤجلا وحاصل ما يتعلق بهذا الشرط أن الصور فيه ثمانية وذلك  
لأن السلم إما حال أو مؤجل وعلى كل إمام أن يكون لنقله مؤنة أو لا وعلى كل إمام أن يكون المحل صالحا  
للتسليم أو لا فأربع في الحال وأربعة في المؤجل يجب البيان في خمسة منها ثلاثة في المؤجل وهي ما إذا  
كان الموضوع غير صالح للتسليم سواء كان لنقله مؤنة أم لا وأصل حاله ونقله مؤنة وثلاثة في الحال  
وهما إذا كان الموضوع غير صالح للتسليم سواء كان لنقله مؤنة أم لا ولا يجب البيان في ثلاثة واحدة  
في المؤجل وهي ما إذا كان الموضوع صالحا ولا مؤنة بالنقل وثلاثة في الحال وهما إذا كان صالحا  
سواء كان لنقله مؤنة أم لا فإذ بين في تلك الصور وجب العمل للبيان وإذا علمت ذلك تعلم ما في كلام  
الشارح من الأجال حيث أطلق ولم يفصل بين المسلم فيه المؤجل والحال فيفيد أنه إذا صلح المكان  
للتسليم وكان لجمه مؤنة اشترى البيان مطلقا سواء كان مؤجلا أو حالا مع أنه انما اشترط في الأول  
دون الثاني (قوله) أن أسلم بمحل لا يصلح للتسليم أي يعتقد في محل لا يصلح له أن يعتقد في وسط لجهة  
أو في ياديه ولا فرق في اشتراط البيان فجا إذا أسلم في المحل المذكور بين أن يكون لنقل المسلم فيه  
مؤنة أم لا وقوله أو لجمه إليه مؤنة أي أو صلح للتسليم لكن كان لجمه من الموضوع الذي هو حذفيه عادة  
إلى موضع التسليم مؤنة ومحل اشتراط البيان في هذا إذا كان المسلم فيه مؤجلا أم إذا كان حالا فلا  
بشترط كما علمت (قوله ولو ظفر المسلم) بكسر اللام وقوله بالمسلم إليه بنفع اللام وقوله بعد المحل بكسر  
الحاء (قوله في غير محل التسليم) متعلق بنظر ومحل هو المكان المعين بالشرط أو بالعقد (قوله ولنقله  
إلى محل الظفر) أي نقل المسلم فيه من محل التسليم إلى موضع الظفر مؤنة أي ولم يتحملها المسلم عن  
المسلم إليه (قوله بلزمه) أي أسلم إليه وقوله أداء أي للمسلم ومعه المسلم (قوله ولا يطالبه بجمته) أي  
ولا يطالب المسلم إليه في غير محل التسليم بجمته اه سم قال الزركشي لكن له الدعوى عليه  
والزامة بالغير إلى محل التسليم أو التوكيل ولا يجلس اه (قوله ويصح السلم حالا) أي بان صرح  
بالحلول وقوله ومؤجلا أي بان صرح بالتأجيل بالنسبة للمسلم فيه أما رأس المال فلا يصح فيه  
الأجل ويجب قبضه حقيقة في المجلس كما تقدم أمال المؤجل حل في النص وأما الحال فالأولى بعد عن  
العرفان قبيل التسليم يصح بالمؤجل ولا يصح بالحال أجب بان الأجل انما واجب فيها لعدم  
قدرة الرعي على نحو أثمان والحلول نه حتى وجودها حالا وقوله بأجل معلوم متعلق بمؤجل  
أي مؤجل بأجل معلوم لا فافهم أو لا بدليس كأي شهره ضامن (قوله لا يجزئ) أي لا مؤجل  
بأجل مجهول فلا يصح ما قاله سمع الله من هذا إلى قدوم زيد يصح له حل بوقت الحلول (قوله  
ومعانة مانع) أي أنه لا يملك أي لدى لم يسرح به بجعل أو حل وقوا مال أي نعت قد حالا كما  
نه إذا أطلق البيع نعت قد حالا قال سم وان المعاقبة أجلا في الخامس حتى أودكر أجلا ثم استقاه  
في المجلس سقط اه (قوله ومطلق المسلم فيه جيد) أي أن السلم فيه إذا لم يقيد بوجوده ولا رداء

لأنه يحتاج إلى ذكر  
جرهما مع وزنها فيوزن  
علة الوجود وبشترط  
أضبايان محل تسليم  
للمسلم فيه أن أسلم  
بمحل لا يصلح للتسليم  
أو لجمه إليه مؤنة  
ولو ظفر المسلم بالمسلم  
إليه بعد المحل في غير  
محل التسليم ولنقله  
إلى محل الظفر مؤنة لم  
يلزمه أداء ولا يطالبه  
بجمته وهو يصح السلم  
حالا ومؤجلا بأجل  
معلوم لا مجهول  
ومطلق حال ومطلق  
المسلم فيه جيد



ينصرف للصيد للعرف ولو كان ينزل على أقل درجات الجيد لأعلى أعلاها (قوله وحرّم ربا) هو بالتصريح  
لغة الزيادة قال الله تعالى اهتدوا ربّ أي زادت وقت وشرا عاقد واقع على عوض مخصوص وغير  
معلوم التماثل في معيار الشرع أو واقع مع تأخير في الدليل أو أحدهما أو اعلم أن غالب ما ذكره  
هنا هو عين ما روي في قوله وشرط في بيع روي الخ فكان الأولى أن يستوفي الكلام هناك على ما  
يتعلق ببيع الرّوي أو لا يذ كر هناك شيئا أصلا ويستغنى عما ذكره هنا بما ذكره هناك كما صنع  
في المنهج وقد ورد في تحرير الرّاي في الحديث والآيات والأحاديث والآثار ما تقدم ومنها  
قوله تعالى الذين يأكلون الرّبا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس قال بعضهم  
في تفسير هذه الآية ان أكل الرّبا أسوأ حالا من جميع مرتكبي الفواحش فان كل مكتسب له توكل  
ما في كسبه قليلا كان أو كثيرا كالسّاجد والزّارع اذ لم يعنوا أو رزاقهم بعة لهم ولم تتعبد لهم قبل  
الاكتساب فهم على غير معلوم في الحقيقة كما قال صلى الله عليه وسلم إني الله أن رزق المؤمنين الا من  
حيث لا يعلم وأما أكل الرّبا فقد عني على آخذهم مكسبه ورزقه فهو محبوب عن ربه بنفسه وعن  
رزقه بتعبد له لتوكل له أصلا فكله الحق سبحانه وتعالى الى نفسه وعقله وأخرجه من حفظه  
فاختطفته الجن وخبيلته فيقوم يوم القيامة كالنصر وع الذي سه الشيطان فخطفه الزّانية وطلبته  
في النيران فصعب على كل مؤمن أن يتأدب عما يغضب الجبار ويتروى رجع الى العزّير الغفار  
ففساد يغفر له خطأ كما قال تعالى فمن جاءه موعظ من ربه فانتهي فله ما سلف وأمره الى الله ومن اد  
فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون والمسأل الحاصل من الرّبا لا ركة له لانه انما حصل من مخالفة الحق  
فتكون عاقبته وخفة وصاحبه يرتكب سائر المعاصي اذ كل طعام يرصّل آكله الى دواعي وأفعال  
من جنسه فان كان ربا مبدءه الى أفعال محرمة وان كان مكسرا وهاديه الى أفعال مكرهه  
وان كان طيبا يوصله الى الطيبات فأكمل الرّبا عليه الخ الى الرّبا والافعال التي حصلت بسببه فترداد  
عقوبته وانما يبدأ بثلث الله ماله في الدنيا فلا يتفقد به أعتابه وأولاده فيكون عن خسران الدنيا  
والآخرة وذلك هو الخسران المبين ولولم يكن في الرّبا الا الخيانة التي خلقه فسواء وادّاه له سبيل  
النجاة لكان في به نقصا أو اى نقصان الخ من ذلك (قوله مريانه قريبا) أي مريانه معني الرّبا  
قريبا وفيه انه لم يبين معني الرّبا باعصار اللغة ولا شرعا الآن يقال انه يفهم منه بيان ذلك شرعا وان  
لم يعبر عنه هناك بعوان الرّبا وذلك لانه ذكر شرط بيع الرّبا وحكم ما اذا احتل شرط منها  
والفصل شرط منها هو الرّبا كما يعلم من تعريفه المسار آتفا (قوله وهو أنواع) أي الى ما من حيث هو  
أقسام ثلاثة بدخول الرّبا القرض في الرّبا الفضل والافهي أربعة (قوله ربا ناسي) بدل من أنواع  
بدل بعض من كل (قوله بان يزيد الخ) تصويروا بالفضل ولا فرق في الزّيادة بين أن تكون  
متبقية أو محتلة وقوله أحد العوضين أي المتحدّين جنسا (قوله مريانه ربا ناسي) أي ومن ربا  
الفضل بالقرض وهو كل قرض نفعه المقرض غير نحو رهن لكن لا يحرم عندنا الا ان شرط في  
عقده كما يؤخذ من تصويره الا في ولا يختص بالربوات بل يجري في غيرها كما في ربات العالم ربا  
وانما كان ربا القرض من ربا الفضل مع انه ليس من هذا الباب لانه لا شرط فيه نفع المقرض فان  
يتمزله انا به ما قرضه بما يزيد عليه من حصة فهو منه حكم كما قبل ان يذ كر به قبل وقوله بان شرط  
تصويروا بالقرض وقوله أي في القرض أي عده (قوله ما في زيادة مريانه) وهو ما لم يحرر  
بصره وانما في دفعه ولو كلفه كنهه (قوله ربا ناسي) انما هو الرّبا الذي لا يحرر  
وقوله بان يفرق الخ نصير برهانه قوله أحد العوضين أي المتحدّين جنسا وقوله بان يفرق الخ  
العوضين أو أحدهما (قوله ورنا نساء) بفتح النون مع المد وهو الواجب قوله بان يفرق الخ  
له وقوله أجل أي ولو لحظة وقوله في أحد العوضين سواء اتفقا جاز أولا (قوله ونساء) أي نساء

(وحرّم ربا) مريانه  
قريبا وهو أنواع  
وبا فضل بان يزيد  
أحد العوضين ومنه  
وبا القرض بان بشرط  
فيه ما فيه نفع  
للمقرض وبان يداين  
يفارق أحدهما  
محلس العقد قبل  
التقايض ورنا نساء  
بان بشرط أجل في  
أحد العوضين وكلاهما  
مجمع عليها

الأواع وقوله جمع عليها أي على بطلها وذكرا الشارح فمما تقدم أن الزمان الزكيات والندى في  
القيمة أنهم من أكر الزكيات وقال الجبري الذي يظهر أن ما ذكر في بعض أنواعه وهو بالزيادة  
وأما الزمان أهل التأخير أو الأجل من غير زيادة في أحد العوضين فالظاهر أنه صغيرة لأن غاية  
ما فيه أنه عقد فاسد وقد صرح بذلك العقود الفاسدة من قبيل الصغار اهـ (قوله ثم العوضان أن  
اتفقا حسنا) أي كذهب به مرفضة بقضة (قوله لا تدفع وتقدمت) أي وهي الحلول  
والتفاضل والتبادل (قوله أو علة) معطوف على جنس أي أو اشتقا حسنا لكن اتفاقه كذهب  
بقضة ويرشعير (قوله وهي) أي العلة وقوله الطمض الطمض أي المطعوم وقوله والتقدمة الواو  
عني أو (قوله شرطان تقدم) أي وهما الحلول والتفاضل (قوله لا يدفع ثم اعطاه إلها) أي  
عن المعطى الذي هو المقرض (قوله عند الاقتراض) متعلق بدفع وليس متعلقا باعطاء لأن  
الاعطاء لا يكون إلا بعد دفع المقرض من الدراهم مثلا وقوله للضرورة متعلق بأعتراض أو  
باعطاء والتأني هو ظاهر التصور بعده (قوله بحيث الخ) تصور لإعطاء ذلك لأجل الضرورة وقوله  
أنه أي المقرض وقوله لا يحصل له القرض أي لا يقرضه صاحب المال (قوله اذله الخ) تعليل لعدم  
الدفع أعني الإعطاء عند ذلك أي لا يدفع ذلك لأن له طريقا إلى إبطال الزائد المقرض بنذره أو  
نحوهما وقوله أو التملك أي سبه أو هدية أو صدقة (قوله لاسما) أي خصوصا (قوله لا يحتاج إلى  
قبول) أي من المنذور له (قوله وقال شيخنا) لعله في غير الحقيقة وفتح المواد (قوله يدفع الائتم) أي  
أتم إعطاء الزيادة وقوله للضرورة وأدأى لأجل ضرورة الاقتراض (قوله وطريق الخلاص من عقد  
الخ) أي الحيلة في التخلص من عقد الزيادة في بيع الزوى يجنبه مع التفاضل ما ذكره وهو مكره  
بساتر أنواعه خلافا لمن حصر الكراهة في التخلص من ربا الفضل ومحرمة عند الأئمة الثلاثة وقال  
سيدنا الحبيب عدا الله الخادياكم وما تعاونه بعض الجهال الأغنياء المقرورين المحقاة من  
استحلالهم الزيادة في زعمهم بحيل أو مخادعات ومناذرات يشعاطونها بينهم ويتوهمون أنهم يسألون بها  
من أتم الزاوي يتخلصون بسببها من عار في الدنيا واره في العقبى وهما تهبات أن الحيلة في الزاوي  
من الزاوي أن النذر شي يتبرره العبد ويتبرع عن تقرب به إلى ربه لا يصح النذر الا كذلك  
وقرأنا أحوال هؤلاء عند علي خلاق ذلك وقد قال عليه الصلاة والسلام لا نذر إلا فبا انني به وجه  
الله وبتقدير أن هذه المناذرات على قول بعض علماء الظاهر تؤثر شيئا فهو بالنسبة إلى أحكام الدنيا  
وظواهرها لا غير فاما بالنسبة إلى أحكام الباطن وأمور الآخرة فلا وأنشئ الله عنه

ليس دين الله بالحيل \* فأنته يارافد المقل

(قوله لمن يبيع الخ) متعلق بالخلاص (قوله متفاضلا) حال من مفعل يبيع أي يبيع ما ذكر  
من متجدد الجنس حال كونه متفاضلا أي زائدا أحد العوضين على الآخر (قوله بان هب الخ)  
الجاء والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو طريق ذلك حاصل بأن هب الخ ولو انقطع  
الباء الجاء لكان أولى وقوله حقه أي كله ومثله ما لو هب الفاضل فقط لصاحبه (قوله أو يقرض  
كل) أي من البائعين حقه (قوله ثم يبرئه) أي يبرئ كل صاحبه ما اقترضه (قوله أو يتخلص منه)  
أي من عقد الزاوي إذا راد يدفع الزاوي بغير جنسه من غير تفاضل فليخلص من الزاوي بالحوصل  
بدعم التفاضل بالقرض بأن يقرض أحدا المتعاقدين الآخر عشرة قبال مثلا ثم بعد التفرق يدفعه  
الآخر مثلا عما في ذمته بذلكها وبه وقوله بلا قبض أي تفاضل في المجلس للعوضين أو أحدهما وهو  
متعلق ببيع وقوله قبل تفرق متعلق بقبض \* (تنبيه) قال في المعنى يبيع التقد بالقدم من جنسه  
وغيره يسمى صرفا ويصح على معنيين بالاجماع كبعتك أو صار قتلك هذه الدنانير بهذه الدراهم وعلى  
موصوفين على المشهور كقوله بعتك أو صار قتلك دنانير أصفته كذا في ذمتي بعشرين درهما من

ثم العوضان أن  
اتفقا حسنا  
لا تدفع وتقدمت  
أو علة وهي الطم  
والتقدمة استرط  
شرطان  
شخصان  
أتم إعطاء  
الاقتراض للضرورة  
بحيث أنه إن لم يعط  
الربا لا يحصل له القرض  
الزائد بطريق النذر  
أو التملك لاسما إذا  
فلنا النذر لا يحتاج  
إلى قبول لفتنا على  
العقد وقال شيخنا  
يدفع الائتم للضرورة  
\* فأنته \* وطريق  
الخلاص من عقد الزاوي  
من يبيع ذهابا بذهب  
أو فوضه بنفسه أو برا  
ببر أو أرذا يارز  
متفاضلا بأن هب  
كل من البائعين حقه  
للآخر أو يقرض  
كل صاحبه ثم يبرئه  
ويتخلص منه بالقرض  
في بيع القضة بالذهب  
أو الارز بالبر بلا  
قبض قبل تفرق

الضرب الغزالي في ذمتك ولو أطلق فقال صار فقلت على دينار بعشرين دوهما وكان هناك نقد واحد  
لا يختلف أو نقد مختلف إلا أن أحدهما أغلب مع نزل الإطلاق عليه ثم يعيدان وتقايدان قبل  
التفريق ويعص أيضا على معين بموصوف كبعثك هذا الدينار بعشرين دراهم في ذمتك ولا يصح على  
دينين كبعثك الدينار الذي في ذمتك بالعمرة التي لك في ذمتي لأن ذلك بيع دينين بدين اه (قوله)  
وحرر تفريق الخ شروع فيما سبى الشارع عنه من البيوع وقد أفرده الفقهاء بترجمة مستقلة  
(قوله بين أمة) خرجت الحرمة فلا يحرم التفريق بينها وبين فرعها والحديث إلا في عام مخصوص  
بالأمة خلافا للغزالي في طرده ذلك حتى في الحرمة كما سيذكر (قوله وان رضى) أى الأمة بالتفريق  
فانه يحرم التفريق قال في شرح الروض لحق الولد اه (قوله أو كانت كافرة أى أو محنونة أو أمة)  
على الأوجه نعم إن أس من عودها أو أفاقتهما احتمل حل التفريق حينئذ اه تحفة (قوله وفرع  
بين) دخل العصى والمحنون البالغ وفي الجبري قال الناصري هذا إذا كانت ممة المحنونة تمتد زمانا  
طويلا لا الميسرة فالظاهر انه كالمتيق اه (قوله ولومن زنا) أى ولو كان الفرع من زنا فانه يحرم  
التفريق بينه وبين أمة (قوله المملوكين) بدل من أمة وفرع وأبدل المعرفة من النكحة فجاءت  
كالعكس فالأول كقوله تعالى وإنك لن تهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الخ والثاني كقوله تعالى  
لنفسعنا للناسية ناصية كاذبة وقوله لواحدا خرج به ما إذا تعدد المالك كأن كان مالك أحدهما غير  
مالك الآخر كان أوصى لأحدهما بالأم وللآخر بالفرع فلا يحرم التفريق حينئذ فغور  
لكل أن ينصرف في ملكه (قوله بنحو بيع) متعلق بتفريق (قوله كعبه الخ) تمثيل لعمو  
البيع (قوله وقسعة) أى قسعة رد أو تعدل وصورة الأولى أن تكون قسعة الأم أكثر من قسعة الولد  
فحتاج إلى رد مال أجني مع أحدهما أو الثانية أن يكون لها ولدان وكانت قسمة ما تساوى قيمتهما أو زاد  
عش قسمة الآخر أو صورتهما أن تكون قسمة ولدهما تساوى قيمتهما أو ضعفه الرشدي ونص عسارته  
ومعلوم أن القسمة لا تكون إلا سعيًا وبه يعلم ما في حاشية الشيخ ويكون قوله ولو أفرأنا ضعيفا اه  
وأما كان تصور الثلاث عاذر لأن المقسم كسأ في أن شاء الله تعالى أن تساوت الانصاف فيه  
صورة وقسمة الثالث والألفان لم يمتنع إلى رد شي آخر فالثاني والألف الأول (قوله لغريم بعة) أى عليه  
راجع لمجموع ما قبله من البيع وما بعده فلا يحرم التفريق بما ذكرنا من يعتق عليه لأن من عنق  
ملك نفسه فله ملازمة الآخر شرح الروض (قوله لغير الخ) دليل لحرمة التفريق بين من ذكر  
وورد أيضا لمولود من فرق بين والد الولد واه أبو داود وهو من الكبار لو رد الولد الشديده  
وأما العقد فهو من الصفات عند م وعند ابن جرير هو من الكبار أيضا فاده الجبري (قوله فرق  
الله بينه وبين أخته يوم القيامة) إن قلت التفريق بينه وبين أخته أن كان في الجنة فهو نعت ذيب  
والجنة لا تعد ذيب فيها وإن كان في الموقف فكله شغول نفسه فلا يضره التفريق أحب باختار  
الثاني لأن الناس ليسوا مشغولين في جميع أزمنة الموقف بل فيها أحوال يجمع بعضهم بعض  
فالتفريق في تلك الأحوال نعت ذيب أو انه محمول على الجزو بكن أخذ الأول وبذلك سمي الله تعالى  
أخته فلا يذهب عش وحف يجبري (قوله وبطل العقد فها) أما في التفريق فلا يجوز  
عن التسليم شرعا بالتمتع من التفريق ومنه في الرأى فهو ممنوع من إعلاء الزيادة أو أخير أحد  
الوضين عن الجاهل (قوله والحق الغزالي الخ) أى في المارمة وعباردة النكحة وتحريم التفريق أيضا  
بالفرع وبين زوجة حره ولدها العير المميز لا مائة لا مكان يحسنه كذا ألمطه الغزالي وأقره  
اه وكتب سم قوله ويحرم التفريق أيضا ما سافر أى مع الرق والمراد سفر يحصل معه تضرب وال  
كنعوفره لخلاصة فبني أن لا يمتنع ثم ما ذكره من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرر  
مسلم وأما قوله وبين زوجة حره ولدها أى بالسفر أيضا فهو ممنوع اه (قوله وطرده) أى التحريم

(و) حرر (تفريق  
بين أمة) وان رضى  
أو كانت كافرة وفرع  
لمعين (ولومن زنا  
المهملوكين لواحدا  
بنحو بيع) كعبه  
وقسعة وهديه لغريم  
من يعتق عليه  
غريم من فرق بين  
الوالدة ولدها فرق  
الله بينه وبين أخته  
يوم القيامة (وبطل)  
العقد (فهما) أى  
الرأى والتفريق بين  
الأمة والولد والحق  
الغزالي في فتاويه  
وأقره غيره التفريق  
بالسفر بالتفريق  
بنحو البيع وطرده في  
التفريق بين الزوجة  
وولدها وان كانت حره

يجعله مطر داوساً ملا التفريق بين الزوجة وولدها وان كانت الزوجة حرة ولم يرتض في النهاية  
 ذلك في الحرة وعبارة وطردة ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الامه ليس بظاهر انتهت وقوله بخلاف  
 الامه أي فطره ذلك فيها ظاهر عرش وهو مؤيد لاسم عن سم (قوله بخلاف المطلقة) أي  
 الزوجة المطلقة فإنه لا يحرم التفريق بينها وبين ولدها بالسفر لاسمراً نفا عن ابن حجر (قوله والاب)  
 هو وما به مستند أخره كالام أي يحرم التفريق بين الاب وفرعه وبين الجد وفرعه كما يحرم بينه  
 وبين الام (قوله ولومن الاب) الغاية للدرك كما به من عبارة المغني ونصها في الجدات والاحاد للاب  
 عند فقد الابوين وأم الام ثلاثة أوجه حكاه الشافعي في باب السير من غير ترجيح فلها جواز  
 التفريق في الاحاد دون الجدات لانهم أصح للترتبة اه (قوله اذا عدت) أي الام فان لم تعد  
 ووجدت ابوه معها أوجدهت حرم التفريق بينه وبين الام وحل بينهما وبين الاب والجدة اذا كان له اب  
 وحجاز يبيع مع حده لا ندفاع ضرره بقائه مع كل منهما (قوله أما بعد التمييز الخ) محترق قوله  
 ليميز ومعنى تمييز كافي للتحقق أن يصير لكل واحد ويستحب وحده ولا يقدر بسن وقوله فلا يحرم  
 أي التفريق قال في المغني وخبر لا يفريق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام وتخص  
 الجارية بضعف اه (قوله لاستغناء المميز عن الحضنة) عليه لعدم التبريم (قوله كالتفريق  
 بوصية وعق) أي كعدم حرمة التفريق بوصية وعق ورهن وذلك لان الوصية فلا تمتنع  
 التفريق وضعها فعمل الموت يكون بعد زمان التمييز ولان المعنى بحسن فلا يمنع من احسانه ولان  
 الرهن لا تفريق في فعلية المالك وعبارة المنهاج في باب الرهن مع شرح الرمي ويصح رهن الام دون  
 ولدها وعكسه لبقاء الملاك فالتفريق اه (قوله ويجوز تفريق ولد الهممة) أي يذبح له أو  
 لامه ويجوز بيع كذلك وقوله ان استغنى عن أمه قبل في حوازي التفريق لكن بالنسبة لما اذا كان  
 بنحو السلم له أو لها أو بالغ لها أما اذا كان بالذبح فلا يحتاج الى هذا التقييد لأنه يجوز ذبحه مطلقاً  
 استغنى أولاً كالحرم في الرض وشرحه وقوله بلين أي لغرض أمه وقوله أو غيره أي غير الامن كعلف  
 (قوله لكن بكرة) أي التفريق في هذه الحالة وحل الكراهة ما لم يكن لغرض الذبح له أو لغيره كراهة  
 كإص عليه في شرح الرض وعبارة له كن مع الكراهة مادام رضيعه لا لغرض صحيح كالذبح اه (قوله  
 كذبح في الأذى الممن) أي ككراهة ذلك وقوله قبل البلوغ في النهاية وبكره التفريق بعد التمييز  
 وبعد البلوغ أيضاً ما فده من التشويش والعقد صحيح اه (قوله فان لم يستغن الخ) مقابل ان استغنى  
 عن أمه وقوله عن اللبن المذاق ان يقول عنها بلين أو غيره ويكون الصغير عائد على الام المتقدم  
 ذكرها (قوله حرم) أي التفريق مطلقاً يبيع أو غيره حتى يصح الاستثناء بعده وقوله وبطل أي  
 التصرف فيه بنحو البيع فالفاعل يعود على معلوم وعبارة شرح الرض فان لم يستغن حرم البيع  
 وبطل الا لغرض الذبح اه فلو صنع مثل صنيعه في انتهاه فاعل حرم لكن أولى (قوله الان كان  
 لغرض الذبح) استثناء من الحرمة والبطان أي يحرم ما ذكر من التفريق ويبطل التصرف الا  
 ان كان ذلك لغرض الذبح له أو لامه فلا حرمة ولا بطلان (قوله لكن بحث السبي الخ) استدراك  
 من الاستثناء وقوله حرمة ذبح أمه مع بقائه أي الولد وفرض المشقة في حالة عدم الاستغناء أم في حالة  
 الاستغناء فلا حرمة بالاتفاق (قوله وحرم أيضاً) أي كاحرم الربا والتفريق بين الام وولدها (قوله  
 يبيع نحو عنب) أي كطرب وقوله عن علم الخ (٢) من بمعنى على متعلقة ببيع ومن واقعة على  
 المشتري فاعل علم وظن يعود على البائع فالصلة جرت على غير من هي له أي حرم يبيع ما ذكر على من  
 علم الذبح أو ظن أنه يتخذ مسكراً قال سم ولو كافر الحرمة كذلك عليه وان كنا لا نتعرض له بشرطه وهل  
 يحرم نحو الزبيب لحفي يتخذ مسكراً كما هو قضية اطلاق العبارة ولا لانه يقتضي لعل الذبيحة بشرطه  
 فيه نظرو يبعه الاول نظر الاعتقاد البائع اه وأما حرم ما ذكر لانه سبب لمعية محققة أو مظنونة

بخلاف المطلقة والاب  
 وان علا والجدة وان  
 علت ولو من الاب  
 كلام اذا عدت أما  
 بعد التمييز فلا يحرم  
 لاستغناء المميز عن  
 الحضنة كالتفريق  
 بوصية وعق ورهن  
 ويجوز تفريق ولد  
 الهممة ان استغنى  
 عن أمه بلين أو غيره  
 لكن بكرة في الرض  
 كتفريق الأذى  
 المميز قبل البلوغ  
 عن أم فان لم يستغن  
 عن اللبن حرم وبطل  
 الان كان لغرض الذبح  
 لكن بحث السبي  
 حرم ذبح أمه مع  
 بقائه (وحرم أيضاً  
 يبيع نحو عنب عن)  
 علم أو (ظن أنه يتخذ)  
 مسكراً للرب

٢ قوله بمعنى على  
 لعل الأولى بمعنى  
 الام فتأمل اه  
 مفسر

وقوله اشترى بغير ثمن (قوله الامرد) معطوف على قوله اشترى بغير ثمن  
عن ابن ابي عمير بن محمد الامرد على من حرف بالعبودية يقينا او ظنا فالمراد بما يشمل الظن وعبادة  
شيخ الاسلام وعمل تحريم بيعه ذلك من ذكر اذا تحقق او ظن انه يفعل ذلك فان توهمه كره اه (قوله  
والديك الخ) أي وحرم بيع الديك المهارشة أي المهارشة وتسأط بعضها على بعض قال في القاموس  
التحريش التحريش بين الكلاب والافساد بين الناس والمهارشة تحريش بعضها على بعض اه (قوله  
والديك للمناطحة) أي وحرم بيع الكباش لاجل المناطحة قال في القاموس ناطحه كنعته وضربه  
أصابه بقرنه وانتطحت الكباش تناطحت والناطحة التي ماتت منه اه (قوله والحرير الخ) أي  
وحرم بيع الحرير على رجل لاجل أن يلبسه قال في النهاية بلاحض ضرورة اه ومفهومه انه اذا  
كان لخص ضرورة ككثرة قتل أو قنائة حرب جازي يعم عليه (قوله وكذا بيع نحو المسك الخ) أي  
وكذا يحرم بيع نحو مسك من كل طيب يطيب به على كافر يشتره لاجل تطيب الصنم (قوله  
والحيوان لكافرا الخ) أي وكذا يحرم بيع الحيوان على كافر علم البائع انه يا كله بلاذخ شرعي (قوله  
لان الاصح الخ) تعليل لما بعد وكذا قوله كالمسلمين أي كأن المسلمين مخاطبون بها وقوله عندنا  
متعلق بمخاطبون أي مخاطبون بذلك عندنا معاشر الشافعية (قوله خلافا لابي حنيفة رضي الله  
عنه) أي فانه يقول لمخاطبون بذلك وهذا محترز التقييد بعندنا (قوله فلا يجوز) هذا من  
جهة التعليل وهو محطه أي واذا كان الكفار مخاطبين بذلك فيحرم عليهم ما ذكر من تطيب الصنم  
وأكل الحيوان من غير ذبح ولا يجوز لنا اعانتهم على ذلك ببيع ما ذكر عليهم وقوله عليهم أي على  
تطيب الصنم وعلى أكل الحيوان بلاذخ (قوله ونحو ذلك) بالرفع معطوف على بيع نحو المسك  
الخ أي وكذا يحرم نحو ذلك وقوله من كل تصرف يقضي الى معصية بيان لنحو ذلك كبيع الدابة  
لمن يكلفها فوق طاقتها والامة على من يتخذها لغناء محرم والحشيم على من يتخذها آلهة لهو وكاطعام  
مسلم مكلف كافر مكلفا في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم او ظن انه يا كله نهارا (قوله ومع ذلك  
الخ) راجع لجميع ما قبله أي ومع تحريم ما ذكر من بيع نحو العنب وما ذكر بعده يصح البيع قال في  
التحفة فان قلت هو هنا عاجز عن التسليم نزعنا علم صحت البيع قلت ممنوع لان العجز عنه ليس لوصف  
لازم في المبيع بل في البائع خارج عما يتعلق بالمبيع وشروطه اه (قوله ويكره بيع ما ذكر  
أي من العنب والامر دوالدك وغير ذلك وقوله من توهم منه ذلك أي الاتخاذ خيرا أو العود وغير  
ذلك وهذا محترز قوله المساءر علم او ظن الخ (قوله وبيع السلاح الخ) معطوف على فاعل يكره  
أي ويكره بيع السلاح وهو كل نافع في الحرب ولودرعا على نحو بغاة قال في شرح الروض مالم يتحقق  
عصيان المشتري للسلاح به والاحرم وبيع البيع اه بالمعنى (قوله وقطاع طريق) لوقال كقطاع  
طريق لكان أولى لانه مما اندرج تحت نحو ومحمل الكراهة أيضا في البيع علم مالم يغلب على  
الظن انهم يتخذونها لقطع الطريق والاحرم وصح البيع (قوله ومعاملة الخ) أي وكره معاملة  
من في يده أي في ملكه حلال وحرام وهذه المسئلة تقدمت غير مرة وقوله وان غلب الخ غاية لا كراهة  
(قوله نعم ان الخ) استدراك على كراهة ما ذكر وقوله علم تحريم ما عقده أي علم ان ما عقده عليه  
عينه حرام (قوله حرم) الاولى فيه وفي الفعل الذي بعده التائب اذا الفاعل يعود على المعاملة وهي  
مؤثثة وقوله وبطل أي المعاملة وقد علمت ما فيه (قوله وحرم احتكار قوت) في الزواجر انه من  
الكسائر لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحتكر الا خاطي قال أهل اللغة الخاطي العاصي الاثم وقوله عليه  
السلام من احتكر طعاما أربعين يوما فقد بدى من الله وبرئ الله منه وقوله عليه السلام الجالب  
مرزوق والمحتكر ملعون وقوله عليه السلام من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالجندام  
والافلاس اه (قوله كتر الخ) تمثيل للقوت وقوله وكل مجزئ في الفطرة أي عمانية ان باعتبار

من حروف  
فلا يجوز به والديك  
المهارشة والكباش  
المناطحة والحرير  
لاجل يلبسه وكذا  
بيع نحو المسك  
لكافر يشترى  
لتطيب الصنم  
والحيوان لكافر علم  
انه يا كله بلاذخ  
لان الاصح ان الكفار  
مخاطبون بغرور  
الشرعية كالمسلمين  
عندنا خلافا لابي  
حنيفة رضي الله  
تعالى عنه فلا يجوز  
الاعانة عليهم ونحو  
ذلك من كل تصرف  
يقضي الى معصية  
يقينا او ظنا ومع ذلك  
يصح البيع ويكره  
بيع ما ذكر من  
توهم منه ذلك وبيع  
السلاح لنحو بغاة  
وقطاع طريق  
ومعاملة من يبيده  
حلال وحرام وان  
غلب الحرام الحلال  
نعم ان علم تحريم  
ما عقده حرم وبطل  
(و) حرم (احتكار  
قوت) لقوت وزبيب  
وكل مجزئ في الفطرة

وقد ألبسنا خط وقيم وأزينا في قسم الجواهر كذا قوت النجاشي اه (قوله وهو) أي لا يشترط  
 وقوله أمساك ما اشتراه خرج به ما إذا لم يمسكه أو أمساك الذي لم يشتره بان أمساك غلة ضيعة له  
 بأكثر أو أمساك الذي اشتراه من طعام غير القوت فلا حرمه في ذلك وقوله في وقت الغلاء متعلق  
 بأمساك قال في القصة والعبرة فيه بالعرف اه وقوله لا الرخص أي لأن اشتراه في وقت الرخص فلا  
 يجرم وفي سم مانصه تنبيه لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد آخر سعرها أعلى يذني أن لا يكون  
 من الاحتكار المحرم لأن سعر البلد الآخر الأعلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليعصل الغلو  
 لوجوده في الحال والتأخير إنما هو من ضرر ودة النقل إليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه بأعلى اه  
 (قوله لبيعه بأكثر) أي أمساك لبيعه بأكثر فهو غلة للامساك لا لاشتراه لأننا في الغاية بعده  
 وخرج به ما إذا أمساك لبيعه بأكثر بل ليا كاه أولي بيعة لا بأكثر فلا حرمه في ذلك (قوله عند  
 اشتداد الخ) متعلق بأمساك أو ببيعه وخرج به ما إذا لم تشتد الحاجة إليه فلا حرمه وقوله أو غيرهم  
 أي غير أهل محله (قوله وإن لم يشتره بقصد ذلك) أي بقصد البيع به كرهوه غابة لكون ضابط  
 الاحتكار ما ذكره يعني أن الاحتكار هو الامساك المذكور وإن لم يكن وقت الشراء قاصداً ذلك  
 (قوله لا يمسكه لنفسه أو عياله) محترز لبيعه وقوله أولي بيعة بمن مثله محترز قوله بأكثر وقوله ولا  
 أمساك غلة أرضه محترز قوله ما اشتراه \* (تنبيه) \* قال في المغني يجرم التسعير ولو في وقت الغلاء بان  
 يأمر الوالي السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بكذا للتضييق على الناس في أمواتهم وقضية كلامهم أن  
 ذلك لا يختص بالاطعمة وهو كذلك لو سعى الامام عز ر مخالفه بان باع بأزيد مما سعى لسا فيه من  
 مجاهرة الامام بالخالفه وصرح البيه اه (قوله كل ما يبيع عليه) أي على القوت أي مما يتأدم به أو سد  
 مسد القوت في بعض الأحيان والاول كاللحم والثاني كالتفواكه (قوله وصرح القاضي بالكرهية)  
 أي كراهية الاحتكار وقوله في الثوب أي ونحوه من كل ما يلبس (قوله وسوم على سوم) أي وحرم  
 سوم الخ خبر العيصين لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خبر بمعنى النهي والمعنى فيه الإيذاء وذكر  
 الرجل والاخ ليس للقييد بل الاول لأنه الغالب والثاني للرفقة والعطف عليه وسرعة امتثاله  
 فغيره ما مثله ما وفي التجري ومحل الحرمة أن كان السوم الاول جائزا والا كسدم ونحوه من  
 عاصر الخ فلا يجرم السوم على سومه بل قال العلامة البكري يستحب الشراء به اه (قوله بعد  
 تقر رثن) متعلق بجرم المقدراى وإنما يجرم السوم بعد تقر رثن وقوله بالتراضي به أي صريحاً  
 وهو تصور للتقرر أي أن تقر رثن يكون بالتراضي عليه صريحاً قال الشوبري ولا بدأ بضابط  
 التراضي به من المواعدة على إيقاع العقد به وقت كذا فلو اتفقا عليه ثم افترا من غير مواعدة لم يجرم  
 السوم حينئذ كما نقله الامام عن الأصحاب اه وخرج بالتقرر المذكور ما يطاق به على من يزيد  
 فيه فلا يجرم فيه ذلك وفي عش مانصه وقع السؤل في الدرس عما يقع كثيراً بأسواق مصر من أن  
 مر يد البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع اليه ويقول له استقرس هه مناعك على كذا  
 فيأذن له في البيع بذلك القدر هل يجرم على غيره شرائه بذلك السعر أو بأزيد أم لا فيه نظر والجواب  
 عنه أن الظاهر الثاني لأنه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يبعد عدم التعريم وإن  
 عينه لأن مثل ذلك ليس تصرفاً بالموافقة على البيع لعدم مخاطبة من البائع والواحدة للمشتري  
 اه (قوله وإن غش الخ) أي يجرم السوم وإن غش الخ وقوله للثمن أي عنه أي في الخبر المتقدم (قوله  
 وهو) أي السوم على السوم وقوله أن يزيد أي السائم وقوله على آخر أي على سوم آخر وقوله  
 في ثمن ما ير بدشراه أي في ثمن المتاع الذي تريد الا آخر شرائه واستقر ثمنه (قوله أو يخرج له أرخص)  
 أي أو يخرج للمشتري متاعاً أرخص من المتاع الذي سامه ومعنى كونه ساماً في هذه على سوم غيره  
 أنه عرض بضاعته للسوم الواقع لسلعة غيره (قوله أو يرغب المالك الخ) فيه أن هذه الصورة

وهو أمساك ما اشتراه  
 في وقت الغلاء  
 لا الرخص لبيعه  
 بأكثر عند اشتداد  
 حاجة أهل محله أو  
 غيرهم إليه وإن لم  
 يشتره بقصد ذلك  
 لا يمسكه لنفسه أو  
 عياله أو لبيعه بمن  
 مثله ولا أمساك غلة  
 أرضه وأحق الغزالي  
 بالقوت كل ما يبيع  
 عليه كاللحم وصرح  
 القاضي بالكرهية  
 في الثوب (وسوم  
 على سوم) أي سوم  
 غيره (بعد تقرر  
 ثمن) بالتراضي به  
 وإن غش نقص  
 الثمن عن القصة  
 للثمن عنه وهو أن  
 يزيد على آخر في  
 ثمن ما ير بدشراه أو  
 يخرج له أرخص منه  
 أو يرغب المالك في  
 استرداده ليشتره



في الصورة الاولى اذا عطاء الزيادة في الثمن للمالك فربما يرد في استرداده الا ان يقال ان هذه الصورة مفروضة بعد العقد وتلك قبله وبعبارة التمهيد في تصوير السوم على السوم ثاب يقول لمن اخشى البشيرة بكذا رده حتى ابيعك خيرا منه هذا الثمن أو بأقل منه أو مثله بأقل أو يقول للمالك استرده لا يشتر به منك بأكثر أو يعرض على مريد الشراء أو غيره بمحضته مثل الساعة بأنقص أو أجود منها بمثل الثمن اه وهي ظاهرة (قوله بتحريمه) أي السوم على السوم بعد البيع أي العقد وقوله أشد أي من تحريمه قبل البيع وبعد التراضي لان الاندائه ناسأ أكثر وذلك بأن يبيع على بيع الغير بأن يرغب البائع في الفسخ ليشتر به منه بأكثر ومن ذلك ان يبيع مشتر مثل المبيع بأرخص شراؤه بأن يرغب البائع في الفسخ ليشتر به منه بأكثر ومن ذلك ان يبيع مشتر مثل المبيع بأرخص أو يعرض عليه مثل السلعة ليشتر بها أو يطلبها منه بزيادة ربح والبائع حاضر اه فتح الجواد وصرح ما ذكر ان البيع على البيع والشراء على الشراء منذ كان في السوم على السوم وانه ليس مخصوصا بما كان قبل العقد وهو خلاف مفاد عبارة المنهاج والمهمل من اهل ما قدمنا من مستعلا ان وان السوم على السوم مخصوص بما كان قبل العقد وبعد استقرار الثمن (قوله ونجش) أي وحرم نجش وهو لغة الاشارة بالمثلته لمسا فيه من اشارة الرغبة بقال نجش الطائر اثاره من مكانه من باب ضرب اه بجري (قوله للهبي عنه) أي في خبر الصعيدين (قوله وللانداء) أي اذا المشتري (قوله وهو) أي النجش وقوله ان يزيد في الثمن أي للسلعة معروضة للبيع (قوله لا رغبتة) أي في الشراء أي اول رغبة فيه لكن قصد اضار غيره اه ع ش (قوله بل ليجدع غيره) مثال لا قيد لانه لو زاد لنفع البائع ولم يقصد خدعة غيره كان الحكم كذلك اه نهاية (قوله وان كانت الزيادة) أي يحرم ذلك وان كانت الزيادة في مال محجور عليه كيتيم (قوله ولو عند نقص القيمة) أي قيمة السلعة المعروضة للبيع (قوله في الاوجه) متبادله يجوز الزيادة عند نقص القيمة (قوله ولا خيار للمشتري الخ) وقيل له الخيار للتدليس كالنصرية ومحل الخ لاني عند موافاة البائع للتأجش والا فلا خيار جزما ويجري الوجهان فيما لو قال البائع اعطيت في هذه السلعة كذا فان خالفه وكذا لو أخبره عارف بان هذا عقيق أو فير وزعم موافاة فان خالفه اه نهاية (قوله لتفريط المشتري) اه له لعدم الخيار (قوله الكذب) قال ع ش قضيته انه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله أي النجش وهو ظاهر اه (قوله بشرط التحريم في الكل) أي الاحتكار وما بعده وقوله علم النهي حتى في النجش أي لقول الشافعي رضي الله عنه من نجش فهو عاص بالنجش ان كان الماسا بنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي النهاية لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم النجش ونحوه وقد أشار السبكي الى أن من لم يعلم الحرمة لا اثم عليه عند الله وأما بالنسبة للحكم الظاهر للقضاة فاستلزم تحريمه لا يحتاج الى اعتراف متعاطيه بالعلم بخلاف الخفي وظاهره انه لا اثم عليه عند الله وان قصر في التعلم والظاهر انه غير مراد اه (قوله يصح البيع مع التحريم في هذه المواضع) وهي الاحتكار وما ذكر بعده (خاتمة) نسأل الله حسن الختام اعلم ان البيع تعتبه الاحكام الخمسة فحجب في نحو اضطرار ومال مفلس محجور عليه ويندب في نحو زمن الغلاء وفي المماناة للعالم هاوي كره في نحو بيع معصوف ودور مكية وفي سوق اختلط فيه الحرام ببيره وعن أكثر ما له حرام خلافا للفرزالي وفي خروج من حرام بحيلة كتحويرا وبمحرم في بيع نحو العنب على ما مر ويجوز فيما عدا ذلك والله أعلم

بأقل وتحريمه بعد البيع وقبل زومه لبقاء الخيار أشد (ونجش) للهبي عنه وللانداء وهو أن يزيد في الثمن لا رغبتة بل ليجدع غيره وان كانت الزيادة في مال محجور عليه ولو عند نقص القيمة على الاوجه ولا خيار للمشتري ان غبن فيه وان وافا البائع النجاش لتفريط للمشتري حيث يتأمل ويسأل ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالنجش وشرط التحريم في الكل علم النهي حتى في النجش ويصح البيع مع التحريم في هذه المواضع \* (فصل) في خيار المجلس والشرط وخيار العيب

\*(فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب)\*

لما فرغ من بيان صحة العقد وفساده شرع في بيان لزومه وجوازه والجواز سببه الخيار والاصل في البيع اللزوم لان القصد منه نقل الملك وقضية المالك التصرف وكلاهما فرع للزوم الا ان

الشارع أثبت فيه الخيار وفقا للمعاقدين وهو نوعان خيار تشبه وخيار نقيصة أى عيب والاول ما يتعاطاة المتعاقدان باختيارهما وشهوتهما من غير توقف على قوت أمر في المبيع وسببه المجلس أو الشرط والاضافة فيه وفي خيار العيب من اضافة السبب الى السبب وعند المصنف الانواع ثلاثة خيار الجاس وخيار الشرط وخيار العيب والآخر والاولى ما ذكرته لان الاولين فردان خيار التشبهى لانوعان (قوله يثبت خيار جاس) أى فهران المتعاقدين حتى لو شرطنا فيه بطل البيع وهو اسم من الاختيار الذى هو طلب خير الامر من الامضاء والغشخ (قوله فى كل بيع) أى وان استعقب عتقا كثره بعضه ان قلنا ان الملك فى زمن الخيار للبايع أو موقوف فان قلنا للمشتري فالخيار للبائع فقط وقوله حتى فى الربوى أى حتى انه يثبت الخيار فى بيع الربوى كبيع الطعام بالطعام وقوله والسلم أى فى عقد السلم لانه بيع موصوف فى الذمة (قوله وكذا فى هبة ذات ثواب) أى وكذا يثبت الخيار فى هبة ذات عوض لانها بيع حقيقى وقوله على المتقدم مقابله لا يثبت الخيار فيها وهو ما جرى عليه النووي فى منهاجه (قوله ونخرج بنى كل بيع) أى بقوله فى كل بيع وقوله غير البيع فاعل خرج أى خرج مالا يسمى بيعا (قوله كالإبراء الخ) تمثيل لغير البيع وقوله والهبة بلا ثواب أى عوض وقوله وقراض هو ان يعقد على مال يدفعه لغيره ليتجر فيه على ان يكون الربح بينهما وقوله وحوالة أى وان جمعت بيعا لعدم تبادلها منه اه بغيرى وقوله وكذا به هى عقد عتق بلفظ الكتابة بعوض منجم بنجمين فاكتر (قوله وفى الذمة) أى ولو كانت الاحارة فى الذمة فلا يثبت فيها الخيار والغاية للرد على القفال وطائفة حيث قالوا بشيوت الخيارات فى الاحارة الواردة على الذمة كالسلم وصورة الواردة على الذمة الزمت ذلك على الى مكة بدينا رمتلا وقوله أو مقدرة بمدة أى ولو مقدرة بمدة وهى أيضا للرد على من صح نبوته فى المقدرة بمدة ومثلها المقدرة بمعمل وصورة الاولى آجرتك دارى سنة بدينا رمتلا وصورة الثانية آجرتك الخيط الى هذا الثوب أو اتجه لى الى مكة وعبارة شرح المنهج ووقع للنووى فى تهجيجه تهجيجه نبوته فى المقدرة بمدة وكتب المجيرى مانصه قوله فى المقدرة بمدة قال فى مهمات المهمات وحينئذ فيعلم منه الثبوت فى غير هاتين الطريق الاولى اه شورى أى لانها تفوت فيها المنفعة بمضى الزمن ومع ذلك فيها الخيار فنبوته فى التى لا تفوت أولى وهذا كله على الضعيف اه (قوله فالاختيار فى جميع ذلك) أى الإبراء وما بعده (قوله لانها) أى المذكورات من الإبراء وما بعده والمناسب لانه يتد كبر الضمير العائد على جميع ذلك وقوله لا تسمى بيعا أى والخبر انما ورد فى البيع ولان المنفعة فى الاحارة تفوت بمضى الزمن فالزمن للعقد لا لتلف جزء من المعقود عليه لافى مقابلة العوض (قوله وسقط خيار من اختار لزومه) أى لخبر الشيخين البيهقي والخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختار أى البائع والمشتري متلبسان بالخيار مدم عدم تفرقهما الا ان يقول أو الى ان يقول أحدهما للآخر اختار فاذا قال ذلك الا أحدهما ذكر سقط خياره وبقي خيار الآخر ثم اختار الآخر مارة يكون صريحا كما فى الامثلة التى ذكرها وتارة يكون ضمنا بان يتبايعا العوضين بعد قبضهما فى الجاس اذ ذلك متضمن للرضا بلزوم العقد الاول أفاده مر وقوله ان يتبايعا العوضين قضيته انه لا ينقطع بتبايع أحدهما العوضين كان أخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذى قبضه منه وقدر أن تصرف أحد المعاقدين مع الآخر اجازة وذلك يقتضى انقطاع الخيار بما ذكره فاعل قوله العوضين تصوير اه خ ش (قوله من بائع ومشتري) بيان لن اختيار (قوله كان بقولا الخ) تمثيل لكون اختيار اللزوم منهما معا (قوله أو من أحدهما) عطف على قوله من بائع ومشتري وقوله كان يقول الخ تمثيل لكون اختيار اللزوم من أحدهما (قوله فيسقط خياره) أى الاحد الذى اختار اللزوم (قوله ويبقى خيار الآخر ولو مشتريا) محله مالم يكن المبيع ممن يعتق عليه والاستقط خياره أيضا للحكم بعتق المبيع (قوله وسقط خيار كل منهما بفرقة الخ) وذلك لخبر

(يثبت خيار مجلس فى كل بيع) حتى فى الربوى والسلم وكذا فى هبة ذات ثواب على المتقدم ونخرج بنى كل بيع غير البيع كالإبراء والهبة بلا ثواب وشركة وقراض ورهن وحوالة وكتابة واجارة ولو فى الذمة أو مقدرة بمدة فلا خيار فى جميع ذلك لانها لا تسمى بيعا (وسقط خيار من اختار لزومه) أى البيع من بائع ومشتري كان يقولوا اختارنا لزومه أو اجزناه فبسقط خيارهما أو من أحدهما كان يقول اختارنا لزومه فبسقط خياره ويبقى خيار الآخر ولو مشتريا (و) سقط خيار كل منهما بفرقة بدن (منهما أو من



(قوله) فإيهما (قوله) فإيهما  
 الناس فرقة يلزم به  
 التمسك ولا خلاف أن  
 كانا في دار صغيرة  
 فالفرقة أن يخرج  
 أحدهما منها أوفى  
 كبيرة فبان يتنقل  
 أحدهما إلى بيت  
 من بيوتها أوفى صحراء  
 أوسوق فبان يولى  
 أحدهما ظهره ويمشي  
 قليلا وان مع الخطاب  
 فيبقى خيار المجلس  
 مالم يتصرفا ولو طال  
 مكثهما في محل وان  
 يلتمس نين أو تماشيا  
 منازل ولا يسقط بموت  
 أحدهما فينتقل  
 الخيار للوارث المتأمل  
 (وحلف نافي فرقة  
 أو فسح قبلها) أي  
 قبل الفرقة بان  
 حاتم معا وادعي  
 أحدهما فرقة  
 وأنكرها الآخر  
 ليفسخ أو اتفقا عليها  
 وادعي أحدهما  
 ففسخا قبلها وأنكر  
 الآخر فيصدق  
 الثاني لموافقتيه  
 للأصل (و) يجوز  
 (لهما)

أو وادعي أحدهما لا يسقط بموت أحدهما الخ وقوله من أحدهما أي حال كون  
 تلك الخ فيسقط من المتعاقدين أو من أحدهما فقط وإذا وقعت منه فقط سقط خيارهما معا ولا  
 يختص بالسقوط بالمفارق بخلافه في صورة اختيار الزوم بالقول أنه يختص بالمقابل فتنبه (قوله ولو  
 ناسيا أو جاهلا) أي يسقط بالفرقة ولو حصلت نسيانا لا عدا أو جهلا بان الفرقة تسقط الخيار (قوله  
 من مجلس العقد) متعلق بفرقة بدن (قوله عرفا) أي المعتبر في الفرقة العرف قال سم لأنه لا نص  
 للشارع ولا لاهل اللغة فيه (قوله فإيهما الخ) مبتدأ خبره جملة يلزم به العقد (قوله فان كانا الخ)  
 بان لما بعده الناس فرقة وقوله في دارين ما بعده الناس فرقة بالنسبة لما إذا كانا في دار ولم يبين  
 ذلك فإيهما إذا كانا في سفينة وحاصله أنه ان كانت كبيرة فالفرقة فيها بالانتقال من مقدمها إلى  
 مؤخرها وبالعكس أو صغيرة فبان خروج منها أو بالرقى إلى صارها وقوله بان يخرج أحدهما منها  
 أي من الدار قال الجعفي ظاهره ولو كان قريبا من الباب وهو ما في الأنوار عن الإمام والغزالي ويظهر  
 أن مثل ذلك ما لو كانت إحدى رجله داخل الدار ومعهما أو آخرها أو مثل الخروج الصعود  
 إلى سطحها أو شيء مرتفع فيها كخفة والنزول إلى بئر فيها (قوله أوفى كبيرة) أي أو كانا في دار كبيرة  
 وقوله فبان ينتقل الخ أي فالفرقة فيها بان ينتقل الخ وقوله إلى بيت من بيوتها أي الدار كان  
 ينتقل من ضمنها إلى المجلس أو الصفة (قوله أوفى صحراء أو سوق) أي أو كانا في صحراء أو سوق  
 وقوله فبان يولى الخ أي فالفرقة في ذلك بان يولى أحدهما ظهره (قوله ويمشي قليلا) ضبطه في  
 الأنوار بالقدر الذي يكون بين الصنفين وهو ثلاثة أذرع (قوله وان مع الخطاب) أي تحصل الفرقة  
 فيما إذا كانا بصحراء أو السوق بتولية أحدهما ظهره والمتن قليلا وان مع خطاب صاحبه فهو غاية  
 لحصول الفرقة بما ذكر (قوله فيبقى خيار المجلس الخ) مفرع على قوله ثبت خيار المجلس الخ أي  
 وإذا ثبت خيار المجلس فيبقى ولو طال مكثهما الخ وكان المناسب تقديمه على قوله وسقط خيار الخ  
 واستقاط قوله مالم يتصرفا كما نبه على بعض ذلك الجعفي (قوله ولو طال مكثهما الخ) غاية لبقاء  
 خيار المجلس وقوله وان باع أي المكث في محل سنين فهو غاية للغاية وقوله أو تماشيا منازل معطوف  
 على طالع مكثهما فهو غاية ثانية للإبقاء المذكور أي يبقى وان تماشيا منازل وذلك لعدم التفرق  
 بينهما (قوله ولا يسقط) أي الخيار وقوله بموت أحدهما أي في المجلس (قوله فينتقل الخيار  
 للوارث) أي ولو عا ما وقوله المتأمل فان لم يوجد نص الحاكم عنه من يفعل الأصح له من فسخ أو  
 اجازة (قوله وحلف نافي فرقة) أي وصدق بحلفه (قوله أو فسح) أي أو نافي فسخ وقوله قبلها متعلق  
 بفسح (قوله بان حاتم معا) أي إلى مجلس الحكم وقوله وادعي أحدهما فرقة أي قبل مجيئهما وقوله  
 وأنكرها أي الفرقة وقوله ليفسخ عنه لا لأنكار (قوله أو اتفقا عليها) أي الفرقة (قوله وادعي  
 أحدهما ففسخا قبلها) أي الفرقة (قوله وأنكر الآخر) أي الفسخ قبل الفرقة (قوله فيصدق  
 الثاني) أي في صورتين وفائدة تصديقه في الأولى بقاء الخيار له ليس لدعي الفرقة الفسخ ولو  
 اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في السابق منهما فكم في الرجعة فيصدق مدعي الأخير اه  
 بجعفي (قوله لموافقتيه للأصل) وهو عدم الفرقة وعدم الفسخ (قوله ويجوز الخ) شروع في خيار  
 الشرط ويسمى خيار التروي أي الشهوى والأرادة وهو يثبت في كل ما يثبت فيه خيار المجلس إلا  
 فيما سبذ كره أجماعا ولما صح أن بعض الأنصار كان يخذع في البيوع فأرشدته صلى الله عليه وسلم  
 إلى أنه يقول عند البيع لا خلاية وأعلمه أنه إذا قال ذلك كان له خيار ثلاث لبال ومعي لا خلاية وهي  
 بكسر الخاء الموحدة لا غبن ولا خديعة واشتهرت في الشرع لا شرطا الخيار ثلاثة أيام فان

ثم توطأ ما بينهما من شرط (قوله أي العاقدان) بأن يصح كل منهما بشرط الخيار  
 وكذا يجوز لأحدهما أن يصح بشرط ويوافق الآخر (قوله فلهما أو لأحدهما) ههنا بيان  
 للشرط له فالخيار والمهر ومرتبط بخيار ويجوز أيضا شرط الخيار لأجنبي واحد أو اثنين ولا  
 يجب عليه إذا شرط له الخيار مراعاة المصلحة لشارطه له من فسخ أو إجازة بسل له أن يفسخ أو يجوز أن  
 كرهه وليس لشارطه عزله ولا له عزل نفسه لأنه تمليك على الأصح لأن توكيل وإذاعات انتقل الخيار  
 لمن شرطه له (قوله في كل بيع) متعلق بجوز أو شرط أي ويجوز ذلك في كل بيع قال ع ش  
 وخرج بالبيع ما عداه فلا يثبت فيه خيار الشرط قطعا اه (قوله فيه خيار المجلس) الجملة من  
 المتبدل والخبر صفة لبيع وهي للإيضاح لا تخصيص (قوله إلا فيما عتق فيه المبيع) أي إلا في  
 البيع الذي يعتق فيه المبيع كشرائه أصله أو فرعه وفي الجبري ما نصه لا يخفى أن هذا الاستثناء  
 متعين لأنه لو اقتصر على قوله فلهما شرط خيار لهما أو لأحدهما في كل ما فيه خيار المجلس لم يصح  
 لأن من جملة ما صدقته ما لو اشترى بعضه فإن لكل منهما فيه خيار المجلس فيقتضي أن لهما أن  
 يشترطاه للمشتري وليس كذلك اه (قوله لمشتري) أي وحده وقوله المناقاة أي بين الخيار والعق  
 لأن شرطه للمشتري وحده يستلزم الملك له وهو يستلزم العتق والعق مانع من الخيار وما أدى  
 ثبوته لعدمه غير صحيح من أصله بخلاف ما لو شرط لهما فإنه يصح لو قلنا أي لكونه موقوفا أو للبائع  
 فقط فإنه يصح أيضا إذا ملكه (قوله وفي روي وسلم) أي والافي يبيع روي وسلم والفرق بين خيار  
 المجلس وخيار الشرط حيث استثنى من الثاني هذان ولم يستثنيا من الأول مع أن العلة في الامتناع  
 متأتية فيه أيضا أن خيار المجلس يثبت قهرا وليس له حد محدود بخلاف خيار الشرط (قوله فلا يجوز  
 شرطه) أي الخيار أي ويقصد به البيع وقوله فلهما أي في الروي والسلم (قوله لا شرط القبض  
 فيهما في المجلس) أي وما شرط فيه ذلك لا يحتمل لأجل فاقول أن لا يحتمل الخيار لأنه أعظم غرامته  
 لمنعه الملك أو لزومه اه شرح المنهج (قوله ثلاثة أيام فأقل) أي وإنما يصح شرط الخيار ثلاثة أيام  
 وتدخل ليالي الأيام المشروطة فيها سواء السابقة منها على الأيام والمتأخرة عنها من حجر وعند  
 الليلة المتأخرة لا تدخل وحل جواز شرط ثلاثة الأيام ونحوها فيما لا يفسد في المدة المشروطة فإن كان  
 يفسد فيها كطبخ يفسد في ثلاثة أيام أو أقل وشرط الخيار تلك المدة بطل العقد (قوله بخلاف ما لو  
 أطلق أي لم يقيد بزمن أصلا كان قال بشرط الخيار وسكت أي أوقيد بزمن مجهول كان قال بشرط  
 الخيار أياما (قوله أو أكثر من ثلاثة أيام) أي وبخلاف أكثر من ثلاثة أيام أي شرط الخيار أكثر  
 من ذلك وفي بعض نسخ الخط اسقاط هذا ونصه بخلاف ما لو أطلق أو زاد عليها فإنه لا يصح العقد  
 وهو الأولى الموافق لعبارة شرح المنهج وذلك لسلامته من التكرار الثابت على النسخة الأولى  
 لأن قوله أو أكثر من ثلاثة أيام عين قوله بعد فان زاد عليها فتنبه (قوله من حين الشرط) متعلق  
 بمعدوف أي وتعتبر ثلاثة الأيام فأقل من وقت شرط الخيار فلو قال بشرط ثلاثة أيام من الغد لم يصح  
 ويشترط أيضا أن تكون ثلاثة الأيام متوالية فلو قال يوما بعد يوم لم يصح والحاصل أن خيار الشرط  
 لا يصح العقد معه إلا بشرط خمسة أن يكون مقيدا بمدة تخرج ما لو أطلق كان قال حتى أساور  
 وأن تكون معلومة تخرج ما لو قال بشرط الخيار أياما وأن تكون متصلة بشرط تخرج ما لو قال  
 ثلاثة أيام من الغد وأن تكون متوالية تخرج ما لو قال يوما بعد يوم وأن تكون ثلاثة فأقل تخرج  
 ما لو زادت فيبطل العقد في الكل لأن الأصل منع الخيار إلا فيما أذن فيه الشارع ولم يأذن إلا في ذلك  
 (قوله سواء أشرط) أي الخيار وهو نعمير في اعتبار الثلاثة من وقت الشرط أي لا فرق في اعتبارها  
 من ذلك بين أن يحصل الشرط في العقد أو في المجلس فإذا شرط ثلاثة أيام وكان مضى من حين العقد  
 يومان وهما بالمجلس صح الشرط المذكور (قوله والملك) مبتدأ أخبره لمن انفرج بخيار (قوله مع

أي للعاقدين (شرط  
 خيار) فلهما أو  
 لأحدهما في كل  
 بيع فيه خيار  
 مجلس إلا فيما عتق  
 فيه المبيع فلا يجوز  
 شرطه لمشتري المناقاة  
 وفي روي وسلم فلا  
 يجوز شرطه فلهما  
 لأحدهما لا شرط القبض  
 فيه ما في المجلس  
 (ثلاثة أيام فأقل)  
 بخلاف ما لو أطلق أو  
 أكثر من ثلاثة أيام  
 فإن زاد عليها لم يصح  
 العقد (من) حين  
 الشرط (لخيار)  
 سواء أشرط في العقد  
 أم في مجلسه والملك  
 في المبيع مع

توابعه) أي فوائده متصلة أو منفصلة كاللبن والخمر والمهر ونحو ذلك والاعتق والاستيلاء وحل الوطء  
 وجوب النفقة والحمل الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجود حال البيع فإنه مببيع كالأم لمقابلته  
 بقسط من الثمن وكتب الجعري ما نصه قوله مع توابعه ادخال التوابع هذا يقتضي دخولها في قوله ولا  
 فوقوف وفيه نظر لأن حل الوطء في زمن خيارهما ليس موقوفاً بل هو حرام واعتق البائع في زمن  
 خيارهما ليس موقوفاً بل نافذ اهـ (قوله في مدة الخيار) متعلق بالملك أي الملك في مدة خيار  
 الشرط أو المجلس فلا فرق في التفصيل الذي ذكره بينهما فإن قلت كيف يتصور أن يكون خيار  
 المجلس لأحدهما قائم يتصور فيما إذا اختار أحدهم لزوم العقد والآخر لم يختار شيئاً (قوله من بائع  
 ومشتري) بيان لمن انفرد بخيار قال في حاشية المحل على شرح المنهجي فإذا كان للمشتري وحده ملك  
 المبيع وفوائده الحادثة بعد العقد فإن تم البيع فذلك وإن فسخ رجوع المبيع للبائع عارياً عن الفوائد  
 ونقص عليه المؤن ويفوز المشتري بالفوائد وإن كان للبائع وحده ملك المبيع والفوائد كذلك فإن  
 فسخ فذلك وإن تم البيع انتقل المبيع للمشتري عارياً عن الفوائد ونقص عليه وفي قول على  
 المحل والزوائد في مدة الوقف تابعة للمبيع وهي أمانة في يده لا تخرويقاً بل مثل ذلك في الثمن وزوائده  
 اهـ بخلاف (قوله ثم إن كان الخ) عبارة المنهجي وشرحه بعد قوله لمن انفرد بخيار والابان كان الخيار  
 لهما فوقوف الخ اهـ وهي أولى من عبارة شارحنا (قوله فإن تم البيع الخ) مفرع على فوقوف  
 وتسام البيع بينهما بإجازة حاله (قوله بأن انه) أي تبين أن الملك في المبيع مع توابعه وقوله لمشتري  
 أي ملك له من حين العقد (قوله والا) أي وإن لم يتم البيع أي بأن اختار فسخه وقوله فللبائع أي  
 فهو ملك للبائع أي باق عليه وكأنه يخرج من ملكه وأعلم أنه حيث حكم ملك البيع لأحدهما حكم  
 بملك الثمن للآخر حيث وقف وقف (قوله ويحصل فسخ للعقد) أي بالقول وبالفعل والاول ذكره  
 بقوله بنحو فسخه والثاني ذكره بقوله والتصرف الخ ومثله في ذلك الإجازة وجميع ما ذكره من  
 صرائح الفسخ والإجازة قال الجعري قال شيخنا ولعل من كآبتهم أخذوا لا يبيع أو لا يشتري إلا بكذا أو لا  
 أرجع في يدي أو في سرائي اهـ (قوله كأسترجعت المبيع) أي أوردته وهو متمثل لنحو فسخه  
 (قوله وإجازة) أي يحصل إجازة وقوله فيها أي مدة الخيار (قوله بنحو أجزت) متعلق يحصل  
 لمقدر (قوله كامضيته) أي والزمن وهو متمثل لنحو أجزت (قوله والتصرف) مبتدأ خبره قوله  
 فسخ ونخرج بالتصرف مجرد عرض المبيع على البيع: الإذن فيه في مدة الخيار فليس فسخاً ولا إجازة  
 للبيع لعدم اشعارهما من البائع بعدم البقاء عليه ومن المشتري البقاء عليه لا حتماً لهما التردد في  
 الفسخ والإجازة (قوله في مدة الخيار) المناسب فيها إذا لمقام اللازم (قوله بوطء) متعلق  
 بالتصرف وإنما يكون فسخاً وإجازة بقبول نجاسة أن يكون الواطئ ذكر أيقنا وأن يكون الموطوء  
 أنثى يقينا وأن لا تكون حراماً عليه كاخته وأن يعلم أنها المبعة وأن لا يقصد الزنا فإن فسخاً واحداً منها  
 لا يكون فسخاً ولا إجازة ونخرج بالوطء مقدماته فلا تكون فسخاً ولا إجازة (قوله واعتاق) أي للرقيق  
 المبيع كله أو بعضه ويسرى للباقي ومثل الاعتاق وقف المبيع (قوله ويبيع) أي بت أو بشره  
 الخيار للمشتري فقط والابان كان للبائع أو لهما لم يكن فسخاً ولا إجازة كما صرح في العباب بجعري  
 (قوله وإجازة) أي لا مبيع (قوله وتزويج) أي للامة أو للعبد (قوله من بائع) متعلق بالتصرف (قوله  
 فسخ) أي للبيع لا لغيره بعد عدم البقاء عليه وصح ذلك التصرف منه لأنه لا يكون لازماً ووطء الابان  
 كان الخيار له فإن كان لهما لم يحل ولو أذن له المشتري (قوله ومن مشترياً للشراء) أي والتصرف  
 بهذه المدة كورات من مشترياً للشراء وذلك لا لغيره البقاء عليه والإعطاء نافذ منه إن كان الخيار  
 له أو لهما وأذن له البائع وغير نافذ إن كان للبائع وهو وقوف إن كان لهما ولم يأذن له البائع في روطء  
 حلال إن كان الخيار له والأخرام (قوله ونبت لمشتري الخ) سر وع في خيار العيب ويسمى خيار

توابعه في مدة الخيار  
 لمن انفرد بخيار من  
 بائع ومشتري ثم إن كان  
 لهما فوقوف فإن تم  
 البيع بأن أنه لمشتري  
 من حين العقد والآخر  
 فللبائع (ويحصل  
 فسخ) للعقد في مدة  
 الخيار (بنحو فسخه  
 البيع) كأسترجعت  
 المبيع (وإجازة) فيها  
 (بنحو أجزت) البيع  
 كامضيته والتصرف  
 في مدة الخيار بوطء  
 واعتاق ويبيع وإجازة  
 وتزويج من بائع  
 فسخ ومن مشترياً  
 للشراء (و) يثبت  
 (المشتري)

التي هي مصلحة وهو حاصل بفوات مقصود منطون نشأ الثمن فيه من تغرير فعلى أو قضا عرفت أو التزام  
شرطي فالأول كالتصريح الثاني كظهور العيب الذي ينقص العين أو القيمة نقصا يفتوت به  
غرض صحيح والثالث كان شرط في المبيع شيئا ككون العبد كاتباً أو والده أمة حاملاً أو ذات ابن فأخلف  
(قوله جاهل بما يأتي) أي من ظهور عيب قديم ومن تغرير فعلى واحترز بالجاهل بذلك عن العالم به  
فلا يثبت له الخيار به (قوله خيار) فاعل يثبت (قوله في رد المبيع) متعلق بخيار (قوله بظهور  
عيب قديم) أي باق إلى وقت الفسخ وكان الغالب في جنس المبيع عدمه فإن زال قبله أو كان لا يغلب  
فيه ما ذكر كقطع سن في الكبر ونيوبة في أوانها في الأمة فلا خيار وقوله منقص قيمة في المبيع أي  
أو منقص عين المبيع نقصا يفتوت به غرض صحيح وإن لم تنقص به القيمة فإن كان به عيب لا ينقص  
عينه ولا قيمته كقطع أصبع زائدة وفلقة يسيرة من نخد أو ساق لا تورث شديداً ولا تفتوت غرضاً فلا  
خيار (قوله وكذا للبائع) أي وكذا يثبت الخيار للبائع الخ (قوله وآثروا الأول) أي اقتصر  
الفقهاء على ذكر الأول أي ثبوت الخيار للمشتري بظهور عيب قديم في المبيع مع أن الثمن مثله في ذلك  
وقوله لأن الغالب في الثمن الانضباط الخ أي فلا يحتاج إلى ذكره (قوله والقديم الخ) أي إن العيب  
القديم الذي يثبت به الخيار هو ما فارق العقد أو حدث قبل القبض لأن المبيع حينئذ من ضمان  
البائع أما ثبوت الخيار في المقارن فالاجماع وأما ثبوتها في الحادث قبل القبض فلأن المبيع فيه من  
ضمان البائع فكذا جرحه وصرفته في التحفة ولم يبينوا حكم المقارن للقبض والذي يظهر أن له حكم  
ما قبل القبض لأن يد البائع عليه حساً فلا يرتفع ضمانه إلا بتحقق ارتفاعها وهو لا يحصل إلا بتسام  
قبض المشتري له سليماً اهـ تصرف (قوله وقديني) أي العيب والمجته حالية من فاعل قارن  
وفاعل حدث وخرج به ما إذا لم يبق إلى الفسخ فلا خيار كما مر (قوله ولو حدث بعد القبض فلا خيار)  
محله ما لم يستند لسبب متقدم عليه كقطع يد الرقيق المبيع بجنائنه سابقة على القبض جهلها المشتري  
والأفله الخيار لأنه انقضى سببه صار كالمقدم فإن كان المشتري عالماً فلا خيار له ولا أدرش (قوله  
وهو) أي العيب الذي يثبت به الخيار للمشتري وقوله كاستحاضة الخ أي وكخصاء رقيق أو هيمنة  
وهو ما يغلب في جنس المبيع عدمه فيها أمالو كان الخصاء فيها يغلب وجوده فيها كما كقول أو  
نحو يقال أو راذين فلا يكون عيباً يغلبه فيها وإنما كان الخصاء فيها مريعاً لأن الفعل يصلح لمالاً  
يصلح له الحصى ولا تنظر لزيادة القيمة به باعتبار آخر لما فيه من فوات جزء مقصود من البدن (قوله  
نكاح لامة) أي تزويج لامة فهو عيب يثبت به الخيار والامة ليست بتقيد بل مثلها العبد فتزويجه  
عيب أيضاً وعبارة الروض من عيوب الرقيق كونه مزوجاً اهـ وهو شامل للذكور والانثى ومثله  
في النهاية فلو أسقط قوله لامة لكان أولى (قوله وسرقه) أي ولو صورة كالسرقه من دار الحرب  
فإنها غنيمة لكنها صورة سرقه فتكون عيباً كذلك في شرق والذي في التحفة خلافه وعبارتها  
وسرقه إلا في دار الحرب لأن المأخوذ غنيمة اهـ بحذف (قوله وأباق) أي حتى لو أبقي عند المشتري  
ونبت له الرد لانه من آثار الأباقي الأول الذي كان عند البائع فلا يقال أنه عيب حادث فيمنع الرد لانه  
من آثار الأول اهـ زى وقوله لانه من آثار الأباقي الأول الفرض أنه علم وجود ذلك العيب عند  
البائع فلو لم يعلم وجوده عند الرد لانه عيب حادث عند المشتري اهـ بجري (قوله وزنا) أي  
ولو أورد (قوله أي بكل منها) الجار والمجرور متعلق بمحذوف معلوم من السياق وكان الأولى  
التصريح به أي يثبت الخيار بكل واحد من السرقة والأباق والزنا (قوله وان لم يتكرر) أي كل من  
السرقة وما بعدها وهو غاية لثبوت الخيار بكل منها وقوله وتاب معطوف على متدخل ان وهو مجموع  
الحازم والمجزوم أي وان تاب وحسن حاله وذلك لأنه قد بناؤها ولأن تهمتها لا تزول ومثل ما ذكر في  
ذلك الحماة عمداً والعدل وأردت نظم بعضهم العيوب التي لا تنفع التوبة فيها بقوله

جاهل بما يأتي  
(خيار) في رد المبيع  
(ر) ظهور (عيب  
قديم) منقص قيمة  
في المبيع وكذا  
البائع بظهور عيب  
قديم في الثمن وآثروا  
الأول لأن الغالب في  
الثمن الانضباط فيقبل  
فيه ظهور العيب  
والقديم ما فارق  
العقد أو حدث قبل  
القبض وقديني إلى  
الفسخ ولو حدث بعد  
القبض فلا خيار  
للمشتري وهو  
(كاستحاضة)  
ونكاح لامة (وسرقه)  
وأباق وزنا) من رقيق  
أي بكل منها وان لم  
يتكرر وتاب



ثمانية يعتادها العبد لو شرب \* بواحدة منها رديا  
 زنا وأباق سرقته ولواطته \* وتكفيه من نفسه لأصاحبه  
 وردته اتيناه لهيمسة \* جنائته عمدا غائب لهاوع

وما عدا هذه العيوب تنفع التوبة فيها قال في النهاية والفرق بين السرقه والاباق وبين شرب الخمر  
 ظاهر قال ع ش وهو أن تهمتها لا تزول بخلاف شرب الخمر لكن هل يشترط لصحة توبته من  
 شرب الخمر ونحوه مضي مدة الاستبراء أو لا فيه نظر والأقرب الثاني اه (قوله ذكر كان) أي  
 الرقيق الصادر منه ما ذكر أو أنثى (قوله وبول الخ) معطوف على استعاضة أي وبول من الرقيق  
 (قوله بفراش ان اعتاده) أي عرفا فلا يكتفي مرة لأنه كثيرا ما يعرض مرة بل ومرة ثم يزول  
 ومثل الفراش غيره كماله كان يسيل بوله وهو ما شق فانه يثبت به الخيار بالطريق الأولى لأنه يدل على  
 ضعف المثانة ومثل ذلك خروج جود القرح المعروف وحصل ثبوت الخيار به أن وجد البول في يد  
 المشتري أيضا والأقرب الثاني ان العيب زال وليس هو من الاوصاف الجيدة التي يرجع اليها الطبع  
 (قوله وبلغ سبع سنين) معطوف على اعتاده أي وان بلغ سبع سنين أي تقريرا فلا يعتد به نقص  
 شهرين كافي ع ش فلو نقص أكثر منهما لم يضر فلا يثبت به الخيار لأنه خرج منه في أوانه (قوله  
 وبخر) هو بفتحين نتن الغم وغيره كالانف وقوله وصن ان ضبطه في القاموس بالقلم بضم الصاد وهو  
 ظهور رائحة خبيثة من تحت الأبط وغيره ع ش وقوله مستحكمين بكسر الكاف لأنه من  
 استحكم وهو لازم وخرج ما اذا كان كل من البحر والصن ان عارضا كأن كان الأول ليس ناشئامن  
 المعدة بل من تغير الغم لقلع الاسنان وكان الثاني ناشئامن عرق أو اجتماع وسخ أو حركة عقيمة  
 فلا يثبت حينئذ بهما الخيار (قوله ومن عيوب الرقيق الخ) وهي لا تكاد تنحصر كما أفاده تعبيره  
 عن (قوله كونه غاما الخ) أي أو فاذن أو متما واعلم أنهم عبرة في بعض العيوب بدمية المبالغة  
 ولم يعبروا في بعضها بذلك قال في التحفة فيحتمل الفرق ويحتمل أن الشكل على حد سواء وأنه لا بد أن  
 يكون كل من ذلك يصير كالطبع له بان يعتاده عرفا تطير مار اه بالمعنى (ولاد أو كلالطين) أي  
 أو مخدر (قوله لنحو خمر) أي من كل مسكر قال الزركشي وينبغي أن يقيد بالمد لم دون من يعتاد  
 ذلك من الكفار فانه غالب فيهم اه مغنى (قوله ما لم يتب عنها) قيد في بيع ما قبله اه هذه  
 المذكورات النجاسة وما بعدها من العيوب ما لم يتب منها فان تاب منها فلا يثبت بها الخيار قال في  
 التحفة وظاهرها أنه لا يكتفي في توبته بقول البائع اه (قوله أو أصم) أي ولو في إحدى أذنيه والمراد  
 به ما شمل ثقل السمع لأنه ينقص القيمة (قوله أو أبله) في ع ش الاباء هرادي غلبت عليه  
 سلامة الصدر وفي الحديث أكثر أهل الجنة البله يعني في أمر الدنيا قللة اهتمامهم بها وهم أكس  
 الناس في أمر الآخرة اه مختار أقول والظاهر أن هذا المعنى غير مراد هنا واما المراد بالبله من غلب  
 عليه الغفل وعدم المعرفة ويوافقه قول المصباح بله بلها من باب تعبد ضعف عقل اه (قوله أو  
 مصطك الر كبتين) أي أو البكة بن قال في القاموس صكه ضرب به وصك الباب أغلعه أو ألحقه  
 ورجل أصك ومصك مضطرب الر كبتين والعرفون اه والماس هنا الأخير وما قبله مغنى  
 اصطك الر كبتين معا وهما عند المشي وانطبق أحدهما على الأخرى واضطرهما (قوله أو  
 رتقاء) معطوف على غاما أي ومن عيوب الرقيق كونه أمة رتقاء وقد كبر الصيرار المرحوم  
 لأنه اذا كان المرجع مذكرا وانحصره وتجاوز مراعاة المرجع ومراماه المرحوم والأول الثاني  
 وكالرتقاء القرنا والأولى هي التي انسدر حها لحم والثانية هي التي انسدر حها بعظم (قوله في  
 آدمية) قيد في الحامل فالجمل عيب في الآدمية وقه أنه بسبب ديدان يرب الرقيق والأفاد في  
 ذكر هذا القيد وقوله لا بهيمة أي ليس الجمل عيبا في بهيمة وعاء الدابة يرب بالمال لا كالأر

ذكر كان أو أنثى  
 (وبول بفراش) ان  
 اعتاده وبلغ سبع  
 سنين وبخر وصن  
 مستحكمين ومن  
 عيوب الرقيق كونه  
 غاما أو شتاما أو كذا  
 أو كلالطين أو  
 شار بالنحو خمر أو نارا  
 للصلاة ما لم يتب عنها  
 أو أصم أو أبله أو  
 مصطك الر كبتين  
 أو رتقاء أو حاملا في  
 آدمية لا بهيمة

عيا أيضا (قوله أول التحيض) المناسب في اعرابه أن يكون الفاعل منصوبا ببيان مضرة بعد أو  
والمصدر المؤول معطوف على المصدر السابق وهو كونه أي ومن عبوب الرقيق عدم حيض من  
بلغت عشرين سنة وقوله أو أحد نديمهم معطوف على المصدر السابق أيضا على حذف مضاف أي  
ومنها أيضا كون أحد الخ قننه (قوله وجاح لحيون) عطف على استحضار الجماع بكسر  
الهمزة امتناع الحيوان من الركوب عليه وعبر بعضهم بجموح بصيغة المبالغة وهو يفيد اشتراط  
كثرة ذلك منه حتى يصير طبعه قال في التحفة وهو منجبه كنفائره (قوله ورع) أي رفس وليس  
المراد به الجري وعبارة مر وكونه ارموحا وهي تفيد كثرة ذلك منها والافلا يكون عيا اه بجري  
(قوله وكون الدار منزل الجند) أي مختصة بنزول الجند أي العساكر فيها (قوله بالرجم) أي  
أو نحوه (قوله أو القردة) معطوف على الجزأي أو كون القردة ونحوهم برعون أي يأكلون زرع  
الارض فهو بعد عيا (قوله ويثبت) أي الخيار يشتري رد المبيع وقوله بتغير رفعلي أي متعلق  
بالفعل كالتصريح بالآية فانه من الافعال اذهي جمع اللين في ثدي البهيمة كما ساقى قال الجيومي  
وإذا ثبت الخيار بتغير رفعلي كما ساقى في مفهوم قوله ولو باع بشرط رآته من العيوب الخ من  
أنه لو باع بشرط براءة المبيع من العيوب فانه لا يبرأ من شيء منها بل للمشتري الخيار في جميعها وهذا  
تغير رفعلي اه (قوله وهو) أي التغير بر وقوله حرام أي من السكر على المعقد لقوله عليه السلام  
من غشيت ليس منا والخبر المحكي في التصريه الآتي فريبا (قوله للتدليس) أي من البائع  
على المشتري وقوله والضرر رأي للمشتري وقيل للمبيع والاول أولى لانه هو الذي يطرده في جميع أمثله  
التغير بخلاف ضرر المبيع فانه انما يظهر في بعضها كالنصرية ولو لم يحصل تدليس من البائع  
بان لم يقصد التصريه للنسيان أو نحوه ففي ثبوت الخيار وجهان أحدهما المنع به جزم العزالي  
والحاوي الصغير لعدم التدليس وثانيهما ثبوته لحصول الضرر ووجه الاندعي وقال انه قضية  
نص الام (قوله كنصرية) من صرى المساء في الحوض بتشديد الراء بمعنى جمعه وجوز الشافعي  
رضي الله عنه أن يكون من الصر وهو الابط والاص في تحريمها خبر المحكيين لا تصر والابل والغنم  
فن اساعها أي اشتراها بعد ذلك فهو بخير النظر بن بعد أن يحالها ان رضيا أسكها وان سقطها  
ردها وصاعا من غنم وقنس بالابل والعنم غيرهما وقوله له أي للحيوان المبيع ولو من غير النعم (قوله  
وهي) أي النصرية سرعا ما ذكر وأما لغة فهي أن تربط حلة الضرر على مجتمع اللين (قوله ليوهم  
المشتري) أي لوقع في وهم المشتري كثرة اللين (قوله ونجمه شعر الجارية) معطوف على نصريه أي  
وكثعبه الشعر فهو ومن التغير رفعلي المحرم لانه يدل على الجمال وقوة البدن والمجده هو ما فيه التواء  
وانعماض أي تن وعدم ارسال ولا يثبت الخيار بجعله على هيئة مقلد السودان لعدم دلالة على  
نفاضة المبيع المقضية لزيادة اللين وثل التبعيد تحمير الوجه وتسويد الشعر فيثبت بهما الخيار  
أيضا (قوله لا خيار بغبن فاحش) أصل المتن لا بغبن فاحش فهو معطوف على ظهور غيب قد تم فقد  
الشارح المتعلق أي لا خيار بسبب وجود غبن فاحش على المشتري والفحش ليس بقصد بل مثله  
بالاولى غيره (قوله كظن مشتري زجاجة جوهرة) أي لقرها من صفتها فاشترها بقسمة الجوهرة  
قال عيش وخرج به أي نظنها جوهرة ما لو قال له البائع هي جوهرة فيثبت له الخيار في هذه الحالة اه  
وقال في فتح الجواد وحمل ذلك أي عدم ثبوت الخيار فيها إذا ظنها جوهرة إذا لم يشتد ظنه لفعل البائع  
بأن صبغ الزجاج بصبغ سحرها به كما كى من الجواهر فغير حجة إذ اعذر اه (قوله لتقصيره  
بعماله) لعليل لعدم ثبوت الخيار بذلك أي لا يثبت له الخيار بذلك لتقصيره بكونه عمل مجرد وهمه  
من غير بحث واطلاع أهل الخبرة على ذلك ولانه صلى الله عليه وسلم لم يثبت الخيار لمن يغبن بل أرشده  
الى اشتراط الخيار (قوله والخيار بالعيب) مبدا أخبره فوري (قوله ولو بتصريه) الغاية للرد على

أولا تحيض من بلغت  
عشرين سنة أو أحد  
نديمها أكبر من  
الاثنى عشر (وجاح)  
لحيوان (وعض)  
ورع وكون الدار  
منزل الجند أو كون  
الجن مسلطين على  
ساكنها بالرجم أو  
القردة مثلا برعون  
ورع الارض ويثبت  
بتغير رفعلي وهو  
حرام للتدليس  
ولضرر (كنصرية)  
له وهي أن يترك  
حلبه مدة قبل بيعه  
ليوهم المشتري كثرة  
اللين ونجمه شعر  
الجارية (لا) خيار  
(بغبن فاحش كظن)  
مشتري زجاجة  
جوهرة) لتقصيره  
بعماله بقضية وهمه  
من غير بحث  
(والخيار) بالعيب  
ولو بتصريه

القائل بأن الخيار في المصراة يمتد ثلاثة أيام والاولى تأخير به بعد قوله فوري لانه يوهى ان الخيار بالتصريه فيه خلاف وليس كذلك بل الخلاف انما هو في الفوري (قوله فوري) أي اجسا عا ومجمله في المبيع المعين فان قبض شاع في الذمة بغوبيع أو سلم فوجده معيبا لم يلزمه فوري لان الاصح انه لا يملكه الا بالرضا بعيبه ولا نه غير معقود عليه اه تحفة (قوله فيبطل) أي الخيار بالتأخير قال في شرح المنهج وأما خبر مسلم من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فحمل على الغالب من أن التصريه لا تظهر الا بثلاثة أيام (قوله بلا عذر) متعلق بالتأخير وخرج به ما اذا كان بعد زمانه لا يبطل الخيار وسيد كرا العذار التي تبين له التأخير كالصلاة والاكل وقضاء الحاجة والجهل بان له الرد أو بكونه على الفور وفي الجبري ما نصه هل من العذر نسيان الحكم أو العيب أو نحو هذا ثم رأيت نفاذا عن عرش عند قول الشارح ويعذر في تأخير به بجهله ان قرب عهده بالاسلام مانصه وخرج بجهل الرد والفور ما لو علم الحكم ونسيه فلا يعذر به لتقصيره اه (قوله ويعتبر الفور عادة) أي انه ليس المراد الفور حقيقة بل عادة أي عادة عامة الناس كما في عرش قال في النهاية فلا يكلف الركن في الركنوب والعذر في المثنى ليرد اه (قوله فلا يضراخ) مفرع على معهوم قوله بلا عذر أي أما اذا كان بعد كصلاة الخ فلا يضرا تأخير به وليس معر على قوله عادة والا صار قوله بلا عذر ضائعا لمعهوم له وقوله صلاة أي ولو نغلا (قوله وأكل) بالرفع معطوف على صلاة أي ولا يضرا أكل ولونه كها (قوله دخل وقتها) أي وقت الصلاة وقت الاكل وهذا انما يشمل بالنسبة للصلاة ذات الوقت من فرض أو نفل ولا يشمل النفل المطلق لانه ليس له وقت ومجمله اذا علم بالعيب قبل الشروع فيه أما اذا علم بالعيب وهو في صلاة النفل المطلق كالمأول لا يؤثر ذلك وعبارة الشوري وشمل كلامها النافذة مؤقاة وذات سبب لا مطلقة الا ان كان شرع فتم مانواه والا اقتصر على ركعتين اه وفي الجبري بالنسبة لوقت الاكل مانصه وانظر وقت الاكل ماذا هل هو تقديم الطعام أو قرب حضوره والظاهر أن كلا منهما يقال له وقت الاكل وكذا اتوفان نفسه اليه وقته (قوله ووضا عاجة) معلوف على صلاة فهو مرفوع أي ولا يضرا قضاء عاجة من بول أو غائط أو جسا ع أردخول حمام (قوله ولا سلامه على البائع) أي ولا يضرا في بروت الخيار بالعيب سلام المشتري على الاتع بعد علمه بالعيب لا يسرا بضالده ما حمل به عادة (قوله بخلاف محادثته) أي محادثة المشتري المانع فانه ينس (قوله ولو علم الخ) أي ولو علم المشتري بالعيب لا يلا فله تأخير الرد الى أن يصح لعدم التعذر فزيد ابن الزعم بكافة السير فيه أما اذا لم يكن عليه كلفة بالسير فيه كأن كان حاراله فانس له أمأ حرا الى ذلك لا ينسوى حينئذ اللل والنهار وقوله حتى يبرح أي ويدخل الوقت الذي حرت به العادة بانذار الناس اليه مصالحهم ناداه اه عرش (قوله ويعذر) أي المشتري وقوله في تأخير أي خاارال بالعيب (قوله بهاء) أي المشتري وقوله جواز الخ معقول جهله (قوله ان قرب الخ) قد في كونه لا يدر بذلك أي لا يدر بذلك ان قرب عهده بالاسلام قال في النخبة وهو ممن يجب عليه بخلاف من يحالمانه أهل الذمة اه (قوله أنشأ بعدا عن العلماء) المراد بالبعد هنا أخذ من كلام الشينين أن يداعل بهل أدله الاحكام والغالب أن يكون به سدا عن بلاد العلماء وهي من دمره الاحكام الظاهرة الى لا تكف العامة بعلم ما عداها ولو فرض ان أهل لا يجهلون ذلك وهم فربون من يعرف ذلك كان حكمهم كذا فكذلك فمما نلهم بالمعبر بالمعدلس اللائط بل لا اله الا الله لا وعري مثل ذلك و نظائره جرح عرش دمره المراد بالعلماء من يعلمون هذا الحكم وان لم يعرفوه (قوله لا فوريته) مخطوف على بجهله ا وازال الرد أي ذكره هلا ان الردا مائة وراوة اذ اني مما أرى ان خفي عليه هذا الحكم وهو وارد فورا وعداد الحقيقة كان عامه انني على مثله اه وهو مصحح قول الشارح ان خفي عليه من غير تنبيذ بالعيب الذي به له فله أي قرب عهده الخ اه يدرق هذه

(فوري) فيبطل  
بالتأخير بلا عذر  
ويعتبر الفور عادة  
فلا يضرا صلاة وأكل  
دخل وقتها وقضاء  
حاجة ولا سلامه على  
البائع بخلاف محادثته  
ولو لم يكن ليلا فله  
التأخير حتى يصح  
ويعذر في تأخير به  
بجهله جواز الرد  
بالعيب ان قرب  
عهده بالاسلام أو  
نشأ بعيدا عن العلماء  
وبجهل فوريته ان  
خفي عليه

الصورة ولو كان مخالطاً لاهل العلم لان هذا مما يخفى على كثير من الناس (قوله ثم ان الخ) مرتبط بقوله والخيار قوري والاولى التعبير بفاء التفرع اذ المقام يقتضيه (قوله رده) أى المبيع الميعب (قوله أو وكيله) أى المشتري قال فى التحفة ولولى المشتري ووارثه الرد ايضا كما هو ظاهر اه وذلك لانتقال الحق لهما (قوله على البائع) متعلق برده أى رده على البائع أى أو موكله ان كان البائع وكيلا عن غيره فى البيع وقوله أو وكيله أى البائع الذى وكله فى قبول السلع المردودة (قوله ولو كان البائع الخ) الاولى فى المقابلة والاخصر أن يقول وأن كان غائبا عنها الخ قال فى شرح الروض والخفى فى الدخائر الحاضر بالبلد اذا خيف هربه با غائب عنها اه (قوله ولا وكيل له) أى للبائع وقوله بها أى بالبلد (قوله رفع الامر) أى شأن الفسخ بان يدعى رافع الامر شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بمن معلوم فضه ثم ظهر لعب وانفسخ البيع وقيم البينة بذلك ويحلفه ان الامر جرى كذلك ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن ديناً عليه وياخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضى الدين من مال الغائب فان لم يجد له سوى المبيع باعه اه شرح المصنف وقوله الى الحا كم بى مالو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر اليه أو الى الحا كم اذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا يتحمل وقد يفهم من المقام لزوم اه سم وقوله وجوباً بمعنى كونه واجباً أنه اذا تراخى عن الرفع للحاكم سقط حقه من الرد لانه بائع بتركه (قوله ولا يؤخر لحضوره) أى ولا يؤخر المشتري الرد لحضور الغائب قال سم ينبغي ولا للذهاب اليه اه (قوله فاذا عجز) أى المشتري وقوله عن الانتهاء أى رفع الامر للحاكم وقوله لتخومض أى تخوف من عدو (قوله أشهد على الفسخ) أى لزوماً عبارة المنهاج ويلزمه الاشهاد على الفسخ اه قال فى المغنى لان الترتك يحتمل الاعراض وأصل البيع اللزوم فتعين الاشهاد بعدل من كما قاله القاضى حسين والغزالي أو عدل يحلف به كما قاله ابن الرفعة وهو الظاهر اه (قوله فان عجز عن الاشهاد) أى على الفسخ بان لم يأت من يشهده وقوله لم يلزمه تلهظ أى بالسخ وذلك لانه بعدل زومه من غير سامع فؤخره الى أن يأتى به عند المردود عليه أو الحاكم لعدم فائدته قبل ذلك (قوله وعلى المشتري) أى يجب عليه بعد الاطلاع على العيب وقبول الرد وقوله ترك استعمال أى للمبيع الاستعمال طالب العمل فلو خدمه وهو ساكت لم يضر كذا فى ع ش نقلا عن سم وفى المعنى نقلا عن الاسنوى وهو ما صرح به قول شارحنا وان فعل شيئاً من ذلك بلا طلب لم يضر والذى يصرح به عبارة التحفة والنهاية ان الطالب المس بغير بدل المدارة على ما بعد انتفاعا سواء كان بطلب أم بغير طلب كما استتق على عبارته ما قرى با عند قوله فلو استخدم الخ ويستثنى من وجوب ترك الاستعمال ركوب ما عسر سوته وقوده فليضر (قوله فلو استخدم رقيقاً) أى طلب به أنه أن يخدمه كقوله اسقنى أو أغلق الباب وان لم يطعمه أو استعمله كان أعطاه الكوز من غير طلب فاخذه ثم أعاده اليه بخلاف مجرد أحده منه من غير رده لان وضعه بيده كوضعه بالارض اه تحفة ومثلها النهاية وقوله أو استعمله عطف على طلب أى استعماله راتفع به من غير طلب وعبارة الجعبرى ومثل استعماله خدمته كان أعطاه كوزاً من غير طلب فاخذه ثم رده له بخلاف ما اذا لم يرد له لان مجرد أخذ السيد له لا يعد استعمالاً لان وضعه فى يد السيد كوضعه فى الارض اه وعبارة المغنى تنبيه أفهم كلام المصنف ان الرقيق لو خدم المشتري وهو ساكت لم يؤر لان الاستعمال طلب العمل وهو محج كما قاله الاسنوى اه (قوله أو ناولنى الثوب) ومنه ما لو أشار اليه كما هو ظاهر وأما الدالة فانه ان دلت قرينة على الطلب منه أو نواه بطل خماره والافهى كالثبة ع ش (قوله فلا رد قهراً) أى الرد العهرى من المشتري بنفى بالاستعمال انذ كور لا سعادته بالرضا بالعيب وقوله وان لم يفعل الرقيق ما أمر به غايته فى الرد العهرى (قوله فان فعل) أى الرقيق شيئاً من ذلك أى المذكو من السقي والمناول والاغلاق وقوله لم يضر تبس فيه الخطيب وسم على المنهج والذى عليه شيخه حجر ومم أنه اذا استعماله من غير طلب ضر

ثم ان كان البائع فى  
البلد رده المشتري  
بنفسه أو وكيله  
على البائع أو وكيله  
ولو كان البائع غائبا  
عن البلد ولا وكيل له  
صار رفع الامر الى  
الحاكم وجوباً ولا  
يؤخر لحضوره فاذا عجز  
عن الانتهاء لتخومض  
أشهد على الفسخ  
فان عجز عن الاشهاد  
يلزمه تلفظ على  
المشتري ترك استعمال  
فلو استخدم رقيقاً ولو  
بقوله اسقنى أو ناولنى  
الثوب أو أغلق الباب  
فلا رد قهراً وان لم  
يفعل الرقيق ما أمر  
به فان فعل شيئاً من  
ذلك بلا طلب لم يضر



أبضا كما علم من عبارتهما المارة (قوله فرع) الأولى فروع بصيغة الجمع وهي أربعة قوله لو باع وقوله  
ولو اختلفا وقوله ولو حدث عيب وقوله وتبضع في الرد (قوله لو باع) أي العاقد سواء كان متصرفا عن  
نفسه أو وليا أو وصيا أو وكالا أو غيره كما يفيد إطلاقه (قوله أو غيره) أي غير حيوان كمنه ماش  
(قوله بشرط براءته) أي بان قال بعدك بشرط اني برى من العيوب التي بالمبيع ومثله ما لو قال ان به  
جميع العيوب أو لا يرد على بعيب أو عظم في قفة أو أعلمك أن به جميع العيوب فيصم العقد مطلقا لانه  
شروط يؤكده العقد ويوافق ظاهر الحال من السلامة من العيوب أه خضر الضمير في قوله براءته  
للبائع وأما شرط براءة المبيع بان قال بشرط أنه سليم أو لا عيب فيه فالظاهر أنه لا يبرأ عن العيب  
المذكور كما قال حل وان كان البيع صحها أه يجرى (قوله في المبيع) المقام للاضمار فالأولى  
أن يقول فيه بالضمير لعائد على ما ذكر من الحيوان أو غيره ومثل المبيع الثمن فلو اشترى بشرط براءته  
من العيوب في الثمن صح العقد ويرى الخ ولعله ترك التنبيه عليه لما مر من أن الثمن مضبوط غالباً فلا  
يحتاج إلى شرط البراءة فيه (قوله أو أن لا يرد) معطوف على براءته أي أو بشرط أن لا يرد بالعيوب  
الكاثنة فيه (قوله صح العقد) جواب لو (قوله ويرى من عيب باطن) أي وهو ما يعسر الاطلاع  
عليه وه نه الزنا والسرقه والكفر والظاهر بخلافه ومثله تن لحم الجلالة لانه سهل فسهل ذلك وقيل  
الباطن ما يوجد في محل لا تجبر رؤيته في المبيع لأجل صحة البيع والظاهر بخلافه (قوله موجود  
حال العقد) خرج به ما اذا وجد بعد العقد وقبل القبض فلا يبرأ منه البائع مطلقا سواء علم أم لا ظاهرا  
كان أو باطنا وذلك لأن شرط الشرط إلى ما كان موجودا عند العقد فقط وقوله لم يعلمه البائع خرج  
به ما اذا علمه فلا يبرأ منه لتقصيره بكتفه اذ هو تدليس يأثم به (قوله لا عن عيب باطن في غير الحيوان)  
أي لا يبرأ عن عيب باطن فيه وفارق الحيوان غيره بأنه يأكل في حالتي صحته وسقمه فقلما ينفك عن  
عيب ظاهر أو خفي فاحتاج البائع لهذا الشرط لينق بلزوم البيع فيما يعذر فيه بخلاف غير الحيوان  
فالغالب عليه عدم التغير فذلك لم يبرأ من عيبه مطلقا وقوله ولا ظاهريه أي ولا يبرأ عن عيب ظاهر  
في الحيوان مطلقا علم أم لا (قوله ولو اختلفا) أي العاقدان وقوله في قدم العيب أي وحدونه وذلك  
بأن ادعى المشتري أنه قديم ليرد على البائع وادعى البائع أنه حدث فلا يرد عليه وقوله واحتمل صدق  
كل أي أمكن حدوثه وقدمه واحترز بذلك عما اذا لم يمكن الاحدونه كما لو كان الجرح طريا والبسج  
والقبض من سنته وما اذا لم يمكن الاقدمه كما لو كان الجرح مندما والبسج والقبض من أمس فانه  
يصدق في الاول البائع وفي الثاني المشتري (قوله صدق البائع بيمينه) أي ويختلف على حسب جواب  
فان قال في جوابه لنس له الرد على البائع الذي ذكره أولا يلزم من قبوله حلف على ذلك أو قال في  
جوابه ما قبضته وبه هذا العيب أو ما قبضته الأسليمان العيب حلف على ذلك والجواب بان الاولان  
عامان لسحولهما لعدم وجود العيب عند البائع ولو وجوده مخ علم المشتري به والاخران خاصان ولو  
أبدل أحدهما بالآخر أو أحدهما بالآخر كفي وكذا لو أبدل العام بالخاص لانه غلط على  
نفسه بخلاف ما لو أبدل الخاص بالعام بان كان جوابه خاصا وذكر في يمينه العام فلا يكره في أفاده في  
النهاية (قوله في دعواه) متعلق بصدق وضميره يعود على البائع وقوله حدوثه متعلق بالمصدق  
وضميره يعود على العيب (قوله لان الأصل لزوم العقد) أي استمراره وانما حلف مع ان الأصل معه  
لاحتمال صدق المشتري فال في شرح المنهج نعم لو ادعى قدم عيبين فأقر البائع بقديم أحدهما وادعى  
حدوث الآخر فالصديق المأثر بيمينه لان الرد يثبت باقرار البائع بأحدهما فلا يبطل بالشك أه  
(قوله وقيل لان الأصل عدم العيب في يده) أي البائع (قوله ولو حدث عيب) أي في المبيع (قوله  
لا يعرف التديم بدونه) أي الحادث وفي العبارة حذف أي وجد عيب قديم لكن لا يعرف أي  
لا يطلع عليه الا بذلك الحادث أن أمكن معرفة القديم بأقل من احده كقوله يربط طبع عامض يلمن

\* (فرع) \* لو باع  
حيوانا أو غيره بشرط  
براءته من العيوب  
في المبيع أو أن لا يرد  
بما صح العقد ويرى  
من عيب باطن  
بالحيوان موجود حال  
العقد لم يعلمه البائع  
لا عن عيب باطن في  
غير الحيوان ولا ظاهرا  
فيه ولو اختلفا في  
قدم العيب واحتمل  
صدق كل صدق  
البائع بيمينه في دعواه  
حدوثه لان الأصل  
لزوم العقد وقيل  
لان الأصل عدم  
العيب في يده ولو  
حدث عيب لا يعرف  
التديم بدونه

معرفة جوهره بغير شيء فيه وكتقو بر بطيخ كبير يستغنى عنه بصغير سقط الرذال القهري (قوله كسر الخ) تمثيل للعيب الحادث الذي لا يعرف القديم الا به وقوله بيض أى لنحو نعام كفى التحفة وله له سقط هذا من الناسخ فلو اشترى بيض نعام على أن فيه قرخا فكسره أى ثقبه فوجد خاليا من القرخ رده بالعيب القديم وخرج به بيض غير النعام كبيض الدجاج اذا وجد به بعد كسره مذرا فان البيع يبطل فيه لو روده على غير متقوم فيرجع المشتري بجميع الثمن فلا يتصور فيه رد بخلاف الاول فان قشره متقوم فهو ثبت فيه الرذال لم يرد فلا شيء له وقوله وتقو بر بطيخ بكسر الباء أشهر من فتحها ومثله كل ما ما كوله في جوفه كالرمان وقوله مدود أى بعضه وأحترز بالعض عما اذا دود كله فانه يوجب فساد البيع لانه غير متقوم فيرجع المشتري بكل ثمنه قال في التحفة ولو اشترى نحو بيض أو بطيخ كثير فكسر واحدة فوجدها معيبة لم يتجاوزها لنسب مقتضى رد الكل بذلك لما يأتي من امتناع رد البعض فقط وان كسر الثانية فلا رد له مطلقا على الوجه لانه وقف على العيب المقتضى للرد بالاول فكان الثاني عيبا حادثا وظهر انه لو اطلع على العيب في واحدة بعد كسر أخرى كان الحكم كذلك اه (قوله رد) أى ذلك المبيع وهو جواب لو (قوله ولا ارش عليه) أى على المشتري الراد لتسليط البائع له على كسره لترد على علم عيبه عليه والارش بوزن العرش في الاصل دية الجراحات ثم استعمل في التفاوت بين قيم الاشياء كما لو كانت قيمة المبيع سلعا مائة ومعيبة تسعين فالارش التفاوت الحاصل بين القيمتين وهو هنا عشرة (قوله ويتبع) أى المبيع المعيب الذي رد (قوله الزيادة) فاعل يتبع وقوله المتصلة أى بالمبيع ومثله الثمن (قوله كالمجن) بكسر ففتح وهو تمثيل للزيادة المتصلة ومثله كبر الشجرة (قوله وتعلم الصنعة) أى القرآن (قوله ولو باجرة) أى ولو كان التعلم باجرة وعبرة التحفة ولو تعلم باجرة كما اقتضاه اطلاقهم هنا لانهم في الغلس قيدوه بصنعة بل ان تعلم فيحتمل أن يقال به هنا بجامع أن المشتري غرم ما لا في كل منهما فلا يفوت عليه اه (قوله وحمل) معطوف على السهم فهو مثال للزيادة المتصلة وفيه انه حيث قارن البيع لم تكن زيادة وعبرة المنهج كحمل بالكاف وكتب الجعري عليه مانعه وقوله كحمل هو تنظير لأمثال بدليل إعادة الكاف وعدم عطفه على ما مشل به وأيضا الغرض انه قارن فلم تكن زيادة قال في شرح البهجة بعد تقرير ما ذكر ويمكن جعله مثلا بحذف مضاف أى وكثرة زيادة الحمل بمعنى غموه وكبره وشو برى اه وهو يتبع أمه وان انفصل ان كان له الرديان لم تنقص أمه بالولادة أما اذا انقصت بذلك فانه يسقط الرذال القهري لحديث العيب بها عند المشتري وله الارش (قوله لا المنفصلة) أى لا تتبع الزيادة المنفصلة قال في التحفة عينا ومنفعة (قوله كالولد والثر) تمثيل للمنفعة عينا ولم يمثل للمنفعة منفعة ومثلا لها الاجرة (قوله وكذا الحمل الحادث) أى ومثل الزيادة المنفصلة الحمل الحادث في ملك المشتري وفي الجعري قال والدشحن الرائج ان الصوف واللب كالحمل أى فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرذال أو لمثلها البيض كما هو ظاهر اه وقوله فلا تتبع أى الزيادة المنفصلة المبيع وقوله بل هى أى الزيادة المذكورة تبقى للمشتري والحمل المذكور مثلها بأخذه المشتري اذا انفصل والله سبحانه وتعالى أعلم

### (فصل في حكم المبيع قبل القبض)

أى في بيان حكم ذلك وهو انه من ضمان البائع بمعنى الانسحاق بالتلف ونسب الخيار بالتعيب وعدم صحة التصرف فيه فالاحكام في الحقيقة ثلاثة ومثل المبيع فيماد كرا الثمن المعين (قوله المبيع) خرج به زوائده المنفصلة الحادثة بعد البيع وقبل قبض المبيع فهى أمانة تحت يد البائع ولا اجرة لها وان استعملها البائع ولو بعد طلب المشتري لها كالمبيع فانه لا اجرة له اذا استعملها البائع (قوله قبل قبضه) أى الواقع عن البيع فلما قبضه اياه لا عن البيع بل على انه وديعة عنده فهو كالعدم فيكون باقيا على ضمان البائع (قوله من ضمان بائع) أى وان عرضه على المشتري فلم

ككسر بيض وجوز  
وتقو بر بطيخ مدود  
رد ولا ارش عليه  
للحادث ويتبع في  
الرد بالعيب الزيادة  
المتصلة كالمجن وتعلم  
الصنعة ولو باجرة  
وحمل قارن بيعا  
للمنفصلة كالولد والثر  
وكذا الحمل الحادث  
في ملك المشتري فلا  
تتبع في الرد بل هى  
للمشتري  
\* (فصل) \* في حكم  
المبيع قبل القبض  
(المبيع قبل قبضه  
من ضمان بائع

يقبله لبقاء سلطنته عليه وان قال له المشتري هو وديعة عندك والمراد بالبائع المالك وان صدر  
 القدر من وليه أو وكيله (قوله بمعنى انفساخ) يعني ان معنى كونه في ضمان البائع انفساخ الخ  
 وكون هذا يقال له ضمان مجرد اصطلاح ولا مشاحة فيه وهذا الضمان يسمى ضمان عقد  
 وذلك لان المال الذي تحت يد غيره اما مضمون ضمان عقد كالمبيع والخن واما مضمون ضمان  
 يد كالمغصوب والمعار واما غير مضمون أصلاً كالمالك الذي تحت يد الشريك أو الوكيل وقوله  
 بتلفه أي بنفسه بان يكون بائناً فمما ودية وقوله أو اتلاف بائع أي ولو باذن المشتري (قوله  
 وثبوت الخيار الخ) معطوف على انفساخ البيع أي ويعني ثبوت الخيار وقوله بتعيبه أي المبيع  
 بنفسه وقوله أو تعيب الخ أي بفعله فاعل (قوله وباتلاف أجنبي) معطوف على بتعيبه أي  
 وثبت خيار المشتري باتلاف أجنبي له فهو يتخير بين اجازة البيع وفسخه لغوات غرضه في العين  
 فان اجاز البيع غرم الاجنبي البديل وان فسخ غرمه البائع اياه (قوله فلو تلف الخ) هذا الحاجة  
 اليه بعد قوله بمعنى انفساخ البيع بتلفه أو اتلاف بائع الا ان يكون هذا من المتن كالمشهور والمحتاج  
 لكن الذي بايد ينمى من التمسح انه من الشرح (قوله انفساخ البيع) أي لتعذر قبضه مع عدم قيام  
 البديل مقامه فسقط الخن عن المشتري ويقدر انتقال ملك المبيع للبائع قبيل التلف فتكون  
 زوائله للمشتري حيث لا خيار أو تخير وحده وقولي مع عدم قيام الخ تخرج به ما اذا تلفه أجنبي فانه  
 لا ينفسخ البيع به بل يثبت الخيار للمشتري كما لو حوّل بده على المتلفه (قوله واتلافه بترقبض)  
 أي فيبرأ منه البائع ومحل ذلك ما لم يكن اتلافه له بحق كصيال وقود وكان المشتري الامام فان كان  
 كذلك فليس يقبض (قوله وان جهل) أي المشتري وهو غايه لكون اتلافه قبضاً وقوله انه أي  
 ما تلفه (قوله ويبطل تصرف) أي في المبيع بخلاف زوائله الحادثة بعد التملك قد يصح بيعها  
 لانتفاء ضمانها كما تقدم (قوله ولو مع بائع) الغاية للرأى ويبطل التصرف ولو كان مع البائع  
 بان يبيعه له نعم ان باعه البائع بعين الثمن المعين ان كان باقياً أو عنه لانه ان كان نالفاً وفي الذمة صح وكان  
 اقاله بلفظ البيع (قوله بخو بيع) اجماعاً في الطعام والحديث حكيم بن حزام باسناد حسن يا ابن  
 أخي لا تبيعن شيئاً حتى ترضه وعائه ضعف المالك لانفساخه بتلفه تحفة (قوله كهذه الخ) تمسك  
 لتحويل البيع (قوله فيما لم يقبض) متعلق بتصرف ومنه المقبوض ان كان الخيار للبائع أو لهما  
 (قوله لا بخو اعتاق) أي لا يبطل التصرف بخو اعتاق ودخل تحت الخو والالايلاد والتدبير (قوله  
 وتزويج الخ) معطوف على بخو من عطف الخاص على العام والاولى كتزويج بكاف الجمل وقوله  
 ووقف أي سواء كان على معين أو لا (قوله لتشوف الشارع الى العتق) أي واعالم يبطل التصرف  
 بذلك لتشوف الشارع الى العتق أي تطلعه وفي معنى العتق البقية من حيث ان في كل تصرف من غير  
 عوض في الجملة أو تصرفاً لا الى مالك في الجملة فلا يرد الى الاول التزويج ولا على الثاني الوصية بانه  
 الجمل وقوله ولعدم توقفه أي العتق على القدرة أي قدرة التسليم بدليل صحة اعتناق الاتقي (قوله  
 ويكون به) أي بالاعتناق قابضاً ومنه الوقف والايلاد وفي الجبرمي وانظر هل يترتب على كونه  
 قابضاً أو غير قابض فائدة لان الغرض ان يخرج عن ملكه (قوله ولا يكون قابضاً بالتزويج) أي  
 ونحوه كالتدبير والوصية فان تلف كان من ضمان البائع (قوله وقبض غير منقول) أي حاضر  
 بمحل العدة فان كان غائباً فسيذ كر حاكمه قريباً وهذا بيان لحقيقة القبض المترتبة عليه ضمان  
 البائع قبله فهو جواب سؤال كانه قيل له ما القبض فيمنه بقوله وقبض الخ (قوله من أرض) بيان  
 لغير المنقول وقوله وشجر أي وان بيع بشرط العطف ومثل البيرة المرة المبيعة في أول الجذائذ فهو  
 من غير المنقول اذ المراد به ما لا يمكن تعمله بحاله الذي هو عليه حاله البيع والمرد فبذلك كذا لما  
 المبيعة بعد اوان الجذائذ فهي منقولة فلا بد من نقلها كذا في التحفة (قوله بخلفه) متعلق

بمعنى انفساخ البيع  
 بتلفه أو اتلاف بائع  
 وثبوت الخيار بتعيبه  
 أو تعيب بائع أو  
 أجنبي وباتلاف  
 أجنبي فلو تلف  
 بائناً أو تلفه البائع  
 انفساخ البيع (واتلاف  
 مشتري قبض) وان  
 جهل انه المبيع  
 (ويبطل تصرف)  
 ولو مع بائع (بخو  
 بيع) كهية  
 وصيغة واحدة  
 ورهن واقراض  
 (فيما لم يقبض لا بخو  
 اعتاق) وتزويج  
 ووقف لتشوف  
 الشارع الى العتق  
 ولعدم توقفه على  
 القدرة بدليل صحة  
 اعتناق الاتقي ويكون  
 به المشتري قابضاً  
 ولا يكون قابضاً  
 بالتزويج (وقبض  
 غير منقول) من  
 أرض ودار وشجر  
 (بغاية لمشتري)

بمعروف خبر قبض أى ان قبض ذلك كائن بتخلية ولا بد من لفظ يدل عليها تكلمت بذلك وبينه  
 (قوله بأن يمكنه) تصور التخلية والضمير راجع للمشتري وقوله منه أى من المبيع غير المنقول وقوله  
 البائع فاعل الفعل (قوله مع تسليمه المفتاح) أى ان كان مغلقا وكان المفتاح موجودا ولو اشتملت  
 الدار على أما كن بهامقاتيم فلا بد من تسليم تلك المفتاح وان كانت تلك الاما كن صغيرة كالخزائن  
 الخشب اه حل فالمراد بالمفتاح الجنس فلو قال له البائع تسلمه واصنع له مقفلا فينبغي أن يستغنى  
 بذلك عن تسليم المفتاح سم مجبرى (قوله واقرأه الخ) بالجر عطف على تسليمه وهو مضاف للضمير  
 العائد على غير المنقول اضافة المصدر الى مفعوله (قوله من أمتعة غير المشتري) أى من بائع ومشتاير  
 ومستهير وموصى له بالمنفعة أما أمتعة المشتري فلا يشترط اقرأه منها قال ع ش والمراد بالمشتري  
 من وقع له الشراء فأن أمتعة الوكيل والولى مانع من صحة القبض لانها تمنع من دخول المبيع فى يد  
 من وقع له الشراء اه وفي سم مانصه هل يجزى هذا الشرط وهو قرأه من أمتعة غير المشتري  
 فى المنقول حتى لو كان المبيع ظرفا كانا و زنبيل مشغول بأمتعة غير المشتري لم يكف نقله قبل  
 تفرغه فيه نظر ولا يعد الجريان وان كان نقل المنقول استتلاء حقيقة اه (قوله وقبض منقول)  
 أى حاضر بمحل العقد قبل ونخرج بالحاضر الغائب وسيد كركم قريبا وبالقبيل الخفيف  
 فقبضه تناوله باليد ان لم يكن بيد المشتري فان كان بيده اعتبر فى قبضه مضى زمن يمكن فيه النقل  
 أو التخلية ولا يحتاج فيه الى اذن البائع الا ان كان له حق الحبس وقوله من سفينة أى يمكن جرها كما فى  
 النخلة والنسابة فان لم يكن جرها ففى كالعقار سواء كانت فى البر أو البحر (قوله بنقله) متعلق  
 بمحذوف خبر المبتدأ وهو قبض المقدور بين العاطف والمعطوف أى وقبض المنقول كائن بنقله ونقل  
 مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل أى نقل المشتري اياه وذلك لما روى الشيخان عن ابن عمر  
 رضى الله عنهما كنا نشترى الطعام جزافا فها انما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعه حتى ننقله من  
 مكانه وفقدنا بالطعام غيره والمراد بنقله تحوييل المشتري له ولو بنائبه قال سم ولتبع التحويل  
 منقول آخر وهو بعض المبيع كالواشترى عبدا و هو حامله فاذا أمره بالانتقال بالثوب حصل  
 قبضهما اه (قوله من محله) أى المنقول أى المحل الذى فيه ذلك المنقول وقوله الى محل آخر أى  
 لأختص به البائى كشارع أو دار للمشتري أو يختص به لكن كان النقل اليه باذنه فيكون حينئذ  
 معبراله (قوله مع تفرغ السفينة) أى من الامتعة التى لغير المشتري ومثل السفينة كل منقول  
 فلا بد من تفرغه كما مر عن سم (قوله وبحصل القبض أيضا) أى كما يحصل بعامر (قوله بوضع  
 البائى المنقول) أى الخفيف وقوله بين يدي المشتري أى أو عن يمينه أو يساره أو خلفه فالمراد وضعه  
 فى مكان يلاحظ فيه وقوله بحيث لو بدأ المشتري وقوله اليه أى المنقول وقوله لئلا أى أمسكه  
 وأخذته (قوله وان قال) أى المشتري وهو غاية لحصول القبض بوضعه بين يدي المشتري وقوله  
 لا أريده أى المنقول المبيع وفى التحفة مانصه نعم ان وضعه بغير أمر من فخرج مستقلا يضمنه لانه لم يضع  
 يده عليه وضمان اليد لا بد فيه من حقيقة وضعها اه (قوله وشرط فى غائب) أى فى صحة قبض  
 مبيع غائب مطلقا منقولا أو غير منقول وقوله عن محل العقد أى محله وان كان بالبلد اه ع ش  
 (قوله مع اذن البائع فى القبض) الطرف المذكور متعلق بشرط (قوله مضى زمن) نائب فاعل شرط  
 وانما اشترط ذلك لان المأخوذ الذى كنا نوجه لولا المشقة لا يتأتى الا بهذا الزمن فلما سقطنا له معنى  
 ليس موجودا فى الزمن بقى اعتبار الزمن اه شرح المنهج (قوله يمكن فيه المضى اليه) أى الوصول  
 الى ذلك المبيع الغائب وبشرط أيضا أن يمكن فيه النقل فى المنقول والتخلية والتفرغ فى غيره  
 فالنشرط فى الجميع الامكان وهذا ان كان المبيع بيد المشتري فان كان بيده غيره فلا بد بعد مضى  
 امكان الوصول اليه من النقل بالفعل فى المنقول والتخلية والتفرغ فى غيره (قوله ويجوز

بأن يمكنه منه البائع  
 مع تسليمه المفتاح  
 واقرأه من أمتعة  
 غير المشتري  
 (و) قبض (منقول)  
 من سفينة أو  
 حيوان (بنقله)  
 من محله الى محل  
 آخر مع تفرغ  
 السفينة وبحصل  
 القبض أيضا بوضع  
 البائع المنقول بين  
 يدي المشتري بحيث  
 لو بدأ يده لئلا  
 وان قال لا أريده  
 وشرط فى غائب عن  
 محل العقد مع اذن  
 البائع فى القبض  
 مضى زمن يمكن فيه  
 المضى اليه عادة  
 ويجوز



لمشترا استقلال بقبض) أي بمعنى أنه لا يتوقف صحة قبضه على تسليم البائع ولا اذنه في القبض  
ولكن إن كان المبيع في دار البائع أو غيره لم يكن للمشتري الدخول لا خذه من غير إذن في الدخول  
لما يترتب عليه من القننة وهناك ملك الغير بالدخول فإن امتنع صاحب الدار من تمكينه  
حازله الدخول لا خذه لانه صاحب الدار بامتناعه من التمكين بصير كالغاصب للمبيع ع ش  
وقوله إن كان الثمن مؤجلاً أي وإن حل بعده وانما حازله ذلك لأن البائع رضي ببقائه في ذمته  
وقوله أو سلم الحال أي أو لم يكن مؤجلاً بل كان حالاً كله أو بعضه وسلم الحال أي لمستحقه فإن  
لم يسلم يستقل بقبضه فإن استقل به لم يرد له البائع يستحق حقه ولا ينفذ تصرفه فيه (قوله  
و جاز استبدال) أي ولو قبل قبض المبيع لم يكن بعدل وم العقد لا قبله قال في التحفة و شرط  
الاستبدال لفظ يدل عليه صريحاً وكناية مع النية كآخذته عنه وقوله لفظ أي إيجاب وقبول  
والأول من المشتري كاستبدال تلك هذه الدراهم بهذه الأبل أو خذ هذه بدل هذه فيقول البائع قبالت  
أو آخذته منك فلو لم يوجد لفظ لا يصح الاستبدال فلا يملك ما يأخذه قال سم وبحت الأذرع  
العهدة بناء على صحة المعاوضة اه (قوله في غير ربوي) متعلق بجاز وخرج به الربوي فلا يجوز  
الاستبدال عنه إذا لم يوجد قبض في المجلس لتقويتها ما شرط فيه من قبض ما وقع العقد به وعبارة  
شرح الروض هنا كله فيها لا يشترط قبضه في المجلس أما غيره كربوي يبيع بماله ورأس مال سلم فلا  
يجوز الاستبدال عنه إذا لم يوجد قبض المعقود عليه في المجلس الخ اه (قوله يبيع بماله) الجملة  
صفة لربوي أي ربوي موصوف بأنه يبيع بربوي مثله وقوله من جنسه حال من مثله أي حال تكون  
ذلك المثل من جنس الربوي قال سم لم يذ كر هذا القيد في شرح الارشاد ولا في شرح الروض  
اه (قوله عن ثمن) متعلق باستبدال والمراد ثمن في الذمة وقوله نقد أو غيره تعميم في الثمن أي لا فرق  
في الثمن الكائن في الذمة بين أن يكون نقداً أي دراهم أو دنائير أو غير نقد قال في التحفة والتمن النقد  
أن وجد في أحد الطرفين والاتصال به الباع والمتمن مقابله نعم الأوجه فيما لو باع فقه مثلاً  
بدراهم سلماً أنه لا يصح الاستبدال عنها وإن كانت ثمناً لأنها في الحقيقة مسلم فيها فليقيد بذلك  
اطلافهم صحة الاستبدال عن الثمن اه (قوله لخبر الخ) تعليل لجواز الاستبدال عن الثمن (قوله  
كنت الخ) أي قال كنت الخ فهو مقول لقول محذوف (قوله فسألته عن ذلك) أي أخذ الدراهم  
بدل الدنانير وأخذ الدنانير بدل الدراهم والمراد سألته عن حكم ذلك هل هو جائز أو لا (قوله فقال)  
أي النبي صلى الله عليه وسلم وقوله لا بأس أي لا لوم وقوله وأيس بينك وبين أي من عقد الاستبدال  
قال في حاشية المحمل وهو إشارة إلى التقابض اه أي إلى أن الاستبدال من جنس الربوي يشترط في  
صحته التقابض في المجلس كاستبدال الدراهم بالدنانير وعكسه في السؤال (قوله وعن دين)  
معطوف على ثمن أي وجاز استبدال عن دين أي غير ثمن وغير ثمن أما الأول فقد ذكره قبل وأما الثاني  
ولا يجوز الاستبدال عنه كما سيذكره بقوله ولا يتبدل نوع أسلم فقه أو مبيع في الذمة الخ وصديقه  
يفيد أن الثمن المعطوف عليه غير دين مع أنه دين كما علمت فلو قال كافي المنهج وصح استبدال عن دين  
غير ثمن بغير دين ودين قرض لكان أولى وأخصر (قوله قرض الخ) بدل من دين أو عطف بسان له  
(قوله لا عن مسلم فيه) أي لا يجوز الاستبدال عنه لكن بما يتضمن إقالة بأن كان بغير جنس رأس  
مال السلم أو بزيادة عليه أو نقصاً أو الاستبدال بما يتضمن ذلك فإنه يصح ويكون أولاً وقوله له دم  
استفراجه أي المسلم فيه وذلك لانه معرض بانقطاعه للفسخ ولأن عينه تقيد (قوله ولو لم يتبدل) وافتقار  
الخ بيان لمفهوم قوله في غير ربوي وقوله في عله الربا يفيد أن قوله المار من جنسه ليس بقدر فهو  
مؤيد لما علمه عن سم (قوله كدرهم من دينار) أي كاستبدال درهم عن دينار واقع غنماً لتأخر (قوله  
اشترط الخ) جواب لو وقوله قبض البدل في المجلس قال في التحفة مع المتز والاصح أنه لا يشترط

لمشترا استقلال بقبض  
للمبيع إن كان الثمن  
مؤجلاً أو سلم الحال  
(وجاز استبدال)  
في غير ربوي يبيع بماله  
من جنسه (عن ثمن)  
نقد أو غيره لخبر ابن  
عمر رضي الله عنه  
كنت أبيع الأبل  
بالدنانير وآخذ  
مكاتها الدراهم  
وأبيع بالدراهم  
وأخذ مكاتها  
الدنانير فأتيت رسول  
الله صلى الله عليه  
وسلم فسألته عن  
ذلك فقال لا بأس إذا  
تفرقوا وليس بشكاً  
شيئاً (و) عن (دين)  
قرض وأجرة وصدق  
لا عن مسلم فيه لعدم  
استقراره ولو استبدل  
موافقاً في عله الربا  
كدرهم عن دينار  
اشترط قبض البدل  
في المجلس حذراً من

التعيين للبدل في العقد أي عقد الاستبدال بأن يؤول هذا (قوله حذر من الربا) عليه لا اشتراط ذلك (قوله لا ان استبدل) أي لا يشترط قبض البدل في المجلس ان استبدل الخ وذلك لعدم الربا فيه قال في النهاية لکن لا بد من التعيين في المماس قطعاً (قوله ولا يبدل نوع أسلم فيه) هذا عين قوله لا عن مسلم فيه فالأولى حذفه والاقتصار على المعطوف بعده كأن يقول ولا يبدل نوع مبيع في الذمة الخ ولو قال يبدل قوله لا عن مسلم فيه لا عن مثنى في الذمة مسلماً فيه أو مبيعاً في الذمة بغير لفظ السلم لكان أولى وأخصر وصار العبارة القهقهة مع المنهاج ولا يصح بيع المثنى الذي في الذمة نحو المسلم فيه ولا الاعتياض عنه قبل قبضه بغير نوعه لعدم النهي عن بيع ما لم يقبض ولعدم استقراره فانه معرض بانقطاعه للانفساخ أو الفسخ والحيلة في ذلك ان تنقاسح العقد السلم ليصير رأس المال ديناً في ذمته ثم يستبدل عنه اهـ وقوله المثنى الذي في الذمة قال سم دخل فيه ببيع الموصوف في الذمة بغير لفظ السلم ونحوه اهـ (قوله عقد) أي ذلك المبيع في الذمة وقوله بغير لفظ السلم أي بأن كان عقده عليه بلفظ البيع وهذا على غير طريقة شيخ الاسلام أما على طريقته فالمبيع في الذمة مسلم فيه وان عقد بلفظ البيع نظر الماعنى (قوله بنوع آخر) متعلق ببديل (قوله ولو من جنسه) أي ولو كان النوع الآخر من جنس النوع المبدل منه (قوله كخطة سمراء الخ) أي كابدال خنطة سمراء عن خنطة بيضاء مبيعة في الذمة (قوله لان المبيع الخ) عليه لعدم جواز ابدال المبيع في الذمة واقتصاره على البيع مع عدم ذكره المسلم فيه يؤيد ما قلناه آنفاً من أن الأولى الاقتصار على المبيع في الذمة (قوله لا يجوز بيعه) المناسب ابداله لانه لم يتعرض لبيعه وان كان الحكم واحداً ولا سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في بيع الأصول والثمار) أي في بيان بيع الأمور التي تستبيع غيرها وهي الشجر والأرض والدار والبستان والقرية فالمعقود عليها إذا كان واحداً من هذه الأمور يندرج فيه غيره كما وضحه الشارح رحمه الله تعالى وقوله والثمار أي وبيع الثمار جمع ثم يرجع ثمره وهي ليست من الأصول فالعطف مغاير (قوله يدخل في بيع أرض وهبتها الخ) أي ونحوها من كل ناقل للمالك كاصداق وعوض خلع وصلى ولو قال في نحو بيع أرض لكان أولى وقوله والوصية بها أي بالأرض قال ع ش وعليه فلو أوصى له بأرض وفيها بناء ومنجز حال الوصية دخل في الأرض بخلاف ما لو حدثنا أو أحدهما بغير فعل من المالك كما لو ألقى السبل بذراً في الأرض فنبتت فبات الموصى وهو موجود في الأرض لانها حادثان بعد الوصية فلم تسجلها فاحتص بها ما وارت اهـ وقوله مطلقاً راجع لجميع ما قبله من البيع وما بعده والمراد بالاطلاق عدم التقيد بدخول واخراج فان قيد بالاول بأن قال بعثك الأرض بما فيها داخل نصاً لا تبعاً رقيباً بالثاني بأن قال بعثك الأرض دون حقوقها أو ما فيها لم يدخل (قوله لا في رهنها والاقرار بها) أي لا يدخل في رهن الأرض والاقرار بها ما فيها ومثل الرهن كل ما لا ينقل الملك كاجارة وعارية والفرق بين ما ينقل الملك وبين غيره ان الاول قوى فتبعه غيره بخلاف الثاني ومحل عدم الدخول فيما ذكر اذا لم يصرح بالدخول فان صرح به كان قال رهنك أو آخر تلك أو أعرتك الأرض بما فيها أو بحقوقها داخل قطعاً (قوله ما فيها) أي الأرض وما اسم موصول فاعل يدخل أي يدخل الشيء الذي استقر فيها قال ع ش وخرج بغيرها ما في حدها فاذا دخل الحدف في البيع دخل ما فيه والا فلا (قوله من بناء وشجر) بيان لما (قوله رطب) خرج به اليابس فلا يدخل (قوله وثمره) أي الشجر فهو ويدخل أيضاً وقوله الذي لم يظهر عند البيع فان ظهر عنده لا يدخل (قوله وأصول بقل) البقل خضراوات الأرض قال في الصحاح كل نبات اخضرت به الأرض فهو بقل وقوله تجز أي تلك الأصول وفيه ان الأصول لا تجز لانها الجذور وهي لا تجز فلو قال تجز بالياء التحتمية كما في متن المنهج سلم من ذلك وخرج بالأصول الثمرة والجزء الظاهر ان عند البيع هما البائع (قوله كقضاء الخ) في المنهج وشرحه مانعه وأصول بقل تجز مرة بعد أخرى أو تؤخذ

الربا لان استبدال  
مالا يوافق في العلة  
كطعام عن درهم  
ولا يبدل نوع أسلم  
فيه أو مبيع في الذمة  
عقد بغير لفظ السلم  
بنوع آخر ولو من  
جنسه كخطة سمراء  
عن بيضاء لان المبيع  
مسح تعيينه لا يجوز  
بيعه قبل قبضه فع  
كونه في الذمة أولى  
نعم يجوز ابداله بنوعه  
الأجود وهذا الأرذل  
بالتراضي  
\* (فصل في بيع  
الأصول والثمار) \*  
(يدخل في بيع  
أرض وهبتها ووقفها  
والوصية بها مطلقاً  
لا في رهنها والاقرار  
بها ما فيها) من بناء  
وشجر رطب وثمره  
الذي لم يظهر عند  
البيع وأصول بقل  
تجز مرة بعد أخرى  
كقضاء وبطيخ

ثمرة مرة بعد أخرى فالأول كفت والثاني نحو بنفسي ونرجس وقنامو بطيخ اه ومثله في فتح الجواد وغيره اذا علمت ذلك فساكن الأولى ان يزيد أو تؤخذ ثمرة ويكون قوله كقضاء مثالا له أو يشمل ما يجزى بالفت أي البرسيم والكراث أو غير ذلك مما يجزى مرة بعد أخرى وقوله و بطيخ يكسر الباء فا كمة معروفة وفي لغة لاهل الحجاز تقديم الطاء على الباء والعامة تنفتح الأول وهو غلط لفقد فعيل بالفتح اه بجري (قوله لا ما يؤخذ دفعة) أي لا يدخل في بيع الأرض ما يؤخذ دفعة كبر و بخل لأنه بضم الفاء يؤذن فقل فهو للبائع والمشتري الخيار حينئذ في الأرض ان جهل الزرع الذي لا يدخل لتأخر انتفاعه وصح قبضها مشعولة به ولا جرة له مدة بقاء الزرع لأنه رضى بتلف المنفعة تلك المدة (قوله لأنه ليس للدوام والنبات) علة لعدم دخوله وهذا بخلاف ما قبله فإنه لما كان للدوام والنبات في الأرض تبعها في البيع (قوله فهو) أي ما يؤخذ دفعة واحدة وقوله كالمقولات في الدار أي كالمقولات الكائنة في الدار المبيعة فإنها لا تدخل تبعها هي كائنا البيت (قوله ويدخل في بيع بستان الخ) قيد يخرج الرهن وهو ممنوع فان الحق وفاقا لم أنه يدخل في رهن البستان والقرية ما فهم من بناء وشجر خلافا لما يوهمه كلام شرح البهجة سم على منهج ع ش وقوله أرض فاعل يدخل ويحل دخولها كما سيصرح به قريبا ان كانت معلومة للبائع والأمان كانت محتكرة أو موقوفة فلا تدخل لكن يتغير المشتري ان كان جاهلا بذلك (قوله وشجر) أي وكل ماله أصل ثابت من الزرع لا نحو غصن يابس وشجرة وعروق يابسين اه نهاية (قوله ونبات) أي ويدخل بناء وهذا هو المذهب لثباته وقيل لا يدخل قال ع ش ويدخل أيضا إلا يار والسواقي المستنة عليها اه (قوله فيها) متعلق بمحذوف صفة للثلاثة قبله وضميره يعود على البستان والقرية (قوله لا مزارع حولها) أي لا يدخل المزارع الكائنة حول البستان والقرية أي من خارج السور وعبارة التحفة مع الأصل لا المزارع الخارجية عن السور والمتصلة به فلا تدخل على الصحيح لخروجها عن مسماها وما لا سور لها يدخل ما اختلط بينها اه (قوله لأنها) أي المزارع ليس منها أي ليست داخلها في مسماها (قوله وفي بيع دار الخ) معطوف على في بيع بستان أي ويدخل في بيع دار الخ وفي الجبري ومثلها الخان والحوش والوكالة والزريبة وينبغي الحاق الربع بذلك اه (قوله هذه الثلاثة) فاعل يدخل المقدر (قوله أي الأرض الخ) بدل من الثلاثة وقوله المملوكة للبائع حرج مالو كانت موقوفة أو محتكرة فلا تدخل لكن يتغير المشتري ان كان جاهلا بذلك كما علمت وقوله بمثلها متعلق بعامل البدل المقدر أي تدخل الأرض بمثلها أي بنجمع ما فيها (قوله حتى تخومها) حتى ابتداءية والخبر محذوف أي حتى تخومها تدخل قال ع ش وفي الشامي في سيرته ما نصه التحوم جمع نخمة الحد الذي يكون بين أرض وأرض وقال ابن الاعرابي وابن السكيت الواحد تخوم كرسول ورسول وعبارة المختار الخيم بالفتح منتهى كل قرية أو أرض وجمعه تخوم كفلس وفلوس وقال الفراء تخوم الأرض حدودها وقال أبو عمر وهي تخوم الأرض والمجمع تخم مثل صبور وصبر والنخمة أصلها الواو فتدكر في وخم اه (قوله والشجر) معطوف على الأرض وقوله المغروس فيها عبارة التحفة وشجر رطب فيها أو يابس قصد دوامه كجعله دعامة مثالا لدخوله في مسماها اه وكتب سم وقوله قصد دوامه خرج يابس لم يقصد دوامه في دخوله وجهان قال في شرح العباب كمالو كان فيها أو تادوقضيته دخولها لكن الوجه خلافه اه وقوله وان كثر أي الشجر فإنه يدخل (قوله والبناء فيها) معطوف على الأرض وهذا هو الثالث وقوله بأنواعه أي البناء والمراد بها كونه من حجر أو خشب أو سعف (قوله وأبواب) معطوف على اسم الإشارة وقوله منصوبة أي مسخرة قال ع ش ومثلها المخلوعة وهي باقية بمثلها أما لو نقلت من محلها فهي كالمخلوعة فلا تدخل اه (قوله وأغلقها) أي الأبواب وهي الضرب المعروفة ونحوها ويدخل

لا ما يؤخذ دفعة  
كبر و بخل لأنه ليس  
للدوام والنبات  
فهو كالمقولات في  
الدار (و) يدخل  
(في) بيع (بستان)  
وقرية (أرض وشجر  
وبناء) فيها لا مزارع  
حولها لأنها ليست  
منها (و) في بيع  
(دار هذه) الثلاثة  
أي الأرض المملوكة  
للبائع بمثلها حتى  
تخومها إلى الأرض  
السابعة والشجر  
المغروس فيها وان  
كثرو البناء فيها بأنواعه  
(وأبواب منصوبة)  
وأغلقها المثبتة

مفاتيحها أيضا وقوله المثبتة خرجها المتقولة فلا تدخل هي ولا مفاتيحها (قوله لا الابواب المغلقة)  
 أي لا تدخل الابواب المغلقة وهو محتر منصوبة (قوله والسرر) أي ولا السرر رجع سرر لانها  
 منقولة ومثل السرر كل منقول كالذلو والبكرة والسلم والرفرف وغير المسمرين (قوله والحجارة  
 المدفونة بلبناء) أي ولا تدخل الحجارة المدفونة في الأرض بلبناء فان كانت بيناه دخلت (قوله  
 لا في بيع فن) أي لا يدخل في بيع فن وقوله حلقة بفتح اللام وهي فاعل يدخل المقدر وقوله  
 بأذنه أي كائنة بأذن الفن (قوله وكذا نوب عليه) أي وكذلك لا يدخل في بيعه نوب عليه  
 اقتصارا على مقتضى اللفظ وقيل يدخل نوبه الذي عليه حالة البيع (قوله وان كان سائر عورته)  
 أي لا يدخل الثوب وان كان سائر العورة قال سم اذا قلنا لا تدخل ثياب العبد حتى سائر عورته  
 فهل يلزم البائع ابقاء سائر عورته الى أن يأتي له المشتري بساتر فيه تظر ويدل على عدم لزوم جواز  
 رجوع معبر سائر العورة كما تقرر في باب العارية (قوله وفي بيع شجر رطب الخ) مثله اليابس  
 في أحكام وهي دخول عرقه وأغصانه وأوراقه وعدم دخول مغرسه وليس مثله في أحكام  
 وهي ما ذكرها بقوله يلزم المشتري قلع اليابس الخ وحاصلها انه اذا أطلق البيع في اليابس يلزمه  
 قلعها واذا شرط ابقاؤه فسد البيع اذا لا يتنفع بمغرسه بخلاف الرطب في الثلاثة فالتقييد بالرطب  
 بالنسبة لما ذكر فقط (قوله بلا أرض) متعلق ببيع وقيد به لان الاحكام الآتية من شرط  
 القلع أو القلع وعدم دخول المغرس انما تناسب بيعه وحده لا مع الأرض (قوله عند الاطلاق)  
 متعلق ببيع المقدر ومثل الاطلاق شرط الابقاء والقلع كما يؤخذ مما بعده ولو اقتصر على  
 قوله الآتي ان لم بشرط قطع الشجر لكان أولى لشموله لذلك كله تأمل (قوله عرق) بلسر فسكون  
 وهو فاعل يدخل المقدر أي يدخل في الشجر عرق أي ولولا امتدوا جاوز العادة وقوله ولولا يساهذا  
 معتمدا بن حجر تبع الشجر الاسلام وخالف م ر فاعتمد عدم دخول اليابس (قوله ان لم بشرط) أي  
 يدخل العرق ان لم بشرط قطع الشجر فان شرط فلا يدخل عملا بالشرط وتقطع الشجرة حينئذ من  
 وجه الأرض بقاءه على ما جرت به العادة في مثلها فلو اراد المشتري حفر جزء من الأرض ليتوصل به  
 الى زيادة ما يقطعه لم يمكن وقوله بان شرط ابقاؤه أي أو شرط قلعها فعدم اشتراط القلع صادق  
 بثلاث صور ان لا بشرط شيء أصلا وهذه صورة الاطلاق وان بشرط الابقاء وان بشرط القلع  
 ويعمل بالشرط مطلقا وقوله أو أطلق أي لم يقيد بشرط ابقاء أو قلع أو قطع (قوله لوجب بقاء الشجر  
 الرطب) أي وبقاؤه بقاء عرقه وهو علة لدخول العرق أي وانما يدخل في بيع الشجر العرق  
 لوجب الى آخره وهذه العلة ظاهرة بالنسبة لما ذكره من الاطلاق أو شرط الابقاء وأما بالنسبة  
 الاشتراط القلع فلا تظهر لانه يجب القلع في هذه الحالة وعدم ابقائه تأمل (قوله ويلزم المشتري  
 قلع اليابس) أي الشجر اليابس وهو مفهوم قوله رطب قال الجبري وظاهره ان قطعها غير كاف  
 مع ان فيه ترك كالمعنى حقه الا ان يقال محل لزوم القلع اذا كان بقاء الاصل مضر بالبائع اه  
 وقوله عند الاطلاق أي عدم التقييد بشرط ابقاء أو قطع أو قلع كما تقدم (قوله فان شرط قطعه  
 أو قلعها) الضمير فهما لليابس (قوله عمل به) أي بالشرط (قوله أو بقاءه بطل البيع) أي وشرط  
 بقاءه فانه يبطل البيع لمخالفته للعرف ومحل البطلان ان لم يكن للبائع غرض صحيح في اشتراط الابقاء  
 والاصح (قوله ولا يتنفع المشتري بمغرسها) أي اليابسة بخلاف الرطوبة فانه يتنفع بمغرسها كما مر  
 ومعنى الانتفاع بذلك ان له منع البائع ان يفعل فيه ما يضر بالشجرة وليس معنى ذلك ان له اجارته  
 أو وضع متاع فيه أو اعارته (قوله وغصن رطب) أي ويدخل أيضا غصن رطب مطلقا سواء شرط  
 الابقاء أو القطع أو القلع أو أطلق ومثله يقال في الودق فهما يخالفان العروق في اشتراط القلع  
 (قوله لا يابس والشجر رطب) أي لا يدخل الغصن اليابس والحال ان الشجر رطب فان كان

لا الابواب المغلقة  
 والسرر والحجارة  
 المدفونة بلبناء  
 (لا في بيع فن)  
 ذكر أو غيره حلقة  
 بأذنه أو خاتم أو نعل  
 (و) كذا (نوب)  
 عليه خلافا للعاوي  
 كالسرر وان كان  
 سائر عورته (وفي)  
 بيع (شجر) رطب بلا  
 أرض عند الاطلاق  
 (عرق) ولولا يساهذا  
 لم بشرط قطع الشجر  
 بان شرط ابقاؤه أو  
 أطلق لوجب بقاء  
 الشجر الرطب ويلزم  
 المشتري قلع اليابس  
 عند الاطلاق للعادة  
 فان شرط قطعه أو  
 قلعها عمل به أو ابقاؤه  
 بطل البيع ولا يتنفع  
 المشتري بمغرسها  
 (وغصن رطب)  
 لا يابس والشجر  
 رطب



لان العادة قطعه  
وكذا ورق رطب  
لا ورق حناء على  
الوجه (لا يدخل  
في بيع الشجر  
مغرسه) فلا يتبعه  
في بيعه لان اسم الشجر  
لا يتناول (و) لا ثمر  
ظهور) كقطع نخل  
بتشقق وثمر نحو غيب  
بيروز وجوز بانعقاد  
فاظهر منه للبائع  
ومالم يظهر للمشتري  
ولو شرط الثمر  
لا حدهما فهو له عملا  
بالشرط سواء أظهر  
الثمر أم لا (ويبينان)  
أي الثمر الظاهر  
والشجر عند الاطلاق  
فيسحق البائع  
تبقية الثمر الى وان  
الجداد فياخذوه دفعة  
لا تدريجا والمشتري  
تبقية الشجر مادام  
حيما فان انقلع فله  
غرسه ان نفع لا بدله  
(و) يدخل (في)  
بيع (ذابة جملها)  
المساوك لما لكها  
فان لم يكن مملوكا  
لما لكها لم يصب  
البيع كبيعها دون  
جملها وكذا عكسه  
(فصل في اختلاف  
المتعاقدين)

الشجر يابس داخل كما مر (قوله لان العادة قطعه) أي اليابس فكان كالشجرة (قوله) وكذا ورق  
رطب) أي مثل الغصن في الدخول ورق رطب أما اليابس فلا يدخل كالتصن اليابس بجماع  
اعتبار قطع يابس كل منه احصا في المساقعة في شرح المشهور من تعميمه في الورق (قوله لا ورق  
حناء) أي ونحوه مما ليس له ثمر غيره كورق النيلة فإنه لا يدخل (قوله على الوجه) أي عند  
ابن حجر وخالف مرقعته تدخل الاوراق مطلقا وعبارته ولا فرق في دخول الورق بين أن يكون  
من فرصاد وسدر وحناء وتوت أبيض ونيلة لان ذلك من مسماها كما أفتى بذلك الالدرجه الله تعالى  
اه ببعض تصرف (قوله لا يدخل في بيع الشجر الخ) ولكن المشتري ينتفع به مادام الشجر باقيا  
تبعاً لا عوض وقوله مغرسه بكسر الراء أي موضع غرسه وهو ما سامت من الارض وما يمتد اليه عروقه  
(قوله فلا يتبعه في بيعه) هو عين قوله لا يدخل في بيع الشجر فالاولى حذفه (قوله لان اسم الشجر  
لا يتناوله) أي المغرس وهو تليل لعدم الدخول (قوله ولا يثمر ظهور) أي ولا يدخل ثمر ظهور بل هو  
للبيع والثمر ما يقصد من المبيع ولو مشهورا (قوله كقطع نخل) تمثيل للثمر (قوله بتشقق) خبر بليد  
مخوف مرتبط بالطلع أي وظهوره يكون بتشقق له وهو كذلك اذا قدر فيما بعده فالظهور يختلف  
باختلاف الثمرة ففي طلع النخل بالتشقق وفيما يخرج ثمره بلانور أي زهر كتين وغيب بالبر وزوفي  
نحو الجوز بالانعقاد وفي نحو الورد بالفتح (قوله فاظهر منه للبائع) ومالم يظهر للمشتري هذا لا يلزم  
التقييد بقوله أو لا يظهر بل الملائم أن يقول فهو للبائع ويحذف فقط فاظهر منه ثم يقول فان لم يظهر  
فهو للمشتري (قوله ولو شرط الثمر) أي جميعه أو بعضه المعين كالنصف اه شرح مرقعه وقوله  
لا حدهما أي المتبايعين (قوله فهو) أي الثمر وقوله أي للمشروط له من المتبايعين البائع أو المشتري  
(قوله عملا بالشرط) تعليل لكونه للمشروط له (قوله سواء أظهر الخ) تعميم في كونه للمشروط له  
وقوله أم لا قد يقتضي انه يصح ان يشترط للبائع حال عدم وجوده أصلا وهو ممنوع بل هو فرع الوجود  
كما هو الفرض لتفسيرهم الظهور بالتأخير وعدم الظهور بعدم ذلك أفاده الجعري (قوله ويبينان)  
بالبناء للفاعل أو المفعول فعلى الاول يكون بفتح الاول والثالث من بقي وعلى الثاني يكون بضم الاول  
وفتح الثالث من أبقى (قوله أي الثمر الظاهر) أي المستحق للبائع وقوله والشجر أي المستحق للمشتري  
(قوله عند الاطلاق) أي أو عند شرط الابقاء بأن باع الشجر مطلقاً وبشرط ابقاء الثمر الظاهر أو  
الشجر فان شرط القطع لزمه كما تقدم (قوله الجداد) بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين وإعماهما  
بمعنى القطع (قوله لا تدريجا) أي مالم تجز العادة باخذه كذلك (قوله والمشتري) عبارة ففتح الحواد  
والمشتري يحذف لام الجر وعطفه على البائع وهي أولى (قوله مادام) أي الشجر حيا ورطباً (قوله)  
فان انقلع أي الشجر الحى بنفسه وكذا ان قلع (قوله فله) أي المشتري وقوله غرسه أي الشجر الحى  
بعد قلعه (قوله لا بدله) بالجر عطف على ضمير غرسه أي ليس له غرس بدله تحكيما للعادة (قوله)  
جلها) بفتح الحاء (قوله فان لم يكن مملوكا لما لكها) بان كان موصى به لغير مال كما هو قوله كبيعها  
أي كعدم صحة بيعها من غير جملها (قوله وكذا عكسه) أي ببيع جملها بدونها فانه لا يصح (تمة)  
لم يتعرض المؤلف رحمه الله تعالى للشق الثاني من الترجمة وهو بيع النار والرجة لشيء غير مذكور  
معينة عندهم لا يقال انه ذكره في قوله ولا يثمر ظهور لاننا نقول تسكاه هناك على المر من حدث الـ  
للشجر فهو يابس بجميع بدليل انه قد يكون للبائع وقد يكون للمشتري والقصد السكاه عامه من حيث  
انه مبيع استعلا لا وحاصل الكلام عليه انه ان بدا صلاحه جازي بيعه مطلقاً وبشرط الابقاء أو القطع  
والا فان بيع منفردا عن الاصل جاز لا يمكن بشرط القطع وان بيع مع الاصل جار من غير شرط قطع  
فان شرط لم يجزنا فيه من الحجر عليه في ملكه والله أعلم

\*(فصل في اختلاف المتعاقدين)\*

أى فى بيان ما يترتب على اختلافهما من التحالف والفسخ والاصل فى ذلك الحديث الصحيح اذا اختلف  
 البعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتشارك أى يترك كل ما يدعيه وذلك إما يكون  
 بالثبوت أو هو ما يعنى الاوضح أنضائه صلى الله عليه وسلم أمر البائع ان يحلف ثم يتغير المتناع ان شاء  
 أخذوا ان شاء ترك (قوله ولو اختلف متعاقدان) قال فى الروض وشرحه لافى زمن الخيار أى خيار  
 الشراط والمجلس فلا ينفك القان لا مكان القسح بالخيار كذا قاله القاضى وأجاب عنه الامام بان التحالف  
 لم يوضع للفسخ بل عرضت ايمين رجاء ان يشك الكاذب فيتقرر العقد بيمين الصادق اهـ (قوله ولو  
 وكيلين) أى أو قنين اذن لهما أسيداهما أو وليين أو مختلفين بان كان أحدهما مالكا والآخر وكيلاً  
 أو قنناً أو الآخر وارثاً (قوله فى صفقة عقد) أى فيما يتعلق به من الحالة التى يقع عليها من كونه بشئ  
 قدره كذا وصفته كذا وخرج بقوله فى صفقة عقداً اختلفا فى نفس العقد وسياق فى قوله ولو ادعى  
 أحدهما بيعاً والآخر رهناً أو هبة الخ وقوله معاوضة أى ولو غير محضة أو غير لازمة كصداق وخلع  
 وصلح عن دم وقراض وجعالة وفائدة فى غير اللازم لزوم العقد بالنكول من أحدهما اهـ بغير مى  
 وخرج بالمعاوضة غيرها كوقف وهبة ووصية فلا تحالف فيه (قوله والحال الخ) أفاده ان الواو  
 الداخلة على الفعل الماضى واو الحال وقوله العقد أى عقد البيع أو غيره من القراض (قوله باتفاقهما)  
 أى المتعاقدين (قوله أو يمين البائع) أى أو يمين البائع وانما خصه لما سياتى انه اذا اختلفا فى صحة  
 العقد وفساده وادعى البائع صحته صدق بيمينه (قوله كقدر عوض) تتميل اصفة العقد المختلف  
 فيه او قوله من نحوه يبيع أو ثمن بيان للعوض وصورة الاول ان يدعى المشتري ان المبيع أكثر كطائفتين  
 من قماش ويدعى البائع انه طاقة واحدة وصورة الثانى ان يدعى البائع ان الثمن عشرون مثلاً  
 ويدعى المشتري انه عشرة مثلاً (قوله أو جنسه) أى العوض وهو معطوف على قدر وذلك كذهب  
 أو فضة أو براوشير (قوله أو صفته) أى العوض وهو معطوف على قدر أيضاً وذلك كصالح أو  
 مكسرة والمراد بالمكسرة المقطعة بالقرض أجزاء معلومة لاجل شراء الحاجات والاشياء الصغيرة  
 لا كارباع القروش وانصاف الريالات (قوله أو أجل) معطوف على قدر أيضاً وانما لم يقل أو أجله  
 بالضمير كالتى قبله لثلاثتهم رجوع الضمير فى قوله بعد أو قدره للعوض مع انه ليس كذلك  
 والاختلاف فى نفس الاجل معناه ان ثبته أحدهما وينفيه الآخر وقوله أو قدره أى الاجل  
 كيوم ويومين (قوله ولا بينة لأحدهما) معطوف على جملة صريح الواقعة حالاً قهسى حال أيضاً أى  
 والحال انه لا بينة لأحد المتعاقدين فيما ادعاه يعتد به فان وجدت بينة كذلك فيحكم بما ادعاه (قوله  
 أو كان الخ) أى أو وجد لكل من المتعاقدين بينة على ما ادعاه ولكن قد تعارضتا وبين التعارض  
 بقوله بعد بيان الخ (قوله بان أطلقتا) أى البينتان أى لم تؤرخا أصلاً (قوله أو أطلقتا أحدهما)  
 أى أحدى البينتين أى لم تؤرخ وقوله وأرخت الأخرى أى البينة الأخرى بان تقول تشهد أنه اشتراه  
 بمائة من سنة مثلاً (قوله والا الخ) أى وان لم تؤرخا بتاريخ واحد بل أرختا بتاريخين مختلفين  
 كأن تقول أحدى البينتين تشهد أنه اشتراه بمائة من سنة وتقول الأخرى تشهد أنه باعه بخمسين من  
 ستة أشهر فيحكم للأولى لتقدمها (قوله حلف الخ) جواب لو (قوله كل منهما) أى لغير مسلم العيين  
 على المدعى عليه وكل منهما مدعى عليه كما أنه مدع قال ع وش التحالف يكون عند الحاكم والحق به  
 الحكم فخرج تحالفهما بأنفسهما فلا يؤثر قسحاً ولا زوماً ومثله فيما ذكر جميع الايمان التى يترتب عليها  
 فصل الخصومة فلا يعتد بها الا عند الحاكم أو المحكم اهـ وقوله يميناً مغعول مطلق لحلف وقوله تجمع  
 الخ وذلك لان الدعوى واحدة ومنفى كل منهما فى ضمن مثبتة فجاز التعرض فى اليمين الواحدة للثبوت  
 والاثبات ولانها أقرب لفصل الخصومة ويجوز ان يحلف كل يمينين بل هو أولى بوجاهة الخلاف  
 ويندب تقديم النفى على الاثبات ولو نكل أحدهما عن النفى فقط أو الاثبات فقط قضى للتحالف وان

(ولو اختلف متعاقدان)

ولو وكيلين أو وارثين

(فى صفقة عقد)

معاوضة كبيع

وسلم وقراض وأجارة

وصداق (و) الحال

انه قد (صح) العقد

باتفاقهما أو يمين

البائع (كـ) قدر

عوض من نحوه

مبيع أو ثمن أو جنسه

أو صفته أو أجل

أو قدره (ولا بينة

لأحدهما) بما ادعاه

أو كان لكل منهما

بينة ولكن قد

تعارضتا بان أطلقتا

أو أطلقتا أحدهما

وأرخت الأخرى أو

أرختا بتاريخ واحد

والحكم بمقدمة

التاريخ (حلف كل)

منهما يميناً واحدة

تجمع نفي القبول

صاحبه وأثباتاً لقوله

فيقول البائع مثلاً ما  
بعت بكذا ولقد بعت  
بكذا ويقول المشتري  
ما اشتريت بكذا ولقد  
اشتريت بكذا لأن  
كلام مدعي ومدعي  
عليه والأوجه عدم  
الاكتفاء بما بعت إلا  
بكذا لأن النفي فيه  
صريح والاثبات  
مفهوم (فإن رضى  
أحدهما بدون ما  
ادعاه أو سمح للآخر  
بما ادعاه لم يمتنع  
ولارجوع فإن (أصراً)  
على الاختلاف فلكل  
منهما (أو إلحاقاً  
فمنحه) أى العقد أو  
لم يسأله قطعاً للزناح  
ولا تجب الفسوخ  
هنا ثم بعد الفسخ  
برد المبيع بزيادته  
المتصلة فإن تلف  
حسباً أو شراً كان  
وقفه أو باعه رد مثله  
إن كان مثلياً أو قيمته  
إن كان متقوماً أو برد  
على البائع قيمة آبق  
فسخ العقد وهو آبق  
من عند المشتري  
والظاهر اعتبارها  
بيوم الهرب (ولو  
ادعى) أحدهما  
(ببعا ولا آخرهما)  
أو ببسة كان قال  
أحدهما بعته  
بالف قال الآخر بل  
وهنتيه أو وهنتيه  
فلا تحالف

نكلاماً مع وقف الأمر وكانهما تركا الخصومة (قوله فيقول الخ) بيان لصيغة الحلف الجامعة لما ذكره  
قال في المتنازع مع المغي ويبدأ في الدين بالبائع بنحو الحصول الغرض مع تقديم المشتري وقيل وجوباً  
واختاره السبكي اهـ (قوله لأن كلا الخ) تعليل لقوله حلف كل منهما (قوله والأوجه عدم الاكتفاء  
الخ) أى عدم الاكتفاء بصيغة لم تجتمع الاثبات والنفي صريحاً ومقابل الأوجه الاكتفاء بذلك لأنه  
أسرع إلى فصل القضاء قاله الصيرى (قوله لأن النفي فيه صريح والاثبات مفهوم) أى والإيمان لا  
يكتفى فيها بالمفهوم واللوازم بل لابد فيها من الصريح لأن فيها نوع تعبد (قوله فإن رضى أحدهما)  
أى ثم بعد التحالف إن رضى أحدهما بدون ما ادعاه إن ادعى البائع مثلاً أن الثمن عشرة وادعى  
المشتري أنه عشرة فرضى البائع بالعشرة وعبارته المتنازع وإذا التحالف فافهم أن العقد لا ينفسخ بنفس  
التحالف بل إن تراخى على ما قاله أحدهما أقر العقد والآخر استمر تنازعهما فيه فبطلت أحدهما  
أو إلحاقاً اهـ بزيادة (قوله أو سمح للآخر بما ادعاه) أى الآخر إن سمح المشتري في الصورة  
المذكورة بالعشرين للبائع ولو اقتصر على هذا كما في المنهج وقال فإن سمح أحدهما للآخر بما  
ادعاه الخ لكان أولى لصدقه بالصورتين المذكورتين كما لا يخفى ونص عبارة المنهج ثم بعد تحالفهما  
أن أعرضاً أو تراخياً أو إقراراً سمح أحدهما بالآخر والافساح أو أحدهما أو إلحاقاً اهـ (قوله  
لزم العقد) جواب أن (قوله ولا رجوع) أى بعد أن رضى الآخر أو سمح الخ كما لو رضى بالغيب  
(قوله فإن أصراً) أى دأماً بعد التحالف على الاختلاف وقوله فلكل منهما أو إلحاقاً كم فسخته ولا بد من  
اللفظ في الفسخ ولا ينفسخ بنفسه ثم إن فسح إلحاقاً كم والصادق منهما ينفسخ ظاهراً وباطناً وغير  
الصادق ينفسخ ظاهراً فقط (قوله وإن لم يسأله) أى إلحاقاً كم وهو غاية لفمحه (قوله قطعاً للزناح)  
تعليل لكون كل منهما أو إلحاقاً كم الفسخ (قوله ولا تجب الفورية هنا) أى في الفسخ بعد التحالف  
بمخلافها في الغيب فتجب كما تقدم وعبارته المغي وحق الفسخ بعد التحالف ليس على الفور ولو لم ينفسخ  
في الحال كان لهما بعد ذلك على الأوجه في المطلب لبقاء الضرر المخرج للفسخ اهـ (قوله ثم بعد  
الفسخ) قال عرش لوتقاربان قال أبقينا العقد على ما كان عليه أو أقر رنا عداد العقد بعد فسخته  
ملك المشتري من غير صيغة بعت واشترت وإن وقع ذلك بعد مجلس الفسخ الأول اهـ (قوله برد  
المبيع بزيادته المتصلة) أى أو المنفصلة إن حدثت بعد الفسخ ومثل المبيع الثمن فيجب على البائع  
رده كذلك ومؤنة الرد على الراد للقاعدة أن من كان ضامناً لعين كانت مؤنة ردها عليه (قوله فإن تلف  
الخ) أقاده إن محل رد المبيع إن كان باقياً لم يتعاق به حق لازم (قوله كأن وقفه أو باعه) مثلاً إن  
للتلف الشرعى ولم يمتل للتلف الحسى ومثاله ما إذا مات (قوله رد) أى المشتري وفوله مثله أى المبيع  
التالف (قوله إن كان مثلياً) أى كالحبوب (قوله أو قيمته) أى أو رده قيمته أى وقت التلف حسباً أو شراً  
وهى للقبض وله وإنما اعتبرت وقته لا وقت القبض ولا وقت العقد لأن مورد الفسخ العين لو قبضت  
والقيمة خلف عنها فاعتبرت برعند فوات أصلها ولأن الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله وقوله  
إن كان متقوماً أى كالحشب والحيوان (قوله ويرد) أى المشتري (قوله قيمته آبق) أى عبد آبق  
بعد الفسخ أو قبله وهى للقبض وله وبين ما سلكه لتعذر حصوله فإن رجع العبد رده واستردها لأنها  
ليست للمبصولة فمورد الفسخ هو لا قيمته وقوله فسخ العقد وهو آبق أى والحال أنه آبق من عند  
المشتري فالو والحوال وأقادت الجملة الحالية أنه إذا فسخ العقد وهو ليس بآبق لا يلزمه شئ (قوله  
والظاهر اعتبارها) أى القيمة وقوله بيوم الهرب أى تنزله منزلة التلف فلا يعتبر بيوم القبض  
ولا بيوم العقد (قوله ولو ادعى أحدهما ببعا الخ) هذا محتمل زفوله ولو اختلف منه أحدان في صفة  
عقد كما علمت أذهنا اختلاف في أصل العقد لا في صفة (قوله كان قال الخ) تمثيل لصورة ادعاء  
أحدهما المتعاقدين ببعا والآخر خلافه (قوله فلا تحالف) أى فلا يحلف كل منهما واحدة بجميع

اذلم يتفقا على عقد واحد بل (حلف نفي) (قوله بل حلف كل منهما الخ) يعلم من هذا الفرق بين التحالف والحلف وهو ان الاول لا بد فيه من نفي واثنان بخلاف الثاني (قوله لدعوى الآخر) أي لما ادعى به الآخر وقوله لان الاصل عدمه عليه ليكون كل يحلف يميناً نافية أي وانما حلف كل نفيًا لا اثنان لان الاصل عدم ما ادعاه الآخر فضرر عدمه يعود على دعوى وذكره مع انها مؤثثة لاكتسابها التذكير من المضاف اليه أو باعتبار المذكور (قوله ثم رد الخ) أي ثم بعد الحلف برمدعي البيع وهو البائع على المشتري الألف وقوله لانه أي مدعي البيع وهو عليه لكونه رد الألف (قوله ويسترد) أي البائع وقوله المتصلة والمتفصلة استشكل رد المتفصلة في صورة الهبة مع اتفاقهما على حدوثها في ملك الرايد دعواه الهبة وقرار البائع له بالبيع فهو كمن وافق على الاقرار له بشئ وخالف في الجهة قال في التحفة وأجاب عنه الزركشي بأن دعوى الهبة واثنائها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالاذن ولم يوجد وفيه نظر لتأتي ذلك فيما لو ادعى الهبة والقبض فالوجه الجواب بأنه ثبت يمين كل ان لا عقد فعمل باصل بقاء الزوائد ملك مالك العين اه (قوله واذا اختلف العاقدان) أي في صحة العقود وفساده فادعى أحدهما الهبة والآخر الفساد وهذا محترز قوله وقد صرح العقدا بتفاههما (قوله فان ادعى أحدهما) أي أحد المتعاقدين بائعاً أو مسترياً (قوله على مفسد) أي للعقد (قوله من اخلال ركن) أي فقد ركن وهو بيان للمفسد وذلك كعدم وجود القبول من المشتري أو الإيجاب من البائع (قوله أو شرط) أي أو اخلال شرط من شروط صحة العقد (قوله كان ادعى الخ) تمثيل للاخلال بشرط (قوله رؤيته) أي المبيع (قوله وأنكرها) أي الرؤية ويعلم من كلامه ان الاختلاف في أصل الرؤية وان القول قول مثبتهما من بائع أو مستر قال سم قال مر بخلاف ما لو اختلفا في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لانه أعلم بها أي كان ادعى انه رآه من وراء زجاج وقال الآخر بل رأيتة بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعي الرؤية من وراء زجاج كما أفتى به فليراجع فقيه نظر اه (قوله حلف مدعي الخ) جواب اذا التي قدرها الشارح (قوله غالباً) أي في الغالب وسيدكر محترزه (قوله تقديم الظاهر الخ) عبارة التحفة لان الظاهر في العقود الهبة وأصل عدم العقد الصحيح يعارضه أصل عدم الفساد في الجملة اه (قوله وهو) أي الظاهر من حال المكلف وقوله على أصل عدمها متعلق بتقديمه وإضافة أصل لما بعده للبيان وضرب عدمها يعود على الهبة وقوله لتسوف الشارع عليه التقديم وقوله الى امضاء العقود أي انفاذها وإجرائها واستقرارها (قوله وقد يصدق مدعي الفساد الخ) محترز قوله غالباً (قوله كان قال البائع لم كن بالبائع الخ) أي أو كنت مخوناً أو مجبوراً على وعرف له ذلك في الجميع يصدق البائع وقوله واحتمل ما قاله البائع أي أمكن ما قاله البائع فان لم يحتمل ما قاله كان البائع من منذ خمسة أشهر وبلوغه من منذ سنة فلا يصدق بل يصدق المشتري (قوله وان اختلفا) أي المتخاصمان ولو قال وكان اختلفا عطفاً على كأن قال البائع الخ لكان أولى وقوله هل وقع الصلح على الإنكار أي من المدعي عليه فيكون عقد الصلح باطلاً لان شرط صحة الصلح أن يكون مع الاقرار وقوله أو الاعتراف أي أو وقع الصلح على الاعتراف أي أو كان من المدعي عليه فيكون صحيحاً (قوله فيصدق مدعي الإنكار) أي ويكون الصلح باطلاً (قوله لانه الغالب) أي لان وقوع الصلح على الإنكار هو الغالب قال في التحفة أي مع قوة الخلاف فيه وزيادة شذوذه ووقوعه به يندفع ايراد صور الغالب فيها وقوع المفسد المدعي ومع ذلك صدقوا مدعي الهبة فيها اه (قوله ومن وهب الخ) عبارة التحفة يؤخذ من ذلك ان من وهب الخ اه وقوله من ذلك أي من أنه اذا ادعى نحو صبا أمكن أو جنون أو جرح وعرف له ذلك فيصدق (قوله الا ان علم له غيبة قبل الهبة الخ) قال في التحفة وجزم بعضهم بأنه لا بد في البيئة بغيبة العقل ان تبين ما غاب به أي

اذلم يتفقا على عقد واحد بل (حلف نفي) (قوله بل حلف كل منهما الخ) يعلم من هذا الفرق بين التحالف والحلف وهو ان الاول لا بد فيه من نفي واثنان بخلاف الثاني (قوله لدعوى الآخر) أي لما ادعى به الآخر وقوله لان الاصل عدمه عليه ليكون كل يحلف يميناً نافية أي وانما حلف كل نفيًا لا اثنان لان الاصل عدم ما ادعاه الآخر فضرر عدمه يعود على دعوى وذكره مع انها مؤثثة لاكتسابها التذكير من المضاف اليه أو باعتبار المذكور (قوله ثم رد الخ) أي ثم بعد الحلف برمدعي البيع وهو البائع على المشتري الألف وقوله لانه أي مدعي البيع وهو عليه لكونه رد الألف (قوله ويسترد) أي البائع وقوله المتصلة والمتفصلة استشكل رد المتفصلة في صورة الهبة مع اتفاقهما على حدوثها في ملك الرايد دعواه الهبة وقرار البائع له بالبيع فهو كمن وافق على الاقرار له بشئ وخالف في الجهة قال في التحفة وأجاب عنه الزركشي بأن دعوى الهبة واثنائها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالاذن ولم يوجد وفيه نظر لتأتي ذلك فيما لو ادعى الهبة والقبض فالوجه الجواب بأنه ثبت يمين كل ان لا عقد فعمل باصل بقاء الزوائد ملك مالك العين اه (قوله واذا اختلف العاقدان) أي في صحة العقود وفساده فادعى أحدهما الهبة والآخر الفساد وهذا محترز قوله وقد صرح العقدا بتفاههما (قوله فان ادعى أحدهما) أي أحد المتعاقدين بائعاً أو مسترياً (قوله على مفسد) أي للعقد (قوله من اخلال ركن) أي فقد ركن وهو بيان للمفسد وذلك كعدم وجود القبول من المشتري أو الإيجاب من البائع (قوله أو شرط) أي أو اخلال شرط من شروط صحة العقد (قوله كان ادعى الخ) تمثيل للاخلال بشرط (قوله رؤيته) أي المبيع (قوله وأنكرها) أي الرؤية ويعلم من كلامه ان الاختلاف في أصل الرؤية وان القول قول مثبتهما من بائع أو مستر قال سم قال مر بخلاف ما لو اختلفا في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لانه أعلم بها أي كان ادعى انه رآه من وراء زجاج وقال الآخر بل رأيتة بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعي الرؤية من وراء زجاج كما أفتى به فليراجع فقيه نظر اه (قوله حلف مدعي الخ) جواب اذا التي قدرها الشارح (قوله غالباً) أي في الغالب وسيدكر محترزه (قوله تقديم الظاهر الخ) عبارة التحفة لان الظاهر في العقود الهبة وأصل عدم العقد الصحيح يعارضه أصل عدم الفساد في الجملة اه (قوله وهو) أي الظاهر من حال المكلف وقوله على أصل عدمها متعلق بتقديمه وإضافة أصل لما بعده للبيان وضرب عدمها يعود على الهبة وقوله لتسوف الشارع عليه التقديم وقوله الى امضاء العقود أي انفاذها وإجرائها واستقرارها (قوله وقد يصدق مدعي الفساد الخ) محترز قوله غالباً (قوله كان قال البائع لم كن بالبائع الخ) أي أو كنت مخوناً أو مجبوراً على وعرف له ذلك في الجميع يصدق البائع وقوله واحتمل ما قاله البائع أي أمكن ما قاله البائع فان لم يحتمل ما قاله كان البائع من منذ خمسة أشهر وبلوغه من منذ سنة فلا يصدق بل يصدق المشتري (قوله وان اختلفا) أي المتخاصمان ولو قال وكان اختلفا عطفاً على كأن قال البائع الخ لكان أولى وقوله هل وقع الصلح على الإنكار أي من المدعي عليه فيكون عقد الصلح باطلاً لان شرط صحة الصلح أن يكون مع الاقرار وقوله أو الاعتراف أي أو وقع الصلح على الاعتراف أي أو كان من المدعي عليه فيكون صحيحاً (قوله فيصدق مدعي الإنكار) أي ويكون الصلح باطلاً (قوله لانه الغالب) أي لان وقوع الصلح على الإنكار هو الغالب قال في التحفة أي مع قوة الخلاف فيه وزيادة شذوذه ووقوعه به يندفع ايراد صور الغالب فيها وقوع المفسد المدعي ومع ذلك صدقوا مدعي الهبة فيها اه (قوله ومن وهب الخ) عبارة التحفة يؤخذ من ذلك ان من وهب الخ اه وقوله من ذلك أي من أنه اذا ادعى نحو صبا أمكن أو جنون أو جرح وعرف له ذلك فيصدق (قوله الا ان علم له غيبة قبل الهبة الخ) قال في التحفة وجزم بعضهم بأنه لا بد في البيئة بغيبة العقل ان تبين ما غاب به أي

غيبه عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل الهبة



ويصدق منكراً أصل

نحو البيع (فروع)

لورد المشتري مبيعاً

معيناً مبيعاً فانكر

البائع أنه المبيع

فصدق بيمينه لأن

الأصل مضي العقد

على السلامة ولو أتى

المشتري بما فيه فارة

وقال قبضته كذلك

فانكر المقض صدق

بيمينه ولو أفرغه في

طرف المشتري فظهرت

فيه فارة قاضي كل

أحدهما من عند الآخر

صدق البائع بيمينه

أن أمكن صدقه

لأنه مدع للجهة

ولأن الأصل في كل

حادث تقديره بأقرب

زمن والأصل براءة

البائع وإن دفع لدائته

دينه فرده بعيب فقال

الدافع لبس هو الذي

دفعته صدق الدائن

لأن الأصل بقاء الذمة

ويصدق غاصب رد

عينا وقال هي المغصوبة

وكذا وديع

(فصل في القرض

والرهن) (الأقراض)

وهو تملك شيء على أن

يرد مثله (سنة لأن)

فيه إعانة على كشف

كربة فهو من السنن

الأكيدة للأحاديث

الشهيرة تكبر مسلم

من نفس على أخيه

أثلاث تكون غيبته بها وأخذ به كسكر تعدى به اه (قوله وادعوا استمرادها) أي الغيبة وقوله  
 إليها أي إلى الجهة (قوله ويصدق منكراً أصل نحو البيع) في العبارة حذف يعلم من عبارة التحفة  
 ونه ما بعد كلام وما لو ادعت أن نكاحها بلا ولي ولا شهود فتصدق بيمينها لأن ذلك إنكار لأصل  
 العقد ومن ثم يصدق منكراً أصل نحو البيع اه (قوله فروع) أي ستة (قوله مبيعاً معيناً) خرج به  
 ما إذا كان المبيع في الذمة ولو مسلماً فيه بأن قبض المشتري ولو مسلماً المؤدى عما في الذمة ثم أتى  
 بعيب فقال البائع ولو مسلماً إليه ليس هذا المقبوض فيصدق في المشتري ولو مسلماً بيمينه أنه المقبوض  
 لأن الأصل بقاء شغل ذمة البائع ولو مسلماً إليه حتى يوجد قبض صحيح (قوله لأن الأصل مضي  
 العقد على السلامة) عبارة التحفة لأن الأصل السلامة وبقاء العقد اه (قوله ولو أتى المشتري بما  
 فيه فارة) في بعض نسخ المطبوعات فيه فارة (قوله وقال) أي المشتري قبضته أي المائع وقوله  
 كذلك أي فيه فارة (قوله فانكر المقض) أي وهو البائع وقال قبضته وليس فيه ذلك وقوله صدق  
 أي المقبض وذلك لأنه مدعى الجهة (قوله ولو أفرغه) أي المائع المبيع وقوله في ظرف المشتري خرج  
 به ما لو كان في ظرف البائع فالتقول قول المشتري اه ع ش (قوله فظهرت فيه) أي في الطرف  
 (قوله فادعى كل) أي من المتبايعين وقوله أنها أي الفارة (قوله صدق البائع) جواب لو (قوله أن أمكن  
 صدقه) أي البائع فإن لم يمكن صدقه صدق المشتري (قوله لأنه) أي البائع وهو علة لتصديق  
 البائع (قوله ولأن الأصل في كل حادث) أي وهو هنا وجود الفارة في المبيع وقوله تقديره بأقرب  
 زمن أي وكونها في ظرف المشتري أقرب زمن من كونها كانت في ظرف البائع قبل قبض المشتري  
 (قوله والأصل براءة البائع) أي ولأن الأصل براءة له وهو علة ثالثة (قوله وإن دفع) أي المدين (قوله  
 فرده) أي رد الدائن الدين (قوله فقال الدافع) أي وهو المدين (قوله ويصدق غاصب) أي بيمينه  
 وقوله رد أي للمغصوب منه وقوله عينا أي مغصوبة (قوله وقال) أي الغاصب هي العين المغصوبة  
 أي وانكر المغصوب منه ذلك وقال هذه ليست التي غصبته مني (قوله وكذا وديع) أي وكذا  
 يصدق وديع رد العين المودوعة عنده وقال أنها هي التي عندي وانكر ذلك المودع والمدة أعلم  
 \* (فصل في القرض والرهن) \* أي في بيانهما والقرض بفتح القاف وسكون الراء لغة القطع وشراً  
 يطلق بمعنى اسم المفعول وهو المقرض وبمعنى المصدر وهو الاقتراض الذي هو تملك الشيء على أن يرد  
 مثله وتسميه أهل الحجاز سلفاً والرهن لغة الثبوت وشراً جعل عين مال وثيقة يدين يستوفي منها  
 عند تعذر وفائه وإنما جمعهما في فصل لما بينهما من تمام التعاقب والارتباط لأن الرهن وثيقة للقرض  
 (قوله الاقتراض) عبر به إشارة إلى أن القرض في الترجمة بمعنى الاقتراض لا بمعنى المقرض الذي هو اسم  
 المفعول (قوله وهو) أي الاقتراض شراً (قوله تملك شيء على أن يرد مثله) وما جرت به العادة في  
 زماننا من دفع النقود في الاقتراض لصاحب القرض في يده أو يده مذكونه هل يكون هبة أو قرضاً أطلق  
 الثاني جمع وجرى على الأول بعضهم قال ولا أثر للعرف فيه لاضطراره بالعرف لخذله مثلاً وينوي  
 القرض ويصدق في نية ذلك هو ووارثه وعلى هذا يحمل إطلاق من قال بالثاني وجمع بعضهم  
 بينهما يحمل الأول على ما إذا لم يعتد الرجوع وبخلاف باختلاف الأشخاص والمقدار والبلاط  
 والثاني على ما إذا اعتيد وحيث علم اختلاف تعين ما ذكر اه بحجري (قوله سنة) خبر الاقتراض  
 وسيد كرفرياً أنه قد يجب وقد يحرم (قوله لأن فيه الخ) علة لاسنية (قوله على كشف كربة)  
 أي إزالة الشبهة فكشف الأثر والذكر به السنة اه بحجري (قوله فهو الخ) الأولى عدم التفريق  
 ويكون مسانفاً كما في النهاية (قوله من نفس) أي فرح وقوله على أخيه أي في الإسلام فالمراد أخوة  
 الإسلام (قوله نفس الله عنه كربة) يجوز أن تلك الذكر به عشر كرب من كرب الدنيا لأن أمور  
 الآخرة لا يقاس عليها فلا يقال كان الأولى أن يقال عشر كرب من كرب يوم القيامة لأن الحسنة

القيامتوا لله في هون  
العبد مادام العبد  
في عون أخيه وصح  
خبر من أقرض الله  
مرتين كان له مثل أجر  
أحدهما لو تصدق  
به والصدقة أفضل  
منه خلافا لبعضهم  
ومحل ندبه أن لم يكن  
المقترض مضطرا  
والاوجب ويحرم  
الاقتراض على غير  
مضطر لم يرج الوفاء  
من جهة ظاهرة فورا  
في الحال وعند الحلول  
في المؤجل كالاقراض  
عند العلم أو الثمن من  
آخذه أنه ينفق في  
معصية ويحصل  
(بإيجاب كاقترضك)  
هذا أو ملكك على  
أن ترد مثله أو خذه  
ورديله أو صرفه في  
حوادثك و رد بدله  
فإن حذف و رد بدله  
فكناية وخذه فقط  
لغو الآن سبقه  
أقرضني هذا فيكون  
فرضا أو أعطني

عشر أمثاله أو يقال نفس الله عنه كربة من كربة يوم القيامة زيادة على ثواب عمله فذلك التقيس  
كالضاعفة اه ع ش (قوله والله الخ) من تمة الحديث وقوله في عون العبد أي قائم بحفظه ورعايته  
ومعونه (قوله وصح خبر الخ) الأولى وخبر عطف على خبر الأولى (قوله من أقرض الله مرتين الخ)  
يعني أنه إذا أقرض درهمه أمثاله مرتين كان له أجر صدقة مرة واحدة (قوله والصدقة أفضل منه) أي  
القرض أي لعدم العوض فيها وللغير المسار (قوله خلافا لبعضهم) أي القائل بأن القرض أفضل  
مستد لا بما في سنن ابن ماجه عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد رأيت  
مكتوبا على باب الجنة قلبه أسرى في الصدقة بعشر أمثاله والقرض بنسبانية عشر فقلت يا جبريل  
ما بال القرض أفضل من الصدقة قال لأن السائل قد يسأل وعنده ما يكتفيه والمستقرض لا يستقرض  
الامن حاجة وبخبر البيهقي قرض الشيء خير من صدقته فإن قيل هذا الخبران يعارضان الخبر الذي  
في الشرح أعني من أقرض الخ فكيف يجوز الشارح بأن الصدقة أفضل أجيب بأن الخبر الذي في  
الشرح أصح منه فوجب تقديمه عند التعارض قال في النهاية ويمكن رد الخبر الثاني الدال على  
أفضليته عليها لأول أعني من أقرض الله مرتين كان له مثل أجر أحدهما لو تصدق به الدال على  
أفضليتها عليه أي الثاني على درجات صغيرة بحيث أن النسانية عشر فيه تقابل بخمسة في  
الصدقة كما في خبر صلاة الجماعة أو يحمل الزيادة في القرض أن يحث على أنه على الله عليه وسلم أعلمها  
بعد أو يقال القرض فضل الصدقة باعتبار الابتداء لا امتيازها عنها بصونه ما وجه من لم يعتد بالسؤال  
عن بدله لكل أحد بخلافها وهي فضله باعتبار الغاية لا امتيازها عنه به لا مقابل فيها ولا يدل  
بخلافه وعند تقابل الخصوصتين قد تترجح الأولى وقد تترجح الثانية باعتبار الانتراتب اه (قوله  
ومحل ندبه) أي الاقتراض فهو مرتبط بالمتن (قوله أن لم يكن المقترض مضطرا) أي مدته عدم كونه  
مضطرا أي محتاجا (قوله والا) أي بأن كان مضطرا وقوله وجب أي الاقتراض ولو من مال محجوره كما  
يجب عليه بيع مال محجوره للمضطر المعسر نسائه اه بخبري (قوله ويحرم الاقتراض) أي ما لم يعلم  
القرض بحاله والا فلا يحرم وقوله على غير مضطر الخ أي بخلاف المضطر فيحوزان بقرض وان لم يرج  
الوفاء بل يجب حفظا لوجهه وقوله لم يرج الوفاء الجملة صفة لغير المضاف لمضطر وقوله من جهة ظاهرة  
أي سبب ظاهرة أي قرب الحصول كغلة أرضه وعقاره فإن رجا الوفاء منها لم يحرم (قوله فورا الخ)  
من صوب بإسقاط الحافض متعلقا بالوفاء أي الوفاء بالقور في الدين الحال وعند حلوله في المؤجل (قوله  
كالاقراض عند الخ) أي كرامة الاقتراض الخ أي فيحرم الاقتراض لغير المضطر المذكور كما يحرم  
الاقتراض على المال لا عند عدل أو فتنه أن آخذه ينفق في معصية وذلك لأن فيه إغارة علمها وهي  
حرام وقد يكره الاقتراض بالحاصل أو الاقتراض تارة يندب وتارة تجب وتارة يكره فتعتر به  
أحكام أربعة قال ع ش ولم يذكر والاباحه وبمكن تصويرها بما إذا دفع إلى غنى بسؤال من  
الدافع مع عدم احتياج الغنى إليه فيكون مباحا لا مستحب بالانه لم يشغل على تنهيس كربة وقد يكون  
في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله بأحرازه في ذمة المقترض اه (قوله وبحصل بإيجاب الخ) اعلم أن أركان  
القرض ثلاثة مما دونه مقوس عليه وهو - - - - - أخذ في بيان الصيغة فقال ويحصل بإيجاب أي من  
المقرض وهو على قسمين - - - - - ر ش ر ه و يذ كره وكناية بخذه هذا الدرهم بدرهم فهو يحتمل البيع  
والقرض فإن نوى به البيع - - - - - مع ذنبه أن نوى به القرض فقرض ومنه خذ فقط على ما ستعرفه (قوله  
فإن حذف و رد بدله) أي حذف هذا المثل والظاهر أن حذفه من الصورة الأخيرة فقط ولا يصح  
كونه من العذر من أعني ورده خذه و رد بدله وقوله أو صرفه في حوائجك و رد بدله والا نافي قوله بعد  
وخذه فقط لغرضه فله كناية أي كناية قرض أن نوى به القرض ثبت والا فلا (قوله وخذه فقط)  
أي من غير أن يقول و رد بدله وقوله لغو الآن سبقه الخ عبارة التحفة تقتضي أنه لا يكون لغوا أصلا

فيكون هبة ولو اقتصر  
على ملكته ولم ينو  
البذل فهبة والا  
فكناية ولو اختلفا في  
نية البذل صدق  
الدافع لانه اعرف  
بقصدته وفي ذكر  
البذل صدق الاخذ  
في عدم الذكر لانه  
الاصل والصيغة  
ظاهرة فيها ادعاء ولو  
قال المضطر اطعمتك  
بعوض فانكر صدق  
المطعم جلا للناس  
على هذه المكرمة  
ولو قال وهبتك بعوض  
فقال مجانا صدق  
المتهم ولو قال اشتري  
بدرهمك خبزنا فاشترى  
له كان الدرهم قرضا  
لا هبة على المعتمد  
(وقبول) متصل به  
كافرضته وقبلت  
قرضه نعم القرض  
الحكمي كالانفاق  
على اللقيط المحتاج  
واطعام الجائع وكسوة  
العاري لا يقتصر الى  
اجاب وقبول ومنه  
امر غيره باعطاء ماله  
غرض فيه كاعطاء  
ساعر او ظالم او اطعام  
فقير او فداء اسير  
وعمر داري وقال جع  
لا يشترط في القرض  
الاجاب والقبول  
واختاره الاذعي

بل ان سبقه لفظ اقرضني فهو كناية قرض والا فهو محتمل لان يكون كناية قرض او كناية هبة او كناية  
بيع ونصها بعد كلام او اخذته ورددته او اصرفه في حوائجك ورددته فان حذني ورددته فكناية  
تخذه فقط أي ان سبقه اقرضني والا فهو كناية قرض او بيع او هبة اه ومثله في الجبرمي نقلا  
عن قل ونص عبارته بعد كلام واما اخذه فقط فكناية لانه يحتمل القرض والصدقة ونية البذل  
او المثل كذكره ويصدق في ارادتهما الخ اه (قوله ولو اقتصر على ملكته) أي ولم يقل على  
أن ترد مثله (قوله فهبة) أي فهو هبة (قوله والا فكناية) أي والا لم ينو البذل بان نواه فكناية أي  
كناية قرض وليس من الصريح (قوله ولو اختلفا) يعني لو اختلف المالك الدافع والاخذ  
في نية البذل في قوله ملكتك فقال الاخذ لم تنو البذل فهو هبة وقال الدافع نويت البذل فهو  
قرض فانه يصدق الدافع لانه اعرف بقصد نفسه (قوله وفي ذكر البذل الخ) معطوف على نية  
البذل أي واختلفا في ذكر البذل أي التلظ به بان قال الدافع قلت ملكتك على ان تردده وقال  
الاخذ قلت ملكتك فقط ولم تذكر على أن تردده فانه يصدق الاخذ في عدم الذكر لانه  
الاصل أي ويكون هبة (قوله والصيغة الخ) عليه تانية لتصديق الاخذ وقوله فيها ادعاء أي  
الاخذ وهو انه لم يذكر لفظ البذل (قوله ولو قال المضطر الخ) دفعه ما اراد على تصديق الاخذ  
في الصورة السابقة من انه لم يصدق المضطر أيضا في دعواه انه اطعمه باحالة لقرضه وصدق المطعم  
المالك وحاصل الدفع ان ذلك لاجل حل الناس على هذه المكرمة وعبرة التحفة وانما يصدق  
مطعم مضطرا به قرض جلا الخ وهي أولى (قوله جلا للناس على هذه المكرمة) أي التحفة الحميدة  
التي بها الحياه السوس ولا به اعرف بكنية بذله (قوله ولو قال) أي الدافع بعد ان وهب شيئا لا آخر  
(قوله فقال) أي المتهم وقوله مجانا أي بلا عوض وقوله صدق المتهم أي الموهوب له (قوله وقبول)  
معطوف على ايجاب أي ويحصل بقبول قياسا على البيع ومن ثم اشترط فيه شرط البيع السابقة  
في العاقلين والصيغة كما هو ظاهر حتى موافقة القبول للايجاب فلو قال اقرضتك الفاقه قبل  
بخمسمائة او بالعكس لم يصح اه تحفة وقوله متصل به أي بالايجاب بان لا يتخلل بينهما سكوت  
طويل ولا لفظ اجنبي نظير ما مر في البيع (قوله كاقرضته) يقرأ بالبناء المعجول وفي بعض النسخ  
كاقترضته وهو ظاهر (قوله نعم الخ) استدراك من اشتراط الاجاب والقبول وقوله القرض الحكمي  
من تدأخيره قوله لا يقتصر الى ايجاب وقبول والمراد به في حكم القرض في وجوب رد المثل (قوله كالانفاق  
على اللقيط المحتاج) أي ممن لا يجب عليه بان كان معسرا بخلاف ما اذا كان موسرا او كان المنفق عليه  
معسرا فلا يكون قرضا والمراد ايضا الانفاق باذن الحاكم فان لم يوجد أسه بالانفاق فان لم يوجد  
انفق بنية الرجوع والالم يرجع كذا في الجبرمي (قوله واطعام الجائع) في عيش مانعه محل  
عدم اشتراط الصيغة في المضطر وصوله الى حالة لا يقدر معها على صيغة والا فيشترط ولا يكون  
اطعام الجائع وكسوة العاري ونحوهما قرضا الا ان يكون المقرض غنيا والابان كان فقيرا والمقرض  
غنيا فهو صدقة لما تقر في باب السيران كفاية الفقراء واجبة على الاغنياء وينبغي تصديق الاخذ  
نحو الوادعي الغني وانكره الدافع لان الاصل عدم لزوم ذمته شيئا (قوله ومنه) أي العرض  
الحكمي وقوله باطء ماله غرض فيه أي باعطائه شيئا لا مرغرض في اعطائه وقوله كاعطاء الخ أي  
كالامر باعطاء ساعر لغرض دفع الهم وجوعه واعطاء ظالم لغرض دفع الهم عنه حيث لم يعطه وقوله او  
اطعام فقير الاحسن انه هو وما بعد ما يوفى على قوله باعطائه الخ أي ومنه امر غيره باطعام فقير  
او فداء اسير وقوله وعمر داري الاولى أن يقول ونعمير داري واعلم ان في الجميع يرجع المأمور على  
آمره ان سره الرجوع وذلك لان ما كان لازما كالدين أو منزلا كقول الله تعالى لا بأسير لغيره  
دفعه لا يحتاج فيه لشره الرجوع وما لم يكن كذلك يحتاج فيه الى شرط الرجوع قال ع

ويحتمل أنه لا يحتاج لشرط الرجوع فيما يدفعه الشاعر والظالم لأن الغرض من ذلك دفعه وهو الشاعر  
 له حيث لم يسطر ودفع شر الظالم عنه بالأعطاء وكلاهما منزل منزلة اللازم وكذا في عمر داري لأن العمارة  
 وإن لم تكن لازمة لكنها تنزل منزلة اللازم لجريان العرف بعدم إهمال الشخص للملكة حتى يخرج  
 اه (قوله وقال قياس جواز المعاطاة في البيع جوازها هنا) قال في النهاية وما اعترض به الغرض من  
 أنه سهولان شرط المعاطاة بذل العوض أو التزامه في الذمة وهو موقوف ودهنا غير صحيح بل هو السهولانهم  
 أجر واختلاف المعاطاة في الرهن وغيره مما ليس فيه ذلك فإذا ذكره شرط للمعاطاة في البيع دون  
 غيره اه (قوله وإنما يجوز القرض الخ) شروع في بيان شرط المقرض والمعقود عليه فبين أنه يشترط  
 في المقرض أن يكون من أهل تبرع فيما يقرضه فلا يصح إقراض الولي مال مجبوره بلا ضرورة لأنه  
 ليس أهلا للتبرع فيه ومرد المؤلف بأهلية التبرع في المقرض أهلية التبرع المطلق أي في سائر  
 التصرفات لأنه المراد عند الإطلاق وهي تستلزم رشده واختياره فيما يقرضه فلا يرد عليه السفه فانه  
 لا يصح إقراضه مع أنه أهل للتبرع ببعض النصرفات كحصة الوصية منه وتديره لأنه ليس أهلا للتبرع  
 المطلق وبين أيضا أنه يشترط أن يكون المعقود عليه ما يصح أن يسلم فيه أي في نوعه فما صح السلم فيه  
 صح إقراضه وما لا فلا وذلك لأن ما لا ينضبط أو يندرج وجوده بتقدير أو يتعسر رد مثله وترك المصنف  
 شرط المقرض وهو الرشيد والاختيار (قوله من حيوان وغيره) بيان لما يسلم فيه (قوله ولونقدا  
 مغشوشا) غاية فيما يسلم فيه أي كل ما يسلم فيه ولونقدا مغشوشا لأنه مثلي تجوز المعاملة به في الذمة  
 وإن جهل قدر غشه وهي الرد على الرواية القائلة بعدم صحة إقراضه (قوله نعم يجوز قرض الخبز  
 الخ) هذا مستثنى من مفهوم قوله وإنما يجوز القرض فيما يسلم فيه وهو أن ما لا يسلم فيه لا يجوز قرضه  
 فإذا كرم من الخبز وما بعد يجوز فيه القرض ولا يجوز فيه السلم قال في الروض وشرحه واستثنى  
 جواز قرض الخبز وزنا لاجتماع أهل الأمصار على فعله في الأعصار بل إنكارها ما قطع به المتولي  
 والمستظهرى وغيرهما واقتضى كلام النووي ترجمته قال في المهمات والراجح جوازه وقد اختاره في  
 الشرح الصغير قال الخوارزمي ويجوز إقراضه عددا ثم قال ويجرم إقراض الروبة لاختلاف جوضتها  
 وهي بضم الراء خبيرة من اللبن الحامض تلقى على الحليب ليسوب قال في الروضة وذكر في الثقة  
 وجهين في إقراض الخبز الحامض أحدهما الجواز لا طرأ العادة به فالسبكي والعبارة بالوزن كالخبز  
 اه (قوله لا الروبة) بضم الراء أي فلا يجوز إقراضها كما لا يجوز السلم فيها فهي حانت على القاعدة  
 (قوله وهي) أي الروبة وقوله ليسوب أي لبصير رائبا (قوله لاختلاف الخ) تعليل لعدم جواز  
 القرض فيها أي لا يجوز القرض فيها لاختلاف جوضتها فهي ليست مضمومة (قوله ولولا قال  
 أقرضني الخ) المناسب تقديمه على قوله وإنما يجوز القرض الخ لأنه من متعلقات الصيغة (قوله  
 فقال) أي المقرض (قوله فإن كانت له تحت يده) أي فإن كانت العشرة ملكا للمقرض وهي ودیعة  
 مثلا تحت يذللان المأخوذ منه حاز وصح القرض بهذه الصيغة ولا يحتاج إلى تجديدها وقوله ولا  
 فهو وكيل في قبضها أي وإن لم تكن ودیعة تحت يذللان بل كانت في ذمته صح قبضها بطريق  
 الوكالة عنه ولكن لا بد من تجديدها عقد القرض منه هكذا ينبغي حل كلام الشارح وبديل عليه  
 عبارة النهاية ونسها ولو قال أقبض ديني وذلك قرض أو مبيعاً صح فبضه للاذن لا قوله وهو الخ أو  
 أقبض ودیعتي من لاوة كون لك قرضاً صح وكانت قرضاً وكتب ع ش مانصه قوله وتكون لك  
 قرضاً صح والفرق بين هذه وما قبلها أن الدين لا يتعين الإقبض به بخلاف الودیعة اه (قوله ولا يمنع  
 على ولي الخ) أي لأنه ليس من أهل تبرع في مال موليه فهذا خرج بقوله من أهل تبرع وقوله بلا  
 ضرورة مخرج ما إذا كان هناك ضرورة كان يكون الزمن زمن نهب وكانت المصلحة في إقراضه فانه  
 يجوز حينئذ (قوله نعم يجوز الخ) استدراك من امتناع الإقراض على الولي فكانه قال إذا كان

وقال قياس جواز  
 المعاطاة في البيع  
 جوازها هنا وإنما  
 يجوز القرض من  
 أهل تبرع فيما يسلم  
 فيه من حيوان وغيره  
 ولونقدا مغشوشا  
 نعم يجوز قرض الخبز  
 والخبز والتجوير  
 الحامض لا الروبة  
 على الوجه وهي خبيرة  
 لبن حامض تلقى على  
 اللبن ليسوب  
 لاختلاف جوضتها  
 المقصودة ولوقال  
 أقرضني عشرة فقال  
 خذها من فلان فإن  
 كانت له تحت يده جاز  
 والا فهو وكيل في  
 قبضها فلا بد من  
 تجديدها ولا يمنع  
 على ولي قرض مال  
 موليه بلا ضرورة نعم  
 يجوز للقاضي إقراض  
 مال المحجور وعليه بلا



الولي القاضي فانه يجوز اقراضه مال المحجور عليه (قوله لكثرة اشغاله) أي بأحكام الناس فربما  
 غفل عن المال فضاغ فيقرضه ليجفله عند المقرض (قوله ان كان المقرض الخ) شرط في جواز  
 اقراض القاضي ويستترط أيضا عدم الشبهة في مال المقرض ان سلم منها مال المحجور عليه قال م  
 ويجب الاشهاد عليه وياخذوهنا ان رأي ذلك اه وهذه الشروط معتبرة في اقراض الولي أيضا  
 لضرورة ويرد عليه ان من الضرورة ما لو كان المقرض مضطرا وقد تنقل عن ابن حجر انه يجب على  
 الولي اقراض المضطر من مال المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة انضمام الواسف مال  
 المولى عليه على الهالك بنحو غرق وتعين خلاصه في اقراضه وبعدها شرط ما ذكر في هذه الصورة  
 اه يجبرني بتصرف (قوله وملك مقرض) أي المنة ودع عليه ففعل ملك محذوف هذا ان قرئ  
 الفعل بالبناء للفاعل فان قرئ بالبناء للمجهول فلا حذف لكن يقرأ مقرض بصيغة اسم المفعول  
 أي شئ مقرض وقوله بقبض أي فلا يجوز له التصرف فيه قبله وقوله وان لم يتصرف الخ غاية لكونه  
 يملك بالقبض أي يملك بالقبض وإن لم يتصرف فيه المقرض وهي للرد على الضعيف القائل بانه اذا  
 يملك بالتصرف فيه المزيل للملك والمعنى انه اذا تصرف فيه يتبين به انه ملكه من حين القبض (قوله  
 كالموهوب) الكاف للتنظير لكونه يملك بالقبض (قوله قال شيخنا والاوجه في النقطة الخ)  
 عبارة النفقة والذي يتجه في النقطة المعتاد في الافراح انه هبة ولا أثر لتصرفه فيه لاضطراره ما لم يقل  
 خذته مثلا وينوي القرض ويصدق في نية ذلك هو أو وارثه وعلى هذا يحمل اطلاق جمع انه قرض  
 أي حكما ثم رأيت بعضهم لما نقل قول هؤلاء يقولون الملقين انه هبة قال ويحمل الاول على ما اذا اعتيد  
 الرجوع به والثاني على ما لم يعتد قال لا اختلاف باحوال الناس والبلاد اه وحيث علم اختلافا  
 تعين ما ذكرته وياقي قيل النقطة تقييد هذا الخلاف بما يتعين الوقوف عليه اه وحاصله  
 ان محله اذا دفع لصاحب الفرح في يده فان دفع للخاتن فالرجوع وفي حاشية الجبرمي على شرح  
 المنهجي والدي تحرر من كلام الرمي وابن حجر وحواشيه ما انه لا رجوع في النقطة المعتاد في الافراح  
 أي لا يرجع به مال له اذا وضعه في يد صاحب الفرح أو يد ما ذونه الا بشرط ثلاثة أن يأتي بلفظ  
 نكته ونحوه وان ينوي الرجوع ويصدق هو أو وارثه فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه في  
 يد المزين ونحوه أو في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين اذن صاحب الفرح وشرط الرجوع  
 كحقيقة شيخنا ح اه (قوله ولو أنفق على أخيه الرشيد الخ) عبارة النفقة ووقع لبعضهم انه  
 انفق في أخ أنفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت ثم أراد الرجوع عليه بانه يرجع أخذنا  
 من القول بالرجوع في مسألة النقطة وفيه نظر بل لا وجه له أما أولا فلان ما خذال رجوع ثم  
 اطراد العادة به عندهم ولا عادة في مثلنا فاضلا عن اطرادها بذلك وأما ثانيا فلان الأئمة جزموا  
 في مسائل بما يغيب عدم الرجوع منها من أدى واجبا عن غيره كدينه بلاذنه صح ولا رجوع له  
 عليه بخلاف والنفقة على عموما واجبة عليه فكان أدائها عنه كاداعينه اه (قوله وجاز  
 لمقرض استدرا) أي لما أقرضه ويكون بصيغة كرجعت فيه أو فسخته ولله مقرض رده عليه قهرا  
 وقوله حيث بقي ملك المقرض أي حيث كان ما أقرضه باق بحاله في ملك المقرض أي لم يتعلق به  
 حق لازم وانما جاز له الرجوع فيه حيث كان كذلك لان له تغريم بدله عند الفوات فالمطالبة بعينه  
 أولى (قوله وان زال عن ملكه) أي المقرض تم عا داليه وذلك لان الزائل العائد هنا كالذي لم يزل  
 (قوله بخلاف ما لو علق به) مفهوم قوله حيث بقي الخ والمناسب في العا داليه بخلاف ما لو لم يبق بحاله  
 (قوله كرهن وكتابة) أي من المقرض في المال المقرض كانه رهن، اقرضه أو كاتبه ومثل ذلك  
 ما لو علق برقبته أو رشح جنانية (قوله فلا يرجع) أي المقرض أي لا يرجع رده وقوله فيه أي في  
 المقرض وقوله حينئذ أي حين ادتهاق به حق لازم (قوله نعم لو أقرضه) أي الشئ المقرض وهو

ضرورة لكثرة اشغاله  
 ان كان المقرض  
 أمينا موصرا (وملك  
 مقرض) بقبض  
 باذن مقرض وان لم  
 يتصرف فيه  
 كالموهوب قال شيخنا  
 والاوجه في النقطة  
 المعتاد في الافراح أنه  
 هبة لا قرض وان  
 اعتيد رد مثله ولو  
 أنفق على أخيه  
 الرشيد وعياله سنين  
 وهو ساكت لا يرجع  
 به على الاوجه  
 (و) جاز (لمقرض  
 استدرا) حيث بقي  
 ملك المقرض وان  
 زال عن ملكه ثم  
 عاد على الاوجه  
 بخلاف ما لو علق به  
 حق لازم كرهن  
 وكتابة فلا يرجع  
 فيه حينئذ نعم لو أقرضه

ترجع قيمة ومحتجاً

على المقرض رد المثل

في المثل وهو النقد

والحبوب ولو نقد

أبطله السلطان لأنه

أقرب إلى حقه ورد

المسئل صورة في

التقوم وهو الحيوان

والثياب والجواهر

ولا يجب قبول الردي

عن الجيد ولا قبول

المثل في غير محل

الاقراض إن كان له

غرض صحيح كأن كان

لنقله مؤنة ولم يتحملها

المقرض أو كان

الموضع مخوفاً ولا يلزم

المقرض الدفع في غير

محل الاقراض إلا إذا لم

يكن له مؤنة أو له

مؤنة وتحملها

المقرض لكن له

مطالبة في غير محل

الاقراض بقيمة محل

الاقراض وقت المطالبة

فيما لنقله مؤنة ولم

يتحملها المقرض

لجواز الاعتياض عنه

(و) جاز للمقرض

(نفع) يصل إليه من

مقرض كرد الزائد

قدراً أو صفة والأجود

في الردي (بلا شرط)

في العقد بل يسن

ذلك لمقرض لقوله

صلى الله عليه وسلم

إن خياركم أحسنكم

قضاء ولا يكره المقرض

أخذه كقبول هديته

استدراك من الذي تعلق به حق لازم (قوله رجع) أي المقرض فيه أي المؤجر أي يأخذه  
مسلوب المنفعة من غير أجر له حتى يستوفي المستأجر مدة الإجارة أو يأخذ بدله فهو غير بين أخذه  
مسلوب المنفعة وبين أخذه البذل (قوله ويجب على المقرض رد المثل) أي حيث لا استبدال فإن  
استبدل عنه كان عوضه عن ربح خدمته أو بأودراهم فلا يمنع لجواز الاعتياض عن غير المثل (قوله  
وهو) أي المثل (قوله ولو نقد الخ) أي يجب رد المثل ولو كان نقداً أبطل السلطان المعاملة به  
(قوله لأنه أقرب إلى حقه) تعليل لوجوب رد المثل أي يجب ذلك لأن المثل أقرب إلى حق المقرض  
(قوله ورد المثل صورة) معطوف على رد أي ويجب رد المثل في الصورة وإن كان أبس مثله حقيقة  
وذلك لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم استسلف بكر أي وهو الثني من الأبل وردد باعياً أي وهو  
مادخل في السنة السابعة وقال إن خياركم أحسنكم قضاء (قوله وهو) أي المتقوم (قوله ولا يجب  
قبول الردي الخ) هذا مرتب على محذوف مذكور في المنهج وشرحه وهو يجب أداء الشيء  
المقرض صفة ومكاناً كسمل فيه فلا يجب قبول الردي عن الجيد أه بتصرف وكان الأولى النصريح  
به (قوله ولا قبول المثل الخ) أي ولا يجب قبول المثل في غير محل الاقراض (قوله إن كان له) أي  
للمقرض غرض صحيح أي في عدم قبوله (قوله كان كان الخ) تمثيل لما إذا كان هناك غرض صحيح  
وقوله لنقله أي الشيء المقرض من مكان التسليم إلى مكان الاقراض (قوله ولم يتحملها) أي المؤنة  
المقرض فإن تحملها أجب المقرض على القبول (قوله أو كان الموضع مخوفاً) أي أو كان له مؤنة  
وتحملها المقرض لكن كان الموضع الذي وقع التسليم فيه مخوفاً فلا يجب قبوله فيه (قوله ولا يلزم  
المقرض الدفع الخ) أي لمافيته من الكلفة (قوله إلا إذا لم يكن له) أي الشيء المقرض (قوله  
لكن له الخ) استدراك من عدم لزوم المقرض الدفع به إياه إن كان له بلزمه ذلك فليس للمقرض  
المطالبة بالقيمة أيضاً (قوله بالقيمة محل الاقراض) أي قيمة معتبرة بمحل الاقراض لأنه محل التملك  
وقوله وقت المطالبة أي ومعتبرة أيضاً وقت المطالبة لأنه وقت استحقاقها وإذا أخذ القيمة فهي  
للقيصولة لا للحيولة حتى لو اجتمع بمحل الاقراض لم يكن للمقرض ردها وطلب المثل ولا للمقرض  
استردادها رد المثل وقوله فيما لنقله مؤنة متعلق بمطالبة وقوله لجواز الاعتياض عنه أي عن  
الشيء المقرض وهو عدة لجواز المطالبة بذلك (قوله وجاز للمقرض نفع الخ) قال في فتح الجواهر والأوجه  
إن الاقراض ممن تعود الزيادة بقصد ما كرهه أه (قوله يصل) أي النفع وقوله له أي للمقرض  
وقوله من مقرض متعلق بوصول (قوله كرد الزائد الخ) تمثيل للنفع وقوله قدراً أي كاحد عشر  
عن عشرة وقوله أو صفة أي كحاج عن مكسرة وقوله والأجود في الردي هو مندرج في الصفة فهو  
من ذكر الخاص بعد العام (قوله بلا شرط في العقد) متعلق بجواز وسيد كرم حترزه (قوله بل  
يسن ذلك) أي رد الزائد لمقرض ومحل له ما لم يقترض نحو محوره أو جهة وقف والأمتنع رد الزائد  
(قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) داليل للسنة وقوله إن خياركم أحسنكم قضاء خياركم يحتمل أن  
يكون مفرداً بمعنى الخير وأن يكون جمعاً فإن قلت أحسن كيف يكون خبراً له وهو مفرد قلت أفعل  
التفضيل المضاف لمعرفة وزفيه الأفراد والمطابقة قال ابن مالك

وتلوال طبق والمعرفة \* أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه

(قوله ولا يكره للمقرض أخذه) أي الزائد (قوله كقبول هديته) أي كأنه لا يكره له قبول هدية  
المقرض قال في أنباه مع الأولى كما قاله الماوردي تنزه عنها قبل رد البذل أه (قوله ولو في  
الربوي) غاية لعدم الكراهة أي لا يكره أخذ الزائد ولو وقع القرض في الربوي كالتقدي (قوله والأوجه  
أن المقرض يملك الزائد الخ) أي ولو كان متميزاً كان اقترض دراهم فردها ومعها نحو من (قوله  
من غـ يرافظ) أي إيجاب وقبول (قوله لأنه وقع تبعاً) لأنه لا يكون الزائد يملك من غير لفظ أي وإنما

ولو في الربوي والأوجه أن المقرض يملك الزائد من غير لفظ لأنه وقع تبعاً

ملك كذلك لانه تابع للشيء المقرض (قوله وايضا فهو) أي الزائد وقوله يشبه الهدية أي وهي  
تملك من غير لفظ (قوله وان المقرض الخ) معطوف على ان المقرض أي أو الأوجه ان المقرض  
اذا دفع زائدا على عليه ثم ادعى أنه دفعه ظانا ان هذا الزائد من جملة الدين فانه يحلف ويرجع بالزائد  
الذي دفعه وعبرة ع ش ويصدق الا أخذ في كون ذلك هدية لان الظاهر معه اذ لو أراد الدافع  
انه انما أتى به ليأخذ به لاذكره ومعلوم مما صورناه به انه رد المقرض والزائدة معا ثم ادعى ان  
الزيادة ليست هدية فيصدق الا أخذ ما لو دفع الى المقرض سمنا أو نحوه مع كون الدين باقيا في ذمته  
وادعى انه من الدين لاهدية فانه يصدق الدافع في ذلك اه وهي تفيد انه لا يصدق الدافع الا في  
الصورة الثانية فقط (قوله حلف) جواب اذا وقوله يرجع فيه أي الزائد (قوله وأما القرض  
بشرط الخ) مختار وقوله بالشرط في العقد (قوله حرم نفع المقرض) أي وحده أو مع مقرض كفا في  
النهاية (قوله ففاسد) قال ع ش ومعلوم ان محل الفساد حيث وقع الشرط في صلب العقد أمالو  
توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلافاسد اه والمحكمة في الفساد ان موضوع القرض  
الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فنعى صحته (قوله حرم منفعة) أي شرط فيه حرم  
منفعة (قوله فهو ربا) أي ربا بالقرض وهو حرام (قوله وجبر ضعفه) أي ان هذا الخبر بضعف  
ولكن جبر ضعفه أي قوى ضعفه بحج معناه أي الخبر وهو ان شرط جبر النفع للمقرض مفسد للقرض  
وعبرة النهاية وروى ان هذا الخبر مرفوعا بسند ضعيف لكن صحيح الامام والغزالي رفعه وروى  
البهيقي معناه عن جمع من الصحابة اه (قوله ومنه القرض الخ) أي ومن ربا القرض القرض لمن  
يستأجر ملكه وقوله أي مثلا راجع للاستيجار يعني ان الاستيجار ليس قيدا بل مثلا ومنه القرض  
لمن يشتري ملكه باكثر من قيمته وقوله لاجل القرض علة للاستيجار باكثر من قيمته (قوله ان  
وقع ذلك) أي الاستيجار المذكور شرطا أي في صلب العقد (قوله اذ هو) أي القرض لمن يستأجر  
ملكه وقوله حينئذ أي حين اذ وقع ذلك شرطا في صلب العقد (قوله والاكره) أي وان لم يقع ذلك  
شرطا في صلب العقد كره أي ولا يكون ربا (قوله عندنا) أي معاصر الشافعية (قوله ويجوز  
الاقرار بشرط الرهن أو الكفيل) أي أو الأَشهاد وذلك لانها توثيقات لا منافع زائدة فللمقرض اذا  
لم يوف المقرض بها الفسخ \* (فائدة) \* الشرط الواقع في القرض ثلاثة أقسام ان جبر نفع المقرض  
يكون فاسدا وان جبر نفع المقرض يكون فاسدا غير مفسد له كان أفرضه عشرة صحبة ليردها مكسرة  
وان كان للوثوق كشرط رهن وكفيل فهو صحيح (قوله ولو قال أقرض الخ) هذه المسئلة من  
فروع الضمان الا انه ذكرها هنا لانها مناسبة من جهة اقسامها مشتملة على القرض (قوله كان  
ضامنا على الوجه) في شرح البهجة مانصه فرع لو قال أقرض هذا مائة وأنا ضامن لها فاقرضه  
المائة أو بعضها الزم الضمان قاله الماوردي قال الزركشي ولعله اراد به ما ارادوه بقوله ان  
متاعك في البحر وعلى ضمانه لكن ذلك يجوز للمعاذاه وما قاله الماوردي هنا من صحة الضمان مفرغ  
على القديم وقال في باب الضمان بعدم صحته وهو الجديد وصحة الناطم كالشحن اه (قوله  
كالتق متاعك في البحر وعلى ضمانه) أي فيكون الا أنرضامنه اذا اتى وتواف لكن يشترط في  
الضمان ان يقول له ذلك عند الاشراف على الفرق أو الغرب منه ولم يخص نفع الامانة بالمقي كما صرح  
بذلك في متن المتأخر في باب الديات وعبارته مع التحفة هناك ولو قال أعبره ألق متاعك في البحر وعلى  
ضمانه أو على اني ضامن له فالقاء وتلف ضمانه المستدعي وان لم يخصه لالتجاء لانه ليس لغرض صحيح  
بعوض فله ربه ولو اقرضه على قوله ألق متاعك ولم يقل وعلى ضمانه أو على اني ضامن له لايتهمة على  
الذهب لعدم الالتزام وانما يضمن ملتصق بالخوف غرق فلو قال في الامن القه وعلى ضمانه لم يضمنه  
اذا غرض ولم يخص نفع الالقاء بالمقي بان اختص بالملتصق او به وبالمالك او بغيرهما وبالمالك

وايضا فهو يشبه  
الهدية وان المقرض  
اذا دفع أكثر ما  
عليه وادعى انه انما  
دفع ذلك ظنا انه  
الذي عليه حلف  
ورجع فيه وأما  
القرض بشرط نفع  
لمقرض ففاسد للخبر  
كل قرض جبر منفعة  
فهو ربا وجبر ضعفه  
محجج معناه عن جمع  
من الصحابة ومنه  
القرض لمن يستأجر  
ملكه أي مثلا باكثر  
من قيمته لاجل  
القرض ان وقع ذلك  
شرطا اذ هو حينئذ  
حرام اجاعا والاكره  
عندنا وحرام عند  
كثير من العلماء قاله  
السبكي ويجوز  
الاقرار بشرط الرهن  
أو الكفيل ولو قال  
أقرض هذا مائة وأنا  
لها ضامن فاقرضه  
المائة أو بعضها  
كان ضامنا على الوجه  
للمعاجة كالتق متاعك  
في البحر وعلى ضمانه  
وقال البغوي

وأجنبي أو بالمتنس وأجنبي أو عزم الثلاثة بخلاف ما لو اختص بالمالك وحده بأن أشرقت سقينة وها  
متاعه على الغرق فقال له من بالسط أو سقينة أخرى التي متاعك وعلى ضمانه فلا يضمنه لأنه وقع لخط  
نفسه فكيف يستحق به عوضا اه بحذف (قوله لو ادعى المالك الخ) يعني لو اختلف الدافع  
والأخذ في المال الذي أخذه وقد تلف فقال الدافع أنه قرض فعليك الضمان وقال الآخر لا أخذه  
ودبعة فليس على شيء فإنه يصدق إلا أخذ لأن الأصل عدم الضمان وقوله خلافا للأنوار أي في قوله  
أن المصدق المالك (قوله ويصح رهن) شروع في القسم الثاني من الترجمة واعلم أن الوثائق  
بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالأولى لخوف الجحد والأخرى لخوف الأفلاس وإن أركان  
الرهن أربعة عاقد ومرهون ورهن به وصيغة وقد استعمل تعريف الرهن المذكور عليها كلها فله  
وهو جعل يشير للعاقدة للصيغة وقوله عين يشير للمرهون وقوله يدين يشير للمرهون به (قوله وهو)  
أي الرهن شرعا ما لفته فهو الثبوت وقوله جعل عين مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل تقديره  
جعل المالك أو من قام مقامه عينا وخرج بها الدين فلا يصح رهنه ولو لم يكن هو عليه لأنه غير مقدور  
على تسليمه وخرج أيضا بالمنفعة فلا يصح رهنها لأن المنفعة تلف فلا يحصل بها استبناق وقوله يجوز  
بيعها أي يصح وخرج به ما لا يصح بيعها كوقف ومكاتب وأم ولد وقوله وثيقة يدين أي ولو منفعة  
وخرج بالدين العين فلا يصح الرهن على العين مضمونة كانت كالغصوبة والمستعارة أو غير مضمونة  
كالمقرض والمودع وذلك لأنه تعالى ذكر الرهن في المداينة فلا يثبت في غيرها ولا أنها لا تستوفي  
من ثمن المرهون وذلك بخلاف لغرض الرهن عند البيع وقوله يستوفي منها أي يستوفي ذلك الدين من  
العين أي من ثمنها وهذا المس من التعريف بل بيان لقائده ومن في قوله منها لا ابتداء لا للتبعض  
لأنه يقتضي اشتراط أن تكون قيمة العين المرهونة زائدة على الدين مع أنه لا يشترط وقوله عند تعذر  
وفائه متعلق يستوفي وهو ليس بغيره والضمير في وفائه عائده على جنس الدين الصادق ببعضه كذا  
في الجبرمي (قوله فلا يصح رهن وقف وأم ولد) أي لأنه لا يجوز بيعهما (قوله بالإيجاب وقبول)  
متعلق بيصح وهو بيان للصيغة التي هي أحد أركان الرهن السابقة ومثل الإيجاب الاستيجاب كإرهنني  
(قوله كرهنت) هذا هو الإيجاب وقوله وارتفعت هذا هو القبول (قوله ويشترط ما في البيع)  
وذلك لأنه عقد مالي مثل البيع (قوله من اتصال اللغظين) بيان لما مر والمراد باتصالهما عدم  
تخلل كلام أجنبي أو سكوت طويل بينهما والمراد باللفظين الإيجاب والقبول وهما جزأ الصيغة ومما  
مر أيضا في البيع عدم التعليق وعدم التأقيت (قوله وتوافقهما معني) أي ومن التوافق بين  
اللفظين في المعنى فلو اختلفا فيه كأن قال رهنك هذا بألف فقبل بخمس مائة أو قال رهنك هذا  
فقبل أحدهما لم يصح وفي غش ما يخالفه وعبارته قوله كتنظيره في البيع فيفسد أنه لو قال رهنك  
هذين فقبل أحدهما لم يصح العقد نظير ما في القرض وقد يفرق بأن هذا تبرع محض فلا يضر فيه  
عدم موافقة القبول للإيجاب كالهبة وقياسه أيضا أنه لو قال رهنك هذا بألف فقبل بخمس مائة  
الصفة اه بحذف (قوله ويأتي هنا) أي في الرهن وقوله خلاف المعاوضة أي الخلاف في جواز  
البيع بالمعاوضة فأجازها بعضهم هنا ومنعها آخرون قال في المعنى وصورة المعاوضة هنا كما ذكره  
المؤلف أن يقول أقرضني عشرة لا أعطيك ثوبي هذا رهنًا فيعطى العشرة ويقبضه الثوب اه (قوله  
من أهل تبرع) متعلق بحذف صفة لما قبله أي إيجاب وقبول صادرين من أهل تبرع أو متعلق  
بيصح أي يصح رهن من أهل تبرع وهذا بيان للركن الثاني وهو العاقد موصيا كان أو قابلا  
والمراد بأهلية التبرع أهلية التبرع المطلق وهي نستلزم الرشد والاختيار كما تقدم في القرض فيخرج  
الصبي والمجنون والمحجور عليه بالسفه والمسكر (قوله فلا يرهن ولي) مفرع على المفهوم وأنما لم  
يصح رهنه لأنه يحبس من غير عوض وهو لا يصح (قوله أو جادا) أي عند فقد الأب وقوله أو وصيا

لو ادعى المالك القرض  
والأخذ الودبعة  
صدق إلا أخذ لأن  
الأصل عدم الضمان  
خلافا للأنوار (ويصح  
رهن) وهو جعل  
عين يجوز بيعها وثيقة  
يدين يستوفي منها  
عند تعذر وفائه فلا  
يصح رهن وقف وأم  
ولد (بإيجاب وقبول)  
كرهنت وارتفعت  
ويشترط ما في البيع  
من اتصال اللغظين  
وتوافقهما معني  
وبأني هنا خلاف  
المعاوضة (من أهل  
تبرع) فلا يرهن ولي  
أبا كان أو جادا أو  
وصيا أو جادا



أى عن تأخر ماله من مال غيره أو ما كان أى عند فقد الثلاثة أه بجيرى (قوله مال صبي ومجنون) أى  
 أوسقيه ولو قال مال مجبوره لكان أولى (قوله كما لا يرتن لهما) أى لا يجوز رهن الولى مال موليه كما أنه  
 لا يجوز له ارتهانه وذلك لأنه في حالة الاختيار لا يصح أن يبيع مال موليه إلا بحال مقبوض ولا يقرض  
 إلا القاضى كما مر (قوله إلا الضرورة إلخ) استثناء من علم جواز الرهن والارتهان فهو مرتبط بما قبل  
 التنظير وبما بعده (قوله أو غبطة ظاهرة) احترز بذلك عما لو اشترى متاعا بمائة مؤجلة وهو يساوى  
 مائة حالة فإن الغبطة في هذه الصورة موجودة لكنها لا تظهر لكل أحد عز برى وعبرة لشورى أو  
 غبطة ظاهرة سيأتى في الشر كنه أن الغبطة مال له وقع أى قدر لا يتسامح أى لا يتساهل به فانظر ما مفاد  
 قوله ظاهرة ويحجب بأن معنى قوله ظاهرة أى محققة للولى أه بجيرى (قوله فيجوز له) أى للولى  
 وهو تفرع على الاستثناء (قوله كان برهن إلخ) مثل للرهن والارتهان للضرورة ولم يمتثل لهما  
 للغبطة فمثال الرهن لهما أن برهن ما يساوى مائة على ثمن ما اشترا بمائة نسيئة وهو يساوى مائتين  
 ومثال الارتهان لهما أن يرتن على ما يبيعه نسيئة بمائتين وهو يساوى مائة قال في فتح الجواد بشرط  
 صحة بعبه نسيئة مع ما ذكر من غبطة وارتان أمانة مشتر وغباء وفاء الرهن بالثمن وقصر الاجل  
 وكذا اشهاد عند جماعة وهو متعبد مدر كالأكل لكن الجمهور على أنه لا يطلان بتركه أه (قوله  
 ما يقتض) بالبناء للفاعل والعائد محذوف ويصح بالبناء للمجهول وعليه لا حذف وقوله الحاجة  
 المؤنة الاضافة للبيان والمراد الحاجة الشديدة ليلايم قوله إلا الضرورة وهذا يندفع ما يقال الحاجة  
 أهم من الضرورة فانها تنحل التفتكه ونياب الزينة مثلا أه بجيرى بالمعنى (قوله ليوفى) أى  
 ما يقتض فهو بالبناء للمجهول ويصح بالبناء للفاعل ومفعوله محذوف أى له في المقترض  
 ما اقتضه وقوله مما ينتظر أى يترقب وهو أيضا بالبناء للمجهول ويصح بالبناء للفاعل والعائد  
 محذوف وقوله من الغلة أو حلول الدين بيان لما (قوله وكان يرتن) معطوف على كائن برهن  
 وقوله على ما يقرضه أى من مال مجبوره وقوله أو يبيعه معطوف على يقرضه أى أو يرتن على ما يبيعه  
 من مال مجبوره ويشترط أيضا كون المشتري أميناً إلى آخر ما مر آنفاً (قوله للضرورة فذهب) متعلق  
 بيقرضه ويبيعه وقوله أو فحوه أى فحواذهب كالسرقة (قوله للزوم الارتهان حينئذ) أى حين اذ  
 أقرض أو باع مال الصبي للضرورة أو ذهب أو غيره ولا يظهر هذا الغلب لما قبله لأن ما قبله متمم  
 لجواز الارتهان للضرورة وفيه فعل المعنى يجوز الارتهان على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً للضرورة ولزوم  
 الارتهان حينئذ ولا يخفى ما فيه وعبرة المنهاج فلا رهن الولى مال الصبي والمجنون ولا يرتن لهما إلا  
 للضرورة أو غبطة ظاهرة قال في القصة في لزوم الارتهان بالثمن وهى ظاهرة ولو أخر الشارح قوله  
 فيجوز له الرهن والارتهان عن المثال الثانى ثم اضرب وقال بل يلزمه الارتهان حينئذ لكان أولى  
 ثم أنه سيأتى للشارح في فصل الحجر تقييد لزوم الارتهان بما إذا لم يكن المشتري موسراً ونص عبارته  
 هناك وله يبيع ماله نسيئة لمصلحة وعليه ارتهان بالثمن رهناً واقياً أن لم يكن المشتري موسراً انتهت  
 (قوله ولو كانت العين إلخ) غاية لمقدر وهى للتعميم والمعنى يبيع الرهن بعين ولو كانت جزءاً من أعيان  
 الرهن وغيره كأن كان يملك ربع دار مشاعاً أى ليس معيناً فرهنه فانه يبيع وقبضه يكون بقبض  
 الجميع كما في البيع فيكون بالاختصاص في غير المنقول وبالنقل في المنقول ويجوز رهنه على الشريك  
 وعلى غيره ولا يحتاج لأذن الشريك إلا في المنقول فإن لم يأذن ورضى المرهن كونه يبدل ساجزاً وناب عنه  
 في القبض والأفام الحاكم عدلاً بدون في يده لهما ولو اقتصما فخرج المرهون لشريكهما فله رهنه  
 لأنه حصل له بدله (قوله أو عارية) أى ولو كانت ضمنية كرهن عبدك على ديني ففعل فانه كما  
 لو قبضه ورهنه أه تحفة ونهاية قال ع ش يشير بهذا إلى أنه لا يشترط كون المرهون ملكاً لارهن  
 بل يصح ولو معاراً أه واعلم أن عقد العارية بعد الرهن في قول أنه عارية أى باقى على حكمها وفى

مال صبي ومجنون كما  
 لا يرتن لهما إلا  
 للضرورة أو غبطة ظاهرة  
 فيجوز له الرهن  
 والارتهان كأن يرتن  
 على ما يقتض  
 الحاجة المؤنة ليوفى  
 مما ينتظر من الغلة  
 أو حلول الدين وكأن  
 يرتن على ما يقرضه أو  
 يبيعه مؤجلاً للضرورة  
 فذهب أو فحوه للزوم  
 الارتهان حينئذ  
 (ولو) كانت العين  
 المرهونة جزءاً مشاعاً  
 أو عارية

وان لم يصرح بلفظها  
كان قاله مالها  
ارهنها بديتك  
لحصول التوثيق بها  
ويصح اعادة التقيد  
لذلك على الاوجه  
وان منعنا اعارته  
لغير ذلك فيصح رهن  
معار باذن مالك  
بشرط معرفته  
المرتحن وجنس الدين  
وقدره نعم في الجواهر  
لوقاله ارهن عبدي  
بما شئت صح أن  
رهنه بأكثر من  
قيمه انتهى ولوعين  
قدرا فرهن بدونه  
جاز ولا رجوع  
للمالك بعد قبض  
المرتحن العارية فلو  
تلف في يد الراهن  
ضمن لانه مستعير  
الا أن اتفاقا وفي يد  
المرتحن فلا ضمان  
عليهما اذ المرتحن  
أمين ولم يسقط الحق  
عن ذمة الراهن نعم  
ان رهن فاسدا ضمن  
بالتسليم على ما قاله  
غير واحد ويبيع  
المعار بمراجعة  
مالكه عند حلول

قول انه ضمان دين في رقة ذلك الشيء لان الانتفاع انما يحصل بأهلاك العين يبيعها في الدين فهو  
مناف لوضع العارية وهذا القول هو الاظهر كما في المتهاج (قوله وان لم يصرح بلفظها) أي العارية  
أي فلا يشترط أن يقول للمالك أعرفني هذه لارهنها أو يقول هو للراهن أعرفتك هذه لارهنها (قوله  
كان قال الخ) تمثيل لعدم التصريح بلفظ العارية وقوله مالها أي العارية  
(قوله لحصول التوثيق بها) أي بالعارية وهو على الجواز كون العين المرهونة عارية أي وانما حاز رهن  
العارية لحصول التوثيق الذي هو المقصود من الرهن بها (قوله ويصح اعادة التقيد لذلك) أي للراهن  
قال ع ش ثم بعد حلول الدين ان وفي المالك قطا مهر وان لم يوف بيعت الدواهم بحسن حق المرتحن  
ان لم تكن من جنسه فان كانت من جنسه جعلها له عوضا عن دينه بصيغة تدل على نقل المالك اه (قوله  
وان منعنا اعارته) أي التقيد وقوله لغير ذلك أي الرهن كاعارته للنفقة أو ليصرفه في مشتري عين  
(قوله فيصح رهن معار الخ) تغربح على أوعارية وقوله باذن مالك أي في الرهن فلو لم ياذن المالك  
فيه لا يصح رهنه (قوله بشرط معرفته) أي المالك وقوله المرتحن مفعول المصدر ومعرفة تكون  
بعينه أو وجهه ونسبه لا برصده فقط كما هو ظاهر وقوله وجنس الدين أي وبشرط معرفته جنس الدين  
كذهب وفضة وقوله وقدره أي كعشرة ومائة ولا بد من معرفته صفته أيضا كحلول وتأجيل وصحة  
وتكسبر وذلك لاختلاف الأغراض بذلك (قوله نعم في الجواهر) تقييد لاشتراط معرفته جنس  
الدين وقدره فلكانه قال محل اشتراط ما ذكره ما لم يقوض الامر إلى خيرة المدين والالم يشترط ذلك  
وقوله صح ان يرهنه بأكثر من قيمته قال في التحفة ويؤيده ما يأتي في العارية من صحة انتفع به  
بما شئت لئلا يكتن قال سم سياقي في العارية ان المعتد في انتفع به بما شئت انه يتقيد بالمعتاد في مثله  
فقياسه انه يتقيد هنا بما يعتاد رهن مثله عليه اه وخرق ع ش بان الانتفاع في المعار بغير المعتاد يعود  
منه ضرر على المالك بخلاف الرهن بأكثر من قيمته لا يعود ضرر عليه اذ غايته أن يباع في الدين  
وما زاد على ثمنه باق في ذمة المستعير اه (قوله ولوعين قدرا الخ) استثناء من محذوف كما يعلم من  
عبارة شرح المنهج تقديره واذ عين المالك للمستعير جنس الدين وقدره وصفته لم تجز مخالفة أي  
ويستثنى من ذلك ما لو عين له قدرا فرهن بدونه فانه يجوز وقوله فرهن بدونه أي من جنسه فلو استعاره  
ليرهنه على مائة دينار فرهنه على مائة درهم لم يجز اه سل بجري م (قوله ولا رجوع للمالك بعد قبض  
المرتحن) أي والا لم يكن لهذا الرهن معنى اذ لا وثوق به وأقهر جواز الرجوع قبل قبضه وهو كذلك  
لعدم لزومه قبله (قوله فلو تلف) أي المعار في يد الراهن قال سم هو شامل لما قبل الرهن  
ولما بعد انفكاكه وعبارة العراقي في شرح البهجة أم لو تلف في يد الراهن قبل الرهن أو بعده فانه  
يجب عليه ضمانه اه وقوله ضمن أي الراهن وقوله لانه مستعير أي والعارية مضمونة وقوله  
الا أن أي اذا كان المعار في يده (قوله أوفى بد المرتحن) أي أو تلف في يد المرتحن (قوله فلا ضمان  
عليهما) أي على الراهن والمرتحن ومحلله ما لم يقصر ا فان قصر اضنا وقوله اذ المرتحن أمين عليه لعدم  
تضمن المرتحن وقوله ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن عليه لعدم تضمن الراهن اه ع ش (قوله نعم ان  
رهن فاسدا) أي بان فقد شرط من الشروط السابقة وقوله ضمن بالتسليم أي ضمن الراهن بتسليم  
المعار للمرتحن قال في التحفة بعده أي لان المالك لم ياذن له فيه ولانه مستعير وهو ضامن مادام لم  
يقبضه عن جهة رهن صحيح ولم يوجد يلزم من ضمانه تضمن المرتحن لترتب يده على يد ضامنة  
و يرجع عليه ان لم يعلم الفساد وكونها مستعارة وأقضى بعضهم بعدم ضمانه في قبضه اذ ابطال  
الخصوص وهو التوثيق هنا لا يطل العموم وهو اذن المالك بوضعهها تحت يد المرتحن اه (قوله  
ويبيع المعار بمراجعة مالها) أي يبيعه الحاكم بمراجعة مالها لعله يغديه فان لم ياذن في بيعه يبيع  
قهره عليه \* (تأنيبه) \* ألفز العلامة الدميري هنا فقال لنا مروهون يبيع بعه جز ما بغير اذن المرتحن

وصورته استعار شيئا لرهنته بشر وطه ففعل ثم اشتراه المستعير من المبيع بغير إذن المرتهن لعدم  
تفويت الوثيقة وهو الأوجه خلافاً للبلقيني حيث ترددوا قد تطم ذلك بعضهم بقوله

عين لنا رهونة قد صححوا \* يبعها من غير إذن المرتهن

ذلك معار بآعه المعير من \* من استعار للرهنان فارتهن

(قوله ثم رجع الخ) أي ثم بعد بيعه في الدين برجع المال على الراهن المستعير بالثمن الذي يبيع به  
قال في المغني لا تنفع الراهن به سواء أبيع بقبضته أم بأكثر أم أقل بتدريغين الناس مثله هذا على  
قول الضمان وأما على قول العارية فيرجع بقبضته أن يبيع بها أو بأقل وكذا إذا كان عند الأكثرين  
اه (قوله لا يبيع) أي الرهن بمعنى العقد (قوله بشرط ما يضر الراهن أو المرتهن) أي بشرط شيء يضر  
الراهن أو المرتهن أي أو كليهما فإما نفعه خلو فنجوز الجمع ونخرج بذلك ما لا يضرهما أو أحدهما كان  
شرط فيه مقتضاه كتقدم مرتهن بالرهون عند تراحم الغرماء أو شرط ما فيه مصلحة له كاشهاد به أو  
شرط ما لا يضر فيه كان بأكل العبد المرهون كذا فإنه يبيع عقد الرهن في الجميع ويلغو الشرط في  
الاخير (قوله كأن لا يبيع) أي أصلاً وهو تمثيل لما يضر المرتهن وقوله عند المثل هو بكسر الميم قوله  
أو الأبا كثر) أي أو لا يبيع عند المثل الأبا كثر من ثمن المثل وهو أيضاً تمثيل لما يضر المرتهن (قوله  
وكشرط منفعته الخ) هذا امتثال لما يضر الراهن ولذلك أعاد الكاف وإنما كان مضرباً به لأن منافع  
الرهون كسكنى الدار وركوب الدابة مستققة للراهن فإذا شرطت للمرتهن أضر بالراهن (قوله كأن  
شرطاً) الموافق لقوله بعد في الصور الثلاث أن يزبدوا والعطف بأن يقول وكان شرطاً الخ وعادة  
المنهج ونشرحه كأن لا يبيع عند المثل وكشرط منفعته أي المرهون للمرتهن أو شرطاً أن تحت زوائده  
كثرة الشجرة وتحتاج الشاة مرهونة اه (قوله مرهونة) خبر أن أي شرطاً أن الزوائد التي تحدث تكون  
مرهونة أيضاً في الدين (قوله فيبطل الرهن في الصور الثلاث) هي قوله كأن لا يبيع وقوله كشرط منفعة  
وقوله كأن شرطاً الخ وإنما بطل فيها لالال الشرط في الأولى بالغرض من الرهن الذي هو البيع  
عند المثل ولتغير قضية العقد في الثانية وذلك لأن قضية العقد أن تكون منافع المرهون للراهن لأن  
التوثيق إنما هو بالعين ولجهالة الزوائد وعدمها في الثالثة وعمل البطلان في الثانية ما لم تقدر بالمنفعة  
بمدة كسنة وكان الرهن مشروطاً في بيع فان كان كذلك فلا بطلان بل هو جمع بين بيع وإجارة  
وصورة ذلك أن يقول بعتك هذا العبد بمائة على أن ترهنني به دارك هذه ويكون سكرنا إلى سنة  
فيقبل الآخر (قوله ولا يلزم الرهن) أي من جهة الراهن فقط لأنه من جهة المرتهن حائر مطلقاً  
وقوله لا يقبض أي لقوله تعالى فمرهن مقبوضة فلو لم يدون القبض لم يكن للتقييد فائدة ولأنه عقد  
تبرع يحتاج إلى القبول فلا يلزم إلا بالقبض كالهبة ولا ترد الوصية لأنها إنما تحتاج إلى القبول فيما  
إذا كان الموصى له معيناً اه شرح الروض وقوله بما راج أي ويكون القبض هنا مجتملاً بما راج  
قبض المبيع من النقل في المنقول والتخلية في غيره (قوله بأذن من رهن) متعلق بمذوق سفة  
لقبض أي قبض كائن بأذن من رهن أي أو قباض منه ولكل من الراهن والمرتهن أنانية غيره في  
القبض والاقباض ما لم يلزم اتحاد القابض والمقبض فلو أذن الراهن لغيره في الاقباض امتنعت أنانية  
في القبض وكذلك يمتنع على المرتهن أن ينسب الراهن في القبض كان يقول المرتهن للراهن أنبتك غني  
في القبض وقوله يصح تبرعه أي تبرعاً طلقاً وصحة التبرع لا تكون إلا من بالغ عاقل رشيد مختار كما  
تقدم نخرج به حينئذ الصبي والمجنون والمجور عليه والمكره فلا يصح أخذهم في القبض (قوله ويجوز  
الرجوع عن الرهن قبل قبضه نصرف يزيل الملك) أما بعد القبض فلا رجوع له لعدم نفوذ  
النصرف منه بعده وسيبين هذا بقوله بعد وائس للمالك بعد لزوم الرهن ببيع ووفاء (قوله  
كالهبة) تمثيل لما يزيل الملك وفيد في المنهاج والمنهج الهبة بكونها مقبوضة وقال في المغني تقييده

الدين ثم رجع المالك  
على الراهن بتمثله  
الذي يبيع (لا) يصح  
(بشرط ما يضر)  
الراهن أو المرتهن  
(كأن لا يبيع) أي  
للمرهون عند المثل  
أي وقت حلول الدين  
أو الأبا كثر من ثمن  
المثل (وكشرط  
منفعته) أي المرهون  
(لمرتهن) كأن شرطاً  
أن الزوائد الحادثة  
كثرة الشجرة (مرهونة)  
فيبطل الرهن في  
الصور الثلاثة  
(ولا يلزم) الرهن  
كالهبة (لا يقبض)  
بما راج قبض المبيع  
(بأذن) من رهن  
يصح تبرعه ويحصل  
الرجوع عن الرهن  
قبل قبضه نصرف  
يزيل الملك كالهبة



تبع للرافعي الهبة والرهن بالتقبض يقتضي ان ذلك يدون قبض لا يكون رجوعا والذي نقله السبكي وغيره عن النص انه رجوع وهو المعتمد وقال الاذري والصواب على المذهب حذف لفظ القبض في الهبة والرهن جميعا لانها زيادة موهمة اه (قوله والرهن لا تنجر) ظاهره انه معطوف على الهبة فيفيد حيث ان الرهن مزيل للملك وايس كذلك رجوعا غيره ويحصل الرجوع بتصرف يزيل الملك كهبته والرجوع الرهن ويرهن اتعلق حق الغيبة اه فاعاد العامل اشارة الى استقلاله وعدم عطفه على هبة فكان الاولى للشارح ان يصنع كصنيعه (قوله لا يوطأ الخ) أي لا يحصل الرجوع بوطء وتزويج أي لعدم منافاتهما للرهن لان الوطء من قبيل الاستخدام والتزويج لا تعاق له بمورد الرهن بل رهن الزوج ابتداء جائز سواء كان الزوج عبدا أو أمة ومعنى كون هذه المذكورات لا يحصل بهار رجوع ان الرهن لا يفسخ به بل هو باق بحاله ومحل عدم الرجوع بالوطء اذا لم يحصل منه احبال والا حصل الرجوع به (قوله وموت عاقد) أي ولا يحصل الرجوع بموت عاقد من رهن أو مرتهن أو وكيلهما أو وكيل أحدهما (قوله وهرب مرهون) أي ولا يحصل الرجوع بهرب المرهون قال عرش وظاهره وان أيس من عوده وينبغي من هذه أن له مطالبة الرهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة بعد كالتلف اه (قوله واليد في المرهون المرتهن) المراد من اليد اليد الحسية أي كونه في حرزه وفي بيته مثلا لا الشرعية أي كونه في سلطنته وفي ولايته بحيث يمنع على الرهن التصرف فيه بما يزيل الملك أو ينقصه بغير اذن المرتهن والالم يكن للتقيد بقوله غالبة الفائدة لان اليد الشرعية على المرتهن للمرتهن دائما حتى في الصور الخارجة به كذا في الجعري (قوله بعد لزوم الرهن) أي وهو يحصل بالتقبض كما مر (قوله غالبا) أي ومن غير الغالب فلا تكون اليد للمرتهن كالورهن مسلما أو محصفا عند كافر أو سلاحا عند حر في فانه يوضع عند من يصح تملكه لها وكما لو رهن جارية تشتهي عند اجني فتوضع عند امرأة ثقة وكما لو شرط وضعه عند ثالث (قوله وهي) أي يد المرتهن وقوله أمانة أي لا يلزمه ضمانه فلو شرط كونه مضمونا على المرتهن لم يصح الرهن واستثنى البلقيني من هذه القاعدة تبع للمعامل ثمان مسائل يكون فيها الضمان على المرتهن الاولى مغضوب تحول رهنا عند غاصبه الثانية مرهون تحول غصبا عند مرتنه الثالثة مرهون تحول عارية عند مرتنه الرابعة عارية تحولت رهنا عند مستعيرها الخامسة مقبوض سوما تحول رهنا عند سائمه السادسة مقبوض يبيع فاستحول رهنا عند قابضه السابعة ان يقبله في بيع شيء ثم يرهنه منه قبل قبضه الثامنة ان يحالها على شيء ثم يرهنه نه قبل القبض وانما ضمن في هذه المسائل لوجود مقتضيه والرهن ليس بمائع اه نهاية بتصرف (قوله ولو بعد البراءة من الدين) غاية ليكون اليد على الرهن أمانة (قوله فلا يضمنه المرتهن) مفرغ على كونه أمانة (قوله الا بالتعدي) أي لا يضمنه الا ان تعدي وتسبب في تلفه (قوله كان امتنع الخ) تمثيل للتعدي أي وكان ركب الدابة وحمل عليها أو استعمل الاثام فيضمنه حيث نزلت روجه عن الأمانة (قوله بعد سقوط الدين) أي وبعد المطالبة أما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على أمانته اه نهاية (قوله وصدق الخ) أي من غير ضمان والا فالغاصب والمستعير يصدق أيضا بيمينه في دعوى التلف لكن مع الضمان (قوله كالمتأجر) المكاف للتظير أي فانه يصدق أيضا فيما ذكر (قوله في دعوى تلف بيمينه) أي على التفصيل الا في في الوديعة وحاصله انه يخلف في تلفها مطلقا أي من غير ذك كرسبب أو بذ كرسبب خفي كسرقة أو ظاهر كحريق عرف دون عموه فان عرف عموه ولم يتم فلا يخلف وان جهل السبب الظاهر لم يطلب بيمينه بوجوده ثم يخلف أنها تلفت به (قوله لا في رد) أي لا يصدق المرتهن كالمتأجر في دعوى رد أي لما قالوه من أن كل أمين ادعى الرد على من أئتمنه صدق بيمينه الا المرتهن والمتأجر لان كلاهما يقبض لغرض نفسه والفرق بين الردوين التلف حيث يصدقان

وارهن لا تنجر لا يوطأ  
وتزويج وموت عاقد  
وهرب مرهون  
(واليد) في المرهون  
(المرتهن) بعد لزوم  
الرهن غالبا (وهي)  
على الرهن (أمانة)  
أي بدأمانة ولو بعد  
البراءة من الدين فلا  
يضمنه المرتهن الا  
بالتعدي كان امتنع  
من الرد بعد سقوط  
الدين (وصدق) أي  
المستأجر كالمتأجر  
(في دعوى تلف)  
بيمينه (لا) في (رد)

فيه ان التلف غالباً لا يتعلق باختيارهما فلا يتعلّق باختيارهما فلا يتعلّق بالبينة (قوله لانهما) أي المرتين والمستأجر وقوله قبض الغرض  
 أنفسهما أي وهو التوثيق بالنسبة للمرتين والانتفاع بالمؤجر بالنسبة للمستأجر وقوله فكانا كالمتغير  
 أي في عدم تصديقه في دعوى الرد لكون قبضه لغرض نفسه وهذا قياس أدنى لأن المستعير ليس  
 بأمين بل هو ضامن (قوله بخلاف الوديع والوكيل) أي وسائر الامانة فانهم يصدقون في دعوى  
 الرد أيضاً لانهم لم يقبضوا الغرض أنفسهم (قوله ولا يسقط بتلفه) أي المهرهون شيء من الدين بل  
 يجب عليه دفع جميعه لصاحبه الذي هو المرتين خلافاً للعنفية والمساكية حيث قالوا يسقط بتلفه  
 قدره من الدين بناء على أنه من ضمان المرتين (قوله ولو غفل عن نحو كتاب) أي كصوف وقوله فاكتنه  
 الارضة أي الدودة (قوله أو جعله) أي نحو الكتاب وهو معطوف على غفل (قوله هو) أي ذلك  
 المحل وقوله منظرها أي الارضة قال في الزاموس مظنة الشيء بكسر الظاء موضع نظن فيه وجوده اه  
 (قوله ضمنه) جواب لو وضميره يعود على نحو الكتاب الذي اكتنه الارضة وقوله لتقربطه أي  
 المرتين وهو عليه الضمان (قوله قاعدة) أي في بيان ان فاسد العقود كحججها (قوله وحكم فاسد  
 العقود اذا صدر من رشيد) قال الجعفي بان كان كل من العاقدين رشيداً أي غير مجبور عليه  
 فيحمل السفيه المهمل والمراد صدر من رشيد مع رشيد فلو صدر مع سفيه فلا يضمن السفيه مطلقاً اه  
 وقال سم اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بانه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لاخلاف ركنه  
 لا فاسد والكلام في الفاسد أقول هذا الاعتراض ليس بشيء لان الفاسد والبطل عندنا سواء الا  
 فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة والتقييد في غاية العهدة والاحتياج اليه فتمام اه (قوله  
 حكم صحيحها) أي حكم الصحيح من العقود وقوله في الضمان أي في مطلق الضمان وان كان المبيع  
 في البيع الصحيح يضمن بالثمن وفي البيع الفاسد يضمن بأقصى القيمة المقوم والمثل في المثل قال في  
 التحفة والمراد التشبيه في أصل الضمان لا الضامن فلا يرد كون الولي لو استأجر لموليه فاسد اتكون  
 الاجرة عليه وفي الصحيحه على موليه ولا في القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضموماً أي مقابلاً بالثمن  
 وفاسده بالبطل والقرض يمثل المتقوم الصوري وفاسده بالقمة ونحو القراض والمساواة والاحارة  
 بالسمي وفاسدها بآجرة المثل اه وقوله وعنده أي وفي عدم الضمان (قوله لان صحيح الخ) تعليل  
 لأن حكم الفاسد حكم الصحيح (قوله بعد القبض) أي قبض المعقود عليه (قوله كالبيع والقرض)  
 أي كعقد البيع والقرض (قوله ففاسده أولى) أي في انقضاء الضمان لان الصحيح قد اذن فيه الشارع  
 والمالك والفاسد لم ياذن فيه الشارع بل فيه التجبر وعليه اه بجبري (قوله أو عديمه) معطوف  
 على الضمان أي أو اقتضى عديمه وقوله كالمهرهون والمستأجر والموهوب الاولي أن يقول كالمهرهون  
 والاحارة والهبة لان الكلام في العقود لا في المعقود عليه وقوله ففاسده كذلك أي لا يقتضي الضمان  
 بل هو مساو له في عدم الضمان قال سم على من سيج ولم يقل أولى لان الفاسد ليس أولى بعدم الضمان  
 بل الضمان اه ووجه ذلك أن عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد أولى به بل حقه أن يكون  
 أولى بالضمان لاشتماله على وضع البدل على مال الغير بلا حق فكان أشده بالغصب اه ع ش  
 واستثنى من الاول أعني قوله في الضمان ما لو قال قارضتك على أن الربح كله لي فهو قراض فاسد  
 فحججه يقتضي ضمان عمل العام بل بالربح المشروط وفاسده المذكور لا يقتضي شيئاً وما لو قال  
 سأقبلك على أن الثمرة كلها لي فهو فاسد ولا يستحق العامل شيئاً مع أنه في الصحيح يسمى جراً من الربح  
 فهذا صحيحه يقتضي الضمان وفاسده لا يقتضيه واستثنى من الثاني أعني قوله رعدمه الشر كانه  
 لا يضمن كل من الشر يكتفي بعمل الآخري مع صحتها ويضمنه مع فسادها وما لو رهن أو آجر نحو غاصب  
 فتلف العين في يد المرتين أو المستأجر والمالك تضمنه وان كان الفرار على الرهن أو المؤجر مع ان

لانهما قبضا لغرض  
 أنفسهما ففكانا  
 كالمتغير بخلاف  
 الوديع والوكيل ولا  
 يسقط بتلفه شيء من  
 الدين ولو غفل عن  
 نحو كتاب فاكتنه  
 الارضة أو جعله في  
 محل هو منظرها ضمنه  
 لتقربطه (قاعدة)  
 وحكم فاسد العقود  
 اذا صدر من رشيد  
 حكم صحيحها في الضمان  
 وعنده لان صحيح  
 العقد اذا اقتضى  
 الضمان بعد القبض  
 كالبيع والقرض  
 ففاسده أولى أو  
 عديمه كالمهرهون  
 والمستأجر والموهوب  
 ففاسده كذلك

صحيح الرهن والاجارة لا ضمان فيه قال في النهاية والى هذه المسائل أشار الاصحاب بالاصل في قولهم  
الاصل ان فاسد كل عقد الخ وفي الحقيقة لا يصح استثناء شيء من هذه القاعدة لا طردا ولا عكسا لان  
المراد بالضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لاجرة ولا غيرهما قال الرهن صحيحه امانة وفاسده  
كذلك والاجارة مثله والبيع والعارية صحيحهما مضمون وفاسدهما مضمون فلا يرده شيء اه  
(قوله فرع لو رهن شيئا الخ) هذا من فروغ القاعدة المذكورة فالبيع والعارية من طرفها  
والرهن من عكسها وعجالة الرهن وشروطه فرع لو رهنه ارضا او اذن له في عرسها بعد شهر فهي  
قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعده عارية مضمونة بحكم العارية وكذا لو شرط كونها مبيعة بعد  
شهر فهي امانة قبل الشهر لسام ومبيعة مضمونة بعده بحكم البيع فان عرس في المارتهن في  
الصورتين قبل الشهر قطع بمجانا او بعده لم يقطع في الاولى ولا في هذه بمجانا لوقوعه باذن المالك وجهه  
المعلوم من قوله الان علم فساد البيع وغرس فيقطع بمجانا لتقصيره اه (قوله وجعله مبيعا من  
المرتهن) أي للمرتهن او عليه فنمعي اللام او على وقوله اوعار به بعده أي او جعله عارية به بعد شهر  
(قوله بان شرطاً) أي البيع والعارية والباء للتصوير وصورة ذلك ان يقول رهنك هذا بشرط  
انه بعد شهر يكون مبيعا لك اوعار به لك غيبته ففسد الرهن لتأقيته وفسد البيع أو العارية  
لتعليقه فهو قبل مضي الشهر امانة لانه مقبوض بحكم الرهن الفاسد وبعده مضمون بحكم الشراء  
الفاسد أو العارية الفاسدة وقوله لم يضمنه أي المرتهن اذا تلف وقوله قبل مضي الشهر أي لانه أمين  
حينئذ كما علمت (قوله وان علم فساد) غاية في عدم ضمان المرتهن أي لم يضمنه قبل مضي الشهر  
وان علم بفساد الرهن أي العتق بذلك وقوله على المعتد لم يذكروا في المتأخرات وشروطه النهاية والتخفة  
ولا في المنهج وشروطه فأنظره فانه يغيد ان خلاف المعتد يضمنه اذا علم الفساد (قوله وضمنه بعده)  
أي ضمن المرتهن المرهون بعد مضي الشهر وهذا محترز وقوله قبل مضي الشهر (قوله لانه) أي  
الرهن وهو علة للضمان اذا تلف بعده (قوله لتعليقه) أي البيع والعارية وهو علة لفسادهما  
(قوله فان قال رهنك الخ) غرضه بهذا بيان محترز وقوله بان شرطاً وعجالة النهاية ونخرج بقوله مالو  
شرط مالو قال رهنك الخ اه وقوله فساد البيع أي لتعليقه وقوله لا الرهن على الوجه أي لا يفسد  
الرهن أي لعدم تأقيته وفي النهاية والوجه فساداً أيضاً قال ع ش ووجه الفساد ان مثل هذا  
اذا وقع يكون مراد به الشرط اه (قوله لانه) أي الرهن وقوله لم يشترط فيه أي عقد الرهن شيئا  
قال سم لك ان تقول كيف يقال لم يشترط فيه شيء ومعنى العبارة كما ترى رهنك بشرط ان يكون  
مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لانا نقول ذلك  
بنسبي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السمي كما نظهر لا معنى له اه (قوله وله  
الخ) هذا ثمة الرهن وفائدته (قوله طلب بيعه) أي من الراهن (قوله او طلب قضاء دينه) أي من  
غير المرهون (قوله ولا يلزم) هو من الزم فالقاعل يعود على المرتهن وقوله الرهن مفعول أول  
والبيع مفعول ثان (قوله بل انما يطلب المرتهن) اظهر في مقام الاضمار وقوله أحد الامرين هما  
بيعه والتوفية من غيره قال في النهاية وفهم من طلب أحد الامرين ان للراهن ان يختار البيع  
والتوفية من ثمن المرهون وان قدر على التوفية من غيره ولا تظفر لهذا التأخير وان كان حق المرتهن  
واجبا فورا لان تعليقه الحق بعين الرهن رضامنه باستيفائه منه وطريقه البيع اه (قوله ان حل  
دين) أي ابتداء أو مراً لحلوله اذ قبل الحلول لا تنوجه المطالبة اه فتح الجواد (قوله وانما يبيع  
الراهن) أي أو وكيله (قوله باذن المرتهن) فان عجز عن استثنائه واستأذن الحاكم صح بيعه لكن  
لا يتصرف في ثمنه بتعلق حق الغير به وفائدة البيع اسراحتة من النعقة عليه مثلا اه بجري  
(قوله عند الحاجة) هو ساقط من عبارة فتح الجواد وهو الاولى وان كان ثابتا في متن المنهج اذ

\* (فرع) \* لو رهن  
شيئا وجعله مبيعا  
من المرتهن بعد  
شهر أو عارية له بعده  
بان شرطاً في عقد  
الرهن ثم قبضه  
المرتهن لم يضمنه  
قبل مضي الشهر  
وان علم فساد على  
المعتد وضمنه بعده  
لانه يصير بيعاً أو  
عارية فاسدين  
لتعليقهما بانتفاء  
الشهر فان قال  
رهنك فان لم أقض  
عند الأول فهو  
مبيع منك فسد  
البيع لا الرهن على  
الوجه لانه لم يشترط  
فيه شيئا (وله) أي  
للمرتهن (طلب بيعه)  
أي المرهون أو  
طلب قضاء دينه ان لم  
يسع ولا يلزم الراهن  
البيع بخصوصه  
بل انما يطلب المرتهن  
أحد الامرين (ان  
حل دين) وانما يبيع  
الراهن باذن المرتهن  
عند الحاجة

لأنه فيه حقا ويقدم المرتهن بثمنه على سائر القسما فان أي المرتهن الاذن قال له الحاكم ائذن في بيعه أو برئه من الدين (ويجبر الزاهن) أي يجبره الحاكم على أحد الأمرين إذا امتنع بالحبس وغيره (فان أصر) على الامتناع أو كان غائبا وأبى له ما يوفي منه غير الرهن (باعه) عليه (قاض) بعد ثبوت الدين وملك الزاهن والرهن وكونه يجعل ولايته وقضى الدين من ثمنه دفعا للضرر المرتهن ويجوز للمرتهن بيعه في دين حال باذن الزاهن وحضرته بخلافه في غيبته نعم ان قدر له الثمن صح مطلقا لا تنفاه التهمة ولو شرط أن يبيعه ثالث عند الحل جاز بيعه بمن مثل حال ولا يشترط مراجعة الزاهن في البيع لأن

للزاهن بيعه باذن المرتهن مطلقا كانت له حاجة أولا لتحلول الدين واشراف الرهن على الفساد (قوله لان الخ) علة لكونه انما يكون باذن المرتهن وقوله أي للمرتهن وقوله فيه أي في الموهون (قوله ويقدم المرتهن بثمنه الخ) وذلك لأن حقه متعلق به وبالذمة وحققهم متعلق بالذمة فقط اه شرح المنهج (قوله فان أي المرتهن الاذن قال له الحاكم الخ) أي دفعا للضرر الزاهن قال في التحفة فان أصر باعه الحاكم أو اذن للزاهن في بيعه ومنعه من التصرف في ثمنه الا اذا أذن أيضا من أخذ منه فيطلق للزاهن التصرف فيه اه (قوله ويجبر الزاهن) بقر الفعل بالبناء للمجهول وقوله أي يجبره الحاكم أي يلزمه (قوله على أحد الأمرين) هما بيع الموهون ليوفي منه وفاء الدين من غيره (قوله اذا امتنع) أي الزاهن مما طلبه منه المرتهن (قوله بالحبس) متعلق بجبره وقوله وغيره أي غير الحبس مما سواه الحاكم كالتعزير (قوله فان أصر) أي الزاهن أي دام على الامتناع ولم ينفع اجبار الحاكم وفي التحفة مانصه وقضيه الثمن وغيره ههنا القاضي لا يتولى البيع الا بعد الاصر او على الاباء وليس مرادا أخذ من قوتهم في التغلبس أنه بالامتناع من الوفاء بخير القاضي بين توليه للبيع واكرهه عليه اه (قوله أو كان غائبا) هذا معطوف على أصر وهو مرتب على اجبار الحاكم فهذا امرتب عليه أيضا واجبار الحاكم اياه يقتضي انه حاضر ليس بغائب والقرض انه غائب فالمناسب ان يجعله تنظيرا بان يقول كمالو كان غائبا وقوله وليس له أي للزاهن تمتعا كان أو غائبا وقوله ما يوفي منه أي شيء يوفي ذلك الدين منه غير الموهون فان كان له ما يوفي منه غيره لا يتعين بيعه وفي النهاية مانصه أفق السبكي بأن للحاكم بيع ما يبيع من الموهون وغيره عند غيبة المدين أو امتناعه لأن له ولا يتعلل الغائب بفعله ما يراه مصلحة فان كان للغائب نقد حاضر من جنس الدين وطالب المرتهن وفاء منه وأخذ الموهون فان لم يكن له نقد حاضر وكان يبيع الموهون أو وجب طلب المرتهن باعه دون غيره ولو لم يجد المرتهن عند غيبة الزاهن بيته أو لم يكن ثمما كم في البلد فله بيعه بنفسه كالغافر بغير جنس حقه اه بحذف (قوله باعه عليه) أي قهر عليه (قوله بعد ثبوت الدين) أي بينته وقوله وملك الزاهن أي وبعد ثبوت ان العين المرهونة ملك للزاهن وقد يقال اليد عليه للمرتهن فيمكن اقراره بأنه ملك للزاهن وقوله والزاهن أي وبعد ثبوت انه زاهن عند المرتهن لاحتمال كونها ودعة مثلا وقوله وكونه يجعل ولايته أي وبعد ثبوت كون الزاهن بحسب ولاية القاضي فالضمير يعود على الزاهن بمعنى الموهون (قوله وقضى الدين الخ) معطوف على باعه (قوله دفعا للضرر المرتهن) لتعيل لبيع القاضي الموهون (قوله ويجوز للمرتهن الخ) أي كما يجوز له طلب البيع من الزاهن وطلب قضاء الدين (قوله في دين حال) مثله المؤجل الا انه لا يشترط فيسه ان يكون البيع بحضرة الزاهن كما استعرفه (قوله باذن الزاهن) أي في بيعه وعمله اذا قال له به لي أو اطلق فان قال به لك لبيع التهمة اه مجرى نقل عن ابن حجر (قوله بخلافه في غيبته) أي بخلاف البيع في غيبة الزاهن فانه لا يصح وذلك لأنه يبيعه لغرض نفسه فيتم بترك الاحتياط (قوله نعم الخ) استدراك من قوله بخلافه في غيبته وقوله ان قدر له الثمن أي قدر الزاهن للمرتهن الثمن الذي يباع به الموهون كعشرة ومثله ماله كان الدين مؤجلا وأذن له في البيع حالا أو كان ثمن الموهون لا يفي بالدين والاستيفاء من غيره متعذرا أو متعسر بفلس أو غيره وقوله صح مطلقا أي سواء كان الزاهن حاضرا أو غائبا (قوله ولو شرط) أي الزاهن والمرتهن في عقد الزاهن (قوله ان يبيعه) أي الموهون (قوله عند الحل) بكسر الحاء أي حلول الدين (قوله جاز بيعه) أي الثالث للموهون والمناسب جاز الشرط ودفع البيع وعمله في التحفة بانه لا يحذر رفيقه وقوله بثمن مثله حال أي ومن نقد البلد فان أحصل بشئ من هذه الثلاثة لم يصح البيع لأن لا يضر النقص عن ثمن المثل بما يتعاقب به الناس لانهم يتسامحون به اه شرح المنهج (قوله ولا يشترط مراجعة الزاهن) أي مراجعة الثالث المأذون له في البيع الزاهن فالصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف الفاعل (قوله لان



الاصل بقاء اذنه) أي اذن الراهن الذي تضمنه الشرط (قوله بل المرتهن) أي بل يشترط مراجعة المرتهن وفي شرح المنهج أما المرتهن فقال العراقيون يشترط مراجعته قطعاً فربما أمهل أو أبرأ وقال الامام لا خلاف انه لا يرجع لان غرضه توفية الحق والاعتدال الاول لان اذنه في البيع قبل القبض لا يصح اه (قوله لانه) أي المرتهن وقوله قديمه ل أي الراهن الذي هو المدين وقوله أو يرى أي يسأل في الدين الذي له (قوله وعلى مالكه) أي المرهون وقوله من راهن أو معبر بيان للمالك وقوله له أي الراهن وهو متعلق بمعبر (قوله مؤنة للمرهون) المراد بها ما يسمى في العرف مؤنة وهي التي يكون بها قاي ومخرج حيث تذاجر القصد والحاجة وتوديع دابة وهو كالقصد في الآدمي والمعالجة بالادوية فلا تجب عليه لانها لا تسمى مؤنة عرفاً (قوله كنقعة رقيق الخ) أي تبديل للمؤنة وقوله وعاف دابة أي وأجرة سقي الثمار وجزا ثمار وتجفيفها وقوله ومكان حفظ أي وأجرة المكان الذي يحفظ فيه المرهون ومثل ذلك أجرة نفس الحفظ وعبارة النقعة ومنها أجرة حفظه وسقيه وجزاؤه وتجفيفه ورده ان أبق اه (قوله واعادة ما بهدم) أي وكعادة الدار المرهونة التي قد هدمت (قوله اجما) مرتبط بالمتن أي هي على المسالك اجما وقوله خلافاً لما شذبه الخ أي من أن المؤنة على المرتهن اه مغنى وقوله الحسن أي البصري كما في النهاية وفي النقعة الحسن البصري أو الحسن بن صالح فهو متردد في ذلك (قوله فان غاب أو أعسر) أي المسالك وقوله راجع المرتهن الحالكه وفي القليوبي ولونه ذرت المؤنة من الراهن لغيبته أو أعسار ماله الحالكه من ماله ان رأى له مالا والا فيقترض عليه أو يبيع جزءاً منه ولو ماله المرتهن رجع ان كان باذن الحالكه (قوله وله الاتفاق باذنه) أي للمرتهن أن ينفق على المرهون باذن الحالكه وقوله ليكون أي المرهون رهناً بالنقعة وقوله أيضاً أي كما انه رهن بالدين (قوله فان تعذر استئذانه) أي الحالكه انفقده مثلاً وقوله وأشهد أي المرتهن وقوله بالاتفاق أي على انفاقه للمرهون وقوله رجع أي كفي ذلك ورجع على المسالك بما أنفق (قوله ولا) أي وان لم يتعذر استئذانه بان سهل ولم يستأذن سواء أشهد أم لا أو تعذر ولم يشهد فالنقي راجع للمعطوف والمعطوف عليه وبسخر من ذلك ثلاث صور وقوله فلا أي فلا يرجع بما أنفق في الصور الثلاث المذكورة (قوله وليس له الخ) أي يحرم عليه ذلك ولا ينفذ منه شيء من التصرفات الاعتناق الموسر وإيلاده فيه فندان منه ويغرم قيمته وقت احباله واعتاقه وتكون رهناً مكاتبه بغير عقد انقيام مقامه وقوله بعد لزوم الرهن أي وهو يحصل بالقبض كما مر (قوله ورهن لا سخر) أي ليس له رهنه لا سخر غير المرتهن الاول وليس له ان رهنه الاول أيضاً بل سخر لانه مشغول والمشغول لا يشغل ويصح الرهن فوف الرهن بالدين الواحد ولذا قال ابن الوردي

والرهن فوق الرهن زذ بالدين \* لا الدين فوق الدين بالرهين

(قوله لثلاث احم المرتهن) تعليلاً لعدم صحة رهن المرهون لا آخر أي لا يصح ذلك لثلاث احم ذلك لا آخر المرتهن الاول في دسه فيغوت مقصود الرهن وبصح قراءة الفـ هل بصيغة المبني للمجهول وبصيغة المبني للفاعل فهو بفتح الحاء وكسر ها (قوله ووطه للمرهونة) أي وليس المالك ووطه للامة المرهونة قال في النهاية نعم لو خاف الزنا لم يطأها فله ووطها فبما يظهر لانه كالمضطر اه (قوله بلا اذنه) ظاهر صنيعة أنه متعلق بوطه فقط مع انه متعلق بجميع ما قبله من البيع والوقف والرهن ولو قدم الغاية أعنى قوله وان لم تجبل عليه لا يمكن رجوعه للجميع وهذا شرح المنهج ويجوز التصرف المذكور مع المرتهن ومع غيره باذنه اه وهي ظاهرة (قوله وان لم تجبل) غاية الحرمة وطمها أي لا يجوز ووطه الامة المرهونة وان لم تكن ممن تجبل كأن كانت صغيرة أو أيسة (قوله حسما للباب) عبارة الخفة وذلك لخوف الجبل فيمكن جبلها وحسما للباب في غيرها اه قال في المصباح حسم من باب ضرب فانحسم بمعنى قطعه فانقطع وحسمت العرق على حذف مضاف والاصل

الاصل بقاء اذنه بل المرتهن لانه قد يمهل أو يرى (وعلى مالكه) من راهن أو معبر له (مؤنة) للمرهون كنقعة رقيق وكسوته وطف دابة وأجرة رد آبق ومكان حفظ واعادة ما بهدم اجما خلافاً لما شذبه الحسن فان غاب أو أعسر راجع المرتهن الحالكه وله الاتفاق باذنه ليكون رهناً بالنقعة أيضاً فان تعذر استئذانه وأشهد بالاتفاق ليرجع رجع والا فلا (وليس له أي للمالك بعد لزوم الرهن بيع ووقف و (رهين لا سخر) لثلاث احم المرتهن (ووطه) للمرهونة بلا اذنه وان لم تجبل حسما للباب

فصل ان أمن  
الوطء (وتزويج)  
لامه مرهونة لنقصه  
القيمة (لا) ان كان  
التزويج (منه) أى  
المرتهن أو باذنه فلا  
يمتنع على الراهن  
وكنا لا يجوز الاجارة  
لغير المرتهن بلاذن  
ان جاوزت مدتها  
المسجل ويجوز له  
الانتفاع بالركوب  
والسكنى لا بالبناء  
والغرس نعم لو كان  
الدين مؤجلا لوقال  
أنا أقطع عند الاجل  
فله ذلك وأما وضة  
المرتهن الجارية  
المرهونة ولو باذن  
المالك فزنا حيث علم  
التعريم فعليه الحد  
ويلزمه المهر مالم  
تطأوه عالمة بالتعريم  
وما نسب الى عطاء  
من تجوز الوطء  
باذن المالك ضعيف  
جدا بل قيل انه  
مكذوب عليه وسئل  
القاضي الطيب  
الناشرى عن الحكم  
فيما اعتادته النساء  
من اרתهان الحلى مع  
الاذن في لبسها فاجاب  
لا ضمان على المرتهمة  
مع الابس لان ذلك  
في حكم اجارة فاسدة  
معللا ذلك بأن المقرضة  
لا تقرض مالها الا

حسنت دم العرق اذا قطعته ومنعته السيلان بالسكى بالنار ومنه قيل للسيف حسام لانه قاطع لما ياتي  
عليه وقوطم حسم الباب أى قطعاً للوقوف قطعاً كلياً اه أى انه انما منع من وطئها ولم يجبل  
قطعاً الباب الوطء أى الوقوف في الوطء قطعاً كلياً (قوله بمخلاف سائر التمتع) كالمعاقبة والمغاضاة  
والقبلة (قوله فمحل ان أمن الوطء) فان لم يامن به فلا محل (قوله وتزويج) أى وليس له تزويج  
أمنه المرهونة على غـ بـه فان زوج فالنسكاح باطل وخرج بقوله تزويج ما لو راجع أمته المطلقة على  
زوجها فانها صحيحة لتقسم حق الزوج (قوله لنقصه) أى التزويج القيمة وهو رعايته لعدم صحة  
التزويج المذكور (قوله لامنه) أى له فمن معنى اللام أى لان كان لتزويج مـ بـه أى للمرتهن نفسه  
(قوله ان جاوزت مدتها المحل) بكسر الحاء أى زمن الحلول بان كان الدين حالاً أو مؤجلاً محل قبل  
انقضائها أى مدة الاجارة قبطل من أصلها وان جاوزنا بيع المؤجر وانما لم تصح الاجارة حينئذ لانها  
تقص القيمة أى وتقلل الرغبات فان كان محل بعد انقضائها أو معه صحت ان لم تؤثر نقصان القيمة ولم  
يطل تغريم المأجور بعد الحلول وكان المستأجر عدلاً أو رضى به المرتهن لانتفاء المحذور حالة البيع  
أه تنج الجواز (قوله ويجوز له) أى للمالك رهنها كان أو معيراً وقوله الانتفاع أى الذى لا ينقصه أى  
مع عدم استرداده من المرتهن ان أمكن الانتفاع الذى يريده منه عنده كان يكون عبداً يخطب وأراد  
منه الخطابة أو مع استرداده منه ان لم يمكن ذلك عنده كأن يكون داراً يسكنها أو دابة تركبها أو عبداً  
يخدمه أكن برده الى المرتهن ليلا ويشهد عليه المرتهن بالاسترداد لا لتفادع شاهدين في كل استرداد  
وقوله بالركوب لوقال بفعل الركوب لكان أولى والمراد به أن يكون في البلد وان اتسعت حدوده مناع  
السرية وان قصر بلاذن الا لضرورة كتهب أو جنب (قوله لا بالبناء والغرس) أى لا يجوز له  
الانتفاع بهما ذلك لانهما ينقصان قيمة الارض لكونهما مشغولة بالبناء والغرس الخارجين عن  
الرهن لان حق المرتهن بهما بالارض خالية منهما فتباع للدين وحدها مع كونهما مشغولة بهما  
(قوله نعم لو كان الدين الح) استدرك من عدم جواز الانفاذ بالبناء والغرس (قوله وهال) أى المالك  
(قوله فله ذلك) أى الانفاذ بالبناء والغرس ومحله ما لم تنقص قيمة الارض بالقلع ولم تطأ مدته  
اه حل (قوله وأما وضة المرتهن الح) مقابل لمحدوف أى ما تقدم من التفصيل في الوطء بين ان يكون  
باذن المرتهن فيصح وبين أن لا يكون باذنه فلا يصح بالنسبة للراهن أم بالنسبة للمرتهن فلا بدح منه  
زاسافو فعله كان زنا (قوله فزنا) أى فهو زنا وقوله حيث علم التعريم أى وحيث لا شبهة فان جهل  
التعريم أى نحرى الزنا بوطء المرهونة ظننه ان الارتهان مبيع لا ووطء وعذر بان قرب اسـلامه ولم يكن  
مخالطاً للناجيت لا تخفى عليه ذلك أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء بذلك وكان الوطء شبهة بان ظنهما  
زوجته أو أمه فلا يحسد لانه ليس زانياً ويلزمه المهر فقط والولدح نسب وعليه قيمة الرذل لكها  
لتعوبته الرق عليه (قوله فعليه الحد) أى فعلى الواطئ الذى هو المرتهن الحد لانه زان وقوله ويلزمه  
المهر أى مهر ثوب ان كانت ثيباً ومهر بكر ان كانت بكراً وأدش بكارة ان لم ياذن له في الوطء والا لم يحب  
الارش اه شورى وقوله مالم تطأوه عالمة بالتعريم صادق بصورتين عديم مطاوعته أصله بان  
أكرهها ووطأ رعتها مع جهلها بالتعريم كعجوبة لا تعقل واحترز به عما اذا طأوه عالمة بالحر  
فانه لا مهر لها (قوله وما نسب الى عطاء من تجوز الوطء) أى ووطء المرتهن الاممة المرهونة وقوله  
بـ عيف جداً برما (قوله باقيا انه) أى ما نسب لعطاء (قوله عن الحكم الح) أى من الضمان  
وعساه وقوله من ارتهان الحلى بيان لما أى توثيقه لما يقرضه من أموالهن وقوله مع لاذن أى من  
الراهن وقوله في لبسها أى الحلى والماسب تذكير التسمية (قوله لان ذلك) أى الارتهان مع اللبس  
وقوله في حكم اجارة فاسدة أى وهو عدم الضمان (قوله مع الملاك) أى كونه ماذ كرفى حكم الاجارة  
الماسدة (قوله لا تقرض مالها الا لاجل الح) أى فهو في معاملة الرهن واللبس (قوله فجعل ذلك)



(ولو اختلفا) أي

الراهن والمرتهن

(في) أصل (رهن)

كان قال رهننتي

كذا فانكر الاخر

(أو) في (قدره)

أي المرهون كرهننتي

الارض مع شجرها

فقال بل وحدها أو

قدر المرهون به

كذا ألفين فقال بل

بألف (صدق راهن)

بيمينه وان كان

المرهون بيد المرتهن

لان الاصل عدم

ما يدعيه المرتهن ولو

ادعى مرتهن هو بيده

أنه قبضه بالأذن

وانكره الراهن وقال

بل غصته أو أعرته

أو أجزته صدق في

جده بيمينه (فرع)

من عليه ألفان

باحدهما رهن أو

كفيل فأدى ألفا

وقال أدبته عن ألف

الرهن صدق بيمينه

لان المؤدى أعرف

بقصده وكيفيته

ومن ثم لو أدى لدائنه

شيأ وقصد أنه عن

دينه وقع عنه وان

ظنه الدائن هدية

كذا فالو ثم ان لم ينو

الدافع شيأ حالة الدفع

جعلها عماشاً منها

لان التعيين اليه

أي قرض النسوة ما هنن وقوله عوضاً فاسداً أي لعدم الصيغة ولأن ما ذكر لا يصح أن يكون عوضاً  
وقوله في مقابلة اللبس أي لابس الخلى المرهون والانسب في مقابلة الارتهان واللبس (قوله ولو اختلفا  
الخ) شروع في الاختلاف في الرهن وما يتبعه وقد عقد المناجاة فصل المستقلاً (قوله في أصل  
رهن) أي رهن تبرع وهو الذي لم بشرط في بيع أو رهن مشروط في بيع (قوله كان قال) أي  
الدائن الذي هو المرتهن وقوله رهننتي كذا أي ثوباً أو حلياً أو عبداً أو غير ذلك وقوله فانكر الاخر  
أي أصل الرهن وقال لم أره نكث شيأ وهذا الذي وضعته عندك مثلاً ودبعة وتسميته حينئذ راهننا  
بحسب زعم المرتهن أو بحسب الصورة (قوله أوفى قدره) أي أوفى عينه كان قال رهننتي هذا  
العبد فقال بل الثوب أو صفته كقدر الاجل وقوله أي المرهون في كلامه استخدام لانه ذكر الرهن  
أو لابعى العدة وأما عليه الضمير بمعنى المرهون (قوله أوفى قدره) أي اختلفا في قدر  
المرهون به أي الدين الذي رهن هذا الشيء فيه أي أوفى عينه كدراهم ودنانير أو صفته كان يدي  
المرتهن أنه رهن على المائة الحالية فيستحق الا أن يبعه وادعى الراهن أنه على المؤجل وقوله كالفين  
أي كان قال المرتهن رهننتي الارض أو العبد بالفين فقال له الراهن بل بألف وفائدة ذلك انفكاك  
الرهن بأداء الألف على أن القول قول الراهن وعدم انفكاكه بأداء ما على أن القول قول المرتهن (قوله  
صدق راهن بيمينه) جواب لو وفي سم مانصه في شرح العباب قال الزركشي والكلام في الاختلاف  
بعد القبض لانه قبله لا أثر له في تحلف ولا دعوى ويجوز أن تسمع فيه الدعوى لاحتمال أن ينكث  
الراهن فتحلف المرتهن ويلزم الرهن باقباضه كما ذكره في الحوالة والقرض ونحوهما اه وأعتد  
م هذا الاحتمال اه (قوله وان كان المرهون بيد المرتهن) غاية لتصديق الراهن وهي الرد على  
القول الضعيف القائل اذا كانت العين بيد المرتهن فهو المصدق ترجيحاً لدعواه بيده كما في الدميري  
اه مجيزي (قوله لان الاصل عدم الخ) وان لم يبين الراهن جهة كونه في يده وهو تعليل لتصديق  
الراهن (قوله ولو ادعى مرتهن هو) أي ذلك المرهون وقوله بيده أي المرتهن ومثل ذلك ما اذا كان  
بيد الراهن رقال المرتهن رهننتي اياه وأخذته مني للانتفاع به مثلاً (قوله أنه الخ) المصدر المؤول  
مفعول ادعى وضميره يعود على المرهون ويصح عوده على المرتهن وقوله قبضه بالأذن أي اذن الراهن  
(قوله وانكره الراهن) أي انكر القبض بالأذن (قوله صدق) أي الراهن لان الاصل عدم لزوم  
الرهن وعدم اذنه في القبض عن الراهن قال ع ش وعليه فلو تلفت في هذه الحالة في يد المرتهن فهل  
يلزمه قيمتها وأجزتها أم لا قبضه نظراً لاقرب الثاني لان يمين الراهن اءما قصدهم ادفع دعوى المرتهن  
لزم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره اه (قوله وقال أدبته عن ألف الرهن) أي أو  
عن ألف الكفيل (قوله صدق) أي من قال ذلك (قوله لان المؤدى أعرف بقصده وكيفيته) أي  
الاداء قال ع س ومن ذلك ما لو افترض شياً ونذر ان للمقرض كذا ما دام المال في ذمته أو شئ منه ثم  
دفع له وبراقي جميع المال وقال قصدت به الاصل في صدق ولو كان المدفوع من غير جنس الدين  
اه (قوله ومن ثم الخ) أي ومن أجل التعليل المذكور وهو ان المؤدى أعلم بقصده وكيفيته أدائه  
يؤخذ انه لو أدى لدائنه شيئاً وقصد أنه عن دينه وقع عنه وذلك لانه مؤدوه هو اءلم بقصده والظاهر انه  
يقال هنا أيضاً اذا لم ينو شيئاً حال الاداء بعد نوى أنه عن الدين وقع عنه (قوله ثم ان لم ينو الخ) مرتبط  
بالمسألة الاولى أعني قوله من عليه ألفان أي ثم ان لم ينو الدافع الذي عليه ألفان وباحدهما رهن أو  
كفيل بالألف التي دفعها شيئاً أي لم يلاحظ حال الدفع انها عن ألف الرهن أو غيرها (قوله جعله)  
أي ما اءاه عماشاً منها ما أي من ألف الرهن أو الكفيل أو الألف الثانية التي ليس فيها رهن ولا  
كفيل فان جعله عنهما قسط عليهما بالدية فانه مات قبل التعيين فام دارته تمامه وقوله لان  
التعيين اليه أي أمره موجه اليه أي المؤدى (حاشة) نسأل الله حسنهما من مات وعليه دين مستغرق

أو غير الله تعالى أو لا دمي تعلق بتركه كتعلق الدين بالمرهون لأن ذلك أحوط للميت وأقرب لبراءة ذمته فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها غير اعتاقه وإياداه إن كان موسرا كالمرهون سواء أعلم الوارث الدين أم لا لأن ما تعلق بالحقوق لا يختلف بالعلم والجهل ولا يمنع التعلق أن لا يتعلق الدين بزوائد التركة الحادثة بعد الموت ولو تصرف الوارث ولا دين قط - شهر دين بنحو رد مبيع بعيب تلف ثمنه ولم يسقط الدين بإدائه أو إبراء أو فحوه فسخ التصرف لانه كان سائغاله في الظاهر (قوله تنقذ المغلس الخ) قد أفردها الفقهاء بكتاب مستقل والأصل فيه ما رواه الدارقطني وصححه الحاكم إسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم حج على معاذو باع ماله في دين كان عليه وقصحه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لكم إلا ذلك ثم بعثه إلى اليمن وقال لعل الله يحجزكم ويؤدي عنكم دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم وقوله المغلس من عليه الخ أي شرعا أو ما لغيره المعسر ويقال من صار ماله فلوسا والمغلس في الآخرة من تعطي حسناته لسيئاته كما في الحديث وقوله دين أي لازم فلا يحجز دين غير لازم كمال كتابة تمكن المدين من استقاطه وقوله لا دمي أي أو الله تعالى بشرط فور بته فلا يحجز دين لله تعالى غير فوري كسند مطلق وكذا لم يعص بسببها هذا ما جرى عليه شيخ الإسلام وابن حجر وفي المغني والتهنية عدم الحجز بدين الله تعالى لافرق فيها بين الفورية وغيرها وقوله حال فلا يحجز بمؤجل لانه لا يطالب به وقوله زائد على ماله فلا يحجز بالمساوي لماله أو الناقص عنه والمراد بماله العيني أو الديني الذي يتيسر الاداء منه حالاً بان يكون على ملي عمق أو عليه به يذبح - لاف نحو منقعة ومقصوب وغائب ودين ليس كذلك فلا تعتبر الزيادة عليها لأنها بمنزلة العدم قال في التحفة وأفهم قوله على ماله أنه إذا لم يكن له مال لا يحجز عليه وبحث الرافعي الحجز عليه ممنعه من التصرف فيما عساه أن يحدث مردود بان الأصح أن الحجز إنما هو على ماله دون نفسه وما يحدث أنما يدخل تبعا لاستقلاله اهـ (قوله يحجز عليه) جملة مستأنفة لبيان حكم المغلس يعني أن المغلس هو من عليه الخ رحكمه أنه يحجز عليه الخ ويصح كونها خبرا عن المغلس واسم الموصول بعده بدل منه والحاجز عليه الحاكم بلفظ يدل عليه نحو منقعة من التصرف في أمواله أو حجزت عليه فيها أو أبطلت تصرفاته فيها (قوله بطلبه) أي ولو بوكيله بان أثبت غرماءه الدين عليه فطلب وحده لأن له فيه غرضاً ظاهراً أو باطلاً مبدون ذلك فلا يؤثر اهـ حجز (قوله أو طلب غرمائه) أي ولو بنواهم كوليائهم لأن الحجز لحقهم ولا يحجز عليه بغير طلب منهم لانه لمصلحة لهم وهم أصحاب نظرهم لترك ولي المحجور السؤال فعليه الحاكم وجوبه باطر المصلحة المحجور عليه ومثله ما لو كان لمسجد أو جهة عامة كالفقراء أو المسلمين فيمن مات وورثه وله مال على مغلس والدين مما يحجز به (قوله وبالحجز) الباء سببية وقوله يتعلق حق الغرماء بماله أي عينا كان أو ديناً ولو مؤجراً فلا يصح إبراؤه منه أو منقعة فتؤجر أم ولده وما وقف عليه مرة بعد أخرى حتى توفي ما عليه من الدين ويستثنى من ذلك ما لو حجز عليه في زمن خيار البيع فإنه لا يتعلق حق الغرماء بالبيع - يعود عليه بل يجوز له الفسخ والاحازة على خلاف المصلحة وخرج بحق الغرماء حق الله تعالى غير الفوري على ما مر كزكاة وكفارة ونذر فلا يتعلق بمال المغلس (قوله فلا يصح نصره) أي المغلس فيه أي في ماله بما يضرهم أي الغرماء وفي الجبرمي ما نسه ضابط ما لا يصح منه من التصرفات هو كل تصرف مالي متعلق بالعين مفوت على الغرماء حتى الغرماء حتى في الحياة ابتداءً فخرج بالمال نحو الملاك وبالعين الذمة كالمسلم والمفوت ملكه من يدين عليه هبة أو وارث أو صدق لها بان كانت محجوراً عليها وجعل من يعنق عليها صدقاً لها أو وصية وبالأشياء الأقرار وبالحياة التدبير والوصية ونحوها مما رآه بالابتداء رده بعب ونحوه قال الأذري وله التصرف في نفقة تركته وكسوته بما يوجهه كان قبل وقوله كوقف وهبة أي وإياداه على المعتمد (قوله ولا يبيعه الخ) معطوف على اعتره أي ولا يبيع ببيع المغلس وله

\*(تنقذ) \* المغلس  
من عليه دين لا دمي  
حال زائد على ماله  
يحجز عليه بطلبه  
الحجز على نفسه أو  
طلب غرمائه وبالحجز  
يتعلق حق الغرماء  
بماله فلا يصح تصرفه  
فيه بما يضرهم  
كوقف وهبة ولا يبيعه  
ولو لغرمائه بدينهم  
بغير إذن القاضي

على غرمائه وذلك لان الحجر يثبت لاجل الغرماء الحاضرين وغيرهم ومن الجائز ان يكون له خريم آخر  
والغاية للرد على القائل بعهدة البيع حيث ان اتحد جنس الدين وباعهم بلفظ واحد وقوله بغير اذن  
القاضي فان كان باذنه صح (قوله ويصح اقراره الخ) أي فيقبل في حق الغرماء ما اقر به فيما أخذ المقر  
له العين المقر بها ويراجعهم في الدين وقوله بعين أي مطلقا أسند وجوبه لما قبل الحجر أو لا وقوله أو  
دين أسند وجوبه أي ثبوته في ذمته لما قبل الحجر فان أسند وجوبه لما بعد الحجر وقيد بمعاملة أولم  
يقدمها ولا بغيرها أولم يسند وجوبه لما قبل الحجر ولا لما بعده لم يقبل اقراره في حقهم فلا يرادهم المقر  
له وأما في حقه فيقبل خفا أقربه يثبت في ذمته (قوله ويباد قاض يبيع ماله) أي نذبا وقيل وجوبا  
وذلك لئلا يطول زمن الحجر ولا يسرع في المبادرة فلا يطمع فيه بشئ بخس ومراعاة بالقاضي قاضي بلد  
المفلس اذا اولاية على ماله ولو لم يغير بلده تبعه للمفلس ومثل ماله كما في قل النزول عن الوظائف  
بدراهم وقوله ولو مسكنه وخادمه أي ومركوبه وان احتاجها لمنصبه أو غيره كزمانه لان تحصيلها  
بالكرامات يمكن بل هو أسهل وقوله بمحضرة مع غرمائه أي والبيع المذكور يكون بمحضرة المفلس أي  
أوثابه وبمحضرة الغرماء أي أو نوابهم وذلك لان ما ذكر أطيب للقلوب وأنتفي للهممة ولان المفلس قد  
بين ما في ماله من العيب فلا يراد أن يذ كر صفة مطلوبة فتكثر فيه الرغبة وهم قد يزدون في الثمن  
(قوله وقسم ثمنه الخ) معطوف على بيع ماله أي ويبادر القاضي بعد البيع بقسم ثمنه بينهم فهم  
مقدمون على غيرهم كما تقدم نعم يقدم المفلس على الغرماء بموثقة وموثنة عياله وموثن تجهيزه  
وتجهيزهم ويترك له ولهم دست ثوب يليق بهم وهي يفتح الدال جملة من الثياب وهي المسماة في عرف  
العامة بالبدلة وهي قبص وسراويل ومنديل ومكعب أي مداس بكسر الميم وزاد في الشئاء محو حبة  
وفروة ولا يترك له فرش وبسط ولكن يتساع باللبدوا الحصر القليل القليلة ويترك للعالم كسبه ان لم  
يكتف عنها يكتب الوقف ويترك للجندى سلاحه وخيله المحتاج اليهما ان لم يكن متطوعا بالجهاد والا  
فوفاء الدين له أفضل (قوله كبيع مال الخ) الكاف للتنظير يعني ان القاضي يبادر ببيع مال المفلس  
وقسمه كما انه له ذلك في مال ممنوع من أداء حق وجب عليه أداؤه وعبارة النهاية ومائتة للمفلس من بيع  
ماله كما ذكر رعاية الحق الغريم يأتي نظيره في ممنوع عن أداء حق وجب عليه بأن أسر وطالبه به  
صاحبه وامتنع من أدائه فيأمره الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفي منه أو من  
غيره باع عليه ماله ان كان يحمل ولايته ولكن يفارق الممتنع المفلس في أنه لا يتعين على القاضي بيع  
ماله كالمفلس بل له بيعه كما تقر روا كراه الممتنع مع تعزيره بحبس أو غيره على بيع ما يفي بالدين من  
ماله لا على بيع جميعه مطلقا الخ اه (قوله ولقاضا كراه الخ) بيان لما يفارق فيه الممتنع المفلس  
وقوله بالحبس متعلق با كراه وقوله وغيره أي الحبس وقوله من أنواع التعزير بيان لغير الحبس  
(قوله وبحبس مدين مكلف الخ) واذا ادعى أنه معسر أو قسم ماله بين غرمائه أو ان ماله المعروف تلف  
وزعم أنه لا يملك غيره وأنكر الغرماء ذلك فان لزمه الدين في معاملة مال كسراه أو فرض فعليه البينة  
باعتباره في الأولى وبأنه لا يملك غيره في الثانية لان الأصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة وبالتلف في  
الثالثة وان لم يلزمه في معاملة مال كصداق وضمان واتلاف ولم يعهده مال صدق بيمينه في الاصح  
لانه خلق ولا مال له والاصل بقاء ذلك والبينة رحلان لارجل وامرأتان ولا رجل ويمين ويشترط في  
بينة الاعسار خبرة باطنه بطول جوار وكثرة مخالطة لان الاموال تخفى وأما بينة التلف فلا يشترط فيها  
ما ذكر ولتقل عند الشبهة هو معسر لا يملك الا ما يبق لموهبة فتعبد النفي ولا تحضه كقولها لا يملك  
شيأ لانه كذب (قوله لأصل الخ) أي لا يحبس أصل بدن فرعه لانه عقوبة ولا يعاقب الوالد بالولد  
ولا فرق بين دين النفقة وغيرها (قوله خلافا للحاوي كالغزالي) أي خلافا لما جرى عليه في الحاوي  
الصغير بما للغزالي من حبسه لئلا يمتنع من الاداء فيجزا الابن عن الاستيفاء منه ووربما يعجز عن

ويصح اقراره بعين  
أوديس أسند وجوبه  
لما قبل الحجر ويبادر  
قاض يبيع ماله ولو  
مسكنه وخادمه  
بمحضرة مع غرمائه  
وقسم ثمنه بين غرمائه  
كببيع مال ممنوع عن  
أداء حق وجب عليه  
أداؤه ولقاضا كراه  
ممتنع من الاداء  
بالحبس وغيره من  
أنواع التعزير وبحبس  
مدين مكلف عهده  
المال لأصل وان  
علامن جهة أب أو  
أم بدن فرعه خلافا  
لحاوي كالغزالي

الاستيفاء لانه متى ثبت للوالد مال أخذه القاضي قهرا وصرفه الى دينه (قوله واذا ثبت اعسار مدين)  
 أى بالبينه ان عهده مال أو باليمين ان لم يعهده مال كما تقدم وقوله لم يجز حبسه أى لقوله تعالى وإن  
 كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقوله ولا ملازمة أى داوم مطالبته (قوله بل يمهل) أى ولا يجبس  
 ولا يطالب بل يحرم مطالبته (قوله وللدائن ملازمة من لم يثبت اعساره) أى مطالبته بدلا عن الحبس  
 (قوله ما لم يختار المدين) اظهر في مقام الاضمار (قوله فيجاب) أى المدين وقوله اليه أى الى ما اختاره  
 والفعل منصوب بأن مضمره لوقوعها بعد فاء السببية الواقعة بعد التثنية (قوله وأجرة الحبس وكذا  
 الملازم) أى السجنان على المدين أى الحبوس ومثل ذلك نفقه فهى عليه هذا اذا كان له مال ظاهر  
 فأن لم يكن له مال فعلى بنت المال والأفعلى مياسير المسلمين (قوله وللحاكم منع الحبوس الاستئناس  
 بالمحادثة) أى وثم الى رباحين لثرفه وقوله وحضو الجماعة بالنصب عطف على استئناس أى ومنعه  
 حضو الجماعة وقوله وعمل النعمة أى ومنعه عمل الصنعة والذي في فتح الجواد لا يمنعه من عمل الصنعة  
 اهـ (قوله أن رأى) أى الحاكيم المصلحة فيه أى في المنع المذكور (قوله ويجوز لغريم المفلس الخ)  
 وذلك لخبر العهدين اذا أفلس الرجل ووجد الدائن سلعته بعينها فهو أحق بها من الغرماء ونحوه  
 أبى هريرة أيام رجل أفلس أو مات مفلسا فصار حب المتاع أحق بمتاعه وخرج بغريم المفلس غريم  
 موثر تمتنع أو غائب أو ميت وان امتنع وارثه فلا يرجع في متاعه وذلك لا يمكن ان الاستيفاء  
 بالسلطان وعجزه نادر وقوله المحجور عليه بدل من المفلس أو فقاهه وقوله أو الميت أى أو المفلس الذى  
 مات ولوقبل الحجر (قوله الرجوع) أى بشرط تسعة أو لها كونه في معاوضة محضه كبيع وهى  
 التى تغدو بفساد المقابل فخرج النكاح والخلع فلو تزوج امرأة بصدق في ذمته ودخل بها ثم أفلس  
 فليس لها الرجوع في بضعها أو خالعها على عوض في ذمتها ثم حجر علمه بالمفلس فليس له الرجوع في  
 المرأة تانيها رجوعه عقب علمه بالحجر ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت البيع رابعها كون عوضه غير  
 مقبوض فلو كان قبض منه شيئا ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسها عذر الاستيفاء العوض بسبب  
 الافلاس سادسها كون العوض ديناً فلو كان عينا قدم بها على الغرماء سابعها حلول الدين ثامنها  
 بقاؤه في ملك المفلس تاسعها عدم خلق حق لازم به وفقد كالمؤلف بعض هذه الشروط (قوله  
 فوراً) خرج به تراخي العالم بأن له ذلك فوراً لتقصيره بخلاف الجاهل ولو كان له سلباً مطلقاً اطلنا  
 فيما يظهر لخفاء ذلك على أكثر العامة بل المتفهمة وقوله الى متاعه أى كله ان لم يقبض شيئا من الثمن  
 أو بعضه ان قبض شيئا منه وقوله ان وجد أى المتاع في ملكه أى المفلس وخرج به ما لو خرج عن  
 ملكه حساً أو شرعاً كلف وبيع ووفى فلا رجوع وقوله ولم يتعلق به حق لازم أى يمنع بيعه  
 وخرج به ما لو يتعلق به ذلك كرهن مقبوض وجناية توجب ماله متعلقاً برفقته وكتابه صححة فلا  
 رجوع أيضاً ودوله والعوض حال أى دين حال وتعذر حصوله بسبب الافلاس خرج بدين العين كالمو  
 اشتري عبداً بامة ولم يسلمها للبائع حتى حجر عليه فيطالب البائع بها ولا يرجع في العبد ويحتمل أى  
 وقت الرجوع مالو كان مؤجلاً وقتاً وتعذر حصوله بسبب الافلاس مالو لم يعذر بسببه كان كان  
 به رهن ينفى أو ضمان ملى أو فلا رجوع في جميع هذه المخارج (قوله وان تغرخ البيض الخ) أى  
 له الرجوع في عين ماله وان تغيرت صفته كان صار البيض فرخاً أو صار البدر نبياً أو صار الزرع من  
 الحب وفي البعير مائة ولو تغيرت صفته المبيع حتى إذا باع به أخذ من أواله من فراء أو العنبر  
 خلا أو الزرع شتد الحب أو زوجته أو ولدته أو خلط الزرع بماء أو نحوه من المائات بل أو بدونه  
 رجوع البائع فيه نباتاً أو فراحاً أو خلطه شتد الحب لا تمام من من ماله أو كسبه من فراء أو غيره فأنشبه  
 سيرورة الودى فخلا اهـ ابن جرير قال بهم وقياسه على الردي في مجرد بون الرجوع فلا ينافي  
 ان الزيادة في الردي اذا صار فلاحاً للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات فأنشبه له

واذا ثبت اعسار  
 مدين لم يجز حبسه ولا  
 ملازمته بل يمهل  
 حتى يوسر وللدائن  
 ملازمة من لم يثبت  
 اعساره ما لم يختار المدين  
 الحبس فيجاب اليه  
 وأجرة الحبس وكذا  
 الملازم على المدين  
 وللمحاكم منع الحبوس  
 الاستئناس بالمحادثة  
 وحضو الجماعة وعمل  
 الصنعة ان رأى  
 المصلحة فيه ولا يجوز  
 للدائن تجويع المدين  
 بمنع الطعام كما يقتضيه  
 شئنا الزمى رجه  
 الله تعالى ويجوز  
 لغريم المفلس المحجور  
 عليه أو الميت الرجوع  
 فوراً الى متاعه ان  
 وجد في ملكه ولم  
 يتعلق به حق لازم  
 والعوض حال وان  
 تغرخ البيض المبيع  
 ونبت البذر واشتد  
 حب الزرع لانها  
 حدثت من عين ماله  
 ويحصل الرجوع  
 من البائع



(قوله ولو بلا قاض) أي فلا يحتاج في الرجوع إلى الرفع له وقوله بنحو فسخت متعلق بمحصل أي يحصل بنحو فسخت العقد كنهته أو بطلته (قوله لا يبيع وعق) أي لا يحصل الرجوع بنحو بيع وعق من وقف وما قال في النهاية وتلغو هذه التصرفات لمصادفتها ملك الغير اهـ وقوله فيه أي في المبيع وفي معنى اللام أي له والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) أي في بيان حجر المجنون والصبي والسفيه \* وأعلم أن الحجر نوعان نوع شرع لمصلحة الغير قصد أو بالذات كالحجر على المغلس للفرمان والراهن للمرتن في المهر ونوع للمريض للورثة في ثلثي ماله والعبد لسيد والمكاتب لسيده وثالثه تعالى والمراد للمسلمين ولها تراجم تقدم بعضها وبعضها يأتي ونوع شرع لمصلحة المحجور عليه وهو ما ذكر في هذا الفصل وقد نظم بعضهم أقسام الحجر بنوعيه بقوله

ثمانية لم يشمل الحجر غيرهم \* تضمنهم بيت وفيه محاسن  
صبي ومجنون سفيه ومغلس \* رقيق ومرئى مريض وراهن

فاللثة الأولى حجر عليهم لحقهم ومن بعدهم لحق غيرهم والرقيق في البيت شامل للقرن والمكاتب وفي قوله لم يشمل الحجر غيرهم تظن ظاهره وذلك لعدم انحصار النوع الأول إذ منته الحجر على السيد في العبد الذي كاتبه والحجر على الورثة في التركة والحجر على المشتري في المبيع قبل القبض وقد أناه بعضهم إلى نحو سبعين صورة بل قال الأذري هذا باب واسع جداً لا تنحصر أفراد مسائله (قوله يحجر المجنون الخ) وذلك لقوله تعالى فإن كان الذي عليه الحق سقيماً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالمعدل فجعل تعالى لهم أولياء فدل على الحجر عليهم - فسر الامام الشافعي رضي الله عنه السفيه بالمبذر والضعيف بالصبي والذي لا يستطيع أن يمل هو بالغلوب على عقله وهو المجنون ثم إن معنى الحجر لغة المنع ومنه تسمية العقل حجر لأنه صاحبه من ارتكاب ما لا يليق وهذا إذا كان ينفق الحياء وأما إذا كان يكسرها فيطلق على الفرس وعلى حجر اسمعيل وعلى العقل وعلى حجر عمود وعلى المنع وعلى الكذب وعلى حجر الثوب وتطعمها بعضهم في قوله

ركبت حجراً وطفت البيت خلف الحجر \* وحزن حجراً عظيماً ما دخلت الحجر

لله حجر منعني من دخول الحجر \* ما قلت حجراً ولو أعطيت ملء الحجر

فقوله ركبت حجراً أي فرساً وطفت البيت خلف الحجر أي حجر اسمعيل وحزن حجراً أي عقلاً ما دخلت الحجر أي حجر عمود لله حجراً أي منع منعني من دخول الحجر أي حجر عمود فهو مكر وما قلت حجراً أي كذا ولو أعطيت ملء الحجر أي حجر الثوب ومعنى الحجر شرعاً منع من تصرف خاص بسبب خاص والمباخر لغير السفيه هو الولي الآتي بيانه والسفيه فيه تفصيل حاصله أنه إن بلغ رشيداً ثم يذر يكون القاضي هو المباحر فهو وليه لا غير فإن لم يحجر عليه سمي سقيماً مهملًا وتصرفاته نافذة وإن بلغ غير رشيد فهو وليه في الصغر فإن لم يحجر عليه سمي سقيماً مهملًا أيضاً وتصرفاته غير نافذة وقوله بمجنون وهو يسلب العبارة أي ما يعبر به عن المقصود كعبارة المعاملة والدين بكسر الدال كالبيع والاسلام ويسلب الولاية كولاية النكاح والايام وكالاتياء وقوله إلى أفاقة أي ويسقط ذلك الحجر إلى أفاقة منه فإذا أفاق ينكح من الحجر بالافق قاض لأنه حجر ثبت بلا قاض فلا يتوقف زواله على فكه (قوله وصبا) معطوف على جنون أي ويحجر بصبا قائم بذكر أو أنثى ولو ميزا وهو أيضاً يسلب العبارة والولاية إلا ما استثنى من عبادة عمه واذن في دخول وإبصال هديته (قوله إلى بلوغ) أي ويستمر حجره إلى بلوغ فإذا بلغ انفصل من حجر الصبا وسبى في المتهاج بلوغه رشيداً ولا خلف في ذلك فن عبر بلوغه رشيداً أراد الانفكاك الكلي ومن عبر بلوغه فقط أراد الانفكاك من حجر الصبا فقط وهذا أولى لأن الصبا سببه مستقل في الحجر وكذا السبذ وأحكامهما متغايرة (قوله بكال خمس عشرة سنة) منعلق بمجنون أي ويحصل البلوغ بكال ذلك لخبر ابن عمر عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا

ولو بلا قاض بنحو  
فسخت ورجعت في  
المبيع لا بنحو بيع  
وعق فيه  
(فصل يحجر المجنون  
إلى أفاقة وصبا إلى  
بلوغ)  
بكال خمس عشرة سنة



ابن أربع عشرة سنة فلم يجز في ولم يرفى بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة  
 فأحازني ورآني بلغت رواه ابن حبان وقوله وأنا ابن خمس عشرة سنة أي استكمالاتها لأن غزوة أحد  
 كانت في شوال سنة ثلاث والخندق في جمادى سنة خمس فبينهما ستان وقوله تحديد قال في  
 النهاية فلو نقصت يومالم بحكم بلوغه وابتدأوها من انفصال جميع الولد اه (قوله بشهادة عدلين  
 خبيرين) متعلق بمحذوف أيضا أي ويحكمه بالبلوغ بذلك بشهادة عدلين خبيرين بأن عمره خمس  
 عشرة سنة (قوله أو خروج مني) معطوف على كمال خمس عشرة سنة أي ويحصل البلوغ أيضا بخروج  
 مني لآية وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم والحلم الاحتلام وهو لغة ما رآه النائم أي من أنزال المني وقيل  
 مطلقا والمراد به هنا خروج المني في نوم أو يقظة بجما ع أو غيره قال في التحفة وخروج بخروجه مألوا حس  
 بانتقاله من صلبه فأمسك ذكره فرجع فلا يحكم بلوغه كالأغسل عليه اه وقوله أو حيض معطوف  
 على مني أي أو خروج حيض (قوله وأما كمال تسع سنين أي قرية تقريباً عند حجر وعندم وتحديد في خروج المني وتقريره في الحيض وقرئ بينهما بأن  
 الحيض ضبط له أقل وأكثر فالزمن الذي لا يسع أقل الحيض والآخر وجوده كالعدم بخلاف المني  
 (قوله ويصدق مدعي الخ) أي إلا أن طلب سهم المقابلة كأن كان من الغزاة أو طلب اثبات اسمه  
 في الديوان فإنه يحلف اه بجبري وقوله ولو في خصومة أي ولو في دعوى خصومة وهو نية التصديقه  
 في ذلك وقوله بلا عشرين متعلق بصدق وقوله إذا لم يعرف أي البلوغ بالأمناء أو الحيض وقوله الأمنه  
 أي الأمن مدعيه (قوله ونبت العانة الخ) مبتدأ خبره أمانة وذلك الخبر عطية القرطبي قال كنت من  
 سبي بني قريظة فكأنوا ينظرون من أبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكش فواعتني فوجدوها  
 لم تنبت فجعلوني في السبي رواه ابن حبان والحاكم والترمذي وقال حسن صحيح ومثله نبت العانة  
 في ذلك الجبل فهو أمانة على البلوغ بالأمناء فحكم بعد الوضع بالبلوغ قبله بسنة أشهر ولحظة وقوله  
 الخسنة ليس قيداً بل المدار على ما يحتاج في إزالة إلى حلق ولو كانت ناعمة وقوله في حق كافر خرج به  
 المسلم فلا يكون علامة في حقه وقوله أمانة على بلوغه أي فاذا ادعى عدم البلوغ لم يصدق (قوله ومثله)  
 أي الكافر في أن نبت العانة أمانة على ما ذكره وقوله ولد من جهل إسلامه أي لم يدر هل هو مسلم أو  
 كافر (قوله لا من عدم الخ) معطوف على ولد أي ليس مثله من عدم من يعرف سنه أي أن من عدم  
 الشهود الذين يعرفون سنه لا يكون مثل الكافر في كون نبت العانة أمانة على بلوغه (قوله وقيل  
 يكون) أي نبت العانة وقوله علامة في حق المسلم أيضاً أي كما أنه علامة في حق الكافر (قوله وألحقوا  
 الخ) عبارة التحفة وخرج بها نيات نحو اللحية فلاس بلونا كما صرح به في الشرح الصغير في الإبط وألحق  
 به اللحية والشارب بالأولى فإن البغوى ألحق الإبط بالعانة دونهما وفي كل ذلك نظر بل الشعر الحشن  
 من ذلك كالعانة في ذلك رأوى الأناية أن الاقتصار علمهما أمر تعبدى اه (قوله وإذا بلغ الصبي  
 رشداً أعطى ماله) أي لزوال المسانع والآية فإن آنستهم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم فلو بذر  
 بعد بلوغه رشداً بأن زال صلاح نصره في ماله عجز عليه الخاكم دون خبره من أن أو جدد ذلك لقوله  
 تعالى ولا توتروا السفهاء أموالكم أي لا توتروا أهل الأولياء السفهاء المبذرين من الرجال والنساء  
 والصبيان أموالهم التي تيسر أيديكم فادفعوا أموالهم إلى الخاطئين لا في ملبسة ولو زال صلاحه في دينه  
 مع بقاء صلاحه في ماله لم يدرسه لم يحجر عليه لأن السلف لم يحجروا على الفقه (قوله والصلاح  
 الدين والمال) أي ما كافر به من سباس رضي الله عنه في آية فإن آنستهم منهم رشداً فادفعوا إليهم  
 أموالهم فلو بذر رشداً وعلمه الإمام ذلك وأبو حنيفة رضي الله عنه أموال البدان عبد الله - لام وخبير  
 وجواب رشداً الصبي في الدين والمال فميل البلوغ لم يرف رشده وعا له لا توتروا السفهاء والبصير  
 انما يقع على غير الخ أمان في الدين فيمسأهده حاله في العبادات بتباده بالواجبات واجباته بالهنا والورات

قرية تحديد بشهادة  
 عدلين خبيرين أو  
 خروج مني أو حيض  
 وأما كمال تسع  
 سنين ويصدق مدعي  
 بلوغ بأمناء أو حيض  
 ولو في خصومة بلا  
 عشرين إذا لم يعرف الأمنه  
 ونبت العانة الخسنة  
 بحيث تحتاج إلى  
 الحلق في حق كافر  
 ذكر أو أنثى أمانة  
 على بلوغه بالسن أو  
 الاحتلام ومثله ولد  
 من جهل إسلامه  
 لا من عدم من يعرف  
 سنه على الأوجه وقيل  
 يكون علامة في حق  
 المسلم أيضاً وألحقوا  
 بالعانة الشعر الحشن  
 في الإبط وإذا بلغ  
 الصبي رشداً أعطى  
 ماله ورشداً صلاح  
 الدين والمال

والشبهات وأما في المال فيختلف بمراتب الناس فيختبر ولد تاجر بمشاهدة في معاملة وتبذل له المال  
لما كس لا يعقد ثم إن أريد العقد لدوليه ويختبر ولد زراعي بزراعة وتغذية عليها بأن يتفق على  
القوم بمصالح الزرع ويختبر ولد الحرف بما يتعلق بحرفته ويختبر المرأة بأمر غزل وصون نحو أطعمة  
عن فحوره وتختبر الخنثى بما يختبر به الذكور والانثى وبشرط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر حتى  
يغلب على الظن رده فلا تنكح المرأة لأنه قد يصيب فيها اتفاقا (قوله بأن لا يفعل محرما) تصوير  
لصلاح الدين واحترز بالمحرم عما يمنع قبول الشهادة لاخلاله بالمرأة كالأكل بالسوق فلا يمنع  
الرشد لأن الإخلال بالمرأة ليس بمحرم على المشهور وقوله من ارتكاب كبيرة أي مطلقة غلبت  
طاعته معاصيه أولا (قوله مع عدم غلبة طاعته معاصيه) راجع للأصرار على الصغيرة فإن أصر عليها  
لكن مع غلبة طاعته معاصيه بأن يكون موافقا على فعل الواجبات وترك المتهبات تكون رشدا  
(قوله وبأن لا يسذراخ) تصوير لصلاح المال (قوله باحتمال الخ) قال التجيزي لم يظهر للفظ  
احتمال فائدة فاعلمنا أنه قد تأمل وقوله غبن فاحش في المعاملة أي وقد جهله حال المعاملة فإن كان  
عالمه كان الزائد صدقة خفية محمودة وأعلم أنه لا يصح تصرف البذر ببيع ولا غيره كما سيأتي قال سم  
وقد يشكك عليه قصة حبان بن منقذ أنه كان يخدع في المبيع وأنه صلى الله عليه وسلم قال له من  
باع فتقل لاخلاله الخ فانها صريحة في أنه كان يغبن وفي صحته ببيعته مع ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم  
لم يمنعه من ذلك بل أقره وأرشدته إلى اشتراط الخيار ألا أن يجاب بأنه من أين كان يغبن غنفا فاحشا فله  
أنما كان يغبن غينا سيرا أو لوسم فن أين أن غبنه كان عند بلوغه فله عرض له بعد بلوغه رشدا ولم  
يجعز عليه فيكون سقيما هملوا وهو يصح تصرفه لكن قد يشكك على الجواب بما ذكر أن ترك  
الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة المسموم في المقال وقد أقره صلى الله عليه وسلم على المبيعة  
وأرشدته إلى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن حاله هل طرأ له بعد بلوغه رشدا أولا وهل كان الغبن  
فاحشا أو سيرا فليست أمه (قوله أيضا غبن فاحش) هو ما لا يحتمل غالباً يخرج به البسر كيبيع  
ما يساوي عشرة من الدراهم تسعة منها فلا يكون مبدرا به (قوله وانفاقه) معطوف على احتمال  
أي أو بتضييع المال بانفاقه الخ ومثله رميه في بحر وقوله ولو فلسا أي جديدا وهو فطنة من النحاس  
كانت معروفة وقوله في محرم متعلق بانفاق أي انفاقه في محرم أي ولو صغيرة لما فيه من قلة الدين  
(قوله وأما صرته) أي المال وهو مقابل انفاقه في محرم (قوله ووجوه الخير) معطوف على الصدقة  
عطفاً عام على خاص (قوله التي لا تليق به) صفة للثلاثة قبله (قوله فليس بتبذير) أي على الأصح  
لأنه في ذلك غرض أصح وهو الثواب أو اللذذ ومن ثم قالوا لا سرف في الخير كما لا خير في السرف وفرق  
الساوودي بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقاديرها وكلام  
الغزالي يقتضي ترادفهما أو يوافقه قول غيره حقيقة السرف ما لا يقتضي حدا عاجلا ولا أجرا  
ومقابل الأصح يكون مبدرا فيها فان بلغ مفرطاً في الانفاق فان بلغ مقتصداً ثم عرض له ذلك بعد  
البلوغ فلا (قوله وبعدا فاقه) متعلق بقوله بعد يصح الخ والحاصل إذا زال المانع من الجنون  
والصبا بالانفاق في الأول وبالبلوغ في الثاني يرتفع حجر الجنون وحجر الصبا وتقدم أن الصبي مسلوب  
العبارة والولاية فلا يصح عقوده ولا سلامته ولو عمرا ولا يكون قاضيا ولا واليا ولا يلي النكاح إلا ما  
استثنى من عبادة المبرز والأذن في الدخول وإن الجنون مسلوب ما ذكر من غير استثناء شيء فإذا أفاق  
الجنون صح منه جميع ما ذكر أو بلغ الصبي كذلك يصح منه جميع ما ذكر إلا أن بلغ غير رشيد  
بعدم سلاحه في دينه وماله فحينئذ عتبه ما ذبح آخر وهو السفه وحكم السفه أنه مسلوب العبارة  
في التصرف المالي كبيع ونمرا ولو نادى الولي الاعتقاد النكاح منه بأذن وليه فيصح وتصح عبادته  
بذنبه أو ماله واجبه ولكن لا يدفع المال كالأذن من واه أما المسالبة المندوبه كصدقة

بأن لا يفعل محرما  
تتطل عدالة من  
ارتكاب كبيرة أو  
أصرار على صغيرة مع  
عدم غلبه طاعته  
معاصيه وبأن لا يبنز  
بتضييع المال باحتمال  
غبن فاحش في  
المعاملة وانفاقه ولو  
فلسا في محرم وأما  
صرفه في الصدقة  
ووجوه الخير والمطاعم  
والملابس والهدايا  
التي لا تليق به فليس  
بتبذير وبعدا فاقه  
الجنون وبلوغ  
الصبي ولو بلا رشد  
يصح الأسلام  
والطلاق والخلع

التطوع فلا تصح منه (قوله وكذا التصرف المالى) أى وكذلك يصح منه التصرف المالى وقوله بعد الرشد قيد في صحة التصرف المالى منه أى يصح من الصبي بعد بلوغه التصرف المالى بشرط أن يكون رشيدا والافلا يصح منه كإمر (قوله وولى الصبي الخ) شروع في بيان من يلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه والمراد بالصبي الجنس فيشمل الصبية قال في التفتة وخرج بالصبي الجنين فالولاية له ولا على ماله مادام مجتبا أى بالنسبة للتصرف فيه لا لحفظه ولا ينافيه ما يأتى من صحة الاضام عليه ولوه استقلال المراد كما هو ظاهر أنه اذا ولد بان صحة الاضام وقوله أب عدل فإبوه وان علا أى كولاية النكاح وانما لم يثبت بعدهما الباقي العصبية كالنكاح لقصور نظرهم في المال وكما في النكاح وتسكنى عدلتها الظاهرة لو فور شفتها فان فسق تزعم الحاكم منها مال كما ذكره في باب الوصية اه نهاية ولا يشترط اسلامهما الا أن يكون الولد مسلما اذا الكافر يلى ولده الكافر لكن ان ترفعوا الدين لم تقرهم وتلى نحن أمرهم اه شرح المنهيج (قوله فوصى) أى عن تأخر موته من الاب وأبوه لقيامه مقامه وشرطه العدالة أيضا (قوله فقضى بلد المولى) أى خبر السلطان ولى من لا ولى له رواه الترمذى والحاكم وصححه (قوله ان كان) أى القاضى عدلا أمينا فلم يوجد الا فاض فاسق أو غير أمين كانت الولاية للصالحاء المسلمين كما سيذكره به بقوله فصلها الخ (قوله فان كان ماله) أى الصبي وقوله بلد آخر أى غير بلد الصبي وقوله فولى ماله قاضى بلد المال في حفظه الخ أى في هذه المذ كورات فقط أما بالنسبة لاستئتمائه فالولاية عليه لقاضى بلد المولى وعبارة التفتة والعبرة بقاضى بلد المولى أى وطنه وان سافر عنه بقصد الرجوع اليه كما هو ظاهر في التصرف والاستئتمار بقاضى بلد ماله في حفظه وتعهده ونحو بيعه وإجارته عند خوف هلاكه اه (قوله فصلها بلده) أى فاذا لم يوجد أحد من الاولياء المذ كورين فالولاية تكون للصالحاء المسلمين من أهل بلد في النظر في مال محجورهم وتولى حفظه لهم وفي النهاية وأفتى ابن الصلاح فحينئذ يقيم أجنبي ولو سلمه لهما كم خان فيه به يجوز التصرف في ماله للضرورة اه (قوله ويتصرف المولى) أى أب أو غيره بالمصلحة وذلك لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن وقوله تعالى وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ومن المصلحة بيع ما وهبه له أصله بخن مثله خشية رجوعه فيه وبيع ما خيف خرابه أو هلاكه أو غصبه ولو بدون ثمن مثله (قوله ويلزمه حفظ ماله) أى يلزم المولى حفظ مال المولى أى من أسباب التلف (قوله واستئتمائه) أى ويلزمه استئتمائه أى طلب تقواه وتسكينه قال ع ش فلوترك استئتمائه مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة فهل يضمنه أو لا فيه نظر وقياس ما باتى فيما لو ترك عمارة العدة اذ حتى خرب الضمان وقد يفرق بان ترك العمارة يؤدى الى فساد المال وترك الاستئتماء يؤدى الى عدم التخصيل وان ترتب عليه ضياع المال في النفقة اه وقوله ان أمكنه أى الاستئتماء المذ كور (قوله وله السفر به) أى للمولى السفر بمال المولى وقوله في طريق آمن المقصد آمن خرج بذلك ماله كان الطريق أو المقصد الذى يقصده مخوفا فانه يمنع عليه السفر به وكتب ع ش مانعه قوله في زمن آمن مفهومه أنه لو احتمل تلفه في السفر امتنع وفي م على المبيع ويه تردد فليس راجع والا قرب المفهوم المذ كور حيث قوى جانب الخوف اه (قوله بالاحترار) أى له السفر به في البر لا في البحر وان غلبت السلامة فيه لانه مظنة عدمها قال ع ش فلهذه ولولين طريقا هو وكذلك حيث لم تدع ضرورة الى السفر به وقال في التفتة نعم ان كان الخوف في السفر ولو بجرا أقل منه في البلد ولم يجد من يقترضه سافر به اه (قوله وشراء عقار يكفيه غلته) أى يكفي المولى غلته نفقة ذوقه وكسوة وغيرهما (قوله أولى من التجارة) هو خبر عن المبتدأ الذى هو شراء قال في النهاية ومحله عند الامن عليه من جور السلطان أو غيره أو خراب العقار ولم يجعله ثقل خراج اه (قوله ولا يبيع عقاره) أى لا يبيع

وكذا التصرف المالى  
بعد الرشد وولى  
الصبي أب عدل فابوه  
وان علا فوصى  
فقاضى بلد المولى ان  
كان عدلا أمينا فان  
كان ماله بلد آخر  
فولى ماله قاضى بلد  
المال في حفظه  
وبيعه وإجارته عند  
خوف هلاكه  
فصلها بلده ويتصرف  
المولى بالمصلحة ويلزمه  
حفظ ماله واستئتمائه  
قدر النفقة والزكاة  
والمؤمن ان أمكنه وله  
السفر به في طريق  
آمن المقصد آمن برا  
لا بحرا وشراء عقار  
يكفيه غلته أولى من  
التجارة ولا يبيع  
عقاره

الولى عقار المولى لانه اسلم وانفع من غيره وفي المغنى وكالعقار فيما ذكر آنية القنية من نحاس وغيره  
 كما ذكره ابن الرفعة عن البندنجي قال وما عداها لا يباع أيضا الا لغبطة أو حاجة لكن يجوز  
 الحاجة يسيرة ويجوز قليل لا تنق بخلافهما وينبغي كما قاله ابن الملقن انه يجوز بيع أموال التجار من غير  
 تقييد بشئ بل لرد أى البيع باقل من رأس المال يشتري بالثمن ما هو مظنة الربح مجاز كما قاله بعض  
 المتأخرين اه (قوله الحاجة) أى تخوف ظالم أو خرابه أو عماره بقية أم لا كنه أولنفقته وليس له غيره  
 ولم يجد مقرضا أو رأى المصلحة في عدم القرض أول كونه بغير بلده ويحتاج لكثرة مؤنقن يتوجه  
 لا يجاره وقبض غلتسه ويظهر ضبط هذه الكثرة بان تستغرق أجرة العقار أو قريبا منها بحيث لا يبقى  
 منها الا ما لوقع له عرفا اه تحفة وقوله أو غبطة ظاهرة أى بان يرغب فيها كثر من ثمن مثله وهو  
 يجد مثله ببعض ذلك الثمن أو غير امنه بكماء وفي الجعري ما نصه تنبيه المصلحة أعم من الغبطة اذ  
 الغبطة بيع بزائد على القيمة لها وقع والمصلحة لا تستلزم ذلك لصدها بنحو شراء ما يتوقع فيه الربح  
 وبيع ما يتوقع فيه الخسران لو بقي اه (قوله وأفتى بعضهم بان للولى الصلح على بعض دين المولى الخ)  
 قال في التبعة بعد ذكر الاقتاء المذكور وفيه نظر اذا لبد في صحة الصلح من الاقرار اللهم الا ان يفرض  
 خشية ضباغ البعض ولومع الاقرار ويضمن الصلح لتخليص الباقي اه وكتب السيد عمر البصري  
 على قول التبعة وأفتى بعضهم بان للولى الصلح الخ ما نصه يؤخذ منه بعد التأمل ان المراد جواز اقدام  
 الولي على ذلك للضرورة لا لصحة الصلح المذكور وفي نفس الامر فانها مسكوت عنها وحينئذ فلا فرق  
 بين الاقرار وعدمه وان بقية ماله باق بذمة المدين باطنا بل وظاهرا اذا زال المسامح وتيسر استيفاء  
 الحق منه كما في المسئلة المنتظر بها وهي دفع بعض ماله لسلامة باقيه فانه يجوز للولى الاقدام عليه لانه  
 عقد صحيح يملكه به الاخذ بدل هو ضامن له مطلقا على ما تقرره اه (قوله اذنعين ذلك) أى  
 الصلح على بعض دين المولى وقوله لتخليص ذلك البعض أى المصالح عليه أى على أخذه وذلك لان  
 القاعدة ان الصلح يتعدى بالبائع وعلى للمأخوذ ومن وعن للمتر وك (قوله كما ان له بل يلزمه) الكاف  
 للنظير والضمير ان للولى وقوله دفع بعض ماله اسم ان مؤخر وفاعل يلزم بعود عليه وهو وان كان  
 مؤخر الفظام مقدم رتبة وضمير ماله يعود على المولى (قوله وله) أى للولى وقوله يبيع ماله أى المولى  
 وقوله نسنة أى باجل واشترط سارا المشتري وعود الموه زيادة على النقد تليق بالنسبة وقصر الاجل  
 عرفا اه تحفة وقوله لمصلحة أى كرج وخوف من نهب (قوله وعليه ارتهان الخ) أى ويجب على  
 الولي ان يرتهن بالثمن رهنا وافيوا يستثنى من ذلك ما لو باع مال ولده من نفسه نسنة لانه أمين في  
 حق ولده ويجب عليه بضآن بشهده على البيع (قوله ان لم يكن المشتري موسرا) مفهوما انه ان  
 كان موسرا لا يجب عليه الارتهان وهذا هو ما قاله الامام واقتضاه كلام الشنخين ولم يرتضه في التحفة  
 ونصها بعد كلام ولا تغنى عنه أى الارتهان ملاءة المشتري لانه قد يتلف احتياطا للمعجور فان ترك  
 واحدا ماذ كراى الاشهاد والارتهان بطل البيع الا اذا ترك الرهن والمشتري موسر على ما قاله  
 الامام واقتضاه كلامهما وقال السبكي لاستثناء وضمن نعم ان باعه لمضطر لا رهن معه جاز اه (قوله  
 ولولى الخ) أى ويجوز لولى ان يقرض مال موليه اذا كان اضرورة فان لم توجد له تمنع عليه ان يقرضه  
 كما مر في القرض وعبارته هناك ويمنع على ولي فرض مال موليه بالاضرورة نعم يجوز للقاضي  
 افساض مال المعجور عليه بالاضرورة لكثرة أشغاله ان كان المقرض أمينا موسرا اه (قوله  
 ولقاض) أى ويجوز للقاض وقوله ذلك أى الافراض وقوله مطلقا أى وجبت ضرورة ولم توجد  
 (قوله بشرط الخ) ظاهرة فيه انه مرتبط بقوله لقاض فقط لكن المعنى يقتضى ان الولي غير  
 العاضى مثلا (قوله ولا ولاية لام على الاصح) أى قياسا على النكاح ومقابلته ان أتى بعد الاب والجد  
 ونعدم على وصيها لكمال شفقتها (قوله ومن أدلى بها) أى ولا ولاية ان أدلى الى المعجور بالام كالاخ

الحاجة أو غبطة  
 ظاهرة وأفتى بعضهم  
 بان للولى الصلح  
 على بعض دين المولى  
 اذنعين ذلك طريقا  
 لتخليص ذلك  
 البعض كما ان له بل  
 يلزمه دفع بعض ماله  
 لسلامة باقيه انتهى  
 وله بيع ماله نسنة  
 لمصلحة وعليه ارتهان  
 بالثمن رهنا وافيان  
 لم يكن المشتري  
 موسرا ولولى اقراض  
 مال معجور للضرورة  
 ولقاض ذلك مطلقا  
 بشرط كون المقرض  
 مليئا أمينا ولا ولاية  
 لام على الاصح ومن  
 أدلى بها



ولا لعصبة نعم لهم الاتفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه لانه قليل فسر محبه عند فقد الولي الحاسن وبصدق أب أو جد  
في انه تصرف في مصلحة يمينه (٧١) وقاض بلا يمين ان كان ثقة عدلا مشهورا لعفة وحسن السيرة لا وصى وقيم وحاكم

للام (قوله ولا لعصبة) أي ولا ولاية لعصبة كالأخ وابنه والعم (قوله نعم لهم الخ) أي يجوز للعصبة  
أي العدل منهم الاتفاق على الطفل فيما يحتاجه من ماله وقوله عند فقد الولي الخاص هو الأب فابوه  
وان عاقل في الثقة وقضيته ان له أي للعدل منهم ذلك ولو مع وجود قاض وهو متعده ان خيف منه  
عليه بل في هذه الحالة للعصبة وصلى له بلده بل عليهم كما هو ظاهر تولى سائر التصرفات في ماله بالغبطة  
بان يتفقوا على مرضي منهم يتولى ذلك ولو بأجرة اه (قوله ويصدق أب أو جد) أي فيما اذا ادعى الولد  
عليه ما بعد بلوغه أو افاقته أو رشده بان تصرفا من غير مصلحة وادعيائه بمصلحة فيصدقان باليمين  
لانهم لا يمتحان لو فور شقة قتلها (قوله وقاض بلا يمين) أي ويصدق قاض من غير يمين (قوله ان كان)  
أي القاضى (قوله لا وصى وقيم وحاكم فاسق) أي لا يصدقون في أن تصرفهم لمصلحة (قوله حيث  
لا يمين) أي تشهد بمسماهم فان وجدت فهم المصدقون (قوله لانهم قد الخ) أي لا يصدقون  
لانهم قد يتهمون (قوله ومن ثم) أي ومن أجل التعليل المذكور يؤخذ أنه لو كانت الأم وصية  
كانت كالاولين أي الأب والجد أي فتصدق باليمين وذلك لعدم التهمة (قوله وكذا آباؤها) أي  
وكذا يصدق آباؤها لو كانوا أوصياء (فما فرغ الخ) الاولى فروع كما هو ظاهر (قوله ليس لولي  
الخ) أي يحرم عليه ذلك (قوله ان كان) أي الولي وقوله مطلقا أي سواء انقطع بسببه عن كسبه أم لا  
(قوله فان كان فقيرا الخ) مقابل قوله غنيا (قوله أخذ قدر نفقته) قال في الثقة ورجم المصنف انه  
يأخذ الأقل منها ومن أجرة مثله اه (قوله واذا أيسر) أي الولي وقوله لم يلزمه بدل ما أخذه أي  
لم يلزمه أن يدفع لموليه بدل ما أخذه من ماله (قوله هنا) أي ما ذكر من التفصيل بين الفقير المنقطع  
عن كسبه والتقي وقوله في وصى وأمين أي وقيم (قوله سواء الصحيح وغيره) في بعض نسخ الخط سواء  
الموسر الصحيح وغيره. لكن الموافق للثقة الاول وقال فيها واعترض بأنه ان كان مكنته بالانجب  
نفقته ويرد بأن المعتد أنه لا يكلف الكسب فان فرض انه اكتسب مالا يكفي لزمه تمام كفايته  
وحيث دفعها إلى الأصل هنا انه اكتسب دون كفايته فليزم الولد تمامها فاجبه ان له أخذ كفايته  
البعض في مقابلة عماله والبعض اقربائه اه (قوله فيما ذكر) أي في التفسير المذكور (قوله  
أي مثلا) أي أن فك الأسير ليس بغير بدل مثله اصلاح ثغرا وحفر بئر أو تربة يتم (قوله فله)  
أي لمن جمع مالا ما ذكره ذابيان لمن ذكره قوله ان كان فقيرا أي وانقطع بسببه عن كسبه  
وقوله الا كل منه قال في الثقة بعده كذا قيل والوجه أن يقال فله أقل الامرين أي السابغين اه  
(قوله وللأب والجد استخدام محجورة الخ) أي من غير أجرة قال في الثقة وله اعارته لذلك ولخدمته  
من يتعلم منه ما ينفعه دنيا أو دنيا وان قبل بأجرة كما بعلم مما أتى أول العارضة اه وقوله فيما  
لا يقابل بأجرة قضائه اه لو استخدمه فيما يقابل لزمه وان لم يكرهه لزمه ولايته عليه اذا وصد  
باتفاقه عليه جعل الثقة في مقابلة الأجرة اللازمة رثت ذمته اه مجبري (قوله ولا يضربه على  
ذلك) أي على الاستخدام (قوله وأفتى النووي بأنه لو استخدم) أي الجدمن الام المماوم من المقام  
وقوله لزمه أجرته الى بلوغه ورشده قال في الثقة أي لانه ليس من أهل البرع بموافقة المقابلة  
بالعوض اه (قوله وان لم يكرهه) أي على الاستخدام وهو غناه للزوم الأجرة (قوله ولا تبأجرة  
الرشيد) أي في مقابلة الاستخدام وقوله الا ان أكرهه أي عليه فان لم يكرهه فلا أجرة (قوله ونحوه)  
هذا) أي التصيل بين لزوم الأجرة على من استخدمه الى البلوغ والرشد وعدم لزومها عليه بعده  
الا ان أكرهه وقوله في غير الجدمن الام بل الأب والجد للأب اه سم وهذا لا يفي بما قبل الانماء  
لانه مفروض فيما لا يقابل بأجرة وهذا فيما يقابل ما ادعى (قوله لو كان لاصي مال نائب) أي من

فاسق بل المصدق  
بيمينه هو المحجور  
حيث لا يمينه لانهم قد  
يتهمون ومن ثم لو  
كانت الام وصية  
كانت كالاولين وكذا  
آباؤها (فرع)  
ليس لولي أحد  
شي من مال موليه  
ان كان غنيا مطلقا  
فان كان فقيرا  
وانقطع بسببه عن  
كسبه أخذ قدر  
نفقته واذا أسير  
يلزمه بدل ما أخذه  
قال الأسنوي هذا  
في وصى وأمين أما  
أب أو جد فيأخذ  
قدر كفايته اتفاقا  
سواء الصحيح وغيره  
وقيس بولي التيميم  
فيما ذكر من جمع  
مالا لفك أسير أي  
مثلا فله ان كان  
فقيرا الا كل منه  
وللأب والجد  
استخدام محجورة  
فيما لا يقابل بأجرة  
ولا يضربه على ذلك  
خلاف لمن جزم بان  
له ضربه عليه وأفتى  
النووي بأنه لو  
استخدم ابن بنته  
لزمه أجرته الى بلوغه  
ورشده وان لم يكرهه  
ولا يجب أجرة الرشيد الا ان أكرهه ويجزى هذا في غير الجد للام وقال الجلال البافيني لو كان لاصي مال نائب



بلده (قوله من مال نفسه) متعلق بأنفق أي أنفق الولي عليه من ماله وقوله بنية الرجوع متعلق بأنفق (قوله إذا حضر ماله) أي الصبي والطرف متعلق بالرجوع (قوله رجع) جواب لو وضيمه المستتر يعود على الولي (قوله أن كان الخ) قيد في الرجوع (قوله لأنه) أي من ذكر من الأب أو الجد يتولى الطرفين أي الإيجاب والقبول وهو تعليل رجوعه إذا نواه عند الانفاق (قوله بخلاف غيرهما) أي غير الأب والجد من بقية الأولاد فإنه إذا أنفق من مال نفسه على الصبي لا يرجع ولو نوى الرجوع عند الانفاق لعدم صحة توليه الطرفين (قوله بل يأذن الخ) أي بل إذا أراد غيرهما المصدق بالحاكم الرجوع يأذن لمن ينفق عليه ثم إذا حضر ماله بوفيه منه (قوله فادعى أنفاقه عليه) أي فادعى الأب أنه أنفق ما ثبت في ذمته على ابنه (قوله بأنه الخ) متعلق بأقضى أي أفتى بأن الأب يصدق باليمين وإذا مات قام وراثته مقامه والله سبحانه وتعالى أعلم

### (فصل في الحوالة)

أي في بيان حكمها وبيان بعض أركانها وشرايطها وهي تتم الحيا وحكي كسر هالفة الخول والانتقال وشرايطه قد يقتضي تحول دين من ذمة إلى ذمة وقد تطلق على هذا الانتقال نفسه والاصل فهم قبل الاجماع خبر الشيخين مطلق الغنى فلم وإذا أتبع أحدكم على مائى بالهمزة فليتبّع بتشديد الداء أو سكونها وتفسره رواية البيهقي وإذا أحيل أحدكم على مائى فليحتل وقوله مطلق الغنى ظم أي اطلاع المدافعة فسق قال في القمعة ويؤخذ منه أن المطلق غير ذل ولا به جعله ظمًا فهو كالغصب فيفسق بمرء منه قاله السبكي مخالفًا للمصنف في اشتراطه تكرر نفيًا عن مقتضى مذهبه وأيده غيره بتفسير الأزهرى للمطل بأنه اطلاع المدافعة أي فامة لا تسمى مطلقًا ويحده أي بضء حكاية المصنف اختلاف المالكية هل يفسق بمرء منه أو لا فافتنى اتفاقهم على أنه لا يشترط في تسميته مطلقًا تكرر والامتناع باختلافهم وقد يؤيد هذا تفسير التاموس له بأنه أي المطل التسوية بالدين وبه يتأيد ما قاله المالكي اه والاصح أنها يبيع دين بدين جواز الحاجة وذلك لأن المحيل باع ما في ذمة المحال عليه بما في ذمته للمحتمل والمحتمل باع ما في ذمة المحيل؛ ما في ذمة المحال عليه فالبايع المحيل والمشتري المحتمل والمبيع دين المحيل والتمن دين المحتمل وقبل أنها استيفاء حق (قوله تصح حوالة بصيغة) واعلم أن أركان الحوالة ستة محيل ومحتمل وعليه ودينان دين للمحتمل على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه وصيغة وشرايط الحوالة خمسة رضا المحيل والمحتمل ونيت الدينين الذي على المحيل والذي على المحال عليه فلا تصح من لادين عليه ولا على من لادين عليه وصحة الاعتياض عنهم ما فلا تصح بدين السلم ورأس ماله ولا عليه لعدم صحة الاعتياض عنهم ما وكذا لا تصح بدين الجعالة قبل الفراغ من العمل ولا عليه لما ذكر والعلم بالدينين قدرًا وصيغة وجنسًا فلو جهل ذلك العاقدان أو أحدهما فهي باطلة وتساويهما كذلك فلو عدم التساوي أو جهل فهي باطلة (قوله وهي) أي الصيغة (قوله) كأ حلتك على فلان بالدين الذي لك على) قال في القمعة فإن لم يقل بالدين فكناية اه وقال م هو صريح وان لم يقل بالدين الذي لك على ولم ينو فعل ما جرى عليه حجران الكناية تدخل الحوالة وعلى ما جرى عليه م ر أنها لا تكون الا صريحة فلا تدخلها الكناية (قوله أو نقلت الخ) أشار به إلى أنه لا ينعين في الصيغة لفظ الحوالة بل يكفي ما يؤدى معناها كنقلت حقتك إلى فلان أو جعلت ما أستحقه على فلان لك أو ملك الدين الذي عليه والمعتد عند الرمي عدم الانعقاد بلفظ البيع ولو نواها وتندان تبرر الانعقادان نواها (قوله وقبول) بالرفع عطف على إيجاب (قوله بالتعليق) راجع للإيجاب والقبول كافي البيع (قوله ويصح) أي العبول بلفظ أحلى أي فهو استحباب قائم مقام القبول ومنه لو حال احتل على الأب بمالك على من الدين يقال احتلت أو قبلت فيكون استقبالا قائم مقام الإيجاب أداه عس (قوله ورضا محيل ومحتمل) هذا مستغنى عنه بالصيغة إذا الإيجاب

من مال نفسه بنية

الرجوع إذا حضر

ماله رجح أن كان أباً

أو جده لأنه يتولى

الطرفين بخلاف

غيرهما أي حتى

الحاكم بل يأذن لمن

ينفق ثم يوفيه وأقضى

رجح فيمن ثبت له

على أبيه دين فادعى

أنفاقه عليه بأنه

يصدق هو أو وراثته

باليمن

(فصل في الحوالة)

(تصح حوالة بصيغة)

وهي إيجاب من المحيل

كأ حلتك على فلان

بالدين الذي لك على

أو نقلت حقتك إلى

فلان أو جعلت مالي

عليه لك وقبول من

المحتال بلا تعليق

ويصح بأحلى

(و برضا محيل ومحتمل)

والقبول يتضمن رضاها ما الآن يقال ليس هو مقصودا بالذات بل المقصود مفهومه وهو قوله بعد  
ولا يشترط رضا المحال عليه والمحيل هو من عليه الدين للمحتمل والمحال هو من له الدين على المحيل (قوله  
ولا يشترط رضا المحال عليه) أي لانه محل الحق فله الحق أن يسئوفيه بنفسه وبغيره (قوله  
ويشترطها الخ) شروع في فائدة الحوالة المترتبة عليها وحاصلها إراءة ذمة المحيل من دين المحال  
وبراء ذمة المحال عليه من دين المحيل وتحول حق المحال من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه وقوله  
دين محال أي نظيره يصير في ذمة المحال عليه (قوله فان تعذر أخذه) أي المحال على إضافة المصدر  
لفاعل أو الدين على إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل وقوله منه أي من المحال عليه (قوله  
بفلس) متعلق بتعذر والباء سببية أي تعذر الأخذ بسبب فلس وقوله حصل للمحال عليه المقام  
للاضمار فكان عليه أن يقول حصل له (قوله وان قارن الغلس الحوالة) أي لافرق في الفلس  
بين أن يكون طارئا على الحوالة أو مقارنا لها فلا رجوع للمحتمل على المحيل في الحالتين (قوله أو  
يحد) معطوف على فلس أي أو تعذر أخذه منه بمجرد وقوله أي انكار منه أي المحال عليه لأصل  
الحوالة (قوله أو دين المحيل) معطوف على الحوالة أي أو انكار لدين المحيل (قوله وحلف) يقرأ  
بصيغة المصدر عطفًا على انكار أو بصيغة المسامحة وجعل الواو والعال وقوله عليه أي على الانكار  
المذكور يعني ان تعذر الأخذ المذكور يحصل بانكار المحال عليه الدين أو الحوالة مع حلقه على  
ذلك (قوله أو بغير ذلك) يعني أو تعذر أخذه بغير الفلس والحد (قوله كن عن زالمال عليه) أي  
تقويه وتغلبه (قوله لم يرجع المحال على محيل) جواب فان وانما لم يرجع عليه لان الحوالة بمنزلة  
القبض وقبولها متضمن لاعترافه باستجماع شرائط الصحة قال في التحفة نعم له أي المحال تخليف  
المحيل انه لا يعلم براءة المحال عليه على إلا وجهه وعليه فلو نكل حالف المحال كما هو ظاهر وبان بطلان  
الحوالة لانه حينئذ كره المقر له الاقرار اه ولو شرط فيها الرجوع عند التعذر بشئ مما ذكر  
تصح الحوالة لانه شرط خالف مقتضاها (قوله وان جهل) أي المحال وقوله ذلك أي تعذر الأخذ  
بشئ مما ذكر (قوله ولا يغير لو بان الخ) لفائدة له بعد الغاية السابقة أعني قوله وان قارن الغلس  
الحوالة وجرمه بعدم الرجوع ولو لمع الجهل الآن يقال ذكره لاجل الغاية التي بعده وبعبارة المنهج  
فما اسقاط ذلك وذكر الغاية بعد قوله لم يرجع على محيل وهي أولى (قوله وان شرط يساره) أي  
المحال عليه أي فلا عبرة بالشرط المذكور لانه معص بترك الفحص وفيه له الخيار ان شرط يساره ثم  
تبين اعساره (قوله ولو طلب المحال المحال عليه الخ) هذه المسئلة نقلها في التحفة عن ابن الصلاح  
(قوله فقال) أي المحال عليه وقوله أرفى المحيل قال م هـ ل كذلك اذا قال أقرانه لم يكن له  
على دين حتى يكون للمحتمل الرجوع اه (قوله قبل الحوالة) قال في التحفة هو صريح في انه لا تسمع  
منه دعوى الاراء ولا تقبل منه بئنه الا ان صرح بانه قبل الحوالة بخلاف ما لو أطلق ومن ثم أفتى  
بعضهم بانه لو أقام بينة بالحوالة أقام المحال عليه بئنه بآراء المحيل لم تسمع بئنه الاراء أي وليس هذا  
من تعارض البينتين لما تقر بأن دعوى الاراء المطلق والبينة الشاهدية فاستدان فوجب العمل  
ببينة الحوالة لانها لم تعارض اه (قوله بذلك) أي بالسبابة المفهومة من أرفى (قوله سمعت)  
أي البينة في وجه المحال فال الغرض هو هذا صحيح في دفع المحال أما بات البراءة من دين المحال فلا بد  
من اعادتها في وجهه اه تحفة (قوله ثم المتح) أي بعد سماح بئنه المحال عليه بالبراءة المبحه الخ  
وقوله الا اذا استمر أي المال أي لا يرجع على المحيل (قوله ولو باع سدا) أي أو أمة ولو قال رقيقا  
لساها (قوله واحال بئنه) أي أقال البائع من العبد على المشتري (قوله سمعت المتابعان) أي  
والمحال أيضا ليل قوله بعد وان كذبهم المحال الخ وقوله على حريته أي على أن العبد حر وقت  
البيع (قوله أو بئنت حريته حينئذ) أي حين البيع (قوله بينة مهوت حسبة) قال الجعري

عليه (ويشترطها)  
أي الحوالة (دين  
محتمل محال عليه)  
فيبر المحيل بالحوالة  
من دين المحتمل والمحال  
عليه عن دين المحيل  
ويحصل حق المحال  
إلى ذمة المحال عليه  
اجابا (فان تعذر أخذه  
منه بفلس) حصل  
للمحال عليه وان قارن  
الفلس الحوالة (أو  
يحد) أي انكار منه  
للمحوالة أو دين المحيل  
وحلف عليه أو بغير  
ذلك كتعذر المحال  
عليه وموت شهود  
الحوالة (لم يرجع)  
المحال (على محيل)  
بشئ وان جهل ذلك  
ولا يغير لو بان المحال  
عليه معسرا وان شرط  
يساره ولو طلب المحال  
المحال عليه فقال  
أرفى المحيل قبل  
الحوالة وأقام بذلك  
بينة سمعت وان كان  
المحيل في البلد ثم  
المتح أن للمحتمل  
الرجوع بدينه على  
المحيل الا اذا استمر  
على تكذيب المحال  
عليه ولو باع عبدا  
وأحال بئنه ثم اتفق  
المتابعان على حريته  
وقت البيع أو ثبتت  
حريته حينئذ بينة  
شهادت حسبة

شهادة الحسبة هي التي تكون بغير طلب سواء أسبقها دعوى أم لا (قوله أو أقامها العبد) أي أو أقام العبد البيعة على حريته أي ولم يصرح بالرق قبل ذلك لأنها تكذب قوله ومثل العبد ما إذا أقامها أحد الثلاثة أعني المتبايعين والمحتال ولم يصرح بأن المبيع مملوك بل اقتصر على البيع (قوله لم تصح الحوالة) جواب لو والمراد أنه بان عدم انعقادها بالنسبة أن لا يبيع فلا تمن فيرد المحتال ما أخذه من المشتري ويبقى حقه كما كان (قوله وان كذبهما) أي المتبايعين المتفقين على الحرية فهو مقابل للصورة الأولى (قوله ولا يبيعه) أي على الحرية (قوله فلكل منهما) أي المتبايعين وقوله تخليفه أي المحتال ولو خلفه أحدهما لم يكن للثاني تخليفه لانحاد خصوصتهما (قوله على نفي العلم بها) أي لأن هذه قاعدة الحلف على النفي الذي لا يتعلق بالخالف فيقول والله لا أعلم حريته (قوله وبقيت الحوالة) وحيث بذى أخذ المحتال المال من المشتري ويرجع المشتري على البائع المحيل لأنه قضى دينه بأذنه الذي تضمنته الحوالة (قوله ولو اختلفا) أي بعد إذن مدين لدائنه في القبض وقوله أي الدائن والمدين بيان لصحير التنسية وقوله في أنه أي المدين والجار والمجور ومتعلق باختلاف أي اختلفا في أن المدين وكل أو حال والمراد اختلفا في اللفظ الصادر من المدين هل هو لفظ الوكالة أو الحوالة (قوله بأن قال المدين وكلتك لتقبض لي) أي أو قال أردت بقولي أحلتك الوكالة (قوله فقال الدائن بل أحلتني) أي أو أردت الحوالة (قوله صدق منك حوالة) جواب لو (قوله فيصدق المدين) أي يمينه في أنه وكل أو في أنه أراد الحوالة وبخلفه تندفع الحوالة وبانكاره لا تنزع الوكالة ينزل فيمتنع قبضه فإن كان قد قبض برئ الدافع له لأنه وكيل أو محتمل ويلزمه تسليم ما قبضه للخالف وحقه عليه باق (قوله والدائن) أي ويصدق الدائن أي يمينه وقوله في الأخيرة أي في حال إذا ادعى الوكالة والمدين الحوالة وبخلفه تندفع الحوالة وبأخذ حقه من المستحق عليه ويرجع هذا على المحال عليه (قوله لأن الأصل الخ) عليه لتصديق منكر الحوالة وقوله المستحق عليه هو بفتح الحاء المدين والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله تنمة) أي في بيان أحكام الضمان وأحكام الصلح وقد ترجم الفقهاء لكل منهما باب مستقل وذكرهما بعد الحوالة لأن كلا منهما يترتب عليه قطع النزاع كالحوالة والضمان لئلا التزام وشرا يقال لا التزام دين أو دين أو عين ويقال للعقد الذي يحصل به ذلك ويسمى الملتزم لذلك ضامنا وضمينا ووجيلا وزعيما وكفيل أو صير قال الماوردي ذكر العرف من الضمين بالمال أي ومثله الضامن والمحيل بالدية والزعيم بالمال العظيم والسفيل بالنفس والصغير يعي المال والأصل فيه حديث العارية مؤداة أي مردودة والزعيم غارم والدين مقضى وحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يحمل عن رجل عشرة دنائير وأدركه حصة ضامن ومضمون عنه ومضمون له ومضمون وصيغة وهو مندوب لقادر وائق بنفسه والافباح قال العلماء الضمان أوله شهامة أي شدة حماقة وأوسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظما

أو أقامها العبد لم  
تصح الحوالة وان  
كذب ما المحتال في  
الحرية ولا يبيعه فلكل  
منهما تخليفه على  
نفي العلم بها وبقيت  
الحوالة (ولو اختلفا)  
أي الدائن والمدين  
في أنه (هل وكل أو  
أحال) بأن قال المدين  
وكلتك لتقبض لي  
فقال الدائن بل  
أحلتني أو قال المدين  
أحلتك فقال الدائن  
بل وكلتني (صدق  
منكر حوالة) بيمينه  
فيصدق المدين في  
الأولى والدائن في  
الأخيرة لأن الأصل  
بقاء الحق في ذمة  
المستحق عليه  
\* (تنمة) \* يصح من  
مكلف رشيد

ضاد الضمان إذا الصك ملتصق \* فإن ضمننت فاعالج بس في الوسط  
ومن مستلطف كلامهم ثلاثة أحرف شذية ضاد الضمان وطاء الطلاق وواو الوديعة وقال بعضهم  
عاشر ذوى الفضل واحد عشرة السفلى \* وعن عيوب صديقك كف واتغفل  
وصن لسانك إذا ما كنت في محفل \* ولا تشارك ولا تضمن ولا تكفل  
(قوله يصح من مكلف رشيد) أي ولو حكيما لدخل من يذو بعد رشده ولم يحجر عليه ومن فسق ومن  
سكره تعديا فإن هـ لا في حكم الرشيد ولا بد أن يكون مختارا أيضا فخرج الصبي والمجنون والسفيه  
والمكره ولو قنأ كرهه سيده فلا يصح ضمانهم ولا بد على الأصح أن يعرف عين المضمون له وهو رب  
الدين لتفاوت الناس في المطالبة تشديدا وتسهيلا فلا بد في معرفة مجرد نسبه أو اسمه وإنما كفت  
معرفة عينه لأن الظاهر عنوان الباطن وتقوم معرفة وكيله مقام معرفته عند مرد تبالوالده

وجرى ابن حجر تبعاً لشيخ الإسلام على عدم الاكتفاء بذلك (قوله ضمان بدين) أي ولو منفعة  
 كالسهم الملتزم في الذمة بالاجارة أو المساقاة وشمل الدين الزكاة فيصم ضمانها المستحقين انحصروا  
 اه بجري وقوله واجب أي ثابت ولو باعتراف الضامن وان لم يثبت على المضمون عنه شيء كما صرح به  
 الرافعي بل الضمان متضمن لا اعترافه بوجود شرائطه فيسارم الضامن المال الذي اعترف به ويشترط  
 في الدين أن يكون معلوم القدر والجنس والصفة وخرج بذلك الدين المجهول وله فلا يصح ضمانها  
 (قوله سواء استقر) المراد من الاستقرار لزوم وقيل المراد بالاستقرار الذي أمن من سقوطه وقوله  
 في ذمة المضمون له صوابه المضمون عنه وهو المدين الذي ضمن عنه ما عليه وقوله كنفقة اليوم وما  
 قبله تمثيل لأن استقر في ذمته (قوله أو لم يستقر) أي لا كنه آيل إلى الاستقرار (قوله كمن مبني على  
 يقبض) أي ذلك المبيع وهو تمثيل للذي لم يستقر (قول وسداق قبل وطء) التمثيل للمسلم يستقر  
 معنى على أن المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط اليه والصدوق قبل الوطء يتطرق السقوط اليه  
 كان تفسيح النكاح بعيبه أما على أن المراد به اللزوم فلا يصح جعله تمثيلاً لأنه لازم بالغة - (قوله  
 لا بما سيجب) أي لا يصح الضمان بما سيجب - فتنى من ذلك ضمان دراهم المبيع أو الثمن وهو  
 أن يضمن للمشتري الثمن أن يخرج المبيع مستحقاً أو عيباً أو ردوي ضمن للبائع المبيع أن يخرج الثمن  
 كذلك إضافة ضمان لدرك لادنى ملازمة لأن المضمون في الصورة الأولى الثمن عند ادراك  
 المستحق للمبيع وفي الصورة الثانية عند ادراك المستحق للثمن فظاهر من ذلك أن الدرك اسم مصدر  
 بمعنى الإدراك وفسره بعضهم بالعهد والتمتع فكنه قال يضمن له هرة الثمن أو المبيع والتبع به  
 أي المطالبة به ولذلك يسمى ضمان العهدة أيضاً ولا يصح الضمان المذكور إلا بعد قبض المضمون  
 لأنه إما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري (قوله كدين فرض) أي سبيعه وكان الأولى  
 التقييد به كما في فتح الجواهر وعبارته لا بما سيجب كدين فرض أو بيع سبيعه اه وذلك كان قال  
 أفرض هذا مائة وأنا ضامن فلا يصح ضمانه لأنه غير ثابت رقدة - م - أرح في فضل الفرض ذكر  
 هذه المسئلة وأنه كونه ضامناً فهو عبارته هناك ولو قال أقرض هذا مائة وأنا ضامن فافرضه  
 المائة أو بعضها كان ضامناً على الأوجه اه وجب تنفيذ كونه ضامناً عدم صحة الضمان هنا فإما  
 لما مر عنه من أن الأوجه الضمان الأول أن يقال أنه هناك جرى على قول - هنا على قول - تدبر عن  
 شرح المراجعة في الكتابة التي على قوله كان ضامناً على الأوجه أنه وقع للمواردى ثلث مائة مائة  
 لشارحن من أنه صحح الضمان هناك ولم يحججه في باب الضمان وأنه حمل ما قاله هناك على أنه مفرغ  
 على القول القديم وما قاله هنا على القول الجديد الذي صححه الشبان فأرجع إليه ان شئت (قوله  
 ونفقة عند الزوجة) عبارة الروض وشرحه وكذا نفقة ما بعد الموم لزوجة وخادمها وإن جرى سبب  
 وجوبها لأنه توفيق فلا ينقدم ثبوت الحق كاشهاد اه (قوله ولا نفقة العريب الخ) معطوف  
 على لا بما سيجب أي ولا يصح الضمان بنفقة العريب مطلقاً أي سواء كانت ماضية أو مستقبلية وذلك  
 لأن سبيلها البر والصلة لا الدين وفي الجبري لأنها مجهولة وقوله بمضى الزمان هو إذا ما رجع  
 الأذري وجرم به ابن المقرئ ذي اه (قوله ولا يشترط رضا الدائن) أي لا يشترط في صحة الضمان رضا  
 الدائر أي ولا قبوله وهذا هو الأصح وفصل يشترط الرضا ثم اقبل له في ذلك لأن الضمان محض  
 التزام لم يوضع على فواعد المعاهدات وقوله والمدين أي ولا يشترط رضا المدين بل اتفاق الجواز  
 أداء الدين من غير إذنه فالله أمه أولى (قوله وضع ضمان الرقيق) أي المكاتب ربه ورهله باذن سيده  
 وذلك لأن الضمان أمانة مال في الدار به بعد وهو لا يصح من غيره باذن دل في العتق وإنما صح خلع  
 أمة مال في ذمتها بلا إذن لانها قد انتمت له فهو له لا يجوز له أن يبيعها من غير إذن سيده  
 للداء جهة يقضي منها الدين عمل بتعيده وإن لم يمس له جهة بأن اقتصر له على الإذن في الضمان أي

ضمان بدين واجب  
 سواء استقر في ذمة  
 المضمون له كنفقة  
 اليوم وما قبله للزوجة  
 أو لم يستقر كمن  
 مبيع لم يقبض  
 وصدوق قبل وطء  
 لا بما سيجب كدين  
 فرض ونفقة عند  
 الزوجة ولا نفقة  
 القريب مطلقاً ولا  
 يشترط رضا الدائن  
 والميسر وصح ضمان  
 الرقيق باذن سيده



الغرم بما يكسبه وبما في يده من أموال التجارة ان كان ما ذوناله فيه فان لم يكن ما ذوناله فيها تعلق  
بما يكسبه فقط بعد الاذن (قوله وتصح منه) أي من المكاف الرشيد وقوله كفالة بعين أي  
التزام ردها الى مالكها واعلم ان الكفالة ترادف الضمان لغة وشرعا كما عرفت وتغايروا عرفا اذ هو  
خص الضمان بالمال مطلقا - ينال ان كان أو دينيا أو الكفالة بالبدن وقوله مضمونة أي ضمان يد  
كالمقصوب والمستام أو ضمان قد يخرج به غير المضمونة كالوديعة والرهن فلا تصح الكفالة بها  
(قوله ويبدن الخ) معطوف على بعين أي وتصح منه كفالة باحضار بدن من يستحق حضوره في مجلس  
الحكم أي لاجل - قى الاتحدي مطلقا لا كان أو عقوبة كقصاص و حد قذف أو حق الله تعالى مالى  
كزكاة وغارة بخلاف غيره كحد والله تعالى وتغايروا كحد خروا وسرقه لا ناهما مودون بسترها  
والسعي في اسقاطها ما لم يكن وقوله باذنه متعلق بتصحيح أو بكفالة المدينين أي ان تصح كفالة بدن من  
ذكر باذنه والافات متصوفا الكفالة من احضاره لانه لا يلزمه الحضور مع الكفيل من غير اذن  
ويعتبر اذن المكفول بنفسه ان كان ممن يعتبر اذنه ولو سقم أو بولي له ان كان صبي أو مجنون أو وارثه  
ان كان ميتا له هدى على صورته وكان الشاهد تحمل الشهادة عليه كذلك ولم يعرف نفسه واهله فان  
عرفهما لم يجزئ اليم او محل ذلك قبل ادلائه في هواء القبر والا فلا تصح الكفالة لان في اخراجه بعد  
ذلك اذرا به وعلم ما تقرران من مات ولم ياذن في كفالته ولا وارث له لا تصح كفالته (قوله ويبرأ  
الكفيل باحضار مكفول) من اضفة المصدق الى مفعوله بعد حذف العاقل أي ويبرأ الكفيل  
باحضاره بنفسه أو وكيله المكفول وان لم يقل عن الكفالة وكما يبرأ بذلك يبرأ براء المكفول له وقوله  
شخصا كان أي المكفول أو عيناه فهو نعيم في المكفول وقوله الى المكفول له متعلق باحضار أي  
أو وارثه وقوله وان لم يطالبه الضمير المستتر يعود على المكفول له والبارز يعود على الكفيل (قوله  
وبحضور) أي المكفول وهو معطوف على باحضار أي ويبرأ الكفيل بحضور المكفول والمراد به  
هنا - وص البدن اذ لا يتصور حضوره بعينه بنفسها الا ان كانت حيوانا ويشترط فيه ان يكون  
بانما يوافق فلا ينكح حضوره المصبي والمجنون وقوله عن جهة الكفيل أي مع آتيانه بانما يوافق عليه  
وذلك بان يقول حضرت أو لمات نفسي عن - جهة الكفيل فلا ينكح مجرد حضوره من غير ان يقول  
ما تقدم كما في التحفة وقد هاتوا هرا كلامهم اسرطا للفظ هنا أي فيما اذا حضر بنفسه لا فيما قبله أي  
فيما اذا حضره الكفيل لو يفرق بأن يحكي هذا وحده لا قرينة فيه فاشترط لفظ بدل بخلاف محكي  
الكفيل به فلا يحتاج الى انظ وتاثيره ان التهمة في القبض لا بد فيها من لفظ بدل عليها بخلاف الوضع  
بين يدي المشتري كما مر ان احضره بغير محل السليم فلا بد من لفظ بدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر  
اه (قوله بلا حائل) متعلق بثل من احضار و - حضور أي يشترط لبراء الكفيل باحضاره المكفول  
أو حضوره بنفسه ان لا يكون هناك حائل بينه وبين المكفول له فان كان هناك حائل كمنع  
من تسلمه فلا يبرأ لعدم حصول المعصية وقال في التحفة نعم ان قبل مختارا يرى اه فقوله كمنع  
ظالم تمثيل للمعائل (قوله بالمكان) معلول ضابط كل من احضار وحضور أي ويبرأ الكفيل باحضاره  
المكفول أو حضوره بنفسه الى المكان المذكور فان احضره أو حضر بنفسه في غيره لم يلزم المستحق  
القبول ان كان له غرض في الامتناع والا فالظاهر كما قال الله - بخان لزوم القبول فان امتنع رفعه الى  
الحاكم ببعض عنده ان فادأ بها شاهد براسمه (قوله والاخيث وقعت الكفالة فيه) أي وان لم  
يشترط مكان فبغيره - كان الذي وقعت الكفالة فيه له لكن ان صلى فان خرج عن الصلاة فيه تعين  
أقرب مكان - الخ على ما هو في اس السليم اناده سم (قوله فان غاب) أي المكفول من بدن أو عين وقوله  
لزمه أي الكفيل ان لا يماره أي ولو من دار الحرب ومن فوق مسافة القصر ولو في بحر غلبت السلامة  
فيه فيما يظهر وما يغيره الكفيل له - وتاثيره في هذه الحالة في مال نفسه ولو كان المكفول ببدنه

وتصح منه كفالة  
بعين مضمونة  
مقصودة ومستعارة  
ويبدن من يستحق  
حضوره مجلس حكم  
باذنه ويبرأ الكفيل  
باحضار مكفول  
شخصا كان أو عيناه  
الى المكفول له وان لم  
يطالبه بحضوره  
عن جهة الكفيل  
بلا حائل كمنع  
بالمكان الذي شرط  
في الكفالة الاحضار  
اليه والاخيث وقعت  
الكفالة فيه فان  
غاب لزمه احضاره  
ان عرف محله وأمن



بحسب ما لو أن السفر ولا شيء معه اتجه أن يأتي فيه ما لو كان المكفول محبوسا بحق وقد ذكر صاحب  
 البيان وغيره فيه أنه أي الكفيل يلزمه قضاء أو أي الدين أي فيقال هنا يلزمه مؤن السفر ثم انه يجهل  
 مدة ذهاب ويا ب عادة فان مضت المدة المذكورة ولم يحضره حبس ما لم يؤد الدين لانه مقصود قوله  
 ان عرف محله وأمن الطريق أي ولم يكن ثم من يمنعه منه عادة (قوله والا فلا) أي وان لم يعرف المحل  
 بان جهله ولم يأمن الطريق فلا يلزمه احضار قال في النهاية وبقيل قوله في جهله ذلك بيمينه اه ولا  
 يكلف السفر الى الناحية التي علم ذهابه اليها و جهل خصوص القرية التي هو بها يبحث عن الموضع  
 الذي هو به اه ع ش (قوله ولا يطالب كفيل بمال) أي ولا يطالب الكفيل باحضار البدن أو  
 العين اذا تلف كل منهما بمال وذلك لانه انما التزم حضوره ما ذكر ولم يلتزم المال فاذا فات ما التزمه  
 لا شيء عليه (قوله وان فات التسليم) أي من المكفول بقوله بموت الباعضية متعلقة بفات أي فات  
 بسبب موته (قوله أو غيره) أي الموت كعرب أو توار أو لم يدركه (قوله فلو شرط انه يغرم المال) أي  
 كقوله كفلت بدنه بشرط الغرم أو على اني أقدم أو نحوه قال الجعري وليس من الشرط ما لو قال كفلت  
 بدنه فان مات فعلى ضمان المال فصح الكفالة وهذا وعد لا يلزم الوفاء به اه (قوله لم تصح) أي  
 الكفالة لان ذلك خلاف مقتضاها وهو عدم غرم الكفيل المال (قوله وصيغة الالتزام) شروع في  
 بيان الصيغة التي هي أحد أركان الضمان وقوله فيهما أي في الضمان والكفالة (قوله كضمنت  
 دينك الخ) أشار به الى أن شرط الصيغة لهما لفظ يشعر بالالتزام ويقوم مقامه الكتابة مع النية  
 وأشارة أخرى (قوله ولو قال أؤدى الخ) أي لو أتى بصيغة لا تشعر بالالتزام لا ينعقد الضمان (قوله فهو  
 وعد بالالتزام) أي قوله المذكور وعد بالالتزام ولا يدل على التزام أي والوعد لا يلزم الوفاء به وقوله كما  
 هو صريح الصيغة يعني ان الصيغة المذكورة وهي أؤدى الخ صريحة في الوعد وعدم الالتزام (قوله  
 نعم ان حفت به) أي أحاطت به أي بقوله أؤدى الخ قرينة ككان رأى صاحب الحق بر يد حبس  
 المديون فقال الضامن أنا أؤدى المال فذلك قرينة على أنه يريد أنضامه ولا تعرض له ع ش وقوله  
 تصرفه أي القول المذكور وقوله الى الانشاء أي انشاء عقد الالتزام (قوله انعقد) أي الضمان به  
 (قوله كما يحتمل ابن الرفعة واعقده السبكي) قال في النخبة بعده ويحت الازدعي ان العا م اذا قال  
 قصدت به التزام ضمان أو كفالة لزمه وهو أو وجه مما قبله ويؤيده ما يأتي انه لو قال داري لزيد كان لغوا  
 الا ان قصد بالاضافة كونهما معروفه به مشلا فكون اقرارا او يدعى الجحان متقاربان فان الظاهر  
 ان ابن الرفعة لا يريد ان القرينة تلحقه بالصريح بل تجعله كتابة شفهية فان نوى لزمه والا فلا لكنه  
 يشترط شقين القرينة والنسبة من العا م وغيره والازدعي لا يشترط الانية من العا م ويحتمل في غيره  
 ان يوافق ابن الرفعة وان يأخذ بما لا فهم أنه لغوا اه (قوله ولا ضمان) أي الضمان والكفالة  
 وقوله بشرط براءة أصيل هو المدين الذي عليه الحق وذلك لما فاته مقتضاها ما قال ع ش هو ظاهر  
 في الضمان وبصور في الكفالة ببراءة كفيل الكفيل بأن يقول تكفلت باحضاره بن عله الدين على  
 ان من تكفل به قبل رى اه وفي كون هذا يسمى أصيلا نظر الا أن يقال اه أصيل بالنسبة للثاني  
 فتأمل وقال بعضهم المراد بالاصيل في الكفالة المكفول اه بجعري (قوله ولا يتعلق) أي ولا ضمان  
 يتعلق نحو اذا جاء الغد فعد ضمنت ما على فلان أو كفلت بدنه ويوجب أي ولا يوجب نحو اناسا من  
 ما على فلان أو كفيل بدنه الى نهر فاذا مضى رى وانما لم يقع بما ذكر لا مهمان من كاليبيع وهو  
 لا يدخله تعليق ولا ناقبة كذلك هما (قوله وللمستحق الخ) هذا منه الضمان وفائدته والمستحق  
 سأل المضمون له وارنه وقوله مطالبه الضامن والاصيل بان يدا له ما جعرا أو يطالب بهما شاء  
 بالجميع أو يطالب أحدهما به ضء والا تحريه فيه أما الضامن فلنخبر السابق الزيم تارم وأما  
 الاصيل بلان الدين باق عليه قال في النخبة ولا يحزنو وفيه التي جاءها ما لا يحزنو وفي نعر بهما معا

الطريق والا فلا ولا  
 يطالب كفيل بمال  
 وان فات التسليم موت  
 أو غيره فلو شرط أنه  
 يغرم المال ولو مع  
 قوله ان فات التسليم  
 للمكفول لم تصح  
 وصيغة الالتزام فيها  
 كضمنت دينك على  
 فلان أو تحمته أو  
 تكفلت بدنه أو أنا  
 بالمال أو باحضار  
 الشخص ضمان أو  
 كفا ولو قال أؤدى  
 المال أو أحضر بالترام  
 كما هو صريح الصيغة  
 نعم ان حفت به قرينة  
 تصرفه الى الانشاء  
 انعقد به كما يحتمل ابن  
 الرفعة واعقده  
 السبكي ولا يضمن  
 بشرط براءة أصيل  
 ولا يتعلق وتوفيت  
 والمستحق مطالبه  
 الضامن والاصيل

كلا كل الدين والحقائق ان الدينين انما اشتغلتا بدين واحد كالدينين بدين واحد فهو كقرض الكفاية تتعلق بالكل ويسقط بفعل البعض فالتعدد فيه ليس في ذاته بل بحسب ذاتهم ما ومن ثم حل على أحدهما فقط وتأجل في حق أحدهما فقط ولو أفلس الاصيل فطلب الضامن ببيع ماله أولا أوجب ان ضمن باذنه والا فلا لانه موطن نفسه على عدم الرجوع اه (قوله ولو برئ) أي الاصيل بأداء أو ابراء أو حوالة وقوله برئ الضامن أي لسقوط الحق (قوله ولا عكس في الراء) أي لو برئ الضامن ببراء المستحق لم يبرأ الاصيل لانه اسقاط للوثيقة فلا يسقط به الدين قال في التحفة وشمل كلامهم ما لو ابراء الضامن من الدين فيكون كبراءه من الضمان وهو متجه خلافا لركشي وقوله ان الدين واحد تعدد محله فببر الاصيل بذلك برده ما في التحقيق من تعدد الاعتبار فهو على اضماع غيره على الاصيل باعتبار ان ذلك عارض له الازم وهذا أصلي فيه فلم يلزم من ابراء الضامن من العارض ابراء الاصيل من الذاتي اه وقال سم يمكن رد ما ظاهرا لركشي مع تسليم اتحاد الدين لان معنى ابراءك من الدين اسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوطه من أصله وانما سقط عن الضامن ببراء الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالأصل فاذا سقط الأصل سقط تابعه اه (قوله دون الاداء) أي بخلاف ما لو برئ الضامن بأداء الدين للمستحق فانه يبرأ الاصيل (قوله ولو مات أحدهما) أي الضامن أو الاصيل (قوله والدين) مؤجل (أي والحال ان الدين مؤجل أي علم ما باجل واحد (قوله حل عليه) أي على الميت منهما الوجود سبب الحلول في حقه وأما الاخر المحي فلا يحل عليه لعدم وجوده في حقه ولانه ينتفع بالاجل واذا مات الاصيل وله تركته فالضامن مطالب المستحق بان يأخذ منها أو يبرئه لا يحال تلفها فلا يحد مرهما اذا غرم واذا مات الضامن وأخذ المستحق ماله تركته لا ترجع ورثته على الاصيل الأبعد الحلول (قوله والضامن رجوع على اصيل ان غرم) محله اذا كان الضمان والاداء باذنه وكان الاداء من ماله فان انتفى اذنه لم يفيهما أو كان الاداء من ماله بل من سهم الغارمين فلا رجوع فاذا وجد الاذن في الضمان دون الاداء رجوع في الاصح لانه اذن في سبب الاداء فان وجد الاذن في الاداء دون الضمان فلا رجوع الا ان أدى بشرط الرجوع فيرجع (قوله ولو صالح) أي الضامن وقوله عن الدين بما دونه أي كأن صالح عن مائة بما دونها (قوله لم يرجع) أي على الاصيل وقوله لا بما غرم أي وهو القدر الذي صرح به وذلك لانه هو الذي بذله وفي الحقيقة قال شارح التهذيب والقدر الذي صرح به يبقى على الاصيل الآن بقصد الدائن مسامحته به أيضا اه وفيه تظهير لانه لم يسامح هنا بقدر وانما أخذه بدلًا عن الكل فالوجه ابراء الاصيل منه أيضا اه (قوله ولو أدى دين غيره ماذن) أي باذن ذلك الغير في الاداء خرج به ما اذا لم ياذن له في ذلك فلا رجوع مطلقا لانه متبرع (قوله رجوع) أي المؤدى على المؤدى عنه (قوله وان لم بشرط له الرجوع) غايته للرجوع أي يرجع وان لم بشرط الاذن الرجوع عليه اذا أدى وهي للرد على القول الضعيف بانه لا يرجع مع اللزوم بان الاذن لا يقتضى الرجوع وهذا لا يناقض ما أنعمنا به اذا وجد الاذن في الاداء دون الضمان فلا رجوع الا أن بشرط الرجوع لان هناك وجد ضمان بلاذن فلما وجد هناك سبب آخر للاداء غير الاذن فيه وهو كون الاداء عن جهة الضمان الذي بلاذن اعترف بشرط الرجوع (قوله لان أداء بغض المتبرع) أي لا يرجع ان أداء بقصد التبرع ويعرف باقراره سواء بشرط له الاذن الرجوع عليه أم لا (قوله طالب كلا جميع الدين) أي كرهنا عبدا بالف يكون نصف كل رهنا بجميع الالف وقوله وقال جمع مدمون طالب كلا بنصف الدين أي كاشتر بنا هذا بالف واعتقد في التحفة الاول قال والقياس على الرهن واصح وعلى البيع غير واضح لعدم شرائه كل بالف فتعين تنصيفه بينهما ثم قال رأيت شيئا عتد ما عتدته قال وبه أفتيد وعلاه بان الضمان وثيقة لا تنصفيه

ولو برئ برئ الضامن  
ولا عكس في الراء  
دون الاداء ولو مات  
أحدهما والدين  
مؤجل حل عليه  
والضامن رجوع على  
أصيل ان غرم ولو  
صالح عن الدين بما  
دونه لم يرجع الا بما  
غرم ولو أدى دين غيره  
بأذن رجوع وان لم  
بشرط له الرجوع  
الا ان أداء بقصد  
التبرع (فرع) \*  
أفتي جمع محققون  
بانه لو قال رجلان  
لا آثر ضعنا مالك على  
فلان طالب كلا  
بجميع الدين وقال  
جمع متقدمون  
طالب كلا بنصف  
الدين ومال اليه  
الاخرى

التجربة واعتقد في النهاية الثاني قال وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى لانه البقن وشغل ذمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه وبذلك أفتى البدر ابن شهاب عند دعوى أحد الضامنين ذلك وحلفه ما عليه لان اللفظ ظاهر فيه وبالتبعيض قطع الشيخ أبو حامد وفي سم قال شيخنا الشهاب الرمي المعتد في مسألة الضمان ان كلا ضامن للنصف فقط وفي مسألة الرهن ان نصف كل رهن بالنصف فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف اه (قوله قال شيخنا الخ) أفتى به في التحفة جوابا عما ورد على معنده من عدم التقسيط فما لو قالوا لا ضمانا لك على فلان وحاصل الجواب أن هذا لا يرد على المسئلة المذكورة لانه ليس ضمانا حقيقة والكلام فيما هو ضمان حقيقة (قوله لانه ليس ضمانا حقيقة) أي لا تم على ما يجب والضمنان حقيقة أن يكون على ما وجب (قوله بل استدعاء اتلاف مال) أي طلب ذلك وقوله لمصلحة هي السلامة (قوله فاقضت) أي المصلحة وقوله التوزيع أي تقسيط الضمان على الكل وقوله عنها أي عن المصلحة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله اعلم أن الصلح الخ) شروع في بيان أحكام الصلح من صحته مع الاقرار ومن جريان حكم البيع عليه وهو لغة قطع النزاع وشرعا عقد بمحصل به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وعقد واليه باب الهدنة والجزية والامان وصلح بين الامام والبيعة وعقد واليه باب البغاة وصلح بين الزوجين عند الشقاق وعقد واليه باب القسم والنشوز وصلح في المعاملات وعقد واليه هذا الباب والاصل فيه قوله تعالى والصلح خير لانه ان كان المراد به مطلق الصلح كما يدل عليه الاتيان بالاسم الظاهر دون الضمير فالامر ظاهر وان كان المراد الصلح بين الزوجين كما يدل عليه السياق فغيره بالقياس عليه وقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا لهما حل حراما أو حرم حلالا وانما خص المسلمين مع جواز بين الكفار أيضا لا لقيادتهم للاحكام غالبوا من طاعة الصلح سبق خصومة بين المتداعيين فلو قال صاحبني من دارك مثلاً بكذا من غير سبق خصومة فاجابه فهو باطل على الاصح لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كانت عندا كأم لا ولغظه يتهدى للمأخوذ بالباء أو على والمعترون بمن أو عن وقد نظم بعضهم هذه القاعدة بقوله

في الصلح للمأخوذ بالباء وعلى \* والترك من وعن كثير اذا اجعلا

وتظمها بعضهم أيضا بقوله

بالباء وعلى يمدى الصلح \* لما أخذته فهذا انسخ

ومن وعن أيضا ما قدر كما \* في أغلب الاحوال ذاقه سلسكا

فاذا قال صاحبك من الدار أو عنها بالف أو عليه فالدار متروكة لدخول من أو عن علمها والالف مأخوذة لدخول الباء أو على عليه وقد يعكس الامر على خلافه وقوله جائز مع الاقرار أي صحيح معه ولو أنككر بعده فاذا أقر ثم أنككر جاز الصلح بخلاف ما لو أنككر فصول ثم أقر فان الصلح باطل فان صولح ثانيا بعد الاقرار كان صحيحا ومثل الاقرار إقامة البينة والعين المردودة لان لزوم الحق بالبينة كلزومه بالاقرار والعين المردودة بمنزلة الاقرار أو البينة وليس من الاقرار ما لحي عما تدب به بكذا لانه قد يراد به قطع الخصومة (قوله وهو على سعي غير المدعي الخ) يعني ان الصلح على غير المدعي بان يكون المدعي دراهم فصول على ثوب يكون بعبا واعلم ان الصلح اما أن يكون عن عين وأما أن يكون عن دين وكل منهما اما أن يجري من المدعي به على غيره أو يسمى صلحا معاونه أو على بعضه ويسمى صلحا الخطيئة فالافسام أربعة واقصر المؤلف على القسم الاول من قسمي العين وترتلي: الثاني وهو الصلح منها على بعضها وذكر الثاني من قسمي الدين وترك الارل وهو الصلح منه على غيره ثم انه اما ان يجري بين متداعيين وهو ما ذكره المؤلف واما أن يجري بين مدعي واجنبي وهو ما لم يذكره وحاصله ان الاجنبي ان صلح عن عين للمدعي عليه فان لم يكن وكيل عنه لم يصح صلحه لا بد من رلى وان كان

قال شيخنا انما تقسط الضمان في ألقى متاعك في البحر وأنا وركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل استدعاء اتلاف مال لمصلحة فاقضت التوزيع لثلاثينفرا الناس عنها واعلم أن الصلح جائز مع الاقرار وهو على شئ غير المدعي معاوضة كالمو قال صاحبك عما تدعيه على هذا الثوب

وكيلا عنه فان صرح بالوكالة بان قال وكنتي في الصلح معك وهو مقر لك بها أو هي لك معي ووقع للموكل  
 فان لم يصرح بالوكالة أو قال: وهو بطل في انكاره أو لم يزد على قوله وكنتي الغريم في الصلح معك لم  
 يصح وان صرح عنها لنفسه بعين ماله أو بدين في ذمته فان قال وهو مقر لك أو وهي لك معك له وان  
 قال وهو مبطل لك فشرأ شئ مغضوب فان قدر ولو في ظنه على انتزاعه من هو تحت يده صح والا فلا  
 وان قال وهو محقق أو لا أعلم حاله أو لم يزد على قوله صالحني بذلك الغا الصلح هذا كله ان صرح عن عين  
 فان صرح عن دين بغير دين ثابت من قبل فان قال هو مقر لك أو وهولك أو هو مبطل في انكاره صح  
 للمدعي عليه فيما اذا صرح له أو لنفسه فيما اذا صرح لها فان صرح عنه بدين ثابت من قبل الصلح لم يصح  
 (قوله فله حكم البيع) هو مقر بضاف فيم ف كما قال فله أحكام البيع أي من الشفعة والرد بالعيب  
 وخيار المجلس والشرط ومنع التصرف قبل القبض وانما جرت عليه أحكام البيع لان الصلح المذكور  
 بيع للعين المضافة من المدعي للمدعي عليه بلفظ الصلح (قوله وعلى بعض المدعي الخ) معطوف على  
 شئ غير المدعي أي وهو على بعض المدعي ابراء أي كصالحك عن الالف التي لي عليك على خمسة مائة  
 رقبه ان كان أي المدعي به دين فان كان عينا وجرى الصلح على بعضها فبها فبها فبها فبها فبها فبها فبها  
 فثبتت فيه أحكامها من اذن في قبضه ورضي امكانه فيصح بلفظ الصلح كصالحك من الدار على  
 بعضها كما يصح بلفظ الهبة بان يقول وهبتك نصفها وصالحك على نصفها ولا يصح بلفظ البيع بان  
 يقول بعتك نصفها وصالحك على نصفها لعدم الثمن لان العين كلها ملك المقر له فاذا باعها ببعضها  
 فقد باع ملكه بملكه والذي يبعه وهو محال (قوله فلولم يقل المدعي أترأت ذمتك لم يضر) أي  
 لا يشترط في الصلح المذكور أن يكون بلفظ ابراء بل يصح بلفظ الصلح كالصيغة المتقدمة ولفظ  
 ابراء والاستقاط ونحوهما كالحط والوضع ثم انه لا يقتصر الى القبول الا ان جرى بلفظ الصلح  
 كصالحك على نصفه فيفتقر اليه لان اللفظ يقتضيه ورعاية اللفظ في العقود أكثر من رعاية  
 معناها (قوله ويلغو الصلح الخ) أي كان ادعى عليه دارا فانكر أو سكنت ثم نصالحا على بعضها أو  
 غير هاتين الصلح باطل لانه على انكار أو سكنت وهذا محتر زقوله المار مع الاقرار وقد يصح الصلح  
 مع عدم الاقرار في مسائل منها اصطلاح الورثة فيما وقف بينهم كما اذا مات الميت عن ابن وولد خنثى  
 فمسئلة المذكورة من اثنين ومسئلة الاثونة من ثلاثة والجامعة ستة فيعطى الابن ثلاثة والخنثى  
 اثنين ويوقف واحد الى الاتصاح أو الصلح كان يصالحا على أن يكون لكل منهما نصف القيراط  
 رهنها ما لو سلم الزوج على أكثر من أربع ومات قبل الاختيار فيوقف الميراث بينهم حتى يصططحن  
 وكذا اذا طلق احدى زوجتيه ومات قبل البيان فيما اذا كانت معينة في نيته أو قبل التعيين فيما  
 اذا كانت مبهمة عنده ومنها ما لو تداعيا ودعاه عند آخر فقال لا أعلم لا يكما هي فيصططحن على انها  
 بينهما على تغاضل أو ساو (قوله حيث لا حاجة للمدعي) الطرف متعلق بيلغو أي يلغو حيث لا حاجة  
 موجودة للمدعي أما اذا كانت له حجة وهي البينة من شاهدين أو رجل وامرأتين أو يمين وشاهد  
 فيصم اكن بعد تعديلها وان لم يحكم بالملك على الاوجه قال سم وصوردة المسئلة أنه أقام البينة ثم  
 صالح وبيق ما لو صالح ثم أقامها في شرح العباب ولو أقيمت بينة بعد الصلح على الانكار بانه ملك  
 وفنه فهل يلحق بالاقرار قال الجوزي يلحق به بل أولى لانه يمكن الطعن فيها لافيه اه (قوله فلا  
 يصح الصلح الخ) هو غير قوله ويلغو الصلح فكان الأولى ان يقتصر على الغاية وما بعدها وقوله على  
 الانكار أي أو السكوت (قوله وان فرض صدق المدعي) نفيه في بطلان الصلح (قوله خلافا للائمة  
 الثلاثة) أي قولهم ان الصلح لا يبطل مع ذلك (قوله نعم يجوز للمدعي الحق ان يأخذ ما بذل الخ)  
 عبارة شرح الروض واذا كان على الانكار وكان المدعي محقا فحصل له فيما بينه وبين الله أن يأخذ  
 ما بذل له فله المأوردى وهو صحيح في سلب الخطية توفيه فرض كلامه فاذا صالح على غير المدعي ففيه

فله حكم البيع وعلى  
 بعض المدعي ابراء  
 ان كان ديناً فلولم يقل  
 المدعي أترأت ذمتك  
 لم يضر ويلغو الصلح  
 حيث لا حاجة للمدعي  
 مع الانكار أو  
 السكوت من المدعي  
 عليه فلا يصح الصلح  
 على الانكار وان  
 فرض صدق المدعي  
 خلافا للائمة الثلاثة  
 نعم يجوز للمدعي  
 الحق أن يأخذ ما  
 بذل له في الصلح على  
 الانكار ثم ان وقع  
 بغير مدعي به كان  
 ظافراً



ما يأتي في مسئلة الظفر قاله الاموي اه (قوله وسياتي حكم الظفر) أي في باب الدعوى والبيانات  
وعبارته هناك وله أي الشخص بالاعرف فتنة عليه أو على غيره أخذ ماله اسنة لا للضرر ورة من مال  
مدين له مقرء ساطل به أو جاحد له أو متوارد متعز زوان كان على الجاحدية أو رجاقراره لورفعه  
للقاضي لاذنه صلى الله عليه وسلم لهذا شكك اليه نعم أبي سفيان ان تأخذ ما يكفيها وولد ما  
بالمهر وفولان في الرفع للقاضي مشقة ومؤنة وانما يجوز له الأخذ من جنس حقه ثم عند تعذر  
جنسه يأخذ غيره ويتعين في أخذ غير الجنس تقديم النقد على غيره ثم ان كان المأخوذ من جنس  
ماله يتقدمه ويتصرف فيه بدلا عن حقه فان كان من غير جنسه فيبيعه الظاهر نفسه أو مأذونه للغير  
لالتفسيه اتفاقا ولا يجوز له امتناع تولي الطرفين وللمتمة انتهت (قوله فرع يحرم على كل أحد  
الخ) شروع في بيان الحقوق المشتركة ومنع التزاحم عليها وقد أفرد الفقهاء باب مستقل  
وحاصل الكلام على ذلك أنه يحرم غرس الشجر في الشارع وان انتفى الضرر وكان النفع لعموم  
المسلمين ويحل في المسجد مع الكراهة للمسلمين كما كلهم من ثماره أو ليصرف ريعه في مصالح المسجد  
ويحرم بناء دكة مطلقا في الشارع أو في المسجد ولو انتفى الضرر بها أو كانت بغناء داره وانما حرم ذلك  
لانه قد تزدحم المسارة فيعطون بذلك لشغل المكان بعولانه اذا طالت المدة أشبه موضعه الاملاك  
وانتدعاه أثرا لتحقاق الطروق وقوله غرس شجرة مثله كل ما يضر المسار في مروه كخراج روشن  
أو سباط أي سقيفة على حائطين والطريق بينهما فان لم يضر بالمسار به بان رفعه بحيث يمر تحت  
الشخص التام الطويل مع حوله على رأسه وبحيث يمر تحت الحمل على البعير اذا كان الطريق  
مرفرسان وقوافل جاز ذلك هذا اذا كان ما ذكر في شارع أي طريق نافذ فان كان في غيره فلا  
يجوز الا باذن الشر كاه فيه وقوله في شارع هو مرادف للطريق النافذ وأما الطريق لا يغيب النافذ  
فهو أعم من الشارع عموما مطلقا ومادة الاجتماع الطريق النافذ وينفرد في طريق غير نافذ (قوله  
كبناء دكة) الكاف للتنظير أي تطهير حرمة بناء دكة وهي المسطبة العالية والمراد هنا مطلق  
للمسطة قال في التحفة ومنها ما يجعل بالجدار المسمى بالكيش الا ان اضطر اليه لتحلل بنائه ولم يضر  
المسارة لان المشقة تحلب التيسير اه (قوله وان لم يضر) مفعوله محذوف أي لم يضر ذلك البناء  
المسارة وقوله فيه أي في الشارع وهو متعلق بلفظ بناء (قوله ولولذلك) أي ولو كان البناء لذلك أي  
لعموم النفع للمسلمين (قوله وان انتفى الضرر لا) لم يظهر لهذه الغاية فائدة بعد الغاية الاولى أعني  
قوله وان لم يضر فكان الاولى اسقاطها (قوله ويحل العرس بالمسجد) وانما امتنع في الشارع  
مطلقا لكون توقع الضرر فيه أكثر ويجوز حفر البئر في الشارع وفي المسجد حيث لا ضرر وكان  
باذن الامام وفي شرح الرملي تقييد الجواز بكونه لعموم المسلمين واذن الامام وقوله للمسلمين أي لنفعهم  
كما كلهم من ثماره وقوله أو ليصرف ريعه أي ما غرس وقوله أي المسجد أي لمصالح المسجد  
كترميم واسراج (قوله بل يكره) المناسب والاختصار ان يقول مع الكراهة كما عبرت به في سائر مواضع  
سجاءه وتعالى أعلم

وسيأتي حكم الظفر  
\* (فرع) يحرم على  
كل أحد غرس شجرة  
في شارع ولو لعموم  
النفع للمسلمين  
كبناء دكة وان لم  
يضر فيه ولولذلك  
أيضا وان انتفى  
الضرر حالا أو كانت  
الدكة بغناء داره  
ويحل العرس بالمسجد  
للمسلمين أو ليصرف  
ريعه لبل يكره  
\* (باب في الوكالة  
والقراض)

#### (باب في الوكالة والقراض)

أي في بيان أحكامهما وشراطينهما وجمع بين الوكالة والقراض في ترجمته واحدة مع ان الفقهاء  
أفردوا كل واحد ترجمته مع أنه لما بينهما من تمام الارتباط ادعاء القراض ككيل وبوكل والمالك  
كالموكل فيشترط فيه شره وبله والعمل كالوكيل فيشترط فيه شروطه والوكالة به في الواو وكسرها  
لغة التقويض والمراعاة أو ما غفل وتعرعا باليد كره الشارع من قوله وهي بنويش شخص أمره  
الى آخر فبما يقبل التيانة وهي ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع والقياس وذلك لقوله تعالى ما بعنوا  
حكما من أهله وحكما من أهلها وهم ما وكيلا لان لاحكام على المعتدول ولما عبر العامين أنه صلى الله عليه



وساير بحث السعادة لا خداز كانه ولو لكون الحاجة داعية للمهاوطة ناذب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير  
وقد تحرم ان كان فيها اعانة على محرم وقد تشكره ان كان فيها اعانة على مكره وهو قد تجب ان توقف  
عليها دفع ضرر الموكل كتوكيل المضطر في شراء طعام قد يجزع عنه وقد تصور فيها الا الحاجة كما  
اذ لم يكن للموكل حاجة في الو كالة وساله الوكيل اياها من غير غرض وأركانها اربعة موكل ووكيل  
وموكل فيه وصيغة وشروط في الموكل صحة مباشرة ما وكل فيه بملك أو ولاية والا فلا يصح تو كيله  
لانه اذ لم يقدر على التصرف بنفسه فينائبه أولى فلا يصح تو كيل غير مكلف في تصرف ألا السكران  
المتعدي فيصح تو كيله ولا تو كيل مكاتب في تبرع بلا اذن سيده وسفيه فيما لا يستقل به ولو باذن  
وليته وفاسق في كاح ابنته ويستثنى من ذلك الاعمي فيصح تو كيله في فحوى بيع وشراء واحارة  
وهـة وان لم تصح مباشرة له للضرورة والمهرم فيصح ان يوكل حلالا في النكاح بعد التحلل  
أو يطلق وشروط في الوكيل صحة مباشرة ما وكل فيه كالموكل لانه اذ لم يقدر على التصرف فيه  
لنفسه فلغيره أولى فلا يصح تو كيل مسي ومجنون ومغنى عليه ولا توكل امرأتى نكاح ولا محرم  
فيه ليعقده في احوام وشروط في الموكل فيه ان يكون قابلا للنيابة وان يملكه الموكل حين التوكيل  
وان يكون معلوما ولو بوجه فلا يصح فيما لا يقبل النيابة كالعادات ولا فيما لا يملكه الموكل  
كالتوكيل في بيع ما سجد له كنه يصح فيها ذكر نكاح كوكلتك في بيع ما أملكه وكل ما سجد له ملكه  
ولا فيما ليس بمعلوم كوكلتك في كل قليل وكثير أو في كل أمورى أو في بيع بعض أموالها  
في ذلك من الغرر العظيم الذي لا ضرورة الى احتماله وشروط في الصيغة لفظ من موكل يشعر برضاه  
ولا يشترط من الوكيل القبول لفظا بل الشرط عدم الرد منه فلوردها كان قال لا قبل أو لا فعل  
بطلت وكل ما ذكر استفاد من كلام الشارح (قوله تصح وكالة شخص) من اضافة المصدر لمفعوله  
وقوله متمكن لنفسه أى متمكن من التصرف لنفسه فالجواز والمجره رمتعلق بمحذوف وهذا شرط  
للوكيل وقوله كعبد وفاسق تمثيل للمتمكن من التصرف لنفسه وقوله في قبول النكاح أى ان تمكن  
العبد والفاسق ليس مطلقا بل بالنسبة لقبول النكاح فيصح تو كلهما فيه لتمكنهما منه لانفسهما  
وقوله ولو بلا اذن سيد أى أولى فيما اذا كان الفاسق سقما وعجزة شرح المنهج والسعيه والعبد  
فتوكلان في قبول النكاح بغير اذن الولي والسيد اه والغاية للرد على من يقول لا يصح توكل العبد  
في قبول النكاح بغير اذن سيده وعلى من يقول بحصة ذلك في القبول وفي الإيجاب (قوله لا في إيجابه)  
أى لا يصح تو كلهما في إيجاب النكاح وذلك لعدم تمكنهما منه لكونه ولاية وهما ليسا من أهلها  
(قوله وهى) أى الو كالة شرعا وقوله تفويض شخص في الجعري هلا أطلقها على العقد أيضا كما مر في  
الابواب قبله وسيأتى في أبواب آخر فليجرح فان الظاهر اطلاقها عليه شرعا شوبرى اه وقد يقال  
المراد تفويض شخص الخ بصفة (قوله فيما يقبل النيابة) أى بما يقبلها في معنى من النيابة لأمه  
وهى حال منه أى حال كون ذلك الامر بما يقبل النيابة فان قلت النيابة هى الو كالة وقد أخذت في  
تعريف الو كالة وهذا دور اجيب بان النيابة شرعا أهم من الو كالة فلا دور إلا أنه يرد عليه أنه يصير  
التعريف به غير مانع وقوله ليفعله في حياته شرح به الا بصافاته انما يفعله بعد موته (قوله فتصح)  
أى الو كالة وهو مفرع على ما يقبل النيابة (قوله كبيع ونكاح وهبة) أى وضمان ووصية وحواله  
ويقول جعلت موكلى ضامنا لك كذا أو موصيا لك بكذا أو أحاطت بك على موكلى من كذا بنظره  
نمالة على فلان (قوله وطلاق مبرز) أى لمعينه فلو وكله بتطلق احدى نسائه لم يصح في الأصح (قوله  
وفي كل مسخ) معطوف على في كل عقد أى وتصح الو كالة في كل فسخ والمراد بالفسخ الذى ليس على  
الغور وأهل الغور وحصل عذر لا يعديه التأخير بالتوكيل فيه تقصيرا فان عذبا له توكيل فيه تقصيرا  
فلا يصح التوكيل فيه (قوله كإفالة) تمثيل للفسخ وهى طلب المشتري من البائع الفسخ (قوله وفي

(تصح وكالة شخص  
متمكن لنفسه كعبد  
وفاسق في قبول  
نكاح ولو بلا اذن  
سيده لا في إيجابه وهى  
تفويض شخص أمره  
الى آخر فيما يقبل  
النيابة ليفعله في  
حياته فتصح (في كل  
عقد) كبيع  
ونكاح وهبة ورهن  
وطلاق مفتر (و) في  
كل (فسخ) كإفالة  
وردهم وفي

قبض واقباض) معطوف على في كل عقد أي وتصح الوكالة في قبض واقباض للدين أو العين (قوله وفي استيفاء عقوبة آدمي) معطوف على في كل عقد أي وتصح في كل استيفاء عقوبة لا آدمي كقصاص وحدقذف ويصح التوكيل أيضا في استيفاء عقوبة الله تعالى لكن من الامام أو السيد (قوله والدعوى) أي وتصح الوكالة في الدعوى أي بنحو مال أو عقوبة لغير الله تعالى والجواب عن ذلك (قوله وان كره الخصم) غاية لعمدة التوكيل في الدعوى والجواب أي يصح التوكيل في الدعوى وفي الجواب عنها سواء رضي الخصم بذلك أولا ومنه بالامام أبي حنيفة رضي الله عنه اشتراط رضا الخصم (قوله وانما تصح الوكالة فيما ذكر) أي من العقود والفسوخ وما بعدهما أي انه يشترط فيه أن يكون للموكل ولاية عليه أي سلطنة بسبب ملكه التصرف فيه سواء كان مال الكالعين أولا كالولي والحاكم فعبارة أعم من قول المنهج بشرط في الموكل فيه ان يملكه الموكل حين التوكيل اذ هو خاص بمالك العين ولا يشمل الولي والحاكم (قوله فلا يصح) أي التوكيل وقوله في بيع ماسمكة أي استقلال لا تبعافصح في بيع مالا يملكه تبعاً للموكل أو في بيع عين يملكها وان يشتري له بثمنها كذا وقياس ذلك صحة توكيله بطلاق من سينكحها تبعاً له كدخولته كذا في شرح المنهج (قوله لانه لا ولاية الخ) عليه اعدم العمدة وقوله أي للموكل وقوله عليه أي على ماسمكة أو من سينكحها وقوله حينئذ أي حين ادوكل (قوله وكذا لو وكل) أي وكذلك لا يصح التوكيل لو وكل لولي من بزواج موليته اذا طلقت أو اذا انقضت عدتها وذلك لعدم ولايتها عليها حين التوكيل وقوله اذا طلقت أي وانقضت عدتها كما هو ظاهر وقوله هنا أي في باب الوكالة (قوله لكن رجع في الروضة في النكاح) أي في باب النكاح العمدة أي صحة الوكالة ونصها فرع في فتاوى المغوى ان التي يعتبر اذنها في تزويجها اذا قالت لولها وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي اذا فارقتي زوجي أو انقضت عدتي فينبغي ان يصح الاذن كما لو قال الولي لولائي كذا زوج بنتي اذا فارقتها زوجها وانقضت عدتها وفي هذا التوكيل وجه ضعيف انه لا يصح وقد سبق في الوكالة اهـ (قوله وكذا لو قالت له الخ) أي وكذا رجع في الروضة في باب النكاح صحة الاذن فيما لو قالت لولها وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي اذا حلت بان يطلقها زوجها وتنقض عدتها في الصورة الاولى أو تنقض العددة في الثانية فقط وفي النهاية أفتى والده رحمه الله تعالى بصحة اذن المرأة المذكورة لولها كما نكح لاه في كتاب النكاح عن فتاوى المغوى وأقره وعدم صحة توكيل الولي المذكر كزوجها في الروضة وأصلها هنا والفرق بينهما ان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر ان لا ولي أقوى فيمكنني فهمها لا يكتفي به في الثانية وان باب الاذن أوسع من باب الوكالة وما مع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم العمدة على الوكالة والعمدة على التصرف اذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف رد بانه خطأ صريح مخالف لما نقول اذ لا بضاع محتاط لها فوق غيرها اهـ (قوله ولو علق ذلك الخ) أي ولو علق الولي ذلك أي توكيل التزويج بان قال اذا طلقت بنتي أو انقضت عدتها فقد وكلتك في تزويجها فسدت الوكالة ونفذ التزويج للاذن قال سم كذا في شرح الروض لكن أطال ابن العماد في توقيف الحكم في بيان عدم النفوذ اذا فسدت التوكيل في النكاح وفي غلط من سوى بين النكاح وغيره في الدعوى بذلك اهـ وانظر ما للفرق بين هذه الصورة والاولى المارة وهي وكذا لو وكل الخ فانها مائة للمولى وان لم يكن مصرحاً فيها وبذلك الفرق بان الوكالة هنا معلقة وهذا بمنجزة والمعاى انما هو التزويج وهو لا يضر لسايباً ان المضر يعلني الوكالة واما تأمين المضر في غير مضر (قوله لا في اقرار) عطفاً على في كل عقد (قوله أي لا يصح التوكيل فيه) بيان لمنطوق ما قبله والمناسب لما قبله في الحل أن يقول أي لا يصح الوكالة في اقرار (قوله بان يقول) أي الموكل وهو

قبض واقباض للدين أو العين وفي استيفاء عقوبة آدمي والدعوى والجواب وان كره الخصم وانما تصح الوكالة فيما ذكر كان عليه ولاية لموكل يملكه التصرف فيه حين التوكيل فلا يصح في بيع ماسمكة وطلاق من سينكحها لانه لا ولاية عليه حينئذ وكذا لو وكل من بزواج موليته اذا طلقت أو انقضت عدتها على ما قاله الشرحان هنا لكن رجع في الروضة في النكاح العمدة وكذا لو قالت له وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي اذا حلت ولو علق ذلك على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للاذن (لا في اقرار) أي لا يصح التوكيل فيه بان يقول لغيره وكنتك لتقر عني

تصوير للوكالة في الاقرار ايجابا وقبولا (قوله فيقول انوكيل اقررت عنه) أي عن موكله أي أو يقول جعلته مقرا بكذا (قوله لانه) أي الاقرار وهو تعليل لعدم صحة الوكالة في الاقرار أي وانما لم تصح فيه لان الاقرار اخبار عن حق وهو لا يقبل التوكيل كالشهادة (قوله لكن يكون الموكل مقرا بالتوكيل) أي لاشعاره بشبوت الحق عليه وقيل ليس باقرار لان التوكيل بالابراء ليس ببراءة ومحل الخلاف اذا قال وكلتك لتقر عني فلان بكذا فلو قال اقر عني بالالف له على أن كان اقرارا قطعيا ولو قال له اقر عني بالف لم يكن اقرارا قطعيا صرح به صاحب التجهيز اه شرح الروض وقوله فلو قال اقر عني بالف له على أي لوجع بين عني وعلى كان اقرارا قطعيا وقوله ولو قال اقر له على بالف أي ولو اقتصر على عني لم يكن اقرارا قطعيا وخالف بعضهم في هذه فقال انه يكون مقرا لانها أولى من عني وفي الجبري والحاصل انه اذا أتى بعلي وعني يكون اقرارا قطعيا وان حذفهما لا يكون اقرارا قطعيا وان أتى بأحدهما يكون اقرارا على الاصح كما يؤخذ من كلام حل وعلى كلام قل وعش وزى لا يكون مقرا قطعيا اذا أتى بعلي اه (قوله ولا في يمين) عطف على في كل عقد أيضا أي لا تصح الوكالة في يمين (قوله لان القصد بها) أي باليمين وهو علة لعدم صحة الوكالة في اليمين (قوله فاشبهت العبادة) أي فاشبهت اليمين بالعبادة أي في كون القصد تعظيم الله تعالى (قوله ومثلها النذر الخ) أي ومثل اليمين في عدم صحة الوكالة النذر ونعني العتق والطلاق بصفة فلا يصح أن يقول وكلتك في أن تنذر عني أو تعلق عتق عبدي أو طلاق زوجتي بصفة الحاقها باليمين ونقل المتولي في التعليق أو جهات النشأته ان كان التعليق يقطع كطلوع الشمس صح والافلا فانه يمين لانه حينئذ يتعلق به بحث أو منع أو تحقق خبر واختاره السبكي أفاده في شرح الروض (قوله ولا في شهادة) أي ولا يصح التوكيل فيها وقوله الحاقها بالعبادة أي الحاقها للشهادة بالعبادة وانظر وجه الحاق وعبارة المغني لانا احتطنا ولم نقم غير لفظها مقامها فالحقت بالعبادة ولان الحكم فيها منوط بالشاهد وهو غير حاصل للتوكيل اه (قوله والشهادة على الشهادة الخ) هذا جواب عما يقال كيف لا يصح التوكيل بالشهادة مع ان الشهادة على الشهادة حائزة بالانفاق وحاصل الجواب انها ليست توكيلا بل هي تحمل عن الشاهد وعبارة المغني فان قيل الشهادة على الشهادة بالاستعراء ونحوه جائزة كما سبقت في هذا كان هنا كذلك أجيب بان ذلك ليس توكيلا كما صرح به الفاضل أبو الطيب وابن الصباغ بل شهادة على شهادة لان الحاجة الخ اه وقوله باستعراء أي طلب من الشاهد بان يقول له أنا شاهد بكذا واشهدك أو أشهد على شهادتي به وقوله ونحوه أي نحو الاستعراء كالسماع بان يسمعه يشهد عندها كم الى آخر ما سبقت في باب الشهادة (قوله المحتمل عنه) أي المؤدى عنه وهو بصفة اسم المفعول وقوله كما كم أدى عنه أي جعلته بمنزلة كما كم أدى عنه حكمه عندها كم آخر بان حكمها كم على غائب وانتهى حكمه الى كما كم بلد الغائب فهذا الذي أدى حكمها كم عند الحكماء كم الآخر ليس بوكيل عنه وانما هو مؤد ورسول وكذلك المحتمل للشهادة ليس بوكيل وانما هو مؤد لشهادة الشاهد (قوله ولا في عبادة) أي لا يصح التوكيل فيها وان لم تتوقف على نية وذلك لان مباشرها مقصود بعينه اختار من الله تعالى ولا فرق بين ان تكون العبادة قرضا أو نفلا كصلاة وصوم واعتكاف فليس له أن يترك الصلاة ويوكّل غيره ليصلي عنه أو يصلي منفردا ويوكّل غيره ليصلها جماعة له ويكون ثوابها له وكذا البقية أما القيام بالوظائف كن عليه امامة مسجد أو تدرّس فينبغي غيره حيث كان النائب مثله أو أكل منه أفاده الشرفاوي (قوله الا في حج وعمره) أي فيصح التوكيل فيه ما ولا بد أن يكون الموكل معضوبا أو وصيا عن ميت ويندرج فيهما اتابعهما كركعتي الطواف فيصح التوكيل فيه ما تبعهما مما بخلاف ما لو أفردهما بالتوكيل فلا يصح والحاصل ان العبادة على ثلاثة أقسام اما أن تكون بدنية محضة فيمتنع التوكيل فيها الا ركعتي الطواف تبعها واما أن تكون مالية محضة فيجوز التوكيل فيها

فلان بكذا فيقول  
الوكيل اقررت عنه  
بكذالاه اخبار عن  
حق فلا يقبل  
التوكيل لكن يكون  
الموكل مقرا بالتوكيل  
(و) لا في (يمين) لان  
القصد بها تعظيم الله  
تعالى فاشبهت العبادة  
ومثلها النذر وتعليق  
العتق والطلاق  
بصفة ولا في شهادة  
الحاقها بالعبادة  
والشهادة على الشهادة  
ليست توكيلا بل  
الحاجة جعلت الشاهد  
المحتمل عنه كما كم  
أدى عنه عندها كم  
آخر (و) لا في (عبادة)  
الا في حج وعمره

وذهب نحو اخصية ولا تصح الوكالة (٨٨) الا (بإيجاب) وهو ما يشترط رضا الموكل الذي يصح مباشرة الموكل فيه في  
 التصرف (كوكلتك) في كذا أو فوضت اليك أو أبتك أو أقتك مقامي فيه (أو بيع) كذا أو زوج فلانة أو طلقها أو أعطيت بيسدك طلاقها أو أعتق فلانا قال السبكي يؤخذ من كلامهم صحة قول من لا ولي لها أذنت لكل طاق في البلد أن يزوجهني قال الأذري وهذا ان صح محله ان عينت الزوج ولم تقوض الا صيغة فقط وبخو ذلك أفتى ابن الصلاح ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا لكن بشرط عدم الرد فقط ولو تصرف غير عالم بالوكالة صح ان تبين وكالته حين التصرف كن باع مال أبيه فلانا حياته فبان ميتا ولا يصح تعليق الوكالة بشرط كذا ما مضى نقد وكلتك في كذا فلو تصرف بعد وجود الشرط المعلق كان وكله بطلاق زوجة سبتكها أو يبيع عبدا بملكه أو يتزوج بنته اذا طلقت واعتدت فطلق بعد ان نكح أو باع بعد ان ملك أو

مطلقا وما ان تكون مالبة غير محضة كنسك فمهور التوكيل فيها بشرط المار (قوله وذهب نحو اخصية) أي فله أن يوكل في ذلك وهناك أشياء أخر مستثناة بخو زالتوكيل فيها فلتراجع (قوله ولا تصح الوكالة الخ) شروع في بيان الصيغة (قوله وهو ما يشترط) أي الإيجاب لفظا بشرط الخ ومثل اللفظ كتابة أو إشارة أخرى مفهومة وقوله الذي يصح مباشرة الموكل فيه هذا شرط للموكل كما تقدم وقوله في التصرف متعلق برضا أي بشرط رضا الموكل في تصرف الوكيل في الموكل فيه (قوله قال السبكي الخ) عبارة التحفة قبل ذلك ونرج بكافي الخطاب ومثلها وكنت كل من أراد بيع داري مثلا فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها هذا الاذن لفاسده نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكلت كل من أراد في اعتاق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ من هذا قول من لا ولي لها إلى آخر ما ذكره الشارح (قوله قال الأذري وهذا ان صح الخ) كتب العلامة الرشدي ما نصه قوله وهذا ان صح أي ما ذكر من تزويج الامة وعبارته أي الأذري في قوته نصها وما ذكره يعني السبكي في تزويج الامة ان صح ينبغي أن يكون فيما اذا عين الزوج ولم يقوض الا صيغة العقد ثم قال وسئل ابن الصلاح عن أذنت أن يزوجهها العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل أحد عاقد بالبلد تزويجها فأجاب ان اقترن باذنها قرينة تقتضي التعيين بان سبق اذنها قريبا ذكر ما قدمه معين أو كانت تعتقد ان ليس بالباذنها واحد فان اذنها حينئذ يختص ولا يعم وان لم يوجد شيء من هذا القبول فذكرها العاقد محمول على مسمى العاقد على الاطلاق وحينئذ لكل عاقد بالبلد تزويجها هذا مقتضى الفقه في هذا اه (قوله وبخو ذلك) أي وبمثل ما ذكره السبكي أفتى ابن الصلاح وقد علمت افتاءه في عبارة الرشدي فلا تغفل (قوله ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا) أي لانها باحقة ورفع حجر كباحة الطماعم فلا يتعين فيها القبول لفظا نعم لو كان لسان عين معارة أو حرة أو مغموصة فوهمها لا تخرف قبلها وأذن له في قبضها ثم ان الموهر به وكل في قبضها المستعير أو المستأجر أو الغاصب اشترط قبوله لفظا ولا يكتبني بالفعل وهو الامسالك لانه استدانة لما سبق فلا دلالة فيه على الرضا بقبضه عن الغير اه شرح الروض (قوله لكن بشرط) أي في الوكالة وقوله عدم الرد أي بان رضي وبمثل فان رد لا تصح الوكالة والا صححت (قوله ولو تصرف) أي فضولي وعبارة التحفة ولا يشترط هنا فور ولا مجلس ومن ثم لو تصرف غير عالم الخ اه (قوله صح) أي بصرفه أي لا العبرة في العقود بما في نفس الامر (قوله كن باع) السكاي للتنظير في صحة البيع المذكور (قوله ولا يصح تعليق الوكالة بشرط) أي صفة أو وقت والنظر ان المراد التعليق ما كان بالادوات وبغيرها بدليل أمثله الآية (قوله فلو تصرف) أي الوكيل (قوله كان وكله بطلاق الخ) أي كان قال له وكلتك في طلاق زوجتي التي سألتكها أو في بيع عبدي الذي سألكه ففعلها ذكر تعليق الوكالة بصفة أعني النكاح والملك وذلك لانه في قوة قوله ان نكحت فلانة فانت وكيل في طلاقها أو ان ملكت فلانة فانت وكيل في بيعه (قوله أو يتزوج بنته اذا طلقت) قد تقدم عن ابن العماد ما فيه فلا تغفل (قوله نفذ) أي التصرف المذكور وهو جواب لو (قوله عملا بعموم الاذن) أي الذي تضمنه الوكالة فهي وان كانت فاسدة بخصوصها لا يفسد الاذن بعمومه لانه بفساد الخاص لا يفسد العام واما كان الاذن أعم من الوكالة لان باب الاذن أوسع من باب الوكالة وعبارة الروض ولو علقه بشرط فسدت ونفذ تصرف صادف الاذن قال في شرحه وكذا حدثت فسدت الوكالة الا أن يكون الاذن فاسدا كقوله وكلت من أراد بيع داري فلا ينفذ الصرف فله ان ركشاه (قوله وان قلنا بفساد الوكالة الخ) هذا بيان لما يترتب على الوكالة الفاسدة وهو سقوط المسمى ان كان وتجب حرة المثل كمال الشرط الفاسد في المكاح بفساد المسمى ويوجب مهر المثل بخلاف الوكالة الصحيحة فانه يستفرد



ان كان وجوب أجرة  
المثل وصح تعليق  
التصرف فقط كبعه  
لكن بعده شهر وتأقيتها  
كوكلتك الى شهر  
رمضان ويشتري في  
الوكالة أن يكون  
الموكل فيه معلوما  
للوكيل ولو بوجه  
كوكلتك في بيع  
جميع أمواله وعق  
أرقائه وان لم تكن  
أمواله وأرقائه  
معلومة لقلة الغرر  
فيه بخلاف بيع  
هذا أو ذاك وفارق  
أحد عبيدي  
بأن الاخذ صادق  
على كل وبخلاف  
بيع بعض مالي نعم  
يصح بيع أو هب منه  
ما شئت وتبطل في  
المجهول كوكلتك في  
كل قليل وكثير وفي  
كل أموري أو تصرف  
في أموري كيف  
شئت لكثرة الغرر  
فيه (وباع)  
كالتشريك (وكيل)  
صح مبا شرته  
التصرف لنفسه  
(بمن مثل) فأكثر  
(حالا) فلا يبيع  
نسيئة

الجعل المعنى ان كان والحاصل الوكالة الصحيحة والفاسدة يستويان بالنسبة لنفوذ التصرف  
ويتغيران بالنسبة للجعل المسمى فيسقط في الفاسدة ويستقر في الصحيحة (تنبيه) قال في المعنى هل  
يجوز الأقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة قال ابن الرقعة لا يجوز ذلك استبعده ابن الصلاح وهذا  
هو الظاهر لان هذا ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه يقدم على عقد صحيح اه (قوله ان كان) أي  
وجد الجعل وقوله وجوب معطوف على سقوط (قوله وصح تعليق التصرف فقط) أي دون  
الوكالة فانها بمنزلة التعليق التصرف كوكلتك في كذا وإذا جاء رمضان فبعه (قوله وتأقيتها) أي  
وصح تأقيتها أي الوكالة (قوله الى شهر رمضان) متعلق بكوكلتك وحيد شاذ إذا دخل الشهر المذكور  
ينعزل (قوله ان يكون الموكل فيه) يقرأ بصيغة المجهول وثائب الفاعل الجار والمجرور (قوله معلوما  
للوكيل ولو بوجه) أي بحيث يقل معه غرر في الموكل فيه بأن يدكر من أو صافه ما لا بد منه في تميزه  
فصح في تركه في شراء عبيد بيان نوه كتركي وهندي وبيان صفته كرومي ونوبي ان احتجج الى  
ذلك بان اختلفت أصناف ذلك النوع اختلافا ظاهرا وفي شراء دار بيان محلة أي حارة وسكة ثم محل  
بيان ما ذكر اذا لم يقصد به التجارة والافلاحي ببيان شيء من ذلك بل يكفي اشتريه هذا ما شئت من  
الغرض أو ما رأيت مصلحته (قوله كوكلتك الخ) تمثيل لما هو معلوم من وجه مجهول من وجه  
آخر فالوجه الذي هو معلوم منه في الوكالة في بيع جميع الأموال خصوص كونه مالا والوجه المجهول  
منه أنواع المال والوجه المعلوم في عقد الأرقاء خصوص كونه عتقا وجهة الجهل عدم العلم بالعدد  
وكونها ذكورا أو إناثا اه يجزئ (قوله وان لم تكن أمواله وأرقائه معلومة) أي من بعض  
الوجوه ككون الوكيل والموكل لم يعرفا نوعها ووصفها وعددها وكون الأرقاء ذكورا أو إناثا  
وبه يندفع ما يترأى من التنافي في كلامه حيث اشترط ألا العلم ثم ذكر ما يفيد عدم الاشتراط  
وحاصل الدفع أن الشرط العلم ولو من بعض الوجوه وهذا لا ينافي انه لا يضر الجهل من بعض آخر  
(قوله لقلة الغرر) تعليل لهذا في أي فانه يصح التوكيل فيما ذكر لقلة الغرر فيه (قوله بخلاف  
بيع هذا أو ذاك) أي فانه لا يصح وذلك لكثرة الغرر فيه (قوله وفارق أحد عبيدي) أي فارق قوله  
المدكور ما اذا قال بيع أحد عبيدي أي فانه يصح (قوله بأن الاخذ الخ) متعلق بفارق وقوله  
صادق على كل أي على كل عبيد أي فالعقد وجد موردا يتأثر به بخلافه في الأول فانه لم يجد ذلك لان  
أول الأهم فلذلك لم يصح فيه وصح في الثاني وعبارة شرح الروض وفرق بينهما بان العقد لم يجد في  
الأول موردا يتأثر به لان أول الأهم بخلاف الثاني فانه صادق على كل عبيد اه (قوله وبخلاف  
بيع بعض مالي) أي فانه لا يصح أي لكثرة الغرر فيه لكون الموكل فيه شديد الأهم (قوله نعم ببيع  
بيع أو هب منه ما شئت) فرق في شرح الروض بين هذه الصورة حيث صح التوكيل فيها وبين  
الصورة المارة قبله حيث لم يصح فيها بان الموكل فيه فيها مهم ولانه نكرة لا عموم فيه ولا خصوص  
بخلافه في هذه الصورة فانه معرفة عامة مخصوصة وحيث صح فيها فافهما يصح التصرف في البعض  
دون الجميع لان من التبعض (قوله وتبطل) أي الوكالة وقوله في المجهول أي من كل وجه بدليل ما  
قبله وكان الأولى زيادته (قوله لكثرة الغرر فيه) قال في الحقة إذا دخل فيه ما لا يسمع الموكل  
ببعضه كطلاق زوجته والتصدق بأمواله (قوله وباع الخ) شروع فيما يجب على الوكيل وما يمنع  
عليه في الوكالة المطلقة والمفيدة بعد صحتها (قوله كالتشريك) الكاف للغير (قوله صح مبا شرته  
الخ) الجملة تصح ولو كبل ولا حاجة اليه لانه قد علم من قوله في صدر الباب تصح وكالة شخص متمكن  
لعمه الخ (قوله بمن مثل فأكثر) متعلق ببيع أي باع بمن مثله كثر وهو قيد أول وسيد كثر  
مخترزه وقوله حالا قد تان وسيد كثر مخترزه أيضا (قوله فلا يبيع نسيئة) أي بأجل ولو كثر  
من بمن لتسل لان المعاد غالبا الحلول مع الخطر في النسيئة اه نهاية قال ع ش ويظهر انه لو وكله



ولا يسل الوكيل  
بالبيع بحال المبيع  
حتى يقبض الثمن  
الحال والأضمن للوكيل  
قيمة المبيع ولو مثليا  
( وليس له ) أى  
للوكيل بالشراء  
( شراء معيب )  
لاقتضاء الإطلاق  
عرفا التسليم ( ووقع )  
الشراء ( له ) أى  
للوكيل ( ان علم )  
العيب واشتره بثمن  
في الذمة وان ساوى  
المبيع الثمن الا اذا  
هينه الموكل وعلم  
بعينه فيقع له كما اذا  
اشتره بثمن في الذمة  
أو بعين ماله جاهلا  
بعيبه وان لم يساو  
المبيع لثمن وعلم بما  
أنه حيث يقع للموكل  
فان كان الثمن عين  
ماله بطل الشراء والا  
وقع للوكيل ويجوز  
لعامل القراض شراؤه  
لان القصد ثم الربح  
وفضيته أنه لو كان  
القصد هنا الربح جاز  
وهو كذلك ولكل من  
الموكل والوكيل في  
صورة الجهل رد بعيب  
للوكيل ان رضيه  
موكل ولودفع موكله  
اليه مالا للشراء وأمره  
بتسليمه في الثمن فسلم  
من عنده فخيرع  
حتى ولو تعدر مال

يفسخ الوكيل انفسخ العقد بنفسه لكن بشرط أن يكون باذله زيادة بأقيا على رغبته ( قوله ولا يسل  
الوكيل ) أى لا ينبغي له ذلك الا ان قبض الثمن بدليل صحة العقد المستلزمة للحال غالبا وان كان  
مقتضى ما في شرح الارشاد انه يحرم عليه ذلك ولا يحل قبل القبض وعبارته بعد كلام فان عكس أى  
سلم قبل القبض أتم وغرم أى للعيب لولة قيمة المبيع ولو مثليا اه وفي الجعري على شرح المنهج ما يؤيد  
ما قلناه وعبارته وله تسليم المبيع أولا ويصح البيع وان كان يضمن اه وقوله بحال أى بغير حال فان  
كان مؤجلا فله فيه تسليم المبيع ولكن ليس له قبضه اذا حل الا باذن جديدا وقامت قرينة عليه  
وقوله بالمبيع مفعول يسل ( قوله والأضمن ) أى والا لم يسل بعد القبض بان سلم قبله ضمن للموكل قيمته  
أى وقت التسليم وهي العيب لولة فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد ما غرم ( قوله وليس له  
أى الوكيل الخ ) أى لا ينبغي له ذلك فلان في حينئذ صحة شرائه في تمام الاقسام الا كنية ( قوله  
لاقتضاء الإطلاق عرفا التسليم ) يشعر بان الكلام في الوكالة المطلقة وهو كذلك يؤيده الاستثناء  
الا آتى قريبا ( قوله ووقع الشراء له ) أى واذا اشترى الوكيل المعيب وقع الشراء له ( قوله ان علم  
العيب ) سياتى محترزه ( قوله واشتره ) أى اشترى الوكيل المعيب ( قوله بثمن في الذمة ) أى في ذمته  
واحتز به مما اذا اشتراه بعين مال الموكل وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما ويحرم لتعاطية  
عقدا فاسدا وسيد كره في كلامه ( قوله وان ساوى المبيع الثمن ) أى وقع له وان ساوى المبيع الذى  
اشتره الثمن فهو غاية لوقوعه له ( قوله الا اذا عينه ) أى المعيب الموكل وهو مرتبط بكلام المصنف أى  
أنه اذا اشترى المعيب يقع له الا اذا عينه الموكل له عالما بحاله فانه يقع للموكل ( قوله كما اذا اشتراه الخ ) أى  
كما يقع للموكل أيضا اذا اشتراه الوكيل بثمن في ذمته أو بعين مال الموكل مع جهله بعيبه في صورتين  
( قوله وعلم بما مر الخ ) لا يخفى ما في عبارته فكان الاولى والاخصر ان يقول وعلم بما مر أنه حيث لم يقع  
للوكيل ولا للموكل يبطل الشراء وذلك لانه ذكر لوقوعه للوكيل صورة رهي ما اذا اشتراه بثمن في الذمة  
وعلم بالعيب وذ كر لوقوعه للموكل ثلاثا وهي ما اذا عين المبيع وعلم بعيبه وما اذا اشتراه الوكيل بثمن في  
الذمة وكان جاهلا بالعيب وما اذا اشتراه بعين مال الموكل وكان كذلك فيعلم من هذا أنه حيث لم يقع  
لا هذا ولا لهذا بان فقدت القيود يبطل الشراء فاعلم وقوله انه حيث لم يقع للموكل أى بان كان الوكيل  
عالما بالعيب وقوله فان كان الثمن عين ماله أى الموكل وقوله والا أى وان لم يكن عين ماله بل في  
الذمة وقع للوكيل ( قوله ويجوز له عامل القراض شراؤه ) أى المعيب ( قوله لان القصد ثم الربح  
القراض الربح ( قوله وفضيته ) أى التعليل المذكور وقوله انه لو كان القصد هنا أى في الوكالة  
الربح وذلك بان وكله في التصرف في أمواله بالبيع والشراء وقوله جاز أى شراء المعيب ( قوله وهو )  
أى ما ذكر من كون مقتضى التعليل الجواز هنا أيضا وقوله كذلك أى مسلم وفي شرح الروض وبه جزم  
الاذعى وغيره اه ( قوله ولو كل الخ ) أما الموكل فلانه المالك والضرر لاحق به وأما الوكيل فلانه  
للموكل لو كان له رد فربما لا يرضى به الموكل فيتعدر الرد لانه فوري ويقع الشراء له فيقتضربه وفي التحفة  
ثم شرط رده أى الموكل على البائع أن يسلمه الوكيل في العقد أو ينويه وبصدقه البائع والارد على  
الوكيل اه ( قوله في صورة الجهل ) أى في صورة ما اذا اشتراه جاهلا بعيبه ( قوله لا لوكيل ) أى  
لارد لوكيل ان رضيه أى بالمعيب الموكل ( قوله ولودفع موكله اليه ) أى الى الوكيل ( قوله وأمره  
بتسليمه ) أى المال المدفوع ( قوله فخيرع ) أى بالثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما أخذه من  
الموكل اليه وهذا يقع كثيرا أى يدفع شخص لا آخر دراهم يشتري به مال شيئا فيدفع من ماله غيرها اه  
بجعري ( قوله حتى ولو تعدر الخ ) أى حتى أنه يكون متبرعا ولا يرجع ولونه - رد دفع مال الموكل ثمنا  
بسبب غيبة مفتاح الصندوق الذى فيه مال الموكل ( قوله اذ يمكنه الخ ) لتعليل لكونه بكون متبرعا  
بماله الذى دفعه أى وانما يكون متبرعا بذلك لانه يمكنه أن يشهد على أنه أدى عنه من ماله ليرجع عليه

( قوله )

الموكل له خو غيبة مفتاح اذ يمكنه الاسهاد على أنه أدى

عنه ليرجع أو اخبار

الحاكم بان لم يدفع له شيئا ولم يأمره بالتسليم فيه رجوع للقرينة الدالة على اذنه في التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلا اذن) من الموكل (فما يتأتى منه) لانه لم يرض بغيره نعم لو وكله في قبض دين فقبضه وأرسله مع أحدهم عياله لم يضمن كما قاله الجوري قال شيخنا وأذى يظهر أن المراد به -م- أولاده وعياله بكم وزوجاته بخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشتراه مع أحدهم وخرج بقولي فيما يتأتى منه مالم يتأتى منه لكونه يتعسر عليه الاتيان به لكثرته أو لكونه لا يحسنه أو لا يليق به فله التوكيل عن موكله لاعتن نفسه وقضية التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله ولو طرأ له العسر لطر ونحو مرض أو سفر لم يجزله أن يوكل وإذا الموكل الوكيل بأذن الموكل فالثاني وكيل الموكل فلا يعزله أن يوكل وكل عنك أي لا عنى وقوله ففعل أي وكل عنه بأن قال له أنت وكيل (قوله لانه) أي كونه وكيل الوكيل مقتضى الاذن أي الدال عليه الصيغة (قوله فينزل) أي الوكيل الثاني وقوله بعزله أي بعزل الوكيل الأول أيا فالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله وحذف مفعوله وينزل أيضا بعزل

(قوله أو اخبار الحاكم) بالرفع عطف على اشهاد وقوله بذلك أي بأنه أدى عنه ليرجع عليه (قوله فان لم يدفع) أي الموكل وقوله أي للوكيل وقوله أو لم يأمره بالتسليم فيه أي أو دفع له شيئا لكن لم يأمره بتسليمه في الثمن (قوله رجع) أي الوكيل على موكله بالمسأل الذي دفعه ثمننا (قوله للقرينة الخ) أي وهي توكيله بشيء ولم يدفع له شيئا أو دفع له لكن لم يصرح له أن يدفعه في الثمن وفي كون هذه الأخيرة قرينة دالة على اذنه في التسليم عنه من ماله تطرأ عند دفعه اليه التسليم في الثمن فتأمل (قوله ولا له توكيل الخ) أي ولا يصح للوكيل أن يوكل في الشيء الذي يمكنه أن يتصرف فيه بنفسه من غير إذن من الموكل (قوله لانه) أي الموكل لم يرض بغيره أي يتصرف غيره وهو تعليل لعدم صحة توكيل الوكيل (قوله نعم الخ) استدراك على عدم صحة توكيل الوكيل عما يتأتى منه (قوله لم يضمن) كما قاله الجوري هذا ما جرى عليه ابن حجر وجرى في التمساة على خلافه وعبارتها ومثل كلامه ما لو أراد ارسال ما وكل في قبضه من دين مع بعض عياله فيضمن إن فعله خلافا للجوري اه لكن قيد الاذرعى عدم الضمان بما إذا كان المرسل معه أهلا للتسليم بان يكون رشيدا (قوله قال شيخنا الخ) عبارته وكأن وجه اغتفار ذلك في عياله والذي يظهر أن المراد بهم أولاده وعياله وزوجاته اعتياد استنباطهم في مثل ذلك بخلاف غيرهم اه وقوله أولاده وعياله وزوجاته قال ع ش وينبغي أن يلحق بمن ذكر خدمته بأجرة ونحوها اه (قوله ومثله ارسال) أي ومثل ارسال ما قبضه من الدين ارسال ما اشتراه لموكله فلا يضمنه لو تلف (قوله مالم يتأتى منه) فاعل خرج أي خرج الموكل فيه الذي لا يتأتى للوكيل التصرف فيه بنفسه (قوله لكونه الخ) علة لعدم التأتى منه (قوله فله التوكيل) أي فلو وكل أن يوكل فيما لا يتأتى منه (قوله لاعتن نفسه) فان وكل عنها بطل على الاصح أو أطلق وقع عن موكله شو برى اه بجري (قوله وقضية التعليل المذكور) التعليل الذي تعنيه ساقط من عبارته كما يعلم من عبارة التهمة ونصها وان لم يتأت ما وكل فيه منه لكونه لا يحسنه أو لا يليق به فله التوكيل عن موكله لان التفويض لمثله انما يقصد به الاستنباط ومن ثم لو جهل الموكل حاله أو اعتقد خلاف حاله امتنع التوكيل اه فقول الشارح وقضية التعليل يعنى به قوله لان التفويض الخ وانما كان مقتضى التعليل ما ذكره لانه يشعر بعلم الموكل بحاله فتدبر وقوله امتناع التوكيل أي توكيل الوكيل وقوله عنسبجهل الموكل بحاله وهو انه لا يتأتى منه مباشرة الموكل فيه بنفسه بان كان معتقدا انه يتأتى منه ذلك (قوله ولو طرأ له) أي للوكيل وقوله لم يجزله أن يوكل أي من غير إذن موكله قال ع ش وذلك لما تقدم من أن الموكل لم يرض بتصرف غيره لكن قضية قوله ثم ولا ضرورة كالودع الخ انه لو دعت الضرورة إلى التوكيل عند طر وما ذكر كأن خيف تلفه لم يسع ولم يتيسر الرفع فيه إلى فاض ولا اعلام الموكل حاله التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه وهو ما لو وكل عاجزا ثم قدر هل له المباشرة بنفسه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني أخذنا من قول الشارح الماركان بن حجر لان التفويض لمثله انما يقصد به الاستنباط لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه اه ومقتضاها انه انما يقصد حصول الموكل فيه من جهة الوكيل فيختص به بين المباشرة بنفسه والتفويض إلى غيره اه (قوله وإذا وكل الخ) المناسب أن يقول عطف على قوله فيما يتأتى منه وبالأذن من الموكل ما إذا أذن له الموكل في التوكيل فإنه يجوز منه ثم يقول وإذا وكل الخ (قوله فالثاني) أي الوكيل الثاني وقوله وكيل الموكل أي لا وكيل الوكيل الأول (قوله فلا يعزله الوكيل) أي لان الموكل أذن له في التوكيل لافي العزل (قوله فان قال الموكل) أي لو كيله وقوله وكل عنك أي لا عنى وقوله ففعل أي وكل عنه بأن قال له أنت وكيل (قوله لانه) أي كونه وكيل الوكيل مقتضى الاذن أي الدال عليه الصيغة (قوله فينزل) أي الوكيل الثاني وقوله بعزله أي بعزل الوكيل الأول أيا فالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله وحذف مفعوله وينزل أيضا بعزل

ففعل فالثاني وكيل الوكيل لانه مقتضى الاذن فينعزل بعزله

الموكل له لان من ملك عزل الاصل ملك عزل الفرع بالاولى كما قاله م (قوله ويلزم الوكيل الخ) أي حيث جازله التوكيل (قوله الا أميناً) أي فيه كفاية لذلك التصرف (قوله ما لم يعين له غيره) قيد في لزوم توكيله أميناً أي يلزمه ذلك ما لم يعين الموكل للوكيل غير أمين فان عينه اتبع تعيينه لاذنه فيموقفه مع علم الموكل بحاله قيد في القيد أي محل كونه يوكل غير الأمين اذ عينه الموكل له اذا علم بحاله فان لم يعلم بحاله امتنع توكيله فان عين له فاسقاً فزاد فسقه امتنع توكيله أيضاً (قوله ولم يقل له الخ) معطوف على لم يعين أي وما لم يقل له وكل من شئت فان قال له ذلك فله توكيل غير الأمين على الاوجه عند حجر وعند م ر خلافة وعبارته ومقتضى كلام المصنف عدم توكيل غير الأمين وان قال له وكل من شئت وهو كذلك خلافاً للسبكي وفارق ما لو قالت لولها زوجني عن شئت حيث جازله تزويجها من غير كفء بان المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير الامين لا يتأتى منه ذلك وشم مجرد صفة كمال هي الكفاءة وقد يتساحل بها بل قد يكون غير الكفاء أصح اه (قوله كما لو قالت الخ) الكاف للتنظير وقوله أيضاً أي كماله تزويجها من الكفاء (قوله وقوله) أي الموكل وهو مستدا خبره جله ليس اذنا في التوكيل وقوله أو كل ما تفعله جائز أي أو قوله لو كيله كل الخ (قوله ليس اذنا في التوكيل) أي ان القول المذکور ليس اذنا من الموكل للوكيل في توكيله غيره قال في شرح الروض أي لانه لا يتحمل ما شئت من التوكيل وما شئت من التصرف فيما أذن له فيه ولا يوكل بأمره بل كما لا يهب اه (قوله فرع) أي في بيان ما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة (قوله لو قال) أي الموكل لو كيله وقوله لشخص معين هو كافي التحفة حكاية للفظ الموكل بالمعنى فان الموكل لا يقول ذلك بل يقول بع لزيد مثلاً ومثله يقال فيما عطف عليه (قوله لم يبيع من غيره) أي لا يجوز ان يبيع الوكيل على غير المعين وان رغب بزيادة عن ثمن المثل الذي دفعه المعين لانه لا عبرة به هذه الزيادة لامتناع البيع لدفعها ووجه تعينه انه قد يكون للموكل غرض في تخصيصه كطيب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلاً عملاً بآذنه قال في النهاية ولومات زيد أي المعين بطلت الوكالة كما صرح به المساوردي بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجوز رغبته فيه بعد ذلك وكتب ع ش قوله بطلت الوكالة ينبغي أن يحمله ما لم يغلب على الظن انه لم يردده بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره اه (قوله ولو لو كيل زيد) أي ولو كان ذلك الغير وكيلاً لزيد المعين فلا يصح بيعه له قال في التحفة وقيدته ابن الرفعة بما اذا تقدم الاجاب أو القبول ولم يصرح بالسفارة اه وقال م ر ومبحث الاذرى الفحة فما اذا كان الموكل مما لا يتعاطى الشراء بنفسه كالسلطان اه (قوله أو بشئ معين) معطوف على لشخص معين أولو قال بع بشئ معين من المال وقوله كالدينار تمثيل للشئ المعين من المال (قوله لم يبيع بالدرهم) جواب لما مقدرة أي ولا يصح له ذلك وان زادت الدراهم اذ لم يأت بالأمور به ولا بما اشتمل عليه بخلاف بعه بمائة فباعه بمائة ونوب ويؤيد ذلك ان من نذر التصديق بدينار لم يجزئته بدينار اه فتح الجواد (قوله أو في مكان معين) معطوف أيضاً على لشخص معين أي أو لو قال له بعه في مكان معين كسكة مثلاً وقوله تعين أي ذلك المكان فلا يصح البيع في غيره وان لم يكن نقد المعين أجب ودولا الراغبون فيه أكثر وذلك لانه قد يقصد الموكل أخفاه (قوله أو في زمان معين) معطوف أيضاً على لشخص معين أي أو لو قال له في زمان معين وقوله تعين ذات أي الزمان ووجه ان الحاجة قد تدعو للبيع فيه خاصة (قوله فلا يجوز) أي البيع وقوله قبله ولا بعده أي قبل ذلك الزمان المعين أو بعده (قوله ولو في المطلق) غاية لتعنين الزمان الذي ذكره في التوكيل بطعن الزنجر عن كونه في البيع أو غيره والا فلا يصح أن يكون غاية أي فلو قال له طلق يوم السبت لم يجز فله ولا بعده وقال الدارمي انه يقع بعده لان المطلقة فيه مطلقاً بعده وديانته غير محال ان لا ينفك عن مثل المطلق في ذلك العتق قال في التحفة والفرق بينه أي الطلاق وبين العتق بانه يختلف باختلاف الاوقات في

ويلزم الوكيل أن لا يوكل الا أميناً ما لم يعين له غيره مع علم الموكل بحاله أو لم يقل له وكل من شئت على الاوجه كما لو قالت لولها زوجني عن شئت فله تزويجها من غير الكفاء أيضاً وقوله لو كيله في شئ افعل فيه ما شئت أو كل ما تفعله جائز ليس اذنا في التوكيل \* (فرع) \* لو قال بع لشخص معين كزيد لم يبيع من غيره ولو لو كيل زيد أو بشئ معين من المال كالدينار لم يبيع بالدرهم على المعتد أو في مكان معين تعين أو في زمان معين كشهر كذا أو يوم كذا تعين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في المطلق

وان لم يتعلق به غرض  
 عملاً بالأذن وفارق اذا  
 جاء رأس الشهر فامر  
 زوجته بيسدك ولم  
 يرذل التقيد برأسه فله  
 أبقاعه بعده بخلاف  
 طلقها يوم الجمعة فانه  
 يقتضى حصر الفعل  
 فيه دون غيره وليته  
 اليوم مثله ان استوى  
 الراغبون فيه ما ولو  
 قال يوم الجمعة أو  
 العيد مثلاً تغني أول  
 جمعة أو عيد يلقاه  
 وإنما يتعين المكان  
 اذا لم يقدر الثمن أو نهاه  
 عن غيره والا جاز  
 البيع في غيره (وهو)  
 أي الوكيل ولو يجعل  
 (أمسين) فلا يضمن  
 ما تلف في يده بلا تعد  
 ويصدق بيمينه  
 في دعوى التلف والرد  
 على الموكل لانه أئتمنه  
 بخلاف الرد على غير  
 الموكل كرسوله  
 فيصدق الرسول بيمينه  
 ولو وكله بقضاء دين  
 فقال قضيتي وأنكر  
 المستحق دفعه اليه  
 صدق المستحق بيمينه  
 لان الاصل عدم  
 القضاء فيحلف  
 وبطالب الموكل فقط  
 (فان تعدي) كأن  
 ركب الدابة

الثواب بخلاف الطلاق ممنوع بل قد يكون له غرض ظاهر في طلاقها في وقت مخصوص بل الطلاق  
 أولى لحرمته زمان البدعة بخلاف العتق اه (قوله وان لم يتعلق به) أي بالزمان المعين فهو غاية  
 لتعين الزمان في التوكيل ويحتمل أن يكون غاية لجميع ما تقدم من الصور وعليه يراد بالمعين الذي  
 عاد اليه ضمير به ما عينه الموكل من الشخص والمسال والمكان والزمان (قوله عملاً بالأذن) أي  
 وإنما تعين ذلك الزمان ولا يجوز قبله ولا بعده عملاً بالأذن فهو غاية لتعين الزمان فقط ويحتمل أن  
 يكون عليه لتعين ما تقدم جميعه كما مر في الغاية الا أنه بعد الاحتمال الثاني هنا وفيما مر في الغاية  
 قوله بعده وفارق الخ لانه خاص بالزمان كما استعرفه (قوله وفارق) أي ما ذكر من تعين الزمان فيما  
 اذا قال له بيع يوم الجمعة أو طلق يوم الجمعة قول الموكل لو كيله اذا جاء رأس الشهر فامر زوجته  
 بيسدك حيث لم يتعين فيه الزمان ولم يذكر الشارح ما يفرق به ولعله ساقط من النسخ كما يعلم  
 من عبارة فتح الجواد ونصها وفارق اذا جاء رأس الشهر فامر زوجته بيسدك ولم يرذل التقيد برأسه  
 فله أبقاعه بعده باقتضاء هذه الصيغة حيث أن رأسه أول أوقات الفعل الذي فوضه اليه من غير  
 حصر فيه بخلاف طلقها يوم الجمعة فانه يقتضى حصر الفعل فيه دون غيره اه فقوله باقتضاء الخ  
 متعلق بفارق وهذا هو الفارق بين صورتين تأمسل (قوله بخلاف الخ) مرتب على الساقط  
 المسار كما يعلم من عبارة فتح الجواد المارة (قوله وليته اليوم مثله) أي انه اذا عين اليوم فله  
 التصرف في ليلته بالقياس الذي ذكره وعبارته مخرج الروض ولو باع الوكيل ليلتان كان  
 الراغبون فيه مثل النهار صريح والا فلا طاله القاضي في تعليقه اه (قوله ولو قال) أي الموكل لو كيله  
 وقوله يوم الجمعة أو العيد أي بيع يوم الجمعة أو يوم العيد (قوله تعين أول جمعة أو عيد يلقاه) هذا  
 يدل على انه قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة ويوم العيد وبتأويله في يوم الجمعة أو العيد فهل يحمل  
 على بقيته أو على أول جمعة أو عيد يلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظراً والاقرب الثاني لان عدوله عن اليوم  
 الى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم ارادته بقية اليوم اه عس (قوله وإنما يتعين المكان)  
 أي الذي عينه الموكل له وقوله اذا لم يدرأى الموكل للوكيل الثمن وقوله أو نهاه عن غيره أي أو قدر  
 الثمن ونهاه عن البيع في غير المكان المعين (قوله والا) أي بان قدر له الثمن ولم ينهه عن غيره وقوله جاز  
 البيع في غيره أي غير المكان المعين ولو قبل مضي المدة التي يتأني فيها الوصول الى المكان المأذون فيه  
 لان الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع اه سم  
 (قوله وهو أي الوكيل ولو يجعل أمسين) وذلك لانه نائب عن الموكل في اليد والتصرف فكانت يده  
 كيد ولان الوكيل كالة عقد ارفاق ومعونته والضمان منافي لذلك اه سم (قوله بخلاف الرد على  
 غير الموكل) أي بخلاف دعوى الرد على غير الموكل فلا يصدق الا بيمينه فان لم يأت بها صدق غير  
 الموكل بيمينه في عدم الرد وقوله كرسوله أي الموكل ودخل تحت الكاف وارثه ووكيله وفي البحري  
 وكذا دعوى الرد من رسول الوكيل أو وارثه أو وكيله على الموكل فلا بد من بينة في ذلك كله اه  
 (قوله ولو وكله بقضاء دين) أي ولو وكل المدين شخصاً في قضاء الدين الذي عليه من مال ذلك المدين  
 (قوله فقال) أي الوكيل وقوله قضيتي أي الدين عنك (قوله وأذكر المستحق دفعه اليه) أي وأنكر  
 الدائن دفع الدين اليه فان صدقه صدق الوكيل بيمينه فان قيل ما فائدة اليمين مع تصديق المستحق  
 قلنا فائدة انها تظهر اذا كان وكيلاً يجعل فالو كيل يدعي الدفع للمستحق ليأخذ الجعل والموكل ينكره  
 لينعنه منه ففائدة استحقاق الوكيل الجعل مرحومي اه ببصري (قوله لان الاصل عدم القضاء)  
 أي للدين وهو غاية لتصدق المستحق (قوله فيحلف) أي المستحق (قوله وبطالب الموكل فقط)  
 أي وليس له مطالبة الوكيل (قوله فان تعدي) أي الوكيل في تلف الموكل فيه (قوله كان  
 ركب الدابة) تمثيل للتعدي ومحل كون الركب بعد تعديا حيث كان يليق به سوفها ولم تكن



بجهار أو لا يمكن تعديا (قوله وليس الثوب) أي وكان ليس الثوب وقوله تعديا لا حاجة إليه لأن مراده التحليل لما كان تعديا نعم كان له أن يقيد اللبس بما إذا كان لغیر اصله أما إذا كان له كلبسه لأجل دفع العت عنه فلا بعد تعديا ومن لبس الثوب تعديا والركوب كذلك كما قال ع ش ليس الدالين للامتنعة التي تدفع اليهم وركوب الدواب أيضا التي تدفع اليهم ليبسها ما لم ياذن في ذلك أو تجرى به العادة ويعلم الدافع بحجربان العادة بذلك ولا فلا يكون تعديا لكن يكون عارية فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو حكما بان جرت به العادة على ما مر فلا ضمان والا ضمن بغيره وقت التلف (قوله ضمن) أي صار متسببا في الضمان بمعنى أنه لو تلف بعد ذلك ولو بغير تغريب ضمنه اه بجبري (قوله ان يضيع منه) أي من الوكيل (قوله ولا يدري كيف ضاع) أي ولا يدري على أي حالة وقع الضياع (قوله أو وضعه بمحل) معطوف على يضيع ولو عبر بصيغة المضارع لكان أنسب أي ومن التعدي ان يضعه بمحل ثم ينسب ذلك المثل الموضوع فيه (قوله ولا ينزل بتعديه) أي لان الوكالة اذن في التصرف والامانة حكم يترتب عليها ولا يلزم من ارتفاع الحكم بطلان الاذن نعم ينزع المال منه لعدل ويتصرف فيه الوكيل وهو عنده وقوله بغير اتلاف الموكل فيه أما به فينزل (قوله ولو أرسل الى نزاز) هو بائع الزاوي القماش (قوله ضمنه المرسل لا الرسول) قال ع ش ويؤخذ منه جواب حادثه وقع السؤال عنها وهي ان رجلا أرسل الى آخر جرة لياخذ فيها عسلا فخلاها ودفعها للرسول ورجع بها فانكسرت منه في الطريق وهو ان الضمان على المرسل ومحله في المثلين كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول والافقرار الضمان عليه وينبغي ان يكون المرسل طريقا في الضمان اه (قوله لو اختلفا) أي الموكل والوكيل (قوله في أصل الوكالة) أي في وجودها (قوله بعد التصرف) أي أما قبله فتعمد انكار الوكيل عرل فلا فائدة للتخايمه وتسميته فهما موكلان بالنظر لزم الوكيل اه نهاية (قوله أو في صفقتها) أي أو اختلفا في صفة الوكيل كالة باعتبار ما اشتملت عليه وهو الموكل فيه وذلك لان ما ذكره اختلفا في صفة الموكل فيه لا في الوكيل كالة (قوله فقال) أي الموكل بل نقدا أي بل وكلتك بالبيع نقدا أي حالا وهو راجع للاول وقوله أو بعشرة أي أو وكلتك بالشراء بعشرة وهو راجع للثاني (قوله صدق الموكل بيمينه في الكل) أي وبعد تصديقه بالنسبة للصورة الأخيرة أعني قوله أو بالشراء بعشرين فقال بل بعشرة فان كان الوكيل قد اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد بان قال اشتريته لفلان بهذا المال له أو قال بعد الشراء بعين مال الموكل اشترته لفلان والمال له وصدقه البائع فمأذ كره فالبيع باطل لانه ثبت بالتسمية أو التصديق ان المال والشراء لغير العاقد وثبت بيمين ذي المال انه لم ياذن له في الشراء بذلك القدر فبطل الشراء وان كذبه البائع بان قال له انما اشتريته لنفسك والمال لك أو سكت عن المال حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل وكذا يقع الشراء له ان اشترى في الدمة ولم يسم الموكل في العقد وكذا ان سماه وكذبه البائع في الوكيل كالة بان قال سميته وولست وكذا لا عنه (قوله لان الاصل معه) أي الموكل وهو تعليل لتصديق الموكل بيمينه (قوله وينزل الوكيل الخ) أسار هذا الى أن الوكالة جائزة من الجانبين وذلك لان له وما يضرهما اذ قد ينظر للموكل مصلحة في العزل وقد يعرض للوكيل ما يضره عن العمل وقوله بعزل أحدهما من اضافته المصدرا الى فاعله ومفعوله محذوف ولفظ المضاف اليه وهو أحدهما صادق بالموكل وبالوكيل في الاول بقدر المفعول لو كيل وعلى الثاني قدرته اه أي بعزل الموكل الوكيل أو بعزل الوكيل نفسه اه (قوله بان بعزل الوكيل نفسه) قال الجبري قياسا ما يأتي في الوصي أنه لو خيف من العزل سباع المال حرم ولم ينزل وان كان المالك حاضرا فيما يظهر ابن حجر اه (قوله أو يعزله الموكل) أي وان ترتب على عزله للوكيل امتيلاء ظالم على مال الموكل فلا يحرم وينزل بذلك ولا يقال فيه نفي بيع المال لانه من

وليس الثوب تعديا  
(ضمن) كسائر  
الامتناع من التعدي  
أن يضيع منه  
المال ولا يدري  
كيف ضاع أو وضعه  
بمحل ثم ينسبه ولا  
ينزل بتعديه بغير  
اتلاف الموكل فيه ولو  
أرسل الى نزاز لياخذ  
منه عسلا فخلاها  
في الطريق ضمنه  
المرسل لا الرسول  
(فرع) لو اختلفا  
في أصل الوكالة بعد  
التصرف كوكلتني في  
كذا فقال ما وكلتك  
أو في صفقتها بان قال  
وكلتني بالبيع نسبية  
أو بالشراء بعشرين  
فقال بل نقدا أو بعشرة  
صدق الموكل بيمينه  
في الكل لان الاصل  
معه (وينزل)  
الوكيل (بعزل  
أحدهما) أي مان  
يعزله الموكل نفسه  
أو يعزله الموكل سواء  
كان بلفظ العزل أم لا



التركيب لا يزيد على ما لو استولى على ماله ظالم بحضرة وقد رعى دفعه فلا يجب عليه الدفع عنه اه  
 ع ش اه بحجري (قوله كفسخت الوكالة أو بطلتها أو أزلتها) قال في التحفة ظاهره انعزال  
 الحاضر بمجرد هذا اللفظ وان لم ينو به ولا ذكر ما يدل عليه وان الغائب في ذلك كالحاضر وعليه فلو  
 تعدد له وكلما عولم ينو أحدهم فهل ينزل الكل لان حذف المعمول يفيد المعموم أو لمغولاهامه للنظر  
 في ذلك مجال والذي يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره انعزاله بمجرد هذا اللفظ وتكون ال  
 للعهد الذهني الموجب لعدم الغاء اللفظ وأنه في التعدد لانية ينزل الكل لقريضة حذف المعمول  
 ولان الصريح حيث أمكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز العاؤه اه (قوله وينزل  
 أيضا) أي كما ينزل بعزل نفسه أو بعزل الموكل اياه ينزل أيضا بخروجه أو خروج موكله عن  
 أهلية التصرف (قوله بموت) متعلق بخروج أي الخروج يكون بموت أو جنون ومثلهما انشاء  
 ومار ورق كأن كان حريسا فاسترق وجرحه وكذا جرحه فليس فيما لا ينفع منه وكذا فسق في نحو  
 نكاح مما يشترط فيه العدة قال في التحفة والنهاية واللفظ للنهاية وخالف ابن الرفعة فقال الصواب  
 أن الموت ليس بعزل وانما تنتهي به الوكالة قال الزركشي وفائدة عزل الوكيل بموته انعزاله من  
 وكله عن نفسه ان جعلناه وكلا عنه اه وقيل لا فائدة لذلك في غير التعاليق اه وفي سبب مانعه  
 \* (فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدي بسكره لم ينزل ولا انعزال أخذ من قولهم واللفظ  
 للروض ويصح توكيل السكران بحرم اه قال في شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران  
 بباح كدواء فانه كالجنون اه وكلامهما في الوكيل لا في الموكل كما هو صريح سياقهما على انه لو كان  
 في الموكل كان الاخذ بحاله كما لا يخفى اه (قوله حصلا) أي الموت والجنون (قوله لاحدهما)  
 أي الوكيل أو الموكل (قوله وان لم يعلم الاخر) أي الذي لم يحصل له ذلك وهنه غاية كالتى بعدها  
 للانعزال بما ذكر (قوله ولو قصر مدة الجنون) أي لانه لو فارن العقد لمنع الانعقاد فاطرا  
 أبطله (قوله وزوال ملك موكل) معطوف على موت أي وينزل أيضا زوال الخ قال في النهاية فلو  
 عاد ملكه لم تعد الوكالة اه (قوله أو منفعة) معطوف على ملك أي أو زوال منفعة ما وكل فيه وقوله  
 كان باع أو وقف تمثيل لزوال الملك وقوله أو أجر تمثيل لزوال المنفعة وقوله أو رهن هو وما بعده  
 لا يصلحان مثلا لزوال الملك ولا لزوال المنفعة اذ المرهون أو المزرعة لم يزل ملك الموكل عنهم ما لا يمنع  
 من الانتفاع بهما ولو قال كما في شرح المنهيج ومثله ما لو رهن أو زوج لكان أولى وبعبارة النهاية ولو  
 وكله في بيع ثم زوج أو أجر أو رهن وأقبض كما قاله ابن كج أو وصى أو دبر أو علق عتقه بصغة أخرى  
 كما يحسنه البلقيني وغيره أو كاتب انعزاله لان مرید البيع لا يفعل شيئا من ذلك اه (قوله في قوله الخ)  
 متعلق بصدق و كان الاولى للمؤلف ان يجعل هذا من المتن وقوله كنت عزله أي قبل التصرف  
 (قوله قال الاسنوي وصورته) أي عدم تصديق الموكل في قوله كنت عزله قبل التصرف الابينة  
 (قوله اذا أنكر الوكيل العزل) أي من أصله (قوله فان وافقه) أي وافق الموكل الوكيل  
 (قوله لكن ادعى) أي الوكيل انه بعد التصرف أي العزل وقع بعد التصرف أي وادعى الموكل  
 انه قبله وكان المناسب ذكره ارجع اليه الخبير بعده أعني قوله فهو اذا المناسب رجوعه لدعوى  
 الموكل العزل قبل التصرف كما هو ظاهر (قوله رديه تفصيل) أي في دعوى الزوج تقدم الرجعة  
 تنبيه على مروي أي وهو ما ذكره الشارح في باب الرجعة وعبارته هناك ولو ادعى رجعة في العدة  
 وهي منقضية ولم تنكح فان انتفاعا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده  
 - افقت انها لا تعلم انه راجع فتصدق لان الاصل عدم الرجعة قبله فلما انتفاعا على وقت الرجعة كيوم  
 الجمعة وقالت انتقضت يوم الخميس وقال بل انتقضت يوم السبت صدق بيمنه انها ما انتقضت يوم  
 الخميس لا انتفاعا على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله اه أي فيقال هنا أيضا اذا

لغسخت الو كالة أو  
 أبطلتها أو أزلتها وان  
 لم يعلم المعمول  
 (و) ينزل أيضا  
 بخروج أحدهما عن  
 أهلية التصرف (موت  
 أو جنون) حصلا  
 لاحدهما وان لم يعلم  
 الاخر به ولو قصر  
 مدة الجنون (وزوال  
 ملك موكل) عما وكل  
 فيه أو منفعة كان  
 باع أو وقف أو أجر أو  
 رهن أو زوج أمة  
 (ولا يصدق) الموكل  
 (بعد تصرف) أي  
 تصرف الوكيل في  
 قوله كنت عزله  
 (الابينة) يقيمه على  
 العزل قال الاسنوي  
 وصورته اذا أنكر  
 الوكيل العزل فان  
 وافقه على العزل  
 لكن ادعى انه بعد  
 التصرف فهو كدعوى  
 الزوج تقدم الرجعة  
 على انقضاء العدة  
 وفيه تفصيل معروف  
 انتهى ولو تصرف  
 وكيل

أوعامل بعد العزل حاهلا (٩٨) في عين مال موكله بطل وضمنها ان سلمها وفي ذمته ان اعتدله \* (فرع) \* لو قال لمدينه اشترى

عبد ابا في ذمتك  
ففعل صح للوكل وبرئ  
المدين وان تلف على  
الاوجه ولو قال لمدينه  
انفق على البيتيم  
الغلا في كل يوم درهما  
من ديني الذي عليك  
ففعل صح وبرئ على  
ما قاله بعضهم ويوافقه  
قول القاضي لو امر  
مدينه ان تشتري له  
يديته طعاما ففعل  
ودفع الدين وقبض  
الطعام فتلف في يده  
برئ من الدين ولو  
قال لو كيله بع  
هذه بلسد كذا  
واشترى بتمها قنا  
خازله ابداعها في  
الطريق أو المقصد  
عند أمين من حاكم  
فغيره اذا العمل غير  
لازم له ولا تقرير  
منه بل المالك هو  
المخاطر بما له ومن  
ثم لو باعها لم يلزمه  
شراء القسن ولو  
اشترى لم يلزمه رده  
بل له ابداعه عند  
من ذكر وليس له رد  
المن حيث لا قربة  
قوية تدل على رده كما  
استظهره شيخنا لان  
المالك لم ياذن فيه  
فان فعل فهو في  
ضمنه حتى يصح  
لمالكه ومن ادعى  
انه وكيل لقبض  
ما على زيد من عين أو  
دين لم يلزمه الدفع اليه الا

بينة بوكالته ولو كان يبرر الدفع اليه انما هو دعواه اراد ان يسال به

مختصة به ومثل ذلك ما إذا ادعى أنه وارث له مستغرق أو وصى أو موصى له منه (قوله وصدقه) أي  
 صدق المحال عليه المحتال في دعواه الحوالة وقوله وجب الدفع أي دفع المحال عليه ما عليه وقوله له أي  
 المحتال وقوله لا اعترافه أي المحال عليه وقوله بانتقال المال إليه أي إلى المحتال وفي الجبري على  
 الخطيب مانصه وبقول الشارح لا اعترافه الخ حصل الفرق بينه وبين الأول حيث يجوز له الدفع إذا  
 صدقه ولا يجب اه (قوله وإذا دفع) أي زيد الذي عليه الحق (قوله فإن كر) أي الوكالة وقوله  
 المستحق أي الذي له الحق على زيد (قوله فإن كان المدفوع عينا استردها) أي المستحق وعبرة  
 الروض وشرحه فإن كان عينا وبقيت أخذها أو أخذها الدافع وسلمها إليه اه (قوله والاغرم) أي  
 وإن لم يتبق بان تلفت غرم المستحق من شيء منهما أي من مدعي الوكالة والدافع له (قوله ولا رجوع  
 للغارم على الآخر) محله إذا تلفت من غير تغريط من القابض فإن كان يتغريط منه فإن كان هو  
 الغارم فلا يرجع على الدافع وإن كان الدافع هو الغارم يرجع عليه وذلك لأن القابض وكيل في زعم  
 الدافع والوكيل يضمن بالتقصير والمستحق ظلم الدافع بأخذ القيمة منه وماله في ذمة القابض فيستوفيه  
 الدافع منه حينئذ في مقابلة حقه الذي أخذه منه المستحق ومحله أيضا ما لم يشترط الضمان على القابض  
 لو أنكر المالك أو تلف بتغريط القابض والافير جمع الدافع عليه حينئذ (قوله لأنه مظلوم بزعمه)  
 أي لأن الغارم مظلوم بزعم نفسه لغير الآخر بسبب إنكار المستحق الوكالة والمظلوم لا يرجع إلا  
 على ظالمه وهو المستحق فصمير لأنه وزعمه راجع للغارم ومتعلق مظلوم مخدوف وعبرة الروض  
 وشرحه وإن تلفت طالبها من شيء ثم لا يرجع أحدهما على الآخر لا اعترافهما أن الظالم غيرهما  
 فلا يرجع الأعلى ظالمه اه وفي الجبري على الخطيب مانصه وقوله لأنه مظلوم فلا يرجع على غير  
 ظالمه ويؤخذ منه حكم الشكبة المعلومة وهو ما لو اشتكى شخص شخصا الذي شوكة وقرمه مالا فإنه  
 يرجع به عليه ولا يرجع على الشاكي خلافا للامعة الثلاثة اه وقوله عليه أي على ذي الشوكة  
 الذي غرمه وقوله ولا يرجع على الشاكي أي لأنه غير ظالمه (قوله أو دينا) أي أو إن كان المدفوع  
 دينا وقوله طالب أي المستحق وقوله الدافع فقط أي ولا يطالب القابض لأنه فضولي بزعم المستحق  
 والمقبوض ليس حقه وإنما هو مال المديون وإذا غرم الدافع فإن بقي المدفوع عند القابض فله  
 استرداده منه وإن صار للمستحق في زعمه لأنه مال من ظلمه وقد تغر به فان كان بلا تغريط  
 منه لم يغرمه والاغرمه اه لمخص من الروض وشرحه (قوله أو إلى مدعي الحوالة) معطوف على  
 قوله إلى مدعي الوكالة أي وإذا دفع المحال عليه المحال به إلى مدعي الحوالة (قوله أخذ) أي الدائن  
 وهو جواب إذا المقدرة وقوله ممن كان عليه وهو المدين المحال عليه (قوله ولا يرجع المؤدى) أي  
 وهو المحال عليه وقوله على من دفع إليه هو مدعي الحوالة (قوله لانه) أي المؤدى وقوله اعترف  
 بالملك له أي لذي الحوالة قال الجبري فهو أي المحال عليه مظلوم بإنكار المهيمل الحوالة فلا يرجع  
 على غير ظالمه وهو المهيمل اه وقوله وهو أي ظالمه (قوله قال الكمال الدميري لو قال أنا الوكيل  
 الخ) عبارة الروض وشرحه ويجوز عقد البيع والنكاح ونحوهما بالمصادقة على الوكالة به ثم  
 بعد الغد أن كذب الوكيل نفسه بأن قال لم أكن ما أدونافه لم يؤثر وإن وافقه المشتري في  
 مسألة البيع على التوكذب لأن فيه حقا للموكل إلا أن أقام المشتري بينة باقراره أنه لم يكن ما ذوناله  
 في ذلك العقد ومؤثر فيه وكالتري في ذلك كل من وقع العقالة اه (قوله ويصح قراض) شروع  
 في القسم الثاني من الترجمة والقراض بكسر الهمزة مصدر قراض كالمقارضة كما قال ابن مالك  
 \* لفاعل الفعل المفاعله \* ويقال له المضاربة من الضرب بمعنى السفر قال تعالى وإذا ضربتم  
 في الأرض أي سافرتم لاشتماله على ما بالوا والغراض والمقارضة لغه أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل  
 العراق والأصل فيه الإجماع والحاجة لأن صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن لا مال له يحسنه

وصدقه وجب الدفع  
 له لا اعترافه بانتقال  
 المال إليه وإذا دفع  
 إلى مدعي الوكالة  
 فأنكر المستحق وحلف  
 أنه لم يوكل فإن كان  
 المدفوع عينا استردها  
 إن بقيت والاغرم  
 من شيء منهما ولا  
 رجوع للغارم على  
 الآخر لأنه مظلوم  
 بزعمه أو دينا طالب  
 الدافع فقط أو إلى  
 مدعي الحوالة فأنكر  
 الدائن الحوالة وحلف  
 أخذ دينه ممن كان عليه  
 ولا يرجع المؤدى  
 على من دفع إليه لأنه  
 اعترف بالملك له قال  
 الكمال الدميري لو  
 قال أنا وكيل في بيع  
 أو نكاح وصدقه من  
 يعامله به العقد  
 فلو قال بعد العقد  
 بكن وكيل لم يثبت  
 إليه (ويصح قراض

فاحتاج الأول الى الاستعمال والثاني الى العمل واحتج له أيضا بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن  
تبتغوا فضلا من ربكم أي ليس عليكم حرج في أن تطلبوا زيادة من ربكم وهي الربح والالتية وان  
لم تكن نصافي المدعي يصح الاحتجاج بها من حيث عمومها اذا الفضل فيها يعني الربح أعم من أن  
يكون حاصلًا بأموالهم أو بأموال غيرهم ونظيرها قوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون  
من فضل الله واحتج له أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم ضارب لحد يحميها إلى الشام وأنفذت معه  
عبد هاميسرة بفتح السين وضماها واعترض الاستدلال بما ذكره من سفره لحد يحميها كان على  
سبيل الاستحجار لا على سبيل المضاربة لما قيل من أنها استأجرة بقول صين أي ناقتين وأوجب باحتمال  
تعدد الواقعة مرة سافر على سبيل الاستحجار ومرة على سبيل المضاربة أو أن من غير بالاستحجار تسمح  
به فغير به عن الحقبة ووجه الدلالة بما ذكر أنه صلى الله عليه وسلم حكاه بعد البعثة مقر راله فدل على  
جوازها وأدرك أنه ستة مائة وعامل وعمل ومال وربح وصيغة وحقيقته أن أوله أي قبل ظهور الربح  
وكالة وآخره أي بعد ظهور الربح جعالة (قوله وهو) أي القراض شرعا وأما الفقه فهو مشتق من  
القرض وهو القسط وسمى المعنى الشرعي به لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة  
من الربح ويستفاد من التعريف المذكور أن القراض الستة فاما المالك والصيغة مأخوذان من  
قوله أن يعقد وقوله لغيره هو العامل وقوله ليتجربه إشارة للعمل والمال والربح ظاهران (قوله على  
مال يدفعه) خرج به مال القراضه على منفعة كسكنى داره يؤجرها مرة بعد أخرى وما زاد على أجرة  
المثل يكون بينهما أو على دين عليه أو على غيره يحصل ذلك ويتجربه وما تحصل من الربح يكون  
بينهما وأما القول ببيع هذا وقارضته على ثمنه فلا يصح كل ذلك نعم البيع صحيح وله أجرة مثل العمل أن  
عمل (قوله ليتجربه) خرج به مال الوعاه على شراء يطمئنه ويخبره أو على عزل ينسجه وبيعه فلا  
يصح لأن الطين وما بعده لا يسمى بخبرة بل هي أعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج إلى القراض  
عليها المشتغل على الجعالة المغفرة للحاجة (قوله على أن يكون الربح مشتركا بينهما) خرج به  
اختصاص أحدهما به فلا يصح (قوله في نقد الخ) متعلق ببيع وأستط من الشروط كونه معلوما  
جنسا وقدر اوصفة وكونه معينًا وكونه بيد العامل فلا يصح على مجهول جنسا وقدر اوصفة ولا على  
غير معين كأن يفرضه على مافي الذمة من دين أو عين نعم لو فاضله على نقد في ذمته ثم عينه في المجلس  
صح وكذا لو كان في ذمة العامل وعينه كذلك ولا على شرط كون المال بيد غير العامل كالمالك  
ليوفي منه ثمن ما اشتراه العامل لأنه قد لا يجد عند الحاجة (قوله لأنه الخ) عليه الخنوف أي ولا يصح  
في غيره لأنه الخ وقوله عقد غير رأى عقد مشتغل على غرض وقوله لعدم انضباط العمل بيان للغرض فهو  
عليه العلة (قوله والوقوف بالربح) أي ولعدم الوقوف بالربح فهو معطوف على انضباط وانما يمكن  
موثوقا به لأنه قد يحصل وقد لا يحصل (قوله وانما جاوز الحاجة) أي وانما جاوز القراض مع كونه  
مشتغلا على غرض الحاجة (قوله فاختص بمبار ورج غالبا) أي في غالب الأحوال وبعبارة فتح الجواد  
وانما جاوز الحاجة واختص بمبار ورج بكل حال أي باعتبار الأصل اذا لوجه جوازها بنقلها  
لا تعامل به أو بطله السلطان أو معشوش راجح رواج الخاص في كل مكان اه وعبارة شيخ الاسلام  
فاختص بمبار ورج بكل حال وتسهل التجارة به اه وقوله بكل حال أي بحيث لا يردده أحد بخلاف التبر  
والمعشوش والغلوس وقوله وهل التجارة به أي بخلاف العرض فالعطف متعارف ويصح أن يكون  
للتفسير أو عطف لازم اه شق (قوله وهو) أي الذي يروج غالبا وقوله النقد المضروب أي  
لأنه ثمن الاشياء (قوله ويجوز) أي العرض وقوله عليه أي على النقد وقوله وان بطله أي ذلك النقد  
أي أو كان في ناحية لا تعامل به فيها (قوله ونزع بالنقد المرض) أي كالتخاس والقماش وقوله  
ولو فلو ما أي جدد دافهسي من العروض لأنها قطع من التخاس ومن جعاه من النقد أراد كونها

وهو) أن ينعقد على  
مال يدفعه لغيره ليتجرب  
فيه على أن يكون  
الربح مشتركا بينهما  
(في نقد خالص  
مضروب) لأنه عقد  
غرض لعدم انضباط  
العمل والوقوف بالربح  
وانما جاوز الحاجة  
فاختص بمبار ورج  
غالبا وهو النقد  
المضروب ويجوز  
عليه وان بطله  
السلطان ونزع  
بالنقد العرض ولو  
فلو ما



وإنما الخالص المغشوش  
 وأن علم قدر غشه أو  
 استهلك وجاز التعامل  
 به وبالمضروب التبر  
 وهو ذهب أو فضة قلم  
 يضرب والحلي فلا  
 يصح في شيء منها وقيل  
 يجوز على المغشوش  
 أن استهلك غشه  
 وحزم به الجرجاني  
 وقيل إن راج واختاره  
 السبكي وغيره وفي  
 وجه ثالث في زوائد  
 الروضة أنه يجوز على  
 كل مثلي وإنما يصح  
 القراض (بصيغة)  
 من إيجاب من جهة  
 رب المال كقارضتك  
 أو عاملتك في كذا  
 أو خذ هذه الدراهم  
 واتجر فيها أو بيع أو  
 اشتري على أن الربح  
 بيننا وقبول فوراً  
 من جهة العامل  
 لفظاً وقيل يكفي في  
 صيغة الأمر نكح هذه  
 واتجر فيها القبول  
 بالفعل كما في الوكالة  
 وشرط المالك والعامل  
 كالموكل والوكيل  
 صحة مباشرتهما  
 التصرف (مع شرط  
 ربحهما) أي للمالك  
 والعامل فلا يصح  
 على أن أحدهما

يتعامل بها كالتقديف ع ش وأخذ غايته للخلاف فيه اه أي فهمي للرد (قوله وإنما الخالص)  
 أي ونخرج بالخالص (قوله وإن علم قدر غشه) وعلى هذا لا يصح بالربح إلا أن الفرائضة ونحوها مما  
 دخله النحاس والغاية للرد كالتبر (قوله وبالمضروب التبر) أي ونخرج بالمضروب التبر  
 (قوله وهو) أي التبر وقوله ذهب أو فضة لم يضرب سواء في ذلك القراض وغيره هذا باعتبار عرف  
 الفقهاء والأهوه كسائر الذهب والفضة إذا أخذ من معدنهما قبل تنقيتهما (قوله وقيل يجوز على  
 المغشوش الخ) اعتمده مر وقوله أن استهلك غشه المراد به كما استوجبه ع ش عدم تميز النحاس عن  
 الفضة مثلاً في رأي العين ولبس المراد به أن لا يتفصل منه شيء بالعرض على النار والخالص قراض  
 أصلاً (قوله وقيل إن راج) أي وإن لم يستهلك اه ع ش (قوله وفي وجه ثالث) لعله رابع أو  
 بالنسبة لما في ذوائدها وقوله على كل مثلي أي كالحبوب والثمار ومقتضاه أنه لا يجوز في المتقوم  
 كالرفيق (قوله وإنما يصح القراض) دخول على المتن فقوله بصيغة متعلق به وقد رده لطول الكلام  
 على ما مر (قوله من إيجاب) بيان للصيغة وقوله من جهة الخ متعلق بمذوق صفة لا إيجاب أي إيجاب  
 حاصل من جهة رب المال (قوله كقارضتك الخ) أمثلة للإيجاب (قوله أو بيع أو اشتري) أو بمعنى  
 الواو المعبر بها في التهمة والنهاية والمغني وقال في المغني فلو قال اشتري ولم يذكر البيع لم يصح في الأصح  
 اه (قوله على أن الربح بيننا) راجع لجميع الصيغ المتقدمة كما نص عليه الرشدي فلو لم يذكره  
 فيها فسد القراض وللعامل أجرة المثل كما سيصرح به المتن في الصيغة الأخيرة فلا شيء له أصلاً كما  
 صرح به في التحفة فيها ونصها فإن اقتصر على بيع أو اشتري فسد ولا شيء له لأنه لم يذكر له مطلقاً اه  
 وكتب الرشدي على قول أنها به فلو اقتصر على بيع أو اشتري فسد ما نصه أي ولا شيء له كافي التحفة وهذا  
 حلقة النص على هذه دون ما قبلها أو الألف فساد قد مر مث ترك بين الجميع حيث لم يقل والربح بيننا  
 فكان على الشارح أن يذكره وفرضية ما في التحفة استحقاق العامل في مسئلة التجرف فيها إذا لم يقل  
 والربح بيننا وانظر ما وجه اه (قوله وقبول فوراً من جهة العامل لفظاً) أي كالبائع لأنه عقد معاوضة  
 يختص بمعين بخلاف الوكالة لأنها مجرد إذن والحوالة لأنها لا تختص بمعين اه شرح الروض (قوله  
 وقيل يكفي في صيغة الأمر) أي فيما إذا صدر من رب المال صيغة الأمر وقوله القبول بالفعل فاعل يكفي  
 والباء فيه للتصوير أي القبول المصور بالفعل أي فعل ما أمر به من غير لفظ وقوله كما في الوكالة أي  
 والجعالة وودبانه عقد معاوضة يختص بمعين كما تقدم فلا يشبه ذنبك لكن فديش كل عليه قوله  
 بعد قريبا وشرط المالك والعامل كالموكل والوكيل وقول البهجة \* عقد القراض يشبه التوكيل \*  
 الخ إلا أن يقال المراد لا يشبه ذنبك في هذا الحكم أو من كل الوجوه بل من بعضها أفاده سم (قوله  
 كالموكل والوكيل) أي لأن القراض توكيل وتوكل بعوض فيشترط أهلية التوكيل في المالك  
 وأهلية التوكل في العامل فلا يصح إذا كان أحدهما مجبوراً عليه أو عبداً أذن له في التجارة أو كان  
 العامل أعمى وقوله صحة مباشرتهما التصرف خبر بعد خبر لأن الجار والمجرور قبله خبر ولا يخفى  
 ما في ذكره من الركائفة فلو اقتصر عليه أو على الجار والمجرور قبله كافي المهاج أو قال في صحة زيادة  
 الجار ويكون بيان الوجه الشبه كان أولى فتأمل (قوله مع شرط ربح لهما) متعلق بيبصم الذي قدره  
 الشارح أي وإنما يصح القراض مع شرط ربح لهما ومحط الشرطية قوله لهما (قوله فلا يصح) أي  
 القراض وقوله على أن أحدهما الربح أي وأن لتبرهما منه شيئاً لعدم كونه لهما قال في الروض  
 وشرحه ولو قال قارضتك على أن نصف الربح لي سأكتنع نصيب العامل لم يصح لأن الربح فائدة رأس  
 المال فهو للمالك إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شيء منه أو على أن نصف الربح لك صح وتناصفا  
 لأن ما لم ينسب له للعامل يكون للمالك بحكم الأصل سواء سكت عن نصيب نفسه أو قدر لنفسه أقل كان  
 قال على أن لك النصف ولي السدس وسكت عن الباقي ولو قال قارضتك على النصف أو على السدس



(ويشترط كونه) أي الربح (١٠٢) (معلوما بالجزئية) كمنصف وثالث ولو قال قارضتك على ان الربح ينصاف مناصفة

صح والمشرط للعامل لان المالك يستحق بالملك لا بالشرط اه (قوله ويشترط كونه أي الربح معلوما بالجزئية) لو قال وبالجزئية بزيادة الاول كان أولى لان أصل العلم شرطه وكونه بالجزئية شرط آخر وخرج بالاول ما لو لم يعلم أصلاً كأن قال قارضتك على ان لك فيه شربة أو نصفاً وخرج بالثاني ما اذا علم لكن لا بالجزئية كان قال قارضتك على ان لك عشرة أو ثمانية مثلاً وسيصرح بمعترز الثاني (قوله كمنصف وثالث) تمثيل للجزئية (قوله صح مناصفة) أي على الاصح اذ المتبادر من ذلك عرفاً المناصفة كما لو قال هذه الدار بيني وبين فلان ومقابل الاصح يقول لا يصح لاحتمال اللفظ لا غير المناصفة فلا يكون الجزء معلوماً (قوله أو على ان لك ربع سُدس العشر) أي أو قال قارضتك على ان لك ربع سُدس العشر وتعبيره بما ذكره أولى من تعبير بعضهم بسُدس ربع العشر لان تقديم أعظم الكسرين أولى من تأخيرهما وقوله وان لم يعلم اه أي قدر ربع ما ذكر وقوله وهو أي ربع ما ذكر جزء من مائتين وأربعين جزءاً ان عشر المائتين وأربعين أربعة وعشرون وسُدس العشر أربعة وربع سُدسه واحد وذلك كله محرمه مثال (قوله ولو شرط لاحدهما عشرة) يقتضيان أي والباقي للأخر أو بينهما (قوله أو ربع صنف) أي أو شرط له ربع صنف واحد وقوله كالرفيق مثال للصنف (قوله فسد القراض) أي لعدم العلم بالجزئية ولانه قد لا يربح غير العشرة أو غير ذلك الصنف فيغوز أحدهما بجميع الربح اه شرح المنهج (قوله والعامل) خبر مقدم وأجرة مثل مبتدأ مؤخر (قوله في عقد قراض) الاضافة للبيان وقوله فاسد أي بسبب فقد شرط من الشروط المارة ككون رأس المال غير نقد أو شرط ان الربح لاحدهما (قوله وان لم يكن ربح) أي يوجب فهو من كان التامة وهو رغبة في كونه له أجرة مثل (قوله لانه) أي العامل وقوله عمل طامعاً في السعي أي وقد نفدت فوجب رد عمله على عامله وهو متعذر فراجع الى أجرة مثل (قوله ومن القراض الفاسد على ما أفتى به الخ) وانما كان فاسداً في الصورة المذكورة لعدم العلم بالجزئية لانه قد لا يربح الا الذي شرط عليه فيغوز أحدهما ما حينئذ بالربح ولا اشتراط أخذ الزيادة منه ولو لم وجود الخسارة وعدم وجود صيغة القراض (قوله ويده) أي العامل (قوله فان قصر) أي في حفظ المال حتى تلف (قوله بان جاوز المكان الخ) تصويراً لثمة قصره أي بان تعدي العامل المكان المأذون له في التصرف فيه (قوله ضمن المال) جواب ان (قوله ولا أجرة الخ) هذا تقييد للمتن أي محل كون العامل له أجرة مثل ان لم يشرط الربح كله للأمالك وان لم يعلم الفساد وان له أجرة له ولو قدم هذا على قوله ومن القراض الفاسد لكن أنسب وقوله ان شرط يقرأ بالبناء لا بالجهول (قوله لانه لم يطمع في شيء) أي فهو راض بالعمل بخلافه ان جهل ذلك بأن ظن ان هذا لا يقطع حقه من الربح أو الأجرة وشهد حاله بجهله بذلك استحق أجرة المثل فيما يظهر اه (قوله ويتجه انه لا يستحق شيئاً الخ) أي لانه لم يطمع في شيء أيضاً وفي انه لا يستحق ذلك وان علم الفساد وظن انه لا أجرة له وقوله وان له أجرة له قال سم قضيته ان مجرد علم لفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه حينئذ طامع فيما أوجبه الشارع من أجرة المثل اه (قوله ويصح تصرف العامل مع فساد القراض) أي نظر البقاء الاذن كالوكالة هذا اذا كان الفساد لغوات شرط ككونه غير نقد والمال ان المقارض مالك أما اذا كان لعدم أهلية العاقد أو المقارض ولي أو وكيل فلا ينفذ تصرفه كذا في الجبرمي (قوله لكن لا يجعل له) أي للعامل أي فيما ثبت بذلك وقوله الاقدام عليه أي على التصرف وقوله بعد عمله أي العامل بالفساد (قوله ويتصرف العامل الخ) شروع في بيان بعض احكام القراض وقوله ولو بعرض أي وان لم يأذن له المالك اذا تعرض الربح وقد يكون فيه وقوله بمصلحة أي لانه في الحقيقة وكيل وهو متعلق بتصرف (قوله لا يغبى فاحش) أي لا يتصرف بغير فاحش في بيع أو شراء وتقدم بيانه في الوكالة فلا تغفل قال ع ش وظاهره انه يبيع بغير العيب الفاحش ولو كان ثم من يرغب فيه بنعام قيمته ولعله غير مراد اخذاً لما تقدم في الوكالة ان محل الصحة اذالم

أو على ان لك ربع سُدس العشر صح وان لم يعلم اه عند العقد ساهولة معرفته وهو جزء من مائتين وأربعين جزءاً ولو شرط لاحدهما عشرة أو ربع صنف كالرفيق فسد القراض (وله عامل في) عقد قراض (فاسد أجرة مثل) وان لم يكن ربح لانه على طامعاً في المجهي ومن القراض الفاسد على ما أفتى به شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ما اعتاده بعض الناس من دفع مال الى آخر بشرط ان يرد له لكل عشرة اثني عشران ربحاً أو خسر فلا يستحق العامل الأجرة المثل وجميع الربح او الخسران على المالك ويده على المال يدأمانة فان قصر بان جاوز المكان الذي أذن له فيه ضمن المال انتهى ولا أجرة للعامل في الفساد ان شرط الربح كله للمالك لانه لم يطمع في شيء ويتجه انه لا يستحق شيئاً أيضاً اذا علم الفساد وأنه لا أجرة له ويصح تصرف العامل مع فساد القراض لكن لا يجعل له الاقدام عليه بالغة ادو يتصرف العامل ولو بعرض لم يغبى فاحش يمكن

يكن ثم راعب يأخذ هذه الزيادة اه (قوله ولا بنسبته) أي ولا يتصرف بنسبته أي بأجل في بيع  
أو شراء أو غيرها ولا ينفذ رأس المال قسبي العهد متعلقة بالمالك اه تحفة وقوله بلا  
اذن فيهما أي في الغبن والنسبته أما بالاذن فيجوز لان المنع لحقه وقد زال باذنه وبأق في البيع بنسبته  
ما في الوكالة من أنه أن قد در للعامل مدة تعينت فلا يزيد علمه ولا ينقص وإن أطلق الأجل حل  
على العرف ومنه وجوب الأشهاد أنضافا تركه ضمن (قوله ولا يسافر بالمال بلاذن) أي لان  
فيه خطرا وتعرضا للتلغف قال في المنع نعم لو قارضه بمحل لا يصلح للإقامة كالمغارة فالظاهر كما قال  
الأذرعى أنه يجوز له السفر به إلى مقصده المعلوم لهما ثم ليس له بعد ذلك أن يحدث سفرا إلى غير محل  
إقامته اه (قوله فيضمن به) أي فيضمن العامل بالسفر أي يكون في ضمانه ولو تلف بعد ذلك بلا  
تقصير كما تقدم (قوله ومع ذلك) أي ومع ما ذكر من الضمان والائتم بسبب السفر القراض باق بحاله  
أي لا ينضم سوا سفر بعين المال أو العروض التي اشتراها به ثم إذا باع فيما سافر إليه وهذا أكثر  
قيمة مما سافر منه وأستوي يصح البيع للقراض أو أقل قيمة بما لا يتغابن به لم يصح (قوله أما بالاذن  
فيجوز) أي السفر به (قوله لكن لا يجوز ركوب في البحر) أي المالح ومثله الأنهار إذا زاد خطرهما  
على خطر البر اه حل وقوله لا ينص أي من المالك عليه أي على ركوب البحر أي أو على بلد لا يصل  
لها إلا منه فانه يجوز حينئذ ذلك (قوله ولا يموت) أي العامل (قوله أي لا ينطق) تفسر بالأخص  
وقوله منه أي من مال القراض وقوله على نفسه أي العامل قال في الروض وشرحه وعليه أن ينطق  
على مال القراض منه لانه من مصالح التجارة اه (قوله لانه) أي للعامل نصيبا من الربح أي شأنه  
ذلك فلا ينافي في أنه قد لا يرجع قال سم وأيضاً قد تكون النفقة قدر الربح فيفوز به العامل وقد  
تكون أكثر فيؤدي إلى أن يأخذ جزءا من رأس المال اه (قوله فسد) أي العقد لان ذلك يخالف  
لمقتضاه (قوله وصدق عامل بيمينه في دعوى تلف) أي على التفصيل لا في في الوديعة وحاصله اه  
أن لم يذ كر سببا أو ذ كر سببا أخفيا كسرقة أو ظاهرا كخرق عرف هو دون عمومته أو عرف هو  
وعومته واتهم صادق بيمينه فان لم يثبت في الأخيرة صدق بلا يمين أو جهل السبب الظاهر طولب بيينة  
بوجوده ثم حلف بيميناته تلف فالصور مست وقد تقدم هذا التفصيل في الوكالة (قوله في كل المال)  
متعلق بمحذوف صفة لتلف أي تلف حاصل في كل المال أو في بعضه (قوله لانه) أي العامل مأمون  
وهو تعليل لتصديقه بيمينه (قوله نعم نص) أي الشافعي (قوله واعتقده) أي النص المذكور في  
البويطي (قوله أنه الخ) أي على أنه فان وما بعده في تأويل منه مدرج ويرى مقدرة متعلقة  
بنص (قوله لو أخذ) أي العامل وقوله لا يمكنه القيام به أي العمل فيه كله (قوله قتل بعضه)  
قال سم انظر مفهومة اه وكتب ارشيدى ما نصه قوله قتل بعضه أي بعد عمله فيه كما هو نص  
البويطي ولفظه وإذا أخذ ما لا يقوى مثله على عمله فيه بيده فعمل فيه فضاغ فهو ضامن لانه  
مضيق اه (قوله لانه فرط بأخذه) الأصوب ما علل به الشافعي رضي الله عنه في نصه السابق  
من قوله لانه مضيق اه رشيدى (قوله ويترد ذلك) أي ما نص عليه في البويطي وقوله في الوكيل  
وإوديع أي المردع عنه، والوصي أي فيقال إذا أخذوا ما لا يمكنهم القيام به فقتل ضمنوه (قوله ولو  
ادعى المالك بعد التلف أنه قرض) أي ليلزم الأخذ بدله وخرج ببعده التلف ما لو ادعى المالك  
عليه ذلك فإنه فيصدق هو لان العامل يدعى عليه الأذن في الصرف وحصته من الربح والاصل  
عدمهما (قوله والعامل أنه قراض) أي وادعى العامل أنه قراض لئلا يلزم بدله (قوله حلف  
العامل) أي صدق العامل بيمينه وكان الأولى التعبير به وهو جواب لو (قوله لان الأصل) علة  
لتصدق العامل بيمينه (قوله خلافا لما رجحه الزركشي وغيره من تصديق المالك) جرى على هذا  
في النهاية ولفظها ولو ادعى المالك بعد تلف المال أنه قرض والعامل أنه قراض صدق المالك بيمينه كما

فيهما ولا يسافر بالمال  
بلاذن وان قرب  
السفر وانت في الخوف  
والموت فيضمن به  
ويأتم ومع ذلك  
القراض باق على  
حاله أما بالاذن فيجوز  
لكن لا يجوز ركوب  
في البحر إلا بنص  
عليه (ولا يموت) أي  
لا ينطق منه على  
نفسه حضرا ولا سفرا  
لان له نصيبا من  
الربح ولا يستحق شيئا  
آخر فلو شرط الموت  
في العقد فسد  
(وصدق) عامل  
بيمينه (في) دعوى  
(تلف) في كل المال  
أو بعضه لانه مأمون  
ثم نص في البويطي  
واعتمده جمع  
متقدمون انه لو أخذ  
مالا يمكنه القيام به  
قتل بعضه ضمنه  
لانه فرط بأخذه  
ويترد ذلك في الوكيل  
والوديع والوصي ولو  
ادعى المالك بعد  
التلف أنه قرض  
والعامل أنه قراض  
حلف العامل كما أفتى  
به ابن الصلاح  
كالغوي لان الأصل  
عدم الضمان خلافا  
لما رجحه الزركشي  
وغيره من تصديق  
المالك

فان اقامتة مضمون  
 بينة المالك على  
 الاوحيه لان معها  
 زيادة علم (و) وفي (عدم  
 ربح) أصلا (و) في  
 (فقد) علا بالاصل  
 فيها (و) في  
 (خسر) ممكن لانه  
 أمين ولو قال ربح  
 كذا ثم قال غلطت في  
 الحساب أو كذبت  
 لم يقبل لانه أقر بحق  
 لصيره فلم يقبل  
 رجوعه عنه ويقبل  
 قوله بعد خسرت ان  
 احتمل كان عرض  
 كساد (و) في (رد)  
 للمال على المالك لانه  
 اتمته كاسودع  
 ويصدق العامل  
 أيضا في قدر رأس  
 المال لان الاصل  
 عدم الزائد وفي قوله  
 اشترت هذا لي أو  
 للقراض والعقد في  
 الذمة لانه أعلم  
 بقصده أمالو كان  
 الشراء بعين مال  
 القراض فانه يقع  
 للقراض وان نوى  
 نفسه كما قاله الامام  
 وجرمه في المطلب  
 وعليه فتسمع بينة  
 المالك انه اشتراه  
 بمال القراض وفي  
 قوله لم تهني عن  
 شراء كذا لان  
 الاصل عدم التهني

حرم به ان القرض يجرى عليه القسوى في حواجره ووافى به الوالد رحمه الله حاله السوى وان السلاج  
 ان القاعدين ان من كان القول قوله في أصل الشيء بالقول قوله في صفة مع ان الاصل عدم الاتيان  
 الدافع للضمان وقال في الخادم انه الظاهر لان القاض يدعى سقوط الضمان عنه مع اعترافه بانه  
 قبض والاصل عدم السقوط الخ اه قال في التحفة وجميع بعضهم يحمل الاول أي تصديق العامل  
 على ما اذا كان التلف قبل التصرف لانها حينئذ تنفع على الاذن واختلاف في شغل الذمة والاصل  
 حرمها وحل الثاني أي تصديق المالك على ما اذا كان بعد التصرف لان الاصل في التصرف في مال  
 الغير انه يضمن ما لم يتحقق خلافه والاصل عدمه اه (قوله فان اقامتة) أي اقام كل واحد بينة  
 وقوله قدمت بينة المالك في النهاية قدمت بينة العامل وفي التحفة وقال بعضهم الحق التعارض  
 أي جازي فيه ما لم يثبت عدم البينة اه أي من تصديق العامل ان كان التلف قبل التصرف  
 وتصديق المالك ان كان بعده (قوله لان معناه زيادة علم) أي بانته قال المالك الى الاخذ فهي  
 أثبتت شغل الذمة بخلاف بينة العامل فهي مستحصنة لاصح البراءة والبينة الناقلة مقدمة على  
 المستحصنة أفاده الجبري (قوله وفي عدم ربح) معطوف على في تلف أي وصدق في دعوى عدم ربح  
 وقوله وفي قدره معطوف أيضا على في تلف أي وصدق في دعوى قدر ربح كعشرة (قوله علا  
 بالاصل) وهو ما يدعيه العامل وقوله فيه ما أي في عدم الربح وفي قدره (قوله وفي خسر) معطوف  
 على في تلف أيضا أي وصدق في دعوى خسر (قوله ممكن) أي محتمل بأن عرض كساد فيما يتصرف  
 فيه فان لم يمكن لا يصدق (قوله لانه أمين) أي وصدق في ذلك لانه أي العامل أمين فهو تعليل  
 لتصدقه في دعوى الخسر (قوله ولو قال) أي العامل وقوله ربح كذا أي قدره ما جازي كاذب  
 وقوله ثم قال غلطت في الحساب أو كذبت أي ان القدر الذي أخبرتك بما في ربحته وقع مني غلطاً أو  
 كذبت فيه فانما ربحت القدر المذكور وقوله لم يقبل أي قوله اني غلطت أو كذبت قال في التحفة  
 بعده نعم له تخليف المالك وان لم يذ كر شبهة اه (قوله لانه) أي العامل أقر بحق لغيره وهو المالك  
 وقوله فلم يقبل رجوعه عنه أي عن اقراره (قوله ويقبل قوله بعد) أي بعد قوله ربح كذا وقوله  
 خسرت مقول القول وقوله ان احتمل أي قوله المذكور وقوله كأن عرض كساد أي نقص في قيمة  
 السلعة (قوله وفي رد للمال) معطوف على في تلف أيضا أي وصدق في دعوى رد للمال على المالك  
 وقوله لانه أي المالك اثبتة أي العامل وقوله كالمودع هو بفتح الدال أي فانه يصدق في دعواه الرد على  
 المودع بكسرها (قوله في قدر رأس المال) أي أو في جنسه (قوله لان الاصل عدم الزائد) أي عدم  
 دفع زيادة اليه وهو تعليل لتصديق العامل في قدر رأس المال (قوله وفي قوله اشترت هذا لي) أي  
 ويصدق العامل في قوله اشترت هذا لي أي وان كان راجحاً وقوله أو للقراض أي واشترت به للقراض  
 وان كان خاسراً وقوله والعقد في الذمة أي والحال انه في الذمة أي ذمة العامل والظاهر انه راجع  
 للضرورة الاولى أعني قوله اشترت هذا لي بدليل المحترز (قوله لانه أعلم بقصده) أي بقصد نفسه  
 أي وهو مأمون (قوله وعليه) أي على ما قاله الامام من انه اذا اشتراه بعين مال القراض يقع للقراض  
 وقوله فتسمع بينة المالك أي فيما اذا اختلفا فيما حصل الشراء به هل هو مال القراض أو مال العامل  
 قال في التحفة لما تقررانه مع الشراء بعين لا ينظر الى قصده وهو أحد وجهين في الراعي من غير  
 ترجيح ورجح جمع متقدمون مقابل له لانه قد يشتري به لنفسه متعبدا فلا يصح البيع وقد يجمع  
 بحمل ما قاله الامام على ما اذا نوى نفسه ولم يفسخ القراض ومقابل له على ما اذا فسخ وحيداً فذلك الذي يتجه  
 سماع بينة المالك ثم يسأل العامل فان قال فسخت حكم بفساد الشراء والا فلا اه وقوله ورجح جمع  
 متقدمون الخ استوجه في النهاية (قوله وفي قوله لم تهني الخ) أي كأن اشترى سلعة فقال هنيئت  
 عن شرائها فقال العامل لم تهني فيصدق العامل وتكون للقراض لان الاصل عدم التهني أمال وقال

المالك لم أذنك في شراء كذا فقال العامل بل أذنك لي فالمصدق المالك اه نهاية (قوله ولو اختلفا)  
 أي المالك والعامل (قوله في القدر المشروط له) أي للعامل من الربح وقوله تحالفا أي لاختلافهما  
 في عوض العقد مع اتفاقهما على صحته فأشبه اختلاف المتباين اه تحفة ولا ينفسخ العقد بالتخالف  
 وانما ينفسخ بفسخ أحدهما أو أحدهما أو الحاكم (قوله ولا عامل الخ) أي لتعذر رجوع عماله اليه  
 فوجب له قيمته وهو الاجرة (قوله أو في أنه وكيل أو مقارض) أي أو اختلغا في ذلك فقال المالك أنت  
 وكيل وقال العامل أنا مقارض وقوله صدق المالك بيمينه نعم ان أبا يمينتين قدمت بينة العامل لان  
 معهما زيادة علم بوجوب الاجرة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله بنية) أي في بيان أحكام الشر كنه بكسر  
 الشين واسكان الراء وبفتح الشين مع كسر الراء واسكانها وقد أفردها الفقهاء باب مستقل وذكرها  
 بعد الوكالة لانها من أفرادها إذ كل من الشر يكن وكيل عن الآخر وموكل له والاصل فيه ما قبل  
 الاجماع خبر السائب أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث وافقخر بشركه بعد المبعث  
 والخبر الصحيح القدسي يقول الله تعالى أنا ثالث الشر يكن مالم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانه خرجت  
 من بينهما أي أنا كالثالث للشر يكن في اعانتهم ما وحفظهما وازال البركة في أموالهما مدة عدم  
 الحياة فاذا حصلت الحياة رفعت البركة والاعانة عنهم او هو معني خرجت من بينهما وهي لغة  
 الاختلاط شيوعا ومجاورة بعدة أو غيره وشر ما عقد يقتضي ثبوت الحق في شيء لا كثر من واحد على  
 جهة الشيوع (قوله لشر كة نوعان) أي اللغوية لان النوع الاول ليس فيه عقد والنوع الثاني  
 قسمه الى أربعة أقسام بعضها صحيح وبعضها باطل والمعنى الشرعي مختص بالصحيح على ما قاله بعضهم  
 (قوله أحدهما فيما ملك) أي أحدهما ما ثابت بسبب ملك اثنين مشترك كافي سببية وما مصدرية  
 وقوله مشترك أي مالا مشترك أي مختلط بحيث لا يتميز وهو مفقود ملك ويحتمل أن تكون في باقية  
 على معناها وما موصول اسمي ووجه ملك صلة والعائد عليها محذوف ومشتراك حال أي أحدهما  
 ثابت في المال الذي ملكا محال كونه مشترك أي مختلط بحيث لا يتميز تأمل وقوله بارت أو شرا متعلق  
 بملك وهو يشير الى أنه لا فرق في ثبوت الملك لهما بين أن يكون على جهة القهر كالارث أو الاختيار  
 كالشراء (قوله والثاني أربعة أقسام) لا يحسن مقابلة لما قبله فكان الاولى أن يقول وثانها ما فيما  
 عقد عليه اثنان الشر كة وعبارة التحرير هي نوعان أحدهما في الملك قهرا كان أو اختيارا كارت  
 وشراء والثاني بالعقد لهما وهي أنواع أربعة الخ وهي ظاهرة والحاصل أن الشر كة لها سببان السبب  
 الاول الملك من غير عقد شر كة بان يملك اثنان مالا موروذا أو مالا مشترى والثاني العقد أي أن يعقد  
 اثنان الا شتر كة بينهما على مال أو غيره (قوله منه قسم صحيح) أي بالاجماع ويسمى شر كة العنان بكسر  
 العين من عن الشيء أي ظهر فهي أظهر الانواع اظهرها بعضها أولا لانه ظهر لكل من الشر يكن  
 مال الا شتر أو من عنان الدابة لاستواء الشر يكن فيها في نحو الولاية والربح والسلاطة من الفرر  
 كاستواء طرفي العنان أولم ينع كل منهما الا شتر كة لا يشتري كنع العنان الدابة وأركانها خمسة عاقدان  
 ومعقود عليه وذ كر عمل وصيغة وشرط في العاقدين ما شرط في الموكل والوكيل من صحة التصرف  
 وشرط في المعقود عليه أن يكون مثليا كالدرهم والدنانير والبر لانه اذا اختلط بجنسه لم يتميز بخلاف  
 المتقوم وقد تصح فيه بان يكون مشتركا بينهم ما قبل العقد كان وراثا أو اشتريا أو باع أحدهما بعض  
 عرضه ببعض عرض الا شتر كة نصف بنصف أو ثلث بثلثين وأذن كل لصاحبه في التصرف بعد القبض  
 وذلك لعدم تميز المالين حينئذ وأن يعقد المالكان جنسا وصفة بحيث لو خلط لم يتميز أي لم يتميز كل  
 منهما عن الا شتر أن يخطأ قبل العقد لتحقق معنى الشر كة وأن بشرط الربح والخسران على قدر  
 المالين عملا بقضية العقد وقد ذكر شرط العمل بقوله ويتسلط كل واحد منهما الخ وشرط الصيغة  
 بقوله وشرط فيها لفظ الخ (قوله وهو) أي القسم الصحيح وقوله أن يشترط اثنان أي يصح التصرف

ولو اختلفا في القدر  
 المشروط له أهو  
 النصف أو الثلث  
 مثلا تحالفا للعامل  
 بعد الفسخ أجرة المثل  
 والربح جيعه للمالك  
 أو في أنه وكيل أو  
 مقارض صدق المالك  
 بيمينه ولا أجر عليه  
 للعامل \* (تنق) \*  
 الشر كة نومان  
 أحدهما فيما  
 ملك اثنان مشتركا  
 بارت أو شرا والثاني  
 أربعة أقسام منها  
 قسم صحيح وهو أن  
 يشتركا اثنان في مال  
 هما ليتجرا فيه



منهما كما علمت وقوله في مال لهما أي مثلي نقد أو غيره على ما عرفت (قوله وسائر الأقسام) أي باقيها وهو ثلاثة شركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الوجوه وقوله باطلا أي لسكثرة الغرر فيه الأقسام شركة المفاوضة وتخلوها عن المال المشترك كما ستعرفه (قوله كأن يشترك اثنان ليكون كسبهما بينهما) أي مكسوبا بينهما خاصة والا كانت عين شركة المفاوضة إلا تيسر سواء اتفقا حرفة تكيماطين أو اختلفا فيها تخيماط ورفاء وهذه تسمى شركة الأبدان وهي باطلا لعدم المال فمن انفرد بشئ فهو له وما اشترى كافي به يوزع عليهما بنسبة أجرة المثل بحسب الكسب وجوزها أبو حنيفة رضي الله عنه مطلقا ومالك وأحمد رضي الله عنهما مع اتحاد الحرفة (قوله بتساو وتفاوت) متعلق بمخذوف حال من الضمير في الخبر أي حال كون الكسب الكائن بينهما حاصل بالتساو أو تفاوت أي بحسب ما شرطاه (قوله أوليكون بينهما الخ) أي أو يشترك اثنان ليكون بينهما ما يشترى به في ذمتها أي يشترى به وجهان في ذمتها ومثل ذلك ما إذا اشتراه وجهه في ذمته وقوض بعهده لهما والربح بينهما أو أعطى خامل ماله لوجه ليس له مال ليعمل فيه والربح بينهما وهذه تسمى شركة الوجوه من الوجهة أي العظيمة والصدارة وهي باطلا إذا يس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له عليه حصة وله ربحه (قوله أوليكون بينهما الخ) أي أو يشترك اثنان ليكون بينهما كسب ما وردهما بينهما أو مالهما أي من غير خلط أو معه وتفاوت حينئذ لشركة العنان بالشرط المذكور بعد وأومنة خلط فتجوز الجمع وقوله وعليهما أي المشتركين ما يعرض من غرم فيسبب في كل من كون الكسب والربح بالبدن ومن كونهم بالمال وخرج به بالنسبة للأول شركة الأبدان وبالذمة لثاني شركة العنان والمراد غرم لا بسبب الشركة كغصب وغيره والألف الغرم بسببها وجود في شركة العنان وفي الكلام إكتفاء أي ولهما ما يحصل من غرم وهذه تسمى شركة مفاوضة من تفاوت في الحديث شرعا فيه جميعا قال مر أو من قوم فوضي بفتح الفاء أي مستوين في الأمور ومنه قول الشاعر

لا يصلح الناس فوضي لاسراة لهم \* ولا سراة اذا جهلهم سادوا

وهي باطلا أيضا الاشتغال على أنواع من الغرر ولعدم وجود المال في بعض صورها فيختص حينئذ كل بما كسبه بدنه ان لم يكن مال فان كان هناك مال من غير خلط فظاهر ان مال كل له ومع الخلط يكون الزائد بينهما على قدر المالين ويرجع كل على الآخر بأجرة عمله (قوله وشرط فيها) أي الشركة وغيره ذكر الأركان المارة ثم قال وشرط في الصيغة فلو منع كسبه منه لكان أولى وقوله لفظ في معناه ما مر من الكتابة وإشارة الآخرس وقوله يدل على الأذن في التصرف أي بان يقولوا اشتركا وأذن في التصرف والمراد الأذن لمن يتصرف من كل منهما أي من أحدهما وقوله بالبيع والمشاركة متعلق بالتصرف (قوله ولو انصرف على اشتركا) أي على دولهما هذا قال سم لو وقع هذا القول من أحدهما مع الأذن في التصرف فينبغي أن لا ينفى لانه عقد منعان بما لهما فلا يكفي فيه اللفظ من أحد الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الآخر أو قبوله وفاقا للرمل اه بتصرف (قوله لم يكف عن الأذن فيه) أي في التصرف لاحتمال أن يكون اخبارا عن حصول الشركة (قوله ويتسلط كل واحد منهما) أي الشرع يكتفي وهو شروع في شروط العمل (قوله بالضرر) أي في المال المشترك وهو متعلق بسلط (قوله بان يكون) تصوير لعدم وجود ضرر أصلا ولو قال ويتسلط كل واحد منهما ما يصحاحه لكان أخضر وعادة المصطلح في العمل مصلحة ثم قال في شرحه ويعبى يرى بمصلحة أول من يضر بالضرر لافتنائه جواز البيع بثمن المثل مع وجود رغب بزيادة اه (قوله ولا يسافر بد) قال في فتح الجوائد ان اشترى كاتبة أزه سافر به فله ولو بالاذن لأقرينة اه (قوله حيث لم يضر طر إليه) أي السفر به فان اضطر إليه سافر به بل يلزمه في هذه الحالة كالوديع وعادة الخففة ولا يسافر به حيث لم يعطه له في السفر ولا ان طر إليه لنحو فخط أو

وسائر الأقسام باطلا  
كان يشترك اثنان  
ليكون كسبهما  
بينهما بتساو أو تفاوت  
أوليكون بينهما ما  
ما يشترى به في ذمتها  
بموجب أو حال أو  
ليكون بينهما  
كسب ما وردهما  
بيدتهما أو مالهما  
وعليهما ما يعرض  
من غرم وشرط فيها  
لفظ يدل على الأذن  
في التصرف بالبيع  
والشراء فلو اقتصر  
على اشترى كالم يكف  
عن الأذن فيسه  
ويتسلط كل واحد  
منهما على التصرف  
بالضرر أصلا بان  
يكون فيه مصلحة فلا  
يباع بثمن مثل وثم  
وأغلب بازيد ولا يسافر  
به حيث لم يضطر إليه  
لنفوقه وخوف



ولا يبضعه بغير اذنه  
فان سافر به ضمن  
صح تصرفه أو أبضعه  
بدفعه لمن يعمل لهما  
فيه ولو تبرعا بلاذن  
ضمن أيضا والرجح  
والخسران بقدر المالين  
فان شرط خلافه فسد  
العقد فلكل على  
الآخر أجره عمله له  
ونفذا لتصرف منهما  
مسح ذلك للاذن  
وتنسخ بموت أحدهما  
وجنونه ويصدق  
في دعوى الردالى  
شريكه وفي الخسران  
والتلف وفي قوله  
شريكه لى أول الشركة  
لا في قوله اقتسما  
وصار ما يبدى لى مع  
قول الآخر لابل هو  
مشارك فالصدق  
المشارك لان الاصل  
عدم القسمة ولو قبض  
وارث حصته من  
دين مورثه شاركه  
الآخر ولو باع  
شريكان عبدهما  
صفقة وقبض  
أحدهما حصته لم  
يشاركه الآخر  
\*(فائدة)\* أفنى  
النووى كابن  
الصلاح فيمن غصب  
نحو نقد أو بروخلطه  
بماله ولم يغير

خوف ولا كان من أهل النجعة اه وقوله لنحو فقط أى في بلده وقوله أو خوف أى من حريق أو  
نهب (قوله ولا يبضعه) بضم التحتية فسكون الموحدة أى يجعله بضاعة يدفعه لمن يعمل لهما فيه  
ولو تبرعا لانه لم يرض بغيره اه تحفة (قوله بغير اذن) متعلق بكل من يسافر ومن يبضه وان  
كان ظاهرا عبارة تعلقه بالثاني فقط أى لا يسافر به بغير اذنه ولا يبضعه بغير اذنه فان كانا باذنه صح ولا  
ضمنان لكن مجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب البحر بل لابد من النص عليه أو تقوم عليه قرينة  
(قوله فان سافر به) أى من غير اذنه وقوله وصح تصرفه أى لبقاء الاذن فيه (قوله أو أبضعه)  
معطوف على سافر أى أو أبضعه وقوله بدفعه الخ تصوير للبضائع كما عرفت وقوله بلاذن متعلق  
بأبضعه وقوله ضمن أيضا جواب ان المقدرة بعد أو (قوله والرجح والخسران بقدر المالين) أى  
باعتبار القيمة لا الاجزاء فلو خلطا فغير اجماعة وقف بين التخصمين فهى أثلاث لصاحب الاول ثلثان  
ولصاحب الثاني ثلث (قوله فان شرط خلافه) أى خلاف ما ذكر كان شرطا تساوى الرجح والخسران  
مع تفاوت المالين أو شرطا تساوى المالين مع التفاوت في الرجح والخسران وقوله فسد العقد أى  
لخاتمة ذلك موضعها (قوله فلكل على الآخر أجره عمله له) أى واذا فسد العقد يكون لكل على  
الآخر أجره عمله بحسب ماله فاذا كان لأحدهما ألفان وللآخر ألف وأجره عمل كل منهما مائة فثلثا  
عمل الاول في له وثلثه على الثاني وعمل الثاني بالعكس فللأول عليه ثلث المائة وله على الاول ثلثاها  
فيقع التقاص بثلثها ويرجع على الاول بثلثها وقد يقع التقاص ان استويا في المال والعمل قال في  
التحفة نعم ان تساويا لا وتفاوتا وعملا وشرطا الأقل للأكثر عملا لم يرجع بالرائد ان علم الفساد وانه  
لا شئ في الفساد لانه عمل غير طامع في شئ كالمعمل أحدهما فقط في فاسده اه (قوله ونفذ  
التصرف منهما) أى من الشريكين وقوله مع ذلك أى مع فساد العقد أى ويكون الرجح والخسران  
على قدر المالين بعد اخراج أجره عمل كل منهما وقوله للاذن أى لوجود الاذن في التصرف وهو عبارة  
لنفوذ التصرف (قوله وتنسخ) أى الشركة وذلك لانها عقد جائز من الجانبين فهى كالوكالة  
وقوله بموت أحدهما وجنونه أى وانغمائه وانحصر عليه بسفه أو فلس (قوله ويصدق) أى  
الشريك في دعوى الردالى شريكه وذلك لان يده بدمائة كالمودع والوكيل فيصدق في ذلك  
وقوله وفي الخسران أى وفي قدر الرجح وقوله والتلف أى ويصدق في التلف لكن على التفصيل  
المتقدم بيانه (قوله وفي قوله اشتريته لى أول الشركة) أى ويصدق فيها اذا اشترى الشريك شيا  
وقال اشتريته للشركة أو لنفسى وكذبه الآخر لانه أعرف بقصده قال في التحفة نعم لو اشترى شيئا فظهر  
بيمه وأراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع انه اشترا للشركة لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له  
تقرير الصفقة عليه اه (قوله لا في قوله اقتسما الخ) أى لا يصدق في ذلك لان الاصل عدم القسمة  
فال في التحفة وانما قبل قوله في الردم ان الاصل عدمه لان من شأن الاممين قبول قوله فيه توسعة  
عليه اه (قوله شاركه الآخر) أى لاتحاد الجهة وهى الارث (قوله ولو باع شريكان عبدهما)  
أى أو وكل أحدهما الآخر فباعه (قوله لم يشاركه الآخر) فرق في التحفة بين هذه والتي قبلها  
بان المشترك بنحو الشراء يتأني فيه نعد الصفقة المتقضى لتعدد العقد وترتب الملك فكان كل من  
الشريكين فيه كاستقل ولان حقه لا يتوقف وجوده على وجود غيره فاذا قبض قدر حصته أو  
بعضها فانه بخلاف نحو الارث فانه حق يثبت للورثة دفعة واحدة من غير ان يتصور فيه ترتيب ولا  
توقف فكان جميعه كالحق الذى لا يمكن تبعضه فلم يخص فابض شئ منه به اه (قوله أفنى  
النووى كابن الصلاح فيمن غصب نحو نقد الخ) سابق الافتاء المذكور في التحفة ثم قال وباتى  
لذلك تة فيبيل الاضحية ولا بأس بذكرها تنجها للفائدة وهى مانصه لاختلط من لى حرام كدراهم  
أو دهن أو حب بمثله له جازله ان يعزل قدر الحرام بنية القسمة ويتصرف في الباقي ويسلم الذى عزله

لصاحبه ان وجد والاقلناظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقرر في الشريك للضرورة  
اذا فرض الجهل بالمالك فاندفع ما قيل يتعين الرفع للقاضي ليقسمه عن المالك وفي المجموع طريقه  
ان يصرف قدر الحرام الى ما يحب صرفه فيه ويتصرف في الباقي بما أراد ومن هذا اختلاط أو خلط  
نحو دراهم جماعة ولم يتميز فطريقه ان يقسم البيع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط  
الحلال بالحرام يحرمه بأصل الخ اه (قوله بان له الخ) متعلق بأقضى وقوله افرأى ففصل وانراج  
والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل أي في بيان بعض أحكام الشفعة) وهي باسكان الغاء وهي ضمه الغلة من الشفع ضد الوتر  
فكان الشفع يجعل نمسه أو نصبه شفعاً بضم نصب شر يكه اليه أو من الشفاعة لان الأخذ  
جاهلية كان ما أشرعاً حق تملك قهري ثبت للشريك القديم على الحادث بسبب الشركة فيعاملك  
بعوض وشرعت لدفع الضرر أي ضرره وقته لقسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة اليه لو قسم  
كالصعد والمنور والبالوعة وغير ذلك وهذا الضرر كان يمكن حصوله قبل البيع وكان من حق  
الراغب في البيع ان يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما باع لغيره ساطع الشارع على أخذه منه قهراً  
والاصل فيها خبر البخاري قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيعاملك يقسم فإذا وقعت الحدود  
وصرفت الطرق فلاشفعة أي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في المشرى الذي لم تقع فيه  
القسمة بالفعل مع كونه يقبلها لان الاصل في الذي لم يكن في الممكن بخلافه لا واستعمال  
أحدهما محل الآخر تجوز كما في قوله تعالى لم يلد ولم يولد أي لا يلد ولا يولد كما في قوله تعالى لا يمسه  
الا مطهر وول أي لا يمسه وقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة أي فإذا وقعت حدود  
الشفعة يبر الشريكين وبانت الطرق فلاشفعة وهذا كناية عن حصول القسمة فكنهه قال فإذا قسم  
فلاشفعة وأركانها ثلاثة شفع وهو الاخذ ومنه شفع وهو المأخوذ ومنه شفع وهو المأخوذ  
منه وشرط في الشفع ان يكون شرى كخاطبة الشيوع لا بالحوار فلاشفعة لجار الدار ملاصقا كان  
أو غيره خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فإنه أثبت للجار ولو يضيء اخفى الجار ولو ساقع  
ينقض حكمه بشرط في المشفوع ان يكون مما ينقسم أي مما يقبل القسمة اذا طام الشريك دون مالا  
ينقسم كحمام صغير وطاحون صغيرة ودار وحانوت وساقفة كذلك والضايف في ذلك ان ما يبطل  
نفعه المقتطع منه لو قسم بحيث لا يمكن جعل الحمام حامين ولا الطاحون طاحونين وهكذا لا تثبت فيه  
الشفعة ومالا يبطل نفعه المقتطع منه لو قسم بل يكون بحيث ينتفع به بهد القسمة اذا طام الشريك  
من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها كطاحون وحمام كبير بحيث يمكن جعلهما طاحونين وحمامين  
تثبت فيه الشفعة بشرط به أيضاً ان يكون مالا ينقل من الارض فلاشفعة فيما ينقل وشرط في  
المشفوع منه تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخر كخفك في أخذ الشفع بالشفعة تقدم سبب  
ملكه عن سبب ملك المأخوذ منه وان تقدم ملكه على الآخر فلاشفعة باع أحد شرى يكن نصبه  
لزيد بشرط الخيار للبائع أو لهما فباع الآخر نصبه لعمرو وفي زمن الخيار يبيع بيت فالشفعة للمشتري  
الاول وهو زيدان لم يشفع بانه على المشتري الثاني وهو عمرو وتقدم سبب ملك الاول عن سبب ملك  
الثاني ولو اشترى ابن داراً أو بهضاه عا فلاشفعة لاحدهما على الآخر لعدم السبق وانست  
الشفعة ركضها لانها كما تقدم في تلك أي الحققة وهو لا يتوقف نيونه على صفة نعم تحب في  
الملك فلا يملك الشفع الا بلفظ يسره به لملكك أو أخذت بالشفعة وسيد كره الشارح  
بقوله ولا يملك الشفع الا بلفظ الخ (قوله انما سبب الشفعة امر بك) أي ولو كان مكاناً أو غير  
عاقل كمن سجد له شقص لم يرد فباعه سر به فانه يأخذ له الاظر بالشفعة أو ذمياً وقوله لا حار أي لغير  
الجارى المار وما ورد فيه محمول على الجار الشرى بك جماعة من الاحاديث وقوله في بيع أرض متعلق

بان له افرأى قدر  
المقصود ويحمل له  
التصرف في الباقي  
(فصل) انما تثبت  
الشفعة لشريك  
لجارى يبيع أرض

بتمت (قوله مع تابعها) أي أن كان فلا يقال مفهومه أن الأرض الحالية عن التابع لشفعة فيها والمراد بالتابع ما يتبعها في مطلق البيع من بناء وما يتبعه من باب ورف سمر ومفتاح غلق مثبت وكل منفصل توقف عليه نفع متصل (قوله كبناء) تمثيل للتابع وقوله وشجر أي رطب على الأوجه اه فتح الجواد (قوله وغير مؤثر) أي عند البيع فيؤخذ بالشفعة ولو لم يتفق الأخذ حتى أر وعبارة م ر غيره مؤثر أي عند البيع وأن كان مؤثرا عند الأخذ وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطعت تبعته فإنه يأخذ بالشفعة اه وأما المؤثر عنده فلا تثبت فيه الشفعة لانتفاء التبعية (قوله فلا شفعة في شجر أفر دالخ) عبارة فتح الجواد مع لاصل فلا تثبت في منقول غير تابع لما ذكره وان بيع مع الأرض كزرع يؤخذ دفعة واحدة ولا في تابع كبناء أو غراس بيع دون أرض وكبناء على سقف ولو مشتر كالان المنقول لا يدوم فلا يدوم ضرر الشركة فبسه والتابع إذا أفر د عن متبوعه يشبه المنقول ومن ثم لو باعهما مع الأرض أو المغرس فقط لم تثبت أيضا لأن المبيع من الأرض هنا تابع والمتبوع وهو البناء والشجر منقول ولا في شجر جاف شرط دخوله في بيع أرض لا تنفاه التبعية اه (قوله ولا في بشر) عبارة الرض ولو باع نصيبه من أرض تنقسم وفيها بشر لا تنقسم ويسبق منها تثبت أي الشفعة في الأرض دونها أي البشر اه (قوله مع بذل الثمن للمشتري) أي أو رضاه بكون الثمن يكون في ذمة الشفيع أو قضاء القاضي له اه إذا حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه (تمة) الشفعة على الفور ولا تنافي ثبت لدفع الضرر فكانت كالأجر بالبيع بجماع أن كل شرع لدفع الضرر وحينئذ فليبادر الشفيع إذا علم بيع الشقة واستقصاها من المبادر على العادة فلا يكلف الأسراع على خلاف العادة بعدوا وغيره ولو كان في الصلاة أو في الحمام أو في قضاء الحاجة لم يكلف القطع بل له التأخير إلى فراغ ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب في الإجارة)

أي في بيان أحكامها وشروطها وهي كسرها الهمة أشهر من ضمها وفتحها من آجره بالمديونة إيجارا ويقال أجرة بالقصر بآجره بضم الجيم وكسرها أجرا أو الأصل فيها قبل الإجماع آيات تكوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ووجه الدلالة منه أن آتوهن أجورهن أمر والأمر للوجوب والأرضاع بلا عقد تبرع لا يوجب أجرة وإنما يوجبها العقد فتعين الحمل عليه أي آتوهن أجورهن إذا أرضعن لكم بعقد وكقوله تعالى وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى وأخبار كخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة وكخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم والصديق استأجرا رجلا من بني الدليل يقال له عبد الله بن الأريقط أي ليدلها على طريق المدينة لما جازها من مكة لكونها مسلما كطريقا غير الحادة اختفاء من المشركين واسناد الاستبصار للنبي صلى الله عليه وسلم محارفة على أن المستأجر أبو بكر وأقره عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى فيها أن الحاجة داعية إليها أذ ليس لكل أحد مر كوب ومسكن وخادم وغير ذلك فجوزت لذلك كما جاز بيع الأعيان وأركانها ثلاثة أجالاستة تفصيلا عاقده كرهه أكثر ومعقود عليه أجرة ومنفعة وصيغة إيجاب وقبول ويشترط في العاقدين ما عرف في البائع والمشتري من الرشد وعدم الإكراه بغير حق نعم يصح استئجار كافر لمسلم ولو أجرة عين مع الكراهة لمن لا يمكن من استخدامه مطلقا لأنه لا يجوز خدمة المسلم للكافر أبدا وضح إيجار سفيه لما لا يقصد من عمله كالحج لخواذ تبرعه ويشترط في الأجرة والمنفعة ما سجد كرهه من كون الأجرة معلومة ومن كون المنفعة متقومة معلومة ويشترط في الصيغة جميع ما عرف في صيغة البيع إلا عدم التوقيت وقد استوفى الشارح في التعريف فقوله تمليك منفعة أي به لا يستفاد منه الصيغة ومعلوم أنها تستلزم العاقد وقوله منفعة مع قوله بعوض هو المنة ودعليه (قوله هي لغة اسم للأجرة) أي سواء أخذت بمقدم أو قيل لغة اسم للأجرة يقال آجرته بالمديونة والقصر إذا ثبتت ولا مانع من أن

مع تابعها كبناء  
وشجر وغير مؤثر  
فلا شفعة في شجر  
أفر د بالبيع أو بيع  
مع مغرسه فقط  
ولا في بشر ولا يملك  
الشفيع الا لفظ  
كما أخذت بالشفعة  
مع بذل الثمن للمشتري  
\*(باب في الإجارة)\*  
هي لغة اسم للأجرة

يكون له امتياز في اللغة اه شق (قوله وشرا تملك منفعة) أي بعدد ونخرج به عقد النكاح  
 لانه لا تملك به المنفعة وانما تملك به الاتفاد فيستحق الزوج ان يتنفع بالبيع ولا يستحق منفعة البيع  
 بدليل انها لو طشت بشبهة كان المهر بالاله فالعقد على منفعة البيع لا يسمى اجارة بل يسمى نكاحا  
 وقوله بعوض متعلق بقوله وشرا تملك ونخرج به هبة المنافع والوصية بها واعازتها فلا تسمى اجارة لانها عقد على  
 منفعة بلا عوض وقوله بشر وط آتية خرج به المساقاة والحعالة لان من الشر وط الآتية كون  
 العوض معلوما وهما لا يشترط فيهما علم العوض وان كان قد يكون معلوما كساقاة على ثمرة موجودة  
 وجعلته على معلوم فاندفع ما أورده على التعريف المذكور بأنه غير مانع أصداقة على الحعالة وعلى  
 المساقاة نعم يرده عليه ببيع حق المرفاة تملك منفعة بعوض معلوم وهو يبيع لاجارة وأجيب عنه بأنه  
 ليس ببيع محض بل فيه شوب اجارة وانما يسمى ببيعاً نظراً لصيغته فقط فهو اجارة معني وعلم من قوله  
 تملك منفعة ان مورد الاجارة المنفعة سواء ردت على العين كما جرت هذه الدابة يد ينادى على الذمة  
 كالزمت ذمتك جلى الى مكة يد ينادى ولا يجب قبض الاجرة في المجلس في الواردة على العين وتسح  
 الحوالة بها وعلوها والاستبدال عنها أو ما الواردة على الذمة فسترد فيها قبض الاجرة في المجلس ولا تصح  
 الحوالة بها ولا عليها ولا الاستبدال عنها لانها سلم في المنافع فتجوز فيها احكام السلم (قوله تصح اجارة  
 بايجاب) شروع في بيان الصيغة وهي اما صريحة كما جرتك أو كرتك هذا أو منافعه  
 أو ملكك لها سنة بكذا فيقبل المكترى أو كذا به كملت لك منفعة سنة بكذا أو اسكن دارى شهرا  
 بكذا ومنها الكتابية والادخ مع منع انعقادها بقوله بعثك واشتريت منه فعن الان لفظ لبيع والشراء  
 موضوع عليك العين فلا يستعمل في المنفعة ويجرى م ر على انه ليس صريحا ولا كناية ويجرى  
 مجرى على انه كناية وما ذكره من الصريح لاجارة العين واجارة الذمة خلافا لمن خسهما باجارة العين  
 وتختص اجارة الذمة بنحو الزمت ذمتك أو سلمت اليك هذه الدراهم في خياطة هذه أو في دابة صفتها  
 كذا أو في جلى الى مكة (قوله سنة) ظرف لمقدر أى وانتفع به سنة فهو على حد قوله تعالى فاماته  
 الله مائة عام أى والسنه مائة عام وليس ظرفا لا جرم ما بعده لانه انما هو ينقض بانقضاء لفظه  
 فلا يبقى سنة مثلاً قال في التحفة فارقت يصح جعله ظرفا لانفعه المذكورة فيحتاج لنقد  
 وليس كالاتية كما هو واضح قلت المنافع أمر موهوم الا ان وانظر في تفسيره تخفى خلاف ذلك فكان  
 تقدير ما ذكر اولى أو متعينا اه ومثله في الهاء ونازع في ذلك سم فليراجع وقوله بكذا أى  
 بعشرة مثلاً وافهم كلامه انه لا بد من التاقب رد ذكر الاجرة لا تنفع الجاهل حينئذ ولا يستترط أن  
 يقول من الا ان (قوله ان خلاف المعاطاة يجرى في الاجارة الخ) أى فالعقود انما تصح فيها  
 ومقابلته تصح فلو أعطى مالك لدار الاجرة وسلم له المالك المفتاح رسكن فيها من غير صيغة كانت  
 اجارة صححة على هذا وانما تصح الاجارة باجر (قوله وانما تصح الاجارة باجر) فدر متعلق الجار والمجرور  
 لثلا يلزم تعلق حرفي جرمعنى واحد بعامل واحد وقوله باجر أى بعوض وقوله صح كونه ثانياً أى بان  
 يكون ظاهرا منفعاه مقدورا على تسلمه فلا يصح جعل نجس العين والمنتجس لذى لا يمكن تظهير  
 وغير المنفع به وغير المقدور على تسلمه كالمغصوب أجر أى عوضا لانه لا يصح جعله ثانياً (قوله معلوم  
 للعاقدين) صفة ثانية لاجرم الوصف بالمعرب بعد الوصف بالجملة وقوله قد رأى كعسرة وقوله  
 راجسا أى كذا أو ذنبه وقوله وصفا أى كذا أى كذا أى كذا أى كذا أى كذا أى كذا أى كذا أى كذا أى كذا  
 الا تبحر للبحر بالصفة وهى بحره وله كذا بحره في الرضة لاننا نقول اس ذلك باسارة ما نوع جماله  
 وهى بنصفه من الجهل بالجهل وبسبب انه ستنى رسة في تحصيل العباد وقوله ان كان أى ذلك  
 الاجر في الذمة أى الترتيب في الذمة وهو فيه ستنى استراطا لم في الاجر (قوله والا كفت معانيته)  
 أى وان لم يكر في الذمة بان كان هينا أغنت ما ياتيه أى رؤيته عن علم جنسه وهو مدروسه

وشرا تملك منفعة  
 بعوض بشر وط آتية  
 (تصح اجارة بايجاب  
 كما جرتك) هذا أو  
 أكرتلك أو ملكك  
 منافع سنة (بكذا  
 وقبول كاسا جره)  
 واشتريت وقيل  
 قال النووي في شرح  
 المهذب ان خلاف  
 المعاطاة يجرى في  
 الاجارة والرهن  
 والهبة وانما تصح  
 الاجارة (باجر) صح  
 كونه ثانياً (معلوم)  
 للعاقدين قدرا  
 وجنسا وصفة ان كان  
 في الذمة والا كفت  
 معانيته



(قوله في اجارة العين أو الذمة) الظاهر انه متعلق بكل من معلوم ومن كفت معاينته والمعنى بشرط  
في الاجراءى العوض أن يكون معلوما اذا كان في الذمة سواء كانت الاجارة في العين أو في الذمة فان  
لم يكن الاجر في الذمة كفت معاينته سواء كانت الاجارة في العين أو في الذمة أيضا (قوله فلا يصح  
اجارة دار ودابة الخ) أي للجهل في ذلك قال في شرح المنهج فان ذكر معلوما واذن له خارج العقد  
في صرفه في العمارة أو العلف صحته اه وقوله خارج العقد فان كان في صلبه فلا يصح كاتبركتها  
بديار على ان تصرفه في عمارتها أو علفها للجهل بالصرف فتصير الاجرة مجهولة فان صرف وقصد  
الرجوع رجع والا فلا اه بحسري وقوله بعمارة لها أي للدار وهو راجع للدار وقوله وعلف  
يسكون اللام وقسمها وهو بالفتح ما يعلف به وهو راجع للثاني فهو على الف والنشر المرتب (قوله  
ولا استيجار لسلخ) أي ولا يصح استيجار لسلخ شاة باخذ الجسد ولا استيجار لطحن نحور باخذ بعض  
الدقيق وذلك للجهل بتجانس الجسد بقدر الدقيق ولعدم القدرة على الاجرة حالا وخرج بقوله  
ببعض الدقيق ما لو استأجره ببعض البر ليطحن باقية فلا يمنع كما قاله ع ش (قوله في منفعة)  
متعلق بتدعيم أي انما تصح الاجارة في منفعة وذكر لها أربعة شروط كونها متقومة وكونها  
معلومة وكونها واقعة للمكثري وكونها غير متضمنة لاستيفاء عين قصد ابقى عليه خامس وهو كونها  
مقدورة التسليم حسا وشرعا فلا يصح اكترأ شخص لا يتعب ولا مجهول كاحد العبدن ولا آبق  
ومغصوب وأعي لحفظ ولا اكترأ لعبادة تجب فهاينة لها أو لمتعة لاقها كالصلاوات وأمانتها ولا  
اكترأ بستان لغيره لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة فتصير باخلاصها تبعا كما في الاكترأ للارضاع  
(قوله أي لها قيمة) أي لحسن بذل المال في مقابلتها والابان كانت محرمة وأخسيسة كان بذل المال  
في مقابلتها سفها وأفاد بهذا التفسير انه ليس المراد بالمتمتع ما قابل المثل بل كل ما كان له قيمة ولو كان  
مثليا (قوله معلومة عينا) أي في اجارة العين وقوله وقدر أي فيها ما وقوله وصفة أي في اجارة الذمة  
قال الجبرمي والمراد بعلم عين المنفعة وقدرها وصفها علم محلها كذلك بدليل تمثيله بعد باحد  
العبدن اه ثم التقدر بالمنفعة اما بالزمان كسكنى الدار وتعليم القرآن مثلثة أو بعمل كركوب  
الدابة إلى مكة وتخيطة هذا الثوب فلوجهما كان استأجره لخيطة الثوب بياض النهار لم يصح لان  
المدة قد لا تفي بالعمل (قوله واقعة للمكثري) أي واقعة تلك المنفعة للمكثري أو المستأجر (قوله غير  
متضمن) الاولى أن يقول غير متضمنة بقاء الثاني وتكون غير صفة لمنفعة أو حالا من ضميرها وعبارة  
المنهج لا تتضمن بالياء الغوقية وهي ظاهرة وقوله بان لا تتضمنه العقد دمثله في شرح المنهج وهو  
تصور لعدم تضمن المنفعة أي استيفائها لاستيفاء العين قصدا (قوله وخرج بتمتة الخ) شروع في  
بيان التحترزات (قوله فلا يصح اكترأ ببيع) أي دلال وقوله بمحض كلمة انظر ما فائدة زيادة لفظ  
محض وفي التراج اسقاطه وهو أول قال في فتح الجواد والفعل الذي لا تعب فيه كالكلية التي لا تعب  
فها تم في الاحياء يجوز أخذ الاجرة على ضرب من ما هر يصلح له عوجاج سيف أي وان لم يكن فيها  
مشقة لان من شأن هذه الصنائع أن تعب في تحصيلها بالاموال وغيرها بخلاف الاقوال اه (قوله  
على الاوجه) راجع للكلمات السيرة وقوله ولو ايجابا أي ولو كانت تلك الكلمة أو الكلمات ايجابا  
وقبولا فلا يصح الاستيجار عليها (قوله وان روجت) أي تلك الكلمة أو الكلمات الصادرة من  
البيع وفي القاموس راجروا جانفقا وروجته ترويحها نفقته اه (قوله اذ لا قيمة لها) أي الكلمة  
أو الكلمات السيرة وهو له لعدم صحة اكترأ من ذكر (قوله ومن ثم الخ) أي ومن أجل ان عدم  
صحة اكترأ ببيع للتلفظ بمحض كلمة أو كلمات سيرة لا تنفك كونه له قيمة اختص هذا أي عدم القيمة  
فما ذكر جميع مستقر الفجة في البلد وفي النهاية خلافه ونصها وشمل كلام المصنف ما كان  
مستقر القيمة وما لم يستقر خلافا للمذهب بحسب الأثر يحمل كلامه على ما فيه تعب اه وقوله خلافا

في اجارة العين أو  
الذمة فلا يصح اجارة  
دار ودابة بعمارة لها  
وعلف ولا استيجار  
لسلخ شاة بجسد ولطحن  
نحور ببعض دقيق  
(في منفعة متقومة)  
أي لها قيمة (معلومة)  
عينا وقدر وصفة  
(واقعة للمكثري غير  
متضمن لاستيفاء  
عين قصدا) بان لا  
يتضمنه العقد وخرج  
بتمتة ما ليس لها  
قيمة فلا يصح اكترأ  
ببيع للتلفظ بمحض  
كلمة أو كلمات سيرة  
على الاوجه ولو ايجابا  
وقبولا وان روجت  
السلعة اذ لا قيمة لها  
ومن ثم اختص هذا  
بجميع مستقر القيمة  
في البلد كالخبز



بمخلاف نحو عبده  
وثوب عما يختلف منه  
باعتلاف متعاطيه  
فخص بعبه من  
البياع بمز يدفع  
فيصع استجاره عليه  
وحيث لم يصح فان  
تعب بكرة تردد أو  
كلام فله أجرة المثل  
والأفلاو أفتي شحنا  
الحق ابن زياد بحرمة  
أخذ القاضي الأجرة  
على مجرد تلقين  
الايجاب اذ لا كلفة في  
ذلك وسبقه العلامة  
عمر الفتي بالأفناء  
بالجواز ان لم يكن ولي  
المرأة فقال اذ لقن  
الولي والزواج صيغة  
النكاح فله أن يأخذ  
ما اتفق عليه بالرضا  
وان كسروا لم يكن  
لها ولي غيره فليس له  
أخذ شيء على إيجاب  
النكاح لوجوبه  
عليه حينئذ انتهى  
وفيه نظرا لتقرر أنفوا ولا  
استجار دراهم ودنانير  
غير المرأة للزبين لأن  
منفعة نحو الزبين  
في الاتقبال بمال وأما  
المرأة فيصع استجارها  
على ما يحسنه الأذري  
لأنها حينئذ حرة  
واستجار الحلي صحيح  
قطعا ومعلومه  
استجار المجهول  
فأجرتك إحدى  
الدارين باطل  
وبوافة للمكترى ما  
يقع نعمها للأجير فلا  
يصح الاستجار بأداة

لحمد بن يحيى أي حيث قال محل عدم صحة الإجارة على كلمة لا تعب اذا كان المنادي عليه مستقر  
القيمة اه ع ش (قوله بمخلاف نحو عبده وثوب) أي بخلاف الاكثر على التلظ بكلمة أو كلمات  
سيرة لأجل بيع نحو عبده أو ثوب فانه يصح لأنه ليس مستقر القيمة وهذا يقتضي الصحة مع عدم  
التعب في ذلك وقال سم بخلافه وهو انه ان كان فيه تعب صح والأفلا قال والأفلا فرق اه بالمعنى  
وقوله عما يختلف الخ بيان لنحو وقوله باختلاف متعاطيه أي مشترية (قوله فيصع استجاره  
عليه) أي على بيعه والمراد على التلظ بكلمة أو كلمات سيرة لأجل بيعه كما علمت قال ع ش  
وكانهم اغتفروا جهالة العمل هنا الحاجة فانه لا يعلم مقدار الكلمات التي يأتي بها ولا مقدار  
الزمان الذي يصرف فيه التردد للنداء ولا الامكنة التي يتردد إليها اه (قوله وحيث لم يصح) أي  
اكثر البياع الخ بان كان على كلمة أو كلمات لا تعب مع كون النكح مستقر القصة وقوله فان تعب  
أي البياع ولا يخفى ان الصورة مغروضة في الاكثر على ما لا يتعب حتى لا يصح فيكون التعب هذا  
عارضاً غير الذي انتفى من أصل العقد وبه يدفع ما يقال ان في كلامه تناقضاً فأملاً (قوله فله أجرة  
المثل) أي وان كان ذلك غير معقود عليه لان المعقود لم يتم الا به مادقتزل من لته فلم يكن منبرعاً به  
لانه عمل طامع في عوض وقوله والأفلا أي وان لم يتعب بما ذكر فليس له أجرة المثل (قوله اذ لا كلفة  
في ذلك) أي في مجرد تلقين الإيجاب أي وما لا كلفة فيه لا يصح الاستجار عليه (قوله وسبقه) أي  
ابن زياد وقوله العلامة عمر الفتي بفتح الناء المخففة وهو من العلماء المحققين وله قبر مشهور بزاز في زيد  
وقوله بالأفناء بالجواز أي جواز أخذ القاضي الأجرة (قوله ان لم يكن) أي القاضي ولي المرأة (قوله  
فقال) أي العلامة عمر وقوله اذ لقن أي القاضي وقوله صيغة النكاح أي لقن الولي الإيجاب ولغن  
الزوج القبول (قوله فله) أي القاضي وقوله ان يأخذها اتفقاً أي القاضي والمذكور من الولي والزواج  
وقوله وان كسروا أي ما اتفقا عليه (قوله وان لم يكن لها) أي للمرأة ولي غيره أي القاضي (قوله لوجوبه)  
أي الإيجاب عليه أي القاضي وقوله حينئذ أي حين اذ لم يكن لها ولي غيره (قوله وفيه نظر) أي في  
الافتاء بالجواز بالقبول المذكور ونظر وقوله لما نقرر أنفوا أي من أنه لا كلفة في ذلك حتى يصح أخذ  
الأجرة عليه (قوله ولا استجار دراهم الخ) معطوف على اكثر البياع أي ولا يصح استجار دراهم  
ودنانير وقوله غير المرأة أي المجهول فها عراوسيد كرمحترزه وقوله للزبين أي لأجل الزبين  
بها أي أو الوزن بها أو الضرب على سكرها ولو قال لنحو الزبين كما في العلة بعد أن كان أولى (قوله لان  
منفعة نحو الزبين بها) إضافة منفعة إلى ما بعده للبيان أي منفعة هي نحو الزبين والمراد من الزبين  
الزبين بها وقوله لا تقابل بمال أي فهي غير متقومة ببوافة المغني لان منفعة الزبين بالنقد غير  
منقومة فلا تقابل بمال اه (قوله وأما المرأة) مثلها لمنقوبة بناء على أنه يحل للزبين بها أم لا  
انه لا يحل فبحرمة استجاره قال سم والمعتمد حل للزبين بالمعراة دون المنقوبة اه (قوله لا لها)  
أي الدراهم والدنانير وقوله حينئذ أي حين اذ كانت معارة (قوله ومعلومه) أي خرج بمعلومه  
فهو معطوف على منقومة وكذا يقال فيما بعده وقوله استجار المجهول كان الأول اسقاطاً للمضاني  
على وفان ما قبله وما بعده (قوله إحدى الدارين) أي أو الثوبين بقوله باطل خبر آخر ترك (قوله  
وبوافة للمكترى) أي خرج بوافة للمكترى أي المستأجر (قوله فلا يصح الاستجار بأداة الخ)  
وذلك لان العصدامحان المكلف بها كسرها بنفسه بالامتنال وغيره لا يقوم مقامه وفيه ولا يستحق  
الأجير شيئاً ان عمل طاه ما كابد عليه فوطهم كل ما لا يصح الاستجار له لا أجرة أم لا وان عمل  
طامعاً اه نهان قال ع ش ومن ذلك ما يقع لكثير من أرباب البعوت كالامراء انهم يبعون لمن  
يصلحهم قدر ما معلوم في كل شهر من غير عهدة إجارة فلا يستحقون معلوماً لان هذه إجارة فاسدة وما  
كان فاسداً لكونه ليس محللاً للصحة أم لا لا يثبت فيه للأجير وان عمل طاه ما كابد عليه فوطهم كل ما لا يصح الاستجار له لا أجرة أم لا وان عمل طاه ما كابد عليه فوطهم كل ما لا يصح الاستجار له لا أجرة أم لا

يطلب من صاحب البيت أو غيره أن يندره شيئا معينا مدام يصلي فيستحقه عليه اه (قوله تجب فيها نية) أي تجب في تلك العبادة نية ولا فرق بين أن تكون النية للعبادة نفسها أو لمتعلقها كالإمامة فإن النية وإن لم تجب فيها فهي واجبة في متعلقها وهو الصلاة (قوله غير نسك) بجر غير صفة للعبادة وينصبه حال من ضمير فيها وأما النسك فيجوز الاستنجار له سواء كان حجا أو عمرة وبتبعهما صلاة تركعتي نحو الطواف لوقوعهما عن المستاجر ومثله تفرقة زكاة وكفارة وذبح وتفرقة أضحية وهدي وصوم عن ميت فيجوز الاستنجار لها وإن توقفت على النية لما فيها من شائبة المال (قوله لأن المنفعة الخ) تعليل لعدم صحة الاستنجار للعبادة المذكورة وقوله في ذلك أي في العبادة (قوله والامامة) معطوف على كالصلاة أي والامامة وفي الجعري ما نصه قال حل ولا يبعد أن تكون الخطبة كالامامة اه وما يقع من أن الإنسان يستنقب من يصلي عنه اماما بعوض فذلك من قبيل الجعالة اه (قوله كالإذان والاقامة) أي معا أو الإذان وحده ويدخل الإقامة تبعا وبعبارة فتح الجواد الإذان والاقامة أوله قد دخل تعالى لها وحدها فالعدم الكلفة اه وفي الجعري ويدخل في الإذان والاقامة ولا يجوز الإجارة لها أي الإقامة وحدها كذا قاله الرافعي ولا يخلو عن وقف اه قال ع ش وينبغي أن يدخل في مسجي الإذان إذا استوجره ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد ذلك في غير المغرب لأنهما وإن لم يكونا من محساة شرعاً صار منه بحسب العرف اه (قوله فيصير الاستنجار عليه) الضمير يعود على ما أي فيصير الاستنجار على ما لا يحتاج لنية وقوله والاجرة مقابلة لجمعية الضمير يعود على ما أيضا لكن باعتبار بعض أفرادده وهو الإذان إذ أفرادها لا يحتاج لنية كثيرة ولا يناسب منها إلا الإذان بدليل قوله مع رعاية الوقت وقوله مع نحو رعاية الوقت دخل تحت لفظ نحو كل ماله تعلق بالإذان كرفع الصوت وكالصلاة والسلام بعده في غير المغرب كما تقدم وبعبارة الروض وشرحه والاجرة تؤخذ عليه بجميع صفاته لا على رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الجمعية لتبين كما قيل بكل منها اه وهي مخافة لكلام الشارح الآن يكون مراده لا على رفع الصوت وحده الخ (قوله وتجهيز الميت) معطوف على الإذان أي وتجهيز الميت (قوله وتعليم القرآن الخ) معطوف أيضا على الإذان أي وتعليم القرآن وقوله كله أو بعضها أي مع تعيين ذلك البعض والأفلا يصح قال في الروض وشرحه لو استأجره ليعلمه عشر آيات من سورة كدالم يصح حتى يعينها لتفاوتها في الحفظ والتعليم صعوبة وسهولة ولوعين سورة كاملة أغني عن ذكر الآيات وحتى يكون المتعلم مسلما أو كافرا برجي اسلامه انغيره لا يجوز تعليمه القرآن فلا يجوز الإجارة له ثم قال لو كان المتعلم لم ينسب ما يتعلمه فهل عليه أي الاجرة إعادة تعليمه أو لا يرجع فيه إلى العرف الغالب فإن لم يكن عرف غالب فالوجه اعتبار ما دون الآية فإذا علمه بعضها فأنفسها قبل أن يفرغ من باقيها لم الاجرة إعادة تعليمها اه (قوله وأن تعين) أي التعليم على المعلم بأن لم يوجب غيره وهو غاية المقدار أي ويصح الاستنجار على تعام القرآن وإن تعين عليه وقوله للخبير الصحيح تعليل لذلك المقدار (قوله أجرة) أي أجرة (قوله يصح الا - نجار الخ) حاصل ما ذكره أربع صور إن كان قوله الآتي ومع ذكره في القلب صورة مستقلة وهي القراءة عند القبر والقراءة لا عنده لكن مع الدعاء عنها والقراءة بحضرة المستاجر والقراءة مع ذكره في القلب ونحو ذلك القراءة لا مع أحده هذه الأربعة فلا يصح الاستنجار لها ولو استأجر لها أقرأ حيا ولو ناسيا لم يستحق شيئا لأن القصد بالاستنجار لها حصول ثوابها به أقرب إلى نزول الرحمة وقبول الدعاء عنها والجنب لأن ثوابها على فراثه بل على قصده في صورة الذسيان وقوله لقراءة القرآن عند القبر أي مدة معلومة أو قدرا معلوما وإن لم يعقها بالدعاء للميت أو لم يجعل أجره له لعود منفعها إليه بنزول الرحمة في محلها اه فتح الجواد (قوله أو مع الدعاء) معطوف على عند القبر وكذا قوله أو بحضرة المستاجر أي أو عند غير القبر مع الدعاء وقوله بمثل ما حصل له أي للقارئي وقوله

تجب فيها نية غير نسك  
كالصلاة لأن المنفعة  
في ذلك للاجبر لا  
المستاجر والامامة ولو  
في نقل كالتراويح  
لأن الامام مصل  
لنفسه فمن أراد  
اقتدي به وإن لم ينو  
الامامة أماما لا  
يحتاج إلى نية كالإذان  
والاقامة فيصح  
الاستنجار عليه  
والاجرة مقابلة  
لجميعه مع نحو رعاية  
الوقت وتجهيز الميت  
وتعليم القرآن كله أو  
بعضه وإن تعين على  
المعلم للخبير الصحيح إن  
أحق ما أخذ ثم عليه  
أجر كتاب الله قال  
سبحاني في شرح التهاج  
يصح الاستنجار  
لقراءة القرآن عند  
القبر أو مع الدعاء بمثل  
ما حصل له من الأجر

له أول غيره عقبها حين زمانا أو مكانا (١١٤) أولانية الثواب له من غير دعاء أو نحو ذلك لا يجمع وان اختار السبكي ما قالوه وكذا

من الاجر بيان لما وقوله له أول غيره تعميم في المدعوه وهو متعلق بالدعاء أي أومع الدعاء بمثل ما حصل للقارئ من الاجر سواء كان ذلك الدعاء للميت أو لغيره كالمتأخر وعبارة التحفة فيها اسقاط له الاولى وابدال اللام بالباء من لغيره ونصها أومع الدعاء بمثل ما حصل من الاجر له أو بغيره اه وكتب سم مانصه قوله أو بغيره عطوف على بمثل والغير كالغفرة ش اه فعل في عبارة شارح المنحر يفهم من النسخ تأمل (قوله عقبها) أي القراءة وهو متعلق بالدعاء (قوله عين) أي المتأخر زمانا أو مكانا أو لا أي أنه يصح الاستنجار للقراءة مع الدعاء عتها سواء عين المتأخر للأجير زمانا أو مكانا للقراءة أولا (قوله ونية الثواب له) أي نية القارئ جعل ثواب القراءة له أي بالدعوه وقوله من غير دعاء أي عقبها وقوله لغواي لان ثواب القراءة للقارئ ولا يمكن نقله للمدعوه (قوله خلافا لجمع) أي قالوا انه ليس بلغو فعليه تصح الاحارة ويستحق الاجرة (قوله وان اختار السبكي ما قالوه) عبارة تشرح الروض بعد كلام قال السبكي تبعا لان الرفعة بعد جهل كلامهم على ما اذا نوى القارئ أن يكون ثواب قراءته للميت بغير دعاء على ان الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعه اذ قد ثبت أن القارئ لما قصد بقراءته نفع المدعوغ نفعه وأقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله وما يدريك أنها رقية واذا نفعت الحي بالقصد كان نفع الميت بها أولى لانه يقع عنه من العبادات بغير اذنه ما لا يقع عن الحي اه (قوله وكذا اهديت الخ) أي وكذلك ما ذكر لغو لعدم الدعاء (قوله ومع ذكره في القلب حالها) أي القراءة وهو معطوف على بحضرة المتأخر وهو يفيء لانه لا بد من اجتماع المتأخر وذكره في القلب ولا يكفي مجرد كون القراءة بحضرة من ذكر وفديقال قياس ما تقدم في القراءة عند القبر خلافا فان كان قوله ومع ذكره الخ وجهها مستقلا ليس من تنمة ما قبله فلا اشكال اه سم بتصرف (قوله وذلك لان موضعها) أي وانما يصح الاستنجار لقراءة القرآن مع امر من هذه الامور لان موضعها أي القراءة موضع بركة وهو علة لجهة الاستنجار عند القبر وقوله والدعاء بعدها أقرب اجابة علة لجهة مع الدعاء عقبها وقوله واحضار الخ علة لجهة بحضرة المتأخر فهو على الالف والنشر المرتب (قوله وألحق بها) أي بالقراءة وقوله والدعاء عقبه معطوف على محض الدعاء والواو بمعنى مع أي الاستنجار بمحض الذكرك مع الدعاء عقبه أي الذكرك (قوله ولا يلزمه) أي الاجير (قوله ما بعده) أي المتروك (قوله وبان) معطوف على بانه أي وأفتى بعضهم بان من استؤجر الخ (قوله ان ذلك) أي ما يقرؤه (قوله بل الشرط عدم الصارف) أي أن لا يصرف القراءة لغير ما استؤجر عنه (قوله صرحوا في النذر) أي نذر القراءة وقوله أن ينوي أي عند الشروع وقوله انها أي القراءة وقوله عنه أي عما نذره (قوله فلت هنا) أي في الاستنجار للقراءة على القبر (قوله فنية صارفة) أي وهي كونه عند القبر (قوله لوقوعها) متعلق به ارفقة والضيم يعود على القراءة وقوله عما استؤجر له متعلق بوقوعها وعن معنى اللام أي ان هنا فنية تصرف للقراءة لما استؤجر له اه رشيدى بتصرف (قوله ولا كذلك ثم) أي وانما في النذر فنية تصرف للقراءة لما ذكر وانظر لونيذر القراءة عند القبر فقتضاء أنه لا يحتاج لنية لوجود القرينة ثم رأيت سم كتب على قول التحفة قرينة صادقة مانصه ان كانت كونه عند القبر فقد برد ما لونيذر القراءة عنده (قوله ومن سم لوان استؤجر هنا الخ) أي ومن أجل أن عدم وجوب النية لوجود القرينة لوان استؤجر لمطلق القراءة على القول بجهته احتياج لانية فيما يلزمها فند القرينة (قوله وصححناه) أي فلنا بصحة استئجاره لمطلق القراءة أي على خلاف ما مر من المدعى في الاربع والمعتمد عدم الصحة لان شرط الاحارة عود منفعها لاه مستأجر وليس هنا منفعة يعود عليه فاما اذا استؤجر للقراءة مطلقة (قوله أولا لمطلقها) أي أو استؤجر لمطلق القراءة وقوله كالتقراء فبصرته أي المقروءه وقوله لم يجمع لها أي للنية (قوله فذكر القبر) أي في قول بعضهم من انه استؤجر للقراءة على قبره وقوله منال اي لا يبعد اذ المدعى على وجود الغرض بنية الصارفة

أهديت قرائي أو ثوابها لغيره خلافا لجمع ايضا أو بحضرة المتأخر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالها كما ذكره بعضهم وذلك لان موضعها موضع بركة وتنزل رجة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المتأخر في القلب سبب لدخول الرجة له اذ انزلت على قلب القارئ وألحق بها الاستنجار لمحض الذكرك والدعاء عقبه وأفتى بعضهم بانه لو ترك من القراءة المتأخر علمها آيات لزمه قسرة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وبان من استؤجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع أن ينوي ان ذلك عما استؤجر عنه أي بل الشرط عدم الصارف فان قلت صرحوا في النذر بانه لا بد أن ينوي أنها عنه قلت هنا فنية صارفة لوقوعها عما استؤجر له ولا كذلك ثم ومن ثم لوان استؤجر هنا لمطلق القسرة وصححناه احتياج

سواء كانت هي كونه عند القبر أو كونه بحضور المقر وله أو غير ذلك (تنبيه) \* قال في التحفة ما اعتيد  
 في الدعاء بعد القراءة من اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدما الى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في  
 شرفه جازر كما قاله جماعات من المتأخرين بل حسن مندوب اليه خلافا لمن وهم فيه لانه صلى الله عليه  
 وسلم اذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة له في كل دعاء له بما فيه زيادة تعظيمه الخ اه وفي ع ش فائدة  
 جلية وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرئ زيادة في  
 شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل ثواب مثل ذلك واضع عاف أمثاله الى روح فلان أو في  
 حقيقته أو نحو ذلك هل يجوز ذلك أم يمنع لما فيه من اشعار تعظيم المدعو اليه بذلك حيث اعتنى به  
 فدعاه باضعاف مثل مادعا به للرسل صلى الله عليه وسلم أقول ان ظاهر ان مثل ذلك لا يمنع لان  
 الداعي لم يقصد بذلك تعظيما لغيره عليه الصلاة والسلام بل كلامه محمول على اظهار احتياج غيره  
 للرحمة منه سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور وللإشارة الى أنه صلى الله عليه وسلم لقرب  
 مكانه من الله عز وجل الاجابة بالنسبة له محقة فغير له درجته عما اعطيه عليه الصلاة والسلام  
 لا تتحقق الاجابة بل قد لا تكون مظنونة فتناسب تأكيده الدعاء له وتكريره جاء الاجابة اه  
 (قوله وبغير متضمن الخ) معطوف على بمنزلة أي وخرج بغير متضمن لاستيفاء عين ما تضمن  
 استيفاءها أي استيفاء منفعة تضمن استيفاء عين كاستيفاء الشاة لئلا يهاو بركة لسمكها وشجرة لوقودها  
 وبستان لثمرته فكل ذلك لا يصح وهذا مما تعم به البلوى ويقع كثيرا (قوله لان الاعيان لا تملك بعدد  
 الاجارة قصدا) أي بخلافها تبعا كافي اكراه امرأة للارضاع فانه يصح لان استيفاء اللبن تابع  
 للمعقود عليه وبيان ذلك ان الارضاع هو الحضانة الصغرى وهي وضعه في الحجر والقائه الثدي  
 وعصيره له لتوقفه عليه اه هي المعقود عليه واللبن تابع اذا الاجارة موضوعة للمنافع وانما الاعيان  
 تتبع للضرورة وتو بشرط لعمدة ذلك تعين مدة الرضاع ومحلها من بيته أو بيت المرضعة وتعين  
 الرضيع بالروية أو بالوصف لاختلاف الأغراض باختلاف حاله وكما يصح الاستيفاء للارضاع الذي  
 هو الحضانة الصغرى يصح للحضانة الكبرى ولهما معا والحضانة الكبرى تربية صبي بما يصلح  
 كتهنئته بغسل جسده وثيابه ودهنه وتكلمه وربطه في المهد وتحريكه لينام ونحوها مما يحتاجه  
 (قوله ونقل السبكي الخ) ضعيف (قوله صحة اجارة الخ) مفعول اختيار المضاف لفاعله (قوله  
 وصرحوا) أي الفقهاء وقوله بصحة استيفاء قناة عبارة الرضوض وشرحه ويجوز للشخص استيفاء  
 القناتة وهي الجدول المحفور للزراعة بما فيها الجاري الهام من النهر لا استيفاء القرار منها دون الماء  
 بان استيفاءها يكون أحق بما فيها الذي يحصل فيها بالأمطر والتلج في المستقبل لانه استيفاء لمنفعة  
 مستقبلية اه (قوله ويجب على مكر) يعني يتعين لدفع الخيار الا أني وليس المراد انه يأخذ ذلك لو تركه  
 كما سيبينه وقوله تسليم مفتاح دار أي تسليم مفتاح ضمة دار أي مع الدار وقوله لمكر أي مستأجر  
 وهو متعلق بتسليم يده على المفتاح بدأمانة فاذا تلف بتقصيره ضمنه أو عدمه فلا (قوله ولوضاع)  
 أي المفتاح وقوله وجب على المكري تجديده أي ولوضاع من المكري بتقصيره لكن عليه القصة  
 في هذه الحالة فان أي لم يجبر ولم يأثم لكن يتخير المكري (قوله والمراد بالمفتاح) أي الذي يجب على  
 المكري (قوله الغلق المثبت) أي كالضبة المسهرة (قوله أما غيره) أي أما مفتاح غير الغلق المثبت فلا  
 يجب تسليمه (قوله بل ولا قفله) بالجرع حذف على ضمير تسليمه أي ولا يجب تسليم قفله ويجوز فيه الرفع  
 على انه بعد حذف المضاف أقيم مقامه فارتفع ارتفاعه وعبارة الفتح مع الاصل وعلى مكر أيضا مفتاح  
 الغلق مثبت تعاله بخلاف قفل منقول ومفتاحه وان اعتيد وهو أمانة بيده فلا يضمنه بتلفه لا تفرط  
 وجدده اذا ضاع أو تلف ولو بتقصير لكن له مع التقصير قيمته اه (قوله كسائر المنقولات) أي التي  
 في الدار كالبواب الملوحة والسرد من كل ما لا يدخل في الدار اذا بيعت والكاف للتظهير في عدم وجوب

وبغير متضمن لاستيفاء  
 عين ما تضمن استيفاءها  
 فلا يصح اكتر  
 بستان لثمرته لان  
 الاعيان لا تملك بعدد  
 الاجارة قصدا ونقل  
 التناج السبكي في  
 توسع اختيار والده  
 التقى السبكي في آخر  
 عمره صحة اجارة  
 الاشجار لثمرها  
 وصرحوا بصحة  
 استيفاء قناتة أو بئر  
 للارتفاع بما فيها  
 للحاجة قال في العباب  
 لا يجوز اجارة الارض  
 لدفن الميت لحرمته  
 نبشه قبل بلائه  
 وجهالة وقت البلا  
 (و) يجب على مكر  
 تسليم مفتاح دار  
 لمكر ولو ضاع من  
 المكري وجب على  
 المكري تجديده  
 والمراد بالمفتاح مفتاح  
 الغلق المثبت أما  
 غيره فلا يجب تسليمه  
 بل ولا قفله كسائر  
 المنقولات



تسليمه على المكري (قوله وعمارتها) بالرفع معطوف على تسليم أي ويجب على المكري بضاعة الدار  
 (قوله كبناء) أي الخراب الذي في الدار وهو تمثيل للعمارة (قوله وتطمين سطح) أي وضع الطين فيه  
 (قوله ووضع باب) أي أنقلع ومثله وضع ميزاب واعادة رخام سواء قلعه المكري أو غيره قال في  
 التحفة ولا تطرل كون القانت به مجرد الزينة لأنها عرض مقصود (قوله واصلاح منكسر) أي  
 من الأخشاب المغلقة أو غير الأخشاب (قوله وليس المراد بكون ماذ كـ) أي من تسليم مفتاح الدار  
 ومن عمارتها (قوله أنه) أي المكري وقوله ياتم بتركه أي كما هو تفسير الوجوب شرعا (قوله أو  
 أنه يجبر عليه) أي على ماذ كـ فالضمير يعود على ما وليس عائد على الترك كما هو ظاهر أي وليس  
 المراد بكون ماذ كـ واجبا أنه يجبر عليه قال الجبري ومحل عدم وجوب العمارة في حق من يؤجر  
 مال نفسه أما الوقف فيجب على الناظر العمارة حيث كان فيسه ريع وفي معناه المتصرف بالا حثياط  
 كولي المجهور وعليه بحيث لو لم يعمر فسخ المستأجر الاجارة وتضرر المجهور عليه اهـ (قوله بل أنه الخ)  
 أي بل المراد بكون ماذ كـ واجبا على المكري أنه ان تركه ثبت الخيار للمكثري والحاصل المراد  
 بالوجوب التعيين بالنسبة لدفع الخيار كما علمت (قوله كما بينته) أي هذا المراد (قوله فان بادر) أي  
 المكري وقوله وفعل ما عليه أي وفعل الامر الذي وجب عليه من تسليم المفتاح وعمارة الدار أي  
 قبل مضي مدة ثلثها أجرة (قوله فذاك) أي واضح وهو جواب ان (قوله والا) أي وان لم يبادر بفعل  
 ما عليه فله مكثري خيار أي فان شاء نسخ عقد الاجارة وان شاء امضاه (قوله ان نقصته المنفعة) أي  
 بعدم العمارة واصلاح الخلل وذلك لضرره بنقصها قال في شرح المنهج نعم ان كان الخلل مقارنا  
 للعقد وعليه فلا خيار له اهـ (قوله وعلى مكثري تنظيف عرصتها) معطوف على قوله على مكر الخ من  
 عطف المفردات أي ويجب على مكثري ذلك وليس المراد بالوجوب أنه يلزم المكثري نقله بل المراد أنه لا  
 يلزم المؤجر ذلك وقوله من كناسة وثلج متعلق بتنظيف أي يجب تنظيفها من الكناسة ومن الثلج أما  
 الكناسة وهي ما تسقط من القشور والطعام ونحوهما فلهما فلهما بقوله وأما الثلج فالتساقط بنقله  
 عرفا وفي الجبري مانصه والحاصل ان ازالة الكناسة كالماد وتفرغ نحو الحش كالبا للوعة على  
 المؤجر مطلما الا ما حصل منها بفعل المستأجر فعليه في الدوام وكذا ابعاد الفراغ في نحو الكناسة  
 لجرى ان العادة بنقلها شيئا فشيئا وليس المراد بكون شيء من ذلك على المستأجر بمعنى نقله الى نحو  
 الكيمان بل المراد جمعه في محل من الدار معتاد له فيها ويتبع في ربط الدواب العادة قل قال مـ  
 وبعد انقضاء المدة يجبر المكثري على نقل الكناسة اهـ (قوله والعرصة الخ) عبارة المصباح عرصة  
 ادارساحتها وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء والمجمع عراض مثل كلبه وكلاب وعرصات مثل  
 سجدات وسجيدات وفي الهذيب ومبيت ساحة الدار عرصة لان الصدان عرضون فيها أي يلعبون  
 ويمرحون اهـ بخلاف (قوله وهو) أي المكثري أمين على العين المكثرة أي سواء انتفع بها أم  
 لا اذ لا يمكن استغناء المنفعة بدون وضع يده عليها ومع ذلك لو ادعى الرد على المؤجر لم يصدق الا ببينة  
 لان القاعدة ان كل أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بيمينه الا المرتين والمستأجر (قوله وكذا  
 بعدها) أي وكذلك يكون أمنا فها بعد مدة الاجارة وقوله ما لم يستعملها بعد في كونه أمنا فيها  
 بعد مدة الاجارة وسبأ في عجزه (قوله اسعها ما كان) علة لقوله وكذا بعدها أي وانما  
 يكون أمنا بعدها إذا ساعها ما كان أي من أمانته قبل انقضاءها (قوله ولا يلازمه الرد)  
 أي بعد انقضاءها أي واذا لم يلزمه الرد به ماذ كـ بقى على ما كان عليه من الامانة وقوله ولا مؤنه أي  
 الرد (قوله بل لو شرط أحدهما) أي الرد أو المؤنة في العقد وقوله عليه أي على المكثري وقوله فسد  
 العقد أي علة الاجارة وهو جواب لو (قوله وانما الذي عليه الخ) أي وانما الواجب عليه أي  
 المكثري وقوله انية أي يحل بينهما وبين مالهما بان لا يستعملها ولا يجسه الرد المباح (قوله كالوديع)

(وعمارتها) كبناء  
 وتطمين سطح ووضع  
 باب واصلاح  
 منكسر وليس  
 المراد بكون ماذ كـ  
 واجبا على المكثري  
 أنه ياتم بتركه أو أنه  
 يجبر عليه بل أنه ان  
 تركه ثبت للمكثري  
 الخيار كما بينته بقولي  
 (فان بادر) وفعل  
 ما عليه فذاك (والا  
 فله مكثري خيار)  
 ان نقصته المنفعة  
 (وعلى مكثري تنظيف  
 عرصتها) أي الدار  
 (من كناسة) وثلج  
 والعرصة كل بقعة  
 بين الدور واسعة  
 ليس فيها شيء من بناء  
 وجمعها عرصات  
 (وهو) أي المكثري  
 (أمين) على العين  
 المكثرة (مسندة  
 الاجارة) ان قدرت  
 بزمن أو مدة امكان  
 الاستيفاء ان قدرت  
 بعمل عمل (وكذا  
 بعدها) ما لم يستعملها  
 استعمالا لما كان  
 ولأنه لا يلزمه الرد ولا  
 مؤنته بل لو شرط  
 أحدهما عليه فسد  
 العقد وانما الذي  
 عليه التخليص  
 كالوديع



أى تطير الوديع فانه لا يلزمه الرد وانما يلزمه التخلية واذا كان المكترى كالوديع لزمه ما يلزمه  
 من دفع ضرر عن العين المؤجرة من حريق ونهب وغيرهما اذا قدر على ذلك من غير خطر (قوله  
 ورجع السبكي انه كالأمانة الشرعية) الضمير يعود على "اذ كرم من العين المأجرة" ويصح رجوعه  
 للمستأجر ويقدر مضاف بعد الكاف أى انه كذى الامانة وعبارة النهاية وما رجع السبكي من انها  
 كالأمانة الشرعية فعليه اعلام مال كهاها أو رد هافور أو الاضمنها غير معول عليه لظهور الفرق بان  
 هذا وضع يده عليه باذن مالكه ابتداء بخلاف ذى الامانة الشرعية اهـ ويعلم من الفرق المذكور  
 ضابط الامانة الشرعية والجعلية وان الاولى هي التي لم ياذن المالك في وضع اليد عليها ابتداء وانما  
 اذن الشارع في ذلك حفظها والثانية هي التي اذن المالك في ذلك ابتداء (قوله فيلزمه) أى  
 المكترى وهذا مفرع على انه كالأمانة الشرعية وقوله اعلام مال كهاها أى بالعين وانظر ما المراد  
 باعلامه بذلك ثم ظهر من كلامه بعد ان المراد اعلامه بتفريغها من أمتعه (قوله والمعقد خلاصه)  
 أى خلاف ما رجع السبكي لماعلمت من الفرق (قوله انه) أى المكترى والمصدر المؤول بدل من  
 الاصم (قوله ليس عليه) أى بعد انقضاء المدة وقوله الا التخلية أى بين العين ومالكها (قوله  
 فقضيته) أى قضية كونه ليس عليه الا التخلية (قوله لو طابها) أى المالك (قوله وحينئذ  
 يلزم من ذلك الخ) أى وحين اذ كان ليس عليه الا التخلية يلزم منه انه لا فرق في التخلية بين أن  
 يعلق باب نحو الحانوت أو لا ولا يتوقف التخلية على عدم غلقه لبابه وهذا ما جرى عليه في التحفة (قوله  
 لكن قال البغوي الخ) جرى عليه في التمهية ونقصها وعلى الاول الاصح لا يلزم المكترى اعلام  
 المكترى بتفريغ العين كما هو مقتضى كلامهم بل الشرط أن لا يستعملها ولا يجلسها وان لم يطلبها فلو  
 أغلق الدار أو الحانوت بعد تفريغه لزمته الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بانه لو استأجر الخ اهـ  
 (قوله قال شيخنا في شرح المباح) عبارته بعد عبارة البغوي التي ذكرها الشارح قال وقد رأيت  
 الشيخ القفال قال لو استأجر دابة يوما فاذا بقيت عنده ولم ينتفع بها ولا جلس بها عن مالكها لا يلزمه اجرة  
 المثل لليوم الثاني لان الرد ليس واجبا عليه وانما عليه التخلية اذا طلب مالكها بخلاف الحانوت لانه  
 في حبسه وعلقته وتسليم الحانوت والدار لا يكون الا بتسليم المفتاح اهـ وما قاله في الدابة واضح وفي  
 الحانوت والدار من توقف التخلية فيها على عدم غلقه لبابه حافيه نظر ولا نسلم له ما علل به لان التسليم  
 لها ما هنا يحصل وان لم يدفع المؤجر له مفتاحها نعم ما ذكره البغوي في مسألة الغيبة معصية لان  
 التقصير حينئذ من الغائب لان غلقه مع غيبته مانع للمالك من فتحه لاحتمال ان له أى للغائب فيه  
 شبا اهـ بخلاف (قوله ولو استعمل العين الخ) وهذا محتمل لقوله ما لم يستعملها قال ثم خرج  
 باستعمالها مجرد بقاء الامتعة فيها فلا اجرة كما قدمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وقد شرط  
 الابقاء بعد المدة أو أطلق فلا اجرة كما قدمته من الروض اهـ وقوله بعد المدة أى بعد انقضاء مدة  
 الاحارة وقوله لزمه اجرة المثل أى بالنسبة لما بعد المدة وتكون من نقد البلد الغالب في تلك المدة  
 وعليه الضمان (قوله كاجبر فانه أمين) أى على ما استؤجر لحفظه أو للعمل فيه كالراعى والحيياط  
 والصباغ شورى (قوله ولو بعد المدة) أى مدة الاحارة ان قدرت زمن أى أو بعد تمام العمل  
 ان قدرت بعمل كحيطة وغيرها وقوله أيضا أى كالمكترى (قوله فلا ضمان الخ) تفريع على  
 كون المكترى والاجيرأمينين وقوله على واحد منهما أى من المكترى والاجير (قوله فلو  
 اكترى الخ) تفريع على عدم تضمين واحد منهما وهذا هو المكترى (قوله ولم ينتفع بها) هذا  
 ليس بقيد كما في الجبرى بل مثله ما اذا انتفع بها لكن الانتفاع المأذون له فيه (قوله فتلفت) أى  
 الدابة بأففة مساوية (قوله أو كتره) أى شخص فالتعاقل يعود على معلوم من المقام (قوله  
 لحياطة ثوب) أى او لحراسه (قوله أو صبغه) بفتح أوله مصدرا قال في المصباح وصبغت الثوب

ورجع السبكي انه  
 كالأمانة الشرعية  
 فيلزمه اعلام  
 مال كهاها أو ارد  
 فوراً والاضمن  
 والمعقد خلاصه واذا  
 قلنا بالاصح انه ليس  
 عليه الا التخلية  
 فقضيته انه لا يلزم  
 اعلام المؤجر بتفريغ  
 العين بل الشرط أن  
 لا يستعملها ولا يجلسها  
 لو طلبها وحينئذ يلزم  
 من ذلك انه لا فرق  
 بين أن يعقل باب نحو  
 الحانوت بعد تفريغه  
 أو لا لكن قال البغوي  
 لو استأجر حانوتا شهرا  
 فأغلق بابها وغاب  
 شهرين لزمه المسمى  
 للشهر الاول واجرة  
 المثل للشهر الثاني  
 قال شيخنا في شرح  
 التمهية وما ذكره  
 البغوي في مسألة  
 الغيبة متجه ولو  
 استعمل العين بعد  
 المدة لزمه اجرة المثل  
 (كاجير) فانه أمين  
 ولو بعد المدة أيضا  
 (فلا ضمان) على  
 واحد منهما فلو  
 اكترى دابة ولم ينتفع  
 بها فتلفت أو كتره  
 لحياطة ثوب أو صبغه

صبغاً من بابي نفع وقتل وفي لغة من باب ضرب اه (قوله قتل) أي الثوب بالآفة سماوية  
 (قوله فلا يضمن) جواب لو والفاعل يعود على كل من المكترى ومن الاجير المعبر عنه بقوله أو أكثره  
 كما عرفت قال الجبري ومن عدم ضمان الاجير هو لا يستحق الاجرة لانه لم يسلم المدين كما تسلمها فلو  
 تجملها وجب عليه ردها لصاحبها ومنه ما يقع من دفع كراء المحمول بمجمل ثم تغرق السفينة قبل  
 وصولها مكان التسليم فانه يجب على المتجمل ردها للثمين عدم استحقاقها اه بتصرف (قوله سواء  
 انفراد الاجير باليد) أي كأن عمل وحده (قوله كأن قعد الخ) هو وما بعده مثلاً لما إذا لم ينفر  
 بالعمل وقوله أو أحضره منزله أي وان لم يقدّم معه أو جل المتاع ومضى خلفه لثبوت يد المالك عليه  
 حكماً استحقاقه (قوله الابتصير) مرتبط بالثمن أي فلا ضمان على المكترى والاجير الا ان حصل منهما  
 تقصير حتى تلف ما تحت يدهما (قوله كأن ترك الخ) تمثيل لما اذا حصل منهما تقصير في ذلك  
 (قوله كأن هدام سقف الخ) تمثيل للسبب في التلف وقوله في وقت لوانتفع الخ المراد كما في الجبري  
 ويؤخذ من عبارة سم أنه حصل الانهدام في وقت جرت العادة بالانتفاع به فانه وتركه وخرج به  
 ما لو حصل الانهدام في وقت لم تجر العادة بالانتفاع به فانه لا يضمن لانه لا يعد مقصراً بترك  
 الانتفاع فيه قال سم هذا التفصيل المذكور في الدابة ينبغي جريانه في غيرها كنبوب استأجره  
 للبسه فاذا ترك لبسه وتلف أو غصب في وقت لولبسه سلم من ذلك ضمنه فليسلم اه وقال في فتح الجواد  
 والضمان بذلك أي بالانهدام ضمان جنابة لا يدعى الاوجه فلو لم يتلف لم يضمن قال الزركشي  
 ويضمن لو سافر به في وقت لم يعتد السير فيه فنتلف أو غصب اه وقوله سلمت أي من التلف بذلك  
 السبب قال الجبري ووجه كونه بعد يانه لما نشأ الانهدام علما من ترك الانتفاع به فانه كان كأنه  
 بفعله اه ولو ترك الانتفاع وتلف بسبب غيره كالمولد غشاً حياً أو نحوها لم يضمن عند الرمي (قوله  
 وكأن ضربها) عطف على كأن ترك والمراد ضربها فوق العادة ومثله ما لو نضحها بالبحام كذلك بخلاف  
 ما لو كان مثل العادة فبها فلا يضمن وقوله أو أركبها أثقل منه أي أو جعلها مائة رطل شعير بدل مائة  
 رطل رأو عكسه وذلك لاجتماع مائة البر بسبب ثقلها في محل واحد والشعير لثقله يأخذ من ظهر  
 الدابة أكثر فتضرر بذلك وضربها مختلف (قوله ولا يضمن أحراج الخ) أي لعدم تقصيره لانه لم  
 يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة يرق بعض بيوتها قال شافعي ويعلم منه أن خفراء  
 الاسواق عصر أو الدواب بالازياق لا ضمان عليهم لعدم تقصيرهم ولا يلزمهم الا ايقاظ المالك  
 بالنسبة لا دفع الاصوص فان قصر وانوم أو نحوهم ضمنوا وان لم يسلم لهم البهاشم لان ذلك ليس بشرط  
 ولو في أول ليلة خلا فالبعضهم بل الشرط أن يعرفوا ما يحرسونه اه وقوله اذا أخذ غيره أي غير الاجير  
 وقوله ما فيها أي الدكان وعبارة المغنى في الاجير لحفظ الدكان مثلاً الا ضمان عليه اذا أخذ ما فيه لانه  
 لا يملكه على المسال اه وقوله ما فيه أي الدكان ويعلم من عبارة تنامع عارة المغنى ان الدكان يدكر  
 ويؤنث فانظره ثم رأيت الجبري كتب على قول المنهج في آخر مجتزأ كاه الماشية ما نصه قوله  
 ودكان بضم الدال المهملة وهو الخانوت وفي المصباح انه يدكر ويؤنث وانه اختلف في نونه فقيل أصله  
 وقيل راتده فعلى الاول وزنه فعلى الثاني فعلى الثاني اه فلفظ (قوله لا ضمان أيضاً) أي كما  
 لا ضمان على الاجير لحفظه دكان وقوله على الخفير أي الحارس مطلقاً في الاسواق أو الارياق كما علم مما  
 مر (قوله وكأن استأجره ليرمي داسه) عطف على قوله كأن ترك المكترى قال سم ظاهره ولو  
 ذمة في الضمان نظر اه وقوله بهضمها كل منهما أي من الاجير الاول والاجير الثاني وقوله  
 والاراء على من ذمة بيده أي حيث كان عالماً والافقراء على الاول شرح مدر (قوله وكأن أسرف  
 خباز في الوود) أي حتى انفق الخبر وهو معطوف أيضاً على كأن ترك الخ والوفود بغض الواد  
 ما يوقد به قال تعالى وفودها النساء وانجارة وبأضام التثنية (قوله أو مات الخ) معطوف على

قتل فلا يضمن سواء  
 انفراد الاجير باليد أم  
 لا كان قعد المكترى  
 معه حتى يعمل أو  
 أحضره منزله ليعمل  
 (الابتصير) كأن  
 ترك المكترى  
 الانتفاع بالدابة فتلف  
 بسبب كأن هدام سقف  
 أصبغها علم في  
 وقت لوانتفع به فانه  
 عادة سلمت وكان  
 ضربها أو أركبها أثقل  
 منه ولا يضمن أجير  
 لحفظ دكان مثلاً اذا  
 أخذ غيره ما فيها  
 قال الزركشي انه  
 لا ضمان أيضاً على الخفير  
 وكان استأجره ليرمي  
 دابته فاعطاها آخر  
 برعها فبضمها  
 كل منهما والفرار على  
 من تلف بيده وكان  
 أسرف خباز في الوود  
 أو مات المدعى سلم من  
 ضرب الدابة فانه يضمن

أسرف أو على ترك أي وكان مات المتعلم من ضرب المعلم قال ع ش وان كان مثله معتاد التعليم لكان  
 بشكل وصفه حيث نذ بالتعدي وقد يجاب عنه بما يأتي من أن التأديب كان كما بالقول وظن عدم  
 أفادته انما يغيد الاقدام واذا مات تبين انه متعدي به اه وبإشارة الى روض وشرحه ولو ضرب الاجير  
 الصبي للتأديب والتعليم فمات فعد لان ذلك يمكن بغير الضرب اه (قوله ويصدق الاجير) يعني  
 لو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الاجير بيمينه في عدمه لانه الاصل (قوله ما لم يشهد بخير ان  
 بخلافه) أي بخلاف ما ادعاه الاجير قال ع ش ومفهومه انه لا يكفي رجل وامرأتان ولا رجل ويمين  
 وهو ظاهر لان الفعل الذي وقع التنازع فيه ليس مالا وان ترتب عليه الضمان اه (قوله ولولا كثرى)  
 أي شخص وقوله اليوم أي يوم الاستنجار وقوله غدا أي بعد يوم الاستنجار (قوله فأقام) أي  
 المكترى للدابة وقوله بها أي بالدابة (قوله ورجع) أي الى محله وقوله في الثالث أي اليوم الثالث  
 (قوله ضمنها فيه) أي في الثالث قال ع ش أي ضمان يدأخذ من قوله لاستعمال الخ وعليه أجرة  
 مثل اليوم الثالث وأما الثاني فيستقر فيه المسمى لتمكنه من الانتفاع فيه مع كون الدابة في يده  
 والكلام فيما اذا تأخر لا نحو وخوف والا فلا ضمان عليه ولا أجرة لليوم الثالث لان الثاني لا يحسب  
 عليه اه وقوله فقط أي غير الاول والثاني (قوله لانه استعماله الخ) قال سم انظر لولم يستعملها اه  
 (قوله ولم يبين موضعه) أي العمل كعمل العقد أو غيره وقوله فذهب أي المكترى وقوله به أي بالعبد  
 وقوله الى آخر أي الى بلد آخر أي غير بلد العقد (قوله فأبق) أي العبد أي هرب (قوله ضمنه)  
 قال ع ش هذا قد يشكل على ما مر من جواز السفر بالعين حيث لا خطر فان مقتضاه عدم الضمان  
 بتلفها في السفر الا ان يرد وما هنا بما لو استاجر القن ليعمل لا يكون السفر طريقا لاستيفائه  
 كالحياطة دون الخدمة وما مر بما اذا استؤجرت العين لعمل يكون السفر من طرق استيفائه كالتوب  
 والمحل فليراجع اه وقوله مع الأجرة أي أجرة العبد وظاهره لولم يستوف به العمل (قوله يجوز له  
 القصار) هو المبيض للثياب قال في القاموس وفصرت الثوب قصر ايضته والقصار بالسكر  
 الصناعة والفاعل قصار اه ويندرج تحت لفظ نحو الحياطة والراعي وبإشارة الى الحقة ومرأواثل  
 المبيع قبل قبضه ان للمسنجر حبس ما استوف عليه للعمل فيه ثم لاستيفاء أجرته ومحله ما اذا لم يتعدد  
 والا كاس - أجرة ترك الكتابة كذا كل كراس بكذا فليس له حبس كراس على أجرة آخر لان  
 التكرار يس حيث نذ بمثلة أعيان مختلفة اه وقوله حبس الثوب أي عنده وقوله كرهته أي الثوب  
 وظاهره ان الكافي للتنظير وانه يجوز لنحو القصار ان يهرن الثوب عند غيره بأجرته من غير اذن  
 مالكه وايس كذلك فالصواب التعبير باللام بدل الكاف والمعنى يجوز لنحو القصار حبس الثوب  
 عنده قبل استيفائه الأجرة لانه مرهون بأجرته ثم رأيت في النسخة التعبير باللام في كتاب المسافة  
 ونصها فرع اذن لغيره في زر ع أرضه فخرتها وهما للزراعة فزادت قيمتها بذلك فأراد رهنها أو بيعها  
 مثلا من غير اذن العامل لم يصح له اذ لا انتفاع بها بدون ذلك العمل المحترم فيها ولا نها صارت مرهونة  
 في ذلك العمل الزائد به فهم أو قد صرحوا بان لنحو القصار حبس الثوب لرهنه بأجرته حتى يستوفيه اه  
 (قوله حتى يستوفيه) أي لنحو القصار الأجرة من المكترى (قوله ولا أجرة لعمل الخ) في الجبري ومن  
 هذه القاعدة ما لو جلس انسان عند طباط وقال أطعمني رطل من اللحم ولم يسم ثمنًا فأطعمه لم يستحق  
 عليه وجمته لانه بالقديم له مساط له عليه وليس هذا من البعوض الفاسدة حتى يضمن بالاتلاف لانه لم  
 يذكر فيه الأمن والبيع ان صح أو فسد بغيره ذ كر الأمن اه من القول التام في آداب دخول  
 الحمام لابن العماد (قوله كحاق رأس الخ) تمثيل للعمل (قوله وقصارته) أي الثوب وهو بكسر  
 القاف تبييضه (قوله وصبغه) بفتح الصاد وقوله بصيغ بكسر الصاد ما بصيغ به قال في القاموس  
 الصبغ بكسر الصاد والصبغة والصباغ أيضا كله بمعنى وهو ما يصبغ به ومنهم من يقول الصباغ

ويصدق الاجير في  
 انه لم يقصر ما لم يشهد  
 بخير ان بخلافه ولو  
 اكثري دابة ليركبها  
 اليوم ورجع غدا  
 فأقام بها ورجع في  
 الثالث ضمنها فيه  
 فقط لانه استعماله فيه  
 تعديا ولولا كثرى  
 عبد العمل معلوم ولم  
 يبين موضعه فذهب  
 به من بلد العقد الى  
 آخر فأبق ضمنه مع  
 الأجرة (فرع) \*  
 يجوز لنحو القصار  
 حبس الثوب كرهته  
 بأجرته حتى يستوفيه  
 (ولا أجرة) لعمل كحلق  
 رأس وخباطة ثوب  
 وقصارته وصبغه  
 بصيغ مالكه

جمع صبيغ مثل بشر و بشاراه وقوله بصيغ مال كنه أى مالك الثوب ومفاده انه اذا كان صبغه بصيغ نفسه استحق الاجرة فانظره فانه أطلق في التحفة والنهاية مع الاصل والروض وشرحه ولم يقيدوا بصيغ مال كنه ولا بصيغ نفسه (قوله بلا شرط الاجرة) وهو يحصل بذ كرها أو بذ كرها ما يقتضيها ولو قال بلاذ كرها يقتضى الاجرة لكان أولى ليوافق التفرع بعد (قوله لو دفع الخ) تفرع على المنطوق (قوله ففعل) أى من ذ كرها من الخياط والقصار والصباغ المأذون له فيه وأفراد الضمير مع ان المرجع جمع لان العطف بأو هوى للاحد الدائر أو باعتبار تأويله بالمد كور (قوله ولا ما يفهمها) أى ولم يذ كرها أحدهما ما يفهمها أى الاجرة كأن قال عمل وأنا أرضيك أو لا أخيبك أو ما ترى منى الاما يترك أو اعمل وأنا أنيبك ونحو ذلك وفي هذه يستحق اجرة المثل كما سيذ كره بقوله أما اذا عرض الخ (قوله فلا اجرة له) جواب لو وضمير له يعود أى ضاع على من ذ كره وفي شرح الروض قال الاذرى والاشبه ان عدم استحقاقه الاجرة محله اذا كان حراما مكلفا طلق التصرف فلو كان عبدا أو محجورا عليه بسفه أو نحوه استحقها اذ ليسوا من أهل التبرع بمنافعهم المقابلة بالأعواض اه (قوله لانه متبرع) أى فهو لم يعمل طامعا (قوله ولانه لو قال الخ) عطف على قوله لانه متبرع (قوله لا يستحق عليه) أى على سكاها الدار قال ع ش ومثله ما جرت به العادة من أنه ينفق ان انسانا تزوج امرأة ويسكن بها في بيت أهلها مدة ولم يجري بينهما تسمية اجرة ولا ما يقوم مقام التسمية لكن قول الشارح أسكنى دارك شهر الخ يفهم وجوب الاجرة في هذه المسئلة وهو ظاهر اه (قوله وان عرف بذلك العمل بها) غاية لقوله ولا اجرة بلا شرط واسم الاشارة عائدا على عدم الشرط المفهوم من قوله بلا شرط والباء الداخلة عليه بمعنى مع والعمل نائب فاعل عرف والضمير في ما عائد على الاجرة أى لا اجرة بلا شرط وان عرف ان هذا العمل يكون بالاجرة مع عدم الشرط قال البجيرمي وفي سم قوله وان عرف بذلك العمل لكن أفتى الر يافى بالزوم في المعروف بذلك وقال ابن عبد السلام هو الاصح وأفتى به خلق من المتأخرين وعليه عدم العمل بالناس الا ان ذكروا يعلم منها ان الغاية للرد اه (قوله لعدم التزامها) علة لما تضمنته الغاية أى لا اجرة اذا كان معروفا عمله لعدم التزام الاجرة في مقابلة عمله وهى عين الاول أعنى قوله لانه متبرع فلو اذصر على احدهما لكان أخصر (قوله ولا يستثنى وجوبها) أى الاجرة من القاعدة المذكورة أعنى ولا اجرة لعامل بلا شرط اذ هو ليس من افرادها اذا كان العمل فيها صرف منفعتيه بنفسه وداخل الحمام أو راكب السفينة استوفاهما من غير ان يصرفها صاحبها اليه (قوله أو راكب سفينة) في فتح الجواد وكذا داخل الحمام راكب السفينة لكن بحسب ابن الرفعة انه متى علم به مالكها حين سيرها لم يستحق شيئا كما لو وضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكها فانه لا اجرة له (قوله بخلافه باذنه) أى بخلاف ما اذا كان دخول الحمام أو ركوب السفينة باذن صاحبها فانه لا اجرة عليه كالا جبر \* (تنبيه) \* قال في المغنى ما يأخذ الحمام اجرة الحمام والآلة من سطل وازار و نحوهما وحفظ المداع لان المداع كما مر الاشارة اليه لانه غير مضبوط فلا يقابل بعوض فالحمامى مؤجر أى للآلة وأجير مشترك في الامنة فلا يضمنها كسائر الاجراء والآلة غير مضمونة على الداخل لانه مسنة اجرة ولو كان مع الداخل الآلة ومن يحفظ المداع كان ما يأخذ الحمام اجرة الحمام فقط اه (قوله أما اذا ذكر اجرة) محتر زكوله ولم يذ كرها أحدهما اجرة (قوله فيستحقها) أى يحق العامل الاجرة وقوله فله أى بلا خلاف وقوله ان صح العقد أى بان استكمل الشروط المسارة (قوله والا فاجرة المثل) أى وان لم يصح العقد فيستحق اجرة المثل لا المسمى (قوله وأما اذا عرض الخ) محتر زكوله ولا ما يفهمها وقوله فيجب اجرة المثل أى لانه لم يعمل منبرعا (قوله وتقررت أى الاجرة الخ) أى استقرت كما يعضى مدة الاجارة وقوله تلك الاجرة بالعقد معينه كانت أو في اذمة معناه انها تملك ملكا مرامى بمعنى انه كاه

(بلا شرط) الاجرة فلو دفع ثوبه الى خياط لخطه أو قصار لتقصره أو صباغ لتصبغه ففعل ولم يذ كرها أحدهما اجرة ولا ما يفهمها فلا اجرة له لانه متبرع قال في الجبر ولانه لو قال أسكنى دارك شهرا فأسكنه لا يستحق عليه اجرة اجماعا وان عرف بذلك العمل بها لعدم التزامها ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام أو راكب سفينة مثلا بلا اذن لاستيفائه المنفعة من غير ان يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه أما اذا ذكر اجرة فيستحقها قطعان صح العقد والا فاجرة المثل وأما اذا عرض بها كأرضيك أو لا أخيبك أو ترى ما يسرك فيجب اجرة المثل (وتقررت) أى الاجرة التى سميت في العقد (عليه) أى المكترى (بعضى مدة)



مضى زمان إلى السلامة بأن المؤجر استقر ملكه منها على ما يقابل ذلك أن قبض المكري العين  
أو عرضت عليه فامتنع فلا تستقر كلها إلا بمضي المدة (قوله في الاجارة المقدرة الخ) لو قال للاجارة في  
المقدرة بوقت لكان أولى لأن المدة للاجارة ولأنه أنسب بقوله بعد في المقدرة بعمل فإنه حذف منه  
لفظ الاجارة (قوله وان لم يستوف الخ) غاية لتقرر الاجارة أى لتقرر الاجارة بذلك على المستاجر سواء  
استوفى المنفعة أم لا كان لم يسكن الدار ولم يركب الدابة (قوله لان المنافع تلفت تحت يده) أى  
المستاجر فهو المقصر بترك الانتفاع (قوله وان ترك له حومرض غاية ثانية لما ذكر) أى تستقر  
الاجرة على المكري وان ترك الانتفاع بها لما ذكر (قوله اذ ليس الخ) عمله لما تضمنته الغاية  
قوله أى وانما استقرت الاجرة اذا ترك الانتفاع له حومرض أو خوف طريق لانه ليس على المؤجر  
الاتمكين المستاجر من الانتفاع من العين المؤجرة (قوله وليس له بسبب ذلك الخ) أى ليس للمكري  
بسبب المرض أو خوف الطريق أو نحوهما فسخ له قد الاجارة ولا رد للعين المؤجرة الى أن يتسهر له  
العمل فمافسخرجهما منه (قوله وتنفسخ الاجارة الخ) شروع فيما يقتضى الانفساخ للاجارة  
وما يقتضى الخيار (قوله بتلف مستوفى منه) أى حسا كان ذلك التلف كئال الشارح أو شرعا  
كخض امرأه أكثر من خدمة مسجدة مدة معينة وقوله معين في العقد سيد كرمه ترزه (قوله  
كوت نحو الخ) تمثيل للتلف الحاصل للمستوفى منه وقوله وأجير معطوف على نحو وهو من افراده  
فالعطف من عطف الخاص على العام (قوله وانهدام دار) أى وكانهدام دار وعمل كونه موجبا  
للافساخ اذا كان كلها أما تهدام بعضها فثبت الخيار للمستاجر ما لم يبادر المؤجر ويصلحها قبل مضي  
زمن الاجارة ولم يقيد الدار بكونها معينة لان اجارة العقار لا تكون اجارة عين (قوله ولو بفعل  
المستاجر) أى ولو كان التلف حاصل بفعل المستاجر فإنه يكون موجبا للافساخ ويكون هذا  
مستثنى من قولهم من استعمل شئ قبل أو انه عوقب بحرمانه ويلزمه باتلاف محو الدابة قيمتها  
وباتلاف نحو الدار أرش نقصها الا إعادة بنائها قال في المغنى فان قيل لو تلف المشتري المبيع استقر  
عليه الثمن ولا ينفسخ البيع فهلا كان المستاجر كذلك أجيب بان البيع ورد على العين فإذا تلفها  
صار قابضها والاجارة واردة على المافع ومنافع الزمن المستقبل معدومة لا يتصور رور ودالاتلاف  
عليها اه (قوله في زمان مستقبل) متعلق بتنفسخ أى تنفسخ بالنظر للزمان المستقبل وقوله لغوات  
محل المنفعة وهو العين وهو علة لتكون الاجارة تنفسخ بالنسبة للمستقبل وقوله فيه أى في المستقبل  
(قوله لا في ماض) معطوف على في زمان مستقبل أى لا تنفسخ بالنظر للزمان الماضي وقوله بعد  
القبض قيد في عدم الانفساخ بالنظر لما مضى أى لا تنفسخ بالنظر لذلك بشرط أن يكون التلف  
حصل بعد القبض وخرج به ما اذا كان التلف قبل القبض فإنها تنفسخ في الجميع ماضى وما يأتى كما  
في المغنى وقوله اذا كان مثله اجرة أى اذا كان مثله الماضى أى لمثل منفعة المستوفى منه في الزمان  
الماضى اجرة وهو قيد في القيد ولو قال كما في المغنى وكان مثله اجرة لكان أولى وخرج به ما اذا لم يكن  
مثله اجرة فإنها تنفسخ في الجميع كما في المغنى وعبارته أما اذا كان قبل القبض أو بعده ولم يكن مثله  
اجرة فإنه ينفسخ في الجميع اه (قوله لاستقراره) أى الماضى أى أجرته وقوله بالقبض أى قبض  
المنفعة أى استيفائها وهو علة لعدم الانفساخ في الماضى (قوله فيستقر قسطه) أى الماضى وقوله  
من المسمى أى في العقد وقوله باعتبار اجرة المثل أى لكل زمن بما يناسبه فتقوم منفعة المدة الماضية  
والباية وبوزع المسمى على نسبة فحينها وقت العقد دون ما بعده لا على نسبة المدينين اذ قد تزيد  
اجرة شهر على شهر ولو كانت مدة الاجارة مثلاً سنة ومضى نصفها وكان المسمى ثلاثين وأجرة مثل  
الماضى عشرون وجب من المسمى لثانها وهكذا (قوله وخرج بالمستوفى منه غيره مما يأتى) وهو  
المستوفى والمستوفى به والمستوفى فيه وفي الجيرى انظر صورة المستوفى فيه ولعلها اذا حصل في

في الاجارة المقدرة  
بوقت أو مضي مدة  
أمكن الاستيفاء في  
المقدرة بعمل (وان  
لم يستوف) المستاجر  
المنفعة لان المنافع  
تلفت تحت يده وان  
ترك له حومرض أو  
خوف طريق  
اذ ليس على المكري  
الا التمكن من  
الاستيفاء وليس له  
بسبب ذلك فسخ ولا  
رد الى تيسير العمل  
(وتنفسخ) الاجارة  
(بتلف مستوفى منه  
معين) في العقد  
كوت نحو دابة وأجير  
معين وانهدام دار  
ولو بفعل المستاجر  
(في زمان مستقبل)  
لغوات محل المنفعة  
فيه لا في ماض بعد  
القبض اذا كان مثله  
اجرة لاستقراره  
بالقبض فيستقر  
قسطه من المسمى  
باعتبار اجرة المثل  
وخرج بالمستوفى  
منه غيره مما يأتى

الاجرة ان كانت الاحارة في الذمة لانه لم يف بالشرط أولا كذلك بل كانت اجارة عين لكن لم يعلم  
 المستاجر النقص فان علمه لم يحط بشئ من الاجرة لان التمكين من الاستيفاء قد حصل وذلك كاف  
 في تقرير الاجرة فهو كمالو كال المستاجر بنفسه ونقص اما النقص الذي لا يؤثر فلا عبرة به اه بقي مالو  
 كاله المؤجر او المستاجر تاما كما شرط في العقد ثم مرق بعضه فهل يضمن المؤجر النقص مع حط  
 الاجرة ولا يضمن قياس ما مر من عدم الضمان لا بتقصير فيما لو اكتره الخياطة ثوب فتلف انه هنا  
 كذلك فتنبه (قوله ولو اساجر) أي شخص وقوله سفينة أي أو نحوها كسنبول أو مركب أو  
 بابور (قوله فلتعلمها) أي السفينة (قوله فهل هو) أي السمك وقوله له أي للمستاجر (قوله  
 وجهان) قال في المغني حكاهما ابن جماعة في فروقه وأوجههما انه للمستاجر لانه ملك منافع السفينة  
 وبه علمه فكان أحق به اه (تنبيه) في بيان أحكام الجمالة التي تر كها المؤلف وكان حقه ان  
 يذ كرها تبعاً لغيره من الفقهاء واختلفوا في موضع ذ كرها فتنهم من ذ كرها عقب الاحارة كالغزالي  
 وصاحب التنبيه وتبعهم في الروضة لا شترأ كهم في خالف الاحكام اذا الجمالة لا تختلف الاحارة  
 الا في خمسة أحكام أحدها صحتها على عمل مجهول عسر علمه كد الضالة والا آتق فان لم يعسر علمه  
 اعتبر ضبطه كما ساقى اذا الحاجة الى احتمال الجهل حينئذ ثانياً صحتها مع غير معين كان يقول من  
 رد ضالتي فله على كذا ثالثاً كونها جائزة من الطرفين طرف الجماعل وطرف العامل رابعاً  
 العامل لا يستحق الجمالة الا بعد تمام العمل خامساً عدم اشتراط القبول ونهم من ذ كرها عقب  
 اللقطة وهم الجمهور وتبعهم النووي في مناجه نظراً الى ما فيها من التقاط الضالة وهي بثلاث الجيم  
 لغة ما يجعل للإنسان على فعل شئ سواء كان بعقد أو بغيره وشرعا التزام عوض معلوم على عمل  
 معين أو مجهول عسر علمه أو كانها اجالا أربعة وكلها قد تضمنها التعريف المذكور الركن الاول  
 العاقد وهو الملتزم للعوض ولو غير المالك والعامل وشرط في الاول اختيار واطلاق تصرف فلا  
 يصح التزام مكره وصبي ومجنون ومجور وسفوف في الثاني ولو كان غير معين علمه بالالتزام فلا وقال  
 ان رد آتق زيد فله كذا فرده غير عالم بذلك لم يستحق شيئاً أو من رد آتق فله كذا فرده من لم يعلم بذلك  
 لم يستحق شيئاً والمثال الاول للمعين والثاني لغيره وشرط فيه أيضاً اذا كان معينا أهلية العمل فيصح  
 ممن هو أهله ولو عبداً أو صبياً أو مجنوناً ومجوراً وسفوف بخلاف صغير لا يقدر على العمل لان منفعة  
 معدومة فالجمالة معه كاستئجار أعمى للمحفظ وهو لا يصح فكذلك هذا الركن الثاني الصيغة  
 وهي من طرف الجماعل لا العامل فلا يشترط قبول منه لفظاً بل يكفي العمل منه وشرط فيه ما عدم  
 التوقيت لان التوقيت قد يفوت الغرض الركن الثالث الجعل وشرط فيه ما شرط في الثمن فلا يصح ثمناً  
 لكونه مجهولاً أو نجساً لا يصح جعله جعلاً ويستحق العامل أجره المثل في المجهول والنجس المقصود  
 تكبر وجلد ميتة فان لم يكن مقصوداً كدم فلا شئ له الركن الرابع العمل وشرط فيه كلفة وعدم  
 تعينه فلا جعل فيما لا كلفة فيه كان قال من دلى على ماله فله كذا فدل عليه وهو يبد غيره ولا كلفة  
 ولا قياتعين كان قال من رد ماله فله كذا فرده من تعين عليه الركن الخامس غصب لان مالا كلفة فيه وما  
 تعين عليه شرعاً لا يقابلان بعوض ولو حبس ظلماً فبذل مالا لمن يحلصه بجأه أو غيره كعلمه ولا يتسه  
 جاز لان عدم التعين صادق بدون العمل فرض كفاية ولا فرق في العمل بين كونه معلوماً وكونه  
 مجهولاً عسر علمه للحاجة كافي القراض فان لم يعسر علمه اشترط ضبطه في بناء حائط يذ كرم وضعه  
 وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب والاصل فيها قبل  
 الاجماع خبر أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وهو الراقي وذلك انه كان منع جماعة من الهبة في  
 السفر فرأى من احياء العرب فاستضافوهم فلم يضيغوه فباتوا بالوادى فلدغ وئيس ذلك الحى  
 فانواله بكل دواء فلم ينفع أى لم ينفع بشئ فقال بعضهم أبعض سلوا هذا الحى الذى نزل عندكم فسلوهم

ولو استاجر سفينة  
 فلتعلمها سمك فهل  
 هو له أو لما جرو وجهان

فقالوا أهل فيكم من راق فان سيد الحمى لدغ فقالوا نعم ولكن لا يكون ذلك الا يجعل لكونهم  
بضيقهم فعملوا لهم قطيعا من الغنم وكان ثلاثين رأسا وكانت الهضبة كذلك فقرا عليه أبو سعيد  
الفاطحة ثلاث مرات فكانما نشط من عقال وانما رقاها بالفاطحة دون غيرها لانه صلى الله عليه وسلم  
قال فاطحة الكتاب شفاء لكل داء ثم توقفوا في ذلك فقالوا كيف نأخذ برأعي كتاب الله تعالى فلما  
قدموا المدينة أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه عن ذلك فقال ان أحق وفي رواية ان أحسن  
ما أخذتم عليه أجرة كتاب الله تعالى زاد بعضهم أضر بوالى معكم بسهم وانما قال صلى الله عليه وسلم  
ذلك تطييبا لقلوبهم لا طلبا لنصيب معهم حقيقة وأيضا الحاجة قد تدعو إليها فاجازت كالأجارة لان  
القياس يقتضي جواز كل ما دعت إليه الحاجة ويستأنس للمعالة بقوله تعالى ولمن جاءه جمل بعير  
وكان الحمل معلوما عندهم كالوسق وانما كان هذا استئناسا لادله لانه في شرع من قبلنا وهو ليس  
شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقرره على الراجح وقد تطم معظم ما مر ابن رسلان في زيده فقال

صحتها من مطلق التصرف بـ بصيغة وهي بان يشرط في

ردود آبق وما قد شا كله \* معلوم قدر حازه من عمله

وفسخها قبل تمام العمل \* من جاعل عليه أجرة المثل

(تمة) تجوز

المساقاة وهي أن

يعامل المالك غيره

على نخل أو شجر عنب

مغروس معين في

العقد متى لم يملكه

ليتعهد به بالسقي

والترية على ان الثمرة

الحادثة أو الموجودة

والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله تمة) أى في بيان المساقاة والمزارعة والمخارة وقد أفردها الفقهاء بباب  
مستقل وذكرته عقب الأجارة لان كلا استيفاء منفعه بعوض ولا اشتراط التاقيت فيها وغير ذلك  
والاصل في المساقاة خبر العجيين انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نخلها وأرضها على  
ما يخرج منها ثم أوزرع لانه لما فتحها ملك نخلها وزرعها فصار الزرع من عند المالك فقام  
مقام البذر فكانت مساقاة ومزارعة وهي تصح تبعاً للمساقاة كما سبأ في الحاجة داعية المالك مالكا  
الاشجار قد لا يحسن العمل فيها أولا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ قد لا يكون له أشجار فيحتاج ذاك  
الى الاستعمال وهذا الى العمل وأركانها مالكا وعامل وعمل ومورد ومغر وصيغة وكلها تعلم بما ياتي  
(قوله يجوز المساقاة) أى من جاز التصرف وهو الرشيد المختار دون غيره كالقراض وتصح لصبي  
ومجنون وسفيه من وليهم عند المصلحة (قوله وهي الخ) أى شرعا وامالعة فهي مشتقة من السقي بفتح  
السين وسكون القاف وتخفيف الياء وانما اشتقت منه لاحتياجها اليه غلبا لانه أنفع أعمالها وأكثرها  
مؤنة لاسيما في أرض الحجاز فانهم يسقون من الآبار وقيل مشتقة من السقي بكسر القاف وتشديد  
الياء وهو صغار النخل وعليه انما اشتقت منه لانه مورد لها والاول أظهر لان السقي عليه مصتر  
والاشتقاق منه ظاهر (قوله أن يعامل المالك غيره) أى بصيغة كما يفيد قوله بعدمعين في العقد  
اذ هو يفيد أن المعاملة تكون بعقد أى بصيغة فحوسا قيتك على هذا النخل أو العنب أو أسلمته اليك  
لنتعهده بكذا وقد اشتمل التعريف المذكور على أركان المساقاة وهي ستة مالكا وعامل وعمل ومغر  
وصيغة ومورد وقوله معين في العقد اشارة الى الصيغة وقوله المالك غيره هما الركنان الاولان  
وقوله على نخل أو شجر هو السادس وقوله لتتعده هو الثالث اذا تعهد عمل وقوله على ان الثمرة الخ  
هو الرابع (قوله على نخل أو شجر عنب) متعلق ببعامل وما ذكر هو المورد كما مر (قوله مغروس  
الخ صفة لكل من نخل وشجر وذ كر ثلاثة شروط للمورد وهي الغرس والتعيين في العقد والرؤية  
وبقي عليه شرطان كونه بيد عامل وكونه لم يبد صلاح ثمره سواء ظهر أو لا فلا تصح على غير مغروس  
كودي لغرسه وتعهد به وتكون الثمرة بينهما كما لو سلمه بذرا ليدركه ولان الغرس ليس من عمل  
المساقاة فضمه اليه بنفسه ولا على مبهم كاحد البستانين ولا على غير مرفي لهما عند العقد وذلك للجهل  
بالعقد وعليه ولانه عقد غرر من حيث ان العوض معدوم في الحال وهما جاهلان بقدر ما يحصل  
وبصقاته فلا يحتمل ضم غرر آخر ولا كونه بغير يد العامل كيد المالك ولا على ما بدا اصلاح ثمره لغوات

لها ولا تجوز في غير  
نخل وعنب الاتبع  
لها وجوزها القديم  
في سائر الاشجار وبه  
قال مالك وأحمد  
واختاره جمع من  
أصحابنا ولو ساقاه على  
ودي غير مغروس  
لغيره وبه يكون  
الشجر أو ثمره إذا  
أثمر لهما لم يجز لكن  
فضية كلام جمع من  
السلف جوازها  
والشجر لما لكه  
وعليه لذي الأرض  
أجرة مثلها والمزاعة  
هي أن يعامل المالك  
غيره على أرض  
ليزرعها بجزء معلوم  
مما يخرج منها والبذر  
من المالك فإن كان  
البذر من العامل  
فهى مخارة وهما  
باطلان

معظم الاعمال وقوله ليتعهد بالسقي والتربية بيان للعمل المختص بالعامل وذلك لان العمل في المساقاة  
على ضربين عمل يعود نفعه الى الثمرة كسقي النخل وتلقيحه بوضع ثمن من طلع الذكور في طلع الاناث  
وهذا يختص بالعامل وعمل يعود نفعه الى الأرض كنصب الدوالي وحفر الانهار وبناء حيطان  
البيستان وهذا يختص بالمالك ولا يجوز أن يشترط على المالك أو العامل ما ليس عليه فلو شرط على  
العامل أن يبني جدارا للحديقة أو على المالك تنقية النهر لم يصح وقوله على ان الثمرة للحادثة أي بعد  
العقد وقوله أو الموجودة أي عنده لكن بشرط أن لا يكون قد بدأ صلاحها كما مر وقوله لهما أي  
للمالك والعامل أي مختصة بهما فلا يجوز بشرط بعضها الغيرهما ولا شرط كلها للمالك ولا يستحق في  
هذه العامل أجرة لانه عمل غير طامع كافي القراض ولا بد أيضا من أن يكون القدر الذي للعامل معلوما  
بالجزئية كربع وثلاث بخلاف ما لو كان معلوما بغير الجزئية كقطار أو قنطارين (قوله ولا تجوز)  
أي المساقاة والاولى التفريع وقوله في غير نخل وعنب أي للنص على النخل وألحق به العنب بجامع  
وجوب الزكاة وامكان الخرص وغيرهما ليس منه وصا عليه ولا في معناه فلم تجز المساقاة عليه لا تبع  
لها فنجوز فيه وبعبارة مر فتصح على اشجار مثمرة تبعا للنخل والعنب اذا كانت بينهما وان كثرت  
وان قيدها الماوردى بالقليلة وشرط الزرع كشي بختات عذر افرادها بالسقي نظير المزارعة اه وعليه  
جاءت معاملة النبي صلى الله عليه وسلم على الزرع في الخبر وهو أنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر  
بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع فالمراد بما ماتهم مساقاتهم ومزارعتهم تبعا فالواقع منه صلى الله  
عليه وسلم مزارعة تابعة للمساقاة (قوله وجوزها) أي المساقاة وقوله في سائر الاشجار أي كالخوخ  
والتين والتفاح وذلك لقوله في الخبر السابق من ثمر أو زرع ولعموم الحاجة والجديد المنع لانها رخصة  
فتختص بموردها ولانه لا زكاة في ثمرها فاشبهت غير الثمرة ولا نها تنفوس غير تعهد وفي الجعري فائدة  
النفل والعنب بخالفان بقية الاشجار في أربعة أمور الزكاة والخرص وبيع العرايا والمساقاة اه  
برماوى وأسقط خاها وهو جواز استقراض ثمرتها لا مكان معرفتها بالخرص فيهما وتعذر خرصها  
في غيرهما اه شوبرى اه (قوله وبه) أي بجواز المساقاة في غير النخل وشجر العنب (قوله ولو  
ساقاه على ودي الخ) محترز قوله مغروس وهو يفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء صغار النخل  
(قوله ويكون الخ) بالنصب معطوف على يغرسه أي وليكون الشجر أو ثمره إذا أثمر للمالك وللعامل  
(قوله لم تجز) أي المساقاة وهو جواب لو (قوله جوازها) أي المساقاة على الودي المذكور (قوله  
والشجر لما لكه الخ) راجع للمنع كما في سم أي وعلى منع المساقاة في الودي لو عمل العامل فيه يكون  
الشجر لما لك الودي وعليه لصاحب الأرض أجرة مثلها ومحل هذا اذا كان مالك الودي العامل فان  
كان صاحب الأرض فالشجر يكون له وللعامل أجرة عمل عليه وبعبارة الروض وشرحه وان دفع ذلك  
أي الودي وعمل العامل وكانت الثمرة متوقعة في المدة فله الأجرة أي أجرة عمله على المالك والا فلا  
لان كان الغراس للعامل فلا أجرة له بل يلزمه للمالك أجرة الأرض فان كانت الأرض للعامل استحق  
أجرة عمله وأرضه اه (قوله والمزاعة) هي لغة مشتقة من الزرع وشرعا ما ذكره بقوله هي  
ان يعامل الخ والمراد بالعقد كأن يقول له عامل لك على الأرض اتزرعها والغلة الحاصلة بيننا نصفان  
(قوله ليزرعها) أي الأرض ذلك الغير الذي هو العامل وقوله بجزء معلوم أي على جزء معلوم كربع  
ونصف وقوله مما يخرج منها متعلق بمحذوف صفة لجزء أي جزء كائن مما يخرج من الأرض أي من  
الزرع الحاصل فيها (قوله والبذر من المالك) أي والحال ان البذر كائن من المالك فالجمله حالية  
(قوله وهي مخارة) الضمير يعود على المعاملة المعهومة من ان يعامل أي فان كان البذر من المالك  
فالعامل على الأرض تسمى مخارة ولا يصح رجوعه للمزاعة كما هو ظاهر (قوله وهما) أي المزاعة  
والمخارة وقوله باطلان أي استقلا لا فقط في المزاعة ومطلقا في المخارة وقد تنظم بعضهم ذلك بقوله



مزارعة بطلانها مستقلة \* مخارة بطلانها مطلقا تنقل  
وصاحب بذر مالك الأرض في التي \* بدأنا وبذر في الأخيرة من عمل

قال في شرح المهج وانما لم تصح المخارة تبعا كالمزارعة لعدم ورودها كذلك اه (قوله للنهي  
عنهما) أي عن المزارعة والمخارة في الصحيحين قال البجيرمي صيغة النهي الواردة في المخارة كما في  
الدمبري نقل عن سنن أبي داود من لم يذر المخارة فليؤذن بحرب من الله ورسوله اه والمعنى في  
المنع فيهما ان تحصيل منفعة الأرض ممكنة بالإجارة فلم يجز العمل فيها ببعض ما يخرج منها كالواشي  
بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد الإجارة عليه فحوزت المسافة للمحاجة (قوله واختار السبكي الخ) عبارة  
شرح النهج واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا تبعا لابن المنذر وغيره قال  
والاحاديث مؤولة على ما اذا شرط لواحد زر ع قطعة معينة ولا آخر أي والمذهب ما تقرروا ويحجب  
عن الدليل المجوز لهما بمجملة في المزارعة على جوازها تبعا وبالمطريق الآتي وفي المخارة على  
جوازها بالمطريق الآتي اه (قوله وعلى المريج) هو عدم الجواز (قوله فلو أفردت الأرض بالمزارعة)  
التقييد بالافراد لاخراج مالولم تغرد بان عقد عليها تبعا للمسافة فانه لا يقع المغل فيها للمالك بل يكون  
بينهما وقوله فالمغل للمالك أي لان البذر له والزرع تابع له قال مرقو كان البذر لهما فالغلة  
لهما واكمل على الآخر أجرة ما صرفه من منافعه على حصة صاحبه (قوله وعليه للعامل أجرة عمله)  
أي وعلى المسالك للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته لبطلان العقد ولا يمكن احباط عمله بمجانا ولا فرق بين  
ان يسلم الزرع أو يتلف (قوله وان أفردت الأرض بالمخارة) التقييد بالافراد هنا غير ظاهر لما مر  
من انها باطلة مطلقا فكان الاولى أن يقول فلو حصلت أو وجدت المخارة في الأرض وقوله فالمغل  
للعامل أي لانه مالك البذر وقوله وعليه أي العامل وقوله أجرة مثلها أي الأرض وان زادت الأجرة  
على الخراج (قوله وطريق جعل الغلة لهما الخ) أشار بذلك لحيلة تسقط الأجرة وتجعل الغلة مشتركة  
بين المسالك والعامل في افراد المزارعة وفي المخارة وعبرة الروض مع شرحه فان أراد صحة ذلك فليسناجر  
العامل من المالك نصف الأرض بنصف منافعه ومنافع آتاته ونصف البذر ان كان منه قال في الاصل  
أو يستأجره بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع أو يقرض المسالك نصف البذر ويستأجر منه  
نصف الأرض بنصف عمله وعمل آتاته وان كان البذر من المالك استأجره أي المالك العامل بنصف  
البذر ليزرع له نصف الأرض ويعيره نصف الأرض الآخر وان شاء استأجره بنصف البذر ونصف  
منفعة تلك الأرض ليزرع له باقية في باقيها اه (قوله بنصف البذر) أي ويسلمه للمالك لثلا  
يتحد القابض والمقبض وقوله ونصف عمله هو وما بعده معطوفان على نصف البذر واغتفر الجهل في  
الامور المذكورة للضرورة (قوله أو بنصف البذر) أي أو يكتري العامل نصف الأرض  
بنصف البذر ويتبرع بالعمل (قوله ان كان البذر منه) أي من العامل (قوله فان كان) أي  
البذر من المالك أي مالك الأرض وهذه طريق جعل الغلة بينهما في المزارعة والاولى للمخارة وقوله  
استأجره أي استأجر المالك العامل وقوله ويعيره نصفها أي يعير العامل نصف الأرض فيكون  
حينئذ لكل منهما نصف المغل شائعا واعلم ان الطريقة المذكورة وغيرها تقلب المزارعة والمخارة  
إجارة فلا بد فيها من رعاية الرؤية وتقدير المدة وغيرهما من شروط الإجارة كما في التحفة والمغنى  
والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب في العارية)\*

أي في بيان أحكامها وشروطها واذكرها عقب الإجارة لأن كلا منهما استيفاء منفعة ولا اتحاد شرط  
ما يؤجر وما يعار ولذا قيل كل ما حازت إجارته حازت عارته واستثنى من ذلك بعض فروع والاصل  
فيما قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفسر جهو المفسرين بالمعاون في قوله تعالى

التنهي عنهما واختار  
السبكي كجمع  
آخرين جوازهما  
واستدلوا بعمل عمر  
رضي الله عنه وأهل  
المدينة وعلى المريج  
فسلو أفردت الأرض  
بالمزارعة فالمغل للمالك  
وعليه للعامل أجرة  
عمله ودوابه وآلاته  
وان أفردت الأرض  
بالمخارة فالمغل للعامل  
وعليه للمالك الأرض  
أجرة مثلها وطريق  
جعل الغلة لهما ولا  
أجرة أن يكتري  
العامل نصف  
الأرض بنصف البذر  
ونصف عمله ونصف  
منافع آتاته أو  
بنصف البذر ويتبرع  
بالعمل والمنافع  
ان كان البذر منه  
فان كان من المالك  
استأجره بنصف  
البذر ليزرع له  
النصف الآخر من  
البذر في نصف  
الأرض ويعيره  
نصفها  
(باب في العارية)

و يمنعون الماعون بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض كالقاس والدلو والآلة وغيرها بعضهم بالوكالة  
 وخبر الصمعيين أنه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا من أبي طلحة فركبه ودرعا من صفوان بن أمية يوم  
 حنين فقال أغضب يا محمد أو عارية فقال بل عارية مضمونة قال الر ويا بني وغيره وكانت وأجسة أول  
 الاسلام للآية السابقة ثم نسخ وجوبها فصارت مستحبة أي أصالة والا فند تجب كاعارة الثوب لدفع  
 حر أو رد عارة الجبل لا تقاذق ريق والسكين لدمج حيوان محترم يخشى موته وقد تحرم كاعارة الصيد  
 من المحرم والامة من الاجنبي وقد تكره كاعارة العبد المسلم من كافر وقد تباح كالا عارة لغيره كان  
 استعار من له ثوب مستغنى به من صاحب ثياب ثوبا أو قو لهم ما كان أصله الاستحباب لا تعثر به الإباحة  
 أمر أغلبي وأركانها أربعة معير ومستعير ومعار وصيغة وشرط المعير صحة تبرعه واختياره وشرط  
 المستعير تعينه فلا يصح لغير معين كعمرت أحد كالأول لا تصرف فلا تصح لصبي ومجنون وسفيه إلا  
 بعقد ولهم إذا لم تكن العارية مضمونة كان استعار من مستأجر وشرط المعار حل الانتفاع به مع  
 ملك منفعة وبقاء عينه وشرط الصيغة لفظ يشعر بالاذن في الانتفاع (قوله بتشديد الياء وتحقيفها)  
 وفيه اللغة الثالثة وهي عارة كناية (قوله وهي اسم لما يعار وللعقد أي العارية شرعا تطلق على المعار  
 وعلى العقد فهي مشتركة بينهما كذا في عرش (قوله من عار) أي وهي مأخوذة من عار أي  
 على مذهب الكوفيين أو من مصدره على مذهب البصريين (قوله ذهب وجاء بسرعة) أي إن  
 معنى عار في اللغة ذهب وجاء بسرعة ومنه قيل للعلام الخفيف عمار بتشديد الباء لكثرته ذهابه وبحيثه  
 وإنما أخذت العارية الشرعية منه لذهابها ووجه ثبوتها بسرعة لما لكها غالبا وقيل مأخوذة من النعاور  
 وهو التناوب لأن المستعير والمالك يتناوبان في الانتفاع بها (قوله لا من العار) أي ليست مأخوذة  
 من العار وهو العيب وقبل مأخوذة منه لأن طلبها عار وعيب ورد بان عين العارية واد وعين العار ياء  
 وبانه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا ودرعا كما فرلو كانت عيبا لما وجدت منه صلى الله عليه وسلم  
 (قوله وهي) أي العارية وقوله مستحبة أصالة أي إن الأصل فيها الاستحباب وقد يعرض لها غيره من  
 الوجوب والحرمة والكراهة (قوله أشد الحاجة إليها) أي العارية (قوله وقد تجب) أي العارية  
 أي وقد تحرم وقد تكره وقد تباح كما علمت (قوله كاعارة ثوب) أي كاعارة المالك الثوب وهو تمثيل  
 للوجوب وقوله توقفت صحة الصلاة عليه أي على الثوب والجملة صفة لثوب أي ر ب توقفت صحة  
 لصلاة عليه بان لم يوجد غيره ومحل كون عارته واجبة حيث لا أجر له لقله الزمن والالم يجب بذله  
 له بلا أجره فيما يظهر ثم رأيت الأذرعى ذكره اه تحفة بنصرف (قوله وما ينقذ غريقا) معطوف  
 على ثوب أي وكاعارة ما ينقذ غريقا كجبل فانها واجبة وقوله أو يذبح به معطوف على ينقذ أي  
 وكاعارة ما يذبح به كسكين فانها واجبة أيضا قال سم ولا ينافي وجوب الاعارة هنا إن المالك لا يجب  
 عليه ذبحه وإن كان فيه أضاعة مال لأنها بالترك هنا وهو غير ممتنع لأن عدم الوجوب عليه لا ينافي  
 وجوب اسعافه إذا أراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع إن تعين وإن حاز للمالك الاعراض عنه إلى  
 لتلف وهذا ظاهر وإن توهم بعض الطلبة المناقاة اه (قوله يخشى موته) الجملة صفة لحيوان  
 محترم أي يخشى موته لولا ذبحه فاعارة السكين لأجل تذ كيته واجبة لئلا يصير ميتة فلا ينتفع به  
 (قوله صح من ذى تبرع) أي مختار وهو بيان للمعير فلا نصح من صبي ومجنون ومكاتب بغير  
 ذن سيده ومحجور وسفيه وفلس ومكره بغير حق أمابه كالأول كره على اعارة واجبة عليه فتصح (قوله  
 اعارة عين) أي لمسهير معين مطلق التصرف وقوله غير مستعارة قيد سبأى محترزه (قوله لا انتفاع)  
 منعلق بأعارة أي اعارتها لأجل الانتفاع بها (قوله مع بقاء عينه) أي المعار فالضمير يعود على معلوم  
 من الملة أم والنظر متعلق بمحذوف صفة لا انتفاع أي انتفاع لا عين كائن مع بقاءها وهو قيد أيضا  
 سياق محترزه (قوله مملوك) أي للمعير وهو بالجرح صفة لا انتفاع وقوله ذلك الانتفاع بيان لثائب

بتشديد الياء  
 وتحقيفها وهي اسم  
 لما يعار وللعقد  
 المتضمن للإباحة  
 الانتفاع بما يحل  
 الانتفاع به مع  
 بقاء عينه ليرده من  
 عار ذهب وجاء  
 بسرعة لا من العار  
 وهي مستحبة أصالة  
 لشدة الحاجة إليها  
 وقد تجب كاعارة ثوب  
 توقفت صحة الصلاة  
 عليه وما ينقذ غريقا  
 أو يذبح به حيوان  
 محترم يخشى موته  
 (صح من ذى تبرع  
 اعارة عين) غير  
 مستعارة (لا انتفاع)  
 مع بقاء عينه (مملوك)  
 ذلك الانتفاع

الفاعل المستتر أنه ظهر كما هو ظاهر وبعبارة صريحة في أن الانتفاع هو الذي يوصف بالملكية وليس كذلك بل الذي يوصف بذلك المنفعة لا الانتفاع اذ هو وصف المستعير لا المعير وبعبارة المتأخر وملكه للمنفعة وهي ظاهرة (قوله ولو بوصية الخ) غاية في حصول ملكية الانتفاع أي ولو كان ملك المعير للانتفاع حاصل بسبب وصية بأن أوصى للمعير بمنفعة الدار وقوله أو اجارة أي بأن استأجر الدار وقوله أو وقف أي بأن وقفت عليه الدار في الجميع يملك المنفعة فيجوز له اعارتها (قوله وإن لم يملك العين) غاية ثانية أي المدار على ملك المنفعة سواء ملك العين معها أم لا ولو حذف لفظ ولو من الغاية الأولى وأخر قوله بوصية الخ عن هذه الغاية وجعله تمثيلاً لملك المنفعة من غير ملك العين بأن يقول كان آلت اليه بوصية الخ لكان أولى وأخصر (قوله لأن العارية ترد على المنفعة) تعليل لما تضمنته الغاية الثانية من عدم اشتراط ملك العين أي وإن لم يشترط ملك العين لأن العارية إنما ترد على المنفعة لا على العين حتى يشترط ملكها وقوله فقط أي لا مع العين (قوله وقيد ابن الرفعة صحتها) أي العارية (قوله بما إذا كان ناطراً) محل صحتها منه كما يؤخذ من النهاية والخفة اذ لم يشترط الواقف استيفاء ما بنفسه والا فلا تصح ومحل عدم صحتها من غير الناطر اذ لم يأذن الناظر له في الاعارة فان أذن له صحت منه كما يؤخذ من الخفة (قوله قال الاسنوي يجوز للأمام اعارة بيت المال) أي لانه اذا حازله التملك فالاعارة أولى قال في الخفة ومثله في النهاية ورد بأنه ان اعار من له حق في بيت المال فهو اصال حق لمستحقه فلا يسمى عارية أول من لاحق له فيه لم يجز لان الامام فيه كالولي في مال موليه وهو لا يجوز له اعارة شيء منه مطلقاً الخ اه (قوله مباح) صفة ثانية لا انتفاع وهو يصح وصفه بالاباحة فلا اعتراض فيه بالنسبة لهذا الوصف وأما بالنسبة لوصف الاول فهو معترض كما علمته (قوله فلا يصح اعارة ما يحرم الانتفاع به) في الجبري ما نصه هذا مسلم عند مر في آله الله وأما في السلاح والفرس فخري فهم ما في شرحه على صحة الاعارة مع الحرمة وجمع ع ش بحمل كلامه على ما اذا لم يعلم أو يظن ان الحربي يستعين بها على قتالنا وبحمل كلام شرح المنهج على ما اذا علم أو ظن ذلك ثم نظري كلام مر بعد جملة على ما ذكرناه لا وجه للحرمة حينئذ اه (قوله كآلة لهو) أي كالزمار والطنبور والدربكة قال ع ش قضية التمثيل بما ذكر للمعير ان ما يباح استعماله من الطبول ونحوها لا يسمى آلة لهو وهو ظاهر وعليه فالسيف يباح اعارته بل اجارته اه (قوله وفرس وسلاح لحربي) أي أوله اطع طريق (قوله وكاملة) معطوف على كآلة لهو وانظر ر لم أعاد الكاف ومثل الامة الامرد الخ يل فمعير اعارته وقوله مشتهاة قال في شرح المنهج أما غيره مشتهاة اصغر أوقع فعصم في الروضة صحة اعارتها وفي الشرح الصغير منعها وقال الاسنوي المنجبة والخفة في الصغيرة دون القبيحة اه وكالقبيحة الكبيرة غير المشتهاة اه وقوله لخدمة أجني خرج به المحرم وفي معناه المرأة والمسح وزوج الجارية ومالكها كان يستعيرها من مستأجرها أو الموصى له بمنفعتها اذ لا يحذور في ذلك اه شرح الروض (قوله وانما تصح الاعارة من أهل تبرع) دخول على المتن ولا حاجة اليه لعدم طول العهد بتملقه المذكور وهو قوله صح الخ (قوله بلفظ) أي أو ما في معناه ككتابة وإشارة أخرى مفهومة وذلك لان الانتفاع بما لا الغير يتوقف على رضاه المتوقف على ذلك اللفظ ونحوه قال في الخفة وقد تحصل باللفظ ضمناً كان فرش له نوباً بالجلس عليه كما جرى عليه المتولي واقتضى كلامهما اعتماداً وكان أذن له في حلب دابته واللبن للمالب فقهى مدة الحلب عارية تحت يده وكان سلمه البائع المبيع في ظرف فهو عارية وكان كل الهدية من ظرفها المعتاد كلها منه وقبل أكلها هو أمانة وكذا ان كانت الهدية عوضاً اه وفي الجبري ويستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئاً وسلمه له البائع في ظرف فالطرف معارف الاصح وما لو أكل المهدي اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة بأكلها منه كاكل الطعام من القصعة المبجوث فيها وهو معار

ولو بوصية أو اجارة  
أو وقف وإن لم يملك  
العين لأن العارية  
ترد على المنفعة فقط  
وقيد ابن الرفعة  
صحتها من الموقوف  
عليه بما إذا كان  
ناطراً قال الاسنوي  
يجوز للأمام اعارة  
بيت المال (مباح)  
فلا يصح اعارة ما يحرم  
الانتفاع به كآلة لهو  
وفرس وسلاح لحربي  
وكاملة مشتهاة لخدمة  
أجني وانما تصح  
الاعارة من أهل تبرع  
(بلفظ شعر بأذن  
فيه) أي الانتفاع

لخصه بحكم العارية الا اذا كان له يد في الشيء ونحوه العارية بالكلية لا يشترط ان يكون له يد في الشيء  
 الفاسدة فان لم تجر العارية فبما ذكره في الصورتين بحكم الغصب اه سلطان والحاصل ان  
 الطرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغصوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال  
 المعتاد ان لم يكن عوض والا فوجرا عارية فاسدة اه (قوله كاعرتك الخ) تمثيل للفظ الذي يشعر  
 بالاذن فيه وقوله وأجرتك الواو بمعنى أو وقوله منفعة تنازع كل من أعترك ومن أجرتك وضميره  
 يعود على المعار ومثله أعترك هذا (قوله وكادك) أي هذا ومثله أدكبي (قوله وخذه) أي أو  
 خذه أي الثوب مثلا لتنتفع به (قوله ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر) فلو قال أعرني فأعطاه  
 أو قال له أعترك فأخذ صحت العارية كما في إباحة الطعام ولا يشترط اللفظ من جانب المعبر بخلافه في  
 الوديعة لانها أمانة فاحتج الى لفظ من جانب المالك ولا يكفي الفعل من الطرفين الا فيما استثنى ولا  
 سكوت أحدهما من غير فعل ولا يشترط الفور في القبول والمعتدان العقدان العقد يرتد بالرد وكون العارية  
 من قبيل الإباحة انما هو من حيث جواز الانتفاع (قوله ولا يجوز لاستعارة عينة) أي لانه  
 لا يملكها وانما يملك ان ينتفع بها (قوله بلاذن معبر) متعلق بإعارة أي الإعارة بلاذن معبر لا تجوز  
 أي أما بآذنه فمجهول قال الماوردي ثم ان لم يسم المالك من يعبر له فالاول على عارته وهو المعبر للثاني  
 والضمان باق عليه وله الرجوع فيها وان ردها الثاني عليه رى أي الثاني وأما الاول فباق على  
 الضمان وان ساء ان عكست هذه الاحكام اه بجري (قوله وله) أي للمستعير وقوله ائابة من يستوفي  
 المنفعة أي للمستعير أي لاجل قضاء حاجته وانما جازت الائابة لذلك لان الانتفاع واجع اليه وخرج  
 بقوله له مال الوائبة من يستوفي المنفعة لانه لا يملك للمستوفي فانه لا يجوز (قوله كان يركب) من اركب  
 فهو يضم الاول وكسر الثالث وقوله من هو مثله مفعول يركب وقوله أو دونه أشار به وبما قبله الى ان  
 له الاستئابة اذا لم يكن فيها ضرر زائد على استعمال المستعير وفي النهاية قال في المطلب وكذا زوجته  
 أو خادمه الرجوع الانتفاع اليه ايضا قال الاذري نعم يظهر انه اذا ذكر له انه يركبها وزوجه زينب  
 وهي بنت المعير أو أخته أو نحوهما لم يجز له اركاب ضررها لان الظاهر ان المعير لا يسمح لها بضررها اه  
 وكتب ع ش قوله الرجوع الانتفاع اليه ايضا وخذه من محل جواز ذلك فيما لو اركب زوجته  
 أو خادمه لقضاء مصالحه أما لو اركبها لم لا تعود منفعة اليه كان اركب زوجته اسفرها لحاجتها لم  
 يجز اه (قوله لحاجته) متعلق بركب أي يركب لاجل قضاء حاجته المستعير أم لو كان لاجل  
 حاجة الركب فلا يجوز كما هو ولا يجوز ايضا اذا كان من هو مثله أو دونه عدو للمعير كما في سم  
 (قوله ولا يصح اعارة ما لا ينتفع به مع بقاء عينه) أي ولا يصح اعارة الشيء الذي لا ينتفع به مع بقاء عينه  
 بل ينتفع به مع استهلاكه عنه فالنفي مسلط على القيد أعني مع بقاء عينه وهذا محترز لقوله الانتفاع  
 مع بقاء عينه (قوله كالشمع) بفتح الميم جمع شمعة بفتحها ايضا وان اشتهر على السنة المولدين اسكانها  
 وقوله للوقود متعلق بمحذوف أي كأعارة الشمع للوقود وهو يضم الواو لانه بالفتح اسم لما يقاد به  
 وليس مرادا هنا وكذلك اعارة المطعم لا كله والصوابون للغسل به فلا تصح لان الانتفاع بذلك يحصل  
 باسهلاكه وفي الجبري وهل ينزل الاستقذار منزلة اذهاب العين فلا تصح اعارة الماء للغسل أو الوضوء  
 وان لم يتنجس أو تصح نظرا لبقاء عينه مع طهارته محل نظر وجري قول على صحة اعارة ذلك لكن  
 تبعا للطرف ومشى الرمي في شرحه على جواز اعارة الماء للغسل والوضوء والنبرد لانه يبقى في ظرفه  
 والجزاء الذاهبة منه بمنزلة ما يذهب من الثوب المعار بالانحراق اه (قوله لاستهلاكه) علة  
 لعدم صحة اعارة الشمع للوقود أي وانما لم تصح لاستهلاك الشمع بالوقود (قوله ومن ثم الخ) أي ومن  
 أحل ان العلة في عدم صحة اعارة الشمع للوقود لاستهلاكه صحت اعارة الشمع للترين به لعدم استهلاكه  
 (قوله كالنقد) الكافي للتنظير أي نظير صحة اعارة النقود للترين به وبعبارة الروض وشرحه ولا يعار

(كاعرتك وأجرتك)  
 منفعة وكادك  
 وخذه لتنتفع به  
 ويكفي لفظ أحدهما  
 مع فعل الآخر ولا  
 يجوز لاستعارة  
 عين مستعارة بلاذن  
 معبر وله ائابة من  
 يستوفي المنفعة له  
 كان يركب دابة  
 استعارها للركوب  
 من هو مثله أو دونه  
 لحاجته ولا يصح  
 اعارة ما لا ينتفع به مع  
 بقاء عينه كالشمع  
 للوقود لاستهلاكه  
 ومن ثم صحت للترين  
 به كالنقد



النقطة ان اذمتعة التزين بها والضرب على طبعها مانعة ضعيفة فلما تقصد ومغرم من غرضها في  
 الاتفاق والاعراج الا لتزين أو للضرب على طبعها فيما يظهر بان صرح باضرارهما لذلك أو نواها  
 فيما يظهر فتصح لانتها هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت اه (قوله) وحيث لم تصح العارية (أى  
 لمقد شرط من الشروط السابقة كان لا يكون ملو كاللمعير أو لم يكن الانتفاع به مباحا أو كان  
 ينتفع بالمعقود عليه مع استعماله عينه (قوله فحرت) أى العارية أى صورتها (قوله ضمنت) أى  
 العارية بمعنى المعارف في الكلام استخدا (قوله لان للفاسد حكم صححه) علة للضمان قال في  
 التحفة ويؤخذ من ذلك انها مع اختلال شرط أو شرط مما ذكر وه تكون فاسدة مضمونة بخلاف  
 الباطلة قبل استعمالها والمستعير أهل للتبرع وهي التي اختل فيها بعض الأركان اه وكتب سم  
 مانصه قوله ويؤخذ من ذلك الخ كذا في شرح الرملى وفيه نظر والوجه الضمان لان اليد ضمان  
 ثم رأيت م ر توقف فيه بعد ان كان وافقه ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فحرت الى هنا  
 من شرحه اه (قوله وقيل لا ضمان لان ما جرى بينهما ليس بعارية) أسقط شيئا من جملة التعليل  
 ذكره في التحفة وهو من قبض مال غيره باذنه لا لمنفعة كان امانة وانما لم يكن عارية أصلا لان  
 حقيقة المباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به الخ وهذا ليس كذلك لانه فقد قيد من القيود فلم توجد  
 تلك الحقيقة (قوله ولو قال) أى مالك ارض (قوله فحرت) أى المأمور (قوله لم يملكها) أى البئر  
 الحافر لعدم شرط البيع وانظر هل تكون عارية أولا والظاهر الاول واعادة الارض لحفر بئر فيها  
 صححة كفاي النهاية ونصها في الروضة عن البيان لو أعاده أرضا لحفر بئر فيها صححة فاذا تبع الماء حاز  
 للمستعير أخذه لانه مباح بالباحة الخ اه (قوله ولا أجره له) أى للحافر في مقابلة حفرة (قوله فان  
 قال) أى الحافر لا أتم وقوله أمرتني أى في الحفر (قوله فقال) أى الا أتم وقوله بجائنا أى بلا أجره  
 (قوله صدق الا أتم) أى في أنه أمره بالحفر من غير أجره (قوله ولو أرسل) أى شخص (قوله لم يصح)  
 أى الاعارة بمعنى العقد ولذلك ذكر الضعيف لكن الاول لم يصح بقاء الغائبة وانما لم يصح لانه يشترط  
 في المستعير ما يشترط في المعير من كونه أهل تبرع (قوله فلو تلف) أى الشئ المعار بالآفة وقوله في  
 يده أى الصبي (قوله أو تلفه) أى أو كان الاتلاف بفعله (قوله لم يضمنه هو) أى الصبي لتسليط  
 المال له فهو مقصر بذلك وحيث لا يكون هذا مستثنى من قوله وحيث لم تصح العارية فحرت ضمنت  
 وقوله ولا مرسله أى ولم يضمن مرسل الصبي قال ع ش أى لانه لم يدخل في يده (قوله كذا في الجواهر)  
 قال في التحفة بعده ونظر غيره في قوله أو تلفه والنظر واضح اذا اعارة ممن علم انه رسول لا تقتضي  
 تسليطه على الاتلاف فلحمل ذلك على ما لم يعلم أنه رسول اه وكتب سم مانصه قوله فلحمل  
 ذلك الخ أقول فيه نظرا ايضا لان الاعارة لا تقتضي تسليط المستعير على الاتلاف غاية الامر أنها تقتضي  
 المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون فيه فليتامل اه وقال ع ش ويمكن الجواب بانها وان  
 لم تقتض التسليط بالاتلاف لكنها اقتضته بالتسليط على العين المعارضة بوجوه الانتفاع المعتاد فاشبهت  
 المبيع وقد صرح حوافيه بان المقبوض بالشراء الفاسد من السفينة لا يضمنه اذا تلفه اه (قوله ويجب  
 على مستعير الخ) شروط فيما يترتب على العارية من الاحكام (قوله ضمان قيمة) هذا في المتقوم  
 أى أو ضمان مثله في المثل على الوجه كما صرح به قريبا (قوله يوم تلف) متعلق بمحذوف  
 صفة لفظة أى قيمة كانه يوم تلفه لا يوم قبضه فاذا تلف المعار قوم يوم تلقه أى وقتسه لا يوم قبض  
 المستعير له من المعير وقوله للمعار متعلق بمحذوف صفة لكل من قيمة ومن تلف (قوله ان تلف) لا حاجة  
 اليه بعد قوله تلف فالاولى حذفه ويكون قوله بعد كذا تو كيدا للمعار وقوله أو بعضه معطوف عليه  
 (قوله في يده) هكذا في فتح الجواد والذي في التحفة وانها بعدم اشتراط كونه في يده وعبارتهما  
 ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل وان كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب انتهت أى

وحيث لم تصح العارية  
 فحرت ضمنت لان  
 للفاسد حكم صححه  
 وقيل لا ضمان لان  
 ما جرى بينهما ليس  
 بعارية صححة ولا  
 فاسدة ولو قال احفر  
 في أرضي بئر لنفسك  
 فحفر لم يملكها وا  
 أجره على الا أتم فان  
 قال أمرتني بأجرة فقال  
 بجائنا صدق الا أتم  
 ووارنه ولو أرسل  
 صبيا لم يستعير له شيئا  
 لم يصح فلو تلف في  
 يده أو تلفه لم يضمن  
 هو ولا مرسله كذا  
 في الجواهر (و) يجب  
 على مستعير ضمان  
 قيمة يوم تلف للمعار  
 ان تلف كله أو بعضه  
 في يده

ولوبا<sup>٣</sup> فة من ضمير  
تقصير بدلا أو أرسا  
وان شرط عدم  
ضمانه لخبر أي داود  
وغيره العارية مضمونة  
أي بالقيمة يوم التلف  
لا يوم القبض في  
المتقوم وبالمثل في  
المثلي على الأوجه  
وجزم في الأنوار بلزوم  
القيمة ولو في المثلي  
نكشب وجرد شرط  
التلف المضمن أن  
يحصل (لا باستعمال)  
وان حصل معه فان  
تلف هو أو جزؤه  
باستعمال مأذون  
فيه كركوب أو جعل  
أوليس اعتيد فلا  
ضمان للأذن فيه  
وكذا الاضمان على  
مستعير من نحو  
مستأجر اجارة صحيحة  
فلا ضمان عليه لأنه  
ناثب عنه وهو لا  
يضمن فكذا هو وفي  
معنى المستأجر  
الموصى له بالمنفعة  
والموقوف عليه  
وكذا مستعار لرهن  
تلف في يد مرتهن  
لا ضمان عليه كالراهن

كان أرسل المستعير مالها معها (قوله ولو با<sup>٣</sup> فة) أي ولو كان التلف با<sup>٣</sup> فة (قوله من غير تقصير)  
من جهة الغاية ولو زاد وأو العطف لكان أولى أي ولو من غير تقصير ولا يفي عنه قوله با<sup>٣</sup> فة لأنه قد  
يكون بها لکن مع تقصير منه بان سافر بالمأمر (قوله بدلا) حال من قيمة أي يجب ضمان قيمة حال  
كونها بدلا من المأمر وهذا إذا تلف كله وقوله أو أرسا أي إذا تلف بعضه وهو ممة مدار ما نقص من  
قيمته (قوله وان شرطا) أي أنه يضمن بالتلف وان شرط العاقدان عدم ضمانه بذلك ويلغو الشرط  
المذكور فقط ولا يفسد العقد به قال في فتح الجواد ولو شرط كونها أمانة لغا الشرط فقط ويوجه  
بان فيه زيادة رفق بالمستعير فهو كشرط فيه رفق بالمقترض بجامع أن كلا المقصود منه إرفاق الآخذ  
أه واعتد مفساد العقد بالشرط المذكور (قوله لخبر أي داود وغيره العارية مضمونة) هذا ليس  
لفظ الخبر ولغظه روى أبو داود وغيره بأسناد جيد أنه صلى الله عليه وسلم استعار درعا من صفوان بن  
أمية يوم حنين فقال أعصبي يا محمد فقال بل عارية مضمونة (قوله أي بالقيمة الخ) تفسير مراد للضمان  
في الخبر من الشارح ولو قدمه على الخبر وجعله تقييد الضمان القبة الذي في المتن وعمل التقييد قوله  
في المتقوم لكان أولى (قوله يوم التلف) أي وقته (قوله لا يوم القبض) أي لا وقته فلا تعتبر بوقت  
القبض أي ولا باقصى القيم أي أبعد ها وأكثرها من يوم القبض إلى يوم التلف والالزم تضمين  
ما نقص بالاستعمال المأذون فيه (قوله في المتقوم) أي يضمن بالقيمة في المتقوم وقوله وبالمثل معطوف  
على بالقيمة (قوله على الأوجه) أي عند شيخه ابن حجر ووافقه الخطيب في الإقناع حيث قال وهذا هو  
الجاري على القواعد فهو المعتمد (قوله وجزم في الأنوار الخ) اعتمده م (قوله نكشب وجرد) تمثيل  
للمثلي كما في الجعري (قوله وشرط التلف الخ) دخول على المتن وقوله المضمن بصيغة اسم الفاعل فهو  
بكسر الميم المشددة (قوله ان يحصل) أي التلف وقوله لا استعمال أي مأذون فيه كما يدل عليه  
المفهوم (قوله وان حصل) أي التلف معه أي الاستعمال المأذون فيه كان استعار دابة لا استعمالها  
في ساقية فسقطت في بشرها فانت فيضمنها المستعير لأنها تلفت في الاستعمال لا به (قوله فان تلف هو  
الخ) مفهوم قوله لا استعمال قال الجعري حاصله ان يقال ان تلفت بالاستعمال المأذون فيه  
لا ضمان ولو بالتعثر من ثقل حمل مأذون فيه وموت به وانما حق ثوب بلبسه لا نومه فيه حيث لم تجر العادة  
بذلك بخلاف تعثره بانزعاج أو عثوره في وهدة أو روبة أو تعثره لا في الاستعمال المأذون فيه فانه يضمن  
في هذه الأمور ومثله سقوطها في بشر حال السير كما قاله م (قوله فلا ضمان) جواب ان وقوله  
للاذن فيه أي في الاستعمال (قوله وكذا الاضمان على مستعير الخ) أي لا ضمان على مستعير الخ مثل  
انه لا ضمان على من تلف المعار تحت يده بالاستعمال المأذون فيه وقوله من نحو مستأجر اجارة صحيحة  
قال في فتح الجواد بخلاف المستعير من مستأجر اجارة فاسدة لان معبره ضامن كما جزم به بغوى وعمله  
بانه فعل ما ليس له قال والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة في كل ما تقتضيه بل  
في سقوط الضمان بما يتناول الاذن فقط اه وقوله بما يتناول الاذن فقط أي والأذن في الفاسدة لم يتناول  
الاعادة لان المستأجر فيها لا يملك المنفعة (قوله فلا ضمان عليه) أي على المستعير من المستأجر ولا حاجة  
اليه بعد قوله وكذا الاضمان الخ (قوله لانه) أي المستعير وقوله ناثب عنه أي المستأجر (قوله وهو) أي  
المستأجر لا يضمن وقوله فكذا هو أي المستعير (قوله وفي معنى المستأجر الموصى له بالمنفعة والموقوف  
عليه) أي فلا ضمان على المستعير منهما (قوله وكذا مستعار الخ) أي ومثل المستعار من المستأجر  
والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه المستعار من المالك ليرهنه فانه لا ضمان اذا تلف في يد المرتهن  
لا على المستعير الذي هو الراهن ولا على المرتهن لان الثاني أمين والاول لم يسقط الحق من ذمته كما مر  
للشارح في مجت الرهن اما اذا تلف في يد الراهن قبل الرهن أو بعد فكذلك الرهن فالضمان عليه  
لانه مستعير الا<sup>٣</sup> (قوله لا ضمان عليه) أي المرتهن وقوله كالراهن أي كما انه لا ضمان على الراهن

وقد علمت العلة في ذلك (قوله وكتاب موقوف) بالرفع معطوف على مستعار أي وكذا كتاب موقوف فانه لازم ان على من استعاده اذا تلف وقوله على المسلمين أي وهو أحدهم وقوله مثلاً اندرج فيه الموقوف على العلماء أو السادة وهو منهم (قوله استعاره فقيه) أي من الناظر (قوله قتل في يده من غير تفريط) أي أمانه فيضن (قوله لانه الخ) تعليل لمحدوف أي فهو لا يضمنه لانه من جهة المسلمين الموقوف عليهم (قوله لو اختلفا) أي المعير والمستعير صدق المعير أي بيمينه وجرى مر على تصديق المستعير لان الاصل براءة ذمته وعبارته ولو اختلفا في حصول التلف بالاستعمال المأذون فيه أو لا صدق المستعير بيمينه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لعسر إقامة البينة عليه ولان الاصل براءة ذمته خلافا لما عتري للجلال الباقيني من تصديق المعيراه (قوله لان الاصل الخ) علة لتصديق المعير وقوله حتى يثبت مسقطه أي الضمان وهو ما من كون العارية تكون من مستأجر اجارة صحيحة أو من المالك للرهن ونحو ذلك (قوله ويجب عليه أي على المستعير مؤنة رد) أي للمعير الصحيح على اليد ما أخذت حتى تؤديه ولانه قبضها المنفعة نفسه قال في المغني ويجب على المستعير الرد عند طلب المالك الا اذا جرح على المالك المعير فانه لا يجوز الرد اليه بل الى وليه اه (قوله على المالك) متعلق بردي أي رد على المالك أي أو نحوه من مكتر وما في معناه كما وصي له بالمنفعة (قوله وخرج بمؤنة الرد) هي أجرة جهله أو من يوصله الى المالك وقوله مؤنة المعار أي من نفقة وكسوة ونحوهما (قوله وخالف القاضي) ضعيف (قوله وحاز لكل من المعير الخ) شروع في بيان ان العارية جائزة من الطرفين وانما كانت كذلك لانها مبرمة من المعير وارتفاق من المستعير فلا ياتى بها الازام منهما أو من أحدهما واعلم أن العقود التي يعتبر فيها اقدان تنقسم ثلاثة أقسام أحدها جائزة من الطرفين فلكل من العاقدين مسخه وهو العارية والوكالة والشركة والقراض والوديعة والجمعالة قبل الشروع في العمل أو بعده وقبل تمامه والوصية للغير بشئ من الاموال وغير ذلك كالرهن قبل القبض والهبة كذلك والثاني لازم منهما فليس لاحدهما مسخه بل بموجب يقتضيه كعيب وهو البيع والسلم بعد انقضاء الجبار والصلم والحوالة والاحارة والمساقاة والهبة بعد القبض الا في حق الفرع والوصية بعد موت وغير ذلك كالنكاح والمخلع والثالث جائزة من أحدهما وهو الرهن بعد القبض بالاذن فانه جائز من جهة المرتهن لازم من جهة الراهن والضمان فانه جائز من جهة المضمون له لازم من جهة الضامن والكتابة فانها جائزة من جهة المالكات لازمة من جهة السيد وهبة الاصل لفرعه بعد القبض بالاذن فانها جائزة من جهة الاصل لازمة من جهة الفرع وغير ذلك كالجزبة فانها جائزة من جهة الكافر لازمة من جهة الامام وقد نظمها بعضهم في قوله

من العقود جائزة ثمانية \* وكالة وديعة وعارية  
وهبة من قبل قبض وكذا \* شركة جمالة قراضيه  
ثم السباقي ختمها ولازم \* من العقود مثلها وهابيه  
احارة خلع مساقاة كذا \* وصية بيع نكاح الغانية  
والصلح أيضا والحوالة التي \* تنقل حق ذمة لثانيه  
ونجسة لازمة من جهة \* رهن ضمان جزية أمانيه  
كتابة وهي ختام يافتي \* فاسمع باذن للصواب واعيه

وقوله ثمانية ليس القصد الحصر والافهى تزيد على ذلك ومثله يقال في قوله ولازم من العقود مثلها وقوله ثم السباقي أي السابقة أي عقدها وفيه انها كانت من غير عوض من أحدهما فهي لازمة من الطرفين وان كانت بعوض من أحدهما فهي جائزة في حق الآخر وقوله أمانيه يختصف الياء ومراده بها الامان فهو جائز من جهة الكافر لازم من جهتها وازاد بعضهم في اللازمة منها فقال

وكتاب موقوف على  
المسلمين مثلاً استعاره  
فقيهه قتل في يده  
من غير تفريط لانه من  
جهة الموقوف عليهم  
\* (فرع) \* لو اختلفا  
في أن التالف  
بالاستعمال المأذون  
فيه أو بغيره صدق  
المعير كما قاله الجلال  
الباقيني لان الاصل  
في العارية الضمان  
حتى يثبت مسقطه  
(و) يجب (عليه)  
أي على المستعير  
(مؤنة رد) للمعار  
على المالك وخرج  
بمؤنة رد مؤنة المعار  
فتلزم المالك لانها من  
حقوق المالك وخالف  
القاضي فقال انها على  
المستعير (و) جاز  
(لكل) من المعير  
والمستعير (رجوع)  
في العارية مطلقة  
كانت أو مؤنة

وهبة من بعد قبض يا قتي \* فأتاه من بعد قبض لازمه  
واستثنى أصلاً أن يهب لفرعه \* من بعد قبض الفرع فهي جائزه  
(قوله حتى في الاعارة لدفن ميت) أي يجوز الرجوع حتى في الاعارة لدفن ميت وقوله قبل مواريثه  
متعلق بـ رجوع أو بجواز (قوله ولو بعد وضعه في القبر) غاية لجواز الرجوع قبل المواراة قال سم  
المتعه عدم الرجوع بمجرد ادلائه أي وإن لم يصل إلى أرض القبر لأن في عودته من هواء القبر بعد ادلائه  
أزراءه اه قال ع ش وقوله بمجرد ادلائه أي أو بعضه فيما يظهر اه (قوله لا بعد المواراة) أي ليس  
له الرجوع بعد المواراة وقوله حتى يبلى أي يندرس قال سم قضيته امتناع الرجوع مطلقاً فيمن  
لا يندرس كالنبي والشهيد اه وقوله كالنبي والشهيد أي ونحوهما من كل من لا تأكل الأرض  
جسده وقد نظمهم بعضهم بقوله

لاتأكل الأرض جسم النبي ولا \* لعالم وشهيد قتل معترك  
ولا لقارئ قرآن ومحتسب \* أذنه لاله بحسرى الفلك  
ونظمهم الشمس البرلسي بقوله

أبت الأرض أن تمزق لحما \* لشهيد وعالم ونبي  
وكذا قارئ القرآن ومن أذ \* ن الله حسبة دون شئ

(قوله ولا رجوع المستعير الخ) شروع في ذكر مسائل مستثناة من جواز الرجوع لهما وما استثنى  
أيضاً منه غير الذي ذكره ما إذا أعاد كفناً وكفن فيه ميت وإن لم يدفن فلا رجوع له لأن في أخذه  
أزراءه باليت بعد الوضع قال ع ش ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل  
والخمس بخلاف ما زاد ومنه ما لو قال أعير وإداري عدم موق شهر الم يكن للوارث الرجوع قبله إن  
خرجت أجزته من الثلث ومنه ما لو أعاد راية أو سلاحاً للغز وفالتقى الصفان فليس له الرجوع في ذلك  
حتى ينكشف القتال ومنه ما لو أعاد راية أو سلاحاً للغز وفالتقى الصفان فليس له الرجوع في ذلك  
وشرع فيها بل هي لازمة من جهتها فإن كانت الصلاة نفلاً أو فريضاً لم يحرم بها حال المعير الرجوع فيها  
ومنه ما لو أعاد ما يدفع به عما يجب الدفع عنه كسلاح أو ما يقي نحو برد مملوك أو ما ينقذه غريباً ومنه ما لو  
أعاد أرضاً للزرع فيمتنع الرجوع حتى يبلغ أو أن قلعه إن لم يقصر بتأخيره فإن قصر فله الرجوع حتى  
لوعين مدة ولم يدرك فيها الزرع لنقص من المستعير قلعه المعير مجاناً (قوله حيث تلزمه الاستعارة  
كاسكان معتدة) أي فلو استعار داراً سكنى معتدة فليس له الرد لها لازمة من جانبها (قوله ولا المعير  
في سفينة الخ) أي ولا رجوع المعير في سفينة أعادها الوضع متاع فيها قبل وصولها للشاطئ (قوله وبمحت  
ابن الرفعة أنه) أي للمعير الأجرة فيها أي من حين الرجوع وفي البحري ومقتضى لزوم الأجرة أنه  
يصح رجوعه ومقتضى كلام الشارح أنه لا يصح رجوعه إلا بعد وصولها للشاطئ لأن أراد بالرجوع  
في كلامه تقرير بيع المال منها لا الرجوع بالقول وضعف س ل كلام الشرح وقال الصحيح أنه لا رجوع  
قبل الشط ويستحق الأجرة اه وفي سم مانصه وظاهر هذه العبارة المذكورة في هذا المقام أنه  
حيث قبل بوجوب الأجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له أجرة مثل كل مدة  
مضت ولا يبعد أنه حيث وجبت الأجرة صارت العين أمانة لاساً وإن كانت عارية صار لها حكم  
المستأجرة الخ اه (قوله ولا في جذع الخ) أي ولا رجوع المعير في جذع أعاد له عدم جدار أي لاسناد  
جدار ماثل بعد استناده به (قوله وله الأجرة) أي ويستحق الأجرة من حين الرجوع في الجذع وفي  
ع ش مانصه فائدة كل مسألة امتنع على المعير الرجوع فيها تجب له الأجرة إذا رجع إلا في ثلاث  
مسائل إذا أعاد لدفن فيها فلا رجوع له قبل أن دراس الميت ولا أجرة له إذا رجع ومثلها أعارة  
الثوب للتكفين فيه لعدم بيان العادة بالمقابل وإذا أعاد الثوب لصلاة الغرض فليس له الرجوع

حتى في الاعارة لدفن  
ميت قبل مواريثه  
بالتراب ولو بعد  
وضعه في القبر لا بعد  
المواراة حتى يبلى ولا  
رجوع المستعير حيث  
تلزمه الاستعارة  
كاسكان معتدة ولا  
لمعير في سفينة صارت  
في اللجة وفيها متاع  
المستعير وبمحت ابن  
الرفعة أن له الأجرة  
ولا في جذع لدعم  
جدار ماثل بعد  
استناده وله الأجرة  
من الرجوع



بعد الاحرام ولا اجرة له ايضا والدم لا يسيق القتل فاذا التقى الصغان امتنع الرجوع ولا اجرة له لقلة  
 زمنه عادة كما يفيد ذلك كلام سم على المنهج ونقل اعتماد مرفيه اه (قوله ولو استعار)  
 اى ارضا وكان الاولى افراد هذه المسئلة بتمتع لعدم ارتباطها بما قبلها واذكرها في الحقيقة بعد كلام  
 يناسب ارتباطها بنص عبارته مع الاصل واذا استعار لبناء او غراس فله الزرع لانه اخف ولا  
 عكس لان ضرره اكثر والصحيح انه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس لاختلاف الضرر فان  
 ضرر البناء في ظاهر الارض اكثر من باطنها والغراس بالعكس لانتشار عرقه وهو ما يغرس للثقل في  
 عامه ويسمى الشتل كالزرع واذا استعار لواحد مما ذكر ففعله ثم مات اذفعه ولم يكن قد صرح له  
 بالتجديد مرة بعد اخرى لم يجز له فعل نظيره ولا اعادته مرة ثانية الا باذن جديد اه وقوله لم يجز له اى  
 المستعير وقوله ذلك اى البناء او الغراس (قوله فلو قاع الخ) تفريع على المفهوم وقوله او غرسه  
 معطوف على بنائه اى اوقع ما غرسه وقوله الا باذن جديد اى من المعبّر (قوله الا اذا صرح)  
 اى للمستعير وقوله بالتجديد اى بتجديد البناء او الغراس مرة اخرى (قوله فروغ) اى خمسة احدها  
 قوله لو اختلف الخ ثانيا قوله ولو اعطى رجلا الخ ثالثا قوله ولو اخذ الخ رابعا ولو استعار حليما الخ خامسا  
 ومن سكن الخ (قوله لو اختلف الخ) اى ولم تكن بينه كما هو ظاهر وقوله مالك عين اى كدابة او  
 ثوب وقوله والمتصرف فيها اى في تلك العين بر كوب اوليس او نحوهما (قوله كان قال الخ) تمثيل  
 للاختلاف بينهما وقوله اعترني اى الدابة او الثوب او نحوهما (قوله صدق المتصرف بيمينه) قال  
 في شرح الروض اى لانه لم يتلف شيئا حتى نجعله مدعى لسقوط بدله ويحلف ما اجر حتى تسقط عنه  
 الاجرة ويرد العين الى مالكها فان نكل حلف المالك يمين الرد واستحق الاجرة اه وقوله ان بقيت  
 العين ولم يمض مدة لها اجرة قيدان في تصديق المتصرف بيمينه فلو انتقم ما بان تلفت العين ومضت  
 مدة لثمنها اجرة فمدعى العارية مقر بالقيمة المنكرا لها يدعى الاجرة وهو المال لا يفي على الاجرة للمالك بلا  
 يمين لتوافقهما عليها في ضمن القيمة هذا ان لم تزد الاجرة على القيمة فان زادت علم حلف المالك لاخذ  
 الزائد فقط فيقول والله ما اعترتك بل اجرتك او انتفى القيد الاول فقط بان تلفت العين ولم يمض مدة  
 لثمنها اجرة فهو مقر بالقيمة ايضا المنكرا لها وحينئذ تبقى في يده الى ان يعترف المالك بالعارية فيفدفعها  
 اليه بعد اقراره لها قياسا على ما لواقع شخص لا يخوفنا منكره او انتفى القيد الثاني فقط بان مضت  
 مدة لثمنها اجرة وبقت العين صدق المالك بيمينه واستحق الاجرة وهذه الصورة هي التي ذكرها  
 بقوله والا الخ (قوله والا حلف المالك) راجع للقيد الثاني فقط كما عرفت اى والام تمض مدة لها  
 اجرة بان مضت مدة لها اجرة مع بقاء العين حلف المالك واستحق الاجرة وقوله كالأكل طعام  
 غيره الخ السكاف للنظر اى وما ذكر من تصديق المالك تطير ما لو اكل طعام غيره وقال كنت  
 ابحث الى الاكل من طعامك وانكر المالك ذلك فالمصدق المالك بيمينه ويستحق بدل الطعام قال  
 في شرح الروض عا طفا على قوله كالأكل الخ ولانه انما يؤذن في الانتفاع غالبا بمقابل وفرقوا بين  
 هذه وبين ما لو قال الغسال او الخياط فعلت بالاجرة ومالك الثوب بما حاجت لا يصدق مالك المنفعة  
 بل مالك الثوب بان العامل فوت منفعة نفسه ثم ادعى عوضا على الغير والمتصرف فوت منفعة مال  
 غيره وطلب اسقاط الضمان عن نفسه فلم يصدق اه (قوله او عكسه) بالجر معطوف على المصدر  
 المؤول من ان وقال اى وعكس ذلك او بالنصب عطف على مقول القول اى اوفال كل منهما عكس  
 ما هو وقوله بان قال الخ تصوير للعكس (قوله والعين باقية) فلو اختلفا بعد تلفها وبعد مضى  
 مدة لها اجرة فالمالك يدعى القيمة وينكر الاجرة والاخر بالعكس فباخذ المتفق عليه بلا يمين وهو  
 الاجرة فان زادت الاجرة على القيمة حلف عليه واخذته كما تقدم فان لم تمض تلك المدة حلف المالك  
 واخذ القيمة لان الاصل عدم مسقطها وقوله صدق المالك بيمينه الاولى فيصدق المالك بيمينه بقاء

ولو استعار لبناء او  
 الغراس لم يجز له ذلك  
 الامر قواحدة فلو  
 قلع ما بناه او غرسه لم  
 يجز له اعادته الا باذن  
 جديد الا اذا صرح  
 له بالتجديد مرة اخرى  
 (فروغ) لو اختلف  
 مالك عين المتصرف  
 فيها كان قال  
 المتصرف اعترني  
 فقال المالك بل  
 اجرتك بكذا صدق  
 المتصرف بيمينه ان  
 بقيت العين ولم يمض  
 مدة لها اجرة والا  
 حلف المالك  
 واستحقها كالأكل  
 طعام غيره وقال كنت  
 ابحث الى وانكر  
 المالك او عكسه بان  
 قال المتصرف آخرتني  
 بكذا وقال المالك  
 بل اعترتك والعين  
 باقية صدق المالك  
 بيمينه

التفرغ أي يصدق في ثبوت الأمانة بمبينة لأن الأمر يندرج استحقاق المثقفة عليه والاصطلاح عدمه  
 ثم يسترد العين فان نكل حلف المتصرف واستوفى المدة ويكون مقره بالجره ينكره فابقى في يده الى  
 اقرار المالك كما تقدم قريبا (قوله ولو اعطى رجلا حانوتا الخ) عبارة الروض مع شرحه فخرج لو  
 اعطاه حانوتا ودراهم أو أراضا وبذرا وقال التجار بالدرهم فيه أي الحانوت وأزرعه أي البذر فيها أي  
 الأرض لنفسك فالأرض في الثانية والحانوت في الأولى عارضة وهل الدراهم أو البذر قرصة أو هبة  
 وجهان قياس ما رقى الوكالة من أنه لو قال اشترى عبد فلان بكذا ففعل ملكه الأمر ورجع عليه  
 المأمور ببذل ما دفعه ترجيح الأول ثم رأيت الشيخ ولي الدين العراقي تنبه على ذلك وزاد في الأنوار بعد  
 قوله فيه وجهان والقول قوله في التصدي (قوله وقال التجار) أي بالدرهم في الحانوت فحذف معمولا  
 لدلالة ما بعده عليه وقوله أو أزرعه أي البذر فيها أي في الأرض وقوله لنفسك متعلق بكل من التجار أو  
 أزرعه (قوله فالعقار) أي من الأرض والحانوت (قوله وغيره) أي غير العقار من الدراهم والبذر  
 وقوله قرض أي حكيم (قوله خلافا لبعضهم) أي في جعله غير العقار هبة (قوله ويصدق في قصده)  
 يعني إذا اختلفا فقال المالك قصدت القرض وقال الآخر قصدت الهبة فانه يصدق المالك فيما  
 قصده (قوله ولو أخذ كوزا من سقاء الخ) قد أوضح هذه المسئلة ابن العماد في أحكام الأواني  
 والطروف وما فيها من الطروف كما نقلها الجعري عنه وعبارته فرع قال المتولى إذا قال للسقاء اسقني  
 فناوله الكوز فوقع من يده فأتكسر قبل أن يشرب الماء فان كان قد طلب أن يسقيه بغير عوض  
 فالماء غير مضمون عليه لانه حصل في يده بحكم الإباحة والكوز مضمون عليه لانه عارضة في يده وأما  
 إذا شرط عليه عوضا فالماء مضمون عليه بالشراء الفاسد والكوز غير مضمون لانه مقبوض بالأجرة  
 الفاسدة وإن أطلق فلا طلاق يقتضي البذل لجريان العرف به فان أتكسر الكوز بعد الشرب فان  
 لم يكن قد شرط العوض فالكوز مضمون والماء غير مضمون وإن كان قد شرط العوض لم يضمن  
 الكوز ولا بقية الماء الفاضل في الكوز لأن المأخوذ على سبيل العوض القدر الذي يشرب به دون  
 الباقي فيكون الباقي أمانة في يده اهـ ومثل الكوز في التفصيل المذكور فنجان القهوة المأخوذ  
 بها الشربها وقنينية القفاح أي قزاة الزبيب المأخوذة به لشربه (قوله فان طلبه) أي طلب المأخوذ  
 السقاء أي أن يسقيه بان قال له اسقني ففعل طلب الثاني محذوف وقوله مجانا أي بغير عوض وقوله  
 ضمنه أي الكوز لانه في حكم العارضة وقوله دون الماء أي فلا يضمنه لانه مأخوذ بطريق الإباحة  
 (قوله أو يعرض) معطوف على مجانا أي أو طلبه بعوض بان قال له اسقني بكذا وقوله والماء قدر  
 كفايته أي والحال أن الماء الذي في الكوز قدر كفايته وخرج به ما لو زاد عليها فانه يضمن قدر  
 الكفاية دون الزائد لأن المأخوذ بالعوض هو الأول دون الثاني فهو أمانة في يده كما تقدم آنفا وقوله  
 فعكسه أي فالمضمون عكسه وهو الماء لانه مأخوذ بطريق البيع الفاسد دون الكوز لانه مأخوذ  
 بطريق الإجارة الفاسدة وفاسد كل عقد كعقده (قوله ولو استعار) أي شخص من مالك الحلي  
 (قوله ثم أمر) أي المستعير بعد نزع من يده وقوله غيره أي شخصا آخر غير وقوله يحفظه أي الحلي  
 وقوله في يده أي ذلك الغير وقوله ففعل أي أخذ ذلك الغير وحفظه في يده وقوله فسرق أي ذلك  
 الحلي (قوله غرم) بتشديد الراجح لو (قوله ويرجع) أي المستعير وقوله على الثاني أي المأمور  
 بحفظه وقوله ان علم أي الثاني وهو قيد في الرجوع وانما يرجع عليه حينئذ لانه إذا علم بذلك كان  
 عليه أن يعتني بحفظه فهو ينسب إلى تقصير إذا سرق من عنده (قوله وان لم يكن) أي الثاني  
 تصريح بالمفهوم (قوله بل ظنه للأمر) أي ملكه (قوله لم يضمن) جواب ان (قوله باذن مالك  
 أهل) أي للاذن بان كان رشيدا (قوله ولم يذكر) أي المالك له أي للسالك أي لم يشرط عليه  
 أجرة (قوله لم تلزمه) أي لم تلزم الساكن الأجرة أي لان المالك متبرع بالسكنى قال ع ش في باب

ولو اعطى رجلا حانوتا  
 ودراهم أو أراضا  
 وبذرا وقال التجار أو  
 أزرعه فيها لنفسك  
 فالعقار عارضة وغيره  
 قرض على الأوجه  
 لاهبة خلافا لبعضهم  
 ويصدق في قصده  
 ولو أخذ كوزا من  
 سقاء ليشر به منه  
 فوقع من يده  
 وانكسر قبل شربه  
 أو بعده فان طلبه  
 مجانا ضمنه دون  
 الماء أو يعرض  
 والماء قدر كفايته  
 فعكسه ولو استعار  
 حليا واليسه بئنه  
 الصغيرة ثم أمر غيره  
 بحفظه في يده ففعل  
 فسرق غرم المالك  
 المستعير ويرجع  
 على الثاني ان علم انه  
 عارضة وان لم يكن يعلم  
 انه عارضة بل ظنه  
 للأمر لم يضمن ومن  
 سكن دارا مدة باذن  
 مالك أهل ولم يذكر  
 له أجرة لم تلزمه  
 \* (مهمة) \* قال  
 العبادي وغيره في  
 كتاب مستعار أي فيه  
 خطأ لا يصلح الا  
 المصحف فيجب

لا يرد في ذلك شيء من غير أن يكون له ما ينفق أن انما يتزوج امرأة  
 ويسكن بها في بيت أهلها من دون غيرها من غير ما تنفق من ثمنها (قوله) قال شيخنا  
 الخ (عبارته) فرج قال العبادي وغيره واعتدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلح إلا المصنف  
 فكتب وبوافقه افتناء القاضي بأنه لا يجوز رد الخطأ في كتاب الغير وفيه ما لا يصلح فيه شيئا مطلقا إلا أن  
 رده وكتب الوقف أولى وغيره مما إذا تحقق ذلك دون ما نطه فليكتب له كذا أو ردها بكتاب له  
 انما هي عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه المملوك غير المصنف لا يصلح فيه شيئا مطلقا إلا أن  
 ظن وضامالكه وانه يجب اصلاح المصنف لكن ان لم ينقصه خطه لم يرد فيه وان الوقف يجب  
 اصلاحه ان يتيقن الخطأ فيه وكان خطه مستصفا أو المصنف وغيره وانه متى تردد في عين لفظ أو في  
 الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من كتابة له كذا انما يجوز في ملك أو قال ع من أقول قول  
 غير ان لم ينقصه خطه الخ ينبغي أن يدفعه لمن يملكه حيث كان خطه مناسباً للمصنف وغلب على ظنه  
 أحاطة المدفوع اليه ولم تلحقه مشقة في سؤاله وقوله وكان خطه مستصفا أي وخرج بذلك كتابة  
 الخواشي بهامشه فلا يجوز ان احتجج بها المساقية من تغيير الكتاب عن أصله ولا تتركز بزيادة القصة  
 فيعلمها العلة المذكورة اه (قوله) أن المملوك أي الكتاب المملوك (قوله) إلا ان ظن رضامالكه  
 أي فانه يجوز وقوله به أي بالاصلاح (قوله) وان الوقف أي الكتاب الموقوف وهو معطوف على  
 ان المملوك ومقابل له (قوله) ان يتيقن الخطأ فيه أي وكان خطه مستصفا أو الله سبحانه وتعالى أعلم  
 (فصل) أي في بيان أحكام الغصب كوجوب رده ولو لم يردش نقصه وأجرة مثله إلى غير ذلك  
 والمعتمد انه كبيرة مطلقا وقيل كبيرة ان كان المصنوب مالا يبلغ نصاب سرقة والا فصيغته كالاحتصاص  
 ونحوه والاصل في تحريمه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي  
 لا يأكل كل بعضكم مال بعض بالباطل وقوله تعالى ويل للطففين واخبار بخبر ان دماءكم وأموالكم  
 وأعراضكم حرام عليكم وخبر من ظلم شبرا من الأرض طوفه من سبع أرضين واهما الشيطان وفي  
 رواية لهما من غصب قيد شبرا من أرض طوفه من سبع أرضين يوم القيامة وقيد بكسر القاف  
 وسكون الهمزة يعني قيدر وطوفه بضم أوله وكسر الواو المشددة يحتمل انه على حقيقته بان يجعل  
 كالطوف في عنقه ويطول عنقه جدا حتى يسع ذلك ويحتمل انه كناية عن شدة عذابه ونسكاه (قوله)  
 الغصب الخ أي شربا أو ما لغة فهو أخذ الشيء ظلما مجاهرة وقيل أخذ الشيء ظلما مطلقا ودخل  
 في الشيء المال وان لم يتحول كحبة بر والاختصاص كاسر حين والنجر المحترمة وخرجت السرقة على  
 القول الاول ودخلت على القول الثاني فتسمى غصبا لغة (قوله) استيلاء على حق غير (الاستيلاء  
 مصدر استولى يقال استولى على كذا اذا صار في يده قال الجعفي والمراد به ما يشمل منع الغير من حقه  
 وان لم يستول عليه بدليل قوله كاقامة من قعد بمسجد فهو استيلاء حكما اه وتعبيره بقوله على حق  
 غير اعم من قول غيره على مال الغير لانه يدخل في الحق الاختصاص والمنافع بخلاف المال فلا يدخل  
 فيه ما ذكر وفي شرح الروض ولا يصح قول من قال هو الاستيلاء على مال الغير لانه يخرج الكلب  
 والخنزير والسرحين وولد الميتة ونحو الذي وسائر الاختصاصات وحق القمعر اه (قوله) ولو  
 منفعة أي ولو كان ذلك الحق منفعة وقوله كاقامة من قعد بمسجد أو سوق زاد في النقص بعد  
 والجلوس محله ولم يرد في النهاية وكتب الجعفي قوله من قعد بمسجد أي وان لم يستول على محله اه  
 وهو يوافق تعريفه السابق للاستيلاء أي فاذا أقام من قعد في مسجد أو سوق أي أو موات أو منعه  
 من سكني بيت رباط مع استحقاقه له فهو غاصب (قوله) بلا حق متعلق باستيلاء وكان الاولى  
 تقديمه على المثال لتنضم القيود إلى بعضها والمثل إلى بعضها ولان ظاهر عبارته يقتضي أنه متعلق  
 باقامه مع انه من تنمة التعريف فهو متعلق باستيلاء ونحو ج به الغارية والسوم ونحوهما كالبيع

قال شيخنا والذي يرد  
 ان المملوك غير المصنف  
 لا يصلح فيه شيئا الا  
 ان ظن رضامالكه  
 به وانه يجب اصلاح  
 المصنف لكن ان لم  
 ينقصه خطه لم يرد فيه  
 وان الوقف يجب  
 اصلاحه ان  
 يتيقن الخطأ فيه  
 (فصل) الغصب  
 استيلاء على حق غير  
 ولو منفعة كاقامة  
 من قعد بمسجد أو  
 سوق بلا حق

فان في ذلك استيلاء على حق الغير لكن بحق ودخل فيه ما لو أخذ مال غيره بظنه ماله فانه غصب  
 والتعبير به أولى من قول غيره عدوانا لانه يخرج به ما ذكر في مقتضى ان ذلك ليس غصبا مع انه غصب  
 حقيقة على المعتمد خلاف القول الرافعي ان الثابت في هذه حكم الغصب لاحقيقته وهو ناظر الى ان  
 الغصب يقتضى الاثم مطلقا وليس كذلك بل هو غالب فقط والحاصل ان الغصب اما ان يكون فيه  
 الاثم والضمن كما اذا استولى على مال غيره المتقول عدوانا والاثم دون الضمان كما اذا استولى على  
 اختصاص غيره أو ماله الذي لا يتولى عدوانا أو الضمان دون الاثم كما اذا استولى على مال غيره المتقول  
 بظنه ماله فهذه ثلاثة أقسام وزاد بعضهم قسما رابعا هو ما انتفى فيه الاثم والضمن كأن أخذ اختصاص  
 غيره بظنه اختصاصه (تنبيه) لو أخذ مال غيره بالحياء كان له حكم الغصب فقد قال الغزالي من  
 طلب من غيره مالا في المذابى الجماعة من الناس فدفعه اليه لباعث الحياء لم يملكه ولا يحل له التصرف  
 فيه وهو من باب كل أموال الناس بالباطل (قوله كما جالوسه على فراش غيره) معطوف على كاقامة  
 بحذف العاطف ولعله سقط من النسخ كما هو ظاهر أى وكما جالوسه على فراش غيره أى غير اذنه فهو  
 غاصب له وان لم ينقله ثم ان كان الفراش صغيرا ضمنه كله وان كان كبيرا ضمن ما بعد مستويا عليه  
 منه لاجبوعه ولو جلس عليه آخر بعد قيام الاول فهو غاصب له ويضمنه أيضا وقرار الضمان على من  
 تلف تحت يده فان تلف بعد انتقال كل منهما عنه فعلى كل القرار بمعنى ان من غرم من المار جرح  
 على صاحبه لان المالك يفرم كلامه ما يدل كل المغصوب كما هو ظاهر (قوله وازعاجه عن داره)  
 معطوف على جالوسه على فراش غيره أى وكازعاجه أى اخرجه منها ومثله منعه من دخولها وان لم  
 يدخلها (قوله وكر كوب دابة غيره) أى من غير اذنه ان كان ماله كها حاضر او سيرها بخلاف ما لو وضع  
 عليها متاعا من غير اذنه بحضوره فسيرها المالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن ماله كالدابة اذا استيلاء  
 منه عليها اه تحفة ونهاية (قوله واستخدام عبده) أى الغير أى بغير اذنه وعبارة فتح الجواد والحق بها  
 أى الدابة ابن كج استخدام العبد اه وهذه المثل كلها من قوله كاقامة من فعد الخ للاستيلاء على  
 المنافع (قوله وعلى الغاصب رد) أى للمغصوب فيما اذابى وهذا شروع فيما يلزم الغاصب بغصبه  
 قد كرأه يلزمه الرد والضمن ويلزمه أيضا التعزير لحق الله تعالى يستوفيه منه الامام أو نائبه وان  
 أبرأه المالك والرد على الفور في المتقول وغيره عند التمكّن وان عظمت المؤنة في رده وله استئجار المالك  
 في رده وقوله وضمن متقول أى محترم وهو بفتح الواو أخذ من قول المصباح متقول اتخذ ماله وموله غيره  
 ع ش وخرج بالمتقول غيره كعبه وكتب وزبل وسائر الاختصاصات فلا ضمان فيه حتى لو كان  
 صاحب اليد قد تكلف على نقل الجلود والسر حين أموالا كثيرة والمهترم غيره كرتد وزان محصن  
 وقاطع طريق وتارك صلاة فلا ضمان فيه أيضا وقوله تلف أى بافقة أو باتلاف (قوله بأقصى قيمه)  
 متعلق بضمن أى وعلى الغاصب ضمان متقول تلف بأقصى قيمه أى بعد ما أو كرها من حين غصب  
 ان حين تلف وهذا يفيد ان المتقول هو المتقوم لانه هو الذى يضمن بأقصى القيمة وليس كذلك بل هو  
 شامل له والمثل وعبارة النهج وعلى الغاصب رد وضمن متقول تلف ثم قال ويضمن مغصوب منقوم  
 تلف بأقصى قيمه من غصب الى تلف الخ فلا بد من تأويل فى كلامه بحمل المتقول على خصوص  
 المتقوم أو بتقدير متعلق أى ويضمن منقوم بأقصى الخ ومثله ثم انه يضمنه بذلك وان زاد على  
 دية الحر لوجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزائد (قوله ويضمن مثلى) أى مغصوب مثلى (قوله  
 وهو) أى المثلى وقوله ما حصره كيل أو وزن أى ما ضبطه شرعا كيل أو وزن بمعنى انه يقدر  
 شرعا بالكيل أو الوزن وليس المراد ما يمكن فيه ذلك فان كل شئ يمكن وزنه حتى الحيوان فخرج  
 بذلك ما بعد كالحوان أو بذر ع كالثياب وقوله وازال السلم فيه خرج به الغالبة والمعون ونحوهما لان  
 المانع من ثبوت ذلك في الذمة بعد السلم مانع من ثبوته بالتلف والاتلاف وشمل التعريف الردى

كجالوسه على فراش  
 غيره وان لم ينقله  
 وازعاجه عن داره  
 وان لم يدخلها  
 وكر كوب دابة غيره  
 واستخدام عبده  
 وعلى الغاصب رد  
 وضمن متقول تلف  
 بأقصى قيمه من حين  
 غصب الى تلف  
 ويضمن مثلى وهو  
 ما حصره كيل أو  
 وزن وازال السلم فيه



نوعاً أما الرديء فيبطل بغيره لا ينجو السلم فيه قال في شرح الروض وأورد الاستوى عليه  
 القمع المختلط بالشعير فإنه لا ينجو السلم فيه مع أن الواجب فيه المثل فيخرج القدر المحقق منهما ويوجب  
 بأن يجب رد مثله لاستلزام كونه مثلياً كما في إيجاب رد مثل المتقوم في القرض اهـ وقوله فيخرج  
 القدر المحقق منهما أي من البر والشعير ويتصور ذلك بأخراج أكثر من الواجب فإذا كان الواجب  
 اردباً مثلاً وبعضه بر وبعضه شعير وشك هل البر نصف أو ثلث فيخرج من البر نصفاً ومن الشعير ثلثين  
 وقال بعضهم معناه أنا أن تحققنا قدر كل منهما آخر جنا والاعدلنا إلى القيمة اهـ بجري وقوله ويوجب  
 الخ حاصل هذا الجواب منع كونه مثلياً بل هو متقوم وإن وجب رد مثله فهو جواب بالمنع (قوله  
 كقطن) أي وإن لم ينزع حبه وهو تمثيل لما حصره وزن وقوله ودقيق وماه مثلاً لأن لما حصره كيل  
 وما حصره وزن لأن كلاً منهما يقدر بكيل ووزن قال الجبري ولا فرق في الماء بين أن يكون عذبا أو  
 ملحاً على أولاه على المعتمد هنا في الروض من المثل الخلول مطلقاً سواء كان فيها ماء أم لا على المعتمد خلافاً  
 إن قيدها يأتي لا ماء فيها لأن الماء من ضرورياتها ومثلها سائر المائعات سواء أغليت أم لا على المعتمد  
 أيضاً عرش بنوع تصرف وقوله على المعتمد أي عند مـ والخطيب والذي جرى عليه شيخ الإسلام  
 وابن حجر أن الماء الغلي متقوم وليس بمثل (قوله ومسل) مثال لما حصره وزن فقط وذلك لأن ليس به  
 المختلف بالكيل والوزن مائية كثيرة ومثل المسك ما بعده من الخس والدرهم والدنانير فانها لما  
 حصره الوزن وأما التمر وما بعده إلى آخره لا مثله فهي تعد بالكيل وبالوزن فتكون أمثله لما  
 حصره كيل ولما حصره وزن (قوله ولو مغشوشا) أي ولو كان كل من الدراهم والدنانير مغشوشا  
 أي أو مكسرا (قوله وحجباف) هكذا قيده في شرح الروض ولم يقيده في التحفة وفي فتح الجواد  
 وحجباف بالصاد المهملة واحترزه عن المختلط بالشعير فإنه متقوم وإن وجب رد مثله كما مر  
 (قوله بمثله) متعلق بيبضن أي بضمن مثلي تألف بمثله وذلك لا آية فمن اعتدى عليكم ولأنه أقرب إلى  
 التألف ولأن المثل كالنص لأنه محسوس والقيمة كالأجراد لا تنظر إلى الاحتداد إلا عند فقد النص  
 ويشترط لصحانه بالمثل شرط خمسة الأول أن يكون له قيمة في محل المطالبة فلو فقدت قيمته فيه كان  
 تألف ما بمغفارة ثم اجتماعا بمحل لا قيمة للماء فيه أصلاً لزمه قيمته بمحل التألف الثاني أن لا يكون لنقله  
 من محل المطالبة إلى محل الغصب مؤنة فإن كان لنقله منه ذلك غرمه قيمته بمحل التألف الثالث أن  
 لا يترادى على القيمة الرابع أن لا يصير المثل متقوماً أو مثلياً آخر والأول يجعل الدقيق خبراً والثاني  
 يجعل الجسم شراً جافاً صار كذلك فإن كان الذي صار إليه المثلي أكثر قيمة فيضمن بقيمته في الأولى  
 ويختار المالك بمطالبة الثاني في الثانية وإن لم يكن كذلك ضمن المثل فهما مطلقاً سواء سوت  
 قيمته إلا آخر أو زادت عليه اندامس وجود المثل فإن فقد عدل عنه إلى القيمة وقوله في أي مكان حل  
 به المثلي متعلق بيبضن أيضاً والمراد بالضممان المطالبة أي طالب بمثله في أي مكان نقل الغاصب  
 المغصوب المثلي إليه (قوله فإن فقد المثل) أي حساً أو شراً كان لم يوجد بمكان الغصب ولا حواله  
 أو وجد بأكثر من ثمن مثله (قوله فيضمن بأقصى قيم) أي قيم المكان الذي حل به المثلي وقوله من  
 غصب إلى فقد أي من حين غصب إلى حين فقد للمثل وفي القيمة مانع هل المعبر بقيمة المثل أو  
 المغصوب وجهان رجح السبكي وغيره الأول قالوا لأنه الواجب وإن كان المغصوب هو الأصل الخ اهـ  
 وفي الجبري بعد كلام وانما قلنا المضمون هو المثل لا المثلي لئلا يلزم تقويم التألف ولو غصب زيتاً في  
 رمضان فتألف في شوال وفقد مثله في المحرم طوّل بأقصى قيمة المثلي من رمضان إلى المحرم فإن كانت  
 قيمته في المحرم أكثر اعتبرت اهـ (قوله ولو تلف المثلي الخ) صنيعه يقتضي أن المثلي في قوله ويضمن  
 مثلي بمثله الخ لم يكن قد تألف وإن القيد من الآية من أي قوله أن لم يكن لنقله مؤنة وقوله وأمن  
 الطريق ليساراجعين إليه وليس كذلك فكان الأولى والأخسر أن يحذف قوله ولو تلف المثلي

كقطن ودقيق وماه  
 ومسل ونحاس  
 ودرهم ودنانير ولو  
 مغشوشا وتمر وزبيب  
 وحجباف ودمن  
 وسمن (بمثله) في أي  
 مكان حل به المثلي  
 فإن فقد المثل فيضمن  
 بأقصى قيم من غصب  
 إلى فقد ولو تلف  
 المثلي فله مطالبة  
 بمثله في غير المكان  
 الذي حل به المثلي

و يقول وله مطالبته به في غير المكان الذي حل به المثل والمعنى انه يضمن المثل بمثله أي يطالب بمثله  
 في أي مكان حل به المثل وله ان يطالب بمثله في غير المكان المذكور ويكون القيدان راجعين  
 لقوله ويضمن الخ ولقوله وله ان يطالب الخ أي يضمن في أي مكان حل به المثل ان لم يكن لنقله من محل  
 المطالبة الى مكان الغصب مؤنة وكان الطريق آمنا وله ان يطالب في غير المكان المذكور ان لم  
 يكن كذلك وكان الطريق كذلك فتنبه وقوله في غير المكان الذي حل به المثل سواء كان المكان  
 الذي حل به هو الذي تلف فيه أو كان مكانا آخر يجبرني (قوله ان لم يكن لنقله الخ) أي ان لم يكن  
 لنقله أي من بلد الغصب أو التلف الى البلد الآخر الذي ظفر به فيه مؤنة وكان الطريق بين  
 البلدين آمنا اذ لا ضرر حينئذ على واحد منهما قال في التحفة وقضيت بل صريحه وصرح ما مر في  
 السلم والقرض ان ماله مؤنة وتحملها المالك كالأؤنة له بل هو داخل فيه لانه بعد التحمل يصدق  
 عليه انه لا مؤنة له ولا ينافيه قوله لو تراضي على المثل لم يكن له تكليفه مؤنة النقل ولا قول السبكي  
 والقسمولي كالبعوى لو قال له الغاصب خذ وخذه مؤنة جله لم يجبر أما الاول فلان على الغاصب  
 ضرر رافي أخذ المثل ومؤنة النقل منه وأما الثاني فلان على المالك ضرر رافي تكليفه جله الى بلده  
 وان أعطاه الغاصب مؤنة وأما صورتنا فلا ضرر فيها على واحد منهما لان المالك اذا رضى بأخذ  
 المثل ودفع مؤنة جله لم يكن دلي الغاصب ضرر بوجه اه وفي الجبري قوله ان لم يكن لنقله مؤنة  
 أي على المالك أو الغاصب وقوله وأمن أي كل من المالك والغاصب وهذا في الحقيقة شرطان  
 لا حبار المالك الغاصب على دفع المثل ولا حبار الغاصب المالك على أخذه فقوله فلا يطالب بالمثل  
 أي لا يجبر الغاصب على دفع المثل ان كان على الغاصب مؤنة في نقل المصوب الى هذا المكان أو  
 خاف الطريق كان غصب رابعصر وتلف فيها ثم طالبه بمكة لا يجب هناك دفع المثل وقوله ولا  
 للغاصب الخ أي ان كان على المالك مؤنة في رد المثل الى مكان الغصب أو خاف الطريق كالمو  
 غصب رابعكة وتلف فيها ثم على المالك بمصر ليس له تكليفه قبول المثل اه (قوله والا) أي بان  
 كان لنقله مؤنة ولم يحمل المالك أخذ ما تقرر أو خاف الطريق وقوله فباقصى قيم المكان  
 أي فيضمنه باقصى قيم المكان لدى حل به المثل وعبرة المتنازع والافلام مطالبة بالمثل بل يغرمه قيمة  
 بلد التلف قال في التحفة سواء كانت بلدة الغصب أم لا هذا ان كانت أكثر قيمة من الحال التي وصل اليها  
 المصوب والافقية الاقصى من سائر البقاع التي حل بها المصوب وذلك لان تعذر الرجوع للمثل  
 كفقده والقيمة هنا للقيسولة فاذا غرمها ثم اجتمع في بلد المصوب لم يكن للمالك ردها وطلب المثل  
 وللاغاصب استردادها وبذل المثل اه (قوله ويضمن متقوم أ تلف) هذا يغني عنه قوله سابقا  
 وضمان متمول تلف باقصى فيه الخ إلا أن يحمل ما هنا على غير المصوب ويؤيده التصريح به في  
 عبارة المنهـج ونصها ويضمن متقوم أ تلف بلا غصب بقيمة وقت تلف وكتب الجبري هذا محرز قوله  
 متقوم مـصوب اه فلو صنع المؤلف كصنيع المنهـج لكان أولى (قوله كالنافع والحيوان) تمثيل  
 للمتقوم وصورة تافع المصوبة ان يمكن دار غيره أو يركب الدابة تلزمه القيمة وهي هنا أجرة  
 المثل وصورة تلف غير المصوبة ان يعبر المستعير الدار التي استعارها من غير اذن مالكها فالمالك يضمن  
 المستعير وهو يرجع على الساكن بالقيمة وهي مامر (قوله بالقيمة) متعاقد يضمن أي يضمن بالقيمة  
 أي وقت التلف فقط ان حل حوله ويضمن متقوم على غير المصوب كما علمت فان حل على المصوب  
 كما هو ظاهر صنيعة فيضمن باقصى القيم من حين الغصب الى حين التلف (قوله ويجوز أخذ القيمة  
 الخ) الاولى تقديمه وهو ما بعده على قوله ويضمن متقوم الخ (قوله واذا أخذ منه) أي من الغاصب  
 وهو مرتبط بقوله ويجوز أخذ القيمة عن المثل وجعله في شرح المنهـج مرتبطا بقوله والافياقصى قيم  
 المكان والمعنى اذا أخذ منه القيمة في غير المكان الذي حل به المثل ثم اجتمع في بلد الغصب أو التلف

ان لم يكن لنقله مؤنة  
 وأمن الطريق والا  
 فباقصى قيم المكان  
 ويضمن متقوم أ تلف  
 كالنافع والحيوان  
 بالقيمة ويجوز أخذ  
 القيمة عن المثل  
 بالتراضي واذا أخذ  
 منه القيمة فاجتمع  
 ببلد التلف لم يرجع  
 الى المثل

لم ير جمعا الى المثل فهي للقيسولة (قوله وحيث وجب مثل الخ) عبارة الروض وشرحه وحيث وجب المثل فحدث فيه غلاء أو رخص لم يؤثر في استحقاق المالك له فلما تلف مثليا في وقت الرخص فله طلب المثل في وقت الغلاء ولو تلفه في وقت الغلاء وأتى به في وقت الرخص لزمه القيمة نعم ان خرج المثل عن ان يكون له قيمة أصلا لزمه قيمة المثل اه بحذف (قوله فروع) أي خمسة وكلها استطرادية ما عدا الرابع والخامس وهما قوله ويبرأ الغاصب الخ وقوله ولو خلط الخ ومحلها في الجناسيات ومناسبتها للغصب من حيث الضمان (قوله لو حل رباط سفينة) أي فك رباطها (قوله ففرقت) أي السفينة وقوله بسببه أي الحل (قوله أو يحدث ريح) أي أو غرقت لأسبب الحل بل بسبب ريح حادث أي وغيره وقوله فلا أي فلا يضمنها (قوله وكذا ان لم يظهر سبب) أي وكذلك لا ضمان ان لم يظهر سبب للفرق أي من ريح أو غيره وعبارة الروض فرع حل رباط سفينة ففرقت بحله ضمن أو يحدث ريح فلا فان لم يظهر حادث فوجهان قال في شرحه أحدهما المنع أي من الضمان كالزق قال الزركشي وهو الأقرب للشك في الموجب والثاني يضمن لان الماء أحد المتلفات اه (قوله ولو حل وناق بهيمة) أي رباطها (قوله أو عبد لا يميز) أي أو حل وناق عبد غير مميز بان كان مجنوناً أو صغيراً أما اذا كان مميزاً فلا ضمان بحل وناقه كما يأتي قريباً (قوله أو فتح الخ) معطوف على حل (قوله فخرجوا) أي ذهبوا بان هربت البهيمة وأبق العبد وطار الطير (قوله ضمن) جواب لو (قوله ان كان يتميمه الخ) هذا وما بعده انما يلائم الأخير في فتح القفص عن الطير وعبارة الروض وشرحه فرع لو فتح قفصاً عن طائر فطار في الحال وان لم يهيمه ضمن لان طيرانه في الحال بشعر بتغيره والابان وقف ثم طار فلا يضمنه لان طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره وان أخذته هرة بمجرد الفتح وقتلته وان لم تدخل القفص أو لم يعهد ذلك منها فيعاب يظهر أو طار فصدمه جدار فمات أو كسرت في خروجه فادارة أو القفص ضمن ذلك لانه ناشئ من فعله ولان فعله في الاولى في معني اغراء الهرة وحل رباط البهيمة والعبد المجنون وفتح باب مكانهما كفتح القفص فيما ذكر وفي معني المجنون الصبي الذي لا يميز لا العبد العاقل ولو كان آتقاً لانه صحيح الاختيار اه بحذف (قوله وكذا ان اقتصر الخ) أي وكذلك يضمن ان اقتصر على الفتح ولم يهيمه لكن بشرط خروجه من القفص حالا والا فلا ضمان (قوله لا عبد اعقلا الخ) أي لا يضمن عبداً اعقلا وحل وناقه فأبق لانه صحيح الاختيار فخر وجه عقبه ما ذكر بحال دليبه وهذا محتمل زقوله لا يميز وكان المناسب والاخصر لا عبد مميز بالجر وبإبدال عاقل بمميز وحذف قوله حل قيده الخ ولعله انما غير الاسلوب لاجل الغاية بعده (قوله ويبرأ الغاصب برد العين) مرتبط بقوله وعلى الغاصب رد فكان الاولى بتقديمه هو وما بعده على الفروع (قوله ويكفي) أي في الرد وقوله وضعها أي العين وقوله عنده أي المالك (قوله ولو نسبه) أي نسي الغاصب المالك برئ أي الغاصب بالرد الى القاضي (قوله ولو خلط) أي الغاصب أي أو اختلط بنفسه عنده قال في التحفة وخرج يخلط أو اختلط عنده الاختلاط حيث لا تعدى كان انثال بر على مثله فبشترك مالهما انما يحسبهما فان استويا قيمة فبقدر كيلهما فان اختلفا قيمة بيعة وقسم الثمن بينهما بحسب قيمتهما اه وقوله مثليا أي مغصوباً بمثليا وقوله أو متقوماً أي أو خلط مغصوباً بمتقوماً وفي الجبرمي مانصه قوله كزيت بزيت وكالزيت كل مثلي كالحبوب والدرهم على المتقيد بخلاف المتقوم فلا يأتي فيه ذلك بدليل وجوب الاجتهاد في اشتباهه بغيره وفي اختلاط حجام البرجين قاله شيخنا مرحل وقوله بما لا يميز متعلق بخلط والصلة جارية على غير من هي له وعائد الموصول محذوف أي خلط المغصوب بمثليا أو متقوماً بالذي لا يميز ذلك منه والمراد بما يتعدى تمييزه منه بعد خلطه فيه وعبارة النهج ولو خلط مغصوباً بغيره أو ما يمكن تمييزه منه لزمه والا فكنا لف اه (قوله كدهن الخ) أي تخلصه من وقوله بنفسه متعلق بالمضاف المقدور وذلك تخلص

وحيث وجب مثل  
فلا أثر لغلاء أو رخص  
\*(فروع) \* لو حل  
رباط سفينة ففرقت  
بسببه ضمنها أو  
بمحدث ريح فلا وكذا  
ان لم يظهر سبب ولو  
حل وناق بهيمة أو  
عبد لا يميز أو فتح قفصاً  
عن طائر فخرجوا  
ضمن ان كان يتميمه  
وتنغيره وكذا ان  
اقتصر على الفتح  
ان كان الخروج حالا  
لا عبداً اعقلا حل  
قيده فأبق ولو معتاداً  
للأباق ولو ضرب ظالم  
عبد غيره فأبق لم  
يضمن ويبرأ الغاصب  
برد العين الى المالك  
ويكفي وضعها عنده  
ولو نسبه برئ بالرد  
الى القاضي ولو خلط  
مثليا أو متقوماً بما  
لا يميز كدهن أو  
حسوكذا درهم على  
الوجه بجنسه أو  
غيره

ممن بمن أو زيت بزيت وقوله أو غيره كمن بزيت ومثل لحاط المثليات ولم يمثل لحاط المتقومات وهو يؤيد ما في البعيرى (قوله وتعذر التمييز) خرج به ما إذا أمكن التمييز كبر أبيض باجر أو بشعر فانه يلزمه وان شق عليه (قوله صارها لك) جواب لو أى صار المقصوب المختلط بغيره كالهالك أى التالف (قوله لا مشتركا) أى لا بصير المال المقصوب المختلط مع مال الغاصب مشتركا بينه وبين المقصوب منه (قوله فملكه الغاصب) قال في التحفة ان قبل التملك والاكتساب أرض موقوفة على طه نزل وجعله آجر اغرم مثله أى التراب ورد الآجر للناظر ولا تطرأ فيه من الزبل لانه اضحل بالتراب اه وفي البعيرى ما نصه واعلم أن السبكي اعترض القول بجعله تالفا واستشكله وقال كيف يكون التعدي سببا للملك وساق أحاديث جمة واختار ان ذلك شركة بينهما كالثوب المصبوغ قال وفتح هذا الباب فيه تسلط الطلبة على ملك الاموال بخلطها قهرا على أرباب الاموال زى ومع ذلك فهو ضعيف كما في شرح م ر وعبارته ولهذا صوب الزركشى قول الهلاك قال ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذه منه حتى يدفع البديل اه (قوله لكن الاوجه الح) استدراك على كونه يملكه الغاصب دفع به ما يتوهم من جواز التصرف قبل اعطاء البديل وقوله انه أى الغاصب وقوله هو عليه أى ممنوع من التصرف في المال المختلط فيه المقصوب وقوله حتى يعطى بده أى المقصوب وله أن يعطيه من المخلوط ان خلطه بمثله أو باجود دون الاردا إلا أن يرضى به ولا أرض وله أن يعطيه من غيره وان لم يرض لان الحق انتقل الى ذمة الغاصب وانقطع تعلق المالك بعين المخلوط قال في التحفة ويكفي في فتاوى المصنف ان يعزل من المخلوط أى يغير الاردا فدرحق المقصوب منه ويتصرف في الباقي والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب في الهبة)

أى في بيان أحكامها كجوازها وعدم لزومها الا بالقبض وهى ائمة مأخوذة من هبوب الريح أى مروره لمرورها من يد الى أخرى أو من مصدر هب من نومه بمعنى استيقظ لان فاعلها استيقظ لا لحسان بعد ان كان غافلا عنه وشرعا تطلق على ما يعم الصدقة والهبة ذات الاركان أى على معنى عام يشمل الثلاثة وهو تملك تطوع في حياة وتطلق على ما يقابلهما وهى تملك تطوع في حياة لا كرام ولا لاجل ثواب أو احتياج بايجاب وقبول وهذا هو معنى الهبة ذات الاركان وهو المراد عند الاطلاق فكل صدقة وهبة هبة ولا عكس لانفرادها في ذات الاركان والاصل فيم بال معنى الاعم قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى أى ليعن بعضهم بعضا على ما فيه بر وتقوى وقوله تعالى وآتى المال على حبه أى مع حب المال أو لاجل حب الله فالضمير عائدا على المال وعلى معنى مع أو الله وعلى معنى لام التعليل واخبار كخبر الهبة لان تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أى لا تحقرن جارة مهدي لجارتها المهدي اليها وبالعكس ولو ظلف شاة مشويا وهو مباغلة في القلة أى ولو شيئا قليلا ويروى ان عائشة رضي الله عنها أعطت سائلا حبة عنب فأخذ يقبلها بيده استحقار الها فقالت زجرا كم في هذه من منقال ذرة والله تعالى يقول فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وأركانها بالمعنى الخاص أركان البيع فهى ثلاثة اجمالاً عاقده وهو وبوصيغته وشرط في العاقد بمعنى الواهب أهلية ان يتبرع وبمعنى الموهوب له أهلية ان يتبرع عليه فلا يصح من مكاتب بغير اذن سيده ولا من ولى في مال موليه ولا لجل ولا لهية ولا لنفس الرقيق وشرط في الموهوب صحة جسمه عوضا لا نحو حبة برفصم هبها وان لم يصح بمعها فنقل اليد عن الاختصاص لا يسمى هبة والهبة موصوف في الذمة كأن يقول وهبتك كذا في ذمتي فلا يصح لان الهبة انما ترد على الايمان لا على ما في الذمة بخلاف البيع فانه يرد عليهما وسرط في الصيغة مذكور في صيغة البيع ومنه توافق الايجاب والقول فلو وهب له شيئين فقبل أحدهما أو شيئا واحدا قبل بعضه لم يصح وقيل بالهبة وافرقي بين الهبة والبيع انه معاوضة

وتعذر التمييز صار  
هالك لا مشتركا  
فملكه الغاصب لكن  
الاوجه أنه محجور  
عليه في التصرف فيه  
حتى يعطى بده  
(باب في الهبة)



فصيق فيه بخلافها (قوله أي مطلقها الشامل للصدقة والهبة) أي إن المراد بالهبة في الترجمة ما يشمل الصدقة والهبة لا ما يقابلهما وفيه أن التعريف المذكور خاص بالثاني فيلزم عليه أنه ترجم لشيء ولم يذكره وهو معيب (قوله الهبة تمليك عين) خرج بها المنافع وسيأتي ما فيها قال في التحفة وخرج بالتمليك العارية والضيافة فانها اباحة والملك انما يحصل بالازدراء والوقف فانه تمليك منفعة لا عين كذا قيل والوجه أنه لا تمليك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة وقوله يصح بيعها غالبا أشار بذلك لقاعدة وهي أن كل ما صح بيعه صح هبته وما لا يصح بيعه لا تصح هبته واستثنى من المنطوق مسائل منها الجارية المسروقة اذا استولدها الرهن المعسر أو أعتقها فانه يجوز بيعها للضرورة ولا يجوز هبتها ومن المكاتب يجوز بيع ما في يده ولا تصح هبته ومن المنافع يجوز بيعها بالاجارة وفي هبتها وجهان أحدهما لا تصح لانها ليست بتمليك بناء على أن ما وهبت منافعه عارية وثانيهما تصح لانها تمليك بناء على أن ما وهبت منافعه عارية وثانيهما واستثنى من المفهوم أيضا مسائل منها ما سبذ كره الشارع بقوله وقد تصح الهبة دون البيع كهبة حتى يروى نحوهما الخ ومنها حق التخصر كان نصب علامات على موات ولم يحبه فانه ثبت له فيه حق التخصر فيجوز هبته ولا يجوز بيعه ومنها صوف الشاة المجهولة أضحية ولبنها وجلدها ومنها النار قيل بدوا الصلاح فتجوز هبتها من غير شرط القطع بخلاف البيع ومنها اختلاط جام أحد البرجين بالأخر أو برأومائة ببر آخر أو مائة فانه اذا وهب أحدهما نصيبه للأخر صح هبته وإن جهل قدره وصفته دون بيعه وقد أشار إلى هذه المستثنيات بقوله غالبا (قوله أودن) معطوف على عين أي أو تمليك دين أي لغير من هو عليه وأما من هو عليه فإزاء لا يحتاج إلى قبول كما سيصرح به المؤلف (قوله من أهل تبرع) متعلق بتمليك أو بمحذوف حال منه أي حال كونه كائنا من أهل تبرع فهو قيد في صحة الهبة وتقيدها بأن تكون على من هو أهل لأن تبرع عليه كما تقدم (قوله بلا عوض) أي بلا أخذ عوض من الموهوب له وهو أيضا متعلق بتمليك أو بمحذوف حال منه (قوله واحتترز) فعل ماض مبني للمجهول ويحتمل أن يكون فعلا مضارعا مبدؤا به مرة المتكلم وهو الأولى وقوله عن البيع أي فهو ليس بهبة لانه تمليك عين بعوض وقوله والهبة بثواب أي وعن الهبة بثواب أي عوض كقوله وهبتك هذا على أن تثبيني عليه فيقبله ومقتضى عبارته أن الهبة بثواب لا يطلق عليها اسم الهبة لوجود العوض وبه صرح الزبيرى كما في المغنى (قوله فانها) أي الهبة بثواب بيع حقيقة أي بالنظر للمعنى وهو وجود العوض فيجوز فيها حينئذ أحكام البيع من الخيارين والشفعة وحصول الملك بالعقد لا بالقبض ومنع قبول بعض الموهوب ببعض الثواب أو كله لأشراط المطابقة في البيع بخلاف التي بلا ثواب فانه لا يضر فيها قبول بعض الموهوب على ما تقدم (قوله بإيجاب) متعلق بتمليك أو حال منه على نحو ما مر والمراد لفظا في حق الناطق وأشار في حق الأخرس وقوله كوهبتك هذا الخ دخل تحت الكاف أكرمك وعظمتك ونخلتك وكذا أطعمتك ولو في غير طعام كما نص عليه (قوله وقبول) أي لفظا أو إشارة أيضا وقوله متصل به أي بالإيجاب فيضرب الفصل بينهما بأجنبي قال في النهاية رالوجه كإدراجها الأذرعى اغتزار قوله بعد وهبتك وسلطتك على قبضه فلا يكون فاصلا مضرا للعطف بالعقد اهـ (قوله تنعقد) أي الهبة وقوله بالكتابة أي مع النذوق منها الكتابة (قوله كلك هذا) قال ع ش ومنه ما اشتهر من قولهم في الأعطاء بالأعوض جي فيكون هبة حيث نواها به اهـ (قوله أو كسوتك هذا) ظاهره ولو في غير الثياب ويكون بمعنى نخلتك اهـ ع ش (قوله وبالمعاطاة على المختار) أي وتنعقد بالمعاطاة على قول آخر كما عبر به في التحفة وفي المأنة وبالمعاطاة على القول بها اهـ وكان الأولى التعبير بذلك لما لا يخفى ما في عبارته من الإهمام (قوله وفلا تشتراط الصيغة) أي التصريح بها والألفهى معبرة تقديرا كما قاله المحلى في أول البيع

أي مطلقا الشامل  
للصدقة والهبة  
(الهبة تمليك عين)  
يصح بيعها غالبا  
أودن من أهل تبرع  
(بلا عوض) واحتترز  
بقولنا بلا عوض عن  
البيع والهبة بثواب  
فانها يبيع حقيقة  
(بإيجاب كوهبتك)  
هذا أو ملكتك  
ومختصك (وقبول)  
متصل به (كقبلت)  
ورضيت وتنعقد  
بالكتابة كلك هذا  
أو كسوتك هذا  
وبالمعاطاة على المختار  
قال شيخنا في شرح  
المنهاج وقد لا تشتراط  
الصيغة

اه ع ش (قوله كما لو كانت) أي الهبة وقوله ضمنية أي مندرجة في ضمن غيرها (قوله كاعتق  
 عبدك عنى) أي فكأنه قال له أوهبني عبداً وأعتقه عنى وقوله فاعتقه أي المالك عنه فحينئذ  
 يدخل العبد في ملك المهربة ويعتق عليه ولا يحتاج للقبول (قوله إن لم يقل بحانا) أي تصح الهبة  
 الضمنية من غير صيغة بقوله أعتق الخ سواء قال له أعتق عبدك عنى بحانا أو بلا عوض أو لم يقل  
 ذلك فالغاية لمقدر (قوله وكما لو زين ولده الصغير) أي فإنه يكون ملكاً له ولا يحتاج إلى صيغة  
 وهو عطف على قوله كما لو كانت ضمنية (قوله بخلاف زوجته) أي فإن تز بنه لها بحلى لا يكون  
 تملكها (قوله لأنه قادر على تملكه) لأنه لمقدر أى وانما كان تز بنه لولده تملكها بخلاف تز بين  
 الزوجة لأنه قادر على تملك ولده بتولى الطرفين بخلاف الزوجة قال ع ش ويؤخذ منه أى من  
 التعليل المذكور أن غير الأب والجد إذا دفع إلى غيره شيئاً تخادمه وبنت زوجته لا يصير ملكاً له  
 بل لا بد من إيجاب وقبول من المخادم إن تأهل للقبول أو وليه إن لم يتأهل له فليتنبه له فإنه يقع كثيراً  
 بمصرنا ثم إن دفع ذلك لمن ذكر لا احتياجه له أو قصد ثواب لا ثمرة كان صدقة فلا يحتاج إلى إيجاب  
 ولا قبول ولا يعلم ذلك إلا منه وقد تبدل القرائن الظاهرة على شئ فيعمل به اه (قوله فإله القفال) أى  
 قال ما ذكر من أن تز بين الأب ولده الصغير بحلى تملكه (قوله لكن اعترض) أى اعترض جمع  
 من الفقهاء ما قاله القفال وأقره عليه جمع من أن تز بين الأب ولده الصغير تملكه (قوله حيث الخ)  
 بيان لوجه المخالفة (قوله بإيجاب وقبول) الباء للنصوير أى الطرفين المصيرين بالإيجاب والقبول  
 كما هو ظاهر قال ع ش أى فلا فرق بين الزوجة وأولاد وغيرهما فى أن التز بين لا يكون تملكاً اه  
 (قوله وهبة ولى غيره أن يقبلها المحاكم) أى وحيث اشترط فى هبة ولى غير الأصل قبول الهبة من  
 المحاكم أو نائبه فهبة تجرور معطوف على هبة الأصل وهو مضان إلى ما بعده ولى يقر بالثنوين  
 وغيره بدل منه والصغير فيه وهو د على الأصل والمصدر المؤول من أن يقبلها منصوب مفعول  
 لا شرطاً مقدر (قوله وتقولوا عن العبادى الخ) هذا تأييد للاعتراض أى نقل المعترضين عن  
 العبادى وأقره أنه أى الأصل لو غرس أشجاراً أو قال عند الغرس أغرسها لآبى مثلاً لم يكن إقراراً له  
 قال ع ش أى ولا يكون تملكاً للآبى وفى التحفة والفرق بان الحلى صار فى يد الصبى دون الغرس  
 لا يجدى لأن صبر ورته فى يده بغير لفظ تملك لا يفيد شيئاً على أن يكون هذا الصبر ورة تغيد الملك  
 هو محل النزاع فلا فرق اه (قوله بخلاف الخ) خبر مبتدأ محذوف أى وهما متلبس بخلاف الخ  
 وقوله ما لو قال أى الأصل (قوله فانه إقرار) أى فإن قوله المذكور إقرار بالعين لآبى ولور شيدا  
 أو لآبى قال ع ش وذلك لاحتمال أن يكون الآبى وكاه مثلاً فى شرائها ومثله ولده الرشيد  
 وإن يكون تملكها الغير الرشيد من مال نفسه أو مال المحجور عليه اه (قوله ولو قال جعلت هذا لآبى  
 الخ) عبارة الروض وشرحه فان غرس شجراً أو قال عنده أى عند غرسه أغرسه لطفلى لم يملكه ولو  
 قال جعلته له صار ملكه لأن هبته لا تقتضى قبولا بخلاف ما لو جعله لآبى هذا ان كنتيناً بأحد  
 الشقين من الوالدان لم يكتف به وهو الأصح لم يصير ملكه اه وقوله لم يملكه أى الآبى وينبغى أن  
 يكون كتابة اه ع ش وقوله الآن قبض له أى بعد القبول له كان يقول قبلت له ثم يقبض وعبارة  
 التحفة الآن قبل وقبض له اه (قوله وضعف السبكى الخ) هذا تأييد للاعتراض أيضاً وسأف فى  
 التحفة عقب قوله فلا فرق فى الفرق الذى نقلته عنها بلفظ ثم رأيت الأذرى قال أنه لا يتمشى على  
 قواعد المذهب والسبكى والأذرى وغيرهما ضعفوا قول الخوارزمى وغيره أن الباس الآبى هو عين التز بين المبادى بل  
 أحسن منه فلذلك سافه تأييد الاعتراض كما علمت (قوله ونقل الخ) تأييد أيضاً للاعتراض كما يشير  
 إليه قوله وهذا صريح الخ (قوله أنه) أى الأصل لو جهز بنته أى بعثها إلى بيت زوجها مع أمتعة وقوله

كما لو كانت ضمنية  
 كاعتق عبدك عنى  
 فاعتقه وإن لم يقل  
 بحانا وكما لو زين ولده  
 الصغير بحلى بخلاف  
 زوجته لأنه قادر على  
 تملكه بتسولى  
 الطرفين قاله القفال  
 وأقره جمع لكن  
 اعترض بأن كلام  
 الشيخين يخالفه  
 حيث اشترطاً فى هبة  
 الأصل تولى الطرفين  
 بإيجاب وقبول وهبة  
 ولى غيره أن يقبلها  
 المحاكم أو نائبه وتقولوا  
 عن العبادى وأقره  
 أنه لو غرس أشجاراً  
 وقال عند الغرس  
 أغرسها لآبى مثلاً  
 لم يكن إقراراً بخلاف  
 ما لو قال لعين فى يده  
 اشتريتها لآبى أو  
 لفلان لآبى فإنه  
 إقرار ولو قال  
 جعلت هذا لآبى لم  
 يملكه إلا أن قبض  
 له وضعف السبكى  
 والأذرى وغيرهما  
 قول الخوارزمى  
 وغيره أن الباس  
 الأب الأصغر حلاً  
 بملكه أيام ونقل  
 جماعة عن فتاوى  
 القفال نفسه أنه لو  
 جهز بنته مع أمتعة  
 بالتمليك

بلا تملك أي من غير أن يصدر منه صيغة تملك (قوله يصدق) أي الأصل وهو جواب لو (قوله في أنه  
 الخ) متعلق بصدق وقوله إن ادعته أي التملك (قوله وهذا صريح الخ) أي ما نقله جماعة عن  
 القفال نفسه صريح في رد ما سبق منه من أنه لو زين ولده الصغير يكون تملكًا وكتب الزبيدي ما نصه  
 قوله وهو صريح في رد الخ فيه نظر إذ ذلك في الطفل كما مر بخلاف ما هنا فإنه في البالغ كما مر شد إليه  
 قوله إن ادعته نعم إن كانت البنت صغيرة أتى فيها ما مر في الطفل كما لا يخفى اه (قوله وجهازها) بكسر  
 الجيم وفتحها أي أمتعتها (قوله فهو) أي الجهاز ملك لها أي مؤاخذه بأقراره (قوله والأفهر  
 عارية) أي وإن لم يزل هذا جهاز بنتي فهو عارية عندها وفي ع ش قال سم كذلك يكون  
 عارية فيما يظهر إذا قال جهزت ابنتي بهذا إذ ليس هذا صيغة إقرار بملك م ر اه والفرق بين هذه  
 ومسئلة القاضي أي التي نقلها المؤلف إن الأضافة إلى من يملك تقتضي الملك فكان ماذ كره في  
 مسئلة القاضي إقرار بالملك بخلاف ما هنا اه (قوله وبصدق يمينه) أي فيما إذا تنازعا في القول  
 المذكور بان ادعته أنه قال هذا جهاز بنتي وأنكر هو ذلك فيصدق بيمينه في أنه ما قال ذلك (قوله  
 وتطلع الملوكة) عطف على قوله السابق كالمكانت ضمنية وهي بكسر الخاء وفتح اللام جمع خاتمة  
 الكسوة التي تخلع على الأمر أو غيرهم من نحو مشايخ البلد فانها هبة ولا تحتاج إلى صيغة وقال  
 بعضهم أنها هبة لا هبة لأن القصد منها الأكرام (قوله لا اعتبار الخ) تعليل لهبة هبة تخلع الملوكة  
 من غير صيغة أي وإنما صححت الهبة فيها من غير صيغة لأن العادة جرت بعدم اللفظ فيها (قوله  
 انتهى) أي ما قاله شيخه في شرح المنهاج لكن يتصرف وحذف كما يعلم بالوقوف على عبارته (قوله  
 ونقل شيخنا الخ) هذا لا يلزم ما قبله فإنه في الهبة التي تحتاج إلى صيغة وهذا في الهدية التي لا تحتاج  
 إلى صيغة كما هو صريح قوله إذا أهدي الخ (قوله بعد العقد) يفيد أنه إذا كان قبل العقد لا  
 تملكه إلا بإيجاب وقبول لكن قد علمت أن قوله أهدي يقتضي أنه هدية وعليه فلا فرق على أنه سباني  
 آخر الباب أن من دفع لخطوبته طعاما أو غيره ليس تزوجها فرد قبل العقد جمع على من أقبضه  
 فيقتضي حينئذ أنه إذا لم ير دلالة جمع فيه فهي تملك ما دفع لها قبل العقد لاجله من غير صيغة وقوله  
 بسببه أي العقد يفيد أيضا أنه إذا كان لا بسببه لا تملكه إلا بإيجاب وقبول وقد علمت معافيه (قوله  
 ومن ذلك) أي مما لا يحتاج إلى الإيجاب وقبول ما يدفعه الرجل الخ (قوله فان ذلك) أي المدفوع  
 إليها وقوله تملكه المرأة بمجرد الدفع إليها أي من غير احتياج إلى صيغة (قوله ولا يشترط الإيجاب  
 والقبول الخ) شروع في بيان الصدقة والهدية (قوله قطعا) أي بلاحلاف (قوله وهي  
 ما أعطاه محتاجا الخ) فإن كان ذلك لا بصيغة فهي صدقة فقط وإن كان معها فهي صدقة وهبة  
 ومثله يقال في الهدية والحاصل أنه إن ملك لاجل الاحتياج أو لقصد الثواب مع صيغة كان هبة  
 وصدقة وإن ملك بقصد الأكرام مع صيغة كان هبة وهدية وإن ملك لاجل الثواب ولا  
 لا كرام بصيغة كان هبة فقط وإن ملك لاجل الاحتياج أو الثواب من غير صيغة كان صدقة فقط  
 وإن ملك لاجل الأكرام من غير صيغة كان هبة فقط فبين الثلاثة عموم وخصوص من وجه  
 (قوله أو غنيا لاجل ثواب الآخرة) أي أو أعطاه غنيا لاجل ثواب الآخرة وهو يفيد أنه أعطاه  
 غنيا لاجل ثواب الآخرة لم يكن صدقة وهو ظاهر (قوله ولا في الهدية) أي ولا يشترط الإيجاب  
 والقبول في الهدية وظاهره أن ذلك قطعا لأنه معطوف على قوله في الصدقة المساط عليه ولا يشترط  
 الإيجاب والقبول قطعا وليس كذلك بل هو على الصحيح كما صرح به في متن المنهاج وعبارته ولا  
 يشترط أن أي الإيجاب والقبول في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذلك  
 قال في المغني كما جرى عليه الناس في الأعصار وقد أهدي الملوكة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الكسوة والدواب والجواري وفي الصحيحين كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عاشرة رضى الله

عنها وعن أنوارها ولم ينقل الإيجاب ولا قبول اهـ \* (الطبعة) \* قال بعضهم ست كلمات جوهرية  
لا يجوزها إلا العقل الذكية أصل المحبة الهدية وأصل البغضة الاسية وأصل القرب الامانة وأصل  
البعدا الخيانة وأصل زوال النعمة البطور وأصل العفة عن البصر (توله ولو غير ما كول) غاية  
لعدم اشتراط الإيجاب والقبول في الهدية ولغرض غير منصوب بأسقاط الخافض أي ولو كانت الهدية  
بغير ما كول أي من كل ما ينقل كالتياب والعبيد وأما غير المنقول كالعقار فلا يقع عليه اسم الهدية  
كما يفيد قوله بعد وهي ما نقله الخ قال في شرح الروض واستشكل ذلك بأنهم صرحوا في باب النذر بما  
يخالفه حيث قالوا وقال الله على أن أهدى هذا البيت أو الأرض أو نحوهما إنما لا ينقل صم وباعه ونقل  
ثمنه ويحجب أن الهدى وإن كان من الهدية لكنهم توسعوا فيه بتخصيصه بالاهداء إلى فقراء الحرم  
وبتعميمه في المنقول وغيره ولهذا النذر الهدى أنصرف إلى الحرم ولم يحمل على الهدية إلى فقير اهـ  
(قوله وهي) أي الهدية وقوله ما نقله أي تملك ما نقله الهدى ومثله ما لو بعته وقد عبر به بعضهم  
(قوله إلى مكان الموهوب له) المناسب المهدى إليه كما هو ظاهر (قوله أكراما) أي لأجل  
الأكرام قال السبكي والظاهر أن الأكرام ليس شرطاً والشرط هو النقل قال الزركشي وقد يقال  
أحترزوا به عن الرشوة (قوله بل يكفي الخ) اضرباً لانتفاء من قوله ولا في الهدية أي ولا يشترط أن في  
الهدية بل يكفي فيها الخ وقوله البعث الأنسب ما قبله النقل بدله وقوله من هذا أي المهدى فالبعث  
منه بمنزلة الإيجاب منه وقوله والقرض من ذلك أي المهدى إليه أي وهو بمنزلة القبول منه قال سم  
هل يشترط الوضع بين يديه كافي البيع ثم رأيت في تجريد المزاج ما نصه في فتاوى الدغوي يحصل  
ملك الهدية بوضع المهدى بين يديه إذا أعلم به ولو أهدى إلى صبي ووضع بين يديه أو أخذ الصبي  
لا يملكه اهـ وهو يفيد ملك البالغ بالوضع بين يديه وقد جعلوا ذلك قبضاً في البيع اهـ (قوله وكلها  
مسنونة) أي الهبة والصدقة والهدية وقوله وأفضلها الصدقة أي لأنها في الغالب تعطى للمحتاجين  
قال في الروض وشرحه والكل مستحب وإن كانت الصدقة أفضل وصرفه إلى الجيران والأقارب  
أفضل منه إلى غيرهم ولا يحتقر المهدى ولا المهدى إليه القليل فيفتح الأول من هدايته والثاني من  
قبوله لخبر لا تحتقرن حارة تجارتها ولو فرس شاة وبسحب أن يدعو كل منهم إلا سحر بالبركة ونحوها  
بأن يدعو المهدى إليه للمهدى ثم يدعو له الآخر اهـ (قوله وأما كتاب الرسالة الخ) الأولى حذف أما  
لعدم تقدم ما يقابلها وذكر هذه المسئلة في التحفة بعد كلام بلائها ونصها مع الأصل ولو بعث هدية  
في ظرف فان لم تحرق العادة برده كقصة قرأى وعائنه فهو هدية أيضاً كالذي في الطرف فكيفما العرف  
المطرد وكتاب الرسالة الخ اهـ بتصرف فلو صنع الشارع كصنيعة شحنة لكان أولى (قوله الذي لم  
ينقل فريضة على عوده) قال ع ش كأن كتب فيه رد الجواب على ظهره (قوله فقد قال المتولي الخ)  
قال في النهاية هو أوجه من قول غيره (قوله وقال غيره) أي غير المتولي (قوله هو) أي الكتاب  
المرسل (قوله وللمكتوب إليه الانتفاع به) أي بأن ينعم على الخط الذي فيه أو يحفظ ما فيه ليكتب  
تطريه إلى صاحبه وانظر هل يجوز أن يكتب في ظهره مسائل يتحفظها أم لا مقتضى إطلاقه جواز  
الانتفاع الأول (قوله وتصم الهبة الخ) دخول على المتن وقوله باللفظ المذكور أي وهو كوهبتك  
هذا في الإيجاب وكقبلت ورضيت في القبول (قوله تعليق) متعلق بتصم (قوله فلا تصم مع  
تعلق) مفرع على المفهوم (قوله ولا مع تأقبت) زائد على المفهوم فكان الأولى أن يفرد عما قبله  
بأن يقول ولا تصم مع تأقبت أيضاً (قوله بغير عمري ورقبي) أي أما التأقبت فما ولا يضرب ولا يخفى أن  
ألفظ العمري والرقبي من ألقاظ الهبة لكنه صيغة مخصوصة والعمرى من العمر لذكر لفظ العمر فيها  
والرقبي من الرقوب لأن كلامهم ما رقب موت صاحبه (قوله فان أقت الواهب الهبة بعمر المهب) أي  
أو رقبه أياها كقوله أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك رقبى أي أن مت قبلي عادت إلى وان مت قبلك

ولو غير ما كول  
وهي مائة إلى مكان  
الموهوب له أكراما  
بل يكفي فيها البعث  
من هذا القبض من  
ذلك وكأها مسنونة  
وأفضلها الصدقة  
وأما كتاب الرسالة الذي  
لم ينقل فريضة على  
عوده فقد قال المتولي  
أنه ملك المكتوب  
إليه وقال غيره هو  
باق بملك الكاتب  
وللمكتوب إليه  
الانتفاع به على سبيل  
الاباحة وتصم الهبة  
باللفظ المذكور  
(بلا تعليق) فلا  
تصم مع تعليق كماذا  
جاء رأس الشهر فقد  
وهبتك أو أرقبتك  
ولأن تأقبت بغير  
عمري ورقبي فان أقت  
الواهب الهبة بعمر  
المهب كوهبتك



هذا عمر ك أو ما عشت  
 صحت وان لم يقل فاذا  
 مت فهي لورثتك  
 وكذا ان شرط عودها  
 الى الواهب أو وارثه  
 بعد موت المتهب فلا  
 تعود اليه ولا الى وارثه  
 للخبر الصحيح وتصح  
 وبلغ والشرط المذكور  
 فاذا أقت بعمر  
 الواهب أو الاجنبي  
 كما عرتك هذا عمري  
 أو عمر فلان لم تصح ولو  
 قال لغيره أنت في حل  
 مما تأخذ أو تعطى أو  
 تأكل من مالي فله  
 الاكل فقط لانه اباحة  
 وهي تصح بمجهول  
 بخلاف الاخذ  
 والاعطاء قاله العبادي  
 ولو قال وهبت لك  
 جميع مالي أو نصف  
 مالي صحت ان كان  
 المال أو نصفه معلوما  
 لهما والافلا في  
 الانوار ولو قال أبحث  
 لك مافي دارى أو مافي  
 كرمي من الغنبل فله  
 أكله دون بيعه  
 وجهه واطعامه لغيره  
 وتقتصر الاباحة  
 على الموجود أى  
 عندها في الدار أو  
 الكرم ولو قال أبحث  
 لك جميع مافي دارى  
 أكله واستعماله ولم  
 يعلم المبيع المجمع لم  
 تحصل الاباحة اه  
 وجرم بعضهم أن  
 الاباحة لا ترتد بالرد  
 وشرط الموهوب  
 كونه عينا يصح بيعها

استقرت لك فقبل وقبض صحت وتكون مؤبدة (قوله أو ما عشت) أى أو وهبت لك هذا ما عشت  
 بناء المخاطب (قوله صحت) أى الهبة (قوله وان لم يقل الخ) غاية في الصحة أى صحت الهبة وان لم  
 يقل الواهب بعد قوله وهبت لك هذا عمر ك فاذا مت بفتح التاء فهي لورثتك (قوله وكذا ان شرط  
 الخ) أى وكذا تصح الهبة ان شرط عودها الى الواهب بان قال له أعترتك هذه الدار فاذا مت عادت  
 الى أو الى ورثتي (قوله فلا تعود اليه الخ) أى واذا شرط ذلك فلا تعود الى الواهب ولا الى وارثه فيلغو  
 الشرط المذكور كما سطر به (قوله للخبر الصحيح) دليل لكون التاقية مالا يضر وهو لا  
 تعمروا ولا ترقبوا من عمر شيئا أو رقبه فهو لورثته أى لا تعمروا ولا ترقبوا طمعا في أن يعود اليكم  
 فان مصريره الميراث لورثة المهر والمرقب بلفظ اسم المفعول فيهما (قوله وتصح) أى الهبة يغنى عنه  
 قوله صحت (قوله ويلغو الشرط المذكور) أى في العمري والرقبي والمراد المذكور ولو لم يحسب  
 القوة ليشمل ما إذا لم يصرح بالشرط فانه يفهم من اللفظ \* (فائدة) \* ليس لنا موضع يصح فيه العقد  
 ويلغو فيه الشرط الفاسد المتناهي لمقتضاه الا هذا (قوله فاذا أقت بعمر الواهب الخ) مختز قوله  
 بعمر المتهب وكان المناسب أن يظهر فاعل أقت ويصير المضاف اليه عمر بان يقول فاذا أقت الواهب  
 بعمره أى عمر نفسه (قوله لم تصح) أى الهبة وذلك لان فيهما تاقية الملك لان الواهب أو زيدا قد  
 يموت أولا وانما اغتفر الاول مع ان فيه تاقية لانه تصرح بالواقع لان الانسان لا يملك الامدة حياته  
 (قوله ولو قال لغيره الخ) انظر ما مناسبه ذكر هذه المسئلة هنا فان الكلام في الهبة لافي الاباحة التي  
 تضمنتها هذه المسئلة الا أن يقال انها ضرورة هبة وذكرها في التحفة والنهاية والمغنى في ضمن  
 مستثنيات من مفهوم الشرط الا آتى وهو قوله وشرط الموهوب كونه عينا يصح بيعها لكن صنيع  
 الشارح أولى من صنيعهم اذ لا وجه للاستثناء كما نص عليه سم و ع ش (قوله فله الاكل فقط)  
 قال سم ما قدره اه قال ع ش أقول ينبغي أن يأكل قدر كفايته وان جاوز العادة حيث علم  
 المسالك بحاله والامتنع كل ما زاد على ما يعتاد مثله غالب المثل اه (قوله لانه اباحة) تعليل لاصل  
 حل الاكل لا الامتناع غيره اه رشيدى وقوله وهى أى الاباحة دون الهبة وقوله تصح بمجهول أى كما  
 في هذه المسئلة (قوله بخلاف الاخذ والاعطاء) مختز قوله فقط أى له الاكل لا الاخذ والاعطاء لان  
 الاول اباحة دونهما (قوله صحت) أى الهبة وقوله ان كان المال أى كله في الصورة الاولى وقوله أو  
 نصفه أى في الصورة الثانية وقوله معلوما لهذا أى الواهب والمتهب (قوله والاقتلا) أى وان لم يكن  
 معلوما لهما فلا تصح لان هذا لا يصح بيعه وما لا يصح بيعه لا تصح هبته (قوله من الغنبل) بيان لما  
 الاولى والثانية (قوله فله أكله) أى مافي الدار والكرم (قوله دون بيعه وجهه واطعامه لغيره)  
 أى لانه اباحة وهى خاصة بما يأكله هو (قوله على الموجود) أى على أكل الغنبل الموجود وقوله  
 أى عندها أى الاباحة (قوله في الدار والكرم) متعلق بالموجود (قوله ولو قال أبحث لك جميع  
 مافي دارى) أى من غنبل وغيره (قوله أكله واستعماله) منصوبان على التمييز المحول عن المضاف  
 أى أبحث لك أكل جميع مافي دارى واستعماله (قوله ولم يعلم المبيع المجمع) أى جميع مافي الدار  
 (قوله لم تحصل الاباحة) أى فيمنع عليه أخذ شئ مما لم يعلمه المبيع قال في التحفة وهذا لا يتأى ما مر من  
 صحة الاباحة بالمجهول لان هذا مجهول من كل وجه بخلاف ذلك اه وكتب سم مانصه في كونه  
 كذلك وكون ما لم ليس كذلك نظر اه (قوله وجرم بعضهم ان الاباحة لا ترتد بالرد) يعنى ان  
 المباح له لو رد المباح للمبيع لا يرتد فله العود بعد الرد اعلم أن التبرع خمسة أنواع وصبة وعتق وهبة  
 ووقف واباحة وهى كإباحة النساء لشرب لبنها والطعام للفقراء وهى لا تنصرف فيها المباح له تصرف  
 الملاك بل يقتصر فيها على ما يأكله أو يشربه ولا يجوز له أن يتصدق أو يبيع منه (قوله وشرط  
 الموهوب كونه عينا) هذا يفيد أن الموهوب لا بد أن يكون عينا وقد تقدم في كلامه جواز هبة

الدين في التعريف السابق أول الباب وسيأتي التصريح في كلامه بأن هبة الدين للمدين إرأه عنه  
ولغيره هبة صحيحة وقوله يصح بيعها هذا يعني عنه قوله في التعريف السابق أول الباب يصح بيعها  
فكان الأولى والأخضر أن يقول كعادته واحترز بقوله يصح بيعها عما لا يصح بيعه كالمجهول وقد  
علمت ما استثنى من منطوق ما ذكر ومفهومة فلا تغفل (قوله فلا تصح هبة المجهول) أي كوهبتك  
أحد العبدن أو الثوبين وقوله كبيعته أي كعدم صحة بيعه أي المجهول (قوله وقد مر أنفايانه) أي  
بيان عدم صحة هبة المجهول في قوله ولو قال وهدبت لك جميع مالي الخ ومحل البيان قوله والأذلا (قوله)  
بمخلاف هديته وصدفته) أي المجهول (قوله وتصح هبة المشاع) أي كدار أو أرض مشتركة بين  
اثنين وقوله كبيعته أي كصحة بيع المشاع (قوله ولو قبل القسمة) أي ولو حصلت الهبة قبل قسمة  
الدار وهو يفيد أنه بعدها يكون مشاعا وفيه نظير وعبرة الروض وشرحه ونجوز هبة مشاع وإن كان  
لا ينقسم كعبد أه وهي ظاهرة (قوله سواء الخ) تعميم في صحة الهبة أي تصح مطلقا سواء وهبه  
الشريك لشريكه أم لغيره (قوله وجلد نجس) أي وكجلد نجس فتصح هبته دون بيعه وقوله على  
تناقض فيه في الروضة أي مع وجود تناقض في كلام الروضة في صحة هبة الجلد النجس أي اختلاف  
كلام الروضة في باب الأولى قال بالصدقة وفي باب الهبة قال بعدمها وجمع بينهما بحمل الصدقة  
على نقل اليد وعدمها على الملك الحقيقي (قوله وكذا ذهبن متنجس) أي مثل الجلد النجس في صحة  
هبة دون بيعه الدهن المتنجس (قوله وتلزم الخ) ظاهره أن الهبة تملك بالعقد ولا تلزم إلا بالقبض  
وليس كذلك بل لا تملك ولا تلزم إلا بالقبض وفي الجبري عبارة سم ولا تلزم الهبة الشاملة للهديته  
والصدقة ولا يحصل الملك فيها إلا بالقبض من الواهب أو نائيه أو باذنه فيه فتلزم وإيجاز الملك الخ أه  
ولذلك فسر في الاقتناع لزوم الملك حيث قال ولا تلزم أي لا تملك أه والكلام في الهبة العصبية  
غير الضمنية وغير ذات الثواب فخرج بالصحة الفاسدة فلا تملك أصلا ولو بالقبض وبغير الضمنية الهبة  
الضمنية كما لو قال أعتق عبدك عني مجانا فاعتقه منه فإنه اسقط القبض فيها وبغير ذات الثواب الهبة  
ذات الثواب فإنها تملك وتلزم بالعقد بعد انقضاء الخيار لا تبايع وقوله بأنواعها الثلاثة أي الصادقة  
بأنواعها وهي الصدقة والهبة والهبة ذات الأركان (قوله بقبض) أي كقبض المبيع فيما يرتفع فيه  
نعم لا يكفي هنا التخلية ولا الرضخ بين يديه ولا الاتلاف لأنه غير مستحق للقبض قال في الروض وشرحه  
فرع ليس الاتلاف من المنهوب للموهوب قبضا بخلاف المشتري إذا تلف المبيع الآن يأذن له في الأكل  
أو العتق عنه فيكون قبضا ويقدر أنه ملكه قبل الأزداد والعق أه بمخلف (قوله فلا تلزم بالعقد  
بل بالقبض) نصريح مما صرح به أولا (قوله على الجديد) لم يقيد به في المتهاج (قوله لخبر الخ) دليل  
على أنها إنما تلزم بالقبض ومحل الاستدلال قوله بقسمه الخ أي فرده صلى الله عليه وسلم ثم قسمه بين  
نساءه لكون النجاشي مات قبل القبض فيعلم منه أنها لا تلزم قبل القبض إذ لو لم تمت لما ردها صلى الله  
عليه وسلم (قوله أهدي للنجاشي) بفتح النون ونقل كسر ها وآخره ياء ساكنة وهو الأكثر رواية  
ونقل ابن الأثير تشديدها ومنهم من جعله غلطا وهو لقب لكل من ملك الحبشة واسمه أحممة ومعناه  
بالعربية عطية وهو الذي هاجر إليه المسلمون في رجب سنة خمس من النبوة فآمن وأسلم بكتاب  
النبي صلى الله عليه وسلم وتوفي في سنة تسع من الهجرة ونعاه أي أخبر بموته وذكر محاسنه النبي صلى الله  
عليه وسلم وصورته الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى النجاشي ملك الحبشة أما بعد  
فإني أجد الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام وأشهد أن عبدي ابن مريم روح الله وكلمته  
القاها إلى مريم البتول الطيبة الحصنة فحملت بعبسي فخلقته من روحه ونفخه كما خلق آدم بيده  
وإني أدعوك إلى الله وحده لا شريك له والموا لا على طاعته وأن تتبعني وترضى بالذي جاءني فإني  
رسول الله وإني أدعوك وجندك إلى الله تعالى وقد بلغت ونفخت فاقبلوا نصيحتي وقد بعثت اليكم

فلا تصح هبة المجهول  
كبيعته وقد مر أنفا  
بيان بمخلاف هديته  
وصدفته فتصحان  
فما استظهره شحنا  
وتصح هبة المشاع  
كبيعته ولو قبل القسمة  
سواء وهبه للشريك  
أو غيره وقد تصح  
الهبة دون البيع  
كهبته حتى بر  
ونحوهما من  
المحقرات وجلد نجس  
على تناقض فيه في  
الروضة وكذا ذهبن  
متنجس (وتلزم) أي  
الهبة بأنواعها الثلاثة  
(بقبض) فلا تلزم  
بالعقد بل بالقبض  
على الجديد بخبر أنه  
صلى الله عليه وسلم  
أهدى للنجاشي  
ثلاثين أوقية مسكا

ان عني جعفر او معه نفر من المسلمين والسلام على من اتبع الهدى ونعت الكتاب مع عمرو بن أمية  
 الضمري اه بيجري (قوله فأت) أي الفجائي وقوله قبل ان يصل أي المهدى الى الفجائي وفي  
 بعض النسخ تصل بالتاء والملائم بقوله بعد قسمه الاول وفي المغني بدل قوله فأت الخ ثم قال لام سلمة  
 اني لارى الفجائي قد مات ولا ارى الهدي التي اهدت اليه الاسترذافا ذرت الى فهي لك فكان  
 كذلك أي موت الفجائي ورد الهدي لكان لما دنت فسمها صلى الله عليه وسلم بين نسائه ولم يخص  
 بها ام سلمة وقوله بين نسائه أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويقاس بالهدية) أي في الخبر وقوله  
 الباقي هو الهبة والصدقة (قوله وانما يعتد بالقبض) أي في لزوم الهبة (قوله ان كان) أي  
 القبض وقوله باقباض الواهب أي الموهوب للمنتهب فالإضافة من إضافة المصدر لفاعله وحذف  
 معمولاه (قوله أو باذنه) أي الواهب أي أو كان القبض حصل باذن الواهب (قوله أو اذنه) أي  
 أي وكيل الواهب وقوله فيه أي القبض (قوله ويحتاج الى اذنه) أي الواهب فيه أي القبض  
 وكان الاولى والاخصر الاقتصاد على الغاية بعده وحذف هذا وذلك لان قوله وانما يعتد بالقبض  
 المسلط على قوله أو باذنه الخ بغني عنه ولا بد من أن يكون الاذن بعد تمام الصيغة فلو قال وهبتك هذا  
 وأذنت لك في قبضه فقال قبلت لم يكف (قوله ولا يكفي هنا) أي في الهبة (قوله الوضع) أي  
 وضع الموهوب (قوله بلا اذن فيه) أي في القبض (قوله لان قبضه) أي المنتهب أو الموهوب  
 فالإضافة من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله وقوله غير مستحق له بصيغة اسم المفعول وضميره يعود  
 على المنتهب وانما لم يكن مستحقا له لان الملك لا يحصل الا بالقبض وقوله فاعتبر تحققة أي القبض وهو  
 لا يكون الا بالاذن (قوله بخلافه في المبيع) محترز قوله هنا أي بخلاف الوضع المذكور في المبيع  
 فانه كاف لان قبضه مستحق له وبعبارة شرح الروض لانه غير مستحق القبض فاعتبر تحققة بخلاف  
 المبيع فعمل المتكبر منه قبضا (قوله فلو مات أحدهما) أي الواهب أو المنتهب وقوله قبل القبض  
 أي باقباض أو اذنه فيه (قوله قام مقامه) أي الميت ولا ينسخ العقد لانه آيل الى اللزوم وكأوت  
 الجنون والاعفاء اه شرف (قوله في القبض) أي ان كان الميت هو المنتهب وقوله والاقباض أي  
 ان كان هو الواهب (قوله ولو قبضه) أي بالاذن بدليل ما بعده (قوله فقال الخ) أي فاختلف  
 الواهب والمنتهب في الرجوع عن الاذن قبل القبض فقال الخ وقوله قبله أي قبل القبض فيكون غير  
 صحيح فلا تلزم الهبة (قوله وقال المنتهب بعد) أي رجعت بعد القبض فهو صحيح والهبة لازمة (قوله  
 صدق الواهب) جواب لو (قوله لكن ميل شيخنا) أي في شرح المتهاج وعبارته ولو قبضه فقال  
 الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المنتهب بعد صدق الواهب على ما استظهره الاذري من تردد  
 له في ذلك وله احتمال بتصديق المنتهب لان الأصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ثم رأيت أن هذا  
 هو المنقول كاذكرته في شرح الارشاد اه (قوله لان الأصل عدم الرجوع) قال ع ش ظاهره  
 وان اتفقا على وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض ولو قيل بمجيء تفصيل الرجعة فيه لم يبعد  
 فيقال ان اتفقا على وقت القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المنتهب وفي عكسه يصدق  
 الواهب وفيما اذا لم يتفقا على شيء يصدق السابق بالدعوى وان ادعى ما صدق المنتهب اه (قوله  
 وهو قريب) صنيعة يفيد أنه من كلامه وليس كذلك بل هو من كلام شيخه كما يعلم من عبارته المارة  
 (قوله ويكفي) أي في لزوم الهبة الاقرار بالقبض بخلاف الاقرار بالهبة فقط (قوله كان قبل له)  
 أي للواهب وقوله وهبت كذا ابتداء المخاطب وقوله من فلان أي عليه فنمعي على (قوله فقال) أي  
 الواهب وقوله نعم أي وهبته وأقبضته (قوله وأما الاقرار أو الشهادة الخ) قال في الروض وشرحه  
 وليس الاقرار بالهبة ولو مع الملك اقرار بالقبض للموهوب لجواز أن يعتدلزومها بالعقد والاقرار  
 بحمل على اليقين اه (قوله فلا يستلزم القبض) أي ويترتب عليه عدم لزوم الهبة به (قوله نعم يكفي

فأت قبل أن يصل  
 اليه فقمعه صلى الله  
 عليه وسلم بين نسائه  
 ويقاس بالهدية  
 الباقي وانما يعتد  
 بالقبض ان كان  
 باقباض الواهب أو  
 باذنه أو اذنه  
 فيه ويحتاج الى اذنه  
 فيه وان كان الموهوب  
 في يد المنتهب ولا يكفي  
 هنا الوضع بين  
 يدي المنتهب بلا اذن  
 فيه لان قبضه غير  
 مستحق له فاعتبر تحققة  
 بخلافه في المبيع فلو  
 مات أحدهما قبل  
 القبض قام مقامه  
 وارثه في القبض  
 والاقباض ولو قبضه  
 فقال الواهب رجعت  
 عن الاذن قبله  
 وقال المنتهب بعد  
 صدق الواهب على  
 ما استظهره الاذري  
 لكن ميل شيخنا الى  
 تصديق المنتهب لان  
 الأصل عدم الرجوع  
 قبله وهو قريب  
 ويكفي الاقرار بالقبض  
 كان قبله وهبت  
 كذا من فلان  
 وأقبضته فقال نعم  
 وأما الاقرار أو الشهادة  
 بمجرد الهبة فلا يستلزم  
 القبض نعم يكفي

عنه الخ) لا محل للاستدراك هنا فكان الاولى ان يقول ويكفي عنه الخ والمراد انه يقوم مقام اقراره  
 بالقبض فيما اذا قيل له وهبت هذا واقبضته قد ملكها ام لا كما لا زما فقول المذكور بدل قوله نعم  
 وهبته واقبضته قال ع ش وينبغي ان ياتي مثله فيما لو قال الشاهد اشد هدا أنه ملكه ملكا لازما  
 فيغني ذلك عن قوله وهبه واقبضه اه قال ع ش (قوله وليس للها كم سؤال الشاهد عنه) قال ع ش أي  
 عن القبض اه والمراد انه اذا شهد عند الحاكيم بمجرد الهبة فليس للها كم أن يسأل الشاهد ويقول له  
 شهد أنه أقبضه وذلك اثلا بقبضه الشاهد لذلك فيشهد به بل يحكم بعدم لزوم الهبة - لما علم أن الاقرار  
 أو الشهادة بمجرد الهبة لا يستلزم القبض (قوله ولاصل الخ) أي خبر لا يحل لرجل أن يعطى عطية  
 أو هبة فيرجع فيها إلا بالوعد يعطى ولده واختص بذلك لا تنفاء التهمة فيه اذا طبع عليه -  
 من اشارة لولده على نفسه يقضي بانه انما رجوع لحاجة أو مصلحة (قوله ذكر أو أني الخ) - تميم في  
 الاصل وهو بدل منه وقوله من جهة الاب والام الحار والمجور ورجوع لمبتدأ محذوف أو متعلق  
 بمحذوف صفة لكل من ذكر ومن أني ولا يصح أن يكون صفة لاصل لأن البدل لا يتقدم عليها اذا  
 اجتمعا وقوله وان علا أي كل منهما فالضمير المستتر يعود الى المذكور ويصح أن يعود الى الاصل  
 (قوله رجوع الخ) أي بشرط ثلاثة أن يكون الفرع حرا وان يفي الموهوب في سلطنته وأن  
 يذون عينا لادينا وقد أشار الى الاخير بقوله لا فيما أبرأ وصرح بالنسبة بقوله ان بقي الخ وقال في  
 النهابة ولا يتعين الفورا أي في الرجوع بل لذلك متى شاء اه (قوله لا فيما أبرأ) أي ليس له  
 رجوع فيما أبرأه ولده كأن كان له على ولده دين فابراه منه فيمتنع الرجوع جزما سواء قلنا انه تملك أم  
 اسقطا اذ لبقاء الدين فاشبهه بالووهبه شيئا فتلف (قوله لفرع) متعلق بوهب وبما بعده ويكون  
 متعلق رجوع محذوف أي عليه (قوله وان سفل) أي الفرع كابن ابنه (قوله ان بقي الموهوب)  
 أي أو المتصدق به أو المهدى به (قوله في سلطنته) أي الفرع قال الجيسري هي عبارة عن جواز  
 التصرف وليس المراد بها الملك بدليل شعول ز والها لمسا لوجني الموهوب أو أفلس المهب وجر عليه  
 أو رهن الموهوب واقبضه فان هذه لاتزبل الملك لكن تزيل جواز التصرف وعبارة مر على  
 التحرير بقوله في سلطنته أي استيلائه وهي أولى من التعبير ببقاء الملك لشمولها ماله كانت العطية  
 عصيرا فتخمر ثم تخلل فان له الرجوع لبقاء السلطنة وان لم يبق الملك اه (قوله بلا استهلاك) أي  
 بان تبقى عينه وسيأتي محترزه (قوله وان غرس الارض الخ) غاية في جواز رجوع الاصل أي له  
 الرجوع وان غرس أي الفرع الارض الموهوبة أو بني فيها الخ وقوله أو تخلل عصير موهوب أي  
 بعد تخمره وعبارة الارشاد وشرحه وان تخمر ثم تخلل عصير موهوب لان الملك الثابت في الخلل سببه  
 ملك العصير فكانه الملك الاول بعينه (قوله أو آجره) عبارة المتهاج وكذا الاشارة على المذهب  
 قال مر لبقاء العين بحالها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى فيها المستاجر ومقابل المذهب قول الامام  
 ان لم يصح بيع المؤجر في الرجوع تردد اه (قوله أو علق عتقه) أي العبد الموهوب (قوله أو  
 رهنه) أي رهن الفرع الموهوب عند غيره بدين أخذه منه وقوله أو وهبه أي لا آخر (قوله بلا  
 قبض فهما) أي في الرهن والهبة بخلافهما بعده فليس له الرجوع كما سيصرح به (قوله لبقائه)  
 أي المذكور من الارض التي غرسها أو بني فيها ومن العصير الذي تخلل الخ وهو تعليق لجواز  
 الرجوع في الجميع (قوله فلا رجوع الخ) مفرع على مفهوم قوله ان بقي الموهوب في سلطنته  
 (قوله ان زال ملكه) الانسب بسببه ان زالت سلطنته (قوله وان كانت الهبة من الابن) أي الموهوب  
 له لابنه وهو غاية لعدم الرجوع أي لا يرجع الاصل على فرعه بعد ان وهب الفرع واقبض وان  
 كان الموهوب له فرعا ايضا لاصل بان وهب الابن لابنه أو أخيه من أبيه لا زالة الملك عن فرعه  
 الذي وهب له ذلك الاصل (قوله أو أخيه لا يه) أي أو الشقيق وقيد بالاب لان اخ الاخ للام فانه

عنه قول الواهب  
 ملكها المتهب ملكا  
 لازما قال بعضهم  
 وليس للها كم سؤال  
 الشاهد عنه لئلا  
 يتنبه له (ولاصل)  
 ذكر أو أني من جهة  
 الاب والام وان علا  
 (رجوع فيما وهب)  
 أو تصدق أو أهدى  
 لا فيما أبرأ (لفرع)  
 وان سفل (ان بقي)  
 الموهوب في سلطنته  
 بلا استهلاك وان  
 غرس الارض أو بني  
 فيها أو تخلل عصير  
 موهوب أو آجره أو  
 علق عتقه أو رهنه  
 أو وهبه بلا قبض  
 فهما لبقائه في  
 سلطنته فلا رجوع  
 ان زال ملكه هبة  
 مع قبض وان كانت  
 الهبة من الابن لابنه  
 أو أخيه لا يه



لا يتوهم فيه الرجوع لانه اجنسي بالنسبة لذلك الاصل (قوله أو يبيع) معطوف على هبة أي ولا رجوع ان زال ملكه يبيع (قوله ولو من الواهب) أي ولو كان البيع على الواهب نفسه الذي هو الاصل فانه لا رجوع له وعبارة شرح الروض وقضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من أبيه الواهب وهو ظاهر اه وفي التحفة يمتنع الرجوع وان كان الخيار باقيا للولد كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرعى جواز ان كان البيع من أبيه الواهب وخياره باق وهو ظاهر اه وقوله على الاوجه هكذا في فتح الجواد وانظر مقابله فان كان ما بحثه الاذرعى فقد استظهره في التحفة وفي النهاية أيضا وان كان الجواز مطلقا ولو لم يكن الخيار باقيا فهو ظاهر لكن لم أقف عليه في الكتب التي بأيدينا (قوله أو يوقف) معطوف على هبة أيضا أي ولا رجوع أيضا اذ زال الملك عن الفرع توقفه الموهوب قال في التحفة أي مع الة ول من الموقوف عليه ان شرطناه فيما يظهر لانه قد لم يوجد عقد يقضي الى خروجه عن ملكه اه (قوله ويمتنع الرجوع الخ) لو حذفه وجعلت الغاية لقوله فلا رجوع لكان أولى (قوله وان عاد اليه) غاية في امتناع الرجوع بزوال الملك وهي للرد أي بمتنع الرجوع وان عاد الموهوب الى الفرع بعد زوال الملك عنه فيكون الزائل العائد هنا كالذي لم يعد وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

وعائد كزائل لم يعد \* في فلس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق \* بعكس ذلك الحكم باتفاق

(قوله ولو باقالة) أي ولو كان العود بسبب اقالته للشرى يبيع أو بسبب رد المبيع عليه بعيب (قوله لان الملك الخ) تعليل لامتناع الرجوع بعد العود أي وانما امتنع الرجوع بعد العود لان الملك أي الا غير مستفاد من الاصل حتى يزيله بالرجوع فيه وقوله حينئذ أي حين اذ زال الملك وعاد (قوله ثم رجع) أي الفرع الواهب وقوله فيه أي الموهوب (قوله ففي رجوع الخ) جواب لو وقوله الاب لوعبر بالاصل لكان أولى (قوله والاوجه منهما) أي من الوجهين وقوله عدم الرجوع قال في التحفة سواء قلنا ان الرجوع أي من الفرع ابطال للهبة أم لا لان القائل بالابطال لم يرد به حقيقته والارجع في الزيادة المتفصلة اه (قوله زال ملكه ثم عوده) أي وهو منزلة عدم (قوله ويمتنع) أي الرجوع وقوله أيضا أي كما يمتنع فيما اذ زال ملكه عنه (قوله ان تعلق به) أي بالموهوب (قوله كأن رهنه لغير أصل) فان كان له فله الرجوع قال الزركشي لان المانع منه أي الرجوع في صورة الاجنبي وهو ابطال حقه منتف هنا ولهذا صحوا بيبعه من المهرن دون غيره اه شرح الروض (قوله وأقبضه) قيد أول خرج به ما اذ لم يقبضه فلا اصل الرجوع فيه كإمالة سلطة الولد عليه (قوله ولم ينك) أي المهرن وهو صدقان خرج به ما اذا انفك فله الرجوع (قوله وكذا ان استهلك) أي وكذا يمتنع الرجوع ان استهلك الموهوب بان لم يبق عينه وهو محترز قوله بلا استهلاك (قوله كان تفرغ البض) أي صار البض الموهوب فراخا (قوله أوتيت الحب) أي بان زدعه ونبت (قوله لان الموهوب صار مستهلكا) علة لقد رأي فيمتنع الرجوع في البيض الذي تفرغ وفي الحب الذي نبت لان الموهوب صار مستهلكا قال في النهاية ويعرق بينه وبين نظيره في الغصب حيث يرجع المالك فيه وان تفرغ ونبت بان استهلك الموهوب يسقط به حق الواهب بالكلية واستهلاك المغصوب ونحوه لا يسقط به حتى مالكة اه (قوله ويحصل الرجوع بنحو رجعت) فأدبه انه لا بد من لفظ يدل على الرجوع (قوله كنقض الخ) تمثيل لنحو رجعت ومثله ارجعت الموهوب واستردته (قوله وكذا بكتابة) أي وكذا يحصل الرجوع بكتابة وقوله مع النية أي نية الرجوع (قوله لا بنحو بيع) أي لا يحصل الرجوع بنحو بيع أي من الاصل مع كونه في يد الفرع لان ما هو في ملك الغير لا ينتقل عنه بصرف غيره فهذه التصرفات باطلة اه بجري وعبارة الروض

أو يبيع ولو من الواهب  
على الاوجه أو يوقف  
ويمتنع الرجوع بزوال  
الملك وان عاد اليه  
ولو باقالة أو رد بعيب  
لان الملك غير مستفاد  
منه حينئذ ولو  
وهبه الفرع لفرعه  
وأقبضه ثم رجع فيه  
ففي رجوع الاب  
وجهان والاوجه  
منهما عدم الرجوع  
لزوال ملكه ثم عوده  
ويمتنع أيضا ان تعلق  
به حق لازم كأن  
رهنه لغير أصل  
وأقبضه ولم ينك  
وكذا ان استهلك  
كان تفرغ البض  
أوتيت الحب لان  
الموهوب صار  
مستهلكا ويحصل  
الرجوع بنحو  
رجعت في الهبة  
كنقضها أو بطلانها  
أو رد الموهوب  
الى ملكي وكذا  
بكتابة كاختذه  
وقبضته مع النية  
لا بنحو بيع

وشرحه فلو باع الوالد أو أنلف أو وهب أو وقف أو اعتق أو وطئ أو استولد الموهوب ولم يكن رجوعاً  
لأنه ملك للولد بدليل نفوذ تصرفاته فيه ولا ينفذ فيه تصرف الوالد ويخالف المبيع في زمن الخيار بأن  
الملك فيه ضعيف بخلاف ملك الولد للموهوب فيلزمه بالاتلاف والاستيلاء القيمة وبالوطء المهر وتلغو  
البقية اه (قوله واعتاق) الأولى كاعتاق ويكون تمثيلاً للموهوب وقوله وهبة لغيره أي الفرع  
الموهوب له أولاً (قوله ووقف) أي من الأصل للموهوب ولا يصح وقفه كاعتاقه (قوله لكمال ملك  
الفرع) تعليل لعدم حصول الرجوع بما ذكر أي لا يحصل الرجوع بما ذكر لكمال ملك  
الفرع قال في التحفة فلم يبق العمل على إزالته اه (قوله ولا يصح تعليق الرجوع بشرط) أي  
بوصف كذا حامراً من الشهر فقد رجعت وذلك لأن الفسوخ لا تقبل التعليق كالعقد (قوله ولو زاد  
الموهوب) أي عند الفرع (قوله رجع) أي الأصل ومتعلق الفعل بخذوف أي فيه (قوله بزيادته  
المتصلة) أي مع زيادة الموهوب بالمتصلة فالبايع معني مع وذلك لأنها تتبع الأصل (قوله كتعلم  
الصناعة) تمثيل للزيادة المتصلة والمراد التعلم الذي لا معالجة للسيد فيه قاله زى والمراد بالسيد الولد  
الموهوب له ومفهومه أن التعلم أن كان فيه معالجة تقابل باجوة دفعها الواهب لابنه أن طلبها تأمل  
اه مجرى (قوله لا المتصلة) أي لا الزيادة المتصلة عن الموهوب فلا يرجع الأصل فيها (قوله  
كالاجرة) تمثيل للزيادة المتصلة وقوله والولد أي الحادث الحمل به بعد القبض بخلاف  
القديم فيرجع فيه لأنه من جلة الموهوب بناء على أن الحمل يعلم (قوله والحمل الحادث) معطوف على  
الاجرة ومقتضاه أنه من الزوائد المتصلة وليس كذلك بل هو من الزوائد المتصلة والحق بالزوائد  
المتصلة في عدم الرجوع فيه ولو قال كما في شرح المنهج وكذا حمل حادث لكان أولى وقوله على  
ملك فرعه متعلق بالحادث أي الذي حدث على ما هو ملك للفرع وهو الالم ويلزم منه أن يكون بعد  
القبض وبعبارة شرح المنهج لحدوثه على ملك الفرع اه وهي أولى لأنها أفادت علته كون الحمل  
الحادث لا يرجع الأصل فيه بل انما يرجع في أمه فقط (قوله ويكره للأصل الرجوع في عطية  
الفرع الخ) شروع في بيان حكم الرجوع (قوله العذر) أي فلا يكره (قوله كان الخ) تمثيل للعذر  
وبعبارة التحفة كأن كان الولد عاقاً أو يصرفه في معصية فلينسذه به فإن أصّر لم يكره كما قاله وبج  
الاستنوى نذبه في العاصي وكرهته في العاق أن زاد عقوبة ونذبه أن أزاله وأباحته أن لم يقدسها  
والأدعي عدم كراهته أن احتاج الأب له لنفقة أو دين بل نذبه أن كان الولد غنيا عنه ووجوبه في  
العاصي أن نعين طريقاً في نذبه إلى كفه عن المعصية والبلقيني امتناعه في صدقة واجبة كزكاة  
ونذر وكفارة وكذا في لحم أخصية تطوع لأنه انما يرجع ليستقل بالتصرف وهو فيه ممتنع وبما  
ذكره أفتي كثيرون من سبقة وتأخر عنه وردوا على من أفتى بجواز الرجوع في النذر بكلام الروضة  
وغيرها اه (قوله وبج البلقيني امتناعه) أي الرجوع (قوله كزكاة الخ) تمثيل للصدقة الواجبة  
قال ع ش لا يقال كيف يأخذ الزكاة والنذر معاً إذا كان فقيراً فنفته واجبة على أبيه فهو  
غني بما له وإن كان غنياً فليس له أخذ الزكاة من أصلها لا نأقول تخار الأول ولا يلزم من وجوب  
نفقته على أبيه غناه لجواز أن يكون له عائلة كزوجة ومستولدة يحتاج للنفقة عليهما فيأخذ من  
الزكاة ما يصرفه في ذلك لأنه انما يجب على أصله نفقته لانفقة عياله فيأخذ من صدقة أبيه ما زاد  
على نفقة نفسه اه (قوله وبما ذكره) أي البلقيني من امتناع الرجوع (قوله من سبقة) أي  
تقدم عليه في الزمن وقوله وتأخر عنه أي فيه (قوله وله الرجوع الخ) أي للأصل الرجوع في المال  
الذي أقر ذلك الأصل بأنه لفرعه (قوله عن أبيه) أي نأخذ عن أبيه (قوله وفرض ذلك) أي فرض كونه  
له الرجوع فيما أقر به بأنه لفرعه (قوله فيما الخ) الجار والمجرور خبر فرض أي كائن فيما إذا فسر ما أقر  
به بهيمة قال سم قضيته أنه لا يكتفى ترك التفسير مطلقاً وفيه تظير اه (قوله وهو فرض) أي

واعتاق وهبة لغيره  
ووقف لكمال ملك  
الفرع ولا يصح تعليق  
الرجوع بشرط ولو زاد  
الموهوب رجع بزيادته  
المتصلة كتعلم الصناعة  
لا المتصلة كالاجرة  
والولد والحمل الحادث  
على ملك فرعه ويكره  
للأصل الرجوع في  
عطية الفرع إلا  
لعذر كأن كان الولد  
عاقاً أو يصرفه في  
معصية وبج  
البلقيني امتناعه  
في صدقة واجبة  
كزكاة ونذر وكفارة  
وبما ذكره أفتي  
كثيرون من سبقة  
وتأخر عنه وله الرجوع  
فيما أقر به بأنه لفرعه  
كما أفتى به النووي  
واعتمد جمع  
مأخوذين قال الجلال  
البلقيني عن أبيه  
وفرض ذلك فيما إذا  
فسره بالهبة وهو  
فرض لا بد منه  
انتهى وقال النووي

فرض الرجوع في المقر به بما اذا قسره به بقدر فرض لا بد منه أي لا غنى عنه (قوله لو وهب) أي المالك  
 لغيره شيئا وقوله وأقضى أي الموهوب للمتهب وقوله ومات أي الواهب بعد الاقضاء (قوله فادعى  
 الوارث كونه) أي ما ذكر من الهبة والاقضاء واقعا في المرض أي لاجل أن يعد من الثلث لان  
 التصرفات الكائنة في مرض الموت تحسب منه (قوله والمتهب) أي وادعى المتهب أن ما ذكر واقع  
 في الهبة لاجل أن يأخذ به تمامه من رأس المال (قوله صدق) أي المتهب يمينه لان العين في يده  
 والاصل دوام الهبة (قوله ولو أقاما) أي الوارث والمتهب وقوله يمينين أي تشهد يمينه كل بما ادعاه  
 (قوله قدمت الخ) جواب لو (قوله لان معها) أي بينة الوارث وقوله زيادة علم أي بالمرض الذي هو  
 خلاف الاصل \* (تنبيه) \* قال في المغني لو وهب لولده عينا وأقبضه اياها في الهبة فشهدت بينة لباقي  
 الورثة أن أباه رجع فيها وهبه له ولم يترك ما رجع فيه لم تسمع شهادتها ولم تنزع العين منه لاحتمال  
 أنها ليست من الرجوع فيه اهـ (قوله وهبة دين) أي أو التصديق به وقوله للمدين متعلق بهبة  
 (قوله اراء) أي صريح خلافا لما في الذخائر من أنه كناية نعم ان كان بلفظ الترك كان يقول له تركته  
 أولا آخذه منك فهو كناية اراء وقوله له أي للمدين وقوله عنه أي عن الدين (قوله فلا يحتاج الى قبول)  
 مفرغ على كونه اراء (قوله نظر للمعنى) هو كون هذه الهبة اراء (قوله ولغيره) معطوف على للمدين  
 أي وهبة دين لغير المدين كأن كان الدين على زيد فوهبه لعمرو (قوله هبة صحيحة) خبر المبتدأ المقدّر  
 قبل الجار والمجرور أعني قوله لغيره (قوله ان علما) أي الواهب والمتهب قد دره أي الدين فان لم يعلم  
 قدره فهي باطلة لما مر من أن شرط صحة الهبة علم المتعاقدين بالموهوب (قوله كما صححه الخ) مرتبط  
 بقوله هبة صحيحة (قوله خلافا لما صححه المتهاج) أي من البطالان وعبارته وهبة الدين للمدين اراء  
 ولغيره باطلة في الاصح اهـ قال في النهاية لانه غير مقدور على تسليمه لان ما يقبض من المدين عين لادين  
 وظاهر كلام جماعة واعتمده الواو الدرجه الله تعالى بطلان ذلك وان قلنا بما مر من صحة بيعه لغيره من  
 هو عليه بشروطه السابقة وهو كذلك يؤيده ما مر من صحة بيع الموصوف دون هبته والدين مثله  
 بل أولى الخ اهـ (قوله تنبيه الخ) ذكره في المتهاج والمنهج في باب الضمان ولم يذكره المؤلف هناك  
 وذكره هنا لانه لما بين ان هبة الدين للمدين اراء انما يناسب أن يذكر ما يتعلق بالاراء (قوله لا يصح  
 الاراء من المجهول) أي الذي لا تسهل معرفته بخلاف ما تسهل معرفته كآرائه من حصته من  
 تركته وورثته لانه وان جهل قدر حصته لكن يعلم قدر تركته فتسهل معرفة الحصص وعدم صحة  
 ما ذكر بالنسبة للمدين وأما في الآخرة فيصح لأن المبري راض بذلك ولا يصح أيضا الاراء المؤقت  
 كأن يقول أبرأتك مما لي عليك سنة والمعلق بغير الموت أما المعلق به كاذم فأنتم ترى فهو وصبة  
 فمحرى فيه تفصيلها (قوله للدائن) متعلق بالمجهول (قوله أو المدين) أي أو المجهول للمدين  
 وقوله لكن فيما فيه معاوضة راجع للمدين للدائن كما في العبري ونص عبارته فلا بد من علم  
 المبري مطلقا وأما المدين فان كان الاراء في معاوضة كالخلع بان أرائته مما عليه في مقابلة الطلاق  
 فلا بد من علمه أيضا لصح البراءة والا فلا يشترط الخ اهـ (قوله لا فيما عدا ذلك) أي لا تنفي الهبة  
 فيما عدا ما فيه معاوضة فيصح اراء المجهول للمدين في غير لذي فيه معاوضة كدين ثبت عليه وهو  
 جاهل به فأبرأ منه الدائن العالم بقدره وقوله على المعتمد مرتبط بهذا فقط (قوله وفي القديم الخ) أفاد  
 به أن الأول هو القول الجديد وهو كذلك كما صرح به في المتهاج وعبارته والاراء من المجهول باطل  
 في الجديد قال في المغني لان البراءة متوقفة على الرضا ولا يعقل مع الجهالة والتقديم أنه صحيح لانه اسقاط  
 محض كالاتفاق وما أخذ القولين انه تمليك أو اسقاط فعلى الأول بشرط العلم بالمبر أو على الثاني  
 لا يصح اهـ وقوله يصح أي الاراء وقوله مطلقا أي فيما فيه معاوضة وفي غيره (قوله ولو أبرأ) أي  
 الدائن (قوله ثم ادعى الجهل) أي فيما أبرأه (قوله لم يقبل) أي ما ادعاه وقوله ظاهر أي بالنسبة

لو وهب وأقضى  
 ومات فادعى الوارث  
 كونه في المرض  
 والمتهب يكونه في  
 الهبة صدق انتهى  
 ولو أقاما يمينتين  
 قدمت بينة الوارث  
 لان معها زيادة علم  
 (وهبة دين للمدين  
 اراء) له عنه فلا  
 يحتاج الى قبول  
 نظر للمعنى (ولغيره)  
 أي المدين هبة  
 (صحيحة) ان علما  
 قدره كما صححه جمع  
 تبع للنص خلافا  
 لما صححه المتهاج  
 (تنبيه) لا يصح  
 الاراء من المجهول  
 للدائن أو المدين  
 لكن فيما فيه  
 معاوضة كان  
 أبرأتني فأنتم طالق  
 لا فيما عدا ذلك  
 على المعتمد وفي  
 التقديم يصح من  
 المجهول مطلقا ولو  
 أبرأ ثم ادعى الجهل  
 لم يقبل ظاهر ابل

للدنيا وقوله بل باطننا أى بل يقبل باطننا ويرتب عليه أنه يحل للمدين وأنه في الآخرة لا يطالب به (قوله ذكره الرافعي) في التحفة بعده لكن في الأنوار أنه إن باشر سبب الدين لم يقبل والا كدين ورثته قبل وفي الجواهر نحوه فلخص به كلام الرافعي اه (قوله تصديق الصغيرة الخ) ظاهره أنها تصديق يمينها في حال صغرها وليس كذلك بل بعد بلوغها ولو قال تصديق المزدوجة صغيرة الخ لا فاد ذلك إذ يكون المراد عليه تصديق بعد بلوغها وعبارة التحفة في باب الخلع ولو أرأته ثم ادعت الجهل بقدره فإن زوجت صغيرة صدقت بيمينها أو بالغت ودل الحال على جهلها به ككونها مجبرة لم تستأذن فكذلك والاصديق بيمينه واطلاق الزبيلي تصديقه في البالغة محمول على ذلك اه ومثلها عبارة مؤلفنا هناك وقوله المزدوجة اجبارا أى بالاجبار لها من أسها وأجدها وقوله بيمينها متعلق بتصديق وكذلك قوله في جهلها عمرها (قوله وكذا الكبيرة الخ) أى وكذا تصديق الكبيرة المزدوجة اجبارا وقوله أن دل الحال على جهلها أى إن دلت القرينة على جهلها به ككونها لم تستأذن (قوله وطريق الإبراء من المجهول) أى الحيلة في صحة الإبراء من المجهول (قوله أب يبرئه) أى يبرئ الدائن مدينه وقوله عما يعلم الخ أى من قدر يعلم المبرئ أنه لا ينقص عن الدين الذي له كأن يبرئه من ألف وهو يعلم أن دينه لا يزيد عليها بل شئ هل يبلغها أو ينقص عنها (قوله ولو أرأ الخ) يعنى لو أبرأ شخص شخصا من دين معين كإثارة ريال حال كون المبرئ بكسر الراء معتقدا أنه لا يستحقها فحين بعد ذلك أنه يستحقها وقت الإبراء بان مات مورثه وله مائة ريال عند المبرأ ففتح الرافعي برأ منها لأن العبرة بالواقع (فائدة) يكفي في الغيبة التوبة والاستغفار للمغتتاب بأن يقول اللهم اغفر له أن لم تبلغه والأفلا بد من تعيينها بل وتعيين حاضرها أن اختلف به الغرض ثم أن أبرأ منها مطلقا وفي الدنيا والآخرة وفى الدنيا فقط سقطت والأفلا ومحملة ما لم تكن كبيرة فإن كانت كبيرة بان كانت في أهل العلم والغفران فلا بد من التوبة المعتبرة في الكبائر (قوله ويكره لمعط الخ) وذلك لخبر البخاري اتقوا الله وأعدوا بين أولادكم وخبر أجدانه صلى الله عليه وسلم قال لمن أراد أن يشهد على عطية لبعض أولاده لا تشهدني على جور لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم وقوله في عطية فروع أفهم أنه لا يكره التفضيل في غيرها كالتودد بالكلام وغيره لكن وقع في بعض نسخ الديمري لا خلاف أن التسوية بينهم مطلوبة حتى في التقبيل وله وجه وافهم قوله فروع أن هذا الحكم لا يجري في الأخوة وغيرهم وهو كذلك (قوله وإن سفلوا) أى الفروع أى رلوا (قوله ولولا الاحفاد) أى ولو كانوا احفادا فإنه يكره التفضيل بينهم وهم أولاد الأولاد وفي القاموس احفاد الرجل بناته أو أولاد أولاده اه وقوله مع وجود الأولاد ليس بقيد كما هو ظاهر (قوله على الأوجه) راجع للغاية ومقابله تخصص كراهة ذلك بالأولاد وعبارة التحفة ولولا الاحفاد مع وجود الأولاد على الأوجه وفافا الغير واحد وخلافا لمن خصص الأولاد اه (قوله سواء الخ) تعميم في العطية وقوله أم وقفا أى أم تبرعا آخر كالأباحة (قوله وأصول) بالجر عطف على فروع أى ويكره أيضا التفضيل في عطية أصول (قوله وإن بعدوا) أى الأصول (قوله سواء الذكرو غيره) أى سواء في كراهة التفضيل الذكرو منهم والأنثى (قوله الالتفاوت الخ) راجع لقوله يكره بالنسبة للصنفين الفروع والأصول أى يكره ما ذكر الالتفاوت في الحاجة أو الفضل فلا يكره المحاصل محل الكراهة عند الاستواء في الحاجة وعدمها وفي الدين وفلته وفي البر وعدمه والأفلا كراهة وعلى ذلك يحمل تفضيل العصابة ببعض أولادهم كالصديق رضى الله عنه فإنه فضل السيدة عائشة على غيرها من أولاده وكسيدنا عمر فإنه فضل ابنه عاصما بشئ وكسيدنا عبد الله بن عمر فإنه فضل بعض أولاده على بعضهم رضى الله عنهم اه (قوله على الأوجه) منعلق يكره أيضا أى يكره ذلك على الأوجه ومقابله ما ذكره بعد بقوله قال جمع يحرم أى التفضيل وعبارة التحفة فإن لم يعدل لغير عذر كرهه عند أكثر العلماء وقال جمع يحرم اه (قوله ونقل) بصيغة المبنى

باطنا ذكره الرافعي  
وفي الجواهر عن  
الزبيلي تصديق  
الصغيرة المزدوجة  
اجبارا بيمينها في  
جهلها عمرها قال  
الغزالي وكذا الدبيرة  
المجبرة أن دل الحال  
على جهلها وطريق  
الإبراء من المجهول  
أن يبرئه عما يعلم أنه  
لا ينقص عن الدين  
كأن ألف شئ هل دينه  
يلغها أو ينقص  
عما ولو أبرأ من معين  
معتقدا أنه لا يستحقه  
فبان أنه يستحقه برئ  
ويكره لمعط تفضيل  
في عطية فروع وإن  
سفلوا ولولا الاحفاد مع  
وجود الأولاد على  
الأوجه سواء كانت  
تلك العطية هبة أم  
هدية أم صدقة أم  
وقفا أو أصول وإن  
بعد وأسواء الذكرو  
وغيره الالتفاوت  
حاجة أو فضل على  
الأوجه قال جمع  
يحرم ونقل في الروضة  
عن الدارمي



للمعلوم وفاعله يعود على النووي ومفعوله الجملة بعده فهي المنقولة وساقه في الحقيقة مستدر كاه على كراهة تفضيل الأصول ونصها فان فضل كره خلافا لبعضهم نعم في الروضة فان فضل فالاولى أن يفضل الام الخ ثم قال وقضيته عدم الكراهة اذ لا يقال في بعض جرميات المكروه انه أولى من بعض أه وسياق عبارة الشارح يفيد انه اذا اراد أن يفضل مع ارتكابه للكراهة أو للحرمة على القولين فليفضل الام مع انه ليس كذلك فكان الاولى له أن يسلك ما سلكه شيخه ليسلم من ذلك فتنبه (قوله فان فضل) أي اراد ذلك وقوله في الاصل أي في أصوله وهذا ليس في عبارة النسخة فهو من زيادته فكان الاولى أن يزيد أي التفسيرية (قوله بل في شرح مسلم) الاضراب انتقالي (قوله الاجماع على تفضيلها في البر) قال في النسخة وانما فضل عليها في الارث لما يأتي أن ملحظه العصبية والمعاصب أقوى من غيرهما وهما ملحظه الرحم وهي فيه أقوى لأنها أحوج اه واعلم أن أفضل البربر الوالدين بالاحسان اليهما وفعل ما سرهما من الطاعات لله تعالى وغيرهما مما ليس بمنهي عنه قال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا الآية وقال ابن عمر رضي الله عنهما كان تحتي امرأة وكنت أحبا وكان عمر يكرهها فقال لي طلقها فابت فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم طلقها واه أترمذي وحسنه ومن رهما الاحسان الى صديقهما لم يجر مسلم ان من أرب البر أن يصل الى رجل أهل ودأبيه ومن الكسائر عقوق الوالدين وهو أن يؤذيهما أذى ليس بالهين مالم يكن أذاهما به واجبا وصله الرحم أي القرابة مأمور بها أيضا وهي فعلك مع قريبك ما تعدي به واصله لا تكون بالمال وقضاء الخواتم والزبارة والمسكاتبة والمراسلة بالسلام ونحو ذلك روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة في ظل العرش يوم القيامة واصل الرحم وامرأة مات زوجها وترك أيتاما فتقوم عليهم حتى يغنيهم الله أو يموتوا ورجل اتخذ طعاما ودعا اليه البتامي والمساكين وقال صلى الله عليه وسلم رأيت في الجنة قصورا من درو ياقوت وزمردى باطنها من ظاهرها وظاهرها من باطنها فقلت يا جبريل لمن هذه المنازل قال لمن وصل الارحام وأفشى السلام وأطعم الطعام ورفق بالايام وصلى بالليل والناس نيام ويتأكد أيضا استعجاب وفاء الوعد قال تعالى وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم وقال يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وقال وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا ويتأكد كراهة خلاف الوعد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتدا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون وروى الشيخان خبرا في المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا اتهم خان زاد مسلم في روايته وأن صام وصلى اللهم بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اهدنا للاحسن الاخلاق فانه لا يهدي للاحسن الا أنت واصرف عنا سيئها فانه لا يصرف عنا سيئها الا أنت آمين (قوله فروع) أي خمسة الاول قوله الهدايا الخ الثاني قوله ولولا هدى الخ الثالث قوله ولوقال خذ هذا الخ الرابع قوله ومن دفع الخ الخامس قوله ولو بيعت هدية الخ (قوله الهدايا المحمولة) أي الى أب المحتون (قوله ملك للاب) خبر المبتدأ وهو الهدايا وضح ذلك مع أن المبتدأ جمع والخبر مفرد لان لفظ ملك مصدر وهو يخبر به عن المتني والجمع والمفرد (قوله وقال جمع للابن) أي انها ملك للابن لا للاب (قوله فعليه) أي على القول الثاني وهو انها للابن وقوله يلزم الاب قبولها أي عند انتفاء المحذور كما لا يخفى ومنه قصد التقرب للاب وهو نحو فاض فيمتنع عليه القول كما يحته بعض الشراح وهو ظاهر اه نهاية ونحفة (قوله ومحل الخلاف) أي بين كونها للاب أو للابن (قوله اذا أطلق المهدى) بكسر الدال اسم فاعل وقوله فلم يقصد الخ مفرغ على الاطلاق ولوقال أي يقصد باداء التفسير لكان أولى اذ هو عين الاطلاق لا مرتب عليه (قوله والا) أي وان لم يطلق المهدى بان وجد منه قصد (قوله فهي) أي الهدايا وقوله لمن قصده أي من الاب أو من الابن أو منهما (قوله

فان فضل في الاصل  
فليفضل الام وأقره  
لما في الحديث ان لها  
ثلاثي البر بل في شرح  
مسلم عن الهاسي  
الاجماع على تفضيلها  
في البر على الاب  
(فروع) الهدايا  
المحمولة عند الختان  
ملك للاب وقال جمع  
للابن فعليه يلزم الاب  
قبولها ومحل الخلاف  
اذا أطلق المهدى فلم  
يقصد واحدا منهما  
والافهي لمن قصده

ويجري ذلك) أي التفصيل بين حالة الإطلاق وحالة القصد والمراد يجري بعض ذلك لأنه في حالة الإطلاق هنا اختلاف في أنه للخادم بخلافه هناك فإن فيه خلافا بين كونه للاب أو للابن بدليل التفرع بعده (قوله فهو) أي ما يعطى للخادم وقوله له أي ملك له وقوله فقط أي لاهلهم وقوله عند الإطلاق أي إطلاق المعطى بكسر الطاء وقوله أو قصده أي أو عند قصده أي الخادم والاضافة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي عند قصد المعطى إياه (قوله ولهم) أي وهو ملك لهم أي الصوفية وقوله عند قصدهم أي قصد المعطى إياهم فقط (قوله وله ولهم) أي وهو ملك الخادم وللصوفية وقوله عند قصدهما أي قصد المعطى إياهما معا (قوله أي يكون له النصف) يعني إذا قصدهما المعطى بالعطية يكون له هو النصف ولهم النصف الآخر قال في التحفة بعده أخذنا ما يأتي في الوصية لزيد الكاتب والفقراء اه قال سم كذا شرح م ر وقد يفرق اه (قوله وقضية ذلك) أي ما ذكر من جريان التفصيل فيما يعطاه الخادم للصوفية (قوله بين يدي صاحب الفرح) أي ختنا كان أو غيره (قوله ليضع الناس فيها) أي في الطاسة (قوله ثم يقسم) أي ما ذكر من الدراهم والاولى تقسم بالتاء كما في التحفة وقوله أو نحوهما أي للمعينين لهما (قوله يجري الخ) الجملة خبران وقوله ذلك التفصيل أي السكائن فيما يعطاه الخادم والمراد يجري نظيره (قوله فان قصد الخ) بيان للتفصيل وقوله ذلك أي المذكور من الخالق أو الخائن أو نحوهما (قوله أومع نظرائه المعاوين له) قال سم هل يقسم بينهم وبين المعاوين له بالسوية أو بالتفاوت وما ضابطه ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك اه (قوله وهذا يعلم) أي ويجري ان التفصيل في هذه المسائل الثلاث وقوله هنا أي في هذه المسائل وقوله للعرف أي العادى (قوله اما مع قصد خلافه) أي العرف وقوله فواضح خبر مبتدأ محذوف أي فهو أي عدم النظر للعرف واضح (قوله واما مع الإطلاق) أي عدم القصد راسا (قوله فلان جملة) أي الاعطاء أي تخصيصه بمن ذكره وقوله من الاب أي بالنسبة للصورة الاولى وقوله والخادم أي بالنسبة للثانية وقوله وصاحب الفرح أي بالنسبة للثالثة (قوله ان كلا الخ) أن وما بعده في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة بيان للغالب (قوله هو المقصود) خبران الثانية (قوله هو عرف الشرع) خبران الاولى أي ان الحمل المذكور نظر للغالب هو عرف الشرع (قوله فيقدم) أي عرف الشرع وقوله على العرف أي العادى وقوله المخالف له أي لعرف الشرع (قوله بخلاف العادة) أي العرف العادى والاسناد فيه من قبيل المهاز العقلي وفي بعض نسخ الخط فانه يحكم فيه بالعادة (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل ان ما ليس للشرع فيه عرف تحكم العادة فيه (قوله لوندز) أي من ينه قد نذره وهو المسلم المكلف (قوله ميت) صفة لولي (قوله بمال) متعلق بنذر (قوله فان قصد) أي الناذر وقوله أنه أي الولي الميت وقوله يملكه أي المال بنذره له وقوله لغا أي النذر لانه ليس أهلا للملك (قوله وان أطلق) أي لم يقصد شيئا (قوله فان كان الخ) أي في ذلك تفصيل فان كان الخ (قوله ما يحتاج للصرف في مصالحه) أي شئ يحتاج لان يصرف المذود في مصالحه كقتاديل معلقة عليه فيحتاج لشراء زيت للاسراج به فيها وتقدم في مجت النذر ان الانتفاع به شرط فلو لم يوجد هناك من ينتفع به من مصل أو نائم أو نحوهما لم يصح النذر (قوله والا) أي وان لم يكن على قبره ما يحتاج للصرف فيه (قوله فان كان عنده) أي عند قبر الولي الميت وقوله اعتيد قصدهم بالنذر أي اطردت العادة بانهم يقصدون بالنذر ذلك الولي (قوله صرف لهم) أي صرف ذلك ل هؤلاء القوم الذين اعتيد صرف النذر لهم عملا بالعادة المطرودة ولم يذ كر حكم ما ذالم يكن هناك شئ يحتاج للصرف فيه ولم يكن قوم هناك يعتاد صرف النذر اليهم وقد تقدم في مجت النذر في صورة ما اذا خرج أحد من ماله للكعبة والتجارة

الصوفية فهو له فقط عند الإطلاق أو قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهما أي يكون له النصف فيما يظهر وقضية ذلك أن ما اعتيد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على الخالق أو الخائن أو نحوهما يجري فيه ذلك التفصيل فان قصد ذلك وحده أومع نظرائه المعاوين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه ان يشاء وهذا يعلم انه لا نظر هنا للعرف اما مع قصد خلافه فواضح واما مع الإطلاق فلان جملة على من ذكر من الاب والخادم وصاحب الفرح نظر للغالب ان كلا من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه يحكم فيه العادة ومن ثم لوندز لولي ميت بمال فان قصد انه يملكه لغاوان أطلق فان كان

على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف له والا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر لولي صرف لهم الشريعة

الشريعة والمساجد الثلاثة مانصه انه ان اقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها صرف اليها واختصت به فان لم يقتض العرف شيئا فالذي يتجه اليه يرجع في تعيين المصرف لراى ناظرها اه بتصرف ويمكن أن يقال هنا كذلك وهو انه اذا كان لقبر ذلك الولي ناظر فيكون الراى فيه له ولا يلغو النذر ويمكن خلافة فليراجع (قوله ولو اهدى لمن خلصه من ظالم الخ) عبارة المغنى ولو خلص شخص آخر من يد ظالم ثم أنفذ اليه شيئا هل يكون رشوة أو هدية قال القفال في فتاويه ينظر ان كان اهدى اليه مخافة أنه وبما الولي يره بشئ لنقض جميع ما فعله كان رشوة وان كان يامن حياته بان لا ينقض ذلك بحال كان هبة اه (قوله لثلاثين نقض) أى المهدى اليه وقوله ما فعله أى من تخليصه من ظالم (قوله لم يحل له قبوله) أى لانه انما أعطاه خوفا من أن ينقض ما فعله فهو رشوة وفي التحفة ولو شك اليه انه لم يوف أجرته كاذبا فأعطاه درهما أو أعطاه بنظن صفة فيه أو في نسبه فلم يكن فيه اباطن لم يحل له قبوله ولم يملكه ويكتفى في كونه أعطى لاجل تلك الصفة بالقرينة اه (قوله والا حل) أى وان لم يهد اليه لثلاثين نقض ما فعله بل اهدى اليه لما ذكر حل قبوله وقوله وان تعين عليه تخليصه بان لم يكن هناك من يخلصه الا هو وهذا مبني على الاصح انه يجوز أخذ العوض على الواجب العيني اذا كان فيه كلفة (قوله ولو قال) أى شخص لا آخر (قوله خذ هذا) أى الدرهم أو الدينار (قوله تعين) أى الشراء المأمور به وقوله ما لم يرد أى بقوله واشتر كذا وقوله التبسط أى التوسع وعدم تعيين ما أمره بشرائه وقوله أو تبدل قرينة حاله الاضافة للبيان وقوله عليه أى على التبسط قال في التحفة لان القرينة هنا محكمة ومن ثم قال لو أعطى فقير درهما بنية ان يغسل به ثوبه أى وقد دلت القرينة عليه تعين له (قوله ومن دفع لمخطوبته الخ) هذه المسئلة سيد كرها الشارح في اواخر باب الصداق ونقصها لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع اليها باللفظ ما قبل العقد أى ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه رجح بما وصلها منه اه قال في التحفة هناك أى لان قرينة سبق الخطبة تغلب على الظن انه انما بعث أو دفع اليها لتتم تلك الخطبة اه (قوله فرد قبل العقد) أى لم يقبل وقوله رجح على من أقضه أى لانه انما دفع اليها ما ذكر لاجل التزويج ولم يوجد في حاشية المحل في باب الشكاح مانصه سئل مر عن خطب امرأة ثم اتفق عليها نفقة ليتزوجها فهل له الرجوع عما أنفق أم لا فاجاب بان له الرجوع عما أنفق على من دفعه له سواء كان ما كولا أم لا مشروبا أم ملبسا أم حلوا أم حليا وسواء رجح هو أم يجيبه أم مات أحدهما لانه انما أنفق له لاجل تزوجه فغير رجح به ان بقي ويبده ان تاف وظاهر انه لا حاجة الى التعرض لعدم قصده الهدية لاجل تزوجه هالانه صورة المسئلة اذ لو قصد ذلك أى الهدية لا لاجل تزوجه به لم يختلف في عدم الرجوع اه (قوله ولو بعث) أى شخص (قوله فأت المهدى اليه) أى الشخص الذي اهدى اليه (قوله قبل وصولها) أى الهدية (قوله بقيت على ملك المهدى) أى لما تقدم ان الهبة بانواعها الثلاثة لا تملك الا بالقبض بدليل انه لما مات النجاشي قبل وصول ما أهداه رسول الله صلى الله عليه وسلم له رد له وقسمه بين زوجته (قوله فان مات المهدى) أى قبل وصول ما أهداه المهدى اليه وقوله لم يكن للرسول الخ أى لا يجوز له ذلك الا باذن الوارث وعبارة الر وض وشرحه فرع وان مات المهدى أو المهدى اليه قبل القبض فليس للرسول ايصالها الى الهدية الى المهدى اليه أو وارثه الا باذن جديد اه والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب في الوقف)

أى في بيان أحكام الوقف وهو ليس من خصائص هذه الامة كما في شرح مر وقال الحافظ في الفتح وأشار الشافعى الى أن الوقف من خصائص أهل الاسلام أى وقف الارض والعقار اه قال الرشيدى وعبارة الشافعى رضى الله عنه ولم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته دارا ولا أرضا وانما يحبس أهل الاسلام انتهت وأركانها أربعة واقف وموقوف عليه وموقوف وصيغة وشرط الواقف أهلية التبرع فلا

ولو اهدى لمن خلصه  
من ظالم لثلاثين نقض  
ما فعله لم يحل له قبوله  
والاحل أى وان تعين  
عليه تخليصه ولو قال  
خذ هذا واشتر لك  
به كذا تعين ما لم يرد  
التبسط أى أو تبدل  
قرينة حاله عليه  
ومن دفع لمخطوبته  
أو وكيلها أو وليها  
طعاما أو غيره ليتزوجها  
فرد قبل العقد رجح  
على من أقضه ولو  
بعث هدية الى شخص  
فأت المهدى اليه  
قبل وصولها بقيت  
على ملك المهدى فان  
مات المهدى لم يكن  
لرسول جملها الى  
المهدى اليه  
(باب في الوقف)

يصح وقف المحنون والصبي والمكره والممهور عليه والمكاتب بشرط الموقوف عليه ان كان معينا  
امكان تملكه للموقوف حال الوقف عليه فلا يصح الوقف على جنين لعدم صحته تملكه ولا وقف عبد  
مسلم أو معصف على كافر بشرط الموقوف أن يكون عيناً معينة بمال أو كذا إلى آخر ما سياتي بشرط  
الصيغة لا فقط بشرط المراد صريحاً كوقف وسبيلت وحسبت كذا على كذا أو كناية كحرمت وأبدت  
هذا للفقراء وكتصدقت به على الفقراء بشرط فهم عدم التعليق فلو قال اذا جاء رأس الشهر فقد  
وقفت كذا على الفقراء لم يصح وعدم التأقيت فلو قال وقفت كذا على الفقراء سنة لم يصح وسيدكر  
الشارح معظم ذلك (قوله هو لغة الحبس) يقال وقفت كذا أى حبسته قال الرشيدى انظر ما المراد  
بالحبس فى اللغة اهـ (قوله وشرعاً حبس الخ) قد اشتمل هذا التعريف على الاركان الاربعه وعلى  
معظم الشروط فقوله حبس يتضمن حابساً وهو الواقف ويتضمن صيغة وقوله مال هو الموقوف وقوله  
يمكن الانتفاع به الخ بيان لمعظم الشروط والمراد بالمال العين المعينة بشرطها الا لا فى غير الدراهم  
والدنانير لانها تنعدم بصرفها فلا يبقى لها عين موصورة بقطع الخ أو متلبس به وقوله فى رقبته  
أى ذاته متعلق بالتصرف وقوله على مصرف متعلق بحبس أيضاً وهو الموقوف عليه وقوله مباح  
خرج به المحرم فلا يصح الوقف عليه وقوله وجهة قال فى فتح الجواهر كذا عبر به بعضهم والاولى حذنى  
آخرين لجهة لا يهاهم وعدم الاحتياج اليه لشمول ما قبله له اهـ (قوله والاصل فيه خبر مسلم الخ) أى  
وقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما سمعها أبو طلحة رضى الله عنه رغب فى وقف  
ببرحاء وكانت أحب أمواله اليه وهى حديقة مشهورة مأخوذة من البراء وهو الارض الظاهرة  
واستشكل هذا بان الذى فى حديث أبى طلحة وان أحب أموالى ان يبرحوا منى صدقة لله تعالى عز  
وجل وهذه الصيغة لا تنفد الوقف لشئين أحدهما انها كناية فتتوقف على العلم بأنه نوى الوقف بها  
لكن قد يقال سياق الحديث دال على أنه نواه بها فانهم ما هو العلم بالبناء على الوقف بيان  
المصرف فلا يكفي قوله لله عز وجل عنه وحينئذ كيف يقولون انه وقفها أفاده حجر (قوله اذا مات  
المسلم) وفى رواية ابن آدم وقوله انقطع عمله أى نواب عمله وقوله الا من ثلاث هذا العدد لا مفهوم له  
فقد ريد على ذلك أشياء نظمها العلامة السيوطى فقال

هو لغة الحبس وشرعاً  
حبس مال يمكن  
الانتفاع به مع بقاء  
عينه بقطع التصرف  
فى رقبته على مصرف  
مباح وجهة والاصل  
فيه خبر مسلم  
اذا مات المسلم انقطع  
عمله الا من ثلاث  
صدقة جارية أو علم  
ينتفع به أو ولد صالح  
أى مسلم يدعوله  
وجل العلماء! لصدقة

اذا مات ابن آدم ليس بحجرى \* عليه من خصال غير عشر  
علوم بنها ودعاء فجل \* وغرس النخل والصدقات تجرى  
وراثته معصف ودر با طغر \* وحفر البئر أو اجراء نهر  
وبيت للغريب بناء يأوى \* اليه أو بناء محل ذكر  
(وزاد بعضهم)

وتعليم لقرآن كريم \* فخذها من أحاديث محصر

وقوله علوم بنها أى تعليم أو تأليف أو تقييد به أو ما ش (قوله أو علم ينتفع به) بالبناء للفاعل أو للمفعول  
(قوله أو ولد) فائدة التقييد به مع ان دعاء الغير ينتفع به بغيره (قوله أو ولد على الدعاء لاصله وقوله أى مسلم  
أى ان المراد بالصالح المسلم فاطلق الخاص وأراد العام وعبارة المعنى والولد الصالح هو القاسم بحقوق  
الله وحقوق العباد لعل هذا المحمول على كمال القبول وأما أصله فيكون مسلم اهـ وقوله  
يدعوله أى لا يبه بنفسه أو يتسبب فى دعاء الغير لا يبه فدعاؤه له مستعمل فى حقيقة وفى مجاز وهو  
التسبب (قوله وجل العلماء) أى العارفون بالكتاب والسنة وورد فى الحديث انه صلى الله عليه  
وسلم خطب للناس يوماً فقال يا أيها الناس اتبعوا العلماء فانهم سراج الدنيا وصايح الآخرة وورد  
ثلاثة تضى فى الارض لاهل السماء كما تضى النجوم فى السماء لاهل الارض وهى المساجد وبیت العالم



وبيت حافظ القرآن (قوله على الوقف) قال في المغني والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف كما قاله الرافعي فإن غيره من الصدقات ليست جارية بل يملك المتصدق عليه أعيانها ومنافعها نازلاً أما الوصية بالمنافع وأن شملها الحديث فهي نادرة فحمل الصدقة في الحديث على الوقف أولى اه وقال الجعفي ما المانع من حمل الصدقة الجارية على بقية العشرة التي ذكرها أنها لا تنقطع بموت ابن آدم ولعل الشارح تبرأ من حملها على الوقف بخصوصه بقوله محمولة عند العلماء إشارة إلى أنه يمكن حملها على جميعها اه (قوله دون نحو الوصية بالمنافع) أي فاتهم لم يحملوا الصدقة الجارية في الحديث عليها وإن كانت مؤكدة وقد علمت أنه يكون ذلك نادراً ويندرج تحت محمول النذر الهبة بناء على جوازها في المنافع فيملكها المتهب وهذا مبني أيضاً على أن ما يوجب منافعه أمانته (قوله ووقف عمر الخ) بصيغة الفاعل وهو دليل آخر ويصح قراءته بصيغة المصدر عطف على خبر مسلم أي والأصل فيه أيضاً وقف الخ (قوله أرضاً أصابها) أي أرضاً أصابها من أرض أصابها غنمة قال الجلال المحلى وقف مائة سهم من خيبر اه (قوله وشرطاً) أي عمر رضي الله عنه في صيغة الوقف وقوله فيها أي في الأرض التي وقفها (قوله منها) أي الشروط وقوله أصلها أي رقبته أي أصل هو هي فالإضافة للبيان (قوله وإن من ولها) أي تولى أمرها أي الأرض الموقوفة (قوله يأكل منها بالمعروف) قال النووي في شرح مسلم معناه يأكل المعتاد ولا يتجاوز ويضم أي غيره فهو من الإطعام وقوله غير متناول حال من فاعل يطعم قال ع ش لعل المراد غير متصرف فيه تصرف ذي الأموال ولا يحسن حله على الفقير لأنه لو كان مراداً لم يتقيد بالصدق اه (قوله رواه الشيخان) أي بلفظ أنبأني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما إن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول الله إنني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب ما لا أقط أنفس عندي منه فاستأمرني به قال إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث وتصدق بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضييف لا جناح على من ولها إن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقاً غير متناول وقوله في الحديث اه الخ المصدر المؤول مجرور بعلى مقدرة والضمير يعود على أصلها أي فتصدق بها عمر على أن أصلها لا يباع الخ (قوله وهو) أي عمر رضي الله عنه (قوله وعن أبي يوسف) أي ونقل عن أبي يوسف (قوله انه) أي أبي يوسف (قوله انه لا يباع أصلها) بدل من أخبر عمر ببدل بعض من كل (قوله يبيع الوقف) أي بجهة يبعه أي الاستبدال به (قوله وقال لوسمعه لقال به) أي وقال أبو يوسف لم يبلغ هذا الخبر أباً حنيفة لقال به أي بما تضمنه من عدم صحة بيع الوقف قال في التحفة بعده نعماً يتبعه الردية على أي حنيفة أن كان يقول يبعه أي الاستبدال به وإن شرط الواقف عدمه اه قال سم أي لأن عمر رضي الله عنه شرط عدم البيع فهو ما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه ثم قال وقد يقال إنما شرط عمر ذلك ليبين عدم جواز بيع الوقف فليتامل اه (قوله صح وقف الخ) شروع في بيان شروط الموقوف فقوله عين احترز به عن المنفعة وقوله معينة احترز به عما في الذمة وعن المهم كواحد من عبديه وقوله مملوكة احترز به عن الذي لا يملك كمتكرى وموصى بمنفعته له وحر وكتب وقوله يقبل النقل أي من ملك شخص إلى ملك شخص آخر واحترز به عن أم ولد ومكاتب لانهما لا يقبلان النقل لانهما فذلهم محرمة العتق فالتحق بالحر وقوله تغيد فائدة أي يحصل منها فائدة واحترز به عما لا يغيد كزمن لا يرجى زوال زماته وقوله حالاً أي كثره بستانه الحاصلة وقوله أو مملوكة أي كعبد ومجس صغيرين فيصح وقفهما وإن لم تكن الفائدة موجودة في الحال وقوله أو منفعة بالنصب عطف على فائدة من عطف الخاص على العام أن أريد بالفائدة ما يشمل الحسية والمعنوية وإن خصت بالحسية كان من عطف المغاير وقوله يستأجر لها الجار والمجرور نائب فاعل والتقدير أو منفعة يستأجر

الجارية على الوقف  
دون نحو الوصية  
بالمنافع المباحة  
ووقف عمر رضي  
الله عنه أرضاً أصابها  
بخيبر بأمره صلى الله  
عليه وسلم وشرط فيها  
شروطاً منها أنه  
لا يباع أصلها ولا  
يورث ولا يوهب وإن  
من ولها يأكل منها  
بالمعروف ويطعم  
صديقاً غير متناول  
رواه الشيخان وهو  
أول من سن وقف في  
الإسلام وعن أبي  
يوسف أنه لما سمع خبر  
عمر أنه لا يباع أصلها  
رجع عن قول أبي  
حنيفة ببيع الوقف  
وقال لوسمعه لقال به  
(صح وقف عين)  
معينة (مملوكة)  
ملكاً يقبل النقل  
(تغيد) فائدة حالاً أو  
مملوكة أو منفعة  
يستأجر لها غالباً

الشخص العين لاجلها واحترز به عن ذي منفعة لاستباحها كآلة لهو وطعام وقوله غالباً قال في شرح الروض احترز به عن الرياحين ونحوها فإنه لا يصح وقفها كما سيأتي مع أنها تستباح لان استجارها نادر لا غالب اه وقوله الرياحين أى المحصودة لا المزروعة كما سيأتي واحترز به أيضاً عن فعل الضراب فإنه يصح وقفه له وإن لم تجزأ حارته له اذ يغتفر في القرية ما لا يغتفر في المعاوضة وقوله وهي باقية أى تفيد ما ذكره الحال اياها باقية واحترز به عما يفيد لكن باستحالة كالمطعومات لجميع هذه المحترزات لا يصح وقفها (قوله لانه) أى الوقف وهو علة لا شرط كون العين تفيد فائدة وهي باقية أى وانما اشترط ذلك ليكون الوقف انما سارع ليكون صدقة جارية ولا يكون كذلك الا ان حصل الانتفاع بالعين مع بقائها (قوله وذلك) اسم الاشارة بمحتمل عوده على وقف في دونه صح وقف أى وذلك الوقف الصحيح بسبب استحالة القيد كائن كوقف شجر الخ ويحتمل عوده على العين المستكملة لما ذكره وتذكر اسم الاشارة على تأويلها بالمذكور أى وذلك المذكور من العين التي يصح وقفها كائن كوقف الخ لكن لا بد عليه من تأويل وقف بموقوف وتكون الاضافة من اضافة الصفة للموصوف أى كشجر وقف ريعه الخ فتنه (قوله لريعه) أى نمائه متعلق بوقف أى وقفه لاجل تحصيل ريعه (قوله وحلى للبس) أى وكوقف حلى للبس (قوله ونحو مسك) معطوف على شجر أى وكوقف نحو مسك كغبر لاجل شمه وقوله لشم خرج به ما اذا كان للكل فلا يصح وقفه قال في شرح الروض قال الخوارزمي وابن الصلاح يصح وقف المشوم الدائم نفعه كالغبر والمسك اه (قوله وربحان مزروع) معطوف على نحو مسك من عطف الخاص على العام أى وكوقف ربحان مزروع لاجل شمه فيصح لانه يبق مدته وفيه أيضاً نفع آخر وهو التزه ولا بد أن يكون للشم للكل والافلا يصح أيضاً واختر زبالمزروع عن المحصود فلا يصح وقفه لسرعة فساد (قوله بخلاف عود البخور) أى فلا يصح وقفه وقوله لانه الخ علة لقد رأى وانما لم يصح وقفه لانه لا ينتفع به الا باستحالة كاهى بزوال عينه (قوله والمطعوم) أى وبخلاف المطعوم فهو معطوف على عود البخور وقوله لان نفعه الخ علة لقد رأى أيضاً أى فلا يصح وقف المطعوم لان النفع به انما يكون في اهلا كاهذه العلة عين العلة المارة فلو حذف تلك وجعل هذه علة للمعطوف والمعطوف عليه لكان أخصر (قوله وزعم ابن الصلاح الخ) مبتدأ وقوله اختياره أى لان الصلاح خبره أى واذا كان محرد اختياره فقط فلا يعترض به على عدم صحة وقف المطعوم (قوله ويصح وقف المغصوب) أى ويصح للمالك ان يوقف العين التي غصبت عليه لانها ليس فيها الا العجز عن صرف منفعتها الى جهة الوقف في الحال وذلك لا يمنع العحة (قوله وان عجز) أى الواقف وقوله عن تخليصه أى المغصوب من الغاصب (قوله ووقف العلو) أى ويصح وقف العلو فقط من دار ونحوها دون سفلها وقوله مسجد اعبارة القبح ولو مسجد اه وهي أولى لافادتها النعميم (قوله والاوجه صحة وقف المشاع) أى كجزء من دار أو من أرض ويصح وقفه وان جهل قدر حصته أو صفته لآن وقف عمر السابق كان مشاعاً ولا يسرى للباقي ولو كان الواقف موسراً بخلاف العبق وقوله وان قل أى المشاع الموقوف مسجد او العلية للرد كما تفيد عبارة النهاية ونصها ولا فرق فيما ربي أن يكون الموقوف مسجداً أو أقل أو الاكثر خلافاً للزركشي ومن تبعه اه ولو أخرها عن قوله ويحرم المكث الخ لكان أولى لان مراد النهاية بقوله فيما حرمة المكث وقوله مسجداً مفعول وقف والاولى ان يأخذ غايته بأن يقول ولو مسجداً كما يعيده اطلاق المتاح وعبارته ويصح وقف عفار ومنقول ومشاع اه قال في النهاية وشمل كلامه ما لو وقف المشاع مسجد اه (قوله ويحرم المكث فيه) أى في المشاع الموقوف مسجد او في شرح الروض وأفتى البارزى بجواز المكث فيه ما لم يقسم اه وفي النهاية ونجس قه عنه لتعنها طر يقاومانو زع به مردود وتجويز الزركشي المأياة

(وهي باقية) لانه شرع ليكون صدقة جارية وذلك كوقف شجر لريعه وحلى للبس ونحو مسك لشم وربحان مزروع بخلاف عود البخور لانه لا ينتفع به الا باستحالة كاهى والمطعوم لان نفعه في اهلا كاهذه علة ابن الصلاح صحة وقف الماء اختياره ويصح وقف المغصوب وان عجز عن تخليصه ووقف العلو دون السفل مسجداً والاوجه صحة وقف المشاع وان قل مسجداً ويحرم المكث فيه على الجنب تغليبا

هنا بعيدا لا تطير لكونه مسجدا في يوم وغير مسجد في آخر اه وفي الجبري وتصح فيه التحية دون  
 الاعتكاف لان الاعتكاف لا يصح الا في المسجد الحرام ولا يجوز فيه التباعد عن الامام اكثر من  
 ثلثة ذراع بين المصلين اه وقوله تغليبا للمنع أي منع المكث الذي هو مقتضى الوقف به على  
 جواز المكث الذي هو مقتضى الملك ولو قال تغليبا لوقف على الملك أي للحرز الموقوف على الجز  
 المملوك لكان أولى قال في المغني فان قيل ينبغي عدم حرمة المكث فيما اذا كان الموقوف مسجدا  
 أقل كما انه لا يحرم حمل التفسير اذا كان القرآن أقل على المحدث أجيب بأن المسجدية هنا شائعة في  
 جميع اجزاء الارض غير مميزة في شيء منها فلم يمكن تبعية الأقل للاكثر اذ لا تبعية الامع التميز بخلاف  
 القرآن فانه منبذ عن التفسير فاعتبر الاكثر ليكون الباقي تابعا اه (قوله ويمتنع اعتكاف الخ) عبارة  
 التحفة ومر في مجت خيار الاجارة انه يتصور لنا مسجد تملك منفعة ويمتنع نحو اعتكاف وصلاة فيه  
 من غير اذن مالك المنفعة اه وقوله ومر الخ عبارته هناك وما يتغير به انضمام الاستأجر محل الدواب  
 فوقفه المؤجر فيمتنع عليه تنجيسه وكل مقدر له من حيثذ ويختار ان يختار البقاء انتفع به الى مضي  
 المدة وامتنع على الواقف وغيره الصلاة ونحوها فيه بغير اذن المستأجر وحيثذ يقال لنا مسجد منفعة  
 مملوك كذا الخ اه اذا علمت ذلك تعلم ان في عبارة الشارح سقط ما من النسخ (قوله بوقفت الخ) متعلق  
 بقوله صح وقف عين وهو شروع في بيان الصيغة وقد تقدم بيان شرطها فلا تغفل وقوله وسلت  
 وحسبت بتشديد الباء فيهم او هما من الصرائح على الصحيح لاشتراكهما فيه شرعا وعرفا ما الاول وكل  
 ما كان مشتقا من لفظ الوقف فصريح قطعا (قوله كذا على كذا) متعلقان بكل من وقفت وما بعده  
 قال في المغني فان لم يقل على كذا لم يصح اه (قوله أراضى موقوفة أو وقف عليه) أي أو قال ذلك وهو  
 من الصريح بخلاف كما علمت (قوله قصر في الاصح) تصر بجه بالصرامة هنا وعدم تصر بجه بها  
 فيما سبق فيفيد ان جميع ما سبق متفق على صراحته مع انه ليس كذلك لان بعضه متفق عليه وهو  
 ما كان مشتقا من لفظ الوقف وبعضه مختلف فيه وهو ما عداه كما تقدم فكان عليه ان نص على ذلك  
 وانما كان ما ذكر صريحا في الاصح لان لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يحتمل غير الوقف (قوله  
 ومن الصرائح الخ) أي على الاصح (قوله فيصير) أي المكان وقوله به أي بقوله جعلت الخ (قوله  
 وان الخ) غايته في صيرورته مسجدا بقوله المذكور (قوله ولا أتى بشئ مما مر) أي من قوله لا يباع  
 ولا يوهب ولا يورث (قوله لان المسجد الخ) علة لصيرورته مسجدا بذلك أي انه يصير مسجدا  
 بمجرد قوله جعلته مسجدا لان المسجد لا يكون الاوقفا غني لفظه عن لفظ الوقف ونحوه (قوله  
 ووقفته للصلاة الخ) أي واذا قال الواقف وقف هذا المكان للصلاة فهو صريح في مطلق الوقفية  
 (قوله وكناية في خه وص المسجدية فلا بد من نيته) فان نوى المسجدية صار مسجدا والاصار وقفا  
 على الصلاة فقط وان لم يكن مسجدا كالمدرسة (قوله في غير الموات) لا يظهر تعلقه بما قبله فكان  
 الاولى اسقاطه أو تأخيرها وذكره بعد قوله فلو بني بناء على هيئة مسجد الخ كما في التحفة وفتح الجواد  
 وعبارة الثاني ووقفته للصلاة صريح في الوقفية وكناية في خصوص المسجدية فلا بد من نيته بخلاف  
 البناء على هيئة المسجد فانه غير كناية وان اذن في الصلاة فيه الاموات فيصير مسجد بمجرد الابعاد مع  
 النية خلافا للغارقي لان اللفظ انما احتجج اليه لاخراج ما كان في ملكه عنه وهذا لم يدخل في ملك  
 من احياء مسجدا فلم يحتج للفظ وصار للبناء حكم المسجد تبعا ومن ثم اتجه جريان ذلك في بناء مدرسة  
 أو رباط أو حفر نير أو حياء مقبرة في الموات بقصد التيسيل اه ويحتمل على بعدائه مرتبط بكلام  
 المستن فيكون خبر المبتدأ محذوف أي ما ذكر من كون صحة الوقف بوقفت الخ في غير الموات أما في  
 الموات وهو الارض التي لم يعمر قط أو عمرت جاهلية فيصح الوقف من غير ذلك (قوله من انه الخ)  
 الصواب اسقاط لفظ من ولا يصح جعلها زائدة لانها لا تترادف الاثبات الاعلى رأى ضعيف وقوله لو عمر

للمنع ويمتنع اعتكاف  
 وصلاة به من غير  
 اذن مالك المنفعة  
 (بوقفت وسلت)  
 وحسبت (كذا على  
 كذا) أو أراضى  
 موقوفة أو وقف  
 عليه ولو قال تصدقت  
 بكذا على كذا  
 صدقة محسومة  
 أو مؤبلة أو صدقة  
 لا تباع أو لا توهب  
 أو لا تورث فصريح  
 في الاصح (و) من  
 الصرائح قوله (جعلت  
 هذا) المكان  
 (مسجدا) فيصير به  
 مسجدا وان لم يقل  
 لله ولا أتى بشئ مما مر  
 لان المسجد لا يكون  
 الاوقفا ووقفته للصلاة  
 صريح في الوقفية  
 وكناية في خصوص  
 المسجدية فلا بد من  
 نيته في غير الموات  
 ونقل القمولى عن  
 الروياني وأقره من  
 انه لو عمر مسجدا  
 خرابا ولم يقف آلاته

كانت عاريقه يرجع فيها (١٦٣) متى شاء انتهى ولا يثبت حكم المسجد من جهة الاعتكاف وخزعة المسكن لعنبتا

بغضيف الميم من العمارة ما بالتشديد في التعمير في السن أي طول الاجل ومن الاول قوله تعالى انما  
يعمر مساجدا لله ومن الثاني قوله تعالى يود احدكم لو يعمر ألف سنة أو لم يعمر كم الآية اه شق  
وقوله ولم يقف آلاؤه أي التي حصلت العمارة بها من خشب وججر ونحوهما وضهيره يعود على  
الشخص المعمر كضمير الفعل قبله (قوله كانت) أي الآلات وهو جواب لو وقوله عاريقه أي  
للمسجد وقوله يرجع الخ بيان لحكم العارية وفي النهاية وقول الروياني لو عمار الخ يمكن جملة على ما ذالم  
بين بقصد المسجد والقول بخلافه على ما ذابني بقصد ذلك وفي كلام البغوي ما يرد كلام الروياني اه  
وقوا وفي كلام البغوي هو ما سيزكره الشارح فربما بقوله قال البغوي في فتاويه الخ كافي التحفة  
(قوله لا أضيف) أي لا مسجد الجار والجور ومتعلق بثبت وقوله من الأرض بيان لما وقوله حوله  
متعلق بأضيف أي أضيف حول المسجد (قوله اذا احتجج الى توسعته) أي المسجد أي ولم يوقف  
ما أضيف له مسجد أيضا والاثبت له حكم المسجد كما هو ظاهر (قوله وعلم عمار) أي من قول المصنف  
صح وقف بوقف الخ (قوله ولا ياتي فيه) أي الوقف خلاف المعاطاة وفارق فنحو البيع بانها عهدت  
فيه جاهلية فامكن تنزيل النص عليها ولا كذلك الوقف اه تحفة والنص هو قوله انما البيع  
عن تراض فحمل على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة عند من يقول بها اه ع ش (قوله فلو بني  
الخ) مفرع على قوله ولا ياتي فيه الخ (قوله لم يخرج بذلك) أي بما ذكر من البناء على هيئة المسجد  
والاذن باقامة الصلاة فيه عن كونه ملكا وهذا في غير الموات أم فيه فلا يحتاج الى لفظ كما مر آنفا  
(قوله كما اذا الخ) السكاف للتنظير أي وهذا نظير ما لو بني مكانا على هيئة مقبرة وأذن في الدفن فانه  
لا يخرج بذلك عن ملكه (قوله بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف) أي بخلاف ما لو بني على هيئة مسجد  
وأذن في الاعتكاف فيه فانه يصير مسجدا بذلك قال في التحفة ويوجه ما فيه بان الاعتكاف  
يستلزم المسجدية بخلاف نحو الصلاة اه وكتب سم مانصه المتجه أن مجرد الأذن في الاعتكاف  
فيه ليس انشاء لوقفه مسجد بل يتضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجدا في نفس الامر بمجرد ذلك  
مر اه (قوله لو قال) أي مالك أرض (قوله لقيم المسجد) أي للقيام على عمارته (قوله صار له)  
أي اللبن (قوله وليس له) أي للقيام لقيم المسجد ما ذكر وقوله نقضه بفتح النون أي هدمه  
وأخذ لبنه ويحتمل أنه بكسر النون بمعنى المنقوض أي ليس له اذا خرب المسجد منقوض والمراد اللبن  
الذي قطع من أرضه بل حكمه حكم بقية آلات المسجد قال في القاموس النقض للبناء والحبل  
والعهد ضد الأبرام كالاتقاض والتناقض وبالكسر المنقوض اه (قوله وله) أي للقاتل ما مر  
وقوله استرداده أي اللبن أي الرجوع فيه وقوله قبل أن يبنى به أي قبل أن يبنى المسجد بذلك اللبن  
(قوله وألحق البلقيني بالمسجد في ذلك) لم يتقدم لاسم الإشارة مرجع فعل في العمارة سقطا من  
الناسخ يعلم من عبارة التحفة ونصها نعم بناء المسجد في الموات تكفي فيه النية ثم قال وألحق الاسنوي  
بالمسجد في ذلك فنحو المدارس والربط والبلقيني أخذ منه أيضا البشر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة  
بمقبرة الخ اه ومثله في النهاية ومغني الخايب وكتب ع ش قوله في ذلك أي أنه يصير وقفاً بنعس  
البناء اه (قوله فبصير كذلك) أي وقفاً بمجرد بنائه (قوله وضعفه بعضهم) أي ضعف ما قاله  
الشيخ وفي التحفة واعترض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه فرعه على طريقة ضعفه اه (قوله ويصح وقف  
بقرة على رباط البشر بلينها من نزل أوليها بلسانها المصالحه) قال في الروض وشرح هوان أطلق فلا  
يصح وان كنا نعلم أنه يريد ذلك لان الاعتبار باللفظ ذكره في الروضة من الغفال ونقله عنه الراعي  
أواخر الباب مع تنظيره فيما لو وقف شيئا على مسجد كذا ولم يبين جهة مصرفه لكنه قال عفيها  
ومقتضى إطلاق التجهيز العجة اه (قوله وشرطه الخ) شروع في ذكر شرط الوقف وذكر  
ثلاثة منها وهي التأيد والتجيز وامكان التخليك والثاني في الحقيقة من شروط الصيغة والثالث

أضيف من الأرض  
الموقوفة حوله اذا  
احتجج الى توسعته  
على ما أفتي به شيخنا  
ابن زياد وغيره وعلم  
بما مر ان الوقف لا يصح  
الا بلفظ ولا ياتي فيه  
خلاف المعاطاة فلو  
بني بناء على هيئة  
مسجد وأذن في إقامة  
الصلاة فيه لم يخرج  
بذلك عن ملكه كما  
اذا جعل مكانا على  
هيئة المقبرة وأذن في  
الدفن بخلاف ما لو  
أذن في الاعتكاف  
فيه فانه يصير بذلك  
مسجدا قال البغوي  
في فتاويه لو قال لقيم  
المسجد أضرب اللبن  
من أرضي للمسجد  
فضر به وبني به  
المسجد صار له حكم  
المسجد وليس له  
نقضه وله استرداده  
فيل أن يبنى به انتهى  
وألحق البلقيني  
بالمسجد في ذلك البشر  
المحفورة للسبيل  
والاستوى المدارس  
والربط وقال الشيخ  
أبو محمد وكذا لو أخذ  
من الناس لبنين به  
زواية أو رباطا فبصير  
كذلك بمجرد بنائه  
وضعه بعضهم  
ويصح وقف بقرة على  
رباط البشر لبنها  
من نزل أوليها بلسانها



للموقوف عليه كما تقدم بيانه أول الباب (قوله تأييد) قال الجبيري معنى تأييده ان يقف على ما لا ينقرض عادة كالفقراء والمساجد أو على من ينقرض ثم على من لا ينقرض كأولاد زيد ثم الفقراء (قوله فلا يصح تأقيته) أي لفساد الصيغة به اذ وضعه على التأيد وسواء في ذلك أطول المدة وقصيرها نعم ينبغي أن يقال لو وقفه على الفقراء ألف سنة أو نحوها مما يبعد بقاء الدنيا اليه صح كما يحسنه الزركشي كالاذري لان القصد منه التأيد بدون حقيقة التأقيت ومحل فساد الصيغة به فيما لا يضاهي التحرير أي يشابهه في انفسا كما هو اختصاص الا تدمين أما فيما يضاهيه كالسجود والرباط والمقبرة كقوله جعلته مسجدا سنة فانه يصح مؤيدا ويلغو التأقيت كما لو ذكر فيه شرط فاسدا (قوله كوقفته على زيد سنة) تمثيل للمؤقت قال في شرح الروض نعم ان عقبه بمصرف آخر كأن وقف على أولاده سنة ثم على الفقراء صح وروى فيه شرط الواقف نقله الحواري اه (قوله وتنجيز) معطوف على تأييد أي وشرطه تنجيز (قوله فلا يصح تعليقه) أي الوفاء لانه عقد يقتضي ازالة الملك في الحال ومحلها أيضا فيما لا يضاهي التحرير فلو قال اذا جاء رمضان فقد جعلت هذا المكان مسجدا صح كما ذكره ابن الرفعة ولا يصير مسجد الا اذا جاء رمضان وأفهم كلامه انه لو نجح الوقف وعلق الاعطاء صح كوقفته على زيد ولا يصرف اليه الأول شهر كذا مثلا وهو كذلك كما نقله الجبيري عن الزركشي عن القاضي حسين (قوله نعم يصح تعليقه بالموت) استثناء من عدم صحة التعليق والمراد به مطلق الربط ولو لم يكن بواسطة أداة الشرط كمثاله المذكور بعد ومثال ما كان بواسطة الاداة اذا تمت فدارى وقف على كذا أو فقد وقفته بخلاف اذا تمت وقفته فانه لا يصح كما في الخفة ونصها نعم يصح تعليقه بالموت كذا تمت فدارى وقف على كذا أو فقد وقفته بالمعنى فاعلموا في قد وقفته بخلاف اذا تمت وقفته والفرق أن الأول انشاء تعليق والثاني تعليق انشاء وهو باطل لانه وعد محض ذكره السبكي اه (قوله قال الشيخان وكأنته وصية) أي وكأن المعلق بالموت وصية أي في حكمها وفي الرشيدي ما نصه قال الشارح في شرحه للبهجة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبته واره اه (قوله لقول القفال الخ) تعليل لكونه في حكم الوصية أي وانما كان في حكمها لقول القفال انه لو عرضها أي الدار المعلق وقفها على الموت للبيع كان عرضه المذكور رجوعا عن الوقف المذكور كالوصية فانه لو عرض الموصى ما أوصى به للبيع كان رجوعا ويفرق بينه وبين المدبر حيث كان العرض فيه ليس رجوعا بل لا بد من البيع بالفعل بان الحق المتعلق به وهو العتق أقوى فلم يجز الرجوع عنه الا بفعل البيع دون العرض عليه كذا في الخفة والنهاية (قوله وامكان تملك) معطوف على تأييد أي وشرط له امكان تملك الواقف للموقوف عليه العين الموقوفة ففاعل المصدر محذوف والعين مفعوله والاولى وامكان تملكه كما عبر به في المنهج وشرط في الموقوف عليه عدم المعصية فلو قال وقفته على زيد ليقول من يحرم قتله أو على مرئيه أو حربي لم يصح (قوله ان وقف على معين) فيد في هذا الشرط وتخرج به ما اذا وقف على جهة فيصح الوقف بدون هذا الشرط أعني امكان تملكه نعم يشترط فيها عدم المعصية وعبارة المنهج مع شرحه وشرط في الموقوف عليه ان لم يتعين بان كان جهة عدم كونه معصية فيصح الوقف على فقراء وعلى أغنياء وان لم تظهر فيهم قرينة تنظر الى ان الوقف تملك كالوصية لا على معصية كجماعة كنيسة للتعبير وشرط فيه ان يتعين مع ما مر امكان تملكه للموقوف عليه من الواقف لان الوقف تملك للمنفعة اه (قوله واحد أو جمع) بدل من معين أو صفة له (قوله بان يوجد الخ) تصوير لامكان التملك أي انه مصور بوجود الموقوف عليه حال الوقف خارجا عما أهلا للملك (قوله فلا يصح الوقف على معدوم) أي لعدم وجوده خارجا حال الوقف فهو لا يمكن تملكه (قوله كعلي مسجد سبيني) أي كان يقول وقفته هذا على مسجد وهو معدوم (قوله أو على ولده ولا ولده) أي أو

(تأييد) فلا يصح  
تأقيته كوقفته على  
زيد سنة (وتنجيز)  
فلا يصح تعليقه  
كوقفته على زيد اذا  
جاء رأس الشهر نعم  
يصح تعليقه بالموت  
كوقفته دارى بعد  
موتى على الفقراء قال  
الشيخان وكان وصية  
لقول القفال انه لو  
عرضها للبيع كان  
رجوعا (وامكان  
تملك) للموقوف  
عليه العين الموقوفة  
ان وقف على معين  
واحد أو جمع بأن  
يوجد خارجا عما أهلا  
للملك فلا يصح الوقف  
على معدوم كعلي  
مسجد سبيني أو على  
ولده ولا ولده

قال وقتت هذا على أولادى والحال انه لا أولاد له فلا يصح ومحلها ان لم يكن له ولد ولا ولد لاجل عليه قطعا  
صيانة للفظ عن الالغاء فلو حدث له ولد بعد ذلك فالظاهر الصرف اليه لوجود الحقيقة وأنه يصرف  
لولد الولد معه فلا يجزى بل يشتركان أفاده مر اه شق (قوله أو على من سيولد) أى أو قال  
وقتت على من سيولد (قوله ثم الفقراء) راجع للجميع ويحتمل رجوعه للاخير فقط وقوله  
لا نقطاع أولاده لعدم العفة في الجميع أى لا يصح الوقف على مسجد سيبني أو على ولده ولا ولده أو  
على من سيولد له لا نقطاع أولاده والوقف المنقطع الاول باطل لتعذر الصرف اليه محالا ومن بعده نزع  
ولم يذ كر بعد الاول مصرفا فهو باطل بالاولى لانه منقطع الاول والاخر كما سيأتى (قوله أو على  
فقراء أولاده) أى أو قال وقتت هذا على فقراء أولادى (قوله ولا فقير فيهم) أى والحال انه لا فقير في  
أولاده موجود حال الوقف فان كان فيهم فقير صرح وصرف للمعاهد فقره لعفته على المعلوم تبعاً كما  
سيأتى ومثله ما لو وقف على أولاد مولى عنده الأولاد واحد فانه يصح ويصرف للمعاهد وجوده (قوله  
أو على ان يطعم) بالنسبة للمجهول وهو يطلب مفعولين فالمساكين نائب فاعل وهو مفعوله الاول  
وربعه مفعوله الثانى ويصح العكس على ما يقول ابن مالك

و باتفاق قدينيوب الثانى من \* باب كسى فيما التباسه من

وقوله على رأس قبره أى قبر نفسه والحال انه حي وانما لم يصح الوقف على ما ذكرناه حينئذ منقطع  
الاول لانهم لا يطعمون من ريعه على قبره وهو حي وكتب سم مانصه قوله أو على ان يطعم المساكين  
ربعه كيف يصدر هنا المعين حتى يحتاج الى اخراجه بامكان تملكه بدليل جعله في حيز التفريع  
اه (قوله بخلاف قبره الميت) أى بخلاف ما لو وقف على ان يطعم المساكين ريعه على قبره  
الميت فانه يصح وذلك لعدم انقطاع الاول لبيان المصرف أولا (قوله وأفتى ابن الصلاح بانه) أى  
الواقف (قوله على قبره) أى قبر نفسه (قوله بعد موته) متعلق بما يقرأ فتكون هذه الصورة الوقف  
فيها منجز والاعطاء متعلق على القراءة بعد الموت أو بوقف فيكون الوقف فيها متعلقا بعد الموت  
وحينئذ فيكون ما أفتى به ابن الصلاح عين الصورةين اللتين سيذكرهما الشارح بقوله بخلاف  
وقفته الا أن أو بعد موتى على من يقرأ على قبري الخ فتنبه (قوله ففات ولم يعرف له قبر) أى والحال  
انه لم يعرف قبره فان عرف له قبر لم يطل كما سيذكره الشارح وقوله بطل أى الوقف قال في القصة  
وكان الفرق أى بين مسألة الاعطاء ومسألة القراءة ان القراءة على القبر مقصودة شرعا فصحت بشرط  
معرفة ولا كذلك الاعطاء عليه على انه باقى تفصيل في مسألة القراءة على القبر فاعلم اه وذلك  
التفصيل هو ما سيذكره الشارح (قوله ويصح) أى الوقف وهذا كالتقييد لقوله فلا يصح على  
معدوم أى محله ما لم يكن تبعاً لوجود الموقوف عليه والاصح (قوله ولا على أحد هذين) معطوف  
على قوله معدوم أى ولا يصح الوقف على أحد هذين أى لا بهامه والمبهم غير صالح للملك وزاد في النسخة  
شرط التعيين لاخراج هذا (قوله ولا على عمارة مسجد) أى ولا يصح على عمارة مسجد مبهم لا بهامه  
وقوله ان لم يبينه أى المسجد في صيغة الوقف فان بينه بان قال وقتت هذا على عمارة المسجد الفلانى  
صح (قوله ولا على نفسه) أى ولا يصح الوقف على نفسه أى فى الاصح ولا يصح أيضاً على جنين ولا على  
العبد لنفسه لانه ليس أهلاً للملك فان أطلق الوقف عليه فهو لسيده ان كان غير الواقف والا فلا يصح  
أيضاً ولا على بهيمة مملوكة لانها ليست أهلاً للملك الا ان قصد مال كها فهو وقف عليه وخرج بالمملوكة  
الموقوفة كالميل المسبلة في الثغور ونحوها فيصح الوقف عليها وكذلك الوقف على الارقاء  
الموقوفين على خدمة الحرم والكعبة المنرفة والروضة المنيفة فانه يصح (قوله لتعذر تملك الانسان  
الخ) علة لعدم صحة الوقف على نفسه أى وانما لم يصح ذلك لتعذر ان يملك الانسان ملكه أو المنافع  
لنفسه وذلك لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل وعلى مقابل الاصح يصح لاختلاف الجهة لان

أو على من سيولد  
ثم الفسراء لا نقطاع  
أوله أو على فقراء  
أولاده ولا فقير فيهم  
أو على أن يطعم  
المساكين ريعه على  
رأس قبره بخلاف  
قبر أبيه الميت وأفتى  
ابن الصلاح بانه لو  
وقف على من يقرأ  
على قبره بعد موته  
ففات ولم يعرف له قبر  
بطل انتهى ويصح  
على المعدوم تبعاً  
للموجود كوقفته على  
ولدى ثم على ولد ولدى  
ولا على أحد هذين  
ولا على عمارة مسجد  
ان لم يبينه ولا على  
نفسه لتعذر تملك  
الانسان ملكه أو  
منافع ملكه لنفسه

استحقاقه ملكا غيره وفقا ورد في الحقيقة بان اختلاف الجهة لا يقوى على دفع ذلك التعذر ثم ان التردد  
المستفاد من اوفي قوله او منافع ملكه مبني على القولين في كون الوقف تمليك العين للموقوف  
عليه او المنفعة فقط والمعتقد الثاني واما العين فهي تنتقل لله تعالى بمعنى انها تنفك عن اختصاص  
الادميين كما سيأتي (قوله ومنه) أي ومن الوقف على نفسه الباطل (قوله ان بشرط) أي الواقف  
ويبطل الوقف بهذا الشرط وقوله نحو قضاء دينه دخل تحت نحو اخذه من ربه مع الفقراء فهو  
باطل كما في المغني (قوله او انتفاعه به) أي او بشرط انتفاعه به أي بما وقفه بنحو سكاك فيه قال ابن  
نجر أي ولو بالصلاة فيما وقفه مسجدا اه أي فيبطل الوقف بهذا الشرط قال ع ش ومثل ذلك  
في البطلان ما وقع السؤال عنه من ان شخص ما وقف نخيلا على مسجد بشرط ان تكون ثمرتها له  
والجريد والليف والحشب ونحوها للمسجد (قوله لا بشرط الخ) معطوف على المصدر المؤول من ان  
و بشرط أي لا من الوقف على نفسه ان بشرط ان يشرب من البئر التي وقفها أو ان يطالع في الكتاب  
الذي وقفه أي فلا يبطل الوقف به (قوله كذا قاله بعض سراج المتهاج) قال في النسخة بعده وليس  
بصحيح وكانه توهمة من قول عثمان رضي الله عنه في وقفه بئر رومة بالمدينة دلوى فيها كدلاء  
المسلمين وليس بصحيح فقد أجابوا عنه بأنه لم يقل ذلك على سبيل الشرط بل على سبيل الاختيار بان  
لواقف ان ينتفع بوقفه العام كالمسجد ووقفه والشرب من بئر وقفها ثم رأيت بعضهم جزم بان  
شرط نحو ذلك يبطل الوقف اه (قوله ولو وقف على الفقراء مثلا) أي والعلماء والفقراء ونحو  
ذلك (قوله ثم صار) أي الواقف (قوله جازله الاخذ منه) أي من وقفه ويكون كاحد الفقراء وهذا  
كالاخذ منه من عدم صحة الوقف على نفسه وذ ككر في الغني مسائل كثيرة مستثناة منه وعبارته  
و يستثنى من عدم صحة الوقف على نفسه مسائل منها ما لو وقف على العلماء ونحوهم كالفقراء  
واتصف بصفتهم أو على الفقراء ثم افتقر أو على المسلمين كان وقف كتابا للقراءة أو نحوها أو قدر اللطخ  
فيه أو كبرانا للشرب بها ونحو ذلك فله الانتفاع معهم لانه لم يقصد نفسه ومنها ما لو وقف على أولاد  
أبيه الموصوفين بكذا أو ذ كرسفات نفسه فانه يصح كما قاله القاضي الفارقي وابن يونس وغيرهما  
واعتمد ابن الرفعة وان خالف فيه الماوردي ومنها ما لو شرط النظر لنفسه بآخرة المثل لان استحقاقه  
لها من جهة العمل لا من جهة الوقف فينبغي ان لا تستثنى هذه الصورة فان شرط النظر باكثر  
منها لم يصح الوقف ومنها ان يؤثر ملكه مدة يظن ان لا يعيش فوقها ثم يقف بعد على ما يريد فانه  
يصح الوقف ويتصرف هو في الآخرة كما أفتى به ابن الصلاح وغيره ومنها ان يرفعه الى حاكم يرى  
صحته كما عليه العمل الا ان فانه لا ينقض حكمه اه وقد ذكر الشارح بعض هذه المستثنيات (قوله  
وكذا لو كان الخ) أي وكذلك يجوز له الاخذ منه لو كان فقيرا حال الوقف (قوله ويصح شرط النظر  
لنفسه) أي بان يقول وقف دارى هذه على الفقراء مثلا بشرط النظر لي (قوله ولو بمقابل) أي  
ولو شرط النظر بمقابل أي بآخرة فانه يصح وقوله ان كان الخ فيد في صحته بمقابل أي يصح به ان كان  
ذلك المقابل بقدر آخرة مثل فاقل والابطال الوقف لانه وقف على نفسه كما تقدم وكما في شرح الروض  
(قوله ومن حيل الخ) وهذا من المستثنيات المارة (قوله ويذ كر) أي الواقف في صيغة الوقف  
صفات نفسه بان يقول على أعلم أولاد زيد أو عقلهم أو أزهدهم وكان هو المنفرد بذلك الوصف من  
بين اخوته (قوله فيصح) أي الوقف (قوله كما قاله جمع متأخرون الخ) خالف فيه الاسنوي وغيره  
تبعنا الفخر الى وللخوارزمي فابطلوه ان انحصرت الصفة فيه والاصح لغيره قال السبكي وهو اقرب  
لبعد عن قصد الجهة اه تحفة وقوله لبعد الخ تعليل لما قبل قوله والاصح (قوله وكان) أي  
ابن الرفعة وقوله يتناول أي يأخذ غلة ما وقفه على آفته من بني الرفعة (قوله ويبطل الوقف الخ)  
الانساب أن يذ كر مقابل قوله سابقا ان وقف على معين بان يقول فان وقف على جهة اشترط فيه

ومنه ان بشرط نحو  
قضاء دينه عما وقفه  
أو انتفاعه به لا بشرط  
نحو شربه أو  
مطالعته من بئر أو  
كتاب وقفه على  
نحو الفقراء كذا  
قاله بعض سراج  
المتهاج ولو وقف  
على الفقراء مثلا  
ثم صار فقيرا جازله  
الاخذ منه وكذا لو  
كان فقيرا حال  
الوقف ويصح شرط  
النظر لنفسه ولو  
بمقابل ان كان بقدر  
آخرة مثل فاقل  
ومن حيل صحة  
الوقف على نفسه ان  
يقف على أولاد أبيه  
ويذ كر صفات نفسه  
فيصح كما قاله جمع  
متأخرون واعتمد  
ابن الرفعة وعمل به في  
حق نفسه فوقف على  
آفته من بني الرفعة  
وكان يتناول ويبطل  
الوقف في جهة معصية

عدم كونها معصية فقط كعلى الفقراء فان كانت معصية بطل (قوله كعمارة الكنائس) أى كالوقوف على عمارة الكنائس انشاء وترميمها وعملها اذا كان للتعباد فيها بخلاف كنيسة تنزلها المارة أو موقوفة على قوم يسكنونها فيصح الوقف على عمارتها (قوله وكوقف سلاح على فطاع طريق) أى فهو باطل لانه اعانة على معصية والوقف انما شرع للتقرب فهم امتضادان (قوله ووقف على عمارة الخ) أى وكوقف على عمارة قبور غير الانبياء والعلماء والصالحين فانه باطل لانه معصية للنهي عنها أما قبور من ذكر فالوقوف على عمارتها صحيح لاستثنائها وعبرة الروض وشرحه ويصح الوقف على المآثر التي تقع في البلد من جهة السلطان أو غيره لانه على عمارة القبور لان الموقى صائر وون الى البلا ولا تليق بهم العمارة نعم ينبغي استثناء قبور الانبياء والعلماء والصالحين كتنظيرهم في الوصية ذكره الاسنوى وينبغي حمله على ما حمله عليه صاحب الذخائر ثم من عمارتها ببناء القباب والقناطر عليها على وجه مخصوص يأتي ثم لا يبنائها لنفسه للنهي عنه اه (قوله يقفون أموالهم في صحتهم) أى في حال صحتهم أى أوفى حال مرضهم بل عدم صحة الوقف فيه أولى بناء على الافتاء المذكور وإذا جرى على صحة الوقف المسد كور كما هو الوجه ووقف في حال مرضه فلا يصح الا باجازة الاناث لان التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقيين (قوله على ذكر أولادهم) متعلق يقفون (قوله قاصدين بذلك) منصوب على الحال أى حال كونهم قاصدين بالوقف على ذكر أولادهم حرمان اناتهم من الموقوف (قوله بطلان الوقف حينئذ) أى حين اذ قصدوا حرمان اناتهم (قوله فالشحن كالطنب داوى فيه تطرناهر) أى في بطلان الوقف تطرناهر وعبرة شحنة وفيه تطرناهر بل الوجه الصحة أما أولادنا نسلم ان قصد الحرمان معصية كيف وعد اتفق ائمتنا كما كثر العلماء على أن تخصيص بعض الأولاد بماله كله أو بعضه هبة أو وقف أو غيرهما لا حرمة فيه ولو لغبر عذر وهذا صريح في أن قصد الحرمان لا يحرم لانه لازم للتخصيص من غير عذر وقد صرحوا بحمله كما علمت وأما اننا قسمنا حرمة هي معصية خارجة عن ذات الوقف كبراءة عصبه صدر عصره خرافة كيف يقتضى ابطاله اه وقوله بل الوجه الصحة أى صحة الوقف حينئذ قال ع من أى مع عدم الائتم أيضا اه (قوله لا قبول) معطوف على تأييد (قوله ولومن معين) غاية في عدم الاشتراط أى ولومن موقوف عليه معين (قوله نظرا الخ) حله لعدم الاشتراط أى وانما لم يشترط ذلك نظرا لكون الوقف قربة وهي لا يشترط فيه اذ ذلك (قوله بل الشرط عدم الرد) أى عدم رد الموقوف عليه المعين المعين الموقوفة (قوله وما ذكرته في المعين) أى من عدم اشتراط قبوله (قوله ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي) قال في التحفة بعده وانتصر له جمع بانه الذى عليه الاكثرون واعتمدوه بل قال المتولى محل الخلاف ان قلنا نه ملك للموقوف عليه أما اذا قلنا انه لا تعالى فهو كالا عناق واعترض بان الاضاق لا يرتد بالرد ولا يبطله الشرط الفاسد ويرد بان التشبيه به في حكم لا يقتضى لحوقه به في غيره (قوله وقيل يشترط من المعين القبول) أى فورا كالبيع وعليه لا يشترط قبول من بعد البطن الأول بل الشرط عدم رددهم وان كان الاصح أنهم يتلقونه عن الواقف فان ردوا فنقطع الوسط واستحسن في التحفة اشتراط قبولهم وفي النهاية يشترط قبوله ان كان أهلا والاقبول ولبه عقب الايجاب أو بلوع الخبر كالمطبة والوصية اذ دخول عين أو منفعة في ملكه فغير الارتب بعيد اه (قوله وهو ما رجحه في المناج) عبارته والاصح أن الوقف على معين يشترط فيه قبوله اه واعمد هذا أيضا في النهاية وفي المغنى وعبرة الاخبار وبالجملة قاله الاول هو المعتمد والحق الوقف بالعق منوع لان العتق لا يرتد بالرد ولا يبطل بالشرط الفاسد بخلاف الوقف اه ولم يرجح واحدا منها في التحفة فانظرها وقوله كاصله أى المناج وهو المهر للرافعي (قوله فاذا رد المعين) أى الموقوف عليه المعين البطن الاول أو من بعده جميعهم أو بعضهم اه بحقه وقوله بطل حقه أى من

كعمارة الكنائس وكوقف سلاح على فطاع طريق ووقف على عمارة قبور غير الانبياء والعلماء والصالحين \* فرع \* يقع لكثير من أنهم يقفون أموالهم في صحتهم على ذكر أولادهم قاصدين بذلك حرمان اناتهم وقد تكرر من غير واحد الافتاء بطلان الوقف حينئذ قال شحننا كالطنب داوى فيه تطرناهر بل الوجه الصحة (لا قبول) فلا يشترط (ولومن معين) نظرا الى أنه قربة بل الشرط عدم الرد وما ذكرته في المعين هو المتفول عن الاكثرين واختاره في الروضة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقيل يشترط من المعين القبول نظرا الى أنه مملوك وهو ما رجحه في المناج كاصله فاذا رد المعين بطل حقه



الوقف ونسج بحقه أصل الوقف فان كان الراد البطن الاول بطل الوقف أو من بعده فنقطع الوسط وفي  
سم مانصه قوله بطل حقه قال العراقي في النكته أي من الوقف كما صححه وقال المساوردي من الغلة  
فعلى الاول ان كان البطن الاول صادرا منقطع الاول فيبطل كله على الصحيح أو الثاني فنقطع الوسط اه  
(قوله سواء شرطنا قبوله أم لا) نعم في بطلان حقه بأرد أي يبطل حقه على كلا القولين في اشتراط  
القبول وعدمه (قوله نعم لو وقف الخ) استثناء من بطلان حق المعين رده قال سم وكان وجه  
الاستثناء ان للإنسان غرضات ما في دوام نفع ورثته فوسع له في الزام الوقف عليهم فهدر اليتيم له ذلك  
الغرض اه وقوله على وارثه الخائز أي واحدا كان أو أكثر كولد أو ولدته أو ولده وبنته وكان  
الوقف بحسب نصيبه ما كان وقف على البنات الثلاث وعلى الولد الثلاثين وخرج بالخائز أي للتركة  
كلها غيره كان وقف على بنته فقط داه فانه لا يلزم اذ اردته واذ لم ترده يلزم لكن محله اذا كان في مرض  
الموت ان يحجز باقي الورثة والا فلا يلزم كما تقدم (قوله لزوم) أي الوقف وقوله وان رده قال في التحفة  
أي لان القصد من الوقف دوام الاثر للواقف فلم يملك الوارث رده اذ لا ضرر له فيه ولانه يملك ان يراج  
الثالث عن الوارث بالكلية فوقفه عليه أولى اه (قوله ونسج بالمعين) أي في قوله وقيل بشرط من  
المعين وقوله الجهة العامة أي كالفقراء والمساكين وقوله وجهة التحرير أي الجهة التي تشبه التحرير  
أي العتق في انفسا كمن اختصاص الاثمين وقوله كالمسجد أي والرباط والمدارس والمقبرة  
وقوله فلا قبول فيه أي فيما ذكر من الجهة العامة وجهة التحرير أي فلو وقف على نحو مسجد  
لم يشترط فيه القبول قال في التحفة ولم ينبذ الامام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لان هذا لا بدله  
من مباشر ولا يشترط قبول ناظر المسجد ما وقف عليه بخلاف ما ذهب له اه (قوله ولو وقف) أي  
مالك الدار مثلا وقوله على اثنين معينين أي كزيد وعمر وقوله ثم الفقراء أي بان قال وقفت هذه  
الدار على زيد وعمر وثم على الفقراء (قوله فنصيبه) أي الميث وقوله بصرف للاخر قال في النهاية  
ومحله ما لم يغضل والابان قال وقفت على كل منهم انصف هذا فهم ما وقفان كما ذكره السبكي فلا  
يكون نصيب الميث منهما الا ان يخر بل الاخر بان نقله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من  
بعدهما على الفقراء فالأقرب انتقاله للأقرب الى الواقف ولو وقف عليهم ما وسكت عن بصرف له  
بعدهما فهل نصيبه للاخر أو لأقرباء الواقف وجهان أو جهه ما كما أفاده الشيخ الاول وصححه  
الأدري ولورد أحدهما أو بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه للاخر اه (قوله لانه شرط) أي  
ضمنا بتعبيره ثم المفيدة للترتيب لا صراحة كما هو ظاهر وقوله انقراضهما أي الاثنين المعينين وقوله  
ولم يوجد أي الشرط وهو انقراضهما معا (قوله ولو انقراض الخ) شروع في بيان حكم الوقف المنقطع  
الاخر واءلم ان الوقف باعتبار الانقطاع ثلاثة أقسام منقطع الاول كوقفته على من سيولد لي  
ومنقطع الوسط كوقفته على أولادي ثم رجل ثم الفقراء ومنقطع الاخر كوقفته على أولادي  
ويصح فيما عدا منقطع الاول وبصرف في منقطع الاخر لأقرب الناس اليه رجما وفي منقطع  
الوسط بصرف للمصرف الاخر كالفقراء ان لم يكن المتوسط معينان كان معيننا كالدابة فصرفه  
مدة حياته كنقطع الاخر (قوله أي الموقوف عليه المعين) بيان للقاعل المستتر فهو محل  
معنى لاجل اعراب لانه لا يصح حذف القاعل كما مر غمرة (قوله في منقطع آخر) أي في وقف  
منقطع المصرف الاخر فالتر كعب المذكور اضافي (قوله كان قال الخ) تمثيل لمنقطع الاخر  
(قوله ولم يذ كرأ حدا) أي من بصرف اليه وقوله بعد أي بعدة وله أولادي ولو أنقراضه عن قوله  
أو على زيد ثم نسله لكان أول لانه لم يرد فيه شيئا بعده أيضا (قوله أو على زيد ثم نسله) أي أو كان  
قال وقفت على زيد ثم نسله ويدخل في الوقف على الذرية والنسل والعقب أولاد البنات لصديق  
اللفظ سم كما سيأتي (قوله ونحوهما) أي نحو الأولاد في المثال الاول ونحو زيد ونسله في المثال

سواء شرطنا قبوله أم  
لا نعم لو وقف على  
وارثه الخائز شيئا  
يخرج من الثلث لزوم  
وان رده وخرج بالمعين  
الجهة العامة وجهة  
التحرير كالمسجد  
فلا قبول فيه جزما ولو  
وقف على اثنين  
معينين ثم الفقراء  
فان أحدهما  
فنصيبه بصرف  
للاخر لانه شرط في  
الانتقال الى الفقراء  
انقراضهما جميعا ولم  
يوجد (ولو انقراض)  
أي الموقوف عليه  
المعين (في منقطع  
آخر) كان قال وقفت  
على أولادي ولم يذ كر  
أحدا بعد أو على زيد  
ثم نسله ونحوهما

الثاني وقوله مما لا يؤم بيان لعمومه كان يقول وقفت على زيد ثم عمر و ثم رجل (قوله فصرفه)  
 أي الوقف بمعنى الموقوف والمراد به ريعه وغلته (قوله الأقرب رجلا لارتنا) أي الأقرب من جهة  
 الرحم لأن جهة الارث فالمراد بالأقرب بالدرجة والرحم لأقرب الارث والعصوبة فيقدم ابن  
 البنت على ابن العم ويستوى العم والحال لاستواءهما درجته قال في المغني فان قيل الزكاة وسائر  
 المصارف الواجبة عليه شرعا لا تتعين صرفها ولا الصرف منها إلى الأقارب فهلا كان الوقف كذلك  
 أجيب بان الأقارب مما حث الشارع عليهم في تحييس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي طمعة أرى  
 أن تجعلها في الأقربين فجعلها في أقاربه وبني عمه وأيضا الزكاة ونحوها من المصارف الواجبة لها  
 مصرف متعين فلم تتعين الأقارب وهنالك ليس معناه مصرف متعين والصرف إلى الأقارب أفضل  
 فبيناه اه قال س ل ولو كان الفقير متعديا في درجة فهل يجب التسوية الظاهر نعم وهو أحد  
 احتمالين لو الدالرو ياني وثانيهما الأمر إلى رأي الحاكم اه (قوله إلى الواقف) متعلق بالأقرب  
 (قوله يوم انقراضهم) أي الموقوف عليهم والاولى انقراضه بافراد الضمير لأن مرجعه مفرد وهو  
 الموقوف عليه المعين (قوله كان البنت) تمثيل للأقرب رجلا لارتنا (قوله وان كان هناك الخ)  
 غاية لخدوف أي يعطى ابن البنت وان كان هناك ابن أخ فان البنت مقدم عليه وان كان الاول غير  
 وارث والثاني وارث وقوله مثلا أدخل ابن العم (قوله لان الصدقة الخ) تعليل لكونه يعطى للأقرب  
 بعد انقراض الموقوف عليه أي وانما أعطى للأقرب لان الصدقة على الأقارب أفضل لما فيه من صلة  
 الرحم (قوله وأفضل منه) أي من هذا الأفضل وقوله الصدقة على أقربهم أي أقرب الأقارب كان  
 اجتمع ابن بنت وابن بنت بنت فالصدقة على الاول أفضل منها على الثاني وقوله فأقفرهم أي أشدهم  
 فقرا واحتياجا (قوله ومن ثم الخ) أي ومن أجل أنه انما يصرف على الأقرباء لكون الصدقة عليهم  
 أفضل يجب اختصاص الوقف بالفقير منهم لان الصدقة غالباً انما تكون له (قوله فان لم يعرف أرباب  
 الوقف) أي جهل أهله المستحقون لريعه وصريح عبارته أنه في هذه الحالة يصرف لمصالح المسلمين  
 وصريح التحفة والنهاية وشرح الروض والمنهج أنه يصرف للأقرب إلى الواقف كما اذا انقضى  
 وعادة المتهاج مع التحفة فاذا انقضى المذكور ومثله ما لم يعرف أرباب الوقف فلا يظهر أنه يبقى  
 وقفا وان مصرفه أقرب الناس رجلا اه وقوله أوعرف الصواب عرفوا أو اجمع لان المرجع جمع  
 وهو أرباب ومغاد هذا ان أرباب الوقف اذا عرفوا ولم يكن له أقارب فقراء يصرف للمصالح وفيه نظر  
 لانهم حينئذ هم المستحقون له مطلقا وعادة التحفة ولو فقلت أقاربه أو كانوا كلهم أغنياء على المنقول  
 صرفه الإمام في مصالح المسلمين الخ اه وهي ظاهرة ولو قال فان لم يكن له أقارب فقراء بل كانوا أغنياء  
 صرفه الإمام في مصالح المسلمين لكان أولى وأخصر (قوله وهم) أي الأغنياء وقوله من حرمت عليه  
 الزكاة والغنى في باب الزكاة هو من عنده مال يكفيه العمر الغالب أو كسب يليق به (قوله صرفه  
 الإمام الخ) جواب فان وقوله في مصالح المسلمين أي كسد الثغور وعمارة الحصون وأزاق القضاة  
 والعلماء والأئمة والمؤذنين (قوله وقال جمع الخ) مقابل قوله فصرفه الأقرب رجلا إلى الواقف فهو  
 مرتبط بالمتن وعادة المتهاج والظاهر أنه يبقى وقفا وان مصرفه الأقرب اه وقال في المغني والثاني  
 أي مقابل الاظهر بصرف إلى الفقراء والمساكين لان الوقف يؤل إليهم في الانهاء (قوله أي بيلد  
 الموقوف) أي ان المراد بالفقراء والمساكين من كانوا بيلد الموقوف ومثله في شرح الروض وعبارته  
 وقياس اعتبار بلد المال في الزكاة اعتبار بلد الوقف حتى يختص بفقرائه وساكينه قاله الزركشي  
 اه وفي الانوار خلافه وهو أنه لا يختص بفقراء بلد الموقوف بخلاف الزكاة كذا في النهاية (قوله ولا  
 يطل الوقف على كل حال) أي سواء قلنا ان مصرفه الأقرب رجلا أو الفقراء والمساكين (قوله بل  
 يكون مستمرا عليه) يقرأ مستمرا بصيغة اسم المفعول وعليه نائب فاعله والضمير المستتر في يكون وفي

لا يؤم (فصرفه)  
 التفسير (الأقرب)  
 رجلا لارتنا (إلى)  
 الوقف) يوم انقراضهم  
 كان البنت وان كان  
 هناك ابن أخ مثلا  
 لان الصدقة على  
 الأقارب أفضل  
 وأفضل منه الصدقة  
 على أقربهم فأقفرهم  
 ومن ثم يجب ان يخص  
 به فقراهم فان لم  
 يعرف أرباب الوقف  
 أو صرف ولم يكن له  
 أقارب فقراء بل  
 كانوا أغنياء وهم من  
 حرمت عليه الزكاة  
 صرفه الإمام في  
 مصالح المسلمين  
 وقال جمع بصرف إلى  
 الفقراء والمساكين  
 أي بيلد الموقوف ولا  
 يطل الوقف على كل  
 حال بل يكون مستمرا  
 عليه

عليه يعود على الوقف أي بل يكون الوقف مجرى عليه دائماً (قوله الأفيما لم يذ كر المصروف) أي  
 الآتي حالة عدم ذكر المصروف رأساً فيبطل فما صدر يومه بعد هامثاً وول بالمصدر والاستثناء  
 منقطع اذ الكلام الذي قبل الاستثناء مخصوص بمنقطع الآخر وهذا البس كذلك ويحتمل جعل  
 الاستثناء متصلاً لكن يجعل المراد بقوله السابق في كل حال منقطع الأول ومنقطع الوسط ومنقطع  
 الآخر وما لم يذ كر المصروف رأساً فيكون المستثنى منه شاملاً للمستثنى ثم أخرج المستثنى عنه بأداة  
 الاستثناء لكن عليه لا يلائم قوله ولا يبطل الوقف إلى آخر ما قبله فيصير مستأنفاً (قوله وإنما ص  
 أوصيت بشئ) أي مع عدم ذكر الموصي له وهذا جواب عن سؤال وارد على بطلان الوقف حين  
 عدم الموقوف عليه وحاصله أنه كيف تبطل الوقف حينئذ مع أن الوصية تصح بدون ذكر الموصي له  
 فهلا كان الوقف كذلك وحاصل الجواب أنه فرق بينهما لأن غالب الوصايا للمساكين فعمل الاطلاق  
 عليه بخلاف الوقف (قوله لأن غالب الخ) أي ولبناء الوصية على المساهلة لعمتها حتى بالمجهول  
 والفحس بخلاف الوقف فيهما (قوله فعمل الاطلاق) أي فعملت الوصية حال اطلاقها أي عن  
 ذكر الموصي له وقوله عليهم أي على المساكين (قوله والآتي منقطع الأول) أي والآتي حالة عدم  
 ذكر المصروف الأول فيبطل لتعذر الصرف إليه حالاً (قوله كوقفته على من يقرأ على قبري الخ) أي  
 ثم على الفقراء لأنه تمثيل لمنقطع الأول فقط والا كان منقطع الأول والآخر ومثله وقفته على ولدي  
 ثم الفقراء ولا ولده وقوله بعدم موتي الصواب اسقاطه والاساوت هذه الصورة صورة وقفته الآت  
 على من يقرأ على قبري بعدم موتي أن جعل الطرف متعلقاً بقرأ أو صورة وقفته بعدم موتي على من يقرأ  
 على قبري أن جعل متعلقاً بوقف مع أن الصورتين صحتان كما سيصرح به قريبا ثم رأيت ساقطاً  
 من عبارة التحفة فلعلمه زائد من النسخ وقوله أو على قبري وهو حي أي أو قال وقفته على من يقرأ  
 على قبري والحال أن أباه حي (قوله فيبطل) أي الوقف لعدم ذكر المصروف أو اذ لا قبر له حال  
 حياته فضلاً عن كونه يقرأ عليه (قوله بخلاف وقفته الآت الخ) ذكر صورتين صورة فيها  
 تنجز الوقف وتعليق الاعطاء بعد الموت وصورة فيها تعليق الوقف بعد الموت ويصح الوقف في كلا  
 الصورتين لأنه يكون منجزاً في الصورة الأولى ومنفعة تكون للواقف مدة حياته واذا مات تنتقل  
 للموقوف عليه ومعلقة في الصورة الثانية بالموت (قوله فانه وصية) راجع للصورة الثانية لأنها هي  
 التي الوقف فيها معاق بالموت والمراد كما تقدم أنه في حكم الوصية في اعتباره من الثلث وجواز الرجوع  
 عنه وعدم صرفه للوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبته وارثه بعد موته (قوله فان  
 خرج) أي الموقوف من الثلث أي وفيه الثلث ولم يزد عليه وهو تقرير على كونه وصية أي في  
 حكمها وقوله أو أجزأ أي أولم يخرج من الثلث أي لم يبق به الثلث بل زاد عليه ولو كان أجزأ ذلك الزائد  
 أي أجاز له الورثة (قوله وعرف قبره) أي الواقف ومثله قبر أبيه وقيد به عملاً بمفهوم افتاء ابن الصلاح  
 المسار بأنه اذا جهل قبره بطل الوقف (قوله صحت) أي الوصية وعبارة التحفة صحت أي الوقف اه  
 وهي أولى لأن الكلام في الوقف وان كان في حكم الوصية وقوله والآتي بأن لم يخرج من الثلث بل  
 زاد عليه ولم يجز الورثة وبأن لم يعرف قبره وقوله فلا أي لا تصح الوصية على عبارته أو الوقف على  
 عبارة التحفة ثم ان ظاهره عدم العتمة طلقاً في الصورة الأولى المتدرجة تحت والا وهي ما اذا زاد  
 على الثلث ولم تجز الورثة الزائد مع أنه بما يظهر في الزائد فقط فتنبه (قوله وحيث صححنا الوقف  
 أو الوصية) فيه أنه لم يتقدم منه خلاف في كونه وصية أو وقفاً حتى يصح هذا التردد منه بل  
 جزم بأنه وقف في حكم الوصية على ما بينته (قوله كفي) جواب حيث على القول بأنها تتضمن معنى  
 الشرط ولولم تدخل ما الزائدة عليها (قوله بلا تعيين) أي للقراءة أي لا يشترط ذلك بل يكفي قراءة  
 أي سورة (قوله وان كان غالب قصد الواقف) أي بقوله وقفته هذا على من يقرأ على قبري

الأفيما لم يذ كر المصروف  
 كوقفته هذا وان  
 قال الله لان الوقف  
 يقتضي عليك المنافع  
 فاذا لم يعين ممتلكا  
 بطل وانما صحت أوصيت  
 بشئ وصرف للمساكين  
 لان غالب الوصايا لهم  
 فعمل الاطلاق عليهم  
 والآتي منقطع الأول  
 كوقفته على من يقرأ  
 على قبري بعدم موتي  
 أو على قبري وهو حي  
 فيبطل بخلاف وقفته  
 الآت أو بعد موتي  
 على من يقرأ على  
 قبري بعدم موتي فانه  
 وصية فان خرج من  
 الثلث أو أجزأ وعرف  
 قبره صحت والآتي  
 وحيث صححنا الوقف  
 والوصية كفي قراءة شئ  
 من القرآن بلا تعيين  
 بسورة يس وان كان  
 غالب قصد الواقف  
 ذلك كما أفق به شيخنا  
 الزمري وقال بعض

مثلاً وهو غاية للاكتفاء بقراءة أي شيء من القرآن وقوله ذلك أي قراءة سورة يس (قوله هذا) أي ما ذكر من الاكتفاء بقراءة شيء من القرآن بلا تعيين الخ (قوله في البلد) الذي يظهر أن المراد بالواقف فأنظره (قوله بقراءة قدر معلوم) أي من القرآن سواء كان سورة أو بعض سورة يس أو غيرها فهو أعم مما بعده (قوله أو سورة معينة) أي أو بقراءة سورة معينة كبس أو غيرها وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله وعلمه) أي علم ذلك العرف المطرد في البلد (قوله والا) أي بان المطرد عرف في البلد علمه الواقف وقوله فلا بد منه أي بما اطرد به العرف من قراءة قدر معلوم أو سورة معينة (قوله أذ عرف البلد الخ) تعليل لكونه لا بد من العمل بما اطرد به العرف وقوله في زمنه أي الواقف وقوله بمنزلة شرطه الجار والمجرور خبر عرف (قوله ولو شرط الخ) شروع في ذكر بعض الشروط التي لا تبطل الوقف وقوله شيئاً يقصد لعل المراد به الذي لا ينافي الوقف ثم رأيت في فتح الجواد ما يؤيده وعبارته وتبع شرطه حيث لم يناف الوقف اه والشرط الذي ينافيه كشرط الخيار لنفسه في ابقائه ووقفه والرجوع فيه متى شاء أو شرط أن يبيعه أو أن يزيد فيه أو ينقص من شاء وغير ذلك مبطل للوقف اذ وضع الوقف على اللزوم (قوله كشرط أن لا يؤجر) أي الموقوف وحينئذ ينتفع به الموقوف عليه بنفسه ولا يؤجره (قوله مطلقاً) أي عن التقييد بسنة أو غيرها (قوله أو لا كذا) أي أو كشرط أن لا يؤجر الا كذا كسنة وستين (قوله أو ان يفضل بعض الموقوف عليهم على بعض) أي أو كشرط أن يفضل الخ كأن يصرف لزيد مائة ولعمرو خمسون وقوله أو يسوي بينهم كأن يصرف لكل واحد منهم مائة درهم (قوله أو اختصاص الخ) أي أو كشرط اختصاص نحو مسجد بطائفة كشافعية فلا يصلي ولا يعتكف به غيرهم رعاية لغرضه وان كره هذا الشرط اه تحفة وفي سم مانصة في فتاوى السيوطي المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نفل الاسنوي في الالغازان كلام القفال في فتاوى به يومهم المنع ثم قال الاسنوي من عنده والقياس جوازه وأقول الذي يترجح التفصيل فان كان موقوفاً على أشخاص معينة كزيد وعمر ووبكر مثلاً أو ذريته أو ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو أذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف البتة وإذا لمنا بجواز الدخول بالأذن في القسم الأول في المسجد والمدرسة والباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للمعينين لانهم تبع لهم وهم مقتدون بشرطه الواقف اه (قوله اتبع شرطه) أي الواقف وهو جواب لو وانما اتبع شرطه مع خروج الموقوف عن ملكه نظر الوفاء بغرضه الذي يمكنه الشارع فيه فلذلك ثبتة ولو لم شرط الواقف كنص الشارع (قوله في غير حالة الضرورة) متعلق باتبع وسيد كره تخرجه (قوله كسائر شروطه) أي الواقف فانه يجب اتباعها (قوله وذلك الخ) أي اتباع شرط الواقف ثابت لمساقيه من وجوه المصلحة العائدة على الواقف وعبارة النهاية من وجود بالدال بدل الهاء (قوله أما ما خالف) أي أما الشرط الذي يخالف الشرع (قوله فلا يصح) أي الشرط المذكور قال في التحفة كما أفق به البلقيني وعلمه بانه يخالف للكتاب والسنة والاجماع أي من المحض على التزوج وذهم العزوبة ويؤخذ من قوله لا يصح المسند لعدم صحة الوقف عدم صحته ايضاً فبما لو وقف كافر على أولاده الامن يس لم منهم اه وكتب سم مانصة قوله فلا يصح كما أفق الخ الوجه الصحة م ر اه (قوله ونخرج بغير حالة الضرورة الخ) قال عس يؤخذ منه انه لو وجد من يأخذ بأجرة المثل ويستأجر إلى ما يوافق شرط الواقف ومن يطلبه زيادة على أجرة المثل في اجارة يخالف شرط الواقف عدم الجواز فالتنبه له وأنه لو وجد من يأخذ بأجرة المثل ويوافق شرط الوقف في المدة ومن يأخذ بأجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز ايضاً رعاية لشرط

أصحابنا هذا اذا لم يطرد عرف في البلد بقراءة قدر معلوم أو سورة معينة وعلمه الواقف والا فلا بد منه اذ عرف البلد المطرد في زمنه بمنزلة شرطه (ولو شرط) أي الواقف (شيئاً) يقصد كشرط أن لا يؤجر مطلقاً أو لا كذا كسنة أو ان يفضل بعض الموقوف عليهم على بعض ولواثنى على ذكر أو يسوي بينهم أو اختصاص نحو مسجد كدرسة ومقبرة بطائفة كشافعية (اتباع) شرطه في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لمساقيه من وجوه المصلحة أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أي مثلاً فلا يصح كما أفق به البلقيني ونخرج بغير حالة الضرورة



الواقف ففهما اه وقوله أولا لعدم الجواز نائب فاعل يؤخذ والمصدر المؤول من أن والفعل محرور  
 بحرف جر مقدر أي يؤخذ منه في هذه الصورة ومثله يقال في قوله ثانيا لعدم الجواز فتنبه (قوله مالم  
 الخ) مامصدرية والمصدر المؤول منها ومما بعدها فاعل خرج أي وخرج عدم وجود غير المستاجر  
 الاول الخ ولو قال وخرج بغير حالة الضرورة حالة الضرورة كأن لم يوجد الخ لكان أولى وأنسب  
 و يوجد في بعض نسخ الخط زيادة لو بعد ما وقبل لم عليه فهي اما زائدة وما مصدرية أو بالعكس  
 (قوله وقد الخ) أي والحال ان الواقف قد شرط أن لا يؤثر الموقوف لانسان أكثر من سنة (قوله  
 أو أن الطالب الخ) يتعين أن يكون المصدر المؤول نائب فاعل للفعل محذوف معطوف على مدخول  
 ما أي وخرج مالم شرط ان الطالب أي للعالم مثلا ولا يجوز زعطفه على مدخول شرط وان كان هو ظاهر  
 صنيعة لان ذلك في محبة الاجارة وهذا في الطالب الساكن في مدرسة أو نحوها وقوله لا يقيم أي في  
 مدرسة ونحوها وقوله ولم يوجد غيره أي والحال انه لم يوجد غير هذا الطالب الذي سكن في السنة  
 الاولى وقوله في السنة الثانية متعلق بكل من يوجد الاول ويوجد الثاني أي يوجد غير المستاجر  
 الاول في السنة الثانية أو لم يوجد غير الطالب الاول في السنة الثانية (قوله فيمحل شرطه) أي الواقف  
 حينئذ أي حين اذ لم يوجد غير المستاجر الاول في السنة الاولى وغير الطالب الاول فيها أو مثل ذلك مالم  
 انهدمت الدار المشروط وعدم اجارتها الامتداد كذا ولم يمكن عمارتها الا باحارتها أكثر من ذلك فيمحل  
 شرطه وتؤجر بقدر ما بقي بالعمارة فقط وانما أهمل الشرط المذكور لان الظاهر ان الواقف  
 لا يريد تعطيل وقفه فإعني مصلحة الواقف (قوله فائدة) أي في بيان أحكام الوقف المتعلقة بلفظ  
 الواقف (قوله الواو العاطفة) أي المذكورة في صيغة الواقف (قوله للتسوية الخ) الجار والمجرور  
 متعلق بمحذوف خبر المتداو هو الواو العاطفة أي الواو العاطفة كائنة للتسوية بين المتعاطفات في  
 الاستحقاق لان الواو المطلقة تجمع للترتيب ولا فرق فيها بين الذكر والانثى والخنثى (قوله كوقفت  
 هذا على أولادى وأولادى) أي فيكون الوقف عليهم بالتسوية قال في شرح الروض ولا يدخل  
 فيهم من عداهم من الطبقة الثالثة فمن دونها الا ان يقول أبدا أو ماتنا سلوا أو نحوه (قوله ونم والفاء  
 للترتيب) أي بين المتعاطفات وذلك كوقفت هذا على أولادى ثم أولادى أو فاء أولادى فلا  
 تصرف الوقف على الطبقة الثانية الا بعد انقراض الاولى للترتيب المستفاد من الاداة قال في شرح  
 المنهج ثم ان ذكر معه أي مع الابن ان يتم ما تناسلوا أو نحوه لم يختص الترتيب بهما أي بالبنين والا  
 اختص وينتقل الوقف بانقراض الثاني لمصرف آخر ان ذكره والا فنقطع الآخر اه واستشكل  
 ذلك بان ثم والفاء أتى بهما بين البنين الاول وما بعده فقط ولم يوجد حرف ترتيب بعد ذلك وأجيب بان  
 الترتيب في المذكور أولادى لا يترتب على الترتيب فيما يتناوله ما بعده وهو ما تناسلوا أو نحوه فإداه  
 سم (قوله ويدخل أولاد بنات في ذرية الخ) يعني اذا قال وقفت هذا على ذريتي أو على نسلي أو على  
 عقي دخل أولاد البنات فيهم لصدق هذه الالفاظ بهم اما في الذرية فلقوله تعالى ومن ذريته داود  
 وسليمان إلى أن ذكر عيسى وإليس هو الاولاد البنات والنسل والعقب في معنى الذرية وقوله وأولاد  
 أولاد بالجر عطف على المجرور قبله أي ويدخل أولاد بنات في أولاد الاولاد فيمحل اذا قال وقفت هذا  
 على أولاد أولادى لصدق اللفظ بهم أيضا لان الولد يشمل الذكر والانثى (قوله الا ان قال الخ)  
 مستثنى من دخول من ذكر في الوقف على الذرية أو النسل أو العقب أو أولاد الاولاد أي يدخلون  
 فيها الا ان قال الواقف في صيغة الوقف عقب كل منهما من ينسب الى منهما بان قال وقفت هذا على  
 ذريتي من ينسب الى منهم وهكذا فلا يدخلون لان أولاد البنات لا ينسبون الا آبائهم قال تعالى  
 ادعوهم لا آبائهم وأما خبر ان ابني هذا سيد في حق الحسن بن علي رضي الله عنهما فحوايه ان من  
 خصائصه صلى الله عليه وسلم ان تنسب أولاد بناته اليه ومحمل عدم الدخول ان كان الواقف رجلا

مالم يوجد غير  
 المستاجر الاول وقد  
 شرط أن لا يؤجر  
 لانسان أكثر من  
 سنة أو ان الطالب  
 لا يقيم أكثر من سنة  
 ولم يوجد غيره في  
 السنة الثانية فيمحل  
 شرطه حينئذ كما  
 قال ابن عبد السلام  
 (فائدة) الواو العاطفة  
 للتسوية بين المتعاطفات  
 كوقفت هذا على  
 أولادى وأولادى  
 ونم والفاء للترتيب  
 ويدخل أولاد بنات  
 في ذرية ونسل وعقب  
 وأولاد أولاد الا ان  
 قال على من ينسب  
 الى منهم فلا يدخلون  
 حينئذ

فان كان امرأة دخل أولاد بناتها في وقفها ويجعل الانساب في صيغته الغويا لا شرعيا لانه لا نسب فيها  
 شرعي للانية السابقة ويكون تعيينها بة ولها على من ينسب الى منهم لبيان الواقع لا للخارج لان  
 كل فروعها ينسبون اليها باعني اللغوي واعلم أن أولاد الأولاد لا يدخلون في الأولاد لانه لا يقع عليهم  
 اسم الأولاد حقيقة ولما اصبحت ان يقال ما هو ولد بل ولد لولد نعم يحمل عليهم الوقف عند عدم  
 الأولاد صيانة للفظ عن الالغاء ثم اذا وجد وأشار كوههم \* (تنبيه) \* قال في المغني يدخل الخنثى في  
 الوقف على البنين والبنات لانه لا يخرج عنهم والاشتباه انما هو في الظاهر نعم انما يعطى المتيقن اذا  
 فاضل بين البنين والبنات ووقف الباقي الى البيان ولا يدخل في الوقف على احدهما لاحتمال انه  
 من الصنف الآخر وظاهر هذا كما قال الاسنوي ان المال يصرف الى من عينه من البنين أو البنات  
 وليس مراد الانام تيقن استحقاقهم لنصيب الخنثى بل يوقف نصيبه الى البيان كما في الميراث وقد  
 صرح به ابن المسلم ولا يدخل في الوقف على الأولاد المنفي باللهان على الصحيح لا تتفاء نسبه عنه فلو  
 استلحقه بعد نفيه دخل جزما والمستحقون في هذه اللفاظ لو كان أحدهم جلا عند الوقف لم يدخل  
 على الاصح لانه قبل الانفصال لا يسمى ولذا فلا يستحق غلة مدة الحمل فلو كان الموقوف نخله فخرجت  
 ثمرتها قبل خروج الحمل لا يكون له من تلك الثمرة شيء اه وقوله ابن المسلم ضبطه الشرافوي في باب  
 النكاح بكسر اللام المشددة فتنبه وقوله مدة الحمل افهم انه بعد انفصاله يستحق من غلة ما بعده وهو  
 كذلك كما صرح به في التحفة (قوله والمولى) أي المذكر كور في صيغة الواقف كان قال ووقفت هذا  
 على أولادى مثلا ثم على مولاى وقوله يشمل معتقا وعتيقا أى فيدخلان فيه فلو اجتمعا اشترى كاسوية  
 والذ كر كالنبي فان وحدا احدهما اختص به ولا يشاركه الاخر ولو وجد بعد وفارق مات تقدم في أولاد  
 الأولاد بان اطلاق المولى على كل منهما على سبيل الاشتراك اللفظي وقد دلت القرينة على ارادة  
 أحد معنييه وهى الانحصار في الموجد فصار المعنى الاخر غير مراد (قوله حيث أجل الواقف  
 شرطه) أى جعله مجلا أى غير واضح الدلالة كما اذا قال ووقفت هذا على من يقرأ على قبر أبى الميت  
 وأطلق القراءة ولم يعينها بقدر معلوم ولا بسورة معينة فيعمل بالعرف المطرد في زمنه كما تقدم (قوله  
 اتبع فيه) أى في شرطه الحمل أو في الوقف الضمير يصح رجوعه للأول والثاني وقوله في زمنه أى  
 الواقف وفي التحفة وظاهر كلام بعضهم اعتبار العرف المطرد الا في شئ فيعمل به لان الظاهر  
 وجوده في زمن الواقف وانما يقرب العمل به حيث انتهى كل من الأولين اه والمراد بالاولين العرف  
 المطرد في زمنه وما كان أقرب الى مقاصد الواقفين (قوله لانه) أى العرف المطرد في زمنه وقوله  
 بمنزلة شرطه أى الواقف (قوله ثم ما كان أقرب الخ) أى ثم اذا فقد العرف المطرد اتبع ما كان  
 أقرب الى مقاصد الواقفين (قوله ومن ثم امتنع الخ) أى من أجل انه يتبع ما كان أقرب الى مقاصد  
 الواقفين اذا فقد العرف المطرد امتنع في السقايات أى التي لم يعلم فيها قصد الواقف غير الشرب وامتنع  
 نقل الماء منها ولوللشرب وذلك لان الأقرب الى قصد الواقفين الشرب فيها فقط (قوله وبجث بعضهم  
 حرمه الخ) أى لان العرف اطردي ان مثل هذا من كل ما يقدر يلقى خارج الماء لافيه لثلا يقل  
 الانتفاع به ولعل هذا هو وجه مناسبة ذكر هذا البحث هنا وقوله في ماء مطهرة المسجد متعلق بكل  
 من بصاق وغسل ووضوء ومفهوما بالنسبة للثاني انه لو غسل الوسخ بالماء لافيه والقي الوسخ خارجا  
 لا يحرم وهو محمول على ما اذا اطردي عرف بذلك أيضا كما سيذكره بعد (قوله وان كثر) أى الماء  
 قال في التحفة بعده وبجث بعضهم أيضا ان ما وقف للقطر به في رمضان وجهل مراد الواقف ولا عرف  
 له يصرف لصوامه في المسجد ولوقبل الغروب ولوا غنياء وأرقاع ولا يجوز زائحه به منه وللناظر  
 التفضيل والتخصيص اه والوجه انه لا يتقيد بمن في المسجد لان القصد حياة فضل الافطار وهو  
 لا يتقيد بعمل اه (قوله وسئل العلامة الطنبيداي عن الجوابي والجرار) أى عن استعمال ما فيهما

والمولى يشعل معتقا  
 وعتيقا \* (تنبيه) \*  
 حيث أجل الواقف  
 شرطه اتبع فيه  
 العرف المطرد في  
 زمنه لانه بمنزلة شرطه  
 ثم ما كان أقرب  
 الى مقاصد الواقفين  
 كما يدل عليه كلامهم  
 ومن ثم امتنع في  
 السقايات المسبلة  
 على الطرق غير  
 الشرب ونقل الماء  
 منها ولوللشرب وبجث  
 بعضهم حرمه نحو  
 بصاق وغسل ووضوء  
 في ماء مطهرة المسجد  
 وان كثر وسئل  
 العلامة الطنبيداي  
 عن الجوابي والجرار

التي عند المساجد

ففي الماء اذا لم يعلم  
أنها موقوفة للشرب  
أو الوضوء أو الغسل  
الواجب أو المسنون  
أو غسل النجاسة  
فاجاب أنه اذا دلت  
قرينة على أن الماء  
موضوع لتعميم  
الانتفاع جاز جميع  
ما ذكر من الشرب  
وغسل النجاسة  
وغسل الجنابة  
وغيرها ومثال  
القرينة جريان  
الناس على تعميم  
الانتفاع من غير  
نكير من فقيه وغيره  
اذ الظاهر من عدم  
النكير أنهم أقدموا  
على تعميم الانتفاع  
بالماء بغسل وشرب  
وضوء وغسل  
نجاسة فقل هذا  
ايقاع يقال بالجواز  
وقال ان فتوى  
العلامة عبد الله  
بانحرمة يوافق  
ما ذكره انتهى  
قال القفال وتبعوه  
ويجوز شرط رهن  
من مستعير كتاب  
وقف ياخذ الناظر  
منه لتحمله على رده  
والحق به شرط  
ضامن وأفتى بعضهم  
في الوقف على النبي  
صلى الله عليه وسلم أو  
النذرله بأنه يصرف

من الماء استعما لأعمال الشرب والوضوء وغسل النجاسة ونحو ذلك هل يجوز أم لا فالمسؤول عنه مقدر  
يدل عليه سياق الكلام والجوابي حفر يوضع فيها الماء والجرار وأن من الخرف (قوله التي عند  
المساجد) الأولى اللتين بصيغة التثنية اذا الموصوف الجوابي والجرار وهما اثنان وقوله فيها الماء  
الجملة من المتبدل والخبر حال منهما والأولى أيضا فيها بصيغة التثنية وقوله اذا لم يعلم أنها أي الجوابي  
والجرار والأولى أنهما كما في الذي قبله وقوله موقوفة أي موقوف ما فهم من الماء معهما (قوله  
فاجاب) أي الطنبسداوي (قوله أنه) أي الحال والشأن وقوله اذا دلت قرينة مفهومه أنها  
اذ لم تدل قرينة على ذلك يمتنع التعميم (قوله موضوع) أي في الجوابي والجرار أي وضعه الواقف  
فيهما وقوله لتعميم الانتفاع أي للانتفاع به العام أي مطلقا من غير تخصيص بوضوء أو غسل  
أو نحوهما (قوله جاز جميع ما ذكر) جواب اذا وقوله من الشرب الخ بيان لما وقوله وغيرها  
أي كغسل الوضوء الظاهر (قوله جريان الناس) أي ذهابهم واستقرارهم وقوله على تعميم الانتفاع  
أي بالماء المذكور وقوله من غير نكير أي انكار وقوله من فقير متعلق بنكير وقوله أنهم الخ ظاهر  
صنيعه أن الضمير يعود على الناس وهو لا يصح لأنه يلزم عليه تعليل الشيء بنفسه اذا المعنى عليه ومثال  
القرينة جريان الناس الخ لان الناس أقدموا الخ ولا فائدة في ذلك فية عين ارجاعه الى معلوم  
من السياق وهو الواقفون وقوله أقدموا أي رضوا كما في المصباح وعبارته وأقدم على العيب اقدا ما  
كناية عن الرضا به والمراد أن جريان الناس على عموم الانتفاع به قرينة دالة على أن الواقف راض به  
فتنبه (قوله فقل هذا) أي الذي جرى الناس على تعميم الانتفاع به وقوله ايقاع أي وقوع وحصول  
بالفعل وفي بعض نسخ الخط فقل هذا يقال بالجواز فيه بأسقاط لفظ ايقاع وقوله يقال بالجواز أي بحكم  
عليه بالجواز (قوله وقال) أي العلامة الطنبسداوي وقوله يوافق ما ذكره أي العلامة المذكور  
وكان المناسب توافق بالنظر لان فاعله عائد على الفتوى (وقوله وتبعوه) أي تبع القفال الفقهاء فيما  
قاله (قوله ويجوز شرط رهن الخ) أي يجوز لواقف كتاب أن يشترط رهنه على من يستعيره ليرده ومثله  
شرط ضامن قال في التحفة وليس المراد منهما حقيقةهما اه وقوله من مستعير متعلق برهن وهو  
مضاف الى كتاب المضاف الى وقف وقوله ياخذ أي الرهن وقوله منه أي المستعير وقوله لتحمله  
الفاعل يعود على الرهن والمفعول يعود على المستعير وهو تعليل لجواز شرط الرهن (قوله وألحق به)  
أي شرط الرهن في الجواز (قوله وأفتى بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم أو النذرله بأنه  
يصرف لمصالح عجزته الشريعة فقط) قد تقدمت هذه المسئلة للشارح في محبت النذر بأبسط ما هنا  
ولنسق عبارته هنا تكميلا للفائدة فنصها ويصح النذر للجنين كالوصية له لا للميت الا لغير الشيخ  
الفلافي وأراد به قرينة ثم كاسراج ينتفع به أو اطر يعرف فحمل النذرله على ذلك ويقع لبعض  
العوام جعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم فيصح كما بحث لانه اشتهر في عرفهم للنذر ويصرف  
لمصالح الحجرة الشريعة قال السبكي والا قرب عندي في الكعبة والحجرة الشريعة والمساجد الثلاثة  
ان من خرج من ماله عن شيء لها واقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها صرف اليها واختصت  
به اه قال شيخنا فان لم يقتض العرف شيئا الذي يتجه أنه يرجع في تعيين المصروف لرأي ناظرها  
وظاهر أن الحكم كذلك في النذر الى مسجد غيرها خلافا لما يوهمه كلامه اه (قوله أو على  
أهل بلد) معطوف على قوله على النبي أي وأفتى بعضهم في الوقف على أهل بلد وقوله أعطي  
الخ المناسب في التعبير أن يزيد لفظ بأنه ويعبر بصيغة المضارع بان يقول بأنه يعطى أي أنسى في  
الوقف عليهم بأنه يعطى فتنبه وقوله مقيمها أي بالبلد أي حاضر فيها بدليل المقابلة وقوله أو غائب  
عنها أي عن البلد وقوله غيبة لا تقطع نسبتها اليها عرفا أي لا تقطع تلك الغيبة نسبة ذلك الغائب  
الى تلك البلد في العرف بان سافر وترك ماله وأمتعته فيها ولم يستوطن غيرها وخرج بذلك ماله كانت

لمصالح حجراته الشريعة فقط أو على أهل بلد أعطي مقيمها أو غائب منها الحاجة غيبة لا تقطع نسبتها اليها عرفا

\* (فروع) قال التاج الفرزدق (١٧٤) والبرهان المراغي وغيرهما من شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم كقراءة قدر

الغنية تقطع نسبته اليها فيه بان استوطن بلد اغيرها فانه تنقطع نسبته بالاستيطان ولو كان يتردد الى بلدته التي كان فيها وما ذكرته من ضبط انقطاع النسبة وعدمه بما تقرر يستفاد من فتاوى ابن حجر في باب الجمعة (قوله فروع) أي سبعة وهي قوله قال التاج الخ وقوله ولو قال ليتصدق الخ وقوله وأفتى غير واحد الخ وقوله ولو قال الواقف وقوله ولو وقف أو أوصى للضيف الخ وقوله وسئل الخ وقوله وقال ابن عبد السلام الخ وكلها ما عدا السادس في التحفة لشيخه (قوله من شرط فراءة جزء من القرآن الخ) أي بان قال مثلاً وقفت هذا على فلان بشرط أن يقرأ كل يوم جزء من القرآن ولم يقيمه بكونه غير مفرق أو بكونه عن ظهر غيب (قوله كفاه الخ) جواب من وقوله قدر جزء أي فراءة قدر جزء وقوله ولو مفرق أي ولو كان ذلك القدر مفرقاً بان كان من سور متعددة فانه يكفيه وقوله ونظراً أي ولو كان نظراً أي بقراءة نظراً أي لا عن ظهر غيب فانه يكفيه (قوله وفي المفرق نظراً) أي وفي الاكتفاء بقراءة المفرق نظراً لوجهه أن الأقرب الى قصد الواقفين غير المفرق لجرى العادة بإطلاق الجزم على ما كان على نسق واحد (قوله ولو قال ليتصدق الخ) أي ولو قال الواقف وقفت كذا ليتصدق بغلته في رمضان أو عاشوراء وقوله فغات أي مضى المذبح ورمضان أو عاشوراء ولم يتصدق فيه وقوله تصديق بعده أي بعد ذلك الثمان وهو ما بعد شهر رمضان أو بعد يوم عاشوراء (قوله ولا ينتظر مثله) أي ولا ينتظر مجي رمضان آخر مثله أو عاشوراء مثله من السنة الا تيقن ويتصدق فيه (قوله نعم ان قال الخ) أي نعم ان قيد الواقف التصديق فيما ذكر بقوله فطر الصوامه انتظر مجي المثل عملاً بشرط الواقف (قوله بانه) أي الواقف وهو متعلق بافتي (قوله لو قال لي من يقرأ على قبر أبي) أي لو قال واقفت هذا على من يقرأ على قبر أبي كل جمعة يس (قوله بانه الخ) متعلق بافتي وفيه أنه يلزم عليه تعلق حرفي جزء تحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو لا يجوز ويمكن أن يقال ان الباء الاولى بمعنى في فلا اتحاد (قوله ان حاد القراءة بجمعة معينة) أي خصها بجمعة معينة كسنة (قوله أو عين لكل سنة غلة) أي بان قال مثلاً وقفت هذا المصحف على من يقرأ على قبر أبي كل جمعة سورة يس وفي كل سنة من غلة أرضي أو نحوها عشرة دراهم مثلاً (قوله اتبع) أي شرطه (قوله والا) أي بان لم يجد القراءة أو لم يعين لكل سنة غلة وقوله بطل أي الوقف (قوله تطير ما قالوه) أي وما ذكر من بطلان الوقف هو تطير ما قالوه الخ (قوله من بطلان الوصية) بيان لما وجه بطلانها فيما ذكر أنها لا تنفذ الا في الثلث ومعرفة مساواة هذه الوصية له وعدمها أي المساواة متعذرة اه تحفة (قوله وانما يتجه الحاق الوقف بالوصية) أي في البطلان (قوله ان علق) أي الوقف بالموت (قوله لاه) أي الوقف وقوله حينئذ أي حين اذ علق بالموت (قوله وأما الوقف الذي ليس كالوصية) وهو غير المعلق بالموت (قوله فالذي يتجه صحته) أي الوقف قال في التحفة وعجيب توهم أن هذه الصورة كالوصية اه (قوله اذ لا الخ) غلة لانجاء صحته وقوله عليه أي على الوقف أي على صحته (قوله لان الناظر الخ) غلة لعدم ترتب محذور على صحته وقوله من يقرأ كذلك أي كل جمعة يس (قوله استحق) أي القاري وقوله مباشر أي له (قوله مادام يقرأ) متعلق باستحق أي استحق ذلك مدة دوام قراءته (قوله اذامات مثلاً) أي أو غاب (قوله قرر الناظر غيره) أي غير العاري الاول الذي مات أو غاب (قوله وهكذا) أي اذامات الثاني أيضاً قرر غيره فلم يدار على حصول القراءة على القبر من أي شخص كان (قوله ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا) أي ليعلم أو يقرأ أو نحوهما (قوله ا- تم أن يكون) أي قوله ليعمل كذا وقوله شرطاً للاستحقاق أي للاستحقاق الموقوف أي لكون الموقوف عليه بجهة فلو لم يوجد لا يستحقه (قوله ان يكون توصية) أي ويحتمل أن يكون قوله المذبح كوصية ليعمل أي عليه وقوله لاجل وقفه أي لاجل صلاح وقفه (قوله فان علم مراده) أي الواقف من كونه أتى به على وجه أنه شرط أو توصية (قوله انبج) أي مراده (قوله وان

جزء ولو مفرقاً ونظراً وفي المفرق نظراً ولو قال ليتصدق بغلته في رمضان أو عاشوراء فغات تصديق بعده ولا ينتظر مثله نعم ان قال فطر الصوامه انتظره وأفتى غير واحد بانه لو قال على من يقرأ على قبر أبي كل جمعة يس بانه ان حاد القراءة بجمعة معينة أو عين لكل سنة غلة اتبع والا بطل تطير ما قالوه من بطلان الوصية لزيد كل شهر دينار الا في دينار واحد انتهى وانما يتجه الحاق الوقف بالوصية ان علق بالموت لانه حينئذ وصية وأما الوقف الذي ليس كالوصية فالذي يتجه صحته اذ لا يرتب عليه محذور بوجه لان الناظر اذا قرر من يقرأ كذلك استحق مباشرة مادام يقرأ اذامات مثلاً قرر الناظر غيره وهكذا ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتل أن يكون شرطاً للاستحقاق وأن يكون توصية له لاجل وقفه فان علم مراده اتبع وان



شك لم يمنع الاستحقاق وإنما يتجه فيها لا يقصد عرفا صرف الغلة في مقابلته والا (١٧٥) كتنقرا أو تتعلم كذا فهو شرط

للاستحقاق فيما  
استظهره شيخنا ولو  
وقف أو وصى للضيف  
صرف للوارد على ما  
يقضيه العرف ولا  
يزاد على ثلاثة أيام  
مطلقا ولا يدفع له  
حب إلا أن شرطه  
الواقف وهل يشترط  
فيه الفقر قال شيخنا  
الظاهر لا وسئل  
شيخنا الزمري عما  
وقف ليصرف غلته  
للإطعام عن رسول  
الله صلى الله عليه  
وسلم فهل يجوز  
لناظر أن يطعمها  
من زل به من  
الضيغان في غير شهر  
المولد بذلك القصد  
أولا وهل يجوز  
للقاضي أن يأكل  
من ذلك إذا لم يكن  
له رزق من بيت المال  
ولا من ميا سير  
المسلمين فأجاب بأنه  
يجوز لناظر أن  
يصرف الغلة  
المدكورة في إطعام  
من ذكر ويجوز  
للقاضي ألا يأكل  
أيضا لأنها صدقة  
والقاضي إذا لم يعرفه  
المتصدق ولم يكن  
القاضي عارفا به قال  
السبكي لا شك في  
جواز الأخذ به  
وبقوله أقول لا انتقاء

شك) أي في مراده وقوله لم يمنع أي الموقوف عليه من الاستحقاق أي فلا يحمل على الشرطية وإنما  
يحمل على التوصية (قوله وإنما يتجه) أي ما قاله ابن الصلاح من التفصيل المذكور وقوله فيما لا  
يقصد الخ أي في العمل الذي لا يقصد صرف الغلة في مقابلته كعقوبة أو كلمتين من كل ما لا يتبع  
(قوله والا) أي بأن كان يقصد فيه ما ذكره وقوله كتنقرا أو تتعلم أي أن قال وقفت عليك كذا التقرا أو  
لتعلم وقوله فهو شرط للاستحقاق أي فتعوله المذكور شرط للاستحقاق ولا يحمل على الوصية (قوله)  
ولو وقف أو وصى أي وقف ثمة شهره مثلا أو وصى بها وقوله للضيف أي لا كرامه (قوله صرف)  
أي الموقوف أو الموصى به وقوله للوارد أي في محل الموقوف أو الموصى به قال ع ش سوا ما قاصدا  
لمن نزل عليه أو اتفق نزوله عند مجرد مروره على المحل واحتياجه لمحل يأمن فيه على نفسه اه (قوله)  
ولا يزاد على ثلاثة أيام أي لا زائد في ضيقه من الموقوف أو الموصى به فوق ثلاثة أيام وقوله مطلقا  
أي سواء عرض له ما يمنعه من السفر كمرض أو خوف أولا اه ع ش (قوله ولا يدفع له) أي للضيف  
وقوله إلا أن شرطه الواقف أي شرط إعطائه حبا أي يتبع شرطه ويعطى حبا (قوله وهل يشترط  
فيه) أي الضيف (قوله الظاهر لا) أي لا يشترط فيه الفقر قال ع ش ويجب على الناظر رعاية  
المصلحة لغرض الواقف فلو كان البعض فقرا والبعض أغنيا لم تف الغلة الحاصلة بهما فقدم  
الفقر اه (قوله وسئل شيخنا الزمري عما وقف) أي من أشجار وأعتقار ونحوهما (قوله ليصرف  
الخ) اللام بمعنى على أي وقف على أن تصرف غلة الموقوف وقوله للإطعام عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أي في إطعام من ينزل في محل الموقوف بقصد جعل ثوابه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والمراد في شهر المولد كما سيأتي (قوله فهل يجوز لناظر الخ) هذا محل السؤال (قوله من زل به) أي  
بالناظر أي بعمله (قوله في غير شهر المولد) متعلق بنزل وهذا يدل على أن المراد في صدر السؤال بقوله  
للإطعام الخ أي في شهر المولد (قوله بذلك القصد) أي قصد الإطعام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو متعلق بيطعم (قوله أولا) أي ولا يجوز لناظر أن يطعمها من زل به في غير شهر المولد وهو يغيب  
أنه يجوز ذلك في شهر المولد (قوله وهل يجوز للقاضي الخ) معطوف على جملة فهل يجوز الخ وقوله أن  
يأكل من ذلك أي من ذلك الطعام المشتري من غلة الوصف المذكور والذي هو عين الغلة وقوله  
إذا لم يكن له أي للقاضي (قوله في إطعام من ذكر) أي من زل به من الضيغان في غير شهر المولد (قوله)  
ويجوز للقاضي الخ) أي بالتفصيل الآتي قريبا وقوله ألا يأكل منها أي من الغلة وقوله لأنها أي  
الغلة (قوله والقاضي الخ) فصدده هذا بيان ما اتفقوا عليه في جواز أخذ القاضي للصدقة وما  
اختلفوا فيه وحاصله أن المتصدق إذا لم يعرف أن المتصدق عليه هو القاضي وهو أيضا لم يعرف  
المتصدق يجوز له الأخذ انتقايا ولا كان فيه خلاف (قوله وبقوله) أي السبكي (قوله لا انتقاء المعنى  
المانع) أي من جواز الأخذ وهو مبني على من يتصدق عليه (قوله والا) أي بأن عرفه المتصدق  
وكان القاضي عارفا به (قوله كالهدي) أي هي تحريم على القاضي أخذها للأخبار الصحيحة بتعريم  
هذه الأعمال ولحرمة قبوله الهدي مشروط أن يكون الهدي ممن لا عادته بها قبل ولايته وأن يكون  
في محل ولايته أو يكون له خصومة عنده (قوله ويحتمل الفرق) أي بين الصدقة والهبة والأوجه  
عدم الفرق كما تبدل عليه عبارة الشارح في باب القضاء ونحوها وكالهبة الهبة والضيافة وكذا الصدقة  
على الأوجه وجوز له السبكي في حليته قبول الصدقة ممن لا خصومة له ولا عادة اه (قوله بأن  
المتصدق الخ) متعلق بالفرق والباء لاتصوير أي الفرق المصور بأن المتصدق إنما ينوي بصدقته  
ثواب الآخرة وهذا القصد لا يختلف باطوائها للقاضي أو غيره بخلاف الهدي (قوله وقال ابن عبيد  
السلام الخ) في سم مانعه فرغ في فتاوى السيوطي مسألة رجل وقف معصفا على من يقرأه كل يوم  
حزبا ويدعوله وجعل له على ذلك معلوما من عتق وقفه لذلك فأقام القارئ مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ

المعنى المانع ولا يحمل أن يكون كالهدي ويحتمل الفرق بأن المتصدق إنما قصد ثواب الآخرة انتهى وقال ابن عبد السلام

شأنه أراد التوبة فطريقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم جزأاً  
 ويدعو عقب كل حزب للوقوف حتى يوفي ذلك اه وظاهره انه اذا فعل هذا الطريق استحق ما تناوله  
 في الايام التي عطلها وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحذر اه  
 (قوله ولا يستحق ذو وظيفة) أي من غلة الموقوف على من يقرأ كل يوم مثلاً جزءاً من القرآن (قوله  
 كقراءة) تمثيل للوظيفة (قوله أدخلها) أي بالوظيفة والجملة في محل جر صفة لوظيفة (قوله وقال  
 الذووي الخ) حاصله التفصيل وهو انه ان أدخل لغير عذر لم يستحق شيأً مدة الاخلال فقط ويستحق  
 فيما عداها وان أدخل لعذر واستتاب فاستحق مدة الاخلال وغيرها بخلاف ما قاله ابن عبد السلام  
 فانه عنده لا يستحق مطلقاً شيئاً سواء كان الاخلال لعذر أو لغيره (قوله لعذر) متعلق بأدخل (قوله  
 كمرض أو حبس) تمثيل للعذر (قوله بقي استحقاقه) أي مطلقاً في مدة الاخلال وغيرها وهو جواب  
 ان (قوله والالم يستحق) صادق بما اذا أدخل لغير عذر واستتاب وبما اذا أدخل لعذر ولم يستتاب  
 وقوله لمدة الاستتابة الاولى ان يقول لمدة الاخلال سواء استتاب أم لا ويمكن ان يقال المراد لمدة  
 امكانها سواء استتاب بالفعل أولاً (قوله فافهم) أي قوله لم يستحق لمدة الاستتابة وقوله أثر استحقاقه  
 الاضافة للبيان أي أثره واستحقاقه وقوله لغير مدة الاخلال هذا يؤيد ما قلنا سابقاً من أولوية التعبير  
 هناك لمدة الاخلال فتدبره (قوله وهو) أي ما قاله النووي وقوله ما اعتمد السبكي في ع ش وما  
 قاله ابن عبد السلام قال السبكي انه في غاية الضيق ويؤدي الى محذور فان أحد الامكنة ان لا يدخل  
 بيوم ولا بصلاة الا نادراً ولا يقصد الواقفون ذلك اه (قوله في كل وظيفة) متعلق باعتمد وقوله  
 تقبل الانابة يخرج به ما لا تقبل الانابة كالتعلم (قوله كالتدريس والامامة) تمثيل للتي تقبل  
 الانابة قال في التحفة قيل ظاهر كلام الاكثر جواز استتابة الادون لكن صرح بعضهم بأنه لا بد من  
 المثل (قوله والموقوف عليه الخ) شروع في بيان أحكام الوقف المعنوية وقوله عين نائب فاعل  
 وقوف وقوله مطلقاً أي وقفاً مطلقاً أي عن التقيد بكونه لاستغلال أو غيره وقوله ولا يستغلال  
 ربعها الجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف على اسم المفعول أي أو موقوف عليه عين لاستغلال  
 ربعها كأن قال وقفت هذه الدار لتستغل ويعطى غلتها للفلان واعلم انه اذا كان الوقف للاستغلال  
 لم يتصرف فيه سوى ناظره الخاص أو العام واذا كان لينفع به الموقوف عليه وأطلق أو قال كيف  
 شاء فالموقوف عليه استنفاء المنفعة بنفسه وبغيره (قوله لغير نفع خاص منها) أي من العين وهو  
 منعلق بقوله موقوف عليه وسيأتي محترزه (قوله ربيع) مبتدأ خبره الجار والمجرور وقبله أي  
 ربيع الموقوف له لك للموقوف عليه وامامك رقبته فهو ما سبذ كرهه بقوله واعلم الخ (قوله وهو) أي  
 الربيع (قوله كاجرة) أي للموقوف وهو تمثيل للفوائد قال في المغني تنبيه فديهم هذا ان الناظر لو  
 أجر الوقف سنين باجرة مجعلة ان له صرفها البه في الحال (قوله ودر) هو بفتح الدال الان (قوله  
 وولد حادث بعد الوقف) أي حدث حمل أمه به بعد الوقف وليس المراد به انقصه له بعد الوقف سواء  
 حملت أمه به قبل الوقف أو حاله أو بعده كما هو ظاهر ونخرج به ما اذا حدث الحمل به قبل الوقف فهو  
 ملك لا واقف وما اذا قارن الوقف فهو وقف كما سيصرح به ذارياً (قوله وتبر) أي حدث بعد  
 الوقف أما الثمر الموجود حال الوقف فهو الواقف ان تأخر والأشهر له الوقف كذا في التحفة والتمهية  
 وقال الخطيب في معنيه ببيع ان يكون للموقوف عاه اه (قوله وغصن بعناد قطعه) خرج به ما لا  
 بعناد قطعه فلا يكون للموقوف عليه وعبارة الروض وشرحه وهي كالدر والمصوف والجرة لا الاغصان  
 فليست له الا الاغصان من شجر خلاف ونحوه مما يعتاد قطعه لانها كالثمر اه وقوله أو شرط أي  
 قطعه وقوله ولم يؤد الخ قيد في الصورتين كما في سم وعبارته قوله ولم يؤد الخ ظاهره رجوعه الى  
 أو شرط أيضاً اه قال ع ش وهو ظاهر لان العمل بالشرط انما يجب حيث لم يمنع منه مانع اه

ولا يستحق ذو وظيفة  
 كقراءة أخن بهافي  
 بعض الايام وقال  
 الذووي ان أدخل  
 واستتاب لعذر كمرض  
 أو حبس بقي استحقاقه  
 والالم يستحق لمدة  
 الاستتابة فافهم بقاء  
 أثر استحقاقه لغير مدة  
 الاخلال وهو ما اعتمد  
 السبكي كابن الصلاح  
 في كل وظيفة تقبل  
 الانابة كالتدريس  
 والامامة (ولموقوف  
 عليه) عين مطلقاً  
 أولاً لاستغلال ربعها  
 لغير نفع خاص منها  
 (ربيع) وهو فوائد  
 الموقوف جميعها  
 كاجر قودر وولد حادث  
 بعد الوقف وتبر  
 وغصن بعناد قطعه  
 أو شرط ولم يؤد قطعه  
 لموت أصله

(قوله فيتصرف) أي الموقوف عليه هو تفرع على قوله ولوقوف عليه ربيع (قوله بنفسه) أي كان بركب الدابة (قوله وبغيره) أي بأجرة أو أمانة أن كان له النظر واللام يتعاط ذلك إلا الناظر أو نائبه (قوله عالم يخالف شرط الواقف) أي أن يحمل كونه يتصرف فيه كذا كذا إذا لم يخالف تصرفه شرط الواقف والأفليس له ذلك فإذا وقف داره على أن يسكنها معلم الصبيان أو الموقوف عليهم أو على أن يعطى أجرة بها فيمتنع في الأولى غير سكنها وما نقل عن الإمام النووي أنه لما ولي دار الحديث ومهاجعة للشيخ أسكنها بغيره اختياره أوله لم يثبت عنده أن الواقف نص على سلفي الشيخ ويمتنع في الثانية غير استغلالها (قوله لأن ذلك) أي كون الربيع للموقوف عليه هو المقصود من الوقف وهو تعليل للمتن أي وإنما كان الربيع للموقوف عليه لأن الربيع هو المقصود من الوقف (قوله وأما الحمل المقارن) أي للوقف وهو مقابل قوله ولد حادث ولكن المقابلة لا تحسن إلا أن قال فيما سبق وجعل حادث وكان الأولى أن يسقط لفظ أما إذا بدلهما من مقابل ويقول والحمل المقارن الخ أو يقول وخرج بالحادث المقارن وعبارة الروض وشرحه والحمل المقارن للوقف كالام في كونه موقفا مثلها بناء على أن الحمل يعلم والحمل الحادث كالدرك فيكون للموقوف عليه اه بخذف (قوله فوقف تبعا لاه) أي فيكون ربيع أيضا للموقوف عليه (قوله أما إذا وقف الخ) محترز قوله لغير نفع خاص منها وكان الأولى أن يقول كعادته وخرج بقولي لغير نفع خاص ما إذا وقف الخ وقوله لنفع خاص أي كركوب وسكني وتعليم (قوله كدابة للركوب) أي كوقف دابة لركوبها فلا (قوله فقوائدها) أي العين الموقوفة لنفع خاص (قوله للواقف) أي ملك له ومؤنها عليه أيضا لأنه لم يجعل منها للمستحق إلا الركوب فكانها باقية على ملكه اه ع ش (قوله ولا يجوز وطء أمة الخ) عبارة الروض وشرحه ووطؤها من الواقف والموقوف عليه والأجنبي حرام لعدم ملكهم أولان ملك الأولين ناقص اه (قوله بل يحدد) أي الواقف والموقوف عليه قال في فتح الجواد وكأني لم ينظر والقول بملكهما لضعفه ولا يخلو عن نظره ولا مهر على الموقوف عليه أدل وجب وجبه ولا قيمة ولدها الحادث لأنه ملكه اه ومحل حده ما حيث لا شبهة والأفلا (قوله ويرزوها قاض) أي بالولاية العامة لأن الملك فيها لله تعالى وخرج بالقاضي الناظر فلا يرزوها وان شرط نظره حال الوقف وأذا رزوها القاضي يستحق المهر الموقوف عليه لأنه من جملة القوائدها ومثله في استحقاقه المهر ما إذا وطئت بشبهة منها كأن أكرهت أو طأعته وهي نحو صغيرة أو معتقدة الحل وعذرت (قوله بأذن الموقوف عليه) متعلق بيزوجها أي يرزوها القاضي بشرط أن يأذن الموقوف عليه فيه لتعلق حقه بها وعبارة الروض وشرحه وأذن الموقوف عليه له شرط في صحة تزويجها لتعلق حقه بها ولا يلزمه الأذن في تزويجها وان طلبته منه لأن الحق له فلا يجبر عليه وليس لاحد إجبارها عليه أيضا كالعتيقة اه ومحل اشتراط ما ذكر إذا تاتي أذنه فان كان الموقوف عليه جهة فينبغي أن يستقل الحاکم بالتزويج حل وقال البرماوي يرزوها الناظر حينئذ (قوله لاله الخ) أي لا يرزوها لوقوف عليه ولا للواقف مراعاة للقولين الضعيفين وهما أنها ملك للموقوف عليه أو للواقف وعبارة فتح الجواد وإنما لم يحزهما احتساطا ومن ثم لو وقف عليه زوجه انفسخ نكاحه ان قبل وشرطنا القبول اه (قوله واعلم أن الملك في رقبته الموقوف) أي ذاته وهذا كالمقابل لما في المتن فكانه قال وأما ملك الرقبة الخ (قوله ينتقل إلى الله تعالى) أي فلا يكون للواقف وفي قول يكون له كما هو مذهب الإمام مالك ولا للموقوف عليه وفي قول يكون له كالصدقة كما هو مذهب الإمام أحمد ومحل الخلاف فيما يقصده بتملك ربه بخلاف ما هو منسل التحرير نصا كالمسجد والمقبرة والرباط والدرسة فإنه ينتقل لله تعالى باتفاق (قوله أي ينتقل الخ) تفسير مراد المعنى انتقاله إلى الله وهو دفع لما استشكل من أن الموجودات بأسرها ملك لله تعالى في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره

فيتصرف في قوائده  
تصرف الملاك بنفسه  
وبغيره عالم يخالف  
شرط الواقف لأن  
ذلك هو المقصود من  
الوقف وأما الحمل  
المقارن فوقف تبعا  
لامه أما إذا وقف  
عليه عين لنفع خاص  
كدابة للركوب  
فقوائدها من در  
ونحوه للواقف ولا  
يجوز وطء أمة موقوفة  
ولو من واقف أو  
موقوف عليه لعدم  
ملكهما بل يحدد  
ويرزوها قاض بأذن  
الموقوف عليه لاله  
ولا للواقف واعلم أن  
الملك في رقبته الموقوف  
على معين أو جهة  
ينتقل إلى الله تعالى  
أي بنفسك عن  
اختصاص الآدميين

وان سمي مالكا فانما هو بطريق التوسع فلا معنى لتخصيص الموقوف من بين سائر الموجودات  
بذلك وحاصل الدفع أن المراد بالانتقال الى الله تعالى انتفاعك الموقوف عن اختصاص الاذى  
بخلاف غيره فانه لم يتغلك عن ذلك (قوله فلو شغل المسجد الخ) لا يظهر تغرك به على ما قبله وعبارة  
الروض وشرحه وبتقل ملك الموقوف الى الله تعالى وجعل البقعة مسجدا أو مقبرة تحجر برها  
كتحجر الرقبة في أن كلا منهما ينتقل الى الله تعالى وفي انهما يملك كان الحرف في انهما الوضوح أحد  
المسلمين منهما بعلق أو غيره ولم ينتفع به مالا أجرة عليه اه باختصار وعبارة المنهاج وشرحه لابن  
حجر والاصح انه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية اختص بهم فلا يصلي ولا  
يعتكف به غيرهم وبحث بعضهم ان من شغله بمناعه لزمه أجرته لهم وفيه نظر اذا لم يكن هو ان  
ينتفعوا به لا المنفعة كما هو واضح فالوجه صرفها لمصالح الموقوف اه اذا علمت ذلك فكان الاولى  
للمؤلف ان يذكر قبل التفريع ما يتفرع عليه بان يقول وجعل البقعة مسجدا تحجر برها كتحجر  
الرقبة فيملك الرقبة المحررة ثم يفرع عليه ويقول فلو شغل المسجد الخ (قوله وجبت الاجرة له) أي  
للمسجد لانه يملك وقوله فتصرف لمصالحه هذا معنى وجوب الاجرة له وقوله على الوجه متعلق  
بوجبت ومقابلته يقول تجب الاجرة لمن خصه الواقف بالمسجد كما يعلم من عبارة ابن حجر المارة آنفا  
(قوله فائدة الخ) هذه الفائدة ذكرها الفقهاء في باب احياء الموات والمؤلف بسبب عدم ذكره هذا  
الباب ذكرها هنا لما بينها وبين ما هنا من المناسبة وهي ان المسجد موقوف فلماذا ذكره ناسب ان  
يذكر كرها هو متعلق به (قوله ومن سبق الى محل من مسجد الخ) يجري هذا التفصيل فيمن سبق  
الى مكان من الشارع للارتقاء بالجلوس فيه لنحو معاملة (قوله لا قراءة قرآن) منه تعليم القرآن  
لحفظه في الاواح ونحوه ما اذا جلس لقراءة ما يحفظه من القرآن فسيأتي انه كالجلوس للصلاة (قوله  
أوحديث) أي أو لأقراء حديث (قوله أو علم شرعي) عطفه على حديث من عطف العام على  
الخاص اذ هو صادق بالحديث وبغيره كالفقعة والتفسير (قوله أو آله) أي العلم الشرعي كالنحو  
والصرف (قوله أو لتعلم ما ذكر) أي من القرآن وما بعده (قوله بين يدي مدرس) أي ان أفاد  
أو استفاد كما في التحفة (قوله وفارقه) أي محل جلوسه ولو بلا عذر وبه فارقه مسئلة الصلاة الاستتابة  
(قوله ليعود اليه) قال في التحفة والحق به ما لو فارقه بلا قصد عود وعدمه اه ونخرج بذلك ما لو  
فارقه ليعود اليه فانه يبطل حقه بمفارقه (قوله ولم تطل مفارقه) أي ولو لم يذروا ان ترك فيه  
نحو متاعه وقوله بحيث انقطع الخ تصوير الطول المنى والالفة جمع ألف كبيرة جمع باروكية جمع  
كامل وفي بعض نسخ الخط ألفه وهو أيضا جمع ألف كعذار جمع عاذل قال سم ينبغي أن يكون  
المراد أن تمضي مدة من شأنها ان تنقطع ألفه فيها وان لم ينقطعوا بالفعل اه وفي الجبرمي ما نصه  
وليس من الغيبة ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت العادة ببطلانها ولو شهرا كما هو العادة في قراءة  
الفقه في الجامع الازهر وبما لا ينقطع به حقه أيضا ما لو اعادة المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق  
غرض بعض الطلبة بحضور النصف الاول في سنة فلا ينقطع حقه بغيبته في الثاني اه ع ش على  
مر وفره ح ف اه (قوله فحقه باق) جواب من وذلك الخبر مسلم من قام من مجلسه ثم رجع  
اليه فهو أحق به لكن لغيره الجلوس فيه مادام غائبا لئلا تعطل منفعة الموضع في الحال قال مر وكذا  
حال جلوسه لغيره الاقراء والافتاء فيما يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا اه (قوله  
لان له غرض الخ) علمه لبقاء حقه عند معارفته أي وانما بقي حق من سبق الى محل الخ لان له قصدا  
في ملازمة ذلك الموضع لأجل ان يبالغه الناس ويترددوا اليه لأجل دوام النفع به والانتفاع وهذه  
العلمة انما تظهر بالنسبة لمن سبق لاقراء قرآن أو للتعليم أما بالنسبة للتعليم أو سماع درس فلا تظهر  
لانه لا معنى لكون هذا بالغه الناس (قوله وقيل يبطل حقه) أي من سبق الى محل من المسجد

فلو شغل المسجد  
بامتعة وجبت الاجرة  
له فتصرف لمصالحه  
على الوجه (فائدة)  
ومن سبق الى محل  
من مسجد لا قراء  
قرآن أو حديث أو علم  
شرعي أو آله أو لتعلم  
ما ذكر أو كسماع  
درس بين يدي  
مدرس وفارقه  
ليعود اليه ولم تطل  
مفارقه بحيث انقطع  
عنه الالفة فحقه باق  
لان له غرض في  
ملازمة ذلك الموضع  
لبالغ الناس وقيل  
يبطل حقه بقيامه



ثم فارق (قوله وأطالوا الخ) أي أطال الفقهاء في ترجيح هذا القيل من جهة أنه هو المنقول عن المذهب ومن جهة المعنى وبعبارة شرح الروض فلا يبطل حقه بمقتضى الموضع وهذا ما نقله الأصل عن أبي عاصم العبادي والغزالي ونحوه. بل عن الماوردي أنه يطل حقه بذلك لقوله تعالى سواء العا لك فيه والباد زاد النووي قالت وهو ما حكاه في الأحكام السلطانية عن جمهور الفقهاء وعن مالك أنه أي من سبق ثم فارق أحق فقه كلامه أن الشافعي وأصحابه من الجمهور زاد الأذري وقال يعني الماوردي أن القول بأنه أحق ليس بصحيح وقال في الجبراته غلط والظاهر أن ما حكاه الماوردي هو المذهب المنقول وهو ما ارتضاه الإمام كاتبه قال وقول النووي في شرح مسلم أن أصحابنا قالوا أنه أحق به وإذا حضر لم يكن لغيره أن يقعد فيه الظاهر أنه أخذ من كلام الرافعي مسلما والمنقول ما قدمناه وما قاله العبادي والغزالي تفقه لا نقل اهـ والماوردي يخالف في مجالس الاسواق أيضا كما نبه عليه الاستدوي والأوجه خلاف قوله في الموضعين وهو ما جزم به المهاج كاصله اهـ بحذني وبعبارة فتح الجواد وما ذكره في المسجد والمعتمد وان انتصر الأذري وغيره لمقابله بأنه المنقول وان الأول غلط اهـ (قوله أول الصلاة) معطوف على لا قراءة قرآن أي أو سبق إلى محل من المسجد للصلاة وإنما فصل هذه المسئلة عن التي قبلها لأن بينهما فارقا وحاصله أن تلك شرط في بقاء حقه فيها إن نوى العود عند المغارقة ولو لم يبر عذر وهذه بشرط فيها العذر ولو لم ينو المغارقة (قوله ولو قبل دخول وقتها) في الجبري وشمل الجلوس للصلاة من لم يكن أهلا لذلك المحل لعدم صحة استخلافه وهو كذلك وما لو جلس قبل دخول وقتها وهو كذلك أن عذر منتظرا لها عذرا لا نحو بعد صبح لا انتظار ظهر وهو ظاهر إلا أن استمر حالها اهـ (قوله أو قراءة أو ذكر) معطوف على للصلاة أي أو سبق إلى محل من المسجد لقراءة أو ذكر أو نحوهما من كل عبادة قاصر نفعها عليه وبعبارة المعنى ويلحق بالصلاة الجلوس في المسجد لسماع وعظ أو حديث أي أو قراءة في لوح مثلا وكذا من يطالع منفردا بخلاف من يطالع لغيره ولم أره من تعرض لذلك وهو ظاهر اهـ (قوله وفارقه بعد) أي وفارق ذلك المحل الذي جلس فيه للصلاة أو القراءة أو الذكر كره لعدول ولو لم ينو العود قال في فتح الجواد فإن فارقه لغير عذر بطل حقه وإن نوى العود أو فارقه بعد عذر لا يعود بطل حقه لأن الصلاة يبقا المسجد لا تختلف ولا نظر لزيادة ثوابها في الصف الأول لأنه لو ترك له موضعه منه وأقيمت الصلاة لزم ادخال نقص على أهل الصف بعدم اتصاله فانه ملرور وبجيبته أثناءها لا يجبر خلل أولها اهـ (قوله كقضاء حاجة الخ) تمثيل للعذر (قوله فحقه باق) جواب الشرط المندرج قبل قوله للصلاة أي أو من سبق للصلاة وما بعدها وفارقه بعد فحقه باق الحديث المأز (قوله ولو صديا في الصف الأول) غاية في بقاء حقه أي يبقى حق من سبق للصلاة ولو كان صديا وجلس في الصف الأول وهي للرد كما يدل عليه عبارة المغني ونصها وشمل ما لو كان الجالس صديا وهو الأصح اهـ (قوله في تلك الصلاة) متعلق بابق أي حقه باق بالنسبة لتلك الصلاة أي وما ألحق بهما اعتيد فعله بعد الصلاة من الاشتغال بالأزكار أما بالنسبة لغير تلك الصلاة فلا حق له فيه (قوله وان لم يترك رداء فيه) غاية ثانية لبقاء حقه أي يبقى حقه وان لم يترك رداءه في ذلك المحل الذي قام منه (قوله فيحرم الخ) مفرع على ثبوت بقاء حق من سبق إلى مسجد بالنسبة للصورة كلها أي وإذا كان حقه باق فيحرم على شخص غير عالم ببقاء الحق لمن سبق الجلوس في محله أن كان بغير اذنه أو ظن رضاه قال سم وينبغي أن المراد الجلوس على وجه منعه منه إذا جاء أما إذا جلس على وجه إذا جاء قام له عنه فلا وجه لثبوت حقه من ذلك اهـ (قوله نعم الخ) استدراك على حرمة الجلوس في مكان من سبق بالنسبة لبعض الصور وهو من سبق للصلاة وقوله في غيبته أي من سبق (قوله واتصلت الصفوف) أي إلا الصف الذي فارقه من سبق إلى موضع منه كما هو ظاهر (قوله فالوجه الخ) جواب أن (قوله مكانه) بالجر بدل من الصف بدل بعض من كل ولو قال سدد مكانه من الصف

وأطالوا في ترجمته  
تغلاومعنى أول الصلاة  
ولو قبل دخول وقتها  
أو قراءة أو ذكر  
وفارقه بعد ركضاء  
حاجة واجابة داع  
فحقه باق ولو صديا في  
الصف الأول في  
تلك الصلاة وان لم  
يترك رداء فيه  
فحرم على غيره العالم  
الجلوس فيه بغير  
اذه أو ظن رضاه نعم  
ان أقيمت الصلاة  
في غيبته واتصلت  
الصفوف فالوجه  
سد الصف مكانه

لكان أولى (قوله الحاجة اتمام) الاضافة للبيان أي الحاجة هي اتمام الصفوف وهو تلييل لكون  
 الاوجه سد ذلك (قوله فلو كان له) أي لمن سبق ثم قارق الصف وقوله سجادة يفتح السين وقوله فيه  
 أي في الصف (قوله فينجيها برجله) أي يزيلها من أقدام الصف برجله (قوله من غير أن يرفعها)  
 أي السجادة وقوله بها أي برجله (قوله لئلا تدخل في ضمانه) ههنا لكونه لا يرفعها برجله  
 وعبارة فتح الجواد ولغيره تنجيها بما لم يدخلها في ضمانه بأن لم تنفصل على بعض أعضائه كما هو ظاهر  
 وينتج في فرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المذكورة حرمة لأن فيه تحجير المحل الفاضل إذا الناس  
 يهابون تنجيها وان جازت لغلبة وقوع الخصام فيه حينئذ وفي الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب  
 وصلاة أكثر من سنة الطواف حرمتها أيضا أن كان وقت احتياج الناس للصلاة ثم لأن فيه ضررا  
 لهم يمنعهم من المحل الفاضل لغيره اه وفي مناسك البطاح وحرم بسط السجادة والجلوس في  
 المحل الذي كثر ماروق الطائفتين له ويزعم من جلس في ذلك على وجه يمنع غيره من الصلاة خلفه حيث  
 كان عالما بمدا ونفعي السجادة بنحو رجليه ومثل المقام تحت الميزاب والصف الاول والحراب  
 عند إقامة الصلاة وحضور الامام ومثل ذلك الروضة الشريفة لأن فيه تحجير للبيعة الفاضلة  
 المطلوب فيها الصلاة اه (قوله أما جلوسه لا اعتكاف) مقابل الامور المارة من الاقراء والصلاة  
 والقراءة والذكر (قوله فان لم ينو مائة) أي بان نوى الاعتكاف مطلقا قال سم قدي يؤخذ  
 من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس لقراءة مثلاً فان لم ينو قدر ابطل حقه بفارقه والام  
 يبطل بذلك بل يبقى حقه الى الاثنيان بما قصده وان خرج الحاجة وعاد اه وكتب ع ش أقول  
 وقد يمنع الاخذ بان المسح شرط للاعتكاف بخلاف القراءة الا أن يقال الاعتكاف كما يصح في  
 المحل الذي فارقه يصح في غيره فبقاع المسجد بالنسبة للاعتكاف مستوية اه (قوله والا) أي بان  
 نوى مدته يبطل حقه بخروجه وعبارة الروض وشرحه ولو نوى اعتكاف أيام في المسجد فخرج لما يجوز  
 الخروج له في الاعتكاف عاجل وضعه والمراد انه أحق به والظاهر أن خروجه لغير ذلك ناسيا كذلك  
 وان نوى اعتكافا مطلقا فهو أحق بموضعه ما لم يخرج من المسجد صرح به في الروضة اه (قوله وأفتي  
 القفال بمنع تعليم الصبيان) قال في التحفة لان الغالب اضراهم به وكانه في غير مكان التمييز اذا  
 صاتهم المعلم عما لا يليق بالمسجد اه \* (تنبيه) \* قال في المغني وينب منع من يجلس في المسجد  
 لمصلحة وحرفة اذ حرمة تاتي اتخاذه حائوتا وتقدم في باب الاعتكاف أن تعاطى ذلك فيه مكره  
 ولا يجوز الارتفاق بحريم المسجد اذا أضر باهله ولا يجوز للامام الاذن فيه حينئذ والاحراز وينب  
 منع الناس من استطراف حلق القراء والفقهاء في الجوامع وغيرها توقيها لهم اه (قوله ولا يباع  
 موقوف) أي ولا يوهب للخبر المسار اول الباب وكما يمنع بيعه وهبته يمنع تغيير هيئته كجعل البستان  
 دارا وقال السبكي يجوز بثلاثة شروط ما أن يكون يسيرا لا يغير مسماه وعدم ازالة شئ من عينه بل ينقله  
 من جانب الى آخر وان يكون فيه مصلحة للوقف أفاده م (قوله وان خرب) أي الموقوف وخالف  
 في هذا الامام أبو حنيفة فأجاز بيع المحل الخراب بشرط أن يكون قد آل الى السقوط ويبدل بمحل آخر  
 أحسن منه وان يكون بعد حكم الحاكم برى محنته (قوله فلو الخ) تفريع على عدم جواز بيع  
 الموقوف الخراب وقوله انه يدمر مسجد أي أو تعطل بخراب البلد مثلا (قوله وتعذر اعادته) أي لم  
 يمكن اعادته حالا لعدم وجود ما يصرف في عمارته (قوله لم يبيع) جواب لو وقوله ولا يعود أي هذا  
 المسجد انه يدمر ملكا بحال أي أصلا والمراد لا يعود ملكا ولا في حال من الاحوال وعطفه على قوله  
 لم يبيع من عطف المازوم على لازمه اذ يلزم من عدم عوده ملكا عدم صحة بيعه أي وهبته اذ لا يباع  
 ويوهب الا الذي دخل في الملك (قوله لا مكان الصلاة الخ) تعليل لعدم صحة بيعه وعدم عوده ملكا  
 أي لا يصح ذلك لا مكان الانتفاع به حالا بالصلاة والاعتكاف في أرضه وبه قارق ما لو وقف فرس على

لحاجة اتمام الصفوف  
 ذكره الاذرى وغيره  
 فلو كان له سجادة  
 فيه فينجيها برجله من  
 غير أن يرفعها بها  
 من الأرض لئلا تدخل  
 في ضمانه أما جلوسه  
 لا اعتكاف فان لم ينو  
 مدة بطل حقه  
 بخروجه ولو الحاجة  
 والام يبطل حقه  
 بخروجه أثنائها  
 الحاجة وأفتي القفال  
 بمنع تعليم الصبيان  
 في المساجد (ولا يباع  
 موقوف وان خرب)  
 فلو انه يدمر مسجد  
 وتعذر اعادته لم  
 يبيع ولا يعود ملكا  
 بحال لا مكان الصلاة  
 والاعتكاف في أرضه

الغزو فكبر ولم يصلح حيث جاز بيعه لعدم إمكان الانتفاع به حالا (قوله أو جف الشجر) معطوف على انهدم فهو داخل في حيز التفريع (قوله أو قلعه ربح) أي وإن لم يمكن إعادته إلى مغرسه قبل جفافه (قوله لم يبطل الوقف) أي وإن امتنع وقفه ابتداء لقوة الدوام وذلك لبقاء عين الوقف (قوله فلا يباع ولا يوهب) تفريع على عدم بطلان الوقف (قوله بل ينتفع الموقوف عليه) أي بالشجر الجاني أو المقلوع ربح (قوله ولو جعله أوبيا) غاية للانتفاع أي ينتفع به انتفاعا عاما ولو بثقله وجعله أوبيا (قوله أن لم يمكنه إجارته الخ) قيد في الغاية أي محل الانتفاع بجعله أوبيا أن لم يمكن إجارته حال كونه خشبا باقيا بحاله فإن أمكن ذلك لا يجوز الانتفاع بغيره (قوله فإن تعذر الانتفاع به) أي مع بقاء عينه وقوله بالاستهلاك أي الزوال عينه فلا تعذر الانتفاع به وفيه مائنه لو أمكن والحالة هذه بيعها وإن يشتري بثمن واحد من جنسها أو شقها أو تجزئها وجوب ذلك لا يقال الفرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لأن قولها منتفع بها باستهلاكها فيصح بيعها اهـ (قوله كان صار) أي الشجر وهو تمثيل لتعذر الانتفاع بالاستهلاك كما وقوله إلا بالأحراق أي إحراق الشجر أي للإيقاد به أو جعله فخما (قوله انقطع الوقف) جواب إن (قوله أي ويملكه الخ) الأولى حذف أي التفسيرية كما مر غير مرة وما ذكره الشارح من انقطاع الوقف وعوده إلى ملكه تبين فيه شيخه ابن حجر ولم يذكر في شرح الروض الانقطاع بل اقتصر على صيرورته ملكا واستشكل ذلك مع عدم بطلان الوقف ونص عبارته مع المستن والابان لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها كما بالأحراق أو نحوه صارت ملكا للموقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كالمال ولو لحق الاضحية وهذا التفصيل صحيح ما بين الرفعة والقمول ونقله الأصل عن اختيار المتولي وغيره لكن اقتصر المتأخر كاصله والحاوي الصغير على قوله وإن جفت الشجرة لم ينقطع الوقف وقضيته أنه لا يصير ملكا بحال وهو المعتمد الموافق للدليل وكلام الجمهور على أن عوده ملكا مع القول بأنه لا يبطل الوقف مشكل اهـ وأجاب في النهاية عن إشكاله المذكور بما حاصله أن معنى عوده ملكا أنه ينتفع به ولو باستهلاك عينه كالأحراق ومعنى عدم بطلان الوقف أنه مادام باقيا لا يفعل به ما يفعل بسائر الأملاك من بيع ونحوه كما مر اهـ والذي يظهر من كلامهم أن الخلف لفظي فمن عبر ببطلان الوقف وعوده ملكا مراده به جواز الانتفاع به بأي شيء ولو باستهلاك عينه إلا بالبيع والهبة فلا يجوز ومن عبر بعدم بطلانه مراده به أنه لا تصرف فيه تصرف الأملاك مطلقا حتى بالبيع والهبة بل تصرف فيه بغير ذلك من إحراق ونحوه (قوله فينتفع بعينه) أي بأي انتفاع ولو بالاستهلاك كما علمت (قوله ولا يبيعه) هذا لا يظهر تفريعه على ما قبله فكان الأولى أن يدخل عليه أداة الاستدراك بأن يقول كما في شرح الروض ولكن لا يبيعه أي ولا يوهبه (قوله ويجوز بيع حصر المسجد الخ) قال في القصة ثلاث تضييع فتوصل بسير من ثنها يعود على الوقف أولى من ضياعها واستثنيت من بيع الوقف لأنها صارت كالعموم اهـ (قوله بأن ذهب جمالها ونفعها) أي مع بقاء عينها وهو تصور لربلائها (قوله وكانت المصلحة) أي للوقف وقوله في بيعها أي الحصر (قوله وكذا جذوعه الخ) أي ومثل الحصر الجذوع فيجوز بيعها إذا انكسرت وجذع النخلة ما بين أصلها الذي في الأرض ورأسها كفي تفسير الخطيب وقوله المنكسرة أي أو المشرقة على الانكسار ووافق متن المنهاج ولم تصلح إلا للأحراق قال في القصة ونرح بقوله ولم تصلح الخ ما إذا أمكن أن يتخذ منه نحو ألواح فلا تباع قطع بل يجتهد الحاكم ويستعمله فيها هو أقرب لقصد الواقف قال السبكي حتى لو أمكن استعماله بأدراج في آلات العمارة امتنع بيعه فيما يظهر اهـ (قوله خلافا لجمع فيهما) أي في الحصر والجذوع صحوا عدم جواز بيعهما بصفتيها المذكورة إدامة للوقف في عينهما ولا يمكن الانتفاع بهما في طبع حص أو أجزأ قال السبكي وقد تقوم قطعة من الجنوع

أو جف الشجر  
الموقوف أو قلعه ربح  
لم يبطل الوقف فلا  
يباع ولا يوهب بل  
ينتفع الموقوف عليه  
ولو جعله أوبيا إن لم  
يمكنه إجارته خشبا  
بحاله فإن تعذر  
الانتفاع به إلا  
باستهلاكه كان صار  
لا ينتفع به إلا  
بالأحراق انقطع  
الوقف أي ويملكه  
الموقوف عليه  
حينئذ على المعتد  
فينتفع بعينه ولا  
يبيعه ويجوز بيع  
حصر المسجد الموقوف  
عليه إذا بليت بان  
ذهب جمالها ونفعها  
وكانت المصلحة في بيعها  
وكذا جذوعه  
المنكسرة خلافا لجمع  
فيهما

مقام آجرة كذا في المغني وفيه أيضا جواب الأول أي القائل بصفة البيع بأنه لا تنظر إلى إمكان الانتفاع في هذه الأمور لأن ذلك نادر لندره اصطلاح هذه الأشياء لبعض المساجد اه وعبارة شرح المنهج وما ذكرته فيها أي من عدم جواز البيع بصفة المذ كورة هـ ما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الجرجاني والبعثي والروائي وغيرهم وبه أفتيت وصحح الشيخان تبعاً للإمام اه يجوز بيعهما للأبضياء ويشتري بثمن ما مثلهما والقول به يؤدي إلى موافقة القائلين بالاستبدال اه (قوله ويصرف ثمنهما) أي الحصر والجذوع إذا بيعه (قوله ان لم يكن شراء حصراً أو جذعاً به) أي بالثمن فإن أمكن اشتري به ولا يصرف لمصالح المسجد (قوله والخلاف) أي بين جواز البيع وعدمه وقوله في الموقوفة أي في الحصر الموقوفة أو الجذوع كذلك (قوله ولو بان اشتراها الناظر ووقفها) غاية في الموقوفة أي ولو كانت الموقوفة اشتراها الناظر من غلة الوقف ووقفها على المسجد فإن الخلاف يجري فيها أيضاً (قوله بخلاف الموهوبة الخ) أي بخلاف المملوكة للمسجد هـ أوشراء وهذا يحترز قوله الموقوفة (قوله والمسترة) أي ولو من غلة الوقف حيث لم يقفها الناظر وقوله للمعبد متعلق بالوصفين قبله (قوله فتباع جرماً) أي بلا خلاف وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها في شراء حصراً بلها اه ع ش (قوله وان لم تبطل) أي الموهوبة أو المشتراة وهذا بالنسبة للحصر وقياسه بالنسبة للجذوع ان يقال وان لم تنكسر (قوله وكذا نحو القناديل) أي مثل الحصر والجذوع في التفصيل المذكور ونحو القناديل أي فإذا كانت موقوفة على المسجد وانكسرت جرى الخلاف فيها بين جواز البيع وعدمه أو مملوكة له جاز بها جزماً لمجرد المصلحة وان لم تنكسر (قوله ولو اشتري الناظر) أي من غلة الموقوف على المسجد وقوله أخشاباً للمسجد أي أخشاباً تحفظ وتبلى بالمسجد في المسجد من خراب (قوله أو وهبت) أي الأخشاب وقوله له أي للمسجد (قوله وقبلها الناظر) قيد في الهبة فإن لم يقبلها الناظر لا تصح الهبة بخلاف الوقف فإنه يصح ولو لم يقبل الناظر كما مر (قوله جاز بيعها) أي الأخشاب التي اشتراها الناظر أو وهبت له (قوله للمصلحة) أي تعود للمسجد (قوله كأن خاف الخ) تمثيل للمصلحة (قوله لان كانت موقوفة) أي فلا يجوز بيعها وقوله من أجزاء المسجد أي من جهته أجزائه الموقوفة (قوله بل تحفظ) اضرب من مقدر أي فلا يجوز بيعها بل تحفظ له وجوباً وهذا مفروض في أخشاب سارية لم يسقف بها المسجد بل وقفت لتسقيف المسجد بالاذن أو زادت من عمارة المسجد فلا ينافي ما مر في الجذوع المنكسرة من جريان الخلاف فيها بين جواز البيع وعدمه (قوله ولا ينقض المسجد) أي المنهدم المتقدم ذكره في قوله فلوانهدم مسجد ومثل المنهدم المعطل والحاصل ان هذا المسجد الذي قد انهدم أي أو تعطل بتعطيل أهل البلد له كما مر لا ينقض أي لا يبطل بناؤه بحيث يتم هدمه في صورة المسجد المنهدم أو يهدم من أصله في صورة التعطل بل يبقى على حاله من الانهدام أو التعطيل وذلك لا مكان الصلاة فيه وهو بهذه الحالة ولا مكان عوده كما كان (قوله الا اذا خيف على نقضه) هو بكسر النون أو وضعها بمعنى منقوضه من الحجارة والأخشاب وعبارة المصباح نقضت البناء نقضاً من باب قتل والنقض مثل قتل وحمل بمعنى المنقوض واقتصر الأزهري على الضم قال النقض اسم البناء المنقوض اذا هدم وبعضهم يقتصر على الكسر وينع الضم والجمع نقوض اه وقوله فبنته أي يبطل بناؤه بالحيشة السابقة وقوله ويحفظ أي نقضه وقوله أو يعمر به أي بالنقض وقوله ان رآه الحاكم أي رأى تعمير مسجد آخر به أصلي (قوله والاقراب إليه أولى) أي وعمارة المسجد الأقرب إلى المنهدم أولى من غير الأقرب قال ع ش وبقي ما لو كان ثم مساجد متعددة واستوى قربه من الجميع هل يوزع على الجميع أو يقدم الاحوج فيه تظر والاقراب الثاني فلواستوت الحاجة والقرب جاز صرفه لواحد منها اه (قوله ولا يعمر به غير جنسه) أي ولا يعمر

ويصرف ثمنهما لمصالح المسجد ان لم يمكن شراء حصير أو جذع به والخلاف في الموقوفة ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الموهوبة والمسترة للمسجد فتباع جزماً لمجرد الحاجة أي للمصلحة وان لم تبطل وكذا نحو القناديل ولا يجوز استعمال حصر المسجد ولا فراشه في غير فرشته مطلقاً سواء كانت الحاجة أم لا كما أفتى به شيخنا ولو اشتري الناظر أخشاباً للمسجد أو وهبت له وقبلها الناظر جاز بيعها للمصلحة كأن خاف عليها نحو سرقة لان كانت موقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوباً ذكره الكمال الراداني فتاويه ولا ينقض المسجد الا اذا خيف على نقضه فينقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر ان رآه الحاكم والاقراب إليه أولى ولا يعمر به غير جنسه كزابلو بشر كأمكس الا اذا تعذر جنسه



بالتقص ما هو من غير جنس المسجد وقوله كرباط وبتر تثبت لغير جنس المسجد وقوله كالعكس هو أن لا يعمر بنقض الرباط والبتر غير الجنس كالمسجد (قوله إلا إذا تعذر جنسه) أي فانه يعمر به غير الجنس (قوله والذي يتجه ترجمته الخ) في سم مانصه الذي اعتد به شيخنا الشهاب الرملي انه ان توقع عوده حفظ والا صرفه لا قرب المساجد والا فلا قرب الى الواقف والا فلا فقراء المساكين أو مصالح المسلمين وجل اختلافهم على ذلك اه واعلم ان الوقف على المسجد اذا لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد من منقطع الآخر كما قال في الروض وان وقفها أي الدار على المسجد صح ولو لم يبين المصرف وكان منقطع الآخر ان اقتصر عليه ويصرف في مصالحه اه وقد تقرر في منقطع الآخر انه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف فقوطهم هنا انه اذا لم يتوقع عوده يصرف الى مسجد آخر أو أقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتامل اه وقوله وقف المهدم أي في الموقوف على المسجد المهدم قال في التحفة أما غير المهدم فما فضل من غلة الموقوف على مصالحه فيشتري له به اعقار ويوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها أي ان توقعت من قرب اه وقوله انه أي المهدم وقوله ان توقع عوده أي ترجى انه يعود ويعمر كما كان وقوله حفظ أي الربيع وهو جواب ان وقوله له أي للمهدم بعد عوده (قوله والا) أي وان لم يتوقع عوده وقوله صرف أي ذلك الربيع وقوله المسجد آخر والأقرب أولى كما علمت (قوله فان تعذر) أي صرفه لمسجد آخر (قوله صرف للفقراء) أي فقراء محل المسجد المهدم (قوله كما يصرف النقض لنحو رباط) أي كما يصرف نقض المسجد اذا نهذت زعمير مسجد آخر لنحو رباط كثير والتشبيه في كون الربيع صرف لغير الجنس عند تعذر صرفه الجنس (قوله وسئل شيخنا عما اذا عر مسجد) ما واقع على مسجد وحينئذ فكان الاولى حذف قوله مسجد دلالة على ثبوته يصير المعنى سئل عن المسجد الذي اذا عر مسجد وفيه ركة لا تخفى وفي بعض النسخ عما اذا عر مسجد انصب مسجدا وعليه فيلزم وقوع ما لي من يعقل ويلزم جعل السؤال عن الشخص لا عن المسجد فلو قال عن مسجد عمر بالآلات الخ لكان أولى واخصر وتقدم ان عمر في مثل هذا المحل يقر بالتخفيف من العمارة بخلافه في مثل عمر فلان فهو بالتشديد من التعمير في السن بمعنى طول الاجل لا لتغفل (قوله بالآلات جدد) أي لعمارة المسجد وهي كالحشب والحجر والحديد (قوله وبقيت آلاته القديمة) أي لم يعمر بها (قوله فهل يجوز عمارة مسجد آخر قديم) أي بالآلات المسجد الاول القديمة (قوله أو تباع) أي تلك الآلات (قوله ويحفظ ثمنها) أي للمسجد الذي كانت تلك الآلات فيه (قوله فاجاب) أي شيخه (قوله بانه) أي الحال والشأن وقوله يجوز عمارة مسجد قديم أي قد خرب وقوله وحادث أي بان ينشأ بتلك الآلات مسجد وقوله أي بالآلات المسجد الذي كانت فيه (قوله حيث الخ) قيد في الجواز فاذا فقد بان احتيج الى تلك الآلات قبل فنائها لعمارة المسجد الذي كانت فيه لا يجوز عمارة مسجد آخر بها (قوله بعدم احتياج ما هي منه) أي بعدم احتياج المسجد الذي هي أي تلك الآلات منه وقوله الها أي الى الآلات وهو متعلق باحتياج وقوله قبل فنائها أي الآلات وهو متعلق أيضا باحتياج (قوله ولا يجوز بيعه) الاولى يبيعها بتأنيث الضمير العائد الى الآلات (قوله ونقل) مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده وقوله نحو حصير المسجد أي كفرشه غير المحصر وقوله كنقل آله أي في انه ان لم يحنج المسجد اليه حاز نقله الى مسجد آخر والا فلا يجوز وتقدم آفاته يجوز بيع نحو المحصر الموقوفة اذا بليت وكانت المصلحة في بيعها وخالف جمع في ذلك وان المملوك فيجوز بيعها لمصلحة مطلقا (قوله ويصرف ربيع الموقوف على المسجد مطلقا) أي وقفا مطلقا أي من غير تقييد بكونه لعمارة (قوله أو على عمارته) معطوف على قوله على المسجد أي ويصرف ربيع الموقوف على عمارته (قوله في البناء) متعلق بصرف وقوله ولولنارته

والذي يتجه ترجمته  
في ربيع وقف المهدم  
اه ان توقع عوده حفظ  
له والا صرف للمسجد  
آخر فان تعذر صرف  
للفقراء كما يصرف  
النقض لنحو رباط  
وسئل شيخنا عما اذا  
عر مسجد بالآلات  
جدد وبقيت آلاته  
القديمة فهل يجوز  
عمارة مسجد آخر  
قديم بها أو تباع  
ويحفظ ثمنها فاجاب  
بانه يجوز عمارة  
مسجد قديم وحادث  
بها حيث قطع بعدم  
احتياج ما هي منه  
الها قبل فنائها  
ولا يجوز بيعه بوجه  
من الوجوه انتهى  
ونقل نحو حصير  
المسجد وقاد به  
كنقل آله ويصرف  
ربيع الموقوف على  
المسجد مطلقا أو على  
عمارته في البناء  
ولو لمنارته وفي  
التجصيل المحكم

والسلم وفي أجرة القيم  
الامؤذن والامام  
والحصر والدهن الا  
ان كان الوقف  
لمصالحه فيصرف في  
ذلك لافي التزويق  
والنقش وما ذكرته  
من أنه لا يصر  
للمؤذن والامام في  
الوقف المطلق هو  
مقتضى ما نقله  
النووي في الروضة  
عن البغوي لذنه  
نقل بعده عن فتاوى  
الغزالي انه يصر  
لهما وهو الاوجب كما  
في الوقف على مصالحه  
ولو وقف على دهن  
لاسراج المسجد به  
أصرج كل الليل ان  
لم يكن مغلقا مع جوار  
وأفتى ابن عبد السلام  
بجواز ايقاد اليسير  
من المصابيح فيه ليلا  
احتراما مع خلوه من  
الناس واعتد جع  
وحزم في الروضة  
بحرمة اسراج الخالي  
قال في المجموع يحرم  
أخذ شيء من زيته  
وشععه كحصاه وترا به  
\* (فرع) ثمر الشجر  
النابت بالمقبرة المباحة  
مباح وصرفه  
لمصالحها أولى وثمر  
المغروس في المسجد  
ملكه ان غرسه  
فيصرف لمصالحه

أى ولو كان البناء المتاركة وقوله في التخصيص معطوف على قوله في البناء أى ويصرف في التخصيص  
ومنه البياض المعروف (قوله والسلم) أى وفي السلم أى الذى يحتاج اليه في المسجد وقوله وفي  
أجرة القيم أى لانه يحفظ العمارة (قوله الامؤذن الخ) أى لا يصر في هذه المذكورات (قوله الا  
ان كان الوقف لمصالحه) أى الا ان كان الوقف ثائنا على مصالح المسجد والاستثناء منقطع اذ  
المستثنى منه ريع الموقوف على المسجد مطلقا أو مقيدا بالعمارة والمستثنى الوقف على المصالح (قوله  
فيصرف) أى ريعه وقوله في ذلك أى المذكور من المؤذن والامام والحصر والدهن وذلك لانها  
من المصالح (قوله لافي التزويق والنقش) أى لا يصر فيه ما بل لو وقف عليهم لم يصح لانه  
منهى عنه (قوله وما ذكرته) مبتدأ خبره وقوله هو مقتضى الخ وقوله من أنه بيان لما وضعه  
يعود على الريع (قوله لكن) أى النووي (قوله نقل بعده) أى بعد نقله عن البغوي (قوله  
انه يصر لهما) أى المؤذن والامام قال في النهاية وينبغي الحاق الحصر والدهن بهما اه (قوله  
كما في الوقف على مصالحه) أى وكما في نظيره من الوصية للمسجد (قوله ولو وقف على دهن الخ)  
مثله في الروض وشرحه ونصهما فلو وقف على دهن لاسراج المسجد به أسرج كل الليل ان لم يكن  
مغلقا مع جوار وان ينتفع به من مهمل ونائم وغيرهما لانه أنيط له فان كان مغلقا مع جوار لم يسرج  
لانه اضاعة مال اه وقوله لم يسرج أى رأسا ولا في جزء من الليل بدليل العلة بعده (قوله وأفتى  
الخ) مخالف لما قبله (قوله فيه) أى المسجد وقوله ليلا أمانا رافهم مطلقا للاسراف ولما  
فيه من التشبه بالنصارى (قوله احتراماً) أى تعظيماً للمسجد (قوله مع خلوه) متعلق بحواز  
(قوله وحزم في الروضة بحرمة اسراج الخالي) أى مطلقا فهو مؤيد لما قبل افتاء ابن عبد السلام  
وعبارة التحفة وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع بمحمل هذا على ما اذا أسرج من وقف  
المسجد أو ملكه والاول على ما اذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اضاعة مال بسل الذى يتجه  
الجمع بمحمل الاول على ما اذا توقع ولوعلى ندور احتياج أحد المصالح من النور والثاني على ما اذا لم  
يتوقع ذلك اه (قوله يحرم أخذ شيء من زيته وشععه) أى المسجد أى المختص به بان يكون موقوفا  
عليه أو عملوا كالهبة أو شراء من ريع موقوف على مصالحه واذا أخذ منه ذلك وجب رده وقوله  
كحصاه وترا به أى كما يحرم أخذ حصى المسجد وترا به قال النووي في ايضاحه ولا يجوز أخذ شيء من  
طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره ومن أخذ شيئا من ذلك لزمه رده اليها فان أراد التبرك أى بطيب من  
عنده فمعهها به ثم أخذه اه (قوله ثمر الشجر النابت بالمقبرة المباحة) أى لدفن المسلمين فيها بان  
كانت موقوفة أو مسجلة لذلك وخرج بها المملوك كة فان ثمر الشجر النابت فيها لم يملك أى باضا وقوله  
مباح خبر ثمر أى فيجوز لكل أحد الا كل منه (قوله وصرفه) أى الثمر وقوله لمصالحها أى المقبرة  
كتعميرها وقوله أولى أى من تبقيته للناس وعبارة الروض وشرحه ولو بذت شجرة بمقبرة فثمرتها  
مباحة للناس تبعاً للمقبرة وصرفها الى مصالح المقبرة أولى من تبقيتها للاساس لاثمرة شجرة غرس  
للمسجد فيه فليست مباحة بلا عوض بل يصراف الامام عوضها لمصالحه أى المسجد وتعيده بالامام  
من زيادته وظاهر أن محله اذا لم يكن ناطق خاص وانما خرجت الشجرة عن ملك غارسها هنا بلا لفظ كما  
اقتضاه كلامهم للقرينة الظاهرة وخرج بغرسها للمسجد غرسها مسجلة للاكل فيجوز لكلها بلا  
عوض وكذا ان جهلت نيتة حيث جرت العادة به اه (قوله وثمر المغروس) أى الثمر المغروس في المسجد  
وقوله ملكه أى المسجد معنى انه يصر في مصالحه كما يفسده التفرع بعده وليس مباحا للناس  
(قوله ان غرس له) أى للمسجد بقصد لالناس (قوله فيصرف) أى الثمر وهو تفرع على كونه  
ملكه (قوله وان غرس) أى الثمر وقوله ليو كل أى الشجر وهو على حذف مضاف أى ثمره  
والمراد غرس بقصد اباحته للناس (قوله أو جهل الحال) أى لم يدرك هل هو غرس للمسجد أو ليو كل

فبإباح وفي الأنوار ليس  
للإمام إذا اندرست  
مقبرة ولم يبق لها أثر  
أحارثها للزراعة أي  
مثلا وصرف غلتها  
للمصالح وحمل على  
الموقوفة فالمملوك  
لمالكها إن عرف  
والأغال ضائع أي  
إن أيس من معرفته  
يعمل فيه الإمام  
بالمصلحة وكذا المجهولة  
وسئل العلامة  
الطنبيداي في شجرة  
نبتت بمقبرة مسبلة  
ولم يكن لها ثمر ينتفع  
به إلا أن بها أخشابا  
كثيرة تصلح للبناء ولم  
يكن لها ناظر خاص  
فهل الناظر العام أي  
القاضي بيعها وقطعها  
وصرف فجهت إلى  
مصالح المسلمين  
فأجاب نعم للقاضي  
في المقبرة العامة  
المسبلة بيعها وصرف  
ثمرها في مصالح المسلمين  
كثير الشجرة التي لها  
ثمر فإن صرفها في  
مصالح المقبرة أولى  
هنا عند سقوطها  
بنحوريج وأما قطعها  
مع سلامتها فيظهر  
أبقاؤها للرفق بالزائر  
والمشيح

(قوله فبإباح) أي فثمره مباح لأن الظاهر في صورة الجهل أنه انما غرس لعموم المسلمين (قوله ليس  
للإمام الخ) أي فيحرم عليه ذلك وقوله إذا اندرست مقبرة أي بليت وخفيت آثارها قال في المصباح  
درس المنزل دروسا غفا وخفيت آثاره اهـ وحينئذ نقوله بعد ولم يبق لها أثر تفسيره (قوله أحارثها)  
اسم ليس مؤخر وقوله أي مثلاً راجع للزراعة أي أو للبناء فهما (قوله وصرف غلتها) عطف على  
أحارثها أي وليس له صرف غلتها وقوله للمصالح أي مصالح المسلمين (قوله وحمل) أي ما في الأنوار  
وقوله على الموقوفة أي على المقبرة الموقوفة لدفن الأموات فهما (قوله فالمملوك كمال كمالها) أي  
فأما المقبرة المملوك فإما موقوف لمالكها إن عرف فيجوز له أن يتصرف فيها بإجارة وبإعارة وبغير  
ذلك لأنهم ملكه (قوله لا) أي وإن لم يعرف (قوله مال ضائع) أي فهي كالمال الضائع وقوله  
أي إن أيس من معرفته الأولى حذف أي التفسيرية كما في مثل هذا (قوله يعمل فيه الإمام  
بالمصلحة) بيان لحكم المال الضائع أي إن حكم المال الضائع أن الإمام يعمل فيه بالمصلحة (قوله  
وكذا المجهولة) أي مثل المملوك التي أيس من معرفة مالكها المقبرة المجهولة أي التي لا يدري  
انها مملوك أو موقوفة ذاتها كالمال الضائع (قوله وسئل العلامة الطنبيداي في شجرة نبتت  
بمقبرة الخ) لم يتعرض للشجرة النابتة في المسجد وفي عرش مانسه وقع السؤال في الدرس عما يوحد  
من الانحصار في المساجد ولم يعرف هل هو رقب أو لا ماذا يفعل فيه إذا حفر والجواب أن الظاهر من  
غرسه في المسجد مداه موقوف لمصالح حواء في الصلح من أن يحمل جواز غرس الشجر في المسجد إذا  
غرسه لعموم المسلمين وأنه لو غرسه لنفسه لم يجز وإن لم يضر بالمسجد وحيث حمل على أنه لعموم المسلمين  
فيجوز جواز بيعه وصرف ثمنه على مصالح المسلمين إذ لم يمكن الانتفاع به جافاً ويحتمل وجوب  
صرف ثمنه لمصالح المسجد خاصة ولعل هذا الثاني أقرب لأن واقفه إن وقفه وقفا مطلقاً وقتلنا  
بصرف ثمنه لمصالح المسلمين والمسجد منها وإن كان وقفه على خصوص المسجد امتنع صرفه لغيره فعلى  
التقديرين جواز صرفه لمصالح الممعد محقق بخلاف صرفه لمصالح غيره مشكوك في جوازه فيترك  
لاحل المحقق اهـ (قوله نبتت بمقبرة مسبلة) أي غير مملوك (قوله ولم يكن لها ثمر ينتفع به) خرج به  
ماذا كان لها ذلك فإنه لا يجوز قطعها وبيعها (قوله إلا أن بها) أي بالشجرة وقوله أخشابا كثيرة  
أي فروعا كثيرة وقوله تصلح أي تلك الأخشاب وقوله للبناء أي تلك الأخشاب بأن توضع سقفا للبناء  
(قوله ولم يكن لها) أي للمقبرة (قوله أي القاضي) تفسير الناظر العام وكان الأولى أن يقول أي الإمام  
أو نائبه وهو القاضي (قوله فأجاب) أي العلامة الطنبيداي (قوله نعم للقاضي في المقبرة العامة) أي  
في شجرتها النابتة فيها وقوله ببيعها أي تلك الشجرة (قوله وصرف ثمنها في مصالح المسلمين) في بعض  
نسخ الخط في مصالح المقبرة وعليه يكون مكر رافع قوله بعد فإن صرفها في مصالح المقبرة أولى بخافي  
النسخ التي بأيدينا أولى (قوله كثيرة الشجرة التي لها ثمر) أي فإن للقاضي بيعه وصرف ثمنه في  
مصالح المسلمين على ما في النسخة التي بأيدينا وفي مصالح المقبرة على ما في بعض النسخ (قوله فإن صرفها  
في مصالح المقبرة أولى) الظاهر أن شرطية وأولى خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ المحذوف  
والخبر جواب الشرط والأولى تكبير الضمير من صرفها لأن مر جمعه مذكور وهو الثمن ويوجد في  
بعض نسخ الخط وإن صرفها أو الوالطف وعليه تكون أن هي الناصبة للاسم الرافعة للخبر والجملة  
معطوفة على جملة وصرف ثمنها في مصالح المسلمين (قوله هذا) أي ما ذكر من جواز بيعها وصرف  
ثمرها وقوله عند سقوطها أي الشجرة النابتة في المقبرة وقوله بنحوريج أي كسبل (قوله وأما قطعها الخ)  
محترز قوله عند سقوطها بنحوريج وهو في الحقيقة جواب الطرف الثاني من قول السائل وما قبله  
جواب الطرف الأول منه وقوله من سلامتها أي الشجرة أي عدم سقوطها (قوله فيظهر أبقاؤها)  
أي الشجرة وهو جواب اما (قوله للرفق الخ) أي دفع الزائر للغبور والمشيح للجنابة بظلمها (قوله

ولو شرط واقف الخ) شروع في بيان النظر على الوقف بشرط الناظر (قوله تطرأ له) مفعول شرط أي شرط في صيغة الوقف النظر لنفسه أو لغيره (قوله أتبع) أي شرطه أي عمل به وذلك لخبر البيهقي المسلمون عند شرط وطهم ولما روى أن سيدنا عمر رضي الله عنه ولي أمر صدقته ثم جعله لحفصة ما عاشت ثم لا ولي الرأي من أهلها (قوله كسائر شرطه) أي الواقف فأتبعه ويعمل بها كما تقدم ذلك (قوله وقبول) مبتدأ أخبره الجار والمجرور رأي وقبول الناظر الذي شرط الواقف له النظر كائن كقبول الوكيل أي في أنه لا يشترط فيه التلقظ بل عدم الإدقظ وعبرة الروض بشرحه وقبوله أي المشروط له النظر حكم قبول الوكيل بجماع اشتراكهما في التصرف وفي جواز الامتناع منهما بعد قبولهما ولا يشترط قبوله لفظاً اه قال سم وظاهر أن من لم يشترط له النظر بل فوضه إليه الواقف حيث كان له النظر أو الحاکم حكم قبوله كقبول الوكيل أيضاً وانما خص من شرطه النظر لئلا يتوهم أنه كالموقوف عليه المعين كما أشار له بقوله بعد لا الموقوف عليه اه (قوله على الأوجه) مقابلة يقول أنه كقبول الموقوف عليه المعين فيشترط القبول لفظاً فوراً وعبرة التحفة كقبول الوكيل على الأوجه لا الموقوف عليه إلا أن بشرطه شيء من مال الوقف على ما بحث اه (قوله وليس له عزل الخ) أي ليس للواقف أن يعزل من شرط النظر له حالة الوقف ومثل شرط النظر شرط التدريس حالة الوقف قال في التحفة أن يقول وقفت هذا مدرسة بشرط أن غلانا ناظرها أو مدرستها وأن نازع فيه الأسنوي فليس له كغيره عزله من غير سبب بخلاف نظره لانه لا تطرأ له بعد شرطه لغيره ومن ثم لم يعزل المشروط له نفسه لم يصب له بدله إلا الحاکم اه (قوله ولو لمصلحة) غايته في عدم جواز عزله أي لا يجوز عزله ولو كان لمصلحة (قوله ولا يشترط ل أحد) أي وإن لا يشترط الواقف النظر ل أحد قال ع ش بان لم يعلم شرطه لاحد سواء علم عدم شرطه أو جهل الحال اه (قوله فهو) أي النظر لقاض وأجله جواب أن الشرطية المدغمة في لا النافية (قوله بالنسبة لحفظه وإجارته) قال الجبيري أي ونحوهما اه وانظر ما هو هذا النحو وأعله العمارة والترميم وقوله لمساعد ذلك أي الحفظ والإجارة وذلك كتحصيل الغلة وقسمتها على مستحقها وتتميمه كما في مال اليتيم قال الجبيري وليس لاحد القاضيين فعل ما ليس له قاله شيخنا اه (قوله على المذهب) مرتبط بالمتن أي فهو اقراض على المذهب ومقابل المذهب يقول إن النظر مرتبط على أقوال الملك أي فان قيل ل أن الملك في الموقوف للواقف كان النظر له أو للموقوف عليه كان النظر له وإن قيل لله تعالى كان النظر للقاضي (قوله لانه الخ) تعليل لكونه للقاضي على المذهب أي وانما كان النظر للقاضي على المذهب اذ لم يشترط لاحد لانه صاحب النظر العام وقوله فكان أي القاضي وقوله أولى من غيره أي أحق بالنظر من غيره (قوله ولو واقفاً) أي ولو كان ذلك الغير واقفاً (قوله وحزم الخوارزمي) مبتدأ أخبره ضعيف وعبرة التحفة وحزم الماوردي بشيرته للواقف بلا شرط في مسجد المحلة والخوارزمي في سائر المساجد وزاد أن ذريته مثله ضعيف اه (قوله قال السبكي) ليس للقاضي أخذ ما شرط للناظر أي ليس للقاضي أن يأخذ ما شرط الواقف للناظر من الغلة فيما إذا فسق الناظر مثلاً وانتقل النظر للقاضي (قوله إلا أن صرح الواقف بنظره) أي إلا أن صرح الواقف في حال الوقف بأن النظر يكون للقاضي فانه يصح له أخذ ما شرط للناظر (قوله كما أنه ليس الخ) الكاف للتنظير أي نظيره ليس للقاضي أخذ شيء من سهم عامل الزكاة وذلك لأن رزق القاضي في سهم المصالح (قوله قال ابنه) أي السبكي وقوله ومحل أي محله عدم جواز أخذ ما شرط للناظر اذ لم يصرح الواقف بالنظر له وقوله في قاض له قدر كفايته أي من بيت مال المسلمين (قوله وبحث بعضهم اه) أي الحال والشأن وقوله لو خشي بالنسبة للمجهول أي خيف وقوله كل الوقف أي غلته وقوله لجورده أي القاضي أي خيف منه ذلك لكونه جائراً أي ظالماً اه (قوله حاز الخ) جواب لو وقوله لمن هو بيده أي للشخص الذي ذلك الوقف تحت يده وقوله صرفه أي الوقف

(ولو شرط واقف تطرأ له) أي لنفسه (أو لغيره أتبع) كسائر شرطه وقبول من شرطه النظر كقبول الوكيل على الأوجه وليس له عزل من شرط نظره حال الوقف ولو لمصلحة (والا) يشترط ل أحد (فهو لقاض) أي قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه وإجارته وقاضي بلد الموقوف عليه بالنسبة لمساعد ذلك على المذهب لانه صاحب النظر العام فكان أولى من غيره ولو واقفاً أو موقوفاً عليه وحزم الخوارزمي بشيرته للواقف وذريته بلا شرط ضعيف قال السبكي ليس للقاضي أخذ ما شرط للناظر إلا أن صرح الواقف بنظره كما أنه ليس له أخذ شيء من سهم عامل الزكاة قال ابنه التاج ومحل في قاض له قدر كفايته وبحث بعضهم أنه لو خشي من القاضي أو كل الوقف لجورده جازلن هو بيده صرفه في مصارفه



وهو فاعل جاز وقوله في مصادفه أي الوقف كالتقراء (قوله أي ان عرفها) أي ان عرف من هو تحت يده مصادفه (قوله والا) أي وان لم يعرفها (قوله فوضه) أي الصرف وقوله لفقيه عارف بها أي بالمصارف (قوله أو سأل) أي سأل الفقيه العارف بها عن المصارف وقوله وصرفها الأولى وصرفه لان الضمير عائد على الوقف ويحتمل أن المراد وصرفها أي غلته المعالوفة من المقام (قوله وشرط الناظر الخ) لم يبين وظيفته وكان حقه أن يبينها كما بين الشروط والحاصل أن وظيفته عمارة واجارة وحفظ أصل وهو الموقوف وغلته وهي الأجرة التي تستغل منه وجعلها وقسمتها على مستحقها فان فوض له بعض هذه الأمور لم يجاوزه ونفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه اذا كان عبدا وعمارة من حيث شرطها الواقف من ماله أو مال الوقف والا فمن منافع الموقوف ككسب العبد وغلته العقار فاذا انقطعت منافعه فالتفقه ومؤنة التجهيز من بيت المال صانعة لروحه في الأولى ولحرمة في الثانية أما العمارة فلا تجب في بيت المال (قوله واقفاً كان) أي الناظر وقوله أو غيره أي غير واقف وفي حاشية المحل ما نصه اطلاق المصنف يتناول الاعشى والبصير اه زي ويتناول المرأة أيضا اه (قوله العدالة) قال الجبيري نقلا عن شيخه محل اشتراطها ما لم يكن الناظر القاضي والا فلا يشترط عدالته لان تصرفه بالولاية العامة وأما منصوبه فلا بد فيه من العدالة اه وبمن بعضهم اشتراط العدالة الباطنية في منصوب القاضي والا كتفاه بالظاهرية فحين شرطه الواقف أو استثناه اه واعتمد مر وابن حجر اعتبار العدالة الباطنية في الجميع حتى الواقف اذا شرط النظر لنفسه اه والعدالة الباطنية هي التي يرجع فيها إلى قول المزين والظاهرية هي التي لم يعرف لصاحبها مفسق (قوله والاهتداء إلى التصرف) أي القوة والقدرة على التصرف فصارها ناظر فيه \* (تنبيه) \* عبرني المنهج بالكفاية بدل الاهتداء وجع في المهاج بينهم ما قال وشرطه الكفاية والاهتداء إلى التصرف وكتب الخطيب في مغنیه الكفاية فسر ها في الزخائر بقوة الشخص وقدرة على التصرف فيما هو ناظر فيه ثم قال وفي ذكر الكفاية كفاية عن قوله والاهتداء إلى التصرف ولذلك حذفه من الروضة كأصلها وحينئذ فحذف الاهتداء إلى الكفاية من عطف التفسير اه وقوله المفوض اليه صفة للتصرف والضمير يعود على الناظر أي التصرف الذي فوضه الواقف إلى الناظر (قوله ويجوز للناظر ما شرط له) أي أخذ ما شرط له وقوله من الأجرة بيان لنا (قوله وان زاد) أي ما شرط له وهو غاية الجواز (قوله ما لم يكن الواقف) أي ما لم يكن الناظر هو الواقف وهو قيد في الغاية أي ان جواز أخذ الزائد ما لم يكن الناظر هو الواقف فان كان هو فلا يجوز أن يأخذ الا بأجرة المثل أو أقل وفي الروض وشرحه وللناظر من غلة الوقف ما شرطه الواقف وان زاد على أجرة المثل وكان ذلك أجرة عماله نعم ان شرطه لنفسه تقيد ذلك بأجرة المثل كما مر فان عمل بلا شرط فلا شيء له اه (قوله فان لم بشرط له) أي للناظر وقوله فلا أجرة له أي لانه انما عمل مجانا (قوله نعم الخ) استثناء من عدم ثبوت أجرة له اذا لم بشرط له شيء أي لا يثبت له أجرة الا ان رفع الامر إلى الحاكم وطلب منه أن يقر له الاقل من نفقته أو أجرة مثله فانه اذا قرره فيه يستحقه وينبت له (قوله كولي التيمم) أي فانه اذا تبرع بحفظ مال الطفل ورفع الامر إلى القاضي لينبت له أجرة فانه يستحقها اذا قرره اه (قوله وأفتى ابن الصباغ بان له) أي للناظر وقوله الاستقلال بذلك أي يأخذ الاقل من نفقته وأجرة مثله (قوله وينعزل الناظر بالفسق) عبارة النهاية وعند زوال الاهلية يكون النظر للحاكم كما رجح السبكي لامن بعده من الاهل بشرط الواقف خلافا لابن الرفعة لانه لم يجعل للمناظر نظر الا بعد تقدم المتقدم فلا سبب لنظره بغير فقده وهذا فارق انتقال ولاية النكاح للابعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة اه (قوله وللواقف) أي يجوز للواقف عزل الناظر الذي ولاه النظر كما لو كل فانه يجوز له عزل وكيله \* (تنبيه) قال في المغني قد يقتضي كلامه أن له العزل بلا سبب وبه صرح السبكي في فتاويه فقال انه يجوز

أي ان عرفها والا  
فوضه لفقيه عارف  
بها أو سأل وصرفها  
وشرط الناظر واقفا  
كان أو غيره العدالة  
والاهتداء إلى  
التصرف المفوض اليه  
ويجوز للناظر ما شرط  
له من الأجرة وان زاد  
على أجرة مثله ما لم  
يكن الواقف فان لم  
يشرط له شيء فلا أجرة  
له نعم له رفع الامر إلى  
الحاكم ليقر له الاقل  
من نفقته وأجرة مثله  
كولي التيمم وأفتى  
ابن الصباغ بان له  
الاستقلال بذلك من  
غير حاكم وينعزل  
الناظر بالفسق  
فقد كون النظر  
للعالم وللواقف  
عزل من ولاه ونصب  
غيره

لا واقف وللناظر الذي من جهته عزل المدرس ونحوه اذا لم يكن مشروطا في الوقف لمصلحة ولا غير مصلحة لانه كالمأذون له في اسكان هذه الدار لغيره فان سكنها من شاء من الفقير واذا سكنها الفقير مدة فله ان يخرجها ويسكن غيره لمصلحة ولا غير مصلحة وليس تعينه لذلك بصير كانه مراد الواقف حتى يمنع تغييره اهـ (قوله الا ان شرطنا حال الوقف) أي فلا يعزله وقد تقدم الكلام عليه (قوله كتاب الوقف) أي الكتاب المكتوب فيه وبقية الشيء المكتوب وهو المسمى عند أهل الحجاز بالحنة \* (خاتمة) \* نسأل الله حسن الختام في الدمي في آخر كتاب الوقف مانعه قال الشيخ السبكي قال لي ابن الرفعة أفتيت بطلان وقف خزانة كتب وقفها واقفها لتكون في مكان معين في مدرسة الصلاحية لان ذلك المكان مستحق لغير تلك المنفعة قال الشيخ ونظيره احداث منبر في مسجد لم يكن فيه جعة فلا يجوز وكذا احداث كرمي معصف مؤيد يقرأ فيه كما يفعله بالجامع الازهر فلا يصح وقفه ويجب اخراجه من المسجد لما تقرر من استحقاق تلك المنفعة لغير هذه الجهة والعجب من قضاة يثبتون وقف ذلك شرعا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا اهـ والله سبحانه وتعالى أعلم \* (باب في الاقرار) \*

الا ان شرطنا حال الوقف \* (تمه) \* لو طلب المـ تحقق من الناظر كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لا تحققاتهم لزمه تمكينهم كما أفتى به بعضهم \* (باب في الاقرار) \* هو لغة لا ثبات وشرعا اخبار الشخص بحق عليه

أي في بيان أحكام الاقرار من كونه لا يصح الرجوع عنه اذا كان لحق آدمي والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى اقررتهم واخذتهم الى ذلك امرى أي عهدي قالوا اقر رنا وقوله تعالى كونوا اقوامين بالقسط شهادة لله ولوعلى أنفسكم ومسير شهادة المرء على نفسه بالاقرار وقوله تعالى والجليل الذي عليه الحق الى قوله فليعلم وليه بالعدل أي فليقر بالحق دل أوله على صحة اقرار الرشد على نفسه وآخره على صحة اقرار الولي على موليه وخبر العصمين اغديا ليس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما فذهب اليها فاعترفت فرجهما وأجعت الأمة على المؤاخذه وأركانها أربعة مقر ومقرله ومقر به وصيغة وشرط بها لفظ يشعر بالالتزام وفي معناه الكتابة مع النية وإشارة لاخرس المفهومة كلز يدعى أو عندى كذا فلو حذف على أو عندى لم يكن اقرارا كما سيأتى وشرط في المقر له ان يكون معين نوع تعيين بحيث يتوقع منه الدعوى والطلب حتى لو قال لا بد هؤلاء الثلاثة على كذا صح اقراره بخلاف ما لو قال لواحد من أهل البلد على كذا وان يكون أهلا لاستحقاق المقر به ولهجة اسناده اليه فلو قال لهذه الدابة على كذا لم يصح لانها ليست أهلا لذلك الا ان قال على بسببها فلان كذا اجلا على أنه جنى عليها أو استعملها تعديا أو اكرهاها من مالها ومحل البطلان في الدابة المملوكة بخلاف غيرها كالخيل المسلمة فالاشبه كما قاله الاذرى الهمة ويحمل على أنه من غلة وقف عليها أو وصية لها وأن يكون غير مكذب للمقر فلو كذبه في اقراره لم يبال ترك في يد المذنب لانها تشعر بالملك وسقط الاقرار بمعارضته الانكار ولو رجع عن التكذيب لم يعد له الا باقرار جديد وشرط في المرافع ان لا يكون له خيار وشرط في المقر به أن لا يكون مذكرا للمقر حين يقر فقولته ديني أو دارى لعمر ولغولان الاضافة اليه تقتضى ملكه فتنافى الاقرار لغيره في جملة واحدة وأن يكون يسدا المقر ولو ما كلف ولم يكن يبدى ما لا يتم صار به العمل بمقتضى اقراره وغالب ما ذكر استفاد من كلام المؤلف (قوله هو) أي الاقرار وقوله لغة الأثبات أي فهو مأخوذ من اقر بمعنى أثبت يقر اقرارا فهو مقر فقولهم مأخوذ من قر بمعنى ثبت فيه فجوز (قوله وشرعا الخ) قال ع ش بين المعنى اللغوي والشرعي التباين لان اخبار الشخص الخ غير الأثبات وبينهما التناسب بحسب الاول اهـ وقوله بحق عليه أي بحق على المقر لغيره فخرجت الشهادة لانها اخبار بحق للغير على الغير والدعوى أيضا لانها اخبار بحق له على غيره وهذا كله في الامور الخاصة وأما الامور العامة أي التي تقتضى أفعالا مأكلا أحداثا أخبر فيها عن محسوس كخبر العصابي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الاعمال بالنيات فرواية وأن أخبر عن أمر شرعي فان كان فيه الزام لحكم والافتوى فتحصل أن الاقسام ستة (قوله أيضا بحق عليه) كان ينبغي أن يزيد أو عنده

ليشمل الاقرار بالعين اه شق (قوله ويسمى) أى مدلول الاقرار لغة وشرا وقوله اعترافاً أى كما يسمى  
 اقراراً (قوله يؤخذ باقرار مكلف) يصح في اعراب هذا التركيب أن يكون الجار والمجرور نائب  
 فاعل يؤخذ ومكلف مجرور بالاضافة وأن يكون مكلف نائب فاعل ويفسر الفعل على الاول فيعمل  
 وعلى الثاني يلزم والاول هو الاقرب الى كلامه والمراد بالمكلف البالغ بامناء أو حيض أو سن العاقل  
 ولا بد أيضاً أن يكون رشيداً ولو حكماً كالسفيه الممهل ان كان المقر به مالاً أو اختصاصاً أو نكاحاً ولو  
 عبر بمطلق التصرف كما عبر به في المتهاج لكان أولى (قوله فلا يؤخذ الخ) الاولان مفرعان على  
 مفهوم التكليف والثالث مفرع على مفهوم الاختيار وقوله باقرار صبي أى ولو كان مراهقاً أو باذن  
 وليه وقوله ومجنون ومثله المعنى عليه وزائل العقل بما بعد رفيه فان لم يضر به بان تعدى به فاقراره  
 صحيح كبقية تصرفاته (قوله ومكره) أى فلا يصح اقراره بما كره عليه وذلك لقوله تعالى الامن  
 اكره وقلبه مطمئن بالايمان جعل سبحانه وتعالى اكره مسقطاً لحكم الكفر فبالاولى ما عداه  
 وقوله بغير حق خرج به المذكره بحق فيصح اقراره وفي الجبري قال سم انظر ما صورة الاكره بحق  
 قال شيخنا ويمكن تصويره بما اذا اقر بمهم وطوب بالبيان فامتنع فللقاضي اكرهه على البيان وهو  
 اكره بحق اه أج اه وفيه ان هذا اكرهه على التفسير لا على الاقرار وقوله على الاقرار متعلق  
 بمكره أى مكره على الاقرار (قوله بان ضرب ليقر) تصوير لا اكره بغير حق والضرب في هذا وفيما  
 بعده حرام خلافاً لمن توهم حله في الثاني أفاده سم (قوله أمام مكره على الصدق) أى على ان يصدق  
 اماماً في أو اثبات (قوله كان ضرب ليصدق الخ) أى بان يستدل من قضية فلا يجب شيء لانفياً  
 ولا اثباتاً فيضرب حينئذ ليسكلم بالصدق (قوله فيصح) أى اقراره (تعالى على الله كمال قوى فيه)  
 أى في صحة اقراره حال الضرب أو بعده وعبارة الروض وشرحه فلو ضرب ليصدق في القضية فاقر  
 حال الضرب أو بعده لمزمه ما أقر به لانه ليس مكره اذا لم يكره من اكرهه على شيء واحد وهذا انما  
 ضرب ليصدق ولا ينحصر الصدق في الاقرار ولكن يكره الزامه حتى يرجع ويقر ثانياً نقل في الروضة  
 ذلك عن الماوردي ثم قال وقبول اقراره حال الضرب مشكل لانه قريب من المكره ولكنه ليس  
 مكره اوعلاه بما قد تهمته ثم قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظران غلب على فنه إعادة الضرب ان  
 لم يقر قال الزركشي والظاهر ما اختاره النووي من عدم قبول اقراره في الحالين وهو الذي يجب  
 اعتناؤه في هذه الاعصار مع ظم الولاية وشدة جراتهم على العقوبات وسبقه اليه لا ذرعى وبالغ وقال  
 الصواب انه اكره اه وقوله وسبقه اليه لا ذرعى الخ نقل لفظه في الغني ونصه قال لا ذرعى والولاية  
 في زماننا يأتهم من يتهم بسرقة أو قتل أو نحوهما فيضربونه ليقر بالحق ويراد بذلك الاقرار بما  
 ادعاه خصمه والصواب ان هذا اكره سواء أقر في حال ضرب به أم بعده وعلم انه ان لم يقر لضرب ثانياً اه  
 وهذا متعين اه (قوله سيما) أى خصوصاً وهي تدل على اثبات ما بعدها وأولر يتبعكم ما قبلها  
 وقوله ان علم أى المكره الذي يضرب وقوله لا يرفعون الضرب الا باخذت أى الا باقراره بقوله اخذت  
 (قوله ولو ادعى صبا الخ) أى وقت الاقرار لاجل أن لا يصح وقوله أمكن أى الصبا بان لا يكذب به الحس  
 بان كان الكبير ظاهراً فيه وادعى الصغر (قوله أو نحو جنون) أى كإغما وقوله عهد أى نحو الجنون  
 قل اقراره قال ع ش ولو عهد منه مرة اه (قوله أو اكرها) أى أو ادعى اكرها (قوله ونم اماره)  
 أى وكان هناك قرينة على الاكره (قوله كحبس الخ) تمثيل للامارة على الاكره (قوله أو ترسيم)  
 أى تضيق عليه من الحاكم كان يوكل الحاكم من يلازمه حتى يأمن من هربه قبل فصل الخصومة  
 (قوله وثبت ببينة) أى ثبت ما ذكر من الحبس أو الترسيم ولو قال ثبتت أى الامارة كافي الجبري  
 امكن أولى وعبارته ولا تجوز الشهادة على اقراره ونحوه حبس وذى ترسيم لوجود اماره الاكره  
 وثبتت الامارة باقرار المقر له وبالبينة بها وبالعين المردودة اه (قوله أو يمين مردودة) أى من المقر له

ويسمى اعترافاً (يؤخذ  
 باقرار مكلف مختار)  
 فلا يؤخذ باقرار  
 صبي ومجنون ومكره  
 بغير حق على الاقرار  
 بان ضرب ليقر  
 أمام مكره على الصدق  
 كان ضرب ليصدق  
 في قضية اتهم فيها  
 فيصح حال الضرب  
 وبهذه على اشكال  
 قوى فيه سيما ان  
 علم انهم لا يرفعون  
 الضرب الا باخذت  
 مثلاً ولو ادعى صبا  
 أمكن أو نحو جنون  
 عهداً أو اكرها وثم  
 اماره كحبس أو ترسيم  
 وثبت ببينة أو باقرار  
 المقر له أو يمين مردودة

بان طلب منه مدعى الا كراهيها على انه ما حبسه أو ما ضيق عليه فإني أن يحلف فحلف المقر بذلك  
 اليدين المردودة (قوله صدق بيمينه) جواب لوقال الجعري لكن تؤخر يمين الصبي بلوغه فيما يظهر  
 اه وفصل في الباجوري بين ما اذا ادعاه قبل ثبوت بلوغه فيصدق بيمينه وبين ما اذا ادعاه بعد  
 ثبوته فيصدق بيمينه وعبارته ولو ادعى صبياه صدق ولا يحلف ولو بعد بلوغه أن ادعاه قبل ثبوت  
 بلوغه ولا يحلف أن أمكن اه (قوله ما لم تقم بينة بخلافه) قيد في تصديقه بيمينه أي محل تصديقه  
 بها بالنسبة للصور الثلاث اذ لم تقم بينة بخلاف ما ادعاه فان قامت البينة بذلك كأن شهدت بكونه  
 وقت اقراره بالغاً أو عاقلاً أو مختاراً فلا يصدق لمسا فيه من تكذيب البينة (قوله وأما اذا ادعى الصبي  
 بلوغاً الخ) قال ع ش أي ليصح اقراره ولو تصرف في أمواله اه وهذه المسئلة ذكرها الشارح  
 مقابلة لقوله ولو ادعى صبياً أمكن الخ وذكرها في المنهاج والمنهج مفرقة على قولهما ان اقرار الصبي  
 والمجنون لا يغني والمنايسة ظاهرة في الكل ومثل الصبي الصبية اذا أدهت البلوغ بالحيض (قوله بامناه  
 يمكن) أي بأن يبلغ تسع سنين قربة (قوله فيصدق في ذلك) أي فيما ادعاه من البلوغ بالامناه لانه  
 لا يعرف الا من جهته وقوله ولا يحلف عليه أي على ما ادعاه من البلوغ بالامناه وان فرضت خصومة  
 لانه ان كان صادقا فلا حاجة الى يمين والا فلا فائدة قهها لان يمين الصبي غير منعقدة (قوله أو بسن)  
 معطوف على بامناه أي أو ادعى بلوغاً بسن بان قال اسنكملت خمس عشرة سنة وفي الجعري ولو ادعى  
 بلوغاً أو أطلق جل على الاحتلام ولا يحتاج الى اسفسار خلافاً للاذري حيث قال يحتاج اليه ووافقه  
 ابن حجر وقال فان تعذر استفساره بان مات لغا اقراره لان الاصل الصبا اه (قوله كلف الخ) أي  
 ما يلزم بيمينه تخبر بسنه وذلك لا مكانه اقال في التحفة ويشترط فيه اذا تعرضت البينة لسن ان تبينه  
 للاختلاف فيه نعم لا يبعد الاطلاق من فقيهه موافق للما كهم في مذهبه لان هذا ظاهر لا اشتباه فيه  
 ولا خلاف فيه عندنا اه وكتب سم مانصه قوله للاختلاف فيه لا يقال انما يظهر هذا ان كان  
 ذهب أحد الى أنه أقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التعليل ان الشاهد  
 قد يظن كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى أنه أكثر من خمسة عشر اه (قوله  
 وان كان غريباً لا يعرف) غاية لتسكيفه الاتيان بيمينه على السن أي يكلف من ادعى البلوغ  
 بالسن الاتيان بالبينة وان كان غريباً لا يعرفه أحد في البلد لا مكانه وقال في التحفة لسهولة  
 اقامتها في الجملة (قوله وهي) أي البينة هنا وقوله رجلان أي فقط فلا يكفي رجل وامرأتان وذلك  
 لان ما يظهر للرجل غالباً وليس بمال ولا المقصود منه مال يشترط فيه رجلان (قوله نعم ان الخ)  
 استدراك على ما يقتضيه قوله وهي رجلان من أن البلوغ بالسن لا يثبت بغيرهما وقوله أربع نسوة  
 أي أو رجل وامرأتان لان ما ذكر يكفي في اثبات الولادة ونحوها مما يظهر للنساء غالباً كالحيض  
 والكرارة وقوله بولادته أي هذا الصبي الذي ادعى البلوغ بالسن وليس عنده بينة عليه وقوله يوم  
 كذا أي وشهر كذا أي وسنة كذا حتى يعلم قدر سنه انه خمس عشرة سنة وقوله قبل أي النسوة  
 اللاتي شهدن بولادته لانهن يقبلن فيما يظهر للنساء كما علمت (قوله ويثبت هن) أي بالنسوة  
 الاربع اللاتي شهدن بالولادة وقوله تبعاً أي للولادة (قوله كما قاله شيخنا) أي في التحفة ومثله في  
 النهاية (قوله وسرط فيه الخ) شروع في بيان الصيغة التي هي أحد الاركان الاربعة وقوله أي  
 الاقرار أي صحته وقوله لمظ مثله الكناية مع التثنية أو إشارة آخرس كما تقدم وقوله بالانزام يحق أي  
 على المقر (قوله كعلي أو عندي كذا زيد) تتمثل للفظ الذي يشعر بالانزام يحق (قوله ولو زاد)  
 أي في الصيغة المذكورة أن قال على زيد كذا فيما أظن أو أحسب أو عندي كذا زيد فيما أظن  
 أو أحسب وقوله لغا أي قوله المذكور ولا يكون اقراراً وذلك لعدم اشعاره بالانزام بخلاف ما لو قال له  
 على ألف فيما أعلم أو أشهد أو على أو شهد في فانه اقرار لانه الانزام (قوله ثم ان كان الخ) مستأنف لانه

صدق بيمينه ما لم تقم  
 بينة بخلافه وأما اذا  
 ادعى الصبي بلوغاً  
 بامناه يمكن فيصدق  
 في ذلك ولا يحلف  
 عليه أو بسن كلف  
 بيمينه عليه وان كان  
 غريباً لا يعرف وهي  
 رجلان نعم ان شهد  
 أربع نسوة بولادته  
 يوم كذا قبلن ويثبت  
 هن السن تبعاً كما  
 قاله شيخنا (وسرط  
 فيه) أي الاقرار  
 (لفظ) يشعر بحق  
 بالانزام (كعلي أو  
 عندي كذا) زيد ولو  
 زاد فيما أظن أو أحسب  
 لغا ثم ان كان المقر به  
 معيناً كزيد هذا  
 الثوب أو خنثيه



لا يظهر ترتيبه على ما قبله وذكروا في التحفة بعد قول المتهاجر يزيد كذا صيغة اقرار وترتبه عليه ظاهر وقوله كلز يد هذا الثوب تمثيل للمقر به المعين وقوله أو خذ به أي الزم به فيلزمه تسليمه للمقر له ان كان في يده حال الاقرار أو انتقل اليه (قوله أو غيره) معطوف على معينا أي أو كان المقر به غير معين وقوله كله ثوب أو ألف تمثيل للمقر به الغير المعين (قوله اشترط أن يضم اليه الخ) قال في النهاية لأنه مجرد خبر لا يقتضي لزوم شيء للمخبر اهـ وقوله شيء مما يأتي كعندي أو على فيه ان هذا ذكره متقدما أيضا كما أنه ذكره متأخرا بقوله بقوله على أوفى ذمتي الخ فالأخصر والاولى أن يقول أن يضم اليه لفظ عندي أو على أو نحوهما كفي ذمتي ومعنى (قوله وقوله على أوفى ذمتي للدين) أي يوثق بهما للاقرار بالدين لأنه المتبادر منهما عرفا فان ادعى ارادته العين قبل في على فقط لا مكانه أي على حفظها (قوله ومعنى أو عندي) مثلها الذي يتشدد الياء وقوله للعين أي يوثق بهما للاقرار بالعين واما قبل بكسر ففتح فهو صالح للاقرار به ما وقد تنظم ذلك بعضهم بقوله

على أوفى ذمتي للدين \* معني وعندي ياقتي للعين

وقبلي ان قلته فمجتمل \* للدين مع عين كما عنهم نقل

(قوله ويحمل العين الخ) يعني انه عند اطلاق العين المقر بها بان قال عندي ثوب لا يدوم يذ كر انه ودية أو مغضوب يحمل على أدنى المراتب في جعلها عنده وهو كونها مودعة عنده لا مغضوبة ولا معارة قال في شرح الروض وقول الزركشي لا معنى لا قصاره على التفسير بالوديعه بل التفسير بالمغضوبة كذلك يقع في محله اذ ليس الكلام في التفسير بل في ان ذلك عند اطلاق يحمل على ماذا اهـ (قوله فيقبل قوله الخ) مفرغ على محذوف أي فلو ادعى أدنى المراتب وهو الوديعه قبل قوله في ردها على ما لكها أوفى انها تلفت بيمينه لانه أمين قال الجبري فان غلط على نفسه كأن ادعى انها مغضوبة أو فسر بالدين قبل من غير يمين اهـ (قوله وكنتم الخ) عطف على قوله كعلي أو عندي كذا ومثل نعم جبر وأجل وای (قوله وأرأيتني منه) لو حذف لفظ منه لم يكن اقرار الاحتمال البراءة من الدعوى (قوله وأرأيتني منه) بصيغة الامر (قوله وقضيتك) أي أدبتك لك (قوله لجواب الخ) متعلق بمحذوف حال من جرح ما قبله من لفظ نعم وما بعده أي حال كونها مقولة لجواب الخ ولولا زيادة الشارح كاف الجرح قبل نعم لكانت نعم وما عطف عليها مبتدأ ويكون الجار والمجرور خبره والمعنى انه اذا أتى المقر بنعم أو ما بعده جوابا لقول المدعي اليس لي عليك كذا بأداة الاستفهام كان ذلك اقرارا قال الجبري فلو حذف أداة الاستفهام وقال ليس لي عليك ألف فان قال بلي كان مقررا لان بلي رد النفي ونفي النفي اثبات وان قال نعم لم يكن اقرارا لان نعم لتقرير النفي اهـ وقد تنظم الاجهوري معنى ذلك في قوله

نعم جواب للذي قبله \* اثباتا أو نفيا كذا قرروا

بلي جواب النفي لكنه \* يصير اثباتا كذا حرروا

(قوله أو قال له الخ) الاولى حذف قال ومتعلقه لعدم وجود ما يعطف عليه وزيادة لجواب بعد أو العاطفة بان يقول أو لجواب لي عليك كذا وعبارة فتح الجواب من قال له اليس لي عليك ألف مثلا أو قال له لي عليك ألف وهي ظاهرة لوجود ما يعطف عليه فيها (قوله لان المفهوم من ذلك) أي من قوله نعم وما بعده وهو علة لتقديم أي وانما كانت هذه المذكورات اقرارا لان المفهوم أي المسادرة منها عرفا ذلك لكن هذه العلة لا تظهر الا في الثلاثة الاولى أعني نعم وبلي وصدقت لا فيما عداها أعني أبرأني وما بعده فكان علة أن يزيد بعدها هذه العلة ولان دعوى البراءة أو القضاء اعتراف بالاصل وعبارة المعنى أما الثلاثة الاولى فلا تنها لغاها موضوعا للتصديق وفي معناها ما ذكر معناه أو ما دعوى البراءة والقضاء فلا نه قد اعترف بالشغل وادعى الاسقاط والاصل عدمه

أو غيره كله ثوب أو  
ألف اشترط أن يضم  
اليه شيء مما يأتي  
كعندي أو على وقوله  
على أوفى ذمتي للدين  
ومعني أو عندي للعين  
ويحمل العين على  
أدنى المراتب وهو  
الوديعه فيقبل قوله  
بيمينه في الرد والتلف  
(و) (ك) نعم) وبلي  
وصدقت (و) أبرأني  
منه أو أبرأني منه  
(وقضيتك لجواب  
اليس لي) عليك  
كذا (أو) قال له (لي)  
عليك كذا) من غير  
استفهام لان المفهوم  
من ذلك الاقرار

أهو في النهاية ما نصه وفي ذم بالنسبة لقوله ليس لي عليك ألف وجه أنها ليست باقرار لانها في اللغة تصديق لاني المستفهم عنه بخلاف بلي فانها رد له ونفي النفي اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس في آية الست بكم لو قالوا نعم لكفروا وهذا الوجه بان الاقرار بمحوها مبنية على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وعلم منه عدم الفرق بين النعوى وغيره بخلاف الغزالي ومن تبعه اه بتصرف (قوله ولو قال) أي المدعي وقوله اقض الالف الذي لي عليك أي أدال الف التي استحقها في ذمتك (قوله أو أخبرني الخ) أي أو قال أخبرني ان لي عليك ألفا والفعل يقرأ بصيغة المجهول (قوله فقال) أي المدعي عليه جوابا لقول المدعي مامر وقوله نعم أو أمهلني أو اقض غدا كفي المتنازع قال في التحفة تنبيه ظاهر كلامهم أو صرح به انه لا يشترط نحو ضمير أو خطاب في اقضى أو أمهلني ويشكل عليه اشتراطه في أبرأني وأبرأني أو أنا مقر ومن ثم قال الاسنوي في اقضى لا بد من نحو ضمير لا حتماله لامذكور وغيره على السواء اه (قوله أو لا أنكر ما تدعيه) أي أو قال جوابا له لا أنكر ما تدعيه (قوله أو حتى أفتح الخ) أو داخلته على مقدر أي أو قال أمهلني حتى أفتح الكيس أو أجد المفتاح أو الدراهم (قوله فاقرار) أي فها اقرار وانما كانت اقرارا لانه هو المفهوم من هذه الالفاظ عرما هذا هو الاعمى ومقابلته قوله ليست باقرار لانها ليست صريحة في الالتزام (قوله - يث الاستهزاء) أي مقترن بواحد من هذه الالفاظ والاحسن جعل الظرف متعلقا بمحذوف لا بلفظ اقرار الواقع قبله وان كان هو ظاهر صريحه وتقدير ذلك المحذوف ومحل كور الجواب بجميع هذه الالفاظ - نعم وما بعده اقرارا حيث لا استهزاء وجوده والا فلا يكون اقرارا (قوله فان اقترن الخ) مفهوم القيد المذكور وقوله بواحد مما ذكر أي قوله نعم وما بعده على ما ذكرته وقوله قريبه استهزاء أي قرينة تدل على الاستهزاء (قوله كراد كلامه) أي كلام نفسه وهو تمثيل للقرينة الدالة على الاستهزاء (قوله مما يدل الخ) بيان لنحو الضمك (قوله أي وثبت ذلك) أي قرينة الاستهزاء المذكور أي ببينة أو باقرار المقر له أو بعين مردودة (قوله لم يكن به مقرا على المتعمد) أي عند الرافعي من احتمال له وجزم به الرملي وروح ابن حجر والخطيب مقابله وهو صحة الاقرار وعبارة فتح الجواد لابن حجر وانما يتضمن كل من هذه الالفاظ الاقراران صدر بلا قرينة استهزاء والا فكثيرك الرأس تنجبا أو ابتكارا لم يكن اقرارا لكن على أحد احتمالين ذكرهما الرافعي وميله اليه لكن الاوجه كما قاله الاسنوي وغيره مقابله لضعف القرينة اه (قوله وطلب البيع) أي كان قال المدعي عليه للمدعي بعني ما تدعيه على وقوله اقرار بالملك أي متضمن للاقرار له بأنه ملكه والامساك بطلب ثراه منه (قوله والعارية والاحارة) أي وطلبها كان يقول المدعي عليه له أعرفني ما تدعيه أو أقر في أيامه وقوله بملك المنفعة أي اقرار بملكها أي لا العين (قوله لكن تعينها) أي المنفعة في صورة طلب العارية بصورة طلب لوعينها باحارة يوم متلا قبل وهذا ظاهر فليراجع اه وقوله الى المقر أي موجه له (قوله وأما قوله ليس لك الخ) في التحفة لو قال لزيد على أكثر مما لك بفتح اللام لم يكن اقرارا لواحد منهم بخلاف ما لو كسرهما فانه اقرار لزيد اه قال سم ويقبل تنقيس بره معاقل اه (قوله أو تنحاسب) معطوف على الجملة الاولى أي أو قوله تنحاسب جوابا لقوله لي عليك ألف ولو قدم هذا ما بعده على قوله جوابا لكان أولى (قوله فليس باقرار) جوابا ما وذلك لان نفي الزائد في الصورة الاولى على المدعي به لا يوجب اثباته ولا اثبات ما دونه ولا نفي في الصورة الثانية لم يعترف له بشئ وفي الصورة الثالثة انما امر بالكتابة فقط وهي ليست اقرارا باللفظ ومحل ان لم ين والاقرار بها والافهي اقرار وفي الصورة الرابعة انما أذن بالشهادة عليه وهو ليس باقرار (قوله بخلاف أشهدكم مضافا لنفسه

ولو قال اقض الالف الذي لي عليك أو أخبرني ان لي عليك ألفا فقال نعم أو أمهلني أو اقض غدا كفي المتنازع قال في التحفة تنبيه ظاهر كلامهم أو صرح به انه لا يشترط نحو ضمير أو خطاب في اقضى أو أمهلني ويشكل عليه اشتراطه في أبرأني وأبرأني أو أنا مقر ومن ثم قال الاسنوي في اقضى لا بد من نحو ضمير لا حتماله لامذكور وغيره على السواء اه (قوله أو لا أنكر ما تدعيه) أي أو قال جوابا له لا أنكر ما تدعيه (قوله أو حتى أفتح الخ) أو داخلته على مقدر أي أو قال أمهلني حتى أفتح الكيس أو أجد المفتاح أو الدراهم (قوله فاقرار) أي فها اقرار وانما كانت اقرارا لانه هو المفهوم من هذه الالفاظ عرما هذا هو الاعمى ومقابلته قوله ليست باقرار لانها ليست صريحة في الالتزام (قوله - يث الاستهزاء) أي مقترن بواحد من هذه الالفاظ والاحسن جعل الظرف متعلقا بمحذوف لا بلفظ اقرار الواقع قبله وان كان هو ظاهر صريحه وتقدير ذلك المحذوف ومحل كور الجواب بجميع هذه الالفاظ - نعم وما بعده اقرارا حيث لا استهزاء وجوده والا فلا يكون اقرارا (قوله فان اقترن الخ) مفهوم القيد المذكور وقوله بواحد مما ذكر أي قوله نعم وما بعده على ما ذكرته وقوله قريبه استهزاء أي قرينة تدل على الاستهزاء (قوله كراد كلامه) أي كلام نفسه وهو تمثيل للقرينة الدالة على الاستهزاء (قوله مما يدل الخ) بيان لنحو الضمك (قوله أي وثبت ذلك) أي قرينة الاستهزاء المذكور أي ببينة أو باقرار المقر له أو بعين مردودة (قوله لم يكن به مقرا على المتعمد) أي عند الرافعي من احتمال له وجزم به الرملي وروح ابن حجر والخطيب مقابله وهو صحة الاقرار وعبارة فتح الجواد لابن حجر وانما يتضمن كل من هذه الالفاظ الاقراران صدر بلا قرينة استهزاء والا فكثيرك الرأس تنجبا أو ابتكارا لم يكن اقرارا لكن على أحد احتمالين ذكرهما الرافعي وميله اليه لكن الاوجه كما قاله الاسنوي وغيره مقابله لضعف القرينة اه (قوله وطلب البيع) أي كان قال المدعي عليه للمدعي بعني ما تدعيه على وقوله اقرار بالملك أي متضمن للاقرار له بأنه ملكه والامساك بطلب ثراه منه (قوله والعارية والاحارة) أي وطلبها كان يقول المدعي عليه له أعرفني ما تدعيه أو أقر في أيامه وقوله بملك المنفعة أي اقرار بملكها أي لا العين (قوله لكن تعينها) أي المنفعة في صورة طلب العارية بصورة طلب لوعينها باحارة يوم متلا قبل وهذا ظاهر فليراجع اه وقوله الى المقر أي موجه له (قوله وأما قوله ليس لك الخ) في التحفة لو قال لزيد على أكثر مما لك بفتح اللام لم يكن اقرارا لواحد منهم بخلاف ما لو كسرهما فانه اقرار لزيد اه قال سم ويقبل تنقيس بره معاقل اه (قوله أو تنحاسب) معطوف على الجملة الاولى أي أو قوله تنحاسب جوابا لقوله لي عليك ألف ولو قدم هذا ما بعده على قوله جوابا لكان أولى (قوله فليس باقرار) جوابا ما وذلك لان نفي الزائد في الصورة الاولى على المدعي به لا يوجب اثباته ولا اثبات ما دونه ولا نفي في الصورة الثانية لم يعترف له بشئ وفي الصورة الثالثة انما امر بالكتابة فقط وهي ليست اقرارا باللفظ ومحل ان لم ين والاقرار بها والافهي اقرار وفي الصورة الرابعة انما أذن بالشهادة عليه وهو ليس باقرار (قوله بخلاف أشهدكم مضافا لنفسه

تظهر ظاهر ثم رأيت كلام الغزالي صريحاً في أن أشهدوا على بكذا أقراراً أيضاً اهـ (قوله وقوله) مبتداً خبره أقرار وجملة هو عدل فيما شهد به مقول القول (قوله كأذا شهد الخ) أي كقوله إذا شهد على فلان كزبد بمثابة أو قال ذلك أي قال فلان إن على مائة (قوله فهو) أي فلان الذي شهد على بمائة زبد أو الذي قال ذلك وقوله صادق أي فيما شهد به أو قاله ولو قال بدل فهو صادق صدقته لا يكون أقراراً لأن ذلك وعد وغير الصادق قد يصدق (قوله فانه أقرار) أي فان قوله إذا شهد الخ أقرار قال في فتح الجواد ويوجه بأن فهو صادق كالصريح في أن الالف لازمة له فلذا لم ينظر للتعليل في قوله إذا أو أن شهد اهـ وقوله وان لم يشهد أي فلان بما ذكر وهو غاية لتكون القول المذكور يثبت به الأقرار (قوله وشرط في مقربه الخ) شروع في بيان شرط المقربه الذي هو أحد الأركان أيضاً (قوله أن لا يكون ملكاً الخ) قال ع ش لعل المراد من هذا أن لا يأتي في لفظه أي الأقرار بما يدل على أنه ملك للمقر وليست صحة الأقرار وبطلانه دائرين على ما في نفس الأمر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرتب الحكم عليه نعم في الباطن العبرة بما في نفس الأمر اهـ قال الجعفي وحين اذ كان هذا هو المراد فحق هذا الشرط أن يكون من شروط الصيغة أي من شروط صراحتها كما يشترط قول الشارح قال البغوي فان أراد به الأقرار قبل منه اهـ بتصرف وقوله حين يقرطرف للنفى أو ظرف للمكان أي الشرط انتفاء ملكه في حالة الأقرار اهـ بجعفي (قوله لان الأقرار الخ) علة للشرط المذكور أي وانما اشترط ما ذكر لان الأقرار ليس نقل ملك شخص لشخص آخر حتى يصح أن يكون المقربه ملكاً للمقر ثم ينقله لغيره وانما هو اختيار عن كونه معلو كالغير فلا بد من تقديم الخبر عنه على الخبر وقوله اذ لم يكذب به هو ساقط من عبارة التحفة والمغني وغيرهما وهو الأول لان الأقرار الأخبار المذكور مطلقاً سواء كذبه المقر له أم لا نعم هو شرط في ثبوت الملك بالأقرار للمقر له كما تقدم (قوله فقوله الخ) مبتداً خبره لغو وهو مفرع على مفهوم الشرط وقال ع ش محل كونه لغو ما لم يرد به الأقرار بمعنى أن الدار التي كانت ملكي قبل هي لزبداً لا أن غايته أنه أضافها لنفسه باعتبار ما كان مجازاً اهـ (قوله أوداري التي اشتريتها لنفسى) قال ع ش قياسه أن مثل ذلك ما لو قال مالي الذي ورثته من أبي زبد اهـ (قوله زبد) مرتبط بجميع ما قبله أي داري زبد أو ثوبي زبد أو داري التي اشتريتها لنفسى زبد وهو خبر عن واحد منها مع حذف خبر غيره لدلالته عليه وقوله أوديني الخ الجملة معطوفة على جملة قوله داري الخ فهي مسطو عليها القول أي وقوله ديني الذي على زبد لعمر و (قوله لان الاضافة الخ) أي اضافة المقر به لنفسه وهو علة لكونه لغو وقوله تقتضي الملك أي حيث لم يكن المضاف مشتقاً ولا في حكمه فان كان كذلك اقتضى الاختصاص بالنظر لما دل عليه مبدأ الاشتقاق فن ثم كان قوله داري أو ديني لعمر ولغو لان المضاف فيه غير مشتق فأفادت الاضافة الاختصاص مطلقاً ومن لازمه الملك بخلاف مسكني وملبوسى فان اضافته انما تفيد الاختصاص من حيث السكنى واللبس لا مطلقاً لاشتقاقه اهـ ع ش وهذا التفصيل مستفاد من كلام المؤلف لانه ذكر أن من قال داري الخ لعمر و يكون لغو أو سيد كران من قال مسكني أو ملبوسى لعمر و يكون أقراراً وفي الجعفي والحاصل أن المضاف إلى المقر تارة يكون جامداً وتارة يكون مشتقاً فان كان جامداً كما في مثاله اقتضى عدم الصحة لانه يقتضى الاختصاص من جميع الوجوه وهو يفيد الملك وأما إذا كان مشتقاً كان أقراراً مسكني أو ملبوسى اذ هو يقتضى الاختصاص بما منه الاشتقاق وهو السكنى واللبس والاختصاص من بعض الوجوه لا يستلزم الملك اهـ (قوله فتنافي) أي الاضافة وقوله به أي بالملك (قوله اذهو) أي الأقرار وهو علة المناقاة أي وانما حصلت المناقاة بالاضافة المذكورة لان الاضافة تقتضى ثبوت الملك له والأقرار يفيد ثبوته للغير وهما متنافيان فالنفي الأقرار وقوله اقرار بحق سابق المناسب أن يقول اخبار بحق سابق كما عبر به في شرح المنهم والمغني

وقوله من شهد عليه  
هو عدل فيما شهد به  
أقرار كأذا شهد على  
فلان بمثابة أو قال ذلك  
فهو صادق فانه  
أقرار وان لم يشهد  
(و) شرط في مقربه  
أن لا يكون ملكاً  
(للمقر) حين يقرطرف  
الأقرار ليس إزالة  
عن الملك وانما هو  
اخبار عن كونه ملكاً  
للمقر له اذ لم يكذب  
فقوله داري أو ثوبي  
أوداري التي اشتريتها  
لنفسى زبد أو ديني  
الذي على زبد لعمر و  
لغو لان الاضافة اليه  
تقتضى الملك فتنافي  
الأقرار به لغيره اذهو  
أقرار بحق سابق

(قوله ولو قال مسكني أو ملبوسي لزيد فهو اقرار) أي لانه لا منافاة انه يقتضي الاختصاص بما منه الاشتقاق الذي هو السكني أو اللبس كما تقدم (قوله لانه قد يسكن الخ) أي فلا منافاة بالاضافة المذكورة (قوله ولو قال الدين الذي كتبت) أي لنفسي (قوله أو باسمي) متعلق بمحذوف معطوف على الجملة الفعلية أي أو الدين الذي ائنته باسمي وقوله على زيد متعلق بكل من الفعلين الظاهر والمقذر وقوله لعمر وخبر المبتدأ أي الدين الذي في ذمة زيد هو لعمر ولاي وان كان مكتوباً باسمي وقوله صح أي لعدم المنافاة بين كون كتبه له أو كونه باسمه وبين اقراره بانه لغيره لاحتمال أن يكون وكيله عنه كما في شرح الروض وعبارته ولعله كان وكيله عنه أي عن عمر وفي المعاملة التي أوجب الدين اه وفي الغني فلو طالب عمرو زيداً فانسكرفان شاء عمر وأقام بينته باقرار المقران الدين الذي كتبه على زيد له ثم يقيم بنسبة عليه بالمقر به وان شاء أقام بنسبة بالمقر به ثم بينة بالاقرار اه (قوله أو الدين الخ) أي أو قال الدين الذي لي على زيد لعمر و (قوله لم يصح) أي لما في قوله داري أو نوبي لزيد من ان الاضافة تقتضي الملك وقوله الا ان قال واسمى في الكتاب عارية أي فانه يصح ويحمل حينئذ قوله لي على التجوز وان المراد الذي باسمي قال في النهاية عقب قوله الا ان قال الخ وكذا يصح ان أراد الاقرار فيما يظهر اه (قوله ولو أقرب بحرية الخ) مرتب على شرط للمقر به لم يذكر المؤلف وذكره في متن المتهاج وغيره وهو ان يكون المقر به ببدا المقر وتصرفه ولو ما لا فلولم يكن بيده حالاً ثم صار بها عمل بمقتضى اقراره فلو أقرب بحرية عبداً غيره ثم اشتراه حكم بها عليه وكان شراؤه افتدائه من جهته ويبيعاً من جهة البائع فله الخيار دون المشتري (قوله عبداً معين) خرج به ما لو أقرب بحرية عبداً معيناً ثم اشتري عبداً فلا يحكم بحريته لاحتمال ان الذي اشتراه غير الذي أقرب به (قوله أو شهد بها) أي بالحرية والشهادة بها اقراراً بها (قوله ثم اشتراه) أي العبد الذي أقرب بحريته أو شهد بها وهذا الشراء صوري والقصد منه الافتدائه لان الاعتراف بالحرية يوجب بطلان الشراء وقوله لنفسه قال في النهاية فلو اشتراه لمولوك لم يحكم بحريته لان الملك يقع ابتداء للموكل وكالواشترى أباه بالوكالة اه (قوله أو ملكه) أي العبد الذي أقرب بحريته أو شهد بها وقوله بوجه آخر أي غير الشراء كهبية أو وصية (قوله حكم بحريته) أي بعد انقضاء مدة خيار البائع واذا حكم بها بعد ذلك فترفع يد المشتري عنه قال ع ش وينبغي أن يأتي مثل ذلك في كتب الوقف فاذا علم بوقفيته ثم اشتراها كان شراؤه اقتداءً فيجب عليه رد هاتين له ولا لاه حفظها ان عرف والاسلمها لمن يعرف المصلحة فان عرفها هو وأبقاها في يده وجب عليه الاعارة كما جرت به العادة وليس من العلم بوقفيته ما يكتب هو وامشها من لفظ وقف اه بزيادة (قوله ولو أشهدانه سيقرباً ليس عليه) أي سيقرب لغيره بما ليس عليه (قوله فاقرب) أي بعد ان أشهد (قوله لزمه) أي ما أقرب به مؤاخنة باقراره (قوله ولم ينفعه ذلك الا شهادة) أي الواقع قبل الاقرار (قوله وصح اقراره من مريض) أي كما يصح من غير المريض وقوله مرض موت أي مرضاً يتولد الموت من جنسه كاسهال دائم ودق بكسر أوله وهو داء يصيب القلب ونحوهما (قوله ولو لوارث) غاية في الصحة أي صح اقراره ولو كان لوارث أي على المذهب ومقابله طريقان الاول عدم الصحة وهو ما سيصرح به الشارح بقوله واختار الخ والطريق الثاني القطع بالقبول والغاية للرد على الطريق الاول وعلى الأئمة الثلاثة لانهم يقولون بعدم الصحة كما في قول الاعتسار في كونه وارثاً بحال الموت فلو أقرب لزوجته ثم بانها ومات لم يعمل باقراره ولو أقرب لاجنبيه ثم تزوجها عمل باقراره (قوله بدين أو عين) متعلق باقرار أي صح اقرار المريض بدين أو عين (قوله فخرج من رأس المال) مفرغ على صحة الاقرار من المريض أي فحسب ما أقرب به من رأس المال لا من الثلث (قوله وان كذبه) أي كذب المريض المقر ببقية الورثة وهو غاية بالنسبة لاقراره لوارث (قوله لانه انتهت الى حالة الخ) اه للصحة اقرار المريض ولا

ولو قال مسكني أو ملبوسي لزيد فهو اقرار لانه قد يسكن ويلبس ملك غير هو ولو قال الدين الذي كتبت أو باسمي على زيد لعمر و صح أو الدين الذي لي على زيد لعمر ولم يصح الا ان قال واسمى في الكتاب عارية ولو أقرب بحرية عبداً معين في يد غيره أو شهد بها ثم اشتراه لنفسه أو ملكه بوجه آخر حكم بحريته ولو أشهد انه سيقرباً ليس عليه فأقرباً ان عليه لفلان كذا لزمه ولم ينفعه ذلك الا شهادة (وصح اقراره من مريض) مرض موت (ولو لوارث) بدين أو عين فخرج من رأس المال وان كذبه ببقية الورثة لانه انتهت الى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب الغابر



لوارث (قوله فالظاهر صدقه) أي صدق المريض فيما أقر به (قوله لكن للوارث الخ) هذا الاستدراك يظهر بالنسبة لأقراره لاجنبي لانه هو الذي خالف فيه القفال وغيره كابن الملقن وأما بالنسبة لأقراره لوارثه فلا خلاف في تحلف بقية الورثة لوارث المقر له فان نكل حلقوا أو قاسموه ويدل عليه صنيع شيخه فانه ذكر هذا الاستدراك بعينه بعد قول المتأخر ويصح إقرار المريض مرض الموت لاجنبي وذكر بعد قوله أيضا وكذا يصح إقراره لوارث ما نصه وليبقية الورثة تخلفه انه أقر له بحق لازم يلزمه الإقرار به الخ اه ومثله في النهاية وحينئذ فكان الأولى للشارح ان يذكر لكل من الأقرار لاجنبي والأقرار لوارث ما يناسبه لان صنيعه يقتضي ان الاستدراك الذي ذكره راجع لكل من الأقرار لاجنبي والأقرار لوارث وليس كذلك كما جلت (قوله خلا للقفال) أي فانه قال ليس للوارث تحليف المقر له الاجنبي على الاستحقاق ووافق في المعنى حيث قال ولوارث المقر له تحليف المقر له على الاستحقاق لم يكن له ذلك كإحكامه ابن الملقن وأقره ثم فرق بين هذا وبين ما لو أراد بقية الورثة أن تحلف لوارث المقر له فان لهم ذلك ويجب على المقر له ان يحلف بان الهمة في الوارث أشد منها في الاجنبي (قوله ولو أقر بنحوه) أي أقر المريض للوارث بنحوه كهدية وصدقة وارة وقوله مع قبض متعلق بمحذوف صفة لنحوه أي نحوه مع محبوب بقضه للمقر له وقوله في الهمة متعلق بقبض أو بمحذوف صفة أي قبض كائن في حال صحته وخرج به ما لو أقر به ما لو أقر به ما قبضه في حال مرضه فانه لا يصح الا بإجازة بقية الورثة كما سيصرح به وقوله قبل أي إقراره قال في شرح الروض فتحصل البراءة بتقدير صدقه اه (قوله وان أطلق) أي لم يقيد القبض بكونه في الهمة بان قال في حال مرضه وهبت لوارثي كذا وكذا وأقبضته أيا ولم يقل في حال صحتي (قوله أو قال) أي المريض ومعه جلة هذه ملك لوارثي (قوله نزل الخ) جواب ان أي جمل ما ذكر من الهبة مع القبض وقوله على حالة المرض أي على انه صدر منه حالة المرض (قوله فيتوقف على إجازة بقية الورثة) أي يتوقف نفوذ ما أقر به على إجازة بقية الورثة (قوله كما لو قال الخ) الكاف للتنظير وهو مفهوم قوله مع قبض في الهمة أي تطير ما لو قال المريض وهبت أي وأقبضته في حال مرضي فانه يتوقف نفوذ ما أقر به على إجازة بقية الورثة (قوله واختار جمع الخ) هذا مقابل ما في المتن من صحة إقرار المريض لكن بالنسبة لما اذا كان للوارث فهو مرتبط به وفي المعنى ما نصه تنبيه الخلاف في الهبة وأما التخييم فعند قصد الحرمان لاشك فيه كما صرح به جمع منهم القفال في فتاويه وقال لا يحل للمقر له أخذه اه وقوله عدم قبوله أي الإقرار للوارث في حال مرضه وقوله ان اتهم أي المقر بان قصده حرمان بقية الورثة وقوله لفساد الزمان عليه محذوف أي والهبة حاصلة الا ان لفساد الزمان (قوله بل قد تقطع الخ) اضرب ابطل أي بل قد تفيد القرائن كذب المقر في إقراره قطعاً أي يقينا (قوله فلا ينبغي) مفرع على ما اذا قطعت القرائن بكذبه أي واذا قطعت القرائن بذلك فلا يليق بمن يخشى الله من العاصي أو المقتي أن يقضى أي يفتي بهمة إقراره (قوله بالهبة) أي صحة الإقرار (قوله ولا شك فيه) في عبارة النهاية والتحفة قبل قوله فلا ينبغي زيادة لفظ قال الأذري ثم قال ولا شك فيه قال ع ش أي في قول الأذري وحينئذ فيؤخذ منه ان صغيره في عبارتنا عائد على عدم انشاعها ذكر وكان المناسب للشارح أن يزيد تلك الزيادة مثلها وذلك لانه اذا كان قوله فلا ينبغي الخ من كلامه فلا فائدة في قوله ولا شك فيه لان ذلك مجزوم به ولا يقال ان قوله فلا ينبغي عما اختاره جمع فهو من كلامهم وقوله ولا شك من كلام نفسه لا نأقول لا يصح ذلك لان مختار الجمع انتهى بقوله لفساد الزمان كما يدل عليه اعتراض الرشيدى على صاحب النهاية في تأخير لفظ قال الأذري عن قوله بل قد تقطع الخ قال كان الأولى تقديمه لانه من كلام الأذري فتنبه وقوله اذا علم أي من يخشى الله من العاصي أو المقتي أن قصده الحرمان بقية الورثة (قوله وقد صرح جمع بالحرمة) أي حرمة إقراره وقوله حينئذ أي حين اذ قصد الحرمان وعبارة فتح الجواد

فالظاهر صدقه لكن  
لوارث تحليف المقر  
له على الاستحقاق فما  
استظهره شيخنا  
خلا للقفال ولو أقر  
بنحوه مع قبض  
في الهبة قبل وان  
أطلق أو قال في عين  
عرف انها ملكه  
هذه ملك لوارثي نزل  
على حالة المرض قاله  
القاضي فيتوقف  
على إجازة بقية الورثة  
كما لو قال وهبت في  
مرض واختار جمع  
عدم قبوله ان اتهم  
لفساد الزمان بل قد  
تقطع القرائن بكذبه  
فلا ينبغي لمن يخشى  
الله أن يقضى أو يفتي  
بالهبة ولا شك فيه  
اذا علم ان قصده  
الحرمان وقد صرح  
جمع بالحرمة حينئذ

وشرح جمع بتأنيده ان قصدا الحرمان وليس بقيد الامزيد الاثم لاثمه بالكذب وان لم يقصد حرمانا  
 اه (قوله وانه لا يحل للمقر له اخذه) في الرشيد لا يخفى ان حال الاخذ وعدمه منوط بما في نفس  
 الامر اه (قوله ولا يقدم اقرار صحة على اقرار مرض) يعني لو اقر في حال صحته بدين لانسان وفي مرضه  
 بدين لا ثم لم يقدم الاول بل يتساويان كما لو ثبتا بالبنة ولو اقر المريض لانسان بدين ولو متفرقا ثم اقر  
 لا ثم بعين أو عكسه قدم صاحبها لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين (قوله وصح اقرار  
 مجهول) قال في النهاية اجسا عا ابتداء كان أو جوابا لدعوى لانه اخبار عن حق سابق فيقع محجلا  
 ومنفصلا وأراد به ما يعم الميهم كاحد العبدین اه (قوله كشي أو كذا) تمثيل للمجهول (قوله فيطلب  
 من المقر تفسيره) أي للمجهول المقر به فان امتنع منه فالعقوبة بحسب لامتناعه من واجب عليه فان  
 مات قبل التفسير طوبى وارثه به ووقف جميع التركة (قوله فلو قال الخ) مفرع على محذوف  
 أي ويقبل تفسيره بما يقرب فهمه من اللفظ في معرض الاقرار فلو قال الخ (قوله له على شيء الخ)  
 خرج به ما لو قال له عندي شيء فانه يقبل تفسيره بنجس لا يقتنى لانه لا يشعر بالوجوب وقوله أو كذا  
 أي أو قال له على كذا وهي مركبة من اسم الإشارة وكاف التشبيه ثم نقلت عن ذلك وصار يكتنى بها  
 عن الميهم وغيره من المحذوف قبل تفسيره بغير عبادة الخ أي عما هو مال وان لم يتحول كفلن وجبة  
 برأ وغير مال كقود وحق شفعة وحذف ونجس يقتنى ككلب معلوم وزيل وذلك لصدق اسم  
 الشيء على ما ذكره من ذلك تفسيره بشئ من الثلاثة المذكورة لا يقبل لبعده فهمها في معرض  
 الاقرار اذ لا يطلب ما أحدهم ان شرط المقر به أن يكون مما يجوز به المطالبة (قوله ولو قال له على  
 مال) أفاد به بالمثال السابق ان المجهول تارة يكون مجهولا من كل الوجوه أي جنسا وقدر او صفة  
 كالمثال السابق أو من بعضها أي قدر او صفة كهذا المثال وقوله قبل تفسيره بمجهول أي بما يقابل  
 بمال بسد مسد أو يقع وقعا وضده غير المتحول وان كان يسمى مالا فكل متحول مال ولا عكس كحبة ر  
 وقوله وان قل أي ذلك المتحول كفلن فانه يقبل تفسيره بمال به ولو افرق في قبول تفسيره بمال بما  
 قل بين ان يطلق المال أو يصفه بنحو عظيم كقوله مال عظيم أو كبير أو كبير أو يكون وصفه بالعظيم  
 من حيث اثم غاصبه وكفر مستحله قال الامام الشافعي رضي الله عنه أصل ما بني عليه الاقرار ان الزم  
 اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة أي لا أعول على الغالب أي لا ابني عليها الاحكام الشرعية  
 كالمثال السابق فان الغالب فيه انه مال له وقع فقبول تفسيره بمال فيه عدم التعويل على الغالب  
 وقوله لا بنجس أي لا يقبل تفسيره به سواء كان يقتنى كزبان وكلب معلوم أو لا تختزير وذلك لانقاء  
 صدق اسم المال عليه (قوله ولو قال) أي المقر وقوله وما بها أي في ائدار من اثبات ونحوه وقوله  
 لفلان خبر المبتدأ (قوله صح) أي اقراره (قوله واستحق) أي فلان المقر له وقوله جميع ما فيها  
 في العبارة حذف أي الدار وجميع ما فيها وقوله وقت الاقرار الطرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور  
 قبله أي استحق جميع ما كان فيها وقت الاقرار (قوله فان اختلفا) أي المقر والمقر له وقوله في شيء  
 أهو ما وقفه أي ذلك الشيء بالدار وقت الاقرار لا فالقابل محذوف والاول دعوى المقر له والثاني  
 دعوى المقر (قوله صدق المقر) أي حيث لا يئنه وقوله وعلى المقر له البيئة أي فاذا أتى بها صدق  
 (قوله وصح اقراره بنسب) وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوته أو نفيه حرام من الكائن  
 وما صح في الخبر من أنه كفر محمول على مستحله أو على كفر النعمة فان حصول الولد له نعمة من الله  
 فانكارها محذور لنعمة تعالى ورط في المقر ان يكون بالغاعا فلا ولو سكران ذكر اختيارا ولو سقم  
 أو كافرا أو قنا (قوله ألحقه بنفسه) أي من غير واسطة وان ألحقه بغيره بمن يتعدى النسب منه اليه  
 كهذا أخي أو عني شرط فيه زيادته على ما ذكره من شروط الاخلاق بنفسه كون المحقق به رجلا  
 كلاب والجد بخلاف المرأة لان استلحاقها لا يقبل فبالاولى استلحاق وراثتها وكونه ميتا بخلاف

وانه لا يحل للمقر له  
 أخذه ولا يقدم اقرار  
 صحة على اقرار مرض  
 (و) صح اقرار  
 (مجهول) كشي أو  
 كذا فيطلب من المقر  
 تفسيره فلو قال له على  
 شيء أو كذا قبل  
 تفسيره بغير عبادة  
 المريض ورد سلام  
 ونجس لا يقتنى كختزير  
 ولو قال له على مال  
 قبل تفسيره بمجهول  
 وان قل لا بنجس ولو  
 قال هذه الدار وما  
 فيها لفلان صح  
 واستحق جميع ما فيها  
 وقت الاقرار فان  
 اختلفا في شيء أهو ما  
 وقفه صدق المقر  
 وعلى المقر له البيئة  
 (و) صح اقرار  
 (بنسب الحق به نفسه)

كان قال هذا ابني  
(بشرط امكان) فيه  
بان لا يذنبه الشرع  
والحسن بان يكون  
دونه في السن زمن  
يمكن فيه كونه ابنه  
وبان لا يكون معروف  
النسب بغيره (و) مع  
(تصديق مستلحق)  
أهل له فان لم يصدقه  
أو سكت لم يثبت نسبه  
الا بينة (ولو أقر  
بيعه أو هبة وقبض  
واقباض) بعدها  
(فادعى فساده لم يقبل)  
في دعواه فساده وان  
قال أقرت لثني الهبة  
لان الاسم عند الاطلاق  
يحمل على الصحيح نعم  
ان قطع ظاهر الحال  
بصدقه كبدي  
حلف فينبغي قبول  
قوله كما قاله شيخنا  
وخرج باقباض ماله  
اقتصر على الهبة فلا  
يكون مقرا باقباض  
فان قال ملكها  
ملك كالزما وهو يعرف  
معنى ذلك

الحق ولو عجزوا للاستحالة ثبوت نسب الاصل مع وجوده باقرار غيره وكون المقر لاولاد عليه فلو أقر من  
عليه ولا باب أو أخ لم يقبل لتضرر من له الولاء بذلك لان عصبية النسب مقدمة على عصبية الولاء  
وكونه وارثا بخلاف غيره كقاتل وورقيق وكونه حائزا اثر كفة المحقق به واحدا كان أو أكثر كائنين  
أقربا ثالث فيثبت نسبه ويرث منهما ويرثان منه (قوله كأن قال هذا ابني) ومثله انا أبوه لكن  
الاول أولى الاضافة فيه إلى المقر (قوله بشرط امكان فيه) أي في الحاقه به (قوله بان لا يذنبه الخ)  
تصوير للمكان المذكور (قوله بان يكون) أي المستلحق بالفتح دونه أي المستلحق بالكسر  
وبان يكون أيضا غير مسموح والام بالحقه لان الحسن يذنبه (قوله وبان لا يكون الخ) تصوير  
للشرعي وما قبله للحسي فهو على اللف والنشر المشوش فان كان معروف النسب بغير المقر فلا يثبت  
بالاستلحاق وان صدقه المقر به لان النسب الثابت من شخص لا ينتقل لغيره قال في النهاية وأعلم أن  
اشتراط عدم تكذيب المقر الحسن والشرع غير مختص بها بل هو شامل لسائر الاقرار كما علم مما  
مر أنه يشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به حسا وشرعا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله  
ومع تصديق) الاولى اسقاط لفظ مع وقوله مستلحق بفتح الحاء أي غير منفي بلعان عن قرأش نكاح  
صحيح فان كان كذلك لم يصح لغير الثاني استلحاقه وقوله أهل له أي التصديق بان كان بالغاعا قلا حيا  
وخرج به غيره كصبي ومجنون وميت فلا يشترط تصديقه بل لو بلغ الصبي بعد استلحاقه فكذب  
المستلحق له لم يبطل نسبه لان النسب يخطأ له فلا يبطل بعد ثبوته (قوله فان لم يصدقه) أي بان  
كذبه وقوله أو سكت أي لم يصدقه ولم يكذبه (قوله لم يثبت نسبه) أي المستلحق بفتح الحاء وقوله  
الا بينة فان لم توجد حلف المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح فان حلف سقطت دعواه وان نكل  
حلف الاول وثبت نسبه ولو تصادقا ثم رجعا لم يسقط النسب (قوله ولو أقر بيع) أي بان قال قد بيعت  
عبدي من فلان (قوله أو هبة وقبض) أي مع قبض أي بان قال وهبت عبدي لفلان وقد قبضه بأذني  
وقوله واقباض الواو بمعنى أو ولو اقتصر على الاول لكان أخصر اذ القبض اما بالاذن من الواهب  
أو باقباضه له (قوله بعدها) أي الهبة ولا يشترط الاقرار بالقبض أو الاقباض بعد البيع اذ حكمه  
باعتبار اللزوم وعدمه لا يختلف بالنسبة اليه بخلاف الهبة فانه يختلف ولذا اشترط فيها الاقرار بذلك  
بعدها (قوله فادعى فساده) أي ما أقر به من البيع أو الهبة وقال أقرت لثني صحة ذلك (قوله لم يقبل)  
أي المدعي وقوله في دعواه فساده متعلق بيقبل (قوله لان الاسم) أي اسم المقر به من البيع أو الهبة  
أي لفظه وهو على عدم قبول دعوى الفساد منه وقوله عند الاطلاق أي عن التقييد بكونه فاسدا  
وقوله يحمل على الصحيح أي على العقد الصحيح (قوله نعم ان قطع الخ) استدراك على عدم قبول ذلك  
منه وقوله ظاهر الحال أي حال المدعي لذلك (قوله كبدي جلف) تمثيل للذي قطع ظاهر الحال  
بصدقه وفي المصباح الجلف العربي الجافي ونقل ابن الانباري ان الجلف جلد الشاة والبعير وكان  
المعنى عربي بجلده لم يترى برى الحضرة في رقنهم ولين أخلاقهم فانه اذا تزيارهم وتعلق باخلاقهم كانه  
زرع جلده وليس غيره اه والذي يظهر ان المراد به هنا الجاهل الذي لا يميز بين الصحيح والفساد  
فطن الهبة أو لا فطن له ثم أخبر بانه فاسد فادعى فسادها (قوله فينبغي قبول قوله) جواب ان وقوله كما  
قاله شيخنا مثله في النهاية (قوله وخرج باقباض) كان الاولى أن يقول وخرج بقبض واقباض لانه  
ذكرهما في المتن وقوله مالوا فصر على الهبة أي بان قال وهبته كذا ولم يقبل وأقبضته (قوله فلا  
يكون الخ) تفرع على ما راقتصر على ذلك وقوله مقرا باقباض يقال فيه وفيما سياقي مثل ما قيل  
فيما مر آتفا (قوله فان قال) أي المقتصر على الهبة وقوله ملكها ملك كالزما أي بان قال وهبت دابتي  
له وملكها ملك كالزما (قوله وهو يعرف معنى ذلك) أي معنى قوله ملكها ملك كالزما أي ما تترتب  
على ذلك وهو ان المتهم له ان يتصرف فكيف شاء في الموهوب وليس للواهب الرجوع فيه وذلك

كان مقرا بالاقباض  
وله تحليف المقر له أنه  
ليس فاسدا لا مكان  
ما يدعيه ولا تقبل  
بينته لانه كذبها  
بأقراره فان نكل  
حلف المقر انه كان  
فاسدا وبطل البيع  
أو الهبة لان العين  
المردودة كالأقرار  
ولو قال هذا الزيد بل  
لعمر أو نصبت من  
زيد بل من عمرو سلم  
زيد سواء قال ذلك  
متصلا بما قبله أم  
منفصلا عنه وان طال  
الزمن لا امتناع  
الرجوع عن الأقرار  
بحق أدى وغرم بدله  
لعمر ولو أقر بشئ  
ثم أقر ببعضه دخل  
الأقل في الأكثر ولو  
أقر بدين لا يخرج  
ادعى أداه اليه وأنه  
نسي ذلك حالة الأقرار  
سمعت دعواه للتحليف  
فقط فان أقام بينة  
بالاداء قبلت على  
ما أفتى به بعضهم  
لاحتسالم ما قاله كما لو  
قال لا بينة لي ثم أتي  
ببينة تسع ولو قال  
لاحق لي على فلان  
ففيه خلاف والراجح  
منه انه ان قال فيما  
أعان أو فيما أعلم ثم  
أقام بينة بان له عليه  
حقا قبلت وان لم يقل  
ذلك لم تقبل بينته الا

لا يكون الا بعد القبض فلذلك كان قوله المذكور بمنزله وقوله وأقبضته اياه (قوله كان) أي القائل  
ذلك في صيغة الأقرار (قوله وله تحليف المقر له) أي ومع عدم قبول دعوى الفساد منه له ان يحلف  
المقر له بان ما أقر به من البيع والهبة ليس فاسدا وقوله لا مكان ما يدعيه أي لا احتمال ما يدعيه أي  
وقد يخفى الفساد أو يغفل عنه (قوله ولا تقبل بينته) أي مدعى الفساد وقوله لانه كذبها أي البينة  
وقوله ما أقراره أي المقتضى له ما أقر به (قوله فان نكل) أي امتنع المقر له من الحلف على عدم  
الفساد (قوله حلف المقر انه) أي ما ذكر من البيع أو الهبة (قوله وبطل) أي حكم بطلانه  
وقوله البيع أو الهبة المحلل للاضمار (قوله لان العين المردودة الخ) علة للبطلان وقوله كالأقرار  
أي من المقر له أي كأنه أقر بالفساد اه يجزى (قوله ولو قال) أي المقر وقوله هذا أي الثوب أو البيت  
أو نحو (قوله بل لعمر أو) أي أو ثم لعمر (قوله أو نصبت الخ) أي أو قال نصبت هذا الشئ من  
زيد بل من عمرو (قوله سلم) أي المقر به لزيد لسبق الأقرار له (قوله سواء قال ذلك) أي ما ذكر من  
قوله بل لعمر أو في الصورة الأولى ومن قوله بل من عمرو في الصورة الثانية وهو تعميم في جميعه لزيد  
(قوله وان طال الزمن) غايه في المنفصل (قوله لا امتناع الرجوع الخ) علة لتسليمه لزيد أي وانما  
سلم لزيد ولم يسلم لعمر ولا امتناع الخ (قوله وغرم بدله) أي بدل ما سلم لزيد أي من مثل في المثل وقيمة في  
المتقوم عند ابن حجر أو من القيمة مطلقا عند الرمي وذلك لحيولته بينه وبين ملكه ما أقراره الأول  
(قوله ولو أقر بشئ ثم أقر ببعضه) كان أقر بالف ثم بخمسمائة وقوله دخل الأقل في الأكثر أي لانه  
يحتمل أنه ذكر بعض ما أقر به ولو أقر بالف ثم أقر له بالف ولو في يوم آخر لم يمس ألف فقط وان كتب بكل  
وثيقة محكوماً لانه لا يلزم من تعدد الخبر بعد الخبر عنه ولو وصفه ما بصفتين كالف صحاح وألف  
مكسرة أو أسندهما الى جهتين كثن مبيع مرة وبديل فرض أخرى لزم القدران لتعدد اتحادهما حينئذ  
ومثل ذلك ما لو قال قبضت منه يوم السبت عشرة ثم قال قبضت منه يوم الاحد عشرة فيلزمه القدران  
(قوله ولو أقر بدين) أي بان قال في ذمتي لفلان كذا (قوله ثم ادعى) أي المقر وقوله أداه أي الدين اليه  
وقوله وأنه نسي ذلك حالة الأقرار أي نسي انه أدى الدين فأقر به ظانا انه لم يؤده (قوله سمعت دعواه  
للتحليف) أي بالنسبة لتحليف المقر له على نفي الاداء رجاء ان ترد العين عليه فيحلف المقر ولا يلزمه شئ  
فان حلف المقر له على نفي الاداء لم يقر به ما لم تقيم بينة على الاداء فلا يلزمه وقوله فقط أي لا بالنسبة  
لسقوط المقر به عنه بخود عوا (قوله فان أقام) أي مدعى الاداء (قوله قبلت) أي البينة ولو حلف  
المقر له (قوله على ما أفتى به بعضهم) مثله في التحفة وظاهره النبري منه ولكن كتب سم عليه ما نصه  
اعتمده مر اه (قوله لا احتمال ما قاله) أي من ادعاء الاداء قال في التحفة عدة فلا تناقض (قوله كما  
لو قال لا بينة لي ثم أتي ببينة تسع) أي فانها تقبل قال في المحفة عقبه وفيه أي في القياس على ما ذكر  
نظر والفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للانسان بينة ولا يعلم بها فلا ينسب اليه لتقصير مخالف خلاف مستثنا اه  
(قوله ولو قال لاحق لي الخ) في الروض ومشرحه وان قال زيد لاحق لي فيما في يد عمرو ثم قال زيد  
وفد ادعى عينا في يد عمرو ولم أعلم كون هذه العين في يده حين الأقرار صدق بينته لا احتمال ما قاله  
اه وهي لا تغيد التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله فقيه خلاف) في عبارته حذف قبل هذا  
وهو ثم ادعى ان له حقا عنده وكان الأولى ذكره (قوله والراجح منه) أي من الخلاف وقوله انه ان  
قال أي بعد ادعائه أو لاحق لي وقوله ثم أقام أي المقر أو لايانه لاحق له على فلان (قوله قبلت) أي  
البينة وهو جواب ان (قوله وان لم يقل ذلك) أي المذكور من قوله فيما أعان أو فيما أعلم (قوله  
لم تقبل بينته) أي لانها تناقض أقراره وانما لم يوجد التناقض فيما اذا قال ذلك لانه لا يلزم من نفي  
علمه أو ظنه بان له عند فلان كذا انه ليس له ذلك في الواقع فقد يكون له في الواقع شئ متلا وهو لم يعلم به  
فيقر بانه ليس له كذا عند فلان ثم يعلم به ويدعيه ويقيم بينة عليه (قوله الا ان اعذر به ونسب ان)





من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وان الاموات يتزاورون في قبورهم سواء فيه قول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات من غير وصية اه قال ع وش ويمكن حل ذلك على ما اذا مات من غير وصية واجبة بان نذرهما أو خرج مخرج الزجر اه وأركانها أربعة موصى وموصى له وموصى به وصيغة وكما بشرائطها تعلم من كلامه (قوله هي لغة الاتصال) أي ان الوصية في اللغة معناها الاتصال (قوله من وصى) أي ان الوصية مأخوذة من وصى وهو بالتخفيف كوصى ومن قرأه بالتشديد فقد صحفه (قوله لان الموصى الخ) كان الانسب تأخير عن المعنى الشرعي لانه توجيه لشميته وصية اه بجبري (قوله وصل خير دنياه بخير عقباه) الاضافة فيهما على معنى في أى وصل الخير المنجز الواقع منه في الدنيا وهو الطاعات الواقعة منه حال حياته التي من جلتها الاتيان بصيغة الوصية بالخير الواقع في آخرته المسبب عما قبله في حال حياته فاذا قال أو وصيت له بكذا أو وصيت بعق هذا العبد فهذا خير واقع منه في دنياه واعطاء الموصى له الوصية بعد الموت أو اعتاق الوارث بعده خير عقباه لا يقال القربة الصادرة من الموصى لست الا الوصية وهي في حياته والواقع بعدموته انما هو اثر ذلك وهو وصول الموصى به للموصى له أو اعتاق العبد وهذا الاثر ليس فعل الموصى لانا نقول انما نسب ذلك اليه لتسديه فيه كما أمرنا اليه فقد حصل له بإيصاله خير بعدموته وصدر منه في حياته خير وقد وصل أحدهما بالآخر ويحتمل ان المراد أنه وصل خير دنياه أي تمتعه في الدنيا بالمال بخير عقباه أي انتفاعه بالثواب الحاصل بالوصية بالمال وعلى كل في العبارة قلب والاصل وصل خير عقباه بخير دنياه لان الوصلة تقع بعد الذي يصل هو المتأخر وقد يقال لاحاجة لذلك لان الاتصال أمر نسبي فكل منهما متصل بالآخر اه شق (قوله وشرا) عطف على لغة (قوله مضاف) بالرفع صفة للتبرع وبالجر صفة لحق وهو الاولى لان التبرع في الحال والحق انما يعطى للموصى له بعد الموت فهو المضاف لما بعد الموت لا للتبرع ثم ان اضافة لما بعد الموت اما حقيقة كاعطوه كذا بعد موتى أو تقديرًا كما وصيت له بكذا فكانه قال بعدموتى لان الوصية لا تكون الا بعد الموت وزاد شيخ الاسلام وغيره في التعريف ليس بتدبير ولا تعليق عتق بصفة لان كلامهم ليس بوصية وان التحة أي حكمها من حيث الاعتبار من الثلث بدليل أهمها لا يتوقفان على القبول ولا يقبلان الرجوع بالقول وان قبل الرجوع بالفعل كبيع ونحوه ولو كانا من قبيل الوصية لصح الرجوع عنهما بالقول (قوله وهي سنة مؤكدة اجاعا) وقد تباع كالوصية للأغنياء وللأغنياء وللأغنياء وللأغنياء من التجاسات وعليه جعل قول الرافعي انها ليست قد دقيرة وقد تحب كما اذا نذرها أو تربع على تركها ضياع حق عليه أو عنده وقد تحرم كما اذا غلب على ظنه ان الموصى له يصرف الموصى به في معصية وكما اذا قصد حرمان ورثته بالزائد على الثلث وقد ذكره كما اذا لم يقصد حرمان ورثته بالزائد على الثلث وسند كرهها فتعثر بها الاحكام الخمسة (قوله وان كانت الخ) غاية في تأكيد الوصية أي هي مؤكدة وان كانت الصدقة المنجز في حال صحته ثم في حال مرضه أفضل من الوصية وقوله فرض أفاد إلغاء الترتيب في الفضل فهي في حال العحة أفضل منها في حال المرض لخبر الصحاحين أفضل الصدقة أن تصدق وأنت صحيح صحيح تأمل الغنى ونحو الفقر ولا تهمل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا (قوله فينبغي أن لا يغفل عنها) أي الوصية وقوله ساعة أي وقتا ما (قوله كما صرح به) أي بالانبغاء المذكور (قوله ما حق امرئ الخ) ما نأفقه وحق مبدء أخبره ما بعد الاوجلة له شيء صفة لا امرئ ووجهه بوصى فيه صفة لشئ ووجهه يبيت صفة ثانبة لا امرئ وهي من بات المأمة ويحتمل أنها هي خبر المبتدأ أو ما بعد الاحال وهو الاولى لان الخبر لا يقترب بالواو وان كان الاول هو مقتضى حل الشارح والمعنى عليه ما الحزم والراي حقه أن يبيت ليلته أولي اثنين الا في هذه الحالة المذكورة لا في غيرها والليلتان ليستا ليلتين بل المراد ان لا يمضي عنه زمن الا في هذه

هي لغة الاتصال من وصى الشئ بكذا وصلة به لان الموصى وصل خير دنياه بخير عقباه وشرا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت وهي سنة مؤكدة اجاعا وان كانت الصدقة بهمة فرض أفضل فينبغي أن لا يغفل عنها ساعة كما صرح به الخبر الصحيح ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلته أولي اثنين الا ووصيته مكتوبة عند رأسه

أيما الحزم والمعروف  
 شرعا الا ذلك لان  
 الانسان لا يدري متى  
 يفتنه الموت وتكره  
 الزيادة على الثلث  
 ان لم يقصد حرمان  
 وراثته والا حرمته  
 (تصح وصية مكاف  
 حر) مختار عند الوصية  
 فلا تصح من صبي  
 ومجنون ورقيق ولو  
 مكاتب لم يأذن له  
 السيد ولا من ملكه  
 والسكران كالمكلف  
 وفي قول تصح من  
 صبي مجتزئ (لجهة حل)

الحالة وقوله مكتبة بعند رأسه أي مع الاشهاد عليها لان الكتابة بلا اشهاد لا عبرة بها المأذ كروفي  
 الودعة انه لا عبرة بخط ميت على شيء أن هذا الودعة ولأن أوفي دفتره ان لفلان عندي كذا الودعة  
 لاحتمال التلبس ولو اقتصر على الاشهاد كفي ولكن السنة المجع بين الكتابة والشهادة (قوله أي  
 ما الحزم الخ) تفسير لحاصل معنى الخبر والحزم هو الرأى السديد وقوله والمعروف أي المطلوب  
 وقوله الا ذلك أي أن يبيت وصيته مكتوبة بعند رأسه (قوله لان لا انسان الخ) عليه ليكون الحزم  
 والمعروف شرعا ذلك أي وانما كان الحزم والمعروف شرعا للانسان ذلك لانه لا يدري متى يفتنه  
 الموت وهو لا يتخولوا بالامن أن يكون له أو عليه حقوق فتضيع وراثته أو يضيع أرباب الحقوق من  
 حقهم الذي عنده اذا لم يكن بينه وبينه أن يعدل في وصيته لما روى الامام أحمد والدارقطني ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل بعمل أهل الجنة فاذا جاء في وصيته فحتم له بسوء  
 عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل أهل النار سبعين سنة فيعدل في وصيته فحتم له بخير عمله  
 فيدخل الجنة (قوله وتكره الزيادة الخ) المناسب تأخير هذه المسئلة وذكرها بعد قوله وينبغي  
 لمن وراثته أغنياء أو فقراء أن لا يوصي برأى على الثلث الخ وإذا كرهت الزيادة على الثلث قال سم فلا  
 يقال فليبطل الوصية حينئذ لان الوصية بالملك مكرهة ما وقعت تابعة للوصية بالاصل التي هي غير  
 مكروهة بل مطلوبة وتفتقر في التابع ما لا يفتقر في غيره اه (قوله والا حرمته) أي وان قصد  
 حرمان وراثته حرمته وضعف الحرمة في الخفة واعتداد الكراهة مطلقا وعبادتها بعد قول المنهاج  
 ينبغي أن لا يوصي بأكثر من ثلث ومن ثم صرح جرج بكره الزيادة عليه وأما تصريح آخر بحرمتها  
 فهو ضعيف وان قصد بذلك حرمان وراثته كما علم مما قدمته في شرح قوله في الوقف كعمارة الكنائس  
 فباطل وأيضا فهو لا حرمان منه أصلا ما الثلث فلان الشارع وسع له في ثلثه لئلا يدارك به ما فرط منه  
 فلم يؤثر قصده به ذلك وأما الزائد عليه فهو وانما ينبغي أن أجازوه ومع إجازتهم لا ينسب اليه حرمان فهو  
 لا يؤثر قصده اه وقوله كما علم مما قدمته الخ عبارة هناك فرع يقع لكثيرين انهم يفتنون أموالهم  
 في صحته على ذكر أولادهم قاصدين بذلك حرمان انانهم وقد تكرر من غير واحد الافتاء ببطالان  
 الوقف حينئذ وفيه نظر ظاهر بل الوجه الهمة اما أولا فلم نسلم أن قصد الحرمان معصية كيف وقد  
 اتفق أئمتنا كما كثر العلم على ان تخصيص بعض الاولاد به كله أو بعضه هبة أو وقفا أو غيرهما  
 لا رمة فيه ولولة يرعذر وهذا صريح في أن قصد الحرمان لا يحرم الخ اه (قوله تصح وصية الخ)  
 شروع في بيان شروط الموصي الذي هو أحد الأركان الاربعة (قوله مكلف حر ممتار) أي وان كان  
 مغلسا أو سفها لم يحجر عليه أو حجر عليه على المذهب لهجة عبارته أو كان كافرا أو حرييا (قوله عند  
 الوصية) قيد في الكل فالعبرة باستكمال الشروط عند الوصية (قوله فلا تصح من صبي الخ) شروع  
 في محترقات القبود وانما لم تصح منهم لعدم صحة عبارتهم ولعدم ملك الرقيق أو ضعفه وقوله ورقيق  
 أي كالأما المبعوض فتصح منه بما ملكه ببعضه الحر ولو أهدبته والقول بعدمه هالانه يستعقب  
 الولاء وهو من غير أهله ممنوع لانه ان عتق قبل موته فذلك والا فقد زال رقبته بموته أفاده مر وقوله  
 ولو مكاتب أي ولو كان الرقيق مكاتبه وقوله لم يأذن له السيد اما اذا أذن له فتصح منه (قوله ولا من  
 مكره) أي ولا تصح من مكره كسائر العقود (قوله والسكران) أي المتعدي اه سم وقوله  
 كالمكلف أي فتصح وصيته (قوله وفي قول تصح من صبي مجتزئ) أي لا تها لالترايل الملك حالا وبجواب  
 بانه لا نظر لذلك مع فساد عبارته حتى في غير المال اه نفعه (قوله لجهة حل) متعلق بوصية وهو  
 شروع في بيان الموصي له وأفاد بالاضافة أنه تراط عدم معصية في الوصية لانه اذا كان جهة ومثلها  
 ما اذا كان غير جهة وان كان ظاهر صنيعه يوهم خلاه فيشترط فيه عدم المعصية أيضا وشروط فيه  
 أيضا كونه موجودا معينا أهلا للملك حين الوصية فلا تصح لكافر بنحو مسلم أو هكف ولا لحمل

سجدت لعدم وجوده ولا ميت لانه ليس أهلا للملك ولا لاجد هذين الرجلين لاهامه كما سيذكره ولا  
 فرق في جهة الحل بين أن تكون قربة كالقرا أو بناء المساجد وعمارة قبور الأنبياء عليهم الصلاة  
 والسلام والحق الشيخ أبو محمد بها قبور العلماء والصالحين لما فيه من أحياء الزيادة والترك بها أو  
 مباحة لا تظهر فيها القربة كالوصية للأغنياء وفك أسارى الكفار من المسلمين (قوله كعمارة  
 مسجد الخ) تمثيل لجهة الحل أي كان قال أو صيت بمالي هذا يعمر به المسجد الفلاني (قوله  
 ومصلحه) أي المسجد وهو عطف عام على خاص (قوله وتحمل) أي الوصية وقوله علمهما أي  
 على العمارة وعلى المصالح (قوله عند الاطلاق) أي اطلاق الوصية وعدم تقييد هابعمارة أو  
 مصالح وقوله بأن قال الخ تصور للاطلاق (قوله ولو غير ضرورة) أي ولو كانت المصالح الشاملة  
 للعمارة غير ضرورة أي لازمة لنحو المسجد (قوله عملا بالعرف) عملة للعمل عليهما عند الاطلاق  
 (قوله وبصرفه الناظر) أي يصرف الموصي به للمسجد للاهم والا صلح من المصالح قال ع ش فليس  
 للوصي الصرف بنفسه بل يدفعه للناظر أو ان قام مقام الناظر ومنه ما يقع الآن من النذر لآماننا  
 الشافعي رضي الله عنه أو غيره من ذوي الاضحة المشهورة فيجب على الناظر صرفه لولي القيام  
 بمصلحه وهو يفعل ما يراه فيه ومنه أن يصنع بذلك طعاما أو خبزاً لمن يكون بالمثل المنذور عليه  
 التصديق من خدمته الذين جرت العادة بالاتفاق عليهم لقيامهم بمصلحه اه (قوله وهي) أي  
 الوصية وقوله للكعبة أي بأن قال أو صيت بمالي للكعبة وقوله والضريح النبوي أي القبر النبوي  
 وقوله تصرف لمصلحهما أي الكعبة والضريح النبوي وفي ع ش لو أوصى بدراهم لكسوة الكعبة  
 أو الضريح النبوي وكانا غير محتاجين لذلك حالا وفيما شرط من وقفه لكسوتهما ما ينبغي بذلك فينبغي  
 ان يقال بهمة الوصية ويذكر ما أوصى به أو تجدد به كسوة أخرى لما في ذلك من التعظيم اه (قوله  
 كترميم ماوهي من الكعبة) أي سقط منها وهو تمثيل للمصالح الخاصة بالكعبة وكان المناسب أن  
 يزيد من البناء الكاثر على الضريح النبوي حتى يصير تمثيلا للمصالح الخاصة بالضريح النبوي  
 أيضا (قوله دون بقية الحرم) أي أرض الحرم فلا يصرف في مصالحه ويقال بالنسبة للضريح النبوي  
 دون الاستار الخارجية عنه ولو أوصى للحرم يصرف في مصالح الكعبة وبقية الحرم (قوله وقيل في  
 الاولى هي الوصية للكعبة وقوله ماكين مكة أي يصرف لهم (قوله قال شيخنا) عمارته ويظهر  
 أخذنا مما تقر رأى من صحة الوصية للضريح النبوي وللكعبة وعمما قالوه في النذر للقبر المعروف  
 بجران صحته كالوقف لضرخ الشيخ الفلاني وبصرف في مصالح قبره والبناء الجائر عليه ومن  
 يخدمونه أو يقرؤن عليه ويؤيد ذلك ما رأنا من صحته ببناء قبة على قبره اه (قوله صحة  
 الوصية) فاعل يظهر وقوله كالوقف أي كصحته (قوله للضريح الشيخ الفلاني) متعلق بكل من الوصية  
 ومن الوقف (قوله وتصرف) أي الوصية بمعنى الموصي به ولو قال وبصرف بالياء كما في التبعة لكان  
 أولى وقوله في مصالح قبره أي كترميم اسراج ونحوهما (قوله والبناء الجائر عليه) أي على القبر  
 كقبة والعطف من عطف المغاير ان لم يجعل المصالح شاملة له والا كان من عطف الخاص والبناء  
 الجائر هو أن يكون في غير مسئلة كما سيأتي (قوله ومن يخدمونه) أي وتصرف لمن يخدمون  
 الضريح بكنسه وخدمة الزوار واسراج المصابيح فيه المحتاج إليها في سم هل يجري هذا في الوصية  
 للكعبة والضريح النبوي كما هو قبا سده اه (قوله أو يقرؤن عليه) أي ومن يقرؤن على الضريح قال  
 ع ش هل المراد من اعتاد القراءة عليه كالاسباع التي اعتيد قرأتها في أوقات مخصوصة أو أكل من  
 اتفقت فرائده عليه وان لم يكن له عادة بها فيه نظرا لآيها الاول اه (قوله اما اذا قال للشيخ الفلاني)  
 أي أوصيت به للشيخ الفلاني أو وقفته عليه قوله ولم ينو ضريحه أي صرفه لمصالح ضريحه وتعلم  
 النية باخباره قال ع ش وسئل قوله ولم ينو ما قال في و اس الصحة عند الاطلاق في الوقف على

كعمارة مسجد  
 ومصلحه وتحمل  
 عليهما عند الاطلاق  
 بأن قال أو صيت به  
 للمسجد ولو غير  
 ضرورة عملا بالعرف  
 وبصرفه الناظر  
 للاهم والا صلح  
 باجتاده وهي للكعبة  
 والضريح النبوي  
 تصرف لمصلحهما  
 الخاصة بهما كترميم  
 ماوهي من الكعبة  
 دون بقية الحرم وقيل  
 في الاولى ماكين  
 مكة قال شيخنا يظهر  
 أخذنا ما قالوه في النذر  
 للقبر المعروف بجران  
 صحة الوصية كالوقف  
 للضريح الشيخ الفلاني  
 وتصرف في مصالح  
 قبره والبناء الجائر  
 عليه ومن يخدمونه  
 أو يقرؤن عليه اما اذا  
 قال للشيخ الفلاني ولم  
 ينو ضريحه ونحوه



المسجد المصنفة هنا ويحمل على عمارته ونحوها اه وقوله ونحوه أي ولو ينحو والضم يح أي صرفه  
 لنحوه كالبناء عليه أو من ينحو مونه أو يقرؤن عليه (قوله فهي) أي الوصية لما ذكر وقوله باطلة  
 أي لأنها تملك وتمليك المعدوم ممنوع (قوله ولو أوصى لمسجد سيدي) أي بأن قال أوصيت بهذا  
 المال ليصرف في مصالح المسجد الذي سيدي (قوله لم تصلح) أي الوصية لما أمرت أنما تملك  
 وتمليك المعدوم ممنوع (قوله الاتبع) أي للموجود فانها تصح كأوصيت لمسجد فلان وما سيدي من  
 المساجد (قوله وقيل تبدل الخ) مرتبط بقوله وتحمل عليه ما عند الالاق بأن قال أوصيت به  
 للمسجد فكان الأولى ذكره عقبه وأيسر مرتبط بقوله ولو أوصى لمسجد سيدي كما هو ظاهر وعبارة  
 المنهيج وشرحه وتحمل عند الإطلاق عليهم ما عمل بالعرف فإن أردت تملكه فقل تبطل الوصية  
 وبحت الرافعي صحة ما بان للمسجد ملكا وعليه وقف قال النووي هذا هو الاقبح الأرجح اه ومثلها  
 عبارة المغني ونصها بعد قول التهناج وكذا ان أطلقت على الأصح ويحمل على عمارته ومصالحه  
 \* (تنبيه) سكت المصنف عما إذا قال أردت تملك المسجد ونقل الرافعي عن بعضهم ان الوصية  
 باطلة ثم قال ولك أن تقول سق أن للمسجد ملكا وعليه وقف وذلك يقتضي صحة الوصية قال المصنف  
 وهو الاقبح الأرجح وقال ابن الرفعة في كلام الرافعي في اللقطة ما يفهم جواز الهبة للمسجد وقال ابن  
 الملقن وبه صرح القاضي في تعليقه والكعبة في ذلك كالسجد كما صرح به في البیان نقلا عن الشيخ  
 أبي علي اه وقوله بأن للمسجد ملكا وعليه وقف أي بأن اللفظ المشتق على قوله للمسجد يكون  
 ملكا والمشتق على قوله عليه يكون وقفًا والتعبير باللام بقيد الملك وبعلى بقيد الوقف (قوله وكما  
 عطف على كعمارة مسجد وقوله لنحو قبة أي كقنطرة وقوله على قبر نحو عالم كني وولي وعبارة  
 النهاية وشمل عدم المعصية القرية لعمارة المساجد ولر من كافر وقبور الانبياء والعلماء والصالحين  
 لما في ذلك من احياء الزياره والتبرك بها ولعل المراد به أي بتعمير القبور أن تبنى على قبورهم القباب  
 والقبائر كما يفعل في المشاهد لاداء القبور ونفسها اللهم عنه اه باختصار وقوله في غير مسيلة  
 متعلق بعمارة أي عماره ذلك في غير مقبرة مسيلة بأن كانت مملوكة لنحو ذلك الولي أو لمن دفنه فيها فإن  
 كانت مسيلة أو موقوفة حرم ذلك لما فيه من التضيق (قوله ووقع) أي وجد وقوله ولو أوصى  
 الخ فاعل الفعل (قوله بطلت الوصية) قال في التحفة ولعله بناء على ان الدفن في البيت مكره وليس  
 كذلك ومثله في النهاية (قوله وخرج بجهة حل جهة المعصية) أي فالوصية لها باطلة وذلك لان  
 القصد منها تدارك ما فات في حال الحياة من الاحسان فلا يجوز ان يكون معصية (قوله كعمارة  
 كنيسة) أي كالوصية لعمارة كنيسة أي لاجل النعبد فيها فلا يجوز لانها معصية أما كنيسة  
 تنزلها المارة أو موقوفة على قوم يسكنونها أو تحمل أجزائها لنصارى فتجوز وحكمي الماوردي وجهها  
 انه ان خص نزلها بأهل الذمة حرم واختاره السبكي ولو وصى ببنائها لنزول المارة والتعبد معالم  
 يصح في أحد وجهين يظهر ترجحه تغليباً للحرمة وسواء أوصى لما ذكر مسلم أم كافر بل قبل ان  
 الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ولا تصح أيضا الوصية ببناء موضع لبعض المعاصي كالخجارة وقوله  
 وامرأح فيها أي كالوصية لاسراج في الكنيسة فلا يجوز ومجمله اذا كان ذلك بقصد تعظيمها أما اذا  
 قصد استئجار الميعين والمجاورين بضوئها فهي جائزة وأما في ذلك الأذري أفاد ذلك كله في  
 المغني (قوله وكتابة نحو تورا) أي كالوصية لكتابة نحو تورا كالنجيل فلا يجوز ومثل الكتابة  
 القراءة قال ع ش أي ولو غير مبدلين لان فيه تعظيمها لهم اه (قوله وعلم محرم) أي وكتابة علم  
 محرم كاحكام شريعة اليهود والنصارى وكتب النجوم والفلسفة ومثل الكتابة القراءة الوصية لها  
 باطلة أيضا (قوله وتصح لمجل الخ) هذا مرتب على ما اذا كان الموصى له غير جهة الذي هو عديل  
 قوله لجهة فكان الأولى والاخصر ان يأتي به وشرطه ثم يفرع عليه ما ذكر كان يقول مثلاً وغير

فهي باطلة ولو أوصى  
 لمسجد سيدي لم تصح  
 وان بني قبل موته  
 الاتبع وقيل تبطل  
 فما لو قال أردت  
 تملكه وكعمارة نحو  
 قبة على قبر نحو عالم  
 غير مسيلة ووقع في  
 زيادات العبادي ولو  
 أوصى بان يدفن في  
 بيته بطلت الوصية  
 وخرج بجهة حل  
 جهة المعصية كعمارة  
 كنيسة واسراج فيها  
 وكتابة نحو تورا وعلم  
 محرم (و) تصح (لمجل)



وهذا عتري قيد لمحوظ في كلامه وهو كونه معينا كما علمت (قوله فلا تصح لاحدهذين) الاخصر  
 أن يجعله تمثيلا بأن يقول كاحدهذين (قوله هذا الخ) أي ما ذكر من عدم صحته لاحدهذين  
 وقوله اذا كان بلفظ الوصية اسم كان يعود على الموصي والجار والمجرور خبرها الا أنه بقدر المتعاق  
 خاصا بدلالة المقام أي اذا كان الموصي معبرا عما ذكر بلفظ الوصية بان قال أوصيت لاحدهذين  
 (قوله فان كان بلفظ أعطوا) أي فان كان الموصي معبرا عنه بلفظ أعطوا أحدهذين صح (قوله لانه  
 وصية بالتعليك من الموصي اليه) علة للجملة اذا كان التعبير بلفظ الاعطاء أي وانما صح حينئذ لانه  
 وصية بالتعليك الصادر من الموصي اليه وتمليك لا يكون إلا لعين بخلاف ما اذا كان بلفظ الوصية  
 فانه تمليك من الموصي وهو لغير معين فلم يصح والحاصل أن قصده بهذه العلة بيان الفرق بين ما اذا  
 عبر بلفظ الوصية وما اذا عبر بلفظ الاعطاء وحاصله أنه في الاولى تمليك لغير معين وهو لا يصح وفي  
 الثانية قفوض التمليك للموصي اليه والتعليك منه لا يكون إلا لعين منهما فصح ذلك كما اذا قال الموكل  
 للوكيل بعه لاحدهذين فانه يصح والوكيل يعين أحدهما (قوله وتصح لو ارث للموصي مع اجازة الخ)  
 قيده شيخ الاسلام وتبعه الخطيب في مغنيهما بالخاص واحتراز به عن العام كما لو أوصى لانس من  
 المسلمين معين بالثلث فاقبل وكان وارثه بيت المال فانهما تصح ولا تتوقف على اجازة الامام ورده في  
 التحفة والنهاية بان الوارث جهة الاسلام لا خصوص الموصي له فلا يحتاج للاحتراز عنه لانه ليس  
 بوارث فالوصية رخصة لغير وارث وهي اذا خرجت من الثلث لا تتوقف على اجازة والعبرة بكونه وارثا  
 وقت الموت دون وقت الوصية فلو أوصى لاختيه ولا ابن له فحدث له ابن قبل موته تبين أنها وصية لغير  
 وارث أو أوصى لاختيه وله ابن فأتى قبل موت الموصي فهي وصية لوارث وقوله ببقية وورثته أي  
 المطلقين التصرف فلو لم يجزوا بطلت وكذلك تبطل فيما اذا لم يكن له وارث غير الموصي له لتعذر  
 اجازته لنفسه واذا كان مكان فهم محصور عليه بسفه أو صغرا أو جنون فلا تصح اجازته بل ان توقعت  
 أهليته انتظرت والابطلت قال في فتح الجواد واجازتهم هنا وفيما يأتي تنفيذ لكمة الوصية لكونها  
 غير لازمة رعاية لهم لانه تملك فلا رجوع لهم اه (قوله بعدموت الموصي) متعلق باجازة  
 أي وانما تعتبر الاجازة أي أو الرتبة عدم موت الموصي وسياق محترزه (قوله وان كانت الوصية ببعض  
 الثلث الخ) غاية في اشتراط اجازة بقية الورثة أي لا بد من اجازتهم ولو كانت الوصية ببعض الثلث  
 وان قل جدا وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا أن تجز الورثة واه اليه في (قوله ولا  
 أثر لاجازتهم في حياة الموصي) هو محترز قوله بعدموت الموصي (قوله اذا لاحق لهم حينئذ) علة  
 لكونه لا أثر لاجازتهم قبل موته أي وانما كان لا أثر لذلك لانهم لاحق لهم حين اذ كان الموصي حيا  
 وذلك لاحتمال برئه وموتهم (قوله والحيلة في أخذه الخ) يعني اذا أراد المورث أن يخص أحد أولاده  
 بنسب بعدموته ويأخذه من غير توقف على اجازة بقية الورثة فليوص لاجنبي ويعلق الوصية على  
 تبرعه لولده بنسب فاذا مات الموصي وقبل الاجنبي الوصية وتبرع لولده صححت الوصية وأخذ الولد ما تبرع  
 به عليه من غير توقف على الاجازة فهذه حيلة وطريق لاخذ الولد الوارث لمال من غير توقف على  
 الاجازة لانه في الظاهر ليس من مال المورث وانما هو من مال الاجنبي وفي الحقيقة هو من مال  
 مورثه لانه لو لم يوص للاجنبي لما تبرع بذلك الاجنبي على ولد الموصي (قوله أن يوصي لفلان) أي  
 الاجنبي (قوله أي وهو) أي الالف ثلثه أي ثلث مال الموصي فأقل أي أو أكثر لانه يتوقف  
 على الاجازة في الزائد (قوله ان تبرع) أي فلان الاجنبي وقوله لولده أي ولد الموصي (قوله كما هو  
 ظاهر) راجع لقوله أو بالثنتين أي لافرق في الذي يتبرع به فلان بين أن يكون اقل من الموصي به  
 له أو أكثر (قوله أخذ الوصية) أي الموصي به ولم يشارك بقية الورثة الابن قال في التحفة بعده  
 ويوجهه بأنه لم يحصل له من مال الميت شيء يتميز به حتى يحتاج لاجازة بقية الورثة اه قال الجعري

فلا تصح لاحدهذين  
 هذا اذا كان بلفظ  
 الوصية فان كان  
 بلفظ أعطوا هذا  
 لاحدهما صح لانه  
 وصية بالتعليك من  
 الموصي اليه (و) تصح  
 (لوارث) للموصي  
 (مع اجازة) بقية  
 (ورثته) بعدموت  
 الموصي وان كانت  
 الوصية ببعض الثلث  
 ولا أثر لاجازتهم في  
 حياة الموصي اذا لاحق  
 لهم حينئذ والحيلة في  
 أخذه من غير توقف  
 على اجازة أن يوصي  
 لفلان بالقبض أي وهو  
 ثلثه فأقل ان تبرع  
 لولده بنسب سماته أو  
 بالثنتين كما هو ظاهر  
 فاذا قبض وأدى  
 للابن ما شرط عليه  
 أخذ الوصية ولم  
 يشارك بقية الورثة  
 الابن فيما حصل له

بعد نقله ما ذكر وعليه فلا يكون من الوصية لوارث إلا أن يقال أنه لما علق وصيته لزيد على ما ذكر  
 جعل كأنه وصية لوارث تأمل اه (قوله ومن الوصية له الخ) أي ومن معنى الوصية للوارث إراؤه  
 من دين له عليه وحبته شيئا والوقف عليه فيتوقف صحة ذلك على إجازة بقية الورثة قال ع ش والكلام  
 في التبرعات المنعزة في مرض الموت أو المعلقة به أما ما وقع منه في الصحة فينفذ مطلقا ولا حرمة وإن  
 قصده حرمان الورثة اه (قوله نعم لو وقف الخ) هذه الصورة مستثناة من الوقف وقوله عليهم  
 أي على الورثة وقوله على قدر نصيبهم متعلق بوقف أي وقف ذلك على قدر نصيبهم وذلك كمن له ابن  
 وبنت وله دار تخرج من ثلثه فوق ثلثها على الابن وثلثها على البنت (قوله نفذ) أي الوقف وقوله  
 من غير إجازة أي من غير احتياج إلى إجازة بعض الورثة لبعضهم لأنه لما لم يضر أحد الورثة لم يتوقف  
 الصحة على الإجازة ولأنه لو وقفها على أجنبي لم يتوقف على إجازتهم فكذا عليهم (قوله فليس لهم)  
 أي للورثة الموقوف عليهم وقوله نقضه أي إبطاله أي الوقف ولا إبطال شيء منه لأن تصرفه في ثلث ماله  
 نافذ (قوله والوصية) مبتدأ خبر لغو وقوله لكل وارث يخرج به البعض كما لو كان له ثلاثة بنين  
 فأوصى لواحد منهم معين بثالث ماله فصح الوصية لكن يتوقف على إجازة الباهر فإن أحازها  
 فاسمها في الثلثين الباقيين كما هو ظاهر اه سم وقوله بقدر حصته أي مشاعا وقوله كنصف  
 أو ثلث كأن مات من أخت وأم فالأولى لها النصف والثانية لها الثلث فالوقف داره عليهم ما بقدر  
 حصتها صح ذلك (قوله ولا يأثم بذلك) أي بالوصية المذكورة قال في التحفة لأنه وكذا للمعنى  
 الشرعي لا يخالف له بخلاف تعاطى العقد الفاسد اه (قوله وبعين) معطوف على بقدر حصته أي  
 والوصية لكل وارث بعين هي قدر حصته قال سم فخرج بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالأولى  
 اه وفي المغنى والدين كالعين فيما ذكر كما يحسنه بعضهم اه (قوله صححة) خبر المبتدأ المقدر وقوله  
 إن أحاز أي أحاز كل منهما صاحبه وإنما توقفت صحته على الإجازة لاختلاف الأغراض في الأعيان  
 (قوله ولو أوصى للفقراء بشئ لم يجز للوصي الخ) وإنما جاز أخذ الوافق الفقير مما وقفه على الفقراء  
 لأن الملك ثم لله فلم ينظر إلا لمن وجد فيه الشرط وهذا الحق لبقية الورثة وللميت فلم يعط وارثه اه  
 تحفة (قوله كما نص عليه في الام) أي حيث قال في قول الموصي ثلث مالي لفلان يضعه حيث يراه  
 الله تعالى أي أوصى براه هو أنه لا يأخذ منه لنفسه شيئا ولا يعطى منه وارثا للميت لأنه إنما يجوز له  
 ما كان يجوز للميت بل يصرفه في أقرب التي يتفجع بها الميت وليس له حبسه عنده ولا إبداعه لغيره  
 ولا يبق منه في يده شيئا يمكنه أن يخرج منه ساعة من نهار وفقراء أقاربه أولى ثم أحفاده ثم جيرانه  
 والأشد تنقفا وفقرا أولى اه ملخصا وكأنه أراد بأحفاده محارمه من الرضاع لينتظم الترتيب  
 اه تحفة (قوله وإنما تصح الوصية الخ) نروع في بيان الصيغة التي هي أحد الأركان وهي كل  
 لفظ أسعر بالوصية وهي تنقسم إلى صريحة وهو ما ذكره بقوله أعطوه كذا الخ وإلى كناية وهي  
 ما ذكره بقوله وتنقذ بالكناية كقوله عذبت هذا الخ (قوله بأعطوه كذا) أي أو أوقعوا إليه  
 كذا (قوله وإن لم يدل من مالي) غايه في صحة الوصية بأعطوه كذا أي تصح الوصية بقوله أعطوه  
 كذا وإن لم ينفذ إليه من مالي (قوله أو وهبته الخ) معطوف على أعطوه كذا لأنه جوبته أو  
 ملكته أو تصدوت عليه (قوله أو هو) أي هذا المال من لاله أي لزيد مثلا (قوله بعد مرقى في  
 الأربعة) أي هو قيد في الألفاظ الأربعة أعني قوله أعطوه كذا الخ ودل قوله بعد مرقى قوله بعد  
 عبي أو أن قضى الله على وأراد الموت (قوله وذلك لأن أصاحه كل منها الخ) أي وإنما صحت هذه  
 الألفاظ المذكورة مع أنها ليست من مادة الوصية لأن إفاقة كل منها للموت صيرتها بمعنى الوصية فاسم  
 الإشارة عائد على كونها صحت بهذه الألفاظ ولو زاد قبل اسم الإشارة وهذه الأربعة من الصريح في  
 الوصية وجعل اسم الإشارة عائدا إليه لكان أولى (قوله بأوصيت الخ) معطوف على قوله بأعطوه

ومن الوصية له إراؤه  
 وحبته والوقف عليه  
 نعم لو وقف عليهم  
 ما يخرج من الثلث  
 على قدر نصيبهم نفذ  
 من غير إجازة فليس  
 لهم نقضه والوصية  
 لكل وارث بقدر  
 حصته كنصف وثلث  
 لغولانه يستحقه غير  
 وصية ولا يأثم بذلك  
 وبعين هي قدر  
 حصته كأن ترك  
 ابنين وقنسا ودارا  
 فيعتهما سواء فخص  
 كلا واحد صححة إن  
 أحاز ولو أوصى للفقراء  
 بشئ لم يجز للوصي أن  
 يعطى منه شيئا الورثة  
 الميت ولو فقرا كما نص  
 عليه في الام وإنما  
 تصح الوصية بأعطوه  
 كذا وإن لم يدل من  
 مالي أو وهبته له أو  
 جعلته له (أو هو له  
 بعدموت) في الأربعة  
 وذلك لأن إفاقة كل  
 منها للموت صيرتها  
 بمعنى الوصية  
 (وبأوصيت له) بكذا  
 وإن لم يقل بعد



أى وصية باوصيت له بكذا وان لم يضم اليه بعد موتى (قوله لوضعها سرعا لذلك) أى لما كان بعد الموت أى للتخليك الحاصل بعد الموت وهو تعليل للغاية أى وانما صحت بأوصيت مع عدم انضمام بعد موتى اليه لان هذه الصيغة موضوعة في الشرع لما ذكر (قوله فلو اقتصر الخ) محترز تقييد الاربعة الالفاظ الاول ببعده الموت وقوله على نحو وهبته أى كحبوته وملته وقوله فهو هبة ناجزة أى وليست وصية وان نواه او ذلك لانه وجد نفاذا في موضوعه وهو التخليك بالمنجز في حال الحياة فلا يكون كناية في غيره وهو الوصية ثم ان كان في مرض الموت حسب من الثلث كالوصية وان كان في الصحة أو مرض لم يمت فيه فن رأس المال (قوله أو على نحو ادفعوا) أى أو اقتصر على نحو ادفعوا اليه من مالى كذا والناسب أن يحذف هذا ويقتصر على نحو أعطوه كذا لانه هو المذكور في كلامه وأما نحو ادفعوا فلم يذكره رأسا ولعله سرى له من عبارة شيخه في التحفة (قوله فتوكيل) أى فهو توكيل والفاء واقعة في جواب لومة مدرة قبل قوله أو على نحو ادفعوا الخ أى أو لو اقتصر على الخ فهو توكيل وقوله يرتفع أى التوكيل بنحو الموت كالجنون فاذا أعطى الوكيل قبل موته صم وان كان بعد موته لا يصح لانه ينحل بموت الموكل (قوله وليست الخ) أى وليست هذه الالفاظ الثلاثة أعني وهبته له وادفعوا له وأعطوه كذا من غير تقييدها بعد الموت كناية وصية وذلك لانها من الصريح في بابها أعني باب الهبة وجدت طريقا في استعمالها في موضوعها فلا تحمل على أنها كناية في غير تظهير ما سياتى في قوله أو على هوله فاقرار (قوله أو على جعلته له) أى أو اقتصر على جعلته له وقوله أحقل الوصية والهبة أى فهو صالح لان يكون وصية وأن يكون هبة وجعل الحاوى له من صريح الوصية غلط (قوله فان علمت نيته لاحدهما) أى الوصية والهبة وجواب ان يحذف أى فيعمل به (قوله والابطال) أى وان لم تعلم نيته لواحد منهما بطل اللفظ المذكور (قوله أو على ثلث مالى للفقراء) أى أو لو اقتصر على قوله ثلث مالى للفقراء والناسب حذف هذا أيضا لانه لم يذكر في كلامه سابقا مقيدا حتى يصح قوله فان اقتصر عليه أى ذكره من غير تقييد بقوله بعد موتى ولعله سرى له من عبارة شيخه أيضا (قوله لم يذكر اقرارا) أى للفقراء بثلث ماله قال في التحفة فان قلت لم يكن اقرارا بنذر سابق قلت لان قوله مالى الصريح في بقائه كله على ملكه ينسب ذلك وان أمكن تأويله اذ الزام بالشك ومن ثم لو قال ثلث هذا المال للفقراء لم يبعد جله على ذلك ليصح لان كلام المسكف متى أمكن جله على وجه صحيح من غير مانع فيه لذلك جله عليه اه (قوله ولا وصية) أى ولم يكن وصية أى لانه ليس من ألفاظها الصريحة ولا السكائية (قوله وفيل وصية للفقراء) أى صريحة (قوله قال شيخنا ونظهر انه كناية وصية) مثله في النهاية (قوله أو على هوله) أى أو لو اقتصر على قوله هو أو العبد مثلاله وقوله فاقرارا أى لانه من صرائحه ووجد نفاذا في موضوعه أى طريقا في استعماله في موضوعه فلا يحمل على انه كناية وصية ومثله ما لو اقتصر على قوله هو صدقة أو وقف على كذا فيمنع من حيث نذر وان وقع جوابا عن قيل له أوص لان وقوعه كذلك لا يفيد في صرفه عن كونه صدقة أو وقف (قوله فان زاد من مالى) أى بأن قال هوله من مالى (قوله فكناية وصية) أى لاحتماله الوصية والهبة الناجزة فاقتصر للنسبة فلموات ولم تعلم نيته بطلت لان الاصل عدمها قال في التحفة والاقراء من غير مالى تظهير ما سياتى (قوله وصرح جمع متأخرون بجمعة قوله لمدنيه ان مت فاعط فلانا ديني الذي عليك أو ففرقه على الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل لأبد من يئنه به

سوى لوضعها سرعا  
لذلك فلو اقتصر على  
نحو وهبته له فهو هبة  
ناجزة أو على نحو  
ادفعوا اليه من مالى  
كذا أو أعطوا فلانا  
من مالى كذا  
فتوكيل يرتفع بنحو  
الموت وليست كناية  
وصية أو على جعلته  
له احتملا الوصية  
والهبة فان علمت نيته  
لاحدهما والابطال  
أو على ثلث مالى  
للفقراء لم يكن اقرارا  
ولا وصية وقيل  
وصية للفقراء قال  
شيخنا ونظهر انه كناية  
وصية أو على هوله  
فاقرار فان زاد من  
مالى فكناية وصية  
وصرح جمع متأخرون  
بجمعة قوله لمدنيه ان  
مت فاعط فلانا ديني  
الذي عليك أو ففرقه  
على الفقراء ولا يقبل  
قوله في ذلك بل لأبد  
من يئنه به

كالوصية تعتبر من الثلث وإن ضاق عن الوفاء قسم بينهما إلى قدر حقه مما قاله الروياني وفي الإشراف  
لوقال المريض ما يدعيه فلان فصدقه مات قال الجرجاني هذا إقرار بمجهول وتعيينه للورثة أه  
وقوله إقرار بمجهول قال في التحفة فيه نظر لأن قوله يدعيه تبرؤ منه ولأن أمره لغيره بتصديقه  
لا يقتضي أنه هو مصدق له لو قيل أنه وصية أيضا بعد أه وفي سم مانصه في فتاوى السيوطي رجل  
له مساطير على غرماء من عشرين سنة وأكثر وأقل وأوصى أن من أنكر شيئا عليا أو ادعى وفاءه  
يخلف ويترك فهل يعمل بذلك والحال أن في الورثة أطفالا الجواب نعم يعمل به خصوصاً إذا لم تكن  
بينة تشهد بما في المساطير فإنها لا تقوم بها جهة الخ أه (قوله وتعتقد) أي الوصية وقوله بالكتابة هي  
التي تحتل الوصية وغيرها ومعلوم أن الكتابة تقتضي النية قال ع ش وهل يكتفي في النية باقتراثها  
بجزء من اللفظ أو لا بد من اقتراثها بجميع اللفظ كما في البيع فيه نظر والأقرب الأول وبغرض بينهما بان  
البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا أه (قوله كقوله الخ) تمثيل للكتابة وقوله  
عينت هذا له أو ميرته له إنما كان ما ذكر كناية في الوصية لشمول التمييز والتعيين للتفصيل بالوصية  
ولغيره كالإعارة (قوله أو عبدي هذا له) إنما كان كذلك لاحتمال أن يكون المراد موصى به له  
أو عارقه له (قوله والكتابة كناية) أي الوصية بالكتابة كناية وإن كان المكتوب صريحا (قوله  
فتعتقد) أي الوصية وقوله أي الكتابة وقوله مع النية أي نية الوصية فإذا كتب لزيد كذا ونوى به  
الوصية صح ذلك وكان وصية (قوله ولومن ناطق) غاية للاعتماد بالكتابة مع النية قوله إن اعترف  
الخ قيد للاعتماد بها من الناطق أي لا تعتقد بها منه إلا أن اعترف بالنية نطقا بأن قال نويت بها  
الوصية لفلان وخرج بالناطق غيره كن اعتقل لسانه فلا يشترط الاعتراف منه بذلك لنعذر به بل يكفي  
منه في صحة الوصية الكتابة مع النية والاشارة أيضا كالبيع وروى أن أمامة بنت أبي العاصي أصحمت  
فقبل لها الفلان كذا ولفلان كذا فأشارت أن نعم ففعل ذلك وصية (قوله ولا يكتفي) أي عن الاعتراف  
بالنية نطقا هذا خطي وما فيه وصيتي انجبرد الكتابة لا يلزم منه النية في الرفض وشرحه فلو كتب  
أوصيت لفلان بكذا أو هو ناطق وأشهد جماعة أن الكتاب خطه وما فيه وصية ولم يطلعهم عليه أي على  
ما قدم لم تعتقد وصيته كالوقيل له أوصيت لفلان بكذا فأشار أن نعم أه (قوله وتصح) أي الوصية وهو  
دخول على المتن وقوله بالالفاظ المذكورة أي الصريحة والكتابة وقوله من الموصى متعلق بمحذوف  
صفة للالفاظ المذكورة أي الالفاظ الصادرة من الموصى (قوله مع قبوله وصية) أي باللفظ ولا  
يكفي الفعل وقيل يكفي وعبرة التحفة قال الزركشي ظاهر كلامهم أن المراد القبول اللفظي وبشبه  
الاكتفاء بالفعل وهو الأخذ كالمردية أه وسبقه البه التعمولي فقال في الرهن يكفي التصرف بالرهن  
ونحوه وكلها ما صعب والفرق بين هذا والهدية ونحوها الوكيل واضح إذا نقل للأكرام الذي  
استلزمته الهدية عادة يقتضي عدم الاحتياج للفظ في القبول ولا كذلك هنا ونحو الوكالة لا يقتضي  
تمام شيء فلا يشبهه هنا وإنما يشبهه أي ما هنا الهدية وهي لا بد فيها من القبول لفظا أه (قوله معين)  
خرج به الجهة كالفقراء والمساكين وقوله محذوف يخرج به المعين غير المحصور كالموئيد فلا  
يشترط القبول منهم فمما إذا أوصى لهم (قوله إن تاهل) أي إن كان أه لا للقبول (قوله لا يفتحو  
ولي به) أي وإن لم يتاهل بان كان سبيبا أو مجنوناً فالمعتبر قبول نحو وليه كسيده أو ناظر المسجد على  
الأوجه بخلاف نحو الخليل المسبلة بالنحو لا تحتاج لقبول لأنها تشبه الجهة العامة ولو كانت الوصية  
للمعين بالعتق كما عتقوا هذا بعد موتى سواء قال عني أم لا لم يشترط قبوله لأن فيه حقا وكذا تاهل  
وكان كالجهة العامة وكذا المدر بخلاف أوصيت له برقبته لاقتضاء هذه الصفة القبول أه تحفة  
(ل بعد موت موص) متعلق بمحذوف صفة لقبول أي قبول كائن بعد موت الموصى فالمعتبر في  
القبول أن يكون بعد الموت فلا عبرة بقبوله كما سئذ كرهه قال في المنهج وشرحه فان مات الموصى له

وتعتقد بالكتابة  
كقوله عينت هذا له  
أو ميرته له أو عبدي  
هذا له والكتابة  
كناية فتعتقد مع  
النية ولومن ناطق إن  
اعترف نطقا هو أو  
وارثة بنية الوصية  
بها ولا يكتفي هذا  
خطي وما فيه وصيتي  
وتصح بالالفاظ  
المذكورة من  
الموصى (مع قبول)  
موصى له (معين)  
بشرط أن تاهل  
والافتحولي به (بعد  
موت موص)

لا بعد موت الموصي بان مات قبله أو معه بطلت الوصية لأنها ليست لازمة ولا آيلة إلى اللزوم ولومات بعده وقبل القبول أو الرخلفه الوارث في ذلك اهـ (قوله ولو بترأخ) غاية في اشتراط القبول بعد موت الموصي أي يشترط القبول بعده ولو مع ترأخ وانما لم يشترط الفور لأنه انما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول بالاجاب قال في التحفة نعم يلزم الولي القبول أو الرد فوراً بحسب المصلحة فان امتنع مما اقتضته المصلحة عناداً انعزل أو متأولاً قام القاضي مقامه اهـ وقال سم حاصل ما في شرح البهجة وغيره عن الرافعي وهو المعتمد عند مر فبما لو وصي لصي أو وهب له فلم يقبل الولي أن للصي اذا بلغ قبوله الوصية دون الهبة اهـ (قوله لا يصح القبول الخ) محترز قوله بعد موت موص وقوله كالرد الكافي للتنظير (قوله قبل موت الموصي) أي ولا معه (قوله لان للموصي الخ) عليه لعدم صحة القبول كالرد قبل موت الموصي أي وانما لم يصح حينئذ لان للموصي الرجوع في وصيته مادام حياً فلا يكون للموصي له حق حينئذ (قوله فلن رد قبل الموت القبول بعده) ومثله العكس فلن رد قبل الموت الرديعه (قوله ولا يصح الرد بعد القبول) عبارة التحفة نعم القبول بعد الرد لا يقيد وكذا الرد بعد القبول قبل القبض أو بعده على المعتمد اهـ (قوله ومن صريح الرد الخ) مرتب على محذوف وهو انه لا بد في الرد من لفظ يدل عليه صريح أو كناية ومن الصريح كذا الخ وقوله رددتها أولاً قبلها أي أو بطلتها أو ألغيتها (قوله ومن كناية لا حاجة لي بها) أي أو هذه لا تليق بي فان نوى الردها ثبت والا فلا (قوله ولا يشترط القبول في غير معين) أي بان كان جهة أي أو معين لكنه غير محصور كالعلويين كما تقدم وذلك لتعذرهم منهم ومن ثم لو قال لفقراء محل كذا وانحصر وaban سهل عادة عددهم تعين قبولهم ووجب التسوية بينهم (قوله بل تلزم بالموت) أي بل تلزم الوصية بموت الموصي والاضراب انتقالي وهو يفهم ان غير المحصورين لو ردوا لم ترد للزومها بالموت (قوله ويجوز لاقتصار على ثلاثة منهم) أي من الفقراء أي لكونهم غير محصورين قال ع ش أما المحصورون فوجب استيعابهم والتسوية بينهم ومنه ما وقع السؤال عنه في الوصية للمجاهدين الجامع الازهر فتجب التسوية بينهم لانحصارهم لسهولة عددهم لان اسماءهم مكتوبة مضبوطة فيما يظهر ويحتل خلافة اهـ (قوله واذا قبل الموصي له بعد الموت بان الخ) أي وان رد بان أنه ملك للوارث فان لم يقبل ولم يرد خيره الحاكم بينهم فان أبي حكم عليه بالابطال كمتعبر امتنع من الاحياء وعبارة متن التهاج مع شرح الرمل وهـ بل يملك الموصي له المعين الموصي به الذي ليس باعتاق بعوت الموصي أم بقبوله أم الملك موقوف ومعنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عقب الموت بشئ فان قبل بان أنه ملك بالموت والا بان لم يقبل بان رد بان أنه ملك للوارث من حين الموت اقوال أظهرها الثالث لانه لا يمكن جعله للميت فانه لا يملك ولا للوارث فانه لا يملك الا بعد الوصية والدين ولا للموصي له والا لما صرح رد كالارث فتعين وقفه وعليها أي على الاقوال الثلاثة تبني الثمرة وكسب بعد حصول بين الموت والقبول وكذا بقية الفوائد الحاصلة حينئذ ونفقته وطرته وغيرهما من المؤن فعلى الاول له الاولان وعليه الاخران وعلى الثاني لا ولا قبل القبول بل للوارث وعليه على المعتمد هي موقوفة فان قبل فله الاولان وعليه الاخران والا فلا واذا رد فإلزاماً بعد الموت للوارث وليست من التركة فلا يتعلق بهادين ويطلب الموصي له بالنفقة ان توقف في قبوله وورده اهـ بتصرف وقوله أي بالقبول تفسير للضمير ولو قال بان بالقبول اسكان أحصر وقوله الملك فاعل بان وقوله له أي للموصي له وقوله في الموصي به ظرف لغو متعلق بالملك أو مستقر منعلق بمحذوف صفة له أي الملك النائب في الموصي به وقوله من الموت متعلق بالملك (قوله فحكم الخ) مرتب على تبين الملك من الموت أي واذا تبين ملكه للموصي به فبتمعه الفوائد الحاصلة منه كالمرقة والكذب فبما كاه الموصي له وعليه المؤن والنفقة وقوله بترتب أحكام الملك أي عليه فالتعلق محذوف وقوله حينئذ أي حين اذ بان الملك له (قوله من وجوب نفقة الخ)

ولو بترأخ فلا يصح  
القبول كالرد قبل  
موت الموصي لان  
الموصي أن يرجع  
فيها فلن رد قبل الموت  
القبول بعده ولا  
يصح الرد بعد القبول  
ومن صريح الرد  
ردتها أولاً قبلها  
ومن كناية لا حاجة  
لي بها أو أن أغني عنها ولا  
يشترط القبول في غير  
معين كالفقراء بل  
تلزم بالموت ويجوز  
الاقتصار على ثلاثة  
منهم ولا يجب  
التسوية بينهم واذا  
قبل الموصي له بعد  
الموت بان به أي  
بالقبول الملك له في  
الموصي به من الموت  
فحكم بترتب أحكام  
الملك حينئذ من  
وجوب نفقة وفطرة

بيان لاحكام الملك (قوله والقوز الخ) أى ومن القوز بالقوا نداء الحاصلة من الموصى به حين الموت  
 ككسب وثمره (قوله وغير ذلك) أى من بقية المثل ككسوة وثمان دواء (قوله لا تصح الوصية  
 الخ) شروع في بيان حكم الوصية بالزائد على الثلث وحكم التبرعات في المرض (قوله في وصية) الاولى  
 الاقتصار على ما قبله وحذف هذا لان ذكره يورث ركا كذا اذا لم ينع عليه لا تصح الوصية في وصية  
 الخ (قوله وقعت في مرض مخوف) التقييده يقتضي صحة الوصية في الزائد على الثلث في غير المرض  
 المخوف وان رده واثارت خاص وليس كذلك اذا لفرق في عدم الصحة حينئذيين ان يوصى في حالة الصحة  
 أو في حالة المرض المخوف وغيره وعبارة النهج والتهاج ليس فيها التقييد بما ذكره كرفا للصواب اسقاطه  
 (قوله لتولد الموت) بيان لضابط كونه مخوفاً وسببين افراده وقوله عن جنسه أى ذلك المرض وقوله  
 كثيراً أى بان لا يندرت تولد الموت عنه وان لم يغلب الموت به اه عش (قوله ان رده) أى الزائد  
 وهو قيد في عدم الصحة وقوله وارث خاص أى حائز فان لم يكن الوارث خاصا كان عاماً كبيت المال  
 بطلت ابتداء في الزائد لعدم تأقي الاجازة منه لان الحق فيه لجميع المسلمين أو كان خاصاً لكنه غير  
 حائز كأخوين رد أحدهما وأجازا لا يخرط بطلت في قدر حصته من الزائد كما سيجر به بقوله ولو  
 أجاز بعض الورثة الخ (قوله مطلق التصرف) أى بان لا يكون محجوراً عليه بسفه أو صغراً أو جنون  
 (قوله لانه حقه) أى لان الزائد حق الوارث وهو علة لعدم الصحة عند الرأى وانما لم تصح الوصية  
 في الزائد ان رده واثارت خاص لان ذلك الزائد حقه أى مستحق له فله ان يرد وله ان يحجز (قوله فان  
 كان) أى ذلك الوارث الخاص وقوله غير مطلق التصرف أى بان كان صغيراً أو مجنوناً أو محجوراً عليه  
 بسفه وقوله فان توقعت أهليته أى بالبلوغ أو الافاقة أو الرشيد وقوله عن قرب فيسببه في فتح الجواد  
 ولم يقيد به في التحفة والنهاية المغني وغيرهما من الكتب التي بايدى نابل اقتصر واعلى توقع الاهلية  
 وعبارة المغني ومقتضى اطلاقهم ان الامر يوقف على تاهل الوارث وهو كذلك ان توقعت أهليته  
 وان خالف في ذلك بعض المتأخرين قال شيخنا رحمه الله لان يد الوارث عاينه فلا ضرر عليه في ذلك اه  
 وقوله وقف أى ذلك الزائد أى الحكم فيه وقوله اليها أى الى الاهلية (قوله والا) أى وان لم تتوقع  
 أهليته عن قرب بان لم تتوقع أهليته رأساً كمن به جنون مستحكم أس من يرثه بغلبة الظن بان شهد  
 به اخبر ان أو توقعت لا عن قرب وقوله بطلت أى الوصية في الزائد فقط فان برئ وأجاز بان نفوذها  
 (قوله ولو أجاز بعض الورثة الخ) محترز قيد المحوظ في المتن وهو كونه حائزاً كما أشرت إليه (قوله صح)  
 أى المذكور من الوصية ولو قال صحت بالناء لكان أولى (قوله وان أجاز الخ) مقابل قوله في المتن  
 ان رده واثارت والانصبب التفسير وتقدمه على قوله ولو أجاز بعض الورثة وقوله الوارث الاهل أى  
 للتصرف والمقام للاضمار الا أنه أظهر لئلا يعود الضمير لوارثه على أقرب مذكور وهو بعض الورثة  
 (قوله فاجازته الخ) الانصبب بالمقابلة أن يقول فتصح الوصية في الزائد ثم يقول واجازته الخ وقوله  
 تنفيذ الوصية بالزائد أى امضاء الزائد الذي تصرف فيه الموصى بالوصية اذ تصرفه صحيح بشرط  
 الاجازة فاذا وجدت كانت امضاء فقط نظير بيع الشقص المشفوع فانه صحيح بشرط اجازة الشفيع  
 فاذا أجاز كانت اجازته امضاء لصرف الشريك في الشقص وهذا هو الاصح ومقابلته يقول انها  
 عطية مبتدأة من الوارث والوصية بالزائد اغوا نهيته صلى الله عليه وسلم سعد بن أبي وقاص عن الوصية  
 بالنصف وبالثلثين رواه الشيخان ويترتب على الخلاف المذكور أنه ان قلنا بالاول فليس للحجيز  
 الرجوع قبل القبض ولا يحتاج الى لفظ هبة ولا تجدد قبول وقبض وتنفذ من المغلس وان قلنا  
 بالثاني كان له الرجوع في الزائد قبل القبض ويحتاج الى ما ذكر من لفظ الهبة وتجدد قبول وقبض  
 ولا تنفذ من المغلس ويترتب على ذلك أيضاً ان الزوائد الحاصلة بعد الموت تكون للموصى له على

والقوز بالقوا نداء الحاصلة وغير ذلك  
 (لا) تصح الوصية (في  
 زائد على ثلث في)  
 وصية وقعت في  
 (مرض مخوف) لتولد  
 الموت عن جنسه  
 كثيراً (ان رده واثارت)  
 خاص مطلق  
 التصرف لانه حقه  
 فان كان غير مطلق  
 التصرف فان توقعت  
 أهليته عن قرب  
 وقف اليها والابطلت  
 ولو أجاز بعض الورثة  
 فقط صح في قدر  
 حصته من الزائد  
 وان أجاز الوارث  
 الاهل فاجازته تنفيذ  
 للوصية بالزائد



الاول للوارث وعلى الثاني بالعكس و يترتب علمه ما انه لا بد من معرفة الوارث قدر الزائد على الثلث وقدر التركة ان كانت الوصية بمشاع لامعين فلو جهل أحد هـ الم يصح كالامراء من الجهول ومن ثم لو أجاز وقال غلنت قلته المال أو كثرته ولم أعلم كميته وهي بمشاع حلف انه لا يعلم وتغذت فيما غلته فقط أو يعين لم يقبل أفاده ابن حجر (قوله والخوف الخ) ان كان مراده هذا تعدد أفراد المرض الخوف المذكور آنفا في كلامه فلا يناسب ذلك ذكره من جهة ذلك طلق الحامل والتهام القتال وما بعده لان ما ذكر ليس من المرض الخوف وان كان مراده تعدد أفراد الخوف مطلقا سواء كان مرضا أو غيره فلا يناسب تقييده المرض فيما سبق بالخوف اذا علمت ذلك فكان الا الى ان يعدد أفراد المرض الخوف ثم يقول ويلحق بذلك طلق الحامل وحالة التهام القتال ونحوهما كما في التهاج فتنبه (قوله كاسهال الخ) لم يذكر حد الخوف لطول الاختلاف فيه بين الفقهاء فقل هو كل ما يستعد بسببه للموت بالاقبال على العمل الصالح وقيل كل ما اتصل به الموت وقال الماوردي وتبعه كل ما لا يتناول بصاحبه معه الحياة وقال ابن الامام وأقره ولا يشترط في كونه خوفا غلبة حصول الموت به بل عدم ندرته كالبرسام الذي هو دورم في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره الى الدماغ وهو المعتد وان نازع فيه ابن الرقعة فعلم انه ما يكثر عنه الموت عاجلا وان خالف الخوف عند الاطباء اه تحفة وقوله متتابع أى أياما لانه حينئذ ينشف رطوبات البدن وكذا نحو يومين وانضم اليه اعمال ومنع نوم أو عدم استسكاك أو خروج طعام غير مستحيل أو معه وجع وشدة ويسمى الزحير أو دم من عضو شريف ككبد اه فتح الحواد (قوله وخروج طعام الخ) معطوف على اسهال أى وتخرج طعام بشدة ووجع أو مع دم فهو من الخوف ولو لم يصحبه اسهال كما صرح به الاطباء لكن بشرط ان يتكرر تكرارا يغيب سقوط القوة وذهب بعضهم الى انه يشترط ان يصحبه اسهال ولو غير متواتر وتطرفه في التحفة والنهاية (قوله من عضو شريف) متعلق بمعدوف صفة لدم أى دم كائن من عضو شريف وقوله كالكبد تمثل للعضو الشريف (قوله دون البواسير) أى دون خروج دم من البواسير أى فلا يكون خوفا (قوله أو بلا استقالة) معطوف على قوله بشدة أى أو خروج الطعام بلا استقالة أى غير مستحيل لزال القوة المسكة فيلوثون خوفا (قوله ووجع) عطف على اسهال أى وكفى مطبقة بكسر الباء أشهر من فقها وهي الملازمة التي لا تبرح لان اطبا قها يذهب القوة التي هي قوام الحياة قال في شرح الروض ومحل كونها مخوفة اذا زادت على يوم أو يومين اه وكالجمي المطبقة جمى الورد بكسر الواو وهي التي تاتي كل يوم وجمى الثلث بكسر التاء وهي التي تاتي يومين وتقطع يوما لاجى الربيع بكسر الراء وهي التي تاتي يوما وتقطع يومين لان المحموم ياخذ قوته في يوم الاقلاع (قوله وكطلق حامل) عطف على كاسهال وأعاد العامل اشارة الى أنه نوع آخر من الخوف غير الذي تقدم وخروج بالطلق نفس المجل فليس يخوف ولا أثر لتولد الطلق الخوف منه لانه ليس بمرض قال في الروض وشرحه ويمتد خوفه أى الطلق الى انفصال المشيمة وهي التي تسميها النساء الحلاص أو الى زوال ما حصل بالولادة فيما لو انفصلت أى المشيمة وحصل من الولادة بريح أو ضربان شديد أو ورم اه (قوله وان تكررت ولادتها) غايته لقد رأى هـ من الخوف وان تكررت ولادة صاحبة الطلق (قوله لعظم خطره) أى الطلق وهو علمه لذلك المقدار المار آنفا (قوله ومن ثم) أى من أجل عظم خطره كان موتها من الطلق يعد شهادة (قوله وبقاء مشيمة) معطوف على طلق أى وكبقاء مشيمة وهي المشيمة بالخلاص الى الوضع فاذا انفصلت زال الخوف ما لم يبق بعده مخرج أو ضربان شديد أو ورم والا فلا يزال الخوف الا بعد زواله ومثله موت الجنين في جوفها (قوله والتهام قتال) معطوف على طلق أى والتهام قتال فهو من الخوف وصارته التهاج والمذهب انه يلحق بالخوف أسركه اراعتا وافتل الاسرى والتهام قتال بين متكافئين وتقديره لقصاص أو رجم

والخوف كاسهال  
متتابع وخروج  
الطعام بشدة ووجع  
أو مع دم من عضو  
شريف كالكبد  
دون البواسير أو بلا  
استقالة وجمى مطبقة  
وكطلق حامل وان  
تكررت ولادتها  
لعظم خطره ومن ثم  
كان موتها منه شهادة  
وبقاء مشيمة والتهام  
قتال بين متكافئين



ترك وورثته أغنياء اخترت ان يستوعب الثلث واذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوعب الثلث وورثته  
 في شرح مسلم عن الاصحاب اه اسعاد اه (قوله ويعتبر منه أى الثلث ايضا) أى كاعتبر الوصية  
 منه وفيه انه لم يتقدم منه ان الوصية تعتبر من الثلث حتى يحل عليه ما هنا بقوله ايضا ويمكن أن  
 يقال انه تقدم منه ذلك بطريق المفهوم اذ قوله لا تصح الوصية في زائد على ثلث يفهم انها تصح في  
 الثلث وتعتبر منه تأمل واعلم انه اذا اجتمعت تبرعات متعلقة بالثلث وضاق عنها الثلث فان تمحضت  
 عتقا سواء كانت منجزة أو معلقة بالموت فان كانت مرتبة فهما كان قال في الاولى اعتقت سالما فغانما  
 فبكر او قال في الثانية اذا مت فسالم جرح غانم ثم بكر او قال اعتقوا بعد موتى سالما غانما ثم بكر  
 قدم اول فاول الى تمام الثلث وما زاد يتوقف على اجازة الورثة وان لم تكن مرتبة كأن قال في  
 المنجزة اعتقتكم أو أنتم أحرار أو قال في المعلقة اذا مت فأنتم أحرار أو سالم وغانم وبكر أحرار أفرع بينهم  
 فمن خرجت قرعته عتق منه ما يفي بالثلث ولا يعتق من كل بعضه حذرا من التشقيص لان المقصود  
 من العتق تخلص الرقبة من الرق وان كان البعض منجرا والبعض معلقا قدم المنجز على المعلق لان  
 المنجز لازم لا يمكن الرجوع فيه بخلاف المعلق وان تمحضت غير عتق سواء كانت منجزة أو معلقة  
 بالموت ايضا فان كانت مرتبة فهما كان قال في الاولى تبرعت لزيد بكذا ثم تبرعت لعمر وبكذا وهكذا  
 أو قال في الثانية أعطوا لزيد كذا بعد موتى ثم أعطوا لعمر كذا بعد موتى وهكذا قدم اول فاول الى  
 تمام الثلث ويتوقف ما زاد على اجازة الورثة وان وجدت دفعة منه أو من وكلاته كان قال في المنجزة  
 لجمع عابهم ديون له إرأهكم أو صدق أحد وكلاته وهب آخر ووقف آخر كلهم معا وكان قال في  
 المعلقة أو صدق لزيد بكذا ولعمر وبكذا أو بكر بكذا أو أن مت فاعطوا لزيد كذا وعمر كذا وبكر كذا  
 كذا قسط الثلث على الجميع كما تقسط التركة بين أرباب الديون عند ضيقها عن الوفاء بها كلها فاذا  
 أوصى لزيد بمائة ولعمر وبخمسين وببكر بخمسين وثلث المال مائة فقط فلز يدخسون ولكل من  
 عمر وبكر خمسة وعشرون وان كان البعض منجرا والبعض معلقا قدم المنجز على المعلق (قوله عتق  
 علق بالموت) أى ولو مع غيره كان قال ان مت ودخلت الدار فانت حر فشرط دخوله بعد الموت الا ان  
 يريد الدخول قبله فيتبع وقيل لا فرق بين تقدم الدخول وتأخره والاول أصح كما في شرح مدر في  
 كتاب التدبير (قوله في الهبة أو المرض) متعلق بعلق وهو تعميم في التعليق أى لا فرق فيه بين ان  
 يقع في حال الهبة أو المرض (قوله وتبرع الخ) معطوف على عتق أى ويعتبر من الثلث تبرع بمنجز  
 في مرضه أى الموت ثم ان الموقوف في النسخ الواو من قوله وتبرع من المتن وقوله تبرع الى كوقف  
 من الشرح وهو لا يصح فاما ان يكون كله من المتن كما في المنهج أو كله من الشرح و يكون دخولا على  
 المتن (قوله كوقف الخ) أى وعتق الغير مستولده أو ما لها فهو من رأس المال كما سيذكر مو كعارية  
 عين سنة مثلا وتأجيل ثمن مبيع كذلك فيعتبر من الثلث أجرة الاولى وثمن الثانية وان باعها باضاعة  
 ثمن مثله الا ان تغويت يدهم كتغويت ملكهم أفاده في الهبة والتهبة (قوله وهبة) أى كان وهب  
 عيناً عنده لا آخر في مرضه فاعتبر من الثلث (قوله وبراء) أى كان أبر الدائن في مرض موته  
 المدين من الدين الذي عليه فيعتبر من الثلث (قوله ولو اختلف الوارث الخ) هذا مندرج في قوله  
 الا ترى ولو اختلفا في وقوع التصرف في الهبة أو في المرض الخ فالمناسب والاولى أن يؤخر عن قوله  
 ولو وهب في الهبة وأقبض في المرض ويزيد لفظ أقبض بعد أداة الاستفهام بأن يقول هل أقبض في  
 الهبة أو في المرض كما هو صريح فتح الجواد وعبارته مع الاصل واقتباس هبة أى موهوب في المرض  
 وان وهب في الصحة اعتبار اجماله القبط لتوقف الملك عليه ولو اختلف الوارث والمتهب هل أقبض  
 في الصحة أو المرض صدق المتهب بيمينه لان الدين في يده وقضيته انها لو كانت في يد الوارث صدق  
 وهو محتمل اه ومنه في الصحة الا ان فيها زيادة قوله الا ترى ولو اختلفا في وقوع التصرف الخ ونصها

(ويعتبر منه) أى  
 الثلث أيضا (عتق  
 علق بالموت) في  
 الصحة أو المرض  
 (و) تبرع بمنجز في  
 مرضه (كوقف  
 وهبة) وبراء ولو  
 اختلف الوارث  
 والمتهب

وهبة في صحة واقباض في مرض باتفاق المتهب والوارث والاحلف المتهب لان العين افي يده الخ (قوله هل الهبة) أي المقبوضة بدليل ما بعده وقوله في الصحة أي وقعت في حال الصحة وهذه دعوى المتهب لاجل حساباتها من رأس المال وقوله أو المرض أي أو وقعت في حال المرض وهذه دعوى الوارث لاجل حساباتها من الثلث (قوله صدق المتهب) أي في أنها وقعت الهبة في حال الصحة (قوله لان العين في يده) أي المتهب وهو تعليل لتصدق المتهب قال في التحفة ومثله في النهاية وقضيتها انها لو كانت بيد الوارث وادعى المتهب انه ردها اليه أو الى مورثه ودبعة أو عارية صدق الوارث وهو محتمل اه (قوله ولو وهب في الصحة واقبض في المرض) هذه الصورة غير صورة المثل لان تلك وقع فيها الهبة والقبض في حال المرض (قوله اعتبر من الثلث) أي اعتبر ما قبضه في حال المرض من الثلث كصورة المثل لان الهبة لا تملك الا بالقبض فلا اثر لتقديم الهبة (قوله أما المنجز في صحته الخ) محترز قوله منجز في مرضه وقوله فحسب من رأس المال أي لا من الثلث فقط (قوله كحجة الاسلام) الكافي لا ينتظر أي نظير حجة الاسلام فانها تحسب من رأس المال سواء أوصى بها أم لا لان قيد بالثلث فنه عملا بتقييده وفائدته مراجعة الوصايا (قوله وعق المستولدة) أي وكعتق المستولدة فانه يحسب من رأس المال ولو منجز في مرض الموت ويكون حينئذ مستثنى من التبرع المنجز في المرض وفي المغني بعد قول المتأخر ويعتبر من الثلث تبرع منجز في مرضه مانصه وخرج بتبرع ما لو استولد في مرض موته فانه ليس تبرعا بل اتلاف واستمتاع فهو من رأس المال وبمرضه تبرع منجز في صحته فحسب من رأس المال لكن يستثنى من العتق في مرض الموت عتق أم الولد اذا اعتقها في مرض موته فانه ينفذ من رأس المال كما سيأتي في محله مع انه تبرع منجز في المرض اه (قوله ولو ادعى الوارث الخ) أي لو اختلف الوارث والتبرع عليه في انه مات المتبرع في المرض الذي تبرع فيه أو في غيره مع اتفاقهما على ان التبرع واقع في حال مرض فقال الوارث انه مات في مرض التبرع وقال المتبرع عليه انه شفي من مرضه الذي تبرع فيه ومات من مرض آخر أو بقاء فففيه تفصيل فان كان المرض الذي تبرع فيه مخوفا صدق الوارث والا فالثاني (قوله أو بقاء) عطف على قوله من مرض آخر (قوله والا فلا آخر) أي وان لم يكن مخوفا صدق المتبرع عليه وذلك لان غير المخوف؛ نزلة الصحة (قوله ولو اختلفا) أي الوارث والمتبرع عليه وعبرة التحفة عقب قوله والا فلا آخر أي لان غير المخوف؛ نزلة الصحة وهما لو اختلفا في وقوع النصرف فيها أو في المرض صدق المتبرع عليه لان الاصل دوام الصحة اه فلو صنع المؤلف مثل صنعها لمكان أولى (قوله لان الاصل دوام الصحة) أي استمرار الصحة فالتصرف واقع فيها (قوله فان أقاما) أي الوارث والمتبرع عليه وقوله بينتني أي تشهد كل بينة بمذمى مر أقاما (قوله قدم بينة المرض) أي لانها نافذة وبينت الصحة مستحبة وتلك مقدمة عليهم (قوله فرع) الاولى فروع (قوله لو أوصى لجيرانه) أي أو لجيران المسجد (قوله فلا ربعين دارا من كل جانب) أي تقطع الوصية لاربعين دارا من كل جانب من الجهات الاربع وذلك لخبر حق الجوار أربعون دارا هكذا وهكذا وهكذا وستون دارا في سم مانصه الوجه الوجه الذي لا يتجه غيره ان هذا جرى على الغالب من ان للدار جوانب أربع وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مثنى مثلا ولاصق كل ثمن دارا اعتبر أربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق الادار ان فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت احدي الدارين جهتين من جهاتها الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر أربعون من احدي الملاصقتين وأربعون أخرى من الملاصقة الاخرى فتكون الجملة ثمانين فقط كما ذكر لكن لو لاصق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضافت مسافة ملاصقة هاتين الدارين فاعتبر مع كل واحدة من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها ولا يتبرأ التسعة وثلاثون

هل الهبة في الصحة  
أو المرض صدق المتهب  
بجيمته لان العين في  
يده ولو وهب في  
الصحة واقبض في  
المرض اعتبر من الثلث  
أما المنجز في صحته  
فحسب من رأس  
المال كحجة الاسلام  
وعتق المستولدة  
ولو ادعى الوارث موته  
في مرض تبرعه  
والتبرع عليه شفاء  
وموته من مرض آخر  
أو بقاء فان كان  
مخوفا صدق الوارث  
والا فلا آخر ولو  
اختلفا في وقوع  
النصرف في الصحة  
أو في المرض صدق  
المتبرع عليه لان  
الاصل دوام الصحة  
فان أقاما بينتني  
قدمت بينة المرض  
\* (فرع) لو أوصى  
لجيرانه فلا ربعين  
دارا من كل جانب



فقط مما بعد كل من التسعين على الامتداد فيه نظر والمجته الاول اه ملخصا وقال في التحفة ويجب  
استيعاب المائة والسنتين ان وفيهم بان يحصل لكل أقل متمول والا قدم الا قرب اه (قوله فيقسم  
حصة كل دار على عدد سكانها) في العبارة حذف وهو فيقسم المال على عدد الدور ثم يقسم حصة كل  
دار على عدد سكانها وعبارة التحفة ويقسم المال على عدد الدور ثم ما يخص كل دار على عدد سكانها أي  
يحق عند الموت فيها يظهر فيها مساواة في ذلك المسلم والغني والحر والمكلف وضدهم اه (قوله أو  
للعلماء) هطف على قوله لجبرانه أي أو وصي للعلماء وهم الموصوفون بانهم أصحاب علوم الشرع يوم  
الموت لا وقت الوصية وهي ثلاثة الحديث والتفسير والفقه فالوعين علماء بلدة مثل لا ولا عالم فيهم يوم  
الموت بطلت الوصية لكن قال سم قد يتبعه ان محله ما لم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والا  
جل عليهم كالواوصي بشاة ولا شاة له وعنده هذه التحمل الوصية عليها اه (قوله فلم يحدث) أي فيصرف  
الموصي به لمحدث وقوله يعرف الخ بيان لضابط الحديث قال في الغني والمراد به أي بعلم الحديث معرفة  
معانيه ورحاله وطرقه ومخبره وعليه وسقيته وما يحتاج اليه وهو من أجل العلوم بعد القرآن فالعالم  
به من أجل العلماء وليس من علمائه من اقتصر على السماع المجرد اه وقوله قوة منصوب على  
التمييز أي من جهة القوة وقوله أو وضدها أي ضد القوة وهو الضعف وقوله والمروى معطوف على  
الراوى أي ويعرف حال المروى من جهة الصحة وضدها (قوله ومفسر) معطوف على محدث أي  
ويصرف أيضا لمفسر قال في المغني التفسير لغة بيان معنى اللفظ الغريب وشرعا معرفة الكتاب  
العزيز وما أريد به وهذا بحر لا ساحل له وكل عالم يأخذ منه على قدره اه (قوله يعرف معنى كل آية)  
قال سم ظاهره اعتبار معرفة الجميع وقد يتوقف فيه اه (قوله وما أريد بها) أي بالآية من  
الاحكام نقل في التوقيفي واستنباط في غيره ومن ثم قال الفارقي لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون  
أحكامه لانه كنافل الحديث اه تحفة (قوله وفتية) معطوف على محدث أي ويصرف الموصي  
به أيضا لفتية وقوله يعرف الاحكام الشرعية نصا واستنباطا هذا بيان اضابط الفقيه المبحوث عنه  
في فن أصول الفقه وهو المجتهد وهذا ليس مرادها هنا أي في الوصية بل المراد به ما أفاده الشارح بقوله  
بعد والمراد به الخ وقوله من حصل شيئا من الفقه الخ المراد من عرف من كل باب من أبواب الفقه طرفا  
صالحا مهتدي به الى معرفة باقيه دون من عرف طرفا أو طرفين منه فقط كن عرف أحكام الحيض أو  
الفرائض فقط وان سهاها الشارع نصف العلم وقال ع ش المراد به في زماننا العارف بما اشتهر  
الافتاء به فهو بعد فقيه وان لم يستحضر من كل باب ما مهتدي به الى باقيه اه بالمعنى وفي المغني ما نصه  
قال الماوردي لو أوصى لأعلم الناس صرف للفقهاء لعلق الفقه بأكثر العلوم وقال شارح التيجر أولي  
الناس بالفقه في الدين نور يقذف في قلبه في قلبه ذلك وهذا القدر قد يحصل  
لبعض أهل العنايات موهبة من الله تعالى وهو المقصود الاعظم بخلاف ما يفهمه أكثر أهل الزمان  
فذلك صناعة وسئل الحسن البصري عن مسألة فاجاب فقيل ان فقهاءنا لا يقولون ذلك فقال وهل  
را يتم فقهيا فالفقيه هو الفقيه له الصائم نهاره الزاهد في الدنيا الذي لا يدارى ولا يمارى ينشر حكمه  
الله فان قبلت منه جسد الله تعالى وفقهه عن الله أمره ونهيه وعلم ما يحبه وما يكرهه فذلك هو العالم  
الذي قيل فيه من بردا له به خيرا يفتقه في الدين فاذا لم يكن هذه الصفة فهو من المغرورين واختلف  
في الراسخ في العلم فقيل هو من جمع أربع خصال اتقوى فيما بينه وبين الله والتواضع فيما بينه  
وبين الناس والزهد فيما بينه وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه والاصح انه العالم  
بصاريف الكلام وموارد الاحكام وموافع المواظ لان الرسوخ التبوؤ في الشيء اه ملخصا  
(قوله وليس منهم الخ) أي ليس من العلماء الذين تصرف الوصية لهم نحوي وصرفي ولغوي أي  
عارف بعلم النحو والصرف أو اللغة أي أو المعاني والبيان والبديع والعروض أو القوافي وغيرها من

فيقسم حصة كل  
دار على عدد سكانها  
أو للعلماء فلم يحدث  
يعرف حال الراوى  
قوة أو وضدها والمروى  
صحة وضدها ومفسر  
يعرف معنى كل آية  
وما أريد بها وفتية  
يعرف الاحكام  
الشرعية نصا  
واستنباطا والمراد هنا  
من حصل شيئا من  
الفقه بحيث يتأهل به  
لغيره باقيه

قوله وليس منهم  
نحوي وصرفي ولغوي  
ومنكم الاثنى عشر  
علماء أي المنظومة  
في قول بعضهم  
صرف بيان معاني  
النحوقافية  
شعر عرض اشتقاق  
الخط انشاء  
محاضرات وثاني  
عشرها لغة تلك  
العلوم لها الآداب  
أسماء

بقية علم الادب الاثنى عشر طائعا معلا يعرف المطرد عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم لا يتبادر  
منه الا أصحاب علوم الشرع الثلاثة أعني الحديث والتفسير والفقه وقوله ومتكلم عبارة أنها ج  
وكذا متكلم عند الاكثرين قال في المغني أي فهو ليس منهم لما ذكر ونقله العبادي في زيادته  
من النص وقيل يدخل وبه قال المتولي ومال اليه الرافعي وقال السبكي ان أريد به العلم بالته وصغاته  
وما يستعمل عليه ليرد على مبتدعة ويميز بين الاعتقاد الصحيح والفساد فذاك من أجل العلوم الشرعية  
وقد جعلوه في كتب السير من فروض الكفايات وان أريد به التوغل في شبهه والخوض فيه على  
طريق الفلسفة فلا وهذا القسم هو الذي أنكره الشافعي وقال لان باقي العبد ربه بكل ذنب ما خلا  
الشرك خبره من أن بلغاه بعلم الكلام اه بتصرف (قوله ويكنى ثلاثة من أصحاب الخ) أي من كل  
صنف من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولا يجزئ واحد من كل صنف كما في فتح الجواد ونص عبارته  
والمراد بمحدث وما بعده الجنس فيكنى ثلاثة فقهاء ولا يجزئ واحد من كل صنف اه وعبارة الروض  
وشرحه وان أوصى للفقراء والمساكين وجب لكل منهما النصف ولا يقسم ذلك على عدد رؤسهم  
أو أوصى لاحدهما داخل فيه الاخر فيجوز الصرف اليهما أو أوصى للرقاب او غيرهم من الاصناف  
أو العلماء لم يجب الاستيعاب بل يستحب عند الامكان كما في الزكاة اذا فرقها المسالك ويكنى ثلاثة  
من كل صنف أي الاقتصار عليها لانها أول الجمع ولا تجب التسوية بينهم اه ومحل الاكتفاء ثلاثة  
من كل صنف حيث لم يقيدوا بمحل أو قيدوا وهم غير محصورين فان قيدوا بمحل كان قال العلماء بل كذا  
وهم محصورون وجب التعميم والتسوية بل والقبول فان لم يكن بها عالم بطلت الوصية (قوله اختص  
بالفقهاء الخ) أي تتعلق الفقه بكثير من العلوم كما مر (قوله أو للقراء) أي أو أوصى للقراء (قوله عن ظهر  
قلب) أي عرفا فلا يضطر غلط بسير ولا نحن كذلك فيما ينظر اه ع ش (قوله أو لاجهل الناس) أي أو  
أوصى لاجهل الناس وقوله صرف لعباد الوثر قال في شرح الروض قال الزركشي وقضية كلامهم  
صحة الوصية وهو لا يلائم قولهم انه يشترط للوصية للجهة عدم المعصية وقد تفتن لذلك صاحب  
الاستقصاء فقال وينبغي عدم صحتهما فيها من المعصية كما لا تصح لقاطع الطريق اه وأجاب في  
التمهة عن ذلك وله ظاهرا واستشكلت صحة الوصية بانها معصية ويحجب بان الضارذ كمر المعصية لا ما قد  
يستلزمها أو يقارنها كما هنا ومن ثم ينبغي بل يتعين بطلانها لوقال لمن يعبد الوثر أو بسبب الهابة اه  
(قوله فان قال من المسلمين) أي وان أوصى لاجهل الناس وقيدهم بالمسلمين وقوله فن يسبب الهابة  
أي فتصرف لمن يسبهم لانهم اجهل المسلمين وقيل لا مجسمة وقيل لم تركب الكباثر من المسلمين اذ لا  
شبهة لهم (قوله ويدخل في وصية الفقراء الخ) وذلك لانطلاق كل على ما يشمل الاخر عند الانفراد  
وأما عند الاجتماع فبطلق كل على ما يقابل الاخر كما في قسم الصدقات (قوله وعكسه)  
هو أنه يدخل في وصية المساكين الفقراء (قوله ويدخل في أقارب زيد الخ) أي في الوصية  
لأقارب زيد وقوله كل قريب أي مسلما كان أو كافرا ذكرا أو أنثى أو غنيا أو فقيرا أو غنيا أو فقيرا  
أيضا الاجداد والجدات والاحفاد وذلك لان هذا اللفظ يذكركم فاشاءت الارادة جهة القرابة  
عمم (قوله لأصل) أي لا يدخل أصل فقط وقوله وفرع أي ولد فقط وانما لم يقل أصول وفرع  
لمساكنات من دخول الاجداد والجدات والاحفاد وانما لم يدخل الأصل والفرع لانهم لا يسجدان  
أقارب عرفا بالنسبة للوصية وان كانا يسجدان أقارب بالنسبة لغيرها (قوله ولا تدخل في أقارب نفسه)  
أي ولا تدخل في الوصية لأقارب نفسه ورثته باعتبار ابرار يعرف الشرع لا بعموم اللفظ ولان الوارث  
لا يوصى له عادة وقيل يدخلون لو فزع الاسم عليهم ثم يبطل نصيبهم بتعدد ارجازتهم لانفسهم ويصح  
الباقى لغيرهم أفاده في شرح الروض (قوله وتبطل الوصية الخ) شروع في بيان حكم الرجوع عن  
الوصية وما يحصل به (قوله المتعلقة بالموت) أي المضافة لما بعد الموت لفظا كما اذا كانت الصيغة

ويكنى ثلاثة من  
أصحاب العلوم الثلاثة  
أربعة منها ولو أوصى  
لاعلم الناس اختص  
بالفقه أو للقراء لم  
يعط الامن يحفظ كل  
القرآن عن ظهر  
قلب أو لاجهل  
الناس صرف لعباد  
الوثر فان قال من  
المسلمين فن يسبب  
الهابة ويدخل في  
وصية الفقراء  
المساكين وعكسه  
ويدخل في أقارب  
زيد كل قريب وان  
بعد لأصل وفرع  
ولا تدخل في أقارب  
نفسه ورثته (وتبطل)  
الوصية المتعلقة بالموت

ومثلها تبرع علق  
بالموت سواء كان  
التعليق في العصة  
أو المرض فللموصي  
الرجوع فيها كالهبة  
قبل القبض بل أولى  
ومن ثم لم يرجع في  
تبرع بجزء في مرضه  
وان اعتبر من الثلث  
(برجوع) عن الوصية  
(بنحو نقضتها)  
كأبطالها أو رددتها أو  
أزالتها أو أوجه صحة  
تعليق الرجوع فيها  
على شرط بل واز  
التعليق فيها فأولى  
في الرجوع عنها  
(و) بنحو (هذا  
لوارثي) أو ميراث  
عني سواء أنسى  
الوصية أم ذكرها  
وشل شخصاً عمالو  
أوصى له بثلاث ماله  
الاكتبه ثم بعد مدة  
أوصى له بثلاث ماله  
ولم يستثن هل يعمل  
بالأولى أو بالثانية  
فأجاب أن الذي يظهر  
العمل بالأولى

من غير مادة الوصية ومعنى كما إذا كانت من مادتها لما تقدم أن التقييد بقوله بعد موتي لازم في غير  
أوصيت من الصيغ كأعطوا أو أوفعوا أو أوفيت فلا يلزم لوضعه شرعاً لذلك (قوله ومثلها  
تبرع علق بالموت) فيه أن هذا وصية لا مثلها فهو مما يندرج تحت قوله المعلقة بالموت لأن يحمل  
قوله المعلقة بالموت على ما إذا كان اللفظ المشتق على التعليق من مادة الوصية وقوله تبرع علق بالموت  
على ما إذا كان من غيرها فلا يكون مندرجاً بل يكون قسمياً لكن يبيّن الإرادة في الحكم عليه بالمثلية  
مع أنه نوع منها فأولاً قصر المؤلف على قوله وتبطل الوصية برجوع بنحو نقضتها كأبطالها أو رددتها  
أو أزالتها الخ وأسقط ما بعد قوله وتبطل عما ذكره في الشرح لأن أولى وأخصر وأسلم من الركاكة  
الحاصلة في عبارته وعبارته المتأرجح له الرجوع عن الوصية وعن بعضها بقوله نقضت الوصية أو أبطالها  
أو رددتها فيها أو فسختها اه قال في القصة إجماعاً كالهبة قبل القبض بل أولى ومن ثم لم يرجع في  
تبرع بجزء في مرضه وان اعتبر من الثلث لأنه عقد تام اه (قوله فللموصي الرجوع فيها) أي يجوز له  
وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في الوصية من الأحكام فيقال هنا بعد حصول الوصية وإن كانت مطلوبة  
حين فعلها إذا عرض للموصي له ما يقتضي أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكروه نذر الرجوع  
أو في طاعة كره الرجوع (قوله كالهبة قبل القبض) السكاف للتخفيف في جواز الرجوع في  
الهبة قبل قبضها لانها حينئذ غير لازمة (قوله بل أولى) أي بل الرجوع عن الوصية أولى من  
الرجوع عن الهبة لعدم تميزها بخلاف الهبة (قوله ومن ثم الخ) أي ومن أجل أن الرجوع  
جائز في الوصية لكونها كالهبة غير المقبوضة بل أولى لم يرجع في تبرع بجزء في مرضه كونه وعقد  
وهبة مقبوضة لأنه حينئذ ليس كالهبة غير المقبوضة وفي شرح الروض وانما لم يرجع في الجزء وان  
كان معتبراً من الثلث حيث جرى في المرض كالمعلق بالموت لأن المقتضي للرجوع في الوصية كون  
التخليك لم يتم لتوقفه على القبول بعد الميراث والتبرع المنجز عقد تمام بإيجاب وقبول فاشبه البيع من  
وجه وقوله وان اعتبر من الثلث غاية في عدم الرجوع (قوله برجوع عن الوصية) متعلق  
بتبطل ولو ادعى الوارث رجوع المورث عنها فلا تقبل بينته إلا أن تعرضت لصدوره منه بعد الوصية  
ولا يكفي عن التعرض قولها رجوع عن جميع وصاياها (قوله بنحو نقضتها) أي ويحصل الرجوع  
بنحو نقضتها كأبطالها الخ أي وكسختها ورفعها ورجعت فيها وهذه كلها صرائح كهو حرام على  
الموصي له (قوله والأوجه صحة تعليق الرجوع فيها على شرط) أي إذا قدم فلان فقد رجعت  
في وصيتي (قوله لجواز التعليق فيها) أي في الوصية نفسها (قوله فأولى في الرجوع عنها) أي  
جواز التعليق في الرجوع عنها أولى من جوازها في نفسها (قوله بنحو وهذا لوارثي) معطوف  
على بنحو نقضتها أي ويحصل الرجوع عن الوصية بقول الموصي هذا لوارثي أو ميراث عني حال  
كونه مشيراً إلى الموصي به وذلك لأنه لا يكون لوارثه إلا وقد أبطل الوصية فيه فصار كقوله رددتها قال  
في الخفة ويفرق بينه وبين مال الوصية بشئ لزيد ثم به لعمر وفاته بشرط بينهما لا احتمال نسيانه للأولى  
بأن الثاني هنا لما سوى الأولى في كونه موصى له وطارناً استحقاقه لم يمكن ضمه إليه صريحاً في رفعه  
فأثر فيه احتمال النسيان وشركننا إذا لا مرجح بخلاف الوارث فإنه مغاير له واستحقاقه أصلي فكان ضمه  
إليه رافعا لقوته اه (قوله سواء أنسى الخ) نعم في حصول الرجوع قوله المذكور (قوله  
وشل شخصاً الخ) السؤال والجواب في التحفه (قوله عمالو أوصى له بثلاث ماله الاكتبه) أي بان  
قال أوصيت لزيد بثلاث مالى الاكتبي فاستثنى الكتب من دخولها في الوصية (قوله ثم بعد مدة) أي  
من الوصية الأولى وقوله أوصى له أي للموصي له أولاً (قوله ولم يستثن) أي الكتب (قوله هل يعمل  
بالأولى) أي بالوصية الأولى وهي التي استثنى فيها الكتب وقوله أو بالثانية أي بالوصية الثانية  
وهي التي لم يستثن فيها شيئاً (قوله فأجاب أن الذي يظهر العمل بالأولى) وهي التي استثنى فيها

الكتب قال سم ويحتمل العمل بالثانية كما لو وصى له بخمسين ثم عاثته (قوله لانها) أى الاولى وقوله نص أى صريح فى اخراج الكتب (قوله والثانية محتملة الخ) أى وأما الوصية الثانية فهي محتملة لكونه ترك الاستثناء فيها التصريح بالاستثناء فى الاولى فتكون الكتب مستثناة تقديره ولا تدخل فى الثلث (قوله وانه تركه الخ) أى ومحتملة انه ترك الاستثناء ابطاله فلا تكون الكتب مستثناة وتدخل فى الثلث (قوله والنص مقدم على المحتمل) قال فى النسخة بعده وأيضاً قاعدة حمل المطلق على المقيد تقدم المقيد أو تأخر تصريح بذلك اهـ (قوله وبنحو بيع) أى ويحصل الرجوع بنحو بيع الموصى به واندرج تحت نحو اعناقه أو ايلادمو كتابته واصله وكل تصرف لازم باجر كهيئة مقبوضة (قوله ورهن) معطوف على بنحو بيع أى ويحصل الرجوع برهن للموصى به لتعرضه للبيع (قوله ولو بلا قبول) واجع للبيع والرهن وذلك لدلالة التماس على الاغراض (قوله وعرض عليه) أى ويحصل الرجوع بعرض الموصى به على ما ذكر من نحو البيع والرهن وقوله وتو كبل فيه أى فيما ذكر أيضاً وذلك لان كلام من العرض والتوكيل وسيلة الى ما يحصل به الرجوع (قوله ونحو غراس) معطوف على نحو تقضتها أى ويحصل الرجوع بنحو غراس كبناء وقوله بخلاف زرعه بها أى بالارض الموصى بها فلا يحصل الرجوع به والفرق بينه وبين نحو الغراس ان كلام الغراس ونحوه كالبناء براد للدوام بخلاف زرعه لانه ليس للدوام فاشبهه ليس الثوب وما يحصل به الرجوع أيضاً خلطه برأعينا أو وصى به بمرثله أو أوجد أو أورد أمنه لانه آخرجه بذلك عن اماكن التسليم وخلطه صبرة أو وصى بصاع منها بأجود منها لانه أحدث بالخلط زياداً لم يرض تسليمها ولا يمكن بدونها بخلاف ما لو خلطها بمثلها فلا يحصل الرجوع به لانه لم يحدث تعريباً لافرق بين المتلين وكذا لو خلطها بأردأ منها فى الاصح قياساً على تعريب الموصى به وهو لا يؤثر وما يحصل به الرجوع طمخه البر الموصى به وعجن الدقيق الموصى به وغزل القطن الموصى به لا شعار ذلك كله بالاغراض عن الوصية \* (تنبيه) قال فى المعنى هذا كله فى وصية بمعين فان وصى بثلاث ماله ثم هلك أو تصرف فى جميعه بيع أو غيره لم يكن رجوعاً لان الثلث مطلق لا يختص بماله ملكه وقت الوصية بل العبرة بما ملكه عند الموت زاد أو نقص أو تبدل كما جزم به فى الروضة وأصلها وغيرهما اهـ (قوله ولو اختص بنحو الغراس) أى كالبناء وقوله ببعض الارض أى الموصى بكاملها (قوله اختص الرجوع بمجمله) أى محل الغراس فقط ولا يحصل الرجوع فى جميعها (قوله وليس من الرجوع انكار الموصى الوصية) ظاهره وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصى قد يكون له غرض فى انكارها مطلقاً وليسكن قيده مـ وجرى فى شرحهما بذلك ولم يذكرا مفهومه اهـ بجيرى (قوله ان كان لغرض) تكوّن من نحو ظالم عليه والا فيكون رجوعاً وهذا التفصيل هو المعتمد وقيل انه رجوع مطلقاً وقيل انه ليس برجوع مطلقاً كفى المعنى وعبارته ولو سئل عن الوصية فانكرها قال الرافعى فهو على ما مر فى جملته كالة أى فيفرق فيه بين أن يكون لغرض فلا يكون رجوعاً ولا لغرض فيكون رجوعاً وهذا هو المعتمد ووقع فى أصل الروضة انه رجوع وفى التدبير انه ليس برجوع ويمكن حمل ذلك على ما مر اهـ (قوله ولو وصى بشئ) أى معين من ماله (قوله ثم وصى به) أى بذلك الشئ الذى وصى به لزيد (قوله فليس رجوعاً) لاحتمال ارادة التثريك فيشترك بينهما كما لو قال دفعة واحدة أوصت بمالك لكن لورد أحدهما الوصية فى الاولى كان الشكل للآخر بخلافه فى الثانية فانه يكون له النصف فقط لانه الذى أوجبه له الموصى صريحاً بخلافه فى الاولى اهـ معنى وقد تقدم عن حجر الفرق بينه وبين قول الموصى فى الموصى به هذا الوارثى فلا تغفل (قوله بل يكون بينهما نصفين) الا اذا كان الموصى عالماً بالوصية الاولى أو قال أوصيت لزيد بما أوصيت له لمعمر وفيكون رجوعاً اهـ بجيرى (قوله ولو وصى به) أى بهذا الشئ الذى وصى به أولاً لزيد وانياً لمعمر ووفواه

لانها نص فى اخراج الكتب والثانية محتملة انه ترك الاستثناء فيها لتصرحه به فى الاولى وانه تركه ابطاله والنص مقدم على المحتمل (و) بنحو بيع ورهن ولو بلا قبول (وعرض عليه) وتو كبل فيه (و) بنحو غراس فى أرض أوصى بها بخلاف زرعه بها ولو اختص بنحو الغراس ببعض الارض اختص الرجوع بمجمله وليس من الرجوع انكار الموصى الوصية ان كان لغرض ولو أوصى بشئ لزيد ثم أوصى به لمعمر وليس رجوعاً بل يكون بينهما نصفين ولو أوصى به لثالث كان بينهما أثلاثاً وهكذا



لثالث أي لشخص ثالث ككر وقوله كان أي الموصي به وقوله بينهم أي بين الثلاثة الموصي له أولا  
والموصي له ثانيا والموصي له ثالثا وقوله وهكذا أي فلو أوصى به لرباع غير الثلاثة كان بينهم أربعا  
(قوله قاله الشيخ زكريا) أي قال ما ذكر من قوله ولو أوصى بشئ لزيد ثم أوصى به لعمر وأخ (قوله  
ثم بخمسين) أي ثم بعد الوصية الأولى أوصى له بخمسين (قوله فليس له إلا خمسون أخ) فرق في القصة  
بينه وبين ما تقدم فيها لو أوصى بثلاث ماله إلا كتبه ثم أوصى بثلاث ماله ولم يستثن شيئا حيث عمل بالأولى  
هناك وعمل بالثانية هنا بأنها صريحة في مناقضة الأولى وإن قلنا أن مفهوم العدد ليس بحجة لأن  
محلله حيث لا قرينة كما هو معلوم من محله وهنا القرينة المناقضة فعمل بالثانية لأنها المتينة بخلاف  
الثانية هناك فإنها ليست صريحة في مناقضة الأولى بل هي محتملة لأن براد فم ما أريد في الأولى  
من الاستثناء ومثله لا بطل ما أريد في الأولى فلم يعمل هناك بالثانية بل عمل بالأولى لأنها المتينة  
بمعكس ما هنا ولا يتأتى هنا اعتبارهم احتمال نسيان الأولى لأنهم إنما اعتبروه في الوصية لانتين فقالوا  
فيها بالتشريك بخلاف الوصيتين لواحد فإن الثانية مبطله للأولى فاحتيط لها بأشراط تحقق  
مناقضتها للأولى اه بتصرف (تتم) تعرض للوصية ولم يتعرض للإيصاء وقد ترجم له الفقهاء بفصل  
مستقل ولا بد من التعرض له تكمilla للفائدة فاقول حاصل الكلام عليه أن الإيصاء لغة الإيصاء  
كالوصية وشرعا أثبات تصرف مضاف لما بعد الموت ولو تقديره وإن لم يكن فيه تبرع كالأيصاء  
بالقيام على أمر أطفاله وردوداته وقضاء ديونه فإنه لا تبرع في شئ من ذلك بخلاف الوصية فإنه لا بد  
فيها من التبرع وأركانها أربعة موص ووصى وموصى فيه وصيغة وشرط في الموصى بقضاء الحقوق  
التي عليه وتنفيذ الوصايا ورد الودائع ونحوها ما تقدم في الموصى بمال من كونه مالا كالأوصاء فلا  
حر اختار أو شرط في الموصى بنحو أو مغل ومجنون ومجور عليه سفه مع ما من الشرط أن يكون  
له ولاية عليه ابتداء من الشرع لا بتفويض فلا يصح الإيصاء من صبي ومجنون ورفيق ومكره ولا من  
أم وعم لعدم الولاية عليهم ولا من الوصي لأن ولايته ليست شرعية ابتداء بل جعلية بتفويض الأب  
أو الجد إليه إلا أن له فيه كان قال أوص عني فأوصى عن الولي لأعن نفسه ولا يصح الإيصاء من  
أب على ولده والجدة بصفة الولاية لأن ولايته ثابتة شرعا ابتداء بخلاف الوصي كما علمت وشرط في الوصي  
الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعدالة والاهتداء إلى التصرف وعدم عداوة منه للمولى عليه  
وعدم جهالة فلا يصح الإيصاء إلى من فقد شيئا من ذلك كصبي ومجنون وفاسق ومن بهرق أو عداوة  
وكافر على مسلم ومن لا يكفي في التصرف لهرم أو سفه وتعتبر الشرط المذكور عند الموت لا عند  
الإيصاء ولا بينهما لأنه وقت التسليم على القبول حتى لو أوصى لمن خلا عن الشرط أو بعضها  
كصبي ورفيق ثم استكملها عند الموت صح ولا يضر عي لأن الاعي ممكن من التوكيد فيما  
لا يتمكن منه ولا أنوثته لما في سنن أبي داود أن عمر رضي الله عنه أوصى إلى حفصة رضي الله عنها وإذا  
جعت أم الطفل الشرط المذكور فلهي أولى من غيرها لو فورشفقتها واستحماها للشرط معتبر  
عند الإيصاء قال في التحفة وقول غير واحد عند الموت عجيب لأن الأولوية إنما يخاطب بها الموصي  
وهو لا علم له بما عند الموت اه وتشرط في الموصى فيه كونه تصرفا ماليا إما فلا يصح الإيصاء  
في تزويج نحو بنته أو ابنه لأن هذا لا يسمى تصرفا ماليا وإيضاحه غير الأب والجد لا تزوج الصغيرة  
والصغيرة ولا في معصية كسنا كنيسة للتعبد لكون الإيصاء قرينة وهي تنافي المعصية وتشرط في  
الصيغة لفظ يشعر بالإيصاء كأوصيت إليك أو جعلتك وصيا أو أقتك مقامى بعد موتى فيما عدا  
أوصيت على قياس ما من في الوصية ولا بد من بيان ما يوصى فيه فلو اقتصر على نحو أوصيت إليك كان  
لغو ويجوز فيه التأكيد والتعريف كأوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد وكذا مات أو أدامات  
وصي فقد أوصيت إليك ويشترط القبول بعد الموت ولو تبرأ ويكتفى فيه بالعمل كالأول ولكل

قاله الشيخ زكريا في  
شرح المنهج ولو  
أوصى لزيد بمائة ثم  
بخمسين فليس له إلا  
خمسون لتضمن الثانية  
الرجوع عن بعض  
الأولى قاله النووي  
(مطلب في الإيصاء)

من الوصي والوصي رجوع متى شاء لانه عقد جائز الا ان تعين الوصي وغلب على ظنه استيلاء المظالم من فاض وغيره عليه فليس له الرجوع ولو خاف الوصي على مال اليتيم ونحوه من استيلاء الظالم عليه فله تخليصه بشئ منه فيبذل شئ القاضى السوء الذى لو لم يبذل له شئ لانتزع المال منه وسلبه بعض خروته وأدى ذلك الى استنصاه وكذا يجوز للوصي تعيين مال اليتيم ونحوه كما قاله ابن عبد السلام اذا خاف عليه الغصب لاجل حفظه كما في قصة الخضر عليه السلام وقد حكاه الله تعالى بقوله أما السفينة فكأنت لبسا كين يعملون في البحر فارت أن أعينها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا وقد نظم ابن رسلان في زبده معظم ما يتعلق بالإصاء بقوله

سن لتنفيد الوصايا وفا \* ديونه ايصاء حر كلفنا

ومن ولي وصي أذنا \* فيه على الطفل ومن تحننا

الى مكلف يكون عدلا \* وأم الاطفال بهذا أولى

وقوله ومن ولي أى وسن الايصاء من ولي وقوله وصي أى ومن وصي لكن يقيد باذن الولي له في الايصاء عن نفسه أو عن الموصي والا فلا يصح ايصاء الوصي وقوله اذا تقرر بالبناء للمجهول وألفه للاطلاق أى اذن الولي للموصي في الايصاء وقوله الى مكلف متعلق بايصاء أى سن ايصاء من ذلك الى مكلف والاحسن جعل الى زائدة اذ فعل الايصاء يتعدى بنفسه فنقنه (قوله وتنفع ميتا الخ) جرت عادة الفقهاء في كرون هذه المسئلة في باب الوصية ولها ارتباط بايضا اذا الوصية صدقة معلقة بالموت كما يؤخذ من حدها المار (قوله من وارث وغيره) متعلق بمحذوف حال مما بعده أى حال كون الصدقة والدعاء كائنين من وارث وغيره وهو تعميم فيه (قوله صدقة عنه) أى عن الميت سواء كان المتصدق هو في حياته أو غيره فقوله الا في منه في حياته أو من غيره عنه بعد موته راجع لهذا وما بعده اه رشيدى (قوله ومنها) أى الصدقة وقوله وقف المحصف أى عن الميت وقوله وغيره بالجرح عطف على محصف أى وقف لتفسير المحصف كدار (قوله وبناء مسجد الخ) أى وأجره انهر وبيت بناء للغريب لياوى فيه أو بناء للذ كرو وقد تقدم في باب الوقف بيان العشرة التي يبيق ثوابها له بعد موته ولا ينقطع منها ما ذكر ومنها ما هو غير صدقة كدعاء ولد له وكلم ينتفع به وقد تقدم هناك أيضا تطمها للجلال السيوطي ولا بأس باعادته هنا وهو هذا

اذا مات ابن آدم ليس يجزى \* عليه من خصال غير عشر

ع لوم بنها ودعاء نجس \* وغرس النخل والصدقات تجزى

ورائه محصف ورباط نعر \* وحفر البئر أو جرائن نهر

وبيت للغريب بنها يأوى \* اليه أو بناء محل ذكر

وتعليم لقرآن ككرم \* فخذها من أحاديث بحصر

(قوله منه في حياته الخ) متعلق بمحذوف صفة لصدقة ولما بعده من قوله وقف وبناء وحفر وغرس أو حال منها كلها أى الصادرات منه حال كونه حيا أو حال كونها صادرة منه في حال كونه حيا وقوله أو من غيره معطوف على منه أى أو الصادرات من غيره وقوله عنه متعلق بمحذوف حال من متعلق الجار والمجرور رأى حال كون هذه الامور صادرة من غيره محمولة عنه والمراد أن من صدرت منه جعل ثوابها لذلك الميت وقوله بعد موته متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور رأى الصادرات بعد موته (قوله ودعاء) معطوف على صدقة أى وينفعه أيضا دعاء له من وارث وغيره ولو أخر قوله أولا من وارث وغيره عنه لكان أولى (قوله اجماعا) دليل لكل من الصدقة ومن الدعاء (قوله وصح في الخبر الخ) دليل للدعاء وما يدل له أيضا قوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان فإثنى عليهم بالدعاء للسابقين وما يدل للصدقة خبر سعد بن

(وتنفع ميتا) من وارث وغيره (صدقة) عنه ومنها وقف المحصف وغيره وبناء مسجد وحفر بئر وغرس شجر منه في حياته أو من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له اجماعا وصح في الخبر ان الله تعالى رفع درجة العبد في الجنة

عبادة قال يا رسول الله ان اى ماتت انا تصدق عنها قال نعم قال اى الصدقة افضل قال سقى الماء  
رواهما مسلم وغيره وما يدل لهما خبر اذا مات ابن آدم الخ (قوله باستغفار ولده) اى بان يقول  
استغفر الله لوالدى أو اللهم اغفر له وفي المعنى بعد قوله في الجنة فيقول يا رب ائني هذا فيقول باستغفار  
ولذلك لك (قوله وقوله تعالى) مبتدأ خبره عام والقصد بآراء هذه الآية دفع ايراد من تمسك  
بظاهرهما وقال لا ينفع الانسان الا ما حس به بنفسه ولا ينفعه دعاء غيره ولا الصدقة عنه وحاصل  
الدفع ان مفهوم الآية مخصوص بغير الصدقة والدعاء وفي الجبري العموم في مفهومه وهو انه ليس  
له شيء في غير سعيه فيحصل بغير الصدقة والدعاء وقوله مخصوص بذلك اى بما ذكر من الاجماع  
وغيره وعبرة التحفة وهو ما يخصه وان قيل ناسخان لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان  
أريد ظاهره والافتقار كثر وافي تأويله ومنه انه محمول على الكافر وان معناه لاحق له الا فيما  
سعى وأما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه وظاهرهما هو مقرر في محله ان المراد بالحق هنا  
نوع تعلق ونسبة اذ لا يستحق أحد على الله ثواباً مطلقاً خلافاً للمعتزلة اه (قوله ومعنى نفعه) اى  
الميت بالصدقة وقوله انه يصير كأنه تصدق قال في التحفة واستبعاد الامام له بانه لم يامر به ثم  
تأويله بانه يقع عن المتصدق وينال الميت بركته رده ابن عبد السلام بان ما ذكره من وقوع  
الصدقة نفسها عن الميت حتى يكتب له ثوابها وظاهر السنة اه (قوله وواسع فضل الله) الانسب  
نصب واسع باسقاط الخافض واضافته لما بعده من اضافة الصفة للموصوف اى ومن فضل الله  
الواسع انا به الله المتصدق اى كما يشيب الميت المتصدق عنه (قوله ومن ثم الخ) اى ومن أجل  
ان المتصدق يثاب أيضاً كما قال الامام قال أصحابنا يسئل من اراد ان يتصدق أن ينوي الصدقة عن  
أبيه ولا يقتصر على نية نفسه بها وقوله مثلاً راجع للابوين اى الابوين اى أو غيرهما كالاخوين  
(قوله فانه تعالى الخ) لاحاجة اليه بعد قوله ومن ثم (قوله يشيبهما) اى الابوين مثلاً وقوله ولا  
ينقص من أجره أى المتصدق (قوله ومعنى نفعه) اى الميت وقوله بالدعاء اى دعاء غيره وقوله  
حصول المدعوبه له اى حصول الشيء الذي دعى به للميت كالمغفرة والرحمة وقوله اذا استنجب اى  
الدعاء (قوله واستجابته) اى الدعاء وقوله محض فضل من الله تعالى اى ليس بواجب عليه خلافاً  
للمعتزلة (قوله امان نفس الدعاء) وهو الطلب الصادر منه كقوله مثلاً اللهم اغفر لوالدى وللمسلمين  
وقوله وثوابه اى الدعاء لا معنى لكون الدعاء نفسه للداعي الا كونه ثوابه له فيكون عطفه على ما قبله  
من قبيل عطف النسيب (قوله لانه) اى الدعاء للميت شفاعته وقوله ومقصودها اى الشفاعته وهو  
المدعوبه وقوله للمشغوع له هو الميت والحاصل اذا طلب لوالديه المغفرة مثلاً فنفس الطلب يثاب عليه  
الداعي لانه شفاعته الخ ونفس المطلوب وهو المغفرة يكون للميت وهذا هو المراد من انتفاع الميت  
بالدعاء (قوله نعم دعاء الولد الخ) استدراك على قوله امان نفس الدعاء وثوابه فهو للداعي وقوله يحصل  
ثوابه اى الدعاء وقوله نفسه بالرفع تو كيد لثواب وقوله للوالد الميت قال ع ش ومثله الحى للعلقة  
الذكورة اه واطر هل يحصل للولد ثواب أيضاً ولا والظاهر انه لا مانع من حصول الثواب له أيضاً  
فضل الله واسع وان كان ظاهر العبارة يقتضى خلافه (قوله لان عمل ولده الخ) تعليل لحصول الثواب  
لوالده وقوله لتسببه اى الوالد في وجوده اى الولد وهو علة لكونه من جملة عمله فهو علة تقدمت على  
معلولها وقوله من جملة عمله اى الولد وهو خبر ان (قوله كما صرح به) اى بما ذكر من أن عمل الولد  
من جملة عمل الوالد (قوله ينقطع عمل ابن آدم الخ) اى ثوابه كما تقدم في باب الوقف وقوله ثم قال الخ  
عطف على مقدر اى وعد الاولى والثانية من الثلاث ثم قال في بيان الثالثة أو ولد صالح والمراد مسلم لان  
الاسلام يستلزم قبول أصل الدعاء والصالح انما هو شرط كماله كما تقدم (قوله جعل) اى النبي  
سلى الله عليه وسلم دعاءه اى الولد من عمل الوالد وذلك لان معنى الحديث ينقطع عمله اذا لمات الامن

باستغفار ولده له  
وقوله تعالى وان ليس  
للانسان الا ما سعى  
عام مخصوص بذلك  
وقيل منسوخ  
ومعنى نفعه بالصدقة  
انه يصير كأنه تصدق  
قال الشافعي رضى  
الله عنه وواسع فضل  
الله ان يشيب المتصدق  
أيضاً ومن ثم قال  
أصحابنا يسئل من نية  
الصدقة عن أبيه  
مثلاً فانه تعالى  
يشيبهما ولا ينقص  
من أجره شيئاً ومعنى  
نفعه بالدعاء حصول  
المدعوبه له اذا  
استنجب واستجابته  
محض فضل من الله  
تعالى امان نفس الدعاء  
وثوابه فهو للداعي  
لانه شفاعته أجرها  
للشافع ومقصودها  
للمشغوع له نعم دعاء  
الولد يحصل ثوابه نفسه  
لوالده الميت لان عمل  
ولده لتسببه في وجوده  
من جملة عمله كما  
صرح به خبر ينقطع  
عمل ابن آدم الامن  
ثلاث ثم قال أو ولد  
صالح اى مسلم يدعو  
له جعل دعاءه من  
عمل الوالد

ثلاث فلا ينقطع عمله منها ومن جملة الثلاث دعاء الولد له قال في التحفة بعده وانما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل ان اريد بنفس الدعاء لا المدعو به اه (قوله اما القراءة الخ) لم يذ كر في سابقه مجالا ولا مقابلا ما فكان المناسب ان يذ كرهما أولا كان يقول وينفع الميت أشياء اما الصدقة والدعاء فبالاجماع ثم يقول واما القراءة ففيها خلاف او يعدل عن تعبيره هذا ويقول وما ذ كرته من انه ينفع الميت الصدقة والدعاء فقط هو ما ذ كرته في المتهاج وأقبحه انه لا ينفعه غيرهما من سائر العبادات ولو قراءته وفيها خلاف فقد قال النووي الخ وعبارة المغني تنبيه كلام المصنف قد يفهم انه لا ينفعه ثواب غير ذلك أي الصدقة والدعاء كالصلاة عنه قضاء أو غيره وقراءة القرآن وهو المشهور عندنا ونقله المصنف في شرح مسلم والقنواي عن الشافعي رضي الله عنه والاكثرين واستثنى صاحب التلخيص من الصلاة ركعتي الطواف وقال يأتي بها الاخير عن المجموع عنه تبع الطواف ومحمد بن قيس قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز ان يجعل ثواب القراءة للميت لانه تصرف في الثواب من غير اذن الشارع فيه وحكي القرطبي في التذكرة انه رد في المناسم بعد وفاته فستل عن ذلك فقال كتبه اقول ذلك في الدنيا والاخر بان لي ان ثواب القراءة يصل الى الميت وحكي المصنف في شرح مسلم والاذكار وجهان ثواب القراءة يصل الى الميت كذهب الائمة الثلاثة واختاره جماعة من الاصحاب منهم ابن الصلاح والمحب الطبري وابن أبي الدم وصاحب الذخائر وابن أبي عسرون وعليه عمل الناس وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقال السبكي الذي دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت وتخفيف ما هو فيه نفعه اذ ثبت ان الفاتحة لما قصد بها القارئ نفع المملوغ نفعته وأقره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وما يدريك انهارقية واذا نفعت الخي بالقصد كان نفع الميت بها أولى اه (قوله لا يصل ثوابها الى الميت) ضعيف وقوله وقال بعض اصحابنا يصل معتد اه بجيزي (قوله بمجرد قصده) أي الميت بها أي بالقراءة وقوله ولو بعدها أي ولو وقع القصد بعد القراءة (قوله وعليه) أي على وصول ثواب الميت الائمة الثلاثة وفي التحفة بعده على اختلاف فيه عن مالك اه (قوله واختاره) أي اختار القول بوصول ثواب القراءة للميت كثيرون من أئمتنا ولا حاجة الى هذا بعد قوله وقال بعض اصحابنا الخ وفي التحفة الاقتصار على الثاني ولم يذ كر الاول أعني قوله وقال بعض اصحابنا ونصها وفي القراءة وجه وهو مذهب الائمة الثلاثة واختاره كثيرون من أئمتنا الخ وفي فتح الجواد الاقتصار على الاول وعبارته وقال بعض اصحابنا يصل ثوابها للميت مطلقا واعتمده السبكي وغيره وبين ان الذي دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعه على ان جماعات من العلماء ذهبوا الى انه يصل اليه ثواب جميع العبادات من صلاة وصوم وقراءة وغيرها اه فانت تراهم لفق بين العبارتين فكان الاولى الاقتصار على أحدهما فتنبه (قوله فقال) أي السبكي والذي دل عليه الخبر أي خبر المملوغ وقوله ان بعض القرآن مثله كله بالاولي (قوله وبين ذلك) أي بين السبكي ذلك أي دلالة الخبر بالاستنباط على ما ذ كر فقال اذ قد ثبت ان القارئ لما قصد بقراءته نفع المملوغ نفعته وأقر ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله وما يدريك انهارقية واذا نفعت الخي بالقصد كان نفع الميت بها أولى اه ولكرده بان الكلام ليس في مطلق النفع بل في حصول ثوابه وهذا لا يدل عليه حديث المملوغ اه تحفة (قوله وجل جمع عدم الوصول الخ) أي وحملوا الوصول على القراءة بحضرة الميت أو على نية القراءة له أو على الدعاء عقبها كما في رسم وعبارته والحاصل انه اذا نوى ثواب قراءة له أو دعاء عقبها بحصول ثوابه أو قرأ عند قبره حصل له مثل ثواب قراءته وحصل للقارئ أيضا الثواب فلو سقط ثواب القارئ لم يسقط كأن غلب الاعمى الدنوي كقراءته بآخرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو اسنوخ للقراءة للميت ولم ينو له ولا دعا له بعدها ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل تكفي نية القراءة في أولها وان تحلل فيها سكوت

أما القراءة فقد قال  
التسوي في شرح  
مسلم المشهور من  
مذهب الشافعي انه  
لا يصل ثوابه الى  
الميت وقال بعض  
اصحابنا يصل ثوابها  
للميت بمجرد قصده  
بها ولو بعدها وعليه  
الائمة الثلاثة واختاره  
كثيرون من أئمتنا  
واعتمده السبكي  
وغيره فقال والذي  
دل عليه الخبر  
بالاستنباط ان بعض  
القرآن اذا قصد به  
نفع الميت نفعه وبين  
ذلك وجل جمع عدم  
الوصول الذي قاله  
النووي على ما اذا قرأ  
لا بحضرة الميت ولم  
ينو القارئ ثواب  
قراءته له أو نواه



ينبغي نعم اذا عمد ما بعد الاول من توابعه م ر اه لكن ظاهر كلام الشارح كالتحفة وشرح المنهج  
 يفيد أن القراءة بحضرة الميت من غير نية ثواب القراءة له أو القراءة لا بحضرة الميت مع النية فقط من  
 غير دعاء عقبه لا يحصل ثوابها للميت فلا بد في الاولى من النية وفي الثانية من الجمع بين النية والدعاء  
 (قوله أو نواه) أي ثواب القراءة للميت وقوله ولم يدع قضيته كما علمت انه لا بد من الجمع بين النية والدعاء  
 ولا يغني أحدهما عن الآخر وقال سم اعتمد م ر الا كتفا بنية جعل الثواب له وان لم يدع  
 (قوله وقد نص الشافعي الخ) هذا ذكره في التحفة تأييد الكلام ساقط من عبارة الشارح ونقصها  
 بعد وجل جمع عدم الوصول على ما اذا قرأ لا بحضرة الميت الى آخر ما ذكره المؤلف أما الحاضر فغيبه  
 خلاف منشؤه الخلاف في ان الاستنجاء للقراءة على القبر يحمل على ما إذا فالذي اختاره في الروضة انه  
 كالحاضر في شمول الرحمة النازلة عند القراءة وقيل لمجملها أن يعقبها بالدعاء له وقيل ان يجعل أجره  
 الحاصل بقراءته للميت وجعل الرافعي على هذا الأخير الذي دل عليه عمل الناس وفي الاذكار انه  
 الاختيار قول الشافعي ان قرأ ثم جعل الثواب للميت لحقه وأنت خير ان هذا كالثاني صريح في أن  
 محروية وصول الثواب للميت لا يفيد ولو في الحاضر ولا يناقيه ما ذكره الاول وهو أنه كالحاضر لان  
 كونه مثله فيما ذكرنا يبعد مجرد نفي لا حصول ثواب القراءة الذي الكلام فيه وقد نص الشافعي  
 والاصحاب على ندم قراءة ما تبسر عند الميت والدعاء عقبها الخ فكان المناسب للمؤلف أن يذكر ما قبل  
 قوله وقد نص الشافعي أو يحذف الكل فتنبه (قوله لانه) أي الدعاء وقوله حينئذ أي حين اذ كان  
 الدعاء عقب القراءة وقوله أرحى للإجابة أي أقرب اليها لان موضع القراءة موضع بركة وقوله ولان  
 الميت تناله بركة القراءة أي لانها وهذا هو محط التأيد الذي ساق في التحفة وقوله وقد نص الشافعي  
 الخ لإجله وبيان ذلك انه ادعى ان محروية النية من غير دعاء لا يفيد أي لا يحصل ثواب القراءة للميت وان  
 كان يحصل له منها نفع محروى بذلك بما نص عليه الشافعي وأصحابه من أن الميت يناله بركة القراءة  
 وهي غير ثواب اقتنبه وقوله كلحى الحاضر أي في محل القراءة فانه تناله بركة القراءة قال في التحفة  
 بعده لا المستمع لان الاستماع يستلزم القصد فهو عمل وهو منقطع بالموت اه (قوله قال ابن الصلاح  
 الخ) عبارة المغني وقال ابن الصلاح وينبغي ان يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأنا لفلان فيجعل دعاء  
 ولا يختلف في ذلك القريب والبعيد وينبغي الحزم بنفع هذا لانه اذا نفع الدعاء وحاز بما ليس للداعي  
 فلان يجوز بما له أولى وهذا لا يختص بالقراءة بل يجري في سائر الاعمال وكان الشيخ برهان الدين  
 الفزاري ينكر قولهم اللهم أوصل ثواب ما تلوته الى فلان خاصة والى المسلمين عامة لان ما اختص  
 بشخص لا يتصور التعميم فيه كما لو قال خصصتك هذه الدراهم لا يصح ان تقول وهي عامة للمسلمين  
 قال الزركشي والظاهر خلاف ما قاله فان الثواب قد يتفاوت فاعلامه ما خصز بذا من لا وادناه ما كان  
 عاما والله تعالى يتصرف فيما يعطيه من الثواب بما يشاء وقد أشار الرويان في أول الحلية الى هذا  
 فقال صلاة الله على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاصة وعلى النبيين عامة اه وأما ثواب القراءة الى  
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنع الشيخ تاج الدين الفزاري منه وعمله بأنه لا يتجرأ على الجناب  
 الرفيع الالباء أن فيه ولم ياذن الا في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة قال الزركشي  
 ولهذا الاختلاف في جواز الدعاء له بالرحمة وان كانت بمعنى الصلاة في الصلاة من معنى التعظيم بخلاف  
 الرحمة المحروية وجوز بعضهم واختاره السبكي واحتج بأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعقر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم عرا بعد موته من غير وصية وحكى الفزاري في الاحياء عن علي بن الموفق وكان  
 من طبقة الجنيحيدانه حج عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحي عنه  
 اسحق النيسابوري انه ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحي عنه  
 ذلك اه ولكن هؤلاء أئمة مجتهدون فان مذهب الشافعي ان التضحية عن الغير بغير اذنه لا تجوز

ولم يدع وقد نص  
 الشافعي والاصحاب  
 على ندم قراءة  
 ما تبسر عند الميت  
 والدعاء عقبها أي  
 لانه حينئذ أرحى  
 للإجابة ولان الميت  
 تناله بركة القراءة  
 كلحى الحاضر قال  
 ابن الصلاح وينبغي  
 الحزم بنفع الله سم  
 أوصل وأب ما قرأته

كما صرح به المصنف في باب الاضحية اه ومنها الحج والعمرة كما هو ظاهر وقد تقدم في باب الاجارة كلام يتعلق بما هنا فارجع اليه ان شئت (قوله فهو) أى المثل المراد وقوله وان لم يصرح به أى بالمثل في العبارة وهو غاية لكونه هو المراد (قوله لفلان) متعلق بأوصل (قوله لانه الحج) تعليل لاتبغاء الجزم بنفع الميت بما ذكر (قوله بما ليس للداعي) أى بالشئ الذي لم يجعله الداعي لنفسه أى لم ينوبه نفسه كالقراءة بقصد الميت وقوله فإله أولى أى فنفعه بما قصد به الداعي نفسه كان قرأ القرآن بقصد الثواب له أولى من ذلك (قوله ويجرى هذا في سائر الاعمال) ظاهره ان الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبغي الجزم الحج ويحتمل انه من كلام ابن الصلاح أيضا حينئذ ذفه وصرح بان الانسان اذا صلى أو صام مثلا وقال اللهم أوصل ثواب هذا فلان يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم مثلا فتنبه وراجع اه رشيدى وقوله فتنبه وراجع قد تقدم لشارحنا في باب الصوم ما نصه قال الحب الطبري يصل للميت كل عبادة تفعل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح المختار ماؤلفه مذهب أهل السنة ان للانسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته لغيره ويصله اه والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب الفرائض)\*

أخره عن العبادات والمعاملات لا يضطر الانسان اليها أو الى أحدهما من حين ولادته دائما أو عابثا الى موته ولا نهما متعلقان بادامة الحياة السابقة على الموت ولما كان نصف العلم ناسب ذكره في نصف الكتاب والاصل فيها آيات الموارث وأخبار تكثير المحبين الحقوا الفرائض بأهلها فإبقى فلاولى رجل ذكر وورد في الحديث على تعلمها وتعليمها من الأخبار والآثار أشياء كثيرة فمن الاول خبر تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنى امر ومقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجردان من يقضى بينهما رواه الحاكم وصححه اسناده وخبر من علم فريضة كان يكن أعتق عشر رقاب وهن قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة وخبر تعلموا الفرائض فانهم امن دينكم وأنه نصف العلم وأنه أول علم ينزع من أمتي رواه ابن ماجة وغيره وصحى نصفه فالتعلقه بالموت المقابل للحياة وقيل النصف بمعنى النصف كقول الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان نصفاً شامت \* وآخر من بالذى كنت أصنع

فان المراد بالنصفين الصنفان أى النوعان وقيل غير ذلك ومن الثانى ما روى عن عمر رضى الله عنه انه قال اذا تحدثتم فحدثوا بالفرائض واذا لم تملوها وبالرعى واعلم أن علم الفرائض يعرف بأنه فقه الموارث وعلم الحساب الموصل الى معرفة ما يخص كل ذى حق من التركة فحقيقته مركبة من فقه الموارث وعلم الحساب الموصل الى ما ذكر والمراد بفقه الموارث فهم مسائل قسمة التركات ويعلم الحساب ادرالك مسائل الحساب وموضوعه التركات وغايته معرفة ما يخص كل ذى حق من التركة والتركة ما خلفه الميت من مال أو حق ويتعلق بها خمسة حقوق مرتبة أولها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والجنانية والرهن ثانيهما مؤن التجهيز بالمعروف ثالثها الدين المرسله فى الذمة رابعها الوصايا بالثلث فإدونه لاجنبي خامسها الارث وقد نظم ذلك ابن رسلان فى زبده بقوله

يبدأ من تركه الميت بحق \* كالرهن والزكاة بالعين اعتلق

قوّن التجهيز بالمعروف \* فدينه ثم الوصايا توفى

من ثاب باقى الارث الخ وصورة الرهن ان تكون التركة مرهونة بدين على الميت فيقضى به دينه مقدم على مؤن التجهيز وسائر الحقوق وصورة الزكاة ان تتعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقداً تقدم الزكاة على سائر الحقوق والديون فان كان النصاب تالفا كانت من جملة الديون المرسله فى الذمة وللارث اركان وشروط وأسباب وموانع فاركانه ثلاثة وارث ومورث وحق مورث وشروطه ثلاثة تحقّق حياة الوارث وتحقق موت المورث والعلم بمجهة الارث وأسبابه ثلاثة وهى نكاح وولاء

أى مثله فهو المراد وان لم يصرح به اغلان لانه اذا نفعه الدعاء بما ليس للداعي قاله أولى ويجرى هذا فى سائر الاعمال من صلاة وصوم وغيرهما (باب الفرائض)

ونسب كما قال في الرحبية أسباب ميراث الوري ثلاثة \* ككل يفيد و به الوراثه  
وهي نكاح و ولاء ونسب \* ما بعد هن للموارث سبب  
فالنكاح عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطء ولا خلوة والولاء عصوبة سببها نعمة المعتق على  
رقية والنسب هو القرابة وهي الابوة والبشوة والادلاء باحدهما وموانعه ثلاثة قتل ورق واختلاف  
دين كما قال في الرحبية

ويمنع الشفص من الميراث \* واحدة من عدل ثلاث  
رق و قتل واختلاف دين \* فافهم فليس الشك كاليقين

فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق والقاتل من له دخل في القتل ولو بوجه والرق مانع من الجانبين  
أي جانب الرقيق وجانب قريبه فلا يرث ولا يرث واختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا توارث بين  
مسلم وكافر لخبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم \* (فائدة) \* كان في الجاهلية يورثون  
الرجال والذكور دون النساء والصغار ثم كان في أول الاسلام بالتعالف والنصرة ثم نسم إلى التوارث  
بالاسلام والهجرة ثم نسخ إلى وجوب الوصية ثم نسخ بآيات الموارث \* (فائدة أخرى) \* الناس في الارث  
وعدمه على أربعة أقسام قسم يرث ويورث وقسم يرث ولا يرث وقسم يرث ولا يرث وقسم لا يرث  
ولا يرث فالاول كثير كالاخوين والاصل مع فرعه والزوجين والثاني كالانبياء عليهم الصلاة  
والسلام فانهم لا يرثون لعهده صلى الله عليه وسلم فحق معاشرة الانبياء يرث ولا يرث ما تركه صدقة  
والثالث المبعوض فانه لا يرث عندنا ويرث عنه جميع ما ملكه ببيع نفسه الحرة لانه تام الملك والرابع  
كالرقيق والمرث فلا يرثان ولا يرثان (قوله أي مسائل قسمة الموارث) تفسير مراد أي ان المراد  
بالفرائض في الترجمة مسائل قسمة الموارث أي التركات سواء كانت بالفرض أو بالتعصيب وليس  
المراد بها الانصبا المقدره فقط فلا يرثه كان حقه أن يقول باب الفرائض والتعصيب وقوله جمع  
فريضة الخ بيان لغناه الاصل (قوله والغرض لغة التقدير) قال تعالى فنصف ما فرضتم (قوله وشراعا  
هنا) أي في هذا الباب بخصوصه فلا ينافي أن الغرض شرعا يقي على ما قابل الحرام والمنسحب  
ونحوه او هو المطلوب فعليه طلبا جازما وان شئت قلت هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وقوله  
نصيب مقدر للوارث أي كنصف وربع وثلث وخرج بالمقدار التعصيب فانه ليس مقدر بل يأخذ  
العاصب جميع التركة ان فرد وما أبقته الفروض ان لم تستغرق التركة (قوله وهو) أي الوارث  
وقوله من الرجال أي حال كونه من الرجال وسيد كرمقابلة بقوله ومن النساء وقوله عشرة أي  
بطريق الاختصار أما بطريق البسط فخمسة عشر الابن وابن الابن وابن سفل والاب والجد وان علا  
والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب  
وابن العم الشقيق وابن العم للاب والزوج والمعتق وقد نظمها بالطريق الاول صاحب الرحبية في قوله

والوارثون من الرجال عشرة \* أسماءهم معروفة مشتهرة  
الابن وابن الابن مهما نزل \* والاب والجد له وان علا  
والاخ من أي الجهات كانا \* قد أنزل الله به القدر آنا  
وابن الاخ المدلى اليه بالاب \* فاسمع مقالا ليس بالمكذب  
والعم وابن العم من أبيه \* فاشكر لذي الاجاز والتمنييه  
والزوج والمعتق ذو الولاء \* فحمله الذكور هو لاء

واعلم أنه لو اجتمع جميع الرجال فقط ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج لانهم لا يحبون والباقي  
محبوب فابن الابن بالاب والجد بالاب والباقي من الاخوة والاعمام محبوب بهما ولا يكون الميت  
في هذه الصورة الا امرأة وهي الزوجة ومسناتهم من اثني عشر لان فيها رعا للزوج وسدسا للابن

أي مسائل قسمة  
الموارث جمع فريضة  
بمعنى مفروضة  
والغرض لغة التقدير  
وشراعا هنا نصيب  
مقدر للوارث وهو  
من الرجال عشرة ابن  
وابنه وأب وأبوه وأخ  
مطلقا وابنه الامن  
الام وعم وابنه الا  
للأم وزوج وذو

وكل مسألة فيها ربع وسدس فهي من اثني عشر للاب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة وللأب الباقي وهو سبعة (قوله ومن النساء) معطوف على قوله من الرجال أي والوارث من النساء وقوله سبع أي بطريق الاختصار أيضاً أما بطريق البسط فعشر البنت وبنت الابن وان نزل والام والجدة من جهة الام والجدة من جهة الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة وقد نظم ذلك بالطريق الاول أيضاً صاحب الرحبية بقوله

والوارثات من النساء سبع \* لم يعط اثني عشرهن الشرع  
بنت وبنت ابن وأم مشقة \* وزوجة وجد ومعتقة  
والاخت من أي الجهات كانت \* فهذه عسرتهن بان

وقوله واحدة لا فرق فيها بين أن تكون من جهة الام كأم الام أو من جهة الاب كأم الاب بشرط أن لا تدلي بذكريين اثنيين بأن تدلي بمحض الاناث أو بمحض الذكور أو بمحض الاناث الى محض الذكور فان أدلت بذكريين اثنيين كأم أب الام فلا ترث لانها من ذوى الارحام وتسمى الجدة الفاسدة واعلم أيضاً أنه لو اجتمع جميع الاناث فقط ورث منهن خمس البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة والباقي منهن محجوب الجدة بالام والاخت للام بالبنت وكل من الاخت للاب والمعتقة بالشقيقة لكونها مع البنت وبنت الابن عصبية تأخذ الفاضل عن الفروض ولا يكون الميت في هذه الارجال وهو الزوج ومسلتهن من أربعة وعشرين لان فيها سادسا وثمانيا والسدس من ستة والثلث من ثمانية وهما متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الاخر فيحصل أربعة وعشرون للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس تسعة والثلث أربعة وللأم السدس أربعة أيضاً وللزوجة الثلث وللأخت الباقي وهو واحد ولو اجتمع كل الذكور وكل الاناث الا الزوجة فانها الميتة أو كل الاناث وكل الذكور الا الزوجة فانه الميت ورث في المسئلتين خمسة الابوان والابن والبنت وأحد الزوجين وهو الزوج حيث كان الميت الزوجة أو الزوجة حيث كان الميت الزوج والباقي محجوبون بهم ومسئلة الزوج من اثني عشر للابوين السدسان أربعة وللزوج الربع ثلاثة والباقي وهو خمسة بين الابن والبنت اثنان الابن رأسين والبنت برأس ولا تترك لها صحيح فحصل الكسر على ثلاثة رؤس فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو اثنا عشر بستة وثلاثين ومنها تصح فتقول من له شيء من أصلها أخذه مضر وبافي جزء سهمها وهو ثلاثة فللابوين أربعة في ثلاثة باني عسر لكل منهما ستة وللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة يبقى خمسة عشر للبنت وللبنت خمسة ومسئلة الزوج من أربعة وعشرين للابوين السدسان ثمانية وللزوجة الثلث وللأخت الباقي وهو ثلاثة عشر بين الابن والبنت اثنان للبنت رأسين والابن رأسين والبنت برأس ولا تترك لها صحيح فحصل الكسر على ثلاثة رؤس فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون باثنين وسبعين ومنها تصح فتقول من له شيء من أصلها أخذه مضر وبافي جزء سهمها وهو ثلاثة فللابوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين لكل منهما اثنا عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة يبقى تسعة وثلاثون للابنين ستة وعشرون وللبنت ثلاثة عشر (قوله ولو فقد الورثة كلهم فاصل المذهب أنه لا يرث ذوو الارحام) أي لما صح أنه صلى الله عليه وسلم لما استفتي فممن ترك عمته وخالته لا غير رفع رأسه الى السماء فقال اللهم رجل ترك عمته وخالته لا وارث له غيرهما ثم قال ابن السائل قال ها أنا ذا قال لا ميراث لهما (قوله ولا يرث على أهل الفرض فيما اذا وجد بعضهم) أي ولم يستغرق كبنات وأخت (قوله بل المال) وهو السكك فيما اذا فقدوا كلهم أو البعض فيما اذا فقد البعض لبيت المال (قوله ثم ان لم ينتظم الخ) عبارة غير منتظمة لا تقتضي أن مات تقدم من كون أصل المذهب ما ذكره مقيدها اذا انتظم وليس كذلك بل أصل المذهب ما تقدم مطلقاً انتظم أو لا وانما احتار المتأخرون عند عدم الانتظام أن يرث ذوى

ولاء ومن النساء سبع بنت وبنت ابن وأم وجدة وأخت وزوجة وذات ولأول وقد الورثة كلهم فاصل المذهب أنه لا يرث ذوو الارحام ولا يرث على أهل الفرض فيما اذا وجد بعضهم بل المال لبيت المال ثم ان لم ينتظم بيت المال رد ما فضل عنهم عليهم غير الزوجين



الفروض فان فقدوا فلدوى الارحام ويدل على ذلك عبارة التمساج ونصها ولو فقدوا كلهم فاصل  
المسند انه لا يرث ذوو الارحام ولا يرث على اهل الفرض بل المال لا يرث المال وان لم ينتظم وأفتى  
المناخر وان لم ينتظم أمر بيت المال بالرد على اهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم  
بالنسبة فان لم يكونوا صرف الى ذوى الارحام اهـ بزيادة يسيرة من التحفة وقوله رد ما فضل عنهم  
أى زاد على فروضهم المقدرة وقوله عليهم متعلق برأى رد عليهم وقوله غير الزوجين اماه افلا  
يرد عليهم (قوله بنسبة الفروض) متعلق برأى رد بنسبة فرض كل من يرد عليه الى مجموع  
ما أخذ من فرضه وفرض رفقة في أم وأخت منها يبقى بعد اخراج فرضهما ثلاثة من ستة فيرد  
بالنسبة لهما مع ما أخذوه وثلاثة فنسبة السهمين نصيب الأم لذلك ثلثان فلها ثلثا الباقي وهو سهمان  
ونسبة نصيب الأخت لذلك ثلث فلها ثلث وهو سهم والام أربعة وللأخت اثنان ويرجع بالاختصار  
الى ثلاثة اهـ شق (قوله ثم ذوى الارحام) أى ثم ان لم يوجد أحد أصحاب الفروض الذين يرده عليهم  
بان لم يكن أحد من الورثة أصلاً أو كان هناك أحد من اهل الفروض الذين لا يرده عليهم كأحد  
الزوجين صرف المال كله في الاولى أو الفاضل في الثانية لذوى الارحام هكذا يتعين حل العبارة لا كما  
يقضيه ظاهرها لانه فاسد وذو الارحام كل قريب غير من تقدم من المجمع على انهم فان لم يوجد  
أحد من ذوى الارحام فحكمه كما قال العز بن عبد السلام انه اذا حارت الملوكة في مال المصالح وظفر  
بالمال الذي لم يوجد له وارث ولو من ذوى الارحام أحد يعرف المصالح أخذوه وصرفه فيها كما  
يصره الامام العادل وهو ما حور على ذلك قال والظاهر وجوبه بشرط سلامة العاقبة وان كان  
يسقطه في بيت المال جازله أن يأخذ منه لنفسه وعياله ما يحتاجه والعبرة بالعمر الغالب (قوله وهم  
أحد عشر) أى صنفوا ترجع بالاختصار الى أربعة أصناف الاول من ينتمى الى الميت أى ينسب  
اليه لكونه أصله وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان نزلوا الثانى من ينتمى اليهم الميت لكونهم  
أصوله وهم الاجداد والجدات الساقطون وان نزلوا الثالث من ينتمى الى أبوي الميت وهم أولاد  
الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام ومن يندى الى الميت هم الرابع من ينتمى الى أجداد الميت  
وجداته وهم الاعمام من جهة الام والعمات مطلقا وبنات الاعمام مطلقا وان تباعدوا وأولادهم  
وان نزلوا ثم انه لا خلاف عند من ورث ذوى الارحام ان من انغرد منهم حاز جميع المال وانما الخلاف  
عند الاجماع في كيفية ارثهم وفي ذلك مذهب ابن أبي عمير مذهب اهل التنزيل ومحصله انه ينزل  
كل منهم منزلة من يندى به الى الميت فكل فرع ينزل منزلة أصله وينزل أصله منزلة أصله وهكذا درجة  
درجة الى أن يصل الى أصل وارث بالفرض أو التعصيب وكل من نزل منزلة شخص يأخذ ما كان  
يأخذه ذلك الشخص فيفرض موت ذلك الشخص وان هذا المنزل منزلته وارثه وهذا في غير الأحوال  
والحالات أما هم فينزلون منزلة الام لا منزلة من أدلوا به وهم الاجداد وفي غير الاعمام من جهة الام  
والعمات وبنات الاعمام أما هم فينزلون منزلة الاب لا منزلة من أدلوا به وهم الاجداد والثاني مذهب  
اهل القرابة ومحصله تقديم الاقرب منهم الى الميت فيقدم النصف الاول على الثانى وهو على الثالث  
وهكذا في بنت بنت و بنت بنت ابن المال على المذهب الثاني لبنت البنت لقربها الى الميت وعلى  
الاول بينهما ما رابعا وجهه ان بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت الابن تنزل  
منزلة بنت الابن فلها السدس تكمله الثلثين فستأثم من ستة لدخول النصف في السدس يبقى  
اثنان يقسم عليهم ما رابعا باعتبار نصيبهما فللبنت البنت واحد ونصف وللبنت بنت الابن نصف فحصل  
الكسر على مخرج النصف وهما اثنان فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة يخرج اثناعشر لبنت البنت  
تسعة ففرضوا ردا وللبنت بنت الابن ثلاثة فرضوا ردا وترجع بالاختصار الى أربعة فاصل المسئلة  
من ستة وتصح من اثني عشر وترجع بالاختصار الى أربعة (قوله الفروض الخ) شروع في بيان

بنسبة الفروض ثم  
ذوى الارحام وهم  
أحد عشر ولد بنت  
وأخت وبنت أخ وعم  
وعم لام وخال وخالة  
وعمة وأبوام وأم أبى  
أم وولد أخ لام  
(الفروض)

الفروض وأصحابها وبيان قدر ما يستحقه كل منهم (قوله المقدرة) اعترض بان في ذكره بعد الفروض  
تكرار الان معنى الفروض الانصاء المقدرة فكانه قال الانصاء المقدرة وأجيب بارتكاب  
التعريف فيها بان يراد منها الانصاء فقط وقوله في كتاب الله أي المنصوص عليه في كتاب الله وهو  
القرآن العظيم وقيد به لاجل قوله بعد ستة لانها هي الثابتة في كتاب الله والاورده عليه انها سبعة  
لا ستة فقط والسابع ثبت بالاجتهاد وهو ثلث الباقي في مسائل الجد والاخوة حيث كان مع الجد ذو  
فرض وزادت الاخوة على مثليه وذلك كام وجد ونجسة اخوة اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر  
وقيل من ثمانية عشر تأصيلا لان فيها سدا وثلث الباقي للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي نجسة ولكل أخ  
اثنان من العشرة الباقية ومثله ثلث ما يبق في الغراوين سميا بذلك لشهرتهما فهما كالكوكب الاغر  
أي النير المضي وكما سميان بالغراوين يسميان أيضا بالعمريتين لقضاء سيدنا عمر فيهما بذلك  
وبالغريتين لغرابتهما ومخالفتهما للقواعد وهما أب وأم وزوج أو زوجة بان ماتت الزوجة في  
المسئلة الاولى عن أبيها وأمها وزوجها فلزوج النصف واحد لانها من اثنين مخرج النصف وللأم  
ثلث الباقي وهو واحد فان كسرت على مخرج الثلث تضرب الثلاثة في اثنين بستة فهي من ستة  
تبعها وقيل تأصيلا لان فيها نصفان وثلث الباقي فلزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد  
وللاب اثنتان أو مات الزوج في المسئلة الثانية عن أبيه وأمّه وزوجته فلزوج الربع واحد لانها من  
أربعة مخرج الربع وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان وأما السبع والتسع في مسائل العول  
فذكر كوران في كتاب الله تعالى لان الاول سدس عائل والثاني ثمن عائل كما سيأتي بيانه (قوله ستة)  
أي مقدار او عددا وخمسة مخرج لان مخرج الثلث والثلثين من ثلاثة (قوله ثلثان الخ) اعلم ان لهم  
في عد الفروض طرقا ثلاثا الاولى طريقة التدلي وهي أن تذكر أولا الكسر الاعلى ثم تنزل الى ماتحتة  
وهكذا كان تقول الثلثان النصف ونصف كل ونصف نصفه وعبارة الشارح قريبة من هذا أو  
تقول الثلثان ونصفهما ورابعهما والنصف ونصفه ورابعه والثانية طريقة الترقى وهي أن تذكر  
أولا الكسر الادنى ثم ما فوقه وهكذا كان تقول الثمن والسادس وضعفهما وضعف ضعفهما أو تقول  
الثلث وضعفه وضعف ضعفه والسادس وضعفه وضعف ضعفه والثالثة طريقة التوسط وهي أن  
تذكر أولا الكسر الوسط ثم تنزل درجة وتضعف درجة كان تقول الربع والثلث ونصف كل  
ضعف كل أو تقول الربع ونصفه وضعفه والثلث ونصفه وضعفه والمقصود من العبارات واحد  
فهو تغني في التعبير (قوله فالثلثان) بدأ بهما اقتداء بالقرآن ولانه نهاية ما ضعف (قوله فرض  
أربعة) أي من الاصناف ولو قال الأربعة لكان أولى لاجل ان يناسب قوله بعد لاثنين ومثله يقال  
فيما يأتي (قوله لاثنين فأكثر) خبر لمبتدأ محذوف أي وهما لاثنين فأكثر ولو عبر بما جعلته  
أولى لكان بدلا منه وقوله من بنت بيان لاسم العدد أعني الاثنين أي حالة كون الاثنين فأكثر من  
صنف البنات وقوله وبنت ابن الواو بمعنى أو ومثله يقال فيما بعده أي ان الاثنين فرض اثنين فأكثر  
من البنات وفرض اثنين فأكثر من بنات الابن وفرض اثنين فأكثر من الاخوات لابوين وفرض  
اثنين فأكثر من الاخوات لاب قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وبنات  
الابن كالبناات والبنات وبنات الابن مقيستان على الاختين وقال تعالى في الاختين فأكثر فان كانتا  
اثنتين فلهم الثلثان مما ترك نزلت في سبع اخوات لما رضى الله عنه حين مرض وسأل عن اربع  
منه فدل على ان المراد منها الاختان فأكثر ويشترط لاستحقاق البنات الثلثين أن لا يكون لهن معصب  
ولا استحقاق بنات الابن لهما عدم اولاد الصلب وأن لا يكون معصب ولا استحقاق الاخوات لابوين  
أن لا يكون ولد صلب ولا ولد ابن ولا معصب ولا استحقاق الاخوات لاب أن لا يكون ولد صلب ولا ولد  
ابن ولا أحد من الاشقاء ولا معصب (قوله وعصب كلا الخ) اعلم ان العصب ثلاثة أقسام عصب

المقدرة (في كتاب  
الله) ستة ثلثان  
ونصف وربع وثلث  
ونصف وثلث وثلث  
فأكثر (لاثنين)  
فأكثر (من بنت وبنت  
ابن وأخت لابوين  
ولاب وعصب كلا)  
من البنت وبنت  
الابن والاخت لابوين  
أولاب

بالنفس وهم الذين سبوا كرههم المؤلف بقوله وهي ابن وابنه الخ ومعنى ذلك ان من انفرد منهم يأخذ جميع المال ويسقط اذا استغفرت أصحاب الفروض التركة الا في المسئلة المشتركة وهي زوج وأم وأخوة لام وأخ شقيق فلزوج النصف واللام السدس والاخوة للام الثلث ويشاركهم الاخ الشقيق وعصبة بالغير كالبنات البنين والاخوات بالاخوة وهم الذين ذكرهم بقوله هنا وعصب كلاً الخ الخ ومعنى ذلك انه يكون للذكر مثل حظ الانثيين اجماعاً لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعصبة مع الغير كالاخوات مع البنات أو بنات الابن وهم الذين ذكرهم بقوله وعصب الاخرين الاوليان ومعنى ذلك ان للبنات أو بنت الابن النصف فرضاً للبنات أولبنات الابن الثلثين كذلك وما فضل فهو للاخت أو للاخوات المتساويات بالعصوبة (قوله أخ ساوى) اللام زائدة والضمير يعود على كلاً من البنات الخ وقوله في الرتبة أي في الدرجة متعلق بساوى أي ساوى ذلك الاخ كلاً من البنات وما بعد ما خرج به من هو أعلى في الدرجة فلا يعصب من هي تحته فيها بل يسقطها كالأبن مع بنت الابن ومن هو أنزل فيها فلا يعصب من هي أعلى منه بل يأخذ فرضها وهو يأخذ الباقي كالبنات مع ابن الابن نعم بنت الابن يعصبها الذكور النازل عنها درجة من أولاد الابن ان لم يكن لها شيء من الثلثين كبنتي صاب وبنت ابن وابن ابن فان كان لها شيء من الثلثين لم يعصبها ككنت وبنت ابن وابن ابن بل لبنت الصلب النصف ولبنت الابن السدس تسعة الثلثين والباقي له لان لها فرضاً استغنت عن تعصيبه قال ابن رسلان في زبده

وعصب الاخت أخ يماثل \* وبنت الابن مثلها والنازل

وقوله والادلاء هو معطوف على الرتبة أي وسواء في الادلاء أي الاتعاق والقرب للميت (قوله فلا يعصب الخ) تفريع على مفهوم قوله ساوى له بالنسبة للرتبة وقوله الآتي ولا يعصب الاخ الخ تفريع على مفهومه بالنسبة للادلاء وقوله ابن الابن البنات وانما لم يعصبها لانه أنزل منها درجة كما علمت (قوله ولا ابن ابن الابن بنت ابن) أي ولا يعصب ابن الابن بنت ابن لانه أنزل منها أيضاً هذا ان كان لها شيء من الثلثين والاعصبها كما علمت (قوله لعدم المساواة في الرتبة) علة لعدم تعصيب ابن الابن البنات وابن ابن بنت ابن (قوله ولا يعصب الاخ لابن الاخت لاب) أي بل يحجبها (قوله ولا الاخ لاب الاخت لابن) أي ولا يعصب الاخ لاب الاخت لابن بل يفرض لها معه ويأخذ الباقي بالتعصيب (قوله لعدم المساواة في الادلاء) هو علة لعدم تعصيب الاخ لابن الاخت لاب وعدم تعصيب الاخ لاب الاخت لابن أي وانما لم يعصبها في الصورة الاولى لعدم مساواتها في الادلاء الى الميت اذ هي تدلى بالاب فقط وهو يدلى بالاب والام بل تسقط ولم يعصبها في الصورة الثانية لعدم المساواة أضاف في الادلاء انها أدلت الى الميت بالابن وهو بالاب فقط بل تأخذ نصف التركة فرضاً وهو يأخذ الباقي تعصباً (قوله ان تساوى في الرتبة) غاية في عدم تعصيب الاخ الخ (قوله وعصب الاخرين الخ) قال في الرحمة

والاخوات ان تكن بنات \* فهن معهن معصبات

وانما كانت الاخوات مع البنات معصبات لانه اذا كان في المسئلة بيتان فصاعداً أو بنتا ابن وأخوات وأخذت البنات الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعلننا المسئلة نقص نصيب البنات فاستبعدوا أن يرزحوا أولاد الابن أو أولاد الابن ولم يمكن اسقاط أولاد الابن فجعلن معصبات ليبدل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين اه من حاشية البقرى (قوله أي الاخت لابن) تفسير للاخريين وقوله أولاد الابن الاولى أن يقولوا الاخت للاب (قوله الاوليان) فاعل عصب الذي قدره الشارح وقوله وهما أي الاوليان (قوله والمعنى) أي معنى تكون الاوليين يعصبان الاخرين وقوله مع البنات أو بنت الابن الطرف متعلق بمحذوف حال من الاخت والمعنى ان الاخت حالة كونها مجتمعة

(أخ ساوى) له في  
الرتبة والادلاء فلا  
يعصب ابن الابن  
البنت ولا ابن ابن  
الا بن بنت ابن لعدم  
المساواة في الرتبة  
ولا يعصب الاخ  
لابن الاخت لاب  
ولا الاخ لاب الاخت  
لابن لعدم  
المساواة في الادلاء  
وان تساوى في الرتبة  
(و) عصب (الاخريين)  
أي الاخت لابن  
أولاد (الاوليان)  
وهما البنات وبنت  
الابن والمعنى ان  
الاخت لابن أولاد  
مع البنات أو بنت الابن  
تكون عصب

مع البنت أو بنت الابن وقوله تكون عصبة أي فتأخذها زاد على فرض البنت أو بنت الابن (قوله فتسقط أخت الخ) تفريع على كون الأخت تكون عصبة أم لا بالنسبة للشقيقة أي وحيث كانت عصبة فتسقط أخت لابن اجتمعت مع بنت أو بنت ابن أخلاب وذلك لا ما صارت كالأخ الشقيق فتعصب الأخوة لابن ذكورا كانوا أو إناثا ومن بعدهم من العصبات واقتصر على الأخت لابن ومثلها الأخت لاب حيث صارت عصبة فتعصب بني الأخوة مطلقا ومن بعدهم من العصبات كالأخ للاب فإنه يعصب بني الأخوة مطلقا وقوله أخلاب مفعول تسقط ولوقال ولد أب لكان أولى لشعوره الذكروا لاني (قوله كما يسقط الخ) تنظير وقوله الأخ أي الشقيق (قوله ونصف) معطوف على ثلثين في المتن وكنهه أن علمه أن يزيد في الشرح إل المعرفة كما زادها في المعطوف عليه وقوله فرض خمسة خبر مبتدأ محذوف أي وهو فرض خمسة وهي الزوج والبنت وبنت الابن والأخت الشقيقة والأخت لاب ولكل في استحقاقه النصف شرط فالزوج يستحقه شرط واحد وهو أن لا يكون للزوج جته فرع وارث وبنت الصلب تستحقه بشرطين وهما أن لا يكون لها معصب ولا عمائل وبنت الابن تستحقه بثلاثة شروط وهي أن لا يكون ولد صلب ولا معصب ولا عمائل والأخت للابن تستحقه بأربعة شروط أن لا يكون ولد صلب ولا ولد ابن ولا معصب ولا عمائل والأخت للاب تستحقه بخمسة شروط أن لا يكون ولد صلب ولا ولد ابن ولا أحد من الأشقاء ولا معصب ولا عمائل (قوله منفردات عن أخواتهن) فإن لم ينفردن عنهن ثبت لهن الثلثان وقوله وعن معصبهن فإن لم ينفردن عنه كان للذ كرمعهن مثل حظ الأنثيين ويشترط أيضا أن ينفردن عن محجبهن حرمانا في غير البنات لأنهن لا يحجبن حرمانا أصلا (قوله ولزوج ليس له جته فرع وارث) أي لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وولد الابن كولد الصلب في حجب الزوج من النصف إلى الربع إجماعا المال صدق الولد به محازا فيكون مأخوذا من الآية على هذا أو لقياسه عليه في ذلك إجماع الأثر والتعصيب فيكون بطريق القياس على هذا وعدم فرعها المذكور صادق بان لا يكون لها فرع أصلا أو لها فرع غير وارث كرفيق وقال أو يخلف دين وقوله ذكرا كانا أو أنثى تعميم في الفرع (قوله وربع) معطوف على ثلثان أيضا ويجري فيه ما تقدم وقوله فرض اثنتين خبر مبتدأ محذوف وقوله له الجار والمجرور خبر بليد المحذوف أي وهو كآثر له (قوله معه) أي مع فرعها أي ذكرا كان أو غيره سواء كان منه أيضا أم لا قال تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وجعل له في حاسبه ضعف ما للزوج في حالته إلا أن فيه ذكورة وهي تقضي التعصيب فكأن معها كالابن مع البنت اه شرح المخرج (قوله وربع لها الخ) لاحاجة إلى زيادة لفظه ربع وذلك لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد وقوله فأكثر أي من زوجة كائنتين وثلاث وأربع فالاربعة تستر كن في الربع كن دونهن وقوله أي دون فرع له لافرق فيه بين الذكرو وغيره وبين أن يكون فرعها أيضا أولا (قوله وثمان) معطوف على ثلثان أيضا وقوله لها معه أي وهو فرض للزوج في حال كونها كائنة مع فرع وارث ولزوجها سواء كان منها أم لا وكان المناسب لسابقه ولا حقه أن يقول هنا وهو فرض واحدة وإنما كان فرضها معه الثمن لقوله تعالى فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن قال في التحفة وجعل له أي للزوج في حالته ضعف ما له في حالته إلا أن فيه ذكورة وهو تقتضي التعصيب فكان معها كالابن مع البنت اه وتقدم مثله عن شرح المنهج واعلم أنه لا يجمع الثمن مع الثلث ولا الربع في نرضه واحدة قال ابن الهيثم

فتسقط أخت لابن  
اجتمعت مع بنت  
أو بنت ابن أخلاب  
كما يسقط الأخ  
لاب (ونصف) فرض  
خمسة (لهن) أي لمن  
ذ كرن حال كونهن  
(منفردات) عن  
أخواتهن وعن  
معصبهن (ولزوج  
ليس له جته فرع  
وارث ذكرا كان  
أو أنثى (وربع)  
فرض اثنتين (له) أي  
للزوج (معه) أي  
مع فرعها (و) ربع  
لها أي لزوجها  
فأكثر (دونه) أي  
دون فرع له (و) ثمن  
لها أي للزوج  
(معه) أي مع فرع  
لزوجها

والابن لا يرث إلا بالجماع ولها ولا يرث ما غيرها واقع

ووجه ذلك أن شرط ارب الثمن وجود الفرع الوارث وشرط ارب الثلث عدمه والشرطان متباينان فيلزم منه تباين المشرطين وكذا يعمل في عدم اجتماع الثمن مع الربع للزوج والزوجات فان شرط



الاول وجود الفرع الوارث والثاني عدمه واما عدم اجتماع الثمن مع الربع للزوج مع ان شرط كل وجود الفرع الوارث فلانه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة في فريضة واحدة (قوله وثلاث) معطوف على ثلثان ايضا وقوله فرض اثنين خبر مبتدأ محذوف (قوله لام) أي وهو لام (قوله) ليس لميتها فرع وارث أي بالقرابة الخاصة بأن لم يكن له فرع أصلا أو له فرع غير وارث كرفيق وقاتل أو فرع وارث بالقرابة العامة كابن بنت فالنفي داخل على مقيد بقيد فيصدق بنفهم ما ونفي أحدهما (قوله ولا عددان) ما أكثر من أخوة أي سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له أخوة فلأمه السدس قال في الرحبية

والثلث فرض الأم حيث لا ولد \* ولأم الأخوة جمع ذو عدد

سكان اثنين أو ثنتين أو ثلاث \* حكم الذكور فيه كالإناث

وقد لا ترث الأم الثلث وليس هناك فرع وارث ولا عدد من الأخوة والأخوات كما في الغراويين بل تأخذ السدس أو الربع ويقال له ثلث الباقي كما تقدم وسأتي أيضا في قوله وثلاث باق لام الخ (قوله ولولدها) معطوف على قوله لام أي وهو ولولده الأم وقوله فأكثر أي من ولدين كثلاثة وأربعة وذلك لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث قال في الرحبية

وهو لاثنين أو اثنين \* من ولد الأم بغير من

وهكذا ان كثروا أو زادوا \* فخالهم فيما سواهم زاد

(قوله يستوي فيه) أي الثلث الذي كروا لاني قال في الرحبية

ويستوي الإناث والذكور \* فيه كما قد أوضع المصطور

أي المكنوب وهو القرآن العظيم في قوله تعالى فهم شركاء في الثلث فان التشرية اذا أطلق يقتضي المساواة وهذا مما خالف فيه أولاد الأم غيرهم فاهم خالفوا غيرهم في أشياء لا يفضل ذكركم على أنثاهم اجتماعا ولا انفرادا ويرثون مع من أدلوا به ويحجب بهم نقصاناً وذكركم أدلى باني ويثرت (قوله وسدس) معطوف أيضاً على ثلثان وقوله فرع سبعة أي وهو فرض سبعة فهو خبر لمبتدأ محذوف على نسق ما تقدم (قوله لأب وجد) أي لقوله تعالى ولا وله لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد والجد كالأب والمراد جد لم يولد باني والأب لا يرث بخصوص القرابة لانه من ذوى الأرحام وفي الجبرمي ما نصه فان قبل لأشك ان حق الوالدين أعظم من حق الولد لان الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما فقال تعالى وفضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا فاذا كان كذلك فالأحكام في انه جعل نصيب الأولاد أكثر وأجاب عنه الامام الرازي حيث قال الحكمة

ان الوالدين ما بقي من عمرهما الا القليل أي غالباً فكان احتياجهما الى المال قليلاً وأما الأولاد فلهم في زمن الصبا فكان احتياجهما الى المال كثيراً فظهر الفرق اه وقوله لمبهما فرع وارث فان لم يكن له فرع وارث كان عصبه فيسفر فان جميع المال ان انفردا فان لم ينفردا أخذ ما بقي بعد

الفرع نعم قد يفرض للجد السدس حينئذ وذلك كما اذا كان مع الأخوة وكان هناك ذو فرض وكان السدس أو ثلثه من ثلث الباقي ومن المقاسمة كزوج وأم وجد وثلاثة أخوة فالزوج النصف وللأم السدس والآخر للجد السدس لانه سهم كامل فان المسئلة من ستة ولو فاسم أو أخذ ثلث الباقي

لأخذ أقل من ذلك (قوله وأم) بالجر معطوف على أب أي ولأم وقوله لمبهما ذلك أي فرع وارث وقوله أو عدد من أخوة وأخوات أي سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم أو كان البعض أشقاء والبعض غير أشقاء حتى لو كان وجود الأخوين احتمالاً كان للام السدس على الجميع كائناً وطئاً اثنان امرأة بشبهة وأنت بولد واشتبه الحال ثم مات هذا الولد عن أمه قبل لحوقه بأحدهما وكان هناك ولدان لأحدهما

فوطئ الأم السدس لاحتمال أن يكونا أخوين للميت (قوله ووجه) بالجر عطف على أب أي ولجده

(وثلاث) فرض اثنين

لام ليس لميتها فرع

وارث (ولا عدد)

اثنان فأكثر (من

أخوة) ذكر كان

أو أنثى (ولولدها)

أي ولدي أم فأكثر

يستوي فيه الذكور

والإناث (وسدس)

فرض سبعة (لأب

وجده لمبهما فرع

وارث (وأم لمبهما

ذلك أو عدد من

أخوة) وأخوات

اثنان فأكثر (وجه)

أم أب وأم أم وان علما

واحدة أو أكثر فيستر كن في السدس لأنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين في الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين ومجمل أعطى لها السدس عند عدم الأم أما عند وجودها فتسقط بالاجماع فانما الترتيب بالأمومة والأم أقرب منها وقوله أم أب وأم أم أي لا فرق في الجدة بين أن تكون من جهة الأب أم أم أو من جهة الأم أم الأم أو من الجهتين معا أم أم وأم أب ومثال الجهتين تزوج ابن ابن هندي بنت بنتها فولد لها ما زيد فهندي جدته لأمه وأبيه أذهي أم أم أمه وأم أبي أبيه قال في الرحبية

والسدس فرض جدة في النسب \* واحدة كانت لام وأب

(قوله سواء كان معها ولد أم لا) أي السدس فرضها مطلقا سواء كان وجد معها ولد أم لا (قوله هذا ان لم يتدل الخ) أي محل كونها لها السدس ان لم يتدل الى الميت بذكريين أو اثنين بان أدلت بمحض ذكور كام أبي الأب أو اثنا كام أم الأم أو بمحض انثى الى ذكور كام أم الأب (قوله فان أدلت به) أي بذكريين أو اثنين (قوله لم ترث بخصوص القرابة) أي لا لأنها من لا يرث وقوله لأنها أي الجدة وقوله من ذوى الأرحام المناسب من ذوات الأرحام وهن سبع كما يؤخذ مما تقدم وهن العمة والخاله وبنات البنات وبنات الأخ وبنات الأخ وبنات الجدة \* (فائدة) \* حاصل القول ان الجدات عندنا على أربعة أقسام القسم الاول من أدلت بمحض انثى كام الأم وأمهاتها المدليات باناث خلص والقسم الثاني من أدلت بمحض الذكور كام الأب وأم أبي الأب (قوله وبنت ابن) وهكذا بمحض الذكور والقسم الثالث من أدلت باناث الى ذكور كام أم أب وكام أم أبي أب وهكذا والقسم الرابع عكس الثالث وهي من أدلت بذكريين أو اثنين كام أبي الأم وهي الجدة الفاسدة (قوله وبنت ابن) بالجر عطف على أبي أيضا وهو أي السدس لبنت ابن واحدة فأكثر مع البنت وذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم بالسدس في الواحدة رواه البخاري وفيسر ما لا أكثر قال في الرحبية وبنات الابن تأخذ السدس اذا \* كانت مع البنت مثلا لا يتحدى

(قوله أو بنت ابن أعلى منها) أي أو مع بنت ابن أعلى منها وذلك كبنت ابن ابن مع بنت ابن فالثانية تأخذ النصف والاولى تأخذ السدس تسكيلة الثلثين وخرج بقوله مع بنت أو بنت ابن بالافراد ما لو كانت مع بنتين فأكثرفانه لا شيء لها الا أن يكون معها ذكريين سواء كان أخاها أو ابن عمها أو أوزل منها (قوله وأخت الخ) بالجر أيضا عطف على أبي أي وهو لأخت واحدة فأكثر لأب مع أخت لابوين أي كما في بنت الابن مع البنت فللأخت للابوين النصف وللأولى السدس تسكيلة الثلثين قال في الرحبية وهكذا الأخت مع الأخت التي \* بالابوين يا أخى أدلتى

وخرج بقوله مع أخت بالافراد ما لو كانت مع أختين لابوين فانه لا شيء لها ما لم يكن لها أخ فان كان لها أخ عصبها ويسمى الأخ المبارك اذ لولاه لسقطت (قوله وواحدة من ولد أم) بالجر معطوف على أبي أي وهو لواحد من أولاد الأم لقوله تعالى وله أخ وأخت فكل واحد منهما السدس أي أخ من أم وأخت منها قال في الرحبية

وولد الأم له اذا انفرد \* سدس جميع المال نصافدورد

(قوله وثلب باقي الخ) هذا مستأنف وليس معطوفا على ما قبله وهو القسم السابع الثابت بالاجماد وليس في كتاب الله تعالى (قوله بعد فرض الخ) الظرف متعلق بيباق (قوله لا أم) الجار والمجرور خبر المبتدا (قوله مع أحد زوجين وأب) الظرف متعلق بمحذوف صفة لا أم كأنه مع أحد زوجين ومع أب وخرج بالاب الجدة للأم معه الثلث كام لا لثالث الباقي لانه لا يساويها في الدرجة (قوله لثالث الجميع) معطوف على ثلث باقي أي لها ثلث الباقي فقط لثالث الجميع المال (قوله لا يأخذ الأب) لأنه لا يأخذها ثلث الباقي لثالث الجميع أي وانما أخذت الأم ثلث الباقي ولم تأخذ ثلث الجميع

سواء كان معها ولد أم لا هذا ان لم يتدل بذكريين أو اثنين فان أدلت به كام أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لانها من ذوى الأرحام (وبنت ابن) فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى منها (وأخت فأكثر لأب) مع أخت لابوين وواحدة من ولد أم ذكر كان أو غيره (وثلب باقي) بعد فرض الزوج أو الزوجة (لام مع أحد زوجين وأب) لثالث الجميع ليأخذ الأب مثلي ما تأخذه الأم

مع عدم وجود فرع وارت ولا عدد من الاخوة والاخوات لاجل أن يأخذ الأب مثلي ما تأخذه الأم وذلك لاننا لو اعطينا الأم الثلث كاملاً لزم اما تفضيل الأم على الأب في صورة الزوج وامائه لا يفضل عليها التفضيل المعهود وهو كونه مثلها في صورة الزوج مع أن الأب والأم في درجة واحدة والاصل في اجتماع الذكركم مع الانثى المتحدى الدرجة من غير اولاد الأم أن يكون له ضعف ما لها (قوله فان كانت) أي الأم وقوله مع زوج وأب أي كاتنة مع زوج للميت وأب لها (قوله فالمسئلة من ستة) أي تعصها لانها من اثنين مخرج النصف للزوج واحد وللأم ثلث الباقي فانكسرت على مخرج الثلث وهو ثلاثة فتضرب ثلاثة في اثنين بستة وقيل تأصيله لان فيها نصفاً وثلث الباقي (قوله وان كانت) أي الأم وقوله مع زوج وأب أي كاتنة مع زوج للميت وأب له وقوله فالمسئلة من أربعة أي لان فيها ربعاً وهذه المسئلة والتي قبلها تلقبان بالغراوين تشبهانهما بالكوكب الاغراوى النير المضيء والعمر يتين لقضاء عمرهما وبالغريبتين لغرابتهما ومخالفتهما القواعد وقد أشار اليهما في الرحبية بقوله وان يكن زوج وأم وأب \* فثلث الباقي لها مرتب وهكذا مع زوجة فصاعداً \* فلا تكن عن العلوم قاعداً (قوله واستبقوا) أي الغرضيون وقوله فيهم - ما أي في المسئلةين وقوله لفظ الثلث أي دون معناه فانه ليس بثلث حقيقة وقوله محافضة على الأدب أي على حصول الأدب وهو علة لاستبقوا وقوله في موافقة متعلق بالأدب وفي معنى الباء أي الأدب الحاصل بالموافقة (قوله والا) أي والا يكن القصد المحافضة على حصول الأدب بالموافقة فلا يصح ذلك لان ما تأخذه الأم في الحقيقة في المسئلة الاولى وهي ما اذا كان الميت الزوجة سُدس وفي المسئلة الثانية وهي ما اذا كان الميت الزوج ربع \* (تنبيه) \* علم مما تقدم ان أصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور والزوجة والاخ للأم والأب والجد وقد برث الأب والجد بالتعصيب فقط وقد يجمعان بينهما كما اذا كان مع أحدهما بنت أو بنت ابن أوهما أو بنتا بن فله السدس فرضا والباقي بعد فرضه وفرض البنت أو بنت الابن أوهما بالعصوبة (قوله ويحب الخ) شروع في بيان المحجب وهو لغة المنع ومنه قول الشاعر له حاجب في كل أمر يشينه \* وليس له عن طالب العرف حاجب قال بعضهم يعني به النبي صلى الله عليه وسلم أي له صلى الله عليه وسلم مانع عن كل أمر يشينه وليس له مانع عن طالب المعروف والاحسان وشرعاً مانع من فام به سبب الارث من الارث بالكلية أو من أو فر حظيه ويسمى الثاني حجب نقصان وقد تقدم في ضمن بيان الفروض كحجب الزوج بالفرع من النصف الى الربع وحجب الأم به من الثلث الى السدس ويسمى الاول حجب حرمان وهو قسمان حجب بالشخص أو بالاستغراق وهذا هو المراد هنا وحجب بالوصف كأن قام به مانع من الموانع المتقدمة ولا يدخل المحجب المراد هنا على الابوين والزوجين وولد الصلب ويدخل على من عداهم وبيان ذلك ان ابن الابن يحجبه الابن وابن ابن أقرب منه والجد يحجبه الاب أو جد أقرب منه والاخ الشقيق يحجبه ثلاثة الاب والابن وابن الابن والاخ للاب يحجبه أربعة وهم من قبله والاخ الشقيق والاخ للأم يحجبه ستة الاب والجد والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن وان سفل وابن الاخ الشقيق يحجبه ستة أيضاً الاب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب وابن الاخ للاب يحجبه سبعة هؤلاء الستة وابن الاخ الشقيق والعلم الشقيق يحجبه ثمانية وهم من قبله والعلم للاب يحجبه سبعة وهم من قبله وابن العلم الشقيق يحجبه عشرة وهم من قبله وابن العلم للاب يحجبه احد عشر وهم من قبله والمعتق يحجبه عصبة النسب وبنت الابن يحجبها الابن أو بنتان اذا لم يكن معها من يعصها أو الا أخذت معه الثلث الباقي تعصبا والجددة تحجب بالأم سواء كانت من جهة الاب كأم الاب أو من جهة الأم كأم الأم كما قال في الرحبية

فان كانت مع زوج  
وأب فالمسئلة من  
ستة للزوج ثلاثة  
وللاب اثنان وللأم  
واحد وان كانت  
مع زوجة وأب  
فالمسئلة من أربعة  
للزوجة واحد وللأم  
واحد وللأب اثنان  
واستبقوا فهما  
لفظ الثلث محافضة  
على الأدب في موافقة  
قوله تعالى وورثه  
أبواه فلأمه الثلث  
والأب تأخذه الأم  
في الاولى سدس  
وفي الثانية ربع  
(ويحب)

وتسقط الجدات من كل جهة \* بالأم فاحفظه وقس ما أشبهه  
وتحجب الجدة من جهة الأب بالأب أيضا لتأخره في جهة الأم فلا تحجب بالأب  
والجدة القربى من كل جهة تحجب البعدي من تلك الجهة فلا ترث البعدي مع وجود القربى مع  
اتحاد الجهة وإن لم يولد بها كأم أبي أم أو أم أبي فلا ترث الأولى مع الثانية والقربى من جهة الأم كأم أم  
تحجب البعدي من جهة الأب كأم أم أبي والقربى من جهة الأب كأم أبي لا تحجب البعدي من جهة  
الأم كأم أم أم قال في الرجبية

وان تكن قسري لام محبت \* أم أبي بعدي وسداسا سلبت

وان تكن بالعكس فالقوله لان \* في كتب أهل العلم منصوصان

لاتسقط البعدي على الصحيح \* وانفق الجدل على التصحيح

والاخت من الجهات كلها كالإخ منها فحجبها من جهة الاخت لا يورث بالأب والابن  
وابن الابن كالإخ لابن والاخت لابن لا يورث كالإخ لابن والاخت لام باب وجد و فرع  
وارث كالإخ لام نعم الشقيقة أو التي لا يحجبها فروض مستغرقة بل يفرض لها وتعمل المسئلة  
كما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وأختين لام وأخت شقيقة أو لاب فالمسئلة من ستة للزوج النصف  
ثلاثة للام السدس واحد للاختين للام الثلث اثنان فتعمل المسئلة الى تسعة بعرض الاخت  
الشقيقة أو لاب وهو النصف لثلاثة والاخت التي لا لها السدس مع الشقيقة بخلاف الأخ الشقيق  
أو لاب فإنه يحجب أصحاب الفروض المستغرقة والأخوات الخالص لا يحجبهن أيضا شقيقة مع بنت  
أو بنت ابن أو شقيقتان لأنه لم يبق من الثلثين شيء والمعتقة كالعتق فيحجبها عصباء النسب واعلم  
أن شرط المحب في كل ما مر الارث فمن لم يرث لما أعفاه فام به لا يحجب غيره ومثله من لم يرث لكونه محجوبا  
فانه لا يحجب غيره مما أوفقه ما لا في صور كالأخوة مع الأب يحجبون به ويردون الام من  
الثلث الى السدس وولدي الام مع الجد يحجبان به ويردانه الى السدس ففي زوج وشقيقة وأم  
وأخ لاب لا شيء للإخ مع انه مع الشقيقة يرثان الام الى السدس (قوله ولد ابن) أي وان سفل  
وقوله بابن أبا كان أو عسا وقوله أو ابن ابن الخ بالجر عطف على ابن أي ويحجب ولد ابن بابن ابن  
أقرب منه كابن ابن ابن ابن ابن ابن والثاني يحجب بالاول لأنه أقرب منه درجة وكما يحجب ابن  
الابن عن ذكر يحجب بابن ففروض مستغرقة كما إذا اجتمع مع أبوين وبنيتين (قوله ويحجب  
جد باب) أي بذ كرمه ووسط بينه وبين الميت لان كل من ادلى للميت واسطة محبته إلا أولاد الام  
وخرج بذ كرم من ادلى بانتي فانه لا يرث أصلا فلا يسمى حبا كما علم من حده السابق (قوله ويحجب  
جدة لام) أي جدة الميت من جهة أمه كأم أمه وقوله بأم أي فقط ولا تحجب بالاب كما تقدم  
وقوله لانها أي الجدة وقوله أدلت بها أي انتسبت وتوصلت الجدة بالام (قوله وحدة الخ) أي  
وتحجب جدة لاب باب لا دلالتها به خلافا لمجمع ذهبوا الى عدم حجبها لحديث فيه لكن ضعفه عبد  
الحق وغيره اه نهاية (قوله وأم) بالجر عطف على أبي أي وتحجب جدة لاب بالام أيضا وقوله  
بالاجماع أي ولانها أقرب منها في الامومة التي بها الارث (قوله ويحجب أخ لابن وابن وابن) وانه  
قال في الاسنى للاجماع ولتقدم جهتي البنوة والابوة على غيرهما اه وقوله وان يرث أي ابن الابن  
فانه يحجب الأخ (قوله ويحجب أخ لاب بها) الاولى هم أي هؤلاء الثلاثة لان المرجع ثلاثة  
وهم الاب والابن وابنه ولعله توهم ان المرجع اثنان بدليل اقصاده في النفس بر علم ما وهما الاب  
والابن وبعبارة المتأخر ويحجب الأخ لاب هؤلاء اه قال في التحفة لانهم حجبا الشقيق فهو أولى وقوله  
وبأخ لابن مع طوف على هما أي ويحجب الأخ لاب أيضا بأخ لابن وذلك لانه أقوى وأقرب منه  
(قوله وبأخت لابن الخ) معطوف على هما أي ويحجب أخ لاب أيضا بأخت لابن مع ما بنت لها

ولدا بن بابن أو ابن  
ابن أقرب منه  
(و) يحجب (جد باب)  
(و) تحجب (جدة  
لام بام) لانها أدلت  
بها (و) جدة (لاب  
باب) لانها أدلت به  
(وأم) بالاجماع  
(و) يحجب (أخ  
لابون باب وابن  
وابنه) وان نزل  
(و) يحجب (أخ  
لاب بها) أي باب  
وابن (وبأخ لابون)  
وبأخت لابون معها  
بنت أو بنت ابن كما  
سابق



(و) يحب أخ (لام)  
 (باب) وأبيه وإن علا  
 (وفرع) وارث لبيت  
 وإن نزل ذكر كان  
 أو غيره (و) يحب  
 (ابن أخ لابوين باب  
 وجد وابن) وابنه وإن  
 نزل (وأخ) لابوين  
 أولاب (و) يحب ابن  
 أخ (لاب هـ) أولاء  
 الستة (وباب أخ  
 لابوين) لأنه أقوى  
 منه ويحب عم  
 لابوين هـ أولاء السبعة  
 وباب أخ لاب وعم  
 لاب هـ أولاء الثمانية  
 وبعم لابوين وابن عم  
 لابوين هـ أولاء التسعة  
 وبعم لاب وابن عم  
 لاب هـ أولاء العشرة  
 وباب عم لابوين  
 ويحب ابن ابن أخ  
 لابوين باب ابن أخ لاب  
 لأنه أقرب منه  
 وبنات الابن باب أو  
 بنتين فأكثر للميت إن  
 لم يعصب أخ أو ابن عم  
 فإن عصبت به أخذت  
 معه الباقي بعد ثلثي  
 البنتين بالتعصيب  
 والأخوات لاب  
 بنتين فأكثر  
 إلا أن يكون معهن  
 ذكر فربعضهن  
 ويحب أيضاً بنت  
 لابوين معهن أو  
 بنت ابن واعلم إن ابن  
 الابن كالابن إلا أنه

تقدم من أنها تعصب بالبنات وإنها تصير بمنزلة الأخ الشقيق فتحجب الأخ لاب وقوله كما سياتي  
 صوابه كما تقدم أي في قوله فتسقط أخت لابوين اجتمعت مع بنت أو بنت ابن أخ لاب (قوله  
 ويحب أخ لام باب الخ) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم فسر الكلالة في الآية التي فيها ارث  
 ولد الأم بأنه من لم يخلف ولداً ولا والداً فافهم تفسيرها بما ذكرناه أن خلف ولد أو والد فلا يرثه  
 أخوه لأمه بل يسقط وقوله وفرع وارث بالجر عطف على أب أي ويحب بفرع وارث للميت وقوله وإن  
 نزل أي الفرع كابن ابن الابن وقوله ذكر كان أي الفرع وقوله أو غيره أي غير ذكر من أختي  
 وخنثي والحاصل أن ولد الأم يحب بستة بالابن وابن الابن والبنات وبنت الابن والاب والجد (قوله  
 ويحب ابن أخ لابوين باب) أي لأنه أقرب منه وقوله وجد أي وإن علا قال في النسخة لأنه أقوى  
 منه وقبل يقاسم أي ابن الأخ بالجد لاستعداد جتهما كالأخ مع الجد ويرد بان هذا خارج عن  
 القياس فلا يقاس عليه اهـ وقوله وابن وابنه أي ويحب ابن أخ لابوين بابن وابنه لانهما أقرب  
 منه وأقوى وقوله وأخ لابوين أولاب أي ويحب ابن أخ لابوين باب أخ لابوين أولاب لأنه أقرب منه  
 (قوله ويحب ابن أخ لاب هـ أولاء الستة) هو الأب والجد وابن وابنه والأخ الشقيق والأخ للاب  
 وقوله وباب أخ لابوين أي ويحب أيضاً ابن الأخ لاب بابن أخ لابوين وقوله لأنه أي ابن الأخ لابوين  
 وقوله أقوى منه أي من ابن الأخ لاب لأنه إلى الميت بجنتين (قوله ويحب عم لابوين) هو  
 أخو أي الميت الشقيق وقوله هـ أولاء السبعة هم الأب والجد وابن وابنه والأخ الشقيق والأخ لاب  
 وابن الأخ الشقيق وقوله وباب أخ لاب أي ويحب زيادة على هـ أولاء السبعة بابن أخ لاب (قوله  
 وعم لاب) أي ويحب عم لاب وهو أخو أي الميت من أبه وقوله هـ أولاء الثمانية هم السبعة  
 المارة وزيادة ابن أخ لاب وقوله وبعم لابوين أي ويحب بعم لابوين أيضاً زيادة على الثمانية فيكون  
 المجموع تسعة (قوله وابن عم لابوين) أي ويحب ابن عم لابوين وقوله هـ أولاء التسعة وبعم  
 لاب أي فيكون المجموع عشرة (قوله وابن عم لاب) أي ويحب ابن عم لاب وقوله هـ أولاء العشرة  
 وباب عم لابوين أي فيكون المجموع أحد عشر (قوله لأنه) أي ابن الأخ لاب وقوله أقرب منه أي  
 من ابن ابن الأخ لابوين واعلم أن طريقة العرضيين أنه إن اختلفت الدرجة علواً فإنه أقرب منه كابن  
 أخ لابوين وأخ لاب وإن اتحدت علواً فإنه أقوى منه كالشقيق والأخ لاب (قوله وبنات الابن باب)  
 أي وتحجب بنات الابن بابن مطلقاً لانهما أب أو عم فهو أقوى وأقرب منهن وقوله أو بنتين فأكثر  
 للميت أي وتحجب بنات الابن أيضاً هـ لأنه لم يبق من الثلثين شيء وقوله إن لم يعصب أخ أو ابن عم أي  
 محل جهن بالبنتين فأكثر إن لم يوجد من يعصبهن فإن وجد كاخ لهن أو ابن عم أخذن معه الثلث  
 الباقي تعصياً (قوله فإن عصبت) أي البنات وكان الأولى عصبة بنون النسرة وقوله به أي  
 بالمذكور من الأخ وابن العم (قوله والأخوات لاب الخ) أي وتحجب الأخوات لاب باختين  
 لابوين لانهما استغفرنا الثلثين فلم يبق لهما شيء (قوله إلا أن يكون معهن ذكر) المراد به  
 خصوص الأخ لأن الأخ لا يعصبها إلا أخوها بخلاف بنات الابن فإنه يعصبهن من في درجتهن أو  
 أسفل (قوله ويحب ابن أخ) أي الأخوات لاب وقوله بنت لابوين معهن بنت أو بنت ابن وإنما  
 حبنا الأخوات لاب لاستغفرنا لهما التركة إذا اخت عصبة مع البنت فكل منهما يأخذ النصف  
 (قوله واعلم إن ابن الابن كالابن) أي في أنه يسغرق المال بالعصوبة فإذا انفرد بعصب بنت الابن  
 ويحب الأخوة والأخوات وتحوهم من كل ما تقدم مما يحب بالابن وقوله إلا أنه ليس له مع البنت  
 أي بنت الصلب مثلاً ما بل تأخذ النصف فرضاً وهو يأخذ الباقي بطريق العصوبة وذلك  
 لعدم المساواة في الرتبة كما تقدم (قوله والجددة كالأم) أي في أنها ترث ولا تحجب إلا بالأم إن كانت  
 من جهتها وتحجب بالاب أيضاً إن كانت من جهته (قوله بل فرضها دائماً السادس) أي لأنه

ليس له مع البنت مثلاً ما والجددة كالأم لأنها لا ترث الثلث ولا ثلث الباقي بل فرضها دائماً السادس

صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس وقضى به للجدتين (قوله والجد كالاب) أى فى انه يستغرق المال بالعصوبة اذا انفرد وفى أنه يحب من يحبون بالاب ما عدا الاخوة الاشقاء اولاب واعلم أن الجدمع الاخوة لم يردفهم شئ من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم باجتماع العصابة رضى الله عنهم فذهب الامام أبى بكر الصديق وابن عباس رضى الله عنهم وجماعة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم كابى حنيفة أن الجدمع كالاب مطلقا فيجب للاخوة ومذهب الامام على بن أبى طالب رضى الله عنه وزيد بن ثابت رضى الله عنه وابن مسعود رضى الله عنه انهم يرثون وهو مذهب الاثمة الثلاثة الشافعى ومالك وأحمد بن حنبل رضى الله عنهم أجمعين وحاصل الكلام فيه على هذا المذهب انه اذا اجتمع جد واخوة وأخوات لابوين أولاب فان لم يكن معهم ذو فرض فله حالان المقاسمة أو ثلث المال والمقاسمة أولى له فى خمس صور وضابطها أن تكون الاخوة أقل من مثليه وهى جد وأخ جد وأخت جد وأختان جد وثلاث أخوات جد وأخ وأخت وأختان كانت أولى له فى الصورة الاولى يخصه نصف المال وهو أكثر من الثلث وفى الصورة الثانية يخصه الثلثان وهما أكثر من الثلث وفى الصورة الثالثة يخصه النصف اذ هو له مثل المال للاثنى وفى الصورة الرابعة يخصه النصفان وهما أكثر من الثلث لان العدد الجامع للكسرين خمسة عشر فثلثه خمسة وخمسة ستة وهى أكثر من الخمسة بواحد ومنها الصورة الخامسة تستوى المقاسمة وثلث المال فى ثلاث صور وضابطها أن تبلغ الاخوة مثليه وهى جد وأخوان جد وأخ وأختان جد وأربع أخوات وان كان معهم ذو فرض فله بعد الفرض ثلاث حالات الاكثر من سدس جميع المال أو ثلث الباقي أو المقاسمة فالسدس خير له فى زوجة وبنين وجد وأخ وثلث الباقي خير له فى جدة وجد وخمسة اخوة والمقاسمة خير له فى جدة وجد وأخ وقد لا يبقى شئ بعد أصحاب الفروض كبنتين وزوج وأم وجد فيفرض له سدس ويراد فى العول فاصل مسئلتهم من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا وتعال الى ثلاثة عشر ثم يراد فى العول للجد اثنان وقد يبقى دون سدس كبنتين وزوج وجد فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس كبنتين وأم وجد فيفوز به الجد وتسقط الاخوة والاخوات فى هذه الاحوال لانهم عصبه ولم يبق بعد الفروض شئ ولو كان مع الجد اخوة أشقاء واخوة لاب فالحكم فيه ماسبق وبعد الاشقاء عليه الاخوة للاب فى القسمة فيدخلونهم معهم فيها اذا كانت خير له فاذا أخذ حقه فان كان فى الاشقاء ذكرا فالباقي لهم وتسقط الاخوة لاب كما فى جد وأخ شقيق وأخ لاب فان لم يكن فهم ذكرا فتأخذ الشقيقة الى النصف والباقي للاخوة للاب كما فى عشرة يزدودهى جد وشقيقة وأخ لاب أصل مسئلتهم من خمسة وتصح من عشرة لان فيها نصفًا ومخرجه اثنان فيضربان فى عدد رؤسهم وهو خمسة بعشرة للاخت النصف وللجد أربع يتي وأحد للاخ من الاب ومثلها عشر بنينة يزدودهى جد وشقيقة وأختان من الاب هى من خمسة وتصح من عشرين وتأخذ الشقيقتان فصاعدا الى الثلثين كجد وشقيقتين وأخ لاب هى من ستة ولا شئ للاخ للاب لانه لا يفضل عن الثلثين شئ والجد مع الاخوات كاخ فلا يفرض لمن معه الا فى الاكدرية وهى زوج وأم وجد وأخت لابوين أولاب فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف اذ لا مسقط لها ولا معصب فتعول المسئلة بنصيبها من ستة الى تسعة وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد والاخت اثنان عشر أثلاثا له الثلثان ثمانية ولها الثلث أربعة (قوله الا انه) أى الجدمع وقوله لا يحب الاخوة لابوين أولاب أى بل يشار كونه بخلاف الاب فانه يسقطهم (قوله وبنت الابن كالبنت) أى فعند فقدها لها النصف وعند وجودها لها السدس تكملة الثلثين وقوله الا انها أى بنت الابن وقوله تحجب بالابن بخلاف بنت الصلب فانها لا تحجب به بل بعصبها (قوله والاخ لاب كالاخ لابوين) أى فى انه اذا انفرد بجوز جميع المال واذا لم ينفرد عاز الباقي بعد أرباب الفروض ان لم يكن فيهم حاجب والاسقط

والجد كالاب الا انه لا يحب الاخوة لابوين أولاب وبنت الابن كالبنت الا انها تحجب بالابن والاخ لاب كالاخ لابوين

(قوله إلا أنه) أي الأخ لاب قال شرفي وألا أنه يصحب في المشترك وهي زوج وأم وأخوة لام  
وأخ شقيق فلو وجد بدل الشقيق أخ لاب سقط وفي اجتماع الاخت الشقيقة مع البنت أو بنت الابن  
وفي اجتماع الزوج مع الاخت الشقيقة لا شيء للأخ للاب فهاذا كرو قوله ليس له مع الاخت لابون  
مثلا هي أي أنه لا يعصبها فتأخذ النصف حينئذ فرضا يأخذ الباقي تعصيا (قوله وما فضل أخ)  
ما اسم موصول مبتدأ وقوله أو السك بالرفع عطف على ما وقوله لعصبة خبره وهو شرفي في بيان الارث  
بالتعصيب قال في الرحية

فكل من أحرز كل المال \* من القرابات أو الموالى

أو كان ما يفضل بعد الغرض له \* فهو أخوال العصوبة المفضلة

وتقدم أنها على ثلاثة أقسام عصبة بالنفس وعصبة بالغير وعصبة مع الغير وتقدم معنى كل فلا تغفل  
وفي الجعري لفظ عصبة أما اسم جنس يصدق على الواحد والمعدود والذكر والأنثى أو جمع عاصب  
كطالب وطالبة وعلى الثاني فيكون عصباء جمع الجمع اه بالمعنى (قوله وتسقط عند الاستغراق  
أي إن حكم العصبة أنها تسقط إذا استغرقت الغروض التركة كزوج وأم وولد أم وعم فلا شيء لهم  
للاستغراق (قوله وهي) أي العصبة (قوله فبعده ابنه) أي فبعد الابن ابنه فهو عاصب بعده  
وانما قدم على الاب لأنه أقوى منه اذ له معه السدس فقط (قوله فاب) أي فبعد الابن وابنه اب  
فهو لا يرث بالتعصيب إلا إذا فقد اما إذا وجد أو أحدهما ورث السدس فرضا وقد يرث الاب بهما  
معافيا إذا كان للميت بنت أو بنت ابن فيأخذ السدس فرضا والباقي بعد فرضيهما تعصيا  
والجد كالاب في ذلك (قوله فأخ لابون أخ) أي فبعد الابن وابنه والاب والجد أخ لابون وأخ  
لابو بنوهما فإذا فقد وابان مات الميت ولم يخلف أصلا ولا فرعاً كانت الاخوة وبنوهم عصبة وهم  
مرتبون فالأخ الشقيق مقدم على الأخ لاب وهكذا في بينهما وقوله وأخ لاب المناسب فأخ لاب بالقاء  
ولا بد من الترتيب بينهما كما علمت (قوله فبنوهما) أي الأخ لابون والأخ لاب وقوله كذلك  
أي على هذا الترتيب فيقدم ابن الأخ لابون على ابن الأخ لاب (قوله فعم أخ) أي ثم بعد بني الاخوة عم  
لابون ثم عم لاب (قوله فبنوهما) أي الم لابون والم لاب وقوله كذلك أي على هذا الترتيب فيقدم  
ابن الم لابون على ابن الم لاب (قوله ثم عم الاب أخ) أي ثم بعد أعمام الميت وبنوهم يعصب عم أبي  
الميت وهو أخو أبي أبي الميت ولا فرق فيه أيضا بين أن يكون لابون أو لاب (قوله ثم بنوه) أي ثم بنو  
عم الاب لابون أو لاب (قوله ثم عم الجد) أي ثم بعد بني عم الاب يعصب عم جد الميت وهو أخو أبي أبي  
أي الميت ولا فرق فيه أيضا بين أن يكون لابون أو لاب (قوله ثم بنوه) أي ثم بنو عم جد الميت لابون  
أو لاب (قوله وهكذا) أي ثم عم أبي الجد ثم بنوه ثم عم جد الجد ثم بنوه وهكذا يقدم البعيد من الجهة  
المقدمة على القريب من الجهة المؤخرة والحاصل جهات العصوبة عندنا سبع البنوة ثم الابوة ثم  
الجدوة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وقد تظهما بعضهم بقوله

بنوة أبوة أخوة \* جدودة كذا بنو الاخوة

عمومة ولا وبيت المال \* سبع لعاصب على التوالي

والاخوة والجدوة في مرتبة واحدة لاستوائهما في الأدلاء إلى الميت لأن كلا منهما يدلى إليه بالاب  
وإذا علمت ذلك فإذا اجتمعت عصباء فن كانت جهته مقدمة فهو مقدم كابن وأب وأخ وهكذا فالأول  
مقدم على الثاني والثاني مقدم على الثالث وهكذا والمقدم يحجب المؤخر هذا إذا اختلفت الجهة فإذا  
اتحدت قدم بالقرب في الدرجة كالابن وابن الابن وكابن الأخ ولو لاب وابن ابن الأخ ولو شقيقا يقدم  
الأول على الثاني لقربه في الدرجة مع اتحادهما في الجهة وإذا استويا قرا فاقدم بالقوة كخ شقيق وأخ  
لاب وكخ شقيق وعم لاب فيقدم الأول منهما على الثاني لقوته عنه فان الأول أدنى باصلين والثاني

الإلانة ليس له مع  
الاخت لابون مثلاً  
(وما فضل) من  
التركة عن له فرض  
من أصحاب الغروض  
(أو الكل) أي كل  
التركة ان لم يكن له  
نوفرض (لعصبة)  
وتسقط عند  
الاستغراق (وهي  
ابن ف) بعده (ابنه)  
وان سفل (فاب)  
فابوه (وان علا) فأخ  
لابون (و) أخ (لاب)  
فبنوهما) كذلك  
(فعم لابون) فلا ب  
فبنوهما) كذلك  
ثم عم الاب ثم بنوه ثم  
عم الجد ثم بنوه  
وهكذا

أدلى بأصل واحد إلى ذلك أشار الجعبري بقوله

فبالجهة التقديم ثم بقربه \* وبعدهما التقديم بالقوة إجمالا

(قوله فبعدهما النسب الخ) والحاصل أن من لأعصبة له بنسب وله معتق فله ماله كله أو القاضل بعد الفروض أو الفرض سواء كان المعتق رجلا أو امرأة فإن لم يوجد فالمال لعصبة المتعصبين بأنفسهم وترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب فبقدم عند موت العتيق ابن فابنه وإن سفل الأقرب فالأقرب فابن قد واناء لا قبلية الحواشي إلا أن أبا المعتق وابن أخيه يتقدمان على حده هنا فإن لم يكن له عصبة فلمعتق المعتق ثم عصبة كذلك ولا ترث امرأة لولا الأم معتقة بفتح التاء أو متمتعا إليه بنسب أو ولاد وقوله عصبة الولاء الإضافة فيه من إضافة السبب للسبب أي عصبة سببها الولاء (قوله وهو) أي لعصبة وذ كرا ضمير مراعاة الخبر وقوله معتق أي باي وجه كان ولو كان العتيق بعوض كما في الكتابة وغيرها كانت حرة على ألف أو بعثك نفسك بالثمن وإن ثبت بالولاء العسوبة كما ثبت بالنسب لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء محبة كلمة النسب وإلم أن الارث به ثابت من جانب المعتق خاصة لأن الانعام من جهته فقط فاختص الارث به فلا يرث العتيق معتقه (قوله ذ كرا كان أو أنثى) تعميم في المعتق وذلك لا طلاق وقوله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق وليس لنا عصبة من النساء إلا المعتقة كما قال في الرحبة

وليس في النساء طرأ عصبة \* إلا التي منعت بعتق الرقبه

(قوله فبعدهما النسب الخ) أي ثم العصبة بعد المعتق ذ كور عصبة أي من النسب وذلك لأن العتيق لو كان رقيقا لا يستحقه وكذا ميراثه وقوله دون أنا ثم أي أنا ثا عصبة أي بالغير كالبنات مع الابن أو مع الغير كالأخوات مع البنات فلا ترث بنت المعتق ولا أخته ولا جدته ولو قال دون أنا ثا من غير إضافة - كان أولى ليشمل أنا ثا العصبة وغيرهن كالأم والجدة والزوجة (قوله ويؤخر هنا) أي في الارث بالولاء واحترزه عن النسب فإنه لا يؤخر فيه الجد منهم ما بل يشارك الأخ ويسقط ابن الأخ وقوله عن الأخ متعلق بيؤخر وإنما أخر الجد عنه لأن تعصيب الأخ يشبه تعصيب الابن لادائه بالبنوة وهي مقدمة على الابوة وكان قياس ذلك أنه في النسب كذلك لكن صد عنه الإجماع اه تحفة وقوله وابنه بالجر عطف على الأخ وضميره يعود عليه وإنما أخر الجد عنه أيضا لادائه بالبنوة كما يقدم ابن الابن على الأب ويجرى ذلك في هم المعتق وأبنه مع أبي جده فيقدم عمه أو ابن عمه عليه (قوله فعتق المعتق) أي فبعد ذ كور عصبة المعتق يكون العصبة معتق المعتق وقوله فصعته أي فبعد معتق المعتق عصبة أي فبعد ذ كور عصبة معتق معتق المعتق فصعته وهكذا (تنبيه) كلام المؤلف كالصريح في أن الولاء لا يثبت للعصبة في حياة المعتق بل إنما يثبت بعده وليس بمراذل الولاء ثابت لهم في حياة المعتق على المذهب المنصوص في الأم إذ لو لم يثبت لهم الولاء إلا بعد موته لم يرتوا وقال السبكي تلخص للأصحاب فيه وجهان أحدهما أنه لهم معه لكن هو المقدم عليهم فيما يمكن جعله له كارت المال ونحوه كالصلاة عليه وولاية تزويجه إذا كان المعتق ذ كرا أما لا يمكن جعله له كغسله إذا كان أنثى والمعتق ذ كرا فيقدم غيره عليه قال في فتح الجواد مع المتن ثم الولاء أما ولاد مباصرة على من مسه رق أو سرية على عتقاء العتيق وعتقاء عتقائه والعصبة فيه من ذ كرا أو ولاد استرسال وسرية وهو الذي ثبت على أولاد العتيق وأحفاده تبعاً والعصبة فيه معتق أصل أب أو أم بالنسبة لمن رق أحداً به أي أصوله من جهة الأب دون غيره معتق ذلك الأصل باسترسال الولاء منه إليه لأن النعمة عليه نعمة على فرعه وأفهم كلامه أن شرط هذا أن يمس الرق أحد آثائه فلا يكفي مسه لأمه وحدها فلا ولاد عليه لمواليه لأن النسب إلى الأب وهو حرمه سنقل لا ولاد عليه فليكن الولد منه وإن لا يمسه رق ولا كان ولاؤه لمعتقه فعصبة معتقه فعتق معتقه فعصبة لابن ولاد المباصرة أقوى اه (قوله

(ف) بعد عصبة النسب دصبة الولاء وهو (معتق) ذ كرا كان أو أنثى (ف) بعد المعتق (ذ كور) عصبة دون أنا ثا بهم ويؤخر هنا الجد عن الأخ وابنه فعتق المعتق فعصبة



فلو اجتمع الخ) لا يظهر التفرع فكان الاولى التعبير بالواو وعقد في المنهج والمتهاج لهذه المسئلة  
 فصلا مستقلا وذ كر اقبلها كلاما يناسبها وعبارة الاول مع شرحه فصل في كيفية اربث الاولاد واولاد  
 الابن انفرادا واجتماعا لابن فاكثر التركة اجماعا ولبنت فاكثر ما في الفروض من أن للبنت النصف  
 وللاكثر الثلثين ولو اجتمع أي البنون والبنات فالتركة لهم للذكر مثل حظ الانثيين الخ اه (قوله  
 فالتركة لهم للذكر مثل حظ الانثيين) أي لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين  
 أي مثل نصيبهما (قوله وفضل الذكر) أي على الانثى وقوله بذلك أي باخذ مثل حظ الانثيين (قوله  
 لاختصاصه) أي الذكر وقوله يلزوم ما لا يلزم الانثى عبارة التحفة وفضل الذكر لاختصاصه بنحو  
 النصرة وتحمل العقل والجهد وصلاحيته للامامة والقضاء وغيرها وجعل له مثالا لان له حاجتين  
 حاجة لنفسه وحاجة لزوجه وهي لها الاولى بل قد تستغنى بالزوج اه (قوله وولد ابن) أي وان  
 نزل (قوله فيما ذكر) أي في تقرير ما ذكر في البنين مع البنات والاخوة مع الاخوات فاذا اجتمع ولد  
 الابن مع أنثى في درجته كاخته أو بنت عمه أو اجتمع أخ لاب مع أخته من أبيه فالتركة لهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين وكذا يعصب ابن الابن من هي فوقه كابن ابن ابن مع بنت الابن ومحلها ان لم يكن لها  
 سدس كبنت وبنت ابن وابن ابن والافلا يعصبها وعبارة المنهج مع شرحه وولد الابن وان نزل  
 كالولد فيما ذكر اجماعا فلوا اجتماعا والولد ذكر أو ذكر معه أنثى يجب وولد الابن اجماعا أو أنثى وان  
 تعددت فله أي لولد الابن ما زاد على فرضها من نصف أو ثلثين ان كانوا ذكورا أو ذكورا وانانا  
 ويعصب الذكر في الثانية من في درجته كاخته وبنت عمه وكذا من فوقه كعمته وبنت عم أبيه ان  
 لم يكن لها سدس والافلا يعصبها فان كان ولد الابن أنثى وان تعددت فلها مع بنت سدس كما مر تكمله  
 الثلثين ولا شيء لها مع أكثر منها كما مر بالاجماع وكذا كل طبعين منهم أي من ولد الابن فولد ابن  
 الابن مع ولد الابن كولد الابن مع الولد فيما تقرر اه والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في بيان أصول المسائل) \*

أي في بيان ما يعول منها وما يتبع ذلك ككون أحد العددين موافقا للآخر أو مينا والاصول  
 جمع أصل وهو لغة ما بني عليه غيره وعرفا هناعدد مخرج فرض المسئلة أو فرضها أو عدد رؤس  
 العصبية ان لم يكن فيها فرض وتقدم ان علم الفرائض اسم لمجموع فقه المواريث وعلم الحساب الموصل  
 الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة ولما انتهى الكلام على الجزاء الاول أعني فقه المواريث  
 أي فهم فقه التركة كقولنا للزوج النصف وهكذا شرع يتكلم على الجزاء الثاني أعني علم الحساب  
 وهو المسائل التي يعرف بها تاصيل المسئلة ونعيجها كقولنا كل مسئلة فيها سدس فهي من ستة  
 وكل سهم انكسر على فريق وباينته سهامه يضر بعداد رؤسه في أصل المسئلة وحاصل الاصول سبعة  
 اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون وهي مخارج الفروض فالانثان  
 مخرج النصف والثلاثة مخرج الثلث والثلثين والاربعة مخرج الربع والستة مخرج السدس  
 والثمانية مخرج الثمن والاثنا عشر مخرج السدس والاربعة مخرج الربع والاربعة والعشرون  
 مخرج السدس والثمن وزاد بعض المتأخرين عليها أصليين آخرين في مسائل الجد والاخوة وهما  
 ثمانية عشر وستة وثلاثون فاولهما كأم وجد وخمسة اخوة غير أم لان فيها سدس ساوثلث الباقي  
 وثانيهما كزوجة وأم وجد وسبعة اخوة غير أم لان فيها ربعا وسدس صحيحين وثلث الباقي والذي  
 يعول من الاصول ثلاثة الستة يعول الى سبعة كزوج وأختين غير أم والى ثمانية كهم وأم والى  
 تسعة كهم وأم والى عشرة كهم وأم وأخ آخر لام والاثنا عشر يعول الى ثلاثة عشر كزوجة وأم  
 وأختين غير أم والى خمسة عشر كهم وأم وأخ آخر لام والاربعة والعشرون  
 يعول الى سبعة وعشرين كبنتين وأم وأب وزوجة (قوله أصل المسئلة عدد الرؤس) أي بعد

(فلو اجتمع بنون  
 وبنات أو اخوة  
 واخوات فالتركة  
 لهم (لذكر  
 مثل حظ الانثيين)  
 وفضل الذكر بذلك  
 لاختصاصه يلزوم  
 ما لا يلزم الانثى من  
 الجهاد وغيره وولد  
 ابن كولد وأخ لاب  
 كاخ لابوين فيما ذكر  
 \* (فصل في بيان  
 أصول المسائل) \*  
 (أصل المسئلة عدد  
 الرؤس

تقديره كذا إذا كان معه أنثى كما يصرح به بقوله وقد رآه كذا الخ (قوله ان كانت الورثة عصبات) أي وتقسيم التركة عليهم بالسوية ان تمعضوا ذكورا كبنين أو إناثا كبنات نسوة اعتقن رقيقا بالسوية ولا يتصور في غيرهن كما تقدم (قوله كبنات بنين أو أعمام) هو تمثيل لسكون الورثة عصبات (قوله فاصلها) أي المسئلة وقوله ثلاثة أي بعد درؤ سهم (قوله وقد رآه) فعل أمر بمعنى عدوا حسب فهو به عدى الى مفعولين الاول قوله الذكرو الثاني قوله أنثيين ويحتمل ان يكون ما ضيا مبنيا للجهول والذكرو نائب فاعله وفي شق انما لم يقدر الانثيان بذكرو لانه لا يطردها ذقة تكون الورثة ثلاث بنات وأخا ولو قدر الانثيان بذكرو لبقيت واحدة بخلاف العكس فانه مطرد في كل صورة اهـ (قوله أي الصنفان) تفسير لضمير اجتمعوا هم اذ ذكرو واثاث (قوله من نسب) حال من الصنفان أي حال كون الصنفين كائنين من النسب ونرجع به ما اذا كانا من الولاء فان الارث حيث لا بعد الدارؤس بل بحسب الشركة في العتق ان كانا معتقين فان كانوا ورثة معتق فالارث لذكرو الاناث كما تقدم (قوله في ابن و بنت) تقرير على تقدير الذكرو أنثيين عند اجتماع الصنفين ولو جعله تمثيلا لذلك لكان أولى (قوله يقسم المستروك) أي ما تركه الميت وخلفه وهو التركة سواء كانت مالا أو حقنا (قوله ومخارج الخ) كان المناسب ان يذكر قبله ما يقابل المتن كان يقول فان كانت الورثة اصحاب فروض أو بعضهم صاحب فرض وبعضهم تعصيب فأصلها من مخرج ذلك الفرض والفرض هو الكسر كالثمن والربع والنصف ومخرجه العدد كالثمانية والاربعة والاثني عشر وكلها أي الفروض مشتقة من اسم العدد الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين واستوائهما ولو اريد ذلك لتقيل ثني بضم أوله كثلث وما بعده اهـ وقوله لتقيل ثني أي يعبر عن النصف بثني ليكون مشتقا من العدد وهو اثنيان اهـ سم (قوله فان كان في المسئلة الخ) كانه قال هنا اذا كان في المسئلة فرض واحد فقط فان كان فيها فرضان الخ وحاصل الكلام على ذلك انه اذا كان في المسئلة فرضان فأكثر أي عددان فأكثرا ما أن يكون بينهما تماثل أو تداخل أو توافق أو تباين فاما التماثل فبان يكون عددا أحدهما ثمانين مثل عددا الآخر وأما التداخل فبان يغني الاكثر بالاول مرتين فأكثر كثلاثة مع ستة وتسعة وأما التوافق فبان يكون بين العددين توافق في جزء من الاجزاء وأما التباين فبان لا يحصل توافق بينهما في جزء من الاجزاء ثم ان الحكم في الثمانين ان تأخذ أحدهما وتكتفي به عن الآخر وفي التداخلين ان تأخذ العدد الاكبر وفي المتوافقين ان تضرب وفق أحدهما في كامل الآخر وفي المتباينين ان تضرب أحدهما كاملا في الآخر كذلك ثم ان الشارح ذكر هذه النسب الاربعة في تأصيل المسائل فقط وهو تحصيل مخرج فروضها وتجري أيضا في تهيج المسائل وهو تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث صحيحا وسعي بذلك ليكون القصد منه سلامة الحاصل لكل وارث من الكسر وهونائشي عن التأصيل غالبا وقد يحدان كما في مسئلة زوج وأبوين التي هي إحدى الغراوين وبيان ذلك انك اذا عرفت أصل المسئلة فان انقسمت السهام فذلك واضح وان انكسرت السهام على صنف فقابل سهامه بعدده فاما أن يتماثلا أو يتوافقا فبان تباينا فاضرب عدده في المسئلة بعو لها ان عالت ومنه تصح كزوج وأخوين لهما ثلاثة منكسرة فيضرب اثنتان عددهما في أربعة أصل المسئلة تبلغ ثمانية ومنها تصح وان توافقا فاضرب وفق عدد الصنف في المسئلة بعو لها ان عالت فبالمبلغ صحت منه كام وأربعة أعمام لهم سهمان يتوافقان عددهما بالنصف فتضرب اثنين في ثلاثة تبلغ ستة ومنها تصح وان انكسرت على صنفين فقابل سهام كل صنف بمسئله أيضا فان توافقا ردد درؤس الصنف الموافق الى وقعه وان تباينا فترك عدد كل فريق بحاله ثم انظر بين عددرؤسهما فان تماثلا فاضرب أحدهما في أصل المسئلة بعو لها ان كان وان تداخل فاضرب أكبرهما في أصل المسئلة كذلك وان توافقا فاضرب

ان كانت الورثة عصبات كبنات بنين أو أعمام فأصلها ثلاثة وقد رآه كذا أنثيين ان اجتمعا أي الصنفان من نسب في ابن و بنت يقسم المستروك على ثلاثة للابن اثنتان وللبنات واحدة ومخارج الفسروض اثنتان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون فان كان في المسئلة فرضان فأكثرا كتنفي عند تماثل الفرضين بأحدهما



مخارج الغروض السبعة التي ذكرها ثم يرتب عليها قوله وأصل كل مسألة الخ ويقدم ذلك كله على قوله في الشرح فان كان في المسئلة فرضان الخ ويذكر قوله المذكو كذا لتعليل لما ذكره بقوله وأصل كل مسألة الخ كان يقول وذلك لانه ان كان في المسئلة الخ قننيه وقوله كل فريضة أى كل مسألة مشتملة على فريضة بمعنى مفروضة أى سهام مقدرة ولا يخفى ما في عبارته من الركاكة الحاصلة بزيادته لفظة مسألة قبل لفظة كل لان المعنى عليه وأصل مسألة كل مسألة الخ ولو أخر لفظة مسألة عن لفظة كل كان قال وأصل كل مسألة فريضة الخ أى مسألة مشتملة على سهام مفروضة لسلت منها وقوله فيها نصفان الجملة صفة لفريضة أى فريضة موصوفة بان فيها نصفين ولا يخفى أيضا ما فيه من ظرفية الشيء في نفسه اذا الفريضة هي النصفان أو النصف وما بقي وهكذا الا ان يقال من ظرفية المفصل في المحمل قننيه (قوله كزوج وأخت لاب) تمثيل للفريضة التي فيها نصفان وذلك لان الزوج له النصف والأخت لاب أى أو شقيق لها النصف (قوله أو نصف وما بقي) أى مع ما بقي من التركة وقوله كزوج وأخ لاب أى أو شقيق بالاولى فالزوج له النصف والاخ له ما بقي لانه عصبه (قوله اثنان) خبر أصل وقوله مخرج النصف أى وهما مخرج النصف (قوله أو فيها اثنان) قدر السارح لفظ فيها اشارة الى ان ثلثان معطوف على نصفان وقوله وثلث أى مع ثلث وقوله كاختين لاب وأختين لام تمثيل للفريضة التي فيها ثلثان وثلث فالاختان لاب أولاب ولا م لها الثلثان والاختان لام لهما الثلث وقوله أو ثلثان وما بقي معطوف أيضا على نصفان أى أو فيها ثلثان وما بقي (قوله كبنيتين وأخ لاب) تمثيل للفريضة التي فيها ثلثان وما بقي اذا التثان لهما الثلثان والاخ لاب له الباقي لانه عصبه (قوله أو ثلث وما بقي) معطوف أيضا على نصفان أى أو فيها ثلث وما بقي وقوله كام وعم تمثيل له اذا لام لها الثلث والعم له الباقي لانه عصبه (قوله ثلاثة) خبر أصل المقدر قبل فيها ثلثان أى وأصل الفريضة التي فيها ثلثان الخ ثلاثة (قوله مخرج الثلث) بدل من ثلاثة أو خبر لمبتدأ محذوف أى وهي مخرج الثلث (قوله أو فيها ربع) معطوف على فيها نصفان أى وأصل كل فريضة فيها ربع وما بقي وقوله كزوجة وعم تمثيل له اذا الزوجة لها الربع والعم له الباقي لانه عصبه وقوله أربعة خبر المبتدأ المقدر قبل قوله فيها ربع وقوله مخرج الربع بدل أو خبر لمبتدأ محذوف أى وهي مخرج الربع (قوله أو فيها سادس وما بقي الخ) معطوف أيضا على فيها نصفان وقوله كام وابن تمثيل له اذا لام لها السدس والابن له الباقي لانه عصبه وقوله أو سادس وثلث أى أو فيها سادس وثلث وقوله كام وأخوين لام تمثيل له اذا لام لها السدس والاخوان لام لهما الثلث وقوله أو سادس وثلث أى أو فيها سادس وثلثان وقوله كام وأختين لاب تمثيل له اذا لام لها السدس والاختان لهما الثلثان (قوله أو سادس ونصف) أى أو فيها سادس ونصف وقوله كام وبنيت تمثيل له اذا لام لها السدس والبنيت لها النصف وقوله ستة خبر المبتدأ المقدر وهو راجع للاربعة صور وقوله مخرج السدس يقال فيه ما تقدم (قوله أو فيها ثمن وما بقي) معطوف أيضا على فيها نصفان أى والأصل في كل فريضة فيها ثمن مع ما بقي وقوله كزوجة وابن تمثيل له اذا الزوجة لها الثمن والابن له الباقي وقوله أو ثمن ونصف وما بقي أى أو فيها ثمن ونصف مع ما بقي وقوله كزوجة وبنيت وأخ لاب تمثيل له اذا الزوجة لها الثمن والبنيت لها النصف والاخ لاب أى أو الشقيق له الباقي لانه عصبه (قوله ثمانية) خبر المبتدأ المقدر وهو راجع للمسئلين وقوله مخرج الثمن يقال فيه ما تقدم (قوله أو فيها ربع وسدس) معطوف أيضا على فيها نصفان وقوله كزوجة وأخ لام تمثيل له اذا الزوجة لها الربع والاخ لهما السدس وقوله اثنا عشر خبر المبتدأ المقدر أيضا وقوله مضروب الخ بدل أو خبر لمبتدأ محذوف أى وهي مضروب أى حاصل مضروب وفق أحد المخرجين في الآخر في الآخر اذ بينهما موافقة بالنصف والقاعدة انهما اذا كانا كذلك يضرب وفق أحدهما في كامل الآخر فيصير نصف السنة وهو ثلاثة في الاربعة أو ستة في الاربعة وهو اثنان في الستة فيكون

كزوج وأخت لاب  
(أو نصف وما بقي)  
كزوج وأخ لاب  
(اثنان) مخرج النصف  
(أو) فيها ثلثان  
وثلث (أو) كاختين لاب  
وأختين لام (أو) ثلثان  
وما بقي (كبنيتين وأخ  
لاب) (أو) ثلث وما  
بقي (كام وعم) (ثلاثة)  
مخرج الثلث (أو)  
فيها (اربعة وما بقي)  
كزوجة وعم (أربعة)  
مخرج الربع (أو)  
فيها (سدس وما بقي)  
كام وابن (أو سادس  
وثلث) كام وأخوين  
لام (أو) سادس  
(وثلثان) كام  
وأختين لاب (أو)  
سدس (ونصف)  
كام وبنيت (ستة)  
مخرج السدس (أو)  
فيها (ثمن وما بقي)  
كزوجة وابن (أو)  
ثمن (ونصف وما بقي)  
كزوجة وبنيت وأخ  
لاب (ثمانية) مخرج  
الثلث (أو) فيها (ربع  
وسدس) كزوجة  
وأخ لام (اثنا عشر)  
مضروب وفق أحد  
المخرجين في الآخر



الحاصل اثني عشر (قوله أو فيها ثمن وسدس) أي وما بقي وكان عليه أن يزيد وهو معطوف على فيها  
نصفان أيضا واعلم أنه ذكر عند كل أصل من الأصول التي عدّها لفظها إشارة إلى أن ما دخلت عليه  
أصل فإن لم يكن أصلا كالمسائل المنسوجة تحت الأصل لم يذكر فيها ذلك إشارة إلى أنه ليس بأصل  
فتنبه وقوله أربعة وعشرون خبر المبتدأ المقدر وهو لفظ أصل وقوله مضروب وفق أحدهما في  
الآخر يقال فيه ما تقدم فالاربعة والعشرون حاصل مضروب وفق أحد الخرجين في الآخر وذلك  
لأن بين الثمانين والستة توافقا بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يبلغ أربعة  
وعشرين وهذا آخر عدد أصول المسائل وحاصلها سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا  
عشر وأربعة وعشرون وهذه هي المتفق عليها وأما المختلف فيه فثمانية عشر وستة وثلاثون ولا  
يكونان إلا في مسائل الجسد والأخوة حيث كان ثلث الباقي خيرا له والراجح أنهما أصلا لا يصححان  
وذلك لأن ثلث الباقي فرض مضموم لعرض آخر أو لفرضين فجب اعتباره وأصل عدد يخرج منه  
السدس وثلث الباقي صحاح ثمانية عشر كافي أم وجد وخمسة أخوة لغير أم فلازم ثلاثة وهي السدس  
والجسد ثلث الباقي خمسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية وأقل عدد يخرج منه السدس والربع  
وثلث الباقي صحاح ستة وثلاثون وذلك كافي أم وزوجة وجد وسبعة أخوة لغير أم للام السدس ستة  
وللزوجة أربع تسعة والجسد ثلث الباقي سبعة ولكل أخ اثنان من الاربعة عشر الباقية وهذا ما عليه  
المحققون وقال بعضهم تصحح لا تأصيل فاصل الأولى من ستة يخرج السدس ولا ثلث صحيح الباقي بعد  
سدس الأم تضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل الثمانية من اثني عشر يخرج  
السدس والربع ولا ثلث صحيح الباقي بعد سدس الأم وربيع الزوجة تضرب ثلاثة في اثني عشر ستة  
وثلاثين وقد علمت قسمتها (قوله وتقول الخ) اعلم أن العول لغة الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح  
زيادة ما يبلغه مجموع السهام المأخوذة من الأصل عند ازدحام الفروض عليه ومن لازمه دخول  
النقص على أهلها بحسب حصصهم ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر  
رضي الله عنه وإنما وقع في زمن عمر رضي الله عنه وقدره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال  
أول من عال الفرائض عمر رضي الله عنه لما التوت عليه الفرائض ودافع بعضها بعضها وقال ما أدري  
أيكم قدم الله ولا أيكم آخر وكان امرأ ورعا فقال ما أحدث شيئا أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم بالحصص  
وأدخل على كل ذي حق ما أدخل عليه من عول الفريضة اه وروى أن أول فريضة عالت في  
الاسلام زوج واختان فلما رفعت إلى عمر رضي الله عنه قال ان بدأت بالزوج أو بالاختين لم يبق  
للآخر حقه فاشير وأعلى فأول من أشار بالعول العباس رضي الله عنه على المشهور وقيل على  
رضي الله عنه وقبل زيد بن ثابت رضي الله عنه الظاهر كما قال السبكي رحمه الله أنهم كلهم تكلموا في  
ذلك لاستشارة عمر رضي الله عنه إياهم وانفقوا على العول فلما انقضى عصر عمر رضي الله عنه أظهر ابن  
عباس رضي الله عنهما الخلاف في المأهولة فقيل له ما بالك لم تقل هذا العمر فقال كان رجلا مهاجرا وقوله  
ثلاثة ضابطها السنة وضعفها وضعف ضعفها قال في الرحبة

فإنهم سبعة أصول \* ثلاثة ممن - ن قد تمول

وبعدا أربعة تمام \* لا عول يعرفوها ولا اتلام

(قوله ستة إلى عشرة) أي عول السنة أربع مرات على توالي الأعداد إلى أن تبلغ عشرة (قوله  
كزوج واختين لغير أم) أي فستلثهم من ستة لأن فيها نصفًا وثلثين فلزوج ثلاثة وللختين  
الثلاثين أربعة ومجموعهما سبعة فيقسم المال بينهما أسباعا للزوج نصف عائل وهو ثلاثة أسباع  
وللاختين ثلثان عائلات وهما أربعة أسباع (قوله وإلى ثمانية) معطوف على قوله إلى سبعة أي  
وعولها إلى ثمانية وقوله كهم أي زوج واختين لغير أم وقوله وأم أي وزيادة أم عليهم فلزوج

(أو) فيها (ثمن  
وسدس) كزوجة  
وعدة وابن (أربعة  
وعشرون) مضروب  
وفق أحدهما في  
الآخر) وتقول من  
أصول مسائل  
الفرائض ثلاثة  
(سبعة إلى عشرة)  
وتراوشعها فعملها  
إلى سبعة كزوج  
واختين لغير أم وإلى  
ثمانية كهم وأم

النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة وللأم السدس واحد ومجموع ذلك ثمانية فيصير للزوج ربع ونحوه وللأم ثمن وللأختين نصف ومثل ذلك المباهلة وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولاد فللزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف ومجموعها ثمانية وهذا هو مذهب الجمهور وعند ابن عباس رضي الله عنهما للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للأخت وعنه قول آخر هو أن للزوج النصف والباقي بين الأم والأخت وإنما لقيت بالمباهلة لقول ابن عباس رضي الله عنهما إن شاءوا فلتدع أبناءنا وأبنائهم ونساءنا ونسأهم وأنفسنا وأنفسهم ثم ينهل فتجعل لعنة الله على الكاذبين والابن مال مأخوذ من قلوبهم له الله أي لعنة وأبعد من رجته أو من قولك أهله إذا أهملته وأصل الابن مال مأذ كرم استعمال في كل دعاء يجتهد فيه وإن لم يكن التعان (قوله والى تسعة) معطوف على قوله إلى سبعة أي وعودها إلى تسعة وقوله كهم وأخ لام أي كزوج وأختين لغير أم وأم وزيادة أخ لام عليهم فللزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة وللأم السدس واحد وللأختين وللأم السدس كذلك ومجموعها تسعة فيصير للزوج ثلاثة أنساع وللأختين أربعة أنساع وللأم تسع وللأخت كذلك (قوله والى عشرة) معطوف على قوله إلى سبعة أي وعودها إلى عشرة وتلقب مستأنهم بأم الفروع لأنها شبيهت بطائر وحوله أفراخه وبالنسر بحية لأن القاضي شريحا أول من جعلها عشرة وقوله كهم وأخ أخلام أي كزوج وأختين لغير أم وأم وأخت لها وزيادة أخ أخولها أيضا فللزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة وللأم السدس واحد وللأختين الثلثان ومجموعها عشرة فيصير للزوج ثلاثة أعشار وللأختين أربعة وللأم عشر وللأختين عشران (قوله وتقول اثني عشر إلى سبعة عشر وترا) أي تقول ثلاث مرات وترا فقط أي على توالي الأفراد (قوله فعولها) أي اثني عشر إلى ثلاثة عشر (قوله كزوج وأم وأختين لغير أم) أي فستلهم من اثني عشر لأن فيها ربعا وسدسا فللزوج ربع ثلاثة وللأم السدس اثنان وللأختين الثلثان ومجموعها ثلاثة عشر (قوله والى خمسة عشر) أي وعودها إلى خمسة عشر وقوله كهم وأخ لام أي كزوج وأم وأختين لغير أم وزيادة أخ لام فإذا ضما إلى الثلاثة عشر يصير المجموع خمسة عشر فيصير للزوج ثلاثة أخماس وللأم خمس وللأختين ثمانية أخماس وللأخت خمس (قوله والى سبعة عشر) أي وعودها إلى سبعة عشر وقوله كهم وأخ أخلام أي وزيادة أخ أخولها فإذا ضما إلى الخمسة عشر يصير المجموع سبعة عشر ومثلها في ذلك أم الأرامل وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابون أولاد فللجدتين السدس اثنان وللزوجات الربع ثلاثة وللأخوات للام الثلث أربعة وللأخوات للابون الثلث ثمانية ومجموع ذلك سبعة عشر وكلما تلقب بذلك تلقب بأم الفروع والجيم لأنوثة الجميع وبالدينارية لأن الميت لو ترك سبعة عشر ديناراً حص كلاديتار (قوله وتقول أربعة وعشرون لسبعة وعشرين فقط) أي فعولها إلى ذلك مرة واحدة وتلقب هذه المسئلة بالنجيلة لعلة عولها وقد نظمها وما قبلها في الرحبية بقوله

فتبلغ الستة عقد العشرة \* في صورة معرفة مشتهرة

وتلحق التي تلحق بالاثني عشر \* بالعدل أفرادا إلى سبع عشر

والعدد الثالث قد يقول \* بنحوه فاعمل بما أقول

(قوله كبنتين وأبون وزوجة) فاصل مستلهم من أربعة وعشرين لأن فيها ثمانية للزوجة وثلثين للبنتين وبينهما ثمان فيضرب بخرج أحدهما وهو ثلاثة مثلاً في كامل بخرج الآخر وهو ثمانية يكون الحاصل أربعة وعشرين فالبنتين الثلثان ستة عشر وللأبون الثلث ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة فتعال المسئلة بها إلى سبعة وعشرين (قوله وتسمى) أي هذه المسئلة العائلة إلى سبعة وعشرين (قوله لان الح) بيان لسبب تسميتها بالنسبة (قوله فقال أرجح) أي من غير تأمل (قوله صار

والى تسعة كهم وأخ لام والى عشرة كهم وأخ أخلام (و) تقول (اثنا عشر إلى سبعة عشر وترا) فعولها إلى ثلاثة عشر كزوج وأم وأختين لغير أم والى خمسة عشر كهم وأخ أخلام (و) تقول (أربعة وعشرون لسبعة وعشرين) فقط كبنتين وأبون وزوجة للبنتين ستة عشر وللأبون ثمانية وللزوجة ثلاثة وتسمى بالنسبة لأن علياً رضي الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة فأنشأ الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسل حيث تدعون هذه المسئلة فقال أرجح لأصا

ثم المرأة تسعا) أي لأن الثلاثة تسع السبعة والعشرين (قوله ومضى في خطبته) أي كل خطبته  
(قوله وانما عاها) أي الغرضيون هذه الأصول الثلاثة (قوله لينحل النقص على الجميع) أي  
جميع الورثة (قوله كارباب الخ) تنظروا والله سبحانه وتعالى أعلم

### \* (فصل) \*

أي في بيان أحكام الودعة وهي مناسبة للفراغ لأن مال الميت بلا وارث يصير كالودعة في بيت مال  
المسلمين والأصل فيها قوله تعالى إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها أي يأمر كل من كان عنده  
أمانة أن يردها إلى صاحبها إذا طلبها وهي وإن زلت في مفتاح الكعبة فهي عامة لأن العبرة بعموم  
اللفظ لا بخصوص السبب وخبر أمانة إلى من اتصفتك ولا تخن من خانك وروى البيهقي عن عمر  
رضي الله عنه أنه قال وهو يخطب لا يجيبكم من الرجل لمنطنته ولكن من أدى الأمانة وكف عن  
أعراض الناس فهو الرجل وهي لغة ما وضع عند غير مالكم لحفظه من ودع يدع إذا سكت لأنها  
ساكتة عند الوديع وقيل من الدعة أي الراحة لأنها تحت راحته ومراعاته وشرعا العقد مقتضى  
للاستحفاظ أو العين المستحقة فهي حقيقة فيها ما تم عقدها في الحقيقة توكيل من جهة المودع  
وتوكل من جهة الوديع في حفظ مال أو اختصاص كتمس منتفع به فخرجت اللقطة والأمانة  
الشرعية كان طير فحور ربح شيئا إليه أو إلى عمله وعلم به وأركانها معنى العقد أربعة ودية بمعنى العين  
المودوعة وشرط فيها كونها محترمة وأن لم تكن ممتولة ولو نجسة فحوجبة بركب ينفع بخلاف غير  
المحترمة فحوجب لا ينفع وآلة له وهو مودع بكسر الدال ومودع بفتحها وأن شئت قلت ووديع وشرط  
فيها ما مام في موكل ووكيل وهو إطلاق تصرف لأن الإيداع استنباط في الحفظ فلو أودع ناقص فحوج  
صبي ناقصا مثله أو كاملا ضمن كل منهما ما أخذ منه لأن الإيداع باطل ولو أودع كامل ناقصا لم يضمن  
الأبائلافه لأنهم يسلطه على أتلافه ولا يضمن بغير الأتلاف ولو بالتفريط لتقصيره بالإيداع عند  
وبقيت صورة أربعة وهي أن يودع كامل كاملا ولا ضمان حينئذ لا بالتفريط وهذه الصورة هي  
مقصود الباب وصيغة وشرط فيها ما مام في الوكالة وهو اللفظ من أحد الجانبين وعدم الرد من الآخر  
حتى لو قال الوديع أودعنيها ففعلها له ساكنا صرح بالإيجاب أما صريح كإودعك هذا أو استخففتك  
أو كناية مع النية كتحذه (قوله صح ايداع محترم) أي وضع شيء محترم ولو اختصاصا لما غيره ككلب  
لا ينفع وآلة له ولا يضمن ايداعهما كما تقدم (قوله باودعك الخ) متعلق بإيداع وهو بيان للصيغة  
والمثال الأولان للإيجاب الصريح والثالث للكناية كما تقدم أيضا (قوله وحرم على جاز عن حفظ  
الودعة أخذها) وذلك لأنه يعرضها للتلف قال في المغني والإيداع صحيح مع الحرمة وأثر التحريم  
مقصود على الأثم اه (قوله وكره) أي أخذ الودعة وقوله على غير واثق بأمانته أي على غير من  
يثق بأمانته نفسه والحاصل أن قدر على حفظها ووثق بنفسه حاله ما لا ولم يتعين عليه بأن لم يوجد  
غيره استحب له أخذها فإن عجز عنه حرم أو لم يثق بأمانته نفسه كره له أن لم يعلم به المالك في صورتين  
فإن علم به فلا حرم في الصورة الأولى ولا كراهة في الصورة الثانية ويكون مباحا وتعين عليه بأن  
لم يوجد غيره وجب فتعثر بها الأحكام الخمسة (قوله ويضمن وديع الخ) شروع في ذكر أسباب  
تعرض الودعة موجبة للضمان والأفهي أصلها الأمانة بمعنى أنها متصلة بها لا تتبع كالأمر لأن  
الله تعالى سمها أمانة بقوله فليؤد الذي آتمن أمانته وعبارة التهاج وأصلها الأمانة وقد نصير مصمونة  
بعوارض الخ وحاصل تلك الأسباب التي تعرض للودعة الموجبة للضمان عشرة نظمها الدميري بقوله

عوارض التضمين عشر ودعها \* وسفر ونقلها ومجدها

وترك البصاء ودفع مهلك \* ومنع ردها وتضييع حكي

والانتفاع وكذا الخالفه \* في حفظها إن لم يرد ما خالفه

ثم المرأة تسعا ومضى  
في خطبته وانما عاها  
لينحل النقص على  
الجميع كارباب  
الديون والوصايا إذا  
ضاق المال عن قدر  
حصتهم  
(فصل) صح ايداع  
محترم باودعك هذا  
أو استخففتك  
وبخذه مع نية وحرم  
على جاز عن حفظ  
الودعة أخذها وكره  
على غير واثق بأمانته  
ويضمن وديع

وقد ذكر معظمها الشارح رحمه الله تعالى وقوله ودها بفتح الواو وسكون الدال يعني ابداعها غيره  
 بلاذن من المالك ولا عذر من الوديع ولو كان ذلك الغير قاضيا أو ولده أو زوجته أو خادمه فما يقع  
 كثير امن ان الوديع يعطى الوديعة لولده أو زوجته أو خادمه لحفظها كل منهم في حوزة موجب  
 للضمان لان المودع لم يرض بذلك نعم له الاستعانة بمن يحملها حرز أو يعلقها أو يسقيها لان العادة  
 جرت بذلك وقوله وسفر يعني السفر بها مع القدرة على ردها لانه عرضها للضياع أذخر السفر دون  
 حرز الحضر وقوله وتعلقها يعني نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز أي دون المحلة أو الدار  
 الأولى في الحرز وقوله وجدها أي بلا عذر بعد طلب من مالك لها بخلاف ما لو وجدها بعذر كدفع  
 ظالم عن مالكها أو وجدها بلا طلب من مالكها ولو لم يحضرته لان اخفاءها أبلغ في حفظها وقوله وترك  
 ايصاء أي ان يترك الايضاء بالوديعة عند المرض أو السفر للقاضي أو الامين عند فقد القاضي فان  
 الايضاء بها لمن ذكر يقوم مقام ردها اليه فهو مخير عند فقد المالك ووكيله بين ردها للقاضي  
 والا يضاء اليه وعند فقد القاضي بين ردها للامين والا يضاء اليه والمراد بالا يضاء مالا اعلام بها  
 مع وصفها بما تميز به ان كانت غائبة أو الاشارة لعينها ان كانت حاضرة والامر بدها فان لم يفعل ما ذكر  
 كما ذكر ضمن ان تمكن من ردها أو الايضاء بها لانه عرضها للفوات اذ الوارث يعقد ظاهر اليد  
 ويدها لنفسه وقوله ودفع مهلك بالجر عطف على ايضاء أي وترك دفع مهلك كترك تهوية ثياب  
 صوف وترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمنا في زمة تهويتها أو لبسها عند حاجتها لذلك وعلمنا بها  
 واحتياجها لذلك وتمكنه منه بان أعطاها المفتاح لان الدوديع يفسدها وكل من الهوا وعيوب ورائحة  
 الأذى بها يدفعه وقوله ومنع ردها أي لا عذر بعد طلب مالكها بخلاف ما لو كان بعذر كصلاة  
 أو كل ونحوهما والمراد بدها التخلية بينها وبين المالك وأما جعلها اليه فلا يلزمه وقوله وتضييع أي  
 لها أي يتسبب في ضياعها كان يضعها في غير حرز مثلها أو ينساها أو يدل عليها ماطلا ما معينها  
 أو يسلمها له ولو مكرها ويرجع الوديع إذا عزم على النظم لان اقرار الضمان عليه فانه المستولى على  
 المال عدوانا ولو أخذها النظم من يده فهدر عليه فلا ضمان على الوديع وكذلك لو علم بانها عنده من غير  
 تعيين مكانها فلا يضمن بذلك وان كان يجب عليه انكارها والامتناع من الاعلام بها جهده وله أن  
 يحلف على ذلك لمصلحة حفظها ويجب عليه ان يوري في يمينه ان عرف الثوبه وامكنته فان لم يور  
 كفر عن يمينه ان حلف بالله لانه كاذب فيها فان حلف بالطلاق أو العتق حنث لانه فدى الوديعة  
 بزوجه أو رقيقه وقوله والانتفاع أي بها كان بلبس الثوب ويركب الدابة بلا عذر بخلاف ما اذا كان  
 لعذر كلبس الثوب لدفع الدود أو دكوب الدابة لدفع الجماع فلا ضمان بذلك لانه لمصلحة المالك وقوله  
 وكذا المخالفة في حفظها كقوله لا ترقده على الصندوق الذي فيه الوديعة فرددوا كسر بنقله  
 وتلف ما فيه بان كساره فيضمن بذلك المخالفة المؤدية للتلف لان تلف بغير ذلك كسرقة فلا يضمن  
 وقوله ان لم يرد ما خالفه أي لم يرد في الحفظ الذي خالفه كأن قال لا تقفل عليه فاقفل (قوله بايداع  
 غيره) أي بوضع الوديعة عند غيره ومعنى كونه يضمن بايداع غيره أنه يصير طريقا في الضمان لان  
 للمالك أن يضمن من شاء الأول أو الثاني فان ضمن الثاني وهو جاهل بالحال يرجع على الأول وان  
 ضمن الأول يرجع على الثاني ان علم لان جهل كذا في المغني وقوله ولو قاضيا أي ولو كان ذلك الغير  
 قاضيا فانه يضمن بايداعه اياه والغاية للرد على من يقول ان أودع القاضي لم يضمن لانه نائب الشرع  
 وقوله بلاذن من المالك متعلق بايداع وهو قيد في الضمان وخروج به ما أذن له في أن يودعها غيره  
 فالثاني وديع أيضا ولا يخرج الأول عن الايداع الا ان ظهر من المالك قرينة على استقلال الثاني به  
 لجواز استثناء اثنين فاكثري حفظها ثم ان صرح المالك باجتماعها على حفظها تعين فيضعا منها  
 في حرز واحد لهما بان يكون لكل منهما اليد عليه بملك أو اجارة اتفاقا ذلك أو اختلافه ولكل

بايداع غيره ولو قاضيا  
 بلاذن من



منهما مفتاح عليه فلو انفرد أحدهما بحفظها مع رضا الآخر ضمن كل منهما على كل منهما ما قرأ  
 النصف وإن لم يكن مع رضا الآخر اختصاص المنفرد وحده ضمنا أو قرارا وإن لم يصرح المالك  
 باجماعهما على حفظها جازا لانفراد زمانا ومكانا متناوبة كان بحفظها كل منهما في حوزة يوم أو  
 نحوه (قوله لان كان لعذر) أي لا يضمن بإيداعه للغير إن كان لعذر وعمله إذا تعذر ردها للمالكها أو  
 وكيله ويجب عند فقدهما وضعها عند قاض ثم أمين والمراعاة مستور العدل ولا يكلف تأخير السفر  
 لما في ذلك من المشقة (قوله كمرض) أي للمودع وهو تمثيل للعذر وقوله وسفر أي مباح فلا يجوز إيداعه  
 للغير إذا سافر إلا إذا كان السفر مباحا لأن إيداعها للغير رخصة فلا يسيئها سفر العصىة (قوله  
 وخوف الخ) أي للودعة لو جرد حريق في البقعة التي هي فيها (قوله وأشرف حوزة على خراب)  
 أي ولم يجد حوزة ينقلها إليه (قوله ووضع في غير حوزة مثلها) عطف على إيداع غيره أي ويضعها  
 بوضعها في غير ذلك وعبر غيره عن هذا السبب بتضييعها وهو أولى لأنه صادق بما إذا وضعها في غير  
 حوزة مثلها ونسبائها وبدلالة ظالم علمها معينا محلها كما تقدم (قوله وينقلها) عطف على  
 بإيداع أي ويضعها أيضا ينقلها إلى دون حوزة مثلها أي ينقلها من محلها الذي هو حوزة مثلها إلى  
 ما هو دون حوزة مثلها ولو كان ذلك الدون حوزة مثلها وذلك لأنه عرضها للتلف بذلك أما إذا تساويا أو  
 كان المنقول إليه أحرز فلا يضمن لعدم التفريط من غير مخالفة لكن محلها ما لم ينه المالك عن نقلها  
 والاضمن مطلقا نعم إن نقلها بظن أنها ملكه ولم يتتبع ما لم يضمن (قوله وبترك دفع متلفاتها) عطف  
 على بإيداع أي ويضعها أيضا بترك دفع متلفاتها التي يمكن من دفعها على العادة لأنه من أصول  
 حفظها فعمل أنه لو وقع تخزنته حريق فادرل نقل أمتعة فاحترقت الودعة لم يضمنها مطلقا ووجهه  
 ابن الرفعة بأنه ما مور بالابتداء بنفسه ونظر الأذرع فيما لو أمكنه إخراج الكل دفعة من غير مشقة  
 لا تحتل لمصلحة عادة كما هو ظاهر أو كانت فوق فتحاها وأخرج ماله الذي تحتها والضمان في الأولى  
 متعمد وفي الثانية عتق اه تحفة (قوله كتهوية الخ) تمثيل للدفع المتروك والأولى أن يقول  
 كترك تهوية تمثيلا لترك دفع وليلائم ما بعده وقوله أو ترك لبسها أي ثياب الصوف وقوله عند حاجتها  
 متعلق بتهوية أو بترك المقدور قبلها أو بترك لبسها وهما متعلق بمذوق أي عند حاجة ثياب الصوف  
 لما ذكرنا لكل من التهوية واللبس وفي التحفة وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية نحو اللبس لأجل  
 ذلك والاضمن به وبوجه في حال الإطلاق لأن الأصل الضمان حتى يوجد صارف له اه وفي النهاية مع  
 الأصل وكذا عليه لبسها بنفسه اه ان لا يلق به عند حاجتها بأن تعين طريق الدفع الدود بسبب عبق ريح  
 الأذى لها نعم أن لم يلق به لبسها بنفسها من يلق به بهذا القصد قدر الحاجة مع ملاحظته كما قاله  
 الأذرع فان ترك ذلك ضمن ماله منه نعم لو كان ممن لا يجوز له لبسها كصوب حريم ولم يجد من يلبسه ممن  
 يجوز له لبسه أو وجد ولم يرض الأباجرة فالوجه الجواز بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة  
 بحيث يحتاج لبسها إلى مضي زمن يقابل بأجرة فالأقرب أن له رفع الأمر للعاكم ليفرض له أجرة في  
 مقابلة لبسها إذا يلزمه أن يبذل منفعة مجانا كالحرز اه (قوله وبعدول عن الحفظ المأمور به)  
 عطف على بإيداع أي ويخونها أيضا إذا تلقت بسبب عدوله عن حفظ المأمور به لتعديه فلو  
 قال له لا ترد على الصندوق فرده عليه وانكسر بثقله فتلف ما فيه ضمن لحصول التلف من جهة  
 مخالفته وتقصيره بخلاف ما لو تلف بغير ذلك كسرقة فلا يضمن لأن رقاؤه عليه زيادة في الحفظ نعم أن  
 كان الصندوق في نحو المحراب فسرق من جانبه الذي لم يرد على الصندوق لرقده فيه ضمن ومنه  
 ما لو أمره بالرقاد ففرقه فسرق من أمامه وقوله من المالك متعلق بالمأمور ولو أسقطه  
 لكان أولى ليشمل الأمر الشرعي فيما إذا أعطاه دراهم ولم يبين له وجه الحفظ فإنه إن ربطها في كفه  
 وأمسكها بيده أو جعلها في جيبه ولو الذي على ورده وليس واسعا أو واسعا وزرعه لم يضمن فان لم

المالك لان كان لعذر  
 كمرض وسفر وخوف  
 حرق وأشرف حوزة  
 على خراب ووضع في  
 غير حوزة مثلها وينقلها  
 إلى دون حوزة مثلها  
 وبترك دفع متلفاتها  
 كتهوية ثياب  
 صوف أو ترك لبسها  
 عند حاجتها وبعدول  
 عن الحفظ المأمور  
 به من المالك

يسكنها بيده فان كان فوق ما يطها فيه ثوب آخر لم يضمن مطاها والا فان جعل الحيط المر بوط به من خارج فضاغت باخذ طرار بفتح المهملين ونشديد الثانية أى شرطى ضمن لانه خالف الامر الشرعى بارازها له حتى صير قطعها سهلا عليه (قوله وبجدها) معطوف على ابداع اي ويضمن ايضا بجده المودع الوديعه وقوله وتأخير تسليمها الواو بمعنى أو أى ويضمن ايضا تأخير تسليمها وقوله بلاعذر بعد طلب مال الكها قيدان للضمن بالنسبة للجهود وللأخير وذلك كان قال له اعطني وديعتي فقال له لم تودعني شيئا وليس لك عندي وديعة ثم أقر أو أنبتها المالك بيينة أو قال له ذلك وما طله بتسليمها ثم ادعى تلفها فيضمنها لان جهودها خيانة وخرج بقوله بلاعذر بالنسبة للجهود مالو كان بعذر كان مطالب المالك بها طالم فطالب المالك الوديع بها فجدها دفعا للظالم فانه لا يضمن لو تلفت بعد ذلك لان جهوده بعذر وخرج بقوله بعد طلب المالك بالنسبة له ايضا قوله ابتداء أو جوابا لسؤال غير المالك ولو محضرته أو لقول المالك لي عندك وديعة لا وديعة لاحد عندي فلا يضمن ايضا لو تلفت بعد ذلك لان اخفاءها أبلغ في حفظها وخرج بالاول ايضا بالنسبة للتأخير مالو كان التأخير بعذر كان كان في صلاة وبالثاني بالنسبة له ايضا مالو كان بغير طاب من مال الكها فانه لا يضمن لعدم تقصيره (قوله وبانتفاع بها) عطف على ابداع اي ويضمن ايضا ما انتفاعه من التبعديه وفي شق يضمن وان جهل انها الوديعه أو ظن انها مالها والتعليل بالتعدي أغلبي اه وقوله كلبس وركوب تتميل للانتفاع بها (قوله بلاغرض المالك) قيد في ضمانه بالانتفاع وخرج به ما اذا لبس الثوب أو ركب الدابة لغرض المالك أى مصلحته كلبسه له لدفع دودو كركوبه لها لاجتماع فلا يضمن بذلك كما تقدم (قوله وبأخذ درهم الخ) معطوف ايضا على قوله ابداع اي ويضمن ايضا بأخذ بعض الوديعه كأخذ درهم من كيس فيه دراهم وحاصله انه اذا أخذ ثم رده بعينه ضمنه فقط سواء تميز عن الباقي أم لم يميز وان رد ببله فان تميز بعلامة ضمنه فقط ايضا وان لم يميز ضمن جميع الوديعه لكن محل ضمان الدرهم فقط في الصورتين اذا لم يقض ختما أو يكسر قفلا والاضمن الجميع (قوله وان رد اليه مثله) الواو للحال وان زائدة أى والحال انه رد اليه مثله وسيد كرمحتر زه (قوله فيضمن الجميع) أى جميع ما في الكيس من الدراهم لو تلف لا الدرهم الذي أخذه ورد مثله فقط وقوله اذا لم يميز أى الدرهم المردود عن بقية الدراهم التي في الكيس والمراد اذا عسر تميزه عنها كأن كانت السكة واحدة (قوله لانه خلطها الخ) تعليل لضمان الجميع أى وانما ضمن الجميع اذا أخذ درهما ورد مثله ولم يميز لانه خلط الوديعه التي هي مال الغير بمال نفسه عمد او عسر تميزه من غير رضا ذلك الغير بذلك خلط فهو مقصر بذلك والضمان المذكور ضمان الغصوب فهو قيمة المتقوم ومثل المثل لان المالك لم يرض بذلك وقوله بمال نفسه أى وهو المثل الذي رده الى الكيس وانما كان ماله مع أنه قد أخذ تطيره من الكيس لان المالك لا يملك المثل الا بدفع اليه وهو لم يدفع اليه وانما وضعه في الكيس بل الذي أخذه وقوله بلا تميز أى مع عدم التمييز بين الدرهم المردود والدراهم التي في الكيس (قوله فهو) أى المودع وقوله متعدد أى بأخذ درهم خلط مثله من غير رضا المالك (قوله فان تميز) أى الدرهم المردود وهو محتر زه قوله اذا لم يميز وقوله بخوسكة كان خالف سكة الدرهم المردود سكة بقية الدراهم واندرج تحت نحو السواد والبياض فال سم قد يقال ان مجرد السكة لا تقتضي التميز لان المراد به سهولته وقد تختلف السكة ويعسر التميز لكثرة الاختلاف اه (قوله أو رد اليه) أى الى الكيس وقوله عين الدرهم هذا محتر زه قوله وان رد مثله (قوله ضمنه) أى الدرهم المردود قوله فقط أى ولا يضمن الجميع واعلم انه لم يتعرض لما اذا أخذه من الكيس ولم يرده أصلا وحده انه بضمنه فقط كما هو صريح التحفة ونصها وخرج بقوله الدراهم أخذ بعضها كدرهم فيضمنه فقط مالم يفرض ختما أو يكسر قفلا فان رده لم يزل ضمانه حتى لو تلف الكل ضمن درهما أو النصف ضمن نصف

وبجدها وتأخير تسليمها المالك بلاعذر بعد طلب مال الكها وبانتفاع بها كلبس وركوب بلاغرض المالك وبأخذ درهم مثلا من كيس فيه دراهم مودعة عنده وان رد اليه مثله فيضمن الجميع اذا لم يميز الدرهم المردود عن الباقي لانه خلطها بمال نفسه بلا تميز فهو متعدد فان تميز بخوسكة أو رد اليه عين الدرهم ضمنه فقط

درهم ولا يضمن الباقي مخلط به وان لم يقتر بخلاف رد بدله الخ) اه (قوله وصدق وديع كوكيل  
 وشريك وعامل قراض) أى لانهم أمناء وكل أمين ادعى الرد على من اتهمه يصدق بيمينه ما عدا  
 المرتزق والمستاجر فانهما لا يصدقان في دعوى الرد وان صدقا في دعوى التلف وخرج بالأمين الضامن  
 كالغاصب والمستعير والمستام فانه لا يصدق في دعوى الرد لا بينة وبمن اتهمه وارث أحدهما مع  
 الآخر بان ادعى وارث الوديعة انه ردها على المودع وأدعى الوديعة انه ردها على وارث المالك أو  
 ادعى وارث الوديعة انه ردها على وارث المودع فانه لا يصدق الا بينة (قوله وفي قوله لك عندى  
 وديعة) أى يصدق بيمينه في قوله ليس عندى لك وديعة (قوله وفي تلفها مطلقا) أى يصدق في  
 دعوى تلفها مطلقا أى من غير تقييد بسبب ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف انها تلفت بغير  
 تفرط منه (قوله أو بسبب خفي) أى أو ادعى تلفها بسبب خفي وقوله كسرقة تمثيل للسبب الخفي  
 ومثلها النصب اذا ادعى وقوعه في خلسة والاطول بيمينته عليه كافي النهاية (قوله أو بظاهر)  
 أى أو ادعى تلفها بسبب ظاهر وقوله كسريق تمثيل للسبب الظاهر وقوله عرف دون عموم أى  
 للبقعة التي الوديعة فيها وانما يصدق بيمينه لاحتمال ما ادعاه (قوله فان عرف عمومه) عبارة المتهاج  
 فان عرف السريق وعمومه بالواو وهي أولى فلعل الواو اسقاطه من الناسخ فان لم يعرف هو ولا عمومه  
 طوبى بيمينته على وجوده وحلف على تلفها به (قوله حيث لا تهمة) فان كان هناك تهمة بان عم  
 ظاهر الا يقينا فحلف لاحتمال سلامها (قوله فائدة) لما كان لها تعلق بالوديعة باعتبار بعض  
 أحوالها كرها فيها (قوله الكذب حرام) أى سواء أثبت به منقيا كما أن يقول وقع كذا لما لم يقع  
 أو نفي به مثبتا كان يقول لم يقع لما وقع وهو منافض للإيمان معرض صاحبه للعتة الرحمن لقوله  
 تعالى انما يقتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون وقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة والكذب يهدي الى النار وقول سيدنا عمر  
 رضى الله عنه لان يضغنى الصدق وقلما يفعل أحب الى من أن يرفعنى الكذب وقلما يفعل (قوله  
 وقد يجب الخ) قال في الاحياء والضابط في ذلك ان كل مقصود محمود يمكن التوصل اليه بالصدق  
 والكذب جميعا والكذب فيه حرام أو بالكذب وحده فبإحسان أبيج تحصيل ذلك المقصود واجب  
 ان وجب كما لو رأى معصوما اختفى من ظالم يريد قتله أو أذا له وجوب عصمة دمه أو أسأله ظالم  
 عن وديعة يريد أخذها فانه يجب عليه انكارها وان كذب لئلا يستلزم له الحلف وبورى  
 والاحتشول زمته الكفارة واذا لم يتم مقصود حرب أو اصلاح ذات الدين أو استماله قلب مجنى عليه الا  
 بكذب أبيج ولو أسأله سلطان عن فاحشة وقعت منه سرا كزنا وشرب خمر فله أن يكذب ويقول  
 ما فعلت وله أن ينكر سر أخيه اه (قوله وله الحلف عليه) أى الانكار وقوله مع التورية أى  
 بان يقصد غير ما يحلف عليه كان يقصد بالتوب في قوله والله ما عندى ثوب ارجوع من تاب اذا  
 رجع وبالقميص في قوله ما عندى قميص غشاء القلب وهي واجبة عليه تخليصا من الكذب ان  
 أمكنه وعرفها والافلا (قوله واذا لم ينكرها) أى الوديعة والمقام للتبريع وقوله ولم يمتنع الخ عطف  
 لازم على ملزوم وقوله من اعلامه أى الظالم وقوله ما أى بالوديعة وقوله جهده أى وسعه وطاقته  
 (قوله ضمن) أى الوديعة اذا أخذها الظالم منه لانه تسبب في ضياعها (قوله وكذا لو رأى  
 معصوما) أى وكذا يجب الكذب فيما لو رأى معصوما قصده ظالم يريد قتله وهو قد اختفى  
 منه وقد أسأله ذلك الظالم عنه (قوله وقد يجوز) أى الكذب (قوله كما اذا كان) أى الحال  
 والشأن وقوله لا يتم مقصود حرب أى وهو النصر على العدو وقوله واصلاح ذات البين أى ولا يتم  
 اصلاح ذات البين أى الحالة الواقعة بين القوم من الفتنة والخصومة وقوله وارضاه زوجته أى  
 ولا يتم ارضاء زوجته وقوله الا بالكذب متعلق بآية لا يتم كل من الثلاثة الا به (قوله فبإحسان)

وصدق وديع  
 كوكيل وشريك  
 وعامل قراض يمين  
 في دعوى ردّها على  
 مؤتمنه لا على وارثه  
 وفي قوله مالك عندى  
 وديعة وفي تلفها  
 مطلقا أو بسبب خفي  
 كسرقة أو بظاهر  
 كسريق عرف دون  
 عمومه فان عرف  
 عمومه لم يحلف حيث  
 لا تهمة (فائدة) \*  
 الكذب حرام وقد  
 يجب كما اذا سأل ظالم  
 عن وديعة يريد  
 أخذها فحبب  
 انكارها وان كذب  
 وله الحلف عليه مع  
 التورية واذا لم  
 ينكرها ولم يمتنع من  
 اعلامها جهده  
 ضمن وكذا لو رأى  
 معصوما اختفى من  
 ظالم يريد قتله وقد  
 يجوز كما اذا كان لا يتم  
 مقصود حرب  
 واصلاح ذات البين  
 وارضاه زوجته الا  
 بالكذب فبإحسان

بغني عنه قوله وقد يجوز أن يقال صواب إسقاطه (قوله ولو كان تحت يده) أي إنسان وقوله لم يعرف  
صاحبها أي لم يعرف حاله بأن غاب غيبة طويلة وانقطع خبره (قوله وأيس من معرفته) أي ومعرفة  
ورثته ويمكن أن يحمل صاحبها على المالك لها مطلقا سواء كان المورث أو الوارث وقوله بعد البحث  
التمام أي عن صاحبها (قوله صرفها) أي الوديعة وهو جواب لو وقوله فيما يجب على الإمام الصرف  
فيه أي من مصالح المسلمين (قوله وهو) أي ما يجب على الإمام الصرف فيه وقوله أهم مصالح  
المسلمين وهي كسد الثغور وأرزاق القضاة والعلماء وأهل الضرورات والحاجات ولو حذف لفظ أهم  
لكان أولى لأن قوله بعد مقدم المصالح يغني عنه اذهوا لأهم مطلقا يمكن في الجبري في باب قسم  
الصدقات أن الأهم مطلقا سد الثغور لأن فيه حفظا للمسلمين (قوله لا في بناء نحو مسجد) أي لا  
يصرفها في ذلك (قوله فان جهل) أي من تحت يده الوديعة وقوله ما ذكر أي ما يجب على الإمام  
الصرف فيه من المصالح (قوله دفعه الخ) أي أو يسأل عن ذلك من ذكر وهو يفرقها بنفسه  
(خاتمة) \* نسال الله حسن الختام قال في المغني لو تنازع الوديعة اثنتان بأن ادعى كل منهما أنها  
ملكه فنصدق الوديعة أحدهما بعينه فلا آخر تخليفه فان حذف سقطت دعوى الآخر وان نكل  
حلف الآخر وغرم له الوديعة القيمة وان صدقهما فاليد لهما والخصومة بينهما وان قال هي لأحدهما  
وأنسبته وكذا به في النسيان ضمن كالعاصب والغاصب اذا قال المغيصوب لأحدهما وأنسبته خلف  
لأحدهما على البت أنه لم يغصبه تعيين المغيصوب للآخر بلا عيب اه والله سبحانه وتعالى أعلم  
(فصل) \* أي في بيان أحكام اللقطة وذكرها عقب الوديعة لما بينهما من المناسبة من حيث أن في  
اللقط معنى الأمانة والولاية عليه فالملتقط أمين فيما لقطه والشارع ولاء حفظه ومن حيث مشاركتها  
لها في كثير من الأحكام كاستصحاب لقطها عند الوثوق بنفسه وعدمه عند عدم الوثوق بأمانة نفسه  
وبإباحة أخذها في هذه الحالة أن لم يكن فاسقا ولا كره تزويرا وقيل تحريما والاصل فيها قبل الإجماع  
الآيات الآمرة بالسبر والإحسان كقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي أخذها لحفظها على  
مالكها وردها عليه برواحسان والأخبار الواردة في ذلك تخبر بمسئله والله في عون العبد مادام العبد  
في عون أخيه أي الله معين للعبد اعانة كاملة مادام العبد معين لأخيه فلا يراد أن آتاه في عون كل  
أحد دائما وتخبر العهيمين عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطة الذهب  
أو الورق فقال اعرف غفاسها وكاعها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنقها ولتكن وديعة عندك  
فإن جاء صاحبها يوما من الدهر فادها إليه والافشأ نكها وسأله عن ضالة الأبل فقال مالك ولها سادها  
فإن معها أحد أمها وسقاءها تراد الماء وتأكلك النجرات حتى يلقاها ربه وسأله عن الشاة فقال خذها  
فإنما هي لك ولا تخشك أولادك وقوله في الحديث فإن لم تعرف أي صاحبها وقوله فاستنقها السنين  
والثلاث زائدتان أي أنفقها وهو عطف على مقدرا أي فتملكها ثم أنفقها بعد المالك فهو على حد ضرب  
بعضك الحجر فأنفجرت أي فضر ب فأنفجرت وقوله ولتكن وديعة عندك أي إن لم تنفقها بعد المالك  
أما إذا أنفقها فهي مضمونة كما سبأني وقوله فإن جاء صاحبها تغريب على الشقين أي سواء أنفقها أم لم  
تنفقها وقوله فادها إليه أي إن بقيت عندك والافسدها الشرعي من مثل أوقية كاسياتي وأركانها  
ثلاثة لقط وملقوط ولا قط وكلها تعلم من كلامه (قوله لواللقط شيئا لا يخشى فساد الخ) اعلم أن  
اللقطة تنقسم إلى أربعة أقسام أحدها ما يبقى على الدوام كذهب وفضة ونحاس وحكمه أن يعرفه  
سنة على أبواب المساجد عند خروج الناس من الجماعة وفي الموضع الذي وجد فيه وفي الأسواق  
ونحوها من مجامع الناس ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا وابتداء السنة من وقت  
التعريف لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار  
لا يسلا ولا وقت القبول ثم يعرف كل يوم طرفه أسبوعا وأسابيع ثم يعرف كل أسبوع مرة أو

ولو كان تحت يده  
وديعة لم يعرف  
صاحبها وأيس من  
معرفته بعد البحث  
التمام صرفها فيما يجب  
على الإمام الصرف  
فيه وهو أهم مصالح  
المسلمين مقدما أهل  
الضرورة وشدة  
الحاجة لا في بناء نحو  
مسجد فان جهل ما  
ذكر دفعه لثقة عالم  
بالمصالح الواجبة  
التقديم والأورع  
الاعلم أولى

(فصل) \*

لواللقط شيئا لا يخشى  
فساده كنفق ونحاس



مرتين الى أن تتم سبعة أسابيع ثم يعرف كل شهر مرة أو مرتين الى آخر السنة فالمراتب أربعة وان احتاج  
التعريف الى مؤنة فان أخذ اللقطة لحفظها على مالكها لم تلزمه بل يرتبها القاضي من بيت المال  
أو يقترضها على المالك وان أخذها ليقبلها الزمته ثم بعد ذلك يقبضها سنة ان وجد صاحبها فذل الواضح  
فان لم يجده فهو مخير بين أن يملكها بشرط الضمان وبين أن يحفظها على الدوام في حرز مثلها ولا بد  
في التملك من لفظ يدل عليه كتملكت ثم بعده ان ظهر المالك وهي باقية واتفق في رد العين أو البديل  
فالامر واضح وان تنازعا فطلب المالك العين وأراد الملتقط العدول الى البديل أجيب المالك وان تلفت  
بعده غرم الملتقط المثل ان كانت مثلية أو القيمة ان كانت متقومة يوم التملك وهذا كله في غير لقطة  
الحرم أما هي فلا يجوز لقطها الا لحفظ ويجب تعريضها لبلد الخبر ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته  
الا من عرفها وفي رواية البخاري لا تحل لقطته الا لمنشد معروف والمعنى على الدوام والافسار البلاد  
كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص قال ع ش فان أس من معرفة مالكه فينبغي أن يكون مالا  
ضائعا أمره لبيت المال واثباتها لا يبقى على الدوام ولا يقبل التحقيف بالعلاج كالرطب الذي لا يتقر  
والعنب الذي لا يترتب وحكمه أنه يتخير بين تملكه في الحال أو كله أو شره وغرم بدله من مثل أو  
قيمة ويبيع به من مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليمتلك الثمن المذكور وثالثها ما يبقى بالعلاج  
كالرطب الذي يتقر والعنب الذي يترتب وحكمه أنه يتخير بين بيعه بمن مثله وحفظ ذلك الثمن  
كما مرو بين تحفيقه وحفظه لمالكه ورابعها ما يحتاج الى نفقة كالحيوان وحكمه أنه ان كان لا يمتنع  
من صغار السباع فهو مخير فيه بين تملكه ثم كله في الحال وغرم قيمته ان وجدته في المفازة وان وجدته  
في العمران امتنعت هذه المصلحة لسهولة البيع فيه دون المفازة وبين تركه بلا كل بل يسكه عنده  
فيتطوع في الانفاق عليه فان لم يتطوع فليمنق باذن الحاكم ان وجدته والا أشهد وبين بيعه بمن  
مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ثم يملك الثمن المذكور وان كان يمتنع من صغار السباع فان وجدته  
في الصحراء الآمنة امتنع أخذه للتملك وجاز أخذه للحفظ وان وجدته في صحراء غير آمنة بان كان الزمن  
زمن نهب جاز أخذه للتملك وللحفظ أيضا وان وجدته في الحضر يتخير بين امساكه والانفاق عليه  
وبيعه وحفظ ثمنه وامتنع كله كما تقدم (قوله بعمارة) متعلق باللقط والباع بمعنى من أى القطة من  
عمارة أى مكان عام قال شيخ الاسلام في شرح التحرير والمراد بالعمارة الشارع والمسجد ونحوهما  
لانها مع الموات محل اللقطة اه وكتب شق مانصه قوله ونحوهما أى كالمدارس والربط فان وجد في  
ملك شخص فله وان لم يدعه فلذى اليد قبله وهكذا حتى ينتهي للمحمي فان لم يدعه فللقطة كما تقدم  
عن م ر وظاهره أنه يكون لقطة بمجرد دعواه وقال سم لا بد من نفيه ذلك عن نفسه وقوله لانها  
أى المذكورات مع الموات أى الارض التى لا مالك لها من العمارة وحينئذ فالمراد بما عدا المفازة وملك  
الغير اه (قوله أو مفازة) هى الارض المخوفة وتسميتها بذلك من تسمية الشئ بضده تغاؤلا لا بغور أى  
النجاة (قوله عرفه سنة) أى اذا لم يكن حقيرا كما يدل عليه قوله بعد ويعرف حقيرا الخ والحكمة في  
اعتبار السنة أن القوافل لا تتأخر عنها البالوانه لولم يعرف سنة لضاعت الاموال على أربابها ولو جعل  
التعريف أبدا لامتنع الناس من التقاطها فكان في اعتبار السنة تطرل للغير يتعين معا قال الخطيب  
وقد يتصور التعريف سنتين وذلك اذا قصد الحفظ فعرفها سنة ثم قصد التملك فانه لا بد من تعريفه  
سنة من حينئذ اه ويجب عليه قبل التعريف أن يعرف وعاءها من جلد أو خرقة أو كاهها أى  
الحيط الذى تربط به وجسها من ذهب أو فضة وعددها أو وزنها وأن يحفظها حتما في حرز مثلها  
(قوله في الاسواق) متعلق بقوله عرفه ومثلها القهاوى ونحوها من كل ما يجتمع فيه الناس (قوله  
وأبواب المساجد) أى وفي أبواب المساجد عند خروج الناس من الجماعة وعلم من قوله في أبواب  
المساجد أنه لا يعرف في المساجد فيجزم ان شوش والا كرم وهذا يجمع بين قول من قال بانه يدره

بعمارة أو مفازة  
عرفه سنة في الاسواق  
وأبواب المساجد

فان ظهر مالكمه والا  
تملكه بلفظ تملك  
وان شاء باعه وحفظ  
ثمنه أو ما يخشى  
فساده كهرسة  
وبقل وفاكهة  
ورطب لا يتغير فيختبر  
ملتقطه بين أكله  
متملكه ولا يغرم  
قيمه وبين بيعه  
ويعرفه بعديعه  
ليتملك ثمنه بعد  
التعريف فان ظهر  
مالكه أعطاه قيمته  
ان أكله أو ثمنه ان  
باعه وفي التعريف  
بعد الاكل وجهان  
أصحهما في العمارة  
وجوبه وفي المفاضة  
قال الامام والظاهر  
أنه لا يجب لانه لا  
فائدة فيه

التعريف فيها وقول من قال بانه يحرم التعريف فيها الا المسجد الحرام لانه مجمع الناس فيعرف فيه  
و يعرف أيضا في الموضع الذي وجد هافيه لان طلب الشيء فيه أكثر الا أن يكون مفاضة ونحوها  
من الاماكن الخالية فلا يعرف فيها اذلا فائدة في التعريف فيها فان مرت به قافلة تبعها وعرف فيها  
ان اراد ذلك فان لم يرد ذلك ففي بلد يقصد ها ولو بلدته التي سافر منها فلا يكلف العدول عنها الى أقرب  
البلاد الى ذلك المكان خلافا لبعضهم (قوله فان ظهر مالكمه) أي أعطاه اياه فحواط الشرط محذوف  
(قوله والتملكه) أي وان لم يظهر مالكمه تملكه أي ان شاء بدليل ما بعده لكن بشرط الضمان  
(قوله بلفظ تملك) أي انه لا بد في التملك من لفظ يدل على التملك اما صريح كتمكت أو كناية مع  
النية كاخذته أي لانه تملك يبدل فافتقر الى ذلك كالتزام قال في المغني وهذا فيما يملك وأما غيره  
كالكلب والخمر فلا بد فيه من اختيار نقل الاختصاص الذي كان لغيره لنفسه كما قاله ابن الرفعة اه  
(قوله وان شاء باعه وحفظ ثمنه) مثله في شرح التحرير والذي صرح به سم والخطيب على أبي  
نصابع أنه لا يباع في هذه الحالة بل هو مخير بين تملكه وبين حفظه على الدوام وصرح به الباجوري  
أيضا وعبارة الخطيب مع الاصل واللقطة على أربعة أضرب أحدها ما سبق على الدوام كالدبيب  
والفضة فهذا أي ما ذكرناه في الفصل قبله من التخيير بين تملكها وبين أدامة حفظها اذا عرفها ولم  
يجعل مالكمها هو حكمه أي هذا الضرب اه (قوله أو ما يخشى فساد) ما نكرة موصوفة معطوفة  
على شيا أي والتقط شيا يخشى فساد أي بالتأخير (قوله كهرسة الخ) عدد المثل إشارة الى أنه لا فرق  
بين المتقوم كهرسة والمثل كالرطب وقوله لا يتغير الجملة صفة لرطب يخرج به ما اذا كان يتغير  
فانه يتغير فيه بين بيعه وحفظ ثمنه أو تمييزه وحفظه كالم (قوله فيختبر الخ) التخيير ليس بحسب  
التشهي بل بحسب المصلحة لانه يجب عليه الاحتياط للمالك وعبارة مر ويتعين فعل الاحتياط منهما  
والاقرب أن لا يستقل بفعل الاحتياط في ظنه بل يراجع الحاكم ويمتنع امساكه لتعذرهما باختصار  
اه شق وقوله بين أكله حالا ولا فرق فيه بين العمران لسرعة فساد (قوله متملكه) (قوله متملكه)  
حال من فاعل المصدر المقدر أي كل الملتقط اياه حال كونه متملكا له وهي تفيد أن التملك واقع حال  
الاكل وهو لا يصح لان شرطه أن يكون قبله والا كان غاصبا يلزمه أقصى القيم ويمكن أن يقال ان  
الحال هنا ماضية وهي قد انبتنا ابن هشام في مغنيه ومثل لها بقوله جاء زيد أمس راكبا وماها  
محكية لكن تطرفها الاشمو في فانظر ولو قال بعد تملكه لم كان أولى (قوله وبين بيعه) أي ويتخير  
بين بيعه لكن ما ذن الحاكم ان وجد ولا يخف منه والاستقلال به (قوله يعبره) أي المبيع الملتقط  
(قوله ليمتلك ثمنه بعد التعريف) أي ولا يعرف الثمن (قوله فان ظهر مالكمه) أي بعد أكله في  
الصورة الاولى أو بعد تعريضه الكاثر بعديعه في الثانية وقوله أعطاه قيمته المراد بها مطلق البدل  
وهو المثل في المثلي والقيمة في المتقوم (قوله أو ثمنه) أي أو أعطاه ثمنه (قوله وفي التعريف) أي  
تعريف الذي يخشى فساد بعد أكله (قوله أحدهما) أي الوجهين (قوله في العمارة) متعلق  
بما بعده وهو وجوبه أي وجوب التعريف في العمارة (قوله وفي المفاضة) الذي يظهر انه متعلق  
بمبتدأ محذوف خبره الجملة بعده أي ويعبر به في المفاضة قال الامام الخ وقوله الظاهر أنه لا يجب قال شيخ  
الاسلام في شرح التحرير وفيه نظر اه وكتب شق قوله وفيه نظر أي بناء على أن معنى كلام  
الامام عدم وجوب التعريف بعد الاكل مطلقا أما الوجه على ما مر من أنه لا يجب مادام في المفاضة فاذا  
وصل الى العمران وجب ذلك نظري في كلامه اه (قوله لانه لا فائدة فيه) أي في التعريف في المفاضة  
لعدم من يسعه وهذا تعليل لعدم وجوب التعريف فيها ومفهومة أنه لو كان ميسره فانه كان  
فيها أحديسج التعريف وجب لكن عبارة الحق صريحة في أنه لا يجب التعريف في المفاضة مطلقا  
عند الامام وعبارتها لا يجب تعريضه في هذه الحصلة على الظاهر عند الامام وعلى ذلك بان التعريف

اولو وجدييته درهما  
مشلا وجوزانه ان  
يدخلونه عرفه لهم  
كاللقة قاله القفال  
ويعرف حقير  
لا يعرض عنه غالبا  
وقيل هو درهم زمانا  
يظن ان فاقده يعرض  
عنه بعده غالبا  
ويختلف ذلك  
باختلاف المال  
فدائق الفضة حالا  
والذهب نحو ثلاثة  
ايام اما ما يعرض عنه  
غالبا كحبة زبيب  
استبدبه واجده بلا  
تعريف ومن رأى  
لقطة فرفعها برجله  
لمعرفها وتركهالم  
يضعها ويحوز أخذ  
فحوسنابل المصادين  
التي اعتيد الاعراض  
عنها ولو بحافيه زكاة  
ذال الزركشي وكذا  
برادة الحدادين  
وكسرة خبز من رشيد  
وتحوز ذلك ما يعرض  
عنه عادة فعمله  
أخذه وينفذ تصرفه  
فيه أخذنا بظاهر  
أحوال السلف ويحرم  
أخذ ثمر تساقط ان  
حوط عليه وسقط  
داخل الجدار قال في  
المجسور ما سقط  
دراج بلا اراد  
يعتد باحتسه يوم  
وان اعتيئت حل

انما يراد للتك وهو قد وقع قبل الاكل واستقر به بدله في الذمة اه (قوله ولو وجد بيته الخ)  
الانساب تقديم هذه المسئلة وما بعدها الى قوله ومن رأى لقطة الخ على قوله أو ما يخشى فساد له لانه من  
فروع ما لا يخشى فساد (قوله وحوز) أي ظن وقوله انه أي الدرهم وقوله لمن يدخلونه أي البيت  
وقوله عرفه لهم أي لمن يدخلونه والظاهر ان التعريف خاص بهم وقوله كاللقة يفيد التشبيه انه ليس  
بلقطة حقيقة بل في حكمها وليس كذلك بل هو لقطة حقيقة كما يؤخذ مما نقلته عن شرف عند  
قوله بعمارة قنينة (قوله ويعرف حقير الخ) أي في الاصح وقيل انه كغير الحقير في جميع ما تقدم  
وقوله لا يعرض عنه قيد وسيد كمرحترزه (قوله وقيل هو) أي الحقير لعل في العبارة سقطا من  
النسخ يعلم من عبارة التحفة ونصها قيل هو أي الحقير دينار وقيل هو درهم وقيل وزنه وقيل دون  
نصاب السرقة والاصح عندهما أي الشخصين انه لا يتقدر بل ما يظن ان صاحبه لا يكثر أسفه عليه  
ولا يطول طلبه غالبا اه (قوله زمانا) ظرف متعلق بيعرف وقوله يظن ان فاقده أي ذلك الحقير  
(قوله يعرض عنه بعده) أي بعد ذلك الزمن الذي حصل التعريف فيه (قوله ويختلف ذلك) أي  
الزمن الذي يعرف فيه الحقير والمراد قدره وقوله باختلاف المال أي قلته وكثرته (قوله فدائق  
الفضة حالا) أي يعرف حالا أي مدة يسيرة من لقطه وقوله والذهب الخ أي ودائق الذهب يعرف  
ثلاثة أيام (قوله اما ما يعرض عنه) أي اما الحقير الذي يعرض عنه في الغالب وهو محترز قوله  
لا يعرض عنه وقوله كحبة زبيب تمثيل لما يعرض عنه غالبا (قوله استبدبه واجده) أي اسقط به ولو في  
حرم مكة ولا يعرفه رأسا وروى عن سيدنا عمر رضي الله عنه انه رأى رجلا يعرف زبيبة فضر به بالدرة  
وكانت من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان من الورع ما يعت الله عليه (قوله ومن رأى  
لقطة فرفعها برجله ليعرفها وتركهالم يضعها) فيه انه تقدم للشارح في باب الوقف ما يقتضي انه  
لو رفع السجادة من الصف برجله ضمن ونص عبارته هناك فلو كان له سجادة فيه ينجيها برجله من  
غير ان يرفعها عن الارض لئلا تدخل في ضمانه اه ثم رأيت في الروض وشرحه ما نصه وان راها  
مطروحة فدفعها برجله مثلا ليعرفها جنسا أو قد راوتر كها حتى ضاعت لم يضعها لانها لم تحصل في  
يده وقضيت عدم ضمانها وان تحولت من مكانها بالدفع وهو ظاهر اه فلعل في عبارة المؤلف  
تحريف دفعها بالمال برفعها بالراء من النسخ (قوله ويجوز أخذ نحو سنابل الخ) عبارة التحفة  
ويجوز أخذ نحو سنابل المصادين التي اعتيد الاعراض عنها وقول الزركشي ينبغي تخصيصه بما لا  
زكاة فيه أو بمن تحول له كالفقر معتز بان انظاره اغتار ذلك كما جرى عليه السلف والخلف ومحت  
غيره تقييده بما ليس فيه حق لمن لا يعبر عن نفسه اترضه الباقيين بان ذلك انما يظهر في نحو الكسرة  
مما قد قصدت وسبقت البدل عليه بخلاف السنابل اه (قوله وكذا برادة) أي وكذا ويجوز أخذ  
برادة الحدادين أي القطع الصغار التي تسقط عند برد الحديد (قوله وكسرة خبز) أي ويجوز أخذ  
كسرة خبز وقوله من رشيد راجع للاخير بدليل عبارة التحفة المسارة تغاير به غير الرشيد  
فلا يجوز أخذه اه (قوله ونحو ذلك) أي المذكور من السنابل والبرادة وكسرة الخبز (قوله  
فعمله أخذه) أي ماذا كرمهم (قوله وينفذ تصرفه) أي الاستدبييع وهبة ونحوهما (قوله  
ويحرم أخذ ثمر تساقط) أي من أشجاره كطرب وعنب وخوخ ومشمش وغيرها من بقية الأثمار  
(قوله ان حوط عليه) أي على ذلك الثمر والمراد على أشجاره (قوله وسقط داخل الجدار) في التحفة  
في كتاب الصيد ما نصه وكذا ان لم حوط عليه أو سقط خارجه لكن لم تمتد المساحة بأخذه وقوله قال  
في المجموع الخ ساق في التحفة تأييدا لكلامه المار وهو انساب من صنيع الموافقة به (قوله  
ما سقط خارج الجدار) أي الموط على الامصار (قوله ان لم يمتد مساحته) أي اماحة المسالك له و قوله  
حرم أي أخذه (قوله ون اعتيئت) أي الاباحة وقوله حل أي أخذه قال في التحفة كما تحل هدية

أوصلها بمنزلة (قوله عملاً) عليه العمل وقوله بالعادة المستمرة أي المبررة وقوله المغلبة أي تلك  
 العادة المطردة وقوله على الظن أي ظن الناس وقوله باحتهم أي المسالك وقوله له أي لا تحذه  
 \* (الطبعة) \* كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له أبو دحانة فكان إذا صلى الفجر خرج  
 مستجلاً ولا يصبر حتى يسمع دعاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال له يوماً أليس لك إلى الله حاجة فقال بلى  
 فقال فلم لا تتقف حتى تسمع الدعاء فقال لي عذر يا رسول الله قال وما عذر لك فقال إن داري ملاصقة لدار  
 رجل وفي داره نخلة وهي مشرفة على داري فإذا هب الهواء لا يقع من رطبيها في داري فإذا انتبه أولادي  
 وقد مسهم الضر من الجوع فساو جدواً كلوه فأجعل قبل انتباههم وأجمع ما وقع وأجمله إلى دار  
 صاحب النخلة ولقد رأيت ولدي يوماً فوضع رطبة في فمه فآخر جثتها بأصبعي من فيه وقلت له يا بني  
 لا تغضم أباك في الآخرة فبكى لفرط جوعه فقلت له لو خرجت نفسك لم أدرع الحرام يدخل إلى جوفك  
 وجلت مع غيره إلى صاحبها فدمعت عيناي النبي صلى الله عليه وسلم وسأل عن صاحب النخلة فقيل له  
 فلان المنافق فاستدعاه وقال له بعني تلك النخلة التي في دارك بعشرة من النخل عروفاً من الزرجد  
 الأخضر وساقها من الذهب الأحمر وقضبانها من اللؤلؤ الأبيض ومعها من الحور العين بعدد ما عليها  
 من الرطب فقال له المنافق ما أنا بآخر أبيع بنسبة لا أبيع الا نقداً لا وعوداً فوثب أبو بكر الصديق رضي  
 الله تعالى عنه وقال هي بعشرة من النخيل في الموضع القلافي وليس في المدينة مثل تلك النخيل ففرح  
 المنافق وقال بعثك قال قد اشتريت ثم وهبها لابي دحانة فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد ضمنت لك  
 يا أبا بكر عوضها ففرح الصديق وفرح أبو دحانة رضي الله عنهما ورضي المنافق إلى زوجه يقول قد  
 رجحت اليوم رجاء عظيم وأخبرها بالقصة وقال قد أخذت عشرة من النخيل والنخلة التي بعتهام قمعة  
 عندي في داري أبداً كل منها ولا تفضل منها شيئاً إلى صاحبها فلما نام تلك الليلة وأصبح الصباح وإذا  
 بالنخلة قد تحولت بالقدر إلى دار أبي دحانة كأنهم لم تكن في دار المنافق فتعجب غاية التعجب وهذه  
 معجزة لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي قدرة الله تعالى ما هو أعظم من ذلك (تتمة) تعرض  
 المصنف للقطعة ولم يتعرض للقيط وحاصل الكلام عليه أنه إذا وجد لقيط أي صغير ضائع لا يعلم له  
 كافل من أب أو جد أو من يقوم مقامهما أو يحنون بالغ بقارعة الطريق فاخذه وكفأته وترتبته  
 واجبه على الدفابة لقوله تعالى ومن أحياهما فكأنما أحيانا جميعاً ولأنه آدمى محترم فوجب  
 حفظه كالضطر إلى طعام غيره فإذا التقطه بعض من أهله لمضانة للقيط سقط الاتم عن الباقي  
 فإن لم يلتقطه أحد أتم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب الشهاد على التقاطه خوفاً من أن  
 يسترقه اللاقط ولو كان ظاهر العدالة وفارق الشهاد على التقاط اللقطة حيث لم يجب بان الغرض منها  
 المال غالباً والشهاد في التصرف المالي مستحب ولأن الغرض منه حفظ حرمة ونسبه فوجب  
 الشهاد عليه كما في النكاح فإنه يجب الشهاد عليه لحفظ نسب الولد لا يسهو حرمة وبان اللقطة يشيع  
 أمرها بالتعريف ولا تعريف في اللقيط ويجب الشهاد على ماله من المال تبعاً له وإن كان لا يجب  
 الشهاد على المال وحده فلو ترك الشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ بل ينزعه منه وجوباً بالحاكم دون  
 إلا حاد ثم إن لم يوجد له مال فنفقته في بيت المال من سهم المصالح فإن لم يكن في بيت المال مال أو كان  
 ثم ما هو أهم منه اقترض عليه الحاكم فإن عسر الاقتراض وجب على مواسر يناقضه عليه إن كان حراً  
 والأفعلى سيدة وقد نظم ابن رسلان مبحث اللقيط في زبده فقال

للعادل أن يأخذ طفلاً نبذاً \* فرض كفاية وحضنه كذا  
 وقونه من ماله ممن قضي \* لفقده أشهد ثم اقترضا  
 عليه أذيقه بيت المال \* والقرض خدمته لدى الكمال

واعلم أن اللقيط في دار الإسلام أو ما لحق بهما مسلم تبعاً للدار إلا أن أقام كافر ينة بنسبه في تبعه في

عملاً بالعادة المستمرة  
 المغلبة على الظن  
 باحتهم



النسب والدين فيكون كافرا اتبعه بخلاف ما اذا استلحقه بلاينة لانه قد حكم بإسلامه تعالى الدار الاسلام أو ما ألحق بها وهي دار الكفر التي لم يسلم بكن كونه منه ولو أسير منتشرا أو تاجر أو لا يكتفى اجتيازها بدار الكفر بخلافه بدار الاسلام فانه يكتفى اجتيازها بها لحرمتها ولو وجد اللقيط بدار الكفر التي لم يسلم بها فهو كافر وهو حر وإن ادعى رقه لاقط أو غيره لأن غالب الناس أحرار إلا أن تقام برقه بمنته متعوضة لسبب الملك كارت أو شراء كان تشهدانه رقيقا لغلان ورثه من أبيه أو اشتراه والآن أقرب بالرق بعد كماله لشخص ولم يكن ذبه المقر له بأن صدقه أو سكت ولم يسبق منه قبل إقراره بالرق بعد كماله إقرارا بحرية أما إذا كذبه المقر له فلا يقبل إقراره بالرق له وإن عاد المسكتب وصدقه لانه لما كذبه حكم بحريته بالأصل فلا يعود رقيقا وكذا لو سبق منه قبل إقراره بالرق بعد كماله إقرارا بحرية لانه لما حكم بحريته بإقراره السابق لم يقبل إقراره بالرق بعد ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب النكاح)\*

هذا هو الرابع من الفقه وإنما قدموا العبادات لأنها أهم ثم المعاملات لأن الاحتياج إليها أهم ثم ذكر والفرائض في أول النصف الثاني للإشارة إلى أنها نصف العلم ثم النكاح لانه اذا تمت شهوة البطن محتاج لشهوة الفرج ثم الجنائيات لأن الغالب أن الجنابة تحصل بعد استيفاء شهوة البطن والفرج ثم الافضية والشهادات لأن الانسان اذا وقعت منه الجنائيات رفعوه للقاضي واحتاجوا للشهادة عليه ثم ختموا بالعتق رجا ان يختم الله لهم بالعتق من النار والنكاح من الشرائع القديمة فانه شرع من لدن آدم عليه السلام واستقر حتى في الجنة فانه يجوز للانسان النكاح في الجنة ولو لحارمه ما عدا الاصول والعرو وع فلا ينكح أمه ولا بنته فهما قال الاطباء ومقاصد النكاح ثلاثة حفظ النسل وانجاء المراء الذي يضر احتباسه بالبدن ونيل الله وهذه الثلاثة هي التي تبقى في الجنة اذا لاتناسل هناك ولا احتباس والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع فمن الاول قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وقوله تعالى وانكحوا الايامي منكم ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم من أحب فطرني فليستسن بسنتي ومن ستنى النكاح وفي رواية فمن رغب عن سنتي فبات قبل أن يتزوج صرقت الملائكة وجهه عن حوضي يوم القيامة وقال صلى الله عليه وسلم من ترك التزويج مخافة العالة فليس مني وأخرج الامام أحمد ومسلم عن ابن عمر الدنيا كلها متاع وخير متاعها المرأة الصالحة وابن ماجه عن أبي امامة ما استعاض المؤمن بعد تقوى الله خيرا له من زوجة صالحة ان أمرها أطاعته وان نظر إليها سرته وان أقسم عليها برته وان غاب عنها نهجت في نفسها وماله والطبراني عن ابن مسعود تزوجوا الابكار فانهن أعذب أزواها وأتقى أرحاما وأرضى بالبسر والبيهي عن أبي سعيد وابن عباس رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولده له ولد فليحسن اسمه وأدبه واذا بلغ فليزوجها فاب بلغ ولم يزوجه فاصاب اثما فانما اثمه على أبيه وروي انه دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم يقال له عكاف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا عكاف ألك زوجة قال لا قال ولا جارية قال ولا جارية قال وانت بخير موسى قال وأنا بخير موسى قال أنت من اخوان الشياطين لو كنت من النصارى كنت من رهبانهم ان من ستنى النكاح شراركم عزابكم أراد انكم أمواتكم عزابكم رواه الامام أحمد في مسنده وقد نظم ابن العماد هذا المعنى في قوله

شراركم عزابكم جاء الخبر \* أراد انكم أموات عزاب البشر

وفي المجالس السنية للغشي ما نصه قال بعض السراح انما كان من لا يتزوج أو يتسرى مع القدرة عليه من شرار الامة في الاحياء وأراد ان في الاموات لها القته ما أمر الله به ورسوله وحث عليه وسمى من شرار الخلق لعدم غض بصره وتخصيه من فرجه ولعدم ستر شطر دينه للاخبار الواردة في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من تزوج فقد ستر شطر دينه فليتق الله في الشطر الآخر وأيضا فان مثل هذا

\*(باب النكاح)\*

لا يؤمن غالباً على النساء ولا على الجواردة في السكنى وغيرهما فربما تسلط الشيطان فيقع الفساد اه  
وحكى أبو العباس أحمد بن يعقوب أنه رأى معروفاً الكرخى في النوم فقيل له ما صنع الله بك قال  
أباحني الجنة غير أن في نفسي حسرة أني خرجت من الدنيا ولم أتزوج وحكى أن بعض الصالحين كان  
يعرض عليه التزوج فيأبى رهة من دهره فأنته من نومه ذات يوم وقال زوجوني فز وجوه فسئل  
عن ذلك فقال لعلي عززني ولداً ويقتضيه فيكون لي مقدمة في الآخرة ثم قال رأيت في المنام كأن  
القيامة قد قامت وكنت من جملة الخلائق في الموقف ولى من العطش والسكر ما كاد أن يقطع عنقي  
وكذا الخلائق في شدة العطش والسكر ففحن كذلك إذ ولدان قد طهروا وأبديهم أباريق من فضة  
مغطاة بمناديل من نور وهم يتخللون الجمع ويتجاوزون أكثر الناس ويستقون واحداً بعد واحد  
فمدت يدي إليهم وقلت لبعضهم استغني فقد أجهدتني العطش فنظر إلى وقال ليس لك ولد فينا إنما  
نسقي آباءنا وأمهاتنا فقلت من أنتم فقالوا نحن أطفال المسلمين وأركان النكاح خمسة زوج وزوجة  
وولي وشاهدان وصيغة (قوله هولغة الضم والاجتماع) عطف الاجتماع على الضم من عطف  
العام على الخاص وعبارة شيخ الاسلام والثقفة والنهاية هولغة الضم والوطء اه فافادت أنه يطلق  
الغعة على الوطء كما يطلق على الضم والاجتماع وعبارة الخطيب والعرب تستعمله بمعنى العقد والوطء  
جميعاً اه وكتب البجيرمي عليها أي يطلق على كل منهما فهو من قبيل المشترك فيكون حقيقة فهما  
اه ونقل الباجوري عن النووي في شرح مسلم مثله فقال قال النووي في شرح مسلم هولغة الضم  
و يطلق على العقد والوطء ثم قال قال الواحدى قال أبو القاسم الزجاجي النكاح في كلام العرب بمعنى  
العقد والوطء ثم قال وقال أبو علي الفارسي فرقت العرب بينهما فاعرفا الطيفا إذا قالوا نكح فلانة أو بنت  
فلان أرادوا عقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته أو زوجها أو ولد أو وطئها اه بتصرف وأورد الباجوري  
على هذا بأن فيه تساهلاً لأن الوطء والعقد من معناه السرى وهو كما قال وإن رده الباجوري فتنبه  
(قوله ومنه) أي من النكاح بمعناه اللغوي الذي هو الضم والاجتماع وقوله قولهم أي العرب  
وقوله إذا تمكنت أي تقول ذلك إذا تمكنت لا تمكنا وانضم بعضها إلى بعض وهذا هو محصل  
الاستدلال وسعى المعنى السرى بذلك لما فيه من ضم أحد الزوجين إلى الآخر (قوله وشراً عقد  
الح) اعلم أنه اختلف في كون عقد النكاح عقداً باحة أو تمليك على وجهين أو جههما أنه عقد باحة  
وعليه التعريف المذكور ويظهر أثر الخلاف فيما لو حلف لا يملك شيئاً له زوجة فعلى الأول لا يحنث  
وعلى الثاني يحنث قال في المغني واختار المصنف عدم الحنث إذا لم يكن له نية إذا لا يفهم منه الزوجة  
اه وقوله واختار عدم الحنث أي حتى على أنه تمليك بدليل التعليل وقال فيه أيضاً ويظهر أثر  
الخلاف فيما لو وطئت بشبهة أن قلنا أنه ملك فالمهرل والافلها اه وهذا معنى على أن المراد بالملك  
ملك المفعلة والمعتد أن المراد به ملك الانتفاع فعليه المهر لها مطلقاً وفي حاشية المحل ما نصه (فرع) اه  
المعة ودعليه في النكاح حل الاستمتاع اللازم الموقت بموت أحد الزوجين ويجوز رفعه بالطلاق  
وغيره وقيل المعتد عليه عين المرأة وقيل منافع البضع اه وقوله يتضمن اباحة وطء أي يستلزمها  
وقوله بلفظ انكاح متعلق بمحذوف أي عقد يحصل بلفظ انكاح الح أي بلفظ مشتق من انكاح أو  
مشتق تزويج ويخرج به بيع الأمة فانه عقد يتضمن اباحة وطء لكن لا بلفظ انكاح أو تزويج وإنما  
ولنا أي لفظ مشتق الح لأنه ما صدران والمصدر كناية لا ينعقد به النكاح اه بصيرى (قوله وهو)  
أي لفظ النكاح وقوله حقيقة في العقد مجاز في الوطء لا يرد عليه قوله تعالى حتى تسلمع زوجاً غيره لأن  
المراد به فيه العقد وأما الوطء فهو مستفاد من خبر حتى تذوق عسيلته وذوق عسيلتك فإل عقد  
مستفاد من الكتاب والوطء مستفاد من السنة والمراد به في ذلك الوطء مجازاً من إطلاق اسم  
السبب على المدب بقرينة الخبر المذكور وقوله على الصحيح مقابله قولان أحدهما أنه حقيقة في

وهولغة الضم  
والاجتماع ومنه  
قولهم تناسكت  
الانبياء إذا تمكنا  
وانضم بعضها إلى  
بعض وشراً عقد  
يتضمن اباحة وطء  
بلفظ انكاح أو  
تزويج وهو حقيقة  
في العقد مجاز في الوطء  
على الصحيح

الوطء مجاز في العقد وبه قال أبو حنيفة رضي الله عنه وثانيهما أنه حقيقة فمهما بالاشتراك كعين وعليه  
 حل النهي في قوله تعالى ولا تشكعوا المشرك حتى يؤمن فإن المراد النهي عن العقد وعن الوطء  
 بملك المين معاً على استعمال المشترك في معنييه قال في المغني وتظهر فائدة الخلاف فيمن زنى بامرأة  
 فإنها تحرم على والده وولده عندنا قاله الماوردي والرياني وفيما يعلق الطلاق على  
 النكاح فإنه يحمل على العقد عندنا لا الوطء إلا أن نوى اه وقوله عندنا أي وأما عندهم فيحمل  
 على الوطء ويترك بينهما بالقرائن (قوله سن الخ) ذكر له أربعة أحكام السنية لائق قادر على المؤن  
 وخلاف الأولى لائق غير قادر عليها والكره لغیر قادر وغير تائق والوجوب لناذله حيث ندب في  
 حقه وبقى الحرمة وهي في حق من لم يقم بحقوق الزوجية (قوله أي النكاح) تفسير للضمير المستتر  
 ويتعين أن يراد به الزوج وهو القبول أنه الذي من طرف الزوج في كلام المصنف شبه استخدام  
 حيث ذكر النكاح أولاً في الترجمة بمعنى العقد المركب من الإيجاب والقبول وذكره ثانياً بمعنى آخر  
 وهو القبول الذي هو أحد طرفيه وأما الإيجاب الذي هو الطرف الآخر فمعلق بالولي لا القدرة للزوج  
 عليه وهو أيضاً مستحب أن كانت المرأة تائقة فيستحب لها النكاح بمعنى الزوج الذي هو الإيجاب  
 لكن بواسطة الولي وفي معنى التائقة المحتاجة للنفقة والمحافظة من اقتمام الفجرة بل إن لم تدفع الفجرة  
 عنها إلا بالنكاح وجب فإن لم تكن تائقة ولا محتاجة ولا خائفة كره لها ألا تنكح من أجل أن لا تقوم  
 بحقوق الزوجية مع عدم السبب المقتضي للنكاح وقوله لائق متعلق بسن وقوله أي محتاج للوطء  
 تفسير مرادله (قوله وأن اشتغل بالعبادة) غاية في سنيته لمن ذكر والمسبب تأخيرها عن القيد  
 الثاني أعني قوله قادر الخ أي سن له ذلك مطلقاً سواء كان مشغولاً بالعبادة أم لا وذلك لوجود التوفيق مع  
 القدرة بخلاف غير التائق القادر على المؤنة فإن كان يتخلى للعبادة فهي أفضل والأفقر أفضل لئلا  
 تغضى به البطالة إلى الفواحش كما قال بعضهم

ان الشباب والعراغ والجدد \* مفسدة للمرأة أي معسده

(قوله قادر على مؤنة) أي متعلقة بالنكاح زائدة عن مسكنه وخادمه ومركوبه وملبوسه (قوله من  
 مهر الخ) بيان للمؤنة والمراد به الحال وقوله وكسوة فصل تمكين أي الفصل الذي حصل التمكين فيه  
 وقوله ونفقة يومه أي يوم التمكين أي وليته وعبر في جانب الكسوة بالفصل وفي جانب النفقة باليوم  
 لأن العبرة في الكسوة بفصل التمكين كفصل الشتاء أو الصيف وفي النفقة بيوم التمكين أي وليته  
 (قوله للاخبار الثابتة في السن) هو تعليل لسنيته لمن ذكر (قوله وقد أوردت جلة منها) أي من  
 الاخبار وقد علمت في أول الباب معظم ذلك ومنها غير ما تقدم قوله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب  
 من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم  
 فإنه له وجاء أي قاطع لتوقاه والباءة بالمداغمة الجماع والمراد بها هو مع المؤنة وانه من كان منكراً طاول  
 فليتزوج (قوله أحكام أحكام النكاح) الأولى بكسر الهمزة مصدر بمعنى اتقان والثانية بالفتح جمع  
 حكم وفي بعض نسخ الخط اسقاط الأولى (قوله ولما فيه) أي النكاح وهو معطوف على الاخبار (قوله  
 وأما التائق العاجز عن المؤن) هذا مفهوم قوله قادر على مؤنة والانساب أن يقول وخرج بقولي قادر  
 العاجز (قوله فالأولى له تركه) أي لقوله تعالى وليس يستغف الدين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من  
 فضله ولمفهوم حديث من استطاع الخ (قوله وكسر حاجته الخ) معطوف على تركه أي والأولى له  
 كسر حاجته أي شهوته بالصوم لحديث من استطاع الخ والمراد بالصوم الدائم لانه يثير الحرارة  
 والشهوة في ابتدائه ولا تنكسر إلا بدوامه وفي الجعري قال العلماء الصوم يثير الحركة والشهوة أولاً  
 فإذا دوام سكنت قال ابن حجر ولا دخل للصوم في المرأة لانه لا يكسر شهوتها قال سم في اطلاقه نظراً  
 لما منعها كمال رجل إذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر بالصوم فليراجع وفيه ان هذا أمر طبي لا

(سن) أي النكاح  
 (لائق) أي  
 محتاج للوطء وأن  
 اشتغل بالعبادة  
 (قادر) على مؤنة من  
 مهر وكسوة فصل  
 تمكين ونفقة يومه  
 للاخبار الثابتة في  
 السن وقد أوردت  
 جلة منها في كتابي  
 أحكام أحكام  
 النكاح ولما فيه  
 من حفظ الدين وبقاء  
 النسل وأما التائق  
 العاجز عن المؤن  
 فالأولى له تركه  
 وكسر حاجته  
 بالصوم

دخل للفقهاء فيه فكيف يقول ما المانع اه (قوله لا بالدواء) معطوف على بالصوم أي لا كسر حاجته بالدواء ككافور بل يتزوج ويتوكل على الله فان الله تكفل بالرزق للمتزوج بقصد العفاف فان كسرها به فان قطع الشهوة بالكلية حرم وان لم يقطعها بالكلية بل يفتريها كره ومثل هذا التفصيل يجري في استعمال المرأة شيئا يمنع الحبل فان كان يقطعها من أصله حرم والا بان كان يبطئه كره وفي الجبري ما نصه واختلفوا في جواز التسبب في القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال أبو اسحق المروزي يجوز القاء النطفة والعلاقة ونقل ذلك عن أبي حنيفة رضي الله عنه وفي الأحياء في مبحث العزل ما يدل على تحريمه وهو الاوجه لانها بعد الاستقرار آية الى التخلق المهيأ لنفخ الروح ولا كذلك العزل اه ابن حجر والمعتمد انه لا يحرم الا بعد نفخ الروح فيه اه وسيد كره الشارح في آخر باب الجنابة (قوله وكره) أي النكاح بمعنى الزوج الذي هو القبول كما تقدم وقوله لعاجز عن المؤن غير تائق هذا مفهوم قوله تائق فهو على الف والنشر المشوش والانصب هنا أيضا أن يقول وخرج يقول تائق غير فيكره ان عجز عن المؤنة وعصارة المنهيج وشربه وكره النكاح لغيره أي غير النائق له لعلة أو غيرها ان فقهها أي أهبتها أو وجدها أو كان به علة كهرم وتعين لانتقاء حاجته اليه من التزام فاقد الأهبة لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فيمن عداه والا بان وجدها ولا علة به فتخل لعبادة أفضل اه (قوله ويجب بالنذر حيث نذب) أي اذا نذر النكاح وجب عليه ان نذب في حقه بأن كان تائقا قادرا على المؤنة وهذا ما جرى عليه ابن حجر ونص عبارته نعم حيث نذب لوجود الحاجة والأهبة وجب بالنذر على المعتمد الذي صرح به ابن الرفعة وغيره اه والذي اعتمدته م ر خلافة ونص عبارته ولا يلزم بالنذر مطلقا وان استحب كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين اه وعدم الانعقاد عنده نظر الكون أصله الأباحة والاستحباب فيه عارض نعم قد يجب بغير النذر نكاحا لوخاف على نفسه العنت وتعين طريقا لدفعه مع قدرته وبمحت بعضهم وجوبه فيما لوطلق مطلومة في القسم ليوفى بها حقهما من نوبة المعلوم لها (قوله وسننظر الخ) وذلك لما روى عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا خطب أحدكم المرأة أي أراد خطبتها بدليل رواية أخرى فلا جناح عليه أن ينظر إليها وان كانت لا تعلم رواه أبو داود والطبراني وأحمد وأخرج ابن النجار وغيره عن المغيرة بن شعبة قال خطبت حارثة من الأنصار فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لي رأيتها فقلت لا فقال فانظر إليها فانه أحرى ان يؤدم بينكما أي تدوم المودة والالفة فأتيتهم فذكرت ذلك الى والدتها فنظر أحدهما الى صاحبه فقمت فخرجت فقالت الجارية على بال رجل فوقفت ناحية خدرها فقالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرك ان تنظر الى فانظر والا فانا أخرج عليك ان تنظر فنظرت إليها فترجتها فأتت امرأة قط أحب الى منها ولا أكرم على منها وقد تزوجت سبعين امرأة (قوله بعد العزم على النكاح) متعلق بسن أو ينظر وخرج به ما اذا كان قبل العزم فلا يسن بل يحرم لانه لا حاجة اليه قبله (نراه وقبل الخطبة) خرج به ما اذا كان بعدها فلا يسن النظر نعم يجوز كما في التحفة ونصها وظاهر كلامهم انه لا يندب النظر بعد الخطبة لانه قد عرض فتناذى هي وأهلها وانه مع ذلك يجوز لان فيه مصلحة أيضا فاقيل محتمل حرمة لان اذن الشارع لم يقع الا فيها قبل الخطبة رديا أن الحبر مصرح بجوازه بعدها فيطل حصره وانما أولوه بالنسبة للأولية لا الجواز كما هو واضح اه (قوله الآخر) مفعول المصدر المضاف لغاعله وهو تنظر أي سن أن ينظر كل الآخر وهو قبل نخرج به النظر الى نحو ولد المخطوبة الامر فلا يجوز له تنظره وان بلغه استواءهما في الحسن خلافا لمن وهم فيه وزعم ان هذا حاجة مجوزة تمنوع اذا استواء في الحسن مقتضى لكون تنظره يكفي عن تنظرها في كل ما هو المقتصود منه يكاد يكون مستحيلا اه تحفة (قوله غير عورة) منصوب على الاستثناء أو على البدلية من الآخر وقوله مقرر في سروط الصلاة

لا بالدواء وكره  
لعاجز عن المؤن غير  
تائق ويجب بالنذر  
حيث نذب (و) سن  
(نظر كل) من  
الزوجين بعد العزم  
على النكاح وقبل  
الخطبة (الآخر غير  
عورة) مقرر في  
سروط الصلاة



للرجل والامة ما بين السرة والركبة وللحرة جميع بدنهما اعدا وجهها وكفها (قوله) فينظر من الحرة  
 وجهها الخ) أي ولو بشهوة أو خوف فتنة كما قاله الامام والرواية وان قال الا نرى في جواز نظره  
 بشهوة نظر والمعتد الجواز ولو بشهوة قوله تسكر بره ان احتاج اليه ولو فوق الثلاث حتى يتبين له  
 هيئتها فان لم يحتج اليه لكونه تبين له هيئتها بنظرة حرم ما زاد عليها لان الضابط في ذلك الحاجة واذالم  
 تجبه سكنت ولا يقول لا يريد ها ولا يترتب على سكوته منع خطبتها لان السكوت اذا طال وأشعر  
 بالاعراض جازت وضرب الطول دون ضرر لا يريد ها فاحتمل أفاده مر (قوله) ليعرف جمالها) حلة  
 لنظره وجهها (قوله وكفها) معطوف على وجهها أي وينظر كفها وقوله ليعرف خصوصية بدنهما  
 حلة له والخصوصية النعومة وفي الخطيب والحكمة على الاقتصار على الوجه والكفين ان في الوجه  
 ما يستدل به على الجمال وفي اليدين ما يستدل به على خصب البدن اه وكتب الجعفي ما نصه قد يقال  
 هذه الحكمة توجد في الامة فقتضاها انه لا ينظر من الامة الا الوجه والكفين كالحرمة للحكمة  
 المذكورة واجب بان الحكمة لا يلزم اطرادها اه (قوله وعن الخ) معطوف على من الحرة أي  
 وينظر من المرأة التي قام بها الرق أي اتصفت به كالأو بعضها اعدا ما بين السرة والركبة قال في التحفة  
 ولا يعارضه ما يأتي منها كالحرمة في تطر الاجنبى اليها لان النظر ههنا مأمور به ولو مع خوف الفتنة  
 فانبط بما عدا عورة الصلاة وفيما يأتي منوط بخوف الفتنة وهو جار في اعدا الوجه والكفين  
 مطلقا اه (قوله وهما) أي الحرة والامة وقوله تنظران منه أي الرجل الخاطب اذا اراد تازوجه  
 لانها يجعها منه ما يجعها منهما وقوله ذلك أي ما عدا ما بين السرة والركبة وقيل الحرمة تنظر منه  
 ما ينظر منها فقط وهو الوجه والكفان (قوله ولا بد في حل النظر الخ) ذكر لحل النظر قيدين  
 يتقن الخلو من نكاح وعدة وغلبة ظنه أنه يجب وتقدم قيد أيضا له وهو العزم على النكاح فلو اتقى  
 أحده هذه القيود حرم عليه النظر لعدم وجود مسوغ وقوله من يتقن خلوها من نكاح قال سم  
 أوظنه وقوله وعدة أي وخلوها من عدة أي تحرم التعريض كالأر جعية فان لم تحرمه جاز النظر وان  
 علمت به لان غايته انه كالتعريض فاطلاق بعضهم حرمة في العدة اذا كان باذنها أومع علمها بانه  
 لرغبته في نكاحها ينبغي حله على ما ذكرته اه تحفة (قوله وأن لا يغلب على ظنه الخ) المصدر  
 معطوف على يتقن أي ولا بد من عدم غلبة عدم الاجابة على الظن وقوله أنه أي الخاطب وقوله  
 لا يجب أي لا يقبل اذا خطب (قوله ونذ بان لا يتيسر له النظر) أي أو لا يريد بنفسه وقوله أن  
 يرسل الخ وذلك لما روي الامام أحمد في المسند ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث امرأة فخطب له امرأة  
 فقال انظري الى وجهها وكفها وعراقيها وتسمى عوارضا وقوله فحوارأة أي كمحرم لها ومسوح  
 وقوله ليتأملها الضعيف المستتر يعود على نحو المرأة والبارز يعود على الخطوبة وقوله ويصفها أي  
 للمرسل الخاطب ويجوز أن يصف له زائدة على ما لا يحل له نظره فيستفيد بالارسال ما لا يستفيد بالنظر  
 قال في التحفة وهذا المزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة وصف امرأته لرجل اه (قوله) ونخرج بالنظر  
 المس فمخرج أي ولو لا عي فلا يجوز له المس بل يوكل من ينظر له وقوله اذا حاجة اليه أي الى المس  
 وهو تعليل لحرمة (قوله مهمة) أي في بيان النظر المحرم والجائز وغير ذلك وحاصله انه اما ان يمنع  
 مطلقا وذلك في الاجنبية واما أن يجوز مطلقا وذلك في الزوجة والامة واما أن يجوز لما عدا ما بين  
 السرة والركبة وذلك في المحارم والامة المزدوجة أو المعتدة واما أن يجوز لاجل الخطبة وذلك للوجه  
 والكفين في الحرمة وما عدا ما بين السرة والركبة في الامة واما أن يجوز لاجل المداواة وذلك في  
 محل الحاجة واما للمعاملة والشهادة وذلك للوجه فقط فان كان للشهادة على رضا أو زنا فالنظر  
 لذلك المحل واما أن يكون لتقليب أمة يريد شراءها وذلك الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها من البدن  
 ما عدا ما بين السرة والركبة اه بجري بتصرف (قوله يحرم على الرجل الخ) وذلك لقوله تعالى

فينظر من الحرة  
 وجهها ليعرف  
 جمالها وكفها ظهرا  
 وبطنها ليعرف  
 خصوصية بدنهما ومن  
 هارق ما عدا ما بين  
 السرة والركبة وهما  
 ينظران منه ذلك  
 ولا بد في حل النظر  
 من يتقن خلوها من  
 نكاح وعدة وان  
 لا يغلب على ظنه انه  
 لا يجب ونذ بان  
 لا يتيسر له النظر ان  
 يرسل فحوارأة  
 ليتأملها وتصفها  
 ونخرج بالنظر المس  
 فيحرم اذا حاجة اليه  
 \* مهمة \* يحرم  
 على الرجل

قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم وقوله صلى الله عليه وسلم النظر نسهم  
مسموم من سهام إبليس المرجوم لا مائة دعوى الفكر والفكر يدعوى الزنا وقوله عليه السلام  
العين ترفى والقلب يصدق ذلك أو يكذبه ولذلك قال بعضهم

كل الحوادث مبداها من النظر \* ومعظم النار من مستصغر الشرر

والمرء ما دام ذاعين يقابها \* في أعين الغيد موقوف على الخطر

بسرنا طهره ماضر خاطره \* لا مرجبا بسر ورجاد بالضرر

والمراد بالرجل الذكر البالغ ولو احتمل لا فدخل الفعل وهو الذي بقي ذكره وأتياه والخصى وهو من  
قطع أتياه وبقي ذكره والمحبوب وهو من قطع ذكره وبقيت أتياه والخصى المشكل لاحتمال  
ذكورته وأما الممسوح فهو مع النساء الأجانب كالحرم وأما المحنون فلا يوصف تطره بتعريم ولا  
تحليل كالبهيمة لكن يلزم المرأة الاحتجاب عنه وخرج بالذكر الأنثى فيحل تطرها مثلها وبالبالغ  
الصبي لكن المراهق كالبالغ على الأصح ومعنى حرمة النظر فيه مع أنه غير مكلف أنه يحرم على وليه  
تمكينه منه ويحرم على المرأة أن تكشف عليه (قوله ولو شخاها) غاية في حرمة نظر الرجل والهم  
بكسر الهاء وتشديد الميم الشيخ الغافق (قوله تعمد نظرا) فاعل يحرم وخرج به ما إذا حصل النظر  
اتفاقا فلا يحرم وقوله شيء من بدن أجنبية أي ولو الوجه والكفين فيحرم النظر إليهما وجهه الامام  
باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات الوجوه وبأن النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة  
وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم واللاتق بمحاسن الشريعة سد الباب والاعراض عن  
تفاصيل الأحوال كالحلوة بالأجنبية قال في فتح الجواد ولا ينافيه أي ما حكاها الامام من اتفاق  
المسلمين على المنع ما نقله القاضي عياض عن العلماء أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها وإنما  
ذلك سنة وعلى الرجال غرض البصر لأن منعهم من ذلك ليس لوجوب الستر عليهم بل لأن فيه مصلحة  
عامة بسد باب الفتنة نعم الوجه وجوبه عليها إذا علمت نظرا أجنبي إليها أخذ من قوهم يلزمها ستر  
وجهها عن الذميمة ولأن في بقاء كشفه إغاثة على الحرام اه وقال في النهاية حيث قيل بالتعريم وهو  
الراجح حرم النظر إلى المنتقبة التي لا يبين منها غير عينيها ومحاجرها كما يحتمل الأذرعى لاسيما إذا كانت  
جميلة فكيف في المحاجر من خناجر اه وقوله المحاجر جمع محجر كمحجر وهو ما يسد ومن الثقب وفي  
القاموس المحجر من العين ما دار بها وبدا من البرق أو ما يظهر من نقابها كذا في عش وقوله من  
خناجر جمع خنجر وهو من آلات القتل فشيء ما يسد ومن البرق بالخنجر بجمع حصول الهلاك بكل  
وان كان في المشبه به دس أو في المشبه معنوا (قوله حرة أو أمة) بدل من أجنبية وهو تعميم فيها  
(قوله بلغت) أي الأجنبية وقوله تشهى فيه أي في ذلك الحد والمراد تشهى لذوى الطباع السليمة  
لرسلت من مشوهها وخرج به الصغيرة التي لا تشهى فيحل النظر إليها لأنها ليست مظنة الشهوة إلا  
الفرج فيحرم النظر إليه إلا نحو الام زمن الرضاع والتربية فلا يحرم كما ساقى (قوله ولو شوهاء أو  
عجوزا) غاية في حرمة النظر للأجنبية أي يحرم النظر إلى الأجنبية ولو كانت شوهاء أي فيبحة المنظر  
أو عجوزة ولو مع أمن الفتنة إذا ما من ساقطة الأوطس لا قطة وما أحسن ما قيل في هذا المعنى

لكل ساقطة في الحي لا قطة x وكل كاسدة بومها سوق

(قوله وعكسه) فاعل له فعل محذوف أي ويحرم عكسه وهو تعمد تنظر الأجنبية لشيء من بدن أجنبي  
وان لم تخف فتنة ولم تنظر بشهوة وذلك لقوله تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهم ويحفظن  
فروجهن ولا يلهي الله عليه وسلم أمر ميمونة وأم سلمة وقد رأهما ينظران لأن أم مكتوم بالاحتجاب  
منه فقالت له أم سلمة أليس هو أعشى لا ينصر فقال أليسما تبصرانه (قوله خالها بالحاوي كالرافى)  
راجع لصورة العكس فقط فاه ما خال الغافق ذلك حيث قال لا يجوز أن تنظر المرأة إلى بدن الأجنبي واستدلا

ولو شخاها تعمد  
تطرتي من بدن  
أجنبية حرة أو أمة  
بلغت حد تشهى  
فيه ولو شوهاء أو  
عجوزا وعكسه خلافا  
لحاوي كالرافى

بنظر عائشة رضي الله عنها الى الحبشة وهم يلعبون في المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يراها ويردبانه  
 ليس في الحديث انها تطرت الى وجوههم وأبدانهم وانما تطرت لعبسهم وراهم ولا يلزم منه تعمد  
 نظر البدن وأن وقع بلا قصد صرفته حالا وأن ذلك كان قبل نزول آية الحجاب أو انها كانت لم تبلغ  
 مبلغ النساء وعبارة المنهاج والأصح جواز نظر المرأة الى بدن أجنبي سوى ما بين سرتة وركبتة ان لم  
 تخف فتنة قلت الأصح التحريم كقولها والله أعلم اهـ وقوله أولا والأصح أي عند الرافعي (قوله  
 وان تطر بغير شهوة) غاية في حرمة تعمد نظر الرجل ولو قدمها على قوله وعكسه ثم قال ومثله العكس  
 لكان أولى أي يحرم تعمد النظر وان تطر بغير شهوة وهي التلذذ بالنظر وقوله أو مع أمن الفتنة هي  
 ميل النفس ودعاؤها الى الجماع وقوله على المعتمد مقابله يقول بحل النظر مع عدم الشهوة وأمن  
 الفتنة لكن في خصوص الوجه والكفين (قوله لا في نحو امرأة) أي لا يحرم تطرها في نحو امرأة  
 كما هو ذلك لانه لم يرها فيها وانما رأى مثلها ويؤيده قولهم لو عاق حلالها برؤيتها لم يحسن رؤية  
 خيالها والمرأة مثله فلا يحرم تطرها في ذلك قال في الفتنة وحل ذلك كما هو ظاهر حيث لم يخش فتنة  
 ولا شهوة اهـ (قوله كما أفتى به غير واحد) مرتبط بالذي (قوله وقول الاسنوي) مبتدأ خبره  
 ضعيف وقوله الصواب حل النظر الى الوجه والكفين استدلال عليه بقوله تعالى ولا يبدن زينتهن  
 الا ما ظهر منها أي ما غلب ظهوره وهو مفسر بالوجه والكفين ورد بان الآية واردة في خصوص  
 الصلاة (قوله وكذا اختيار الأذري قول جمع يحل) أي لا ية والقواعد من النساء اللاتي لا رجون  
 نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة ورواه ما من سد الباب وان  
 لكل ساقطة لاقطة ولادلالة في الآية كما هو جلي بل فيها إشارة للحرمة بالتقييد بغير متبرجات بزينة  
 واجتماع أبي بكر وأمس بام أمين وسفيان وأضرابه برابعة رضي الله عنهم لا يسئلزم النظر على ان مثل  
 هؤلاء لا يقاس بهم غيرهم ومن ثم جوز والمثلهم الخلو كما يأتي فيبيل الاستبراء ان شاء الله تعالى اهـ  
 تحفة وقوله بل فيها إشارة الخ قال ع ش يتأمل وجه الإشارة فان ظاهرها جواز النظر ان لم تتبرج  
 بالزينة ومفهومها الحرمة اذا تزينت وهو عين ما ذكره الأذري اهـ (قوله ولا يحل النظر الى عنق  
 الحرة ورأسها قطعا) أي بلا خلاف وذلك لان الخلاف في الحل وعدمه انما هو في غير عورة الصلاة  
 وهما من العورة وانما نص عليهما مع ان غيرهما من سائر أجزاء البدن غير الوجه والكفين كذلك  
 لثلاثتهم انهما كالوجه لقرينهما منته هكذا ظاهر (قوله وقيل يحل الخ) مقابل التعميم السابق  
 بقوله حرة (أو أمة وعبارة المنهاج والأصح عند المحققين ان الأمة كالحره والله أعلم اهـ أي لا اشتراكهما  
 في الأونة وخوف الفتنة بل كثير من الأماة يفوق أكثر الحرائر رجلا لا خوفهما من أعظم وضرب عمر  
 رضي الله عنه لامة استترت كالحره وقال تشبهين بالحرائر الكاع لا يدل للحل لاحتمال انه لا يذنبها  
 الحرائر بنظن انهن هي اذا الاماء كن يقصدن للزنا والحرائر كن يعرفن بالستر اهـ تحفة وقوله النظر الخ  
 فاعل وخرج بالامة المبعضة فهي كالحره قطعاً وقيل على الأصح وقوله الامايب السرة والركبة أي فلا  
 يحل وقوله لانه أي ما بين السرة والركبة وهو تمليل لعدم حل نظر ما بين سرتها وركبتها وحل ما عداها  
 (قوله وليس من العورة الصوت) أي صوت المرأة ومثله صوت الامرء جعل سماعه مالم تخش فتنة  
 أو يذنبه والاحرم (قوله فلا يحرم سماعه) أي الصوت وقوله الا ان خشي منه فتنة أو الذنبه أي فانه  
 يحرم سماعه أي ولو بنحو القرآن ومن الصوت الزغاري وفي الجبري وصوتها ليس بعورة على الأصح  
 لكن يحرم الاصغاء اليه عند خوف الفتنة واذا فرغ باب المرأة أحد فلا تجيبه بصوت رخيمل  
 تغلط صوتها بان تأخذ طرف كفتها بغيبها وتجب وفي العباب ويندب اذا خافت داعيا ان تغلط صوتها  
 بوضع ظهر كفتها على فيها اهـ (قوله وأفتى بعض المتأخرين بجواز نظر الصغير) ان كان مراده بهذا بيان  
 مفهوم تعييد الحرمة بالرجل الذي هو الذكرا البالغ فلا معنى لتخصيص الجوازي ببعض المتأخرين ولا

وان نظير بغير شهوة  
 أو مع أمن الفتنة على  
 المعتمد لا في نحو امرأة  
 كما أفتى به غير واحد  
 وقول الاسنوي تبعاً  
 للروضة الصواب  
 حل النظر الى الوجه  
 والكفين عند أمن  
 الفتنة ضعيف وكذا  
 اختيار الأذري قول  
 جمع يحل تطروجه  
 وكف عجوز يؤمن  
 من تطرها الفتنة  
 ولا يحل النظر الى  
 عنق الحرة ورأسها  
 قطعاً وقيل يحل مع  
 الكراهة النظر بلا  
 شهوة وخوف فتنة  
 الى الامة الامايب  
 السرة والركبة لانه  
 عورتها في الصلاة  
 وليس من العورة  
 الصوت فلا يحرم  
 سماعه الا ان خشي  
 منه فتنة أو الذنبه كما  
 بحثه الزركشي وأفتى  
 بعض المتأخرين بجواز  
 نظر الصغير للنساء في  
 الولائم والأفرا

تخصيصه بالولائم والاقراح وأيضا هو ليس بمسلم لانه يقتضي ان الصغير مطلقا يجوز له النظر مع انه  
مختص بغير المراهق وان كان ليس مراده ذلك وانما مراده بيان ان الصغير كالرجل البالغ ولكن أفتى  
بعض المتأخرين بجواز نظره فخصه بعبارة لا يفيد وأيضاً هو ليس بمسلم لان الصغير ليس كالبالغ  
مطلقا بل اذا كان مرافقا فقط وهو من قارب الاحتلام باعتبار غالب سنه وهو قريب خمس عشرة سنة  
وأما اذا لم يكن مرافقا فيحل نظره بالاتفاق وكان المناسب والاولى ان يبين حكم غير الرجل كان يقول  
وخرج بالرجل الذي هو الذي كره البالغ الا ان في حل نظرها لكون مثلها والصغير فيحل نظره اذا كان غير  
مرافق وأما اذا كان مرافقا فهو كالبكر أو يقول كالمحتاج والمرافق كالبالغ على الأصح (قوله والمعتمد  
عند الشيخين) عبارة المتهاج مع المغني والأصح حل النظر الى صغيرة لا تشتهى الا الفرج فلا يحل نظره  
قال الرافعي كصاحب العدة اتفاقا ورد في الروضة بان القاضي جوزه من ما ليس ذلك اتفاقا بل فيه  
خلاف اهـ بحذف (قوله وصحح المتولي حل نظر فرج الصغير) أي قبله كما هو ظاهر اهـ سم  
والفرق بين فرج الصغير حيث حل النظر اليه وفرج الصغيرة حيث حرم النظر اليه ان فرجها أخفش  
(قوله وقيل يحرم) قال في التلعة وبديل له خبر الحاكمان محمد بن عياض قال رفعت الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في صغرى وعلى عرفة وقد كشفت عورتى فقال غطوا عورتها فان حرمة عورة لصغير  
كحرمة عورة الكبر ولا ينظر الله الى كاشف عورتها (قوله ويجوز لنحو الام) أي من كل من  
يتولى الارضاع والتربية ولو لأجنبية أو ذكر أو قوله نظرفرجهما أي الصغير والصغيرة (قوله ومسه)  
الاولى ومسهما أي الفرجين (قوله زمن الرضاع) متعلق بجوز أي يجوز ذلك زمن الرضاع أي مدة  
الرضاع سنتين أو أكثر أو أقل وقوله والتربية أي وزمن التربية أي التمهيد والاصلاح (قوله للضرورة)  
علة الجواز أي وانما جاز ذلك لان الضرورة داعية اليه اذ محتاج الام ونحوها الى غسل الفرج من  
النجاسة ودهنه للتداوى وغير ذلك (قوله وللعبد العدل الخ) أي ويجوز للعبد العدل النظر الخ وذلك  
لعله تعالى أو ما ملكت أيمانهم ولقوله صلى الله عليه وسلم لغاطمة رضي الله عنها وقد آتاها ومعه  
عبد فلو بهبها وعليها ثوب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلاها واذا غطت به رجلاها لم يبلغ رأسها فقلنا  
رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال انه لا بأس عليك انما هو أبوك وغلامك رواه أبو داود وخرج  
بالعدل الفاسق فلا يجوز نظره لها ولا نظرها اليه والمراد بالعبد غير المشترك وغير المبعوض وغير  
المكاتب قال سم أمهم فلا يجوز نظروا واحد منهم أيها كالأب جواز نظرها لواحد منهم كما صرح به في  
شرح الارشاد وصرح فيه أيضا بان سيد المشتركة والمبعضة يجوز نظره الى ما عدا ما بين سرتها  
وركبها وقد يفرق بان نظرا لرجل أقوى لان التمتع له بالاضافة فجاز له من النظر ما لم يجز للمرأة أو لقوة  
جانبه جاز النظر اليه تبعاً في شرح الروض وسيأتي انه يباح نظرا لرجل الى مكاتبته اهـ فانظر  
عكسه اهـ بنصرف وقوله المتصفة بالعدل التخرج به غيرهما فلا يجوز نظرها ولا نظرها له خوفا من  
الفتنة (قوله ما عدا ما بين السرة والركبة) اما ما بين السرة والركبة فلا يجوز النظر اليه ويلحق به نفس  
السرة والركبة احتياطاً كما في التلعة (قوله كهى) أي كما أنه يجوز لها أن تنظر الى عبدها العدل  
ما عدا ذلك (قوله ولحرم) أي ويجوز لحرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله نظرها وراسرة وركبة  
أي نظرها غير السرة والركبة أي وغير الذي بينهما أيضا بالاولى فلا يقال ان ما وراءها اصادق بكل  
البدن حتى ما بينهما وانظر لم عبر فيما قبله ما عدا ما بين السرة والركبة وهنما بما وراء ذلك مع ان الحكم  
واحد فيهما وعبرة الارشاد التعبير في الكل بما وراء السرة والركبة ونصها ولا تنظر مسح وعبدها  
وحرم ما وراء سرة وركبة اهـ وهى ظاهرة وقال في فتح الجواد وما أفادته عبارة من حرمة نظرها  
والركبة في هذه والتين قبلها متجه لاند الاحوط اهـ ودوله منها أي من قريبته المحرم (قوله كظرها  
اليه) أي كيجوز نظرها الى ما وراء سرة وركبة من ممرها (قوله ولحرم وعائل أي امرأة مع امرأة

والمعتمد عند  
الشيخين عدم جواز  
نظر فرج صغيرة  
لا تشتهى وقيل يكبره  
ذلك وصحح المتولي  
حل نظر فرج الصغير  
الى التمييز وجزم به  
غيره وقيل يحرم  
ويجوز لنحو الام نظره  
فرجيهما ومسه  
زمن الرضاع  
والتربية للضرورة  
وللعبد العدل النظر  
الى سبته المتصفة  
بالعدالة ما عدا ما بين  
السرة والركبة  
كهى ولحرم ولو فاسقا  
أو كافرا نظرها وراء  
سرة وركبة منها  
كنظرها اليه ولحرم  
وعائل من ما وراء  
السرة والركبة



ورجل مع رجل وقوله مس ما وراء السرة والر كبة أى لا يجل تطهر وما حل تطهر حل مسه كما يفهم من قوله بعد وحيث حرم تطهر حرم مسه وكان الأولى ذكر هذا عقبه لانه مندرج في مفهومه (قوله نعم مس ظهر أو ساق محرمة) استدراك من جواز مس ما وراء السرة والر كبة من المحرم أو المماثل وعبرة من ذلك وقيل يحرم مس ما حل تطهر من المحرم كبطنها ورجلها وتقبيلها بالاحاطة لغير حاجة ولا شفقة بل وكيدها على مقتضى عبادة الروضة لكن قال الاسنوى انه خلاف إجماع الأمة اه (قوله وعكسه) أى مس المحرم كامه وبقته لظهره أو ساقه (قوله لا يجل) أى احتياطا كنفس السرة والر كبة وفارق النظر بأنه أبلغ في اللذة وحاجة النظر أعظم فسوخ فيه ما لم يساغح في المس اه فتح الجواد (قوله وحيث حرم تطهر حرم مسه) أى كل موضع حرم تطهر حرم مسه فيحرم مس الأرد كما يحرم تطهره مس العورة كما يحرم تطهرها وقد يحرم النظر دون المس كان أمكن الطبيب معرفة العلة بالمس فقط وقد يحرم المس دون النظر كمن بطن المحرم أو ظهرها كما علمت اذا علمت ذلك فالقاعدة المذكورة منطوقها ومفهومها أغلبية (قوله بالاحاطة) قال في التحفة وكذا معه ان خاف قتله بل وان أمنها على ما ربل المس أولى اه (قوله لانه الخ) علمه لترتب حرمة المس على حرمة النظر أو لمقدرا أى حرم مس بالاولى لانه الخ وقوله أبلغ في اللذة أى وأثارة الشهوة وانما كان أبلغ أى من النظر لانه لو أنزل به أظفار بخلاف ما لو أنزل بالنظر فلا (قوله نعم يحرم مس وجه الأجنبية مطلقا) أى وان حل تطهره لفحوص خطبة أو تعليم أو شهادة وعبرة التحفة وما أفهمه المتن أنه حيث حل النظر حل المس أعلى أيضا فلا يجل لرجل مس وجه أجنبية وان حل تطهره لفحوص خطبة أو شهادة أو تعليم ولا لسيده مس شئ من بدن عبدها وعكسه اه (قوله وكل ما حرم تطهر الخ) أى وكل جزء حرم تطهره حال كون ذلك الجزء المنظور اليه متصلا حرم النظر اليه حال كونه منفصلا وقوله منه أو منها تعميم في النظر أى لا فرق في ذلك النظر بين أن يكون واقعا منه وهذا بالنسبة لما اذا كان المنظور اليه منها أو واقعا منها وهذا بالنسبة لما اذا كان المنظور اليه منه (قوله كقلامه يد الخ) تمثيل للجزء المنفصل قال ع ش ومثل قلامه النظير من الغصن والحجامة لانهما جزءان دون البول لانه ليس جزءا وقال الشوري الذي يظهر ان نحو الريق والدم لا يحرم تطهره لانه ليس مظنة للفتنة رؤيته عند أحد اه (قوله فيجب مواراتها) الاولى واراتها أى القلامة والشعر والعانة كافي الثمالة وانما وجب ذلك لانه لا ينظر اليها (قوله وتحتجب وحويا مسامة عن كافرة) أى لانه يحرم تطهر الكافرة اليها على الأصح واذا حرم ذلك حرم على المسلمة تمكينها منه لانها تعينها على محرم فيلزمها الاحتجاب منها ويجوز للمسلمة النظر الى الكافرة لعدم محذور فيه ولا ينافيه وجوب الاحتجاب منها لانه لا يلزم من وجوبه حرمة تطهرها الى الكافرة وانما حرم النظر عليها لقوله تعالى أو نسا من أى المؤمنات والكافرة ليست من نساء المؤمنات ولا نهار بما تحكيها للكافرة فلو جاز لها النظر لم يبق للتخصيص فائدة ثم المحرم انما هو النظر لما لا يبدو عند المهنة أم لا يبدو فعمل على المعتمد كما في التحفة والنهاية والخطيب ثم ان كون الحرمة على الكافرة مبني على ان الكفار يخاطبون بقرع الشريعة وهو الأصح ومحل ذلك كله في كافرة غير محرم للمسلمة وغير مملو كهذا ما همافيجوز لهما النظر اليها (قوله وكذا عفيفة) أى وكذا يجب أن تحتجب عفيفة عن فاسقة أى لانها تعينها على ما يخشى منه مفسدة وقوله بسحاق اعلم ان تساق النساء حرام ويعزرن بذلك قال القاضي أبو الطيب وانما ذلك كاتم الزنا وروى عنه صلى الله عليه وسلم اذا أتت المرأة المرأة فمهما زانبتان (قوله ويحرم مضاجعة الخ) أى لخبر مسلم لا يقضى الرجل الى الرجل في التوب الواحد ولا المرأة الى المرأة في التوب الواحد قال ع ش وكألفا بعة ما يقع كثير في مصرنا من دخول اثنين بأكثر مغطس الحمام فيحرم ان خيف النظر أو المس من أحدهما العورة الا آخر اه وقوله رجلين أو امرأتين في العبء بذلك إشارة الى استعراط

نعم مس ظهر أو ساق  
محرمة كامه وبقته  
وعكسه لا يجل الا  
لحاجة أو شفقة  
وحيث حرم تطهر حرم  
مسه بالاحاطة لانه  
أبلغ في اللذة نعم يحرم  
مس وجه الأجنبية  
مطلقا وكل ما حرم  
تطهره منه أو منها  
متصلا حرم تطهره  
منفصلا كقلامه يد  
أو رجل وشعر عانة  
وتأنيدها وحجب  
مواراتها وتحتجب  
وجوبا مسامة عن كافرة  
وكذا عفيفة عن  
فاسقة أى بسحاق أو  
زنا أو قيادة ويحرم  
مضاجعة رجلين أو  
امراتين عاريين في  
توب واحد وان لم  
يتماسا أو تباعدا مع  
اتحاد الفراش خلافا  
للسبكي

بلوغ الشهوة وهو مجاوزة تسع سنين أى بلوغ أول العشر قالهم رخصا للزركشى حيثما كفى بعضى  
 تسع سنين ولا فرق في ذلك بين الإحانب والمحامد ولذا قال م ر ولو أبوا بنيه وأما وبنتها وأخاؤه وأختا  
 وأختها فإذا كان مع الانحدار ما يقع عدم الاتحاد أولى اه بجبرى وقوله عارىين خرج بهما إذا لم  
 يكونا كذلك فجوز نومهما في فراش واحد ولو متلاصقين وظاهرة ولو انتفى التجرد من أحدهما وهو  
 يحتل بجبرى وقوله في ثوب واحد ومثله بالاولى ما إذا لم يكونا في ثوب أصلا وقوله مع اتحاد الفراش  
 أى مع كونهما في فراش واحد إلا أن أحدهما في جانب والاخر في جانب آخر وقوله خلافا للسبكي  
 أى فانه قال يجوز ذلك مع تباعد هما وان اتحاد الفراش (قوله وببحث استثناء الخ) أى والكلام  
 مع العرى كما هو صريح الصنيع اه سم وقوله خبر فيه وهو لا تباهر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل  
 الا بالولد وفي رواية الاولاد والدر واه ابوداود والحاكم وقال انه على شرط البخارى قال في شرح  
 الروض فهذه الزيادة فتخصص خبر مسلم السابق ووجه ذلك قوة الحرمة بينهما وما بعد الشهوة وكما  
 الاحتشام وظاهران محله في مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتل حمل ذلك على الولد  
 الصغير اه وقال في التحفة وبفرض دلالة الخبر لذلك يتعين تأويله بما اذا تباعد بحيث يؤمن تماس  
 وربية قطعا اه وقوله بعيد جدا خبر بحث الواقع مبتدأ (قوله ويجب التفريق الخ) قال في شرح  
 الروض واحتج له الرافعى بخبر مر والاولاد كم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر  
 وفرقوا بينهم في المضاجع ولادالة فيه كما قاله السبكي وغيره على التفريق بينهم وبين آبائهم  
 وأمهاتهم اه وقوله بين ابن عشر سنين قال في شرح الروض ناذع فيه الزركشى وغيره فقوالا بل  
 المعتبر السبع غير اذا بلغ اولادكم سبع سنين ففرقوا بين فرشهم واه الدارقطنى والحاكم وقالوا انه  
 صحيح على شرط مسلم وهذا يدل على ان قوله في الخبر المشهور وفرقوا بينهم في المضاجع راجع الى ابناء  
 سبع وابناء عشر جميعا اه وقوله واخوته أى الشاملين للاخوات عرفا (قوله وان تطرفه) أى  
 في وجوب التفريق بالنسبة للاب والام وذلك لاستثنائهما في الخبر السابق الذى رواه ابوداود  
 والحاكم والمعتمد عدم استثنائهما كما قاله الشيخان قال في التحفة وقد يوجه ما لا اله الا الله بان ضعف عقل  
 الصغير مع امكان احتلامه وقد يؤدى الى تحذور ولو بالام وفضية اطلاقها حرمة كنهان  
 التلاصق ولو مع عدم التجرد ومن التجرد ولو مع البعد وقد جمعهما فراش واحد وليس ببعيد لما قرره  
 وان قال السبكي يجوز مع تباعد هما وان اتحاد الفراش اه وقوله ولو مع عدم التجرد الذى في النهاية  
 خلافة ونصها يجوز نومهما في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد  
 في فراش واحد وان تباعدا اه (قوله ويستحب تصافح الخ) أى خبر ما من مسلمين يلتقيان  
 يتصافحان الاغفر لهما قبل ان يتفرقا وتكره المعانقة والنقبيل في الرأس الاقدام من سفر أو تباعد  
 لقاع عرفا فسنة للتابع ويسن تقبيل يدا الحى لصلاح أو يحوه من الامور الدينية كعلم وزهد وكره  
 ذلك لغنى أو نحوه من الامور الدنيوية كشوكة ووجهة ويسن القيام لاهل الفضل اكراما  
 لارياؤه وتخيما اه اقناع وكتب الجبرى قوله ويسن القيام لاهل الفضل لا ينافى ذلك قوله صلى  
 الله عليه وسلم من أحب أن يتمثل الناس بين يديه قياما فليتبوأ مقعده من النار لانه محمول على من  
 أحب ان يقام له وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام انه أمر أصحابه ان لا يقوموا اذا مر بهم فربما  
 بحسان رضى الله عنه فقام وأنشد

وببحث استثناء الاب  
 أو الام لخبر فيه  
 بعيد جدا ويجب  
 التفريق بين ابن عشر  
 سنين وأبويه وأخوته  
 في المضجع وان تطر  
 فيه بعضهم بالنسبة  
 للاب أو الام ويستحب  
 تصافح الرجلين أو  
 المرأتين اذا تلاقيا  
 ويحرم مصافحة الامرء

قياما للعريز على فرض \* وترك الفرض ما هو مستقيم

بحيث لمن له عقل وفهم ه يرى هذا الجمال ولا يقوم

وقد أقره المصطفى صلى الله عليه وسلم على ذلك وفيه حجة لمن قال ان مراعاة الأدب خير من امتثال الامر  
 اه (قوله ويحرم مصافحة الامرء) وذلك لانه أشد دمنة من النساء قال بعض التابعين ما تابأخوف

على الشاب الناسك من سبيع ضار من لغلām الامر دقة عداليه والحاصل أقاويل السلف في التنفير عن  
المردو التحذير من رؤيتهم ومن الوقوع في فتنهم ومخاطبتهم أكثر من أن تحصر وكانوا رضواناً له  
عليهم - ميسخون المردالاتسان والجيف لان الشرع الشريف استند النظر اليهم ومنع من مخاطبتهم  
ولله درمن قال لا تعصبن أماً إذا أذا النبي \* وأترك هواه وأرتجى عن صحبته  
فهو محل القصة دوماً والبالا \* كل البلاء أصله من فتنته

ويحكي أن سفيان الثوري رضي الله عنه دخل عليه في الحمام أمد حسن الوجه فقال أخرجه عنى  
فأبى أرى مع كل امرأة شيطانا ومع كل أمد سبعة عشر شيطانا والأمر هو الشاب الذي لم تثبت لهيته  
ولا يقال لمن أسن ولا شعربو وجهه أمد بل يقال له ثط بالثاء والطاء المعاملة (قوله الجميل) أى بالنسبة  
لطبع الناظر عند ابن حجر وقال مـ الجمال هو الوصف المستحسن عرف الذوى الطباع السليمة وقوله  
كنظره بشهوة أى كحرمة نظر الأمد بشهوة وضابط الشهوة كفاي الأحياء ان كل من تأثر بجمال  
صورة الأمد بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين المتعنى فهو ولا يحل له النظر ولو انتفت الشهوة  
وخيف الفتنة حرم النظر أيضاً قال ابن الصلاح وليس المعنى بخوف الفتنة غلبة الطن بوقوعها بل  
يكفى أن لا يكون ذلك نادراً أو ماذن كرهه من تقيد الحرمة بذونه بشهوة هو ما عليه الرافعي والمعتد  
ما عليه النووي من حرمة النظر اليه مطلقاً سواء كان بشهوة أو خوف فتنة أم لا قال في فتح الجواد  
والحلوة به وان تعدد أومس شئ من بدنه حرام حتى على طريقة الرافعي لانها ما فحش والكلام في غير  
الحرم بنسب وكذا رضاع كما هو ظاهر لا مضاهاة فيما يظهر والمملوك كله للناظر بشرط كون كل  
منهما ثقة فيما يظهر أخذاً مما ر في نظر العبد لسيده وعكسه وبه علم حل نظر عبد لسيده الأمد اهـ  
(قوله ويجوز نظره وجه المرأة) قال سم أى بلا شهوة ولا خوف فتنة اهـ وخرج بالوجه غيره فلا يجوز  
النظر اليه عند المعاملة ببيع وغيره أى كرهن وحوالة وقراض فإذا ما ع مثلاً لأمراً ولم يعرفها نظر  
لوجهها خاصة ويجوز أيضاً ما ان تنظر لوجهه وقوله للمعاجة الى معرفتها اعانة الجواز أى وانما جاز  
ذلك للاحتياج الى معرفتها لانه ربما ظهر عيب في المبيع فبرده عليها وهى أيضاً تحتاج الى معرفته لانه  
ربما ظهر عيب في الثمن فترده اليه (قوله وتعليم الخ) معطوف على المعاملة أى ويجوز نظره وجه المرأة  
عند تعليمها ما يجب تعلمه كالفتاحة وأقل التشهد وما يتعين فيه ذلك من الصنائع المحتاج اليها قال في  
النهاية ويحل جواز ذلك عند فقه جنس ومحرم صائغ وتذره من وراء حجاب ووجود مانع خلوة أخذاً  
بما ر في العلاج اهـ وكما يجوز النظر له ذلك يجوز النظر للأمد لذلك الا ان الأوجه عدم اعتبار الشروط  
السابقة فيه كما عليه الاجماع القملى ويتجبه اشتراط الاداء فيه وفي معمله كالمملوك بل أولى وقوله  
كالفتاحة تمثيل لما يجب تعلمه (قوله دون ما يسن) أى فلا يجوز نظره وجه المرأة عند تعليم ما يسن  
تعلمه كالسورة وقوله على الأوجه أى عند ابن حجر والذي اعتمد به مـ والخطيب التميمي وعبرة  
الاخير والمعتد انه يجوز النظر للتعليم للأمد وغيره واجبا كان أو مندوباً وما منع من تعليم الزوجة  
المطلقة لان كلامن الزوجين تعلقت آماله بالآخرة فصار لكل منهما ما طمعه في الآخرة فخرج من ذلك  
اهـ (قوله والشهادة) معطوف على المعاملة أيضاً ويجوز نظره وجهها عند الشهادة وقوله - لا  
وأداء منه وبان على التمييز أى من جهة التحمل ومن جهة الاداء وقوله لها وعليها راجع لكل  
منهما والمراد بتحمل الشهادة لها ان يشهدانها أقرضت مثلاً فلانا كذا وكذا وتحمّلها عليها ان  
يشهدانها أقرضت مثلاً فلان كذا وكذا والمراد باداء الشهادة لها وعليها أدائها عند  
القاضي وإذا نظر اليها وتحمل الشهادة كلفت الكشف عند الاداء ان لم يعرفها في تمامها وكما يجوز  
نظر وجهها للشهادة بجواز نظره وجهها للشهادة على الزنا تحملاً له أداء ونظر تديها للشهادة على الرضاع  
وهذا كله اذا لم يخف فتنة فان خافها لم ينظر الا ان زعمت عليه بان لم يوجد غيره لكن في غير الزنا

الجميل كنظر  
بشهوة ويكره مصافحة  
من به عاهة كالابصر  
والاجذم ويجوز  
نظر وجه المرأة عند  
المعاملة ببيع وغيره  
للمعاجة أى معرفتها  
وتعليم ما يجب تعلمه  
كالفتاحة دون  
ما يسن على الأوجه  
والشهادة تحملاً وأداء

لانه لا يتصور التعيين فيه لانه يسن للشاهد التستر لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله يستير بحجب من عباده الستيرين فينظرو ويضبط نفسه قال مر قال السبكي ومع ذلك أي تعيينها عليه ياتم بالشهوة وان أنيب على التحمل لانه فعل ذو وجهين لكن خالفه غيره فبحث الحل مطلقا لان الشهوة أمر طبيعي لا يتفك عن النظر فلا يكلف الشاهد بازالتها ولا يؤاخذ بها كما لا يؤاخذ الزوج بميل قلبه لبعض نسوته والحال كما ميل قلبه لبعض الخصوم اه وقوله فعل ذو وجهين هما الثواب من جهة الشهادة والعقاب من جهة النظر بشهوة (قوله وتعمد النظر للشهادة لا يضر) أي لا يحرم فلا يفسق به مخرج بقوله للشهادة ما اذا تعمد النظر لغير الشهادة فانه يحرم ويفسق به وترد شهادته لكن ان لم تغلب طاعته على معاصيه فان غلبت عليها لم يفسق ولم ترد شهادته لان ذلك صغيرة والصغيرة لا يفسق بها الا حينئذ (قوله وان تيسر وجود نساء أو محارم) غاية في عدم الضرر قال في الحقيقة ويفرق بينه وبين ما مر في المعالجة بان النساء ناقصات وقد لا يقبلن والمحارم ونحوهم قد لا يشهدون ثم رأيت بعضهم أجاب بانهم وسعوا هنا اعتناء بالشهادة اه وقوله ما مر في المعالجة وهو انه لا يباح النظر لاجل المعالجة عند وجود امرأة أو محرم (قوله ويسن خطبة) أي لخبر أبي داود وغيره كل أمر ذي بال وفي رواية كل كلام لا بد أن فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة والخطبة كلام مقتض بحمد محتتم بدعاء ووعظ كان يقول مازوى عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه يا أيها الذين آمنوا انقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى قوله رقيبا وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وكان القفال يقول بعدها ما بعد فان الامور كلها بيد الله يقضى فيها ما يشاء ويحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما أخر ولا يجتمع اثنان ولا يفترقان الا بقضاء وقدر وكتاب من الله قد سبق وان عاقضى الله وقدر أن خطب فلان ابن فلان فلانة بنت فلان على صداق كذا أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولجميع المسلمين وفي قل على الجلال فائدة في ذكر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم حين زوج بنته فاطمة لعل ابن عمه أبي طالب ولو فظها الحمد لله الحمد لله بنعمته المعمود بقدرته المطاع سلطانه المرهوب من عذابه وسطوته النافذ أمره في سمائه وأرضه الذي خلق الخلق بقدرته وسيرهم باحكامه ومشيتنه وجعل المصاهرة سببا للاحقوا أمرا مقترضا وشيخ أي شبك به الانام وأكرم به الأرحام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماء بشر فجعله نسبا وصهرا وكان ربك وديرا ولكل قدر أجل ولكل أجل كتاب يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب اه (قوله بضم الخاء) احتراز من الخطبة بكسر الخاء وهي التماس النكاح من جهة المخطوبة وتستأني (قوله من الولي) الجار والمجرور صفة لخطبة أي خطبة كائن من الولي أي أو الزوج أو الاجنبي فالولي ليس بشرط (قوله له) أي لاجله فاللام تعليلية (قوله الذي هو) أي النكاح وقوله العقد أي بمعنى العقد (قوله بان تكون) أي الخطبة المسنونة قبل ايجابه أي الدلفظ به وما ذكره تصور لسنها للنكاح بمعنى العقد وأما دبه ان المراد بالعقد خصوص الايجاب لاهو مع القبول (قوله فلا تندب الخ) تفريع على مفهوم التقيد بقبول الايجاب (قوله كما صححه في المهاج) عبارته ولو خطب الولي فقال الزوج الحمد لله والصلاة على رسول الله فبليت صح النكاح على الصحيح بل يستحب ذلك قلت الصحيح لا يستحب والله أعلم اه وقوله صح النكاح أي لانها مقدمة القبول فلا تقطع الولاء كالأقامة وطلب الماء والتيميم بين صلاتي الجمع لكن محل ذلك اذا كانت قصيرة عرفا أما اذا طال لم يصح لاشعاره بالأعراض وضبط القفال الطول بان يكون زمنه لو سكتا فيه لخرج الجواب عن كونه جوابا والاولى ضبطه بالعرف (قوله

لها وعليها وتعمد  
النظر للشهادة لا يضر  
وان تيسر وجود  
نساء أو محارم يشهدون  
على الاوجه (و)  
يسن (خطبة بضم)  
الخاء من الولي (له)  
أي للنكاح الذي هو  
العقد بان تكون  
قبل ايجابه فلا تندب  
أخرى من الخطاب  
قبل قبوله كما صححه  
في المهاج



بل يستحب تركها) أي الخطبة قبل القبول والاضراب انتقالي وقوله من أبطل أي الشكاح وعمله  
 بأنها غير مشروعة فاشبهت الكلام الاجنبي (قوله كما صرح به) أي باستحباب تركها (قوله لكن الذي  
 في الروضة وأصلها نداء بها) وعليه فيسن في الشكاح أربع خطب خطبتان للخطبة بكسر الخاء واحدة  
 من الخطاب وواحدة من المحبب له وخطبتان للعقد واحدة قبل الإيجاب وأخرى قبل القبول (قوله  
 وتسن خطبة أيضا الخ) وأعلم أني وجدت لبعض الأفاضل صورة الخطبة السكائنة قبل الخطبة بكسر  
 الخاء وصورة الخطبة السكائنة قبل الإجابة لها وصورة أيضا للخطبة السكائنة قبل العقد غير ما تقدم  
 والثلاث في غاية من البلاغة ولا بأس بارتدادها هنا التحفظ فصورة الأولى بسم الله الرحمن الرحيم الحمد  
 لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لناتبعه إلا بالهدى والرحمة والهدى والرحمة والهدى والرحمة والهدى والرحمة  
 سبحانه وتعالى جدا أو رده موارد الغضل والاحسان وأدقني به إلى الحور المقصورات في محبوبته  
 الجنان وأشكره شكرًا استعظم به سبحانه الكرم والامتنان واستفيد به ترادف المنن من فيض  
 كرم المنعم الديان وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المحسن لتعاضد فضله بتبليغ الأمل  
 والممتن على الواقف بباب جوده بقبول صالح العمل وأشهد أن سيدنا محمدًا صلى الله عليه وسلم عبده  
 ورسوله المخصوص بالخلق العظيم والخطوب إلى مناجاة حضرة السميع العليم صلى الله عليه وسلم  
 وعلى آله الغر الكرام وأصحابه فجوم الهداية ومصابيح الظلام صلاة وسلاما دائمين متلازمين ما فاج  
 عرف طيب وندوفاه خطيب بأما بعد فقد فادتنا أزمة قدرة الملك العلام وحذبت أقدتنا حواذب  
 العناية كاشفة عن محياها اللثام وساعدتنا انتصار عين الرعاية ساحبة ذيل الأمان والمرام إلى فسيح  
 هذه الديار العامرة عالية الذرا والمقام خاطمين عروس نغركم عزيزة الجناب راغبين في اجتلاء ضوء  
 نورها الغني عن المدح والاثنا وهاتحن قد حللنا بناديكم الرحيب وانخنا مطايا الآمال في وسيع  
 رحبيكم الرطيب بالمهر الذي وقع عليه الرضا والاتفاق راجين لهما من الله حسن الوفاق فتفضلوا  
 بقبوله قبولًا جميلًا باليمن والبركة والهناء والسرور وبركة وأصيلًا وصلينا له على سيدنا محمدًا أفضل  
 الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه الأئمة الاعلام دعواهم فيها سبحانه اللهم ونحيتهم فيها سلام  
 وأخردعواهم أن الحمد لله رب العالمين (وصورة الثانية) أن أعذب ما رشفته أفواه المسامع من  
 كؤوس الشفاء وأعرق ما تعطرت معطر الآذان بطيب نشره وشمير رياه حمد الله المحبب دعاء من  
 أخلص له في سر وأعلانه المعطي سائله من فيض جوده وفسح امتنانه أحمد حمدًا هبت نجمات  
 قبوله على أغصان التفاني وأشكره شكر عبد تبليج بسر سؤله في أفق نيل الأمان وأشهد أن لا إله إلا الله  
 وحده لا شريك له الذي شرف مقام أحمد الخلق في الملا الأعلى وحلا بمقام حلى العبادة الأعز  
 الأعلى شهادة يرتع قائله في نيل مطلوبه وينشده بلبل الأفراح قائلاً هنيأ لن أمسي سعيد حبيب  
 وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله وصفيه وحبيبه وخليفه الذي عنت لجلال نبوته الوجوه فنالت  
 ببركته الشاملة كل ما تؤمله من فضل الله وترجوه صلى الله عليه وسلم وعلى آله الذين من تمسك  
 بولاهم فقد نطق ونجا وأصحابه الذين نالوا بشرف صحبته كل مؤمل ومرغبي صلاة وسلامًا بقرنان  
 افترا القبول للإيجاب وينجلي بها غيم الغي عن مطالع الهدى وينجاب أما بعد لما كان التماس  
 الأكاء من أجل المطوبات وكذا المندوبات لا سيما إذا كان الخطاب متصفا بالصدق والأمانة  
 ومقتبلا بالصالح والديانة أجبنا لما نقلتم إليه أقدمكم أيها السادة الأمجاد بالبشر والهناء والقبول  
 والانتجاد من خطبتكم ذخيرة غفرنا وغفيله خذروا المرتضعة ندى الصبابة في جوار الدلال الرافلة في  
 حلل العقاف والكمال فأجبنا خطبتكم ولبينا دعوتكم امتثال لقوله تعالى عز من كريم غافر فلا  
 تعضلوهن أن ينسكن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله  
 واليوم الآخر وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشهير إذا خطبكم من ترضون دينه وخلقه

لـ يستحب تركها  
 خروج من خلاف  
 من أبطل ما كما  
 صرح به شيخنا وشيخه  
 زكريا راجعاً إلى  
 لكن الذي في  
 الروضة وأصلها  
 نديها وتسن خطبة  
 أيضا

فزوجه الاتقواوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير والله المسؤل أن يجعل منهم ما الطيب الكثيراته  
 على ما يشاء قدبر وبالأجابة جدير ويشكرا . أحسان من حضر هذا المحفل المنيف وبلغهم  
 المآثر والمطالب وبحسن للجميع بمنه وكرمه العواقب والمحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات  
 وصلى الله على سيدنا محمد سيد السادات وآله وصحبه الكرام في المسدأ والختام (ومصورة الثالثة)  
 الحمد لله الذي جعل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عروس المملكة في السما وأفضل البشر في  
 الارض وبعث الرسل قبله وفضل بعضهم على بعض فمخ ابراهيم الخليل وموسى الماجاه عند تمام  
 وعده وآتى سليمان ملكا لا ينبغي لاحد من بعده ومنع من شاء من سائر انبيائه ورسله ما شاء من  
 خصوصيات كرمه وفضله أجده جدا هبت سمات قبوله على أغصان التهانى وأشكره شكرات بلج  
 بشر سورة في أفق نيل الاماني وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا ضد ولا ند له الذي لا تتفك  
 أفعاله وأقواله عن مصالح وحكم ولا يستل عما فعل ولا ما أمر به وحكم فمن حكمته البادرة للعقول  
 استباحة محرمات الفروج بشاهدي عدل وإيجاب وقبول وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله  
 وصفيه وحبيبه وخليفه الخات على التمسك به والالتساء بقوله حبيب الى من دنيا كم الطيب والنساء  
 صلى الله عليه وعلى آله الذين من تمسك بولائهم فقد ظفر ونجا وصحبه الذين نالوا بشرف صحبته كل  
 مؤمل ومرتبى ما فاح عرف طيب وند وفاء خطيب باما بعد فان الكاح جنة يتقى بها من الفتنة وجنة  
 يتلى على متقبي ظلالها سكن أنت وزوجك الجنة تفر رياض الرجه بين الزوجين والوداد وتطلع زينة  
 الحياة الدنيا اذا جلت غرائثه ثمرة العواد وناهيك ما ورد فيه من الآيات والأحاديث الثابتة به  
 الرواية فمن الآيات الشريفة قوله تعالى عز من قائل يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم  
 شعوبا وقبائل وقوله تعالى في كتابه المصون هم وآز واجهم في ظلال على الارائك متكثون وقال تعالى  
 معلنا بان الفقر ليس عذرا عن اجتناء وصلاه وان المعول على فضله العميم وانكحوا الايامي منكم  
 والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقرا يغنم الله من فضله والله واسع عليم ومن الاحاديث  
 الشريفة قوله صلى الله عليه وسلم ناهيا عن التبذل والتأني أما والله اني لا تحشاكم من الله وأتقاكم  
 ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني وقوله صلى الله عليه  
 وسلم منبها على مزية الاكاره وفضلهن الكثير تزوجوا الا بكافا فنهن أعذب أفواها وانتقأرحاما  
 وأرضى باليسر وقوله صلى الله عليه وسلم مرشدا الى أقوى المسالك خير النساء من تسرك اذا أبصرت  
 وتطيعك اذا أمرت وتحفظ غيبك في نفسها ومالك وقوله صلى الله عليه وسلم محرضا على النكاح ومنقرا  
 عن الطلاق لما فيه من الارش تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق يتر منه العرش هذا وقد ورد عن  
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين زوج سيدنا عليا بسيدتنا فاطمة رضي الله عنهما انه خطب  
 فقال ونطق بأفصح مقال الحمد لله الحمد بنعمته المعبود بقدرته المطاع بسلطانه المرهوب من عذابه  
 وسطوته النافذ أمره في سمائه وأرضه الذي خلق الخلق بقدرته وميزهم بأحكامه وأعزهم بدينه  
 وأكرمهم بنبيه صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك اسمه وتعالى عظمته جعل المصاهرة سبيلا لاحقا  
 وأمرام فترضا وشجع به الارحام والأزنام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا  
 وصهرا وكان ربك قدرا فامر الله يجرى على قضائه وقضاؤه يجرى الى قدره ولكل قضاء قدر ولكل  
 قدر أجل ولكل أجل كتاب يهو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ان الحمد لله نحمدد ونستعينه  
 ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسائر أعمالنا من يهده الله فلا هادي  
 له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى  
 آله وأصحابه يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون يا أيها الناس انفوا بكم  
 الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها أزواجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي

تسألون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما أما بعد فان الامور كلها بيد الله يقضى فيها ما يشاء وبحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما أخر ولا يجتمع اثنان ولا يفتقران الا بقضاء وقدر وكتاب من الله قد سبق أقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولكم ولوالدي ولشايخي ولسائر المسلمين فاستغفروه انه هو الغفور الرحيم (قوله قبل الخطبة) هي بكسر الهمزة والتخفيف الحاء التماس الخطاب النكاح من جهة المخطوبة (قوله وكذا قبل الاجابة) أي وكذا انسن قبل الاجابة من جهة المخطوبة (قوله فيبدأ كل) أي من الخطاطب والمجيب له وقوله ثم يقول أي أحدهما وهو الخطاطب (قوله في كرميتكم) أي أختكم وقوله أوقناتكم هي الشابة ع ش (قوله فيخطب الولي أو نائبه كذلك) أي خطبة مشتهرة على الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والوصية بالتقوى وبغنى عما ذكركم قوله فيبدأ كل الخ فكان الاخير ان يقول ويقول الولي في خطبة الاجابة لست بمرغوب عنك (قوله ويستحب ان يقول) أي الولي قال ع ش فلا يطلب ذلك من غير مواعيله فلو أتى به أحني لا تحصل السنة ولا يكون جهل الولي بذلك هذا في الاكتماء به من الغير بل ينبغي للعالم تعليمه ذلك حيث جهله اه ويستحب أيضا الدعاء للزوج عقب العقد ببارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير (قوله فروع) أي خمسة أو لها قوله يحرم التصريح بالخ ثانيا قوله ويجوز التعريض الخ ثالثا قوله ولا يحل الخ رابعا قوله ويجزم الخ خامسا قوله ومن استشير الخ (قوله يحرم التصريح بخطبة الخ) هو ما يقطع بالرغبة في النكاح كأي ريد نكاحك وإذا انقضت عدتك نكحتك ومثل التصريح بها النفقة في زمن العدة كما يقع كثيرا فهو حرام ولو أنفق على المخطوبة ولم ينزوجه رجع بما أنفقه حتى بالمخ ولو كان الترك منه أو بموته أو في حاشية الجمل مانصه سئل م ر عن خطبة امرأة وأنفق عليها ليستزوجها ولم يحصل التزوج بها فهل له الرجوع بما أنفقه لأجل ذلك أم لا فأجاب بان له الرجوع بما أنفقه على من دفعه له سواء كان ما كلاما مشربا أم ملبسا أم حليا وسواء رجع هو أم بحبيبه أم مات أحدهما لأنه إنما أنفق لأجل تزوجه فراجع به ان بقي وبسده ان تلف اه ببعض تصرف ومحل رجوعه حيث أطلق أو قصد الهدية لأجل النكاح فان قصد الهدية لأجل ذلك فلا رجوع وانما حرم التصريح بها لا بهار بما تكذب في انقضاء العدة اذا تحققت رغبته فيها لمساعد على النساء من قلة الديانة وتضييع الامانة فان ناقضت عقل ودين وقوله المعتدة من غيره خرج به ما اذا كانت معتدة منه فانه يجوز له ان يصرح بالخطبة كما له ان يعرض بان حل له نكاحها كأي خاله أو شريعت في العدة فحل له التعريض والتصريح لانه يجوز له نكاحها فان كان طلاقه طارعا لم يكن له التصريح والتعريض بخطبتها لانه ليس له نكاحها وانما له مراجعتها ان نوى نكاحها الرجعة صحيح لانه كناية فيها فان نواهها حصلت والا فلا وأما من لا يحل له نكاحها كأن طلقها بائنا أو رجعا ثم وطئت بشبهة وجلت من وطء الشبهة فان عدة وطء الشبهة تقدم اذا كانت بالجمل ويبقى عليها بقية عدة الطلاق فلا يحل لصاحب عدة الشبهة ان يخطبها مع انه صاحب العدة لانه لا يجوز له العقد عليها حينئذ لما بقي لها من عدة الطلاق اه بأجوري وقوله رجعية كانت أي المعتدة من غيره وقوله أو بائنا أي أو كانت بائنا وقوله بطلاق الباء سببية متعلقة ببائنا أي بائنا بسبب طلاق أي بالثلاث وقوله وخرج أي بسبب فسخ حاصل منها بعينه أو منه بعينها أي أو انفساخ كأي الرضاع (قوله ويجوز ان يعرض أي له وله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء والتعريض هو ما لا يعطى بالرغبة في النكاح بل يحتملها كما يحتمل عدمها (قوله في عدة غير رجعية) خرج به ما اذا كانت في عدة طلاق رجعي فلا يحل التعريض له كالتصريح لانه في حكم الزوجة ومعلوم ان الزوجة يحرم فيها ذلك (قوله

قبل الخطبة وكذا قبل الاجابة فيبدأ كل بالحمد والتسليم على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يوصي بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة جئتكم راغبا في كرميتكم أوقناتكم وان كان وكلا قال جاءكم موكل أو جئتكم منه خالفا كرميتكم فخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك ويستحب أن يقول قبل العقد أزوجه على ما أمر الله به عز وجل من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان (فروع) يحرم التصريح بخطبة المعتدة من غيره رجعية كانت أو بائنا بطلاق أو فسخ أو موت ويجوز التعريض بها في عدة غير رجعية

وهو أي التعريض (قوله ولا يحل خطبة المطلقة منه) هذا مفرغ على مفهوم قوله المعتد من  
 غيره فكان عليه أن يذكر المفهوم أو لا يأن بقول أم معتدته فله خطبتها فعمل له التصريح  
 والتعريض أن حل له نكاحها والأفلا ثم يقول فلا يحل خطبة المطلقة الخ (قوله وتنقض الخ)  
 أي وحتى تنقض عدة المحلل وقوله أن طلق أي المحلل وهو قيد في اشتراط انقضاء عدة المحلل  
 (قوله والا) أي وإن لم يطلق رجعيًا بأن طلقها باتساق وقوله جاز التعريض أي لما تقدم أنعام  
 جواز التعريض في عدة غير رجعية (قوله ويحرم على عالم الخ) وذلك لخبر الشيخين لا يخطب  
 الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب في ذلك والحكمة في ذلك الأيداء  
 ولكن لا يحرم ذلك إلا بشرط ما ذكر منها الشارح أربعة وهي علمه بخطبة الغير وباجابته وقد صرح  
 لفظًا بالاجابة وأن تكون خطبة الخطاب الأول جائرة وبقي من الشروط علمه بحرمه الخطبة على  
 الخطبة وبصرامة الاجابة فخرج بما ذكر ما إذا لم تكن خطبة أصلًا ولم يجب الخطاب الأول أو أجيب  
 تعريضًا لا تصرحًا أو لم يعلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بالاجابة أو علم بها ولم يعلم كونها بالصرح أو  
 علم كونها بالصرح ولم يعلم بالحرمة أو علم بجميع ما ذكر لكن كانت الخطبة محرمة كأن خطب في  
 عدة غيره فلا حرمة في جميع ما ذكر وقوله والاجابة له أي وعالم بالاجابة وهي تكون من اعتبار اجابته  
 وهو الولي إن كانت الزوجة مجبرة ونفس الزوجة إن كانت غير مجبرة وهي مع الولي إن كان الخطاب  
 غير كفء لأن الكفاءة حق لهما معا والسيدان كانت أم غير مكاتبه وهو مع الأمة إن كانت مكاتبه  
 والسلاطون إن كانت المرأة مجنونة بالغة ولا أب لها ولا جد لها وقوله على خطبة من الخ إظهار في  
 مقام الإضمار فالمناسب والاختصار أن يقول على خطبته إن جازت ويكون الضمير في خطبته عائدا  
 على الغير المتقدم ذكره وقوله جازت خطبته أي بأن كانت الخطوبة خالية من الموانع وخرج به من  
 حرمت خطبته كان خطبها في عدة غيره أو في نكاحه فلا يحرم لأنه لاحق للأول وقوله وإن كرهت أي  
 الخطبة الأولى الجائزة بأن كان عاجزا عن المؤن وغير تائق وقوله وقد صرح لفظًا بالاجابة والوال ليعال أي  
 والحال أنه قد صرح لفظًا بالاجابة أي الخطاب الأول فلو لم يصرح بها لفظًا بان رد أو سكت عنه لم يحرم  
 وبعبارة المتهاج مع المغنى فإن لم يجب ولم يرد بان سكت من التصريح بالاجابة أو ردوا الساكت غير بالمر  
 يكفي سكوتها أو ذكر ما يشعر بالرضا نحو لا رغبة عنك لم يحرم في الأظهر لأن فاطمة بنت قيس قالت  
 للنبي صلى الله عليه وسلم أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم  
 فلا يضع العصا عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكحى أسامة بن زيد وجه الدلالة أن أبا جهم  
 ومعاوية يخطبها وخطبها النبي صلى الله عليه وسلم لأسامة بعد خطبتهما لانهما لم تكن اجابت واحدا  
 منهما أه (قوله إلا بذنه له) متعلق بحرم أي يحرم الخطبة المذكورة إلا أن أذن الخطاب الأول  
 للخطاب الثاني فإنها حينئذ لا تحرم وقوله من غير خوف ولا حياء أي حال كون الأذن واقعا منه بغير  
 خوف أي من الخطاب الثاني أو حياء منه فإن وقع مع خوف أو حياء لم ترتفع الحرمة (قوله أو  
 بأعراضه) معطوف على بذنه أي والأب اعراضه أي الخطاب الأول فإنها لا تحرم قال في المغنى  
 وأعراض المحب كاعراض الخطاب وأمثله في التحفة والنهاية (قوله كأن طالع الخ) تمثيل للأعراض  
 وبعبارة التحفة كان بطول الزمن بعد اجابته حتى تشهد قرائن أحواله بأعراضه أه (قوله ومنه) أي  
 الأعراض أي مما يفيد وقوله سفره البعيد أي المنقطع كافي التحفة والنهاية وكتب غش يظهر أن  
 المراد بالانقطاع طاع انقطاع المراسلة بينه وبين الخطوبة لا انقطاع خبره بالكلية أه وفي الجبري  
 ومنه أي الأعراض أن يتزوج من يحرم الجمع بينها وبين مخطوبته أو نظر أردته لأن الردن والعياذ  
 بالله قبل الوطء تفسخ العقد فالخطبة أولى أو يعقد على أربع من خمس خطبهن معا أو مرتبا أه (قوله

وهو وكانت جيلة  
 ورب راغب فيك  
 ولا يحل خطبة  
 المطلقة منه ثلاثا  
 حتى تحلل وتنقض  
 عدة المحلل إن طلق  
 رجعيًا والا جاز  
 التعريض في عدة  
 المحلل ويحرم على عالم  
 بخطبة الغير والاجابة  
 له خطبة على خطبة  
 من جازت خطبته  
 وإن كرهت وقد  
 صرح لفظًا بالاجابة  
 إلا بذنه من غير  
 خوف ولا حياء أو  
 بأعراضه كان طالع  
 الزمن بعد اجابته  
 ومنه سفره البعيد



ومن استشير في خاطب أي هل يصلح أم لا (قوله أو نحو عالم) أي أو استشير في نحو عالم كتابه وقوله يريد الاجتماع به أي أو معاملة (قوله ذكر) أي المستشار وقوله وجوباً محله إذا لم يندفع إلا بذكر العيوب فإن اندفع بدونه بان كفي بقوله له هو لا يصلح أو احتيج لذكر البعض دون البعض حرم ذكر شيء منها في الأول وشئ من البعض الآخر في الثاني وقوله مساوية بفتح الميم أي عيوبه الشرعية والعرفية كال فقر والتقصير وذلك للحديث المسار أن فاطمة بنت قيس استشارت النبي صلى الله عليه وسلم في تزويج أي جهنم أو معاوية فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أما أبو جهنم فلا يضع المعاصن عاتقه كناية عن كثرة الضرب قيل أو السفر وأما معاوية فصعلوك أي فقير لا مال له وفي البحري قال البارزى ولو استشير في أمر نفسه فإن كان فيه ما يثبت الخيار وجب ذكره للزوجة وإن كان فيه ما يقلل الرغبة فيه ولا يثبت الخيار كسوء الخلق والشح استحب وإن كان فيه شيء من المعاصي وجب عليه التوبة في الحال وسر نفسه ولا يذكره وإن استشير في ولاية فإن علم من نفسه عدم الكفاية أو الخيانة وأن نفسه لا تطاعه على تركها وجب عليه أن يبين ذلك أو يقول لست أهلاً للولاية أه ووجوب التفصيل بعيد والأوجه دفع ذلك بنحو لا يصلح لكم أه وقوله ولو استشير في أمر نفسه أي استشارت الزوجة خاطبها في أمر نفسه هل يصلح لها أم لا وأعلم أن ذكر المستشار العيوب ليس من الغيبة المحرمة بل هو من باب النصيحة كما أنه ليس من الغيبة أيضاً ما إذا كانت الغيبة في فاسق متجاهر لكن بشرط أن نقاباً بما فسق به وأن تقصد زجره بذلك إذا بلغته وأما إذا كانت على وجه التظلم كأن تقول فلان ظلمني أو على وجه التعذر كأن تقول فلان فعل كذا فلا تنصحه أو على وجه الاستعانة كأن تقول فلان فعل كذا فاعني عليه أو على وجه الاستفتاء كأن تقول فلان فعل كذا فهل يجوز له ذلك أم لا وقد حصر بعضهم ما لا يعد غيبة في ستة أشياء وتطعمها في قوله

القدح ليس بغيبة في ستة \* متظلم ومعرف ومخذر  
وتظهر فسقا ومستفت ومن \* طلب الأمانة في إزالة منكر

وقوله ومعرف هو المستشار وذلك لأنه يعرف المستشير عيوبه من استشير فيه ويصدق التعريف أيضاً بقوله فلان الاعمش أو الاعرج (قوله بصدق) متعلق بذكر أي ذكرها بصدق بأن يكون ما ذكره موجوداً في المستشار فيه وقوله بذلاً للنصيحة فيه إشارة إلى أنه لا بد من قصد النصيحة لا الوقوع في الخوض في عرضه وبشرط ذكر العيوب المتعلقة بما حصلت الاستشارة من أجله فإذا استشير في نكاح ذكر العيوب المتعلقة به لا المتعلقة بالبيع مثلاً وهكذا (قوله ودينه) هو وما عطف عليه مبتدأ وخبره قوله في المتن أولى والشارح قد دل كل خبراً (قوله أي نكاح الخ) أفاده أن في الكلام تقدير مضاف قبل المبتدأ وهو الذي يحكم عليه بالأولية وقوله التي وجبت الخ الأولى زيادة أي التفسيرية لأنه تفسير لدينه وقوله صفة العدالة هي فقد ارتكاب كبيرة واصرار على صغيرة وأفاد بما ذكر أن العفة من الزنا فقط لا تكفي وقد صرح به في التحفة وقوله أولى من نكاح العاسقة هي من ارتكبت كبيرة أو أصرت على صغيرة وقوله ولو غير نحو زنا أي ولو كان فسقها بغير نحو زنا فإن الدين أولى منها ونحو الزنا كل كبيرة كسر بالحجر وغير ذلك من الصفات كالغيبة بشرط الاصرار عليها (قوله للخبر المتفق عليه فافقر الخ) هو بعض الخبر ولفظه بنامه تنسك المرأة لأربع لها ولحسها ولدينها فافقر بذات الدين تربت يداك أي التصقتا بالتراب كناية عن الفقران لم تفعل واستغيت أن فعلت قال في التحفة وتردد في مسألة تاركة للصلاة وكتابة قبيل هذه أولى للإجماع على صحة نكاحها ولو بطلان نكاح تلك ردها عند قوم وقيل تلك لأن شرط نكاح هذه أي الكتابة يختلف فيه ويرجح بعضهم الأول وهو واضح في الأسر أثيلة لأن الخلاف القوي إنما هو في غيرها ولو قيل الأولى لقوى الإيمان والعلم هذه لأنه من فتنها وقرب سياستها لها إلى

ومن استشير في  
خاطب أو نحو عالم  
يريد الاجتماع به  
ذكر وجوباً مساوية  
بصدق بذلاً للنصيحة  
الواجبة (ودينه)  
أي نكاح المرأة  
الدين التي وجبت  
فيها صفة العدالة  
أولى من نكاح  
العاسقة ولو بغير  
نحو زنا للخبر المتفق  
عليه فافقر بذات  
الدين (ونسبية)

ان نسلم وانعمه تلك لثلاثتته هذه لكان أوجه اه (قوله أي معرفة الخ) تفسير لنسبة وكان  
 الملائم لما قبله أن يقول أي: كاح النسبة أي معرفة الأصل فيقدر مضافا كما قدره فيما قبله وقوله  
 وطيبته أي الأصل (قوله لنسبتها الخ) علة للطيب أي طيبها حاصل لاجل نسبته إلى العلماء  
 والصالحين أي أو الأشراف أو العرب (قوله أولى) خبر نسبية لما علمت أن الشارح قد رعد عند كل  
 معطوف خبرا وقوله من غيرها أي غير النسبية (قوله لخبر تخير والنطفة الخ) قال في المغني قال أبو  
 حاتم الرازي هذا الخبر ليس له أصل وقال ابن الصلاح له أساسين فیهما مقال ولكن صححه الحاكم اه  
 وفي البجيرمي ورد تخير والنطفة فان العرق دساس وورد أياكم وخضراء الدم من قالوا من هي يارسول  
 الله قال المرأة الحسنة في المنبت السوف يشبه المرأة التي أصلها ردي بالقطعة الزرع المرتفعة على غيرها  
 التي منبتهم موضع روث البهائم اه وقوله تخير والنطفة قال في لطائف الحكم شرح غرائب  
 الاحاديث أي تكلفوا طلب ما هو خير المباح وأزكاه وأبعدها عن الخبث والخبور ولا تضعوا  
 نطفكم الا في أصل طاهر وأصل النطفة الماء القليل والمراد هنا المني معى نطفة لان النطف الغطر اه  
 (قوله وتكره بنت الزنا والفاسق) وذلك لانه يعبر به بالدناءة أصلها وربما اكتسبت من طبع  
 أبها اه ع ش قال الأذري وبشبه أن يلحق بها اللقطة ومن لا يعرف لها أب اه (قوله وجملة)  
 أي بحسب طبعه ولو سوداء عند حجر أو بحسب ذوى الطباع السليمة عند مر وتكره بارهة الجمال  
 لانها ما أن تزهر أي تكبر يجالها وتمتد الأعين اليها (قوله لخبر الخ) دليل لا لولية الجملة على غيرها  
 وقوله اذا نظرت بالبناء للجهول والتأني في التأنيث وتام الحديث وتطبيع اذا مرت ولا تحالف في نفسها  
 ومثلها (قوله وقراءة) يقرأ بالتثنية وما بعده صفة وفي الكلام حذف أي ونكاح ذات قرابة بعيدة  
 أولى من: كاح ذات قرابة قريبة أو أجنبية (قوله عز في نسبه) الاولى اسقاط لفظ من والاقتصار  
 على قوله في نسبه ويكون الجار والمجرور متعلقا بعيدة أي بعيدة عنه في النسب كما صنع في فتح الجواد  
 ذلك لانه على ايقانه بصبر الجار والمجرور صفة لقراءة أرحا على قول ويكون المعنى حثت ذعرانة  
 كائنة من الاقارب التي في نسبه او حال كونها منهم ولا معنى لذلك (قوله وأجنبية) معطوف على  
 قرابة قريبة وهذا يعين تقدير المضاف المسار لانه لا معنى لكون القرابة البعيدة أولى من الاجنبية  
 اذا الفضل بين الذوات لا بين الوصف والذات (قوله لضعف الشهوة الخ) تعليل لا لولية غير ذات  
 القرابة القريبة عليها وفي حاشية المجل مانصه قوله والبعيدة أولى من الاجنبية قالوا لان مقصود  
 السكاح اتصال القبائل لاجل اجتماع الكلمة وهذا مفقود في نكاح القرينة لان الاتصال فيها  
 موجود ولا جنبه ليست من قبائله حتى يطلب انه اهلها اه حل (قوله والقرينة) المراد بها المرأة  
 القرينة لا المتقدمة في الدكر لان تلك صفة القرينة (قوله من هي في أول درجات العه ومرة والخولة)  
 أي كبرت الأم وبنت الخال وبنت العم وبنت الحالة والمرأة البعيدة بضد ها وهي التي لا تكون في أول  
 درجات ما ذكر كبرت ابن العم أو بنت ابن الخال أو بنت ابن العم أو بنت ابن الحالة (قوله والاجنبية  
 أول من القرابة القريبة) أي أولى من ذات القرابة القريبة لما مر (قوله ولا يشك ما ذكر)  
 أي من أن ذات القرابة البعيدة أولى من ذات القرابة القريبة ومن الاجنبية وان الاجنبية أولى  
 من ذات القرابة القريبة (قوله بتزوج النبي الخ) متعلق بشك وقوله زيب أي بنت جحش رضي  
 الله عنها وهي المعنية بقوله تعالى لما قضى زيد منها وطرا زوجناكها أي فلما طلقها وانقضت  
 عدتها زوجناكها وكانت تفخر على نساءه صلى الله عليه وسلم تقول ان آباءكم أذكركم وكن وان  
 الله تعالى نكحني اياه من فوق سبع سموات وفيها من المحاب وغضب عليها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لقرنها في صفه بنت حيي تلك اليهودية ففهرها في ذى الحجة والحرم بهض صفروهي أول  
 نسائه وهاو لوقاه صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم عن عائشة أن بهض أزواج النبي صلى الله

أي معرفة الأصل  
 وطيبته لنسبتها إلى  
 العلماء والصالحين  
 أو من غيرها الخبر  
 تخير والنطفة ولا  
 تضعوها في غير  
 الأصل مذكورة  
 بنت الزنا والفاسق  
 (وجملة) أولى لخبر  
 خير النساء من تسر  
 اذا نظرت (و) قرابة  
 (بعيدة) عنه عز في  
 نسبه أولى من قرابة  
 قريبة وأجنبية  
 لضعف الشهوة في  
 القرينة فيهي الولد  
 فخيرها القرينة من  
 هي في أول درجات  
 العه ومرة والخولة  
 والاجنبية أولى من  
 القرابة القريبة ولا  
 يشك ما ذكر بتزوج  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم زينب مع أنها  
 بنت عمته

عليه وسلم قال له أين أسرع بك لحوقاً قال أسرع بكن لحوقاً أي أطول لكن يداف كان أسرع من لحوقه  
 زبذرت بجش قيل ان طويلاً يداف بسبب انها كانت تعمل وتصدق كثيراً فبقيت سنة عشرين وفيها  
 ففقت صرو قيل احدي وعشرين وقد بلغت ثلاثاً وخمسين سنة ودفنت ابيته وصلى عليها عمر  
 ابن الخطاب وكانت عائشة تقول هي التي تساويني في المنزلة عنده صلى الله عليه وسلم وما رأيت امرأة قط  
 خيرا في الدين من زينب واتي لله وأصدق حديثاً وأوصل للرحم وأعظم صدقة وقوله مع انها أي  
 زينب وقوله بنت عمته أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لأنه تزوجها بيانا للجواز) أي حواز نكاح  
 زوجة المتني لانها كانت تحت زيد بن حارثة الذي تداء اليه صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يزوج  
 الخ) أي ولا يشكل بتزوج علي رضي الله عنه سيدتنا فاطمة رضي الله عنها مع انها من الاطراب لانها  
 ذات قرابة بعيدة لا قريبة (قوله للامرية) أي بتزوج البكر وقوله في الاخبار العديدة منها قوله عليه  
 السلام هلا بكرا اتلا عليك وتلا عنها ومنها عليه السلام بالابكار فانهن أعذب أفواهها وأتقى أرحاما وأرضي  
 بالاسير ومعني اتقى أنثراً ولاداً لئلا يراه الكلب سيرة الاولاد نائق قال الجبيري وفي البكرة ثلاث  
 مواد احداها ان تحب الزوج الاول وتالفه والطباع مع ولته على الانس بالامانة وما التي مارست  
 الرجال فرجاً لا تزني بعض الاوصاف التي تحب ما الفقه فتكره لزواج الناي لعائدة الثانية ان  
 ذلك أكمل في مودته لها الثالثة لا تحن الاول ولها بعضهم

نقل دواك حيث شئت من الهوى \* ما الحب الا العيب الاول

كم منزل في الارض يالفه الغنى \* وحششه أمد الاول منزل

اه وفي المغني روى أبو نعيم عن شعاع بن الوائلي قال كان فيمن كان قبلكم رجل حلف لا يتزوج  
 حتى يستشير مائة نفس وانه استشار تسعة وتسعين رجلاً واختلفوا عليه فقال بقي واحد وهو اول  
 من يطع من هذا الفج وأخذ به وله ولا أعده فبينما هو كذلك اذ طلع عليه رجل راكب قصة  
 فاحبره بقصته فقال النساء ثلاث واحدة لك واحدة عليك واحدة لك ولا عليك فالكبر  
 لك ودأت الولد من غيرك عليك والاب لا لا ولا عليك ثم قال اطلق الجواد فقال له أخبرني بقصتك  
 فقال انا رجل من علماء بني اسرائيل مات فاضهم تركت هذه القصة وباهلت لا خلاص  
 من القضاء قال في الاحياء وكما يحب كاح البكر يسكن أن لا يزوج الولي ابنته الامن بكلم يتزوج  
 قط لان النفوس جبلت على الانس باول ما ألوف ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في خديجة انها اول  
 نسائي (قول الاعد كضعف آتانه عن الاقتضاض) أي ازالة السكارة أي وكاحتياجه لما يقوم على  
 عياله ومنه ما اتفق لجابر رضي الله عنه فانه لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم هلا بكرا اتلا عليك  
 رداً بها اعتذره فقال ان أبي قتل يوم أحد وترك تسع بنات كرهت أن أجمع اليهن حارية خرفاء  
 مثلهن ولكن امرأة تمشطن وتقوم عاهل فقال صلى الله عليه وسلم أعبت (قوله وولود وودود  
 أولى) أي من غير الولود والودود (قوله للامرهما) أي بالولود والودود أي بنسكاهما في قوله عليه  
 السلام تزوجوا الولود والودود فاني مكاتبكم الامم يوم القيامة رواه ابو داود والحاكم وصححه اسناداه  
 وروى سوداء ولود خبير من حسناء عقيم (قوله ويعرف ذلك) أي كونهما ولودا (قوله والاولى ايضا  
 ان تكون وافر العقل وحسنة الخلق) قال بعضهم يذني أن تكون المرأة دون الرجل باربع  
 والاستحقاق ترة بالنس والطول المال والحسب وأن تكون فوقه باربع بالجبال والادب والخلق والورع  
 قال في المغني وهذه الصفات كلها قل أن تجدها الشخص في نساء الدنيا وانما تحس في نساء الجنان  
 فنسأل الله تعالى أن لا يجر منهن (قوله وأن لا تدون الخ) أي والاولى أن لا تكون ذات ولد من  
 رجل غيره وقوله الامصلحة أي كثرية اولاده كما في حديث جابر المار وانه تزوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم أم سلمة ومعها لذيبي سلمة للمصلحة (قوله وأن لا تكون شقراء) قال في التحفة قيل الشقرة

لانه تزوجها بيانا  
 للجواز ولا يتزوج على  
 فاطمة رضي الله  
 عنها لانها بعيدة  
 اذ هي بنت ابن عمه  
 لا بنت عمه (وبكر)  
 أول من انتيب للامر  
 به في الاخبار العديدة  
 الاله مذكر كضعف  
 آتانه عن الاقتضاض  
 (وولود) وودود  
 (ولي) للامرهما  
 ويعرف ذلك في البكر  
 بأقاربها والاولى  
 أيضا ان تكون  
 وافر العقل وحسنة  
 الخلق وأن لا تكون  
 ذات ولد من غيره الا  
 لمصلحة وأن لا تكون  
 شقراء

يباض فاصح بخالفه نقط في الوجه لونه اغير لونه اه وكأنه أخذ ذلك من العرف لان كلام أهل اللغة  
مشكل فيه اذ الذي في القاموس الاشقر من الناس من يعلو بياضه حرة اه ويتعين تأويله بما  
يشير اليه قوله يعلوه بان المراد ان الحرة غلبت البياض فحمرته بحيث تصبح كلب النار المرقدة اذ هذا  
هو المذموم بخلاف مجرد تشرب البياض بالحرة فانه أفضل الاول في الدنيا لانه لونه صلى الله عليه  
وسلم الاصل كما بينته في شرح الثماني اه (قوله ولا طولية مهزولة) أي والاولى أن لا تكون  
طولية مهزولة (قوله للهي عن نكاحها) دليل لا لولوية عدم كونها ذات ولد الخ فالصغير في نكاحها  
راجع للثلاث ذات الولد والشقراء والطويلة المهزولة والاولى ان يأتي بنون النسوة كما تقدم غير  
مرة والهي المذكور في حديث زيد بن حارثة وهو قوله صلى الله عليه وسلم له لا تزوج خمساً شهيرة  
وهي الزرقاء المذبة ولا الهبرة وهي الطويلة المهزولة ولا الهبرة وهي العجوز المدبرة ولا الهندرة وهي  
القصيرة الذميمة ولا لغوتا وهي ذات الولد من غيرك (قوله ومحل رعاية جميع ماخر) أي من الصفات  
من كونها دينة نسبية جميلة بكر اولودا (قوله حيث لم تتوقف العفة على غير متصفة بها) أي  
بالصفات السابقة أي ما عدا الوصف الاول بان وجدت العفة في غير المتصفة بالصفات وكان  
اللائم لتعبيره اولاد دينة أن يقول حيث لم تتوقف الديانة التي هي العدالة (قوله والا) أي بان توقفت  
على غير متصفة بها بان وجدت العفة في غير متصفة بها وقوله فهي أي العفة أي رعايتها وقوله اولى  
أي من بقية الصفات أي رعايتها فعفيفة غير متصفة ببقية الصفات اولاً من متصفة ببقية الصفات  
غير عفيفة لخبر فاطمة ذات الدين (قوله قال شيخنا الخ) هذا تقوية لقوله ومحل رعاية جميع الخ  
(قوله ولونعارضت تلك الصفات) أي بان وجدت بعضها في بعض الا حاد من النساء وبه ضاهي بعض  
آخر ولم يجتمع كلها بان وجدت دينة غير عاقلة أو عاقلة غير دينة فالقدم الاول أو وجدت عاقلة  
حسنة الخلق غير ولود وولود غير عاقلة حسنة الخلق مع عدم الديانة فيهما فالقدم الاول أو وجدت  
رلود غير نسبية ونسبية غير ولود مع فقد باقي الصفات فيهما فالقدم الاول أو وجدت بكر غير جميلة  
وجملة غير بكر مع فقد ما ذكر أيضاً فيهما فالقدم الاول فاذا فقدت هذه الصفات ولم توجد صفة  
منها في النساء راعى الخاطب ما فيه المصلحة له بحسب احتياجه وقوله يقـرم ادين مطلقاً أي تقديماً  
مطلقاً أي على سائر الصفات (قوله وجرم في شرح الارشاد) عبارته وعند تعارضها يقدم ما يرجح  
الى الدين والعفة ثم الى النسل ثم الى اقل ثم يخير اه (قوله ونذب للولي عرض مواليته الخ) قال في  
المغني كما فعل شعيب بن موسى عليهما الصلاة والسلام وعمر بن عثمان وبابي بكر رضي الله عنهم اه وقوله  
كما فعل شعيب بن موسى أي حيث قال له اني أريد ان أنكحك احدي ابنتي هاتين قال بعض المفسرين  
مانعه فيه مشروعية عرض ولي المرأة على رجل هذه سنة ثابتة في الاسلام كما ثبت من عرض عمر  
لابنته حفصة على أبي بكر وعثمان والقصة معروفة وغير ذلك مما وقع في أيام الصحابة وأيام النبوة  
وكذا ما وقع من عرض المرأة لنفسها على رسول الله صلى الله عليه وسلم اه (قوله ويسن أن ينوي  
بالنكاح السنة) أي اتباعها وقوله وصون دينه أي وبنوي حفظ دينه أي والنسل الصالح وتكثير  
اتباع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانما يناب الخ) هذا يعني عنه قوله ويسن أن ينوي الخ فالمناسب  
والأخصر أن يجعله تعليلاً لما قبله بان يقول لانه انما يناب عليه بالنسبة وفي فتح الجواد الاقتصار  
على قوله وانما يناب الخ وعدم ذكر قوله ويسن الخ وهو ظاهر وانما يناب عليه أي النكاح الإجماعي  
ذكر لان أصله الاباحة كالمروءات والمباح ينقلب طاعة بالنسبة كما قال ابن رسلان في زبده  
لكن اذا نوى بأكمله القوى \* لطاعة الله له ما قد نوى

(قوله وان يكون الخ) معطوف على بنوي أي ويسن أن يكون العقد في المسجد قال في القصة للامر  
به في خبر الطبراني اه وهو أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واهم نوا عليه بالدخول وايمول

ولا طولية مهزولة  
للهي عن نكاحها  
ومحل رعاية جميع  
ماخر حيث لم تتوقف  
العفة على غير متصفة  
بها والافهي أولى  
قال شيخنا في شرح  
التمهيد ولونعارضت  
تلك الصفات والذي  
يظهره يقدم الدين  
مطلقاً ثم العقل  
وحسن الخلق ثم  
الولادة ثم النسب ثم  
البكارة ثم الجمال ثم  
ما المصلحة فيه أظهر  
بحسب اجتهاده  
انتهى وجرم في شرح  
الارشاد بتقديم الولاد  
على العقل ونذب  
للولي عرض مواليته  
على ذوى الصلاح  
ويسن أن ينوي  
بالنكاح السنة  
وصون دينه وانما  
يناب عليه ان قصد  
به طاعة من نحو عفة  
أولاد صالح وان  
يكون العقد في



أحدكم ولو بشاة وإذا خطب أحدكم امرأة وقد خضب بالسواد فليعلمها ولا يفرشها अगरائب الاحاديث  
وقال في شريعة قوله اعلنوا هذا النكاح أى أظهره وأظهره للسور وروفرقا بينه وبين غيره واجعله  
في المساجد بمالعة في انظاره واشتهاره فانه أنظم محافل الخير والفضل وقوله واضربوا عليه بالدخوف  
جمع دفي بالضم ويقع ما يضرب به طرادت سرور فان قلت المسجد يصان عن ضرب الدف فكيف أمر  
به قلت ليس المراد أنه يضرب فيه بل خارجه والامر فيه انما هو في مجرد العقد اهـ (قوله ويوم الجمعة)  
أى وأن يكون في يوم الجمعة لانه أشرف الايام وسيدها وقوله وأول النهار أى وأن يكون في أول النهار  
لخير اللهم بارك لا متى في بكونها حسنة الترمذى (قوله وفي شوال) أى ويسن أن يكون العقد في  
شوال وقوله وان يدخل فيه أى ويسن ان يدخل على زوجته في شوال أيضا والدليل عليه وعلى ما قبله  
خبر عائشة رضى الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ودخل فيه وأى نسائه  
كان أحظى عنده منى وفيه رد على من كره ذلك \* (تتمه) يسن لمن حضر العقد من ولى وغيره الدعاء  
للزوجة عقبه ببارك الله أو بارك عليك وجمع بينكما في خير لاهية الخبر به ويدعوا لكل منهما  
بارك الله أو لكل واحد منكما في صاحبه وجمع بينكما في خير ويسن للزوج الاخذ بنصبتها أول  
لقائهما وان يقول ببارك الله لكل منا في صاحبه ثم اذا أراد الجماع تغطى بالنوب وقد ما قبله التتلف  
والتطيب والتقبيل ونحو ذلك مما ينشط قال ابن عباس رضى الله عنهما فى لا حب أن أتزين لزوج حتى  
كما أحب أن تزين لى وقال كل منهما ولو مع اليأس من الولد بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب  
الشيطان ما رزقنا وأيتحر استحضار ذلك بصدق من قلبه عند الانزال فان له أثر اينا في صلاح الولد  
وغيره وفي الغنى قال في الاحياء بكره الجماع في الليلة الاولى من الشهر والاخير منه وإليه النصف  
منه فيقال ان الشيطان يحضر الجماع في هذه الليالى اهـ ورد في الحنفية والتهامية بعدم ثبوت شئ من  
ذلك قالوا بفرض ثبوته الذي كرهه الإمام اهـ ويسن للزوج اذا سبق ان الله ان يمهلهما حتى تنزل هي  
ويسن أن يتعزى بالجماع وقت السحر لا تنفاه السبع والجوع المفرطين حينئذ اذ هو مع أحدهما مضر  
غالبًا كما ان الافراط فيه مضر مع التكليف وضبط بعض الاطباء النافع من الوطء بان يجد داعية من  
نفسه لا بواسطة ذكر ونحوه ويسر أيضا أن يكون ليلة الجمعة ويومها قبل الذهاب اليها وان لا يتركه  
عنده يومه من سفر ويندب التقوى له بادوية مباحة مع رعاية القوانين الطبية ومع قصد صالح  
كففة ونسل لانه وسيلة لمحبوب فليكن محبوبا وكثير من الناس يترك التقوى المد كورفتولد  
من الوطء مضار جنداء وطء الحامل والمرضع منهى عنه فيكره ان خشى منه ضرر الولد بل ان تحققة  
حرم ومن أصلى عدم كراهته مراده ما اذا لم يخش منه ضرر روسيد كرا الشارح بهض ما ذكرته في  
آثر فصل الكفاءة (تمهله أركانه أى النكاح) فيه أن النكاح معناه حقيقة العقد المركب من  
الايجاب والقبول وهذه الامور التي ذكرها لم تترك منها ماهيته كإها ومقتضى التعبير بالاركان  
لان الركن ما تترك منه الماهية كاركان الصلاة ويجاب بان اراد بالاركان ما لا بد منه فيشمل  
الامور والرحمة كإها كالشاهدين فانها ما خاد جان عن ماهية النكاح ومن تم جعلها ما بعضهم  
شرطين افاده البعبرى وقوله خمسة جعلها في التحفة أربعة بعد الزوجين وكننا واحدا (قوله زوجة)  
بدل من خمسة (قوله وشاهدان) عدهما ركننا واحد الاسم اختصاص أحدهما بشرط دون الآخر  
بخلاف الزوجين فانه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الآخر (قوله وصيغة) هي ايجاب وقبول  
ولومن هازل (قوله بشرط فيها الخ) شروع في بيان شروط الاركان الخمسة وبدأ بشرط الصيغة  
لمزيد الخلاف فيها وطول الكلام عليها ولا يضرب أن كثيرا ما يعللون تقديم الشئ بقوله الكلام عليه  
لان النكاح لا يتراحم (قوله احساب من الولى) أى أو نائبه (قوله وهو) أى ايجاب (قوله  
كزوجتك الخ) لو حذف الكاف لكان أولى ليظهر تفريع الحصر عليه بقوله بعد فلا يصح

المسجد ويوم الجمعة  
وأول النهار وفي شوال  
وان يدخل فيه أيضا  
(أركانه) أى النكاح  
خسة (زوجته وزوج  
وولى وشاهدان  
وصيغة وشروط فيها)  
أى الصيغة (ايجاب  
ممن الولى وهو  
كزوجتك أو  
أو انكحتك) موليتي

الايجاب الخ وقوله موليتي تنازع كل من زوجتك وانكحتك وقوله فلانة أي ويعتبرها باسمها أو  
 صفتها أو الإشارة إليها كما سجد كره (قوله فلا يصح الخ) قد عرفت أنه لا يظهر التفرع مع الالوحذف  
 الكاف الداخلة على زوجتك وان كان يمكن أن يقال إنها استقصائية قوله الاباحهذين اللفظين  
 هو زوجتك وانكحتك (قوله لم يمسلم الخ) دليل المحصر ومحطه قوله بكلمة الله (قوله بامانة  
 الله) أي يجعلهن تحت أيديكم كالامانات الشرعية اه ع ش قال الجعفي ويصح ان يراد بالامانة  
 الشريعة أي شريعة الله ويكون قوله واستحلتم الخ من عطف الخاص على العام اه (قوله وهي)  
 أي كلمة الله وهذا ليس من الحديث وقوله ما ورد في كتابه أي من قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من  
 النساء وقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا رزقناها (قوله ولم يرد فيه) أي في كتاب الله وقوله  
 غيرهما أي غير هذين اللفظين وهما التزويج والانكاح والقياس يمنع لان في النكاح ضربان من  
 التبعيد فلا يصح بتحويل لفظ اباحة وتبليك وهبة وأما جعله تعالى النكاح بافظ الهبة في قوله تعالى وامرأة  
 مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي اذ آية فهو خصوصية له صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خالصة لك من  
 دون المؤمنين قال في شرح الروض وما في الجعفي من أنه صلى الله عليه وسلم زوج امرأة فقال  
 ملكتكها بما معك من القرآن فقيل وهم من الراوي بدليل رواية الجمهور وزوجتكها قال البيهقي  
 والمجاعة أولى بالخلف من الواحد وقيل انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بين اللفظين اه بتصرف ولا  
 يرد ما سياتي من صحة النكاح بالترجة لوجود معنى الوارد فيها (قوله ولا يصح) أي الايجاب  
 بازواجك وانكحتك أي لعدم الحزم - ما وقوله في الاوجه مقابلة حزم بالهبة فمما ان خليا عن  
 نية الوعد وعسيرة التحفة وحرم بعضهم ان أزواجك وانكحتك كذلك ان خلا عن نية الوعد  
 وذاخر الهبة مع الاطلاق أي ذكرت قرينة تدل على ذلك كلفظ الا ان اولاه فيه نظر ثم قال رأيت  
 الباقي أطلق منهم عدم الهبة فيهما ثم بحث الهبة اذا نسلخ عن معنى الوعد بان قال الا ان وهو  
 صريح فيما ذكرته اه وقوله وهو صريح فيما ذكرته أي مر أنه لا يكفي الاطلاق بل لابد من  
 زيادة لفظ الا ان وذلك لانه قيد الباقي الهبة بقوله بان قال الا ان (قوله ولا بكناية) أي ولا يصح  
 الايجاب بكناية وذلك لانها تحتاج ان نية والشهوة ركز في صحة النكاح ولا الالاع لهم على النية  
 ولانها لا تنافي في لفظ التزويج والانكاح والنكاح لا ينعقد الا بهما وفي الجعفي ويستثنى من عدم  
 الهبة بالكناية كناية الاخرس وكذا اشارته التي اختص بفهمها اللفظ فانهما كنايةتان وينعقد  
 بهما النكاح منه تزويجا وتزويجا اه قال في التحفة وتصح الكناية في المعقود عليه كما قال أبو بنات  
 زوجتك احدها من ابنتي أو فاطمة ونويام عينة ولو غير المسعاة فانه يصح ويفرق بان الصيغة هي  
 المحملة فاحتيط لها أكثر ولا يكفي زوجتني أحدكم مطلقا اه قال سم أي وان نويام معنا اه  
 (قوله كاحللك ابنتي أو عقدتها لك) مثالا لكناية ومثلا ما زوجك الله انتي (قوله وقبول)  
 معطوف على ايجاب وقوله متصل به سجد كره (قوله من الزوج) أي قبول صادر من الزوج  
 أي أو من ولية أو وكيله (قوله وهو) أي القبول (قوله كنزونها أو نكحتها) أي أو تزوجت  
 أو نكحت هذه أو فلانة ويعينها باسمها (قوله فلا بد الخ) تفرع على ذكر الضمير المفعول  
 العائد على الزوجة وكان حقه ان يذكر قبله أيضا اسم الإشارة واسمها كما ذكرته ليم التفرع  
 عليه وقوله من دال عليها أي من لفظ دال على المخطوبة وقوله من نحو اسم الخ بيان للدال عليها  
 والمراد بنحو ذلك الوصف كما سياتي كنزونها التي في الدار ولكن ليس فيها غيرها (قوله أو قبلت  
 أو رضيت) معطوف على نكحتها أي وكقبلت ورضيت (قوله على الاصم) راجع لرضيت فقط  
 لان لا يرسمه صنيعه من رجوعه لقبات أيضا وبديل على ما ذكرته عبار المعنى رخصها ورضيت  
 نكاحها كقبلت نكاحها كما حكاه ابن هبيرة الوزير عن اجماع الأئمة الاربعة وان توقف فيه

فلانة فلا يصح  
 الايجاب الا باحد  
 هذين اللفظين لغير  
 مسلم اتقوا الله في  
 النساء فانكم  
 أخذتهن بامانة  
 الله واستحلتم  
 فروجهن بكلمة الله  
 وهي ما ورد في كتابه  
 ولم يرد فيه غيرهما  
 ولا يصح بأزواجك  
 وانكحتك على الاوجه  
 ولا بكناية كاحللتك  
 ابنتي أو عقدتها لك  
 (وقبول متصل به)  
 أي بالايجاب من  
 الزوج وهو  
 (كنزونها أو  
 نكحتها) فلا بد من  
 دال عليها من نحو  
 اسم أو ضمير أو إشارة  
 (أو قبلت أو رضيت)  
 على الاصم خلافا  
 لاسبي

لا فعلت (نكاحها)  
أوتزويجها أو قبلت  
النكاح أو التزويج  
على المعقولة لا قبلت  
ولا قبلتها مطلقا أي  
المنكوحه ولا قبلته  
أي النكاح والأولى  
في قبلت نكاحها  
القبول لأنه القبول  
الحقيقي سقي (وصح)  
النكاح (بترجمة)  
أي ترجمة أحد  
اللغتين بأي لغة ولو  
من يحسن العربية  
لكن يشترط أن يأتي  
بما به أهل تلك  
اللغة صريحاً في لغتهم  
هذا إن فهم كل كلام  
نفسه وكلام الآخر  
والشاهدان وقال  
العلامة التي السبكي  
في شرح المنهاج

السبكي ومثله أردت أو أحببت اه ومثله عبارة في الجواهر ونصها أو رضيت نكاحها والتوقف فيه لأوجه له اذ فرق بينه وبين قبلت نكاحها بل هذا أولى لأنه صريح في الرضا وقبلت دال عليه اه (قوله لا فعلت) أي لا يكفي فعلت نكاحها بل قبلت أو رضيت قال سم وذلك لأنه لا بد من ذكر النكاح فيقع معه ولا فعلت وهو غير منتظم سواء أريد بالنكاح الإيجاب أو العقد اه (قوله نكاحها) مفعول لكل من قبلت ورضيت والمراد به نكاحها ليطابق الجواب ولا استحالة معني النكاح اذ هو المركب من الإيجاب والقبول اه تحفة وكتب سم قال الزركشي نعم صرح جماعة من اللغويين أن النكاح مصدر كالانكاح وعليه فصرح بكلام الفقهاء اه (قوله أو قبلت النكاح أو التزويج على المنعقد) قال في التحفة ولا تنظر لايهام نكاح سابق حتى يجب هذا أو المذكور خلافاً لمن زعمه لأن القرينة القطعية بان المراد قبول ما أو جوبه تعني عن ذلك اه وقوله حتى يجب هذا أي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح هذا وقوله أو المذكور بان يقول النكاح المذكور (قوله لا قبلت ولا قبلتها) أي لا يكفي في قبلت فقط من غير ذكر نكاحها أو تزويجها ولا قبلتها بالضمير العائد على الزوجة فقط من غير ذكر لفظ نكاح أو تزويج قبله وقوله مطلقاً انظر ما معنى الإطلاق في كلامه وفي التحفة بعد قوله ولا قبلته زيادة الألف في مسألة المتوسط فيكون المراد بالاطلاق في عبارة التحفة أنه لا فرق بين مسألة المتوسط وغيره في قبلت وقبلتها فاعلم منها تفسير اللفظ في عبارة تنجس ذكر ونصها لا قبلت ولا قبلتها مطلقاً ولا قبلته الألف في مسألة المتوسط على ما في الروضة لكن ردوه ولا يشترط فيها إذا تخاطب فلوقال لأول زوجته ابتك فقال زوجت على ما اقتضاه كلامها لكن جزم غير واحد بأنه لا بد من زوجته أو زوجتها ثم قال للزوج قبلت نكاحها ففسل قبلته على ما مر أو تزويجها فقال تزويجها صريح ولا يكفي هنا نعم اه وقوله لكن ردوه أي بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها وقوله ولا يشترط فيها أي في مسألة المتوسط (قوله ولا قبلته) أي النكاح كان الأولى أن يزيد بعده الاستثناء السابق في عبارة التحفة وهو الألف في مسألة المتوسط ليعلم معنى الإطلاق السابق في كلامه ولا يسقط من النسخ (قوله ولاولى الخ) أي الأولى في القبول من تزويجها أو كعتها ورضيت نكاحها أو يقول قبلت نكاحها وقوله لأنه القبول الحقيقي مقتضاه أن ما عدا من ألفاظ القبول ليس قبولاً حقيقياً وليس كذلك بل لكل قبول حقيقي شرعاً بل الوارد كإروى لا يجرى أن الواقع من على في فاطمة رضي الله عنها رضيت نكاحها (قوله وصح النكاح بترجمة) قال في شرح الروض اعتباراً بالمعنى لأنه لا يفتقر إلى تعليق به أعجازاً كقوله بترجمته اه (قوله أي ترجمة أحد اللغتين) أي الإيجاب والقبول ومثله ترجمة اللغتين معاً فله أحد ليس بقيد (قوله بأي لغة) أي من لغة الجمع والفراد هما عدا العربية (قوله ولا من يحسن العربية) غاية في الصحة أي صح النكاح بترجمته بما عدا لغة العرب ولو من يحسن العربية وهي للرد كما يفيد عبارة المعنى ونصها بعد قول المنهاج وصح بالجمعة في الأصح والناس في لا يصح اعتباراً باللفظ الوارد الثالث أن يحزر عن العربية صح والأفلا اه ومثله في النهاية (قوله لكر يشترط الخ) لما كان إطلاقه صحة النكاح بالترجمة يوجبهم عدم الفرق فيها بين الأتيان بالكفاية أو بالصريح دفعه بقوله لكن يشترط الخ وقوله أن يأتي الخ يعني يشترط في الاكتفاء بالترجمة أن تكون صريحة في النكاح في تلك اللغة لا كناية فيه إذ الكفاية لا تدخل في صيغة النكاح باللفظ العربي وبالأولى لا تدخل فيها باللفظ الجمعي (قوله هذا إن فهم الخ) أي محل صحته بالترجمة إن فهم كل من العاقلين كلام نفسه وكلام الآخر سواء اتفقت لغتهم أم اختلفت فإن فهمها ثقة دونها وأخبره بما منها ما كان بعد الأتيان به لم يصح أو قبله صح إن لم يطل الفصل على الأوجه (قوله والشاهدان) معطوف على كل أي وفهمها الشاهدان أيضاً لما سبكه كره أنه لا بد فيهما من معرفة لسان المتعاقدين (قوله وقال العلامة السبكي الخ) هذا تقوية للاستدراك

الذي ذكره اذ هو بعيد معاده (قوله ولو تواطأ أهل قطر) أي اتفق أهل جهة على لفظ وقوله في  
 ارادة النكاح الاولى أن يقول للنكاح ويحذف لفظ الجار والمجرور وقوله من غير صريح ترجمته  
 حال من لفظ أي حال كون ذلك اللفظ الذي تواطأ عليه كائن من غير صريح ترجمته النكاح وهو  
 صادق بما اذا كان كناية فيه وبغيره (قوله لم ينعقد النكاح) جواب لو وقوله به أي باللفظ الذي  
 تواطأ عليه (قوله والمراد بالترجمة) أي التي يصح بها النكاح وقوله ترجمة معناه اللغوي أي ترجمة  
 تفيد المعنى اللغوي للفظ النكاح وهو الضم فلو أني بترجمة للنكاح لا تفيد لم ينعقد بها النكاح  
 وحاصل توضيح هذا المقام ان الايجاب والقبول كما بهما باللفظ العربي يعان أيضا باللفظ العجمي  
 لكن بشرط في اللفظ العجمي المترجم به أن يفيد معنى النكاح اللغوي الذي أفاد ذلك اللفظ العربي  
 وهو الضم والوط فإذا أتى بترجمة زوجته أو أنتدعتك مثلاً اشترط فيها أن تكون مفيدة لمعنى الضم  
 الوط فان لم تفد ذلك المعنى في تلك اللغة لم ينعقد بها النكاح ولو تواطأ عليها (قوله فلا ينعقد) أي  
 النكاح وهو تقرير يصح على مفهوم المراد المذکور وقوله بالفاء أي ليست مفيدة لمعنى النكاح اللغوي  
 وقوله اشتهرت في بعض الاقطار للنكاح أي للترجمة أي لاستعمالها في ذلك (قوله ولو عدا العاضي  
 النكاح بالصيغة العربية) أي عبر عن النكاح بالصيغة العربية لا بالعجمية وقوله للعجمي متعلق  
 بـعقد وقوله لا يعرف أي ذلك العجمي وقوله معناها أي معنى الصيغة العربية وقوله الاصل الذي  
 يظهر ان المراد به اللغوي لا الشرعي الذي هو انشاء الايجاب أو القبول والاصح قوله به بدل  
 يعرف انهما موضوعا لعقد النكاح لان المراد بعقد النكاح الايجاب والقبول فاذا عرف فمعرفة  
 المعنى الشرعي فحينئذ لا يصح قوله لم يعرف معناها الاصل أي الشرعي فتنبيه (قوله لا يضر لمن  
 العاظمي) خرج به العارف فيضرحنه هذا ما جرى عليه ابن حجر وجرى مر على عدم الضرر منه أيضا  
 والمراد بالعين تغيير هيئة الحرف وهي الحركة أو تغييره نفس الحرف بان يبدل بالآخر كما يدل عليه  
 تمثله (قوله كفتح تاء التكلم الخ) أي من الايجاب أو القبول ولا ينافي عدم الضرر به هنا عدم  
 انعمت بضم التاء أو بكسرها مما يضر في الصلاة لان المدار في الصيغة على المتعارف في عاودت  
 الناس ولا كذلك القراءة (قوله وببدال الخ) معطوف على فتح أي وكابدال الجسيم زايان يقول  
 زوزتك وقوله أو عكسه أي ابدال الزاي جيما بان يقول جوجتت قال في التحفة وفي فتاوى بعض  
 المتقدمين يصح أن تكهك كما هو لغة قوم من اليمن والغزالي لا يضر زوجتلك أو اليك لان الخطأ في  
 الصيغة اذا لم يخل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الاعراب والتذكير والتانيث اه وقوله والغزالي  
 أي وفتاوى الغزالي فهو عطف على بعض (قوله وينعقد) أي النكاح وقوله بإشارة أخرى مفهومة  
 عبارة التحفة وينعقد نكاح الاخرس بإشارته التي لا يختص بفهمها الفطن وكذا بكتابتها ولا خلاف  
 على ما في المجموع لكنه معترض بانه يرى انها في الطلاق كناية والعقود أغلظ من الحلول فكيف  
 يصح النكاح بها فضلا عن كونه بلا خلاف وقد يجاب بحمل كلامه على ما اذا لم تكن له إشارة مفهومة  
 وتعدتو كيلة لا يضطر ارمحيندنو يلحق بكتابتها في ذلك اشارته التي يختص بفهمها الفطن اه (قوله  
 وقيل لا ينعقد الخ) مقابل ما في المتن وكان المناسب أن يزيد في المتن قوله على الاصح كالتعاضد ثم يحكي  
 المقابل وقوله الا بالصيغة العربية قال في المغني اعتبارا باللفظ الوارد اه (قوله فعليه) أي على هذا  
 القيل وقوله يصبر أي من لا يحسن العربية (قوله وحكي هذا) أي القيل (قوله وخرج بقولي  
 متصل الخ) لوقد منه على قوله وصح بترجمة لكان أنسب (قوله ما اذا تخلل لفظ) أي أو سدت لكن  
 ان طال لاشعاره بالاعراض أيضا وقوله أجنبي عن العقد أي بان يكون ليس من مقتضياته وخرج به  
 ما اذا لم يكن أجنبيا عنه بان يكون من مقتضياته فان طال ضروران فصر لم يضر وقوله وان قل أي  
 ذلك اللفظ المتخلل (قوله كأنك كملت الخ) ينيل للفظ الاجنبي المتخلل وعمله قوله فاستوص بها خيرا لا كل

ولو تواطأ أهل قطر على  
 لفظ في ارادة النكاح  
 من غير صريح  
 ترجمته لم ينعقد  
 النكاح به انتهى  
 والمراد بالترجمة  
 ترجمة معناه اللغوي  
 كالضم فلا ينعقد  
 بالفاظ اشتهرت في  
 بعض الاقطار  
 للنكاح كما أفق به  
 شيخنا لمحقق الزمعي  
 ولو عدا القاضي  
 النكاح بالصيغة  
 العربية العجمي لا يعرف  
 معناها الاصل بل  
 يعرف انهما موضوعا  
 لعقد النكاح صح  
 كذا أفق به شيخنا  
 والشيخ عطية وقال  
 في شرح الارشاد  
 والمهاج انه لا يضر  
 لمن العاظمي كفتح تاء  
 التكلم وابدال الجسيم  
 زايان أو عكسه وينعقد  
 بإشارة أخرى مفهومة  
 وقيل لا ينعقد النكاح  
 الا بالصيغة العربية  
 فعليه يصبر تند العجز  
 الى أن يتعلم أو يوكل  
 وحكي هذا عن أجد  
 وخرج بقولي متصل  
 ما اذا تخلل لفظ أجنبي  
 عن العقد وان قل  
 كأنك كملت انستي  
 فاستوص بها



الصيغة كما هو ظاهر والمؤلف وانق العلامة الرملة في القول بالضرر باللفظ المذكور وخالف شيخه العلامة ابن حجر في القول بعدم الضرر به ووجه من قال بالضرر ونص عبارته ويؤخذ مما في البيع ان الفصل باجنبي عن طلب جوابه يضر وان قصر وعن انقضى كلامه لا يضر الا ان طال فقول بعضهم لو قال زوجتك فاستوص بها خير لم يضر وهم اه ونص عبارة م ر وقول بعضهم لو قال زوجتك فاستوص بها قبل لم يضر صحيح والمنازعة فيه بأنه وهم مفرغ على ان الكلمة في البيع عن انقضى كلامه لا تضر وقد علمت رده اه (قوله ولا يضر تخلل خطبة خفيفة) أي غير طويلا بان تشغل على جد وصلاة وصية بالتقوى أما إذا طالت فيضر لاشعاره بالأعراض وضبط القفال الطول بان يكون زمنه لو سكتا فيه لم يخرج الجواب عن كونه جوابا والاوى ضبطه بالعرف وقوله من الزوج أي صادرة منه بان قال قبل القبول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وأصحبكم بتقوى الله قبلت نكاحها ونخرج به الخطبة الصادرة من الولي قبل الإيجاب فهي لا تضر مطلقا ولو طالت لانها لا تعد فاصلا (قوله وان قلنا بعدم استصحابها) أي الخطبة من الزوج قبل القبول وهو غايه في عدم الضرر (قوله خلافا للسبكي وابن أبي الشرف) أي القائلين بضره فيخلل ذلك وعلاؤه بأنه أجنبي من العقد (قوله ولا يقل الخ) أي ولا يضر قول العاقد للزوج فقبل قبلت نكاحها فهو معطوف على مدخول بسر ونقل في حاشية المجل عن شيخه الضرر به ونصها وانظر انه يضر الفصل بقوله قل قبلت قياسا على البيع بالاولى لان النكاح يحتاجه اه شيخنا اه ومثله في الجبرمي (قوله لانه من مقتضى العقد) تعليل لعدم الضرر بتخلل الخطبة الخفيفة بقوله فقبل قبلت نكاحها فضاير أنه عائد على المذكور منهم ما وليس عائد على الثاني فقط وان كان يوهمه صنيعة (قوله فلو أوجب الخ) مفرغ على مقدمه لمحوظ في كلامه وهو انه اذا أتى أحد العاقدين بأحد شقي العقد فلا بد من إصراره عليه وبقاء أهليته حتى يوحد الشق الآخر وكذا الآية في تزويجها حيث تعتبر أذلها وكان الأولى التصريح بهذا المقدور وقوله نرجع عن إيجابه أي أوجن أو أغنى عليه أو أريد (قوله امتنع لقبول) أي لم يصح ولو أتى به (قوله لو قال الولي) أي للزوج ومثل الولي نائبه وقوله زوجتكها أي موليتي وقوله بمهر كذا أي بمهر مقداره كذا وكذا كائة (قوله فقال الزوج) مثله وليه أو وكيله وقوله قبلت نكاحها أي فقط (قوله ولم يقل على هذا الصداق) أي أو نفاه (قوله صح النكاح) جواب لو (قوله خلافا للبارزي) أي القائل بعدم صحة النكاح حينئذ لعدم التوافق بين الإيجاب والقول وهو ضعيف لان التوافق حاصل والصداق ليس بركن حتى يحتاج الى التوافق فيه كالثن في البيع نعم يشترط للزومه ذكره في شقي العقد مع توافقه ما فيه (قوله لا يصح النكاح مع تعليق) أي ولو بان شاء الله ان قصد التعليق أو أطلق فان قصد التبرك أو ان كل شيء بمشئته تعالى صح كما في النهاية (قوله كالبيع) أي نظير البيع فإنه لا يصح التعليق فيه فالكاف للتنظير (قوله بل أولى) أي بل النكاح أولى بعدم صحته بالتعليق (قوله لا اختصاصه) أي النكاح وهو علة الأولوية وقوله بمزيد الاحتياط أي زيادة احتياط على غيره لاجل حفظ الإبضاع والدليل عليه اشتراط الشهاد فيه دون غيره (قوله كأن يقول الاب الخ) تمثيل لما دخله التعليق وقوله للآخر المناسب حنفى أل بان يقول لا آخر وهو الزوج أو وليه أو وكيله (قوله ان كانت بنتي طلقت الخ) مثله ما لو بشر بولده فقال ان كان أنثى فقد زوجتكها فقبل وبانت أنثى (قوله فقبل) أي ذلك الآخر وقوله ثم بان انقضاء الخ أي ثم بان طلاقها وانقضاء عدتها الخ ففي الكلام حذفت المعطوف عليه وقوله وانما أذنت له أي بان أنها أذنت لايها في نكاحها وانما ذكر هذا وما قبله لان التصدير ترتيب عدم الهمة على التعليق فقط لانه اذا لم يتبين ما ذكر من طلاقها واذنها لوليها في النكاح يكون عدم الهمة مرتب على هذا أيضا (قوله فلا يصح) أي التزويج بالقول المذكور وقوله لفساد الصيغة

خيروا ولا يضر تخلل  
خطبة خفيفة من  
الزوج وان قلنا بعدم  
استصحابها خلافا  
للسبكي وابن أبي  
الشرف ولا نقول  
قبلت نكاحها لانه  
من مقتضى العقد  
فلو أوجب ثم رجع  
عن إيجابه أو رجعت  
الاذنة في اذنها قبل  
القبول أو جئت  
وأردت امتنع القبول  
(فرع) لو قال  
الولي زوجتكها  
بمهر كذا قال الزوج  
قبلت نكاحها ولم  
يقبل على هذا  
الصداق صح النكاح  
بمهر المثل خلافا  
للبارزي (لا يصح  
النكاح مع تعليق)  
كالبيع بل أولى  
لاختصاصه بمزيد  
الاحتياط كان يقول  
الاب للآخر ان  
كانت بنتي طلقت  
واعتمدت فقد  
زوجتكها فقبل  
ثم بان انقضاء عدتها  
وانما أذنت له فلا يصح  
لفساد الصيغة

بالتعليق على عدم العدة ويرد عليه أنهم ذكروا في باب البيع أنه لو قال البائع إن كان هذا ملكي  
 فقد بعتك فله ثم تبين أنه ملكه فانه يصح في الفرق قال في التحفة والوجه الفرق بمنزلة الاحتياط هنا  
 (قوله ويبحث بعضهم العدة في أن كانت فلانة موليتي فقد زوجتكها) قال في التحفة ويتعين جله  
 على ما إذا علم أنهن موليتهم (قوله وفي زواجك ان شئت) قال في التحفة يتعين جله على ما إذا علم  
 برد التعليق اهـ (قوله اذ لا تعليق في الحقيقة) تعليل لبحث بعضهم العدة في صورتين وهو على  
 حد قوله تعالى وخانن ان كنتم مؤمنين وكقولك ان كنت زوجتي فالتعليق على ما إذا علم  
 مبني على حل التحفة السابق فيها ما (قوله ولا مع تأقيت) معطوف على مع تعليق أي ولا يصح  
 النكاح مع توقيته قال ع ش أي حيث وقع ذلك في صلب العقد أو التوافق عليه قبل ولم يتعرض له  
 في العقد لم يضر لكن ينبغي كراهته اهـ (قوله بمدة معلومة) أي كسنة وقوله أو مجهولة أي  
 كزمن وحين (قوله فيفسد) لا حاجة اليه بعد قوله ولا مع تأقيت لما علمت أنه معطوف على مع  
 تعليق وإن التفسد لا يصح النكاح مع تأقيت وعدم العدة هو الفساد (قوله لهمة النهي عن  
 نكاح المتعة) قال في التحفة وجزاء ولا رخصة للمفسد ثم حرم ما خبرتم جازعاً الفتح وقبل جهة  
 ازداع ثم حرم أبداً بالنص الصريح وفي الجبري والحامس ان نكاح المتعة كان ما حاتم نسخ  
 يوم خير ثم أبيح يوم الفتح ثم نسخ في أيام الفتح واستمر تحريمه إلى يوم القيامة وكان فيه خلاف في الصدر  
 الأول ثم ارتفع وأجمعوا على تحريمه قال بعض العامة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً بين  
 الركن والباب وهو يقول أها الناس أفي كنت أذنت لكم في الاستمتاع إلا أن الله حرمها إلى يوم  
 القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيكمهن شيئا وقد وقعت مناظرة  
 بين القاضي يحيى بن أكرم وأمبر المؤمنين المأمون فان المأمون نادى بأباحة المتعة فدخل يحيى بن  
 أكرم وهو متعب بسبب ذلك وجلس عنده فقال له المأمون مالي أراك متعباً قال لما حدثت في  
 الأسلام قال وما حدثت قال النداء بتعليل الزنا قال المتعة زنا قال نعم قال ومن أين لك هذا قال من  
 كتاب الله وسنة رسوله أما الكتاب فقد قال الله تعالى قد أفلح المؤمنون إلى قوله والذين هم لغروجهم  
 حافظون الأعلى أزوجهم أو ما ملكك أي ما منهم فأنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم  
 العادون يا أمير المؤمنين زوجة المتعة لك يمين قال لا قال فهي الزوجة التي عند الله ترث وتورث  
 قال لا قال فقد صار له نكاح من العادين وأما السنة فقد روى الزهري بسنده إلى علي بن أبي  
 طالب رضي الله عنه أنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي بالهوى عن المتعة وتحريمها  
 بعد أن كان أمر بها قالت المتعة المأمون للمعاضرين وقال أنحفظون هذا من حديث زهري قالوا نعم  
 فقال المأمون أستغفر الله ما دوا بتحريم المتعة اهـ (قوله وهو) أي نكاح المتعة وقوله المؤقت  
 الخ هذا ضابطه عند الجمهور وأما عند ابن عباس فهو الحالى من الولي والشهود كذا في شرح التحرير  
 قال قس عليه وعلى كل فهو حرام ولا حذفيه مطلقاً للشبهة وقال أيضاً التامسعي بذلك لأن الغرض  
 منه مجرد التمتع لا التوالد والتوارث للذان هما الغرض الأصلي من النكاح المقتضيان للدوام قال  
 وأمكن هذا لا يظهر على الضابط الثاني إلا أن يقال شأن الصادر بلاولى ولاشهود أن يكون المرض  
 منه مجرد التمتع اذ لو أراد الدوام لعقد بحضرة وتلى وشهود اهـ تتصرف (قوله وليس منه) أي من  
 المؤقت والمراد الباطل والأفلا يمكن نفي التأقيت وأسألانه موجود في العبارة وقوله ما لو قال زواجكها  
 مدة حياتك أو حياتها أي ما لو أقيت النكاح بمدة حياته أو حياتها وقوله لانه الضمير يعود على التأقيت  
 بمدة الحياة المفهوم من المثال وقوله مقتضى العقد أي وهو بقاء المعقود عليه إلى الموت أي والنص يرجع  
 بمقتضاه لا يضر كمنظيره فيما لو قال وهبتك أو أعمرتك هذه الدار مدة حياتك أو عمرك كذا في شرح  
 الروض وجري عليه جري في الجواد ولم يرتض في التحفة ونضها وبحث البلقيني صحته إذا أقيت بمدة

بالتعليق ويبحث  
 بعضهم العدة في أن  
 كانت فلانة موليتي  
 فقد زوجتكها وفي  
 زواجك ان شئت  
 كالبيع اذ لا تعليق  
 في الحقيقة (و) لا مع  
 (تأقيت) للنكاح  
 بمدة معلومة أو مجهولة  
 فيفسد لهمة النهي  
 عن نكاح المتعة وهو  
 المؤقت ولو بالفسنة  
 وليس منه ما لو قال  
 زواجكها مدة  
 حياتك أو حياتها  
 لانه مقتضى العقد

عمره أو عمرها لانه تصر بمقتضى الواقع وقد ينازع فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح كلها فالتعليق بالحياة المقتضى رفعها كلها بالموت مخالف لمقتضاه حيث تدونه بتأييد اطلاقهم ويعلم الفرق بين هذا ووهبتك أو عمرتك مدة حياتك بان المدار ثم على صحة الحديث به فهو الى التعبد أقرب على انه يكفي طلب مزيد الاحتياط هنا فارقا بينه وبين غيره اهـ ومنه في النهاية ونصها ومبحث الملقيني صحته عند توقيته بمدة عمره أو عمرها لانه تصر بمقتضى الواقع بمنوع فقد صرح الاصحاب في البيع بانه اذا قال بعثك هذا حيا تلك لم يصح البيع فالنكاح أولى ولان الموت لا يرفع آثار النكاح كلها فالتعليق بالحياة المقتضى رفعها بالموت مخالف لمقتضاه حيث تدونه بتأييد اطلاقهم اهـ (قوله بل يبقى أثره) أى النكاح أى وهو الفسل والارث وانظر في هذا الاضراب فانه ينشأ في الناقية بمدة الحياة وينشأ في التعليل الذي ذكره وذلك لانهما يقتضيان عدم بقاء أثر النكاح بعد الموت ولذلك نازع ابن حجر والرملى القائلان بعدم العدة الملقيني القائل بالعدة ولو اقتصنا بقاء الآثار لما نازعنا ولو اقمنا في العدة ولعل شارحنا لم ينظر لما اقتضاه الناقية والتعليل الناشئ عنه النزاع المذكور فلذلك أثبت العدة القائل بها الملقيني وأثبت ما هو محصل راعوه الملقيني بالاضراب المذكور فتدنه (قوله ويلزمه في نكاح المتعة) أى ويلزم الواطئ بوطئه في نكاح المتعة وقوله المهر أى مهر مثل بكران كانت بكرًا وثيبان كانت ثيبًا ولا يلزمه المسمى لفساد النكاح وقوله والنسب أى ويلزمه النسب أى لو جلت منه واثبت بمولود فانه ينسب اليه وقوله والعدة لا معنى لطفه على ما قبله اذ يصير المعنى ويلزمه العدة وهو ليس عليه عدة فتعين جعله فاعلا لا يفعل محذوف أى ويلزمه العدة ولو لم يذكّر ضمير يلزم البار زالصع العطف المذكور ولكن بقدر المفعول بالنسبة للاولين ضمير امارة كراو بالنسبة للعدة ضمير اوتنا (قوله ويسقط الحد) أى لشبهة اختلاف العلماء فيه وعبارة متن الروض نكاح المتعة وهو الموثق باطل يسقط به الحد وان علم فساد شبهة اختلاف العلماء لم لا يجوز تقليده فيه وينقض الحكم به اهـ بزيادة (قوله ان عقد بولي وشاهدين) مثله ما لو عده بشاهدين من غير ولي فانه يلزمه ما ذكره يسقط عنه الحد لذكر بشرط أن لا يحكم كما يطلانه والاول وجب الحد (قوله فان عقد بينه وبين المرأة) أى من غير ولي وشاهدين وتولوه وجب الحد أى لانه زنا (قوله وحيث وجب الحد) أى بان كان النكاح بلا ولي ولا شهود وقوله لم ينبت المهر الخ أى لانه زنا وقوله ولا ما بعده والنسب والعدة (قوله وينقض النكاح الخ) ذكره هذا هنا وان كان يصح حبه في الصداق لمناسيته للصيغة من حيث ان تسمية المهر انما يكون فيها فهو واسطراد (قوله بل ينسب الخ) الاضراب انتقالي والاولى ان يقول وينسب بالواو بدل أداة الاضراب وسيد كرفي باب الصداق انه قد يجب ذكره ما عارض كأن كانت المرأة غير جارية التصرف لصغرها وجنون أو سفه (قوله وكره اخلاؤه) أى العدة وقوله عن أى من ذكر الصداق (قوله نعم لو زوج أمته بعدد لم يسحب) أى ذكره في العقد اذا فائدة فيه فانه لا ينبت للسبب على عبده شيء، حاجة الى ذكره ومحلله حيث لا كتابة والابان كان أحدهم أو كلاهما كاتبًا استحب اذا لم يكتب كالاجنبى (قوله وشروط في لزوجة الخ) لما أمرى الكلام على شروط الصيغة شرع في بيان شروط لزوجة التي هي أحد الاركان الخمسة وذكر أربعة شروط ثلاثة متناوئة خلوها من نكاح وعدة وتعيين لها عدم محرمية وواحد شرعا وهو ما سبذ كرفي النسيئة من اشتراط أن تكون مسلمة أو كتابية (قوله أى المنسوحة) أى التي يريد ان ينكحها ولو قال أى الخطوبة لكان أولى ليفيد ان المراد بالزوجة في عبارته ليس حقة قتها وانما المراد بالخطوبة والطلاق الزوجة عاجها يكون باعتبار ما توفى اليه (قوله خلومن نكاح وعدة) أى ولو بادعائها فيجوز تزويجها ما لم يعرف لها نكاح سابق فان عرف لها وادعت ان زوجها

بل يبقى أثره بعد الموت  
ويلزمه في نكاح  
المتعة والمهر والنسب  
والعدة ويسقط الحد  
ان عقد بولي وشاهدين  
فان عقد بينه وبين  
المرأة وجب الحدان  
وطئ وحيث وجب  
الحد لم ينبت المهر ولا  
ما بعده وينقض  
النكاح بلا ذكر  
مهر في العقد بل ينسب  
ذكره فيه وكره  
اخلاؤه عنه ذم لو  
زوج أمته بعدد لم  
يسحب (و) شرط  
(في الزوجة) أى  
المسكوحة (خلومن  
نكاح وعدة) من  
غيره

(وتعيين) لها فزوجتك إحدى بناتي باطل ولو لمع الإشارة فكيف التعيين بوصف أو إشارة كزوجتك بنتي وليس له غيرها أو التي في الدار وليس فيها غيرها أو هذه وإن سماها بغير اسمها في الكل بخلاف زوجتك فاطمة وإن كان اسم بنته إلا أن نواياها ولو قال زوجتك بنتي الكبرى وسماها باسم الصغرى صح في الكبرى لأن الكبرى صفة قائمة بذاتها بخلاف الاسم فقدم عليه \* (قوله ٣ جازولها ٢٨٢) الخاص تزويجها محلها ما لم ينكر زوجها الأول طلاقها ولم تقم بيعة على طلاقها أو لا

طلقها أو مات وانقضت عدتها ٣ جازولها الخاص تزويجها ولا يزوجه الولي العام وهو المحال كم إلا بعد ثبوت ذلك عنده كما قال زى اه بحجري بتصرف وقوله من غيره الجار والمهر ووصفة لعدة أي عدة حاصلة لها من غير الزوج وخرج به المعدة منه ففيها تفصيل فإن كان الطلاق رجعيًا أو بائنًا بدون الثلاث واللعان صح النكاح في العدة والافلاومعنى صحته في الرجعية رجوعها من غير عقد (قوله وتعيين) بالرفع عطف على خلواي وشروط تعيين للزوج بجملة ما يذكره حاصل من ولها (قوله فزوجتك إحدى بناتي باطل) أي ما لم ينو بجملة ولا فلا يبطل لما تقدم أن الكتابة في العقود عليه تصح (قوله ولو لمع الإشارة) أي البنات اللاتي المزوجة أحدهن بأن قال زوجتك إحدى بناتي بناتي هؤلاء أو إحدى هؤلاء البنات فإنه باطل للجهل بعين المزمع لجهة لا للزوج التي هي إحدى البنات والالتفات في قوله بعد ويكفي التعيين بوصف أو إشارة تأمل (قوله ويكفي التعيين بوصف) ليس المراد به الوصف الاصطلاحي وهو ما دل على معنى وذات كقائه وضارب بل المراد به المعنى القائم بغيره سواء دل على ذات قائم به أو لا ذلك المعنى أم لا وهو أعم من الاصطلاح (قوله كزوجتك بنتي) مثله للتعين بالوصف ومثله الذي بعده (قوله وليس له غيرها) قيد لا بد منه فلو كان له بنت غيرهن لا يكون قوله بنتي تعييناً فيكون باطلاً (قوله أو التي في الدار) أي أو قال زوجتك التي في الدار وقوله وأيس فيها أي في الدار غيرها أي غير بنته وهو قيد يضاف لو كان في الدار بنت أخرى غير بنته وقال زوجتك التي في الدار لا يكون تعييناً فيكون باطلاً للأسماء (قوله أو هذه) أي أو قال زوجتك هذه وهي حاضرة (قوله وإن سماها) أي المبنية بما ذكر وهو غاية للاكتفاء بالتعيين بما ذكر أي يكفي التعيين بما ذكر وإن سماها بغير اسمها كان قال زوجتك بنتي مريم والحال أن اسمها خدحة أو قال زوجتك بنتك بمأثثة التي في الدار والحال أن اسمها فاطمة أو قال زوجتك فاطمة ههنا والحال أن اسمها زينب مثلاً وإنما كفي بالتعيين بما ذكر مع تغيير الاسم لأن كلام من البنية والكنية ونه في الدار في المثالين الأولين وصف بميز فاعتبر ولغا الاسم ولأن العبرة بالإشارة في الثالث لا بالاسم فكان كعدم (تريه بخلاف زوجتك فاطمة) أي مخالف التعيين بالاسم فقط كزوجتك فاطمة من غير أن يقول بنتي فلا يكفي لكثرة القواطع وإن كان هذا الاسم هو اسمها في الواقع بقوله إلا أن نواياها أي نوى العاقد بفاطمة بنته فيكفي عما لبس نواياه قال في المعنى فإن قيل يشترط في صحة العقد الاسهاد والشهود لا اطلاع لهم على النية أجيب بأن الكفاية مغتفرة في ذلك على أن الخوارزمي اعتبر في مثل ذلك أيضاً علم الشهود بالمثوبة وعليه لا سؤال اه (قوله ولو قال) أي من له ابنتان صغرى وكبرى (قوله وسماها) أي الكبرى (قوله صح) أي النكاح (قوله) لأن الكبرى صفة قائمة بذاتها أي فاكفي بها (قوله بخلاف الاسم) أي فليس وصف قائم بذاتها (قوله فقدم) أي الكبرى الذي هو صفة وقوله عليه أي على الاسم قال في شرح الروي ولو قال زوجتك بنتي الصغرى الطويلة وكانت الطويلة الكبيرة فالزوج باطل لأن كلا الوصفين لازم وليس اعتبار أحدهما في تمثيله كوجهة أولى من اعتبار الآخر وصارت مبهمة اه (قوله ولو

فلا يصح وقد دفع سؤال لمفتي السادة الشافعية شيخنا وأستاذنا المرحوم بكرم الله مولانا السيد أحمد بن زيني دحلان في خصوص هذه القضية وأجاب عنه رحمه الله خالق البرية (وصورة السؤال) ما قولكم دام فضلكم في امرأة خرجت من بيت زوجها إلى بيت ولها هاربة ثم بعد مدة ذهبت إلى القاضي وادعت عنده أن زوجها طلقها وأنها انقضت عدتها وطلبت منه أن يزوجه فطلب منها القاضي بيعة الطلاق فلم تقمها ثم إن الحاكم حكم عليها أن ترجع إلى بيت زوجها فابت وهربت إلى محل ثان فها بعض علماء ذلك المحل وقال لولها الخاص إنك إذا صدقت قول موليتك في الطلاق وانقضاء العدة جاز لك أن

تزوج موليتك فاغتربه وله زوج موليتك ثم إن الزوج الأول جاء إلى الزوج الثاني وقال له إن هذه زوجتي قال وإن نكاحك باطل لأنك عقدت عليها وهي في عمتي وأنا لم أطلقها هل ما قاله الزوج الأول صحيح ويترتب عليه أنها تنزع من الزوج الثاني وتسلم له أم لا أفنونا بل نص فإن المسئلة وقع فيها خلاف عندهم بين علماء ذلك المحل فنفهم من قال نعم لا يصح نكاح الزوج الثاني وتنزع منه وتسلم للأول منهم من قال يصح نكاح الثاني ولا تنزع منه متمسكة بقولهم أن الولي الخاص إذا صدق قول موليته أن زوجها طلقها وأنها انقضت عدتها تزويجها ومتمسكة بما في التمهنة في باب الرجعة وما كتبه به عليه ونص





وبنت وهى من ولدتها أو ولدت من ولدها ذكرًا كان أو أنثى لا مخلوقة من ما زناه وأخت وبنت أخ وأخت وعمه وهى أخت  
ذكر ولدك وخالة وهى أخت أنثى ولدت لك \* (فرع ٢) لو تزوج بمجهولة النسب فاستلحقها أبوه ثبتت نسبها ولا ينفسخ النكاح إن  
كذبه الزوج ومثله عكسه بأن تزوجت بمجهولة فاستلحقه أبوها \* ابن المقرئ فى متن الإرشاد من باب العدد ما نصه  
وان تزوجت مدعية أنه مطلقها (٢٨٤) خلف أخذها أه وقال فى تشييته على المتن المذكور أى وإذا تزوجت امرأة وقد

أعترف بنكاح أو كان معلوما وادعت طلاقا وتزوجت برجل آخر وادعى الزوج الأول بقاء النكاح وأنه لم يطلقها فالقول قوله وقد ذكر فى الحاوى مسألة غير هافقال ما معناه إذا تزوجت امرأة برجل فآخى آخر وادعاها زوجة فقالت له طلقتنى فأنكر حكم بأنها زوجة لا عتافها له بالنكاح ويخلف أنه ماطلقها ويصححها قال فى المهمات وكيف يستقيم ذلك يعنى تسليمها الى من اعترفت بنكاحه وادعت طلاقه وقد تعلق بها حق الزوج الثانى وقد صحح الرافعى فيما اذا باع شيئا ثم اعترف بعد البيع بأنه كان ملكا لغيره أنه لا يقبل منه لأنها قديتواطثان على ذلك قال ولعل المسئلة مصورة بما اذا ثبت نكاح الاول

حقيقة وقوله من الجهتين أى جهة الام وجهة الاب (قوله وبنت) بالجر عطف على أم أى ويحرم نكاح بنت أيضا قال فى التحفة ولو احتمالا كالنكاح باللعان ومن ثم لو كذب نفسه لحقته ومع النفي لا يثبت لها من أحكام البنت سوى تحريم نكاحها على الأوجه اه (قوله وهى) أى البنت وقوله من ولدتها بفتح تاء الفاعل وهذا غلط للبنت وان شئت فقل هى كل أنثى ينتمى اليك نسبها بواسطة أو غير هافقوله لو ولدت من ولدها إطلاق البنت على هذه مجاز لا حقيقة (قوله ذكرًا كان أو أنثى) تعميم فى من الثانية أيضا (قوله لا مخلوقة من ما زناه) أى لا يحرم نكاح مخلوقة من ما زناه اذا حرمة لما الزنا لكن يكره نكاحها نكاحها من خلاف الامام أبى حنيفة وضى لا عنه ومثله المخلوقة من ما زناه المخلوقة من ما استثنائه بغير يد حليلته والمرتضعة بلبن الزنا واذا أرضعت المرأة بلبن زنا شخص بتا صغيرة حلت له ولا يأس على ذلك المرأة الزانية فام يحرم عليها ولدها بالاجماع والفرق ان البنت انفصلت من الرحم هى نطفة قدرة لا يعبأ بالولد انفصل من المرأة وهى انسان كامل (قوله وأخت) بالجر معطوف أيضا على أم أى ويحرم نكاح أخت شقيقة كانت أو لاب أو لام وضابطها كل أنثى ولدها أبواك أو أحدهما (قوله وبنت أخ) معطوف أيضا على أم أى ويحرم نكاح بنت أخ من جميع الجهات وان نزلت (قوله وأخت) بالجر معطوف على أخ أى وبنت أخت فيحرم نكاحها أيضا (قوله وعمه) بالجر معطوف على أم أى ويحرم نكاح عمه (قوله وهى) أى العمه وقوله أخت ذكر ولدك أى بواسطة أو غير هافالتى بغير واسطه كاخت أمك هى عمه حقيقة والتى بواسطة كعمه أمك وعمه أمك وهى عمه مجازا (قوله وخالة) بالجر أيضا عطف على أم أى ويحرم نكاح خالة (قوله وهى) أى الخالة وقوله أخت أنثى ولدك أى بواسطة أو غير هافالاولى كاخت أمك وهى خالة حقيقة والثانية كخالة أمك وهى خالة مجازا (قوله ولو تزوج بمجهولة النسب) أى لا يدور الى من تنسب كلقطة (قوله فاستلحقها أبوه) أى أبوا الزوج أى ادعى أنها بنته وقوله ثبتت نسبها أى ان وجد شرط الاستلحاق وهو الامكان وتصدقها له ان كرت (قوله ولا ينفسخ النكاح ان كذبه الزوج) خرج به لو صدقه الزوج فانه ينفسخ النكاح (قوله ومثله عكسه) أى مثل استلحاق أبى زوجها لها عكسه وهو استلحاق أبيها الزوجان فثبتت النسب به ولا ينفسخ النكاح وقد ذكر مسألة العكس وما قبلها بغاية الايضاح فى النهاية ونصها نعم لو تزوجها لهما كم بمجهولة النسب ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدقها هو ثبتت اخوتها له وبقي نكاحه كإناص عليه وحرى عليه العايدى والقاضى غير مرة قالوا وليس لنا من يثبت أخته فى الاسلام غير هذا ولو مات الزوج فبينى أن ترث منه زوجته بالزوجة لا بالاخت لان الزوجة لا تتحجب بخلاف الاختية فهى أقوى السيدين فان صدقه لزوجة والزوجة انفسخ النكاح ثم ان كان قبل الدخول فلا شئ لها أو بعده فلها مهر المثل ونفس هذه الصورة ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستلحقه أبوها ثبتت نسبها ولا ينفسخ النكاح ان لم يصدق الزوج وان أقام الاب بينة فى الصورة الاولى ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر ما وان لم تذكر بينة وصدقه الزوجة فقط لم ينفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو أبانها لم يجز له بعد بذلك فجدد نكاحها لان

اه ملخصا وفى فتح الجواب ما نصه وان تزوجت امرأة كانت فى حباله زوج أن يثبت ذلك ولو باء رارها به اذها قبل نكاح الثانى فادعى عليها الاول بقاء نكاحه وأنه لم يطلقها فاستلحق الجواب فاذا هى مدعى بقاءه طلقها وانقضت عدتها منه قبل ان تسلم الثانى ولا بينة بالطلاق لخلاف انه لم يطلقها أخذها من الثانى لأنها أقرت له بالزوجية وهو اقرار به اذ لم يتفق على الطلاق اه والحاصل ان المرأة اذا تزوجت فجاء رجل وادعى عليها انها زوجته فاجابته بانك طلقتنى ولم تأت بينة على الطلاق كان لها فى هذه الحالة صورتان احدهما ان تكون زوجيتها من الاول المدعى معاومة بينة او باقراره

ولم تصدقه (أورضاع فبحرم به) أي بالرضاع (من يحرم بنسب) للخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب  
فرضعتك ومرضعتا ومرضعة من ولدك من نسب أورضاع ❁ أو غير ذلك ففي هذه الصورة بخلاف زوجها الأول المدعى  
على عدم الطلاق وبأخذها من الثاني وهذه هي مسألة السؤال ومسألة متن الارشاد ولذا قيد في التسمية مسئلة متنه بقوله  
وقد اعترفت بنكاح أو كان معلوما كما تقدم آنفا وقيد الشهاب بن جبر في فتح الجواد (٢٨٥) أيضا بقوله كانت في حباله زوج

بان ثبت ذلك ولو  
بإقرارها به قبل نكاح  
الثاني كما تقدم آنفا  
أفينا نأيتهما ان  
تكون المرأة مبهمة  
الحال أي لم يعرف أنها  
كانت زوجة المدعي  
وأنه ملقها في هذه  
الصورة ينظر فإن  
كانت قد أذنت في  
نكاحها بالثاني أو  
مكنته بقيت عنده  
ولا تنزع منه وإن لم  
تكن أذنت في النكاح  
منه ولا مكنته حلف  
زوجها الأول ونزعت  
من الثاني وردت إليه  
وهذه الصورة الثانية  
مع ما فهم من التفصيل  
من كون المرأة المبهمة  
بما ذكر قد أذنت في  
نكاحها بالثاني أو  
مكنته أو لم تاذن ولم  
تمكنه هي مسئلة  
التحفة وكلام ابن  
قاسم وشرح الروض  
فيها إذا تبين ذلك  
علمت أنه لا يصح  
النسب بما في التحفة  
والاستدلال به على  
مسألة السؤال وأنه

أذنها شرط وقد اعترفت بالتحريم وأما المهر فلازم للزوج لأنه يدعي ثبوته عليه لكنها تنكره فإن  
كان قبل الدخول فنصف المسمى أو بعدة كراهة وحكمها في قبضه كن أقر لشخص بشئ وهو  
ينكره ومركمه في الإقرار ولو وقع الاستلحاق قبل التزويج لم يحز للإبن نكاحها اه وقوله بشرطه  
قال ع ش هو الامكان وتصديقها ان كبرت وقوله فان صدقه الزوج والزوجة قال الرشيدي  
أول الزوج فقط اه وقوله ومركمه في الإقرار قال ع ش هو انه يبقى في يده من هو بيده حتى يرجع  
المنكر ويعترف اه (قوله ولم تصدقه) يفيد أنها إذا صدقته بنفسه الذي كاه ولو لم يصدق الزوج  
وهذا خلاف ما في عبارة النهاية المارة وخلاف ما في التحفة أيضا تنبه (قوله أورضاع) عطف  
على نسب أي وشرط عدم محرمة رضاع (قوله فيحرم ع) تفريع على المفهوم أيضا وقوله  
به أي بالرضاع والأولى بها أي بالمحرمة الكائنة بسبب الرضاع كما تقدم (قوله من يحرم بنسب) أي  
نكاح نظير من يحرم بالنسب فلا بد من تقديم مضافين أما الأول فلما تقدم وأما الثاني فلأن المحرم  
نكاحه بالرضاع ليس عين من يحرم بالنسب كما هو ظاهر والمهرات بالنسب سبع كما تقدم الام  
والبنات والاخت وبنات الاخ وبنات الاخ والعمة والحالة فتكون المهرات بالرضاع كذلك فجملة  
المهرات بالنسب والرضاع أربع عشرة ويزاد عليها أربع بالمصاهرة فبالجملة ثمان عشرة وهذا هي التي  
تحريمها على التأييد وأما التي تحريمها لا على التأييد بل من جهة التجميع فثلاث أخوات الزوج وعمتها  
وخالتها وعد بعضهم من أسباب التحريم اختلاف الجنس فلا يجوز للآدمي نكاح حنيفة بالعكس  
قاله العماد بن يونس وأفتى به ابن عبد السلام وتبعه شيخ الاسلام واعقده ابن حجر قال لأن الله تعالى  
امتن علينا بجعل الازواج من أنفسنا ليتم التماس بها أي في قوله تعالى ومن آياته أن خلق لكم من  
أنفسكم أزواجا وجواز ذلك بقول الامتنان وفي حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح  
الجن وذكر الفقهون في جواز ذلك واعقده العلامة الرملي وأجيب عن الآية بأن الامتنان في الآية  
بأعظم الامر وهو لا ينافي جواز الآخر والنهي في الحديث للكره لا للتحريم (قوله للخبر المتفق  
عليه) أي وللنص على الأمهات والأخوات في الآية وبعض المفسرين يجعل السبع مأخوذة من  
لا آية الشريعة قال لأن تحريم السبع لأجل الولادة أو منه أو لأجل الأخوة ولو بواسطة أو لأجل  
أصوله فاشير للاول بقوله تعالى وأمها تكم الملاقى أرضعتكم فالتحريم لأجل الولادة الذي علم من ذلك  
يشمل تحريم الام وتحريم البنات وأشير للثاني بقوله تعالى وأخواتكم من الرضاة فالتحريم لأجل  
الأخوة ولو بواسطة أو لأجل أصوله الذي علم من ذلك يشمل تحريم الاخت والحالة والعمة وبنات  
الاخ وبنات الاخت لأن تحريم الاخت لأجل الأخوة لا يغير واسطة وتحريم الحالة والعمة لأجل  
الأخوة لأجل أصوله الذي هو الام في الاولى والاب في الثانية وتحريم بنات الاخ وبنات الاخت للأخوة  
له بواسطة ولا يخفى ما في ذلك من الخفاء اه باجوري (قوله فرضعتك) مبتدأ خبره أمك وهو  
بيان لضابط الام من الرضاع (قوله ومرضعتا) أي مرضعة مرضعتك وهذه كالتى بعدها طلاق  
الام عليها مجاز لانها حادة (قوله ومرضعة من ولدك) أي مرضعة أمك التي ولدتك وقوله من نسب

سبحانه وتعالى أعلم أمر برقه المرجي من ربه الفقيران أحمد بن زيني دحلان مفتي الشافعية في مكة المحمية غفر الله له ولوالديه  
ومشايخه والمسلمين آمين (وأجاب) عنه أيضا شيخنا مؤلف هذه الحاشية المذكورة فقال اللهم إني أطلب للصواب نعم النكاح  
الثاني باطل لأن الأصل عدم الطلاق وبقاء العصمة فتزويج من الزوج وتسلم للاول كرهالكن محله المقيم بينة على الطلاق  
وحلف الزوج الاول على عدم الطلاق كما صرح بذلك في متن الارشاد وفي باب العدة وفي عبارته وإن تزوجت مدعية أنه طلقها  
نكحها أخذها اه قال محبيه انزيلي يعني إذا ادعت امرأة أن زوجها طلقها ثم تزوجت بأخر فأنكر الزوج الاول

وكل من ولدت مرضعتك أو ذالبنها أمك من رضاع والمرتضة بلبنتك ولين فسرك نسبا أو رضاعا وبناتها كذلك وإن سفلت  
بتك والمرتضة بلبن أحد أبويك نسبا أو رضاعا أختك وقس على هذا بقية الأصناف المتقدمة ولا يحرم عليك  
رضاع من أرضعت أخاك أو ولد ولدك ولأم مرضعة ولدك وبناتها وكذا أخت أخيك لا يبيح لك من نسب أو رضاع  
الطلاق فإنه يحلف وتسلم إليه (٢٨٦) المرأة ويلعنوا نكاح الثاني لأن الأصل عدم الطلاق اهـ ومثله في شرح ابن حجر فتح

الجواد وعبارته وإن تزوجت امرأة كانت في حباله زوج بان ثبت ذلك ولو باقرارها به قبل نكاح الثاني فادعى عليها الأول بقاء نكاحه وأنه لم يطلقها فسدلت الجواب فإذا هي مدعية أنه طلقها وانقضت عدتها منه قبل أن تنكح الثاني ولا يبيحه بالطلاق غلظ أنه لم يطلقها أحدنها من الثاني لأنها أقرت له بالزوجة وهو أقرار صحيح إذا يتفقا على الطلاق اهـ ويؤيده أيضا عبارة الروض وشرحه في الباب السادس في مسائل مشهورة تتعلق بأداب القضاء والشهادات والدعاوى ونصها ففصل في فتاوى البغوى أنها لو أقرت رجل بنكاح من سنة وأثبت آخر أي أقام بينة بنكاحها من شهر حكم للمقر له لأنه قد ثبت باقرارها

أو رضاع تعميم في من ولدك وهو غير ظاهر لأن الولادة مختصة بالنسب وعلى تسليم أن المراد من ولدك أمك مطلقا بطريق التحوز يظهر التعميم ويكون الشق الثاني من التعميم وهو قوله أو رضاع مكر رابع قوله أو لا ومرضعتها ويبيانه أن مرضعة أمك من الرضاع هي عين مرضعة مرضعتك وإذا علمت ذلك فالأولى إسقاطه كما في الصفة (قوله وكل من ولدت مرضعتك) معطوف على فمرضعتك (أو ذالبنها) أي أو ولدت ذالبنها وهو الفعل الذي هو تحليل المرضعة الذي له اللبن واحترز بقوله ذالبنها عما لو كان اللبن لغيره كان تزوج امرأة ترضع فان الزوج المذكور ليس صاحب اللبن فأم من ولدت له ليست أمك (قوله أمك من رضاع) أي بشرط أن تبلغ تسع سنين تقر بها أو الأقلينها لا يحرم كما سيذكره (قوله والمرتضة بلبنتك) مبتدأ خبره بتك وهو بيان لضابط البنت ولا فرق في هذه المرتضة بين أن تكون مرضعة أزوجة أو أمة أو موطوءة بشبهة (قوله ولين فرعك) أي والمرتضة بلبن فرعك وقوله نسبا أو رضاعا تعميم في الفرع (قوله وبناتها) أي بنت المرتضة وقوله كذلك أي نسبا أو رضاعا (قوله وإن سفلت) أي بنت المرتضة بلبنتك فهي بنت أيضا (قوله والمرتضة) مبتدأ خبره قوله أختك وهو بيان لضابط الأخت واعلم أن من أراضع من امرأة صار جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي أراضع عليها والتي قبلها والتي بعدها وانما ينهنا على ذلك مع وضوحه لأن جهالة العوام يسألون عن ذلك كثيرا وينظرون أن الأخت من الرضاع هي التي أراضع عليها دون غيرها (قوله وقس على هذا) أي في التصور لا في الحكم إذ هي نوات بالحديث وقوله بقية الأصناف المتقدمة أي في النسب وهي بنت الأخ وبنت الأخت والعمة والحالة فالمرتضة من أختك أو من لبن أخيك نسبا أو رضاعا بنت أخت أو أخت ذى اللبن عمه رضاع وأخت المرضعة خالة رضاع (قوله ولا يحرم عليك رضاع من أرضعت أخاك الخ) شروع في أربع مسائل استقناها به بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فهي تحرم من النسب ولا تحرم من الرضاع والمحققون كما في الروضة على أنها لا تستثنى لعدم دخولها في القاعدة لأنهم إنما يحرمون في النسب المعنى لا يوجبون في الرضاع وذلك المعنى هو الأمومة والبنية والاختية كما سيأتي تقريره وقد نظمها به بعضهم فقال

مرضعة الأخ والأخت تحل \* أو ولد الولد ولو أنثى جعل

كذلك أم مرضع للولد \* وبنها وهي ختام العدد

(قوله من أرضعت أخاك) أي أو أختك ولو كانت هذه أم نسب لحرمت عليك لأنها أمك إن كان الأخ والأخت شقيقين لك أو لام أو موطوءة أبوك إن كانا لاب وقوله أو ولد ولدك بنصب ولد الأول معطوفا على أخاك أي ولا يحرم عليك من أرضعت ولدك ولو كانت أم نسب لحرمت عليك لأنها أمك إن كان ولدك أنثى أو موطوءة أبوك إن كان ذكرا (قوله ولا أم مرضعة الخ) بالرفع عطف على من أي ولا يحرم عليك أم مرضعة ولدك ولا بنت مرضعته ولو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة لك فحرم عليك أمها وبناتها (قوله وكذا أخت أخيك الخ) أي وكذا لا يحرم عليك أخت أخيك ولا بد من قطع النظر عن متعلق قوله أو لا ولا يحرم وهو برضاع والأماصح التعميم بقوله بعد من نسب أو رضاع

النكاح لال فالمرتب الطلاق لاحكم للنكاح الثاني اهـ فقوله فإلم ثبت الخ نص في المسئلة فان قلت وقوله فما تصنع في صورة التحفة السابقة فانهما عين الصورة المسؤول عنها والحال أن الأذرى جلهما على ما أذلم تعترف للثاني ولا مكنته ولا أذنت في نكحه ومفهومه أنها إذا اعترفت للثاني بالزوجة ومكنته أو أذنت في نكاحه لا يحل زوجه للثاني بل تبقى زوجة للثاني ومثله ما كتبه ابن قاصم فان ذلك كله يناقض ما نقلته عن الارشاد وما كتب عليه قلت ليست صورة الصفة عين الصورة المسؤول عنها ولا تناقض بينهما وبين ذلك أن الصورة المسؤول عنها مفرضة في امرأة علم فبطل نكاح الثاني لها



﴿تنبيه﴾ الرضاع المحرم وصول لبن آدمية بلغت سن حدين ولو مرة أو مختلطاً بغيره وان قل

بالبنية وبأقرارها أنها زوجة فلان وادعت الطلاق ولم تثبت وصورة النكحة مفروضة في امرأة مستبهمة أي لم يعلم قبل نكاح الثاني لها أنها زوجة بل هي كانت تحت حبالة الثاني فادعى رجل آخر وادعى أنها زوجة فهذه الصورة فيها تفصيل فإن أقرت للاول بالزوجية ولم تقر الثاني ولم تكن من الوطء ولم تأذن له في النكاح فيه أخذها (٢٨٧) الاول وتسكون زوجة له وأما ان

أقرت للثاني بالزوجية أو أقامت بينة عليها فهي زوجته ولم تنزع منه وبذلك لا يكون صورة النكحة المذكور ومفروضة في المهمة أي الذي لم يعلم قبل نكاح الثاني أنها كانت من زوجة صريح عبارة فتح الجواد ونصه بعد ما نقلته عنه أنفاً والحق الحساوي كالشيخين بذلك ما لو استبهمت بان لم يعلم نكاح أحد لها وإنما هي تحت حبالة رجل فادعى آخر أنها زوجته فقالت طلقني وأنكر فحلف وبأخذها أيضاً ثم إن أقرت أولاً لنكاح الثاني وأذنت فيه لم تنزع منه كما قاله القاضي وغيره واعتده الادعي وغيره كما لو نكحت باذنهما ثم ادعت رضاعاً محرماً لا يقبل قال البلقيني وكذا لو ثبت نكاح الثاني بالبنية أو ومثلها عبارة البهجة وشرحها

وقوله من نسب أو رضاع تعميم في الاخ وفي الاخت أي ولا يحرم عليك أخت أخيك الذي من النسب أو من الرضاع سواء كانت هي أيضاً من النسب كأن كان لزيد أخ لاب وأخت لام فلا أخيه لاييه نكاحها أم من الرضاع كان ترضع امرأة زيد أو صغيرة أجنبية فلا أخيه لاييه نكاحها وسواء كانت الاخت أخت أخيك من أبك لأمه كما مثلنا أم أخت أخيك من أمك لاييه مثاله في النسب أن يكون لابي أخيك من أمك بنت من غير أمك فلك نكاحها وفي الرضاع أن ترضع صغيرة لبن أبي أخيك لأمك فلك نكاحها (قوله تنبيه) أي في بيان شروط الرضاع المحرم وقد أفرده الفقهاء بباب مستقل ويدكرونه عقب العدة والمصنف خالفهم وذكره هنا لأنه لما ذكر الرضاع المحرم ناسب أن يذكر شروطه معاً فأحسن صنيعه وأعلم أن الرضاع لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشراً ما ذكره الشارح وأركان ثلاثة مرضع ورضيع ولبن وكلها تعلم من كلامه (قوله الرضاع) بكسر الراء وفتحها وبالضاد المهمة وقد تبدل ناء وقوله المحرم بكسر الراء المشددة أي للنكاح (قوله وصول الخ) سواء كان بمص الثدي أم بغيره كما إذا حلب منها ثم صب في فم الرضيع وقوله لبن أي ولو خيضاً ومثله الزبد والجبن والاقط والقشطة لأن ما ذكر في حكم اللبن بخلاف السمن الخالص من اللبن والمصل وهو الذي سيل من الجبن والاقط واعتمد بعضهم التحريم بالنسب الخالص من الدم وقوله آدمية أي زوجية حياة مستقرة في حال انفصال اللبن منها وان لم يسربها إلا بعد موتها وخرج بالآدمية الرجل فلا تثبت حرمة بابه على الصحيح لأنه ليس معد للتعزية فاشبهه غيره من المسائعات لكن بذكره ولقرعه نكاح من ارتضعت لبنه وخرج أيضاً الخنثى المشكل والمذنب أنه يوقف الأمر فيه إلى البيان فإن بان أنثى حرم لبنه والأفلا فلو مات قبله لم تثبت التحريم فللذي ارتضعت منه نكاح أم الخنثى ونحوها والمهمة فلو ارتضعت صغيراً من شاة مثلاً لم تحرم منها كتحريمها والجنينة بناء على عدم صحة من كتمان اللبن أما على صحة ذلك فهم كالآدميين فلو ارتضعت جنية صغيرة ثبت التحريم وإن لم تكن على صورة الآدمية أو كان تدبها في غير محلها المعتاد وخرج بقولي حية الميتة فلا يثبت الرضاع لبنها لأنه منفصل من حية منفكة عن الحل والحرمة كالهيمة وبجياة مستقرة من انتهت إلى حركة المذبح فلا يثبت الرضاع لبنها أيضاً (قوله بلغت سن حيض) الجملة صفة لا آدمية أي آدمية موصوفة بكونها بلغت سن الحيض أي ولو كانت بكر أخلية وسن الحيض هو تسع سنين تقريباً ويكفي كون التسع تقريبية على المعتد كما في الحيض ولا يشترط أن تكون تحديدية فلو انفصل اللبن منها قبل التسع بما لا يسع حبساً وطهراً وهو أقل من ستة عشر يوماً كان محرماً وخرج بذلك من لم تبلغ سن حيض بان انفصل منها قبل التسع بما يسع حبساً وطهراً وهو ستة عشر يوماً أكثر فلا يؤثر وذلك لأنها لا تحتمل حينئذ الولادة واللبن فرعها (قوله ولو قطرة) نية في الآن المحرم وصول اللبن ولو كان قطرة والمراد في كل رضعة (قوله أو مختلطاً بغيره) غايته تأنية أي ولو كان مختلطاً بغيره ما كان أو حامداً فإنه يحرم وقوله وإن قل أي اللبن المخلوط مع غيره ثم إن كان اللبن المخلوط غالباً بآب بقي طعمه أولونه أو ريحه أثر التحريم مطلقاً سواء شرب البعض أو الكل وإن كان مغلوباً بآب زال طعمه أولونه أو ريحه حساً وتقديراً

ونصهما بعد كلام الا اذا ادعى على مستبهمة أي لم يعرفها كانت زوجته وطلقها تحت امرتي زوجية مقدمة على نكاحه فإن تقل في الجواب كنت زوجتك لكن طلقني وهو أي الزوج نفى هنا أي طلقها تسكن زوجته أن حلف أنه لم يطلق لأن الأصل عدم الطلاق بخلاف الأولى فإنهما اتفقا على الطلاق والأصل عدم الرجعة ثم إن أقرت أولاً بالنكاح الثاني وأذنت فيه لم تنزع منه كما لو نكحت رجلاً باذنهما ثم أقرت رضاعاً محرماً بينهما لا يقبل أقرارها وكما لو باع شيئاً ثم أقر أنه كان ملكاً فلان لا يقبل أقراره ذكره البغوي وأشار إليه القاضي وكذا البلقيني بخلافه يجب تقييده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح لمن هي

بالاشد فان شرب السكندر التبريم لتيقن شرب اللبن والا فلا (قوله جوف) بالنصب على الظرفية  
متعلق بوصول أى وصوله في جوفه أى معدته أو دماغه فالمراد بالجوف ما يحيل الغذاء أو الدواء والمراد  
الوصول مطلقا ولو باسقاط بأن يصب اللبن في أنفه فيصل الى دماغه لا بمقتضى أن يصب اللبن في دبره  
فيصل الى معدته أو بتقطير في قبل أو أذن لعدم التغذي بذلك ومن هنا يظهر أنه لا أثر لوصوله لما عدا  
المعدة والدماغ وان وصل الى حد الباطن المقطر للصائم وقوله رضيع أى حتى حياة مستقرة فلا أثر  
لوصول جوف من حركته حركة مذبح أو ميت اتفاقا لا تنافا التغذى (قوله لم يبلغ حولين) الجملة  
صفة لرضيع أى رضيع موصوف بكونه لم يبلغ عمره حولين أى بالاهلة أن وقع اتصال الرضيع أول  
الشهر الأول فان انكسر الشهر بأن وقع انفصاله في أثناءه تم العد من الخامس والعشرين شهرا  
ثلاثين يوما ونحوه لم يبلغ حولين مالم يبلغهما فلا يؤثر ارتضاعه تحريم أو ذلك الخبر الدار قطني لارضاع  
الأم كان في الحولين وما ورد مما يخالف ذلك في قصة سالم مولى أبي حذيفة رضى الله عنه فان زوجته  
كرهت دخوله عليها فارشدها صلى الله عليه وسلم الى ارتضاعه حيث قال لما ارتضعه فممنصوص به أو  
منسوخ وابتداء أو هما يعتبر من تمام انفصال الرضيع فلما ارتضع قبل تمامه لم يؤثر ولو تم الرضيع  
حولين في أثناء الرضعة الخامسة اثر على المذهب لان ما يصل الى الجوف في كل رضعة غير مقدر حتى لو لم  
يصل في كل رضعة الاقطرة كفى كما تقدم (قوله يقينا) قيد في انتفاء بلوغه الحولين أى يعتبر انتفاء  
بلوغه الحولين يقينا فلا وشك هل بلغهما أم لا لم يؤثر الرضاع حينئذ للشك في سبب التحريم (قوله  
خمس مرات) حال من وصول أى حال كون وصول اللبن في جوف الرضيع خمس مرات أو ظرف  
متعلق به أى وصوله في خمس مرات وقوله يقينا قيد في الخمس مرات فلو شك في كونه خمسا أو أقل لم  
يؤثر لان الأصل عدم الخمس لكن لا يخفى الورع والحكمة في اعتبار خمس مرات ان الحواس التي  
هي الادراك خمس وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فكأن كل رضعة تحفظ حاسة وقيل  
يكفي رضعة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك رضى الله عنهما ثم ان ظاهر العبارة انه يكفي وصول  
لبن الجوف خمس مرات ولو انفصل اللبن من الثدي دفعة واحدة وليس كذلك بل لا بد من انفصال  
لبن خمس مرات وصوله الى الجوف خمس مرات فلو حلب منها اللبن دفعة واحدة وجرد الطفل خمس مرات أو حلب منها  
خمس مرات وأجره دفعة حسب رضعة واحدة في الصورتين اعتبر ارفى الاولى بحالة لا انفصال وفي  
الثانية بحالة الوصول وقوله عرف أى ان العبرة في ضبط الخمس بالعرف وذلك لانهم لا يضبطون لغة  
ولا شرعا وما لا يضبط له فهم ما يضبطه العرف فاقضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر وما لا فلا (قوله  
فان قطع الرضيع الخ) أى الرضاع وهو تغريب على كونه العبرة في ضبطه بالعرف وقوله اعراضا  
منصوب على الحال من فاعل قطع أى قطعه حال كونه معرضا عن الثدي أو على انه مفعول لاجله أى  
للاعراض ونحوه مالم يقطع مالا اعراضا بل لنحو الله وثم عاد اليه فانه بعد رضعة واحدة كما سيصرح  
به قريبا (قوله وان لم يشتغل الخ) لآخره عن قوله فريضتان ا كان أولى لانه غائبة له (قوله أو قطعه  
المرحلة) أى اعراضا أيضا لا لشغل خفيف والا فلا تعدد كما سيصرح به (قوله ثم عاد) أى الرضيع  
وقوله السه أى الى الرضاع وقوله فهم أى في الصورتين وقوله فور أى بالبرأى ولو قال ولو فور  
ل كان أولى (قوله فريضتان) خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط أى فهم أى ما قبل القطع  
وما بعد العود فريضتان (قوله أو قطعه) أى الرضيع الرضاع وقوله لنحوه هو هذا فهو م قوله اعراضا  
كما علمت (قوله كنوم) تمثيل له والله ومثله النفس وازداد ما جمعه من اللبن في فيه وقوله  
خفيف صفة له وهو موصوف بصفته كنوم لكن الاول أولى (قوله وعاد حالا) أى بعد قطعه لنحو  
لهو (قوله أو طال) معطوف على خفيف من عطف الفاعل على الاسم المشبهة لانه عمل وهو جائز قال في  
الخلاصة واعطف على اسم شبه فعل فعلا \* وعكس العمل نحوه سهلا

جوف رضيع لم يبلغ  
حولين يقينا خمس  
مرات يقينا فان  
قطع الرضيع اعراضا  
وان لم يشتغل بشئ  
آخر أو قطعه المرضعة  
ثم عاد اليه فهم افورا  
فريضتان أو قطعه  
لنحوه كنوم خفيف  
وعاد حالا أو طال  
والثدي بغمه

تحت يده ولا ثبت ذلك  
بالينة فان وجد  
أحدهما لم تنزع منه  
جرما له والله سبحانه  
وتعالى أعلم بالصواب  
واليه المرجع والمآب

والمناسب ان يقول أو طويل من عطف الوصف على الوصف أى أو قطعه لنحو هو طويل وقوله  
والندى بضمه التهمة حاله وهى قيد فى الطول وعبرة التحفة اما اذا تام أو التمسى طويلا فان بقي الندى  
بغمه لم يتعدد والاتعدد اه (قوله أو تحول) يصح قراءته بصيغة الفعل عطف على أو قطعه ويصح  
قراءته بصيغة المصدر عطف على نحو هو والتقدير عليه أو قطعه لاجل نحو تحول ويدل للدول عبارة  
التمهاج ونسبها مع التحفة أو قطعه للهو وعادى الحال أو تحول أو حولته من ندى لا آخر فلا تعدد اه  
ويدل للثاني عبارة الارشاد ونسبها مع شرحه لان قطعه بتحول أى بسبب تحوله من ندى لا آخر اه  
(قوله ولو بتحويلها) أى ولو كان التحول - حصل بتحويل المرضعة له والغاية للتعميم أى لافرق فى هذا  
التحول بين ان يكون من الطفل بنفسه أو من المرضعة (قوله من ندى لا آخر) متعلق بتحول أى  
تحول من ندى الى ندى الآخر ولو عبر بما ذكرته لكان أولى لان عبارة تشمل ندى غير المرضعة  
الاولى مع ان الرضاع يتعدده مطلقا (قوله أو قطعه الخ) معطوف على أو قطعه لنحو هو وقوله لشغل  
خفيف خرج به ما اذا كان لشغل غير خفيف بان كان طويلا فانه يتعدد بالعود وحاصل ما ذكر  
الشارح من المسائل خمس على قراءة تحول بصيغة الفعل اثنان منها يتعدد فيهما الرضاع وهما ما اذا  
قطعه الرضيع اعراضا وما اذا قطعه كذلك والبقية لا يتعدد فيها الرضاع وهى ما اذا قطعه لنحو هو  
خفيف وما اذا تحول من ندى الى آخر وما اذا قطعه لشغل خفيف (اه فلا تعدد) جواب ان  
المقدرة قل قوله قطعه لنحو هو بعد أو وقوله فى جميع ذلك أى المذكر وهو قوله أو قطعه لنحو هو  
وقوله أو تحول وقوله أو قطعه وانما لم يحصل التعدد فى ذلك عملا بالعرف (قوله وتصير المرضعة  
الخ) لاجابة الى هذا بعد الضابط السابق الذى ذكره بقوله فرضعتك ورضعتها الخ الا ان يقال  
الغرض منه بيان ضابط آخر بعبارة أخرى وكان الاولى التفريع بالغام وقوله أمه أى الرضيع وقوله  
وذو اللبن أباه أى يصير صاحب اللبن أب الرضيع ولا فرق فيه بين أن يكون ذوا أو واطنا بشبهة  
أو واطنا بملك اليمين لا الوطائى ترنا فلا يحرم عليه أن ينكح المرضعة بلبن زناه لكن يكره ولا تنقطع نسبة  
اللبن عن صاحبه وان طالت المدة جدا أو انقطع ثم عاد الابو لولادة من آخر فاللبن قبلها الاول واللبن  
بعدها الآخر (قوله وتسرى الخ) أى تنتشر الحرمة عن رضيع وهو الطعم الى اصول المرضعة وذو  
اللبن وفر وعوها وحواشيها ثم ان صريح عبارته ان الحرمة تنتشر من الرضيع الى من ذكر مع أن  
الحرمة انما تنتشر من المرضعة الى اصولها وفروعها وحواشيها وكذلك من ذى اللبن الى المذكرين  
فكان الاولى أن يقول وتسرى الحرمة من المرضعة رضى اللبن الى من ذكر ومن الرضيع الى فروعه  
فقط والمراد بالاصول الاباء بالفروع الابناء وحواشي الاخوة والاخوات والاعمام والعمات  
فيصير آباء المرضعة وصاحب اللبن أجداده وأمهاتهم وأجدادهم وأولادهم وأخواتهم وأخواتهم  
وجدوا قبله أو بعده كما تقدم وأخوة المرضعة أخواله وأخواتها خالاته وأخوة صاحب اللبن أعمامه  
وأخواته عمات ويصير أولاد الرضيع أحفادهم (قوله والى فروع الرضيع الخ) أى وتسرى  
الحرمة من الرضيع الى فروعه لالى اصوله وحواشيه والفرق بين اصولهما وحواشيهما وبين اصوله  
وحواشيه ان لبن المرضعة كالجزم من اصولها فتسرى الحرمة اليهم والى حواشيهم وسبب لبن المرضعة  
مى الفعل الذى جاء منه الولد وهو كالجزم من اصوله أيضا فتسرى الحرمة اليهم والى حواشيهم  
ولا كذلك فى اصول الرضيع وحواشيه وقد نظم هذا الضابط بعضهم بقوله

وينتشر الحرمة من مرضع الى \* أصول فصول وحواشيه من الوسط

ومن له درالى هـ - منه ومن \* رضيع الى ما كان من فرعه فقط

المراد بمن له الدر صاحب اللبن كالزوج واسم الإشارة عائدا الى الثلاثة قبله (قوله ولو أقر الخ)  
سرو ع فى الاقرار والشهادة بالرضاع (قوله رجل وامرأة) الواو بمعنى أولان لفظ الاقرار لا يشترط

أو تحول ولو بتحويلها  
من ندى لا آخر أو  
قطعه لشغل خفيف  
ثم عادت اليه فلا  
تعدد فى جميع  
ذلك وتصير المرضعة  
أمه وذو اللبن أباه  
وتسرى الحرمة من  
الرضيع الى اصولهما  
وفروعها وحواشيهما  
نسبا ورضاعا والى  
فروع الرضيع لالى  
أصوله وحواشيه ولو  
أقر رجل وامرأة

أن يكون صادرًا منهما معا بل يكون تارة صادرًا منهما معا وتارة يكون صادرًا من أحدهما ثم يوافق  
 الآخر أو ينكر (قوله قبل العقد) الطرف متعلق بأقرب وسيد كرمحت زه (قوله إن بينهما أخوة  
 رضاع) أي أو بنوة أو عمومة أو خولة بأن قال هي بنتي أو أختي أو عمتي أو خالتي أو قالت هي هو ابني  
 أو أختي أو عمتي أو خالتي ووافق كل منهما الآخر على ما أقرب به (قوله وأمكن) أي المقرب به بأن لم يكذب  
 المحسن فإن كذبه بأن منع من الاجتماع بها أو بمن تحرم عليه بسبب رضاءها مانع حسي أو ادعى  
 أنها بنته وهي أسن منه فأقراره لغو (قوله حرم تناكحهما) أي مؤاخنة لكل منهما بأقراره قال في  
 التحفة ظاهر أو باطنان صدق المقر والأقهار فقط ثم قال ويظهر أنه لا تثبت الحرمة على غير المقر من  
 فروعه وأصوله مثلًا إلا أن صدقه اه (قوله وإن رجعا عن الأقرار) غائبة في حرمة المناكحة  
 بالأقرار أي حرمت منا كتحتهما به بعده وإن رجعا عنه فلا يعتد برجوعهما (قوله أو بعده) معطوف  
 على قوله قبل العقد أي أو أقر رجل وامرأة بعد العقدان بينهما ما ذكر (قوله فهو باطل) أي  
 فمقتل النكاح باطل عملاً بأقرارهما وإن قضت العادة بجعلهما بشرط الرضاء المحرم (قوله  
 فيفرق بينهما) أي ويسقط المسمى لتبين فساد كحاح ويجب مهر المثل إن وطئها مع ضرورة كاش  
 كانت جاهلة بالحال أو مكرهة والأفلا يجب شيء (قوله وإن أقر) أي الزوج وقوله به أي بالرضاء  
 المحرم وقوله فأنكرت أي الزوجة المدعى به (قوله صدق في حقه) أي عمل بأقراره بالنسبة لحقه  
 وهو انقاسخ النكاح بالنسبة لحقها وهو الصادق فلا يسقط عنه بل لها المسمى إن صح والافهر المثل  
 إن وطئها أو الانصاف وذلك لأن القرقة منه (قوله ويفرق بينهما) أي يفرق القاضي أو نائبه بينهما  
 حينئذ (قوله أو أقرت) أي الزوجة وقوله به أي الرضاء المحرم وقوله دونه أي الزوج أي أنه أنكر  
 ما ادعته (قوله فإن الخ) جواب إن المقدرة قبل قوله أقرت أي أو أن أقرت وأنكر هو فإن الخ وقوله  
 كان أي أقره بذلك وقوله بعد أن عينته الأولى إسقاط قوله بعد أن ويقتصر على قوله عينته لأن  
 ذكره يقتضي أنها لو أقرت بذلك قبل تعيينها وقبل تمكينها من الوطء قبل قولها لا معنى له إذا فرض  
 أن الأقرار واقع بعد العقد وقوله أو مكنته من وطئها أي حال كونها عالة مختارة وقوله لم  
 يقبل قولها أي ويصدق هو بيمينه ولا شيء لها إلا المسمى ولا مهر المثل لو طئها إلا أنها زانية وعادة  
 التحفة مع الأصل وإن ادعته أي الزوجة الرضاء المحرم فأنكره الزوج صدق بيمينه إن زوجت منه  
 رضاها به بأن عينته في أذنها لتضمنه أقرارها بحالها والالتزام بزوج رضاها بل إجباراً أو أذنت من غير  
 تعيين زوج فالأصح تصديقها بيمينها ما لم تمكنه من وطئها مختارة لاحتمال ما دعيه ولم يثبت منها  
 ما يناقضه اه (قوله والأصديقت) أي وإن لم تعين الزوج في الأذن للزوج يجب أن أذنت للأولى في التزويج  
 من غير تعيين ولم تمكنه من وطئها أي حال كونها عالة مختارة بأن مكنته حال كونها جاهلة بالحال  
 أو مكرهة أو لم تمكنه رأساً صدقت بيمينها وافرقت بينهما وعليه مهر المثل لا المسمى إذا وطئها ثم إن أخذت  
 المسمى فليس له رده وأعطاه مهر المثل والورع له فيما إذا ادعت الرضاء أن يطلقها الفعل لغيره إن  
 كانت كاذبة ثم إن منكر الرضاء منهما يحلف على نفي علمه به لأنه ينفي فعل غيره ولا تنظر إلى فعله في  
 الارتضاء لأنه كان صغيراً أو مدعيه يحلف على بطلانه يثبت فعل الغير ثم لو نكل أحدهما عن اليمين  
 وردت على الآخر حلف على البت (قوله ولا تسمع دعوى نحوأب الخ) أي إن لم تكن بينة ولم  
 يصدقاها بدليل قوله بعد ويثبت الخ (قوله ويثبت الرضاء برجل وامرأتين) أي بشهادة رجل  
 وامرأتين أي ورجلين أيضاً وإن تعدا النظر لثبوتها بالغير الشهادة وتكرار منهما لأنه صغيرة لا يضر  
 ادماها حيث غلبت طاعته على معاصيه (قوله وبأربع نسوة) أي ويثبت بأربع نسوة  
 لا طلاعهن عليه غالباً كالولادة ومن ثم لو كان النزاع في الشرب من ظرف لم يقبلان لأن الرجال  
 يطلعون عليه ثم يقبلان في أن ما في الطرف لئن فلانة لأن الرجال لا يطلعون على الحلب غالباً اه تحفة

قبل العقدان بينهما  
 أخوة رضاء وأمكن  
 حرم تناكحهما وإن  
 رجعا عن الأقرار  
 أو بعده فهو باطل  
 فيفرق بينهما وإن  
 أقربهما فأنكرت  
 صدق في حقه ويفرق  
 بينهما أو أقرت به  
 دونه فإن كان بعد  
 أن عينته في الأذن  
 للزوج أو مكنته  
 من وطئها أي حال  
 يقبل قولها ولا  
 صدقت بيمينها لا  
 تسمع دعوى نحوأب  
 محرمية بالرضاء  
 بين الزوجين ويثبت  
 الرضاء برجل وامرأتين  
 وبأربع نسوة



ولو فبين أم المرضعة  
ان شهدت حصة  
بلا سق دعوى  
كشهادة أب امرأة  
وابنها بطلاقها  
كذلك وتقبل شهادة  
مرضعة مع غيرها لم  
تطلب أبوة الرضاع  
وان ذكرت فعلها  
كاشهداني أرضعتها  
وشرط شهادة الرضاع  
ذكر وقت الرضاع  
وعنده وتفرق المرات  
ووصول اللبن الى  
جوفه في كل رضة  
ويعرف بنظر حالب  
وايجار وازدراد  
وبقرائن كامتصاص  
ثدي وحركة حلقه  
بعد علمه أنها ذات لبن  
والا لم يحل له أن يشهد  
لان الأصل عدم اللبن  
ولا يكفى في أداء  
الشهادة ذكره  
القرائن بل يعتمد  
ويجزم بالشهادة ولو  
شهد به دون النصب  
أو وقع شك في تمام  
الرضعات أو الحولين  
أو وصول اللبن  
جوف الرضيع لم  
يجزم النكاح

(قوله ولو فبين أم المرضعة) غاية في ثبوت الرضاع بأربع نسوة أى يثبت الرضاع من ولو كانت أم  
الرضعة واحدة منهن والرضعة تقر بأصيغة اسم المفعول وأما هي المرضعة بكسر الصاد وإنما جلت  
ما ذكر على هذا الضبط لانها هي التي يتوهم اخراجها وعدم صحة شهادتها للثمة وأما غيرها فلا  
يتوهم فيه ذلك فلا حاجة للتنبه عليه بالغاية (قوله ان شهدت) أى أم المرضعة (قوله حصة)  
أى شهادة حصة وهي التي تكون من غير استشهاد كأن يقول الشاهد ابتداء عند القاضي أشهد  
على فلان بكذا فاحضره سواء تقدم مهاده أو لم لا وهذا هو الذي جرى عليه ابن حجر وغيره خلافا  
للأذري كما في الرشيدي حيث قال انه لا يقال لها شهادة حصة بعد الدعوى فقول الشارح بعد بلا  
دعوى أى سبق دعوى ليس بقيد أو يقال انه جرى على طريقة الأذري التي نقلها عنه الرشيدي وإنما  
اكتفى بشهادة الحصة منها لا تنفاه للثمة لانها تكون شهادة على المرضعة لها ونحوه بشهادة  
الحصة غيرها فلا تكفى منها للثمة لانها تكون شهادة لها حينئذ (قوله كشهادة أب امرأة وابنها  
بطلاقها) المكاف للتظهير أى نظير شهادة أب امرأة وابنها بطلاقها فاتها تقبل وقوله كذلك أى اذا  
كانت حصة فان لم تكن حصة فلا تقبل (قوله وتقبل شهادة مرضعة مع غيرها) أى مع ثلاث غيرها  
أو مع رجل وامرأة غيرها وقوله لم تطلب أبوة الرضاع أى حال الشهادة أو قبلها فان طلبتها لم تقبل  
للهمة (قوله وان ذكرت فعلها) أى تقبل شهادتها حينئذ وان ذكرت في الشهادة فعلها لا ما غيرها  
منه في ذلك مع كون فعلها غير مقصود في الاثبات اذ العبارة بوصول اللبن لجوفه وعبارة التماس  
وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب أبوة ولا ذكرت فعلها وكذا ان ذكرت فقالت أرضعته في الأصح  
اه (قوله وشرط شهادة الرضاع) أى محتما وقوله ذكر وقت الرضاع أى بان يقول أشهد أنه رضع  
خمس رضعات متفرقات في الحياة بعد التسع وقبل الحولين قال في التحفة نعم ان كان الشاهد فعلها  
يوثق بمعرفته وفقهه موافقا للقاضي المقلد في شرط التحريم وحقيقة الرضعة اكتفى منه باطلاق  
كونه محرما اه (قولا ويعرف) أى وصوله للجوف (قوله بنظر حالب) بفتح لامه وهو اللبن المحلوب  
وقوله واجار أى م ايجار وازدراد والاول هو وضعه في فم الرضيع والثاني بلعه ووصوله للمعدة فلا بد في  
معرفة وصوله الى الجوف من مشاهدة هذه الثلاث أعنى الحلب والايجار والازدراد (قوله وبقرائن)  
عطف على نظر أى ويعرف أيضا بقرائن (قوله كامتصاص ثدي الخ) تمثيل للقرائن وقوله وحركة  
حلقه أى وحركة حلقه وهو بسكون الهمزة بعد حاء مفتوحة (قوله بعد علمه) الظرف متعلق  
بامتصاص وما بعده كما هو ظاهر عبا ته وهو يفيد اشتراط تقدم علمه بذلك على الامتصاص وما بعده  
مع انه يلحق العلم به ولو بعد ما ذكره الاولى جعله متعلقا بفعل محذوف أى يشهد بعد علمه أنها ذات  
لبن حالة الارضاع أو قبيله أفاده الجبري (قوله والا الخ) أى وان لم يعلم أنها ذات لبن فلا يحل له أن  
يشهد ولو مع وجود القرائن المذكورة لان الأصل عدم اللبن ولا عبرة بالقرائن مع هذا الأصل (قوله)  
ولا يكفى في أداء الشهادة ذكره القرائن) أى بان يقول أشهد أنه مص الثدي وحرك حلقه (قوله)  
بل يعتمد او يجزم بالشهادة) أى بل يجزم بالشهادة بالرضاع معقدا على القرائن من غير ذكرها  
(قوله ولو شهد به) أى بالرضاع وقوله دون النصب دون ان جعلت من الظروف المنصرفه في  
رفوعة على انها فاعل شهد وان جعلت من الظروف غير المنصرفه كما هو رأى الجمهور في الفاعل  
المدحوف وهي منصوبة صفة له أى عدد دون النصب والنصب في الشهود ههنا رجلان أو رجل  
وامرأتان أو أربع نسوة كما تقدم (قوله أو وقع شك الخ) هذا مفهوم قوله في حد الرضاع المحرم  
يقينا بعد قوله لم يسلح حولين وبعد قوله خمس مرات ولو قدمه هناك لكان أولى وقوله في تمام  
الرضعات أى هل ارتضع خمسا أو أقل وقوله أو الحولين أى أو شك هل ارتضع بعد تمام الحولين أو قبله  
وقوله أو وصول اللبن جوف الرضيع أى أو شك هل وصل اليه أم لا (قوله لم يجزم النكاح) أى لم

يحرم الرضاع المذكور النكاح فراه يحرم مشددة مكسورة وفاء له يعود على الرضاع ويصح جعل  
النكاح فاعلا والراء عليه مخففة مضمومة (قوله لكن الورع الاجتناب) أي اجتناب النكاح  
أي لما روى عن عقبة بن الحرث قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفات له يارسول الله تزوجت  
أمرأة فجاءت امرأة سوداء فقالت قد أرضعتكم كما وهي كاذبة فقال صلى الله عليه وسلم كيف تصنع بها  
وقد زعمت أنها أرضعتكم كما دعها منك أي طلقها قال عقبة فراجعت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت  
يارسول الله أنها امرأة سوداء أي فلا يقبل قولها فقال أليس وقد قيل فأرشدته صلى الله عليه وسلم إلى  
طريق الورع والاحتياط وإن لم تقبل شهادة تلك المرأة (قوله وإن لم تخبره إلا واحدة) غائبة في  
كون الورع الاجتناب (قوله نعم أن صدقها يلزم الأخذ بقولها) أي يلزمه أن يعمل بقولها  
فالأخذ فاعل يلزم ويصح جعل يلزم منبيا للجهول من أزم الرباعي وهو يطلب مفعولين الأول الضمير  
المستتر والثاني الأخذ والمعنى أزمه الشارع العمل بقولها أي فيحرم عليه النكاح (قوله ولا يثبت  
الاقترار بالرضاع الأبرجلين) والفرق بين الرضاع نفسه حيث يثبت بهام وبين الاقترار به حيث  
لا يثبت الأبرجلين أن الثاني مما يطلع عليه الرجال وهو لا يثبت الأبرجلين كما سيأتي في الشادة (قوله  
أو مصاهرة) معطوف على نسب أي شرط في الزوجة عدم محرمية بسبب مصاهرة وهي معنى  
يشبه القرابة ترتب على النكاح وعبارته شرح الروض وهي خلطة توجب تحريما اهـ (قوله فيحرم  
زوجة أصل) أي وإن لم يدخلها وذلك لا إطلاق قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا  
ما قد سلف يعني ما قدم في الجاهلية قبلكم بكم بغيره كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في الام  
فلام واخذة عليكم به فانه كان في الجاهلية اذا مات الرجل من زوجه خلفه عاهلأ كبر أولاده فتزوجها  
(قوله من أب الخ) بيان للأصل وقوله أو جدلاب أو أم أي جده من جهة الأب أو من جهة الأم وقوله  
وإن سلا أي الجد وقوله من نسب أو رضاع تعميم في الأب والجد أي لا فرق فيهما بين أن يكونا من  
جهة النسب أو من جهة الرضاع (قوله وفصل) أي وتحرم زوجه فصل أي فرع وإن لم يدخلها  
لاطلاق قوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم والتقييد في الآية لاخراج حليته المتبني فلا  
يحرم على الشخص زوجه من تنبأه لانه ليس بابن له لا لاخراج حليته الابن من الرضاع فانها تحرم  
بالاجماع (قوله من ابن الخ) بيان للفصل وقوله وان سفل أي ابن الابن وقوله منهما أي من نسب  
أو رضاع (قوله وأصل زوجه) بالرفع عطوف على زوجه وقوله أي أمهاتها تفسير لأصل الزوجه  
وقوله بنسب أو رضاع تعميم في الأمهات وقوله وان علت أي الأمهات والأولى وان علون بنون النسوة  
وقوله وإن لم يدخلها غايه في الحرمة أي يحرم نكاح أصل الزوجه وإن لم يدخل بالزوجه (قوله  
للاية) دليل للحرمة في جميع ما من زوجه الأصل وما بعده وإن كان صنيعه يفيدانه دليل لها  
في الأخير فقط والمراد لما تضمنته الآية من حرمة نكاح من ذكر فانها تضمنت حرمة نكاح زوجه  
الأصل بقوله في صدرها ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وحرمة نكاح زوجه الفصل بقوله فيها  
وحلائل أبنائكم وحرمة نكاح أصل الزوجه بقوله فيها وأمهات نسائكم (قوله وحكمته الخ) بيان  
لحكمته تحريم أصل الزوجه مطلقا دخل بها أم لا والأولى تأخير هذا عن قوله وكذا فصلها أن دخل  
بها والأولى أن يبينه فارقا بين الأمهات حيث حرمن بنفس المسقذ والبنات حيث حرمن بالدخول وقوله  
ابتلاء الزوج بمكالمته أي أمهات الزوجه والأولى مكالمتهن وقوله والخلو معطوف على مكالمته أي  
وابتلاء الزوج بالخلو بالأمهات وقوله لترتيب أم الزوجه اللام تعليلية متعلقة بقوله ابتلاء أي ابتلاء  
الرجل بمآد كره من المكالمه والخلو لأجل ترتيب أم الزوجه أي أمر بالدخول بها (قولا فحرمت)  
أي أمهات الزوجه والأولى فحرم من كانت قد دم وقوله كسابغتهما ما زوجه الأصل وزوجه الفصل  
أما ما فحرم من بنفس العقد (قوله لينه كن) أي زوجه والألام تعليلية متعلقة بغيره وقوله من

لكن الورع  
الاجتناب وإن لم تخبره  
الأواحدة نعم أن  
صدقها يلزم الأخذ  
بقولها ولا يثبت  
الاقترار بالرضاع  
الأبرجلين عدلين  
(أمصاهرة فتحرم  
زوجة أصل) من  
أب أو جدلاب أو أم  
وإن علما من نسب أو  
رضاع (وفصل)  
من ابن وابنه وإن  
سفل منهما (وأصل  
زوجه) أي أمهاتها  
بنسب أو رضاع  
وإن علت وإن لم  
يدخلها للآية  
وحكمته ابتلاء  
الزوج بمكالمته  
والخلو لترتيب أمر  
الزوجه فحرمت  
كسابغتهما بنفس  
العقد ليتكن من

ذلك أي من المذكوور من مكالمتهن والخلوة من ترتيب ما ذكر (قوله واعلم أنه يعتبر في زوجتي  
 الأب والابن) أي يعتبر في تحريم زوجة الأب على الغسل وتحريم زوجة الابن على الأصل وكان  
 الاخصر والاولى أن يقول بدل قوله واعلم الخ ويشترط أن يكون العقد صحيحاً وقوله وفي أم الزوجة  
 أي وفي تحريم أم الزوجة على الزوج وقوله عند عدم الدخول من الطرف متعلق بغيره والضمير يعود  
 على الزوجات الثلاث ونحو ما إذا دخل من فلا يعتبر ما ذكر لأن من يحرّم بالدخول عليهن ولو كان  
 العقد فاسداً لأنها من قبيل الموطوءة بشبهة وهي حرام كما ساقى وقوله أن يكون العقد صحيحاً ثابت  
 فاعل يعتبر ونحو ما لو كان العقد فاسداً فلا يحرّم لكن عند عدم الدخول من والا حرم به كما  
 علمت وهذا الشرط لا يأتي في بنت الزوجة كما سيذكرها فانها تحرم بالدخول سواء كان العقد صحيحاً  
 أو فاسداً والحاصل أن من حرم بالعقد لا بد في تحريمه من صحة العقد إلا أن حصل دخول بالغفل  
 حصل التحريم بالوطء لا بالعقد ومن حرم بالدخول كالربيعة فلا يعتبر فيه صحة العقد (قوله وكذا  
 فصلها الخ) إنما فصله بكذا ولم يعطفه على ما قبله لئلا يتوهم أن التقييد بقوله أن دخل من - راجع  
 لهم مع أنه إنما هو راجع للثاني فقط أي كما يحرم أصل الزوجة يحرم أيضاً فصل الزوجة أي فرعها  
 وذلك لقوله تعالى ورما نكح اللاقي في مجوزهم من نسائك اللاقي دخلتم من فان لم تكونوا دخلتم من  
 فلا جناح عليكم ذكراً المحجور في الآية حرم على الغالب فان من تزوج امرأة تكون بنتها في حرمه  
 غالباً (قوله بنسب أو رضاع) تعميم أول في فصل الزوجة أي يحرم فصل الزوجة مطلقاً سواء  
 كان بنسب أو رضاع وقوله ولو بواسطة تعميم ثان فيه أيضاً أي يحرم فصل الزوجة مطلقاً سواء كان  
 بدنه وبينها واسطة كذمت ابنتها أم لا وقوله سواء بنت ابنتها أي الزوجة وبنت ابنتها وهذا تعميم ثالث  
 أيضاً أي يحرم فصل الزوجة مطلقاً سواء كان بنت ابنتها أو كان بنت ابنتها والحاصل تحريم الربيبة وهي  
 بنت الزوجة وبنتها وبنت الربيب وهو ابن الزوجة وبنتها وقوله وان سفلت الأولى وان سفلت الثانية  
 بنت ابنتها وبنت ابنتها وهذه الغاية يغني عنها قوله ولو بواسطة (قوله أن دخل بها) قيد في تحريم  
 فصل الزوجة (قوله وان وطئها) تصوير للدخول والمراد وطئها في حياتها ومثل الوطء استدخال  
 منيه المحترق في حال نزوله وإدخاله أذهو كالوطء في أكثر أحكامه في هذا الباب كذا في التفتة وقوله ولو  
 في الدرغاة في الوطء أي ولو كان الوطء في درهما (قوله وان كان العقد فاسداً) غاية في التحريم  
 بالدخول أي يحرم فصل الزوجة على زوجها ولو كان العقد فاسداً بان فقد شرطاً من شروطه المارة  
 (قوله وان لم يطأها) أي الزوجة وهو مقابل قوله بان وطئها المفعول تصوير للدخول والمناسبات في  
 المقابلة أن يقول وان لم يدخل بها وقوله لم يحرم بنتها أي الزوجة قال في شرح المنهج الآن تكون  
 مشقة بلعانه اه قال الجعري وصورتها أن يعقد على امرأة ثم يختل بها من غير وطء ولا استدخال  
 ماء ثم تلد بنتاً يمكن كونها منه فينفقها بالمال أذهو واجب حينئذ لعله أنها ليست منه فهي تحرم  
 عليه وان كانت بنت زوجته التي لم يدخل بها اه زيادة (قوله بخلاف أمها) أي فانها تحرم ولو لم  
 يطأها لكن بشرط صحة العقد عند عدم الدخول كما تقدم (قوله ولا تحرم بنت زوج الأم) أي على  
 ابن الزوجة وهذا علم من قوله وكذا فصلها أي الزوجة ومثلها أم الزوج فلا تحرم على ابن زوجته  
 وقوله ولا أم زوجة الأب أي ولا تحرم أم زوجة أبيه عليه وهذا علم من قوله تحرم زوجة أصل  
 ومثلها بنت زوجة أبيه فلا تحرم عليه وقوله والابن معطوف على الأب أي ولا يحرم أم زوجة ابنه  
 ومثلها بنت زوجة ابنه وهذا علم من قوله وزوجة فصل والحاصل لا تحرم بنت زوج الأم ولا  
 أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة لابن ولا بنتها ولا زوجة  
 الربيب ولا زوجة الراب وهو زوج الأم لأنه ربيبه غالباً (قوله ومن وطئ امرأة) أي ولو في الدر  
 أو قبل ولم ترز البكر ومثل الوطء استدخالها ماء السيد المحترم حال خروجه أو ماء الأجنبية بشبهة

ذلك واعلم أنه يعتبر  
 في زوجتي الأب  
 والابن وفي أم الزوجة  
 عند عدم الدخول  
 من أن يكون العقد  
 صحيحاً وكذا فصلها  
 أي الزوجة بنسب  
 أو رضاع ولو بواسطة  
 سواء بنت ابنتها  
 وبنت ابنتها وان سفلت  
 (أن دخل بها) بان  
 وطئها ولو في الدر  
 وان كان العقد  
 فاسداً وان لم يطأها لم  
 تحرم بنتها بخلاف  
 أمها ولا تحرم بنت  
 زوج الأم ولا أم  
 زوجة الأب والابن  
 ومن وطئ امرأة

ولشترط في الواطئ أن يكون حيا وأن يكون واضحاً وخرج بالاول الميت فلا تحريم باستدخالها  
ذكره وبالثاني الخنثى فلا أثر لوطئه لاحتمال زيادة ما أوجب به وخرج بقوله وطئ ما إذا باشرها بغير  
وطئه فلا تحريم (قوله بملك) الباء سببية متعلقة بوطئ (قوله أو شبهة منه) أي أو بسبب شبهة حاصلة  
من الواطئ سواء وجد منها شبهة أيضاً أم لا واحترز بقوله بملك أو شبهة منه عما إذا كان وطئاً بربا  
فلا تحرم عليه أمهاتها وبناتها ولا تحرم هي على آبائه وأبنائه لأن ذلك لا يثبت نسباً ولا عدة (قوله  
كان وطئ الخ) تمثيل لوطئه الشبهة وقوله بفاسد نكاح الاضافة من اضافة الصفة للموصوف أي  
نكاح فاسد بسبب اختلال شرط من شروط الصحة وفي الجبري ما نصه هل من فاسد النكاح العقد  
على خامسة أو لا لأن هذا معلوم لا يكاد أحد يجهله فلا يعد شبهة حرر رجل الظاهر الثاني اه وقوله  
أو شراء معطوف على نكاح أي أو بفاسد شراء (قوله أو بظن زوجة) معطوف على بفاسد نكاح  
أي أو وطئها على ظن أنها زوجة أي أو أمته أي أو وطئ الأمة المشتركة بينه وبين غيره أو أمة فرعه  
وكذا الوطئ بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه كأن يكون النكاح واقعاً بالاولى فإن الوطئ به فيه شبهة  
أي حنيئة رضي الله عنه لقوله بصحته بالاولى وأعلم أن الشبهة تنقسم ثلاثة أقسام القسم الاول شبهة  
الفاعل وهي كن وطئ على ظن الزوجية أو الملكية والقسم الثاني شبهة المحل وهي كن وطئ الأمة  
المشتركة والقسم الثالث شبهة الطريق وهي التي يقول بها عالم يعتد بخلافه والاول لا يتصف بمحل  
ولا حرمة لأن فاعله غافل وهو غير مكلف والثاني حرام والثالث ان قلنا القائل بالحل لا حرمة والا  
حرم (قوله حرم الخ) جواب من وقوله عليه أي على من وطئ وقوله أمهاتها وبناتها الضمير بهما  
يعود على المرأة الموطوءة بملك أو شبهة منه (قوله وحرمت) أي المرأة المأذونة كورة وقوله على آبائه  
وأبنائه أي من وطئ ثم انه مع الحرمة تثبت المحرمية في صورة المملوكة ولا تثبت في صورة وطئه الشبهة  
ويشير إليه صنيع السارح في التعليل الآتي قريباً قوله لأن الوطئه بملك الجين نازل بمنزلة عقد  
النكاح وبقوله وبشبهة يثبت النسب والعدة فإنه جعل الوطئه بملك الجين منزلة عقد النكاح  
ولم يجعل الوطئه بشبهة كذلك ومن جهة آتت عقد النكاح ثبوت المحرمية لام الزوجة وبناتها فانج  
أب المحرمية تثبت في الاول دون الثاني وإيضاً سبب التحريم في الاول وهو الوطئه مباح بخلاف وطئه  
الشبهة وقد عرفوا المحرم بانها من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها (قوله لأن الوطئه  
بملك الجين الخ) عللة التحريم بالنظر للموطوءة بالملك وقوله نازل بمنزلة عقد النكاح أي بمنزلة الوطئه بعقد  
النكاح فإنه دفع ما يقال ان التشبيه بالعقد يقتضي حل بناتها لأن البنت تحل بالعقد على الام وانما تحرم  
بالوطئه كما تقدم (قوله وبشبهة) معطوف على بملك الجين أي ولأن الوطئه بشبهة يثبت النسب والعدة  
وهذا عللة التحريم بالنظر للموطوءة بشبهة وانما حرمت به لانه يقتضي ثبوت النسب والعدة وإذا  
اقتضى ذلك اقتضى التحريم كالزوجية وأعلم أن شبهته وحده توجب ما عدا المهر من نسب وعدة إذ  
لا مهر لزانيتها وشبهتها وحدها توجب المهر فقط دون النسب والعدة وشبهتهما توجب الجميع ولا يثبت  
بها محرمة مطلقاً أي لا للواطئ ولا لآبيه وانما لا يحل نحو ونظر ولا مس ولا خلوة (قوله لاحتمال  
جلها منه) هذا عللة لثبوت العدة بوطئه الشبهة لأن النسب لا يثبت إلا بفعل من  
رضعه وعبارة الارشاد مع فتح الجواد وفي وجوب عدة عليها للوطئه لاحتمال جلها منه اه وهي  
ظاهرة ولو حنف السارح العللة المذكورة كشراح المهرج لكان أولى لأن صنعه يوهم أنها عللة  
اثبت النسب والعدة (قوله سواء أو جد الخ) تعميم لمخدوف مرتب على قوله يثبت النسب والعدة  
وهو فيثبت التحريم وقد صرح به في شرح المنهج وعبارته وبشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت  
التحريم سواء أوجد منها شبهة أيضاً أم لا اه وكان الاولى السارح التصريح به أيضاً وأفاد بالتعميم  
المذكور أن العبرة في حرمة المصاهرة بشبهة الرجل لا المرأة وصوره وجود الشبهة منها أنها ظن

بملك أو شبهة منه كان  
وطئ بفاسد نكاح  
أو شراء أو بظن  
زوجة حرم عليه أمهاتها  
وبناتها وحرمت على  
آبائه وأبنائه لأن  
الوطئه بملك الجين نازل  
بمنزلة عقد النكاح  
وبشبهة يثبت النسب  
والعدة لاحتمال  
جلها منه سواء أوجد  
منها شبهة أيضاً أم لا



الواطي لها زوجه او سيدها وصوره عدمها انما تعلم انه ليس كذلك (قوله لكن يحرم الخ)  
 الاستدراك من ثبوت التحريم الحاصل بسبب وطء الشبهة دفع به ما يتوهم من أن ثبوت التحريم  
 يقتضي حل النظر والمس لم يذكر وحاصل الدفع أنه مع التحريم المذكور يحرم النظر والمس  
 وذلك لما علمت أن وطء الشبهة انما يثبت التحريم فقط ولا يثبت الحرمة المقتضية لحل النظر والمس  
 (قوله فرع لو اختلطت محرمة) هي بضم الميم وتشديد الراء أي امرأة محرمة عليه بنسب أو رضاع  
 أو مصاهرة أو بلعان أو توثن ويوجد في بعض النسخ محرمة بفتح الميم واسكان الحاء مع الاضافة الى  
 الضمير والاول اولى منه (قوله بان يعسر الخ) بيان لضابط غير المحصور وهو لامام الحرمين وفي  
 الاحياء كل عدد لواجتمع في صعيد واحد لعسر على الناظر عده بمجرد النظر كالالف فغير محصور وان  
 سهل عده كعشرين فمحصور وبينهما وسائط تلحق بأحدهما بالظن وما وقع فيه الشك استفتى فيه  
 القلب اه شرح الروض بتصرف والمراد عسر ذلك في بادئ النظر والفكر بمعنى ان الفكر يحكم بعسر  
 العد وعبارة مر ثم ما عسر عده بمجرد النظر غير محصور وما سهل كإثباته محصور وما بينهما أوساط  
 تلحق بأحدهما بالظن وما شك فيه يستفتى فيه القلب قاله الغزالي والذي رجحه الاذري التحريم  
 عند الشك لان من الشروط العلم محلها واعتراض بما لوز وجأمة مورثه ظانا حيايته فبان ميتا  
 أو تزوجت زوجة المفقود فبان ميتا فانه يصح وأجيب بان العلم محل المرأة شرط لجواز الاقدام لا للهمة  
 اه وقوله على الآحاد أي على كل واحد على حديثه وعبارة الروض وغير المحصور ما يعسر عده على  
 واحد اه وخرج هذا ما لولم يعسر عده على جماعة محتتمين فانه لا عبرة به (قوله كالف امرأة) بيان  
 عن الجبري قريبان التسعمائة والثمانمائة الى الستمائة فغير محصور (قوله نكح من شاء منهن)  
 أي رخصة له من الله تعالى وحكمة ذلك أنه لو لم يحله ذلك لما أسند عليه باب النكاح فانه وان سافر  
 لبلد لا يأمن أن تسافر هي اليه (قوله الى أن تبقى واحدة) أي فلا ينكحها وقوله على الأرجح أي قياسا  
 على ترجيحهم في الاواني أنه يتطهر الى أن يبقى واحدة وقال الروائي ينكح الى أن يبقى عدد محصور  
 ويفرق بين الاواني وبين ما هنابان النكاح بحتاط له أكثر قال في التحفة وينكح الى أن يبقى محصور  
 على ما رجحه الروائي وعليه فلا يخالفه ترجيحهم في الاواني انه يأخذ الى بقاء واحدة لان النكاح بحتاط  
 له أكثر من غيره وأما الفرق بأن ذلك يكفي فيه الظن فيباح المظنون مع القدرة على المتيقن بخلافه  
 هنا فغير صحيح لما تقرر من حل المشكوك فيها مع وجود اللواتي تحل يقيننا ثم قال لكن زوال يقين  
 اختلاط المحرم بالنكاح منهن يضعف التقييد بقوله الى أن يبقى محصور ويقوى القياس على الاواني  
 وعدم النظر للاحتياط المذكور اه بنوع تصرف (قوله وان قدر الخ) غاية لحل نكاحه من  
 شاء الى أن تبقى واحدة أن يحل له ذلك وان كان قادرا على نكاح امرأة متيقنة الحل بان تكون من غير  
 النسوة التي اختلطت محرمة من قال في التحفة بعد الغاية المذكورة خلافا للسبكي فأعادها للرد عليه  
 (قوله او بمحصورات) معطوف على النسوة أي أو اختلطت محرمة بنسوة محصورات (قوله كعشرين  
 بل مائة) عبارة الجبري قوله كعشرين أي ومائة ومائتين وغير المحصور كالف وتسعمائة وثمانمائة  
 وتسعمائة وتسفائة وما بين الستمائة والمائتين يستفتى فيه القلب أي الفلرفان حكمه بأنه يعسر عده  
 كان غير محصور والا كان محصورا اه شيخنا وفي الزيادة ان غير المحصور جسماته فما فوق وان  
 المحصور ما تسانفادون وأما الثلثمائة والاربعمائة فيستفتى فيه القلب قال والقلب اني التحريم  
 أميل اه (قوله نعم ان قطع بتميزها) أي الحرمة المختلطة بمحصورات وهو استدراك على قوله لم ينكح  
 منهن شيئا وقوله لم يحرم غيرها أي غير المتميزة بالسواد وذلك الغير هو من لا سواد فيه وقوله كما استظهره  
 شيخنا أي في فتح الجواد وعبارة نعم ان قطع بتميزها كسوداء اختلطت بمن لا سواد فيهن لم يحرم  
 غيرها اه وتأمل هذا الاستدراك فانه اذا قطع بتميزه بصفة فلا التباس حينئذ وخرج عن

لكن يحرم على الواطي  
 بشبهة تطرأ الموطوءة  
 وبنتها ومسهما  
 (فرع) لو اختلطت  
 محرمة بنسوة غير  
 محصورات بان يعسر  
 عدهن على الآحاد  
 كالف امرأة نكح من  
 شاء منهن الى أن تبقى  
 واحدة على الأرجح  
 وان قدر ولو بسهولة  
 على متيقنة الحل  
 او بمحصورات  
 كعشرين بل مائة لم  
 ينكح منهن شيئا نعم  
 ان قطع بتميزها  
 كسوداء اختلطت بمن  
 لا سواد فيهن لم يحرم  
 غيرها كما استظهره  
 شيخنا

موضوع المسئلة الذي هو اختلاط محرمة بغير محرمة اذا الذي يظهر ان المراد بالاختلاط الالتباس وعدم التمييز وبذلك لما ذكرته عبارة الجمل على شرح المنهجم ونقصها قوله ولو اختلطت محرمة الخ فيه اشارة الى انه ليس ثم علامة يحصل بها تمييز اه (قوله تنبيه) أي في بيان نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات وقد أفرد الفقهاء بترجمة مسئلة (قوله يشترط أيضا) أي كما يشترط ما تقدم من خصال الزوجة من نكاح وعدة ومن التعيين وعدم وجود محرمة (قوله في المنكوحة) أي التي يريد أن ينكحها ويتزوج عليها والمراد في حل نكاحها ومثل المنكوحة الامة التي يريد التسري بها (قوله كونها مسلمة) أي لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وقوله أو كتابية أي لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم ويشترط فيها أن تكون يهودية أو نصرانية والاولى هي المتسكة بالتوراة والثانية هي المتسكة بالانجيل وأما اذا لم تكن كذلك كالمسكة بزور داود ونحوه كصحف شيت وادريس وابراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تحل لمسلم قبل لأن ذلك لم ينزل بنظم يد رس وبتلي وانما أوحى اليهم معانيه وقيل لانه حكم ومواعظ لأحكام وشرائع (قوله خالصة) صفة لكتابية وخرجها المتولد من كتابي ونحوه ونسبة فقهرم كعكسه تغليباً للتحريم (قوله ذمية كانت أو حربية) تعميم في الكتابية أي لا فرق فيها بين أن تكون ذمية وهي التي عقد لها الامام ذمة على أن عليها كل سنة ديناراً أو حربية وهي التي حاربته وتناوبتسا (قوله فيحل الخ) الاولى والاخصر في التعبير أن يقول بشرط فيها اذا كانت اسراييلية الخ وذلك لان عبارته توهم أن الاسراييلية غير الكتابية المتقدمة وعبارة المنهجم وشرحه وشرطه أي حل نكاح الكتابية الخالصة في اسراييلية الخ اه وهي ظاهرة (قوله مع الكراهة) أي لانه يخاف من الميل اليها الفتنة في الدين والحريية أشد كراهة لانها ليست تحت قهرنا والخوف من ارقاق الولد حيث لم يعلم أنه ولد مسلم وحل الكراهة ان لم يرج اسلامها وجد مسئلة تصليح ولم يحش العت والافلا كراهة بل بسن (قوله نكاح الاسراييلية) نسبة الى اسراييل وهو يعقوب بن اسحق بن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام (قوله بشرط أن لا يعلم دخول الخ) أي بان علم دخوله فيه قبل البعثة أو شك فيه فان علم دخوله فيه بعدها لا يصح نكاحها السقوط فضيلة ذلك بالسرية النسخة فلم يدخل فيه وهو حق (قوله أول آباءها) عبارة مر والمراد بأول آباء أول جدي لمن انتسب اليه ولا نظرن بعده وظاهره ان يكفي هنا بعض آباءها من جهة الام اه وقوله ولا نظرن بعده أي الذي هو أنزل منه فلا يضر دخوله فيه بعد البعثة النسخة (قوله في ذلك الدين) أي الذي هي متلبسة به وهو دين اليهودية أو النصرانية (قوله بعد بعثة عيسى) ليس بقيد فالمراد بعد بعثة تسخنة كبعثة موسى فانما نسخته لما قبلها وبعثة عيسى فانما نسخته لبعثته وسى وبعثة نينا فانما نسخته لبعثته عيسى فالشرائع النسخة ثلاث فلا عبرة بالتمسك بغيرها ولو فيما بينها فلا تحل المنسوبة الى هذا الغير وبين موسى وعيسى ألف سنة وتسعمائة سنة وخمس وعشرون سنة وبين مولد عيسى وهجرة نينا صلى الله عليه وسلم ست مائة وثلاثون سنة ذكره السيوطي في التجميع في علم النفس كذا في سق (نمالة) وان علم دخوله الخ) غايته في حل نكاح الاسراييلية التي لم يعلم دخول أول آباءها في ذلك الدين قبل بعثة تسخنة أي يحل نكاحها وان علم دخول أول آباءها بعد التحريف قال الجعيري أي وان لم يجنبوا المحرف اه (قوله ونكاح غيرها) معطوف على نكاح الاسراييلية أي ويحل نكاح الكتابية غير الاسراييلية (قوله بشرط أن يعلم) أي بالتواتر أو بشهادة عدلين أو سماعاً لا بقول المتعاقدين على المعتمد زى وقوله دخول أول آباءها فيه أي في ذلك الدين وقوله قبلها أي قبل بعثة تسخنة واحترازه عما اذا علم دخوله فيها بعد ما أوسك فيه فانه لا يصح نكاحها وقوله ان يجنبوا المحرف فلو علم دخوله فيها قبلها وبعد التحريف ولم يجنبوا المحرف لا يصح أيضا نكاحها واعلم انه اذا

(تنبيه) اعلم انه بشرط أيضا في المنكوحة كونها مسلمة أو كتابية خالصة ذمية كانت أو حربية ففعل مع الكراهة نكاح الامراييلية بشرط أن لا يعلم دخول أول آباءها في ذلك الدين بعد بعثة عيسى عليه السلام وان علم دخوله فيه بعد التحريف ونكاح غيرها بشرط أن يعلم دخول أول آباءها فيه قبلها ولو بعد التحريف ان يجنبوا

نكح الكتابية مطلقا امرائيلية كانت أولا بالشروط السابقة تكون كالمسلمة في نحو نفقة وكسوة وقسم وطلاق بجامع الزوجية المقتضية لذلك وله اجبارها كالمسلمة على غسل من حدثا كبر كعجوبة وحيز ويعتقر منها عدم النية لاضرر ورتد على تنطاف وعلى ترك تناول خبث كغتر و يصل وهو سائر لتوقف التمتع أو كماله على ذلك (قوله ولو أسلم) شروع في حكم الكافر إذا أسلم وتحت كافرة وقد أفرد الفقهاء بترجمة مخصوصة وقوله كتابي أي ولو كان اسلامه تبعالا لأبيه (قوله وتحت كتابية) حرة كانت أو أمة إذا كان هو من يحل له نكاح الامة (قوله دام نكاحه) أي بالاجماع لا بما تحل له استداع وقوله وان كان أي اسلامه قبل الدخول بها وهو غاية لدوام النكاح (قوله أو وثني) أي أو لو أسلم وثني أي عابدين أي صنم قبل الوثن هو غير المصور والصنم هو المصور (قوله وتحت وثنية) أي والحال أن تحت هذا الوثني الذي أسلم وثنية وقوله فتخلت أي لم تسلم معه وقوله قبل الدخول متعلق بأسلم المقدور قبل قوله وثني أي أسلم قبل الدخول أي الوطء ولو في الدر ومثله استدخال المني وقوله تنجرت للفرقة أي وقعت حالا وهي فرقة فسيم لافرقه طلاق وهذا جواب لو المقدرة بعد أو وقبل أسلم المقدر (قوله أو بعده) أي أو لو أسلم بعد الدخول وقوله وأسلمت في العدة أي قبل انقضائها (قوله دام نكاحه) جواب لو المقدرة في قوله أو بعده كما علمت من الحل (قوله والا) أي وان لم يسلم في العدة بأن لم يسلم أصلا أو أسلمت بعدها قال حل وكذا لو أسلمت مع انقضاء العدة تغلبا للمانع اه وقوله فالفرقة من اسلامه أي فالفرقة تبين من حين اسلامه (قوله ولو أسلمت) الضمير يعود على زوجة الكافر مطلقا كتابية كانت أو وثنية وهو أولى من عوده الى الوثنية فقط وان كانت أقرب مذكور لأنه يبقى عليه الكتابية وقوله وأصر أي دام زوجها الكافر كتابيا كان أو وثنيا على الكفر (قوله فان دخل بها) أي قبل اسلامها وقوله وأسلم أي الزوج (قوله والا) أي وان لم يسلم في العدة وسكت عن مفهوم دخل بها ولا يقال ان قوله والاراجع اليه أيضا لأنه بصير المعنى عليه وان لم يدخل بها ولم يسلم في العدة تبينت الفرقة من حين اسلامها وذلك لا يصح لأنه إذا لم يدخل بها لعدة حتى أنه يصح ان يقول بعده ولم يسلم في العدة وكان المناسب أن يجعله على منط ماقبله بأن يقول فان كان أي اسلامها قبل الدخول يتجرت الفرقة أو بعده وأسلم في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من حين اسلامها فتنبه واعلم انه لم يبين حكم ما اذا اسلامها وحاصله انهما اذا اسلاما معا سواء كان قبل الدخول بها أو بعده دام النكاح بينهما اجساما كما حكاه ابن المذر وغيره ولم يارواه الترمذي وصححه ابن رجلا حاء مسلم مات امرأته مسلمة فقال يا رسول الله كانت أسلمت معي فردها عليه وان شئت في المعية فان كان بعد الدخول وجعهما الاسلام في العدة دام النكاح بينهما أو كان قبله فان تصادفا على معية أو على تعاقب عمل به فيلزم النكاح بينهما في الاول وتتجرت الفرقة في الثاني (قوله وحيث ادمنا الخ) يعني حيث ادمنا النكاح بينهما أي بان وجدت القيود السابقة وقوله فلا يضر مقارنة مفسد أي لعقد النكاح أي لما يعتقدون به وجود النكاح ولو فعلا كوطء وانما يضر ذلك تخفيفا عليهم لاجل الاسلام وذلك المفسد كالنكاح في العدة (قوله هو زائل عند الاسلام) شرط في المفسد الذي لا يضر مقارنة للنكاح أي بشرط فيه ان يزول عند الاسلام ويشرط أن لا يعتقد وفساده بسبب الاسلام وان تكون تلك لزوجة بحيث تحل له الا أن لو ابدانها نكاحا فان لم يزل المفسد عند الاسلام أو زال عنده واعتقد وفساده أو لم تحل له الا أن يضر ذلك فلو نكح حرة أو أمة ثم أسلم لزوجه واسلم معه ضر ذلك اذا لا يحل له نكاح الاما لو اراد ابتداء النكاح لها ولبقاء المفسد عنده (قوله فتقر على نكاح في عدة) أي للغير ولو بوضعية وتقرأ ايضا على نكاح بلاولي ولا شهود بحيث يحل نكاحها الا أن قال في النهاية والضابط في الحل أن تكون الا أن بحيث يحل ابتداء نكاحها مع تقدم ما سعى به زوجة عندهم اه وقوله هي منقضية عند الاسلام بل ولم تكن منقضية عنده لا تقر عليه لبقاء المفسد

المحرف ولو أسلم كتابي  
وتحت كتابية دام  
نكاحه وان كان  
قبل الدخول أو وثني  
وتحت وثنية فتخلت  
قبل الدخول تنجرت  
الفرقة أو بعده  
وأسلمت في العدة  
دام نكاحه والا  
فالفرقة من اسلامه  
ولو أسلمت وأصر على  
الكفر فان دخل  
بها أو أسلم في العدة دام  
النكاح والا فالفرقة  
من اسلامها وحيث  
ادمنا لا يضر مقارنة  
مفسد هو زائل عند  
الاسلام فتقر على  
نكاح في عدة هي  
منقضية عند

عند الاسلام (قوله وعلى غضب الخ) معطوف على قوله على نكاح أى ويقر على غضب حربى  
لحربته ان اعتقدوا الغضب نكاحا صحيحا اقامة للفعل مقام القول وانما لم يضر ذلك هنا لضابط  
المأزعين م وخرج بقوله غضب حربى تحريية ما لو غضب ذى ذمية واتخذنها زوجة فانهم  
لا يقرون وان اعتقدوه نكاحا لان على الامام دفع بعضهم عن بعض كذا فى المغنى (قوله وكالغضب  
للمطوعة) أى فيقر على مطوعة حربية لحربى فى النكاح (قوله ونكاح الكفار صحيح) أى  
محكوم به بعبارة رخصة ولقوله تعالى وامراته جمالة الخطب وقوله وقالت امرأة فرعون فلو ترافعوا اليها  
لا ينطه وفى النهاية والاوجه انه ليس لنا البحث عن اشتغال انكحهم على مفسد أو لا لان الاصل  
فى انكحهم العفة كانكحتنا قال الرشيدى أى ليس لنا البحث بعد الترافع اليها والمراد ان لا يبحث  
على اشتغاله على مفسد ثم ينظر هل هذا المفسد باق فننقض العقد أو زائل فننقضه فامر من أنا ننقض  
عقدهم المشتغل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحث علينا يمنع اه  
(قوله ولا يصح: نكاح الجنية الخ) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله كعكسه) أى  
نكاح الجنى لانسية (قوله وشرط فى الزوج الخ) شروع فى بيان شروط الزوج الذى هو أحد  
الاركان (قوله تعيين) أى بما مر من كونه بالوصف أو الإشارة (قوله فزوجت بنتى أحدكم باطل)  
قال فى التحفة مطلقا أى سواء كان نوى الولي معينا منهم ساء أم لا قال ع ش وعليه ففعل الفرق بين  
هذا وبين زوجتك أحدى بناتى ونوى معينة حيث صح ثم لا هنا أنه يعتبر من الزوج القبول فلا بد  
من تعيينه ليقع الاشهاد على قبوله الموافق للإيجاب والمرأة ليس العقد والخطاب معها والشهادة تقع  
على ما ذكره الولي فاغتفر فيها ما لا يغتفر فى الزوج اه (قوله ولومع الإشارة) أى للمخطوبين بأن  
قال زوجت أحد هذين الرجلين لا لأحد الذى يرد التزوج ويجب أن قال زوجت هذا منه حال انه  
حينئذ معين فهو باق فيه ماسبق فى قوله ولومع الإشارة بعد قوله فزوجت أحدى بناتى باطل وهو  
ساقط من عبارة التحفة والنهاية وشرح المنهج وهو الأولى (قوله وعدم محرمة) هى تقر بأفتح  
الميم وسكون الحاء وفتح الراء التحفة وهذا شروع فيما حرمته لاعلى التأيد بدل من جهة الجمع  
فى العصة وهو الجمع بين الاختين والمرأة وعمتها وأختها ولو بواسطة وذلك لقوله تعالى وان تجمعوا  
بين الاختين وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على  
خالها ولا الخالة على بنت أخيها إلا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره  
والعنى فى ذلك ما فيه من قطيعة الرحم بسبب ما يحصل بينهما من الخاصة المؤدية الى البغضاء غالبا  
وهذا فى الدنيا وأما فى الآخرة فلا حرمة فيه لا تنفاه عنه التحريم اذ لا تباعض فيها ولا حقد ولا غل قال  
تعالى وزعننا ما فى صدورهم من غل (قوله للمخطوبة) متعلق بمحذوف صفة لمحرمة أى محرمة  
كائنة للمخطوبة أى وشرط عدم وجود امرأة محرمة تحته لمن يريد أن يخطبها (قوله بنسب  
أو رضاع) تعمم فى المحرمة ولو قد دمه على قوله للمخطوبة لكان أولى وخرج بهما المصاهرة  
فلا تقتضى حرمة الجمع فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وان حرمتا كهما  
لو فرضت احداهما ذكر أو الأخرى أنثى (قوله تحته) متعلق بمحذوف صفة ثانية لمحرمة وكان  
الأولى تقديمه على قوله للمخطوبة والمراد تحته حقيقة وهى غير المطلقة رأسا وحكما وهى المطلقة طلاقا  
رجعيا بدليل العاية بعده (قوله ولو فى العدة) غاية لاشتراط عدم وجود محرمة تحته للمخطوبة  
أى بشرط ذلك ولو كانت المحرمة فى العدة وقوله الرجعية صفة للعدة أى العدة التى تجوز الرجعة  
فيها بان كانت مطلقة طلاقا رجعيا (قوله لان الرجعية الخ) علة لمقدر مرتبط بالغاية أى وانما اشترط  
أن لا يكون تحته محرمة للمخطوبة كائنة فى عدة رجعية مع أنها مطلقة لانها رجعية وهى  
كالزوجة بدليل صحة التوارب بينهما الرماة أحداهما فى هذه العدة (قوله فان نكح محرمين

الاسلام وعلى غضب  
حربى لحربته ان  
اعتقدوه نكاحا  
وكالغضب المطوعة  
قوله شيننا ونكاح  
الكفار صحيح على  
الصحيح ولا يصح  
نكاح الجنية كعكسه  
على ما عليه أكثر  
المأزعين (و) شرط  
(فى الزوج تعيين)  
فزوجت بنتى أحدكم  
باطل ولومع الإشارة  
(وعدم محرمة)  
كانت أوعمة أو خالة  
(للمخطوبة) بنسب  
أو رضاع (تحته) أى  
الزوج ولو فى العدة  
الرجعية لان الرجعية  
كالزوجة بدليل  
التوارب فان نكح  
محرمين



في عقد) أي فإن جمع بينهما في عقد واحد أو في عقدين وقعا معا بأن قال الولي له زوجتك بشاق  
فقبل نكاحهما معا أو جهل السبق والمعية أو علم السبق لكن جهلت السابقة فيبطل نكاحهما معا  
في الجميع وقوله أو في عقدين أي أو نكح محرمين في عقدين بطل الثاني وهذا إذا كانا مرتبين  
وعرفت السابقة والابلا معا كما علمت (قوله وضابط من يحرم الجمع بينهما كل الخ) اعراب هذا  
التركيب ضابط مبتدأ أول ولفظ كل مبتدأ ثان وقوله يحرم تناسل نكاحها خبر الثاني وهو وخبره خبر  
الأول وقوله أن فرضت الخ مرتبطة بقرينة قوله يحرم تناسل نكاحها خبر الثاني وهو وخبره خبر  
وذلك كما في الاختين فإنه لو فرضت أحدهما ذكرا مع كون الأخرى أنثى حرم تناسل نكاحها لأن الشفص  
يحرم عليه نكاح أخته وكما في المرأة وعمتها فإنه لو فرضت المرأة ذكرا حرم عليه نكاح عمتها ولو فرضت  
العمة ذكرا حرم عليه نكاح بنت أخيه وكما في المرأة وخالها فإنه لو فرضت المرأة ذكرا حرم عليه نكاح  
خالته ولو فرضت الخالة ذكرا حرم عليه نكاح بنت أخيه وأعلم أن من حرم جمعها بنكاح حرم جمعها  
أيضا في الوطء ملك المين فلو تملك اثنتين ووطئ واحدة منهما حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بطريق  
من الطرق التي تزيل الملك أو الاستحقاق كبيعها أو تزويجها وكذلك يحرم الجمع بينهما لو كانت  
أحدهما زوجة والأخرى مملوكة لكن المعقود عليها أقوى من المملوكة فلو عتق نكاح امرأة ثم ملك  
أختها أو ملك أولادها ثم عقد على أختها حلت الزوجة دون المملوكة لأن فراش النكاح أقوى من  
فراش الملك إذ يتعلق به الطلاق والظهار والإيلاء وغيره فلو فارق الزوجة حلت المملوكة ونجس  
بفراش النكاح وفراش الملك بنفس النكاح والملك فإن الملك أقوى من النكاح لأنه يملك به الرقبة  
والمنفعة بخلاف النكاح فإنه لا يملك به الاضرب من المنفعة ولذلك إذا طرأ الملك على النكاح أبطله  
فإذا كان مترزا مائة ثم ملكها بطل نكاحها ولا يدخل النكاح على الملك فإذا ملك مائة لا يصح  
نكاحه لها إلا أن اعتقها ثم ينكحها (قوله ويشترط أيضا) أي كما يشترط التحسين وعدم المحرمية  
وقوله أن لا تكون تحتها أربع من الزوجات إنما اشترط ذلك لأن غاية ما يبلغ للحر نكاح أربع للخبر  
الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن أسلم على أكثر من أربع أمسك أو بعار فارق سائرهن وكان  
حكمة هذا العدد موافقة لاختلاط البدن الأربعة المستولد عنها أنواع الشهوة المستوفاة غالباً  
قال ابن عبد السلام كانت شريعة موسى تحلل النساء من غير حصر لمصلحة الرجال وشريعة نبي  
صلى الله عليه وسلم تمنع غير الواحد لمصلحة النساء فراعته شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم مصلحة  
الدوعين (قوله ولو كان بعضهن في العدة الرجعية) غاية في اشتراط ما ذكر (قوله فلو نكح الحر  
الخ) مفرع على مفهوم الشرط المذكور (قوله يبطل) أي النكاح في المرأة الخامسة لا يسهى  
الزائدة على العدد المباح (قوله أو في عقد) أي أو نكح الحر خفي في عقد واحد يبطل النكاح  
في الجميع لأنه لا أولوية لأحدهما على السابقين (قوله أو إذا العبد الخ) معطوف على قوله نكح  
الحر الخ فيكون داخل في خبر التفريع على اشتراط أن لا يكون تحتها أربع من الزوجات وهو لا يظهر  
فلو قال أولاً ويشترط أن لا يكون تحت الحر أربع من الزوجات ونكح العبد زوجة حرة  
سوى المخطوبة ثم فرغ عليهما ما ذكر لكان التفريع ظاهراً فنبهه وقوله يبطل كذلك أي في  
الثالثة إن كان مرتباً أو في الجميع إن كن في عقد واحد العبد على نصف الحر فلا يجوز له أن  
ينكح مائة اثنتين (قوله أما إذا كانت الخ) محترق وقوله في العدة الرجعية ويصح أن يكون  
محترق وقوله تحتها (قوله أو إحدى الخ) معطوف على اسم كانت أي أو كانت إحدى الخ وقوله في  
العدة متعلق بمحذوف خبر كان وية سد رمثي وقوله لبائن أي التي لا يجوز فيها الرجعة والوصف  
المذكور ووصف الطائفة فوصف العدة به على ضرب من التجوز وعبارة المذهب في عدة بائن  
بالإضافة (قوله فيصح الخ) جواب أما وقوله والخامسة بالجر عطف على محرماتها أي ويصح نكاح

في عقد يبطل فيه  
إذا لا مرجع أو في  
عقدين بطل الثاني  
وضابط من يحرم  
الجمع بينهما كل  
امرأتين بينهما نسب  
أو رضاع يحرم  
تناسل نكاحهما  
فرضت أحدهما  
ذكراً وبشرطاً أيضاً  
أن لا تكون تحتها  
أربع من الزوجات  
سوى المخطوبة ولو  
كان بعضهن في  
العدة الرجعية لأن  
الرجعية في حكم  
الزوجة فلو نكح  
الحر خفياً يبطل  
في الخامسة أو في عقد  
يبطل في الجميع أو زاد  
العبد على الثنتين  
يبطل كذلك أما إذا  
كانت المهرمة  
للمخطوبة أو إحدى  
الزوجات الأربعة  
في العدة البائن  
فيصح نكاح محرماتها  
والخامسة لأن  
البائنة أجنبية

الخامسة (قوله وشرط في الشاهدين الخ) مروع في شروط الشاهدين اللذين هما أحد الأركان أيضا وقوله أهلية شهادة في الجبري مانصه ولا يشترط معرفة الشهود ولا زوجه ولا أن المنكوحة بنت فلان بل الواجب عليهم الحضور وتحمل الشهادة على صورة العقد حتى إذا دعوا لإداء الشهادة لم يحل لهم أن يشهدوا أن المنكوحة بنت فلان بل يشهدون على جريان العقد كما قاله القاضي حسين كذا بخط شيخنا الزيادي شوبري وهو تابع لابن حجر وقال م لا بد من معرفة الشهود واسمها ونسبها أو يشهدان على صورتها رؤية وجهها بأن تكشف لهم النقاب وقال عميرة واعلم أنه يشترط في انعقاد النكاح على المرأة المنتقبة أن يراها الشاهدان قبل العقد فلو عقد عليها وهي منتقبة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح لأن استماع الشاهد العقد كاستماع الحاكم الشهادة قال الزركشي محله إذا كانت مجهولة النسب والافصح وهي مسألة نفيسة والقضاء الآن لا يعلمون بها فاتهم بزواجون المنتقبة الحاضرة من غير معرفة الشهود لها كغفاه محضورها وأخبارها وعسارة م في الشهادة قال جمع لا ينعقد نكاح منتقبة إلا أن عرفها الشاهدان اسما ونسبا وصورة أه (قوله ثاني شروطها) أي أهلية الشهادة (قوله وهي) أي الشروط الآتية (قوله حرية كاملة) خرج ما من به رفق ولو بعضنا قصه (قوله وذ كورة محققة) خرج به الانثى والخنى وفيه أن هذا الشرط لم يعد في باب الشهادة من الشروط وعبارته هناك وشرط في شاهد تكليف وحرية ومروءة وعدالة اه ويمكن أن يقال أنه يفهم من قوله هناك ولما ظهر للرجال غالبا كنكاح وطلاق وعقود رجلان فان الرجل هو الذي كره الحق البالغ (قوله وعدالة) هي تحقق باجتناب كل كبيرة وأصرار على صغيرة مع غلبة طاعته على معاصيه ولم يذكر المروءة مع أنه عدل في باب الشهادة ويمكن أن يقال أن العدالة تستلزمها بناء على أن العدالة في العرف ملكة تمتع من اقتراف الذنوب الكبائر وصغائر الخسة كسرة لقمة والتطفيف بقرة أي نقصها من البائع وزادتها من المشتري والردايل المباحة كالشيء حافيا أو مكشوف الرأس وأكل غير سوق في سوق (قوله ومن لازمها الخ) أي ومن لازم العدالة الاسلام والتكليف أي فلا حاجة لعهدهما (قوله وسمع الخ) معطوف على حرية (قوله لما يأتى) أي في الشهادات وفيه أنه لم يذكر النطق وإن كان اشتراطه مسلما وقد ذكرته في الخفة وعبارة المؤلف هناك وشرط الشهادة بقول كعقد وفسخ واقرار هو أي ابصار وسمع لقائله حال صدوره فلا يقبل فيه أصم لا يسمع شيئا ولا أعمى في مرئى لانسداد طرق التمييز مع اشتباه الاصوات ولا يكفي سماع شاهد من وراء حجاب وإن علم صوته لأن ما أمكن ادراكه بأحدى الحواس لا يجوز أن يعمل فيه بغلبة ظن لجواز اشتباه الاصوات قال شيخنا نعم لو علمه بيت وحده وعلم أن الصوت بمن في البيت جاز اعتداده بصوته وإن لم يره وكذا لو علم اثنين بيئت لاثالث لهما وسمعهما يثبت إقراره وعلم الموجب منهما من القابل لعله بمالك المبيع أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما اه (قوله وفي الأعمى وجه) أي بهمة شهادته قال في النهاية وفي الأصم أيضا وجه وقوله لأنه أي الأعمى ومثله الأصم وقوله أهل للشهادة في الجملة أي في بعض الحال كالشهادة في غير المرئى (قوله والأصم لا) أي لا تصح شهادته لعدم رؤيته للموجب والقابل حال العقد والاعتماد على الصوت لا نظره وقوله وإن عرف الزوجين أي من قبل عماه بأن كان عاه طارئا والغاية لتكون الأصم عدم البصحة (قوله ومثله الخ) أي ومثله الأعمى في عدم صحة الشهادة من بطلمة شديدة لا يرى فيها أهلا قديس وفي ع من مانصه قوله ومثله من بطلمة سديدة تقدم في البيع أن البصير يبيع بيمينه للمعين وإن كان بطلمة شديدة حال العقد بحيث لا يرى أحدهما الآخر ولعل الفرق بين ما هما وثم أن المقصود من شدة ودال النكاح انبثاق العقد بما عند التنازع وهو منتف مع الظلمة اه (قوله ومعرفة لسان المتعاقدين) معطوف على أهلية شهادة في المتن لا على حرية كما هو ظاهر أي وشرط معرفة الشاهدين لسان المتعاقدين الموجب والنابيل فلا يكفي انبثاق ثمة لهما بمعنى

(و) شرط في الشاهدين  
أهلية شهادة) تأتي  
شروطها في باب  
الشهادة وهي حرية  
كاملة وذ كورة  
محققة وعدالة ومن  
لازمها الاسلام  
والتكليف وسمع  
ونطق وبصر لما يأتى  
أن الأقوال لا تثبت  
إلا بالماينة والسماع  
وفي الأعمى وجه لأنه  
أهل للشهادة في  
الجملة والأصم لا وإن  
عرف الزوجين  
ومثله من بطلمة  
شديدة ومعرفة  
لسان المتعاقدين

العقد قال ع ش لكن بعد تمام الصيغة اما قبلها بان أخبره بمناها ولم يطل الفصل فيصح اه (قوله وعدم الخ) معطوف على أهلية شهادة أي وشروط عدم تعيين الشاهدين أو أحدهما للولاية ومثال تعيينهما معاً للولاية أخوان أذنت لهما معاً أن يزوجاها (قوله فلا يصح النكاح الخ) شروع في أخذ محترقات الشروط المارة فقوله بحضرة عبيدين محترقات الحرية ولا فرق فيهما بين أن يكونا معضين أو لا وقوله أو امرأتين محترقات كورة ومثلها الختنيان كما علمت نعم إن باتا بعد العقد أنهما ذكراً صبيح وقوله أو فاسقين محترقات العدالة واعلم أنه يحرم على العالم بنفسه تعرض للشهادة وقوله أو أعين محترقات السمع وقوله أو أخرسين محترقات النطق وقوله أو أعميين محترقات البصر وقوله أو من لم يفهم لسان المتعاقدين محترقات معرفة لسان المتعاقدين وقوله ولا بحضرة متعين للولاية محترقات عدم تعيينهما أو أحدهما للولاية (قوله فلو وكل الأب الخ) مفرع على عدم صحته بحضرة ولي متعين للشهادة (قوله أو الأخ المنفرد) قيد به لانه لا يتعين للولاية إلا حينئذ فلا يلزم نفرداً كان كان لها ثلاثة أخوة وعقد لها واحد منهم بأذنها فقط وشهد الآخران صح كما يصح به قريناً فإن أذنت لكل منهم تعيين أن يكون الشاهدان من غيرهم ففي مفهوم القيد المذكور تفصيل وإذا كان كذلك فلا يعترض بأن مفهومه أنه إذا لم ينفرد صح أن يكون شاهداً مطلقاً مع أنه ليس كذلك (قوله في النكاح) أي في عقد النكاح لموليتيها وهو متعلق بكل (قوله وحضر) أي من ذكر من الأب والأخ المنفرد وقوله مع آخر أي مع شخص آخر غيره (قوله لم يصح) أي النكاح وهو جواب لو (قوله لانه) أي من ذكر من الأب والأخ وهو عليه لعدم الصحة وقوله فلا يكون شاهداً أي فلا يصح أن يكون شاهداً (قوله ومن ثم لو شهد الخ) أي ومن أجل التعليل المذكور لو شهد أخوان من ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من أحدهما بان أذنت لهذا الثالث العاقد فقط صح النكاح لعدم كونهما وليين عاقدين لها حينئذ وقوله والابن عقد الثالث بوكالة من أحدهما بان أذنت لهما وهما وكلا الثالث في عقد النكاح ومثله ما لو أذنت للثلاثة في النكاح وقوله فلا أي فلا يصح النكاح بحضور الأخوين المأذون لهما في النكاح شاهدين لانهما العاقدان في الحقيقة والوكيل في النكاح إنما هو سفير محض (قوله لا يشترط الاشارة على اذن معتبرة الاذن) أي على اذن من يعتبر أذنها في صحة النكاح وهي غير المعتبرة نعم ينسب احتياطاً اليؤمن أنكارها لا يقال إن التقييد بمعتبرة الاذن بهم اشتراط الاشارة في اذن غير معتبرة الاذن وهي المعتبرة البالغة لا نقول عدم اشتراطه فيه مفهوم بالاولى اذاذنها غير شرط بل مستحب واذا لم يكن شرطاً فيها الاذن فيه شرطاً لأن لا يكون شرطاً في غيره أو لى فالتقيد لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله لانه) أي أذنها ليس ركناً في العقد أي ليس جزءاً من أجزائه العقد والاشهاد إنما هو شرط في العقد وعبارة شرح المتهم وانما لم يشترط لان رضاها ليس من نقص النكاح المعتبر فيه الاشارة وانما هو شرط فيه ورضاها السكافي في العقد يحصل بأذنها أو بينة أو بأخبار وليها مع تصديق الزوج أو عكسه اه (قوله بل هو) أي الاذن وقوله شرط فيه أي في العقد وقوله فلم يجب الاشارة عليه أي على الاذن لانه خارج عن ماهية العقد لكونه شرطاً (قوله ان كان الولي غير حاكم الخ) الاولى ان يأتي به بصورة التعميم بان يقول سواء كان الولي غير حاكم أو كان حاكم كما وقوله على الاوجه مقابلة يقول ان الحاكم لا يزوج الا اذا ثبت عنده الاذن بينة ومثلها الاقرار وعبارة الصحة نعم أفتى الباقي كابن عبد السلام بأنه لو كان المزوج هو الحاكم لم يباشره الا ان ثبت أذنها عنده وانتى البغوي بان الشرط ان يقع في قلبه صدق الخبر بأنها أذنت له وكلام الفقهاء والقاضي يؤيده عليه يحصل ما في البحر عن الأصحاب أنه يجوز اعتماد صبي أرسله الولي لغيره ليزوج موليته والذي يتبعه هنا ما في عقده بمستورين ان الخلاف إنما هو في جواز مباشرته لافي الصحة كما هو ظاهر لما مر ان مدارها على ما في نفس الامر اه وفي النهاية وما أفتى به الباقي كابن عبد السلام مبني على ان تصرف الحاكم

(وعدم تعيينهما)  
أو أحدهما (لولاية)  
فلا يصح النكاح  
بحضرة عبيدين أو  
امرأتين أو فاسقين أو  
أعميين أو أخرسين أو  
أعميين أو من لم يفهم  
لسان المتعاقدين ولا  
بحضرة متعين للولاية  
فلو وكل الأب والأخ  
المنفرد في النكاح  
وحضر مع آخر لم يصح  
لانه ولي عاقد فلا  
يكون شاهداً ومن  
ثم لو شهد أخوان  
من ثلاثة وعقد  
الثالث بغير وكالة  
من أحدهما صح  
والأخ لا (تنبيه) \*  
لا يشترط الاشارة  
على اذن معتبرة  
الاذن لانه ليس ركناً  
للعقد بل هو شرط  
فيه فلم يجب الاشارة  
عليه ان كان الولي غير  
حاكم وكذا ان كان  
حاكماً على الأوجه

حكموا الصحيح خلافه اه (قوله ونقل في الجراح) هذا مبني على غير مذكور وهو افتاء البغوي بان الشرط فيما اذا كان الولي الحاكم ان يقع في قلبه صدق الخبر له كما يعلم من عبارة التحفة المارة ومن قوله بعد أي ان وقع في قلبه صدق الخبر اما الوجهين على افتاء البلقيني المذكور في عبارة التحفة المارة وهو انه لا بد من ثبوت الاذن عند الحاكم فقياسه هنا انه لا يجوز اعتماد الصبي فيما ذكر (قوله في قلبه) أي الغير المرسل اليه وقوله صدق الخبر بكسر الباء وهو الصبي (قوله لوز وجهاولها) أي لوز وجع المولية المعتبرة الاذن ولها قبل بلوغ اذنها اليه وقوله صح أي تزويجها وقوله على الاوجه مقابلة قول البغوي بعدم الصحة ورده في التحفة بقوله واما قول البغوي لوز وجهاولها وكانت قد اذنت ولم يبلغه الاذن لم يصح وان جهل اشتراط اذنها لانه تهوّر محض فهو لا يوافق قولهم العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الامر اه (قوله ان كان الاذن سابقا على حالة التزويج) شرط في الصحة أي بشرطه أي بشرطه ان يتبين انها قد اذنت له قبل التزويج فلو تبين انها اذنت له بعد التزويج ومثله ما اذا لم يتبين شيء أصلا فلا يصح وقوله لان العبرة بالخ علمة الصحة وفي مسم قال في تحرير المرحوم اراد ان تزوج ابنته عمه وأخبره رجل أو رجلا ان اذنت له فزوجهما ثم قال كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صح النكاح أو اذكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يأت به الرسول وأتاه من مع من الرسول وأخبره فزوجهما صح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار اه (قوله وصح النكاح) أي ظاهر الا باطنا وقوله بمستورى عدالة أي شاهدين مستورة عند التهما وذلك لان ظاهر المسلمين العدة القولان النكاح يجري بين أوساط الناس وعوامهم فلو كلفوا معرفة العدة الباطنة لحضر المتصف به الطال الامر وشق قال في التحفة ومن ثم صح في نكت التنبيه كإبصار الصلاح أنه لو كان العاقد الحاكم اعتبر العدة الباطنة قطعاً بسهولة معرفتها عليه بمراجعة المزين وصحح المتولى وغيره أنه لا فرق اذا طريقه المعاملة يستوى فيه الحاكم وغيره ثم قال والذي يتجه أخذ من قولهم لو طلب منه جاعة بايدهم مال لا منازع لهم فيه فسمته بينهم لم يجهم الا ان أثبتوا عنده أنه ملكهم لئلا يحتجوا بعد بقسمته على أنه ملكهم أنه لا يتولى المقدم الا بحضرة من ثبتت عنده عده التهما وأن ذلك ليس شرطاً للصحة بل لجواز الاقدام فلو عقد بمسـورين فبان عدلين صح أو عقد غيره بهما فبان عدلين لم يصح كما يأتي لان العبرة في العقود بما في نفس الامر اه وقوله وصحح المتولى انه لا فرق اعتمده في النهاية والمغني \* (تنبيه) لا يصح النكاح بمستورى الاسلام والحريه وهما من لا يعرف حالهما في أحدهما باطنا وان كانا يحمل كل أهله مسلمون أو أحرار وذلك كان وجد لقيط ولم يعرف حاله اسلاما ورقا وانما لم يصح بهما لسهولة الوقوف على الباطن فهما ومثلهما في ذلك البلوغ ونحوه مما من الشرط نعم ان باننا مسلمين أو حرين أو بآل اثنين من الألبان انعقادهم كالألبان الخنثى ذكر أو أفاذه حجر (قوله وهما) أي مستورا العدة وقوله من لم يعرف لهم أمفسق أي لم يعرف أنهم ارا تكبما مفسقا من الكبائر ومن الاصرار على الصغائر وقوله كما نص عليه أي على الضابط المذكور وقوله واعتمده أي هذا الضابط المنصوص عليه وقوله وأطالوا فيه أي في ترجحه وقيل في ضابط المستورين هو من عرف ظاهرهما بالعدالة ولم يتركها في التحفة وهو ما اختاره المصنف وقال انه الحق اه وكتب سم مانصه قوله أو من عرف الخ كأن معناه انه شوهده منهما أسباب العدة من ملازمة الواجبات والطاعات واجتناب المحرمات بخلاف المذكور عن النص فانه صادق بمجهولين لم يعرف حالهما ولا شوهده منهما أسباب العدة لهذا التبريد في هذا بين الفرق بين النص واختاره المصنف اه (قوله وبطل الستر بغير عدل) أي بانحياز عدل بفسق ذلك المستور فلو أخبر بفسق المستور عدل لم يصح النكاح قال في شرح الروض وقول صاحب النظار الانبئة الصحة فان الجرح لا يثبت الا بشاهدين ولم يوجد

ونقل في الجرح من  
الاصحاب انه يجوز  
اعتماد صبي أرسله  
الولي الى غيره لزوج  
موليته أي ان وقع  
في قلبه صدق الخبر  
\* (فرع) \* لوز وجها  
ولها قبل بلوغ اذنها  
اليه صح على الاوجه  
ان كان الاذن سابقا  
على حالة التزويج  
لان العبرة في العقود  
بما في نفس الامر لا  
بما في ظن المكلف  
(وصح) النكاح  
(بمستورى عدالة)  
وهما من لم يعرف  
لهما مفسق كما نص  
عليه واعتمده جمع  
وأطالوا فيه وبطل  
الستر بغير عدل  
واذا تاب الفاسق



لم يلتحق بالمستور  
ويستن استتابة  
المستور عند العقد  
ولو علم الحاكم فسق  
الشاهدين لزمه  
التفريق بين  
الزوجين ولو قبل  
الترافع اليه على  
الوجه ويصح أيضا  
بإني الزوجين أو  
عدوهما وقد يصح  
كون الأب شاهدا  
أيضا كان تكون  
بنته فنة وظاهر  
كلام الحنطلي بل  
صرحه أنه لا يلزم  
الزوج البحث عن  
حال الولي والشهود  
قال شيخنا وهو  
كذلك أن لم يظن  
وجود مفسد للعقد  
(وبأن بطلانه) أي  
النكاح (بحجة فيه)  
أي في النكاح من  
بينه أو علم حاكم  
بأقرار الزوجين في  
حقهما بما يمنع صحته  
أي النكاح كفسق  
الشاهد أو الولي عند

بردبانه ليس الغرض اثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه ثم ان كون  
الستور يبطل بتغير وجهه اذ كان واقعا قبل العقد بخلافه بعده لا انعقاد ظاهر اقلاب من  
ثبوت مبطله كذا في التحفة والهاية (قوله لم يلتحق بالمستور) أي فلا يصح به العقد الا بعد  
مضي مدة الاستبراء وهي سنة قال في شرح الروض لان توبة حينئذ تصدر عن عادة لا عن عزم محقق  
اه (قوله ويستن استتابة الخ) أي احتياطا قال الرشيدى انظر ما فائدة هذه الاستتابة مع أن توبة  
الفاسيق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلمهم بفرقون بين ظاهر العسق وغير ظاهره اه (قوله ولو علم  
الحاكم فسق الخ) الاولى أن لا يذكروا هذا ويريد بعد قوله الا أني أو علم حاكم فيلزمه التفريق الخ  
كما صنع في التحفة ونصها وانما يثبتين الفسق أو غيره يعلم القاضي فيلزمه التفريق بينهما الخ اه  
وقوله ولو قبل الترافع اليه قال في فتح الموادك لكان ان علم أن الزوج مقلد لمن لا يجوز ذلك أي النكاح  
بشاهدين فاسقين والا فلا بد في الترافع اليه فيما يظهر اه بزيادة (قوله ويصح) أي النكاح وقوله  
بإني الزوجين أو عدوهم أي أو ابن أو عدو واحد منهما ابن أو عدو الآخر (قوله وقد  
يصح كون الأب شاهدا) أي فيما إذا كانت الولاية لغيره والمناسب تقديم هذه المسئلة عند قول  
الشارح ولا بحضور متعين للولاية ويدكرها بعد قوله ومن ثم لو شهد أخوان من ثلاثة وعقد  
الثالث بغير وكالة صح أن يقول بعده أو شهد أب في نكاح بنته القنة فانه يصح لعدم تعيينه للولاية  
وقوله كان تكون بنته فنة أي فالولاية فيها السيد هاله فصم أن يكون شاهدا وعبارة شرح  
الروض كان تكون بنته كافرة أو رقيقة أو أجنبية سفها وأذن له في النكاح لانه ليس عاقدا ولا  
العاقدة نائبه اه (قوله قال شيخنا وهو) أي الحكم كذلك أي كما قاله الحنطلي ثم ان ظاهر عبارة  
الشارح ان هذا قول شيخه وليس كذلك نعم يفهم من عبارة شيخه ونصها وظاهر كلام الحنطلي بل  
صرحه أنه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود وأوجه بعض المتأخرين لا امتناع الاقدام  
على العقد مع الشك في شرطه ويرد بان ما عدل به انما هو في الشك في الزوجين فقط لما مر انهما  
المقصودان بالذات فاحتيط لهما أكثر بخلاف غيرهما فإزاء الاقدام على العقد حيث لم يظن وجود  
مفسده في الولي أو الشاهد ثم ان بان مفسد بان فساد النكاح والا فلا هو وقوله وأوجه بعض المتأخرين  
قال سم جزم به في الكنز وانه يأنتم بتركه وان صح العقد ما لم يبين خلل وان ذلك هو الوجه الاقبح  
خلاف الحنطلي اه (قوله وبأن بطلانه) أي تبين بطلان النكاح بعد حصوله (قوله بحجة) متعلق  
ببيان وقوله فيه متعلق بمحذوف صفة المحجة أي بحجة مقبولة في ثبوت النكاح وهي رجلان أو علم  
الحاكم والتقييد بقوله فيه يخرج الرجل والمرأتين لانه ليس بحجة فيه وان كان بحجة في غيره (قوله  
من بينة الخ) بيان للمحجة أي أن المحجة هي بينة تشهد بما يمنع صحته مفسر ابكونه عند العقد سواء كانت  
حسبة أو غيرها أو علم حاكم قال في النهاية حيث ساغ له الحكم بعلمه اه قال ع ش أي بان كان مجتهدا  
اه (قوله أو بأقرار الزوجين) معطوف على بحجة أي أو بان بطلانه بأقرار الزوجين (قوله في حقهما)  
الاولى تقديمه على قوله بحجة الخ ليتصل بمتعلقه الذي هو بطلان اذ هو متعلق به كما في الجبري والجار  
والجور الذي بعده متعلق بكل من حجة وأقرار أي تبين بالحجة أو الاقرار بطلانه بالنسبة لما يتعلق  
بحق الزوجين فقط وسيد كرمغوموه وعبارة التحفة تقتضي تعلقه بمحذوف أي وبعدة بالحجة أو  
الاقرار في حقهما ونصها أو علم ان اقرارهما أو بينتهما انما ينافي ما يتعلق بحقهما الا غير ومنه  
يؤخذ أنه لو طلقها ثم أقيمت بينة بفساد النكاح ثم أعادها عادت اليه بطلقتين فقط لان اسقاط الطلقة  
حق لله تعالى فلا تغيبه البينة أيضا ويحتمل خلافه اه (قوله بما يمنع صحته) تنازعه كل من دونه  
بحجة وقوله أو بأقرار كما علمت (قوله كفسق الشاهد) هو وجميع ما بعده تمثيل لما يمنع الصحة وقوله  
عند العقد متعلق بفسق وخبر به تبين فسقه بعده أو قبله فلا يضر لجواز حدوثه في الاولى ولا احتمال

توبته في الثانية نعم تبينه قبل مضي زمن الاستبراء بالنسبة للشاهد كتيبته عنده أما بالنسبة للولي  
فليس كذلك لأنه لا يشترط لصحة عقده بعد التوبة مضي مدة الاستبراء كما سياتي (قوله الرق  
والصبا) عطف على فسق أي وكالرق والصبا أي عند العقد لا يضر تبينه ما قبله لاحتمال الكمال  
عنده وقوله لهما أي الشاهد والولي (قوله وكوقوعه) معطوف على كفسق وكان الأولى حذف  
الكاف كالذي قبله أي وكوقوع السكاح في العدة الكاتنة من غيره فهو مما يمنع صحته ومما  
يمنع صحته أيضا الجنون والاعماء والردة عنده (قوله وخرج بني حقهما حق الله تعالى) أي فلا يؤثر  
بطلان النكاح بالنسبة لحق الله تعالى وهو كالتحليل في المثال فإنه لا يسقط بشيوت فساد النكاح  
لأنه حق الله تعالى وإن كان مقتضى ثبوت ذلك سقوطه لأنه فرع الطلاق وقد تبين أن لا طلاق  
لعدم النكاح (قوله كأن طلقها ثلاثا) في عرش مانعه وقع السؤال عن طلاق زوجته ثلاثا  
عامدا على ما هل يجوز له أن يدعي بفساد العقد الأول لكون الولي كان فاسقا والشهود كذلك بعد  
مدة من السنين وهل له الإقدام على أن يعقد عليهما من غير وفاء عدة من نكاحه الأول وهل يتوقف  
نكاحه الثاني على حكمهما كم بعثته وهل الأصل في عقود المسلمين الصحة أو الفساد وأجبت عنه بما  
صورته الحمد له لا يجوز له أن يدعي بذلك عند القاضي ولا تسمع دعواه بذلك وإن وافقته الزوجة عليه  
حيث أراد به إسقاط التحليل نعم أن علم بذلك جاز له فيها بينه وبين الله تعالى العمل به فيصح نكاحه  
لها من غير محلل إن وافقته الزوجة على ذلك ومن غير وفاء عدة منه لأنه يجوز للإنسان أن يعقد  
في عدة نفسه سواء كانت عن شبهة أو طلاق ولا يتوقف حل وطئه لها وشروط أحكام الزوجية له  
على حكمها كم بل المدار على علمه بفساد الأول في مذهبه واستمع الثاني لشروط الصحة المختلفة كلها  
أو بعضها في العقد الأول ولا يجوز لغير القاضي التعرض له فيما فعل وأما القاضي فيجب عليه أن  
يفرق بينهما إذا علم بذلك والأصل في العقود الصحة فلا يجوز الاعتراض في نكاح ولا غيره على من  
استند في فعله إلى عقده لم يثبت فساد بطريقه وهذا كله حيث لم يحكم كما كم بعثته النكاح الأول من  
يرى صحته مع فسق الولي أو الشهود أما إذا حكم بها كم فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهر ولا باطن لما  
هو مقرر أن حكم الحاكم برفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين أن يسبق من الزوج تقليد لغيره أم أن  
الشافعي ممن يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي أم لا اه (قوله بشي) متعلق بفساد وقوله  
مما ذكر أي من الفسق والرق والصبا أي وغير ما ذكر أيضا كالجنون والردة والاعماء (قوله فلا  
يقبل أقرارهما) أي بالنسبة لصحة نكاح جديد من غير تحليل (قوله بل لا بد) أي لصحة من محلل  
(قوله للثمة) بضم ففتح وهو عله لعدم قبول أقرارهما أي لا يقبل لاتهمهما في دعواهما فساد  
النكاح (ناه) ولأنه أي التحليل المفهوم من المحلل وقوله حق الله أي لآخر الزوجين (قوله ولو  
أقاما) أي الزوجان ومنه أحدهما وقوله عليه أي فساد النكاح وقوله لم تسمع قال السبكي هو صحيح  
إذا أراد نكاحا جديدا كما فرضه فلما أراد التخلص من المهر أو أرادت بعد الدخول مهر المثل أي وكان  
أكثر من المسمى فنبت في قبولها اه وما قاله السبكي صادق عليه قول المصنف في حقهما (قوله أما  
بينه الحسنة فتسمع) هذا محترز أقاما اذ بينة الحسنة لم تقم وانما قامت بنفسها وشهدت وعبارة التحفة  
وخرج أقاما ما لو قامت حسنة ووجدت شروط قيامها فتسمع اه وعادة النهاية ذكر البغوى في  
أما بينة الحسنة تقبل لكنهم ذكره في باب الشهادات أن محل قبول بينة الحسنة عند الحاجة  
إليها أن طلق تخضع زوجته وهو بما سرها أو اعترف رقيقة وهو بسكر ذلك أما إذا لم تدع إليها  
حاجة فلا وهما كذلك به عليه الوالد رحمه الله تعالى اه وسأتي أيضا للشارح في باب التعمد بذلك  
(ناه نعم الخ) تقييد لقوله ولا يقبل أقرارهما (قوله أما في الباطن فالنظر في نفس الأمر) أي  
فيجوز لهما العمل بأقرارهما ما فيصح نكاحه لهما من غير محلل إن وافقته ومن غير وفاء عدة لكن إن

العقد والرق والصبا  
لهما وكوقوعه في  
العدة وخرج بني  
حقهما حق الله تعالى  
كان طلقها ثلاثا ثم  
اتفقا على فساد  
النكاح بشي مما  
ذكر أو أراد نكاحا  
جديدا فلا يقبل  
أقرارهما بل لا بد  
من محلل للثمة ولأنه  
حق الله ولو أقام عليه  
بينه لم تسمع أما بينة  
الحسنة فتسمع نعم  
محل عدم قبول  
أقرارهما في الظاهر  
أما في الباطن فالنظر  
في نفس الأمر

علمهما المحاكم فرق بينهما كما علمت ذلك من جواب ع ش المسألة (قوله ولا يتبين البطلان بأقرار الشاهدين بما يمنع العصمة) أي بان قالوا كذا فاسقين عند العقدة لا وهما مفهوم قوله بأقرار الزوجين (قوله فلا يؤثر) أي أقرار الشاهدين بما يمنع العصمة وقوله في الإبطال أي إبطال النكاح (قوله كما لا يؤثر) أي الأقرار وقوله فيه أي الإبطال وقوله بعد الحكم بشهادتهما اعترض بان المقيس وهو قوله فلا يؤثر في الإبطال صادق بالمقيس عليه فلا حاجة إلى القياس وأجيب بتخصيص المقيس بما إذا كان قبل الحكم بشهادتهما ويرد عليه أنه حيث نقيس مع الغارق لأن النكاح تقوى بعد الحكم بشهادتهما فلا يلزم من عدم تأثير الأقرار في إبطاله حيث نقيس مع الغارق في إبطاله قبل الحكم بشهادتهما الآن يقال أنه قياس أدون تأمل اه يجري بتصرف (قوله ولأن الحق) أي الذي أقر به وهو مانع صحة النكاح وقوله ليس لهما أي الشاهدين واللام بمعنى على أي ليس عليهما بل هو على الزوجين وإذا كان كذلك فلا يصح أقرارهما بحق على غيرهما لأن الأقرار كما تقدم أخبار بحق سابق عليه نفسه ومقتضى التعليق أنه لو كان الحق لهما قبل بالنسبة اليهما وهو كذلك وعبرة التحفة نعم له أثر في حقهما ولو حضر اعتدأ ختم ما تمت وورثاها سقط المهر قبل الوطء وفسد المسمى به منه فحب مهر المثل أي ان كان دون المسمى أو مثله لا أكثر كما هو ظاهر فلا يلزم أنه ما أوجب بأقرارهما حقا لهما على غيرهما اه وقوله حقا لهما على غيرهما وهو ما زاد على المسمى (قوله فلا يقبل قولهما) أي على الزوجين كما علمت (قوله أما إذا أقر به) أي بما يمنع العصمة وهو مقابل قوله أو بأقرار الزوجين والاولى أن يقول فان أقر بالتفريق على ما قبله كما عرفت في المنهج (قوله فيفرق بينهما) وهي فرفة فسخ لا طلاق فلا تنقص عددا (قوله مؤاخذه) أي الزوج وهو علة التفريق بينهما وقوله بأقراره أي اعترافه بما يتبين به بطلان نكاحه (قوله وعليه) أي الزوج المترجم بما يمنع العصمة وقوله نصف المهر أي المسمى (قوله والا) أي بان دخل في فسخه أي فعله كله (قوله لا يقبل قوله علم في المهر) أي لانه حقه الا حقه والحاصل بسط بأقراره حقه لاحقه الا حقه اعترافه بمقتضى صور عليه ولذلك لا يرتبها وهي ترتبه لذكر بعد حلفها أنه عقد بعدلين (قوله بخلاف ما إذا أقرت) أي الزوجة وقوله به أي بما يمنع صحة النكاح ولا بد من تخصيص ما يمنع غير محو حرمته لما تقدم في بحث الرضاع وسيصرح به أيضا قريبا وعبرة التحفة ونحوه باعتدائه اعترافه بالخلل ولي أو شهود فلا يفرق به بينهما الخ اه وقوله دونه أي الزوج (قوله مصدق) أي في صدق الزوج بعدم ما أقرت به الزوجة بعينه فان كل عن العيين حلفت ومرفق بينهما (قوله لان العصمة بيد الخ) علة لتصديقه هو دونها أي وانما صدق هو لان العصمة به وهي تريد رفعها أي والاصل بقاؤها (قوله فلا تطالبه بمهر) الاولى ولا تطالبه بالاولا لانه معطوف على في صدق الواقع في جواب إذا لا تفريق وانما لم تطالبه به لسقوطه بأقرارها ومحلها لم تكن محجورا علمه بأسفوه والاولا لسقوطه لفساد أقرارها في المسال ومحل سقوطه أيضا ان لم تكن قد قبضته فان قبضته فليس له استردادها وكما لا تطالبه بالمهر اذا مات لا ترتبه مؤاخذه لها بذلك وعبرة الروض ولو أقرت دونه صدق بعينه ولكن لا ترتبه ولا تطالبه بمهر اه (قوله وعليه ان وطئ الخ) الاخصر ان يقول أو بعده فه أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل (قوله ولو أقرت بالاذن) أي في الزوج (قوله ثم ادعت) أي بعد التزوج (قوله أنها ما أذنت أي في التزوج وقوله بشرط صفة في الزوج أي كونه عالما وشريفا وغير ذلك (قوله ولم توجد) أي تلك الصفة المسروطة (قوله ونفي الزوج ذلك) أي السرط الذي ادعته (قوله صدقت بعينها) أي للقاعدة أن من كان اتعول وله في أصل الدعي كان القول قوله في صفة كالموكل يدعي تعييده اذ به صفة فينكر الوكيل ويبحث به ضمه تصديق الزوج لانه يدعي العصمة برده تصديقه للموكل وان ادعى الفساد اه تحفة (قوله واذا اختل الخ) هذه المسئلة قد تقدمت في النسخ في بحث الرضاع

المحرم عند قوله ولو أقرد جل وامرأة الخ فكان الأولى إسقاطها هناك استغناء عنها بما هنا أو يؤثر الكلام على صورة الاتفاق والاختلاف كلها إلى هنا قرار من التكرار (وله فادعت أنها محرمة) نرجح به ما إذا ادعى هو ذلك فإنه هو المصدق مطلقا كما تقدم وقوله بنحو رضاء أي كصاهرة ونسب (قوله وأنكر) أي الزوج (قوله حلفت مدعية محرمة) جواب إذا التي قدرها الشارح ولو قال سمعت دعوى مدعية المحرمة وحلفت عليها لكان أولى لمطابق مقابله إلا في وهو قوله فإن رضيت لم تسمع دعواها (قوله وصدقت) أي ولها مهر المثل لا المسمى إن وطئت والافلاشي لها (قوله) وبأن بطلان النكاح أي بسبب المحرمة التي ادعتها الزوجة (قوله فيفرق بينهما) أي يفرق الحما كمن بينهما وجوبا (قوله إن لم ترضه الخ) قيد لقوله حلفت مدعية محرمة (قوله حال العقد) أي وقت العقد وهو متعلق بترضه وقوله ولا عقبه معطوف على حال العقد أي لم ترضه لا حالة العقد ولا بعده وقوله لا جبارها الخ تعليل لتصوير عدم الرضا حالة العقد وبعده أي أنه يتصور عدم رضاها به حالة العقد وبعده لكونها محرمة أو لكونها أذنت للولي في التزويج ولم تعين أحدًا ولم ترض بعد العقد بنطق منها بأن تقول له رضيت بك أو تمكين من وطئه إياها (قوله لا احتمال ما تدعيه) عليه لتصدق بها باليمين وقوله مع عدم سبق مناقضه أي مع عدم تقدم شيء منها مناقض لما تدعيه والمناقض له رضاها المتضمن لقرارها بحلها له أو التمسكين من وطئه إياها (قوله فهو الخ) أي ما ادعته بعد العقد من المحرمة كقولها ابتداء أي قبل العقد فلأن أخى من الرضاء فلا تزوج منه أي عليه مؤاخذه بقولها (قوله فإن رضيت) أي حالة العقد أو بعده بأن مكنته من نفسها وقوله ولم تعتذر أي في رضاها وقوله بنحو نسيان الباء تصوير به متعلقة بتعذر رأيه يتصور الاعتذار بنحو نسيان في رضاها بتمكينها به بأن قالت مكنته من نفسي نسيانا لا عمدا وقوله أو غلط بأن قالت أنا مرادى بالزوج الذي عينته زيد فغلطت وقلت عمرو (قوله لم تسمع دعواها) أي لا به سبق منها ما يناقضها وهو رضاها به فيصدق حينئذ هو ولا يفرق بينهما (قوله وإن اعتذرت سمعت دعواها للعذر) انظر ما فائدة سماع دعواها ثم رأيت في الأنوار شرح البهجة أن ذلك للحليف الزوج أنه لا يعلم بينهما محرمة فقول الشارح بعد ذلك حلف ببيان تلك الفائدة ونص عبارة الأنوار ولو زوجت امرأة ثم ادعت محرمة بالرضاء أو غيره فإن زوجت رضاها لم يرجح نطقا من شخص معين فلا يقبل دعواها إلا إذا ذكرت عذرا كغلط أو نسيان أو جهل فتسمع ويحلف الزوج على نفي العلم بالمحرمة ولا يسمع قولها ولا بينهما وإن زوجت بغير رضاها لكونها أمة أو محرمة أو برضاها لم تعين الزوج سمعت دعواها وبينتها وهل تصدق بيمينها ليندفع النكاح بها وجهان أحدهما نعم وهو قول ابن الحداد والمقطوع به عند المتولي وهو الأصح عند الشيخ أبي علي الطبري وصاحب التذريب وأسد الله إلى الإمام المعظم كذا في تعليق الحاوي وهو الأصح في الروضة والمرح في المحرر والمفهوم من سياق الشرحين والثاني لا بل القول قرله بيمينه على نفي المحرمة ليستمر النكاح وهو قول أبي زيد المروزي والمجمل عن ابن سريج وهو الأصح عند العزالي والمذكور في الحاوي والمفهوم من شرح اللباب ولو زوجت رضاها واكتفى بسكوته البكار ثم ادعت محرمة سمعت بيمينها وتصديق بيمينها ولو زوجت بغير رضاها ومكنت الزوج من نفسها واختلعت نفسها أو دخلت عليه وقامت معه فكما لو زوجت رضاها (قوله) ولكن حلف هو أي الزوج لراضية أعتذر (قوله) في العبارة اظهر في مقام الاضمار كما لا يخفى وهو يفيد أنه لا يحلف لراضية لم تعتذروا ظاهر عبارة المهاج في باب الرضاء أنه يحلف لها مطلقا ونصها وإن ادعت أي الرضاء المحرم فإنكر صدق بيمينه أن زوجت رضاها أو لا فالأصح تصديقها (قوله) وشرط في الولي شرع في بيان شروط الولي الذي هو أحد الأركان الخمسة وقوله عدا له هذا شرط للولي المزوج بالولاية أما المزمع بالملك فلا يشترط فيه والمراد بالعدالة في حق الولي عدم الفسق بخلافها

فادعت أنها محرمة بنحو رضاء وأنكر (حلفت مدعية) محرمة وصدق وبأن بطلان النكاح فيفرق بينهما إن لم ترضه أي الزوج حال العقد ولا عقبه لا جبارها وأذن في غير معين ولم ترض بعد العقد بنطق ولا تمكين لاحتمال ما تدعيه مع عدم سبق مناقضه فهو كقولها ابتداء فلان أخى من الرضاء فلا تزوج منه فإن رضيت ولم تعتذر بنحو نسيان أو غلط لم تسمع دعواها (و) إن اعتذرت سمعت دعواها للعذر ولكن (حلف) هو أي الزوج (لراضية اعتذرت) بنسيان أو غلط (و) شرط في الولي عدالة وحرية وتكليف



مخلافها في الشاهد فان المراد بها ملكة في النفس تمنع من اقتراف الذنوب الكبائر والصغائر ومن الرذائل المباحة كما تقدم فحينئذ العدة التي حق الولي تشعل الواسطة وهي عدم الفسق مع عدم الملكة المذكورة وتحقق في الصبي اذا بلغ ولم يصدر منه كبيرة ولا صغيرة ولم يحصل له تلك الملكة وفي الفاسق اذا تاب فانها باين وجان حالا وقوله وحرية أي كاملة وقوله وتكليف أي بلوغ وعقل وشرط أيضا اختيار وذ كورة محققة ودم ا حرام وعلم اختلافا في دين ولو قال كما في المنهج وشرط في الولي اختيار وفقا مانع الولاية لكان أولى لشموله لذلك كله (قوله لا ولاية للفاسق) مفهوم الشرط الاول وهو العدة وهذا عندنا ما عدا الائمة الثلاثة فتثبت الولاية للفاسق وقوله غير الامام الاعظم أي أما الامام الاعظم فلا يمنع فسقه ولايته بناء على الصحيح انه لا ينقل بالفسق فيزوج بنة وبنات غيره بالولاية العامة تفخيما شأنه اه شرح المنهج وقوله فيزوج بناته أي ان لم يكن لها ولي خاص غيره كالجد والابن والاخ والاقدم عليه لتقدم الخاص على العام وقال سم لو كانت بناته أبكارا هل يجبرهن لانه أب أو لا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال م الى الاول اه قوله لان الفسق نقص يقدر في الشهادة أي يضره او قوله فيمنع الولاية يقتضي ان كل ما يقدر في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لاراد تكا ب حارم المروءة نقص يقدر في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن ثم لم يعمل م ولا جبر هذا التعليل اه بجبري (قوله كارق) أي فانه نقص يقدر في الشهادة فيمنع الولاية والكاف للتظير (قوله هذا) أي هذا كرم كونه لا ولاية للفاسق هو المذهب (قوله للخبر الصحيح الخ) دليل للمذهب (قوله أي عدل) تفسير لمرشد قوله وقال بعضهم انه أي الفاسق يلي وعادة التحفة واختارا كثر متأخري الاصحاب أنه يلي اه (قوله والذي اختاره النووي الخ) حاصل هذا القول التفصيل وهو أنه ان كان لوسبت الولاية من الولي الخاص الفاسق انتقلت لها كم فاسق بأن لم يوجد غيره أبقيت الولاية له والابن كان لوسبت لا تنتقل لها كم فاسق بان وجد غيره من ولي أبعد أو كما كم غير فاسق فلا تبقى له بل تنتقل عنه الى الولي الاعداء أو كما كم غير الفاسق اذا لم يوجد الاعداء (قوله من بقاء الخ) بيار لما أفتى به الغزالي وقوله حيث تنتقل لها كم فاسق أي بان عدم الاعداء والحاكم غير الفاسق كما علمت وانما بقيت للخاص الفاسق ولم تنتقل عنه قال في التحفة لان الفسق هم واستحسنه في الروضة وقال ينبغي العمل به وبه أفتى ابن الصلاح وقواه السميكي وقال الاذري الى عند سنين أفتى بهجة تزويج القريب الفاسق واختاره جمع آخرون اذا عم الفسق وأطالوا في الانتصار له حتى قال الغزالي من أبطله حكم على أهل العصر كلهم الامن شذ بانهم اولاد حرام اه وهو عجيب لان غايته انهم من وطء شبهة وهو لا يوجب بجمرة لكل فصول العبارة حكم عليهم بانهم ليسوا اولاد حل اه (قوله ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا) أي لان الشرط عدم الفسق لا العدة التي هي ملكة تمنع من اقتراف الذنوب الخ كما تقدم وفي سم مانصه قوله زوج حالا قال الزركشي فيين العدة والفسق واسطة ومثل هذا بالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ويزوج منهما مفسق فقال ليسا بفاسقين لعدم صدور مفسق ولا عدلين لعدم حصول الملكة وقال لا تحصل عدة الكافر الاعداء الاختصار قال الاستاذ في كثر وفي ذلك نظر ظاهر ومناينة لا طلاقهم فالصواب ان الصبي اذا بلغ رشيدا والكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق يوصفان بالعدالة اه وما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اه (قوله أيضا زوج حالا) قال ع ش أي وان لم يشرع حالا في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات متلاحب وجدت شرط التوبة بان عزم مصمعا على رد المظالم اه (قوله على ما عده شيخنا) عبارته ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا لان الشرط عدم الفسق لا العدة وبينهما واسطة ولذلك زوج المستور الظاهر العدة اه وقوله كغيره أي كشيخ الاسلام في شرح الروض والخطيب والرملي (قوله لكن الذي الخ) ضعيف (قوله اه) أي الفاسق الذي تاب توبة

فلا ولاية للفاسق غير  
الامام الاعظم لان  
الفسق نقص يقدر  
في الشهادة فيمنع  
الولاية كارق هذا هو  
المذهب للخبر الصحيح  
لان كالح الا بولي  
مرشد أي عدل وقال  
بعضهم انه يلي والذي  
اختاره النووي  
كان الصلاح  
والسبكي ما أفتى به  
الغزالي من بقاء الولاية  
للفاسق حيث تنتقل  
لها كم فاسق ولو تاب  
الفاسق توبة صحيحة  
زوج حالا على ما عده  
شيخنا كغيره لكن  
الذي قاله الشيخان  
انه لا يزوج الاعداء  
الاستبراء واعتمده

صححة وقوله لا يزوج الابد الاستبراء أي بسنة فاذا مضت سنة من بعد التوبة ولم يعد الى الفسق فيها  
 صحت ولايته والافلا (قوله ولا الرقيق) معطوف على لفاسق أي ولا ولاية لرقيق كله أو بعضه قال  
 في شرح المنه لملك المبعوض أمة زوجهما كما قاله البلقيني بناء على الأصح من أنه يزوج بملك لا  
 بالولاية خلافا لما أفتى به البغوي اه وقوله لما أفتى به أي من أنه لا يزوج أصلا حل وخرج بقوله ولا ولاية  
 وكالته فتصح في القبول لا في الإيجاب عملا بالقاعدة في ضابط الوكيل وهو صحة مباشرة فيما وكل  
 فيه لنفسه وهو يصح ان يقبل لنفسه فيصح ان يقبل لغيره بالو كالتعنه (قوله ولا لصبي ومجنون)  
 معطوف أيضا على قوله لفاسق ولا هنا وفيما قبله للتأكيد أي ولا ولاية لصبي ومجنون وقوله لثقة هما  
 عليه لعدم صحة ولا يتهما وقوله أيضا أي كنقص الرقيق (قوله وان تقطع الجنون) غاية في الجنون  
 المنقصة عنه الولاية وظاهرها ان المجنون لا ولاية له أصلا ولو في زمن الافاقة فيها اذا تقطع الجنون  
 وليس كذلك بل المراد انه في حالة جنونه لا يزوج وتتقل الولاية للابعد ولا ينتظر زمن الافاقة كما  
 في سم وعبارته وقوله وان تقطع الجنون ليس المراد انه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه ان  
 الابد يزوج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الافاقة وأما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه اه (قوله  
 تغلبا لزمته) أي الجنون على زمن الافاقة فكان الشكل جنون وهو علمه للغاية وظاهرها يفيد ما أفاده  
 ظاهر الغاية المتقدم بياحه وليس مرد أيضا فتنبه وقوله المقتضي بدل من الضمير في زمنه العائد على  
 الجنون وهو كما علمه للتغليب المذكور أي وإنما غلب زمن الجنون على زمن الافاقة لان الجنون  
 يقتضي سلب العبارة والافاقة تقتضي نفيها والمانع مقدم على المثبت وقوله لسلب العبارة أي  
 عبارته كالعقد الواقعة منه وكلا قول غيرهما (قوله فبزوج الابد زمنه فقط ولا تنتظر افاقته) هذا  
 قرينة دالة على صرف العاية والعلة عن ظاهرهما وبيان المراد منهما فهو مؤيد لما سلف (قوله  
 فم ان الخ) استدراك على قوله ولا ينتظر افاقته وقوله فصر زمن الجنون أي جدا كما في التحفة (قوله  
 كيوم في سنة) تمثيل للزمن القصير وظاهر اقتضائه تبعاً لشخصه في التمثيل يسوم انه لا تنتظر افاقته  
 فيما اذا زاد عليه فانتظره (قوله وكذا الجنون ذوالم) أي مرض وقوله يشغله أي ذلك الالم وقوله عن  
 النظر بالمصلحة أي عن معرفه أحوال الأزواج وما يصلح منهم وما لا يصلح ولا تنتظر زواله بل تنتقل  
 الولاية للابعد لانه لا حمله يعرفه الخبراء (قوله ومخيل النظر) أي الفكر وعطفه على ما قبله من عطف  
 الخاص على العام وقوله بنحوهم أي تكبل أصلي أو طارئ وكما سقام شغلته عن اختيار الاكفاء (قوله  
 ومن به الخ) عطف على ذوالم أي وكذا الجنون من وجد فيه بعد الافاقة منه آثار خبيث بسكون  
 الموحدة الجنون وشبهه كالمروج والبله وبفهمها الجنون فقط كما يفيد كلام المصباح وقال عن الخيل  
 فساد في العقل والمشهور الغيم اه بحيرى (قوله نوجب) أي ثالث الآثار وقوله حدة أي شدة تمنع  
 من النظر في أحوال الأزواج وقوله في الخلق بضم الخاء واللام (قوله وينعل ضد كل) أي من العدالة  
 والحريية والتكليف وأضدادها ما بينه الشارح بقوله من الفسق والرق والصبا والجنون قال الجعري  
 وتعبيرها بالنقل بالنسبة لاهلها والجنون فيه مسامحة لان النقل فرع السبوت وهي لا تثبت لهؤلاء الا أن  
 يقال ضمن ينقلها معنى يشبهها فاطلق المزموم وأراد اللازم أو هو مستعمل في حقيقته ومحازه اه  
 (قوله من الفسق الخ) بيان للمضاف وهو ضد لا المضاف اليه الذي هو لفظ كل كما علمت (قوله ولاية)  
 مفعول ينقل وقوله لا بعد متعاقبه أي ينقل الضد المذكور الولاية من الولي القريب لمن هو بعد  
 منه لان القريب كعدم (قوله لالحاكم) أي لا ينقلها لالحاكم مع وجوده من الاسر بآلوا كان  
 بعيدا وذلك لان الحاكم إما هو ولي من لا ولاية له والولاية موجودة (قوله ولو في باب الولاية) غاية  
 لنقل الهند الولاية للابعد أي انه يسهلها له ملقة في الذم وفي الولاية وما لا بد كورة للرد (قوله  
 حتى لو الخ) حتى تعريضة على الغاية أي ولو استحق شخص أمته ومات عن ابن صغير وأخ كبير فان

السبكي ولا الرقيق كله  
 أو بعضه لنقصه ولا  
 لصبي ومجنون  
 لنقصهما أيضا وان  
 تقطع الجنون تغلبا  
 لزمته المقتضي لسلب  
 العبارة فيزوج الابد  
 بعد زمنه فقط  
 ولا تنتظر افاقته نعم  
 ان قصر زمن الجنون  
 كيوم في سنة انتظرت  
 افاقته وكذا الجنون  
 فوالم يشغله من النظر  
 بالمصلحة ومخيل  
 النظر بنحوهم ومن  
 به بعد الافاقة آثار  
 خبيث توجب حدة في  
 الخلق وينقل ضد  
 كل من الفسق والرق  
 والصبا والجنون  
 ولاية لا بعد لالحاكم  
 ولو في باب الولاية  
 أعتق شخص أمة ومات  
 عن ابن صغير وأخ  
 كبير كانت الولاية  
 للأخ لالحاكم على  
 المعتقد

الولاية تنتقل من الابن لصغره للاخ الكبير ولا تنتقل للماكم وقوله على المعتد ظاهر صنيعة حيث  
 قيد في الولاية وله على المعتد ما أطلق فيما قبله ان الخلاف في نقل الولاية للابعد اولهاكم انما هو في  
 الولاء وهو ايضا صريح المعنى وعبارته وظاهر كلامه أنه لا فرق في ذلك أي تبوت الولاية للابعد بين  
 النسب والولاء حتى لو اعتق شخص أمه ومات عن ابن صغير وأخ كامل كانت الولاية للاخ وهو كذلك  
 خلافا لمن قال انها في الولاء للماكم فقد نقله القموني عن العراقيين وصوبه البلقيني اه والذي يفهم  
 من عبارة التحفة والتمية ان الخلاف في النسب وفي الولاء ونسبهما فالولاية للابعد نسبافلا ولو اعتق  
 أمه ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الاب أو الاخ لا الحماكم على القول المعتد وان نقل عن  
 نص وجع متقدمين ان الحماكم هو الذي يزوج وانتصر له الاذري واعتنه جمع متأخرون وقول  
 البلقيني الطاهر والاحتياط ان الحماكم يزوج بعارضة قوله في المسئلة نصوسم تدل على ان الابعد هو  
 الذي يزوج وهو الصواب اه وذلك لان الاقرب حينئذ كالعدم ولا جاع أهل السير على انه  
 صلى الله عليه وسلم زوجه وكيله عمرو بن أمية أم حبيبة بالجيشة من ابن عم أبيها خالد بن سعيد بن  
 العاصي أو عثمان بن عفان لكفر أبيها أبي سفيان ويقاس بالكفر سائر الموانع اه بتصرف وقولهما  
 لا الحماكم هو بالجر عطف على قوله للابعد لا على الاب أو الاخ بدليل آخر العبارة (قوله ولا ولاية أيضا)  
 أي كالأول لا ولاية لرفيق الخ وهذا مفهوم قيد ملحوظ عند قوله وشرط في الولي عدالة الخ وهو ذكره  
 كما ثبت عليه مع غيره في أول الشرط وكان الأولى التصريح به (قوله فلا تزوج امرأة نفسها ولو  
 باذن من وليها أو لانتها) أي لا تملك مباشرة ذلك ولو باذن من واهبها فيه وذلك لا آية فلا تعضلوهن اذ لو  
 حاز لها تزويج نفسها لم يكن للعقل تأثر والخبر بن الصمعي لا كاح الا بولي الحديث وأما امرأة  
 أن كتمت نفسها بغير اذن واهبها فكاحها باطل ذكره ثلاث مرات وصح أيضا لا تزوج المرأة المرأة ولا  
 المرأة نفسها فان الزانية التي تزوج نفسها نعم لو لم يكن لها ولي قال بعضهم أصلا وهو الطاهر وقال  
 بعضهم يمكن الرجوع اليه أي يسهل عادة كما هو ظاهر جاز لها ان تفوض مع خاطبها أمرها الى  
 مجتهد عدل فبزوجها ولو مع وجود الحماكم المجتهد لانه محكم والمحكم كالحماكم أو الى عدل غير مجتهد  
 ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها العدل غير المجتهد لا مع وجودها كم ولو غير أهل أمام وجوده  
 فلا تزوجها الا هو وخرج بتزوج ما لو وكل امرأة في نوكيل من تزوج موليته أو وكل موليته لتوكل  
 من تزوجها ولو يقل لها عن نفسك سواء قال عني أم أطلق فتوكلت وعقد الوكيل فانه يصح لانها  
 سفيرة محضة بين الولي والوكيل بخلاف ما لو قال عن نفسك فانه لا يصح ولو يلبس بأمامة امرأة فتز  
 تزويجها الغيرها وكما لا يصح ان تزوج نفسها أو غيرها لا يصح أن تقبل نكاحا لا أحد بولاية ولا بوكالة  
 لان محاسن الشريعة تقتضي فطمها عن ذلك بالكلية اه تحفة بتصرف (قوله خلافا لابي حنيفة  
 فيهما) أي في تزويجها لنفسها وتزويجها لانتها (قوله ويقبل اقرار مكلفته) أي بالنكاح  
 ولو رقيقة أو سفينة وقوله لمصدقها أي ولو رقيقة أو سفينة لكن يشترط تصديق الولي والسيد في الرقيقين  
 والسفينة وفي حاشية الجمل مائنه قوله اقرار مكلفته الخ أي وكذا عكسه أي اقراره به مع تصديقها له  
 اه شيخنا وفي قل على الجلال ويقبل اقرار البالغ العاقل بنكاح امرأة صدقته كعكسه وخرج  
 بالتصديق ما لو كذبها أو عكسه فلا يثبت ولا ارت لاحدهما من الآخر لومات لكن لها الرجوع  
 عن التكذيب ولو بعد موته وجبث ثرت منه ولا مهر لها عليه اه وفي الجبيري وإذا كذبها  
 الزوج ليس لها ان تزوج حال بل لا بد من تطليق الزوج لها إذا كذب الزوج نفسه لم يثبت اليه  
 وإن ادعى انه كان ناسيا عن التكذيب فلو كذبتة وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل  
 تكذيبها نفسها لانها أقرت بحقه عليها بعد نكاحه ولا كذلك هو في الأول اه (قوله وأن كذبها  
 وليها) غايه في قبول اقرارها أي يقبل اقرارها بتصديق الزوج لها ولو كان الولي كذبها لم يكن محله

ولا ولاية أيضا لانتها  
 فلا تزوج امرأة نفسها  
 ولو باذن من وليها  
 ولا يثبت خلافا لابي  
 حنيفة فيهما ويقبل  
 اقرار مكلفته به  
 لمصدقها وإن كذبها  
 وليها

في غير السفينة والافلا بد من تصديقه لها كما تقدم (قوله لان النكاح ا) عليه لقبول اقرارها به مع تصديقه لها وقوله فيثبت أى النكاح بتصادقهما أى ولا يؤثر انكار الغير له (قوله وهو أى الولي الخ) شروع في بيان الاولياء واحكامهم واعلم أن أسباب الولاية أربعة الآتية وهي أقوى الأسباب والعصوبة والاعتاق والاساطنة وقد عدا بن رسلان الاولياء بقوله

ولي حرة أب فالجد ثم \* أخ فكل العصبات رتب اربهم  
فمعتق فعاصل كالنفس \* فحاكم كمتفق عضل الاقرب

(قوله أب) هو مقدم على جميع الاولياء لانه أشقاهم (قوله فعند عدمه) أى الاب وقوله حسا أى بان مات وقوله أو شرعا أى بان قام به مانع من موانع الولاية السابقة كالرق والجنون والردة والعياذ بالله تعالى وقوله أبوه خبر ليمتد المحذوف أى فعند عدم الاب ولها أبو الاب وقوله وان علا أى أب الاب لكن بالترتيب فالأقرب من الاجداد مقدم على الابهة منهم (قوله فزوجان) تفريع على ثبوت الولاية للاب وأبيه والمراد بزوجان على التعاقب بالترتيب السابق كما هو ظاهر وقوله أى الاب والجد تفسير للضمير في بزوجان والمناسب لما قبله أن يبدل الجد بأبى الاب وقوله حيث لا عداوة ظاهرة أى بينهما وبينها فإن وجدت العداوة الظاهرة وهي التي لا تخفى على أهل محلة فلا تؤثر لان الولي يحتاط لموليته لخوف لحوق العار واخيره ويشترط أيضا أن لا يكون بينهما وبين الزوج عداوة ولو غير ظاهرة وانما لم يعتبر بظهور العداوة فيه كما اعتبر في الولي لان عداوته الخفية تحمله على اضرارها بما لا يحتمل بسبب المعاشرة (قوله بكرة) مفعول بزوجان وهي التي لم تزل بكارتها وقوله أو نيبا بلاوط أى ويزوجان نيبا لكان بشرط أن تكون نيبوتها حصلت من غير وطء (قوله من زالت الخ) الاولى أن يقول كان ذات الخ بجهله تمثيلا للثيب بلاوط ولانه على ما قال يحصل ركة في المتال من جهة الاظهار في مقام الاضرار ويحصل أيضا اتهام أن المخلوقة بلا بكاره لزوجها والاب والجد من جهة التقييد بزوال البكاره بنحو أصبغ وعبارة شرح المنهج أما من خلقت بلا بكاره أو زالت بكارتها بغير ما ذكر استعطفه وحده حيض ووطء في درهما فهي في ذلك كالابكر لانها تمارس الرجال بالوطء في محل البكاره وهي على غياوتها وحياتها أه (قوله بغير اذنها) متعلق بيزوجان والضمير يعود على الواحدة الدائرة وهي البكر أو الثيب بلاوط (قوله فلا يشترط الاذن منها) أى في التزويج نعم تحب استئذانها كما سيصرح به (قوله بالغة) كانت أو غير بالغة) تعميم في عدم اشتراط اذنها أى لا يشترط ذلك مطلقا سواء كانت بالغة أو كانت غير بالغة أى وسواء كانت أيضا عاقلة أو مجنونة (قوله لكمال شفقتة) أى المذكور من الاب والجد والملائم لقوله فيزوجان أن يقول شفقتها بضمير التنبيه أى ولا نهام تمارس الرجال بالوطء فهي شديدة الحياء (قوله ولخبر الدارقطني الخ) لا يعارضه رواية مسلم والبكر يستأمرها أو هالانم محمولة على التنب (قوله لكف) متعلق بيزوجان واللام بمعنى على أى زوجها على كف وهو قيد في الهبة كما يدل عليه مفهومه (قوله موسر بمهر المثل) قيد ثان في الهبة أيضا وظاهره انه يكفي اليسار به ولو كان أقل من الصداق المسمى وفي النهاية خلافه ونصها وفساده بحال صداقها كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى فلو زوجها من معسر به لم يصح لانه بخسها حقها أه وفي الجبرمي ولو زوج الولد معجوره المعسر بنتا باجبار ولها لها ثم دفع أبو الزوج الصداق عنه بعد العقد فلا يصح لانه كان حاد العقد معسرا فالطريق أن يرب الاب ابنه قبل العقد مقدار الصداق ويقبضه له ثم تزوجه وينبغي أن يكون مثل الهبة للولد ما يقع كثير من أن الاب يدفع عن الابن مقدم الصداق قبل العقد فانه وار لم يكن هبة الا انه ينزل منزلتها بل قد يدعي انه هبة صمنية للولد فان دفعه لولي الزوجة في ذرة أن يقول ملكك هذا الابني ودفعته لك عن صداق بنتك الذي قدر له وانظر ما ضبط اليسار بالمهر هل يشتر

لان النكاح حتى الزوجين فيثبت بتصادقهما (وهو) أى الولي (أب) عند عدمه حسا أو شرعا (أبوه) وان علا (فيزوجان) أى الاب والجد حيث لا عداوة ظاهرة (بكرة) أو نيبا بلاوط (من زالت بكارتها) بنحو أصبغ (بغير اذنها) فلا يشترط الاذن منها بالغة كانت أو غير بالغة لكمال شفقتة ولخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر بزوجه أبوها (لكف) موسر بمهر المثل



أن يكون فاضلا عن الدين والحادوم وعن مؤنة من تلزمه مؤنته ونحو ذلك متى لوانحتاج الى صرف شيء من المال لشيء من ذلك لا يكون موسرا أولا يشترط ذلك اه (قوله فان زوجها الخ) بيان لمفهوم القيد الاول (قوله وكذا ان زوجها الخ) أى وكذا لا يصح النكاح ان زوجها الغير موسر بالمهر وهو بيان لمفهوم القيد الثاني (قوله على ما اعتمد الشنخا) مر تبعا بعد وكذا (قوله لكن الخ) الاولى عدم الاستدراك بان يقول واختار جمع الخ (قوله المحقة في الثانية) وهى ما اذا زوجها الغير موسر وعليه فيكون اليسار شرط الجواز لا اقدم (قوله ويشترط لجواز مباشرته لذل) أى اقدم النكاح اجبارا والحاصل الشروط سبعة أربعة للمحقة وهى التى تقدمت ان لا يكون بينهما وبين وليها عداوة ظاهرة ولا بينهما وبين الزوج عداوة وان لم تكن ظاهرة وان تزوج من كف مؤان يكون موسرا بمهر المثل أو بحال الصداق على الخلاف ففى فقد شرط منها كان النكاح باطلا ان لم تأذن وثلاثة لجواز المباشرة وهى كونه بمهر المثل ومن ندد البلد وكونه حالا وقد نظمها بعضهم بقوله

الشرط في جواز اقدم ورد \* حاول مهر المثل من نقد البلد  
كفاة الزوج بساره بحال \* صداقها ولا عداوة بحال  
وفقد هاهن الولي ظاهرا \* شرط صحة كما تقررا

قال في المحقة واشترط أن لا تتضرر به لنحو هرم أو عوى والافسخ وأن لا يلزمها الخ والاشترط اذنها لثلاثينها الزوج منه ضعيفان بل الثاني شاذ لوجود العلة مع اذنها اه وقوله لوجود العلة قال سم أى منع الزوج لها اه (قوله كونه بمهر المثل الحال من نقد البلد) قال في الهابة وسياق في مهر المثل ما يعلم أنه أن محل ذلك فحين لم يعتد الاجل أو غير نقد البلد والاجاز بالثو جل و غير نقد البلد اه والمراد بنقد البلد ما جرت عادة أهل البلد بالمال به ولو من العروض (قوله فان انتقيا) أى كونه بمهر المثل الحال وكونه من نقد البلد بان كان أقل من مهر المثل أو به لكنه مؤجل أو به حالا لكنه غير نقد البلد وقوله صم أى النكاح لكن مع الاثمة وقوله بمهر المثل أى الحال من نقد البلد (قوله فرع لو أقر الخ) عبارة التحفة من الأصل ويقبل اقرار الولي بالنكاح على موليته ان استقل حالة الاقرار بالانشاء وهو المهر من أب أو جد أو سيد أو قاض في مجنونة وان لم تصدقه البالغة لم امر أن من ملك الانشاء ملك الاقرار به غايبا ولا يستقل به لانتفاء اجباره حالة الاقرار كأن ادعى وهى ثيب أنه زوجها حين كانت بكرأ أو لانتفاء كفاة الزوج فلا يقبل لعجزه عن الانشاء بدون اذنها اه (قوله لان من ملك الانشاء ملك الاقرار) برده على مفهومه ما تقدم من قبول اقرار المكافئة بالنكاح مع عدم صحة انشاءه ويجاب بان القاعدة المذكورة اعلية كما يعلم من عبارة التحفة المسارة وان ذلك مستثنى منه (قوله بخلاف غيره) أى غير المجبرة لا يقبل اقراره لكونه لا يملك الانشاء اذ هو متوقف على رضاها (قوله لان زوجان) أى الأب والجد وقوله ثيب ابوط أى ثيب احصلت ثيب ابوط أى ولون من حق رد ولا بد أن يكون في قبلها الاصل وان تعدد دفلا واشتبه بغيره فلا بد من زوال بكارتها منها (قوله ولوزنا) غايه في عدم تزويج الثيب بالوطء الا بالاذن أى لان زوجها الاب مطلقا سواء كان الوطء حلالا أو محرما كالزنا ومثله ما لو كان الوطء وهى نائمة وذلك لأنها بذلك تسعى في ايشملها الخبر (قوله وان كانت الخ) غايه ثانية لما ذكر أى لان زوجها الاب بالاذن وان كانت ثيوبها ثبتت باخبارها وذلك لانها تصدق في دعواها النوبة قبل العقد بين كما سياتى قريبا (قوله الابا ذنها) الاستثناء لغو الجار والمجرور متعلق بيزوجان أى لان زوجها الابا ذنها وقوله نطقا أى ان كانت ناطقة فان لم تكن ناطقة اذنها بالاشارة المفهمة أو بالكتابة (قوله للخبر السابق) وهو الثيب أحق بنفسها أى في الاذن أو في اختيار الزوج وليس المراد أنها أحق بنفسها في الاذن فقد كما يقوله المخالف كالخفية وورد ايضا لا تنكحوا الايامى حتى تسامروهن رواه الترمذى لكن يرد عليه أن الايام

فان زوجها الغير  
الاب أو الجد الغير  
كف لم يصح النكاح  
وكذا ان زوجها الغير  
موسر بالمهر على ما  
اعتمد الشنخا  
لكن الذى اختاره  
جمع محققون المحقة  
في الثانية واعتمد  
شنخا ابن زياد  
ويشترط لجواز  
مباشرة لذلك لا  
لهذه كونه بمهر المثل  
الحال من نقد البلد  
فان انتقيا صم عمر  
المثل من نقد البلد  
\* (فرع لو أقر مجبر  
بالنكاح لكف  
قبل اقراره وان  
أنكرته لان من ملك  
الانشاء ملك الاقرار  
بخلاف غيره (لا)  
زوجان (ثيب ابوط)  
ولوزنا وان كانت  
ثيوبها يقولها ان  
حلفت (الابا ذنها  
نطقا) للخبر السابق

(بالغة) فلا تزوج  
 الثيب الصغيرة  
 العاقلة الحرة حتى  
 تبلغ لعدم اعتبار  
 انهما خالفا لابي  
 حنيفة رضي الله عنه  
 (وتصدق المرأة  
 البالغة في) دعوى  
 بكاره بلايين وفي  
 ثبوتة قبل عقد  
 علمها (بينها) وان  
 لم تزوج ولم تذكر  
 سببا فلا تسئل عن  
 السبب الذي صارت  
 به ثيبا وخرج بقولي  
 قبل عقد دعواها  
 الثبوتة بعد أن  
 تزوجها الاب بغير  
 اذنها بظنه بكاره  
 تصديق هي لما في  
 تصديقها من ابطال  
 النكاح مع أن الاصل  
 بقاء البكارة بل لو  
 شهدت أربع نسوة  
 بتيوتها عند العقد لم  
 يطل لاحتمال ازلتها  
 بفحوا أصبح أو خلقت  
 بدونها وفي فتاوى  
 الكمال الرداد يجوز  
 للاب تزويج صغيرة  
 أحبته أن الزوج  
 الذي طامعها لم يطأها  
 أي اذا غلب على ظنه  
 صدق قولها وان  
 عاشرها الزوج أياما  
 ولا ينتظر بلوغها  
 للزواج (ثم) بعد  
 الاصل (عصمتها)

شاملة للسكر والتهيب فلا يكون نصافي المدعي إلا أن يقال حتى تستأمر وهن أي وجوب في الثيب ونوبا  
 في غيرها (قوله بالغة) مال من الضمير في اذنها (قوله فلا تزوج الثيب الخ) مفهوم قوله بالغة وقوله  
 العاقلة تزوجت المحنونة فبز وجهها أبوها وجدها عند فقهه قبل بلوغها للمصلحة وقوله الحرة خرجت  
 القنة فيزوجهما سيدها مطلقا ثيبا أو غير هاضمة أو كبيرة (قوله حتى تبلغ) الأولى اسقاطه اذ قوله  
 فلا تزوج مفهوم قوله بالغة كما علمت (قوله لعدم اعتبار اذنها) اذ شرط اعتبارها البلوغ وهو مفقود  
 وإلى ذلك أشار ابن رسلان في زبدته بقوله

والاب والجدة لذكر أحبا \* وثيب زواجها تعذرا

بل اذنها بعد البلوغ قد وجب الخ (قوله خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه) أي في قوله بجواز تزويج  
 الثيب الصغيرة (قوله وتصدق المرأة البالغة في دعوى بكاره) أي قبل العقد أو بعده بدليل التقييد  
 بعد في دعوى الثبوتة بكونها قبل العقد والاطلاق هنا فاذا ادعت بعد العقد أن أباهما تزوجها بغير  
 اذنها وهي بكر ليصح العقد وادعى الزوج أن أباهما تزوجها من غير اذنها وهي ثيب ليبطال العقد  
 فالمدعي هي بلايين لأن الاصل بقاء البكارة وعدم ابطال النكاح أو ادعت قبل العقد أنها بكر  
 فزوجها أبوها من غير اذنها صح العقد (قوله وفي ثبوتة قبل عقد) أي ونصدق في دعوى ثبوتة  
 قبل عقد علمها بيمينها ليسقط اجبار أبيها في تزويجها من غير اذنها فلا يجوز لابيها أن يزوجهما  
 بغير اذنها (قوله وان لم الخ) غايته في تصديقها في دعوى الثبوتة بيمينها أي تصديق وان لم تزوج  
 ولم تذكر سببا للثبوتة (قوله فلا تسئل) الأولى ولا تسئل بالواو وبدل انفاء وقوله عن السبب  
 أي في الثبوتة ولا يكشف عنها أيضا لانها أعلم بحالها (قوله وخرج بقولي قبل عقد) أي دعواها  
 الثبوتة قبل عقد (قوله دعواها للثبوتة) فاعل خرج وقوله بعد أن تزوجها الأولى زوجها  
 بصيغة الماضي أي ادعت بعد التزوج أنها كانت قبله ثيبا (قوله بظنه بكاره) أي زوجها الاب  
 وهو يظنها أنها بكر وخرج به ما اذا زوجها بغير اذنها معتقدا أنها ثيب والنكاح من أصله غير  
 صحيح فلا يحتاج إلى دعوى ولا جواب (قوله فلا تصديق هي) أي الزوجة في دعواها الحاصلة  
 بعد النكاح للثبوتة (قوله لم في تصديقها من ابطال النكاح) أي والاصل عدم ابطاله  
 وهو علة لعدم تصديقها (قوله مع أن الاصل بقاء البكارة) أي التي ادعاه الاب أو الزوج (قوله  
 بل لو شهدت أربع نسوة) أي بعد العقد والاضراب انتقل إلى وقوله عند العقد متعلق بثبوتها  
 أي شهدن بعد العدة أنها كانت ثيبا عند العقد ولا تقبل شهادتهن وقوله لم يطل أي النكاح وهو  
 جواب لو (قوله لاحتمال ازلتها) أي البكارة وهو تعليل لعدم بطلان النكاح بشهادتهن أي  
 وانما لم يطل بها لاحتمال زوال البكارة من غير وطء وهو لا يمنع الاجبار فيكون النكاح بغير  
 اذنها صحيحا وقوله نحو أصبح أي كسطة أو حصة حيض كما تقدم (قوله أو خلقت بدونها) أي  
 واحتمال أنها خلقت من غير بكاره والأولى أن يقول أو خلقتها بصيغة المصدرة عطفًا على ازلتها  
 (قوله يجوز للاب تزويج صغيرة الخ) وعليه فالتقييد بالبلوغ في قوله وتصدق المرأة البالغة  
 ليس بشرط بالنسبة لدعوى البكارة وفي الخطيب ولو وطئت المكرك في مباحها ولم تزك بكارتها كان  
 كانت غورا ففهي كسائر البكار اه وفي الجبري عليه حادثة وقوع السؤال عنها وهي ان بكرا  
 وجدت حاملا وكشف علمها القوابل فرائها بكرا هل يجوز لوالها أن يزوجهما بالاجبار مع  
 كونها حاملا أم لا جواب بأنه يجوز لوالها أن يزوجهما بالاب بار وهي حامل لاحتمال أن شخصها  
 ذكره على زوجها فامني ودخل منه في مراحها فله من غير زوال البكارة فهو غير محرم فيصح  
 نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحمل واحتمال كونها زنت وان البكارة عادت وألحمت فيه  
 اساءة ظن بها فعملنا بالظاهر (قوله ثم بعد الاصل) أي الاب رآه وان عـ لا وقوله عصمتها أي

تكون الولاية لعصبتها وهذا شروع في السبب الثاني من أسباب الولاية (قوله وهو) أي العصبية  
 وذكره باعتبار الخبر وهذا بيان لضابط العصبية هنا (قوله حاشية النسب) أي طرفه وفيه  
 استعارة بالكناية حيث شبه النسب بثوب له طرف وحذف المشبه به ورجله بشئ من لوازمه وهو  
 حاشية وخرج به عصبته من صلبها كما خرج فلا يزوج ابن أمه وأن علمت لانه لا مشاركة بينه وبينها  
 في النسب اذ ليس هناك رجل ينسب اليه بل هو لانيه وهي لا يها فلا يعتني بدفع العار عنه نعم  
 ان كان ابنها ابن ابن عم لها أو نحو أخ بوطه شبهة أو معتق لها أو قاضيا زوج بذلك السبب لا بالنوة  
 (قوله فيقدم الخ) أي انه يقدم الاقرب فالأقرب من العصبات كالأرض فيقدم أخ لابوين لأدلته  
 بالاب والام فهو أقوى من غيره (قوله فإخ لاب) أي ثم بعده يقدم أخ لاب على غيره من سائر  
 المنازل لأدلته بالاب (قوله فبنوهما كذلك) أي لابوين وأولاب (قوله فيقدم بنو الخ) مفرع  
 على قوله فبنوهما كذلك (قوله فبعد ابن الأخ) المتأصل لما قبله ان يقول فبعد بني الأخوة  
 لابوين ولاب وقوله عم لابوين أي أخو أبيهما من الاب والام وقوله ثم لاب أي ثم عمها لاب أي أخو أبيها  
 من أبيه (قوله فبنوهما كذلك) أي لابوين وأولاب فيقدم ابن العم لابوين على ابن العم لاب  
 ومحملة اليه بل يكن ابن العم لاب أخلام والاقدم على ابن العم لابوين لأنه أقوى لأدلته بالجدة وبالام  
 والثاني يبدى بالجدة والجدة (قوله ثم عم الاب) أي ثم بعد بني الاعمام يقدم عم أبيها وقوله ثم بنوه  
 أي بنو عم الاب وقوله كذلك راجع لعم الاب ولبنيه أي فيقدم عم أبيها الشقيق ثم لاب ثم بنو عم  
 أبيه الشقيق ثم لاب (قوله وهكذا) أي ثم عم الجدة لابوين ثم لاب ثم بنوه ثم عم أبي الجدة ثم بنوه  
 كذلك ثم عم جد الجدة ثم بنوه كذلك (قوله ثم بعدد عصبية النسب من كان عصبية بولاء) أي  
 تكون الولاية لمن كان عصبية بولاء أي غير المعتقة فانها وان كانت عاصبة الا انها لا تلي النكاح (قوله  
 كترتيب اربهم) أي عصبية الولاء وتقدم في بابها انه يقدم ابن المعتق على أبيه وأخوه وابن أخيه على  
 جده وعمه على أبي جده (قوله فيقدم معتق) أي ذكر كما علمت ولو شاركته أنثى (قوله فعصباته)  
 أي فبعض المعتق عصباته وذلك لحديث الولاء محجة كلممة النسب وهي بضم اللام وفتحها الخلطة  
 ولان المعتق أخرجهما من الرق الى الحرية فأشبهه الاب في انجاءه لها الى الوجود (قوله ثم معتق  
 المعتق) أي ثم بعدد عصبات المعتق تكون الولاية لمعتق المعتق (قوله ثم عصباته) أي ثم بعد  
 معتق المعتق تكون الولاية لعصبات معتق المعتق (قوله وهكذا) أي ثم معتق معتق المعتق ثم  
 عصباته وهكذا (قوله فيزوجون أي الاولياء المذكورون) أي من جهة النسب ومن جهة الولاء  
 وقوله على ترتيب ولايتهم أي السابق بيانه من تقديم الأخ الشقيق على غيره وهكذا ولا يجوز ان  
 ينتقل الى المنزلة الثانية مع وجود الاولى فعلى هذا الوهاب الشقيق لا يزوج الذل بل السلطان  
 كما سأتى في كلامه (قوله بالغة) معقول يزوجون أي فيزوج من بعد اصل من العصبات بالغة أي  
 عاقلة حرة (قوله لاصغيرة) أي لا يزوجون صغيرة ولو بكر أو محنونة لاستراط الاذن وهي ليست أهـ  
 له (قوله خلافا لاني حنيفة رضي الله عنه) أي انه يجوز للأولياء المذكورين تزويج الصغيرة (قوله  
 باذن ثيب الخ) لا يخفى ما في عبارته هنا وفما سأتى من الاظهار في مقام الاضمار الموجب للركاكة  
 ولو قال ويزوجون بالغة باذن ان كانت ثيبا بوطه وبصمته ان كانت بكر الكان أولى وأخصر وقوله  
 نطة أي ان كانت ناطقة والافاشرتها المعهمة أو كاتما كاتبة في الاذن كما تقدم وقوله لخبر الدارقطني  
 السابق أي وهو الثيب أحق بنفسها من ولها ووجهه أنها لما درست الرجال بقبليها زالت غباوتها  
 وعرفت ما يضرها وما ينفعها (قوله ويجوز الخ) أي يصح الاذن من الثيب بلفظ الو كاله لان المعنى  
 فيها واحد وعبارة المعنى ولو أذن بلفظ النروج والتوكيل جاز على النص كما نقله في زيادة الوضه  
 عن حكاية صاحب البيان لان المعنى فيهما واحد وان قال الراعي الدين لقنناهم من الائمة لا يعدونه

وهو من على حاشية  
 النسب فيقدم (أخ  
 لابوين فإخ لاب  
 فبنوهما) كذلك  
 فيقدم بنو الأخوة  
 لابوين ثم بنو الأخوة  
 لاب (ف) بعد ابن  
 الأخ (عم) لابوين  
 ثم لاب ثم بنوهما  
 كذلك ثم عم الاب  
 ثم بنوه — كذلك  
 وهكذا) ثم بعد  
 فقد عصبية النسب  
 من كان عصبية بولاء  
 كترتيب اربهم فيقدم  
 (معتق فعصباته)  
 ثم معتق المعتق ثم  
 عصباته وهكذا  
 (فيزوجون) أي  
 الاولياء المذكورون  
 على ترتيب ولايتهم  
 (بالغة) لاصغيرة  
 خلافا لاني حنيفة  
 (باذن ثيب بوطه  
 نطقا لخبر الدارقطني  
 السابق ويجوز الاذن  
 منها بلفظ الو كاله

اذن لان توكيل المرأة في النكاح باطل اه (قوله كوكلتك الخ) تمثيل للاذن الحاصل بلفظ الوكالة  
 (قوله ورضيت الخ) لا يصح عطفه على وكلتك لانه تمثيل لما هو بلفظ الوكالة وهذا ليس كذلك  
 ولا عطفه على الوكالة لانه فعل لم يؤول بالمصدر وهو لا يصح عطفه على الاسم المحض ففعل في  
 العبارة حذف او هو وبقوله ارضيت ثم رأيت في فتح الجواد التصريح به وبعبارة ويجوز بلفظ الوكالة  
 وقوله ارضيت اه وقيد في التهمة والنهاية والمعنى الجواز بقوله ارضيت الخ بما اذا كانوا يتفاوضون  
 في ذكر النكاح وعبارة الاولين واللفظ للثاني يكفي فوله ارضيت بمن رضاه أي أو أي أو بما يفعله  
 أي وهم في ذكر النكاح لان رضيت أي أو بما تفعله مطلقا ولا ان رضى أي إلا ان تريد به بما  
 يفعله اه وقوله وهم في ذكر النكاح قال الرشيد أي وهم يتفاوضون في ذكر النكاح اه  
 وقوله مطلقا أي سواء كانوا في ذكر النكاح أم لا اه ع ش (قوله لا بما تفعله أي) أي لا يصح  
 الاذن بما تفعله أي أي مطلقا سواء كانوا في ذكر النكاح أم لا كما علمت (قوله لانها لا تعتد) علة  
 لعدم صحة اذنها بقوله ارضيت بما تفعله أي أي وانما لم يصح لان الام لا تعتد أي لا تفعل العقد  
 (قوله ولا ان رضى أي) أي ولا يجوز قولها رضيت ان رضى أي قال في الرض وشرحه الا ان  
 تريد به رضيت بما يفعله فيكفي اه ومثله في التهمة والنهاية وقوله أو أي أي ولا يكفي رضيت ان  
 رضيت به أي أي مطلقا سواء ارادت به ما ذكر ام لا (قوله ورضيت فلانا زواجا) أي ويجوز  
 الاذن بقوله ارضيت وفي التهمة مانع تنبيه يعلم مما يأتي في اواخر الفصل الا ان قولها  
 رضيت ان ازوج او رضيت فلانا زواجا متضمن للاذن للولي فله ان يزوجه بها بلا تجديد استئذان  
 ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بينة قال الاستوى وغيره ولو  
 اذنت له ثم عزل نفسه لم يعزل كما انفصاه كلامهم أي لان ولايته بالنص فلم يؤثر فيها عزله لنفسه وقيد  
 بعضهم بما اذا قبل الاذن والا كان رده أو عضله ابطالا له فلا يزوجه الا باذن جديد قيل وفيه نظر  
 أي لما ذكرته اه وقوله لما ذكرته أي من أن ولايته بالنص الخ (قوله وكذا باذنت) أي وكذا  
 يصح الاذن باذنت له أن يعقد لي وقوله وان لم تذكرن كما أي بعد قولها يعقد لي وقوله على ما بحث  
 وبؤيده ما تقدم من أنه يكفي قولها رضيت بمن رضاه أي أو أي أو بما يفعله أي كما نص عليه في  
 التهمة (قوله ولو قيل لها) أي قال ولي البالغة الثيب لها وقوله ارضيت بالتزويج أي أن ازوجك  
 ولو لم يعين لها الزوج وقوله فقالت أي المولية رضيت أي به وقوله كفي أي قولها المذكور في الاذن  
 (قوله وصمت بكسر) بالجر عطف على باذن أي وزوجها بالغة بصمت بكسر أي سكوتها وقد علمت  
 ما فيه والمعنى ان السكوت يكفي في حقها اذا استؤذنت وان لم تعلم أن سكوتها اذن وكسوتها قولها  
 لم لا يجوز ان اذن جوابا لقوله لها يجوز ان ازوجك أو تاذنين لانه يشعر رضاها وقوله ولو عتيقة أي  
 فانه يكفي صمتها والغاية للرد على الزكسني حيث قال في ديباجته لا يكفي سكوت العتيقة (قوله  
 استؤذنت) قد في الاكتفاء بالصمت ونحوه صمتها مع عدم استئذانها بان زوجت بحضورها فلا  
 يكفي (قوله في كف وغيره) أي في تزويجها على كف وغير كف ولا يشترط معرفتها عنه  
 (قوله وان بكت) غاية أيضا في الاكتفاء بصمتها أي ويكفي وان بكت عند الاستئذان وقوله لكن  
 من غير صياح أو ضرب خد أو ضرب خد ولا يكفي صمتها لانه يشعر بعدم رضاها  
 (قوله لخبر الخ) دليل للاكتفاء بصمتها اذا استؤذنت وقوله والبكر تسأمر أي تسأذن وقوله واذنها  
 سكوتها اذنها خبر مقدم وسكوتها مبدا مؤخر والتقدير وسكوتها كاذنها ثم حذف الكاف  
 مبالغة في التشبيه وقدم المشبه به هكذا يسمين ولا يصح ان يجعل اذنها مبدا وسكوتها خبر لان  
 السكوت ليس اذنا حتى يجعل خبرا عنه وانما هو كالاذن اه مجبري بتصريف (قوله ونخرج شيب  
 بوط الخ) الاولى تقديمه على قوله وصمت بكسر وقوله مزالة البكارة بنحو أصبح أي كسقطه وحده فيض

كوكلتك في تزويجي  
 ورضيت بمن رضاه  
 أي أو أي أو بما يفعله  
 أي لا بما تفعله أي  
 لانها لا تعتد ولا ان  
 رضى أي أو أي  
 للتعليق ورضيت  
 فلانا زواجا ورضيت  
 أن ازوج وكذا باذنت  
 له أن يعقد لي وان لم  
 تذكرن كما على  
 ما بحث ولو قيل لها  
 ارضيت بالتزويج  
 فقالت رضيت كفي  
 (وصمت بكسر) ولو  
 عتيقة (استؤذنت)  
 في كف وغيره وان  
 بكت لكن من غير  
 صياح أو ضرب خد  
 لخبر والبكر تسأمر  
 واذنها سكوتها ونحو  
 شيب بوط مزالة  
 البكارة بنحو أصبح



فحكمها حكم البكر في  
الاكتفاء بالسكوت  
بعد الاستئذان  
ويندب للاب والجد  
استئذان البكر  
البالغة تطيبا  
لخاطرهما أما الصغيرة  
فلا إذن لها وبحسب نية  
في المهر ولغيرهما  
الاشهاد على الاذن  
\*(فرع)\* لو اعتق  
جماعة أمة اشترط رضا  
كلهم فيكون واحدا  
منهم أو من غيرهم ولو  
أراد أحدهم أن  
يتزوجها زوجها  
الباقون مع القاضي  
فإن مات جميعهم كفي  
رضا كل واحد من  
عصبة كل واحد  
ولو اجتمع عدد من  
عصبات المعتق في  
درجة جاز أن تزوجها  
أحدهم برضاها وإن  
لم يرز الباقيون (ثم)  
بعد فقد عصبة  
النسب والولاء (فأض)  
أوثابه لقوله صلى  
الله عليه وسلم  
السلطان ولي من لا  
ولي لها والمراد من له  
ولاية من الامام  
والقضاة ونواهيهم  
(في زوج) أي القاضي  
(بكف) لا يغيره  
(بالغة) كائنة في  
محل ولايته حالة  
العقد ولو مجتازة به

كما تقدم (قوله فحكمها) أي من الالة كرهة بفحواذ كر (قوله ويندب للاب والجد استئذان  
البكر البالغة) أي ولو سكرانه قال في القصة وعليه أي ندب الاستئذان جلاوا خبر مسلم والبكر يستأمرها  
أبوها جعابينه وبين خبر الدارقطني السابق أي بناء على ثبوت قوله فيه يزوجهها أبوها الصريح في  
الاجبار اه (قوله أما الصغيرة الخ) محترز البالغة وقوله فلا إذن لها أي إذا نعتير منها حتى أنه  
يندب استئذانها (قوله وبحسب نية) أي الاستئذان في المهرية قال في القصة لا إطلاق الخبر السابق  
ولأن بعض الأئمة أوجبوه بسن أن لا يزوجهما حينئذ إلا الحاجة أو مصلحة وإن يرسل لموليته نية  
لا تحشمها والام أولى ليعلم ما في نفسها اه (قوله ولغيرهما الاشهاد على الاذن) أي ويندب لغير  
الاب والجد الاشهاد على الاذن أي اذن من يشترط اذنها وهي غير المهرية وكان الأولى والاخصر له أن  
يذكر هذا عند قوله أفيما تقدم لا يشترط الاشهاد على اذن معتبرة الاذن بأن يقول بعده بل ينسب كما  
نهت عليه هناك (قوله فرع) الأولى فروع اذ المذكور ثلاثة وهي قوله لو اعتق جماعة الخ وقوله  
ولو أراد الخ وقوله ولو اجتمع الخ (قوله لو اعتق جماعة أمة) المراد ما فوق الواحد فيصدق بالاثنتين  
خافوق (قوله اشترط رضا كلهم) أي لأن الولاء لهم كلهم (قوله فيكون الخ) أي أو يباشر ون معا  
وعبارة الرض وشرحه فرع وان أعتقه اثنتان اشترط رضاهما عيو كلا أو يوكل أحدهما الآخر  
أو يباشران معا لأن كلاهما إنما ثبت له الولاء على نصفها فكما يعتبر اجتماعهما على التزويج قبل  
العتق يعتبر بعده اه (قوله ولو أراد أحدهم) أي الجماعة (قوله زوجها الباقيون مع القاضي) أما  
الباقيون فعن أنفسهم وأما القاضي فعن المتزوج اذ ليس له أن يزوجه نفسه عن موليته بنفسه (قوله  
فإن مات جميعهم الخ) وإن مات أحدهم كفي موافقة أخذ عصبة للآخرين ولو مات ولا عصبة له  
استقل الباقيون بتزويجها وقوله كفي رضا كل واحد من عصبة كل واحد الأولى حذف كل الأولى  
لأنها توهم أنه لا بد من رضا كل واحد من عصبة كل واحد مع أنه يكفي واحد فقط من عصبة كل  
واحد (قوله ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة) أي كبتين أو أخوة (٢) وقوله جاز أن  
يزوجهما أحدهم برضاها (تنبيه) لم يتعرض لما إذا اجتمع الأولياء من النسب وحاصل ذلك أنهم  
إذا اجتمعوا في درجة واحدة كاخوة أشقاء أو اب أو أعمام كذلك فإن أذنت لكل منهم بانفراده فيه  
أو قالت أذنت في فلان فن شاء منكم فليزوجني منه جاز لكل منهم أن يزوجهما واستحب أن يزوجهما  
أفقههم بباب النكاح ثم أوردتهم ثم أسهم لكن رضا الباقيين فإن أذنت لواحد منهم فقط فلا يزوجهما  
غيره الا وكلة عنه ولو قالت لهم كلهم زوجها اشترط اجتماعهم فإن تشاحوا في صورة اذنها لكل واحد  
منهم وقال كل منهم أنا لذي أزوجهما فإن اتحد الخاطب أفرح بينهم وجوباً قطعاً للنزاع فن خرجت  
قرعته منهم زوج وان تعدد فن ترضا فان رضيت الكل أمر الحاكم بتزويجها من أصلحهم (قوله ثم  
بعد فقد عصبة النسب والولاء) أي فقدهم حساً أو شرعاً وقوله فاض أي تكون الولاية له (قوله لقوله  
صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لكون الولاية بعد فقد المذكورين تنبى للقاضي (قوله والمراد)  
أي بالسلطان من له ولاية أي عامة أو خاصة وأتى بهذا الدفع ما يقال أن الدليل لم يطابق المدعى  
اذا مدعى القاضي والى في الدليل السلطان وحاصل الدفع أن المراد بالسلطان كل من له سلطنة وولاية  
على المرأة عما كان كالامام أو خاصا كالعاضى والمنولى لعقود الانكحة أو هذا النكاح بخصه  
(قوله في زوج الخ) يباشر لشروط تزويج القاضي وذكر ثلاثة شروط أن يكون الزوج كفؤا وأن  
تكون المرأة بالغة وأن تكون في محل ولايته (قوله بكف) أي على كفء الباء بمعنى على وقوله  
لا يغيره أي لا على غير كفء (قوله بالغة) مفعول بزوجه وقوله كائنة في محل ولايته أي القاضي  
وسواء كان الزوج به أيضا أم لا بأن وكل الزوج فعقد الحاكم مع وكيله فاعبره بالمرأة وقوله حاله العقد  
الطرف متعلق بكائنة (قوله ولو مجتازة به) غاية لهجة تزويج القاضي من هي في محل ولايته أي

يصح ذلك ولو كانت مارة في محل ولايته لا مقبلة فيه (قوله وان كان اذنها الخ) غاية ثانية لها أيضا  
 أي: صح ذلك وان كانت وقت الاذن خارجة عن محل ولايته لكنها بعد ذلك دخلت فيه وعقد لها  
 وهي فيه والعبرة أن تكون في محل الولاية وقت العقد سواء كان اذنها فيه أيضا أم لا (ثم إذا  
 كانت الخ) مفهوم قوله كائنة في محل ولايته الخ وقوله حالته أي العقد وقوله فلا يزوجهما أي فلا  
 يزوجه القاضي من خرجت عن محل ولايته لانه ليس له عليها ولاية (قوله وان أذنت الخ) غاية في  
 عدم صحة تزويجهما أي لا يصح وان أذنت له (قوله قبل خروجهما منه) أي من محل ولايته (قوله  
 أو كان هو فيه) غاية ثانية له أيضا أي لا يصح أن يزوجه الخارجة عن محل ولايته وان كان الخاطب  
 فيه وقوله لان الولاية عليها لا تتعلق بالخاطب بل بالخالط وانما تتعلق بهانفسها فالعبرة بها لانه  
 أي وانما لم يصح ذلك لان الولاية لا تتعلق بالخاطب وانما تتعلق بهانفسها فالعبرة بها لانه  
 وخرج بالبالغة الخ) كان عليه أن يذكر مخرج القيد الاول وهو قوله بكف ولعله لم يذكره اتكالا  
 على ذكره في فصل الكفاءة وقوله أليته أي الصغيرة ولو مراعاة (قوله فلا يزوجهما) أي اليتيمة  
 وقوله ولو خفيا أي ولو كان القاضي خفيا فإنه لا يجوز له أن يزوجهما لکن بالشروط الذي ذكره وهو  
 ان لم ياذن له السلطان الخفي فيه ومفهومة انه اذا أذن له السلطان الخفي فيه صح تزويجهما القاضي لها  
 (قوله وتصدق المرأة في دعوى البلوغ بحض أو أمنا) محله ان أمنا ذلك منها بان بلغت تسع سنين  
 وقوله بلائمين متعلق بتصدق (قوله اذا يعرف) أي البلوغ بالحض أو الأمنا لانها بنفسها وهوعلة  
 لتصديقها في دعواها ما ذكر بلائمين (قوله لا في دعوى الخ) أي لا تصدق في دعوى البلوغ بالسن  
 وهو خمس عشرة سنة لا بينة وهي رجلا وتقدم في باب الاقرار انه ان شهد أربع نسوة بولائها يوم  
 كذا قبلان وينبت من السن تعاوقوله خيرة أي بسنها وقوله تذكرك عدد السنين هذا قد في ثبوت  
 البلوغ بالسن أي انه لا يثبت الا ان ذكرت البينة عدد السنين الذي يحصل به البلوغ وهو خمس  
 عشرة سنة (قوله عدم وليها) الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نه بصفة البالغة ولا حاجة الى  
 هذا بعد قوله فيزوجه الخ المخرج على ماذا فقد نصبة النسب والولاء وقوله أو غاب أي أهرب أو ليائها الخ  
 وهو معطوف على عدم وليها فيفيد حينئذ انه مخرج على ما قبله وهو لا يصح وذلك لان موضوع  
 الكلام السابق كما علمت في فقد الولي مطلقا وهذه المواضع وجودها الولي لکن تعذر فقها تزويجه  
 بسبب غيبته أو عضله أو إحرامه الخ فتاب الحاكم منابه في التزويج بسبب ذلك فكان الاولى  
 أن يفصله عما قبله كما أن يقول وكذا يزوجه القاضي فيما اذا غاب الأقرب الخ ويكون شروعا في  
 مواضع مستقلة زيادة على ما تقدم يزوجه فيها الحاكم تأمل وقد نظم بعضهم هذه المواضع التي  
 يزوجه فيها الحاكم مطلقا في قوله

وان كان اذنها له  
 وهي خارجة أما اذا  
 كانت خارجة عن  
 محل ولايته حالته فلا  
 يزوجهما وان أذنت  
 له قبل خروجهما منه  
 أو كان هو فيه لان  
 الولاية عليها لا تتعلق  
 بالخاطب وخرج  
 بالبالغة اليتيمة فلا  
 يزوجهما القاضي ولو  
 خفيا لم ياذن له  
 سلطان خفي فيه  
 وتصدق المرأة في  
 دعوى البلوغ  
 بحض أو أمنا بلا  
 يمين اذا يعرف الا  
 منها الا في دعوى  
 البلوغ بالسن الا  
 بينة خيرة تذكرك  
 عدد السنين (عدم  
 وليها الخاص بنسب  
 أو ولأه

وزيوجه الحاكم في صورتين \* منظومة تحكي عقود جواهر  
 عدم الولي وفقد ونكاحه \* وكذلك غيبته مسافة قاصر  
 وكذلك انما وحبس مانع \* أمه لمجور توارى القاصر  
 إحرامه وتعزيم عضله \* اسلام أم الفرع وهي لكافر  
 (وزاد بعضهم عليها)

تزويج من جنت ولم يك مجبر \* بعد البلوغ فضم ذلك وبادر  
 وقوله عدم الولي أي بان لا يمكن لها ولي أمه لا وقوله وفاة أي بان لا يقدر أي غاب ولم يدبر موته ولا حياته  
 ولا عمله بشرط أن لا يحكم بموته كما أن حكم بموته انتقلت الابهة وقوله ونكاحه أي لنفسه بان أراد  
 أن يتزوج بنفسه ولم يوجد من يساويه في الدرجة فان الحاكم يزوجه له مسافة قاصر ملها  
 اذا كان دون مسافة القصر وتعذر الوصول اليه وقوله وكذلك انما ضعييف والمعمد أنه ينتظر

ثلاثة أيام فان لم يبق انتقلت الولاية للابعد ولا يزوجهما الحاكم أصلاً وقوله وحبس ما منع أى من  
الاجتماع عليه وقوله أمة للمجور أى حجر سفيه بان يبلغ غير رشيد أو نذر بعد رشده ثم حجر عليه لانه لنقصه  
لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر غيره بخلاف حجر الفاس فلا يمنع الولاية لسكال نظره والحجر عليه لحق الغرماء لا  
لنقص فيه وقوله توارى القادر أى اختفاؤه والقادر يحتمل أنه تكلمه ليست ويحتمل أنه احتراز عن  
المكره وقوله أحرأه أى بالبح أو العمرة أوهما وقوله وعرز أى تغلب بان يمتنع من غير توارى معتمداً على  
الغلبة فالفرق بين التوارى والتعززان التوارى الامتناع مع الاحتفاء والتعززان الامتناع مع الظهور  
والقوة وقوله مع عضله أى عضلاً لا يفسق به بان غلبت طاعاته على معاصيه والافتقار للابعد بناء  
على منع ولاية الفاسق وقوله اسـ لام أم القرع أى أم الولد يعنى اذا استولدال كرامة ثم أسلمت فاه  
يزوجهما الحاكم وقوله ولم يك مجبر فان كان هناك مجبر زوجهما ولا الحاكم هذا حاصل ما يتعلق بشرح  
الآيات المذكورة وقد ذكر معظم ذلك المؤلف رحمه الله تعالى (قوله أوغاب) فاعله ضمير مستتر يعود  
على ولها وقوله بعد أى أقرب أوليائها تفسير مرادله ولا يقال ان الفاعل محذوف وان هذا تقديره لانا  
نقول ليس هذا من المواضع التى يجوز حذف الفاعل فيها وفائدة هذا التفسير بيان أنه اذا غاب الأقرب  
لا تنتقل الولاية للابعد بل للحاكم (قوله مرحلتين) منصوب بإسقاط الخافض أى الى مرحلتين  
والمراد الى مسافة مقدارها سير الانقال مرحلتان وهذه هي مسافة القصر (قوله وأيس له الخ)  
الجملة حالبة أى والحال أنه ليس لهذا الغائب وكيل حاضر فى التزويج فان كان له وكيل حاضر قدم  
على السلطان على المنقول لم يمتد خلافاً للبليغنى (قوله وتصدق المرأة فى دعوى غيبة الولي) قال سم أى  
بلايين ثم قال قال فى الروض وشرحه وهو لى يحلفها وجوباً على أنها لم تاذن للغائب ان كان ممن  
لا تزوج الا باذن وعلى أنه لم يزوجهما فى الغيبة وجهان اهـ والاوجه الوجوب فى الصورتين مـ  
اهـ (قوله وخلوها الخ) معطوف على غيبة الولي أى وتصدق أيضاً فى دعوى خلوها من النكاح ومن  
العدة أى ومن سائر موانع النكاح كالاحرام والحرمة وسيصرح بهذه المسئلة فى المتن (قوله وان لم  
تقم بينة بذلك) غاية فى تصديقها فى دعواها ما ذكر أى تصديق مطلقاً سواء أقامت بينة على ما  
ادعته أم لا قال فى المغنى لان العقود رجع فيها الى قول أر باهما اهـ (قوله ويسن طلب بينة بذلك)  
أى بما ادعته وقوله منها أى المرأة وهو متعلق بطلب أى طلبها منها وعبارة المغنى ونسحب إقامة  
البينة بذلك ولا يقبل فيها الا شهادة مطلع على باطن أحوالها اهـ وقال فى التمهيد فان ألحقت فى الطلب  
بالبينة ولا يمين أجيب على الوجه وان رأى القاضى التأخير لما يترتب عليه حينئذ من المفاسد التى  
لا تتدارك اهـ (قوله والا فتخليفها) أى والاتات بالبينة بعد الطلب فسن تخليفها وبدل على ذلك  
عبارة الروض ونصها ويسحب تخليفها على ذلك أى على غيبة ولها ونزوجهما عن النكاح والعدة  
اهـ وكتب الرشيدى على قول النهاية والا فتخليفها مانصه هذا لا حاجة اليه مع قوله وتصدق فى غيبة  
ولها اذن المعلوم أن تصديقها انما يكون باليمين على أنه لا يخفى ما فى تغييره بقوله والا من الايهام اهـ  
وقوله اذن المعلوم الخ فيه نظراً لتقديم من سم من أنها تصديق بلا يمين وكتب ع ش مانصه  
قوله والا أى بان لم تقم بينة وقوله فتخليفها أى وجوباً اهـ وفى قوله وجوباً نظراً أيضاً لتقديم عن  
الروض (قوله ولوزوجهما) أى القاضى وقوله لغيبة الولي أى لاجل أن أوليها الخاص غائب والمراد  
غائب الى مسافة القصر بدعواها مثلاً وقوله فبان أى ولها بعد النكاح وقوله انه قريب من باد  
العقد أى انه كان فى دون مسافة القصر ولا بد من تقييده أخذاً بما بعد كونه لم يتعد الوصول اليه  
والا كان حكمه حكم من كان فى مسافة القصر (قوله لم ينعقد) أى النكاح وقوله ان بنت قريبه  
أى بينة (قوله فلا يقدح فى صحة الخ) أى فلا يؤثر فى صحته مجرد قوله كنت قريباً من غير أن يأتى  
ببينة على قوله المذكور (قوله خلافاً لما نقله الزركنى والشيخ زكريا) أى من أنه يقدح قوله

(أوغاب) أى أقرب  
أوليائها (مرحلتين)  
وأيس له وكيل حاضر  
فى التزويج وتصدق  
المرأة فى دعوى غيبة  
الولي وخلوها من  
النكاح والعدة  
وان لم تقم بينة بذلك  
ويسن طلب بينة  
بذلك منها والا  
فتخليفها ولوزوجهما  
لغيبة الولي فبان أنه  
قريب من باد العقد  
وقت لنكاح لم ينعقد  
ان بنت قريبه فلا  
يقدح فى صحة النكاح  
مجرد قوله كنت  
قريباً من البديل  
لا بد من بينة على  
الأوجه خلافاً لما  
نقله الزركنى  
والشيخ زكريا عن  
مناوى البغوى

المذكور في العصة ولو لم يأت بيينة وعبارة الروض وشرحه فان زوجه في غيبته فان الولي قريبا من  
 المبدع عند العقد ولو بقوله كما يؤخذ من كلام نقلة الزركشي عن فتاوى البغوي لم ينسقد نكاحها  
 لان تزويج الحاكم لا يصح مع وجود الولي الخاص اهـ (قوله أو غاب الى دونهما) معطوف على قوله  
 أو غاب مرحلتين ومقابل له أي أو لم يغب الى مرحلتين بل غاب الى دونهما لكن تعذر الوصول اليه  
 فللقاضي أن يزوجه عند غيبته حيثئذ يخرج بقوله لكن تعذر الوصول اليه ما إذا لم يتعذر فلا  
 زوج الا بذاته كما لو كان مقبلا وعبارة شرح الروض أماما دون مسافة القصر فلا زوج حتى يرجع  
 الولي فحضر أو بوكل كما لو كان مقبلا لم تعذر الوصول اليه لغتته أو خوف في الجلي أن له أن زوج  
 بالمرأحة في الاصح اهـ (قوله لخوف في الطريق) متعلق بتعذر الوصول واللام تعليلية أي أو تعذر  
 لأجل خوف حاصل في الطريق وفي شرح الروض قال الأذري والظاهر أنه لو كان في البلد في  
 سجن السلطان وتعذر الوصول اليه أن القاضي زوج اهـ وقوله من القتل الخ بيان للخوف (قوله  
 أو فقد) معطوف على عدم ولها لأن هذا نوع ثالث وأما الذي قبله فهو من تنوع الثاني ولذلك  
 عطفته عليه وقوله أي الولي المناسب أن يقول كسابقه أي أقرب الاولياء ومثله يقال فيما بعده  
 وقوله بان لم يعرف الخ تصوير للفقدها وهذا هو الفارق بينه وبين العدم في قوله عدم ولها وحاصل  
 الفرق أن المعلوم هو الذي عرف عدمه والمفقود هو الذي لم يعرف عدمه ولا حياته وقوله بعد غيبة  
 الخ متعلق بيعرف المتني (قوله هذا) أي ما ذكر من تزويج القاضي عند فقد الولي أن لم يحكم  
 بموته كما حكم فان حكمه انتقلت الولاية له لا بعد ولا زوجه القاضي (قوله أو غفل الولي الخ) معطوف  
 على عدم ولها أيضا وعبارة التحفة مع الأصل وكذا تزويج السلطان إذا غفل القريب أو المعتق  
 أو عصيته أجماعا لكن بعد ثبوت الغفل عنده بامتناعه منه أو سكوت بحضرة بعد أمره به  
 والخاطب والمرأة حاضران أو وكيلهما أو بيينة عند عزه أو تواريه نعم ان فسق بعضه اشكره منه  
 مع عدم غلبة طاعته على معاصيه أو قلنا بما قاله ج مع أنه كثيرة زوج الا بعدوا فلا لان الغفل  
 صغيرة واقناه المصنف بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده أنه عند عدم تلك الغلبة في حكمها التصريح  
 هو وغيره بانه صغيرة اهـ وقوله لتكرره منه قال في الروض ولا يفسق الا اذا تكررت ثلاث مرات اهـ  
 (قوله ولو جبر) غاية في الولي أي لا فرق فيه بين أن يكون مجبرا أولا (قوله أي منع) تفسير لعضل  
 (قوله مكلفة) مفعول عضل وهو فيدأول وقوله أي بالغة عاقلة تفسير للمكلفة وقوله دعت أي طلبت  
 المكلفة وهو قيد ثان وقوله الى تزويجها متعلق بدعت وقوله من كف متعلق بتزويجها وهو قيد  
 ثالث وبقي من القيود أن يكون الكف معينا وأن يثبت عضله عند القاضي كما تقدم اما بامتناعه  
 من التزويج بعد أمر القاضي له أو بيينة تشهد بعضله فاذا فقدوا أحد من هذه القيود لا يكون عاضلا  
 فلا يجوز للقاضي أن يزوجه (قوله ولو بدون مهر مل) أي يحصل العضل بطلبها التزويج على كف  
 ولو بدون مهر المثل وذلك لان المهر لها لاله فاذا رضيت به لم يكن عضله عذر (قوله من تزويجها)  
 متعلق بعضل وقوله به أي بالكف والسامع على أي عضلها من التزويج على كف  
 (قوله فروع) أي خمسة الأول قوله لا تزوج القاضي الخ الثاني قوله ولا تزوج غير المجرم الخ الثالث  
 قوله ولو ثبت تواري الخ الرابع قوله وكذا تزويج الخ الخامس قوله وانما تزويج القاضي الخ (قوله  
 لا تزوج الخ) يعني لو عينت الولي المجرم كفوا وهو عين لها كفوا آخر غير كفها لا يكون عاضلا لذلك  
 فلا يزوجه القاضي بل تبقى الرأية له وذلك لان نظره أعلى من نظرها فقد يكون معينه أصح لها من  
 معينها وقوله وقد عين هو أي المجرم وقوله وان كان معينه بصيغة اسم المفعول وهو غاية لعدم تزويج  
 القاضي حيثئذ أي لا تزوج القاضي حيثئذ وان كان من عينه المجرم أول في الكفاءة من عينته هي  
 لانه لا يكون عاضلا بذلك (قوله ولا يزوج غير المجرم) أي موليته وقوله ولو أبأ أو جد غاية لغير المجرم

(أو غاب الى دونهما)  
 لكن (تعذر وصول  
 اليه) أي الى الولي  
 (لخوف) في الطريق  
 من القتل أو الضرب  
 أو أخذ المال (أو فقد)  
 أي الولي بان لم يعرف  
 مكانه ولا موته ولا  
 حياته بعد غيبة أو  
 حضوره قتال أو  
 انكسار سفينة أو  
 أسر عدوهذا ان لم يحكم  
 بموته والا زوجه  
 الا بعد (أو غفل) الولي  
 ولو جبر أي منع  
 (مكلفة) أي بالغة  
 عاقلة (دعت الى)  
 تزويجها (كف)  
 ولو بدون مهر المثل  
 من تزويجها به  
 \* (فروع) لا تزوج  
 القاضي ان عضل  
 جبر من تزويجها  
 بنفس عينته وقد عين  
 هو كفوا آخر غير  
 معينها وان كان معينه  
 دون معينها كفاه ولا  
 يزوج غير المجرم ولو أبأ أو  
 جد أبان كانت ثيبا  
 الا من عينه



وقوله بان كانت ثيبا تصوبرا لكون الاب أو الجد غير محبر وقوله الامن عينته متعلق بزوج والاستثناء ملغى أى لا يزوجهما الأعلى من عينته وذلك لأن أصل تزويجهما متوقف على اذنها فان عينته شخصاً تعين (قوله والا) أى وان لم يزوجهما على من عينته سواء أراد تزويجهما على غيره أم لم يرده أصلاً وقوله كان عاضلاً جواباً للمدغمه فى لا وحينئذ يزوجهما القاضى (قوله ولو ثبت) أى بينة وقوله توارى الولي أو تعززه فى حاشية الباجورى التوارى الهرب والتعزز كان يقول عند طلب التزويج منه أزوجهما عدواً وهكذا فى كل ما يستل فى ذلك يوعده اه وتقدم فرق غير هذا فى شرح الايات المار (قوله وزوجهما الحاكم) جواب لولو المناسب لسأله ولا حقه أن يقول القاضى (قوله وكذا يزوج القاضى الخ) أى ومثل كونه تزوج فيما اذا ثبت التوارى أو التعزز يزوج اذا أحرم الولي أى يحجج أو عمره أو بهما معاً كان أحراماً أو فاسداً (قوله أو أراد نسكاحها) أى وكذا يزوج القاضى اذا أراد الولي أن يتزوج بموليته لكن بشرط أن لا يكون لها ولي مساو له فى الدرجة غير بدليل المثال بعد فان كان لها ولي غيره كذلك فانه هو الذى يزوجهما القاضى (قوله كإن عم) أى أراد أن يتزوج على بنت عمه وقوله فقدم يساويه فى الدرجة فان لم يفقد كان لها ابناً عم مساوياً فى الدرجة وأراد أحدهما أن يتزوج بها فان الآخر هو الذى يزوجهما القاضى كما علمت وقوله ومعتق معطوف على ابن عم أى وكعتق أراد أن يتزوج على عتيقه فان القاضى هو الذى يزوجهما عليه وتقدم فى الشرح أنه لو اعتق جماعة أمة وأرادوا أحدهم أن يتزوج بها فانه يزوجهما القاضى مع الابن (قوله فلا يزوج الابعد الخ) هذا نص يرجع مع علم من قوله في تزوج القاضى الخ اذ يعلم منه انه اذا كان هناك ولي أبعد لا تنتقل الولاية له بل للقاضى وقوله فى الصور المذكورة أى فى الفروع وفيما قبلها غير الصور الاولى أعنى صورة عدم الولي لانه لا يتصور فيها وجود ولي أبعد اذ المراد فيها عدم الاولياء مطلقاً (قوله لبقاء الاقرب على ولايته) تعليل لكون القاضى هو الذى يزوج فى الصور المذكورة لا الابعد أى وانما تزوج القاضى لا الابعد لكون الاقرب باقياً على ولايته بدليل أنه فى صورة الغيبة لو رجح هو الذى يزوج وكذلك فى صورة العضل والاحرام والابعد انما يزوج اذا لم تكن الولاية ثابتة للاقرب بان كان رقيقاً أو صيباً أو مجنوناً والحاصل أن الولي الاقرب فى صورة الغيبة وما بعده باق على ولايته لانه لما تعذر التزويج بسبب الغيبة ونحوها تاب عنه القاضى والابعد انما يزوج عند انتفاء الولاية من الاقرب واعلم انه اختلف فى الامام هل يزوج بالولاية أو بالنيابة الشرعية على وجهين وذكر فى فتح الجوادان فروعا تقتضى ان تزويج السلطان بالولاية العامة وفروعا أخرى تقتضى انه بالنيابة الشرعية وان الذى يتجه انه فى نحو الغيبة تزوج بنبابة اقتضى الولاية وعند عدم الولي تزوج بالولاية اه (قوله وانما يزوج للقاضى) اللام زائدة وكان الاولى اسقاطها وقوله أو طفله لوقال أو محجوره لسكان أولى ليشمل المجنون وقوله اذا أراد نسكاح الخ أى لنفسه أو لمحجوره بطابق ما قبله وقوله من ليس لها ولي أى خاص وقوله فاض آخر فاعمل بزوجه وقوله بمحل ولايته الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقاض أى فاض آخر كإن بمحل ولاية القاضى المتزوج والمراد أن للقاضى الا آخر ولاية على محل ولاية القاضى المتزوج بان يكون لذلك المحل قاضيان لجواز تعدد القضاة فى بلدة فاذا أراد أحد القاضيين أن يتزوج بمن ليس لها ولي خاص وزوجه لا آخر عليها كابنى العم المتساويين فى الدرجة (قوله أى اذا كانت المرأة فى عمله) الضمير يعود على القاضى الآخر وهو بيان لقيس ثمان وهو أنه لا بد فى المرأة أن تكون فى محل عمل القاضى الا آخر لاجل أن تكون له ولاية عليها وهذا القيد يغنى عن القيد الاول أعنى قوله بمحل ولايته وذلك لانه يلزم من كونها فى محل عمل القاضى الا آخر أن يكون هو فى محل عمل القاضى المتزوج اذ الغرض ان للقاضى المتزوج ولاية عليها ولذلك لم يذكره فى التحفة ونصها مع الاصل فلما أراد

والا كان عاضلاً ولو ثبت توارى الولي أو تعززه زوجهما الحاكم وكذا يزوج القاضى اذا أحرم الولي أو أراد نسكاحها كإن عم يساويه فى الدرجة ومعتق فلا يزوج الابعد فى الصور المذكورة لبقاء الاقرب على ولايته وانما يزوج للقاضى أو طفله اذا أراد نسكاح من ليس له ولي فاض آخر بمحل ولايته اذا كانت المرأة فى عمله

القاضي نكاح من لا ولي لها غيره لنفسه أو لمجور زوجه من هي في عمله سواء من فوقه من الولاية ومن هو مثله أو خليفته لان حكمه نافذ عليه وأن أراد الامام الاعظم زوجه خليفته اه (قوله أو نائب القاضي) معطوف على قاض آخر أي أو زوجه نائبه وقوله أو طفله معطوف على الضمير المستتر في يتزوج لوجود الفصل بالضمير المنفصل قال في الخلاصة

وان على ضمير رفع متصل \* عطفت فاصل بالضمير المنفصل

(قوله ثم ان لم يوجد ولي عن مر) أي من الاصل وعصبة النسب وعصبة الولاية والقاضي وصرح بهذا بقيد ان المحكم لا يزج الا عند فقد الجميع حتى القاضي اذا كان كذلك فلا يلائم تفصيله الا في أعني قوله وان لم يكن مجتهدا اذ لم يكن ثم قاض والا شترط أن يكون المحكم مجتهدا فانه يقتضي عدم اشتراط فق القاضي في تزويج المحكم وتفصيله المذكور هو الموافق لصرح عبارة التحفة المار نقلها على قول الشارح فلا تزوج امرأة نفسها وحيث تنفك كان الاولى للمؤلف ان يعبر بعبارة موافقة لما ذكر (قوله فيزوجه المحكم) بصيغة اسم المفعول قال في التحفة وهل يتقيد بذلك بكون المفوض اليه في محلها كما يتقيد القاضي بمحل ولايته أو يفرق بان ولاية القاضي مقيدة بمحل فلم يجاوز به خلاف ولاية هذا فان مناطها اذن اهل بشرطه في حيث وجد زوجه وان بعد محلها كل محتمل والثاني أقرب اه وفي الجبري فان لم يوجد احد تحكمه أمرها وخانت الزنا وجت نفسها لكن بشرط أن يكون بينها وبين الولي مسافة القصر ثم اذار جعل العمران ووجد الناس جندا العقدان لم يكونا اذامن يقول بذلك اه (قوله عدل) خرج به غيره فلا يصح تزويجه لانه غير أهل للتحكيم وقوله مخرج به غيره فلا يصح منه ذلك لذلك (قوله ولته) أي فوضته وقوله مع خاطبها انما قيد بذلك لان حكم المحكم لا يفيد الا رضاهما به معا ولا بد أن يكون لفظا فلا يكفي السكوت نعم يكفي سكوت البكر اذا استئذنت في التحكيم وقوله أمرها مفعول ثان لولت وفي العبارة حذف أي وولاه الخاطب أمره لان المرأة تفوضه أمر نفسها والخاطب كذلك يفوضه أمر نفسه (قوله انزوجهما منه) هذه العبارة عين الامر المفوض الى المحكم اذ هو التزويج واذا كان كذلك فينحل المعنى ولته ان تزوجهما لزوجها ولا يخفى ما في ذلك من الركاكة فالاولى حينئذ اسقاطها (قوله وان لم يكن مجتهدا) غاية لقوله فيزوجهما محكم عدل أي يزوجهما ذلك المحكم وان لم يكن مجتهدا وقوله اذ لم يكن الخ قية في جواز تزويج المحكم مطلقا وان كان ايسر مجتهد أي محل جواز ذلك مطلقا اذ لم يوجد ثم في المحل الذي حكم المحكم فيه قاض والحاصل يجوز تحكيم المجتهد مطلقا سواء وحدها كم ولو مجتهدا أم لا وتحكيم العدل غير المجتهد بشرط أن لا يكون هناك قاض ولو غير أهل سواء وجد مجتهدا أم لا (قوله والا) أي بان كان ثم قاض ولو غير أهل وقوله فيشترط أي في صحة تزويجه أن يكون المحكم مجتهدا وقوله نعم ان كان الحاكم الخ استرداك على اشتراط كون المحكم مجتهدا اذ وجد قاض (قوله فينتجه ان لها ان تولى عدلا) أي غير مجتهد وقوله مع وجوده أي الحاكم المذكور (قوله وان سلمنا أنه) أي الحاكم لا ينعزل بذلك أي بأخذه الدراهم (قوله بان علم موليه) تصويرا لم انعزاله مع أخذه الدراهم فان لم يعلم منه ذلك حال التولية انعزل بأخذه الدراهم لانه مفسق وذلك لما سمي في باب القضاء من أنه اذا ولي سلطان غير أهل للقضاء مع علمه بفسقه نفذت توليته وقضاؤه والا بان ظن عدالته ولو علم فسقه لم يولها فلا (قوله ولو وطئ في نكاح الخ) المناسب ذكره اذ عند قوله فيما تقدم فلا تزوج امرأة نفسها ولا بناتها خ لا قال في حبيبة رضي الله عنه وقد قدمت الكلام عليه هناك (قوله بلاولي) أي وبلا محكم أيضا كما هو ظاهر (قوله كائن زوجت نفسها) أي بحضرة شاهدين عند ابن حجر ومثله مالوز وجت نفسها لاحضرة شاهدين عند م (قوله ولم يحكمها كم بخته) أي النكاح فان حكمها وجب المسمى ولا تعزير وقوله ولا يبطلانه فان حكم به والوطء زنا فيه الحد لا المهر (قوله لزمه) جواب لو وقوله مهر المثل أي

أو نائب القاضي الذي يتزوج هو أو طفله (ثم) ان لم يوجد ولي عن مر فيزوجهما محكم عدل مروته مع خاطبها أمرها ليزوجهما منه وان لم يكن مجتهدا اذ لم يكن ثم قاض ولو غير أهل والا فيشترط كون المحكم مجتهدا قال سبحانه نعم ان كان الحاكم لا يزوجه الا بدراهم كما حدث الا ان فينتجه ان لها ان تولى عدلا مع وجوده وان سلمنا أنه لا ينعزل بذلك بان علم موليه ذلك منه حال التولية انتهى ولو وطئ في نكاح بلاولي كان زوجت نفسها ولم يحكمها كم بخته ولا يبطلانه لزمه مهر المثل دون المسمى

به معتقد تحريره  
ويسقط عنه الحد  
(و) يجوز (لقاض  
تزوج من قالت أنا  
خليفة عن نكاح  
وعدة) أو طلقني  
زوجي واعتدت  
(مالم يعرف لها زوجا)  
معينا (والا) أي وان  
عرف لها زوجا باسمه  
أو شخصه أو عينته  
شرط في صحة تزويج  
الحاكم لها دون الولي  
الخاص (اثبات  
لفراقه) بنحو طلاق  
أو موت سواء أغاب  
أم حضر وانما فرقوا  
بين المعين وغيره مع  
أما المدار العلم بسبق  
الزوجة أو بعده  
حتى يعمل بالأصل في  
كل منهما لأن القاضي  
لما عين الزوج عنده  
باسمه أو شخصه  
تأكد له الاحتياط  
والعمل بالأصل بقاء  
الزوجة فاشتراط  
الثبوت ولأنها لما  
ذكرت معينا باسم  
العلم كأنها ادعت  
عليه بل صرحوا بأنها  
دعوى عليه فلا بد  
من اثبات ذلك بخلاف  
ما إذا عرف مطلق  
الزوجة من غير  
تعيين بما ذكر  
فأكتفي بإخبارها

مهر مثل بكران كانت بكر أو ان لم يجب ارش البكارة أحدنا من قوله في الروض وشرحه في البيع  
الفاسد وحيث لا حد يجب المهر فإن كانت بكر فمهر للتمتع بها وقياسا على النكاح الفاسد وارش  
البكارة لا تلافيها بخلافه في النكاح الفاسد لأن فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه وارش  
البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح الخ اه م (قوله لفساد النكاح) أي ونحو  
أي امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل لأننا فان دخل بها فلها المهر بما استعمل من فجه  
فان تشاجر وقال السلطان ولي من لا ولي له واه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وصححه  
(قوله ويتردد به معتقد تحريره) أي لا يرتكبه محرما لا حد فيه ولا كفارة (قوله ويسقط عنه  
الحد) أي لشبهة اختلاف العلماء (قوله ويجوز لقاض الخ) مثله الولي الحاضر ولكن لا يشترط  
فيه ما اشترط في القاضي انه عرف لها زوجا معينا والحاصل أنه لو ادعت المرأة انها خليفة عن النكاح  
والعدة ولم تعين الزوج قبل قولها وجاز للولي اعتماد قوله سواء كان خاصا أو عاما بخلاف ما لو قالت  
كنت زوجة فلان وعينته وقد طلقني أو مات فإنه لا يقبل قولها بالنسبة إلى الولي العام إلا بآيات  
بخلاف الخاص فإنه يقبل قولها بالنسبة إليه مطلقا والفرق بينهما أن الأول نائب الغائبين ونحوهم  
فينوب عن المعين ويحتاج إلى اثبات ذلك لا يفوت حقه بخلاف الثاني (قوله أو طلقني الخ) أي أو  
قالت طلقني زوجي واعتدت (قوله مالم يعرف) أي القاضي وقوله لها أي للمرأة المدعية ما ذكر  
وقوله زوجها معينا أي باسمه أو شخصه كما سيصرح به فيما بعد (قوله والا الخ) مفهوم القيد وقوله  
أي وان عرف لها زوجا أي بنفسه بدليل قوله بعد أو عينته (قوله باسمه) متعلق بعرف أي عرفه  
باسمه وان لم يعرف شخصه وقوله أو شخصه أي ذاته وان لم يعرف اسمه وقوله أو عينته أي باسم العلم  
كان قالت له ان فلانا كان زوجي وقد طلقني أو باسم الإشارة كان قالت هذا زوجي وقد طلقني  
(قوله شرط الخ) جواب ان المدعية في لا وقوله في صحة تزويج الحاكم الأول تزويجه اذ المقام  
للاضمار (قوله دون الولي الخاص) سيأتي محترزه (قوله اثبات) أي بينته وقوله بنحو طلاق أو موت  
الباء سببية متعلقة بفراق أي فراقه بسبب طلاق أو موت ونحوهما كالفسخ (قوله سواء الخ) تعميم  
في اشتراط اثبات الفراق أي بشرط اثبات بينة مطلقا سواء أغاب الزوج أم حضر (قوله وانما فرقوا  
بين المعين) أي حيث اشترط اثبات فراقه بالنسبة للحاكم وقوله وغيره أي وبين غير المعين حيث لم  
يشترط فيه ذلك مطلقا وقوله مع المدار العلم بسبق الزوجية أي علم الحاكم به وقوله أو بعده أي  
عدم العلم بسبق الزوجية وقوله حتى يعمل بالأصل أي فيعمل في تفرعية والفعل مرفوع أي فحقهم  
إذا كان المدار على ما ذكر أن يعملوا بالأصل في كل ولا يفرقوا بين المعين وغيره والأصل فيما إذا علم  
بسبق الزوجية بقاءها حتى يثبت ما رفعها سواء كان الزوج معينا أو لا والأصل فيما إذا لم يعلم بسبق  
الزوجية عدمها (قوله لان القاضي الخ) هذا وجه الفرق فهو عمله لفراقه وقوله تأكد له أي  
للقاضي وهو جواب لما وقوله الاحتياط أي في تزويجها (قوله والعمل الخ) أي وتأكد له العمل  
بالأصل وهو بقاء الزوجية (قوله فاشتراط) أي لعمدة تزويج القاضي وقوله الثبوت أي الاثبات  
أي اثبات الفراق لمخالفته للأصل (قوله ولأن الخ) عطى على قوله لان القاضي (قوله باسم العلم)  
أي باسمه الذي هو علم عليه فالعلم بفقتين والاضافة لـ (قوله كأنها ادعت عليه) أي بأنه  
فارقها (قوله بل صرحوا بأنها ادعوى) أي حقيقة والاضراب انتقال (قوله فلا بد من اثبات ذلك)  
أي الفراق لان على المدعي البينة (قوله بخلاف ما إذا عرف مطلق الزوجية الخ) أي فلا يتأكد له  
الاحتياط فلم يشترط الاثبات وقوله من غير تعيين بما ذكر أي بالاسم أو الشخص (قوله فاكثني)  
أي القاضي وقوله بالخلو عن الموانع متعلق بإخبارها (قوله لقول الاصحاب ان الخ) هذه العلة  
تقتضي عدم اشتراط الاثبات في المعين أيضا بالنسبة للحاكم ولو لم يكن له عمل بها فيه بالنسبة إليه

للإحتياط ولأن تعيينها بمنزلة دعوى منها عليه كما تقدم وبعبارة التحفة والاستطراد في صحة تزويج الحاكم لها اثباتها لفرافقه هذا ما دل عليه كلام الشنقي وهو المعتقد وان كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها في المعين أيضا حتى عند القاضي لقول الأصحاب ان العبرة في العقود بقول أربابها اه بخلاف وقوله في العقود أي اثباتا أو ردعا فلا يرد أن المدعى هنا الفراق وهو لا يسمى عقدا (قوله وأما الولي الخاص) محترز قوله دون الولي الخاص وقوله فبزوجهما صدقها أي في أمها خلية من النسكاح والعدة وأن زوجها طلقها واعتدت منه (قوله وأن عرف زوجها الأول) غاية في صحة تزويج الولي لها (قوله من غير اثبات الخ) متعلق بزوجها (قوله لكن بسن له) أي للولي الخاص وقوله كقاض لم يعرف زوجها أي كما انه بسن لقاض الخ وقوله طاب نائب فاعل بسن وقوله اثبات ذلك أي ما ادعته من أنها خلية من النسكاح والعدة (قوله وفرق بين القاضي والولي الخ) هذان قولاه أولا وانما فرقوا الخ إلا أنه هناك جعله بين المعين وغيره وهما بين القاصي والولي ولا تكن الخيشية واحدة فالأولى اسقاط هذا اكتفاء بذلك (قوله حيث فصل بين المعين وغيره) أي فاشتراط اثبات في الأول دون الثاني وقوله في ذلك أي في القاضي وقوله دون هذا أي الولي (قوله لان القاضي الخ) عليه الفرق وقوله يجب عليه الإحتياط في سم مائه والفرق انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص اه (قوله ويجوز لمجر وهو الاب الخ) ظاهره وانتهته عنه لانه لما حازله تزويجها بغير اذنها لم يؤثر فيها اه سم (قوله توكيل معين) خرج المبهم كأن يقول وكلت أحدكم فلا يصح توكيله وقوله صح تزوجه الجملة صفة لمعين أي معينه وصوف بكونه يصح أن يتزوج هو بنفسه وقيد به لما تقدم في باب الوكالة من أن شرط الوكيل صحة مباشرة ما وكل فيه وخرج به نحو الصبي والمجنون فلا يصح توكيلهما في النكاح لعدم صحة المباشرة منهما لأنفسهما (قوله في تزويج موليته) متعلق بتوكيل أي توكيله في تزويج موليته (قوله بغير اذنها) أي كما يزوجهما بغير اذنها ثم بسن للوكيل استئذنها ويكفي سكوتها تحفة وقال سم ولو وكل بغير اذنها ثم صارت ثيبا قبل العقد فيجب بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن أهلية التوكيل بغير اذنها ويحتمل خلافه فليراجع اه وقوله بغير اذنها أمالو وكل بأذنها يستحب ولا يبطل التوكيل (قوله وان لم يعين المجر الزوج) أي يجوز توكيل المجر في الزوج وان لم يعين للوكيل الزوج كأن قال له وكلت في تزويج عنتي وذلك لان وفور شفقته تدعو الى أن لا يوكل الا من يتق بنظره واخباره ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوجة لمن وكله أن يزوجه له لانه لا ضابط له فيما يرجع اليه بخلافه في الزوج فانه يتقيد بالكف (قوله وعلى وكيل) أي ويجب على وكيل وقوله ان لم يعين الولي الزوج أي للوكيل فان عينه له ابيع ما عين له ولا يجب عليه رعاية حفظ واحتياط في أمرها ومغاداة اه اذا عين له غيرة تعين وصح تزويجها عليه وهو مسلم ان كان رضاها والا فلا لانه لا يصح منه أن يزوجهما بنفسه عليه فضلا عن التوكيل فيه وقوله رعاية حفظ أي لها فلا تزوجه بمهر المثل ونحوه من يبذل أكثر منه أي يحرم عليه ذلك وان صح العقد كما هو ظاهر بخلاف البيع لانه بناء على فساد المسمى ولا كذلك النكاح اه تحفة (قوله فان زوجها بغير كف) هذا لا يترتب على رعاية الاحتياط والاحتياط لان التزويج على كف شرط للصحة لا للكمال حتى انه يقال اذا لم يزوجه على كف لم يراع الاحتياط والاكمل نعم ان أريد بالاحتياط مطلق أمر مطلوب سواء كان شرط صحة أو كمال صح ترتبة غايته (قوله أو بكف) وقد خطبها أكفا منه) يعني لو خطبها أكفا متفاوتين في الكفاءة لم يجز تزويجها بغير الكفاءة لان تصرف الوكيل بالمصلحة وهي منحصرة فيه وانما يلزم الولي ذلك لان نظره أوسع من نظر الوكيل فغفوض الأمر الى ما يراه أصل وفي التحفة ولو استويا كفاءة أو لا - مدهم - متوسط والاخر مودع تعين الثاني كما قال

العبرة في العقود بقول أربابها وأما الولي الخاص فبزوجهما ان صدقها وان عرف زوجها الأول من غير اثبات طلاق ولا يمين لكن بسن له كقاض لم يعرف زوجها طاب نائب فاعل بسن وقوله اثبات ذلك وفرق بين القاضي والولي حيث فصل بين المعين وغيره في ذلك دون هذا لان القاضي يجب عليه الإحتياط أكثر من الولي (و) يجوز (لمجر) وهو الاب والجسد في البكر (توكيل معين صح تزوجه في تزويج موليته بغير اذنها) وان لم يعين المجر الزوج في توكيله (وعلى وكيل) ان لم يعين الولي الزوج (رعاية حفظ) واحتياط في أمرها فان زوجها بغير كف أو بكف وقد خطبها أكفا منه



بعضهم ومحلله ان سلم ما لم يكن الاول أصح لمحق الثاني أو شدة بخله اه (قوله لم يصح التزويج) أي على غير الكف في الصورة الاولى وغير الكفا في الصورة الثانية قال ع ش وقضيته عدم الصحة وان كان غير الا كفأه أعلم من حيث اليسار وحسن الخلق ونحوهما ولو قيل بالصحة لم يكن بعيدا اه (قوله ويجوز التوكيل لغيره) دخل في الغير القاضي فله التوكيل قاله سم ثم قال وبه يتضح ما أحبت به في حادثة زبيد وهي ان قاضي بلدة صغيرة عارف بلغة العرب و بالعلوم الشرعية ولاه من له ذلك شرعا ولم يأذن في الاستخلاف وجاءه امرأة ورجل غر بها وأذنت له المرأة أن يزوجهما هذا الرجل ولم يكن له سوى خاص في البلدة ولا في أعمالها فهل للقاضي أن يغوض أمر العقد إلى غيره أم ليس له ذلك وإذا قلتم بأنه يغوض هل يكون من قبيل الاستخلاف وإذا قلتم لا فهل هو من قبيل التوكيل فاجبت بان العقد صحيح وان ذلك من قبيل التوكيل أخذنا من هذا الكلام وعمارة الروض وتفسير المجهز التوكيل بعد الاذن له في النكاح اه ثم بلغني ان الزبيديين والمصريين أجابوا بعدم الصحة اذ ليس له الاستخلاف ثم بلغني ان علامتهم الشمس الرمي رجح أي الجواب بالصحة عند قنومه مكة للهج ونقل لي صورة جوابه وهو ما نصه نعم العقد المذكور صحيح حيث كان الزوج كفوا اذ لولي سواء كان خاصا أم عاما التوكيل ح شلم تنه عن ذلك اه (قوله بان لم يكن الخ) تصوير لغير المجهز وقوله أو كانت موليته ثيبا أي أو كان أباً أو جدا أو كانت موليته ثيبا (قوله فليوكل) دخول على المتن والاولى اسقاطه لقرب العهد بمتعلقه وقوله بعد اذن حصل منها فيه الضمير الاول الذي في الفعل يعود على الاذن والثاني المجهز ومن يعود على المرأة المولية والثالث يعود على غير المجهز والرابع يعود على التزويج كما فسره به الشارح ويصح توكيله بعد الاذن المذكور وان لم تأذن له في التوكيل ولم تعين زوجا قال في التحفة لانه بالأذن صار وليا شرعا أي متصرفا بالولاية الشرعية فله التوكيل عنه وبه فارق كون الوكيل لا يوكل الا لاجل اه وقال سم وهذا نص صحيح بان الولي ولو غير مجهز ومنه القاضي يوكل وان لاقت به المباشرة ولم يجر عنها اه (قوله ان لم تنه) أي غير المجهزة وهو قيد للصحة توكيله أي يصح ما لم تنه عنه فان نهته عنه لم يصح التوكيل وذلك لانها انما تزوج بالأذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهته عنه وعبارة المتنازع وغير المجهز ان قالت له وكل وكل وان نهته عن التوكيل فلا وان قالت له زوجي واطلقت فلم تأمره بتوكيل ولا نهته عنه فله التوكيل في الاصح اه زيادة (قوله واذا عينت) أي بالاسم أو الشخص (قوله فليعينه) أي الولي الرجل أي فليعين لولي الرجل للوكيل (قوله والا) أي بان لم يعين أصلا بان أطلق أو عين غير ما عينته وقوله لم يصح تزويجه أي الوكيل (قوله ولولن عينته) غاية لعدم الصحة أي لم يصح وان كان زوجها الوكيل على الذي عينته (قوله لان الاذن الخ) علة لعدم صحة تزويج الوكيل الذي لم يعين له الولي الرجل الذي عينته أي وانما لم يصح حينئذ لان اذن الولي للوكيل المطلق عن تعيين من عينته فاسد وإذا فسد الاذن فسد ما ترتب عليه وهو التزويج وقوله مع ان المطلوب أي مطلوبها معين وقوله فاسد خبر ان الاولى (قوله وخرج بقولي بعد اذنها الاولى في التزويج) حكاها بالمعنى والافهول يقل هناك ما ذكر وانما قال بعد اذن له فيه (قوله ما لو وكله) ما فاعل خرج وهي واقعة على من يعقل وهو الوكيل وهذا خلافا للغالب ولو زائدة وفاعل وكل ضمير يعود على الولي والبارز يعود على ما هو العائد والتقدير وخرج بما ذكر الوكيل الذي وكله الولي الخ ويحتمل أن تكون ما مصدرية ولو زائدة وعليه فالضمير البارز لا يعود على ما لانها حينئذ حرف مصدرية وانما يعود على الوكيل المعلوم والتقدير وخرج بما ذكر توكيل الولي اياه الخ (قوله قبل اذنها) أي غير المجهزة وقوله له أي للولي وقوله فيه أي التزويج (قوله فلا يصح التوكيل) أي لانه لا يملك التزويج بنفسه قبل الاذن فكيف يوكل غيره فيه ومحلها في غير الحاكم أماه وفيصح توكيله قبل استئذنها كما سيأتي وقوله ولا النكاح عطف لازم على ملزوم أي يلزم من عدم صحة

لم يصح التزويج  
لخالقته الاحتياط  
لواجب عليه (و) يجوز  
التوكيل (لغيره)  
أي غير المجهز بان لم  
يكن أباً ولا جدا في  
المكر أو كانت موليته  
ثيباً فليوكل (بعد اذن)  
حصل منها (له فيه)  
أي التزويج ان لم تنه  
عن التوكيل وإذا  
عينت لولي رجلاً  
فليعينه للوكيل والا  
لم يصح تزويجه ولو  
لمن عينته لان الاذن  
المطلق مع ان المطلوب  
معين فاسد وخرج  
بقولي بعد اذنها  
للولي في التزويج ما لو  
وكله قبل اذنها  
فيه فلا يصح التوكيل

ولا النكاح نعم لو وكل  
قبل ان يعلم اذنه  
فلانا جواز التوكيل  
قبل الاذن فزوجها  
الوكيل صح ان تبين  
انها كانت اذنت  
قبل التوكيل بان  
العبرة في العقود بما  
في نفس الامر لا بما  
في ظن المكلف والا  
فلارفع الزوج  
القاضي امرأة قبل  
ثبوت توكيله بل  
بغير عدل نفذ وصح  
لكنه غير جائز لانه  
تعاطى عقدا فاسدا  
في الظاهر كما قاله بعض  
أصحابنا ولو بلغت الولي  
امرأة اذن موليته فيه  
فه صدقها و وكل  
القاضي فزوجها صح  
التوكيل والتزويج  
ولو قالت امرأة لوايها  
أذنت لك في تزويجي  
لمن أراد تزويجي  
الا أن وبعد طلاق  
وانقضاء عدتي صح  
تزويجه بهذا الاذن  
ثانيا ولو وكل الولي  
أجنبيا بهذه الصفة  
صح تزويجه ثانيا  
أيضا لانه وان لم يملكه  
حال الاذن لكنه تابع  
لما يملكه حال الاذن  
كما أفتى به الطيب  
الناشري وأقره  
بعض أصحابنا ولو أمر  
القاضي رجلا  
بتزويج من لا ولي

التوكيل عدم صحة النكاح (قوله نعم لو وكل الخ) استدراك على عدم صحة التوكيل والنكاح  
فيما لو وكله الولي قبل اذنه أي لا يصح ان تبين انها اذنت له قبل التوكيل فانهما يصحان حينئذ  
وقوله قبل ان يعلم أي الولي وقوله اذنه أي في التزويج وقوله فلانا حال من فاعل يعلم أو وكل وقوله  
فزوجها الوكيل أي بالاذن المذكور وقوله صح أي تزويج الوكيل وقوله ان تبين أي بعد التزويج  
وقوله انها كانت اذنت أي للولي في التزويج وقوله لان العبرة بالخبر لا بالعلم وقوله والا فلا أي وان لم  
يتبين ذلك فلا يصح النكاح (قوله فرفع) أي أربعة (قوله لوزوج القاضي امرأة) أي ليس  
لها ولي غيره (قوله قبل ثبوت توكيله) أي قبل ثبوت توكيلها لايضا لافاضة من اضافة المصدر  
للمفعول بعد حذف الفاعل وثبوت ما ذكر يكون بشاهدين وقوله بل بغير عدل أي بل زوجها باخبار  
عدل بانها وكلته وخبر لواحد لا يثبت له التوكيل (قوله نفذ وصح) فاعل الفعلين يعود على التزويج  
ويحتمل أن يكون فاعل نفذ يعود على الاذن المعلوم من السياق وفاعل صح يعود على التزويج وهو  
الاولي (قوله لكنه) أي تزويجه بغير عدل غير جائز أي حرام (قوله لانه تعاطى عقدا فاسدا الخ)  
عنه لعدم الجواز أي وانما لم يجز تزويجه المذكور بمعنى انه يحرم عليه لانه تعاطى عقدا فاسدا  
بحسب الظاهر اذ ومبني على اخبار الواحد له بالوكالة وهو لا يثبت به التوكيل كاتقدم ومقتضى  
العلم المذكور انه لا ينفذ ولا يصح حينئذ ينافي قوله المار فنفذ وصح الا أن يقال ان المراد بالنفذ  
والهبة في الباطن بدليل التقييد في العلم بقوله في الظاهر فلا تنافي (قوله ولو بلغت الولي امرأة اذن  
موليته) الولي مفعول أول واذن مفعول ثا و امرأة فاعل وقوله فيه أي في التزويج (قوله فصدقها)  
أي الولي (قول و وكل) أي الولي القاضي وقوله فزوجها أي القاضي (قوله صح التوكيل والتزويج)  
أي لما تقدم أن الاشهاد على الاذن غير شرط فيقبل خبر الصبي والمرأة فيه واذا صح الاذن بذلك صح  
التوكيل والتزويج (قوله ولو قالت امرأة) أي رشيده خلية من النكاح ومن العدة (قوله الا أن)  
متعلق بتزويجي وقوله وبعد طلاق معطوف على الا أن أي اذنت لك في تزويجي الا أن وفي  
تزويجي اذا طلقتني هذا الزوج وانقضت عدتي منه فالماذون فيه شيان التزويج الا أن والتزويج  
بعد طلاقها وانقضاء عدتها (قوله صح تزويجه) أي اياها فالافاضة من اضافة المصدر لفاعلها  
والمفعول محذوف وقوله بهذا الاذن أي الواقع الا أن وقوله ثانيا أي بعد تزويجها أولا وطلاقها  
وانقضاء عدتها تبعا لتزويجه الواقع أولا وتقدم في باب الوكالة اضطراب في ذلك وان الذي رجحه في  
الرواية في النكاح الهبة (قوله ولو وكل الولي أجنبيا بهذه الصفة) أي بهذه الحالة بان قاله  
وكتلك الا أن في تزويج موليتي ان أراد ان تزويجها وبعد طلاقها وانقضاء عدتها وقوله صح  
تزويجه أي الوكيل وقوله ثانيا أي بعد تزويجها أولا وطلاقها وانقضاء عدتها وقوله أيضا أي كما صح  
تزويج الولي ثانيا (قوله لانه الخ) علة لهجة تزويج الولي والوكيل ثانيا والضير يعود على من ذكر  
منهما وان كان صنيعه بغيره علة لهجة في الثاني وقوله وان لم يملكه أي التزويج ثانيا وقوله حال  
الاذن أي وقت اذنه في التزويج وقوله لكنه أي التزويج ثانيا تابع لما مله وهو التزويج  
أولا فلذلك صح لانه ربي يصح تعاولا يصح استقلاله ومقام ما ذكر انها لو اذنت لولها أن تزويجها  
اذا طلقت وانقضت عدتها أو وكل الولي من يزويج موليتها اذا طلقت وانقضت عدتها لم يصح  
التزويج في صورتين لانهم لم يقع تعا غير مود ومسلم في الثانية دون الاولى كما في انما به ونفسها يصح  
اذنها لولها ان تزويجها اذا لم يملكها زوجها وانقضت عدتها لا توكيل الولي لمن يزويج موليته كذلك  
لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الاولى أقوى من  
الثانية فيمكنني فيها بما لا يمكنني في الجعلية ولان باب الاذن أوسع من باب الوكالة اه وميله في الهبة  
وقوله بالولاية الشرعية أي الاستفادة من جهة الشرع بعد اذنه (قوله ولو أمر القاضي) أماعيره

لها قبل استئذانها

فلا يصح منه ذلك مطلقا وقوله قبل استئذانها أي اذنها وقوله فيه أي في التزويج وقوله فزوجها أي ذلك الرجل بعد أمر القاضي وقوله باذنها أي للرجل الماء ورد بالتزويج وقوله إذا أي صح التزويج منه (قوله بناء على الأصح الخ) أما ان بنينا على خلاف الأصح من ان استئذنته في شغل معين توكيل لا استخلاف فلا يصح تزويجه لعدم صحة تقديم التوكيل على الاذن منها وقوله ان استئذنته أي القاضي وقوله في شغل معين أي كتحليف ومما ع شهدا وقوله استخلاف أي يجري مجرى الاستخلاف كما في شرح الروض (قوله لو استخلف القاضي) أي الذي ليس هالك ولي غيره (قوله لم يكف الكتاب) أي كتاب القاضي بالاستخلاف وقوله فقط أي من غير لفظ (قوله بل بشرط اللفظ) أي التلغظ بالاستخلاف وقوله عليه أي دلي الكتاب أي زيادة عليه وقوله منه متعلق باللفظ والضهير يعود على القاضي (قوله وليس للمكتوب اليه) أي من كتب له القاضي بان يزوج فلانة وقوله الاعتماد على الخط أي خط القاضي وحده (قوله هذا) أي ما ذكره من أنه ليس للمكتوب اليه الاعتماد على الخط (قوله وتضعيف البلقيني له) أي ما في أصل الروضة (قوله مردود) خبر تضعيف وقوله بتصریحهم أي الفقهاء وقوله بان الكتابة وحدها أي من غير اشهاد بما تضمنته الكتابة بدليل ما به د (قوله لا نفيد) أي لا تكفي وحدها (قوله بل لابد من اشهاد شاهد من على ذلك) أي على الاستخلاف الذي تضمنه الكتاب ثم ان هذا يفيد أن التلغظ بالاستخلاف مع الكتابة فقط لا يكفي بل لابد من الشهود على ذلك وما تدم يفيد الاكتفاء به فانظره (قوله ويجوز لزوجه توكيل في قبوله) أي كما يجوز للولي ان يوكل في تزويج موليته ويجوز ايضا له ما معان ان يوكل في ذلك فيقول وكيل الولي زوجت بنت فلان بن فلان ويقول وكيل الزوج قبلت نكاحها (قوله فيقول وكيل الخ) شروع في بيان لفظ الوكيل ولفظ الولي مع وكيل الزوج وقوله زوجت بنت فلانة بنت فلان بن فلان أي ورفع نسبه الى ان يحصل التمييز ويكفي الاقتصار على فلانة أو بنت فلان ان حصل التمييز به (قوله ثم يقول) أي وكيل لولي وجوابا بعد قوله ابن فلان وقوله أو وكالة عنه أو للتخير أي هو خير بين أن يقول موكل أو يقول وكالة عنه وقوله ان جهل قيد في اشتراط أن يقول الوكيل أحد اللفظين المذكورين (قوله والا) أي وان لم يجهلها بان علموها وقوله لم يشترط ذلك أي قوله موكل أو وكالة عنه ومنه يقال فيما يأتي في وكيل الزوج لابد من التصريح بالوكالة بان يقول قبلت نكاحها فلان موكل أو وكالة عنه ان جهلها الولي أو الشهود والا فلا يشترط ذلك ثم ان الاشتراط المذكور انما هو لجواز المباشرة لاهمة العقد فيصح مع الجهل بالوكالة لكن مع الحرمة وعبرة التحفة تنبيه ظاهرا كل ما هم ان التصريح بالوكالة فيعاد كشرط اهمة العقد وفيه نظروا واضح لقولهم العبرة في العقود حتى في النكاح بما في نفس الامر والذي يتجه انه شرط لحل النكاح لا غير اه (قوله وان حصل الخ) أي لا يشترط التصريح بالوكالة اذا علموا ما وان حصل علمهم لذلك باخبار الوكيل بالوكالة بان أخبرهم من قبل العقد بانه وكيل الولي في التزويج (قوله ويقول الولي الخ) كان الاولى للمؤلف ان يذكر هذا عقب المتن بان يقول فيقول الولي الخ لانه هو المرتب عليه وأما قوله أولا فيقول وكيل الولي الخ فليس غرعا على المتن نعم هو مفرع على قوله سابقا ويجوز لجبر توكيل في تزويج موليته فكان الاولى بتقديمه وقوله لو وكيل الزوج مثل وكيله وليه وقوله فلان بن فلان أي وهو الزوج فلو تركه وأتى بكاف الخطأ ببدله باز قال زوجت بنتي لم يصح كما صرح به (قوله فيقول وكيله) أي الزوج وفتح في التعبير بقاء التعقيب لانه لا يجوز تقديم القول على الإيجاب وليس كذلك بل يجوز تقديم القول عليه بان يقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة بنتك لفراد ويقول الولي زوجتها (قوله كما يقول ولي الصبي) أي يقول قولنا نظير قول ولي الصبي اذا أراد قبول النكاح للصبي (قوله قبلت نكاحها) الجملة تنازعا يقول الاولى ويقول الثانية فتجعل الصبي حين يتقبل النكاح قبلت

فلا يصح منه ذلك مطلقا وقوله قبل استئذانها أي اذنها وقوله فيه أي في التزويج وقوله فزوجها أي ذلك الرجل بعد أمر القاضي وقوله باذنها أي للرجل الماء ورد بالتزويج وقوله إذا أي صح التزويج منه (قوله بناء على الأصح الخ) أما ان بنينا على خلاف الأصح من ان استئذنته في شغل معين توكيل لا استخلاف فلا يصح تزويجه لعدم صحة تقديم التوكيل على الاذن منها وقوله ان استئذنته أي القاضي وقوله في شغل معين أي كتحليف ومما ع شهدا وقوله استخلاف أي يجري مجرى الاستخلاف كما في شرح الروض (قوله لو استخلف القاضي) أي الذي ليس هالك ولي غيره (قوله لم يكف الكتاب) أي كتاب القاضي بالاستخلاف وقوله فقط أي من غير لفظ (قوله بل بشرط اللفظ) أي التلغظ بالاستخلاف وقوله عليه أي دلي الكتاب أي زيادة عليه وقوله منه متعلق باللفظ والضهير يعود على القاضي (قوله وليس للمكتوب اليه) أي من كتب له القاضي بان يزوج فلانة وقوله الاعتماد على الخط أي خط القاضي وحده (قوله هذا) أي ما ذكره من أنه ليس للمكتوب اليه الاعتماد على الخط (قوله وتضعيف البلقيني له) أي ما في أصل الروضة (قوله مردود) خبر تضعيف وقوله بتصریحهم أي الفقهاء وقوله بان الكتابة وحدها أي من غير اشهاد بما تضمنته الكتابة بدليل ما به د (قوله لا نفيد) أي لا تكفي وحدها (قوله بل لابد من اشهاد شاهد من على ذلك) أي على الاستخلاف الذي تضمنه الكتاب ثم ان هذا يفيد أن التلغظ بالاستخلاف مع الكتابة فقط لا يكفي بل لابد من الشهود على ذلك وما تدم يفيد الاكتفاء به فانظره (قوله ويجوز لزوجه توكيل في قبوله) أي كما يجوز للولي ان يوكل في تزويج موليته ويجوز ايضا له ما معان ان يوكل في ذلك فيقول وكيل الولي زوجت بنت فلان بن فلان ويقول وكيل الزوج قبلت نكاحها (قوله فيقول وكيل الخ) شروع في بيان لفظ الوكيل ولفظ الولي مع وكيل الزوج وقوله زوجت بنت فلانة بنت فلان بن فلان أي ورفع نسبه الى ان يحصل التمييز ويكفي الاقتصار على فلانة أو بنت فلان ان حصل التمييز به (قوله ثم يقول) أي وكيل لولي وجوابا بعد قوله ابن فلان وقوله أو وكالة عنه أو للتخير أي هو خير بين أن يقول موكل أو يقول وكالة عنه وقوله ان جهل قيد في اشتراط أن يقول الوكيل أحد اللفظين المذكورين (قوله والا) أي وان لم يجهلها بان علموها وقوله لم يشترط ذلك أي قوله موكل أو وكالة عنه ومنه يقال فيما يأتي في وكيل الزوج لابد من التصريح بالوكالة بان يقول قبلت نكاحها فلان موكل أو وكالة عنه ان جهلها الولي أو الشهود والا فلا يشترط ذلك ثم ان الاشتراط المذكور انما هو لجواز المباشرة لاهمة العقد فيصح مع الجهل بالوكالة لكن مع الحرمة وعبرة التحفة تنبيه ظاهرا كل ما هم ان التصريح بالوكالة فيعاد كشرط اهمة العقد وفيه نظروا واضح لقولهم العبرة في العقود حتى في النكاح بما في نفس الامر والذي يتجه انه شرط لحل النكاح لا غير اه (قوله وان حصل الخ) أي لا يشترط التصريح بالوكالة اذا علموا ما وان حصل علمهم لذلك باخبار الوكيل بالوكالة بان أخبرهم من قبل العقد بانه وكيل الولي في التزويج (قوله ويقول الولي الخ) كان الاولى للمؤلف ان يذكر هذا عقب المتن بان يقول فيقول الولي الخ لانه هو المرتب عليه وأما قوله أولا فيقول وكيل الولي الخ فليس غرعا على المتن نعم هو مفرع على قوله سابقا ويجوز لجبر توكيل في تزويج موليته فكان الاولى بتقديمه وقوله لو وكيل الزوج مثل وكيله وليه وقوله فلان بن فلان أي وهو الزوج فلو تركه وأتى بكاف الخطأ ببدله باز قال زوجت بنتي لم يصح كما صرح به (قوله فيقول وكيله) أي الزوج وفتح في التعبير بقاء التعقيب لانه لا يجوز تقديم القول على الإيجاب وليس كذلك بل يجوز تقديم القول عليه بان يقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة بنتك لفراد ويقول الولي زوجتها (قوله كما يقول ولي الصبي) أي يقول قولنا نظير قول ولي الصبي اذا أراد قبول النكاح للصبي (قوله قبلت نكاحها) الجملة تنازعا يقول الاولى ويقول الثانية فتجعل الصبي حين يتقبل النكاح قبلت

مقولة لاحدهما وبخذف تطيرهما من الاشتراك والمراد بالنكاح الانكاح وهو التزويج لانه هو الذي يقبله الزوج وليس المراد به المركب من الايجاب والقبول اذ يستحيل قبوله كما تقدم (قوله فان ترك) هو البناء للمعلوم والضمير يعود على المذكور من الوكيل والولي ويصح بناؤه للمجهول وما بعده نائب فاعله وقوله فهما أى في الصورتين صورة قبول وكيل الزوج وصورة قبول ولي الصبي (قوله لم يصح النكاح) جواب ان وذلك لعدم التوافق بين الايجاب والقبول (قوله وان نوى) بالبناء للمجهول وما بعده نائب فاعل ويصح أن يكون بالبناء للمعلوم أيضاً كالذي قبله والكلام هنا على التوزيع أى وان نوى الوكيل الموكل في الصورة الاولى أو الولي الطفل في الصورة الثانية (قوله كما لو قال الخ) أى كما لا يصح النكاح لو قال الولي لو وكيل الزوج أو وليه زوجتك بنتي بكاف الخطاب وقوله بدل فلان حال من مقدر والتقدير زوجتك بكاف الخطاب حال كونها بدل فلان أى الاسم الظاهر (قوله لعدم التوافق) علمه لعدم صحة النكاح فيما لو تركت لفظة له وعدم صحته فيما لو أبدل الاسم الظاهر بكاف الخطاب أى وانما لم يصح النكاح فيما اذا تركت لفظة له وفيما اذا أتى بكاف الخطاب بدل الاسم الظاهر لعدم التوافق بين الايجاب والقبول الذي هو شرط في صحته وذلك لان الايجاب الصادر من الولي زوجت بنتي فلان بن فلان والقبول الصادر من وكيل الزوج أو ولي الصبي قبلت نكاحها باسناد النكاح الى نفسه فلم يتوافقا وكذلك فيما اذا قال الولي لو وكيل الزوج أو وليه زوجتك بنتي وقال الوكيل أو الولي قبلت نكاحها له فاتفقما يتوافقا (قوله فان ترك لفظة له) بالبناء للمجهول أو للمعلوم والفاعل وكيل الزوج أو وليه أى ترك وكيل الزوج أو وليه لفظة له في القبول عنه بان قال قبلت نكاحها فقط وقوله في هذه أى فيما اذا قال الولي له زوجتك بكاف الخطاب بدل الاسم الظاهر وانتظر ما متعلق الجار والمجرور فانه لا يصح جعله لفظ ترك لانه يصير المعنى فان ترك لفظة له في هذه وهى زوجتك بنتي لانه لم يترك شيئاً منها ثم ظهر أن في الكلام اختصاراً والاصل فان ترك لفظة له في القبول المقابل لهذه الحالة (قوله أنه قد) أى النكاح وهو جواب ان وقوله وان نوى موكله غاية لانعقاد النكاح للوكيل أى يتعقد النكاح له وان نوى الوكيل بقوله قبلت نكاحها جعل النكاح واقعاً للموكل وانما لم يتعقد للموكل اذا نواه لان الشهود لا مطلع لهم على النية وفي المغنى مانصه ولا يقع العقد للموكل بالنية بخلاف البيع لان الزوجين هنا بمثابة الثمن والمثمن في البيع فلا بد من ذكرهما ولو ان البيع يرد على المال وهو يقبل النقل من شخص لا آخر فيجوز أن يقع للوكيل ثم ينتقل للموكل والنكاح يرد على البضع وهو لا يقبل النقل ولان انكار الموكل في نكاحه للوكالة يبطل النكاح بالكلية بخلاف البيع لو فوعه للوكيل اهـ (قوله فروع) لم يذكر الا فرعين فكان الاولى أن يقول فرعان (قوله من قال أنا وكيل في تزويج فلانة) أى والموكل له الولي خاصاً أو عاماً (قوله فلن الخ) الفاعل واقع في جواب الشرط والجار والمجرور خبر مقدم وقبول النكاح مبتدأ مؤخر وقوله صدقه الضمير البارز يعود على من قال أنا وكيل ومسأله ضمير منه (قوله ويجوز لمن أخبره عدل) صنيعة يفيد أن من واقع على غير الحاكم لم يترك حكم الحاكم بقوله أو لم يتعلّق بالحاكم (قوله بطلاق فلان) أى لزوجته وقوله أو موته أى وأخبره بموت فلان وقوله أو توكله أو توكله الاضافة من اضافة المصدر لفاعله أى أو أخبره عدل بتوكيل فلان اياك مثلاً (قوله ان يعمل به) أى بخبر العدل وقوله بالنسبة لما يتعلق بنفسه أى بالنسبة للامر الذي يتعلق بنفسه الخبر بفتح الباء كأن علق عتي عبده أو طلاق زوجته مثلاً على طلاق فلان زوجته أو على موته مثلاً فاذا صدق العدل في خبره عتي عليه عبده وطلقت عليه زوجته (قوله وكذا خطه) أى وكذا يجوز له ان يعمل بخط العدل بالنسبة لما يتعلق بنفسه وهذا لا ينافي ما تقدم من أنه لا يجوز للمكاتب اليه الاعتماد على الخط لان ذلك فيما يتعلق بغيره بخلاف ما هنا (قوله وأما بالنسبة لحق التفسير) أى للحق الذي يتعلق بالغير وقوله أو لم يتعلّق

نكاحها له فان ترك لفظة له فهما لم يصح النكاح وان نوى الموكل أو الطفل كما لو قال زوجت بك بدل فلان لعدم التوافق فان ترك لفظة له في هذه انعقد للوكيل وان نوى موكله \* (فروع) من قال أنا وكيل في تزويج فلانة فلن صدقه قبول النكاح منه ويجوز لمن أخبره عدل بطلاق فلان أو موته أو توكله ان يعمل به بالنسبة لما يتعلق بنفسه وكذا خطه الموقوف به أو ما بالنسبة لحق الغير أو لم يتعلّق بالحاكم فلا يجوز اعتماد عدل ولا خط قاض من كل ما ليس بحجة شرعية



بالحاكم أي أو بالنسبة للامر الذي يتعلق بالحاكم والامر الذي يتعلق به هو الحكم على الغير والاولى  
والاخصر حذفه وجعل من في قوله من أخبره واقعة على الحاكم وغيره وذلك لان التفصيل الجارى في  
غير الحاكم من كونه له العمل بخبر العدل بالنسبة لنفسه لا بالنسبة للغير يجري أيضا في الحاكم وقوله  
فلا يجوز اعتماد عدل اظهر في مقام الاضمار والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله أي فلا يجوز  
ان يعتمد كل من المخبر بالفتح ومن الحاكم على مقتضى صديقه خبر العدل في ذلك كما اذا أخبر عدل الولي  
أن فلانا طلق موليتك أو مات عنها فلا يجوز له أن يزوجه بذلك الخبر أو كان انسان وصيا على تبرعات  
فأخبره أن موصيه قد مات فلا يجوز له أن يعتمد ذلك ويقسم تلك التبرعات لان ما ذكره كحق يتعلق  
بالغير لا به نفسه ومثله في ذلك الحاكم فلو أخبره عدل بان فلانا طلق زوجته أو مات فلا يجوز له أن  
يعمل بمقتضى ذلك كان يقسم التركة أو يزوجه اذا اذنت له فيه وقوله ولا خط قاض لو قال ولا خطه  
أي العدل بالضمير قاضيا كان أو غيره لمكان أولى وقوله من كل ماليس بحجة شرعية بيان للعدل  
والخط والحجة الشرعية ههنا جلان (قوله فرع) الاولى فروع بصيغة الجمع وهي في بيان تزويج  
العتيقة والامة (قوله زوج عتيقة امرأة الخ) تقر أعتيقة بالنصب على انه مفعول مقدم وقوله ولها  
فاعل مؤخر وقوله امرأة قيد خرج به عتيقة الرجل فهو الذي يزوجه انما عصبته كما تقدم بيانه وقوله  
حية صفة لامرأة وهو قيد أيضا خرج به اذا كانت ميتة فان الذي يزوجه عتيقتها انما كما سيصرح به  
وقوله عدم ولي عتيقتها نسب أي فقد حسا أو شرعا ولي العتيقة من جهة النسب وهو قيد أيضا خرج  
به ما اذا لم يفقد فان الذي يزوجه الاقرب فالاقرب من الاولياء على ما تقدم من الترتيب فلا يزوجه  
اولياء المعتقة الا بعد فقد اولياء النسب والحاصل ان الذي يزوجه العتيقة عند فقد اولياءها نسبيا هو  
ولي المعتقة ويستثنى من طرد ذلك ما لو كانت المعتقة وتولها كافر بن والعتيقة مسلمة فان اذنى  
زوجها حينئذ الحاكم ومن عكسه ما لو كانت المعتقة مسلمة وتولها وكافر بن فيزوج الولي  
العتيقة وان كان لا يزوجه المعتقة (قوله تبعا لولايته عليها) أي ان ولي المعتقة زوج العتيقة  
بطريق التبعية لولايته على نفس المعتقة وبعبارة شرح الثمر لانه لما اذنت لولاه المرأة للنكاح  
استتبع الولاية عليها لولايته على عتيقتها اهـ (قوله فيزوجها) أي العتيقة وهو بيان للولي وقوله  
ثم جدها أي المعتقة والمراد به ابوابها وان علا ولوعبر به كما تقدم لكان أولى لان الجد شامل لما كان  
من جهة الام مع انه لا ولاية له (قوله بترتيب الاولياء) الباء بمعنى على متعلقة بمحذوف أي ثم تجرى  
من بعد الاب والجد على ترتيب الاولياء في الارث فيقدم أخ شقيق على أخ لاب وهكذا الى آخر  
ما تقدم (قوله ولا يزوجهها ابن المعتقة مادامت حية) أي لانه لا يكون وليا للمعتقة لما تقدم انه  
لا يزوجه ابن بيضة فلا يكون وليا لعتيقتها (قوله باذن عتيقة) متعلق بقوله زوج أي يزوجهها  
بأذنها ويذني سكوتها ان كانت بكرا (قوله ولولم ترض المعتقة) غاية في التزويج بأذنها أي زوج  
العتيقة بأذنها سواء رضيت المعتقة أم لا وذلك لان رضاها غير معتبر لانه لا ولاية لها ولا اجبار فلا  
فائدة له وقبل يعتبر رضاها لان الولاء لها والعصبة انما يزوجهون بادلانهم بها فلا أقل من مراجعتها  
(قوله فاذا ماتت المعتقة زوجها انما) أي ثم انوها على ترتيب عصبات الولاء ولو قال ولوماتت المعتقة  
زوج عتيقتها من له الولاء عليها لكان أولى لشموله لجميع ذلك (قوله ويزوج أمة) لما بين حكم  
تزويج العتيقة شرع في بيان حكم تزويج الامة غير العتيقة وقوله امرأة قد خرج به أمة الرجل فانه  
هو الذي يزوجهها وقوله بالعة رشيدة نعتان لامرأة ولو اقتصر على الثانية لكان أولى لاغنائها عن  
الاولى وذكر محرم تزاولي بقوله ويزوج أمة صغيرة ولم يذكر محرم زوالا لانيمة وهو المحجونة والمحجور  
عليها بسفه فيزوج أمتهما ولي مال ونكاح لمما من أب وان علا وسلمان لكن لا تزوجه أمة السفهة  
الاذا نكحها كامة السفهة اذا لفرق كما يستفاد من عبارة شرح المنهج ونصها مع الاصل ولولي نكاح

(فرع يزوجه عتيقة  
امرأة حية) عدم ولي  
عتيقتها نسباً (ولها)  
أي المعتقة تبعا لولايته  
عليها فيزوجها أبو  
المعتقة ثم جدها  
بترتيب الاولياء ولا  
يزوجه ابن المعتقة  
مادامت حية (باذن  
عتيقة) ولولم ترض  
المعتقة اذا ولاية لها  
فاذا ماتت المعتقة  
زوجها انما (و)  
يزوجه (أمة) امرأة  
(بالغة) رشيدة

ومال من أب وان علا وسلطان تزويج أمة موليه من ذي صغر وجنون وسفه ولو أنثى بأذن ذي السفه  
 اكتساباً للمهر النفقة بخلاف عبده أي المولى لماسيه من انقطاع اكسابه عنه اه وخرج بقوله  
 ولي نكاح الامة المملوكه لصغيرة عاقله تيب فلا تزوج أصلاً لانها تابعة لسيدها وهي لا تزوج أصلاً  
 اذ لا يلي نكاحها أحد حينئذ كما تقدم وكما قال ابن رسلان \* ونعيب زواجها تعذراً \* وخرج به أيضاً  
 الامة المملوكه لصغيرة وصغيرة بكر فزوجهما معاً السلطان من الاب والجد وأما السلطان فلا  
 يزوجهما لانه لا يلي نكاحهما حينئذ فلا يلي نكاح أمتهما بخلاف الاب والجد فانهما يليان نكاحهما  
 فيليان: كاح أمتهما تبعاً وسيصرح المؤلف ببعض ما ذكر (قوله وليها) أي مطلقاً أصلاً كان  
 أو غيره وهو فاعل يزوج (قوله باذنها) أي السيدة وقوله وحدها حال من المضاف اليه أي حالة كونها  
 متوحدة في اذن أي منفردة به لا يعتبر اذن الولي ولا اذن الامة كما سيصرح بهذا وليس للاب اجبار  
 أمته على النكاح وان كان له اجبار سيدها عليه (قوله لانها) أي السيدة وهو علة لمكون التزويج  
 يكون باذنها وحدها وقوله المالكه لها أي للامة (قوله فلا يعتبر الخ) تفريع على اشتراط اذن  
 السيدة وحدها أي واذا اشترط اذن السيدة وحدها فلا يعتبر اذن الامة لولم تاذن السيدة (قوله لان  
 لسيدها اجبارها على النكاح) أي فلا فائدة حينئذ في اذن الامة (قوله ويشترط) أي في صحة  
 اذنها وقوله نطقاً أي ان كانت ناطقة فان كانت خرساء فيكفي في اذنها اشارة الى المفهمة وقوله وان كانت  
 بكر اغاية في اشتراط الاذن نطقاً أي يشترط ذلك وان كانت السيدة بكرًا وذلك لانها لا تستحي في تزويج  
 أمتها (قوله ويزوج أمة صغيرة) هو تركيب اضافي وقوله بكر صفة للمضاف اليه رسيه أي محترزه  
 (قوله أو صغيرة) بالجر معطوف على صغيرة أي أو أمة صغيرة (قوله أب) فاعل يزوج وقوله فابوه  
 أي فقط لان لهما جبار سيدهما جاز لهما اجبارهما تبعاً لسيدهما (قوله ويزوجهما غيرهما من  
 السلطان ونحوه من بقية الاولياء) (قوله لغبطة) متعلق بزوج أي يزوجهما عند وجود غبطة  
 أي منفعة للسيدة أو السيد (قوله كتحصيل مهر الخ) تمثيل للغبطة قال في المعنى وقيل لا يزوجهما  
 أي الاب والجد لانه قد تنقص فمهما وقد تنجبل فتهلك اه (قوله لا يزوجهما) أي الصغيرة  
 والصغيرة أي والجنون والسفيه ذكر أو أنثى وهذا مفهوم قوله أمة (قوله لا نطقاً كسبه عنهما)  
 أي عن الصغيرة والصغيرة فلم يكن لهما مصلحة في التزويج حينئذ قال في التبعة ولم ينظروا الى انها  
 ربما انظر مع تزويجه لندرت اه (قوله خلافاً لما لك رضي عنه) أي فانه قال بجواز تزويج  
 عبدهما ان ظهرت مصلحة فيه وذلك بان يكون اذا تزويج يكتسب ما يدين في زوجته ويكفيهما واذا لم  
 يزوخ بما قطع عن ذلك بسبب ما يتولد عنه من الامراض (قوله ولا أمة نسب صغيرة) محترز  
 قوله بكر أي ولا يزوجه الاب فابوه أمة نسب صغيرة ومحله ما لم تكن مجنونة ولا جاز لهما ان يزوجهما  
 أمتهما لانهما يليان ما لهما ونكاحهما (قوله لانه لا يلي نكاح ما لكتنها) أي فلا يلي نكاح أمتها  
 بالاولى والمأصل انه يشترط فحين يلي نكاح الامة ان يكون ولي مال مال كنها ونكاحها فزوج أمة  
 الصغيرة البكر والصغير الاب فابوه لانهما يليان نكاح السيدة والسيد فيليان نكاح أمتهما تبعاً  
 ويزوج أمة الرشدة ولهما مطلقاً ولو السلطان لانه يلي نكاحها لكان باذنها ولا يزوجه أمة نسب  
 الصغيرة الاب والجد والسلطان وغيرهم لانهم لا يولون نكاح السيدة ولا يولون نكاح أمتها (قوله  
 ولا يجوز للقاضي أن يزوجه أمة الغائب) وذلك لان الولاية عليهم من جهة الملك فهي قاصرة على  
 المالك فلا تنقل للقاضي عند غيبته (قوله نعم ان رأى القاضي بيعها) مفعول رأى الثاني محذوف  
 أي أصلي وقوله لان الحظ الخ علة الصلاحية التي رآها الناصي وقوله فيه أي في البيع وقوله  
 للغائب أي الملك الغائب وقوله من الاتفاق عليها متعلق بالحظ وأصله لاحظ أي لاحظ له من  
 الاتفاق عليها ولو قال لانه لاحظ له من الاتفاق لكان أولى (قوله باعها) جواب ان (قوله ويزوج

(وليها) أي ولي  
 السيدة (بأذنها  
 وحدها) لانها  
 المالكه لها فلا  
 يعتبر اذن الامة لان  
 لسيدها اجبارها  
 على النكاح ويشترط  
 أن يكون اذن  
 السيدة نطقاً وان  
 كانت بكرًا (و) يزوج  
 (أمة صغيرة بكرًا أو  
 صغيرة أب) فابوه  
 (لغبطة) وجدت  
 كتحصيل مهر أو  
 نفقة (لا يزوجه  
 عبدهما) لانقطاع  
 كسبه عنهما خلافاً  
 لما لك ان ظهرت  
 مصلحة ولا أمة نسب  
 صغيرة لانه لا يلي  
 نكاح ما لكتنها ولا  
 يجوز للقاضي ان  
 يزوجه أمة الغائب  
 وان احتاجت الى  
 النكاح وتضررت  
 بعدم النفقة نعم ان  
 رأى القاضي بيعها  
 لان الحظ فيه للغائب  
 من الاتفاق عليها  
 باعها (و) يزوجه

سيد بالملك) أى بالولاية وذلك لان التصرف فيما يملك استيفاء ومونقله الى الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة اه تحفة (قوله ولو فاسقا) أى ولو كان السيد فاسقا وذلك لان الفسق يمنع الولاية لا الملك وتزويج السيد ليس بالولاية وانما هو بالملك (قوله أمته) أى ولو كانت كافرة أو كانت محرمة عليه كاخته وقوله المملوكة كلها له أى لسيدها (قوله لا المشتركة) أى لا زوج المشترك وهو مفهوم قوله المملوكة كلها له وقوله ولو باعته أى ولو حصل الاشتراك بسبب الاغتنام بان غنم جماعة أمة فهى مشتركة بينهم وقوله بينه متعلق بالمشاركة (قوله بغير رضا جميعهم) أى لا يجوز تزويجها بغير رضا جميع المالكين لها أم مع رضاهم فيجوز (قوله ولو بكرًا صغيرة) الغاية للتعميم لا الرد لا خلاف فيه ولو قال كفى المتهاج بدها بى صفة كانت أى صغيرة أو كبيرة بكرًا أو نبيار شديدة أو غيرها لكان أولى وقوله أو كبيرة أى بكرًا أو نبيار وقوله بلا إذن منها أى الكبيرة والأولى اسقاطه أو اسقاط قوله بعد وله اجبارها الخ وذلك لان أحدهما يغنى عن الآخر وفى المهرج والمتهاج الاقتصار على الثانى وهو ظاهر (قوله لان النكاح الخ) علته لكونه له ان تزوجها بلا إذن منها (قوله وهى) أى المنافع وقوله مملوكة له أى والمالك يفعل فى ملكه ما يشاء سواء رضى به المملوكة أم لا (قوله وله اجبارها عليه) أى النكاح للعلة المارة آتفا ومحلها فى غير المبعضة والمكاتبه أمهافلا يجبرهما عليه لانهما فى حقهما كالأجنبيات وفى غير التعلق بها حق لازم كارهن والجناية فليس للراهن تزويج الموهونة الا على المرتهن أو بإذنه ليس للسيد تزويج الجانية المتعلق برقبته مال وهو عسر والاصح وكان اختيار اللفداء (قوله لكن لا تزوجها بغير كفء الخ) لما كانت العلة المارة وهى قوله لان النكاح الى وهى مملوكة له توهم جواز تزويجها على غير كفء لها كجواز بيعها عليه أى بالاستدراك المذكور لدفع هذا الإيهام وحاصله ان النكاح ليس كالبيع لانه لا يقصد به التمتع بخلاف النكاح وعبارة المنهج وشرحه وله اجبار أمته على نكاحها صغيرة كانت أو كبيرة بكرًا أو نبيار عاقلة أو مجنونة لان النكاح يرد على منافع البضع وهى مملوكة له وهذا فافترت العبد لكن لا تزوجها بغير كفء بعيب أو غير به الارضا بخلاف البيع لانه لا يقصد به التمتع اه (قوله بعيب الخ) الباع سببه متعلقة بمحذوف واقع خبر المبتدأ محذوف أى وعدم الكفاءة فيه بسبب عيب مثبت للخيار كعظام وبرص وجنون أو بسبب فسق أو بسبب حرفة دينية (قوله الا رضاهما) الأداة حصر والمجرور متعلق بيزوجها أى لا تزوجها الا رضاهما وقوله اللام بمعنى الباء متعلقة برضاهما أى رضاهما بغير الكفء (قوله وله) أى للسيد وقوله تزويجها بريق أى على رقيق وقوله ودنى نسب أى لان الحق فى الكفاءة فى النسب لسيدها لا لها وقد أسقطه هنا تزويجها على من ذكر وعبارة الروض وشرحه فرع لا يصح تزويج الأمهة بمن به عيب مثبت للخيار للاضرار بها ويزوجها جواز بغير رضاهما ولو عريية من عرى دنى النسب حرا كان أو عبدا وقضيته مع مام من ان بعض الخصال لا يتغير ببعض انه لا يزوجها اذا كانت عريية من عجمى ولحر الخلاف قول أصله ويزوجها من رقيق ودنى النسب فانه يقتضى انه يزوجها منه فينافى قوله فيعبر والامة العربية بالحر العجمى أى ولا يزوج الامة العربية بالحر العجمى على هذا الخلاف أى الخلاف فى الجبار بعض الخصال ببعض كذا قاله الاسنوى فعدول المصنف عن عبارة أصله الى ما قاله لذلك والحق ما فى الاصل ولا منافاة لان الحق فى الكفاءة فى النسب لسيدها لا لها وقد أسقطه هنا بتزويجها لهما من ذكر وهما محلها اذا تزوجها غير سدها باذن أو ولابه على ما لكها لا يزوجها بمن لا يكافئها بسبب آخر أى غير دناءة النسب كعيب مثبت للخيار الارضاها وعلامة كمينه من نفسه لا ذنبا وله بيعها من المعيب لان الشراء لا يتعين للاستمتاع ويلزمها تمكينه لانها صارت ملكه اه بتصرف (قوله لعدم النسب لهما) أى للرفيقة قال الجيبرى أى لعدم النسب المعبر وان كانت شريفة لان الرق

(سيد) بالملك ولو فاسقا  
(أمته) المملوكة  
كلها له لا المشتركة  
ولو باعته بينه وبين  
جماعة أخرى بغير  
رضا جميعهم (ولو)  
بكرًا (صغيرة) أو نبيار  
غير بالغة أو كبيرة  
بلا إذن منها لأن  
النكاح يرد على منافع  
البضع وهى مملوكة  
له وله اجبارها عليه  
لكن لا تزوجها بغير  
كفء بعيب مثبت  
للخيار أو فسق أو حرفة  
دينية الا برضاهما  
وله تزويجها بريق  
ودنى نسب لعدم  
النسب لها

يضمحل معه جميع الفضائل اه (قوله وللمكاتب) أى كتابة صحبة والجار والمجرور خبر مقدم وقوله تزويج أمته مبتدأ مؤخر (قوله لالسيدة) أى المكاتب فلا تزويجها كما لا تزويج عبده لان السيد مع المكاتب كالأجنبي (قوله ان أذن له) أى للمكاتب وقوله سيده أى المكاتب وقوله فيه أى التزويج فان لم يأذن له فيه لم يجز له ذلك كسبره قال ع ش وانما وقف تزويج المكاتب أمته على اذن السيد لانه ربما عجز بنفسه أو عجزه سيده فيعود هو وما في يده للسيد فاشترط اذن السيد له في التزويج واذا زوج فهو زوج عن نفسه لا عن سيده اه (قوله ولو طابت الامة) أى من سيدها وقوله تزويجها أى تزويج السيد اياها فالإضافة من إضافة المصدر لمعناه بعد حذف الفاعل (قوله لم يلزم) أى التزويج السيد أى لا يجبر عليه وان كانت محرمة عليه كاخته (قوله لانه) أى التزويج ينقص قيمتها أى وانقوات استمتاعه بمن تحل له (قوله يزويج الحاكم أمه كأمراة) أى ولا تزويجها الكافر لانه لا يملك التمتع بها أصلا بل ولا ساثر ان تصرفات فيها سوى ازالة الملك عنها وكتابتها وعارة الانوار ولا تزويج الكافر أمته المسئلة ومستولته لتزول ملكه وعدم تسلطه على أهل الاسلام اه وقوله باذنه متعلق بزويج والضمير للكافر (قوله والموقوفه الخ) أى وزويج الحاكم الامة الموقوفة على جماعة لكن باذنه ان انحصروا ونخرج بالموقوفة العبد الموقوف فلا تزويج بحال اذ الحاكم وولى الموقوف عليه وناظر السجد ونحوه لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجها فيه من نعلق المهر والنفقة (قوله والا) أى وان لم ينحصر واوقوله لم تزويج فيما يظهر قال في النهاية انها تزويج باذن الناظر فيما يظهر كما ائتم به والد رحمه الله تعالى (قوله ولا ينكح عبد) أى لا يصح نكاحه وقوله ولو لمكاتب أى أو مدبرا أو معلقا عنه بصيغة أو بعضها (قوله الا باذن سيده) أى الرشيد غير المحرم نطقا ولو بكر أو ذلك لخبر أيما ملوك تزويج بغير اذن مولاه فهو عاهر رواه الترمذي وحسنه رالحاكم وصححه وروى أبو داود ودفن كاحه باطل اه شرح الروض (قوله ولو كان السيد أنثى) أى نيبا أو بكرا (قوله سواء أطلق الاذن) أى ان النكاح باذن السيد صحيح سواء أطلق الاذن أم قيده فهو تميم لجهة النكاح بالاذن واذا أطلق الاذن فله أن ينكح حرة أو أمة ببلده وغيره وانعم السيد منعه من الخروج الى غير بلده (قوله أم قيد بامرأة معينة) أى أم قيد السيد الاذن للعبد بنكاح امرأة معينة وقوله أو قبيلة أى أو قيد الاذن له بنكاح امرأة من هذه القبيلة دون غيرها ومثلها الباردة (قوله فينكح بحسب اذنه) أى السيد والفاء واقعة في جواب شرط مقدم مرتبط بالشق الثاني أعني أم قيد أى واذا قيد السيد الاذن بما ذكر فينكح بحسب اذنه له (قوله ولا يعدل) أى العبد في نكاحه وقوله عما اذن أى عن الامر الذى اذن السيد وقوله له أى للعبد وقوله فيه أى في ذلك الامر فالضمير يعود على ما وقوله مراعاة لحقه أى السيد وهو دليل لكونه ينكح بحسب الاذن ولا يعدل الى غيره (قوله فان عدل عنه) أى عما اذن له فيه (قوله لم يصح النكاح) أى وان كانت المعدول اليها دونها مهر أو خير امنها جالا ونسبا ودنيا أو قل مؤنة قال في التحفة نعم لو قدر له مهر افزاد عليه أو زاد على مهر المثل عند الاطلاق صحت الزيادة ولزم ذمته فيتبع بها اذا عتق لان له ذمة صحبة اه (قوله ولو نكح العبد باذن سيده بطل النكاح) أى مجرم ولا يبرأ قال في النهاية ومثله في التحفة وقول الاندلسي يستثنى من ذلك ما لو منعه سيده فرفعه الى حاكم ترى اجباره فأمره فامتنع فأذن له الحاكم أو زوجه فانه يصح حرم كما لو عضل الولي محل تطر لانه ان أراد صحته على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء أو على قولنا ولا وجه له اه وفي المغنى قال في الام ولا أعلم من أحسن دليقه ولا حكي الى عنه من أهل العلم اخلافا في أنه لا يجوز نكاح العبد الا باذن مالكه اه ولا ينافي قوله ولا أعلم ما حكاها الرافي عن أبي حنيفة ان نكاحه موقوف على اجازة السيد وعن مالك انه يصح وللسيد فسحبه لانه لم يبلغه ذلك اه (قوله ويفرق بينهما) أى العبد وزوجه والذي يفرق هو الحاكم كما يستفاد من

وللمكاتب لالسيدة  
تزويج أمته ان أذن  
له سيده فيه ولو طابت  
الامة تزويجها لم يلزم  
السيد لانه ينقص  
قيمتها قال شيخنا  
زوج الحاكم أمة  
كأفرا سلمت باذنه  
والموقوفه باذن  
الموقوف عليه أى  
ان انحصروا والام  
تزويج فيما يظهر  
(ولا ينكح عبد) ولو  
مكاتب (الا باذن  
سيده) ولو كان  
السيد أنثى سواء  
أطلق الاذن أم قيد  
بامرأة معينة أو قبيلة  
فينكح بحسب اذنه  
ولا يعدل عما اذن له  
فيه مراعاة لحقه فان  
عدل عنه لم يصح  
النكاح ولو نكح  
العبد باذن سيده  
بطل النكاح  
ويفرق بينهما



عبارة شق (قوله خلافاً للمالك) أى فى قوله بصحة نكاح العبد بلاذن سيده لكن للسيد فسخفه  
 كما تقدم آنفاً عن المغنى (قوله فان وطئ) أى العبد زوجته بهذا النكاح الباطل وقوله فلا تثنى  
 عليه لرشيده مختارة الذى فى الخفة والنهاية ان عليه لها مهر المثل ويتعلق بذمته فقط ولقظهما واذا  
 بطل لعدم الاذن تعلق مهر المثل بذمته فقط ويتجه ان محله فى غير نحو الصغيرة والاتعلق برقبته اه  
 وما ذكروه المؤاخرجه الله تعالى انما هو فى السفينة لا فى العبد كما هو صريح عبارة المهاج ونصها مع  
 الخفة ولو نكح السفينة بلاذن فبطل فان وطئ منكوحته الرشيدة المختارة لم يلزمه شئ أى حد  
 قطعاً للشبهة ومن ثم لم يفسد الولد ولا مهر ظاهر اولو بعد ذلك انحر وان لم تعلم سفينة لانها مقصورة بترك  
 البحث مع كونها سلطة على بضعها بخلافه باطناً بعد ذلك انحر عنه كما نص عليه فى الام واعتمده  
 بخلاف صغيرة ومجنونة وكراهة ومزوجة بالاجبار وناعة فيجب مهر المثل اذ لا يصح تسليطهن اه اذا  
 علمت ذلك تعلم ما فى كلامه من التحليل ثم رأيت فى المغنى نص على ان بعض الشارحين توهم ان العبد  
 كالسفيه ولعل شارحنا تبع هذا البعض فى ذلك ونص عبارة تنبيه قول المصنف باطل يقتضى انه  
 اذا وطئ لا يلزمه شئ كالسفيه وليس مراداً كما توهمه بعض الشارحين بل يلزمه مهر المثل فى ذمته  
 كما صرح به المصنف فى نكاح العبد اه (قوله أما السفينة والصغيرة) أى ونحوهما من كل من  
 ليست رشيدة مختارة مما تقدم وقوله فيلزم فيه مامهر المثل أى ويتعلق برقبته كما علمت (قوله ولا  
 يجوز له العبد) أى لا يصح ولو اذن له السيد يذم له لان العبد لا يملك ولو بتقليد سيده والتسرى بقيد  
 دخول المتسرى بها فى ملك المتسرى وقوله ولو ما ذونا فى التجارة أى ولو كان العبد ما ذونا له فى التجارة  
 فلا يجوز له ذلك لان التجارة لا تتناول ذلك وقوله أو مكاتباً أى ولو كان مكاتباً (قوله ان يتسرى)  
 المصدر المؤول فاعل يجوز والتسرى لغة مطلق الوطء ونحوه باعتبار فيه ثلاثة أمور الوطء والانزال  
 ومنع الخروج والمراد به الاول لان الرقيق يمنع من الوطء مطلقاً سواء وجد انزاله ومنع من الخروج  
 أم لا ولو عبر ببطاً كما عبر به شيخ الاسلام لكان أولى لثلايوهم ان المراد به المعنى الشرعى مع أنه ليس  
 كذلك فتنبيه (قوله لان المأذون له) أى فى التجارة وغيره بالاولى وهو علة لعدم جواز التسرى بالنسبة  
 لغير المكاتب وقوله لا يملك أى ولو بتقليد سيده كما علمت لا يملك أهلاً للملك وأما الاضافة التى ظاهرها  
 الملك فى خبر الصحيحين من باع عبداً له مال فله للبائع الا أن يشترطه المبتاع فهى للاختصاص بالملك  
 (قوله واضعف الملك) علة لعدم جواز التسرى بالنسبة للمكاتب (قوله ولو لوطئ العبد النكاح) أى  
 من السيد (قوله لا يجب على السيد اجابته) أى لانه يشوش عليه مقاصد الملك وفوائده وينقص  
 القيمة وقوله ولو مكاتباً أى ولو كان العبد مكاتباً فلا تجب اجابته ومثله البعض (قوله ولا يصدق  
 مدعى عتق) كان المناسب أن يقول كعادته فرع أو فرعان (قوله من عبداً أو أمة) بيان مدعى  
 العتق (قوله الا بالبينة) أى فانه يصدق بها (قوله الا فى بيانها فى باب الشهادة) عبارة هنبك  
 والشهادة لما يظهر للرجال غالباً كنكاح وطلاق وعتق رجلان لارجل وامرأتان انتهت (قوله  
 وصدق مدعى حرية الخ) يعنى لو ادعى عليه بالرق وقال أنا حر أصالة صدق بيمينه وان استخدمه قبل  
 انكاره وجرى عليه البيع مراراً أو تداولته الأبدى لموافقته الأصل وهو الحرية وقوله أصالة أى لا  
 بالعتق وقوله ما لم يسبق الخ قيد لتصديقه بيمينه أى يصدق ما لم يسبق منه وهو رشيد اقرار  
 بالملك والأصل مدعى الرق وقوله أو لم يثبت أى وما لم يثبت الرق بينة تشهد رقه لا عمل بها ولو أقام  
 هو أيضاً بينة على حريته قدمت الارلى لانه مما زاد علمه بنقلها عن الأصل واذا ثبتت الحرية  
 الأصلية رجع مشتريه على بائعه بئنه وان أقر المشتري له بالملك لانه بناء على ظاهر السيد وسيد كسر  
 المؤلف هذه المسئلة فى باب الدعاوى والبيئات بأبسط مما هنا والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (فصل فى الكفاءة) أى فى بيان خصال الكفاءة المعبرة فى النكاح لدفع لعاو والضرب روهى

خلافاً للمالك فان وطئ  
 فلا تثنى عليه لرشيده  
 مختارة أما السفينة  
 والصغيرة فيلزم فيهما  
 مهر المثل ولا يجوز  
 للعبد ولو ما ذونا فى  
 التجارة أو مكاتباً ان  
 يتسرى وان جاز له  
 النكاح بالاذن لان  
 المأذون له لا يملك  
 ولضعف الملك فى  
 المكاتب ولو طلب  
 العبد النكاح  
 لا يجب على السيد  
 اجابته ولو مكاتباً ولا  
 يصدق مدعى عتق  
 من عبداً أو أمة الا  
 بالبينة المعبرة  
 الا فى بيانها فى باب  
 الشهادة وصدق  
 مدعى حرية أصالة  
 يمين ما لم يسبق اقرار  
 برق أو لم يثبت لان  
 الأصل الحرية  
 \* (فصل فى الكفاءة) \*

لغة التساوي والتعادل واصطلاحاً أمر يوجب عدمه عاراً وضابطهما مساواة الزوج للزوجة في كمال  
أو خمسة ماعدا السلامة من عيوب النكاح (قوله وهي) أي الكفاءة وقوله معتبرة في النكاح  
لأصحته أي غالباً فلا ينافي أنها قد تعتبر للصحة كما في التزويج بالأجبار وعبارة التحفة وهي معتبرة في  
النكاح لأصحته مطابقاً بل حيث لا رضا من المرأة وحدها فيجب ولا عنه ومع ولها الأقرب فقط فيما  
عداهما اه ومثله في النهاية وقوله بل حيث لا رضا مقابل قوله لأصحته مطلقاً فإنه قيل لا تعتبر  
للصحة على الإطلاق وإنما تعتبر حيث لا رضا الخ اه ع ش والحاصل الكفاءة تعتبر شرطاً للصحة  
عند عدم الرضا والا فإيست شرطاً لها (قوله بل لأنها حق للمرأة) استغنى عنه أن المراعى فيها جانب  
الزوجة لا الزوج وقوله والولي أي واحداً كان أو جماعة مستويين في الدرجة فلا بد من رضاها بغير  
الكف من رضا سائر الأولياء به ولا يكفي رضا أحدهم دون الباقين كما سيأتي في كلامه (قوله  
فلهما) أي المرأة والولي (قوله إسقاطها) أي الكفاءة أي ولو كانت شرطاً للصحة العقد مطلقاً لما صح  
حينئذ والمراد بالسقوط رضاها بغير الكف وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم زوج بناته من غير كف  
ولا مكافئ لمن وأمر فاطمة بنت قيس بن كاح أسامة فتمسكت به وهو مولى وهي قرشية ولو كانت شرطاً  
للصحة مطلقاً لما صح ذلك (قوله لا يكافئ حرة الخ) شروع في بيان خصال الكفاءة والذي يؤخذ  
من كلامه متناوشت حاشا أنها مست وهي الحرية والعفة والنب والدين والسلامة من الحرف الدينية  
والسلامة من العيوب وبعضهم عدوها نجساً وأدرج العفة في الدين وتظمها بقوله

شرط الكفاءة خمسة قد حوت \* ينبيك عن سابيت شعر مفرد

نسب ودين حرفة حرة \* فقد العيوب وفي اليسار تردد

والراجح أنه لا يشترط كما سيأتي في كلامه لأن المال غادر الخ ولا يتفخر به أصحاب المروآت والبصائر  
وللعلامة مرعى الخنثى

قالوا الكفاءة ستة فاجنبهم \* قد كان هذا في الزمان الاقدم

أما بنوه هذا الزمان فانهم \* لا يعرفون سوى يسار الدرهم

ثم إن العبرة في هذه الخصال بحال العقد فلا يؤثر طررها بعده ماعدا الرق فإن طرره يبطل النكاح  
ولا وجودها مع زوالها قبله قال في التحفة نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا أن مضت سنة كذا  
أطلقه غير واحد وهو ظاهر أن تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها الميتة والأفلا بد من  
مضي زمن يقطع نسبها عنه بحيث صار لا يعبر بها وهل تعتبر السنة في الفاسق إذا تاب كالخرفة  
القياس نعم قال ثم رأيت ابن العماد والركسي يحان الفاسق إذا تاب لا يكافئ العفيفة وينبغي حمله  
على ما إذا لم تمض سنة من توبته وظاهر كلام بعضهم اعتماداً على ما لا يكتفى بالنسبة للزنا اه (قوله حرة  
أصلية) مفعول يكافئ وقوله أو عتيقة مقابل قوله أصلية (قوله) ولا من لم يمسها الرق) هو معنى قوله حرة  
أصلية فكان عليه أن يقول ولا من لم يمس الرق آباءها أو الأقرب إليها منهم (قوله غيرها) فاعل يكافئ  
وقدر الشارح عند كل صفة تطير هذا فيكون فاعلاً للفعل مقدر نظير المذكور وإن نظرت لأصل  
المتن ففاعل الفعل قوله بعد تنمة الصفات غير بالتنوين (قوله بأن لا يذون) تصوير لكون الزوج غير  
مكافئ لها وقوله في ذلك أي فيما ذكر من كونها حرة أصلية الخ وذلك بأن تكون حرة أصلية وهو ليس  
كذلك بأن يكون وقيفاً أو عتيقاً أو تكون هي عتيقة وهو ذقيق أو تكون هي لم يمس آباءها الرق وهو  
مس آباءه الرق أو الأقرب إليها من الآباء لم يمسها الرق والأقرب إليه منهم مسه الرق كان يكون أبوه  
الثالث مسه الرق وأبوه الرابع مسه الرق ففي جميع ذلك لا يكون كفأ لها (قوله ولا أن ترلس الرق في  
الامهات) أي لا يؤثر في الكفاءة مس الرق في الامهات فلو كانت حرة ولم يمس أبوها الرق وهو كذلك  
لكن مس أمه الرق كافاً لها لأنه يتبع الأب في النسب لا الأم (قوله ولا عفيفة الخ) أي ولا يكافئ

وهي معتبرة في  
النكاح لأصحته بل  
لأنها حق للمرأة والولي  
فلهما إسقاطها  
(لا يكافئ حرة) أصلية  
أو عتيقة ولا من لم  
يمسها الرق أو آباءها  
أو الأقرب إليها منهم  
غيرها بأن لا يكون  
مثله في ذلك ولا أثر  
لمس الرق في الامهات  
(ولا عفيفة) وسنية  
غيرهما من فاسق  
ومبتدع

عقيقة أى صاحبة وقوله وسنية أى غير مستدعة وقوله غيرهما فاعل يكافئ أى لا يكافئهما غيرهما وذلك لقوله تعالى أنهن كان مؤمنا كن كأن فاسقا لا يستوون وقوله من فاسق ومبتدع بيان لغيرهما (قوله فالفاسق الخ) تفريع على ما يفهم من كلامه وذلك لانه يفهم من كون العقيقة ليست كفا للفسق ان الفاسقة كف له (قوله ان استوى فسقهما) أى اتحد نوعا وقد رافان زاد فسقه أو اختلف فسقهما نوعا بان يكون شارب الخمر وهى زانية لم يكافئها (قوله ولا نسبية) أى ولا يكافئ نسبية وقوله من عربية وقرشية وهاشمية أو مطلبية بيان للنسبية وقوله غيرهما فاعل يكافئ المقدرا أى لا يكافئ النسبية ٢ غير النسبية وقد بسط الكلام على ذلك فى الروض وشرحه فلنذكره تكميلا للفائدة ونصه ولا يكافئ العربية والقرشية والهاشمية الامثلة اشرف العرب على غيرهم ولان الناس تتفخر بانسابها ثم فخار ولخير قدموا قرشيا ولا تقدموها رواء الشافعي بلاعا أى بلفظ بالغى ولخير مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى بني هاشم من قريش واصطفى من بني هاشم وبنيو المطلب اكفاء لغير البخاري نحن وبنيو المطلب شئ واحد ومحله فى الحرث ولون كعب هاشمي أو مطلبى أمة فانت منه بينت فهى ء لو كتمالك أمها فله تزويجها من رفيق ودفى النسب كما سياتى وافهم كلامه ما صرح به فى الروضة من أن موالى كل قبيلة ليسوا اكفاء لها فاساثر العرب أى باقهم اكفاء أى بعضهم اكفاء بعض وقال الرافي مقتضى اعتبار النسب فى الهم اعتبارا فى غير قريش من العرب لكن ذكر جماعة انهم اكفاء وجرى النوى على ما انتصره المصنف فقال مستدركا على الرافي ما ذكره الجماعة هو مقتضى كلام الاكثرين وذكر ابراهيم المروزي ان غير كنانة لا يكافئها واستدل له السبكي بخبر مسلم السابق فحصل فى كونهم اكفاء وجهان وقد نقل الماوردي عن البصريين انهم اكفاء وعن البغداديين خلافه فتفضل به ضرعى ربيعة وعدنان على قحطان اعتبارا بالقرب منه صلى الله عليه وسلم وتقدم عنه تطيره فى قسم النى والغنime وهذا هو الاوجهاء وجرى فى الانوار على ان غير قريش من العرب بعضهم كف لبعض وعبارته الثالثة النسب فالعجم ليس كفوا للعربية ولا غير القرشية ولا غير الهاشمية والمطلبى للهاشمية أو المطلبية وهما كفا آن ويعتبر النسب فى الهم كفى العرب وغير قريش من العرب بعضهم كف بعض والعبرة فى النسب بالآباء الا فى اولاد بنات النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله يعنى لا يكافئ الخ) تفصيل لما أجله أولا بقوله ولا نسبية غيرها (قوله عربية أبى) أى من جهة الأب (قوله غيرها) فاعل يكافئ وقوله من الهم بيان للغير \* واعلم انه يعتبر النسب فى الهم كما يعتبر فى العرب كما تقدم فالفرس أفضل من القبط وبنو اسرائيل أفضل من القبط (قوله وان كانت أمه عربية) أى فلا عبرة بها لما تقدم عن الانوار ان العبرة فى النسب بالآباء (قوله ولا قرشية غيرها) أى ولا يكافئ قرشية غيرها وقوله من بقية العرب بيان لغيرها (قوله ولا هاشمية أو مطلبية غيرها) أى ولا يكافئ هاشمية أو مطلبية غيرها من بقية أصناف قريش كبنى عبد شمس (قوله وضع نحن وبنيو المطلب شئ واحد) وفى رواية نحن وبنيو المطلب هكذا وشبكتين أصابعه صلى الله عليه وسلم وخرج بقوله وبنيو المطلب بنو عبد شمس وبنو قيس وبنو فليسوا وبنو هاشم سواء لان هؤلاء وان كانوا أبناء عبد مناف كبنى هاشم والمطلب الا أنهم آخر جهم النبي صلى الله عليه وسلم عن آله لا يذا لهم (قوله فهم) أى بنو هاشم وبنو المطلب وقوله متكافئان أى فيكافئ ذكورا أحدهما بنات الا آخر (قوله ولا يكافئ من أسلم الخ) هذه الخصلة هى التى عبرت عنها بالدين وقوله من لها أب مفعول يكافئ أى لا يكافئ الذى ليس له أب فى الاسلام المرأة التى لها ذلك (قوله ومن له أبوان) أى ولا يكافئ من له أبوان وقوله لمن لها اللام زائدة ومن مفعول بكافئ (قوله على ما صرحوا به هو المعتمد وان كان صنيعة يفيد خلافه وقوله لكن الخ ضعيف وقوله فيه أى فى المذكر كورالدى صر - وا

فالفسق كف  
للفاسقة أى ان  
استوى فسقهما (و) لا  
(نسبية) من عربية  
وقرشية وهاشمية  
أو مطلبية غيرها يعنى  
لا يكافئ عربية أبى  
غيرها من الهم وان  
كانت أمه عربية ولا  
قرشية غيرها من  
بقية العرب ولا  
هاشمية أو مطلبية  
غيرها من بقية  
قريش وضع نحن  
وبنيو المطلب شئ  
واحد فهما  
متكافئان ولا يكافئ  
من أسلم بنفسه من  
لها أب أو أكثر فى  
الاسلام ومن له  
أبوان لمن لها ثلاثة  
آباء فيه على ما صرحوا  
به لكن حكى القاضي  
أبو الطيب وغيره فيه  
وجهان

٢ قوله غير النسبية  
كذا فى الأصل هنا  
ومثله فيما سياتى  
والمناسب غير النسب  
لان غير صفة المذكر  
هو الزوج كما هو ظاهر  
اه معجمه

فيه بعدم التكافؤ (قوله انهما) أي من أسلم بنفسه ومن لها أب أو أكثر ومن له أبوان ومن لها  
ثلاثة آباء في الاسلام (قوله واختاره) أي هذا الوجه الروياني وجزم به صاحب العباب وعلله  
بأنه يلزم على الوجه الأول ان العباي لا يكون كقول بنت التابعي وجزم في الضفة بالأول وقال وما لزم  
عليه من أن العباي ليس كف بنت تابی صح لا زلل فيه لما يأتي ان بعض الخصال لا يقابل ببعض  
فان دفع ما للاذري اه ومثله في اثباته والمعنى وعبرة المعنى من أسلم بنفسه ليس كقول من لها أب  
أو أكثر في الاسلام ومن له أبوان في الاسلام ليس كقول من لها ثلاثة آباء فيه فان قيل قضية هذا ان  
من أسلم بنفسه من العباة رضي الله عنهم لا يكون كقول البنات التابعيين وهذا مشكل كيف لا يكون  
كقولهن وهو أفضل الامة أجيب بأنه لا مانع من ذلك اه (قوله ولا سلمة) أي ولا بكافئ سلمة  
وقوله من حرف بكسر فتح جمع حرفة كقرب جمع حرفة وقوله دنينة بالهمز وتركه (قوله وهي الخ)  
بيان لضابط الحرف الدنينة وقوله مادلت ملاسته ما واقعة على الصنائع وتذكر الضمير في قوله  
ملاسته باعتبار لفظ ما والمعنى ان الحرف الدنينة هي الصنائع التي دلت ملاستها أي مصاحبتها على  
نحطاط المروءة أي سقطوطها (قوله غيرها) فاعل يكافئ المقدار أي ولا يكافئ السلمة من الحرف  
الدنينة غير السلمة وقد بسط الكلام على ما ذكر في الأنوار وعبارته الخامسة الحرفة فأصحاب الحرف  
الدينية ليسوا بكافئ للأشراف ولا للساكنة المحترفة فالكناس والحجام والفصا والحقان والقمقام وقيم  
الحجام والحائك والحارس والراعي والبشار والزبال والنال وأكساف والديباغ والقصاب والجزار  
والسلاح والجمال والحمال والحلاق والملاح والمراق والمهراس والفوال والكروشي والحماشي والحداد  
والصواغ والصباغ والدهان والديباس ونحوهم لا يكافئون ابنة الخياط والخباز والزارع والفخار  
والنجار ونحوهم وسلك المتولى الصراف والطباقي سلكتهم ويشبه أن يكون الصراف كالصواغ  
وأن يكون العطرك كالبزاز والخياط لا يكافئ ابنة التاجر والبزاز والديباغ والجوهري وهم لا يكافئون  
ابنة القاضي والعالم والزارع المشهور والصنائع الشريفة بعضها أشرف من بعض كما تبين والدنينة  
بعضها أدنى من بعض فالذي سبب دنائته استمال النجاسة كالحجام والفصا أدنى من الذي لا يستعملها  
كالخراز وسببه واذن شك في الشرف والدناءة وفي الشرف والاشرف أو الدني والأدنى فالمرجع إلى  
عادة البلد اه (قوله فلا يكافئ من) هي اسم موصول فاعل يكافئ وقوله هو أو أبوه حجام الجملة صلة  
الموصول (قوله أو كناس) أي ولوللمسجد (قوله أو راع) لا بردان الرعاية طريق الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام لان الكلام فمن أخذ الرعي حرفة يتسببها فقط والانبياء لم يتخذوه لذلك (قوله  
بنت خياط) مفعول يكافئ وكان الأولى أن يسقط لفظ بنت كما نص عليه الجوهري وعبارته قوله  
بنت خياط المناسب أن يقول خياطة لان الآباء لا تعتبر إلا بعد اتحاد الزوجين في الحرفة اه حل  
قال شيخنا العزيز ولم يقل ليس كف خياطة مع انه الملائم لما قبله للتنبيه على ان الحرفة تعتبر في  
الاصول كما تعتبر في الزوجين اه (قوله ولا هو) أي ولا يكافئ هو أي الخياط وقوله بنت تاجر يأتي  
فيه وفيما بعده ما تقدم (قوله وهو) أي التاجر وقوله من يجلب البضائع أي يأتي بها من محلها إلى محل  
آخر ليبيعه فيها وقوله من غير تقيد بجنس أي من البضائع كالراز (قوله أو راز) بالجر عطف على  
تاجر أي ولا يكافئ الخياط بنت راز (قوله وهو) أي البزاز وقوله باع البز هو يفتح الباء القماش (قوله  
ولاهما) أي ولا يكافئ التاجر والبزاز (قوله بنت عالم أو فاض) قال في التحفة الذي يظهر أن مرادهم  
بالعالم هنامن يسمى عالم في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذهم في الوصية وبينه وبين  
فقضيته ان طالب العلم ران برع فيه قبل أن يسمى عالمًا يكافئ بنته الجاهل وفيه دفعة ظاهرة  
ككافاته لبنت عالم بالاصلين والعلوم العربية ولا يبعد أن من نسب أبوه العالم فقربه عرفاً لا  
يكافئها من ليس كذلك ويفرق بين ما هنا والوصية بأن المدارك على التسمية دون ما به افتخار وهنا

أنهما كفوان واختاره  
الرويانى وجزم به  
صاحب العباب (ولا  
سلمة) من حرف  
دنينة) وهي مادات  
ملاسته على انحطاط  
المروءة غيرها فلا  
يكافئ من هو أو أبوه  
حجام أو كناس أو راع  
بنت خياط ولا هو  
بنت تاجر وهو من  
يجلب البضائع من  
غير تقيد بجنس أو  
بزاز وهو باع البز  
ولا همما بنت عالم  
أو فاض



بالعكس فالعرف هنا غيره ثم قنأله اه (قوله عبد) صفة لكل من العالم والقاضي فلا عبرة بالفاسق  
منهما وفي شرح الرمي وببحث الأذرى ان العلم مع الفسق لا أثر له اذ لا تغرله حيث نشد في العرف فضلا  
عن الشرع وصرح بذلك في القضاء فقال ان كان القاضي أهلا لفعالم وز يادة أو غير أهل كما هو الغالب  
في قضاة زمننا نجد الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام في النظر اليه تنظر ويحجى فيه ما سبق في  
الظلمة المستولين على الرقاب بل هو أولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار بخلاف الملوك  
ونحوهم ومثله في التحفة (قوله خلافا للروضة) في التحفة مانعه وفي الروضة ان الجاهل يكافئ  
العالم وهو مشكل فانه يرى اعتبار العلم في آثافه كيف لا يعتبره فهم الا ان يحجب بان العرف يعبر  
بنت العالم بالجاهل ولا تعبر العالم بالجاهل اه وضعف في الأنواع ما في الروضة وعبارته قال الروياني  
الشخ لا يكون كفوا للشابة والجاهل للعالم قال صاحب الروضة هو ضعيف وهذا التضعيف في  
الجاهل والعالم ضعيف لان علم الآباء اذا كان شرفا للولد لا يدفع كيف بعلمهم ولان الحرفة تراعى في  
الزوجة مع أنها لا توازي العلم وقد قطع بموافقة الروياني شارح مختصر الجويني وغيره اه (قوله  
والاصح ان اليسار لا يعتبر في الكفاءة) مقابله يقول انه يعتبر لانه اذا كان معسرا لم ينفق على الولد  
وتضرر هي بنفقة عليها نفقة المعسر قال في النهاية وعلى الأول أى الاصح لزوجهما وليها بالاجبار  
بمعسر بحال صداقها عليه لم يصح النكاح وليس مبنيا على اعتبار اليسار كما قاله الزركشى بل لانه  
بخسها حقها فهو كالزوجه من غير كفء اه (قوله لان المال ظل زائل الخ) عبارة المغنى لان  
المال ظل زائل وحال حائل ومال مائل ولا يغتفر به أهل المروآت والبصائر وقال في التحفة ويحجب عن  
الحسر الصحيح الحسب المال وأما معاوية فصعلوك بان الأول أى الحسب المال على طبق الخبر الآخر  
تنكح المرأة لحسبها وأما الحديث أى ان الغالب في الاغراض ذلك ووكل صلى الله عليه وسلم بسان  
ذم المال الى ما عرف من الكتاب والسنة في ذمه لاسيما قوله تعالى ولولا ان يكون الناس أمة واحدة  
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة الى قوله وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وقوله صلى  
الله عليه وسلم ان الله يحمي عبده المؤمن من الدنيا كما يحمي أحدكم مريضه من الطعام والشراب ولو  
سويت الدنيا عند الله جناح بريضة ماسقى كافرا نهائمه ماء والثاني نصح بما بعد عرفا منفرا وان لم  
يكن منفرا شرعا اه وقوله والثاني معطوف على الأول أى وهو وأما معاوية فصعلوك وفي المغنى  
مانه فائدة قال الامام والغزالي شرف النفس من ثلاث جهات احداها الانتهاء الى شجرة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلا يعادله شئ النائية الانتهاء الى العلماء منهم ورثة الانبياء صلوات الله وسلامه  
عليهم أجمعين وبمربط الله تعالى حفظ الملة المحمدية والثالثة الانتهاء الى أهل الصلاح المشهور  
والثقوى قال الله تعالى وكان أبوهما صالحا قال ولا عبرة بالانتساب الى عظماء الدنيا والظلمة المستولين  
على الرقاب وان تفاخر الناس بهم قال الرافي وكلام الملة لا يساعدهما عليه في عظماء الدنيا اه  
(قوله ولا لجة الخ) أى ولا يكافئ سليمة من عيب وهذه الخصلة معتبرة في الزوجين وكذا في أبيهما  
وأما ما على أحد وجهين وهو الأول وجه عند م وعليه فابن نحو الاجدم ليس كفوا لمن أبوهما سليم  
وعند حجر خلافة قال وزعم الأطباء الاعداء في الولد لا يعول عليه والمراد بالعيب مثبت للخيار الذي  
تعتبر السلامة منه في الكفاءة المشترك وهو الجنون والجدام والبرص لا الخاص بالرجل وهو الجب  
والعنة اذ لا معنى لكونها سليمة منهما ولا الخاص بها وهو الرنق والقرن اذ لا معنى لكونه غير سليم  
منهما (قوله حالة العقد) قيد به ما تقدم ان العبرة في الخصال بحال العقد لكن كان عليه أن يقيد  
به في جميعها كما في التحفة والنهاية (قوله لخيار - نكاح) أى لخيار فنيخ نكاح في الكلام ضاف  
مقدر (قوله لجاهل به) متعلق بمثبت وقول حالته متعلق بجاهل والصغير يعود على العقد وهذا  
بيان لسرط كون العيب مثبتا للخيار وأتى به للايضاح والافهول ليس بصدد بيان شرطه والمعنى أن

عبد قال الروياني  
وصوبه الأذرى ولا  
يكافئ عالمه جاهل  
خ لا فالروضة  
والاصح ان اليسار  
لا يعتبر في الكفاءة لان  
المال ظل زائل ولا  
يفتقر به أهل المروآت  
والبصائر (و) لا  
سليمة حال العقد  
(من عيب) مثبت  
لخيار (نكاح)  
لجاهل به لانه

العيب الذي تشترط السلامة منه هو المتيقن بالخيار وفسخ الشكاح وهو لا يكون مثبتا له الا لجاهل  
 بالعيب حالة العقد دون العالم به عندهم بصدق منسكرك العلم به بيمينه ولو بعد الوطء وعسارة الروض  
 وشرحه فرع لو نكح أحدهما الا آخر عالما بالعيب القائم بالا آخر غير العنة فلا خيار له كما في المبيع  
 والقول فيما لو كان به عيب وادعى على الآخر علمه به ولو بعد الدخول فانكر قوله بيمينه أنه لم يعلم به  
 لان الاصل عدم علمه به اه (قوله كجنون الخ) تمثيل للعيب المتيقن بالخيار الذي يشترط السلامة  
 منه وقوله ولو متقطعا أي ولو كان الجنون متقطعا يأتى تارة ويذهب تارة وقوله وان قل أي الجنون  
 وهذا ما جرى عليه شيخه ابن حجر والذي جرى عليه م ر ان الخفيف لا يضر وعبارته ويستثنى من  
 المتقطع كما قاله المتولى الخفيف الذي يطرق في بعض الازمان اه ومثل الجنون في ثبوت الخيار الخجل  
 كما لحقه به الشافعي رضي الله عنه كذا قيل وفي القاموس أنه الجنون وعليه فلا الحاق والالغاء  
 المأبوس من زواله كالجنون (قوله وهو) أي الجنون وقوله يزول به الشعور أي الادراك من القلب  
 لكن مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء (قوله وجذام) بالجرمة عطوف على جنون أي وكجذام وقوله  
 مستحكم بكسر الكاف بمعنى محكم يقال أحكم واستحكم أي صار محكما وقيد بالاستحكام فيه وفيما بعده  
 دون الجنون للإشارة الى أنه لا يشترط فيه الاستحكام والفرق أن الجنون يقضى الى الجناية كما قاله  
 الزركنى فاذا جن أحد الزوجين ترتب عليه الجناية على الآخر يقتل أو نحوه واعتدال زياى عدم  
 الاستحكام في البرص والجذام كالجنون وما جرب للجذام أن يؤخذ من دهن حب العنب ومرارة النعير  
 أجزاء متساوية ويخلطان معا ويدلك بهما ثلاثة أيام وما جرب للبرص أن يؤخذ ماء الورد ويطل  
 به ثلاثة أيام فانه يبرأ بذن الله تعالى (قوله وهي) أي الجذام وأنت الصمير باعتبار الخبر وقوله علة  
 يحمر منها العضو قال م ر ويتصور في كل عضو غير انه يكون في الوجه أغلب اه وقوله ثم يتقطع  
 أي وبه يتناثر أي يتساقط (قوله وورص) هو بالجر عطف على جنون أي وكبرص ونخرج به البهق فلا  
 يؤثر (قوله وهو) أي البرص (قوله وان فلا) أي الجذام والبرص فانه ما يؤثران (قوله وعلامة  
 الاستحكام في الاول) أي في الجذام وقوله اسوداد العضو أي وان لم يوجد تقطع ولا تنثر على المعتمد  
 (قوله وفي الثاني) أي وعلامة الاستحكام في الثاني أي البرص وقوله عدم اجراءه أي العضو وعبرة  
 غيره وعلامة الاستحكام فيه وصوله للعظم بحيث لو فرك العضو فركا عنيفا لم يحمر اه (قوله غير) فاعل  
 يكافئ المعدر في قوله ولا سلمة أي ولا يكافئ سلمية من العيب غيرها وهذا باعتبار حمل الشارح اما  
 باعتبار المتن فهو فاعل يكافئ المصرح به أول الفصل كما تقدم التنبيه عليه وقوله من به عيب يسان  
 للغير وقوله منها أي من العيوب الثلاثة (قوله لان النفس الخ) علة لعدم المكافاة المذكورة أي  
 لا يكافئ السلمية من العيوب من لم يسلم منها لان النفس الخ وقوله تعاف أي تكبره صحة من به ذلك  
 أي المذكور من الجنون والجذام والبرص لان الاول يؤدي الى الجناية والاخير ين يعبديان ففي  
 الصحيحين فر من المجذوم فرارك من الاسد وهذا محمول على غير قوى اليقين الذي يعلم انه لا يصيبه الا  
 ما قدر له وذلك الغير هو الذي يحصل في قلبه خوف حصول المرض ففجرت العادة بانه يحصل له المرض  
 غالبا وحينئذ فلا ينافي ما صح في الحديث لا عدوى لانه محمول على قوى اليقين الذي يعلم انه لا يصيبه الا  
 ما قدر له فقد شوه دانه لا يحصل له مرض ولا ضرر أو يغال المراد لا عدوى مؤثرة فلا ينافي انه قد تحصل  
 العدوى لكن بفعل الله تعالى فان الحديث ورد دائما كان يعتقد أهله الجاهلية من نسبة الفعل  
 لغير الله تعالى (قوله ولو كان بها الخ) كلام مسانف ولو شرطية جوابا فوله فلا كفاءة ولا يصح  
 جعلها نافية ويكون قوله فلا كفاءة تفر بعلان موضوع هذه الحصلة ان السلامة من العيوب  
 لا يكافئها من هو متصف بها وحينئذ فيحل المعنى السلمية من العيوب لا يكافئها من ذكر وان كان بها  
 عيب ولو منعها فبعض آخر الكلام أوله لانه اذا كان بها عيب فلا تكون سلمية من العيوب لا سيما

لجنون ولو متقطعا  
 وان قل وهو م ر  
 يزول به الشعور من  
 القلب (وجذام)  
 مستحكم وهي علة  
 يحمر منها العضو ثم  
 يسود ثم يتقطع  
 (وربص) مستحكم  
 وهو بياض شديد  
 يذهب دموية الجلد  
 وان قلا وعلامة  
 الاستحكام في الاول  
 اسوداد العضو وفي  
 الثاني عدم اجراءه  
 عند عصره (غير)  
 عن به عيب منها لان  
 النفس تعاف صحة  
 من به ذلك ولو كان بها  
 عيب أيضا فلا كفاءة  
 وان اتفقا أو كان ما  
 بها أقبح

عند اتفاقهما في العيب وقوله وان اتفقا أي العيبان كان تكون جذما وهو كذلك وذلك لان  
 الانسان يعاف من غير ما لا يعافه من نفسه وقوله أو كان ما بها أقبح أي أو كان العيب الذي فيها أقبح  
 من العيب الذي فيه كان تكون جذما وهو أحرص أو يكون الذي بها أكثر (قوله أما العيوب الخ)  
 مقابل قوله عيب مثبت الخيار وقوله كالعمى الخ تمثيل للعيوب التي لا تثبت الخيار (قوله وقطع  
 الطرف) أي قطع عضو من أعضائه وهو بفتح الراء أو ما يسكونها فهو العين وقوله وتشوه الصورة أي  
 قبح الخلقة بنقص فيها أو غيره (قوله تنمة) أي في بيان العيوب التي تثبت الخيار وقد أفردها  
 الفقهاء بيباب مستقل وحاصلها سبعة الثلاثة المتقدمة وهي مشتركة في تثبت الخيار بالزوجين  
 مطلقا وحدث قبل العقد أو بعده وللولى ان قارنت العقد وان رضيت بها لانه يعبر بها واثنتان  
 خاصان بالرجل وهما الحب والعنة فيثبت الخيار بهما للزوجة واثنتان خاصان بها وهما الرق  
 والقرن فيثبت بهما الخيار للزوج (قوله ومن عيوب النكاح) أي العيوب المثبتة لفسخ  
 النكاح (قوله رتق) بفتح راء وهو انسداد محل الجماع بالحلم ولا يجبر على شق الموضع فان شقته  
 أو شقه غير ها أو مكن الوطء فلا خيار للزوج والمانع من الجماع ولا يمكن الامتثال من الشق الا باذن سيدها  
 وقوله وقرن بفتح القاف وفتح الراء وقبل يسكونها وهو انسداد محل الجماع بعظم (قوله وجب)  
 بفتح الجيم وتشديد الباء وهو قطع الذكرا أو بعضه والباقي دون الحشفة ولو بفعل الزوجة أو بعد  
 الوطء وقوله وعنة بضم العين وتشديد النون وهي العجز عن الوطء في القبل لضعف الآلة أو القلب أو  
 الكبد ولا بد في ثبوت الخيار بهما من أن تكون من مكاف بخلاف الصبي والمجنون فلا تسع دعوى  
 العنة في حقهما لانها لا تثبت الا باقرار الزوج عند القاضي أو عند بيعة تشهد على اقراره أو بيمينها بعد  
 نكوله واقرار كل من الصبي والمجنون لغو كسكوته ولا تثبت بالبيعة لانه لا اطلاع للشهود عليها ولا  
 بدأ بضان تكون قبل الوطء فلا خيار بها بعد الوطء ولومرة لانها وصلت الى مطلوبها وعرفت بذلك  
 فدوته على الجماع مع توقع حصول الشفاء من الهما وعود الداعية للاستمتاع بخلاف حدوث الحب  
 بعد الوطء فانه يثبت به الخيار ليلبسها من الجماع وعدم توقع الاستمتاع ولا بد من ضرب القاضي له  
 سنة كما فعله عمر رضي الله عنه وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر الجماع فديكون لعارض حرارة فزول  
 في الشتاء أو رودة فزول في الصيف أو بيوسة فزول في الربيع أو رطوبة فزول في الخريف فاذا  
 مضت السنة ولم يطرأ فاعت أمرها الى القاضي لا منناع استقلالها بالفسخ فاذا ادعى الوطء وهي ثيب  
 أو بكر غورا ولم تصدقه صدق هو بيمينه انه وطئ ولا يطل بوطء بخلاف البكر غير الغوراء فتختلف  
 هي انه لم يطأ وكذلك ان نكل عن اليمين في الثيب أو البكر الغوراء فانها تخلف يمين الرد كغيرها  
 (قوله فليس كل من الزوجين الخ) تفريع على كون المذكورات من عيوب النكاح وقوله الخيار  
 فورا أي لان الخيار خيار عيب وهو على الفور كما في الخيار بعيب المبيع فنأخر بعد ثبوت حقه سقط  
 خياره وتقبل دعواه الجهل بأصل ثبوت الخيار أو بغوريته ان أمكن بان لا يكون مخالفا للعلماء  
 مخالطة تستدعي عرفا معرفة ذلك ولا يناق في الفور بضررب السنة في العنة لانها لا تثبت الا بعد مضي  
 السنة والرفع بعدها الى القاضي وحينئذ فلها الخ خول كن بعد قول القاضي تثبت عنده عنته أو  
 ثبت حق الفسخ (قوله في فسخ النكاح) اعلم أن الفسخ يغاير الطلاق في أربعة أمور الاول انه  
 لا ينقص عدد الطلاق ولو فسخ مرة ثم جدد العقد ثم فسخ ثانيا وهكذا الم تحرم عليه الحرمة الكبرى  
 بخلاف ما اذا طلق ثلاثا فانها تحرم عليه الحرمة المذكورة ولا تحل له الا بجملة التي اذا فسخ قبل  
 الدخول فلا شيء عليه بخلاف ما اذا طلق فان عليه نصف المهر الثالث اذا فسخ لتبين العيب بعد الوطء  
 لزمه مهر المتل بخلاف ما اذا طلق حينئذ فان عليه المسمى الرابع اذا فسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها  
 وان كانت حاملا بخلاف ما اذا طلق في الحالة المذكورة فتجب النفقة وأما السكينة فتجب في كل من

أما العيوب التي  
 لا تثبت الخيار فلا  
 تؤثر كالعمى وقطع  
 الطرف وتشوه  
 الصورة خلافا لمجمع  
 متقدمين \* (تنمة) \*  
 ومن عيوب النكاح  
 رتق وقرن فيها وجب  
 وعنة فيه فلا كسر من  
 الزوجين الخيار فورا  
 في فسخ النكاح

الفسخ والطلاق حيث كان بعد الدخول (قوله بما وجدنا الخ) متعلق بالخيار والسامعية أى  
الخيار بسبب ما وجد من العيوب وقوله فى الآخر متعلق بوجد (قوله بشرط أن يكون بحضور  
الحاكم) أى أنما يصح الخيار فوراً فى فسخ النكاح أن كان حاصل بحضور الحاكم وذلك لأن  
القسم بالعيوب المذكورة أمر مجتهد فيه كالفسخ بالأعسار فتوقف ثبوتها على مزيد نظر واجتهاد  
وهو لا يكون إلا من الحاكم فلو تراخى بالفسخ بها من غيرها كم لم ينفذوا غنى عنه المحكم بشرطه ولو  
مع وجود القاضي نعم أن لم تجدوا كما ولا محكم كما نفذ فسخها للضرورة كما قالوا فى الأعسار بالنفقة (قوله  
وليس منها) أى من العيوب المبنية للخيار فهو مرتبط بقوله ومن عيوب النكاح الخ (قوله  
استحاضة) أى وإن لم تحفظ لها عادة بان تحسرت وإن حكم أهل الخبرة باستحاضتها (قوله وبخر)  
بغضتين نتن الغم وغيره كالأنف وقيل نتن الأنف يسمى فخر بالنون (قوله وصنن) هو بضم الصاد  
وظاهر إطلاقه أنه لا فرق فيه بين أن يكون مستحكما أو يكون لعارض مرق أو مركة عتيقة أو  
اجتماع الوسخ (قوله وقروح سيالة) أى كالمبارك المعروف (قوله وضيق منغذ) أطلق جملة  
من العيوب الغير المبنية للخيار وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو أنه إن تعدد دخول ذكر من بدنه  
كبديتها تخافة وضدها فرها كان من العيوب المبنية للخيار والأفلا وعبارة التحفة ومنه أى  
المنسد محل جماعها ضيق المنغذ بحيث يفضيها كل واطئ كذا أطلقوه ولعل المراد بحيث يتعذر  
دخول ذكر من بدنه كبديتها تخافة وضدها فرها سواء أدى لأفضائها أم لا ثم قال قال الاستنوى  
وكما يخبر بذلك فكذلك تخبره بذكر آتية بحيث يفضي كل موطوءة اه بتصرف والأفضاء رفع  
ما بين قبلها ودبرها أو رفع ما بين مدخل الذكرو مخرج البول على الخلاف فيه (قوله ويجوز لكل من  
الزوجين خيار الخ) شروع فى بيان خيار الشرط بعد بيان خيار العيب وحاصل الكلام عليه أنه  
لوشروط فى أحد الزوجين وصف لا يمنع صحة النكاح كالألوان كجمال وبكارة وحرية أو نقصا  
كضدها أو لا ولا كيباض وممرة فاقطع الشرط صحة النكاح لأن خلف الشرط إذا لم يفسد  
البيع المتأثر بالشرط الفاسدة فالنكاح أولى ولكل من الزوجين الخياران بان الموصوف دون  
ما شرط كان شرط أنها حرة فبانت أمة وهو حرجل له نكاح الأمة وقد أذن سيدها فى نكاحها أو أنه  
حرفان عبد أو هى حرة وقد أذن له سيدها فى نكاحه فان بان مثل ما شرط أو خيرا ما شرط كإسلام  
وبكارة وحرية بدل اضدادها صحت النكاح ولا خيار لانه مساو أو كل وحكم المهر هنا كحكمه فى  
خيار العيب فان كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر المثل (قوله بخلف شرط) أى بوصف  
لا يمنع صحة النكاح كما علمت بخلاف ما إذا كان يمنعها كان شرط كونها أمة وهو حرجل له نكاحها  
أو شرط كونها مسلمة وهو كافر فالنكاح يبطل بذلك من أصله وخرج بقوله خلف شرط خلاف  
العين كزوجى على زيد فزوجها على عمر وفان النكاح يبطل جزما وقوله وقع فى العقد الجملة صفة  
لشرط أى شرط موصوف بكونه وقع فى العقد وقوله لا قبله تصریح بمعهم قوله فى العقد أى أما إذا  
وقع قبله فلا يؤثر وذلك لانه إنما يؤثر إذا ذكر فى العقد بخلاف ما إذا سبقه (قوله كأن شرط فى أحد  
الزوجين الخ) هو شامل لما إذا كان الشارط الزوجة أو الولي ولما إذا كانت الزوجة عجيبة أو غير  
عجيبة أى وقد اذنت فى معين وشرطت ما ذكر فان اذنتها فى النكاح للمعين بمثابة إسقاط الكفاءة منها  
ومن الولي اه يجيرى وقوله حرة بالرفع نائب فاعل شرط وقوله أو يسار أى غنى وقوله أو بكارة ومعنى  
كون الزوج بكرا أنه لم يتزوج إلى الآن اه يجيرى وقوله أو سلامة من عيوب أى غير عيوب  
النكاح وأما هى فهى مثبتة للخيار مطلقا سواء شرطت السلامة منها أم لا وعبارة المجيرى فان وجد  
عيب من عيوب النكاح كان لها الخيار مطلقا وان كان الوصف من غيرها من بقية خصال  
الكفاءة كالحرية والنسب والحرفة فان شرط منها كان لها الخيار والأفلا اه (قوله كزوجتك

بما وجد من العيوب  
المذكورة فى الآخر  
بشرط أن يكون  
حضور الحاكم وليس  
منها استحاضة  
وبخر وصنن وقروح  
سيالة وضيق منغذ  
ويجوز لكل من  
الزوجين خيار بخلاف  
شرط وقع فى العقد  
لا قبله كان شرط فى  
أحد الزوجين  
حرية أو نسب أو  
جمال أو يسار أو بكارة  
أو شباب أو سلامة  
من عيوب كزوجتك



بشرط أنها بكر أو حرة مثلاً) أي أو نسبية أو غنية أو شباب ومثله يقال في الزوج كأن يقول ولي  
 الزوجة الزوج زوجته بشرط أنك بكر أو حرة أو غني أو شباب أو يقول ذلك لو كبل الزوج (قوله  
 فإن بان أدنى مما شرط) اسم بان يعود على أحد الزوجين لكن على تقدير مضاف ومتعلق بشرط  
 محذوف أي فإن بان أحد الزوجين أي وصفه أدنى من الوصف الذي شرط فيه وما ذكر مرتب على  
 مقدور أي فإذا شرط وأخلف الشرط فإن بان أدنى مما شرط فيه ففسخ قال في التفتة ثم لا تظهر في الروضة  
 أن نسبه إذا بان مثل نسبه أو أفضل لم تغير وإن كان دون المشرط وكذا لو شرطت حريته فإن قنا  
 وهي أمة على الأوجه اهـ وخرج بقوله أدنى ما لو بان مثله أو خيرا منه فلا فسخ (قوله ولو بلا قاض)  
 غاية لقوله فله فسخ وهي الرد كما يستفاد من عبارة التفتة ونصها والخيار فوري ونازع فيه الشنخانة  
 مجتهد فيه فليكن كما مر اهـ أي كعيب النكاح ومثلها النهاية (قوله ولو شرطت بكارة) أي شرط  
 الزوج أنه لا يتزوجها إلا أن كانت بكر أو قوله فوجدت ثيباً أي فوجدتها ثيباً (قوله وادعت ذهابها  
 عنده) أي ادعت أن البكارة ذهبت عند الزوج بعد العقد والمراد لا بوطئه بان يكون بفحس وسقطه  
 ليغايروا بعده وقوله فأنكر أي أنها ذهبت عنده وقوله صدقت بيمينها جواب لو وقوله لدفع الفسخ أي  
 لأجل ذلك (قوله وادعت اقتضاضه لها) أي وادعت أنها دخلت عليه بكر أو أنه هو الذي أزال  
 بكارتها فلو قال عند قوله وادعت ذهابها عنده بوطئه أو غيره لم كان أخصر وقوله فأنكر أي الزوج  
 ما ادعته وادعى أنه ما اقتضاه بل وجدها ثيباً (قوله فالقول قولها بيمينها) عبر ألا بقوله صدقت بيمينها  
 وهما ما ذكرنا فغتنا وقوله أيضاً أي كما تصدق في الصورة الأولى لدفع الفسخ (قوله لكن يصدق الخ)  
 راجع للصورتين قبله ودفع هذا الاستدراك ما قد يتوهم من أنه إذا كان القول قولها بيمينها في  
 صورتين أنها تستحق المهر كما ملامع أنه ليس كذلك والحاصل القول قولها بالنسبة لدفع الفسخ  
 والقول قوله بالنسبة لتشطير المهر (قوله أن يطلق قبل الدخول) أي قبل الوطء فإن طلق بعد الوطء  
 وقال وطئتها ووجدتها ثيباً وقالت أزالها بوطئه صدقت الزوج فوجب جميع المهر لأنه كان يمكنه  
 معرفة كونها بكرًا بغير الوطء (قوله ولا يقابل الخ) لو قدم هذا على التفتة لكان أولى لأنه من متعلقات  
 خصال الكفاءة ومعنى عدم مقابلة بعض خصال الكفاءة ببعض أنه لا يخرج خصاله في الزوج ردئته  
 بخصلته جيدة فلو كان الزوج نسيباً معيباً وهي سليمة من العيب وغير نسبية فلا يجبر بالنسب العيب  
 ويكون كفواً لها ومثله ما لو كان ابن البراز عفيفاً وابنة العالم غير عفيفة فلا يكون كفواً لها ومثله  
 ما ذكره المؤلف بقوله فلا تزوج حرة بمجمية برقيق عربي لأنه ليس كفواً لها وذلك لما بالزوج من  
 النقص المانع من الكفاءة وهو الرق ولا يغير بما فيه من الفضيلة الزائدة وهي كونه عربياً وقوله  
 ولا حرة فاسقة بعد عفيف أي لا تزوج حرة فاسقة بعد عفيف لاسم (قوله وليس من الحرف  
 الدينونة خبازة) بكسر ففتح أي ولا تجارة بالنون ولا تجارة بالتاء (قوله ولو لوطر دعر الخ) وحاصل  
 ذلك أن ما نص عليه الفقهاء من رفعة أو دناءة في الخصال نعول عليه وما لم نص الفقهاء عليه يرجع  
 فيه إلى عرف البلد قال في التفتة وهل المراد بلد العقد أو بلد الزوجية كل محتمل والثاني أقرب لأن  
 المدار على عارها وعدمه وذلك إنما يعرف بالنسبة لعرف بلدها أي التي هي به حالة العقد وذكر في  
 الأنوار تغاضلاً بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده اهـ وقوله وذكر في الأنوار وقد نقلنا  
 بعض عبارته فيما تقدم فارجع إليه إن شئت وقوله لم يعتبر أي العرف المطرد بعد نص الفقهاء (قوله  
 ويعتبر عرف بلدها) قال في النهاية أي التي هي بها حالة العقد وقال ع ش فضيته اعتباراً بـ  
 العقد وإن كان محيماً لها لعارض كزيارة في نيتها العود إلى وطنها وينبغي خلافه ثم رأيت في سم على  
 حجر مانعه قوله أي التي هي بها أن كان المراد التي بها على وجه التوطن فواضح أن كان المراد على عزم  
 العود لبلدها غشـ كل اهـ وقوله فيما لم ينصوا عليه أي في الحرف التي لم ينصوا عليها بدناعة ولا برفعة

بشرط أنها بكر أو حرة  
 مثلاً فإن بان أدنى مما  
 شرط فله فسخ ولو  
 بلا قاض ولو شرطت  
 بكارة فوجدت ثيباً  
 وادعت ذهابها عنده  
 فأنكر صدقت بيمينها  
 لدفع الفسخ أو ادعت  
 اقتضاضه لها فأنكر  
 فالقول قولها بيمينها  
 لدفع الفسخ أيضاً  
 لكن يصدق هو  
 بيمينه لتشطير المهر  
 أن أطلق قبل الدخول  
 (ولا يقابل بعضها)  
 أي بعض خصال  
 الكفاءة (بعض)  
 من تلك الخصال فلا  
 تزوج حرة بمجمية  
 برقيق عربي ولا حرة  
 فاسقة بعد عفيف  
 قال المتولي وليس  
 من الحرف الدينونة  
 خبازة ولو لوطر دعر  
 بلد بتفضيل بعض  
 الحرف الدينونة التي  
 نصوا عليها لم يعتبر  
 ويعتبر عرف بلدها  
 فيما لم ينصوا عليه

(قوله وليس للاب تزويج ابنه الخ) لو أن هذا وذكروه في فصل في نكاح الأمة لسكان أنسب وإن كان ذكره هنا فيه نوع مناسبة من جهة أن الأمة لا تكافئ الحر وقوله أمة أي أو معيبة بعيب ثبت الخيار ويجوز تزويجه من لاته كافته بنسب أو حرفة أو غيرهما من سائر الخصال غير العيوب وذلك لأن الرجل لا يعبر باستغراش من لا تكافئه نعم يثبت له الخيار إذا بلغ وقوله لأنه مأمون العنت أي الذي هو شرط في جواز نكاح الأمة وفي التحفة بعده قال الزركشي فسد يمنع هذا في المراهق لأن شهوته آنذاك أعظم فإن قيل فعليه ليس زنا قيل وفعل المجنون كذلك مع أنهم يجوز وواله نكاح الأمة عند خوف العنت فهلا كان المراهق كذلك اهـ ولما ذكره بان وطء المجنون يشبه وطء العاقل انزلا ونسبا وغيرهما بخلاف وطء المراهق فلا جامع بينهما وأدعاء أن شهوته آنذاك أعظم ممنوع لانه شهوة كاذبة انتم تنشأ عن داع قوي وهو انعقاد المني اهـ (قوله ويرزوها بغير كف الخ) أي يصح أن يرزوها عليه الخ وقوله ولي فاعل يرزوها ولا فرق فيه بين أن يكون منفردا أي ليس هناك ولي غيره أو ليس منفردا بدليل قوله بعد أو أوليا لها (قوله لا قاض) معطوف على ولي (قوله رضا كل) متعلق بيزوها وقوله منها الخ بيان لكل وقوله ومن وليها أن كان هو المباشر للعقد فلا حاجة إلى ذكره لأن مباشرة تستلزم الرضا منه وإن كان غيره من بقية الأولياء أغنى عنه قوله بعد أو أوليا لها وعبارة متن المناجيز زوجها الولي غير كف رضاها أو بعض الأولياء المستويين رضاها ورضا الباقيين صح التزويج اهـ فلو صنع مثل صنيعه لكان أولى (قوله أو أوليا لها) أي أو منها مع أوليا لها أي بأقربهم فلو زوجها أحد الأولياء بغير كف رضاها فقط ولم يرزها باقي الأولياء لم يصح لأن لهم حق في الكفاءة لا في إعادة النكاح لمحتلج رضوا به أو لا بان زوجها أحدهم به رضاها ورضاهم ثم اختلعا زوجها فاعادها له أحدهم رضاها دون الباقيين فإنه يصح ويكفي رضاها به أولا أفاده في الروض وشرحه وقوله المستويين أي في درجة واحدة كاخوة وخرج به ما إذا لم يكونوا مستويين كاخ وعم فلا عبرة بالأبعد الذي هو الم لا لأنه لا حق له في الكفاءة فلو زوجها الآخر بغير كف رضاها فليس له اعتراض عليه ولا تضره بل خوف العار ونسبه لأن القرابة يكثر انتشارها فيشق اعتبار رضا الكل وقوله الكاملين أي البالغين العاقلين وخرج به غيرهم فلا يعتبر رضا (قوله زوال المانع) علة لقوله يرزوها رضا كل أي يرزوها مع رضاها لمزوال المانع من صحة النكاح وهو الكفاءة رضاها وانما زال المانع بذلك لما تقدم أن الكفاءة ليست بشرط للاحقة فتسقط بالرضا (قوله أما القاضي الخ) مفهوم قوله لا قاض وقوله فلا يصح له تزويجها بغير كف يستثنى منه ما لو كان عدم الكفاءة بسبب جب أو عنة فيصح للقاضي تزويجها على المحبوب والعين رضاها وقوله على المعتمد لا ينافيه خبر فاطمة بنت قيس السابق أول الفصل إذ ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم زوجها أسامة بل أشار عليها به ولا يدري من زوجها فمحوز أن يكون زوجها ولي خاص رضاها ومقابل المعتمد أنه يصح كافي التحفة ونصها وقال كثيرون أو لا كثيرون يصح وأطال جمع متأخرون في ترجمته وتزييف الأول وليس كما قالوا اهـ قوله وأطال جمع متأخرون في ترجمته رأيت في بعض هوامش فتح الجواد ما نصه اختار جماعة من الأصحاب الوجه القائل بالاحقة مطلقا منهم الشيخ أبو محمد والامام والغزالي والعبادي ومال إليه السبكي ووجه البلقيني وغيره وعليه العمل اهـ مشكاة المصابيح لما حرمته اهـ (قوله إن كان لها ولي) سياقي محترزة (قوله لأنه) أي القاضي وقوله كالتائب عنه أي عن الولي الخاص الغائب أو المعقود وقوله فلا يترك أي القاضي وقوله الخط له أي الولي الخاص المذكور والخط له وتزويجها على كف (قوله ويبحث متأخرون أنها) أي المرأة التي غاب وليها أو فقد (قوله قال شيخنا وهو) أي البحث المذكور ومتجه مدركا وعبارته بعد كلام ثم رأيت جمعا متأخرين بحثوا أنها لو لم تجد كفوا وخافت العنت لزم القاضي اجابتها قولاً واحداً

وليس للاب تزويج ابنه الصغير أمة لأنه مأمون العنت (ويرزوها بغير كف مولى) بنسب أو ولاء (لا قاض برضا كل) منها ومن وليها أو أوليا لها المستويين الكاملين لزوال المانع رضاها أما القاضي فلا يصح له تزويجها بغير كف وإن رضيت به على المعتمد أن كان لها ولي غائب أو معقود لأنه كالتائب عنه فلا يترك الخط له ويبحث جمع متأخرون أنها لو لم تجد كفوا وخافت العنت لزم القاضي اجابتها للضرورة قال شيخنا وهو متجه

للضرورة كما أصبحت الامتثال لغت اه وهو متجه مدركا والذي يتجه نقلا ما ذكرته انه ان كان في البلد كما لم يري تزويجهما من غير الكف تعين فان فقدوا وجدت عدلا تحكمه ويزوجها تعين فان فقدت تعين ما يحسنه هؤلاء اه (قوله اما من ليس لها ولي أصلا الخ) محترز قوله ان كان لها ولي الخ ثم ان تفصيله المذكور بين ان يكون لها ولي غائب أو نحوه فلا يصح تزويج الحاكم على الأصح وبين ان لا يكون لها ولي أصلا فيصح على المختار ليس في التحفة والنهاية بل الذي فهمنا مع الأصل أنه لا يزوج الحاكم بغير كف على الأصح مطلقا لافرق في ذلك بين أن لا يكون لها ولي أصلا وبين أن يكون لها ولي غائب أو فقد ثم ذكر أمثاله ولم يفصل فيه التفصيل المذكور ثم نقلنا عن جمع تخصيص المقابل وهو القول بالهبة بما اذا لم يكن تزويجه نحو غيبة الولي أو عضله والام يصح تزويجه قطعاً لبقائه حقه ولايته وفي المنهج وشرحه والروض وشرحه الجزم بعدم صحة تزويج الحاكم بغير كف برضاها من غير تفصيل ولا ذكر خلاف اذا علمت هذا تعلم ما في كلامه وتعلم أيضا ما في قوله بعد صحيح على المختار فانه ان كان جاريا فيه على مقابل الأصح ورد عليه انه يقول بالهبة مطلقا من غير تفصيل وان كان جاريا على ما جرى عليه جمع من تخصيص القول بالهبة بما اذا لم يكن تزويجه نحو غيبة الولي ورد عليه انه اذا كان لها ولي غائب لا يصح تزويجه قطعاً وهو قد أشار الى الخلاف فيه بقوله فيما سبق على المعتمد يمكن ان يقال ان المؤلف رحمه الله تعالى جاز على طريقة ثالثة توسط فيها تفصيل التفصيل المذكور تأمل (قوله فرع) الاولى رعا لانه ذكر اثنين الاول قوله لو زوجت من غير كف الخ الثاني قوله فان اذنت في تزويجها الخ (قوله لو زوجت) أي المرأة مطلقا بغير اذنت أو تبيا وقوله من غير كف أي على غير كف وقوله بالايجاب أي بان يكون الولي ابا أو جدا وهي بكرة (قوله أو بالاذن) أي أو زوجت باذنها بان كانت ممن تعتبر اذنها كان يكون الولي غير محبر أو هي ثيب بالغ وقوله المطلق عن التقييد بكف أو بغيره أي اذنت في تزويجها من غير تعيين زوج بان قالت له اذنت لك في تزويجي فان قبلت الاذن بكف تعين أو غير كف فان كان المزوج الولي الخاص صح تزويجها عليه كما تقدم (قوله لم يصح التزويج) أي على الأصح ومقابلته يصح لكن لها الخيار حالا ان كانت بالغة وبعد البلوغ ان كانت صغيرة كافي من المتهاج وعبارته ويجري القولان في تزويج الاب بكرة صغيرة أو تزويج الاب أو غيره بالغة غير كف بغير رضاها ففي الاظهر التزويج باطل وفي الآخر يصح وللألفة الخيار وللصغيرة اذا بلغت اه (قوله فان اذنت في تزويجها) أي معتبرة الاذن وقوله ممن طنته كفوا أي على معين طنته كفوا وقوله فبان أي من طنته كفوا وقوله خلافه أي خلاف كونه كفوا وهو كونه غير كف (قوله صح النكاح) جواب ان قوله ولا خيار لها أي في فسخ النكاح وقوله لتقصيرها بترك البحث لعدم ثبوت الخيار لها (قوله نعم الخ) استدراك من عدم ثبوت الخيار لها وقوله ان بان أي الذي طنته كفوا وقوله معينا أو رقيقا قال ع ش أي بخلاف مالو بان فاسقا أو وفي النسب أو الحرمة مثلا فلا خيار لها حيث اذنت فيه بخلاف مالو زوجت من ذلك بغير اذنها فالنكاح باطل اه (قوله تنمة) أي في بيان بعض آداب النكاح وقد ذكرت معظمها قبلا بحث الاركان (قوله يجوز للزوج) ومثله المتسرى وقوله كل تمتع منها أي من زوجته أي ومن أمته (قوله بما سوى حلقة دبرها) اما التمتع بما بالوطء فمأوردانه الاوطية الصغرى وانه لا ينظر الله الى فاعله وانه ملعون (قوله ولو عص بنظرها) أي ولو كان التمتع بعص بنظرها فانه حائر قال في القاموس النظر بالضم الهنة وسط الشقرة العليا اه والهنه هي التي تقطعها الخاتمة من فرج المرأة عند الختان (قوله أو استنماء ليدها) أي ولو باستنماء ليدها فانه جائز وقوله لا يبيده أي لا يجوز الاستنماء ليدها أي ولا يبيده غير حليته ففي بعض الاحاديث لعن الله من نكح يده وان الله أهل كامة كانوا يعيثون بغير وجههم وقوله وان خاف الزنا غاية لقوله لا يبيده أي لا يجوز

مدركا اما من ليس لها ولي أصلا فتزويجها القاضي بغير كف بطلبها التزويج منه صحيح على المختار خلافا للشنخين \* (فرع) \* لو زوجت من غير كف بالايجاب أو بالاذن المطلق عن التقييد بكف أو بغيره لم يصح التزويج لعدم رضاها به فان اذنت في تزويجها بمن طنته كفوا بان خلافه صح النكاح ولا خيار لها لتقصيرها بترك البحث نعم لها خيار بان معينا أو رقيقا وهي حرة \* (تنمة) \* يجوز للزوج كل تمتع منها بما سوى حلقة دبرها ولو بمص بنظرها أو استنماء ليدها لا يبيده وان خاف الزنا خلافا لاجد

بيده وان خاف الزنا وقوله خلافا لاجد أي فانه احازه بيسده بشرط خوف الزنا وبشرط فقد مهر حرة  
 وثمن أمة (قوله ولا اقتضاض باصبع) ظاهر صنيعه أنه معطوف على قوله لا يبيده وهو لا يصح اذ يصير  
 التقدير ولا يجوز استثناء ما يقتضاض ولا معنى له فيتعين جعله فاعلا للفعل مقدرا أي ولا يجوز اقتضاض  
 أي ازالة البكارة باصبعه وفي الجبري ما نصه قال سم ولا يجوز ازالة بكارتها باصبعه أو نحوها اذ لو  
 حاز ذلك لم يكن عجزه من ازالته مثبتا للخيار لتقدرته على ازالته بذلك اه (قوله ويسن ملاعبة  
 الزوجة) وه نلها الامة المتسرى بها وقوله ايناسا أي لاجل الايناس بها (قوله وان لا يخلها الخ) أي  
 ويسن أن لا يخلها من الجماع كل أربع ليال أي تحصينا لها ولأن غاية ما تطبق المرأة في الصبر من  
 الجماع ثلاث ليال ولذلك لم يسوغ الشارع للهرأ كثر من أربع (قوله بلا عذر) متعلق بخلها الثاني  
 فان كان هناك عذر قائم بها كحيض أو نفاس أو به كمرض لا يسكنه كون عدم الاخلاء المذكور سنة  
 (قوله وان يقرى الخ) أي ويسن أن يجتهد في أن يكون جماعه في وقت السهر وذلك لا تنفاه الشيع  
 والجوع المفرطين حينئذ اذ هو مع أحدهما مضر غالبا (قوله وان يمهل الخ) أي ويسن أن يمهل أي  
 يؤخر نزاع كرهه من فرجها اذا تقدم ازاله حتى تنزل ويظهر ذلك بأخبارها أو بقرائن (قوله وان  
 يجامعها الخ) أي ويسن أن يجامعها عند القدوم من سفره قال ع ش أي يجامعها في الليلة التي  
 تعقب سفره بل أو في يومه ان انفتحت خلوة اه (قوله وان تطيبا للغشيان) أي ويسن أن تطيب  
 الزوجان للوطء (قوله وان يقول كل) أي ويسن أن يقول كل من الزوجين ما ذكره وذلك لما رواه  
 مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن أحدكم اذا أتى أهله قال بسم  
 الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فقتضى بينهما ما رواه في رواية للبخاري  
 لم يضره شيطان ابدأ قال في النهاية وليتقرأ استحضار ذلك أي قوله بسم الله الخ عند الانزال فان له اثرا  
 ينافي صلاح الولد وغيره اه وقوله ولومع اليأس من الولد غايه في سن القول المذكور أي يسن ان  
 يقول كل منهما ذلك ولومع اليأس من الولد لكونها كبيرة أو صغيرة أو حاملا كذا في ع ش والمراد  
 بيأس الحامل من الولد أي الطارئ اذا الحمل لا يتصور ان تحمل (قوله والتقوى) مبني على خبره  
 وقوله وسيلة لمحبوب وقوله له أي للجماع وقوله بأدوية متعلق بالتقوى وقوله مباحة خرجت المحرمه  
 يحرم التقوى بها وقوله بقصد صالح أي مع قصد صالح وقوله كعفة الخ تمثيل للقصد الصالح وقوله  
 وسيله لمحبوب وهو الجماع المحبوب بالقصد الصالح وقوله فليكن أي التقوى بأدوية مباحة (قوله  
 ويحرم عليها) أي الزوجة ومثلها الامة وقوله منعه أي الزوج وقوله من استمتع جائز أي جماعا كان  
 أو غيره (قوله ويكره لها أن تصف الخ) محل الكراهة كما هو ظاهر اذا كانت الموصوفة خلية  
 لانه اذا علق بها يكره لها أن تصف الخ محل الكراهة كما هو ظاهر اذا كانت الموصوفة خلية  
 كذا في فتح الجواد (قوله لغير حاجة) متعلق بتصف أي يكره ذلك اذا كان لغير حاجة أما اذا  
 كان لحاجة كان أرسلها تنظر امرأة لاجل ارادة التزويج عليها فلا يكره كما مر في مجتأ الخطبة (قوله  
 وله الوطء الخ) أي ويجوز للزوج ومثله السيدان يجامع أهله عند عدم الماء في وقت الصلاة وان  
 علم خروج الوقت قبل وجود الماء ويتيمم حينئذ ويصلي من غير إعادة كما صرح بذلك في النهاية في  
 باب التيمم ونص عبارتها ويجوز للرجل جماع أهله وان علم عدم الماء وقت الصلاة فيتميمه ويصلي من  
 غير إعادة اه وكتب ع ش على قوله وان علم الخ ما نصه هذا ظاهر حدث كانا مستحيين بالماء  
 والا لم يجز له جماعها كما مر لما فيه من التضحية بالنجاسة وما لا يترتب عليه من بطلان تيممه اذا علم انه لم  
 يحد ماء في وقت الصلاة هذا وقد مر انه لا يكاف الاستنجاء من المذي لانه يضعف شهوته فيعني عنه  
 لكن بالنسبة للجماع لا لما أصاب بدنه منه أو ثوبه وعليه فالو علم أنه لا يحد ماء يغسل به ما أصابه منه  
 بعد الجماع فينبغي حرمة اذا كان الجماع بعد دخول الوقت لا قبله فلا يحرم لعدم مخاطبته بالصلاة

ولا اقتضاض باصبع  
 ويسن ملاعبته  
 الزوجة ايناسا وان  
 لا يخلها من الجماع  
 كل أربع ليال مرة  
 بلا عذر وان يقرى  
 بالجماع وقت السهر  
 وان يمهل للنزل اذا  
 تقدم ازاله وان  
 يجامعها عند القدوم  
 من سفره وان يطيبا  
 للغشيان وأن يقول  
 كل ولومع اليأس من  
 الولد بسم الله اللهم  
 جنبنا الشيطان  
 وجنب الشيطان ما  
 رزقتنا وان ينام في  
 فراش واحد والتقوى  
 له بأدوية مباحة  
 بقصد صالح كعفة  
 وتسل وسيلة لمحبوب  
 فليكن محبوبا قريبا  
 يظهر قاله شيخنا  
 ويحرم عليها منه  
 من استمتع جائز  
 ويكره لها ان تصف  
 لزوجها أو غيره امرأة  
 أخرى لغير حاجة وله  
 الوطء في زمن يعلم  
 دخول وقت المكتوبة  
 فيه ونحوه قبل  
 وجود الماء



الآن وهو لا يكاف تحصيل شروط الصلاة قبل دخول وقتها اه (قوله وانها لا تغتسل الخ) الذي يظهر ان الواو بمعنى أو واهما صورة ثانية لجواز الوطء وليست من تنقذ ما قبلها ولكن لم يظهر ما تنقذ عليه ثم ظهر انه معطوف على مدخول يعلم ويقدر ما يناسبه أي وله الوطء في زمن يعلم انه لا تغتسل عقب وطئه فيه وانه يخرج وقت المكتوبة فتفتوت الصلاة بان يكون الزمن الذي وطئها فيه لا يسع الوطء والغسل عقبه والصلاة تأمل والله سبحانه وتعالى أعلم  
(فصل في نكاح الأمة)

أى في بيان حكمه صحة وعدمها (قوله حرم لحر) أى كامل الحر بغير خلاف الرقيق كالأب أو بعضا فهو زور له نكاح الأمة وان لم توجد الشر وطء ما عدا اسلام الأمة فهو شرط فيه أيضا فلا يجوز له اذا كان مسلما أن يتزوج الأمة مسلمة (قوله ولو عتقا أو آسا) غاية في الحرمة وهي التعميم أى لا فرق فيها بين أن يكون الحر عتقا أو آسا أولا (قوله نكاح أمة لغيره) أى العقب على أمة غيره وانما قيد بقوله لغيره لانه لا يجوز له نكاح أمته أى العقب عليها مطلقا وجدت الشر وطء أم لانهم ان أعتقها حازله نكاحها بل يستحب لانه ورد أن له أجر بن أجر اعلى أعتاقها وأجر اعلى نكاحها وأمة ولده منسل أمته في ذلك وقوله ولو بمعضة نعم في الأمة أى لا فرق فيها بين أن تكون رقيقة كاملة أو بمعضة فهي كالرقيقة لان ارفاق بعض الولد محظور كإرفاق كله ثم اذا حازله نكاح الأمة ووجد بمعضة وجب تقديمها على كاملة الرق لان ارفاق بعض الولد أهون من ارفاق كله (قوله الا بثلاثة شروط) قد تلمها ابن رسلان في زبدته فقال

وانما يشكخ حر ذات رق \* مسلمة خوف الزنا ولم يطق

صداق حره الخ (قوله أحدها بجز) أى أحده الشر وطء مصور بجز فالباء للتصوير (قوله عن تصليح لقتع) أى عن نكاح من تصليح لقتع وقال في الخفة هل المراد صلاحيتها باعتبار طبعه أو باعتبار العرف كل محتمل وتمثيلهم للصالحية بمن تحتل وطءا ولا عيب خيار ولا حرمة ولا زانية ولا غائبة ولا معتدة برح الثاني اه (قوله ولو أمة) غاية لمن تصليح لقتع التي يشترط الهجر عنها ولا فرق في الأمة بين أن تكون مملوكة له أو زوجة فلو تزوج أو أبا ماسة بالشر وطء فلا يجوز له أن يتزوج ثانيا ماسة أخرى الا ان انتقل الى جهة أخرى فيجوز له أن يتزوج وهكذا الى أربيع وله بعد ذلك جمعهم والغسم بينهم لانه دوام ويغفر فيه ما لا يغفر في الابتداء (قوله أو رجعية) أى ولو كانت التي تصليح لقتع رجعية فبشرط الهجر عنها (قوله لانها) أى الرجعية وهو علة لمقدراى وانما اشترط الهجر عنها لان الرجعية في حكم الزوجة وقوله في حكم الزوجة الاولى اسقاط الباء (قوله ما لم تنقض عدتها) تنقيد لقوله في حكم الزوجة أى هي في حكمها ما لم تنقض عدتها فان انقضت صارت بائنا وليست في حكم الزوجة (قوله بدليل النوارث) الاضافة للبيان وهو دليل لكونها في حكم الزوجة أى ان الدليل على انها في حكم الزوجة النوارث فهو برئها اذا ماتت وهي ترثه اذا مات (قوله بان لا يكون تحتها الخ) الباء لتصوير الهجر عن تصليح لقتع أى وتصوير الهجر عنها بان لا يكون تحتها شئ ممن يصليح لقتع بان لا يكون تحتها شئ أصلا أو كان ولكن لا يصليح لقتع (قوله ولا قادر الخ) المنصوب خبر يكون محذوفة هي واسمها أى وبان لا يكون مربدا نكاح الأمة قادر فهو تصوير للهجر المذكور وقوله على نكاح حره المقام للاضمار فكان الاولى والاخصر أن يقول ولا قادر اعلمها أى على من تصليح لقتع اما لعدمه أو لغيره (قوله لعدمها) علة لعدم المدرة أى ليس قادر على نكاح الحره لاجل كونها معدومة أى بان لم يجد لها في بلده أو في مكان قريب لا يشق قصده وأمكن انتقالها معه ومثل عدمها عدم رضاها به لفصو رنسية أو نحوه وقوله أو فقره أى أولا جل فقره أى عدم وجود المهر الذي طلبته منه (قوله أو التسرى) أى أو ليس قادر على التسرى فهو بالجر معطوف على نكاح وقوله بعدم أمة الباء عينية

وانها لا تغتسل عقبه  
وتفتوت الصلاة  
\* (فصل في نكاح  
الأمة) \* (حرم لحر)  
ولو عتقا أو آسا من  
الولد (نكاح أمة)  
لغيره ولو بمعضة  
(الا) بثلاثة شروط  
أحدها (بجز عن  
تصليح لقتع) ولو أمة أو  
رجعية لاسما في حكم  
الزوجة ما لم تنقض  
عدتها بدليل النوارث  
بان لا يكون تحتها  
شئ من ذلك ولا  
قادر على نكاح حره  
لعدمها أو فقره أو  
التسرى بعدم أمة في  
ملكه أو عن لشرائها

أى ليس قادر على التسرى بسبب عدم وجود أمة في ملكه وقوله أو ثمن معطوف على أمة أى أو بسبب عدم وجود ثمن يشتري به أمة يتسراها (قوله ولو وجد الخ) أفاد هذا أن المراد بالقدرة المتفنية في قوله ولا قادر القدرة بغير الافتراض والمهبة فان كان قادرا لكان بالافتراض أو بالمهبة فلا تعتبر قدرته ويجوز له نكاح الامة (قوله مالا) تنازع كل من يقرض ويهب وقوله أو جارية خاصة بالناني أى أو يهب جارية وقوله لم يلزمه القبول أى للقرض والمهبة لما في ذلك من المنية (قوله بل يحل مع ذلك) أى مع وجود من يقرضه أو يهبه (قوله لا لمن له ولد موسر) ليس له شيء قبله يصلح لأن يعطى عليه فيتعين جعل مدخول لا محذور فاهو متعلق الجار والمجرور بعد ها أى لا يجوز نكاح الامة لمن له ولد موسر لأنه يجب عليه اعفاف والده ولو قال وبأن لا يكون له ولد موسر عطفًا على قوله بأن لا يكون تحته شيء من ذلك ويكون تصوير العجز المذكور في المتن لكان أولى (قوله أما إذا كان تحته الخ) مفهوم قوله عن تصلح للتمتع والأنسب والاخصر أن يقول أو يكون تحته من لا تصلح للتمتع كصغيرة الخ ويحمل قوله أولاً بأن لا يكون تحته شيء من ذلك على ما إذا لم يكن تحته شيء أصلاً وذلك لأن العجز في المتن بمعنى النفي وهو إذا دخل على مقيد بقيد يصدق بنفي المقيد والقيد وبنفي القيد وحده فحتاج تصوير العجز لصورتين أن لا يكون تحته شيء أصلاً أو يكون ولكن لا تصلح للتمتع (قوله ففعل الامة) جواب أما وانما حلت له حينئذ مع وجود المان كورات لانها لاتعفه فوجودها كالعدم (قوله وكذا ان كان تحته زانية) أى وكذا يحل له نكاح الامة ان كان تحته زانية للعلة السابقة (قوله ولو قدر على غائبة في مكان قريب) أى بان يكون دون مسافة القصر وقوله لم يشق قصدها الجملة صفة لغائبة أى غائبة موصوفة بكونها لم يشق الذهاب إليها في المكان الذي هي فيه (قوله وأمكن انتقاها) أى من مكانها لبلده أى الزوج وجعله ماذ كره من القيود ثلاثة أن تكون في مكان قريب وأن لا يلحقه مشقة ظاهرة في قصدها وان يمكن انتقاها معه (قوله أما لو كان تحته الخ) محترز قوله ولو قدر على غائبة في مكان قريب الخ ثم ان التبادر من قوله تحته ان الغائبة زوجته فيفيد أن التفصيل المذكور جارٍ فيها فقط وليس كذلك بل هو انما يجري في الغائبة التي يريد أن يتزوجها وأما الزوجة فاطلقوا فيها ان غيبتهاتبع نكاح الامة من غير تفصيل وقال في التحفة والنهاية ان اطلاقهم صحيح وفرق بين الزوجة وبين غيرها بان الطمع في حصول حرمة يألفها يخفف العنت والذي اعتمد ابن قاسم وقال لا ينبغي العدول عنه جريان التفصيل فيها أيضاً اذا علمت هذا فكان الاولى أن يقول أما لو قدر على غائبة في مكان بعيد الخ فتحمل على حرمة غير زوجة أو على ما يشاءها والزوجة على ما اعتمدت سم تأمل (قوله ولحقه مشقة ظاهرة) أى في سفره لها والاولى التعبير بأولان هذا محترز القيد الثاني وقوله بأن ينسب الخ تصوير لضابط المشقة الظاهرة وقوله الى مجاوزة الحد في قصدها المراد منه أن يحصل له لوم وتعيير من الناس بقصدها (قوله أو يخاف الزنا) عطف على جملة ولحقه مشقة أى أو لم تلحقه مشقة ظاهرة لكن يخاف الزنا مدة قصدها أى ولا يقدر على منع نفسه منه فالمراد خوف مخصوص فلا يرد أن خوف الزنا شرط في صحة نكاح الامة فأى فائدة في التصريح به هذا وحاصل الجواب ان الذي جعل شرطاً مطلق خوف أى قدر على منع نفسه مما يخافه أولاً كان ذلك الخوف في مدة السفر أولاً وان المراد به هنا خوف مخصوص بكونه في مدة السفر وبكونه ليس له قدرة على منع نفسه منه (قوله فهمي) أى الغائبة التي في مكان بعيد أو التي يلحقه مشقة ظاهرة في طلبها (قوله كالتى لا يمكن الخ) أى كالأغائبة التي لا يمكن انتقاها الى وطنه أى فهمي كالدوم ولولم تحصل له مشقة في قصدها أو لم يخف الزنا مدة سفره لها وهذا محترز قوله وأمكن انتقاها لبلده ولو قال قبل قوله فهمي كالدوم أو لم يمكن انتقاها الى بلده لكان أولى وأخصر (قوله لمسقة الغريبة له) تهليل له ذوق أى ولا يكلف المقام معها المشقة الغريبة له والرخصة لا تحتمل

ولو وجد من يقرض أو يهب مالا أو جارية لم يلزمه القبول بل يحل مع ذلك نكاح الامة لا لمن له ولد موسر أما اذا كان تحته صغيرة لا تحتمل الوطء أو هرمة أو مجنونة أو محدومة أو برصاء أو رتقاء أو قرناء ففعل الامة وكذا ان كان تحته زانية على ما أفتى به غير واحد ولو قدر على غائبة في مكان قريب لم يشق قصدها وأمكن انتقاها لبلده لم تحل الامة أما لو كان تحته غائبة في مكان بعيد عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة بان ينسب متحملها في طلب الزوجة الى مجاوزة الحد في قصدها أو يخاف الزنا مدة قصدها فهمي كالدوم كالتى لا يمكن انتقاها الى وطنه لمسقة الغريبة له

هذا التضييق (قوله وثانيها) أي الشرط (قوله بخوفه زنا) الباء للتصوير أي ثانيها مصور بخوف زنا أي يتوقعه لا على ندور بأن يغلب على ظنه الوقوع فيه أو يحتمل الوقوع فيه وعدمه على السواء وقوله بغلبة شهوة الباء سببية أي بخوفه الزنا الحاصل بسبب غلبة شهوته وضعف تقواه ويحتمل وهو الأقرب أن تكون الباء بمعنى مع أي بخوفه زنا مع غلبة شهوته وضعف تقواه بخلاف خوف الزنا مع ضعف شهوته أو مع قوتها وقوة تقواه فلا يبيح نكاح الأمة كما سيبينه بعد (قوله فتحمل) أي الأمة أي نكاحها وهذا تفريع على الشرط الأول وهو الهجر والشأن وهو خوف الزنا وقوله للآية تعليل للحمل بالنسبة للشرطين المذكورين وهي قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم إلى قوله ذلك من خشى العنت منكم والطول السعة والمراد به المهر والمراد بالمحصنات الحرائر ووصفهن بالمؤمنات جرى على الغالب لأن الحررة الكتابية كالحررة المسلمة في منع الأمة (قوله فان ضعفت شهوته وله تقوى الخ) محترز قوله بغلبة شهوة وضعف تقواه وقوله أو مروءة أو حياء أو مروءة على التقوى من عطف الخاص على العام لأنها توقي المحرمات والمباحة فيسقطها الأصل والشرب في السوق بخلاف التقوى فانها توقي المحرمات سواء توقي معها المباحات أم لا فلا يسقطها إلا كل والشرب وقوله أو حياء الذي يظهر المرءة تستلزم الحياء اذ من لا مروءة له لا حياء فيه (قوله يستقبح معه الزنا) الجملة صفة لحياء أي حياء يستقبح معه الزنا وعبارة الروض يستقبح معهما الزنا اه فالضمير يعود على المرءة وعلى الحياء (قوله أو قويت شهوته) معطوف على فان ضعفت شهوته وقوله وتقواه أي وغلبت تقواه فالانثان يستويان في الغلبة (قوله لم تحل له الأمة) جواب ان (قوله لانه لا يخاف الزنا) أي أصلا أو يخافه على نذره وهو علة لعدم حل نكاح الأمة حينئذ (قوله ولو خاف الزنا الخ) هذا مرتب على مقدور مرتبط بقوله بخوفه زنا وهو المراد بخوف الزنا عموميه لا خصوصه ولو خاف الزنا من أمة الخ وعبارة المغنى والمراد بالعنت عموميه لا خصوصه حتى لو خاف العنت من أمة بعينها الخ (قوله لم تحل له) أي سواء وجد الطول أم لا ولا عبرة بعشقه لها لانه دائر بينه الباطلة واطالة الفكر وكم من ابتلى به وزال عنه والله در القائل

ليس الشجاع الذي يحمى فريسته \* يوم القتال رنار الحرب تشتمل

ليكن من غض طرفا أو ثني قدما \* عن الحرام فذاك الفارس البطل

(قوله أن تكون الأمة) أي التي يريد أن ينكحها. لمة وذلك لقره تعالى من فتياتكم المؤمنات وقوله يمكن وطؤها أي بان لا تدون صغيرة ولا ارتقاء ولا فرناء (قوله فلا تحل له الأمة الكتابية) مفهوم الشرط المذكور وانما جازله وطء أمة الكتابية بملك اليمين كما سيصرح به لان المحدث رضى نكاح الأمة الذي هو رفاق الولد منتف فيها (قوله وعند أبي حنيفة يجوز للعمر نكاح أمة غيره) أي وان لم يخف الزنا \* (قائدة) \* قال المناوي في شرح الخصائص خص النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم نكاح الأمة لمة لان نكاحها مفيد بخوف العنت وهو معدوم وبفقدان مهر الحررة ونكاحه غنى عن المهر ابتداء وانتهاء برق الولد ومنصبه منزه عنه ولو قدر له نكاح أمة كان ولده منها حرا اه بجري (قوله فروع) أي ثمة الأول قوله لو نكح الخ الثاني وولد الأمة الخ الثالث ولو غرا الخ (قوله بشرطه) أي النكاح وهي العجز عن تصليح للتمتع وخوف الزنا واسلام الأمة (قوله ثم أسير) أي بان قدر على صداق الحررة (قوله أو نكح الحررة) أي بعد نكاح الأمة كما هو فرض المسئلة بخلاف ما لو عدها عليها معا فإنه يصح في الحررة ولا يصح في الأمة (قوله لم ينفسخ نكاح الأمة) أي لانه دوام ريغته فيه مالا يغتفر في الابتداء (قوله وولد الأمة) أي أمة الغير وقوله من نكاح أو غيره تعميم في الولد أي لا فرق فيه بين أن يكون من نكاح أي عقد صحيح وقوله أو غيره أي غير نكاح ر قوله كزنا الخ تمثيل لغير النكاح وقوله أو شبهة أي لا تقتضي حرته كأن اشتبهت على الواطئ بزوجة المملوك أو نكحها

(و) ثانيها (بخوفه زنا) بغلبة شهوة وضعف تقواه فتحمل للآية فان ضعفت شهوته وله تقوى أو مروءة أو حياء يستقبح معه الزنا أو قويت شهوته وتقواه لم تحل له الأمة لانه لا يخاف الزنا ولو خاف الزنا من أمة بعينها لقوة ميله اليها لم تحل له كما صرحوا به والشرط الثالث أن تكون الأمة مسلمة يمكن وطؤها فلا تحل له الأمة الكتابية وعند أبي حنيفة رضى الله عنه يجوز للعمر نكاح أمة غيره ان لم يكن تحت حرة \* (فروع) \* لو نكح الحر الأمة بشرطه ثم أسير أو نكح الحررة لم ينفسخ نكاح الأمة وولد الأمة من نكاح أو غيره كزنا أو شبهة

وهو موسر أما التي تقتضي الحرية كان غريبها فولدها حركيا يصير حبه (قوله بان نكحها وهو موسر)  
 الباء لتصور الشبهة المقتضية لارتقاء الولد (قوله فن) خبر المبتدأ الذي هو ولد الأمة وقوله  
 لما لكها أي الأمة (قوله ولو غر) أي الحرة وقوله بحرية أمة أي بان قال له وليها أنها حرة لا أمة وقوله  
 وتزوجها أي بناء على أنها حرة (قوله فأولادها الحاصلون منه) أي من هذا المغرور وقوله مالم  
 يعلم برقتها قيد في حرية الأولاد أي محلها مدة عدم علمه برقتها أي قبل انعقاد الأولاد فان علمه قبل  
 الانعقاد فالأولاد أرقاء وعبارة شرح الروض أما الحاصلون بعد علمه برقتها فارقاء والمراد بالحصول  
 العلوق ويعلم ذلك بالوضع فان وضعهم لاقول من ستة أشهر من وطئه بعد علمه فآرأا الأفاقاء قاله  
 الماوردي قال الزركشي ولا بد من اعتبار قدر زائد للوطء والوضع اه (قوله وان كان) أي ذلك  
 المغرور وعبد أو حينئذ بلغز ويقال لنسأله حر بين رقيقين (قوله ويلزمه الخ) مرتب على كون  
 الأولاد أحرار أي وإذا كانوا كذلك فيلزم المغرور وان كان معذورا فمقتهم لسيد الأمة لانه فوت  
 عليه رقبهم التابع لرقبها بظنه حر يتناهم ان كان المغرور عبدا لسيدها فلا شيء عليه اذ لا يجب للسيد  
 على عبده مال وكذا ان كان الغار سيدا لانه لو غرم رجع عليه ثم ان المغرور اذا غرم رجع على  
 الغار لانه الموقع له في الغرامة وهو لم يدخل في العقد على أن يغرمها ويتصور التغرير بالحرية للأمة  
 منها أو من وكيل السيد في تزويجها أو من سببها في رهونتها أو غيرها وبأن المرتن وهو  
 معسر بالدين الذي عليه وفي جانيته تزويجها هو وبأن المجني عليه وهو معسر أيضا وفيمن اسجها حرة  
 فقال زواجك حرة وتحو ذلك عما يتصور فيه التغرير من السيد وفي الغالب لا يتصور منه وذلك لانه  
 اذا قال زواجك حرة هذه الحرة أو على أنها حرة عتقت عليه ثم ان التغريم المذكور محله اذا انفصل الولد  
 حيا أما اذا انفصل ميتا بلا جناية فلا شيء فيه (قوله وحل لمسلم حر) أي وكذا كتابي وقوله وطء أمته  
 الكتابية أي ذمية كانت أو حرة بنية لكن يكره وطؤها الثلاث فتنته بغرط ميله اليها أو ولده (قوله  
 لا الوثنية والمجوسية) أي لا يجوز وطؤها لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن (قوله تمة)  
 أي في بيان متعلقات كحاح الرقيق (قوله لا يضمن سيد الخ) المراد به هنا مالك الرقبة والمنفعة معا  
 فان اختلفا كوصي له بمنفعة اعتبر اذن مالك الرقبة في الاكساب النادرة كلقطة واذن الموصي له  
 في الاكساب المعتادة كحرفة اه بحري (قوله باذنه) الباء سببية متعلقة بضمن أي لا يكون  
 اذنه في النكاح سببا في ضمانه ما ذكره ذلك لانه لا يلتزمه تعريضها ولا بصريحا (قوله وان شرط في  
 اذنه ضمان) أي وان ذكر في اذنه في النكاح ما يدل على الضمان كان قال تزوج وعلى المهر والنفقة  
 فانه لا يضمنها وذلك لتقدم ضمانه على وجوبها وضمن مالم يجب باطل قال في التحفة بخلافه أي  
 الضمان بعد العقد فانه يصح في المهر ان علمه لا النفقة لا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه اه (قوله  
 بل يكونان) أي المهر والمؤنة وقوله في كسبه أي مع انهما في ذمته لان تعلقهما بكسبه فرغ تعلقهما  
 بذمته قال في النهاية وكيفية تعلقهما بالكسب ان ينتظر في كسبه كل يوم فتؤدي منه النفقة لان  
 الحاجة لها ناجة ثم ان فضل شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يدخر شيء منه للنفقة  
 أو الحول في المستقبل لعدم وجوبها اه (قوله وفي مال تجارة) أي ويكونان أيضا في مال تجارة  
 وبحاور أس مال لان ذلك دين لزمه بعقد ما اذن فيه فصار كدين التجارة ولا ترتب بينه وبين الكسب  
 كما أفادته وأوالعطف فان لم يف أحدهما تكل من الآخر وقوله اذن له فيها أي اذن السيد له في  
 التجارة (قوله ثم ان لم يكن مكتسبا) أي عجز عن الاكساب (قوله ولا ما اذننا) أي له في التجارة  
 (قوله فهما) أي المهر والمؤنة وقوله في ذمته فقط أي فيطأ اليها ما بعد العتق واليسار (قوله  
 كزائد على مقدرله) أي بان قدر السيد له مهر افزاد عليه فالزائد يكون في ذمته فقط ولا يتعلق  
 بالكسب رمال التجارة (قوله ومهر وجب) أي وكهر وجب الخ أي فانه يتعلق بذمته فقط وقوله

ان نكحها وهو موسر  
 فن لما لكها ولو غر  
 واحد بحرية أمة  
 وتزوجها فأولادها  
 الحاصلون منه أحرار  
 مالم يعلم برقتها وان  
 كان عبدا ويلزمه  
 قيمته يوم الولادة  
 (وحل لمسلم) حر  
 (وطء) أمته  
 (الكتابية) لا الوثنية  
 والمجوسية (تمة)  
 لا يضمن سيد باذنه  
 في نكاح عبده مهرا  
 ولا مؤنة وان شرط  
 في اذنه ضمان بل  
 يكونان في كسبه  
 وفي مال تجارة اذن له  
 فيها ثم ان لم يكن  
 مكتسبا ولا ما اذننا  
 فهما في ذمته فقط  
 كزائد على مقدرله  
 ومهر وجب بوطء  
 في نكاح فاسد



في نكاح فاسد نخرج به الوطء في نكاح صحيح فالمهر فيه يتعلق بكسبه وماله تجارته (قوله لم ياذن فيه سعيده) أي لم ياذن في النكاح الفاسد بخصوصه سعيده فان أذن له فيه يتعلق بكسبه وماله تجارته (قوله ولا يثبت مهر أصلاً) أي لأنه لا يثبت له على عبد دين وهذا إذا كان غير مكاتب أما هو فيلزمه المهر لأنه مع السيد في المعاملة كالأجنبي قال م ر وأما المبعوض فالظاهر أنه يلزمه بقسط ما فيه من الحرية اهـ (قوله وقيل يجب) أي المهر على عبده أولاً ثم يسقط عنه وفي المغني ما نصه وهل وجب المهر ثم سقط أو لم يجب أصلاً ظاهر كلام المصنف الثاني وجرى عليه في المطلب وتظهر فائدة الخلاف فيها إذا زوجه بها فوفض بعضها ثم وطئها بعدما اعتقه فان قلنا بعدم الوجوب فلا شيء للسيد عليه وأن قلنا بالوجوب وجب للسيد عليه مهر المثل لأنه وجب بالوطء وهو حر اهـ والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الصداق) \*

أي في بيان أحكامه كسنية ذكره في العقد أو كراهته وهو بغير الصداق يجوز كسرها ويجمع جمع قلة على أصدقة وكثرة على صدق بضمين ويؤخذ الجمعان المذكوران من قول ابن مالك في اسم مذكر رباعي بمد \* ثالث أفعلة عنهم - م - طرد وفعل لاسم رباعي بمد \* قد زيد قبل لام اعلالاً فقد

(وقوله)

لم ياذن فيه سعيده  
ولا يثبت مهر أصلاً  
بتزويج أمته لعبده  
وان سهاه وقيل يجب  
ثم سقط  
(فصل في الصداق)  
وهو ما وجب بنكاح  
أو وطء وسعى بذلك  
لشعاره بصدق  
رغبة باذله في النكاح  
الذي هو الأصل  
في إيجابه

والأول مثل ما عام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة والثاني مثل قضيب وقضيب وعمود وعد والأصل فيه قبل الإجماع قول تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي تكممة وعطية وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد الزوج الخمس ولو خاتم من حديد وراه الشيطان أي اطلب شيئاً يجعله صداقاً ولو كان الملقس خاتماً من حديد والمخاطب بائناً المهور إلى النساء الأزواج عند الأكثرين وهو الظاهر وقيل الأولياء لانهم كانوا في الجاهلية يأخذونها ولا يعطون النساء منها شيئاً بل بقي منه بقية الآن في بعض البلاد (قوله وهو) أي الصداق شرعاً ما ذكر وأما لغة فهو اسم لما وجب بالنكاح فقط فيكون المعنى الذي رعى أهم من اللغوي على عكس القاعدة من أن اللغوي أهم من المعنى الشرعي وهذا مبني على أنه لا فرق بين الصداق والمهر ما على ما قيل من أن الصداق ما وجب بالنكاح أو المهر ما وجب بغير ذلك فلا يكون المعنى الشرعي أهم من المعنى اللغوي لكنه على خلاف القاعدة أيضاً لأن القاعدة أن المعنى اللغوي أهم من المعنى الشرعي كما علمت وهذا مساو له (قوله ما وجب) أي مال أو منفعة وجب للمرأة على الرجل غالباً وقد يجب للرجل على المرأة كما لو أرضعت إحدى زوجتيه وهي الكبرى الأخرى وهي الصغرى فيجب على المرصعة نصف مهر مثل الصغرى للزوج ويجب على الزوج للصغرى نصف المسمى إن كان صحبها والا فنصف مهر المثل وانما وجب على المرصعة للزوج نصف المهر ولم يجب المهر كله مع أنها فوتت عليه البضع باعتبار ما يجب له بما يجب عليه وقد يجب للرجل على الرجل كما في شهود الطلاق إذا رجعوا بعد حكم الحاكم بالفراق فانهم يقرمون مهر المثل للزوج وقوله بنكاح أي بسبب نكاح أي عقد صحيح وهذا في غير المغوضة وهي القائلة لولم أزوجني بلا مهر أو على أن لا مهر لي أما هي فمهرها لا يجب بالعقد بل بأحد ثلاثة أشياء بفرض الزوج على نفسه وبفرض الحاكم على الزوج وبالوطء وقال بعضهم أن وجوب مهرها وإن كان مبتدأ بالفرض وغيره لكن أصله العقد فمهره قوله بنكاح وقوله أو وطء أي في شبهة أو في نفوذ فبعض فاذا وطئها بشبهة وجب عليه مهر المثل ومنها الوطء في النكاح الفاسد وكان على الشارع أن يزيد في التعريف أو نفوذ بتبضع فمهر المثل مسألة الأرضاع ومسئلة رجوع الشهود السابقين وعبارة غيره ما وجب بنكاح أو وطء أو نفوذ بتبضع فمهر الأراضاع ورجوع شهود اهـ وهي أولى (قوله وسعى بذلك) ضمير سعى يعود على ما في قوله ما وجب واسم الإشارة يعود على الصداق وأفاده بيان حكمه تسمية ما ذكر بلفظ الصداق وقوله لا شعاره أي ما وجب أي بذله فالضمير يعود على ما أيضاً

بتقدير مضاف وقوله بصديق رغبة باذله وهو الزوج وقوله في النكاح متعلق برغبة وقوله الذي هو  
أى النكاح بمعنى العقد وقوله الاصل في ايجابه أى الصداق (قوله ويقال له) أى لما سمي بالصداق  
وقوله مهر نائب فاعل يقال والمراد أنه يسمى بالمهر كما يسمى بالصداق ويسمى أيضا نكحة وفريضة وجبا  
وأجر أو عقرا أو علائق فهي ثمانية نظمها بعضهم في بيت مفرد فقال

صداق ومهر نكحة وفريضة \* حياء وأجر ثم عقرا علائق

\* (وزاد بعضهم ثمة في بيت فقال)

وطول نكاح ثم خمس تمامها \* ففردوا عشر عد ذلك موافق

والعقر يضم العين اسم لدية فرج المرأة ثم استعمل في المهر والعلائق جمع علقمة بفتح فكسر والخمس  
بضم الخاء وسكون الراء وزيد على ذلك أيضا صدقة بفتح أوله وتثنية ثانية وبضم أوله أو فضة مع  
أسكان ثانية وبضمهما وهطية فيكون المجموع ثلاثة عشر اسما ونطق القرآن العظيم منها بسنة  
الصدقة والفحولة في قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة والنكاح في قوله تعالى وليستعفف  
الذين لا يجدون نكاحا والاجر في قوله تعالى وآتوهن أجورهن بالمعروف والفريضة في قوله ولا جناح  
عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة والطول في قوله ومن لم يستطع منكم طولا ووردت السنة  
بالباقى (قوله وقيل الصداق الخ) حاصل هذا القيل التفرقة بين المسمى بالصداق والمسمى بالمهر  
وقوله ما وجب به تسمية في العقد عبارة الجبري وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر ما وجب بغيره  
كوطء الشبهة اه (قوله سن الخ) شروع في بيان حكم ذكر المهر في صلب العقد وفي غيره وقوله ولو  
في تزويج أمته بعده الغاية للرد على من قال انه لا يستحب التسمية في هذه الصورة وهو المعتمد ان لم  
يكن أحدهما مكاتبا وعبارة المنسج نعم لو زوج عبده أمته ولا كتابة لم يسن ذكره اذ لا فائدة فيه فانه  
لا يثبت للسيد على عبده شيء فلا حاجة الى تسميته بخلاف ما لو كان أحدهما أو كلاهما مكاتبا  
المكاتب كالأجنبي اه ومثلها عبارة النهاية ونصها ان لو زوج عبده أمته لا يستحب ذكره في  
الجديد اذ لا فائدة فيه كذا في المطلب والكفاية وفي نسخ العزير المعتمدة وفي بعض نسخه والروضة ان  
الجديد الاستحباب قال الاذرى والصواب الاول اه وظاهر عبارة التحفة الموافقة لهما نصها بعد  
قوله يسن ولو في تزويج أمته بعده على ما مر اه وقوله على ما مر هو قوله نعم تسن تسميته على ما في الروضة  
واعترض بان الاكثرين على عدم ندها اه وقدم شى عليه الشارح نفسه في مجت شروط النكاح  
عند قوله ولا مع تأقيت فتنبه وقوله ذكر صداق نائب فاعل سن وقوله في عقد أى في أنثائه فلا اعتبار  
بذكره قبله أو بعده (قوله وكونه من فضة) معطوف على ذكر أى وسن كونه من فضة ويسن  
أيضا أن لا يدخلها حتى يدفع شيئا من الصداق نحو جامن خلاف من أو جبه قال بعضهم وحكمة  
ذلك أن الله تعالى لما خلق حواء اشتاق لها آدم ومديده اليه فقال الله له مه يا آدم حتى تؤدي  
مهرها قال وما مهرها قال مهرها أن تصلى على محمد صلى الله عليه وسلم ألغافى نفس واحد فصلى  
خمسمائة مرة فتنهس فقال يا آدم الذى صليته هو مقدم الصداق والذى بقى عليك هو مؤخره وفي  
رواية ان الله تعالى لما خلق حواء قال له آدم يا رب زوجني من حواء فقال له يا آدم حتى تعطيني مهرها  
قال وما مهرها يا رب قال مهرها أن تصلى على محمد حبيبي مائة مرة في نفس فصلى آدم سبعين مرة ثم انقطع  
نفسه فقال له الرب لا بأس عليك الذى صليته مقدم المهر والذى بقى عليك مؤخره فاذ لك تجد بعض  
اناس يقدمون النصف ويؤخرون النصف وبعضهم يقدم نحو الثمانين ويؤخرون نحو الثلث وهو  
الاغلب المتعارف باننا الآن في هذه الازمان (قوله للاتباع فيهما) أى في ذكر الصداق وفي كونه  
من فضة (قوله وعدم زيادة الخ) معطوف أيضا على ذكر أى وسن عدم زيادة على خمسمائة درهم  
وقوله أصدقة الخ هو بالرفع خبر مبتدأ محذوف وبالجملة بدل أو عطف بيان من خمسمائة درهم وهو

ويقال له أيضا مهر  
وقيل الصداق ما  
وجب بتسمية في  
العقد والمهر ما وجب  
بغير ذلك (سن)  
ولو في تزويج أمته  
بعده (ذكر صداق  
في عقد) وكونه من  
فضة للاتباع فيهما  
وعدم زيادة على  
خمسمائة درهم  
أصدقة بناته صلى  
الله عليه وسلم

في قوة التعليل لسنية عدم الزيادة على ذلك أي وإنما سن ذلك لأنها أصدق بقاءه صلى الله عليه وسلم  
 كما صح عن سيدنا عيسى رضي الله عنه في خطبته أنه قال لا يغالب صدق النساء فأنها لو كانت مكرمة في  
 الدنيا أو تقوى عند الله كان أولى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرد على هذا صدق أم حبيبة  
 أربعمائة دينار لأنه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كان من النجاشي أكراما له صلى الله  
 عليه وسلم فأنما كانت تحت عبد الله بن جحش وهاجرت معه إلى الحبشة فتتصر وبقيت على الإسلام  
 رضي الله عنها فبعث النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في تزويجها من النجاشي فاصدقها  
 النجاشي أربعمائة دينار وجهزها من عنده وأرسلها مع شرحبيل للنبي صلى الله عليه وسلم سنة  
 سبع (قوله أو نقتصان الخ) معطوف على زيادة أي وسن عدم نقصان عن عشرة دراهم خروجاً من  
 خلاف أبي حنيفة رضي الله عنه فإنه لا يجوز عند التسمية أقل منها (قوله ذكره إخلاؤه) أي العقد  
 عن ذكره أي الصداق (قوله وقد يجب) أي ذكر الصداق في العقد (قوله كأن كانت المرأة الخ)  
 تمثيل للعارض الموجب لذكره في العقد وقوله غير جائزة التصرف أي لصغير أو جنون أو سفه أي  
 وقد حصل الاتفاق مع الزوج على أكثر من مهر المثل فتفتت الزيادة مع أنها مصلحة للزوجة  
 المذكورة ومن صور وجوب التسمية أيضاً ما لو كانت الزوجة جائزة التصرف وأذنت لولائها أن  
 يزوجه من غير تقوى وبض وقد حصل الاتفاق على أكثر من مهر المثل فلوسكت لوجب مهر المثل  
 فتفتت المصلحة مع أن تصرف الولي يكون بها ومنها أيضاً ما لو كان الزوج غير جائز التصرف وحصل  
 الاتفاق على أقل من مهر المثل فتجب تسمية ما وقع الاتفاق عليه فلوسكت عن التسمية لوجب مهر  
 المثل فتحصل زيادة على الزوج والمصلحة في هذه الصورة عائدة على الزوج وفيما قبلها على الزوجة  
 وقد تحرم التسمية كالزوج مجبور، بمن لم ترض إلا بأكثر من مهر مثلها (قوله وما صح كونه الخ)  
 هذه في المعنى قضية شرعية صورتها وكل ما صح جعله ثمنا صح صدقا والذي يصح جعله ثمنا هو  
 الذي وجدت فيه الشرط السابقة في باب البيع من كونه طاهراً منتهياً بمقدور على العمل بما  
 لذي العقد وقوله صح كونه صدقا أي في الجملة فلا يرد ما لو زوج عبداً لحره وجعل رقبته صدقا لها  
 فإنه لا يصح مع صحته جعله ثمناً لأنه منعه منها مانع وهو أنه لا يجتمع الملك والنكاح اثنا فضعها (قوله  
 وإن قل) غاية لغوله ما صح كونه ثمناً أي كل ما صح أن يكون ثمناً ولو قليلاً يصح كونه صدقا ولا حاجة  
 إلى تقييد القلة بأن لا ننهي إلى حد لا يتحول لأنه حينئذ لا يصح كونه ثمناً فهو خارج من موضوع  
 المسألة (قوله لهمة كونه عوضاً) عبارة شرح المنهج لكونه أي الصداق عوضاً باسقاط لفظ صحة  
 وهو الأولى إذ لا معنى للعبة بدون اسقاطه وهي علم لما تضمنته الشرطية السابقة والمعنى وإنما اشترط  
 في صحة ما يجعل صدقا صحة جعله ثمناً لكون الصداق عوضاً عن الاستمتاع بالضع فهو كالمهر نعم إن  
 جعل علمه للغاية كان زيادة لفظ صحة معنى أي وإنما صح أن يكون قليلاً لهمة كون القليل عوضاً  
 إلا أنه بعيد تأمل (قوله فإن عقد بما لا يتحول) أي بما لا يقابل بمال سواء كان في حد ذاته مالا كنواة  
 أو غيره أكثر حد قذفي فلا حاجة حينئذ إلى زيادة وما لا يقابل بمال كما زاده بعضهم (قوله كنواة  
 الخ) تمثيل لما لا يتحول (قوله وقع باذبحان) في المصباح القمع ما على الثمرة ونحوها وهو الذي  
 تتعلق به مثل عنب وجل والجمع أقصاعه بنصرف (قوله وترك حد قذفي) أي بأن قذفته  
 واستحققت الحد وأراد أن يجعل تركه صدقا لها فلا يصح لأنه لا يقابل بمال (قوله فسدت التسمية)  
 جواب إن ومع فساد التسمية النكاح صحيح لأن النكاح لا يفسد بفساد المسمى وذلك لأن عقد  
 النكاح مشتمل على عقدين عقد للنكاح وعقد للصدق فبالتواتر وعقد للصدق تبعاً بالعرض فاذا سح  
 ما بالذات صح الباطن له أو فسده فسد ولا كذلك ما لو فسد التابع فإن المتبوع على الهمة كما هو  
 ظاهر رأفاه الجبرمي (قوله لخروجه عن العوضية) علم الفساد أي فسدت التسمية بما لا يتحول

أو نقتصان عن عشرة  
 دراهم خالصة وكره  
 إخلاؤه عن ذكره  
 وقد يجب لعارض  
 كأن كانت المرأة غير  
 جائزة التصرف (وما  
 صح) كونه (ثمناً  
 صح) كونه (صدقا)  
 وأن قل لهمة كونه  
 عوضاً فإن عقد بما  
 لا يقول كنواة وحصة  
 وقع باذبحان وترك  
 حد قذفي فسدت  
 التسمية لخروجه عن  
 العوضية

اكونه لا يكون هوذا (قوله ولها) الضمير يعود على معلوم من السياق وهو الزوجة الرشيدة التي لم يدخل بها (قوله كولي ناقصة) بالاضافة وقوله بصغر الباء سببية متعلق بناقصة أي نقصها بسبب صغر أو جنون أي أو سغه (قوله وسيد أمة) معطوف على ولي ناقصة أي ولسيد أمة (قوله حبس نفسها) أي عن تمكين الزوج منها أي أو حبس الولي أو السيد لها عنه وكان عليه أن يزيد ما ذكر لي طابق ما قبله وإذا حدثت نفسها أو حبسها الولي بسبب عدم تسليم المصداق استحققت النفقة وغيرها وجوباً بمدة الحبس لأن التتصير منه فإن قيل كيف ساع لها الحبس مع أنه لا يجب إلا بالوطء والموت يجب بانه لما جرى سبب وجوبه وهو الاعتداء جاز لها الطلب وقوله لتقبض غير مؤجل اللام تعليلية متعلقة بحبس أي لها الحبس لاجل أن تقبض ما هو لها من المهر غير المؤجل (قوله من المهر الخ) بيان لغير المؤجل والمراد بالمهر الذي ملكته بالنكاح فخرج ما للزوج أم ولده فعدت بموته أو اعتقها أو باع أمته بعد التزويج فليس لها الحبس لأنه ملك للوارث والمعتق أو البائع لا لها فهي لم تملكه وخرج أيضاً ما للزوج أمة ثم اعتقها وأوصى لها بمهرها فليس لها حبس نفسها لأنها إنما ملكته بالوصية لا بالنكاح وقوله المعين أي كثر وجتها بما تؤول حاله بان التزويج في الذمة وشروط أن يؤديه حالا كثر وجتها بما تؤول حاله (قوله سواء كان الخ) تعميم في غير المؤجل أي لا فرق في غير المؤجل الذي حبست نفسها لاجله بين أن يكون بعض المهر بأن استلمت بعضه وبقي البعض أو كله بأن لم تستلم منه شيئاً (قوله ما لو كان مؤجلاً فلا حبس لها) أي لرضاها بالتأجيل (قوله وإن حل الخ) غاية لقوله فلا حبس لها أي فلا حبس لها ولو حل الأجل قبل تسليمها نفسها له لأنها قد وجب عليها أن تسلم نفسها قبل الحلول فلا يرتفع بالحلول ولو تنازع الزوجان في البداية بالتسليم بأن قال الزوج لا أسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالت هي لا أسلمك نفسي حتى تسلم المهر أجبر فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتكفين لنفسه ها فإذا مكنت أعطاه لها وإن لم يأنه الزوج ولو بادرت فكشنته طالبت به بالمهر فإن لم يبطأ امتنعت حتى يسلم المهر ولو بادرت فسلم المهر لمزها التمكن إذا طلبه فإذا امتنعت ولو بلا عذر لا يسترد المهر لتبرعه بالمبادرة (قوله ويسقط حق الحبس) أي للزوجة وقوله بوطئه أي الزوج والاضافة من اضافة المصدر لفاعله وقوله اياها مفعوله وقوله طائعة كاملة قلغيرها الحبس بعد الكمال إلا أن يسلمها الولي بمصلحة وتمهل وجوبا لخصوة نطف بالطلب منها أو من وليها ما يراه إفاض

(ولها) كولي ناقصة  
بصغر أو جنون  
وسيد أمة (حبس  
نفسها لتقبض غير  
مؤجل) من المهر  
المعين أو الحال سواء  
كان بعضه أم كله أما  
لو كان مؤجلاً فلا  
حبس لها وإن حل  
قبل تسليمها نفسها  
له ويسقط حق  
الحبس بوطئه اياها  
طائعة كاملة قلغيرها  
الحبس بعد الكمال  
إلا أن يسلمها الولي  
بمصلحة وتمهل وجوبا  
لخصوة نطف بالطلب  
منها أو من وليها ما يراه  
إفاض



أمر بغيره فأنيط به (قوله من ثلاثة أيام فأقل) بيان لما ولا يجوز مجاوزتها لأن غرض التنظيف يحصل فيها غالباً (قوله لا لا تقطع الخ) معطوف على لمحو تنظف أي لا تمهل لا تقطع حيز ونفاس لأن مدتها قد تطول ويتأخر التمتع معهما بلا وطء كما في الرقعة قال في النهاية وقول الزركشي إن قياس ما ذكره في الإمهال للتنظيف أن تمهل الحائض إذا لم تزد مدة حيضها على مدة التنظيف وصرح به في التمهة فيختص عدم امهالها بما إذا كانت مدة الحيض تزيد على ثلاثة أيام والا فتهمل مردود اه أي فلا تمهل وإن قل ع ش وقال في شرح الروض وكالحيض فيما قاله أي الزركشي النفاس اه (قوله نعم لو الخ) الأولى حذف لفظ نعم وجعل واو العطف في محله اذ لا معنى للاستدراك لأن المستدرك منه وهو قوله لا لا تقطع الخ معناه أنها تسلم نفسها له والاستدراك بقيد هذا المعنى وقوله خشيت أي الحائض أو النفاس وقوله أنه يطؤها أي في حال الحيض والنفاس وقوله سلت نفسها أي لزوجهما وقوله وعليها الامتناع أي من الوطء (قوله فان علمت أن امتناعها) أي من الوطء وقوله واقتضت القرائن بالقطع أي بالجزم بأن يطأها (قوله لم يبعد أن لها بل علمها الامتناع) أي من التسليم أي أنها لا تسلم نفسها لفصل الفرق بين الامتناع الأول والثاني فالأول بمعنى الامتناع من الوطء والثاني بمعنى الامتناع من التسليم وعبارة شرح الروض ولو علمت أنه يطؤها ولا يراقب الله تعالى فهل لها أن تمتنع فيه تردد للامام قال ولا يبعد تجوز ذلك أو إيجابه اه وقوله حينئذ أي حين اذ علمت ذلك واقتضت القرائن الخ (قوله ولو أنك الخ الولي) المراد به ما دام المهر وغيره وذلك لأن ما عدا الصغيرة والمجنونة لا يختص بالمهر (قوله صغيرة) أي بكرا وقوله أو مجنونة أي بكرا أو ثيبا (قوله بكرا) صفة لسكن من صغيرة ومن رشيدة ولو قدم لفظ بكرا على قوله رشيدة لكان أولى لأن البكر أرفع من الرشيدة وقوله بلا إذن متعلق بأنك الخ والمراد بلا إذن من الرشيدة في النقص عن مهر المثل سواء أذنت في النكاح أم لا ليسهل المجره فانه لا يشترط اذنها في النكاح وإنما قدم على قوله بدون مهر المثل مع أن المراد منه ما تقدم لأن قوله بدون مهر المثل متعلق بأنك الخ المرتبط بالصغيرة وبالرشيدة فلو أخره لتوهم أنه راجع أيضا للصغيرة والرشيدة مع أنه إنما هو راجع للثانية فقط اذ الصغيرة ليس لها إذن (قوله أو عينت) أي الرشيدة بكرا أو غيرها وهو معطوف على مقدر مرتبط بقوله بلا إذن أي بلا إذن ولم تعين له قدر أو عينته بأن قالت له زوجني بالف فزوجها بدون وقوله فنقص عنه أي عن القدر الذي عينته له وخرج بنقص عنه ما لو زاد عليه فينقص بالزائد كما في نظيره من وكيل البيع المأذون له فيه بقدر فزاد عليه وانظر لو كان الناقص عن القدر الذي عينته زائدا على مهر المثل فهل يبطل المسمى ويرجع إلى مهر المثل أم لا وعبارة الفحفة وبحث الزركشي كالبليغني أنها لو كانت سفية فمعي دون ما ذواتها لكانت سفية زائدة على مهر مثلها انعقد بالمسمى لثلا يضيع الزائد علم أو طرداه في الرشيدة وهو متجه في السفية لما تطرا اليه بل لا يمدخل لاذنها في الأموال فكانها لم تاذن في شيء لا في الرشيدة لأن اذنها معتبر في المال أيضا فاقتضت مخالفتها ولو بما فيه مصلحة لمفساد المسمى وجوب مهر المثل اه (قوله أو أطلعت) أي الرشيدة الاذن أي في النكاح ولا حاجة إلى ذكر هذه المسئلة بعد قوله أو رشيدة بلا إذن إذا المراد كما تقدم بلا إذن في النقص عن مهر المثل أذنت في النكاح أم لا فالشق الأول أعني ما إذا أذنت في النكاح ولم تاذن في النقص هو عين هذه المسئلة إلا أن يقال أنه من ذكر الخاص بعد العام والمؤلف تبع شيخ الإسلام في العبارة المذكورة وعبارة المهاج ولو قالت لوليها زوجني بالف فنقص عنه بطل النكاح فلو أطلعت فنقص عن مهر مثل بطل وفي قوله يصح بمهر مثل قالت الاظهر صحة النكاح في صورتين بمهر المثل والله أعلم اه وهي ظاهرة وقوله ولم تعرض لمهر أي سكتت عن قدره وهو بيان لمعنى الاطلاق (قوله صح النكاح) جواب لو وقوله على الأصح أي لأن فساد الصدق لا يفسد النكاح كما مر وفارق عدم صحته من غير

من ثلاثة أيام فأقل  
لا لا تقطع حيز  
ونفاس ثم لو خشيت  
أنه يطؤها سلمت  
نفسها عليها وعليها  
الامتناع فان علمت  
أن امتناعها لا يفيد  
واقتضت القرائن  
بالقطع بأنه يطؤها لم  
يبعد أن لها بل عليها  
الامتناع حينئذ على  
ما قاله شيخنا (ولو  
أنك الخ الولي) (صغيرة)  
أو مجنونة (أو رشيدة  
بكرا بلا إذن بدون  
مهر مثل أو عينته  
قدر فنقص عنه)  
أو أطلعت الاذن ولم  
تعرض لمهر فنقص  
عن مهر مثل (صح)  
النكاح على الأصح

كف بانيجاب مهر المثل هناك لافات من المسمى وذلك لا يمكن تداركه ومقابل الاصح  
 يحكم بفساد النكاح (قوله لفساد المسمى) عليه لخصته بمهر المثل (قوله كما اذا قبل) أى ولى الطفل  
 أى فانه يصح بمهر المثل وقوله لطفله أى أو محنون أو سفيه (قوله بفوق مهر مثل) أى عمالا يتعابن  
 بمثله وهو متعلق بقبل وقوله من ماله أى حالة كون ذلك الغوق مع مهر المثل من مال الطفل وعبرة  
 المحل وقوله بفوق مهر مثل أى بمهر مثل غافق حالة كون المجموع من مال المولى أمالو كان من  
 مال المولى أو قدر المهر من مال المولى والزائد من مال المولى فانه يصح في هاتين بالمسمى اهـ (قوله ولو  
 ذكروا) الضهير يعود على معلوم من المقام وهو الزوج والولى والزوجة الرشيدة أو غيرها ممن ينضم  
 للمولى والزوج في الغالب وعبرة التحفة مع الاصل فان توافقت أى الزوج والولى والزوجة الرشيدة  
 فالجمع باعتبارها أو باعتبار من ينضم للفرقةين غالبا اهـ وقوله مهر اسرا أى سواء كان بالتوافق  
 أو بالعقد وقوله وأكثر منه جهرا يقال فيه ما فى الذى قبله وقوله لزمه ما عقده أى ما وقع العقد عليه  
 اعتبارا بالعقد سواء قل أو كثر فلو وقع الاتفاق على ألفين ووقع العقد على ألف لزمه ألف أو وقع  
 الاتفاق على ألف ووقع العقد على ألفين لزمه ألف لان هذا ان لم يتكرر العقد فان تكرر لزمه ما وقع  
 العقد الاول عليه قل أو كثر اتحدت شهودا العلانية والسرايم لا وذلك لان العبرة بالعقد الاول وأما  
 الثانى فهو لا غلا عبرة به وقد بين هذا بقوله وإذا عقد سرا بال ثم أعيد جهرا بال فغير أى أو العكس بان  
 عقد سرا بال فغير ثم أعيد جهرا بال فغير لزمه الاتفاق وعلى هاتين الحالين حملوا نص الشافعى رضى الله  
 عنه فى موضع على ان المهر مهر السر وفى آخر على انه مهر العلانية أى فالاول محمول على تقدم عقد السر  
 والثانى محمول على تقدم عقد العلانية (قوله وفى وطء نكاح أو شراء) الجار والمجرور خبر مقدم  
 وقوله مهر مثل مبتدأ مؤخر والشارح جعل قوله مهر مثل فاعل الفعل محذوف وعليه فيكون الجار  
 والمجرور تعليل للاولى أن يجعله كاذ كرت اذا لا يجوز حذف الفعل الابغينة بدل عليه وهذا  
 بيان لشبهة الطريق وقوله فاسد أى كل من النكاح والشراء (قوله كفى وطء شبهة) الشبهة بغيد  
 أن ما تقدم من وطء النكاح والشراء الفاسدين ليس من وطء الشبهة وليس كذلك ولو قال كفى  
 المنهج وفى وطء شبهة كنكاح واسد الخ لكان أولى واعلم ان الشبهة أمان تكون شبهة طريق وهى  
 التى يقول محلها عالم وذلك كفى الوطء بالنكاح الفاسد والشراء الفاسد وأما أن تكون شبهة الفاعل  
 وذلك كوطء الأجنبية على ظن أنها حليلة وأما أن تكون شبهة المحل كما اذا وطئ أب أمة ولده  
 وشريك الأمة المشتركة أو سيد مكاتبته وقد تقدم الكلام عليها فى مجت الرضاع (قوله يجب مهر  
 مثل) محله ان كانت الشبهة منها بان لا تكون زانية والافلا وجوب سواء كان هوزانيا أم لا ويعتبر  
 المهر وقت الوطء لانه وقت الاتلاف لا وقت العقد لفساده وقوله لاستيفائه أى الواطئ وهو عليه لوجوب  
 مهر المثل عليه (قوله ولا ينعقد) أى المهر وقوله بتعدد الوطء المراد بتعدد كماله الدميرى أن  
 يحصل بكل مرة قضاء الوطء مع تعدد الأزمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلة لم يقض الوطء  
 الا آخرافه ووفاع واحد بخلاف اما اذا لم تتواصل الافعال فتعدد الوطئات وان لم يقض وطء  
 والحاصل أنه متى زرع قاصدا الترك أو بعد قضاء الوطء ثم عاد تعدد الافلا اهـ نهاية (قوله ان  
 تحددت الشبهة) الاولى أن يقول كفى التحفة لاتحاد الشبهة وذلك لانه لم يذ كرفى كالأمة من أنواع  
 الشبهة الأنواع واحدا وهو النكاح الفاسد أو الشراء الفاسد فلا يناسب أن يحدد ذلك بقوله ان اتحدت  
 الشبهة نعم لو عبر كالمهجع بالعبارة التى نهت عالم أنفالك كان قوله ان اتحدت مناسبا والحاصل أنه  
 لا بتعدد المهر بتعدد الوطء ان اتحد شخص الشبهة فان لم يتحد شخص الشبهة تعدد المهر سواء اتحد  
 الجنس أم تعدد كمال الوطئ مرارا بشبهة الفاعل أو شبهة الطريق أو شبهة المحل بشرط أن لا يؤدى المهر  
 قبل نكاح الوطء والاتحاد المهر وذلك كان وطئ امرأة مرة بنكاح فاسد وكرر بينهما مرة أخرى

بمهر مثل) لفساد  
 المسمى كما اذا قبل  
 النكاح لطفله بفوق  
 مهر مثل من ماله ولو  
 ذكروا مهر - سرا  
 وأكثر منه جهرا  
 لزمه ما عقده اعتبارا  
 بالعقد وإذا عقد  
 سرا بال ثم أعيد  
 جهرا بال فغير  
 لزم ألف (وفى وطء  
 نكاح) أو شرط  
 (فاسد) كفى وطء  
 شبهة يجب (مهر  
 مثل) لاستيفائه  
 منفعة البضع ولا  
 يتعدد بتعدد الوطء  
 أن اتحدت الشبهة

بنكاح فاسد أو وطئها بظنناز وجته ثم علم الواقع ثم وطئها مرة أخرى بظنناز وجته أيضا وهذا  
 المثالان لثبوت دد شخصها مع اتحاد جنسها وهو شبه الطريق في الاول وفي الثاني شبهة الغاغل ومثال  
 تعدد الشخص مع تعدد الجنس ان يطأها بنكاح فاسد ويفرق بينهما ثم يطأها مرة أخرى بظنناز وجته  
 أو بالعكس ففي جميع ما ذكر يتعدد المهر ثم ان العبرة في عدم التعدد عند اتحادها ان تكون من  
 الواطئ والموطوءة فان فقدت الشبهة منه مع وجودها منها تعدد المهر مطلقا ولو كرر وطئها ثمة أو  
 مكرهة أو موطوءة بشبهة اختصت بها تكرر المهر لان سببه الاتلاف وقد تعددت به - د الوطأت  
 (قوله ويتقرر كنه الخ) المراد بالثبوت الا من من سقطه كله بالفسخ أو شرطه بالطلاق لا وجوبه لانه  
 يجب بالعقد (قوله يموت) أي في نكاح صحيح فاسد فلا يستقر المهر بالموت فيه وقد يسقط المهر  
 بالموت كما لو قتلت أمة نفسها أو قتلها سيدها ومثل الموت مسخ أحدهما جرا كله أو نصفه الاعلى  
 (قوله ولو قبل الوطء) تفيد الغاية أنه اذا وطئ ثم مات تقر المهر بالموت وليس كذلك بل يتقرر بالوطء  
 وفي التحفة والنهاية وشرح المنهج اسقاطها وهو المتعين (قوله لا جاع العصابة على ذلك) أي على  
 تقرره كله بالموت أي ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره (قوله أو وطء) أي ويتقرر كله  
 بوطء أي وان حرم كوقوعه في حيض أو في درها وخرج بتقرره بالموت وبالوطء غيرهما كاستدخال  
 مائه وخلوة ومباشر في غير الفرج حتى لو طأها بعد ذلك فلا يجب الا لشرط لا آية وان طلقتموهن من  
 قبل أن تمسوهن أي تحامعوهن (قوله ويسقط الخ) شروع في بيان ما يرفع المهر وما ينصفه  
 وغيرهما وقد أقرده الفقهاء بترجمة مستقلة (قوله أي كله) أي الصداق وهو بيان للغاغل المستتر  
 لاهو الغاغل نفسه اذ لا يجوز حذفه في غير مواضع الحذف كما تقدم التنبيه عليه غير مرة (قوله بفراق  
 وقع منها) أي بسبب عيب فيه أو بسبب ردتها فانه بالردة ينسخ النكاح حالا اذا كان قبل الوطء  
 (قوله قبله) متعلق بالفعل الذي قدره وهو قوله وقع منها (قوله أي قبل وطء) أي في قبل أو دبر  
 ولو بعد استدخال مني تحفة (قوله كفسخها الخ) تتميل لما يحصل به الفراق منها (قوله بعيبه)  
 الما سببية متعلقة بفسخها أي فسخها بسبب عيب كائن في الزوج وقوله أو باعساره أي بمهرها أو  
 بالغة (قوله وكردتها) عطف على كفسخها أي وكارضاها ووجهه صغيرة وكاسلامها ولو تبعا  
 لاحد أو بوجها عند غير ابن جرا ما عنده في شرط المهر قال وأما حزم شيخنا بأنه لا فرق أي بين اسلامها  
 تبعا وغيره فهو لا يلائم ما قاله أي من تشطر المهر فيها أو أرضعته أمها أو أرضعتها أمه بمجامع ان اسلام  
 الام كارضاها سواء فكالم ينظر والارضاها فكذلك لا ينظر لاسلامها اه (قوله أو بسببها)  
 معطوف على منها أي أو وقع الفراق لكن منه بسببها وانما سقط المهر في الاول لانها هي المختارة للفرقة  
 فلذلك سقط العوض وفي الثاني لانها لما كانت بسببها كانت كاهي الماسخة (قوله ويتشطر  
 المهر) أي في كل فراق لا يكون منها ولا بسببها والمراد من تشطيره عود نصف المهر الى الزوج ان  
 كان هو المؤدى عن نفسه أو أده عنه ولبه والاعاد للمؤدى بنفس الفراق وان لم يختار العود وذلك  
 لظاهر الآية وقيل المراد من التشطير أنه خيار الرجوع في النصف ان شاء تملكه وان شاء تركه  
 (قوله بطلاق) أي باثنا كان أو رجعيًا لكن بعد انقضاء العدة وصورة الرجعي قبل الدخول أن  
 يكون بعد استدخال المتى فهو طلاق قبل الدخول لكنه رجعي (قوله ولو باختيارها) غاية في التشطر  
 أي يتشطر بالطلاق ولو كان الطلاق وقع باختيارها (قوله كان فوض الخ) تتميل لما كان باختيارها  
 (قوله أو علقه) أي طلقها بعلقها كان دخلت الدار فانت طالق وقوله ففعلت أي المعلق عليه الطلاق  
 وهو الدخول للدار (قوله أو فورقت بالخلع) معطوف على فوض أي وكان فورقت فهو مندرج  
 فيما كان باختيارها (قوله وبانفساخ نكاح) معطوف على بطلاق في المتن أي ويتشطر المهر  
 بانفساخ النكاح وقوله رده أي الزوج أي أو باسلامه ولو تبعا أو لعاهه أو ارضاع أمه لها وهي

(ويتقرر كله) أي كل  
 (الصداق يموت)  
 لاحدهما ولو قبل  
 الوطء لا جاع العصابة  
 على ذلك (أو وطء)  
 أي بغيبه الحشفة  
 وان بقيت البكارة  
 (ويسقط) أي كله  
 (بفراق) وقع منها  
 (قبله) أي قبل وطء  
 (كفسخها) بعيبه  
 أو باعساره وكردتها  
 أو بسببها كفسخه  
 بعيبها (ويتشطر)  
 المهر أي يجب نصفه  
 فقط (بطلاق) ولو  
 باختيارها كان فوض  
 الطلاق لها فطلقت  
 نفسها أو علقه بعلقها  
 ففعلت أو فورقت  
 بالخلع وبانفساخ  
 نكاح رده وحده  
 (قبله) أي الوطء

صغيرة أو أراضاع أمهاله وهو صغير في كل ذلك يتشطر المهر للنصف عليه في الطلاق بقوله تعالى فنصف ما فرضتم وقياسا عليه في الباقي وقوله وحده تقدم حكم ردها وحدها وبقي ما لو ارتد معها والعياذ بالله تعالى فهل هي كردها فيسقط المهر كله أو كرده فينصف وجهان أصحهما الثاني تغليباً لسيبه (قوله) وصدق نافي وطء من الزوجين أي إذا اختلفا في الوطء وعدمه كان المصدق الذي ينفي الوطء لأن الأصل عدمه واستثنى مسائل ذكر بعضها الشارح يكون المصدق فيها مثبت وقد نظمها بعضهم بقوله

إذا اختلف الزوجان في وطئه لها \* فمن منهما ينفيه فالقول قوله  
سوى صورت فثبتته هو الـ \* مصدق فاحفظ ما تبين نفيه  
إذا اختلفا في الوطء قبل طلاقها \* وجاء له منها على الفرش فجعله  
فأنكره فالقول في ذاك قولها \* ويلزمه شرعاً لها المهر كله  
كذلك عني بقول وطئتها \* زمان امتثال حيث يمكن فعله  
كذلك مول قال أني وطئتها \* وفئت فلا تطليق يلغي ومثله  
إذا طأها كانت وقال لسنة \* سمعت أنت فيها طالق صح عقله  
فقال بهذا الطهراني وطئتها \* وما طلقت لم ينقطع منه حبله  
ومن طلقت منه ثلاثاً وزوجت \* بغير وفيها قال ما غاب قبله  
فقال بلى مدغاب فالقول قولها \* وأدرك ذلك الزوج الأول حله  
وان زوجت عرس بشرط بكارة \* فمالت لنا ان الثبوتية فعـله  
وأنكره فالقول في ذاك قولها \* وليس له منها خيار ينيله

وقوله في ذاك قولها أي لزجج جانبها بالولد فان نفاه عنه صدق بيمينه لا انتفاء المهر وبقوله وقال لسنة بالنون المشددة وقوله سمعت أي السنة وقوله أنت فيها طالق مغول القول يعني إذا قال لها طأها أنت طالق لسنة فقال وطئتها في هذا الطهر فلا طلاق حالاً لكونه بدعيًا وقالت لم تطأه فيقع حالاً صدق لأن الأصل بقاء العصمة الطلاق السنني هو ما وقع في طهر خلا عن وطئه فيه والبدعي بخلافه وقوله وفيها قال أي الغير ما غاب قبله بصم الغاف أي باغاب حشفته في فرجها فلا تحلل للاول وقوله فالقول قولها أي لتحلل للاول ويقبل قوله بالنسبة لتشطر المهر وقوله فاقول في ذاك قولها أي بالنسبة لدفع الفسخ وأما بالنسبة لتشطر المهر فالقول قوله هو (قوله بيمينه) منعلق بصديق (قوله لأن الأصل عدمه) أي عدم الوطء وهو عليه لكون المصدق نافي الوطء (قوله الا اذا نكحها الخ) استثناء من قوله وصدق نافي وطء الخ واعلم أن هذه الصورة قد تقدمت في عيوب النكاح (قوله ثم قال) أي الزوج وقوله فمالت أي الزوجة أي أنكرت قوله المذكور وقالت بل زالت البكارة بوطئك (قوله) فتصدق بيمينها لدفع الفسخ (أي لاجل أن لا يفسخ النكاح) (قوله ويصدق هو) أي بيمينه كما تقدم للشارح التقييده وقوله لتشطيره أي لاجل تشطر المهر أي عدم دفع كله لها وقوله ان طلق قبل وطء أي بعد الاختلاف المذكور وقبل وطء فان طلقها بعد الوطء فلا يتشطر المهر بل يجب كله كما هو ظاهر (قوله واذا اختلفا الخ) شروع في بيان التعالف عند الاختلاف في قدر المهر وصفته ووسد عقده الفقهاء فصلاً مستقلاً (قوله أي الزوجان) أي أو وارتأها أو وارث أحدهما والآخر (قوله في قدره) أي كان قالت نكحتني بالف فقال بخمسة ثمة وقوله أي المهر المسمى أي في العقد وانما قيده بالمسمى ليخرج مالاً وجب مهر المثل لفساد تسمية لم يعرف لها مهر مثل فاختلف فيه فيصدق الزوج بيمينه لأنه غارم والأصل براءة ذمته عما راد فأده مهر (قوله وكان ما بدعيه الزوج أقل) أي كالمال السابق وخرج به ما ذا كان أكثر فأنها ناخذ ما دعيه ويبقى في يده الزائد كن أقر لشخص بنى فكذبه (قوله أو في صفته) معطوف على في قدره أي أو اختلف في صفته والمراد بها

(وصدق نافي وطء)  
من الزوجين بيمينه  
لأن الأصل عدمه  
الا اذا نكحها بشرط  
البكارة ثم قال  
وجدتها نيباً ولم أطأها  
فمالت بل زالت  
بوطئك فتصدق  
بيمينها لدفع الفسخ  
ويصدق هو لتشطيره  
ان طلق قبل وطئه  
(واذا اختلفا) أي  
الزوجان (في قدره)  
أي المهر المسمى وكان  
ما بدعيه الزوج أقل  
(أو) في (صفته)  
من نحو جنس



ما يشعل الجنس والحلول والاجل وقد راجع دليل البيان بعده وهو قوله من نحو جنس الخ فانه بيان للصفة ويدخل تحت نحوه الحلول والاجل وقد راجع الاجل والاهمة (قوله كدنانير) أى ادعها هي دونه كان قالت تزوجتك بالف دينار فقال بل بالف درهم وهو تمثيل للاختلاف في الجنس وقوله وحلول معطوف على دنانير أى وتحلول ادعته هي دونه كان قالت تزوجتك بمائة حالة فقال بل مؤجلة وهو تمثيل للاختلاف في نحو الجنس ومثله ما بعده وقوله وقد راجع معطوف على دنانير أيضا وذلك كان قالت تزوجتك بمائة مؤجلة الى شهرين فقال بل الى ثلاثة أشهر وقوله وصحة معطوف أيضا على دنانير كان قالت تزوجتك بمائة صحيحة فقال بل مكسرة ثم ان عطفي المذكورات على دنانير أولى من عطفها على نحو جنس لانه عليه يكون قد وفى بالامثلة للجنس ونحوه بخلافه على الثاني فلا يكون موفيا بذلك ويلزم عليه أيضا تحريم العطف على انه من عطف الخاص على العام وهو خلاف الأصل فيه وقوله وضدها راجع للجميع أى الدنانير وما بعدها أى كدنانير وضدها وهو الدراهم وحلول وضده وهو الاجل وقد راجع وضده والمراد به بان يكون مدعاها أكثر من مدعاها في القدر وبقي ما لو اختلفا في أصل تسمية المهر أو في تسمية قدر المهر كما ادعى تسمية فانكرتها لتأخذ مهر المثل أو ادعت تسمية قدر فانكرها الزوج (قوله ولا يئنه) أى والحال انه لا يئنه لواحد منهما أصلا (قوله أو تعارضت الخ) أى أو جدت يئنه لكل منهما ولكن تعارضتا بان أطلقا أو اختلفتا في ربح واحد أو اختلفت احداهما وأطلقت الأخرى فان لم يكن التار يخ واحد احكم بمقدمة التار يخ (قوله فحالفا) جواب اذا وقوله كما في البيع أى كالتحالف المسار في البيع ولكن هنا يسد فى اليمين بالزوج لقوة جانبه وكيفية التحالف المشار فيه أن يحلف كل واحد يميناً واحدة فتجمع نفي القول صاحبه وأما بنا لقوله فيقول الزوج منى لا والله مات تزوجتها بالف دينار ولقد تزوجتها بالف درهم وتقول هي والله مات تزوجته بالف درهم ولقد تزوجته بالف دينار (قوله ثم بعد التحالف يفسخ المسمى) أى على ما مر في البيع أيضاً من انهما يفسخانه أو أحدهما أو الحما كهم ولا يفسخ بنفس التحالف (قوله ويجب مهر المثل) أى لان التحالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قيمته وهو مهر المثل وهو المثل سببه التحالف والفسخ وهو غير المهر الذى ادعاه الزوج لانه فسخ وصار لغوا بدعى الزيادة عليه أفاده الجبري (قوله وان زاد) أى مهر المثل على ما ادعته الزوجة وهذا في صورة الاختلاف في قدر المهر (قوله وهو) أى مهر المثل وقوله ما يرغب به عادة أى قدر ما يرغب فيه في العادة فخرج عما مالوا شذوا أحد لفرط سعته و يساره فرغب بزيادة فلا عبرة به وقوله في مثلها نسباً أى ولو في النجم واعتبار النسب هو الركن الأعظم لأن الرغبات تختلف به مطلقاً وقوله وصفة الأولى حذفه لانه يشمله قوله الآتى قريباً ويعبر مع ذلك ما يختلف به غرض الخ وقوله من نساء عصباتها بيان لمثلها والمراد لو فرض ذلك كورالذائس في النساء عصبية الا التي منت بعق الرقبة وهن المنسوبات الى من تنسب المنكوحة اليه من الأبناء فتراعى أخت لاوين ثم لاب ثم بنت أخ كذلك ثم عمة كذلك ثم بنت عمة كذلك وليس منهن الأم والجددة والحالة قال في فتح الجواد وتقدم نساء عصباتها وان غبن عن بلدتها فان كن يبلدين هي في أحدهما اعتبر نساء بلدتها (قوله فان جهل مهرهن) أى نساء عصباتها وعبارة متين المتنازع فان فقد نساء العصبية أو لم يتمكن أو جهل مهرهن فأرحام اه وهي أولى (قوله فيعتبر مهر رحم لها) أى فيعتبر مهر ذوات رحم لها وذلك لانهن أولى من الاجانب والمراد بذوات الارحام هنا الام وقرباتها لان ذوات الارحام المذكورون في الفرائض لان الام وأمهاتها السن من ذوى الارحام المذكورين في الفرائض بل من أصحاب الفروض (قوله كعدة وخاله) تمثيل لذوات الرحم لها (قوله قال المساورى والرويانى تعدم الام الخ) أى من ذوات الارحام أى تعتبر الام وأولاً ثم الأخت للام (قوله فالجدات الخ) أى وتقدم القربى من كل جهة على البعدى وقوله فالخالة أى فبعد

كدنانير وحلول  
وقدر أجل وصحة  
وضدها (ولا يئنه)  
لاحدهما أو تعارضت  
بينهما (فحالفا)  
كما في البيع (ثم) بعد  
التحالف يفسخ المسمى  
ويجب مهر المثل  
وان زاد على ما ادعته  
لزوجته وهو ما يرغب  
به عادة في مثلها  
نسباً وصفة من نساء  
عصباتها فتقدم  
أخت لاوين فلا بل  
فبنت أخ فعدة كذلك  
فان جهل مهرهن  
فيعتبر مهر رحم لها  
كعدة وخاله قال  
المساورى والرويانى  
تقدم الام فالأخت  
للأم فالجدات فالخالة

الجذات الخالة وهي أخت الام (قوله فبنت الاخت) أي فبعد الخالة بنت الاخت وقوله أي للام بيان للاخت (قوله فبنت الخالة) أي فبعد بنت الاخت تعتبر بنت الخالة (قوله ولو اجتمع أم وأب) هذا من قول الماوردي والروائي كما يدل عليه عبارة المغني ونصها تنبيه ظاهر كلامه ان الام لا تعتبر وليس مراد فقد قال الماوردي تقدم من نساء الارحام الام ثم الجذات ثم الخالات ثم بنات الاخوات ثم بنات الاخوال وعلى هذا قال ولو اجتمعت أم وأب وأم أم فأوجه ثالثها وهو الاوجه النسوية اه (قوله فالذي يتجه استواءهما) قال سم في الكنز للاسناد أي الحسن البكري والاقر ب تقدم أم الام اه (قوله فان تعذرت) أي ذوات الارحام وفي بعض نسخ الخط فان تعذرت بنون النسوة وهو أولى والمراد تعذر معرفة ما يرغب فيه من مهورهن اما لكونهن لم يوجدن واما لكونهن لم يشكن وقوله اعتبرت أي المنسكوحة بمنزلها في الشبهة من الاجنبيات وعبرة ففتح الجواد ومن تعذرت معرفة أمارم باعتبار بمن يساوي من نساء بلد هاتم أقرب البلاد اليها ثم أقرب النساء لها أي فتعتبر الامة بامة مثلها والعقيقة بعقيقة مثلها والعربية بعربية مثلها والبدوية ببدوية وهكذا اه (قوله ويعتبر مع ذلك) أي مع ما ذكر من رعاية مثلها نسبيا (قوله ما يختلف به غرض) أي رعاية ما يختلف به ذلك وعبرة ففتح الجواد مع الاصل ويعتبر زيادة على رعاية النسب موجب رغبة أي ما يوجب الرغبة أي أوضدها من الصفات والاعتبارات المرغوبة والمنفرة كشرف سيدامة أو معة لها وخسنة وكيسار وعفة وجمال وبكارة وفصاحة وضدها فان فضلتن أو نقصت عنهن فرض اللائق بالحال اه (قوله كس النكاح) تمثيل لما يختلف به الغرض من الصفات (قوله ويسار) قال في النهاية وانما لم يعتبر نحو المال والجمال في الكفاية لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما يختلف به الرغبات اه (قوله فان اختصت) أي المنسكوحة وقوله عنهن أي عن أمثالها وقوله بفضل أي بصفة فاضلة من الصفات المذكورة وقوله أو نقص معطوف على فضل أي أو اختصت بنقص أي بصفة ناقصة من اعداد الصفات المذكورة وقوله زيد عليه أي على مهر من أشبهتها وزادت المنسكوحة عليها بصفة فاضلة وقوله أو نقص منه أي من المهر المذكور وقوله لائق بالحال تنازعه كل من زيد ونقص والمعنى زيد على المهر أو نقص من المهر لائق بما يحسب ما فيها من الزيادة أو النقصان وقوله بحسب ما يراه قاض أي لان ما ذكر من الزيادة أو النقصان أمر مجتهد فيه فانيط بالحاكم (قوله ولو ساحت واحدة) أي ولو ساحت واحدة من العصبية ببعض مهرها وقوله لم يجب موافقتها أي لا يجب على الباقيات المسامحة أيضا وذلك لان العبرة بالغالب ومحلها ما لم تكن المسامحة لنقص نسب يغتر الرغبة والاعتبار قال في الروض وشرحه وان كن كلهن أو غالبن يساعن قومادون قوم اعتبرناه فلو جرت عادتتهن بمسامحة العشيرة دون غيرهم خففنا مهر هذه في حق العشيرة دون غيرهم وكذا لو ساحت للشر يف دون غيره اه (قوله وليس لولي عفوع من مهر لموليتيه) أي على الجديد ولا يرد عليه قوله تعالى الا ان يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح لان الذي بيده ذلك الزوج لا الولي اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة بخلاف الزوج فان بيده العقدة من بين العقد الى الفرقة ان شاء أمسكها وان شاء حلها بالفرقة قال في النهاية والقديم له ذلك وله شروط أن يكون الولي أباً أو جداراً أن يكون قبل الدخول وان تكون بكرًا صغيرة عافله وان يكون بعد الطلاق وأن يكون الصداق ديناً في ذمة الزوج لم يقبض اه (قوله كسائر ديونها) أي كسائر الديون التي تسقطها في ذمة الزوج أو غيره فلا يجوز للولي العفو عنها أو فوله وحقوقها عطفه على الديون من عطف العام على الخاص اذ هي ثلثة للديون وغيرها كحده التذنب (قوله ووجدت من خط) أي بخط فمبني الباء (قوله ان الحيلة في براءة الزوج) أي فقط لا في سقوط حقها مطلقاً اذ الحيلة التي ذكرها فيها انتقال الحق من ذمة الزوج الى ذمة الولي فحقها باق في ذمة الولي (قوله ان يقول الولي الخ) المصدر المؤول خبر ان وقوله طلق

فبنت الاخت أي للام فبنت الخالة ولو اجتمع أم وأب وأم فالذي يتجه استواءهما فان تعذرت اعتبرت بمنزلها في الشبهة من الاجنبيات ويعتبر مع ذلك ما يختلف به غرض كس ويسار وبكارة وجمال وفصاحة فان اختصت عنهن بفضل أو نقص زيد عليه أو نقص منه لائق بالحال بحسب ما يراه قاض ولو ساحت واحدة لم يجب موافقتها (وليس لولي عفوع من مهر) لموليتيه كسائر ديونها وحقها ووجدت من خط العلامة الطنيدادوي أن الحيلة في براءة الزوج عن المهر حيث كانت المرأة صغيرة أو مجنونة أو سفهة أن يقول الولي مثلاً طلق موليتي على خمسمائة درهم مثلاً على

فيمطلق ثم يقول  
الزوج أحلت عليك  
موليتك بالصداق  
الذي لم أعل فيقول  
الولي قلت فيسبرأ  
الزوج حينئذ من  
الصداق انتهى  
ويصح التبرع بالمهر  
من مكافئة بلفظ  
الاراء والعفو  
والاسقاط والاحلال  
والتحليل والاباحة  
والهبة وان لم يحصل  
قبول (مهمات)  
لو خطب امرأة ثم  
أرسل أو دفع بلفظ  
اليها ما قبل العقد  
أي ولم يقصد التبرع  
ثم وقع الاعراض منها  
أو منه رجع بما  
وصلها منه كما صرح  
به جمع محققون ولو  
أعطاهما لا فقالت  
هدية وقال صدقا  
صدق بيمينه وان كان  
من غير جنسه ولو  
دفع لخطوبته وقال  
جعلته من الصداق  
الذي سيجب بالعقد  
أو من الكسوة التي  
سيجب بالعقد  
والفأين وقالت بل  
هي هدية قال الذي يتجه  
نصديقها إذا قرينة  
هنا على صدقة في

موليتي أي انه صغيرة أو المجنونة أو السفيرة وقوله على جسمائة درهم أي على دفع جسمائة درهم لك  
وقوله على أي حال كونها بآبنة على أدفعها لك وخرج ما لو قال على موليتي فلا يصح (قوله فيطلق) أي  
على الشرط الذي ذكره الولي (قوله ثم يقول الزوج) أي للولي وقوله أحلت الخ مقول القول (قوله  
فيقول الولي قلت) أي المحولة المذكورة لها (قوله فيبرأ الزوج) أي وينتقل حقها حينئذ إلى  
ذمة وليها كما عرفت (قوله ويصح التبرع بالمهر من مكافئة) أي بالغة عاقلة وخرج بذلك الصغيرة  
والمجنونة فلا يصح إرأؤهما (قوله بلفظ الاراء) أي بلفظ مشتقته كأرأتك وأنت برىء من الصداق  
الذي لي عليك (قوله والعفو) أي ولفظ العفو أي مشتقته كعفوت عنك في الصداق وأنت معفو  
عنك في الصداق (قوله والاسقاط) أي ولفظ الاسقاط أي مشتقته أيضا كاستقطعت عنك صدقي  
وهو ساقط عنك (قوله والاحلال والتحليل) أي ولفظهما أي مشتقتهما أيضا كان تقول له أنت  
في حل من الصداق الذي في ذمتك أو حللتك من الصداق الذي لي عليك (قوله والاباحة والهبة)  
أي بلفظ مشتقتهما كاجتكتك الصداق أو وهبته لك (قوله وان لم يحصل قبول) أي يصح التبرع  
بهذه الالفاظ وان لم يحصل قبول من الزوج إذا لاراء لا يحتاج إلى قبول (قوله مهمات) أي ثلاث  
(قوله لو خطب الخ) هذه المسئلة قد تقدمت في آخر باب الهبة وقد نقلت هناك وفي باب النكاح  
سؤالا وجوابا عن الشهاب الرمي فيها فلا تغفل (قوله باللفظ) أي يدل على التبرع وهو وما بعد  
متعلقان بكل من الفعلين قبله أعني أرسل ودفع وقوله اليها أي إلى خطوبته ومثلها وليها أو وكيلها  
وقوله ما لا تنازع كل من الفعلين المتقدمين وقوله قبل العقد متعلق بكل منهما أيضا (قوله أي ولم  
يقصد التبرع) ويعرف القصد بقراره (قوله ثم وقع الاعراض) أي عن العقد وقوله منها أو منه أي  
حال كونه صادرا منها أو منه (قوله رجع) جواب لو لو الرجوع إما عليها أو على وليها أو وكيلها  
وقوله بما وصلها أي بما استلمته منه سواء كان بالارسال أو بالدفع (قوله كما صرح به) أي بالرجوع  
جمع محققون وعبارة التحفة بعد قوله بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الأذري ونقله  
الزر كشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاء يقرب من الصريح وعبارة قواعد خطب امرأته فاجابته فعمل  
اليها هدية ثم لم ينكحها رجع بما ساقه اليها لانه ساقه بناء على انكاحه ولم يحصل ذكره الرافعي  
الخ اه (قوله ولو أعطاهما) أي أعطى زوجته التي لها في ذمته صداق بعد العقد ما لا (قوله فقالت  
الخ) أي باختلافها فقالت هذا الذي أعطيتني إياه هدية لا صداق وقال هو بل أعطيتك إياه على  
انه الصداق الذي لك في ذمتي وقوله صدق أي الزوج وعبارة الانوار ولو اتفقا على قبض مال منه أو  
بعث مال اليها فقال دفعته أو بعثته مهر أو قالت هبة أو هدية فإن اتفقا على انه تلفظ وقال قلت انه  
صداق وقالت انه هبة أو هدية ولا بينة صدق بيمينه ولو اتفقا على انه لم يتلفظ واختلغا في نيته  
صدق بيمينه سواء كان من جنس الصداق أو غيره فإذا حلف فإن كان من جنس الصداق وقع عساه  
والا فان رضيا بيمينه بالصداق فذاك والاستدرة وأدى الصداق فان كان نالغافله السدل وقد  
يتقاصان اه (قوله وان كان) أي المسال المختلف فيه من غير جنس الصداق بان كان المال  
المذكور دراهم أو مسعى في العقد مثلا دنانير (قوله ولو دفع لخطوبته) أي قبل العقد ما لا وقوله وقال  
الخ أي واختلغا فيه قبل العقد أو بعده فقال الزوج أنا وقت دفعه قصدت جعله عن الصداق الذي  
سيجب على بالعقد وقالت هي بل هو هدية أو هديته ومثله ما إذا قال جعلته عن الكسوة التي سيجب  
على بالعقد والتكسر وقالت هي بل هدية (قوله فالذي الخ) جواب لو وقوله يتجه تصديقها أي  
الخطوبة (قوله إذا قرينة هنا) أي في هذه المسئلة على صدقة في قصده والعرض انه لا بينة والاحتراز  
به عن المسئلتين الاوليين أي مسئلة ما إذا خطب امرأته أو أرسل اليها ما لا قبل العقد ولم يقصد التبرع  
ثم وقع الاعراض ومسئلة ما إذا أعطاهما لا فقالت هدية وقال صدق فان فيهما قرينة على صدقه

في قصده أما الأولى فلأن قرينة سبق الخطبة تغلب على الظن أنه إنما بعثه أو دفعه إليها لتتم تلك  
الخطبة وأما في الثانية فقرينة وجود الدين مع غلبة قصده براءة الدمة تؤكده صدق الدافع فأفاده في  
التحفة (قوله ولو طلق في مسئلتنا) انظر ما المراد بمسئلته هل الأولى أو الثانية أو الثالثة فإنه ساقط  
المسائل الثلاث ولم يختص بواحدة منها حتى تصح الحوالة عليها والتظاهر أنه يعني بها المسئلة الأولى  
وهي قوله ولو خطب ثم أرسل أو دفع الخ بقرينة الآية فانهما هي التي دفع فيها المال لأجل  
العقد اذا علمت ذلك فإن الأولى أن يقول في المسئلة الأولى ثم رأيت هذه اللفظة في عبارة شيخه  
فلعلها سرت له منها فتنبه (قوله لم يرجع بشئ) أي عليها قوله خلافا للبعوي (أي التنازل بأن  
له الرجوع) (قوله تنمة) أي في بيان حكم المتعة وهي بضم الميم وكسر الهاء المتعة وشرا مال يدفعه  
لمن فارقها أو لسيدها بشرط تأنى والاصل فيها قوله تعالى ولله مطلقا متاع بالمعروف وقوله تعالى  
ومتعوهن وهي واجبة ولا ينافي الوجوب بقوله حق على المحسنين لأن فاعل الوجوب محسن أيضا  
والحكمة فيها حبر الإيجاش الحاصل بالفراق قال الامام النووي رحمه الله تعالى أن وجوب المتعة مما  
يغفل عنه النساء فينبغي معرفتهن إياه وأشاعته بينهن ليعرفن ذلك (قوله تجب عليه الخ) لافرق في  
وجوبها بين المسلم والكافر والحرة والعبد والمملوكة والذمية والحرة والامة وهي أسيد الامة وفي كسب  
العبد (قوله لزوجة موطوءة) وكذا غير الموطوءة التي لم يجب لها شيء أصلا وهي المفوضة التي طلقت  
قبل الفرض والوطء فتجب لها المتعة لقوله تعالى لا جناح عليك أن تطلق النساء ما لم تمسوهن أو  
تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن أما التي وجب لها نصف المهر فلا متعة لها لأن النصف جابر للإيجاش  
الذي حصل لها بالطلاق مع سلامة بضعها ولو قال كغيره الزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط بأن  
لم يجب لها المهر أصلا أو وجب لها المهر كله لكان أولى لها في عبارته من الإيهام لذي لا يجني (قوله  
ولو أمة) أي ولو كانت الزوجة أمة وهو حر بشرطه أو عبد (قوله متعة) فاعل تجب (قوله بفراق)  
الساكنية متعلقة بتجب أي تجب بسبب الفراق (قوله بغير سببها) الجار والمجرور متعلق  
بمخذوف صفة لفراق أي فراق حاصل بغير سببها أي وبغير سببها وبغير سبب ملكه لها وذلك  
كطلاقه واسلامه وورثته وأمانه بخلاف ما إذا كان الفراق حاصل بسببها كاسلامها وورثتها  
وملكها له وفي بعضها بعينه وفي بعضها أو بسببها ما كان ارتدادا معا أو بسبب ملكه لها بان  
اشتراها بعد أن تزوجها فلا متعة في ذلك كله (قوله وبغير موت أحدهما) معطوف على بغير  
سببها أي وفراق حاصل بغير موت أحدهما أو بغير موتها معا أو بغير موت أحدهما معطوف على بغير  
موت أحدهما أي أو موتها معا فلا متعة فيه (قوله وهي) أي المتعة شرعا وقوله ما يترضى الخ أي  
مال يترضى الزوجان عليه (قوله وقيل أقل مال الخ) أي وقيل أن المتعة هي أقل مال يجوز أن  
يجعل صداقا بأن يكون مقولا طاهرا من منفعاته (قوله ويسن أن لا ينقص) أي المال الذي يجعل  
متعة وقوله عن ثلاثين درهما أي أو ما قيمته ذلك وفي المغني قال في البويطي وهذا أدنى ما تجب  
وأعلامه خادم وأوسطه ثوب اه ويسن أن لا تبلغ نصف مهر المثل كما قاله ابن المغيرة فان بلغته أو  
جاوزه جاز لا طلاق الآية قال البلخي وغيره ولا يزيد وجوبا على مهر المثل ولم يذكره اه (قوله  
فان تنازعا) أي الزوجان في قدر المتعة وقوله قدرها القاضي أي باجتهاده وقوله بقدر حالهما أي  
باعتبار حالهما وقت الفراق لقوله تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقيل بغير حاله  
فقط لظاهر الآية المذكورة وكان نفقه مردبان قوله تعالى ولا لمطامقات متاع بالمعروف فيه إشارة  
إلى اعتبار حالهن أيضا وقيل بغير حالهما فقط لأنها كالبدل عن المهر وهو معنبر بها وحده أو قوله  
من يساره واعساره هذا بيان لحال الزوج وقوله ونسبها ونسبها بان لحال الزوجة (قوله خاتمة)  
أي في بيان حكم الوليمة وذكرها عقب الصداق لأن من جملة الولائم ولجة الاملاك الذي هو العقد

قصده ولو طلق في  
مسئلته بعد العقد  
لم يرجع بشئ كما  
رجحه الأذري خلافا  
للغوي لأنه إنما أعطى  
لأجل المهر وقد  
وجد (تنمة) تجب  
عليه لزوجة موطوءة  
ولو أمة متعة بفراق  
بغير سببها وبغير موت  
أحدهما وهي  
ما يترضى الزوجان  
عليه وقيل أقل مال  
يجوز جعله صداقا  
ويسن أن لا ينقص  
عن ثلاثين درهما  
فان تنازعا قدرهما  
القاضي بقدر حالهما  
من يساره واعساره  
ونسبها وصفاتها  
\*(خاتمة)\*



والصداق ملازم لعقد النكاح فلما ذكر الصداق كأنه ذكر عقد النكاح الذي هو سبب للوليمة  
 اه يجزى والوليمة مأخوذة من الولم وهو الاجتماع لان الناس يجتمعون لها وهي تقع على كل طعام  
 يتخذ لحادث سرور أو غيره لكن استعمالها مطلقا في العرس أشهر وفي غيره مقيدة فيقال وليمة  
 ختان أو غيره (قوله الوليمة لعرس) هو بضم العين مع ضم الراء واسكانها يطلق على العدة وعلى  
 الدخول وأما بكسر العين وسكون الراء فهو اسم للزوج وهو التقييد به لبيان الواقع وليس للاحتراز  
 من غيره اذ الوليمة مستحبة لغير العرس أيضا كما سيئس عليه (قوله سنة مؤكدة) أي لشبوتها عنه  
 صلى الله عليه وسلم وقولا وفعل في البخاري انه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه بعد من  
 شعبر وأنه أولم على صفية بتمومين واقط وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة والامر  
 فيه للندب قياسا على الاضحية وسائر الولائم (قوله للزوج الرشيد) أي عليه فاللام بمعنى على وقوله  
 وولي غيره أي وعلى ولي غير الرشيد من أب أو جد فال في التحفة فلو علمها غيره ما أي الزوج والولي  
 كما في الزوجة وهي عنه فالذي يتجه ان الزوج ان أذن نادى السنة منه فتجب الاجابة اليها وان لم  
 ياذن فلا خلاف ان أطلق حصولها وقوله من مال نفسه حال من ولي غيره أي حال كون الولي  
 بفعلها من مال نفسه اما اذا فعلها من مال موليه فتحرم (قوله ولا دخلها) أي الوليمة وقوله لكن  
 الأفضل للقادر شاة عبارة النهاية وأقلها الائمة كن شاة وغيره ما قدر عليه قال النشائي رحمه الله  
 تعالى والمراد أقل النكاح شاة لقول النبيه وباي شيء أولم من الطعام جاز وهو شغل الماء كقول  
 والمشر وب الذي يحصل في حال العقد من سكر وغيره ولو مومرا اه وكتب ع ش قوله من  
 سكر وغيره أي فيكفي في اداء السنة والمفهوم من مثل هذا التعبير انه ليس بمكر وه ولا حرام خ لاها  
 لمن توهمه من ضعفة الطلبة اه (قوله ووقتها الأفضل بعد الدخول) عبارة المغني تنبيه لم يعرضوا  
 لوقت الوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها وسع من حين العقد فيدخل وقته اه  
 والأفضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه الا بعد الدخول فتجب الاجابة  
 اليها من حين العقد وان خالف الأفضل اه (قوله وقبله) متعلق يحصل أي ويحصل أصل  
 السنة بالوليمة قبل الدخول حال كونها واقعة بعد العقد واذ قصد اجتناد وليمة العقد والدخول  
 معا حصل اولها بالقهوة أو شرابا كما يعلم مما تقدم قريبا (قوله والمجبه استمرار طلبها) أي الوليمة  
 (قوله بعد الدخول) الاولى اسقاطها لما علمت ان وقتها يدخل بالعقد فينبذ يكون الطاب منه ولو لم  
 يدخلها وعبارة التحفة ولا تقوت بطلاق ولا موت لا بطول الزمن فيما يظهر اه ومثلها النهاية  
 (قوله وان طال الزمن) ظاهره انها اداء ابد وفي الجعري ما نصه قال الدميري في الظاهر انها تنتهي  
 بمدة الزفاف للبكر سبعا وللثيب ثلاثا اه أي ففعلها بعد ذلك يكون قضاء اه (قوله كالعقبة) أي  
 تطير العقبة فانه يستمر طلبها وان طال الزمن والطلب موجه على الولي الى البلوغ ان أيسر ثم من بعده  
 يكون المولى مخيرا بين أن يعق عن نفسه أو يترك ذلك (قوله أو طلقها) عطف على قوله طال الزمن  
 أي وان طلقها فهي بستم طلبها (قوله وهي) أي الوليمة وقوله ليلا أولى أي من كونها في النهار  
 وعبارة النهاية ونقل ابن الصلاح أن الأفضل فعلها ليلا لانها في مقابلة نعمة ليبية ولقوله سبحانه  
 وتعالى فاذا طعمتم فانكثروا وكان ذلك ليلا اه وهو متجه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلا  
 اه وكتب ع ش عليه أي ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على سنه لانه عليه السلام فعلها  
 كذلك اه (قوله وتجب الخ) وذلك لخبر العجيين اذ ادعى أحدكم الى الوليمة فليأتها وخبر أبي  
 داود اذ ادعى أحدكم أحاه فليجب عرسا كان أو غيره ووجه الامر في ذلك على الندب بالنسبة لوليمة غير  
 العرس وعلى الوجوب في وليمة العرس وأخذ نجاعة بظاهره من الوجوب فلهما وبؤيد الاول ما في  
 مسند أحمد عن الحسن دعي عثمان أبي العاصي الى ختان فلم يجب وقال لم يكن يدعي له على عهد

الوليمة لعرس سنة  
 مؤكدة للزوج  
 الرشيد وولي غيره  
 من مال نفسه ولا حد  
 لأقلها لكن الأفضل  
 للقادر شاة ووقتها  
 الأفضل بعد الدخول  
 للاتباع وقبله بعد  
 العقد يحصل بها  
 أصل السنة والمجبه  
 استمرار طلبها بعد  
 الدخول وان طال  
 الزمن كالعقبة أو  
 طلقها وهي ليلا أولى  
 وتجب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبر الصحيحين مرفوعاً إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجلب فغيه  
 التقييد بوليمة العرس وعليه أجل خبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى لها الأغنياء وتترك الفقراء  
 ومن لم يجلب الدعوة فقد عصي الله ورسوله أي شر الطعام طعام الوليمة في حال كونها تدعى لها الأغنياء  
 وتترك الفقراء كما هو شأن الولائم فإنه يقصد بها الفخرف والحب لا قوم لم يجلب الدعوة في غير هذه  
 الحالة فقد عصي الله ورسوله فوجب الإجابة في غير هذه الحالة المذكورة لما سياتي من أن من  
 شروط وجوب الإجابة أن لا يخص بالدعوة الأغنياء لغناهم (قوله على غير معذور بأعذار الجمعة)  
 خرج به المعذور بأعذار الجمعة فلا يجب عليه الإجابة والمراد بأعذار الجمعة ما يتأتى منها ههنا من نحو  
 مرض ووحل لا مالا يتأتى منها هنا كجموع وعطش فليس أعذارها لأن المقصود من الوليمة إلا كل  
 والشرب (قوله وقاض) معطوف على معذور رأى ويجب على غير قاض أيضاً أما هو فلا يجب الإجابة  
 عليه وفي معناه كل ذي ولاية عامة بل إن كان للداعي خصومة أو غلب على ظنه أنه سيخاصم حرمت  
 عليه الإجابة (قوله الإجابة) فاعل يجب (قوله إلى وليمة عرس) المقام للأضمار أي المتقدم  
 ذكرها وخرج بوليمة العرس غيرها فلا يجب الإجابة له بل تسن كما تقدم وكما سيذكره في الفتحة  
 ومنه وليمة الترسى كما هو ظاهر اهـ (قوله عملت بعد عقد) شروع في بيان شروط الإجابة  
 والجملة المذكورة حال كونها عملت بعد العقد وقوله لا قبله هو مفهوم البعدي أي فلو  
 عملت قبله فلا يجب الإجابة وإن اتصلت بالعقد لأن ما يفعله قبله ليس واجة عرس (قوله إن دعاه  
 مسلم) خرج به ما لو كان كافراً فلا تطلب إجابته نعم تسن إجابة ذمى وكما يشترط أن يذون الداعي  
 مسلماً يشترط أيضاً أن يكون المدعو مسلماً أيضاً فلا يجب الإجابة على كافر ولا تسن لانتفاء المودة معه  
 وقوله بنفسه متعلق بدعاه أي دعاه بنفسه وقوله أو نائبه الثقة معطوف على نفسه أي أو دعاه نائبه  
 الثقة أي العدل (قوله وكذا ذمى) أي وكذلك يجب الإجابة إن دعاه إليها بارسال غير لم يعهد منه كذب  
 (قوله وعم بالدعاء الخ) عطف على دعاه والمراد عندئذ كنهه منه والأفلا يجب التعميم بقريته ما بعده  
 وقوله بوصف قصده أي الداعي (قوله كجيرانه الخ) تتمثل للموصوفين بوصف قصده وهو الجوار  
 والمراد بالجيران هنا أهل محله ومسجده دون أربعين داراً من كل جانب (قوله فلو كثر الخ) عبارة  
 فتح الجوادان عم بالدعاء الموصوفين بوصف قصده كجيرانه أو عشيرته أو أصدقائه أو أهل حرفته  
 لأجمع الداس لتعذر بل لو كثر نحو عشيرته أو عجز عن الاستيعاب لفقره لم يشترط عموم الدعوة على  
 الأوجه بل الشرط أن لا يظهر منه قصد تخصيص أغني أو غيره اهـ وقوله أو عجز عن الاستيعاب أي  
 أو لم تكثر عشيرته لكن عجز عن استيعاب الموجودين لفقره (قوله لم يشترط) أي في وجوب الإجابة وقوله  
 عموم الدعوة أي للموصوفين بوصف قصده حتى لو أواحد الكون طعامه لا يكفي إلا واحد الفقراء  
 لم يسقط عنه وجوب الإجابة (قوله بل الشرط أن لا يظهر منه قصد تخصيص لغني) أي لأجل غناه  
 ولو خص الغني بالدعوة لأجل غناه لم يجب الإجابة عليه فضلاً عن غيره وذلك لخبر شر الطعام السابق  
 بخلاف ما لو خصه لا لغناه بل لجوار أو اجتماع خرفة فيجب الإجابة وقوله أو غيره أي وأن لا يظهر منه  
 قصد تخصيص لغني أو مقتضاه أنه لو خص الفقراء بالدعوة لم يجب الإجابة وهو أيضاً فاضية عبارة  
 فتح الجواد السابقة وقضية قول شيخ الإسلام في المنهج وشرح الرض بأن لا يخص بها أغنياء ولا  
 غيرهم وقضية قول ابن جرير من لا بعد قول المصنف وأن لا يخص الأغنياء وكتب عليه ابن قاسم مأنصه  
 قضية قوله متلأنه قد يضر تخصيص الفقراء ويوجه بأنه لو كان جيرانه وأهل حرفته ملاً كلهم فقراء  
 أو بعضهم أغنياء فخص الفقراء لما ذكره فالوجه عدم الوجوب حينئذ لأن هذا التخصيص  
 موغل لا بدور كما لا يخفى ولو كانوا كلهم أغنياء فخصهم به لما ذكره فالوجه عدم الوجوب  
 أيضاً وأما لا يسميهم قولهم أن لا يخص الأغنياء بناء على أن المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم

على غير معذور  
 بأعذار الجمعة وقاض  
 الإجابة إلى وليمة  
 عرس عملت بعد  
 عقد لا قبله إن دعاه  
 مسلم إليها بنفسه  
 أو نائبه الثقة وكذا  
 عجز لم يعهد منه  
 كذب وعم بالدعاء  
 الموصوفين بوصف  
 قصده كجيرانه  
 وعشيرته أو أصدقائه  
 أو أهل حرفته فلو  
 كثر نحو عشيرته أو  
 عجز عن الاستيعاب  
 لفقره لم يشترط عموم  
 الدعوة على الأوجه  
 بل الشرط أن لا يظهر  
 منه قصد تخصيص  
 لغني أو غيره

لو خصص فقره جيرانه أو أهل حرقته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فأنظر الفقهاء لا لهم أوجب  
 اتجه الوجوب فظهر أنه لا ينبغي إطلاق أنه لا يضر تخصيص الفقهاء قبلنا مله أه وقوله لا لما ذكرنا  
 لا يكونهم جيرانه أو عشيرته وفي الجعري خلافه ونصه ونقل عن شيخنا زكي أنه لو خص الفقهاء وجبت  
 الإجابة عليهم أه حل وهذا هو المعقد فالشرط أن لا يخص الأغنياء لغناهم كما يفهم من الأصل أه  
 (قوله وأن يعين الخ) أي وبشرط وجوب الإجابة أن يعين الخ فإن وما بعد ما في تاويل مصدر  
 نائب فاعل لفعل مقدر ولا يصح عطفه على قوله وعم الخ المسلط عليه أن الشرطية كما هو ظاهر  
 ولو قال وعين بصيغة الماضي المدعول كان أولى وكذا يقال فيما بعد من القيود وقوله بعينه أي بان  
 يقول تفضل يا فلان عندي وقوله أو وصفه أي المحصور فيه بأن يقول لنائبه ادع عالم الملة أو مقبها  
 وليس ثم الأهو (قوله فلا يكفي) أي في وجوب الإجابة وهو مفسر على مفهوم قوله وأن يعين الخ  
 وقوله من أراد فليحضر فاعل يكفي قصد لفظه أي لا يكفي هذا اللفظ وقوله أو ادع من شئت أولقيت  
 أي ولا يكفي ادع الخ وفي الكلام حذف أي لا يكفي قوله لغيره ادع يا فلان من شئت أو من لقيته  
 (قوله بل لا تسن الإجابة حينئذ) أي حين اذ لم يبين المدعو بعينه أو وصفه أو حين اذ قال من أراد  
 فليحضر أو ادع من شئت أولقيت وبعبارة الروض وشرحه لأن نادى في الناس كأن فتح الباب وقال  
 ليحضر من أراد أو قال لغيره ادع من شئت فلا تطلب الإجابة من المدعولان امتناعه حينئذ لا يورث  
 وحشة أه ومثل قوله ليحضر من أراد احضران شئت ما لم تظهر قرينة على جريان ذلك على وجه  
 التأدب أو الاستعفاف مع ظهور رغبة في حضوره والازمت الإجابة (قوله وأن لا يترتب الخ)  
 معطوف على أن يعين المدعول نائب فاعل لفعل مقدر أي وبشرط أن لا يترتب على الإجابة خلوة  
 محرمة فان ترتب علم خلوة محرمة بان يكون الداعي امرأة أجنبية من غير حضور محرمة لها ولا  
 للمدعول تجب الإجابة (قوله فالمرأة الخ) مفرع على منطوق الشرط وعلى مفهومه فقوله فالمرأة الخ  
 مفرع على المنطوق وهو أن لا يترتب على إجابته خلوة محرمة وقوله لا الرجل مفرع على المفهوم  
 وهو ترتب الخلوة المحرمة على إجابته وقوله تجيب المرأة أي وجوبا (قوله أن أذن زوجها) أي المرأة  
 المدعوة في الإجابة ولا بد من سنن الوليمة للمرأة انداعية والام تجب الإجابة قال في فتح الجواد ولا يتصور  
 كون المرأة تولم الا عن مولها وهي وصية أو فجة أه وقا في التحفة ومن صور وليمة المرأة أن تولم  
 عن الرجل بأذنه كذا قيل وفيه طرفان الذي يظهر حينئذ أن العبرة بدعوته لا بدعوتها لأن الوليمة  
 صارت له بأذنه لها مقتضى لتقدير دخول ذلك في ملكه تظهر أحوال الفطرة عن التعبير بأذنه وحينئذ  
 فيتعين أن يراد في التصوير أن أذن لها في الدعوة أيضا أه ومثله في النهاية (قوله لا الرجل) أي  
 لا يجيبها الرجل بل تحرم عليه ما يترتب على الإجابة من الخلوة المحرمة وبقيت صورة مندرجة في  
 مفهوم الشرط وهو أن المرأة لا تجيب الرجل ومثل المرأة المراد الذي بحثنا من حضوره روية أو تهمة  
 فلا تجب الإجابة وإن أذن له الولي خصوصاً في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد وغلبت فيه محبة الأولاد  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله الا ان كان الخ) قد علمت أن قوله لا الرجل ترتب على ما إذا  
 ترتب على الإجابة وجود الخلوة المحرمة الذي هو مفهوم الشرط السابق وحينئذ فيجعل المعنى  
 لا يجيبها الرجل مع الخلوة المحرمة الا ان كان هناك مانع خلوة أمام الخلوة فلا يجيب الخ ولا يخفى ما في  
 ذلك من الركاكة والتكرار اذا الاستثناء المذكور مكرر مع قوله بعد وكذا مع عدمها فكان الأولى  
 والاحصر أن يقول لا الرجل فلا يجيبها مطلقا وكذا ان لم تكن خلوة محرمة وخص بالطعام وبعبارة  
 الروض وشرحه والمرأة تجيبها المرأة وكذا يجيبها الرجل لا مع خلوة محرمة فلا يجيبها الى طعام مطلقا  
 أو مع عدم الخلوة فلا يجيبها الى طعام خاص به كان جاست بيت وبعت له الطعام الى بيت آخر من  
 دارها خوفا الفتنة الخ أه (قوله كحرم الخ) تمثيل للمانع الخلوة وقوله لها أي للمرأة الداعية وقوله أوله

وإن يعين المدعو  
 بعينه أو وصفه فلا  
 يكفي من أراد فليحضر  
 أو ادع من شئت  
 أولقيت بل لا تسن  
 الإجابة حينئذ وأن  
 لا يترتب على إجابته  
 خلوة محرمة فالمرأة  
 تجيبها المرأة أن أذن  
 زوجها أو سيدها  
 لا الرجل الا ان كان  
 هناك مانع خلوة  
 محرمة كحرم لها  
 أوله أو امرأة

أمام الخلو فلا يجيبها  
مطلقا وكذا مع  
عدمها إن كان  
الطعام خاصا به كان  
جلست بيت وبعث  
له الطعام إلى بيت  
آخر من دارها خوف  
الفتنة بخلاف ما إذا  
لم تخف ففسد كان  
سفيان واضرا به  
بزورون رابعة  
العدوية ويسمعون  
كلامها فان وجد  
رجل كسفيان  
وامرأة كرابعة لم  
تحرم الاجابة بل لا  
تكراه وان لا يدعي  
لنحو خوف منه أو  
طمع في جاهه أو  
لاعنته على باطل ولا  
إلى شبهة بأن لا يعلم  
حرام في ماله أما إذا  
كان فيه شبهة بأن علم  
اختلاطه أو طعام  
الولية بحرام وان قل  
فلا تحجب اجابة بل  
تكراه ان كان أكثر  
ماله حراما فان علم ان  
عين الطعام حرام  
حرمت الاجابة وان لم  
يرد الاكل منه كما  
استظهره شيخنا ولا  
إلى محل فيه منكر  
لا يزول بحضوره

أى أو محرم للرجل المدعو وقوله أو امرأة معطوف على محرم أى وكوجود امرأة أى أخرى ثقة بحشمها  
الرجل (قوله أو أمام الخلو) مفهوم قوله ان كان هناك مانع خلو (قوله فلا يجيبها) أى فلا يجيب  
الرجل المدعو المرأة الداعية وقوله مطلقا أى خص بالطعام أولا (قوله وكذا مع عدمها) أى وكذا  
لا يجيبها مع عدم الخلو أن كان الطعام خاصا به وقوله كان جلست تميل لعدم الخلو مع اختصاصه  
بالطعام (قوله خوف الفتنة) مرتبط بقوله فلا يجيبها مطلقا بقوله وكذا مع عدمها أى انه لا يجيبها  
مع الخلو أو مع عدمها مع اختصاصه بالطعام خوف الفتنة والتمسكة ويحتمل جعله مرتبطا بقوله  
لا الرجل أى لا يجيبها الرجل خوف الفتنة وهو أولى (قوله بخلاف ما إذا لم تخف) أى الفتنة فانه  
يجيبها (قوله فقد كان سفيان الخ) دليل على انه اذا لم تخف الفتنة أجازها وقوله واضرا به أى امثاله  
كالخبيث سيد الطائفة والسرى السقطي وغيرهم نفعنا الله بتراب أقدامهم وأمدنا بدمهم آمين  
(قوله لم تحرم الاجابة) جواب ان وقوله بل لا تكراه اضرا بانتقالى وصرح في التحفة بوجوب الاجابة  
حينئذ وعبارة من ثم لو كان كسفيان وهي كرابعة وجبت الاجابة اهـ ومثلها النهاية (قوله  
وان لا يدعي الخ) معطوف على وان يعين أيضا أى ويشترط أن لا يدعي لنحو خوف منه الخ أى بل  
يدعي لقصد التقرّب والتودد أو لنحو عمله أو صلاحه أو ورعه أو لا بقصد شئ (قوله أولا عاتته على  
باطل) أى وان لا يدعي لاجل أن يعين المدعو الداعي على باطل (قوله ولا إلى شبهة الخ) معطوف  
على لنحو خوف منه أى وان لا يدعي إلى شبهة في مال الداعي قال في التحفة أى قوبة ثم قال وقيدت  
بقوية لانه لا يوجد الا أن ملك ينفلت عن شبهة اهـ (قوله بان لا يعلم حرام) تصور لئني الشبهة  
(قوله أما اذا كان فيه شبهة) الانسب بالمقابلة أما اذا دعي إلى شبهة (قوله بان علم) أى المدعو  
اختلاطه أى المال كله وقوله أو طعام بالجر عطف على الضمير وفيه العطف على الضمير المجزوء ومن  
غير إعادة الجار وفيه خلاف ومنع الجهم وروا جازة ابن مالك قال في الخلاصة

وعدو خافض لدى عطف على \* ضمير خفض لازما قد جعل لا

وليس عندي لازما الخ أى أو علم اختلاط طعام الولية وقوله بحرام متعلق باختلاط (قوله وان قل)  
أى الحرام خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم من تقييده بالكثرة لكن يؤيده انه لا تكراه معاملة من في  
ماله حرام والاكل منه الا حينئذ ويجاب بأنه يحتاط للوجوب بالااحتياط للكرهية كذا في التحفة  
والنهاية (قوله فلا تجيب) جواب أما (قوله بل تكراه ان كان أكثر ماله حراما) أى كما تكراه معاملة من  
(قوله فان علم الخ) مفهوم قيد ملحوظ به دقوله ان كان أكثر ماله حراما أى وهو لم يعلم أن الطعام  
لذى دعي اليه عين ذلك الحرام وقوله حرمت الاجابة جواب ان وقوله وان لم يرد الاكل منه أى من  
الطعام الحرام وهو غاية لحرمة الاجابة (قوله كما استظهره شيخنا) أى في التحفة وفتح الجواد (قوله ولا  
إلى محل فيه منكر) معطوف على قوله لنحو خوف منه أيضا أى ويشترط أيضا الوجوب لاجابة أن  
لا يدعي إلى محل فيه منكر أى في محل حضوره منكر محرم ولو صغيرة كآنية نقد يباشر الاكل منها  
بخلاف مجرد حضورها بناء على ما ياتي في صور غير معتمنة انه لا يحرم دخول محلها أو كنظر رجل لامرأة  
أو عكسه وبه يعلم ان اشراف النساء على الرجال عند وكآلة مطربة محرمة كذى وتر وزمر ولو شبابة  
ومبطل كوبة وكن يضحك بفحش وكن كذب أما محرم ونحوه مما مر بغير محل حضوره كبيت آخر  
من الدار لا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم وبوافقه قول الحساوى اذا لم يشاهد المراهق لم يضر  
سماعها كالتى بجواره ونقله الا ذرى عن قضية كلام كبيرين منهم الشنخا ثم نقل عن قضية كلام  
آخرين عدم الفرق بين محل الحضور وسائر بيوت الدار واعتده فقال المختار انه لا تجب الاجابة بل  
تجوز لما في الحضور من سوء الظن بالمدعو كذا في التحفة والنهاية وقوله لا يزول أى المنكر بحضوره  
أى المدعو فان كان يزول بحضوره لنحو علم أو جاه فليحضر وجوبا لاجابة للدعوة وازالة للمنكر



ووجوده من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه لانه ليس الاجابة فقط كما علمت ولو لم يعلم بالمتكر الا بعد  
 حصوله نهائهم فان عجز نخرج فان عجزنا فهو خوف قعدنا كارها ولا يجلس معهم ان أمكن (قوله ومن  
 المتكر ستر جدار بحر بر) أي ولو للنساء ومثله فراش حرير في دعوة اتخذت للرجال ثم ان العبرة في  
 المتكر باعتقاد المدعو كشر النبيذ عند الخنق والمذعوشا في فتسقط الاجابة عن الشافعي فقط  
 قال في الفتحة ولا ينافيه ما يأتي في السير ان العبرة في الذي يتكر باعتقاد الغافل تخريمه لان ما هنا في  
 وجوب الحضور ووجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فسقط وجوب الحضور لذلك  
 وأما الانكار ففيه اضرار بالغافل ولا يجوز اضراره الا ان اعتقد تخريمه بخلاف ما اذا اعتقده المتكر  
 فقط لان أحد الأفعال بقضية اعتقاد غيره فتأمل اهـ (قوله وفرش) بالرفع عطف على ستر جدار  
 أي ومن المتكر فرش مقصورة أو مسروقة أي وجودها في محل الحضور ومنه أيضا فرش جلود  
 السباع وعليها الورل لانه شأن المتكرين (قوله ووجود من الخ) أي ومن المتكر وجود من يصحك  
 الحاضرين (قوله فان كان الخ) أي فان وجد المتكر في محل حضوره حرمت الاجابة فكان تامة  
 وفاعلها يعود على المتكر (قوله ومنه) أي ومن المتكر وقوله صورة حيوان خرج صورة غيره  
 كالاشجار والسفن والنفس والقمر فليست من المتكر (قوله مشتملة) صفة لصورة وقوله على ما لا يمكن  
 بقاؤه بدونه أي على الجزء الذي لا يمكن بقاء الحيوان بدونه كالرأس والوسط وقوله وان لم يكن الخ غاية  
 في كون الصورة المذكورة من المتكر وقوله لها أي لتلك الصورة المشتملة على ما لا يمكن بقاء الحيوان  
 بدونه (قوله كفرس الخ) تتميل لصور الحيوان التي ليس لها نظير أي في الحيوانات وقوله بأجنحة  
 أي مع أجنحة أو مصور به فالباقي فيها ما في الذي قبلها (قوله على سقف الخ) صفة ثانية لصورة  
 أي صورة كائنة على سقف الخ والمراد انها تكون مرفوعة كان كانت على سقف أو نوب بخلاف  
 غير المرفوعة كأن كانت على أرض ونحوها مما تتمن فيه الصورة فلا تحرم الاجابة (قوله أو ستر) أي  
 أو على ستر وقوله علق لينة أي أو منفعة ويفرق بين هذا وحل التضييب الحاجة بان الحاجة تزيل  
 مفسدة النقد ثم لزال الخيلاء لانه لا تنعظيم الصورة بارتفاع محلها باق مع الانتفاع به اهـ تحفة  
 (قوله أو ثياب ملبوسة) أي أو كانت الصورة على ثياب ملبوسة أي شأن ان تلبس فدخل الموضوع  
 على الأرض (قوله أو وسادة) هي مرادفة للمعدة وقوله منصوبة أي مرفوعة قال الجبري وعلى هذه  
 الصورة يحمل ما حاء انه صلى الله عليه وسلم امتنع من الدخول على عائشة رضي الله عنها من أجل  
 التمرقة التي عليها التصاوير فقلت أتوب الى الله ورسوله ماذا أذنت فسالته عن سبب امتناعه من  
 الدخول فقال ما بال هذه التمرقة قالت اشتريتها لك لتعدها عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان أصحاب هذه التصاوير يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم متفق عليه والفرقة  
 بالضم وسادة صغيرة أي فهي كانت منصوبة حينئذ أي حين ارادة دخوله صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله  
 لانها الخ) الضمير يعود على صورة الحيوان لكن يبعده قوله بعد تشبه الاصنام لان الصورة الواحدة  
 لا تشبه المتعددة والاصنام الا ان يقال لفظ صورة مفرد مضاف فيم حينئذ المراد بها متعدد وهو  
 جملة صور ويؤيده تعبير المنهج بصور حيث قال ومن المتكر صور حيوان مرفوعة ويحتمل أن  
 الضمير يعود على السقف وما بعده مما اشتمل على صورة الحيوان فهو أولى وعلى كل فهو عليه لكونها  
 من المتكر أي وانما كانت صور الحيوان المذكورة وهذه الافراد السقف وما بعده المشتملة على  
 الصور من المتكر لانها تشبه الاصنام (قوله فلا تجب الاجابة في شيء من الصور المذكورة) انظر  
 ما المراد بها فان كان المراد ما ذكره بقوله ومن المتكر ستر جدار الخ وهو الذي يظهر من صنيعه كان  
 مكررا مع قوله أولا فان كان حرمته الاجابة بالنسبة لبعض الصور وان كان المراد بها صور الحيوان

ومن المتكر ستر  
 جدار بحر بر وفرش  
 مقصورة أو مسروقة  
 ووجود من يصحك  
 الحاضرين بالفحش  
 والكذب فان كان  
 حرمته الاجابة ومنه  
 صورة حيوان مشتملة  
 على ما لا يمكن بقاءه  
 بدونه وان لم يكن لها  
 نظير كفرس بأجنحة  
 وطير بوجه انسان على  
 سقف أو جدار أو ستر  
 علق لينة أو ثياب  
 ملبوسة أو وسادة  
 منصوبة لانها تشبه  
 الاصنام فلا تجب  
 الاجابة في شيء من  
 الصور المذكورة  
 بل تحرم

المد كوراء ترض بأنه لم يتقدم له ذكر صور بالجمع وإنما ذكر صور فواحدة ويمكن اختيار الثاني ويجاب ببار من أنها مفرد مضاف فيم والمراد به صورته معدة ويكون مؤيداً لما قدمته وفي الغني مانصه تنبيهه قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت المشتل على هذه الصور وكلام أصل الروضة يقتضي ترجيح عدم تحريمه حيث قال وهل دخول البيت الذي فيه الصور الممنوعة حرام أو مكروه وجهان وبالتحريم قال الشيخ أبو محمد والكراهة قال صاحب التقریب ووجه الامام والغزالي في الوسط اه وفي الشرح الصغير عن الاكثرين انهم ماوا الى الكراهة وصوبه الاستوى وهذا هو الرابع كما جزم به صاحب الانوار ولكن حكى في البيان عن عامة الاصحاب التحريم وبذلك علم ان مسألة الدخول غير مسألة الحضور خلافاً لما فهمه الاستوى اه (قوله) ولا اثر بحمل النقطة (الخ) عبارة التحفة فرع لا يؤثر حمل النقطة الذي عليه صورة كاملة لانه لا حاجة ولا انها معتمدة بالمعاملة بها ولان السلف كانوا يتعاملون بمن غير نكير ومن لازم ذلك عادة جملهم لها واما الدرهم الاسلامية فلم تحدث الا في زمن عبد الملك وكان مكتوباً عليها اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم اه (قوله) كالصور ببساط الخ) وذلك لان ما يوطأ ويترجح مهان مبتذل وقد يؤخذ منه ان ما رفع من ذلك للزينة محرم وهو محتمل الا ان يقال انه موضوع لما يمتحن به فلا تطرأ بعرض له ويؤيده اعتبارهم النعلين في السترون اللبس في الثوب تطرأ المسألة لكل منهما اه تحفة وكتب سم مانصه قوله من ذلك يشمل المخدة لكن التردد فيها هنا الذي افاده قوله وهو محتمل الخ لا يوافق حزمه فيها بالحرمة بقوله السابق وسادة منصوبة الخ اه (قوله) ومخنة) معطوف على بساط أي وبمخدة بنام أو يتكأ عليها (قوله) وطبق) معطوف أيضاً على بساط أي وكالصور الكائنة بطبق قال في القاموس الطبق محرمة غطاء كل شيء والجمع أطباق وأطبقة اه وقوله وخوان قال فيه أيضاً كعرا ب وكتاب ما يؤكل عليه الطعام اه (قوله) وقصعة وبارني) معطوفان أيضاً على بساط أي وكالصور الكائنة بقصعة وبارني (قوله) وكذا ان قطع رأسها الخ) أي وكذلك يجوز حضور محل فيه صورة قطع رأسها قال في التحفة وكفقد الرأس فقد مالا حياة بدونه نعم يظهر انه لا يضر فقد الأعضاء الباطنة كالأكباد وغيره لان المحظ المحاكاة وهي حاصلة بدون ذلك اه وقوله فقد مالا حياة بدونه أي كفقده النصف الاسفل (قوله) زوال مابه الحياة) أي وهو الرأس وهو علة لجواز حضور المحل الذي فيه الصورة التي قطع رأسها (قوله) ويحرم ولوعلى نحو أرض تصوير حيوان) لا ينافي الجزم بالحرمة هنا التفصيل السابق لانه بالنسبة للاسدامة وجواز التفريح وما هنا بالنسبة لاصل الفعل ولا أجرة للتصوير المذكور لان المحرم لا يقابل باجرة وهو من الكبار لمساو ردفه من الوعيد تكبير البخاري أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور أي من أشدهم وفي رواية ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة والمراد الملائكة الرحمة وفي رواية زيادة نحو الجرس وما فيه بول منقوع (قوله) وان لم يكن له) أي لذلك الصور تطير كما مر من تصور فرس باجفحة (قوله) نعم يجوز تصوير لعب البنات) هي التي يسمونها عروسه لان عائشة رضي الله عنها كانت تلعب بهما عنده صلى الله عليه وسلم (قوله) وحكمته) أي جواز تصوير لعب البنات وقوله تدر يبين أي تعليمهن وقوله أمر التربية أي تربية من يأتيهن من الاولاد اذا تكبرن (قوله) ولا يحرم أيضاً تصوير حيوان بلا رأس) الاولى ان يقول كافي التحفة ونخرج بحيوان تصوير مالا رأس له فعل (قوله) خلافاً للمنولي) أي فانه قال بحرمة تصوير صورة بلا رأس (قوله) ويحل صوغ الخ) والحاصل يحل صوغ ما يحل استعماله ويحرم صوغ ما لا يحل استعماله ولا أجرة لصانعه كما هو وآتية نعدو ونقدم في باب الزكاة ما يحل استعماله للرجال والنساء وما لا يحل فار جمع اليه ان شئت (قوله) لانه) أي ما ذكر من الصوغ والتسج يحل للنساء (قوله) نعم صنعتها) هي شاملة للصوغ والتسج وقوله لمن لا يحل له استعماله وهو رجل والاولى والاخصر ان

ولا اثر بحمل النقطة الذي عليه صورة كاملة لانه لا حاجة ولا انها معتمدة بالمعاملة بها ويجوز حضور محل فيه صورة تمتهن كالصور ببساط يداس ومخنة بنام أو يتكأ عليها وطبق وخوان وقصعة وبارني وكذا ان قطع رأسها زوال مابه الحياة ويحرم ولوعلى نحو أرض تصوير حيوان وان لم يكن له تطير نعم يجوز تصوير لعب البنات لان عائشة رضي الله عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم كما في مسلم وحكمته تدر يبين أمر التربية ولا يحرم أيضاً تصوير حيوان بلا رأس خلافاً للمنولي ويحل صوغ حلي وتسج حرير لانه يحل للنساء نعم صنعتها لا يحل له استعماله

يقول ويحل صوغ حل ونسج حر برلن محل له استعماله ويحرم لمن يحرم عليه استعماله (قوله ولو دعاه اثنان) أي فاكثروا لو قال ولودعاه جماعة كان أولى (قوله أجاب) أي المدعوا لاثنين وقوله أسبقهما أي الاثنين وقوله دعوة تميز أي من جهة الدعوة (قوله فان دعه وادعه معا) أي بان كلما في آن واحد (قوله أجاب الاقرب رجما) أي أجاب الاقرب له من جهة الرحم والمراد بالرحم كل قريب محرما كان أو غيره وقوله فدارا أي ثم اذا اتحد في القرب من جهة الرحم أجاب الاقرب دارا له وقوله ثم بالقرعة أي ثم اذا اتحد في القرب رجما ودارا أقرع بينهما فمن خرجت القرعة له أجابه (قوله وتسب احابة سائر الولاثم) وهي احادي عشرة منها ما ذكره الشارح ومنها ما لم يذكره وقد تظمها بعضهم مع أسماء ثمانية قوله

ان الولاثم عشرة مع واحد \* من عدها قد عرفت في أقرانه  
والخرس عند نفاسها وحققة \* للطفل والاعذار عند ختانه  
ولحفظ قرآن وآداب لقصد \* فالوالد الخناق لحذقه وبيان  
ثم الملاك له مقده ووليمة \* في عرسه فاحرص على اعلانه  
وكذلك مادية بلا سبب يرى \* ووجه لنباته لمكانه  
ونقبة لقصدومه ووضحة \* لمصيبة وتكون من حبراته

والخرس بضم الخاء المهملة وبالسين المهملة ويقال بالصاد والاعذار بكسر الهمزة وتواضع الهمزة والحدائق بكسر الحاء المهملة وبذل المهملة والمادية بضم الدال وفصحها (قوله كما عمل الخ) أي كالذي يعمل منه ويصنع للختان والولادة والسلامة من الطاق ولقدوم المسافر ونظم القرآن (قوله وهي) أي الولاثم مستحبة في كلها كالأجابه \* (فائدة) في فتاوى الحافظ السيوطي في باب الوليمة مثل عن عمل المولد النبوي في شهر ربيع الأول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود أو مذموم وهل يشاء فاعله أو لا قال والجواب عندي ان أصل عمل المولد الذي هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن ورواية الاخبار الواردة في مبدء أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع في مولده من الآيات ثم يمدحهم سمحا طبا كلونه وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يشاء عليها صاحبها ما فيه من تعظيم قدر النبي صلى الله عليه وسلم وإظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف اه وقد بسط الكلام على ذلك شيخ الاسلام ببلد الله الحرام مولانا وأستاذنا العارف بربه المتان سيدنا السيد أحمد بن زيني دخلان في سيرته النبوية ولا بأس بإيراد هنا ما قول قال رضي الله عنه ومتعنا والمسلمين بحياته فائدة جرت العادة أن الناس اذا جمعو اذ كروا وضعه صلى الله عليه وسلم يقومون تعظيما له صلى الله عليه وسلم وهذا القيام مستحسن لما فيه من تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعل ذلك كثير من علماء الامة الذين يقتدى بهم قال الحلبي في السيرة فقد حكى بعضهم أن الامام السبكي اجتمع عنده كثير من علماء عصره فأنشد من شعره قول الصرصري في مدحه صلى الله عليه وسلم قبل بل مدح المصطفى الخط بالذهب \* على ورق من خط أحسن من كتب وأن نهض الاشرف عند سماعه \* قياما صغوفاء جثيا على الركب

فعند ذلك قام الامام السبكي وجميع من بالمجلس فوصل أنس كبير في ذلك المجلس وعمل المولد واجتماع الناس له كذلك مستحسن قال الامام أبو شامة شيخ النووي ومن أحسن ما ابتدع في زماننا ما يفعل كل عام في اليوم الموافق ليوم مولده صلى الله عليه وسلم من الصدقات والمعروف وإظهار الزينة والسرور فان ذلك مع ما فيه من الاحسان للفراة مشعر بحبة النبي صلى الله عليه وسلم وتعظيمه في قلوب فاعل ذلك وشكر الله تعالى على ما من به من إيجاد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أرسله ربه للعالمين قال السحاوي ان عمل المولد حدث بعد القرون الثلاثة ثم لا زال أهل الاسلام من

حرام ولودعاه اثنان  
أجاب أسبقهما دعوة  
فان دعه وادعه معا  
الاقرب رجما فدارا  
ثم بالقرعة وتسب  
احابة سائر الولاثم  
عمل للختان والولادة  
وسلامة المرأة من  
الطلق وقصدوم  
المسافر وختم القرآن  
وهي مستحبة في كلها

سائر الاقطار والمدن الكبار يعملون المولد ويتصدقون في لياليه بأنواع الصدقات ويعتنون بقراءة مولده الكريم ويظهر عليهم من بركاته كل فضل عظيم وقال ابن الجوزي من خواصه انه امان في ذلك العام وبشرى عاجلة بنيل البغية والبرام وأول من أحسنه من الملوك الملك المظفر أبو سعيد صاحب اربل وألف له الخافض ابن دحية تاليفاً سماه التنوير في مولد البشير المذرفاً حازه الملك المظفر بألف دينار وصنع الملك المظفر المولد وكان يعمل في ربيع الاول ويحتفل به احتفالاً هائلاً وكان شهماً شجاعاً بطلاً عاقلاً عالماً عادلاً وطالت مدته في الملك الى أن مات وهو محاصر الفرنج بمدينة عكاسنة ثلاثين وستاً سنة محمود السيرة والسيرة قال سبط بن الجوزي في مرآة الزمان حكى لي بعض من حضر سباط المظفر في بعض الموالي فذكر أنه عذفيه خمسة آلاف رأس غنم وشواء عشرة آلاف دجاجة ومائة ألف زبدية وثلاثين ألف صحن حلوى وكان يحضر عنده في الموالي أعيان العلماء والصوفية فيخلع عليهم ويطلق لهم الجور وكان يصرف على المولد ثلثة مائة ألف دينار واستنبط الخافض ابن جهر قهرج عمل المولد على أصل ثابت في السنة وهو ما في العميجين أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسلطهم فقالوا هو يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى موسى ونحن نصومه شكرًا فقال نحن أولى بموسى منكم وقد جوزى أبو طه بقتل العذاب عنه يوم الاثنين بسبب اعتاقه ثوبية لما بشرته بولادته صلى الله عليه وسلم وأنه يخرج له من بين أصبعيه ماء يشربه كما أخبر بذلك العباس في منام رأى فيه أباه طه ورحم الله القائل وهو حافظ الشام شمس الدين محمد بن ناصر حيث قال

إذا كان هذا كافر جاء ذمه \* وتبت يدا في الجحيم مخلدا

أقنى أنه في يوم الاثنين دائماً \* تخفف عنه للسروور بأجدا

فما الظن بالعبد الذي كان عمره \* بأجد مسرور وأومات موحد

قال الحسن البصري قدس الله سره ووددت لو كان لي مثل جبل أحد ذهباً لا تنفقه على قراءة مولد الرسول قال الجنيد البغدادي رحمه الله من حضر مولد الرسول وظم قدره فقد فاز بالآيمان قال معروف الكرختي قدس الله سره من هب لأجل قراءة مولد الرسول طعاماً وجع أخواناً وأوقد مسراجاً ولبس جديداً وتعطر وتجمل تعظيماً لمولده حشره الله تعالى يوم القيامة مع الغرة الاولى من النبيين وكان في أعلى عليين ومن قرأ مولد الرسول صلى الله عليه وسلم على دراهم مسدوكة فضة كانت أذهباً وخط تلك الدراهم مع دراهم أخر وقعت فيها البركة ولا يقتقر صاحبها ولا تفرغ يده ببركة مولد الرسول صلى الله عليه وسلم وقال الامام الباقر العيني من جع لمولد النبي صلى الله عليه وسلم أخواناً وطعاماً وأخلى مكاناً وعمل احساناً وصار سبباً لقراءة مولد الرسول بعنه الله يوم القيامة مع الصديقين والشهداء والصالحين ويكون في جنات النعيم وقال السري السقطي من قصص موضعاً يقرأ فيه مولد النبي صلى الله عليه وسلم فقد قصدر وضة من رياض الجنة لانه ما قصد ذلك الموضع الا لمحبة الرسول وقد قال عليه السلام من أحبني كان معي في الجنة قال سلطان العارفين جلال الدين السيوطي في كتابه الوسائل في شرح الشمائل ما من بيت أو مسجد أو محلة قرئ فيه مولد النبي صلى الله عليه وسلم الا حفت الملائكة بأهل ذلك المكان وعمهم الله بالرحمة والمطوفون بالنور يعني جبريل وميكائيل وإسرافيل ومربائيل وعينائيل والصافون والخافون والكروبيون فانهم يصلون على من كان سبباً لقراءة مولد النبي صلى الله عليه وسلم قال وما من مسلم قرئ في بيته مولد النبي صلى الله عليه وسلم الا رفع الله تعالى النخط والوباء والحرق والآفات والبلبات والنكبات والبغض والحسد وعين السوء والفسوس عن أهل ذلك البيت فاذا مات هون الله تعالى عليه جواب منكر ونكير وكان في مقعد صدق عند مليك مقتدر \* وحكى أنه كان في زمان أمير المؤمنين هرون الرشيد شاب في



البصرة مسرف على نفسه وكان أهل البلد ينظرون اليه بعين القبح لاجل أفعاله الخبيثة غير أنه كان إذا قدم شهر ربيع الأول غسل ثيابه وتطهر وتجمل وعمل وليمة واستقرأ فيها مولد النبي صلى الله عليه وسلم ودام على هذا الحال زمانا طويلا ثم لما مات مع أهل البلد هاتفا يقول احضروا يا أهل البصرة واشهدوا جنازة ولي من أولياء الله فانه عزير عندي فحضر أهل البلد جنازته ودفنوه فأرواه في المنام وهو يرقل في حلل سندس واستبرق فقيل له سمى نلت هذه الفضيلة قال بتعظيم مولد النبي صلى الله عليه وسلم \* وحكى أنه كان في زمان الخليفة عبد الملك بن مروان شاب حسن الصورة في الشام وكان يلهو بركب الخيل فبينما هو ذات يوم على ظهر حصانه إذا جفل الحصان وجهه في سلك الشام ولم يكن له قدرة على منعه فوقع طريقه على باب الخليفة فصادف ولده ولم يقدر الولد على رد الحصان فصدمه بالفرس وقتله فوصل الخبر الى الخليفة فأمر بأحضاره فلما ان أشرى اليه خطر على ياله ان قال ان خلصني الله تعالى من هذه الواقعة أعمل وليمة عظيمة وأستقرأ فيها مولد النبي صلى الله عليه وسلم فلما حضر قدامه ونظر اليه ضحك بعد ما كان يحنقه الغضب فقال يا هذا أنت حسن السحر قال لا والله يا أمير المؤمنين فقال عفوت عنك ولكن قل لي ماذا قلت قال قلت ان خلصني الله تعالى من هذه الواقعة الجسيمة أعمل وليمة لاجل مولد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الخليفة قد عفوت عنك وهذه ألف دينار لاجل مولد النبي صلى الله عليه وسلم وأنت في حل من دم ولدي فخرج الشاب وعفى عن القصص وأخذ ألف دينار ببركة مولد النبي صلى الله عليه وسلم وانما أطلت الكلام في ذلك لاجل ان يعتني ويرغب جميع الاخوان في قراءة مولد سيد ولد عدنان لان من لاجله خلقت الارواح والاجسام يحق ان يمدى له الروح والمال والطعام وفقنا الله ويا كم لقراءة مولد نبيه الكريم على الدوام وانفاق المال لاجله في سائر الاوقات والايام آمين (قوله فروع) أي خمسة عشر الاول قوله يندب الا كل الخ الثاني قوله ويجوز للضيف ان يأكل مما قدم الخ الثالث قوله وصرح الشيخان الخ الرابع قوله وورد بسند ضعيف الخ الخامس قوله وسنن للاكل الخ السادس قوله ويجزم ان يكبر اللقم الخ السابع قوله ولودخل على ت كلين الخ الثامن قوله ولا يجوز للضيف ان يطعم الخ التاسع قوله ويكره للداعي الخ العاشر قوله ويجزم للاراذل الخ الحادي عشر قوله ولو تناول الخ الثاني عشر قوله ويجوز للانسان أخذ الخ الثالث عشر قوله ولزم مالك طعام الخ الرابع عشر قوله ويجوز نرا الخ الخامس عشر قوله ويجزم أخذ فرخ الخ (قوله يندب الا كل الخ) عبارة المتهاج ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نفل فالغطر أفضل اه وانما لم تسقط لغير مسلم اذا دعي أحدكم الى طعام فليجيب فان كان مغطرا فليطعم وان كان صائما فليصل أي فليدع بدليل رواية فليدع بالبركة واذا دعي وهو صائم فلا يكره ان يقول اني صائم حكاه القاضي أبو الطيب عن الاصحاب أي ان أمن الربا كما هو ظاهر واستثنى البلقيني منه ما لو دعاه في شهر رمضان والمدة وون كلهم مكلفون صائمون فلا يجب الاجابة اذا فائدة فيها الا يجرد نظر الطعام والجلوس من أول النهار الى آخره مشق فان أراد هذا فليدعهم عند الغروب وقال وهذا واضح اه نهاية وقوله في صوم نفل خرج به الفرض كنذر مطلق وقضاء ما فات من رمضان فيجزم الخروج منه ولو توسع وقته (قوله لارضاء ذي الطعام) أي لاجل ارضائه فاللام للتعليل وقوله بان شق الخ أي وينصور كون الا كل لاجل ما ذكر بان كان يشق على ذي الطعام بعاؤه على صومه فالباء للتصوير وما جرى عليه من التقييد بمسئلة المسالك هو طريقة المراوغة وأطلق الامام الشافعي والعراقيون الحكم فيندب الا كل عندهم مطلقا كذا في شرح الروض (قوله للامر بالغير) أي في رواية البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم لما أمسك من حضر معه وقال اني صائم قال له يتكافئك أخوك المسلم وتقول اني صائم أفطر ثم أقض يوما مكانه أي ان شئت (قوله ويناب على ماضى) يعني اذا أفطر نصف النهار مثلا يناب

(فروع) يندب  
الا كل في صوم نفل  
ولو مؤكدا لارضاء  
ذو الطعام بان شق  
عليه امساكه ولو  
آخر النهار للامر  
بالغطر ويناب على  
ما مضى

على القدر الذي صامه منه (قوله وقضى ندبا) أي لانه صوم نفل (قوله فان لم يشق عليه) أي  
 ذى الطعام وقوله امساكك أي بقاؤه على صومه (قوله لم يندب الا فطار) جواب ان (قوله بل  
 الامساك أولى) أي بل بقاؤه على صومه أولى من فطره (قوله قال الغزالي الخ) عبارته الثالث  
 أي من آداب احابة الوليمة أن لا يمنع لكونه صائما بل يحضر فان كان يسرا أخاه افطاره فليغطس  
 واحتمسب في افطاره بنية ادخال السرور على قلب أخيه ما يحتمسب في الصوم وأفضل ذلك في صوم  
 التطوع وان لم يتحقق سرور قلبه فليصدق بالظاهر وليغطس وان تحقق انه متكاف فليتعلم وقد  
 قال صلى الله عليه وسلم لن امتنع بعذر بالصوم يتكلف لك أخوك وتقول اني صائم وقد قال ابن  
 عباس رضي الله عنهما من أفضل الحسنات اكرام المجلساء بالافطار فالافطار عبادة هذه النية  
 وحسن خلق فتوايه فوق ثواب الصوم ومهما لم يفرغ فضايقته الطيب والمجمرة والحديث الطيب وقد  
 قيل الكحل والدهن أحد القراءين اه (قوله ويجوز للضيف) هو من يحضر الوليمة باذن مهي  
 بأمم ملك يأتي برزقه قبل مجيئه لأهل المنزل باربعين يوما وينادي فيهم هذارق فلان بن فلان  
 وأما الطغلي فهو الذي يحضر الطعام بلا اذن من صاحبه وسمى بذلك نسبة لرجل من غطفان يقال  
 له طغلي كان يحضر كل وليمة فتعمل من غير دعوة وقوله ان يا كل افهم انه لا يجوز له أن يتصرف فيه  
 بغير الاكل وسيصرح به بقوله ولا يجوز للضيف ان يطعم سائلا أو هرة أو معة أنه يملكه بوضعه في  
 فمه ملكا مراعى بمعنى انه ان اذردده استقر على ملكه وان أخرجه من فمه تبين بقاؤه على ملك صاحبه  
 وقيل ليس هو من باب الملك وانما هو تلاف باذنه وقوله ما قدم له قال في النهاية افهم حرمة كل  
 جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ وتطريفه اذا قل واقتضى العرف أكل جميعه والذي يتجه النظر  
 في ذلك للقرينة القوية فان دلت على أكل الجميع حل والا امتنع اه ومثله في التحفة (قوله بلا  
 لفظ من المضيف) متعلق بجوز أي يجوز له لا كل من غير لفظ صادر من المضيف يدل على الاذن  
 فيه ا كفاء بالقرينة العرفية كما في الشرب من السقايات التي في الطرق (فائدة) قال النووي في  
 الاذكار اعلم انه يستحب لصاحب الطعام أن يقول اضيفه عند تقديم الطعام باسم الله أو كل أو نحو  
 ذلك من العبارات المصرحة بالاذن في الشرع وفي الاكل ولا يجب هذا القول بل يكفي تقديم  
 الطعام اليهم ولهم الاكل بمجرد ذلك من غير اشتراط لفظ وقال بعض أصحابنا لا بد من لفظ والصواب  
 الاول وما ورد في الاحاديث انه حجة من لفظ الاذن في ذلك محمول على الاستحباب اه بتصرف ويسن  
 للضيف أن يدعو للمضيف بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يقول أكل طعامكم الارار وصلت  
 عليكم الملائكة الاخيار وذكركم الله فيمن عنده وأفطر عندكم الصائمون اللهم اخلف على باذنيه وهن  
 آكله واطرح البركة فيه (قوله نعم) استدراك على قوله باللفظ الموهوم جواز الاكل مطلقا وقوله  
 ان انتظر أي المضيف وقوله غيره أي غير الذي حضر ومثله ما لو لم تتم السقرة وقوله لم يجز أي الاكل  
 وقوله قبل حضوره أي المنتظر وقوله الا بلفظ منه أي الا باذن من المضيف له لفظا (قوله وصرح  
 الشبخان ٢١) ما صرح به لا يختص بالضيف بل يجري في طعام نفسه كما هو ظاهر (قوله فوق  
 الشبع) أي المتعارف لا المطلوب شرعا وهو أكل نحو نلت البطن اه ع ش وقوله وآخرون  
 بحرمة أي وصرح آخرون بحرمة الاكل فوق الشبع وذلك لانه مؤذللزاج وجمع في التحفة والنهاية  
 بين القولين بحمل الاول على مال نفسه الذي لا يضره والثاني على خلافه ويضمنه لصاحبه ما لم يعلم  
 رضاه به كما هو ظاهر وفي الجبرمي والاحسن ان يقال ان التحريم محمول على حالة الضرر وسواء كان من  
 ماله أو من مال غيره واقول بالكرهية على غيرها اه (قوله قال مالك هو) أي الاعتماد على يده  
 اليسرى وقوله نوع من الاتكاء أي المنهي عنه (قوله جانيا) حال مؤكدة قال في القاموس جئا  
 كدعا ورمى جنوا وجنبا بضمهما جلس على ركبتيه أو قام على أطراف أصابعه اه وقوله وظهور

وقضى ندبا يوما مكانه  
 فان لم يشق عليه  
 امساكك لم يندب  
 الا فطار بل الامساك  
 أولى قال الغزالي  
 يندب أن ينوي  
 بفطره ادخال السرور  
 عليه ويجوز للضيف  
 ان يأكل مما قدم له  
 بلا لفظ من المضيف  
 نعم ان انتظر غيره لم  
 يجز قبل حضوره الا  
 بلفظ منه وصرح  
 الشبخان بكرهية  
 الاكل فوق الشبع  
 وآخرون بحرمة  
 وورد بسند ضعيف  
 زجر النبي صلى الله  
 عليه وسلم أن يعتد  
 الرجل على يده  
 اليسرى عند الاكل  
 قال مالك هو نوع  
 من الاتكاء فالسنة  
 للأك أن يجلس  
 جانبا على ركبتيه  
 وظهور قدميه  
 أو ينصب رجله  
 اليمنى ويجلس على  
 اليسرى

قديمه بان يجعلها على الارض ويجعل بطونها على يدي وركبه (قوله ويكره الاكل متكثرا)  
 أي تكثرا لأن الأكل متكثرا (قوله وهو) أي المتكثري وقوله المعتد بالخيار عبارة شرح الروض قال  
 النووي قال الخطابي المتكثري هنا الجالس معتد على وطاء تحتة كقعود من يريد ألا كتار من  
 الطعام وأشار غيره إلى أنه المائل على جنبه ومثله المضطجع كما فهم بالاولى اه وفي الباجوري على  
 الشماثل مانصه ومعنى المتكثري المائل إلى أحد الشقين معتد عليه وحده وحكمة كراهة الاكل  
 متكثرا أنه فعل المتكبرين المكثرين من الاكل نهمة والكراهة مع الاضطجاع أشد منها مع الاتكاء  
 نعم لا بأس بأكل ما يتنقل به مضطجعا اه وفي المصباح والوطاء وزن كتاب المهاد الوطى اه (قوله ومضطجعا) معطوف  
 على متكثرا أي ويكره الاكل حال كونه مضطجعا على جنبه الايمن أو الايسر وبالاولى الاكل مع  
 الاستلقاء (قوله الأفعيا يتنقل به) بتقديم التاء الفوقية على النون وذلك كنفخو الفا كهة من كل  
 ما لا بعد للشبع فلا يكره أكله مع الاتكاء أو الاضطجاع (قوله لا قائما) أي لا يكره الاكل قائما  
 (قوله والشرب قائما خلاف الاولى) عبارة الروض وشرحه والشرب قاعدا أولى منه قائما أو  
 مضطجعا فالشرب قائما بلا عذر خلاف الاولى كما اختاره في الروضة لكنه صوب في شرح مسلم  
 كراهته وأما شربه صلى الله عليه وسلم قائما فليبيان الجواز قال في شرح مسلم ويستحب لمن شرب قائما  
 عالما أو ناسيا أن يتقيا من غير مسلم لا بشر بن أحدكم قائما فمن نسي فليستقي اه واعلم أنه استثنى بعضهم  
 شرب ماء زمزم وقال أنه يسن الشرب منه قائما اتباعا لقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب من زمزم وهو قائم ورده الباجوري في حاشية الشماثل بما نصه وإنما  
 شرب صلى الله عليه وسلم وهو قائم مع نهييه عنه لبيان الجواز ففعله ليس مكروها في حقه بل واجب  
 فسقط قول بعضهم أنه يسن الشرب من زمزم قائما اتباعا لعل صلى الله عليه وسلم ولا حاجة لدعوى  
 النسخ أو تضعيف النهي لانه حيث أمكن الجمع وجب المصير اليه ثم قال قال ابن القيم للشرب  
 قائما آفات منها أنه لا يحصل به الرى التام ولا يستقر في المعدة حتى يقهجه الكبد على الأعضاء  
 ويلاقى المعدة بسرعة فربما يردحوا وارتها ويسرع النفوذ إلى أسافل البدن فيضر ضررا ينافي من  
 ثم من أن يتقياه ولو فعله سهوا لانه يحرك أحوالا يدفعها التي ويسن لمن شرب قائما أن يقول  
 اللهم صل على سيدنا محمد الذي شرب الماء قائما وقاعدا فإنه بسبب ذلك ينلغ عنه الضرر وكره  
 الحكماء أن تحريك الشخص إمامي رجليه حال الشرب قائما يدفع ضرره اه (قوله ويسن  
 للأكل الخ) تقدم أول الكتاب في مبحث سنن الوضوء أنه يستحب التسمية قبل الاكل والشرب  
 فان تركها أوله قال في أثناءه بسم الله أوله وآخره قال النووي في الأذكار وروينا في سنن أبي داود  
 والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل أحدكم فليذكر  
 اسم الله تعالى في أوله فان نسي أن يذكر اسم الله تعالى في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره قال  
 الترمذي حديث حسن صحيح ثم قال قلت أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله فان  
 ترك في أوله عامدا أو ناسيا أو مكرها أو عاجزا العارض آخر ثم تمكن في أثناءه كله استحباب أن يسمي  
 للمحدث المتقدم والتسمية في شرب الماء واللين والعسل والمرق وسائر المشروبات كالسجدة في  
 الطعام في جميع ما ذكرناه ويستحب أن يجهر بالتسمية ليكون فيه تنبيه لغيره على التسمية  
 وليقتدى به في ذلك اه باختصار وقوله ان يغسل اليدين الخ قال في شرح الروض لكن المالك  
 يبتدئ به فيما قبله ويتأخر به فيما بعده ليدعو الناس إلى كرمه اه (قوله ويقرأ سورتي الخ)  
 أي ويسن أن يقرأ بعد الاكل سورة الاخلاص وسورة قريش ويسن أيضا أن يقول بعد الاكل  
 وقبل قراءة السورتين الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام ورزقني من غير حول مني ولا قوة اللهم كما

ويكره الاكل متكثرا  
 وهو المعتد على وطاء  
 تحتة ومضطجعا  
 يتنقل به لا قائما  
 والشرب قائما خلاف  
 الاولى ويسن  
 للأكل أن يغسل  
 اليدين والغم قبل  
 الاكل بعينه  
 ويقرأ سورتي  
 الاخلاص وقريش

يعلم ولا يتبلغ ما يخرج من أسنانه (٣٧٠) بالخلال بل يرميه بخلاف ما يجمعه بلسانه من يثها فانه يتلعه ويحرم ان

أطعمتني طيبا فاستعملني صالحا الحمد لله الذي أطعم وسق وسقعه وجعل له خراجا الحمد لله الذي أعطني  
وأشبعني وأزواني قال في الاذكار ورد وينا في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه عن معاذ بن أنس  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني هذا  
الطعام ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه قال الترمذي حديث حسن (قوله  
ولا يتبلغ الخ) أي ويسن ان لا يتبلغ ما يخرج من أنار الطعام بالخلال بخلاف ما يجمعه بلسانه من  
بين الأسنان فانه يتلعه (قوله ويحرم أن يكبر اللقم) قيده في الخفة عما إذا قل الطعام وقال ابن عبد  
السلام ولو كان يأكل قدر عشرة والمضيف جاهل به لم يجز له ان يأكل فوق ما يقتضيه العرف في  
مقدار الاكل لا تنفاه الاذن اللغوي والعرفي فيما وراءه اه وقوله مسرعا أي حال كونه مسرعا في  
الاكل وقوله حتى يستوفي أكثر الطعام حتى تعليلية أي يكبر اللقم لاجل أن يستوفي أكثر الطعام  
وقوله ويحرم (٢) بضم الياء وكسر الراء وهو بالنصب معطوف على يستوفي أي ولاجل ان يحرم غيره  
من بقية الضيوف (قوله ولو دخل) أي انسان غير ضيف وقوله على آكلين أي على جماعة يأكلون  
وقوله فاذنوا له أي في الاكل معهم وقوله لم يجز له أي للدخول (قوله الا ان ظن انه عن طيب نفس) أي  
الا ان ظن ان اذنهم له صادر عن طيب نفوسهم فيجوز له الاكل حينئذ وقوله لا لغيره أي لا لغيره  
ان اذنهم له لغيره فانه فيحرم عليه الاكل معهم ومن ثم حرم اجابة من عرض بالضيافة فجعل  
وأكل هدية من ظن منه أنه لا يهدي الا خوف المذمة (قوله ولا يجوز للضيف ان يطعم سائلا أو هرة)  
أي من الطعام الذي قدم له وذلك لعدم الاذن له في غير الاكل نعم له تلقيم صاحبه ما لم يفاضل المضيف  
طعامهما كأن خص أحدهما بعالي الطعام والاخر بساقله والا فليس له ذلك وقوله لان علم  
رضا الداعي أي فانه لا يحرم والمراد بالعلم ما يشمل الظن بان توجد القرائن القوية على رضاه به بدليل  
التقيد بالظن في مسألة الاخذ الا بنية قريبا (قوله ويكره للداعي تخصيص الخ) وذلك لما فيه  
من كسر الخاطر للبعض الاخر (قوله ويجوز للدراذل أكل الخ) أي لانه لا دلالة على الاذن لهم فيه  
بل العرف زاجر لهم عنه (قوله ولو تناول ضيف) أي من المضيف له وقوله انا طعام التركيب اضافي  
أي انا فيه طعام وقوله فأنكسر أي الاناء وقوله منه أي من الضيف (قوله ضمنه) أي الا ان اذن  
الطعام لانه اباحه كما يعلم مما تقدم للشارح في باب العارية في مسألة الكوز وهي انه لو أخذ كوزا من  
سقاء لشر به منه فوقع من يده وانكسر قبل شربه أو بعده فان طلبه أي الماء مجانا ضمنه دون الماء  
أو بعوض والماء قدر كفايته فعكسه اه وتقدم في الكتابة عليه تعليل ذلك وخلة مسائل فارجع  
اليه ان شئت وقوله لانه أي الاناء وقوله في يده أي الضيف وقوله في حكم العارية أي وهي مضمونة  
(قوله ويجوز للانسان أخذ من نخوط طعام صديقه) أي يجوز له ان يأخذ من طعام صديقه وشرابه  
ويجعله الى بيته قال في الخفة واذا جوزنا له الاخذ الذي يظهر انه ان ظن الاخذ بالبدل كان قرضا  
ضمنيا أو بالبدل توقف الملك على ما علمه اه (قوله ويختلف) أي ظن الرضا وعبارة غيره وتختلف  
قرائن الرضا في ذلك باختلاف الاحوال ومقادير الاموال اه (قوله وبحال المضيف) أي سارا  
واعسارا (قوله ومع ذلك) أي ظن الرضا وقوله مراعاة نصفه بقفات العدل (قوله فلا ياخذ الخ)  
تفريع على الانباء المذكور وقوله الا ما يخصه أي القدر الذي يخصه من الطعام المقدم اليهم  
وقوله أو يرضون به أي أو الا الذي يرضون بأخذه وكتب سم مانصه قوله الا ما يخصه أو يرضون  
بذل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم والا فوجه جواز ما رضى به باذن أو قرينة اه وقوله عن طيب  
نفس أي نفوسهم كلهم وقوله لا عن حياء أي أو ما اذا كان عن حياء فانه يحرم عليه أخذه (قوله وكذا  
يقال الخ) أي ان مثل ما قيل في أخذه من نخوط طعام صديقه يقال في القران بين ترمين أو مسمتين  
أو عنبتين في لقمة واحدة أي فان ظن رضا المالك بذلك جاز والا فلا ومع ذلك ينبغي له مراعاة النصفة

يكبر اللقم مسرعا  
حتى يستوفي أكثر  
الطعام ويحرم غيره  
ولو دخل على آكلين  
فاذنوا له لم يجز له  
الاكل معهم الا ان  
ظن أنه عن طيب نفس  
لا لغيره ولا يجوز  
للضيف أن يطعم  
سائلا أو هرة الا ان  
علم رضا الداعي  
ويكره للداعي  
تخصيص بعض  
الضيوفان بطعام  
نفس ويحرم للدراذل  
أكل ما قدم للامثال  
ولو تناول ضيف اناء  
طعام فأنكسر منه  
ضمنه كما يحسنه  
الزركشي لانه في يده  
في حكم العارية  
ويجوز للانسان أخذ  
من نخوط طعام  
صديقه مع ظن رضا  
مالكه بذلك ويختلف  
بقدر ما خوذ وجنسه  
وبحال المضيف  
ومع ذلك ينبغي له  
مراعاة نصفه أصحابه  
فلا ياخذ الا ما يخصه  
أو يرضون به عن  
طيب نفس لا عن  
حياء وكذا يقال في  
قران نخو ترمين

(٢) قوله بضم الياء  
الخ لا يتعين هذا  
الضبط بل هو لغة



للعاصر بن والقران بكسر فتحة الاقتران والجمع (قوله أما عند الشك في الرضا) مفهوم قوله مع ظن  
 رضا مالكه وقوله فيحرم الاخذ أي أحده من طعام صديقه (قوله كالطفل) أي كحرمة الطفل  
 وهو حضور الوليمة من غير دعوة الا اذا علم رضا المالك به لما ينه ما من الانس والانسباط (قوله ما لم يعم)  
 قيد في حرمة الطفل أي محل الحرمة حيث لم يعم دونه فان عم لم يحرم كافي شرح الروض نقلا عن  
 الامام وعبارته وقيد بذلك أي حرمة الطفل الامام بالدعوة الخاصة أما العامة كأن فتح الباب  
 ليدخل من شاء فلا تطفل اه وقوله كان فتح الباب الخ تمتد للعموم الدعوة (قوله ولزم مالك طعام)  
 أي مطعوم أعم من الماء كحول والمشروب وقوله اطعام فاعل لزم ومؤثر وما قبله مقبول مقدم وقوله  
 مضطر أي محتاج الى الطعام وقوله قد رسد رمقه الرمح وبقية الروح والمراد يطعمه بقدر ما يسد الخلل  
 الحاصل في بقية الروح وزاد في التحفة في باب الاطعمة أو اشباعه بشرطه وعبارته مع الاصل أو  
 وجد طعام حاضر غير مضطر لزمه أي مالك الطعام اطعام أي سد رمقه مضطرا أو اشباعه بشرطه اه  
 وقوله بشرطه هو أنه لو اقتصر على سد الرمح يخاف تلفا أي محذور تعيم (قوله ان كان) أي للمضطر  
 وقوله معصوما مسيذا كحترزه وقوله مسيذا أو ميا بدل من معصوما أو عطف بيان (قوله وان  
 احتاجه الخ) غاية في لزوم الاطعام وقوله مالكه انما أظهر ولم يضر مع تقدم مرجعه لثلاثتهم  
 رجوعه الى المضطر وان كان بعيدا وقوله ما لا أي في المال أي المستقبل (قوله وكذا هيمة الغير)  
 أي ومثل المعصوم بهيمة الغير أي فيلزم مالك الطعام اطعامها (قوله بخلاف حربي الخ) أي فلا يلزم  
 مالك الطعام اطعامهم اذا اضطر والعدم احترامهم (قوله فان منع) أي المضطر فالفعل مبني للمجهول  
 ويحتمل بناؤه للمعلوم وفاعله ضمير يعود على المالك والمفعول محذوف أي فان منع المالك المضطر من  
 اطعامه الطعام وقوله فله أي المضطر أخذه قهر اوله أن يقاتل عليه فان قتل أحدهما صاحبه كان  
 صاحب الطعام مهدرا لدم لا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة وكان المضطر مضطرا بالقصاص أو الدية  
 والكفارة (قوله ان حضر) أي العوض عند المضطر وقوله والاولى وان لم يحضر عنده فهو نسبة  
 (قوله ولو أطعمه) أي أطعم مالك الطعام المضطر وقوله ولم يذ كر عوضا أي لم يذ كر المالك للمضطر أنه  
 أطعمه اياه بعوض لا بما ناوله وقوله فلا عوض له أي للمالك على المضطر وقوله لتقصيره أي بعدم ذ كر العوض  
 (قوله ولو اختلفا) أي المالك والمضطر وقوله في ذ كر العوض فالمالك يقول ذ كرت والمضطر ينكره  
 وقوله صدق المالك بيمينه أي جلال الناس على هذه المكرمة (قوله ويجوز نثر نحو سكر) أي كلوز  
 ودنانير او دراهم والنثر الرمي مفرقا وعبارة المتهاج ويحمل نثر سكر وغيره في الاملاك اه (قوله  
 وتركه أولى) أي وترك النثر أولى ولا نكره في الاصح لخبر أنه صلى الله عليه وسلم حضر أملا كافيه  
 أطباق الالوز والسكر فأمسكوا فقال ألا تنتهبون فقالوا نهيتنا عن النهي فقال وانما نهيتكم عن نهب  
 العساكر أما الفرسان فلاخذوا على اسم الله فاذنوا واذنناه اه تحفة (قوله ويحمل التقاطه)  
 أي المنثور (قوله ويكره أخذه) ضعيف والمعتقد أنه خلاف الاولى وعبارة المنهج وشرحه وتركهما  
 أي نثر ذلك والتقاطه أولى لان الثاني يشبه النهي والاول تسبب الى ما شبهه ان عرف أن النثر  
 لا يؤثر بعضهم على بعض ولا يقدح الالتقاط في مروءة الملتقط لم يكن الترك أولى اه وعبارة النهاية  
 مع الاصل ويحمل التقاطه وتركه أولى وقيل أخذه مكره لانه ذ نامة ثم ان علم أن النثر لا يؤثر به ولم  
 يقدح أخذه في مروءته لم يكن تركه أولى ويكره أخذه من الهوا بازارا وغيره فان أخذه منه أو التقطه  
 أو بسط ثوبه لاجله فوقع فيه ملكه بالاخذ ولو صيبا وان سقط منه بعد أخذه فلو أخذه غيره لم يملكه  
 وحيث كان أولى به وأخذه غيره ففي ملكه وجهان جار يان فبالوعش طائر في ملكه فأخذ فرخه  
 غيره وفيما اذا دخل السمك مع المساء في حوضه وفيما اذا وقع الثلج في ملكه فأخذه غيره وفيما اذا احيا  
 ما تحجره غيره لم يكن الاصح في الصور كلها الملك كالا حيا ما عدا صورة النار لقوة الاستيلاء فيها اه

أما عند الشك في  
 الرضا فيحرم الاخذ  
 كالطفل ما لم يعم  
 كأن فتح الباب  
 ليدخل من شاء ولم  
 مالك طعام اطعام  
 مضطر قد رسد  
 رمقه ان كان  
 معصوما مسيذا أو  
 ذميا وان احتاجه  
 مالكه ما لا وكذا  
 بهيمة الغير المحترمة  
 بخلاف حربي ومريد  
 وزان محصن وتارك  
 صلاة وكل عقور  
 فان منع فله أخذه  
 قهر ابعوض ان  
 حضر والافنسبة  
 ولو أطعمه ولم يذ كر  
 عوضا فلا عوض له  
 لتقصيره ولو اختلفا  
 في ذ كر العوض  
 صدق المالك بيمينه  
 ويجوز نثر نحو سكر  
 وتنبيل وتركه أولى  
 ويحمل التقاطه للعلم  
 برضا معرفة مالكه  
 ويكره أخذه لانه  
 ذ نامة

وقوله الملك أي لا يأخذ الثاني ومثله في التحفة (قوله ويحرم أخذ فرخ طير) يعني أنه يحرم على الشخص أن يأخذ فرخ طير عيش ذلك الطير في ملك غيره وأخذ سمك دخل مع الماء حوض غيره وحيث حرم الأخذ لم يملكه لو أخذه كما في فتح الجواد ونصه مع الأصل وجاز لقط إلا أن أخذه ممن أخذه أو بسط ذيله له ولو صبيا ومخونا فوقع فيه لأنه يملكه بالأخذ والوقوع في نحو الذيل وإن سقط منه بعد أخذه وخرج به وقوعه فيه اتفاقا فإنه لا يملكه بل يكون أولى به محرم على غيره أخذه إلا أن ظن رضاه أو سقط من ثوبه وإن لم ينفضه وإذا حرم لم يملكه أخذه كأخذ فرخ طير عيش ملك الغير أو سمك دخل مع الماء حوضه أو تلج وقع في ملكه وأما ملك المحبي ماله بحره الغير لأن المتعبر غير مالك فليس الأحياء صر فاق ملك الغير بخلاف هذه الصور اه تحذف والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في القسم والنشوز) أي في بيان حكمهما كوجوب التسوية بين الزوجات وغير ذلك مما يترتب عليهما وإنما ذكر القسم بعد الوليمة نظر السكون الأفضل فعلها بعد الدخول وهو أيضا يكون بعد موذ كربعه النشوز لأنه يترتب غالباً على ترك القسم ولقوة المناسبة بينهما جمعها في ترجمة واحدة والقسم يقع القاف وسكون السين مصدر رقت الشيء والمراد به العدل بين الزوجات وأما بالكسر فالنصيب ويقع القاف مع فتح السين العين والنشوز الخروج عن الطاعة (قوله يجب قسم الخ) وذلك لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وخبر إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وقوله لزوجات أي حقيقة فخرجت الرجعية ودخل الأما وذلك بان تزوج رقيقاً متيناً فيجب عليه القسم بينهما وتزوج حر بالشر وطأ أمة فسقطت ثم تزوج أمة أخرى فيجب عليه القسم بينهما والمراد بالجمع ما فوق الواحد فتدخل الاثنتان والثلاث والأربع وخروج واحدة فلا يجب عليه فيها شيء لكن يستحب أن لا يعطلها بأن يبيت عندها لأنه من المعاشرة بالمعروف وفي الجعري لا فرق في وجوب القسم بين المسلمة والذمية ذكره في البيان اه (قوله إن بات عند بعضهن) قيد في الوجوب فلو لم يبيت عند بعضهن لم يجب عليه القسم ولا ائتم عليه بذلك لكن يستحب أن لا يعطلن وأن يحصنن بالوطء ثم إن البيوتة المختصة بالليل ليست بقيد بل المدار على صيرورته عند بعضهن ليلاً أو نهاراً كما في التحفة ونصها مع الأصل نعم إن بات في الحضر أي صار ليلاً أو نهاراً فالعبر ببات لأن شأن القسم الليل لا الأجر كما مثله نهاراً عند أحدهن فإن الوجه أنه يلزمه أن يملك مثل ذلك الزمن عند الباقيات اه وقوله بقرعة متعلق بقسم وقوله أو غيرها أي القرعة (قوله فيلزمه قسم لمن بقي الخ) هذا عين قوله يجب قسم الزوجات إذا للزوم والوجوب بمعنى واحد والمراد بقوله لزوجات بقيتهن لا كلهن بدليل قوله إن بات عند بعضهن ولا يقال أنه أعاده لأجل الغاية وهي ولو قام بهن عذر لانتقل بهن جعلها غاية لوجوب قسم الزوجات وبالجملة قالوا في إسقاطه والاقتصار على الغاية (قوله ولو قام بهن عذر) أي يلزمه القسم للباقيات ولو قام بهن عذر وذلك لأن المقصود الانس لا الوطء ويلزمه ذلك فوراً ولو دون طلب كما في سم وترك القسم كبيرة كما في عرش (قوله كرض وحيض) تتميل للعذر ومثله ما رتق وقرن وأحرام وجنون إن أمن من الشر (قوله وتسن التسوية بينهما) أي بين الزوجات (قوله في سائر أنواع الاستمتاع) أي وطأ كانت أو غيره (قوله ولا يؤخذ بميل القلب إلى بعضهن) أي لأنه أمر فحري ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك (قوله وإن لا يعطلن) أي ويدين أن لا يعطلن أي أن لم يبيت عند بعضهن والأوجب عدم التعطيل كما علمت (قوله بأن يبيت) تصويراً لا تنفاه التعطيل (قوله ولا قسم بين إماء) أي غير زوجات ولو كن مسنولات قال تعالى فإن خفتن أن لا تعديوا فواحدة أو ما مملكت أي ما نسك أسعد ذلك بأنه لا يجب العدل لذى هو فائدة القسم في ملك الجين فلا يجب القسم فيه (قوله ولا إماء وزوجة) أي

ويحرم أخذ فرخ طير  
عش ملك الغير  
وسمك دخل مع  
الماء حوضه

(فصل في القسم والنشوز) يجب قسم الزوجات إن بات عند بعضهن بقرعة أو غيرهما قبل زواجه لمن بقي منهن ولو قام بهن عذر كرض وحيض وتسن التسوية بينهما في سائر أنواع الاستمتاع ولا يؤخذ بميل القلب إلى بعضهن وإن لا يعطلن بأن يبيت عندهن ولا قسم بين إماء ولا إماء وزوجة

ولا قسم بين اماروزو وجهه لاسار (قوله) ويصح على الزوجين ان يتعاشرا بالمعروف (أي لقوله تعالى وعاشروا بهن بالمعروف وفي شرح الروض الشكاح مناط حقوق الزوج على الزوجة كالطاعة وملازمة المسكن وحقوقها عليه كالمهر والنفقة والكسوة والمعاشرة بالمعروف قال تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف والمراد بما في وجوب الاداء وقال تعالى وعاشروا بهن بالمعروف اه (قوله بأن يمتنع كل) أي من الزوجين وهو تصوير للتعاشر بالمعروف (قوله ويؤدى) معطوف على يمتنع أي وبأن يؤدي كل الى صاحبه حقه وقوله مع الرضا متعلق بكل من يمتنع ويؤدى وقوله وطلاقة الوجه أي ومع طلاقة الوجه وهي عدم العبوسة ول بعضهم البرئ هين \* وجه طلق وكلام لين (قوله من غير ان يحوجها الخ) متعلق ايضا بكل من الفعلين قبله أي يمتنع عما ذكر ويؤدى اليه حقه من غير ان يحوج أحدهما الاخر الى مؤنة وقوله وكلفة العطف للتفسير والمراد المشقة وقوله في ذلك أي في الامتناع المذكور واداء ما عليه للاخر من الحقوق (قوله غير معتدة) منصوب على الاستثناء من زواج أي يجب القسم للزوجات الا المعتدة الخ وقوله عن وطء شبهة فان كانت معتدة عنه بان وطئ أحد زوجاته أجنبي شبهة فلا قسم لها حتى تعتدل بحرم كما يفهمه التعليل بعد بقوله لتعريم الخلوة بها (قوله وصغيرة) أي وغير صغيرة لا تطبق الوطء (قوله ونائسة) أي وغير نائسة ودخل فيها مذهب الطلاق (قوله أي خارجة عن طاعته) تفسير للنائسة (قوله بان تخرج بغير الخ) تصوير لخروجها عن طاعته (قوله ولولو مجنونة) غاية في النائسة أي بشرط ان تكون غير نائسة ولو كانت مجنونة فنشوزها يسقط حقها كنشوز العاقلة وان كانت لا تأثم به (قوله وغير مسافرة) عطف على غير معتدة وقوله وحدها خرج ما اذا سافرت معه ولم يمنعها فحقها باق وقوله لاحتاجها خرج ما اذا كان لاحتاجه باذنه فيقتضى لها من نوب الباقيات فان كان من غير اذنه سقط حقها (قوله فلا قسم لمن) أي للمعتدة والصغيرة والنائسة والمسافرة وهو تقرير على مفهوم قوله غير معتدة الخ ويصح جعله جواب شرط مقدر أي أما المعتدة من وطء الشبهة والصغيرة والنائسة والمسافرة فلا قسم لمن لعدم استحقاقهن له وانظر هل يحرم القسم عليه لمن لان فيه تضيق حق الباقيات أم لا وقد قدمت ان قوله لتعريم الخلوة بالمعتدة يقتضى حرمة عليه فيها ولكن بقي النظر فيما عداها من النائسة والصغيرة الخ (قوله كما لانفقة لمن) أي لانفقة واجبة عليه لمن وفي المعنى مع الأصل ما نصه ويستحق القسم مريضة وقرناء ورتقاء وحائض ونفساء ثم قال وضابط من يستحق القسم كل من وجبت نفقتها ولم تكن مطلقة لتخرج الرجعية ويستثنى من استحقاق المريضة القسم ما لو سافر بنسائه فخلقت واحدة لمرض فلا قسم لها وان كانت تستحق النفقة وضابط من لا يستحقه هو كل امرأة لانفقة لها وضابط من يجب عليه القسم كل زوج عاقل ولو سكران أو سفها أو مرهقا فان جاز المراهق فلا تأثم على وليه أي اذا قصر وان جاز السفه فعلى نفسه لانه مكلف وأما المجنون اذا طبق جنونه أو تقطع ولم ينضبط فلا يلزم الولى الطواف به عليهن سواء أمن منه الضر رأما لا الا ان طولب بقضاء قسم وقع منه أو كان الجماع ينفعه بقول أهل الخبرة أو مال اليه بعماله الى النساء فيلزمه أن يطوف به عليهن أو يدعوهم الى منزله أو يطوف به على بعضهن ويدعو بعضهن اذا كان ثم عذر بحسب ما يرى اه بخذف (قوله ولو ظهر زناها) أي ظهر زنا واحد من زوجها برؤيته أو بالشروع (قوله حلله) أي زوجها (قوله منع قسمها وحقوقها التقدي منهن) أي يمتنع من قسمها لها التخلع منه بمال (قوله قال شيخنا الخ) له في غير النفقة ولفظها بعد هو أصح القولين وهو بعد ولعل الأصح القول الثاني ويأتى أول الخلع ما صرح به وينبغي أن يكون محل الخلاف اذا ظهر زناها في عصمتها لا قبلها اه وقوله ويأتى أول الخ عبارة هناك ولو منعها فحق نفقة التخلع منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعيها كما نفعه جمع متقدمون عن الشيخ أبي جاهد أولاً بقصد ذلك وقع

ويجب على الزوجين  
ان يتعاشرا بالمعروف  
بان يمتنع كل عما  
يكراه صاحبه  
ويؤدى اليه حقه  
مع الرضا وطلاقة  
الوجه من غير ان  
يحوجها الى مؤنة  
وكلفة في ذلك (غير)  
معتدة عن وطء شبهة  
لتعريم الخلوة بها  
وصغيرة لا تطبق  
الوطء (نائسة) أي  
خارجة عن طاعته  
بان تخرج بغير اذنه  
من منزله أو تمنعه من  
التقاع بها أو تعلق  
البابى وجهه ولو  
مجنونة وغير مسافرة  
وحدها لاحتاجها ولو  
باذنه فلا قسم لمن كما  
لانفقة لمن (فرع)  
قال الا ذرعى نقلا عن  
نجسثة الروايات ولو  
ظهر زناها حل له منع  
قسمها وحقوقها  
لتقتدى منه نص  
عليه في الام وهو أصح  
القولين انتهى قال  
شيخنا

بأننا وعليه يحمل ما نقله عنه أنه يصح ويأثم بفعله في الحالين اهـ ومثله يأتي للشارح نقلاً عن شرح المنهاج والارشاد (قوله وهو) أي كونه يحمل له منع قسمها وحقوقها ظاهر وفعله أن أراد أي القاتل بذلك وهو الروايات لأن الأذرعى ناقل عنه وقوله يحمل له ذلك أي منع قسمها وحقوقها وقوله باطننا أي في الباطن وقوله معاقبة الخ تعليل للحل باطننا وقوله لنا طبع فراشه علة العلة (قوله اما في الظاهر) أي اما بالنسبة للظاهر (قوله فدعواه عليها ذلك الخ) كان الانسب في المقابلة أن يقول فلا يحمل له ذلك بمعنى أن الحاكم يمنع من ذلك ولا يقبل دعواه علم بذلك (قوله بل الخ) الاضراب اتقالي وقوله ولو ثبت زناها أي بالبينة أو باقرارها وفعله لا يجوز للقاضي أن يملكه أي الزوج وقوله من ذلك أي ترك القسم والحقوق (قوله وله أي للزوج دخول في ليل) لو قال في أصل كما في المنهاج لكان أولى ليشمل ما إذا كان الأصل النهار (قوله لواحدة) متعلق بمحذوف صفة ليل أي ليل كائن لواحدة من زوجاته وهي صاحبة النوبة (قوله على زوجة أخرى) أي وهي غير صاحبة النوبة (قوله لضرورة) متعلق بيجوز المقدر وقوله لا لغيرها أي لا يجوز دخوله لغير ضرر وفعله لو كان الحاجة كعبادة مريض (قوله كرضها الخوف) تمثيل للضرورة ومثله الخوف على عياله من حريق وسرقة وقوله ولو ظننا أي ولو كان مخوفاً بالظن لا باليقين قال الغزالي أو احتمالاً لا فيدخل ليتبين الحال أي ليعرف هل هو مخوف أولاً (قوله وله دخول في نهار) لو قال في تابع لكان أولى ليشمل ما لو كان ليلاً وقوله الحاجة هي أعم من الضرورة (قوله كوضع متاع الخ) تمثيل للحاجة وقوله أو أخذه أي المتاع من الزوجة الأخرى وقوله وعبادة أي لها بأن كانت مريضة وقوله وتسليم نفقة أي لها وقوله وتعرف خبر أي منها (قوله بلاطالة في مكث) قيد للصورتين أعني الدخول ليسلاً والدخول نهاراً فهو متعلق بكل منهما والمعنى أنه يشترط فيهما أن يخفف المكث (قوله عرفاً) يعني أنه يقدر على طول المكث بالعرف ومن ثم يلزمه أن يقضى لحظة وما قار بها وإن جامع فيها لأنه يتسامح بالزمن القصير قال في التحفة ويظهر ضبط العرف في طول المكث بفوق ما من شأنه أن يحتاج إليه عند الدخول لتفقد الأحوال عادة فهذا القدر لا يقضيه مطلقاً وما زاد عليه يقضيه مطلقاً وإن فرض أن الضرورة امتدت فوق ذلك اهـ وقوله فهذا القدر أي ما من شأنه الخ وقوله مطلقاً قال ابن قاسم ظاهره سواء وصله بما زاد أولاً فإذا طال فوق هذا القدر قضى ما زاد عليه دونه وإذا لم يقض هذا القدر في الأصل في التابع بالاولى كما لا يخفى اهـ (قوله على قدر الحاجة) متعلق باطالة أي بلاطالة على قدر الحاجة وكان عليه أن يزيد على قدر الضرورة ولم يعلم أن عدم الاطالة قيد فيه أيضاً (قوله وإن طال فوق الحاجة) أي أو فوق الضرورة كما علمت (قوله عصي) جواب أن وقوله لجوره أي ظلمه وهو علة العصيان (قوله وقضى وجوباً لذات النوبة بقدر ما مكث من نوبة المدخول عليها) ظاهره أنه يقضى الجميع قدر الحاجة أو الضرورة وما زاد عليها وهو أيضاً ظاهر المنهاج ولكنه يخالف ما مر من التحفة من أنه يقضى الزائد فقط ونقل الجبيري عن الزيادي تفصيلاً في ذلك فقال والحاصل أنه إذا دخل في الأصل للضرورة وطال زمن الضرورة وأطاله فإنه يقضى الجميع وإن دخل في التابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وإن أطاله قضى الزائد فقط ثم قال أما حكم الدخول فإن كان في الأصل للضرورة حاز والأحرم وفي النسخ إن كان ثم أدى حاجة جاز والأحرم ثم قال وتطمع بعضهم المعتمد من هذه المسئلة فقال

وهو ظاهر أن أراد به أنه يحمل له ذلك باطننا معاقبة لها ثل طبع فراشه أما في الظاهر فدعواه عليها ذلك غير مقبولة بل ولو ثبت زناها لا يجوز للقاضي أن يملكه من ذلك فيما يظهر (وله) أي للزوج (دخول في ليل) لواحدة (على) زوجة (أخرى) لضرورة (لا لغيرها) كرضها الخوف ولو ظننا (وله) دخول (في نهار) الحاجة كوضع متاع أو أخذته وعبادة وتسليم نفقة وتعرف خبر (بلاطالة) في مكث عرفاً على قدر الحاجة وإن أطال فوق الحاجة عصي لجوره وقضى وجوباً لذات النوبة بقدر ما مكث من نوبة المدخول عليها

للزوج أن يدخل للضرورة \* لضرورة ليست بذات النوبة في الأصل مع قضاء كل الزمن \* إن طال أو أطاله فأتقن وإن يكن في تابع الحاجة \* وقد أطال وقت تلك الحاجة قضى الذي زيد فقط ولا يجب \* قضاءه في الطول هذا ما انتخب



وان يكن دخوله لا لغرض \* عصي ويقضى لاجتماع ان عرص

(قوله هذا) أى ما ذكر من كونه يقضى وجوب الذات النوبة من نوبة الدخول عليها مطلقا سواء كان الدخول لضرورة أو الحاجة لئلا كان أو نهارا وقوله ما فى المذهب هو متن لائى استحق التبريزى (قوله وقضية كلام المتهاج) عبارته والجميع أنه لا يقضى اذا دخل الحاجة اه قال فى المتن أى وان طال الزمان لان النهار تابع مع وجود الحاجة اه (قوله وأصلهما) أى أصل المتهاج وهو المهرور للرافعى وأصل الروضة وهو العزيز ترشح الوجيز المسجى بالشرح الكبير للرافعى أيضا وقوله خلافا خبر المبتدأ الذى هو قضية والضمر يعود على ما فى المذهب وقوله فعلا اذا دخل الخ هذا جعل المخالفة والمعنى ان مقتضى كلام المتهاج والروضة وأصلهما يحتاجان فى المذهب اذا كان الدخول وقع فى النهار الحاجة وقال فى المتن فى جعل كلام المذهب وغيره كما قال شيخى على ما اذا طال الزمان فوق الحاجة وكلام المتن على ما اذا طال الزمان بالحاجة ورأيت فى بعض الشراح ضعف ما فى المذهب وبعضهم ضعف ما فى المتن وحيث أمكن الجمع فهو أولى اه (قوله فلا يجب الخ) المقام ليس للتفريق فكان لأولى التعبير بالواو وقوله فى غير الأصل أما الأصل فتجب التسوية فى قدر الإقامة فيه كما فى القضية والنهاية (قوله كأن كان) أى غير الأصل نهارا أو ليل كما فى التمثيل إشارة الى أنه قد يكون ليلا (قوله أى فى قدرها) بيان لقوله فى الإقامة ولو قال من أول الأمر فلا يجب تسوية فى قدر الإقامة لكان أخصر والمراد أنه لو أقام عند صاحبة النوبة فى غير الأصل الذى هو النهار ان جعل الأصل الليل أو الليل ان جعل الأصل النهار لم يجب أن يقسم عند الأخرى اذا جاءت نوبتها فى غير الأصل مثل إقامته عند تلك بل له ان ينقص عنها أو يزيد عليها وكذا لا يجب التسوية فى أصل الإقامة فى غير الأصل فلو أقام فيه عند بعضهم وترك الإقامة فيه عند البعض الآخر لم يحرم عليه كما فى القضية ونصها وكذا فى أصلها على ما اقتضاه الاطلاق لكن الذى يحسنه الامام أخذنا من كلامهم امتناعه ان كان قصدا وجرى عليه الاذرى فقال لا شك ان تخصيص احدها من الإقامة عندها نهارا على الدوام والانتشار فى نوبة غير هيا يورث حقا وعدا واطاها رميل وتخصيص اه (قوله لانه) أى غير الأصل وقت التردد (قوله وهو) أى التردد وقوله يقل ويكثر أى بحسب الحاجة (قوله وعند دخل الدخول) أى بان كان لضرورة أو الحاجة (قوله يجوز له ان يتنع) وذلك لخبر عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فى دنون من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ الى التى هى نوبتها فيبيت عندها رواه أحمد والحاكم وصححه اسناده والمسيب الوطء (قوله ويحرم) أى التمتع بالجماع للخبر الماروقوله لالذاته أى ان الحرمة لالذات الجماع وانما هى لامر خارج وهو كونه فى نوبة الغير وصار الخطيب ولو جامع من دخل عليها فى نوبة غير هاعصى وان قصر الزمن وكان لضرورة قال الامام واللائق بالتحقيق القطع بان الجماع لا يوصف بالتحريم وبصرف التحريم الى ايقاع المعصية لا الى ما وقعت به المعصية وحاصله ان تحريم الجماع لا لعينه بل لامر خارج اه وكتب البجيرى مانصه قوله لا يوصف بالتحريم أى من حيث خصوص كونه وطأ وأما من حيث صرف زمن صاحبة الوقت لغيرها فعصية توصف بالتحريم وقوله الى ايقاع المعصية أى ايقاع الوطء فى هذا الزمن وقوله لا الى ما وقعت به المعصية وهو الجماع نفسه وفيه ان الوطء ليس بمعصية فالأولى ان يقول ويصرف التحريم الى الافدام على الفعل أو صرف الزمن له ودوله لامر خارج وهو كونه فى نوبة الغير اه (قوله ولا يلزمه قضاء الوطء) أى اذا خالف ووطئ لا يلزمه قضاءه وان طال مكثه وعبر فيما قبله بالجماع وهما بالوطء تفننا (قوله لتعلقه) أى الوطء وقوله بالنشاط أى الشهوة فكانه قهرى فانتهج المدعى فاندفع ما يقال ان التعليل غير منتج للمدعى اه بجيرى (قوله بل يقضى زمنه) أى زمن الجماع وقوله ان طال أى زمنه (قوله واعلم) أى يامن يتأتى منك العلم من كل واقف على هذا الكتاب

هذا ما فى المذهب  
وغیر موقضية كلام  
المتهاج والروضة  
وأصلهما خلافا  
فعلا اذا دخل فى  
النهار الحاجة وان  
طال فلا يجب تسوية  
فى الإقامة فى غير  
الأصل كأن كان  
نهارا أى فى قدرها  
لانه وقت التردد وهو  
يقبل ويكثر وعند  
حل الدخول يجوز له  
أن يتنع ويحرم  
بالجماع لالذاته بل  
لامر خارج ولا يلزمه  
قضاء الوطء لتعلقه  
بالنشاط بل يقضى  
زمنه ان طال عرفا  
\* واعلم ان أقل القسم  
ليله لكل واحدة

والمخاطب به غير معين وان كان موضوعا لان مخاطب به المعين وهذا اللفظ يأتي به لشدة الاعتناء بما  
 بعده وهو دخول على المتن وقوله أقل القسم ليلة أى أقل نوب القسم ليلة فلا يجوز بيعها ولا ليلة  
 وبعض أخرى لما فيه من تشويش العيش وعسر ضبط أجزاء الليل وأما طوافه صلى الله عليه وسلم  
 على نسائه في ليلة واحدة فمحمول على رضاهن وهي أيضا أفضلها ليكون قريب العهد من كلهن  
 وعبارة المنهج وأقل قسم وأفضله ليلة اه (قوله وهي) أى الليلة (قوله وأكثره) أى أكثر القسم  
 أى أكثر نوب القسم وقوله ثلاث أى ثلاث ليال (قوله فلا يجوز أكثر منها) أى من الثلاث وذلك  
 لثلايؤدى الى المهاجرة والايحاش للباقيات بطول المقام عند بعضهن وقد ديموت في المدة الطويلة  
 فيغوت حقهن (قوله وان تفرقن في البلاد) قال سم يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه أن من له زوجة  
 بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند احدها أن يزيد من ثلاث فاذا بات عند احدها ثلاثا  
 امتنع عليه أن يبيت عندها الا بعد أن يرجع الى الأخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم مما عمت  
 البلوى بمخالفته ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا (قوله الا برضاهن) أى لا يجوز ذلك الا برضاهن  
 فانه حينئذ يجوز (قوله وعليه) أى على رضاهن وقوله مشاهرة أى شهر اشهر او قوله ومساكنة أى  
 سنة سنة وفي المغنى مانصه وقيل في قول أو جه يزداد على الثلاث الى سبع وقيل ما لم يبلغ أربعة أشهر  
 مدة تربص المولى اه (قوله والاصل الخ) كان المناسب ان يقدم هذا على قوله وله دخول في ليل  
 الخ كما صنع في المهاج والمنهج ويزيد قبله ما ذكره في المهاج قبله وهو وله أن يرتب القسم على ليلة  
 ويوم قبلها أو بعدها ثم يقول والاصل الخ وقوله فيه أى في القسم وقوله لمن عمله نهارا أى لمن كان عمله  
 في النهار وقوله الليل خبر الاصل أى الاصل لمن ذكر الليل وذلك لانه وقت السكون قال تعالى وهو  
 الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه فان كان عمله ليلا وسكونه نهارا كان الامر بالعكس قال مرفان  
 كان يعمل تارة ليل لاوتارة نهارا لم يجز نهاره عن ليله ولا عكسه أى والاصل في حقه وقت السكون  
 لتفاوت الغرض ولو كان يعمل بعض الليل وبعض النهار فالوجه ان محل السكون هو الاصل  
 والعمل هو البع وان لا يجزى أحدهما عن الآخر وان كان عمله في بيته تخطيطا وكتابة فظاهر  
 بميلهم بالمحارس والاتوى بفتح الهمزة وضم الفوقية أى وفاد الحام عدم الاعتار هذا العمل فيكون  
 الليل في حقه هو الاصل اذ القصد الانس وهو حاصل ومحل ما تقر في الحاضر أما المسافر فعماده وقت  
 نزوله ما لم تكن خلوته في سيرة فهو العماد كما بحثه الاذرى وعماده في المخنون وقت افاقه أى وقت  
 كان اه (قوله والنهار) مبتدأ خبره تبع وقوله قبله حال من النهار أى حال كونه واقعا قبل  
 الليل وقوله أو بعده أى أو واقعا بعده (قوله وهو أولى) أى كون النهار بعده أولى من كونه قبله  
 (قوله ولحرة ليلتان الخ) يعنى اذا كان تحت حرة واحدة بان نزوح أمة أولا بالسر وط السابقة ثم أيسر  
 وتزوج حرة وجب عليه القتم بينهما ويكون للحرة ليلتان وللأمة التى تسحق النفقة وهى المسئلة  
 له لاونهار الليلة لاغير ولا يجوز أن يجعل للاولى ثلاثا وللثانية ليلة ونصفا وللأولى أربعاً وللثانية  
 ليلتين لما تقدم من امتناع الزيادة على ثلاث وامتناع التبعض وهذه المسئلة مستثناة من مغدر  
 وهو ولا يفضل بعض نسائه في قدر نوبة كمن لحرة ليلتان ولأمة ليلة كذا في المهاج وعبارته والعجيج  
 وجوب قرعة للأمة وقيل يتخير ولا يفضل في قدر نوبة لكن لحرة مثلاً أمة اه ولو صنع المولى  
 مثل صنعه بان يقدم قوله بعد ويبدأ وجوباً في القسم بقرعة ويزيد ما زاده بعده لكان أولى (قوله  
 ويبدأ وجوباً في القسم بقرعة) أى فيما انما يرضى في الابداء أو واحدة بلا قرعة بحرزا عن الترجيح  
 بالمرح وبإستتمام نوبة الأولى التى بدأها بالقرعة يقرع بين الباقيات فاذا تمت النوب راعى الترتيب  
 فلا يحتاج الى إعادة القرعة ولو بدأ واحدة بلا قرعة فقد ظلم ويقرع بين الثلاث فاذا تمت النوب أعاد  
 القرعة للجمع (قوله ولجديدة الخ) في قوة الاستثناء من قوله يجب القسم بين الزوجات فكأنه قال الا اذا

وهي من الغروب الى  
 الفجر (وأكثره  
 ثلاث) فلا يجوز أكثر  
 منها وان تفرقن في  
 البلاد الا برضاهن  
 وعليه يحمل قول  
 الام يقسم مشاهرة  
 ومساكنة والاصل  
 فيه لمن عمله نهارا  
 الليل والنهار قبله  
 أو بعده وهو أولى  
 تبع ولحرة ليلتان  
 ولأمة سلت له ليلا  
 ونهار ليلة ويبدأ  
 وجوباً في القسم  
 بقرعة (ولجديدة)  
 نكحها

تزوج جديدة الخ (قوله وفي عصمته الخ) الجهة حاله من فاعل نكحها أي نكحها والحال ان في  
عصمته زوجة واحدة أو أكثر (قوله بكر) بالجر بدل من جديدة المراد بها من لم تزَل بكارتها بوطه  
في قبلها فشحات الموطوءة الغوراء والمخوفة بلا بكاره والزايلة بكارتها بلاوطه (قوله سبع) مبتدأ  
مؤخر عن خبره وهو الجار والمجرور والحكمة في ذلك زوال الحشمة بينهما ولهذا سوى بين الحرية والامة  
لان ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية وانما زيد البكر لان حياها أكثر والحكمة في تخصيص  
السبع والثلاث ان الثلاث معتبرة في الشرع والسبع عند أيام الدنيا وما زاد عليها تكرار (قوله من  
الايام) أي مع لياليها (قوله يقبها) أي السبع وقوله عندها أي البكر (قوله متواليه) منصوب  
على الحال من مفعول يقيم البارز أو مفعول صفة سبع فلو فرق بينهما لم يحسب لان الحشمة لا تزول  
بالفراق ويجب لها سبع أو ثلاث ثم يقضى ما للباقيات من نوبتها ما باتت عندها مفرقا ومثله يقال في  
الثلاث اذا فرقها (قوله ولجديدة نيب) وهي التي زالت بكارتها بالوطء ولو حراما او وطء شبهة أو فرد  
وقوله ثلاث مبتدأ مؤخر عن خبره وهو الجار والمجرور وقوله والحكمة في ذلك ما مر من زوال الحشمة  
بينهما وقوله ولا محال من ثلاث (قوله بلا قضاء) الجار والمجرور ومتعلق بمحذوف صفة لكل من  
سبع ومن ثلاث والمراد ان البكر والنيب ما ذكر من غير ان يقضى للباقيات الايام التي باتت عندهما  
(قوله ولوامة) غايه ثبوت السبع للبكر والثلاث للنيب أي ثبت ذلك لهما ولو كانتا متين وقوله  
فيهما أي فيما اذا كانت بكرا وفيما اذا كانت نيبا ويتصور كونها جديدة فيما اذا كان الزوج  
عبدا أو حرا وكانت الحرة التي تحتها لا تصلح للاستمتاع كرتقاء (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أي  
ولما في الصحيحين عن أنس من السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج  
النيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم (قوله بلا قضاء) أي للباقيات وقوله وسبع بقضاء أي يقضى  
لكل واحدة سبعا سم وعبرة الارشاد وشرحه فان سبع لها بطلها قضى لكل من الباقيات سبعا  
لانها لما طمعت في حق غيرها طمعا جازا أمكنت منه وبطل حقها أو السبع بطلها بان لم تطلب أو  
طالبت دون السبع فالزائد على الثلاث هو الذي يقضيه اه وقوله للاتباع وهو أنه صلى الله عليه  
وسلم خير أم سلمة رضي الله عنها حيث قال لها ان شئت سعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت  
عندك ودرت أي بالقسم الاول بلا قضاء فاختارت الثلاث (قوله يجب عند الشيخين وان أطال  
الاذرع الخ) عبارة الروض وشرحه فرع لا يتخلف بسبب حق الزفاف عن الخروج للجماعات  
وسائر أعمال البر كعبادة المريض وتشجيع الجنائز مدة الزفاف الا لا يتخلف وجوبا تقديم  
للاوجب قال الاذرع وهذه طريقة شاذة لبعض العراقيين وقضية نصوص الشافعي وكلام القاضي  
والبغوي وغيرهما ان الليل كالتهار في استحباب الخروج لذلك ومن صرح به من الراوية الجويني  
في تبصرته والغزالي في خلاصته نعم العادة جارية بزيادة الإقامة في مدة الزفاف على أيام القسم  
فيرانى ذلك وأما ليالي القسم فتجب التسوية بينهما في الخروج لذلك وعدمه بان يخرج في ليلة الجمع  
أو لا يخرج أصلا فان خص ليلة بعضهن بالخروج الى ذلك أمم اه (قوله ليالي الخ) خرجت الايام  
فلا يتخلف لها بل يستحب الخروج كما علمت وقوله مدة الزفاف أي وهي السبع في البكر والثلاث في  
النيب (قوله عن نحو الخروج) متعلق بتخلف وقوله للجماعة متعلق بالخروج أي يجب ان يتخلف  
عن الخروج لاجل الجماعة والمراد بجماعة المغرب والعشاء اذ هما اللذان يقعان ليلا فليالي الزفاف  
معدودة من أعمار الجمعة وعبارة التحفة في باب الجماعة ومن أعذارها ليالي زفاف في المغرب والعشاء  
اه وقوله وتشجيع الجنائز معطوف على الجماعة (قوله وان يسوى الخ) معطوف على ان يتخلف  
أي ويجب ان يسوى ليالي القسم (قوله في الخروج لذلك) أي للمذكور من الجماعة وتشجيع  
الجنائز (قوله ووعظ الخ) أي من غير هجر وشرع في بيان القسم الثاني من الترجمة وهو السور

وفي عصمته زوجة  
فأكثر (بكر سبع)  
من الايام يقبها  
عندها متواليه  
وجوبا (و) لجديدة  
(نيب ثلاث) ولأه  
بلا قضاء ولوامة  
فيهما لقوله صلى الله  
عليه وسلم سبع  
للبكر وثلاث للنيب  
وسن تخيير الثيب  
بين ثلاث بلا قضاء  
وسبع بقضاء للاتباع  
(تنبيه) ويجب عند  
الشيخين وان أطال  
الاذرع كالزكشي  
في رده أن يتخلف  
ليالي مدة الزفاف  
عن نحو الخروج  
للجماعة وتشجيع  
الجنائز وان يسوى  
ليالي القسم بينهما  
في الخروج لذلك أو  
عدمه فيما تم تخصيص  
لييلة واحدة بالخروج  
لذلك (و) وعظ زوجته

والوعظ تذ كبر العواقب كان يقول لها اتقي الله في الحق الواجب لي عليك واصل ان النشوز مستقط  
للفسقة والقسم ويحسن ان يذكر لها ما في العصيين من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة هاجرة  
فراش زوجها العنتها الملائكة حتى تصبح وما في الترمذي عن أم سلمة من قوله صلى الله عليه وسلم ايما  
امراة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة وعن ابن عباس رضي الله عنهما ايما امراة عبت في وجه  
زوجها حات يوم القيامة مسودة الوجه (قوله لا جمل خوف وقوع نشوز) أي ظنه بان ظهرت  
أمارات النشوز ولا فرق في الامارة بين ان تكون فعلا كما عراض وعبوس بعد لطف وطلاقة وجهه  
ونور من منزله بلا هذر بخلاف ما اذا خرجت بعد ذلك كان نرجس الى انقاضي لطلب حقها منه أو  
الى اكتسابها النفقة التي أعسر بها الزوج أو للاستغناء عن حكم شرعي اذا لم يكن زوجها فاقها ولم  
يستفت لها من غير وهو محذور فلا يكون أماراة على النشوز وبين ان تكون قولاً كان تنجييه بكلام  
تحسن بعد ان كان بليغ بخلاف ما اذا كان طبعها ذلك دائماً فانه لا يكون أماراة على النشوز (قوله  
كالاعراض الخ) تمثيل بقدر وهو ما صرح به آتقان من قولي بان ظهرت أمارات النشوز وعبارة  
المتهاج مع التحفة اذا ظهرت أمارات نشوزها كخشونة جواب بعدلين وتعبس بعد طلاقة واعراض  
بعد اقبال اه وقوله بعد الاقبال وطلاقة الوجه الاول راجع للاول والثاني للثاني أي الاعراض  
عن الزوج بعد الاقبال عليه والعبوس بعد طلاقة الوجه (قوله والكلام الحسن) معطوف على  
الاعراض أي وكال كلام الحسن بعد الكلام اللين (قوله وهجران شاء الخ) يعني اذا تحقق النشوز  
منها هجرها مع الوعظ وضربها فقوله بعد نشوز متعلق بكل من هجر وضرب والمراد به النشوز  
بالفعل وذلك لقوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجرهن وهن في المضاجع واضربوهن  
والخوف فيهما جمع في العلم كافي فوله تعالى فمن خاف من موص حنفاً وأتما أي علم وقوله مضجعاً بكسر  
الجيم وفتحها الوطء أو الفراش وهو ظرف مكان متعلق بهجر أو مصوب باسقاط الخافض ومفعول  
هجر محذوف أي هجرها في المضجع (قوله لا في الكلام) معطوف على مضجعاً أي هجرها في المضجع  
ولا يهجرها في الكلام (قوله بل يكره الخ) أي بل يكره الهجر في الكلام اذا كان في ثلاثة أيام  
فاقل بدليل ما بعده (قوله ويحرم الهجره) أي بالكلام أي عنه وقوله ولو تغيرت الزوجة أي ولو  
كان الهجر لتغيرت الزوجة وقوله فوق ثلاثة أيام متعلق بهجر (قوله للخبر الصحيح) دليل للحرمة وهو  
لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة في سنن أبي داود فن هجر فوق ثلاث دخل النار أي ان لم يعف  
الله تعالى عنه وما أحسن ما قيل فيه

فد بالاجل خوف  
وقوع نشوز منها  
كالاعراض والعبوس  
بعد الاقبال وطلاقة  
الوجه والكلام  
الحسن بعد لينه  
(وهجر) ان شاء  
(مضجعاً) مع وعظها  
لا في الكلام بل يكره  
فيه ويحرم الهجره  
ولو تغيرت الزوجة فوق  
ثلاثة أيام للخبر الصحيح  
نعم ان قصده ردّها  
عن المعصية واصلاح  
دينها جاز (وضربها)

ياسيدي عن ذلك مظهره \* فاستفت فيها ابن أبي خيثمة  
فانه يرويه عن جده \* ما قدروى الضحك عن عكرمه  
عن ابن عباس عن المصطفى \* نبينا المبعوث بالمرجة  
أن صددوا الخلع عن خله \* فوق ثلاث ربننا حرمه  
وأنت مدش سهر لنا هاجر \* أما تحشاه الله فينا \*  
(وفيل أيضاً فيه) \*

يا هاجر فوق الثلاث بلا سبب \* خالفت قول نبينا أركب العرب  
هجر الفتى فوق الثلاث محرم \* ما لم يكن فيه لمولا ناسب

(قوله نعم ان الخ) استثناء من حرمة الزيادة على الثلاث أي بحمل حرمة الزيادة ما لم يقصد به ردّها عن  
المعصية واصلاح دينها الا حظ نفسه ولا الامرين معا والافلاحمة لجواز الهجر لعذر شرعي ككون  
المعجور مخوفاً سابق أو مبتدع وكصلاح دينه أو دين الهاجر ومن ثم هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الثلاثة الذين خافوا ونهى العصابة عن كلامهم وقوله جاز أي بل يندب كما في التحفة (قوله وضربها)



معلوف على حجر وقوله جوازاً أي لا وجوباً بل الأولى أن تر كيهو كان الأولى أن يزيل لفظ جوازاً بعد كل من قوله وعظ وقوله جوازاً لعل جازراً لا واجب ويمكن أن يقال يغني عنه في الثاني قوله إن شاء (قوله ضرب باغير مبرح) نخرج به المبرح وهو كافي في النقطة ما يعظم ألمه بأن يخشى منه محذور تيمم فحرم وتقدم في أول الكتاب أن لفظ مبرح يضبط بضم الميم وفتح الباء وتشديد الراء المكسورة فلا تغفل وقوله ولا مدم لا اسم معنى غير وهي معلوفة على غير أي غير مبرح وغير مدم أي مخرج للدم (قوله على غيره وجه ومقتل) متعلق بضرباً أما ضرباً على الوجه وعلى المقتل وهو المصل الذي يسرع الضرب فيه إلى الموت فلا يجوز وذلك لساو وأه الطبراني والحاكم حق المرأة على الزوج إن يطعها إذا طعم ويكسوها إذا اكتسى ولا يضرب الوجه ولا يقيح ولا يهجر إلا في البيت ولا يجوز أيضاً أن تبلغ ضرباً الحرة أربعين (قوله إن أفاد الضرب في غلته) قيد في جواز الضرب ونخرج به ما إذا لم يغد فلا يجوز له لأنه عقوبة بلا فائدة (قوله ولو بسوطاً وعصاً) غاية في الضرب أي ضرباً ولو كان الضرب واقعاً بسوطاً أو عصاً (قوله لكن نقل الرويان الخ) مؤيد لتفسير المبرح المسار (قوله بنشوز) الباء سببية متعلقة بكل من حجر وضرب كما علمت (قوله وإن لم يتكرر) أي النشوز وهو غاية في الضرب أي يضربها مطلقاً سواء تكرر النشوز منها أم لا (قوله خلافاً للعمر) أي حيث قال لا يضرب إلا أن تكرر النشوز منها وعبارة المتنازع ولا يضرب في الاظهر قلت الاظهر يضرب والله أعلم اه (قوله ويسقط بذلك) أي بالنشوز والقسم وهذا قد علم من قوله فيما تقدم وغير ناشئة (قوله ومنه) أي النشوز وقوله امتناعهن أي امتناع زواجهن أو بعضهن من اجابته وقوله إذا دعاهن إلى بيته الطرف متعلق بامتناع وعبارة المتنازع مع النقطة فإن لم ينفر بعسكن وأراد القسم دار عليهن في بيوتهن توفية لحقهن وإن أنفر بعسكن فالأفضل المضي اليهن صوناً لهن وله دعاؤهن لمسكنه وعليهن الإجابة لأن ذلك حقه فمن امتنع أي وقد لاق مسكنه فيما يظهر بما فيه ناشئة اه (قوله ولو لا شتغالها) غاية في كون الامتناع المذكور من النشوز أي يكون منه ولو كانت مشغولة بمحتاجها وكان المناسب المطابق لما قبله أن يقول ولو لا شتغالها من مجازتها وقوله لخالفتها عليه لكون الامتناع المذكور من النشوز أي وانما كان منه لخالفتها زوجها بالامتناع من الإجابة وكان المناسب أيضاً أن يقول لخالفتها (قوله نعم إن عذرت) أي عن الخروج لبيته وهو استدراك على كون الامتناع المذكور منه وقوله بنحو عرض اندرج فيه المطر والوحل وعبارة المغنى ومن امتنعت منهن فهي ناشئة أي حيث لا عذر فإن كان لعذر كرض ونحوه عذرت وبقيت على حقها قاله لما وردى وقال ابن كحج أن منعها مرض عليه أن يبعث اليها من يحملها إليه ويجمع بينهما يحمل الأول على المرض المجوز معه عن الر كوب والثاني على غيره واستثنى المأوردى ما إذا كانت ذات قدر وخفت ولم تعتد البروز فلا تلزمها اجابته وعليه أن يقسم لها في بيتها قال الأذري وهو حسن وإن استغربه الرويان وأما المطر والوحل الشديدان ونحوهما فإن بعث لهما ركوباً وقاية من المطر فلا يجوز والأفينبغي أن يكون عذراً اه (قوله أو كانت ذات قدر) معلوف على أن عذرت وقوله وخفت بفحنتين شدة الحياء صحاح وقوله لم تعتد البروز الجملة صفة لذات قدر وخفت (قوله ويجوز له أن يؤذيها على شتمها) أي يجوز للزوج أن يؤذيها إذا شتمه وليس له أن يرفعها إلى القاضي لأن ذلك يكثر بين الزوجين فشق الرفع فيه إلى القاضي خفف فيه وجعل التأديب منه من غير رفع إلى القاضي وليس الشتم من النشوز ومثله في ذلك مطلق الإيذاء بالأسان أو غيره \* (تمة) \* لومع الزوج زوجته حنفها كقسم ونفقة ألزمه القاضي توفيقه إذا طلبته لغيرها عنه فإن أساء خلقه وأذاها بضرب أو غيره بلا سبب نهام عن ذلك ولا يعزرها فإن عاد إليه وطلبت تعزيره من القاضي عزرها بما يليق به لتعديده عليها وانما لم يعزرها في المرة الأولى وإن كان القياس جوازاً إذا طلبته لأن أساءه

جوازاً ضرب باغير  
مبرح ولا مدم على  
غير وجه ومقتل  
إن أفاد الضرب في غلته  
ولو بسوطاً وعصاً  
لكن نقل الرويان  
تعيينه بيده أو  
بمئذيل (بنشوز)  
أي بسببه وإن لم  
يتكرر أي خلافاً  
للعمر ويسقط بذلك  
القسم ومنه امتناعهن  
إذا دعاهن إلى بيته  
ولو لا شتغالها لمحتاجها  
لخالفتها إن عذرت  
لنحو مرض أو كانت  
ذات قدر وخفت لم  
تعتد البروز لم تلزمها  
اجابته وعليه أن  
يقسم لها في بيتها  
ويجوز له أن يؤذيها  
على شتمها

الخلق تكثر بين الزوجين والتعزير عليهما يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على التمسى لعل الحال  
يلتئم بينهما فان عاذرهما وان قال كل من الزوجين ان صاحبه متعدي عليه تعرف القاضي الحال  
الواقع بينهما بما ينفع خبرهما ويكون الثقة جارا لهما فان عدم أسكنهما بما يجنب ثقة يتعرف حالهما  
ثم ينهي اليه ما يعرفه فاذا تبين للقاضي حالهما منع الظالم منهما من عودته لظلمه فان اشتد الشقاق  
بينهما بعث القاضي حكما من أهله وحكما من أهلها لينظر في أمرهما والبعض واجب ومن أهلها  
سنة وهما وكيلان لهما لا حكام من جهة الحاكم فيؤكل هو حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها  
ببذل عوض وقبول طلاق به ويفرقان بينهما ان رأياه صوابا ويشترط فيهما السلام وحريه وعدالة  
واهتمام الى المقصود من بعثهما له وانما اشترط فيه ما ذلك مع أنهما وكيلان لتعلق وكالتهما ينظر  
الحاكم كما في أمينة وسن كونهما ذكرا كرين فان اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين غيرهما حتى  
يجتمع على شيء فان لم يرض الزوجان بيعت الحكيم ولم يتفقا على شيء أدب القاضي الظالم منهما  
واستوفى للمظلوم حقه \* (فائدة) \* الخلق بضم اللام واسكانها المحبة والطبع ولهما أوصاف  
حسنة وأوصاف قبيحة وقدر روى أكل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وروى أيضاً أنه صلى الله  
عليه وسلم قال ألا أخبركم بأحبكم الي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً الموطون  
أ كنا الذين بالقون ويؤلقون ورأيت في حاشية المسكودي مانصه روى الحسن عن الحسن عن أبي  
الحسن عن جد الحسن ان من أحسن الحسن الخلق الحسن وقال هكذا سمعناه من سيدي عبد السلام  
ابن الناصر اه والله در القائل

\* (تمة) \* بعض  
بطلاق من لم تستوف  
حقها بعد حضور  
وقته وان كان  
الطلاق رجعيا قال  
ابن الرفعة ما لم يكن  
بسؤالها  
(فصل في الخلع)

بكارم الاخلاق كن متقلبا \* ليفوح مسك ثنائك العطر الشذى  
وانفع صديقك ان أردت صداقة \* وأدفع عدوك بالسقي فاذا الذي

ويشير بقوله وادفع الخ الى آية ادفع بالتي هي أحسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم  
اللهم أهدنا لأحسن الاخلاق فإنه لا هدى لأحسنها الا أنت واصرف عنا سيئها فإنه لا يصرفها الا أنت  
أمين (قوله تمة) أي في بيان ما يترتب على وجوب القسم وذكرها هذا استطراد في الالفاظ  
بذكر محصلها في أول باب الطلاق عند تعدد أحكامه (قوله بعضي) أي الزوج ومحل العصيان  
ما لم ترض بعدم القسم والأفلا عصيان (قوله من لم تستوف حقها) أي من القسم بان طلقها قبل تمام  
الدور وقوله بعد حضور وقته أي الحق بان ابتداء الدور ببعض الزوجات فحبب عليه أن يتمه  
(قوله وان كان الطلاق رجعيا) غاية في العصيان (قوله قال ابن الرفعة ما لم يكن) أي الطلاق  
بسؤالها فان كان به فلا بعضي والله سبحانه وتعالى أعلم  
(فصل في الخلع)

أي في بيان أحكامه وهو نوع من الطلاق وانما أقدمه عليه لترتبه على النشوز غالباً والاصل فيه  
قبل الإجماع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افقتت به وخبر البخاري عن ابن عباس رضي الله  
عنهما أن امرأة ثابت بن قيس النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب  
عليه وفي رواية ما أنقم عليه في خلق ولادين ولا كنى أكره الخ في الاسلام أي كفران النعمة فقال  
أتردين عليه حديثه قالت نعم قال اقبل الحديقة وطلقها تطليقة وفي رواية فردتها وأمره بفراقها وهو  
أول خلع في الاسلام والمعنى فيه انه لما حاز أن يملك الزوج الانتفاع بالبيع بعوض جاز أن يزيل ذلك  
الملك بعوض كالشراء والبيع وانكاح كالشراء والخلع كالبيع وأيضا فيه دفع الضر عن المرأة غالباً  
وأركان خمسة ملتزم للعوض وبضع وعوض وزوج وصبيغته وشرط في الماتزم اطلاق نصرف مالي فلو  
اختلفت أمة ولو مكاتبه بلاذن سيدها بعين من ماله أو غيره بانت بغير المدل في ذمتها لا بما عنته  
وتطالب به بعد العتق واليسار وان اختلفت باذنه فان أطلق الاذن وجب مهر المثل في كسبها وبما

في يدها من مال تجارة وان قدر لها دين في ذمتها تعلق المقدر بذلك ايضا وان عين لها عينان من ماله  
تعينت ولو اختلفت عبودية بسفه طلقت رجعا ولغاذا كرم المال أو مريضة مرض موت صحيح ويحسب  
من الثلث ما زاد على مهر مثلها فان لم يسه الثلث فسيح المسمى ورجع للمهر المثل وشرط في البضع ملك  
الزوج له فيصح الخلع في الرجعية لانها كالزوجة في كثير من الأحكام لافي بائن وشرط في العوض  
كونه مقصودا معلوما راجعا لجهة الزوج مقدورا على تسلمه وشرط في الزوج كونه ممن يصح طلاقه  
فيصح خلع عبد وسفيه ولو بالاذن سيده وولييه ولا يصح خلع صبي ومجنون ومسكره لعدم صحة  
طلاقهم وشرط في الصيغة ما رفقها في البيع لكن لا يضر هنا تخلل كلام يسير لكونه معاوضة تغير  
محضة وهي كل لفظ من ألفاظ الطلاق صريح يحسه وكنايته وكلها تعلم من كلامه (قوله بضم الخاء) هو  
حينئذ اسم مصدر لا ختل ومصدر سمعي الخلع وأما المصدر القياسي فهو خلع بفتح الخاء كما قال ابن  
مالك فعل قياس مصدر المعدي \* من ذى ثلاثة كرردا

(قوله من الخلع بفتحها) أى الخلع بضم الخاء مشتق من الخلع بفتحها وانما صبح الاشتقاق منه  
لاختلاف الهيئة أى الحركات والسككات وقولهم المصدر المجرد لا يشتق من المجرد محله اذا لم يختلفا في  
الهيئة قال في جمع الجوامع والاشتقاق رد لفظ الى آخر لنا سببه بين ما في المعنى والحروف الاصول  
ولا بد من تغيير أى ولو في الهيئة اه شق يتصرف (قوله وهو السزغ) أى الخلع بفتح الخاء  
الزغ فيكون معنى الخلع بضمها لغة الزغ أيضا لانه ما خوذ منه ومناسبتة للمعنى الشرعي بينها بقوله  
لان كلاما من الزوجين لباس للآخر أى فكانه بتفارقة الآخر زغ لباسه (قوله كافي الالة) أى  
وهي هن لباس لكم وأنتم لباس لمن أى كاللباس ووجه التشبيه بين اللباس والرجل والمرأة ان كلا  
منهما يلاصق صاحبه ويستقل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويستقل  
عليه وقيل كون كل منهما يستتر صاحبه بالزوج عما يكره من الفواحش كما يستتر الثوب العورة  
فاللباس على الاول حسي وعلى الثاني معنوي (قوله وأصله) أى الخلع وقوله مكرده أى ما فيه  
من قطع النكاح الذي هو مطاوب الشارع ولانه نوع من الطلاق وقد قال صلى الله عليه وسلم  
أبغض المحلل الى الله الطلاق كما سيأتي (قوله وقد يستحب) أى فيما اذا كانت تسمى العشرة معه  
قال تعالى الان يخافان ان لا يقيم احدا الله الآية (قوله كالطلاق) الكاف للتنظير أى ان الخلع  
نظير الطلاق في كون الاصل فيه الكراهة وقد يستحب وفيه ان الخلع نوع من الطلاق لا نظيره كما  
تقدم الآن يقال انه لما اختلفت أحكام صار كأنه اجنبي منه فلذلك نظره به (قوله ويريد الخ) أى  
ان الخلع يزيد على الطلاق بسد به من الخ وفيه ان الندب والاستحباب شئ واحد وحينئذ فلا معنى  
لزيادة لان الطلاق يندب أيضا فلو جعله مثلا للاستحباب كان يقول بعد قوله وقد يستحب كما لو حلف  
الخ لكان أولى بعبارة شق نعم لا يكره اذا خيف عدم القيام بحقوق الزوجة أو قصد به التخلص  
من الطلاق الثلاث لمن حلف بذلك اه وهي ظاهرة (قوله على شئ لا بدله من فعله) أى على ترك  
شئ لا بدله من فعله كالكل وشرب وصلاة فرض أى ففعلها التخلص من الطلاق الثلاث ثم فعله  
والحاصل الخلع مخلص من الطلاق الثلاث في الحلف على النفي المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث  
لا أفعل كذا أو المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث لا أفعل كذا في هذا الشهر أو الاثبات المطلق  
كقوله عليه الطلاق الثلاث لا أفعل كذا أو الاثبات المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث لا أفعل  
كذا في هذا الشهر ففيه خلاف فعند مروجرانه لا يخلص مطلقا ما فيه من تقويت بر المين  
باختياره وعند الازدي تبعه للمعنى انه يخلص وهو المعتمد كما في الجاوري وعبارة والمعتمد انه يخلص  
فيه أيضا بشرط أن يخالغ والباقي من الوقت زمن يسع فعل المخلوف عليه واللم ينفعه قطعا اه وقوله  
بشرط أن يخالغ الخ ظاهر المعنى عدم اشتراط هذا الشرط وعبارة تنبيه ظاهر كلامهم حصول

بضم الخاء من الخلع  
بفتحها وهو الزغ  
لان كلاما من الزوجين  
لباس للآخر كما في  
الالة وأصله مكره  
وقد يستحب كالطلاق  
ويريد هذا يندبه لمن  
حلف بالطلاق الثلاث  
على شئ لا بدله من  
فعله

قال شيخنا وفيه نظر  
لكثرة القائلين بعود  
الصفة فالوجه انه  
مباح لذلك لا مندوب  
وفي شرح المنهاج  
والارشاد له لومنها  
نحوثة لا تختلج منه  
بمال ففعلت بطل  
الخلع ووقع رجعا  
كما نقله جمع متقدمون  
عن الشيخ أبي حامد  
أولا بقصد ذلك وقع  
بائنا وله بحمل  
مانقله الشيخان عنه  
انه يصح ويأثم بفعله  
في الحالين وأن تحقق  
زناها لكن لا يكره  
الخلع حينئذ

الخلاص بالخلع ولو كان المخوف على فعله مقيدا بجمدة وهو كذلك وخالف في ذلك بعض المتأخرين  
قال السبكي دخلت على ابن الرفعة فقال لي استفتيت فممن حلف بالطلاق الثلاث لا بد أن يفعل كذا  
في هذا الشهر فخالع في الشهر فاقبت بتخلصه من الخنث ثم ظهر لي انه خطأ ووافقت البكري على  
التخلص فبينت له انه خطأ قال السبكي ثم سألت البابجي ولم أذكر له كلام ابن الرفعة فوافقه قال ثم  
رأيت في الرافعي في آخر الطلاق انه لو قال ان لم تخرجي في هذه الليلة من هذه الدار فانت طالق ثلاثا  
نخالع مع أجنبي من الليل وجدد النكاح ولم تخرج لم يقع الطلاق لان الليل كله محل العين ولم يمض  
الليل وهي زوجته حتى يقع الطلاق وانتهى كان بين يديه تفاختان فقال لزوجه ان لم تأكل في هذه  
التفاحسة اليوم فانت طالق ولا منه ان لم تأكل في هذه الاخرى اليوم فانت حرة فاشتبهت تفاحسة  
الطلاق وتفاحة العتق فذكر ما ريقين عن بعض الاصحاب في الخلاص ثم قال فلو خالع زوجته في هذه  
اليوم وباع الامة ثم جدد النكاح واشترى خالص وظاهر هذين الفرعين مخالفا لما قاله ابن الرفعة  
والبابجي اه وهو كما قال فالمعتمد اطلاق كلام الاصحاب اه وفي حاشية المجموع ما نصه وفي جميع  
صور الخلع لا بد ان يكون العقد على مذهب الامام الشافعي اذا عقدوا قبل انقضاء العدة وفعل  
المخوف عليه فان عقدوا بالتوكيل كما يقع الآن على مذهب الحنفية لم يصح بل يلحق الطلاق في  
العصمة الثانية لان شرط صحة الخلع عند الحنفية الصبر الى انقضاء العدة وفعل المخوف عليه ثم يحدد  
فلصذر مما يقع الآن من الخلع اه (قوله قال شيخنا وفيه) أي نذبه لمن حلف الخ نظر (قوله  
لكثرة القائلين بعود الصفة) أي المخوف عليها واذا عادت الصفة وقع الطلاق المعلق عليها فاذا حلف  
بالطلاق بالثلاث مثلا على انه لا يدخل الدار ثم خالعه او دخل الدار وقع عليه الطلاق الثلاث  
ولم يتخلص بالخلع عنه وفي الرشد مائة ووقوله لكثرة القائلين الخ أي لما جرى الخلاف في أصل  
التخلص به انتفى وجه الاستحباب فتأمل اه (قوله فالوجه انه) أي الخلع وقوله مباح لذلك أي  
لمن حلف بالطلاق الخ (قوله وفي شرح المنهاج والارشاد له) أي لشخه (قوله لومنها نحو ثغفة) أي  
ككسوة (قوله لخلع) أي بقصد أن يخلع (قوله ففعلت) أي خالعه على مال (قوله بطل الخلع)  
أي لانه حينئذ كراه لها اه اسنى (قوله ووقع) أي هذا الخلع الباطل وقوله رجعا أي طلاقا  
رجعا ولو كان صحيحا لوقع بائنا وهذا هو محل الفرق بين الباطل والصحيح ويفرق أيضا بأنه اذا بطل  
لا يسحق المال الذي دفعته له بخلاف الصحيح وفي النهاية لكنه رأى امر حوج والمعتمد أنه ليس باكره  
لانه اذا منعهما لم يكرهها على الخلع مخصوصه اه قال سم أي ولان شرط الا كراهه عجز المسكنة  
عن الدفع وهذا منصف اذ يمكنها الدفع بالحكم الا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحكم اه  
(قوله أولا بقصد ذلك) أي أو منعهما نحو النفقة لا بقصد أن يخلع منه بمال وقوله وقع بائنا أي لانه  
ليس باكره اه قال في التحفة وكان العرف أي بين بط لان الخلع في الاولى دون الثانية أنه لما اقترن  
المنع بقصد الخلع وكان يعسر نخلص من ذلك منه بالحكم لم يشقته وتكرهه بل منزلة الا كراه  
بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك فانه ينجح فيه العاضى وغيره غالباً فلم يلحقوه  
بالا كراه لذلك هذا غاية ما يوجه به ذلك اه (قوله وعليه بحمل) أي على عدم القصد المدكور  
يحمل مانقله الشيخان عن الشيخ أبي حامد انه يصح ومرااد المؤلف من ادفع التنافي الحاصل في كلام  
الشيخ أي حامد حينئذ ما نقلوا عنه البعالي والشيخين نعلانه المحضة وحاصل الدفع ان الاول  
محمول على ما اذا كان قد سددوا الثاني على ما اذا لم يكره بقصد (قوله ويأثم بفعله) أي منعه نحو النفقة  
وقوله في الحالين أي حاله فصده ينجح نحو النفقة انها تسلم وحاله عدم قصد ذلك (قوله وان تحقق  
زناها) ضارة في الانم وفيه انه في الباب السابق نقل عن شيخه حل ذلك له بائنا عاقبة له أن الخلع فراشه  
ومغادره عدم الاثم (قوله لكن لا يكره الخلع حينئذ) أي حين اذ تحقق زناها فهو واستدراك من



الغاية مع المقيما (قوله الخلع شرعا) أي وأما الغاية فقد تيسر له التزاع (قوله فرقة بعوض) أي  
 صحيحا كان وهو ما يصح وقوعه صداقا أو فاسدا كينة ونحوه لكن يقع الخلع فيه بمهر المثل ونخرج به  
 الفرقة بلا عوض فلا تكون خلعا بل طلاقا رجعيا وقوله مقصود صفة لعوض ونخرج به غير المقصود  
 كدم وحشرات فلا تكون الفرقة به خلعا وإنما تكون رجعيا ولا مال لأنه مطلق غير طامع في شيء  
 وأسقط قيد معلوم لعينه بالجهول لكن بمهر المثل كالمواخلة على ثوب غير معين وزاده بعضهم  
 لأجل لزوم المسمى (قوله كينة) تمثيل للعوض المقصود وان كان فاسدا كما علمت (قوله من زوجة  
 أو غيرها) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لعوض أي عوض صادر من الزوجة أو من  
 غيرها (قوله راجع الزوج) صفة ثالثة لعوض أيضا وقوله أو سيده أي الزوج ونخرج به ما لو رجع  
 العوض للزوج أو السيد كالمعلق طلاقها على براعتها عملها على أجنبي فإن برأته براعة صحيحة  
 بان كانت بالغة عاقلة رشيدة عالمة بالتقدير المبرأ منه وقع الطلاق رجعيا ودخل في قوله راجع الخ مالم  
 خالها على ما ثبت لها عليه من قصاص وغيره أما في القصاص فتبين به وأما غيره كحد القذف  
 والتعزير فربما بين بمهر المثل (قوله بلفظ طلاق الخ) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفرقة أي  
 فرقة واقعة بلفظ طلاق أي باقظ محصل له صريح أو كناية سواء كان من مادة الطلاق أو غيره وعليه  
 يكون قوله بعد أو مفاداة من ذكر الخاص بعد العام \* واعلم ان ما كان صريحا في الطلاق يكون  
 صريحا هنا وما كان كناية هناك يكون كناية هنا ومنها فسخ وبيع كأن يقول فسختك ذكاحك  
 بآلف أو بعتك نفسك بآلف فتقبل فتحتاج في وقوعه إلى النية ومن الصريح مشتق مفاداة لو ردد  
 القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ومشتق خلع لشيوعه عرفا واستعمالا في الطلاق  
 (قوله ولو كان الخ) غاية ليكون الخلع السري بالفرقة المذكورة أي هو في الشرع ماذكروا لو كان  
 الخلع في زوجة رجعية (قوله لاها) أي الرجعية وقوله في كثير من الأحكام أي لحقوق الطلاق  
 واللعان والميراث وتنظم بعضهم جميع الأحكام التي تثبت للرجعية في بيت مفرد فقال  
 طلاق وإيلاءظهار وراثه \* لعان لحقن الكل من هي رجعية

(الخلع) شرعا (فرقة  
 بعوض) كينة مقصود  
 من زوجة أو غيرها  
 راجع الزوج) أو سيده  
 (بلفظ طلاق أو خلع)  
 أو مفاداة ولو كان  
 الخلع في رجعية لأنها  
 كالزوجة في كثير  
 من الأحكام (قلو  
 جرى) الخلع (بلا)  
 ذكر (عوض)  
 معها (بنية التماس  
 قبول) منها

أي ذات رجعية (قوله فلو جرى الخلع الخ) لا يحسن تغريعه على ما قبله بل هو مفرع على محذوف  
 يعلم من عبارة غيره وهو لفظ الخلع صريح وفي قول كناية فعلى الأول لو جرى بغير ذكر مال وجب مهر  
 مثل في الأصح قال في التحفة لا طراد العرف يجريانه بمال فرجع عند الإطلاق لمهر المثل لأنه المراد  
 كالخلع بالجهول وحضيته ووقوع الطلاق جزما وإنما الخلاف هل يجب عوض أولا وانصر له جمع  
 محققون وقالوا أنه طريقة لا كثر بن والدي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال كناية اه وقوله  
 عند عدم ذكر المال أي وعدم نيته كافي في التماثل ونقصها والاوجه أنه لو جرى معها وصرح بالعوض  
 أو نواه وقبلت بانته أو عرى عن ذلك أي ذكر المال ونيته ونوى الطلاق وأضر التماس جواها وقبلت  
 وقع بائنا فان لم يضر حواها ونوى وقع رجعيا والافلا اه ونقل سم العبارة المذكورة وكتب عليها  
 مانصه وقوله والاوجه الخ ينبغي جريان هذا التفصيل مع الأجنبي وبحث به مع مر فوافق اه  
 وقوله بات أي بما ذكره أو نواه اه ع ش وفي الجي يرمي مانصه وعبارة الزيادة والمعتمد في  
 الروضة من أن شرط صراحته ذكر المال ومثل ذكره نيته أي المال فان ذكره لا واجب وان نواه  
 وجب مهر المثل ولابد من العول في هاتين الحالتين سواء أضر التماس أم لا وان لم يذكره لا ولا نواه  
 كان كناية في الطلاق فان نوى به الطلاق تطرفا أضر التماس قبولها وقبلت وكانت أهلا للترام وقع  
 بائنا بمهر المثل وان لم يضر وقع رجعيا كذا ان لم تقبل فان لم ينو الطلاق لم يقع شيء اه زيادة وقوله  
 بلا ذكر عوض أي ولا نية فان نواه فان واقعته عليه وجب ووقع الطلاق بائنا وان لم توافقه عليه  
 وقع بائنا بمهر المثل ودوله هها أي الزوجة والظرف معلى يجري وقوله بنية التماس وقبول منها

متعلق بجري أيضا ونرج به مال ولم ينو التماس قبولها فان كان قد نوى الطلاق وقهر رجعا والافلا يقع شيء كما يعلم مما تقدم آنفا (قوله كان قال خالعتك الخ) تمثيل للخلع الجاري بلاذ كعرض وقوله ونوى التماس قبولها قد علمت مفهومه وقوله فقبلت خرج به مال ولم تقبل فانه لا يقع شيء أصلا كذا في سم ومثله في النجمل ونص عبارته قوله فقبلت لم يذكر الشارح محتر ز هذا القيد ومحتر زه انها اذا لم تقبل في هذه الحالة لا يقع طلاق أصلا كما علم من كلامه سابقا عند قول المتن طلقت رجعا قال الشارح ولو خالعتها لم تقبل لم يقع طلاق اه (قوله فمهر مثل يجب عليها) أي مع وقوع الطلاق بائنا (قوله لا طراد الخ) علمه لو جوب مهر المثل وفيه ان هذه العلة انما تنسج وجوب مطلق العوض لا خصوص مهر المثل ولو زاد بعد قوله بجري ان ذلك بعوض ماذ كره شيخه بعده في عبارته المار نقلها لكان أولى لانه هو الذي ينتج ذلك وقوله بجري ان ذلك أي الخلع أي لعنة (قوله فان جرى) أي الخلع بلاذ كعرض وقوله مع أجني هذا محتر ز قوله معها وصورة جريانه مع أجني أن يقول الزوج للأجني خالعت امرأني فيقبل ذلك الأجني الخلع فانها تطلق مجانا وقوله طلقت أي طلاقا بائنا نوى الزوج الطلاق وأضر التماس جواب الأجني ورجعيا ان لم يضر ذلك كما سيأتي وقوله مجانا أي بلا عوض (قوله كما لو كان معه) أي كما لو جرى الخلع مع أجني والعوض فاسد أي فانها تطلق مجانا وذلك كان خالع على نحر لـ كن مع التصريح به كان قال خالعتك على هذا الحجر والاقوى بائنا بمهر المثل قال في التحفة بعده فان قلت ظاهر هذا انه لا يحتاج هنا أي فيما اذا جرى مع أجني الى نية الطلاق به وحينئذ فيشكل بما مر انه كناية ذلافق في ذلك بينهما وبين الأجني قلت يمكن الفرق لانه معها محل الطمع في المال فعدم ذكره قرينة تقرب الغاء من أصله مالم يصر فيه عن ذلك بالنية وأما معه فلا طمع فلم تقم قرينة على صرفه عن أصله من افادته الطلاق ويؤيد ذلك جعله سم له بفحواجر مقتضيا لمهر المثل معها لانه وظاهر ان وكيماها مثلها اه وكتب سم مانصه قوله ظاهر هذا انه لا يحتاج الخ حاصل الفرق الذي ذكره انه لا يحتاج الى ذلك وفيه نظر والوجه الاحتياج اه وقد تقدم عن سم أيضا ان التفصيل الجاري معها يجري أيضا مع الأجني فيقال حينئذ انه ان صرح الزوج بالعوض أو بواه وقبل الأجني بآنت به أو عصى عن ذلك ونوى الطلاق وأضر التماس جوابه وقبل بآنت بمهر المثل فان لم يضر ذلك ونوى الطلاق وقهر رجعا والافلا (قوله ولو أطلق) أي لم يذ كعرضا ولم ينفه وعبارته شرح المنهيج ولونني العوض فقال لها خالعتك بلا عوض وقهر رجعا وان قبلت ونوى التماس قبولها وكذا لو أطلق فقال لها خالعتك ولم ينو التماس قبولها وان قبلت اه وقوله ولم ينو التماس قبولها هذا محتر ز بنية التماس قبول منها وقوله وان قبلت غابة لوقوع الطلاق رجعا أي يقع رجعا مطلقا سواء قبلت أم لا كذا في الجبري وهذا يناق ما كتبته عن سم والنجمل على قوله السابق فقبلت من انه اذا لم تصل لا يقع شيء أصلا فان جعلت ان زائدة الواو قبلها وأوالحال فلا تنافي (قوله واذا بدأ الزوج الخ) شروع في بيان أحكام تتعلق بصيغة الخلع وقوله بصيغة معاوضة أي بصيغة تدل على معاوضة منجزة بقاها بصيغة التعلق وهي التي تدل على معاوضة معاوضة هذا ما ظهر في الفرق بينهما ثم رأيت ما ينافيه في قوله الا في فاذا بدأت الزوجة بطلب طلاق حيث منل له بصيغة الطلب وبصيغة التعلق وصرح بانهم اصبغة معاوضة الا أن يقال انه يفرق بين الصادر منه والداره منها فان الصادر منها يغلب فيه حانب المعاوضة وان أت بصيغة تتعلق فلذلك حكم على الصادر منها بانه معاوضة مطلقة بخلاف الصادر منه (قوله معاوضة) خبر مبتدأ محذوف أي فهي صيغة معاوضة فان قلت ان الجواب عين الشرط قلت ان قول الشارح بعد وفيها ثوب تعلق قيد في الجواب اذ هو حال منه فاختلف الشرط والجواب بذلك وعبارة الروض وشرحه الخلع صحت الاول أن يبدأ بطلاقها على عوض فهو مقدم معاوضة الخ (قوله لانه) أي الزوج وهو

كان قال خالعتك أو  
فادينك ونوى  
التماس قبولها  
فقبلت (فمهر مثل)  
يجب عليها لا طراد  
العرف بجري ان ذلك  
بعوض فان جرى مع  
أجني طلقت مجانا  
كما لو كان معه  
والعوض فاسد ولو  
أطلق فقال خالعتك  
ولم ينو التماس  
قبولها وقهر رجعا  
وان قبلت (واذا بدأ)  
الزوج (ب) صيغة  
(معاوضة كطلقتك)  
أو خالعتك (بالف)  
فمعاوضة لا خذه  
عوضا في مقابلة  
البضع المستحق له

عنه ~~لكن~~ الصيغة المدد لثورة يقال لها صيغة معاوضة أى وانما قيل لها ذلك لاختلاف الزوج منابل البضع الذى يستحقه وقوله المستحق له هو بصيغة اسم المفعول أى البضع الذى استحق الزوج الانتفاع به (قوله وفيها شوب تعليق) الضمير يعود على معاوضة أى ان هذه الصيغة صيغة معاوضة لكن ليست بمعاوضة بل فيها نوع تعليق وهذا مسمى على الاصح من أن المخلع طلاق أما على مقابله من أنه فسخ فهي معاوضة محضة (قوله لتوقف الخ) علة لكونها فيها شائبة تعليق أى وانما كان فيها ذلك لتوقف وقوع الطلاق بالصيغة المذكورة على قبولها وفي الجبري مانصه قوله لتوقف الخ أى مع كونه مستقل بأيقاع الطلاق أى ذلك بخلاف البيع فإنه وان توقف على القول لا يقال فيه شوب تعليق لذلك لأن البائع ليس له الاستقلال به حتى يكون مبدؤه عن الاستقلال تعليقاً على قبول الغير اهـ (قوله فله) أى الزوج وهو تفرغ على كونه صيغة معاوضة وقوله رجوع أى عن قوله وقوله قبل قبولها أى الزوجة (قوله لان هذا) أى جواز الرجوع قبل القبول وقوله شأن المعاوضات ان كان المراد بها ما يشمل المحضة والمشوبة بالتعليق أنه تجزئ تعليق المدعى وهو جواز الرجوع له فيما اذا بدأ الزوج الخ وان كان المراد بها خصوص المحضة لم ينتج المدعى لان ما هنا مشوب بالتعليق ولم يعمل بالعلة المذكورة في شرح المنهج وانما عمل بقوله نظراً لجهة المعاوضة وهو أولى (قوله وشرط قبولها) أى الزوجة المتعلقة وهو مرتب على صيغة المعاوضة (قوله أى في مجلس التواجب) أى في المجلس الذى حصل فيه الإيجاب وهو بيان للضرورة وبعبارة شرح الرملى والمراد بالفور في هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفاً وقيل مالم يتفرقا بما رى في مجلس الخيار اهـ (قوله بلفظ) متعلق بقبولها وهذا ان كانت ناطقة أما الخرساء فتسكني اشارتها بالمفهمة (قوله كتبت) تمثيل للفظ وقوله أو ضمنت أى أو اختلفت (قوله أو بفعل) عطف على بلفظ أى أو بأشارة وقصد الشارح التعميم في القبول أى لافرق فيه بين أن يكون باللفظ أو يكون بالفعل والكتابة مع النية تقوم مقام اللفظ (قوله كأعطائها الالف) تمثيل للقبول بالفعل (قوله على ما قاله جمع محققون) راجع للاكتفاء بالفعل قال في النهاية لكن ظاهر كلامهم يخالفه اهـ (قوله فلا يتخلل الخ) محترز قوله فوراً وقوله بين لفظه أى لفظ الزوج وهو الإيجاب وقوله وقبولها أى باللفظ أو بالفعل وقوله زمن فاعل يتخلل وبعبارة غيره سكوت والمودى واحد وقوله أو كلام معطوف على زمن والمراد به الكلام الاجنبى كما في البيع وقوله طويل صفة لكل من زمن وكلام والمراد الطول عرفاً كما سيصرح به فيما بعد وخرج به السير من ماعرفاً فلا يضر وفي المعنى مانصه تنبيه محل كون الكثير مضر اذا صدر من المخاطب المطلوب منه الجواب وان صدر من المتكلم ففيه وجهان اقتضى ايراد الرافعى أن المشهور انه لا يضر ثم حكى عن البغوى التسوية بينهما واعتمد هذا شيخى اهـ (قوله لم ينغذ) أى المخلع أى لم يصح فلا يقع الطلاق (قوله ولو قال طلقك الخ) هذه المسئلة المذكورة في التحفة في ضمن مسائل مترتبة على شرط أسقطه المؤلف وهو الواقع بين الإيجاب والقبول لا يحسن انفرادها عن غيرها وبعبارة التحفة مع الاصل وبشرط قبولها بلفظ غير منفصل بكلام أجنبي ان طال وكذا السكوت كما رى في البيع ومن ثم اشترط توافق الإيجاب والقبول هنا أيضاً فلو اختلف الإيجاب وقبول كطلقكك بالف فقبلت بالعين وعكسه أو طلقكك ثلاثاً بالف فقبلت واحدة بالالف فالاصح وقوع الثلاث ووجوب الالف لانهم لم يتخالفوا هنا في المال المتعبر بقبولها لاجله بل في الطلاق في مقابله والزوج مستقل به فوقع ما زاده عليها اهـ (قوله فاذا بدأت الزوجة) مقابل قوله واذا بدأ الزوج وقوله بطالب طلاق أى صريحاً كما لا مال الاول أو

وفيها شوب تعليق  
لتوقف وقوع  
الطلاق بها على  
القبول (قوله رجوع  
قبل قبولها) لان  
هنا شأن المعاوضات  
(وشرط قبولها  
فورا) أى في مجلس  
التواجب بلفظ  
كتبت أو ضمنت أو  
يفعل كأعطائها  
الالف على ما قاله جمع  
محققون فلا يتخلل بين  
لفظه وقبولها زمن  
أو كلام طويل لم ينغذ  
ولو قال طلقك ثلاثاً  
بالف فقبلت واحدة  
بالف فتقع الثلاث  
وتجب الالف فاذا  
بدأت الزوجة بطلب  
طلاق كطلقنى  
بالف أو ان طلقنى  
فلك على كذا واجابها  
الزوج

ضعنا كالمثال الثاني وقوله فاجابها الزوج أي فورا كما تفيد هذه الغناء (قوله بمعاوضة من جانبها) أي  
 فصيغة معاوضة كائنة من جانبها وذلك للملكها البضع بعوض وفيها شوب جملة أيضا لان مقابل ما  
 بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجمالة (قوله فلها رجوع الخ) تغربح على  
 كونها معاوضة وقوله قبل جوابه أي الزوج (قوله لان ذلك) أي جواز الرجوع حكم المعاوضة  
 أي والجمالة (قوله ويشترط الطلاق بعد سؤالها فورا) أي في مجلس التواجب نظر الجانب  
 المعاوضة وان أتت بصيغة تعليق ولو كان التعليق بمتي وأما قولهم متى لا تقتضي الغورية محله اذ ابدأ  
 بها الزوج لا الزوجة ويفرق بان جانبها تعلب فيه المعاوضة بخلافه اه شرح الرمي (قوله فان لم  
 يطلقها الخ) تصریح بمفهوم ما قبله (قوله كان تطبيقه لها ابتداء للطلاق) قال في التحفة ويقع  
 رجعا بلا عوض وفارق الجمالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة فالبا ويبحث انما  
 لو صرحت بالتراخي لم يجب الفور ولا يشترط توافق نظر الشائبة الجمالة فلو قالت طلقني باللفظ طلق  
 بخمس مائة وقع بها كردد عبدى بالفرقة ما قبل اه وقوله وفارق الجمالة أي حيث جوز ناله  
 التأخير اه سم (قوله قال الشيخ زكريا) أي في شرح الروض وعبارته مع الروض ويشترط  
 الطلاق بعد سؤالها فورا والا كان تطبيقه لها ابتداء للطلاق لانه قادر عليه والظاهر انه لو ادعى  
 انه جواب وكان جاهلا لقرب عهده بالاسلام أو نشبه ادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه وقوله  
 لو ادعى أي الزوج لاجل أخذ العوض وقوله انه أي الطلاق الصادر منه مع التراخي وقوله جواب أي  
 لسؤالها وقوله وكان جاهلا أي هو جواب الغورية وقوله صدق بيمينه أي وأخذ العوض (قوله  
 أو بدأ) أي الزوج وقوله بصيغة تعليق مقابل قوله بصيغة معاوضة وقوله في اثبات سيد كز  
 محترزه (قوله كتي) أي أومتى ما (قوله أو أي حين) أي أو وقت أو زمن وقوله أعطيتني بكسر  
 التاء خطأ بالزوجة (قوله فتعلق) أي فصيغة تعليق وفيها شوب معاوضة لكن لا تطر لها هنا  
 لصراحة لفظ التعليق (قوله لا بعد تحقق الصفة) أي المعلق عليها وهي الاعطاء في المثال  
 (قوله ولا رجوع له) أي الزوج وقوله عنه أي التعليق وقوله قبل الصفة أي المعلق عليه او هي  
 الاعطاء في المثال (قوله كسائر التعليقات) أي الخالية عن العوض فانه لا رجوع فيها قبل ذلك  
 (قوله ولا يشترط فيه) أي التعليق قبول قال في التحفة أي لان صيغته لا تقتضي به وقوله لفظ أي  
 باللفظ وفيه ان القبول باللفظ ليس بشرط في صيغة المعاوضة أيضا كما تقدم وحينئذ يقال ما فائدة  
 تخصيص التعليق بالتنبيه على ما ذكر من ان مثله المعاوضة فاما ان ينبه على ذلك فيهما أو يترك  
 التنبيه فيهما (قوله ولا اعطاء فورا) أي ولا يشترط اعطاء فورا أو محله فيما اذا كانت اداة  
 التعليق غير ان واذا والاشترطت الغورية كما سيصرح به (قوله بل يكفي الاعطاء) الاضراب  
 انتقال وقوله ولو بعد ان تفرقا أي الزوج والزوجة وقوله عن المجلس أي مجلس التواجب (قوله  
 لدلالته الخ) محله لعدم اشتراط الغورية اه وانما تشترط الغورية في التعليق لدلالته أي دلالة  
 اداته وهي متى أو أي حين على استغراق كل الازمنة أي شعول كل الازمنة القريبة من وقت التعليق  
 والبعيدة منه (قوله وانما وجب الفور الخ) سؤال وارد على العلة المذكورة وحاصل الجواب  
 ان الغالب على جانب الزوجة المعاوضة فغلبت على التعليق وهي تقتضي الغورية (قوله فان لم  
 يطلقها فورا) مفهوم قوله وجب العوض في قولها متى الخ وقوله جل أي طلاقه لا على الفور وقوله  
 على ابتداء أي ابتداء طلاق فيقع رجعا ولا مال كما تقدم وقوله لقد رته أي الزوج وقوله عليه أي  
 الطلاق أي انشائه (قوله اما اذا كان التعليق في النبي) محترزه وقوله كتي لم تعطني  
 الفأى كقول الزوج لها متى لم تعطني ألفا فانت طالق ثم ان الموافق للقواعد اثبات بقاء المؤنثة المخاطبة

فلها رجوع قبل  
 جوابه لان ذلك حكم  
 المعاوضة ويشترط  
 الطلاق بعد سؤالها  
 فورا فان لم يطلقها فورا  
 كان تطبيقه لها ابتداء  
 للطلاق قال الشيخ  
 زكريا لو ادعى انه  
 جواب وكان جاهلا  
 معذورا صدق بيمينه  
 (أو بدأ) بصيغة  
 (تعليق) في اثبات  
 (كتي) أو أي حين  
 (أعطيتني كذا فانت  
 طالق فتعلق)  
 لا قضاء للصيغة له  
 (فلا) طلاق الابد  
 تحقق الصفة ولا  
 (رجوع له) عنه  
 قبل الصفة كسائر  
 التعليقات (ولا  
 يشترط) فيه (قبول)  
 لفظا (ولا اعطاء  
 فورا) بل يكفي  
 الاعطاء ولو بعد ان  
 تفرقا عن المجلس  
 لدلالته على استغراق  
 كل الازمنة منه صريحا  
 وانما وجب الفور  
 في قولها متى طلقتني  
 فلك كذا لان الغالب  
 على جانبها المعاوضة  
 فان لم يطلقها فورا  
 جل على الابتداء  
 لقد رته عليه أما اذا  
 كان التعليق في النبي  
 كتي لم تعطني ألفا  
 فانت طالق فلغور



بعد الطاء لان الجازم حذف نون الرفع والنون الموجودة للوقاية والاصل تعطيتني وقوله فللغور رأى  
فصيغة التعليق للغور (قوله فتطلق الخ) مفرع على الفورية وقوله يمكن فيه أى في ذلك الزمن  
وقوله الاعطاء أى اعطاؤها اياما شرطه عليها وقوله فلم تعطه المناسب ولم تعطه بالواو بدل الغاء (قوله  
وشرط فور) أى شرط القبول بالفعل فورا وقوله أى الاعطاء تفسير مرادله وقوله في مجلس  
التواجب قال في المغنى وهو ما يرتبط به الايجاب بالقبول دون مجاس العقد اه وهذا ظاهر في  
الحاضرة وأما الغائبة فالعبرة فيها بمجلس علمها (قوله بان لا يتخلل) أى بين الايجاب والقبول وهو  
تصوير للمراد من مجلس التواجب وهذا ظاهر في الحاضرة أما الغائبة فالعبرة فيها بمجلس علمها (قوله  
من حرة) من بمعنى في وهى متعلقة بشرط أى شرط فور في الحرة أما الامة فلا تشترط فيها الفورية  
وذلك لانها لا تقدر على الاعطاء الا من كسها وهو متعذر في المجلس غالبا (قوله أو غائبة علمته) أى  
علمت التعليق وهذا لا يناسب قوله في مجلس التواجب اذ الفورية في حق الغائبة أن تقبل عقب  
علمها كما علمت لا في مجلس التواجب فكان المناسب أن يزيد بعد قوله في مجلس التواجب أو عقب  
علم الغائبة وصورة الخلع في حق الغائبة أن يقول الزوج أن أعطيتني زوجتي فهي طالق (قوله في  
ان أو اذا) أى أو نحوهما مما لا يقتضى التراخي كقولوا لا ولوما وذا هار عبارة التسوية بين ان واذا  
في اشتراط الفورية في الانبات أو النسي وليس كذلك بل التسوية بينهما في الانبات فقط أما النسي  
فاذا للغور بخلاف ان (قوله لانه مقتضى الخ) تعليل لاشتراط الفورية فيما اذا كانت أداة  
التعليق ان أو اذا أى أو نحوهما أى وانما اشترطت الفورية في ذلك لان الغور هو مقتضى اللفظ أى  
لفظ الاداة المذكورة المصوب بذكر العوض وعبارة التهمة لان ذكر العوض قرينة تقتضى  
التجهيل اذا لا عوض تستعمل في المعاوضات وتركت هذه القضية في نحو متي لصراحتها في التأخير كما  
امر اه (قوله وخولف) أى هذا الاقتضاء (قوله في نحو متي) أى كقوله أى وقت أعطيتني كذا  
فانت طالق أو متي ما أعطيتني الخ (قوله لصراحتها) أى نحو متي ونحو وان كان مذكرا الا انه  
اكتسب التأنيث من المضاف اليه وقوله في جواز التأخير أى مع كون المقلب في جهة الزوج معنى  
التعليق فلا يشك بامر من أنها لو قالت له متي طلقتنى حيث يعتبر فيه الغور لان المقلب فيه من جهة  
الزوجة معنى المعاوضة كما تقدم (قوله لكن لا رجوع له الخ) مرتبط بقوله وشرط فور في ان أو  
اذا الخ فهو استدراك منه وأقرب به لانبات ما يتوهم نفيه وذلك لانه لما خالفت ان أو اذا متي في اشتراط  
الغور بغيرهما دونها بما يتوهم انها ليسا مثلها أيضا في عدم جواز الرجوع قبل تحقق الصفة  
وفي عدم اشتراط القبول لفظا والحال انها مثلها في ذلك لكونها التعليق كمتي وقوله أى للزوج  
وقوله عنه أى التعليق وقوله قبله أى قبل تحقق الصفة المعلق عليها وهى الاعطاء في المثال (قوله  
تنبيه) أى في بيان الاراء (قوله الاراء فيما ذكر) أى في اشتراط الغور ان كان التعليق بان  
أو اذا وعدم اشتراطه ان كان التعليق بمتي أو أى حين في الانبات (قوله في الخ) تفريع على كونه  
كالاعطاء وقوله ان أرأتني هو يسكون التأنيث وبكسر هاء في الحاضرة لكن قوله بعد عقب  
علمها يدل للاول لانها اذا كانت حاضرة يكون اراءها في مجلس التواجب (قوله لا بد من اراءها)  
أى لا بد في وقوع الطلاق من اراءها براءة صحيحة بان استوفت الشروط الاثنية (قوله عقب علمها)  
أى بصيغة التعليق (قوله واللام يقع) أى وان لم تترثه فورا أو كان فورا لكن البراءة غير صحيحة لم  
يقع الطلاق المعلق على البراءة المذكورة (قوله وافتاء بعضهم) مبتدأ خبره بعبء وقوله بانه أى  
الطلاق المرتب على الاراء وقوله يقع في الغائبة مطلقا أى سواء أرأته عقب علمها أم لا (قوله لانه الخ)  
تعليل للوقوع مطلقا وقوله لم يخاطبها بالعوض أى المقتضى للتجهيل فغلب فيها التعليق وهو لا يشترط

فتطلق بمعنى زمن  
يمكن فيه الاعطاء فلم  
نقطه (وشرط فور)  
أى الاعطاء في مجلس  
التواجب بان لا يتخلل  
كلام أو سكوت طويل  
عرفا من حرة حاضرة  
أو غائبة علمته (في ان)  
أو اذا (اعطيتني)  
كذا فانت طالق لانه  
مقتضى اللفظ مع  
العوض وخولف في  
نحو متي لصراحتها  
في جواز التأخير  
لكن لا رجوع له عنه  
قبله ولا يشترط  
لقبول لفظا (تنبيه)  
الاراء فيما ذكر  
كالاعطاء فنى ان  
أرأتني لا بد من  
ارائها فورا براءة  
صحيحة عقب علمها  
والآلم يقع وافتاء  
بعضهم بانه يقع في  
الغائبة مطلقا لانه  
لم يخاطبها بالعوض

فيه الفور (قوله بعيد يخالف لسلامهم) قال في التحفة بعده ومن ثم قال في الخادم في فلانة طالق  
 على ألف ان شامت قياس الباب اعتبار الفورية هنا لوجود المعاوضة أي فكذا الراء فيه معاوضة  
 هنا وزعم انه أي الراء اسقاط فلا يتحقق فيه المعاوضة ليس بشئ كما هو واضح (قوله ولو قال) أي  
 الزوج لا جنبي وقوله ان أبرأتني هو يسكون التاء وقوله فانت بفتح التاء الخطاب المذكر وقول فابراته  
 أي الزوجة أي عقب عليها بصيغة التعليق (قوله برى) أي الزوج وهو جواب لو (قوله ثم  
 الوكيل الخ) أي ثم بعد البراءة وقوله بخبر أي بين الطلاق وعدمه (قوله فان طلق) أي الوكيل  
 وقوله وقع رجعا أي لا بائنا وانما صح طلاقه رجعا مع بطلان وكالنه بعليقه عملا بعموم الاذن بعد  
 وجود الشرط والتعليق انما يبطلها بخصوصها (قوله لان الراء الخ) على وقوعه رجعا أي  
 وانما وقع رجعا لان الراء وقع في مقابلة التوكيل لافي مقابلة الطلاق ولو وقع في مقابلة الطلاق  
 كان قال ان أبرأتني فانت طالق وقع بائنا كما سيأتي (قوله ومن علق طلاق زوجته الخ) أي كان  
 قال لها ان أبرأتني عن صداقك فانت طالق وقوله لم يقع أي الطلاق وقوله عليه أي الزوج (قوله  
 الان وجدت براءة صحيحة) أي مستوفية للشروط الآتية (قوله من جميعه) أي الصداق (قوله  
 فيقع بائنا) نصرح بالمفهوم أي فاذا أبرأت من جميعه يقع بائنا (قوله بان تكون رشيدة الخ) تصوير  
 للبراءة الصحيحة من جميعه وخرج بها غيرها فلا تصح رأتها (قوله وكل منهما) أي من الزوجين  
 وقوله يعلم قدره أي الصداق وخرج به ما اذا جهل كل منهما أو أحدهما فقدره فلا تصح البراءة (قوله  
 ولم تتعلق به) أي بالصداق زكاة فان تعلقت به لم يقع الطلاق المعلق على البراءة من الصداق  
 المذكور لان المستحقين ملكوا بعضه فلم يبرأ من كله (قوله خلافا الخ) مرتبط بالقياس الاخير  
 وقوله الرعي هو شارح التنبيه المسمى بالتفقيه (قوله انه الخ) أي من أنه المصدر المؤول مجرور بمن  
 مقدرة واقعة بيانها أطال الخ وقوله لا فرق أي في وقوع الطلاق المعلق على البراءة من الصداق  
 وقوله بين تعلقها أي الزكاة وقوله به أي الصداق وقوله وعدمه أي عدم تعلق الزكاة به (قوله وان  
 نقله) أي نقل عدم الفرق عن المحققين أي فلا عبرة به وبعبارة التحفة وان نقله عن المحققين ونقله  
 غيره عن اطباق العلماء من المتأخرين وذلك لبطلان هذين النقلين ولان الراء لا يصح من قدرها  
 وقد علق بالبراءة من جميعه فلم توجد الصفة المعلق عليها وزعم ان الظاهر انه انما يقصد براءته عما  
 تستحقه هي ليس في محله بل الظاهر انه يقصد براءة ذمته من جميع ما فيها اذ لو علم ان مستحق الزكاة  
 يتعلقون به بعد الطلاق لم يوقعه وكتبون يغفلون النظر لهذا فيقعون في مفاسد لا تحصى (قوله  
 وذلك الخ) أي عدم وقوع الطلاق المعلق على البراءة من الصداق اذا تعلقت به الزكاة حاصل لان  
 الراء من قدر الزكاة غير صحيح اذ هو ملك المستحقين فلم يبرأ من كله المعلق عليه الطلاق (قوله وقيل  
 يقع بائنا بمهر المثل) هذا قول ثالث فيما اذا علق بالصداق زكاة من ثلاثة أقوال فيه وهي انه لا يقع  
 مطلقا وهو المعتمد ويقع بما حصل الراء منه وهو الصداق ويقع بائنا بمهر المثل وبعبارة التحفة فان  
 تعلقت به زكاة فلا طلاق لان المستحقين ملكوا بعضه فلم يبرأ من كله وتظير شارح فيه وجزم جمع  
 بوقوعه بائنا بمهر المثل لسر في محله اه (قوله ولو أبرأت) أي من الصداق (قوله ثم ادعت  
 الجهل) أي ثلث تصح البراءة فلا يقع الطلاق المرتب على صحتها وقوله بقدره أي الصداق (قوله  
 فان الخ) جواب لو أي في ذلك تفصيل فان زوجت حال كونها صغيرة صدقت بعينها فلا تصح  
 البراءة ولا يقع الطلاق (قوله أو بالغة) أي أو زوجت حال كونها بالغة (قوله ودل الحال) المراد  
 به القرينة وقوله على جهلها به أي بقدره وقوله لكونها الخ محلة دلالة الحال عليه وقوله فكذلك أي  
 تصدق بعينها (قوله والا الخ) أي وان لم يبدل الحال على جهلها به صدق الزوج بعينه فيبرأ ويقع

يرى مطلقاً ثم انما  
الى مضي الشهر طلقت  
والا فلا وفي الانوار  
أرأتك من مهري  
بشرط أن تطلقني  
فطلق وقبح ولا يبرأ  
لكن الذي في الكافي  
وأقره البقيني وغيره  
في أرأتك من صدقي  
بشرط الطلاق أو  
على أن تطلقني  
تبيين ويرى بخلاف  
ان طلقت ضري  
فأنت بريء من  
صدقي فطلق الضرة  
وقع الطلاق ولا يبرأ  
قال شيخنا والمنجهماني  
الانوار لان الشرط  
المذكور متضمن  
للتعليق \* (فروع) \*  
لو قال ان أرأتني حين  
صدقتك أطلقت  
فأرأت فطلق يرى  
وطلقت ولم تكن  
مخالعة ولو قالت  
مطلقني وأنت بريء  
من مهري فطلقها  
بأنه لا نهام صيغة  
التزام أو قالت ان  
طلقتني فقد أرأتك  
أو فأنت بريء من  
صدقي فطلقها بآنت  
بمهر المثل على المعتمد

الطلاق بآنتا (قوله يرى مطلقاً) أي ولو لم يقع الطلاق بان لم يعش الى مضي الشهر وقوله ثم انما  
أي الزوج وقوله طلقت أي طلاقاً بآنتا لانه في مقابلة الأبراء وهو كالإعطاء (قوله والا) أي بان لم  
يعش الى مضي الشهر بان مات قبل ذلك وقوله فلا أي فلا تطلق والفرق بين البراءة حيث وقعت  
مطلقاً وبين الطلاق حيث لا يقع الا بعد مضي الشهر ان الطلاق مؤقت بوقت والمؤقت لا يقع الا بعد  
مضي وقته كما يعلم مما يأتي في التعليق بالاوقات بخلاف البراءة فهي لم توقت بوقت (قوله وفي  
الانوار في أرأتك) أي فيما لو قالت لزوجها أرأتك من مهري الخ (قوله فطلق) أي الزوج (قوله  
وقع) أي الطلاق بآنتا بمهر المثل على المعتمد وقوله ولا يبرأ أي لفساد البراءة بالتعليق الضمني (قوله  
لكن الذي الخ) استدراك مما تضمنه كلام الانوار من انه يقع الطلاق ولا يبرأ (قوله بخلاف ان  
طلقت ضري الخ) من جملة ما في الكافي قال في التحفة ففرق بين الشرط التعليقي أي وهو المثل  
المذكور والشرط الاتزامي أي وهو المثل الذي قبله اه وقوله وقع الطلاق أي وقع بآنتا بمهر المثل  
على المعتمد وقوله ولا يبرأ أي لفسادها بالتعليق (قوله قال شيخنا الخ) عبارته والذي يتجه ما في الانوار  
لان الشرط المذكور متضمن للتعليق ايضاً فقلت فيه الآراء المشهورة في ان طلقني فأنت بريء من  
مهري فطلق يقع رجعيًا قال الاسنوي وهو المشهور في المذهب يقع بآنتا بمهر المثل ونة (عن القاضي  
واعتمد جمع محققون يقع بآنتا بالبراءة كطلقني بالبراءة من مهري وهو ضعيف جداً الخ اه وفي  
ترغيب المشتاق في أحكام الطلاق ما نصه لو قالت ان طلقني فأنت بريء من صدقي فطلقها فسد  
البراءة ووقع الطلاق رجعيًا لان صدور الطلاق طعماً في البراءة من غير لفظ صريح في الالتزام  
لا يوجب عوضاً كذا قاله الشيخان أوائل الباب الرابع من الخلع ثم بحثنا في وقوعه بآنتا بمهر المثل حالاً  
لانه مطلق طمعاً في العوض ورغبت هي في الطلاق فيكون عوضاً فاسداً كالحرم ثم نقل في آخر الباب  
الخامس من الخلع في الغرور المشهورة عن فتاوى القاضي في عين المسئلة ما يوافق بحثهما واعتد  
شيخنا البرلسي الاول وبين انه حقيق بالاعتماد واعتد المر على انه ان ظن البراءة وقع الطلاق بآنتا أي  
ان صححت والا فمر جميعاً ولو قالت أرأتك من مهري على الطلاق فطلق بآنتا وكذا لو قالت قبلت الأبراء  
لان قبوله التزام للطلاق بالأبراء ذكره الخوارزمي في الكافي قال في العباب وفي هذا نظر ويطهران  
بذلك صدقي على طلاقك كأرأتك على الطلاق اه (قوله لان الشرط المذكور) أي وهو قوله  
بشرط ان تطلقني وقوله متضمن للتعليق أي فهو بمنزلة قوله ان طلقني فأنت بريء والمحصل  
المستلثان وهي قوله أرأتك بشرط ان طلقني وقوله ان طلقني فأنت بريء ومتساويان في الخلاف  
المذكور على المعتمد (قوله فروع) أي سبعة الاول قوله لو قال ان أرأتني الخ الثاني قوله ولو  
قالت طلقني الخ الثالث قوله أو قالت ان طلقني الخ الرابع قوله وأنت بريء الخ الخامس قوله  
ولو اختلعت الخ السادس قوله ولو قال لا جنبي سل الخ السابع قوله ولو قال طلق زوجتك الخ (قوله لو  
قال) أي الزوج لزوجته وقوله ان أرأتني بكسر التاء للخطابة وقوله أطلقك مجزوم في جواب ان  
(قوله فأرأت) أي فوراً وقوله فطلق أي عقب براءته اه (قوله برئ) جواب لو وقوله وطلقت أي  
طلاقاً رجعيًا (قوله ولم تكن مخالعة) لعل وجهه ان المضارع لا يدل على الالتزام وانما هو للوعد  
فاذا طلق يكون وفاء به فهو ابتداء طلاق وعليه فيكون رجعيًا ثم ان تكن يحتمل ان تكون تامة  
ومخالعة بفتح اللام فاعل ويحتمل ان تكون نافصة واسمها يعود على الزوجة ومخالعة بكسر اللام  
خيرها (قوله ولو قالت طلقني وأنت بريء من مهري) أي من غير تعليق للبراءة (قوله بآنتا به) أي  
يقع الطلاق بآنتا بالمهر الذي أرأته منه (قوله أو قالت ان طلقني فقد أرأتك) أي به تعليق  
البراءة (قوله بآنتا بمهر المثل على المعتمد) عبارة النهاية فار قالت هي له ان طلقني فأنت بريء من

صدق أو فقد ابرأتك منه فطلقها لم يبرأ منه وهل يقع رجعيًا أو بالتأخي بن المقرى على الاول لان  
 الابراء لا يلحق بالطلاق الزوج طه ما في البراءة من غير لفظ صريح في الاتزام لا يوجب عوضًا فالق  
 الروضة ولا يبعد ان يقال طلق طه ما في شيء و رغبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسدا كالتحريم  
 فيقع بالتأخير المثل اذ لا فرق بين ذلك وبين قولها ان طلقني فلك ألف فان كان ذلك تعليقًا للبراءة  
 فهذا تعليق للتخليك وهذا ما يحرم به ابن المقرى اذ ان الباء تبعًا لتعليل أصله له ثم عن فتاوى القاضي  
 وقد نبه الاستنوي على ذلك ثم قال والمشهور انه يقع رجعيًا وقد جزم به القاضي في تعليقه وقال  
 الزركشي تبعًا للباقيين التحقيق المعقد انه ان علم الزوج عدم صحة تعليق الابراء وقع الطلاق رجعيًا  
 أو ظن صحته وقع بالتأخير المثل وأفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله لفساد العوض) تعليل  
 لينتونها بمهر المثل أى وانما بانت بمهر المثل لفساد العوض والقاعدة انه اذا فسد العوض ينتقل المهر  
 المثل وقوله بتعليق الابراء الانسب بتعليقه بالضمير العائد على العوض اذا المراد بالعوض الابراء من  
 المهر المعلق على الطلاق (قوله وأفتى أبو زرعة الخ) تقدم للمؤلف ذكر ما يقرب من الفتوى  
 المذكورة عند قوله وليس لولى حق من مهر لوليتته ويحسن اعادته هنا ونصه و وجدت من خط  
 العلامة الطنبداوى ان الحيلة في براءة الزوج عن المهر حيث كانت المرأة صغيرة أو مجنونة أو سفهة  
 أن يقول الولي ما لطلق موليتي على خمسمائة درهم مثلاً على فيطلق ثم يقول الزوج أحلت عليك  
 موليتك بالصداق الذى لها على فيقول الولي قبلت فيبرأ الزوج حينئذ من الصداق اه (قوله  
 والتمزم به) أى بجميع الصداق قال سم أى حاجة للاتزام مع ارادة المتلية اه (قوله فطلقها)  
 أى الزوج على ما التزمه له والدها وبالطلاق المذكور يستحق على والدها العوض وهو تطير صداقها  
 وأما الصداق فهو باق في نعمته لها و حينئذ فتأتى قوله بعد واحتمال من نفسه على نفسه كذا  
 فى سم (قوله واحتمال) أى الاب والمحمل له هو الزوج كما سيصرح به وقوله من نفسه أى بما لبنته  
 على الزوج وقوله على نفسه أى بما على الاب للزوج فتحصل ان الزوج هو المحمل والاب هو  
 المحتمل والمحال عليه وقوله لها متعلق باحتمال والضمير يعود على البنت أى ان احتياله لنفسه بطريق  
 النيابة عنها (قوله وهى مجبورة) أى والحال ان البنت مجبورة بان كانت صغيرة أو مجنونة  
 (قوله بانه الخ) متعلق بأفتى والضمير يعود على الطلاق أى أفتى بأن الطلاق المذكور خلع على  
 تطير الصداق وقوله فى ذمة الاب حال من تطير أى حال كون ذلك النذر كائناً فى ذمة الاب قال  
 فى التحفة بعده بدليل الحوالة المذكورة اه (قوله نعم شرط صحة هذه الحوالة) أى التى حصلت  
 من الزوج على الاب بما على الزوج للبنت (قوله أن يحس له الزوج به) أى ان يجعل الزوج الاب  
 بنظر الصداق وذلك بان يقول له أحلتك على نفسك بالحق الذى لبنتك عندى فبعل عن بنته  
 وقوله اذ لا بد فيها أى الحوالة وهو علة لكون شرط صحة الحوالة ما ذكر وقوله من اجاب أى صادر  
 من المحمل وقوله وقبل أى من المحتمل وهو هنا الاب بطريق النيابة عن مجبورة كما علمت  
 (قوله ومع ذلك) أى ومع وجود شرط صحة الحوالة المذكورة وقوله لا تصح أى الحوالة وقوله  
 الا فى نصف ذلك أى تطير الصداق الذى للزوج فى ذمة الاب (قوله لا سقوط نصف صداقها عليه)  
 أى الزوج وهو علة لعدم صحه الا فى النصف وذلك لان شرط صحة الحوالة اتحاد الدينين قدرا  
 وأجلا وغير ذلك مما تقدم فى بابها وفواه يبينونتها متعلق بسقوط أى لسقوط نصف الصداق بسبب  
 يبينونها وقوله أى الزوج وهو من على يبينونها (قوله فيبقى الخ) تفريع على سقوط النصف  
 عن الزوج أى واذا سقط النصف عن الزوج بسبب البينونة الحاصلة منه قبل الوطء فيبقى  
 للزوج فى ذمة الاب نصف تطير الصداق ويبيانه كما يؤخذ من التعليل بعدد انه لما طلق الزوج

لفساد العوض بتعليق  
 الابراء وأفتى أبو زرعة  
 فى سال زوج بنته  
 قبل الوطء أن يطلقها  
 على جميع صداقها  
 والتمزم به والدها  
 وطلقها واحتمال من  
 نفسه على نفسه لها  
 وهى مجبورة بانه  
 خلع على تطير صداقها  
 فى ذمة الاب نعم شرط  
 صحة هذه الحوالة أن  
 يجعله الزوج به لبنته  
 اذ لا بد فيها من اجاب  
 وقبل ومع ذلك  
 لا تصح الا فى نصف  
 ذلك اسقوط نصف  
 صداقها عليه  
 يبينونتها منه فيبقى  
 للزوج على الاب



نصفه لانه لما سأل  
 بنظر الجميع في ذمته  
 فاستحقه والمستحق على  
 الزوج النصف لا غير  
 فطريقه أن يسأله  
 الخلع بنظر النصف  
 الباقي لمصوده ابرائه  
 حينئذ بالحالة عن  
 جميع دين الزوج  
 انتهى قال شيخنا  
 وسيعلم مما يأتي أن  
 الضمان يلزمه به  
 مهر المثل فاللزام  
 المذكور مثله وان لم  
 توجد المثل والتمس  
 اختلع الاب أو غيره  
 بصدقاها أو قال  
 طلقها وأنت ترى  
 منه وقع رجعا ولا  
 يبرأ من ثمنه نعم  
 أن ضمن له الاب أو  
 الاجنبي الدرك أو  
 قال على ضمان ذلك  
 وقع بائنا بمهر المثل  
 على الاب أو الاجنبي  
 ولو قال لاجنبي سل  
 فلانا أن يطلق  
 زوجته بالف  
 اشترط في لزوم  
 الالف ان يقول على  
 بخلاف سل زوجي  
 أن يطلقني على كذا  
 فانه توكيل وان لم  
 تقل على ولو قال طلق  
 زوجتك على أن  
 أطلق زوجتي

قبل الوطء سقط عنه نصف الصداق ويبقى عليه للزوج النصف الاخر تطالب به بالتزام الاب له  
 على انه اذا طلق بنته سلم له نظير الصداق كاملا فطلقها على ذلك فصار الزوج يستحق في ذمة الاب  
 نظير الصداق كاملا وهي تستحق في ذمة الزوج النصف فقط فأحاطها على أبيها وقبل الحوالة فلا  
 تصح الحوالة الا اذا كانت بالدين الذي لها عنده وهو النصف فينشئ ذمة الزوج من جهتها  
 فيما تستحقه وهو النصف ويبقى له عند الاب نصف نظير الصداق (قوله لانه لما سأل) فاعل سأل  
 يعود على الاب ومفعوله الاول يعود على الزوج ومفعوله الثاني محذوف وهو الطلاق ويحتمل أن  
 الضمير هو المفعول الثاني والاول محذوف ولفظ لما سأل من عبارة الفقه وهو الاول لان الفاء  
 لا تدخل في جواب لما وهو عليه لبقاء النصف للزوج بعد الحوالة في ذمة الاب أي وانما يبقى للزوج  
 النصف على الاب لانه سأل الزوج الطلاق بنظر جميع الصداق ويكون في ذمته فاستحقه الزوج  
 والذي تستحقه البنت على الزوج النصف لا غير فاذا حال الزوج على الاب تكون الحوالة في نصف  
 الصداق فيبقى له النصف الاخر كما علمت وقوله فاستحقه أي استحق الزوج نظير الجميع على الاب  
 وقوله والمستحق على الزوج أي لزوج النصف أي نصف الصداق لا غير أي فاذا حال الاب للبنت  
 بنظر الصداق صحت في النصف وبقي له النصف (قوله فطريقه الخ) أي فطريق عدم ابقاء ثمن  
 في ذمة الاب للزوج أي الحيلة في ذلك أن يسأل الاب الزوج الخلع بنظر نصف الصداق الباقي  
 لمصوده فقط ولا يسأله به كله والاب عليه النصف كما علمت وقوله لبرائه أي الاب حينئذ أي حين  
 ادسأله ذلك بنظر النصف (قوله قال شيخنا وسيعلم مما يأتي الخ) الذي يأتي لشيخه هو ما سيصرح  
 به قريبا بقوله نعم ان ضمن الخ (قوله فاللزام المذكور) أي وهو انه التزم والدهاله انه اذا طلقها  
 يدفع له نظير الصداق كاملا وقوله مثله أي الضمان قال سم قضية ذلك ان ذلك خلع على مهر  
 المثل لا على نظير صداقها وتطرق في المثلية المذكورة وقال ان العوض هنا نظير الصداق بقريضة  
 الحوالة وفيما سياتي نفسه اه (قوله ولو اختلع الاب أو غيره بصدقاها) أي قال الاب أو الاجنبي  
 للزوج خالعهما على ما لها عليك من الصداق (قوله أو قال طلقها) أي أو قال الاب أو غيره للزوج  
 وقوله وأنت ترى منه أي الصداق (قوله وقع رجعا) أي وقع الطلاق رجعا اذا طلقها أو صل  
 الخ لا ولا يبرأ وذلك لان الصداق حقها وهو لا يملك التصرف فيه ولا يقبل اسقاطه ولا اراءه ولا ثمن  
 على الاب أو الاجنبي لانه لم يلزم على نفسه شيئا (قوله نعم ان ضمن له الاب أو الاجنبي الدرك) وذلك  
 كان يلزم للزوج مع قوله طلقها وأنت ترى منه درك راءته كان يقول له وضمنت براءتك من  
 الصداق وعن الجوهرى الدرك التبعة أي المطالبة والمواخاة (قوله أو قال على ضمان ذلك) أي  
 أو قال له طلقها وعلى ضمان الصداق (قوله وقع) أي الطلاق بائنا بمهر المثل على الاب أو الاجنبي  
 وذلك للالتزام المال على نفسه فكان تكلمها بمغصوب (قوله ولو قال) أي الاب أو غيره لاجنبي  
 ومثله ما لو قال لها سل زوجك أن يطلقك بالف (قوله اشترط في لزوم الالف) أي للزوج على  
 الموكل وقوله أن يقول على فلوم يقل على لا يلزمه الالف لانه ليس بنوكيل (قوله بخلاف سل زوجي  
 الخ) أي بخلاف قولها للاجنبي اطلب من زوجي أن يطلقني على كذا وقوله فانه أي قولها  
 المذكور وقوله توكيل أي في الخلع وذلك لان منفعة الخلع راجعة اليها فحمل سؤالها عند الاطلاق  
 على التوكيل واعلم انه يجوز للاجنبي أن يخالع بنفسه وان كرهت الزوجة وذلك لان الطلاق يستقل  
 به الزوج والالتزام يتأتى من الاجنبي لان الله تعالى سمي الخلع فداء كفداء الاسير وقد يحمله على  
 ذلك غرض صحيح كتحليلهما من بسى العشرة بها ويمنعها حقها واخذلاعه كاختلاعها لفظا وحكما  
 فهو من جانب الزوج ابداء معاوضة مشوبة بعليق ومن جانب الاجنبي ابداء معاوضة مشوبة

بمعالة فاذا قال الزوج للإجنبي طلق امرأتى على ألف في ذمتك فقبل أو قال الاجنبي للزوج طلق  
امرأتك على ألف في ذمتي فاجابه بانتهى بالمسمى وعسارة الروض وشرحه وللأجنبي أن يوكل الزوج  
لتخلع عنه فتخبره بين الاختلاع لها والاختلاع له بان تصرح أو تنوى فان أطلقت وقع لها لان  
منفعته لها فان قال لها سلى زوجك طلاقك بالف ولم يقل على فليس بتوكيل حتى لو اختلعت  
كان المال عليها بخلاف قولها له ذلك فانه توكيل وان لم تقل على لان منفعة الخلع لها وان قال لها  
سلى زوجك طلاقك بالف على ففعلت ونوت الاضافة اليه أو تلفظت به كما فهم بالاولى وصرح به  
الاصل فالمال عليه والا فليها وقول الاجنبي للأجنبي سلى فلانا يطلق زوجته على ألف كقوله  
للزوجة ويبرق بين قوله على وعنده اه (قوله ففعلا) أى طلق كل منهما ما زوجته وفي حاشية  
السيد عمر مانصه قوله ففعلا يقتضى انه لا بد من طلاق آخر من البادى وكان وجهه ان قوله على أن  
أطلق وعدلا يبايع فليتنا مل وعليه فيتردد النظر فيما اذا طلق المخاطب وتوقف البادى عن الطلاق  
هل يقع أو لا محل تأمل ينبغى أن لا يقع الا اذا قصد الابتداء اه (قوله لان العوض فيه مقصود)  
لعيل لعدم فساد الخلع ولا يقال ان العوض المذكور فاسد لانه لا يصح جعله صداقا فكيف صح  
الخلع لاننا نقول ان المداوى صحة الخلع على قصد العوض سواء كان صححا وهو ما صح صدقه أو فاسدا  
وهو ما ليس كذلك (قوله فلكل على الاخر مهر مثل زوجته) أى لنفس العوض (تنبيه) حاصل  
مسائل هذا الباب أن الطلاق اما أن يقع بالمسمى باثنا وذلك ان صححت الصيغة والعوض أو يقع  
باثنا بمهر المثل وذلك ان فسد العوض فقط وكان مقصودا أو يقع رجعا وذلك ان فسدت الصيغة  
تكالمتك على هذا الدينار على أن الى الرجعة أو كان العوض فاسدا غير مقصودا ولا يقع أصلا ان علق  
بما لم يوجد (قوله تنبيه) أى في بيان ان الفرقة بلفظ الخلع طلاق بنقص العدد (قوله الفرقة بلفظ  
الخلع) أى سواء قلنا انه صريح أو كناية ونواهيه وقوله طلاق بنقص العدد أى لان الله سبحانه وتعالى  
ذكره بين طلاقين في قوله الطلاق مرتان الآية فدل على انه ملحق بها ولانه لو كان فسخا لما حاز  
على غير الصداق اذا الفسخ يوجب استرجاع الثمن كما ان الاقالة لا تحوز بغير الثمن (قوله وفي قول)  
أى ضعيف (قوله الفرقة الخ) الا حصر ان يقول كالمحتاج وفي قول نص عليه في القديم والجديد  
انه فسخ (قوله اذا لم يقصد به طلاقا) فيدوسيد كرمحترزه بقوله كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق  
(قوله فسخ لا ينقص عددا) قال في التحفة ان قلت لم كان الفسخ لا ينقص العدد والطلاق ينقصه  
وما الفرق بينهما من جهة المعنى قلت يفرق بان أصل من روعة الفسخ ازاله الضرر لا غير وهي  
محصل بمجرد قطع دوام العصمة فاقصر وابه على ذلك اذا دخل للعدد فيه وأما الطلاق فالشارع وضع  
له عددا مخصوصا لكونه يقع بالاختيار لموجب وعدمه ففوز لا رادة الموضع من استيفاء عدده  
أو عدمه اه (قوله فجوز تجديد الخ) مفرع على انه فسخ وقوله بعد تكرره أى الخلع (قوله  
واختاره كثيرون) أى واختاره هذا القول كثيرون واستدلوا بالآية السابقة نفسها قالوا اذ لو كان  
الاقتداء طلاقا لما قال فان طلقها والا كان الطلاق أربعا (قوله بل تكررا الخ) الاضراب انتقالى  
وقوله الاصابه أى هذا القول (قوله وأما الفرقة بلفظ الطلاق) محترزه بقوله بلفظ الخلع (قوله كما  
لو قصد بلفظ الخ) أى فانه طلاق (قوله لكن نقل الخ) استدراك من قوله كما لو قصد الخ (قوله  
القطع بانه) أى لفظ الخلع وقوله لا يصير طلاقا بالنبة أى كما لو قصد بلفظ الطهار الطلاق فانه لا يصير  
طلاقا بالنبة (خاتمه) نسأل الله حسناتها وأدعت خلعا فانكر صدق بيمينه اذا اصل عدمه فان  
أقامت به بنه عمل بها ولا مال لانه ينكره الا أن يعود ويعترف بالخلع فانه يستغنى أو ادعاه هو وأنكرت  
طلقب باثنا بقوله ولا عوض عليها اذا اصل عدمه فتحلف على نفيه فان أقام به بنه أو شاهد وحلف

ففعلا بانتهى لا يخلع  
غير فاسد لان العوض  
فيه مقصود خلافا  
لبعضهم فلكل على  
الاخر مهر مثل  
زوجته (تنبيه)  
الفرقة بلفظ الخلع  
طلاق ينقص العدد  
وفي قول نص عليه في  
القديم والجديد  
الفرقة بلفظ الخلع  
اذا لم يقصد به طلاقا  
فسخ لا ينقص عددا  
فجوز تجديد  
التكاح بعد تكرره  
من غير حصر  
واختاره كثيرون من  
أصحابنا المتقدمين  
والمؤخرين بل تكرر  
من الملقين الاقضاء  
به أما الفرقة بلفظ  
الطلاق بعوض  
فطلاق ينقص العدد  
قطعا كما لو قصد بلفظ  
الخلع الطلاق لكن  
نقل الامام عن  
المحققين القطع بانه  
لا يصير طلاقا بالنبة

معه ثبت المسال وكذا الواعترفت بما ادعاه بعد يمينها ولو اختلفا في عدد طلاق كان قالت سألتك ثلاث طلاقات بالف وأجبتني على ذلك وقال هو سألتني واحدة بالف وأجبتك عليه أو اختلفا في صفة العوض كدراهم وذنائب أو صحاح ومكسرة أو في قدره كقوته لم اختلفك بما تبين فقالت بل بمائة ولا بينة في جميع ما ذكر لو احدى منهما أو لكل بينة وتعارضتا تحالفا كالتبايعين ثم بعد التحالف يجب بينونتها بفسخ العوض مهر المثل وان كان أكثر مما ادعاه لانه المراد فان كان لاحدهما بينة عمل بها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(قال المؤلف رحمه الله)

قد تم تبليص وتحرير هذا الجزء الثالث من الحاشية المباركة بعون ذي الفضل والمنة يوم الأربعاء في غرة شهر الله رجب الاصب الذي تصب فيه الرحمة على التائبين وتفيض أنوار القبول على العاملين ستة ثلثمائة ألف ١٣٠٠ من هجرة سيد العالمين على يدهم مؤلفها فقير عفو ربه ذي العطاء أي بكر ابن المرحوم محمد شطاسائلا من الله العظيم ومتوسلا بالنبي الكريم أن يمن بالنعم على أحسن حال أنه ذو الجود والافضال والمجد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه صلاة بها تنشرح الصدور وتهون بها الأمور وتنكشف بها الستور وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين  
والحمد لله رب العالمين  
آمين

قوله وتنكشف أي  
تزول بها الستور  
المرسلة على الفؤاد  
المحصور في شاهد في  
عالم القصور ورب  
القصور المملوءة  
بالنور المهددة بها  
الحور ولا حظ  
البيت المسمود إذ  
الصلوة نور أي تنور  
القلب وتطهره اه  
شرح ورد المعسر

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله فصل في الطلاق اللهم أطلعني  
الاستنباط بالشهادتين عند نزول الحسام بجاء المسك الختام آمين)

« فهرست الجزء الثالث من اعادة المطالبين على حل القاطن فتح المعين للعلامة السيد أبي بكر  
المكي ابن السيد محمد شطا الدمي على حفظه الله تعالى آمين »

صفحة	باب البيع	صفحة
٢	مبحث بيع الزبوي وهو قوله وشرط في	١١٥
١٢	بيع ربوي الخ	مطلب ما اعتيد في الدماء بعد القراءة مع
١٣	مبحث مدعجوة ودرهم وهو قول المحشي	اجعل ثواب الخ وهو قول المحشي تنبيه قال
	تنبيه الخ	في التحفة الخ
١٦	مطلب بيع الذم ويقال له السلم وهو قوله	١٢١
	وشرط في بيع موصوف في ذمة	مبحث انفساخ الاجارة وهو قوله وتنفسخ
٢٠	مبحث تحريم الربا وأنواعه وهو قوله وحرم	الاجارة الخ
	ربا	مطلب في بيان أحكام الجعالة وهو
٢٢	مبحث ما نهى عنه من البيوع وهو قوله	قول المحشي تنمة في بيان أحكام
	وحرم تغريق الخ	الجعالة
٢٦	فصل في خيارى المجلس والشرط وخيار	١٢٥
	العيب	مطلب المساقاة وهو قوله تنمة تجوز
٣٧	فصل في حكم البيع قبل القبض	المساقاة الخ
٤١	فصل في بيع الأصول والثمار	١٢٧
٤٤	فصل في اختلاف المتعاقدين	باب في العارية
٤٨	فصل في القرض والرهن	مبحث وجوب الضمان على المستعير
٥٥	مطلب الرهن وهو قوله ويصح رهن الخ	١٣١
٦٦	مبحث التغليس وهو قوله	فروع لو اختلف مالك عين والمتصرف
	تنمة المغلس	فيها كان قال أمرتني الخ
٦٩	فصل في بيان جبر المجنون والصبي	٢٢٧
	والسفيه	فصل في بيان أحكام الغصب
٧٥	فصل في الحوالة	١٤٢
٨٠	تنمة في بيان أحكام الضمان	باب في الهبة
٨٢	مطلب الصلح وهو قوله واعلم ان الصلح الخ	١٥٠
٨٤	باب في الوكالة والقراض	مطلب رجوع الاصل فيما وهب انفرعه
٩٨	فروع ستة لو قال لمدينه الخ	١٥٢
٩٩	مطلب القراض وهو قوله ويصح قراض	مبحث كراهة رجوع الاصل فيما وهب
	الخ	لفرعه وهو قوله ويكره للاصل الرجوع
١٠٥	مطلب أحكام الشركة وهو قوله تنمة	الخ
	الشركة نوعان الخ	١٥٣
١٠٨	فصل في أحكام الشفعة	مطلب وهبة دين للمدين ابراء
١٠٩	باب في الاجارة	١٥٣
		تنبيه لا يصح الاراء من الجهول الخ
		١٥٤
		مبحث كراهة التفضيل في عطية الفروع
		وهو قوله ويكره لمعط الخ
		١٥٥
		فروع الهدايا المحمولة عند الختان ملك
		للأب
		١٥٧
		باب الوقف
		١٦٢
		مطلب شرط الوقف
		١٧١
		فائدة في بيان أحكام الوقف المتعلقة بلفظ
		الوقف
		١٧٢
		تنبيه حيث أجل الواقف شرطه اتبع فيه
		العرف الخ



صحيحة	صحيحة
٢٥٤ مطلب في اللقيط وهو قول المحشي تنمة	١٧٤ فروع قال التساج الغزاري والبرهان
تعرض المصنف للقطعة الخ	المرأى وغيرهما من شرط قراءة جزء من
٢٥٥ باب النكاح	القرآن كل يوم
٢٥٩ مهمة في بيان النظر المحرم والجائز وغير ذلك	١٧٦ مطلب بيان أحكام الوقف المغنوية وهي
٢٦٦ مطلب في سن خطب العقول الخطبة وهو	قوله ولو قوف عليه ربح الخ
قوله ويسن خطبة بضم الجيم الخ	١٧٨ فائدة ومن سبق الى محل من مسجد الخ
٢٦٩ فروع يحرم التصريح بخطبة المعتدة	١٨٠ مجتبه منع بيع الوقف وهي قوله ولا يباع
٢٧١ مطلب نكاح المرأة الديمنة التي وجدت	موقوف الخ
فيها صفة العدة الخ	١٨٤ فرع عمر الشجر النابت بالمقبرة المباحة
٢٧٥ مطلب لمن حضر العقد الدعاء للزوج	مباح الخ
وهو قول المحشي تنمة بسن الخ	١٨٦ مطلب بيان النظر على الوقف وشروط
٢٧٥ مطلب أركان النكاح	الناظر وهو قوله ولو شرط واقف نظره
٢٧٧ مطلب وصح النكاح بترجة	الخ
٢٨١ مطلب شروط الزوجة	١٨٨ باب في الاقرار
٢٨٢ مطلب محرمات النكاح وهو قوله بشرط	١٩٩ مجتبه في الاستثناء بالأو أو إحدى أخواتها
فيها عدم محرمة	وهو قول المحشي تنمة يصح الاستثناء بالأو الخ
٢٨٧ تنبيه الرضاع المحرم وصول الخ	١٩٩ باب في الوصية
٢٩٥ فرع لو اختلطت محرمة بنسوة الخ	٢١٠ مطلب بيان حكم الوصية بالزائد على
٢٩٦ مطلب بيان نكاح من تحل ومن لا تحل	الثلث وحكم التبرعات في المرض وهو قوله
من الكافرات وهو قوله تنبيه اعلم انه	لا تصح الوصية في زائد على ثلث الخ
يشترط الخ	٢١٤ فرع لو أوصى لغيره فلا ريبين دارا من
٢٩٧ مطلب لو أسلم كتابي وتحتة كتابية دام	كل جانب الخ وبيان علماء الشرع
نكاحه	٢١٦ مطلب بيان حكم الرجوع عن الوصية وما
٢٩٨ مطلب شروط الزوج الذي هو أحد	يحصل به وهو قوله وتبطل الوصية الخ
الأركان	٢١٩ مطلب في الأوصاء وهو قول المحشي تنمة
٣٠٠ مطلب شروط الشاهدين اللذين هما أحد	تعرض للوصية ولم يتعرض للأوصاء الخ
الأركان	٢٢٠ مطلب ما ينفع الميت وهو قوله وتنفع ميتا
٣٠٦ مطلب شروط الولي الذي هو أحد الأركان	صدقة
٣١٠ مطلب بيان الأولياء وهو قوله وهو أب الخ	٢٢٤ باب الفرائض
٣١٥ فرع في بيان تزويج العتيقة والأمة	٢٢٨ مطلب بيان الفروض وأصحابها
٣٢١ فصل في الكفاءة	٢٣٣ مطلب الحجب
٣٣٧ تنمة في بيان العيوب التي تثبت الخيار	٢٣٩ فصل في بيان أصول المسائل
٣٣٨ مطلب خيار الشرط وهو قوله ويجوز لكل	٢٤٥ فصل في بيان أحكام الوديعة
من الزوجين خيارا الخ	٢٤٩ فائدة الكذب حرام
٣٤١ تنمة في بيان بعض أداب النكاح	٢٥٠ فصل في بيان أحكام اللقطة

صفحة	صفحة
٣٧٨ مطلب في منع الزوج زوجته حقها وهو	٣٤٣ فصل في نكاح الامة
قول الهشي تمة لو منع الزوج الخ	٣٤٧ فصل في الصداق
٣٧٩ مطلب حسن الخلق وهو قول الهشي	٣٥٨ تمة في بيان أحكام التمة
فائدة الخلق الخ	٣٥٨ خاتمة في بيان حكم الولية
٣٨١ فصل في الخلع	٣٦٥ مطلب في فضل عمل المولد النبوي وهو
٣٨٢ تنبيه الابرار عما ذكر كالاعطاء	قول الهشي فائدة في فتاوى الخ
٣٨٣ فروع لو قال ان ابرأتني الخ	٣٦٧ مطب آداب الاكل وهو قوله فروع
٣٩٢ مطلب لو ادعت خلعاً فانكر صدق بيمينه	يندب الاكل الخ
وهو قول الهشي خاتمة نسأل الله حسنها	٣٧٢ فصل في القسم والنشوز
الخ	٣٧٦ مطلب يندب له وعظ زوجته لاجل
	خوف وفروع نشوز منها
* (تمت) *	







